مركز دراسات الوحدة العربية

مؤسسة عبد الحميد شومان

الأعمال الفكرية العامة
للدكتور قسطنطين زريق

المجلد الرابع

الأعمال الفكرية العامة

للدكتور قسطنطين زريق

كلمة شكر

يشكر مركز دراسات الوحدة العربية
مؤسسة عبد الحميد شومان
على تمويلها نفقات المركز في طبع وإصدار
الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق.
إلا أنّ المركز، وحدَه، يتحمل
مسؤولية طبع ونشر هذه الأعمال.

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

زريق، قسطنطين

الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق/ قسطنطين زريق.

٤ مج.

١. زريق، قسطنطين. ٢. مؤلفات كاملة. أ. العنوان.

808.84

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

الطبعة الثانية: بيروت، آب/ أغسطس ١٩٩٦

الطبعة الثالثة: بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

مركز دراسات الوحدة العربية

مؤسسة عبد الحميد شومان

من بعيد ... و من قريب

مقـــالات

الدكتور قسطنطين زريق

يسعدني أن أؤكد عميق شكري لمؤسسة **عبد الحميد شومان** التي رعتْ مشروع نشر هذه المجموعة الكاملة لمؤلفاتي الفكرية العامة وموّلته.

وأن أؤكد عميق شكري لـ **مركز دراسات الوحدة العربية** الذي قام بأعباء الطبع والنشر.

ويسرّني أن أنوّه بقسم التحرير في هذا المركز، على الجهود الفائقة التي بُذلت في تحقيق النصوص وتحرّي الاتقان في كل وجهٍ من وجوه هذا العمل.

قسطنطين زريق

تُنشر كتب الدكتور قسطنطين زريق في هذه الطبعة وفق ما جاءت في طبعتها الأولى، إذا لم تجدّد، وفي طبعتها الأخيرة إذا ما جُدّدت.

ولم يحاول المؤلف تجديدها لهذه الطبعة، حرصا منه على أن يطالعها القارئ في نطاق المرحلة التي كُتبت فيها.

المحتويات(*)

- تمهيد ..... ١٦٣٩ - ١٦٤٠
- من بعيد... ومن قريب ..... ١٦٤١ - ٢١٨٧

القسم الأول: من بعيد ..... ١٦٤١ - ١٧٤٩

القسم الثاني: من قريب ..... ١٧٥١ - ٢١٨٧

فهرس المجلد الرابع ..... ٢١٨٩ - ٢٢٠٢

الفهرس العام ..... ٢٢٠٣ - ٢٢٦٠

- Selected Essays ..... ١ - ١٣١

(*) يتضمن هذا المجلد، وهو الرابع والأخير، مجموعة من المقالات التي كتبها المؤلف بالعربية أو بالانكليزية، وهي التي صدرت لاحقاً، أو لم تتضمنها الكتب التسعة الواردة في المجلدات الثلاثة السابقة. وقد اندرجت هذه المقالات تحت عنوان واحد، هو: **من بعيد... ومن قريب.**

وقد اعتمدنا ترقيمين: **الترقيم الأول** في وسط ذيل الصفحة؛ وهو يشير إلى رقم الصفحة في المقال، ضمن المجلد. و**الترقيم الثاني** في يسار ذيل الصفحة؛ وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي.

تمهيد

تضمّ هذه المجموعة الاخيرة من كتاباتي التي اخترت لها عنواناً «من بعيد... ومن قريب» صنفين: **أولهما** مختارات إضافية من المحاضرات والمقالات التي وضعت في فترات اعتبرها قد اصبحت «بعيدة» (قبل عام ١٩٨٠، ما عدا المقالة الاخيرة: ١٩٨٤)، ونشرت متفرقة عقب تدوينها ولم تجمع بشكل يظهر خطوطها وتوجهاتها المشتركة وصلاتها بما احتوته المجموعات السابقة. أما الصنف **الثاني** فيتألف من مقالات نشرت في جريدة **الحياة** الصادرة في لندن في فترة سنتين بين أوائل ١٩٩٠ وأواخر ١٩٩١ ضمن عنوان شامل: «اليوم... وغداً». وقد شجعني على جمعها نفر من القراء الكرام الذين رأوا في إعادة نشرها معاً ما يفيد الذين لم يتسنَ لهم الاطلاع عليها في مرجعها الاصلي، ويجلي مضموناتها ويسهل مراجعتها في المستقبل.

وإذ اشكر لاولئك القراء حسن تقديرهم وعنايتهم، يطيب لي في هذه المناسبة ان أحيي جريدة **الحياة** والقائمين على تحريرها الذين كان لهم الفضل في حفزي على كتابة هذه المقالات اصلاً وعلى نشرها في صحيفتهم الناهضة التي أخذت تحتلّ مكانة مرموقة في ميدان الصحافة العربية.

وغني عن البيان أن الفارق بين «البعيد» و «القريب» قد اصبح نسبياً، بل كاد ان يزول في هذه الأيام نظراً لتسارع الأحداث وتتابع التطورات، فما كان يعد بعيداً في الماضي قد انتقل بسرعة إلى الحاضر وأصبح من همومه، بل من هموم المستقبل، إذ لم يعد الحاضر سوى لحظة خاطفة بين ما كان وما سيكون.

وتنشر مقالات هذه المجموعة، كسابقاتها، كما وردت في الأصل، اذ حرصت

على ان لا أمس هذا الاصل إلا مسّاً خفيفاً ومحدوداً لتصحيح خطأ لغوي أو مطبعي، أو لإزالة التباس قد يحمله النص الاصلي.

ولعل هذه المجموعة، مع اخواتها السابقة، تساعد على تبيّن العناصر الثابتة في مواقف صاحبها، وما طرأ على هذه المواقف من تطور في المدة الطويلة نسبياً، والزاخرة بالأحداث والتغيرات، التي وضعت فيها. فالفكر الذي يأبى التطور ويتنكبه ينتهي حتماً إلى الجمود فالانحطاط. وفي المقابل، الفكر الذي يفتقر إلى ثوابت ومناهج تضبطه يؤدي إلى التبعثر والفوضى والانقياد الأعمى لكل جديد أو طارىء. ولا جدال في أن الثوابت والمناهج المركزة تحتاج هي ذاتها إلى مجاراة سنن التطور. وليس ما يجمع بين الثابت والمتطور، ويثري كلا منهما ويربطهما معاً في مواقف سليمة وحاملة للمعاني والعبر الملبية لمطالب الحاضر والمستقبل سوى الفكر العقلاني، الحي، الضابط والمنضبط، والساعي إلى الحقيقة كما هي والملتزم إياها في كل آن.

فعسى أن تكون مواد هذه المجموعة بكاملها قد استلهمت إلى حدود قريبة أو بعيدة مطالب هذا الفكر وأدت فرائضه.

بيروت في ٢٥ /٤/ ١٩٩٤ **قسطنطين زريق**

محتويات(*) القسم الأول

من بعيد

- خذلان المثقفين ..... /١٥ ١٦٤٣
- القضية العربية، ١٩٥٣ ..... /٢٢ ١٦٥٠
- علم النكبة ..... /٣٩ ١٦٦٧
- الجامعة ومستقبل الفكر العربي ..... /٤٣ ١٦٧١
- غياب دولة العقل ..... /٦٠ ١٦٨٨
- غاندي وتحرّر الشعوب ..... /٦٤ ١٦٩٢
- عبد الناصر المبدع ..... /٧٨ ١٧٠٦
- الجامعة اليوم وغداً ..... /٨٥ ١٧١٣
- النهج العصري: محتواه وهويته ـ ايجابياته وسلبياته ..... /٩٩ ١٧٢٧

(*) وضعنا في محتويات المقالات ترقيمين؛ حيث يشير **العمود الأول** إلى تسلسل صفحات المقالات، ويشير **العمود الثاني** إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في الأعمال الفكرية العامة. وقد فصلنا بين الترقيمين بعلامة (/).

خذلان المثقفين(*)

(١)

كثيراً ما نتساءل في محافلنا عما إذا كانت الثقافة التي اكتسبناها في حياتنا الحديثة قد افادتنا فعلاً، أو بالعكس، جلبت لنا المساوىء والشرور، وما إذا كنا، بفعل هذه الثقافة، قد تقدمنا في معارج الرقي الحقيقي أو تأخرنا عما كنا عليه. فهناك من يقول إن ثقافتنا الجديدة قد حملت معها رذائل ومفاسد لم يكن يعرفها آباؤنا في الماضي. وأنها أحدثت فينا تفسخاً خلقياً تزداد خطورته يوماً بعد يوم، وان التقدم الذي احرزناه في بعض نواحي المعرفة لا يوازي الخسارة الروحية التي لحقت بنا من جراء هذه الثقافة. فالمتعلم منا ليس، على العموم، ارفع خلقاً من الجاهل، أو اقل تعصباً، أو أخف تهالكاً على الشهوة والاثرة. هذه وامثالها من التهم توجه إلى ثقافتنا الحاضرة، وكثيرون منا يتطلعون إلى الماضي، فيؤثرون جهله وظلامه على علم هذه الأيام ونورها، إذ يجدون في هذا النور زيفاً وخداعاً وبطلاناً.

هذه في نظري مسألة من أهم المسائل التي يجب ان نعالجها، لنوضح لانفسنا العلاقة بين ماضينا ومستقبلنا، ولنرسم خطط عملنا على هدى وبصيرة. غير ان مجال هذا الحديث لا يتسع للموضوع بكامله، ولا يمكن ان يتناول جميع التهم التي توجه إلى ثقافتنا الحاضرة لمناقشتها وتبيان ما تنطوي عليه من خطأ أو صواب. فلنكتفِ إذن بواحدة منها لها في ما اعتقد خطورتها الخاصة في حياتنا القومية ـ تلك هي ما ينسب إلى عامة

(*) حديث ألقي في دار الكتب الوطنية في حلب، ونشر في: **الحديث**، السنة ٢٣، العدد ٣ (آذار /مارس ١٩٤٩) ص ١٨٩ ـ ١٩٨.

مثقفينا من رخاوة في المسلك، وتخاذل في العمل العام، وعجز عن النضال، وجبن عن البذل والتضحية. والحق ان من ينظر في جهادنا السياسي والاجتماعي ليلاحظ ان الدور الذي لعبه مثقفونا ضئيل بالنسبة إلى ما ينتظره مجتمعهم. ومن يتفحص حالنا، في وضعنا السيء الحاضر الذي كشفت عنه نكبة فلسطين، ليقف ذاهلاً أمام حيرة المثقفين وارتباكهم وضعف اثرهم وعجزهم عن سلوك الطرق المؤدية للخلاص والتقدم.

هذه التهمة هي إذن صحيحة في عمومها. ومن الخير لنا ان نجابه الواقع ونصارح أنفسنا بالحقيقة، وان نرى ـ ويرى المثقفون منا خاصة ـ هذا الضعف فيهم الذي أثبتته التجارب وأعلنته النوائب. ومن الخير كذلك ان نبحث عن أسبابه ونرده إلى اصوله، لنتمكن من معالجته، فيستبدل مثقفونا بالتخاذل جرأة وبالعجز قوة وبالتواكل جهداً مستديماً ونضالاً حياً.

وعندي ان هذه الظاهرة ترد إلى أسباب ثلاثة: **أولها** نقص هذه الثقافة في مجتمعنا: كمية وكيفية. فالمثقفون عندنا لا يزالون قلة بالنسبة إلى مجموع الشعب، وثقافتهم ـ مهما تبجحنا وتبجحوا ـ لا تزال نفسها ناقصة محدودة. ولسنا نحتاج إلى كثير من النظر والامعان لنتبين هذا الضعف الكمي في ثقافة المجتمع العربي. فالجهل الذي ورثناه عن الاجيال الماضية، وعن القرون الأربعة الأخيرة بوجه خاص، لا يزال متفشياً فينا تفشياً ذريعاً. ولا أظنكم تطالبونني بأن أثبت ذلك بالوقائع والأرقام، فأذكر لكم مثلاً النسبة المئوية للأميين في كل من البلاد العربية وفي المجتمع العربي عموماً، أو أحدثكم عن ضآلة التعليم، بمختلف درجاته، بالنسبة لمجموع السكان. فالأدلة على هذا كله بادية للعيان لا تحتاج إلى إبراز أو ايضاح. ومع ان الحكومات العربية تبذل، على العموم، جهوداً كبيرة في نشر التعليم، وتخصص له في ميزانياتها مبالغ لا يستهان بها، فإن المعالجة لا تزال في مراحلها الأولى، والداء لا يزال منتشراً، يجابهنا بشموله وعمقه أين توجهنا، ويحدد أثر جهدنا ومبلغ تقدمنا في جميع ميادين العمل والنشاط.

فالمحصول الثقافي في مجتمعنا ضئيل إذن عدداً وكمية. وما دامت أوضاعنا السياسية والاجتماعية قائمة على العدد والكمية، وما دام الشعب في أكثره قاصراً عن إدراك القيم والتمييز بينها، فمن الصعب أن يكون لمثقفينا ـ بما هم عليه من القلة والضآلة ـ المجال لابراز شخصيتهم وإثبات أثرهم. إن العبء الواقع على عاتقهم ثقيل بالنسبة إلى عددهم ومقدرتهم، فلا بدع إذا لم ينهضوا به بالقوة والسرعة اللتين تتطلبهما الازمة الحاضرة. وبكلمة أخرى ان هناك واقعاً قائماً يصعب علينا تخطيه، ويجدر بنا ان نعتبره حين نحاول الحكم على المثقفين وقدر عملهم.

على أن هذا الواقع ـ هذا النقص الكمي ـ ليس أهم نواحي الضعف عند مثقفينا، فهو الحد الخارجي لفعاليتهم. ولكن هذا الحد نفسه ينقلب مصدر قوة وانبعاث، بدلاً من ان يكون سبب ضعف وخذلان، عندما تكون الثقافة خالصة الجوهر، صحيحة الأساس، مستوفية الأسباب والشروط. وهنا أيضاً لا يضعب علينا تبين ضعف ثقافتنا. فالعلة في الكيفية، كما هي في الكمية، بل قد تكون فيها أشد وادهى. ذلك ان تعليمنا موجه في الأغلب إلى حشو الدماغ لا إلى تقوية ملكة الفكر والاستنتاج، إلى تحصيل الشهادة لا إلى تنمية الشخصية، إلى التدرب المهني، لا إلى الإعداد للحياة بمعناها الواسع، إلى طلب الرفاه المادي والتقدم الاجتماعي لا إلى تقديس المبادىء والحرص على اتباعها والتقيد بها. ولهذا ينشأ مثقفونا غير مختلفين عن سواهم في السعي إلى المنافع الشخصية وطلب العيش الرخيص اللين، والوصول إلى الأهداف السهلة القريبة. فتراهم يتنكبون عن طريق المشقة والحرمان، الطريق التي ترضي النفس على حساب الجسد، وتوفّي حق الضمير، وان لم توفِ مطالب الشهوة ونزوات الغريزة. وهم لو وعوا نهضات الأمم وحركات التقدم لعلموا أنها لم تقم إلا على سواعد أفراد وجماعات كان لهم ما تتطلبه من بذل وحرمان وتضحية، وما لم تتبدل غايات ثقافتنا ووسائلها بحيث تتضمن هذه المعاني، سيظل مثقفونا على ما هم عليه من تردد وعجز وخذلان. وليطمئن هؤلاء المثقفون إلى أن أحداً لن يسلمهم القيادة تسليماً، ويحملهم إليها حملاً، وانهم لن ينالوها إلا عندما يصبحون أهلاً لها، ويدفعون ثمنها بما تكسبهم إياه الثقافة الصحيحة من إيمان بالقيم الرفيعة الثابتة وحرص على تحقيقها.

أما السبب **الثاني** لضعف المثقفين وخذلانهم فهو أن مدنية هذا العصر، التي تحيط بنا وتغزونا من كل جانب، مدنية قد تغلبت فيها القوة على المبدأ، والشهوة على الحق، مدنية قد انقلبت فيها مقاييس القيم رأساً على عقب. فالنفوذ فيها للمتحكم المستأثر لا للحكم العادل، لقوى المادة لا لغنى الثقافة والروح، فهي لذلك تسير من كارثة إلى كارثة أعظم، وستنتهي ـ لا شك ـ إلى التهدم والدمار، ما لم تثُر على نفسها وتغلّب قوى الحق على قوى الباطل فيها. ولا ينكر ان الإنسانية قد سجلت في خلال تاريخها تقدماً محسوساً في ميادين العلم، فسطت على الطبيعة واستغلت مواردها، ولكنها لم تسطُ بعد على نفسها، فإذا هي اليوم أمام قوة جبارة قد أخرجتها من مكانها، وبدلاً من أن تسيطر عليها وتستخدمها لخيرها هي، أصبحت عبدة لها ومهددة دوماً بها. ذلك ان هذه القوة الطبيعية ليست سوى **وسيلة** توجه للخير كما توجه للشر. ولما كان الشر لا يزال في الإنسان أفعل من الخير وأغلب، فقد غدا، بواسطة هذه القوة المتزايدة، أشد وأوسع

انتشاراً. ففي عالم كهذا تسوده القوة، ويسيطر عليه الشر، يصعب على الثقافة ـ حتى في البلاد التي ندعوها متقدمة ـ أن تلعب دورها الكبير المنتظر. فكيف بها إذا كانت، كما هي عندنا، ضعيفة متفرقة. انها لتجد نفسها مشلولة ضائعة، وفي خطر دائم من أن تستأثر بها القوة الغاشمة والشهوة المتحكمة وتستخدمانها لأغراضهما وتديرانها في فلكهما، بدلاً من أن تبقى هي مستقلة عنهما أو سائدة عليهما.

وهذا العيب الأساسي في المدنية المعاصرة راجع هو نفسه إلى انحراف في الثقافة الإنسانية. فلو أن هذه الثقافة كانت خالصة في جوهرها وخدمت القيم الصحيحة في الحياة، لما انحرف الإنسان عن السبيل السوي في استخدام قوى الطبيعة، فعبد المادة، وخضع للشهوة، ووقع في هذا المأزق الخطر الذي يجد نفسه فيه الآن. فعلّة مثقفينا هي إذن، من ناحية، نتيجة لوضعنا الخاص ولضعف ثقافتنا ونقصها، ومن ناحية ثانية مظهر لعلة أساسية في المدينة الحديثة وفي الثقافة الإنسانية التي نشأت عنها هذه المدنية.

وهناك سبب **ثالث** أذكره على وجه التساؤل، لا على وجه التأكيد. ترى، هل في طبيعة الثقافة نفسها ـ الصحيحة منها ـ بما تنميه في العقل من تساؤل وشك وتقليب للقضايا على وجوهها المختلفة، هل في طبيعتها أن تضعف في النفس الإنسانية الجرأة الجسدية وروح المغامرة والإقبال على استخدام القوة حيث تجب القوة لمحاربة الشر واستئصال الفساد؟ ترى، لو استعرضنا أعمال البطولة والجهاد وبذل النفس خلال التاريخ، أنجد للمثقفين منها قسطهم الوافي ونصيبهم المأمول؟ ترى أيتفق الإيمان المتسلط، الذي يدفع إلى هذه الأعمال، والثقافة الحرة التي تحكم المنطق وتعلل وتستنتج، وتوازن وتقابل؟ أيكون من أثر هذه الصفات أن يضعف الإقدام وتخف حدة العزم والتقرير والعمل؟ أيأتي هذا الضعف من طبيعة الثقافة ذاتها، أم من نقائصها العرضية فحسب؟

ينظر البعض إلى التاريخ، فيستخلصون منه أن الأثر الأقوى كان لرجال العمل لا لرجال الفكر، وان المبادرة كانت في الأغلب بيد أولئك، وان وظيفة هؤلاء ـ أي رجال الفكر ـ لا تتعدى تبرير ما يقوم به رجال العمل من ساسة وفاتحين وتجار وصناعيين وسواهم.

هذا صحيح من جهة: أي إذا نظرنا إلى التاريخ بمظاهره الخارجية فحسب، واكتفينا بتخبطات الإنسان الهوجاء في خلاله ـ هذه التخبطات، التي كان العمل فيها سابقاً للفكر وفي أكثر الأحيان مخالفاً له، هي التي أدت بالبشرية إلى ما بلغته من انقسام على نفسها واقتراب من هوة الدمار والاضمحلال. وإذا ظلت الحال كذلك، فستنزلق

البشرية حتماً إلى الهوة، وتزول معالم هذه المدنية الفاسدة التي بنتها. فإذا جاز لنا أن نستنتج من هذا شيئاً فهو أن المثقفين لا يمكنهم ان ينافسوا رجال العمل في المستوى الأدنى من الحياة، وستبقى الثقافة مخذولة ما دام كيان المجتمع في هذا المستوى.

ولكن ثمة فرق بين خذلان وخذلان. فهناك الخذلان الحقيقي الذي يصيب الثقافة عندما يفقد أصحابها الجرأة والاستقلال، ويصبحون أداة بيد الغير يوجهونهم إلى خدمة أغراضهم وتحقيق أطماعهم. ولا عبرة في ما ينالون لقاء ذلك من يسر مادي ورفعة اجتماعية، فقد باؤا وباءت ثقافتهم بالفشل والخسران. أما إذا خذلت الثقافة في المستوى الأدنى من الحياة وحافظت مع ذلك على إيمانها بنفسها، وتمسكت بالحق والمبدأ، فقد خسرت خسارة صغرى لتنال الربح الأعظم والفوز الأكبر.

ولذا، فجوابي على السؤال الذي عرضته هو ان الثقافة الحق لا تضعف الجرأة، ولا تخفف حدة الايمان، وإذا أظهر المثقفون ضعفاً في هذه النواحي فهو راجع لا إلى طبيعة الثقافة ذاتها بل إلى نقص فيها يمنع تحقيق أغراضها. وليس صحيحاً ان اعمال البطولة في التاريخ كانت كلها من نصيب غير المثقفين. فقد سجل رجال الفكر والعلم أنبل الصفحات في ميادين البذل والتضحية، ودونوا بحياتهم تاريخ الحرية، وهو تاريخ الإنسانية الحقيقي، وميراثها الباقي. ولنا دليل ناصع على هذا في ما أبداه فريق كبير من أرباب الثقافة في الحرب الأخيرة من مظاهر البطولة الرائعة صيانة لمبادئهم أو دفاعاً عن أوطانهم.

هذا ما أرى في قضية الثقافة وعلاقتها بالجرأة والتضحية. غير أني لا أريد هنا سوى إثارة المسألة تاركاً لرجال الفكر ان يعالجوها، كل منهم بذاته، وان يحاسبوا أنفسهم على أساس هذه المعالجة ليروا ما إذا كان خذلانهم عائداً إلى مجرد الثقافة أم إلى ضعفهم فيها وتقصيرهم عن غايتها.

ومهما يكن من أسباب هذا الخذلان الذي نلاحظه عند مثقفينا، فهو في نظري حقيقة واقعة لا ريب فيها. ولعل أهم مأساة من المآسي الشاملة التي نعيش فيها، مأساة المثقفين: حيرتهم، ارتباكهم، تخبطهم، دورانهم الفكري والعملي في حلقات مفرغة، بعدهم عن الميدان، ضعف أثرهم في الجهاد القائم والحياة الجارية.

(٢)

هذا هو الداء، فما الدواء؟

إن نوع الدواء يستنتج حتماً من طبيعة الداء. فإذا كان هذا ناتجاً لا عن طبيعة الثقافة ذاتها، بل عما يعتورها من نقص وانحراف، وجب أن تنصرف المعالجة إلى إتمام النقص وتسديد الانحراف. ولهذا لا بد من اتخاذ الخطى المبدأية التالية:

أولاً: ان تقدّر الحكومات والشعوب العربية قيمة الثقافة وأثرها في الحياة وان يعمدوا لتعزيزها بشتى الوسائل، وبصفة خاصة ببث التعليم الصحيح وتوسيع نطاقه، لاتماء المحصول الثقافي ـ كمية وكيفية ـ في المجتمع العربي. ولا أظنني آتي هنا بشيء جديد، فلكم رُدّد هذا القول على مسامعنا، وأعلنه المسؤولون منا، وانما العبرة في الاقتناع الفكري والضميري، وفي العزم والتنفيذ الحاسمين اللذين يؤدي إليهما هذا الاقتناع. ولا ننسَ أن هذا الجهد التثقيفي لا يبذل إلا إذا دعي إليه بإصرار وكوفح من أجله. ومن أجدر بهذه الدعوة وهذا الكفاح من المثقفين أنفسهم؟ فعليهم تقع تبعة عظيمة في هذا المضمار، لأنهم المؤهلون لذلك، ونجاحهم ـ وأعني به النجاح الحقيقي لا العرضي ـ مقرون، إلى حد بعيد، بمدى شيوع هذه الثقافة وصحة جوهرها.

ثانياً: إن هذا المحصول الثقافي يحدد، كما قلت، النتيجة التي يأتي بها جهد المثقفين، ولكنه لا يؤثر في نوع الجهد المطلوب منهم وقيمته. وانما هذا عائد إلى المثقفين أنفسهم: إلى وعيهم مفهوم الثقافة الصحيح، وحرصهم على تحقيقه في المجتمع. فنجاحهم أو خذلانهم متوقف آخر الأمر عليهم. ولذا كان أول واجب عليهم ان يتفحصوا حالهم، ويزنوا ثقافتهم، ويحاسبوا أنفسهم، ليروا ما في ثقافتهم من نقص أو ضعف فيعمدوا إلى معالجته. لأن الفكر، ككل شيء حي، إذا لم يُنَمَّ باستمرار، آل حتماً إلى التفسخ والاضمحلال. ولا أظنني متحاملاً على مثقفينا إذا اتهمتهم بالكسل والتواني، والاكتفاء بالقليل الذي حصلوا، والتقصير في بذل الجهد الضروري لإتماء ثقافتهم وإصلاح معائبها. هذه المحاسبة الدقيقة للنفس، هذا الشعور الحاد لضرورة النمو، هذا الحرص الحي على ان تكون الثقافة صحيحة ـ هذا هو الواجب الأول على عاتق المثقفين إذا أرادوا ان يؤدوا وظيفتهم ويأمنوا شر الخذلان.

ثالثاً: لما كانت مهمة المثقفين شاقة، وعبئهم ثقيلاً، فقد وجب عليهم أن يلتمسوا سبل المناعة والقوة، ليتمكنوا من تذليل المصاعب وأداء المهمة. والموارد الحقيقية لهذه القوة هي سيَر قادة الفكر في التاريخ، وجهادهم المتتابع المتراكم في سبيل الحق والمبدأ. فعلى

المثقفين أن يبقوا الصلة قائمة حية بينهم وبين هذه الموارد، وان يرتشفوا منها باستمرار ليغذوا نفوسهم إذا ما شعروا بضعف ويقوّوها اذا ما اعتراها تراخٍ أو يأس. وعليهم ان يشعروا بأن تاريخ الإنسانية الحقيقي انما هو التدرج في تحقيق الحرّية بمعناها الواسع، وأن عملهم يقاس ويحكم له أو عليه بقدر ما يؤدي إلى هذه الغاية أو يبتعد عنها، وأن عليهم أن ينشدوا موارد الحرية الصحيحة أنى كانت، ليحرروا أولاً انفسهم، فيتمكّنوا فيما بعد من تحرير سواهم.

رابعاً: على مثقفينا أن يلتمسوا سبل القوة لا في منابعها فحسب، بل بالتعاون فيما بينهم لإيضاح غايتهم وجمع جهودهم. وليس أدعى إلى الأسف من رؤية المثقفين، على قلتهم، متفرقين فيما بينهم منقسمين على انفسهم. والحق ان في هذا التفرق أبلغ حكم على نقص ثقافتهم وضعفها، وعلى عجزهم عن القيام بالواجب المطلوب والتبعة المفروضة. واذا كان للمثقفين، بل لأية جماعة اخرى، ان يحذروا من شيء، فهو ان يغلبوا على أمرهم فرادى، وأحدهم بعد الآخر، بهذه أو تلك من وسائل الإغراء، وما أكثرها في هذه الايام!

هذه بعض الخطى المبدأية التي يجب أن يتخذها المثقفون لصون أنفسهم وتجنب الخذلان. وسيقول بعضهم: ولكن ما العمل والأمر ليس بيدنا، والقيادة موكولة لسوانا. ألا فليعلموا أن هذا مبدأ الخذلان ونهايته، وان الثقافة الحقيقية تفرض على أصحابها أن يسعوا إلى واجبهم مهما كانت الصعاب في طريقهم، وبهذا السعي يصبحون أهلاً للقيادة ـ القيادة الحقيقية ـ وينالون النصر والظفر، حتى لو خذلوا في ميادين الحياة الدنيا. فليختر مثقفونا طريقهم، وليتيقنوا أن نوع ما يصيبهم من خذلان ـ حقيقي أو عرضي ـ موقوف آخر الأمر عليهم دون سواهم.

هذا التيقن هو مبدأ الطريق ونقطة الانطلاق!

القضية العربية، ١٩٥٣(*)

(١)

يجدر بي، بادىء بدء، أن ارسم الاطار الذي تنتظم ضمنه هذه المحاضرة، والمجال الذي تنبسط فيه. فهي الحلقة الختامية من سلسلة المحاضرات عن «العالم العربي» التي عقدتها الندوة اللبنانية. ومن حقكم ان تنتظروا أن يكون بينها وبين الحلقات التي سبقتها تماسك وارتباط، بحيث تأتي ضامة لها، مؤلفة بينها، باسطة صورة عامة للحياة العربية الحاضرة تجمع الصور المختلفة التي عرضها من سبقني من الزملاء الكرام. غير أن الظروف حالت دون اطلاعي على آراء الزملاء قبل إعداد هذه المحاضرة، ولذا أخشى ان يكون في ما سأقول ترديد لبعض ما ذكر، أو اختلاف عنه في المنطلق والاتجاه، بدلاً من ان يكون تأليفاً له أو تعقيباً عليه، كما ينتظر بعضكم ـ وبحق ـ من مثل هذه المحاضرة الختامية.

ثم لا بدّ من ان أذكر اني لا اقتصر في نظري إلى القضية العربية على أية ناحية معينة منها، ولا أعتبر نفسي مختصاً بأية من هذه النواحي. وبصفة خاصة أجدني عاجزاً عن أداء الناحية السياسية حقها، لأني ضعيف الاتصال بها غير واقف على خفاياها. وانما أنظر إلى القضية العربية ككل، كمشكلة حياتنا العربية الحاضرة، بتمامها، وأحاول الكشف عن صميم هذه المشكلة ورسم الأسس التي يجب ان تقوم المعالجة عليها.

قلت القضية العربية، ولم أقل القضايا العربية. وأرى من واجبي ان اوضح هذا منذ

(*) محاضرة القيت في الندوة اللبنانية في بيروت، بتاريخ ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٥٣، وكانت المحاضرة الختامية لسلسلة من المحاضرات، في موضوع «العالم العربي، ١٩٥٣»، ونشرت في: **محاضرات الندوة اللبنانية**، السنة ٧، العددان ٩ ـ ١٠ (أيار/ مايو ١٩٥٣)، ص ١ ـ ٢٤.

البدء، كي يتجلى لكم المبدأ الذي أنطلق منه والاتجاه الذي أسير فيه. فانا من الذين يقولون بوجود أمة عربية، وقومية عربية، وقضية عربية شاملة. هذا مع اعترافي بقيام قضايا خاصة في كل من البلاد العربية، وقضايا فرعية في كل من نواحي الحياة العربية.

(٢)

فما هي القضية العربية عام ١٩٥٣، وكيف تختلف عما كانت عليه في الماضي؟

لا حاجة بنا إلى العودة إلى منشأ هذه القضية وتطورها الأول. فهذا معروض في كثير من المؤلفات العربية والأجنبية التي تناولت تاريخ هذه البلاد في المئة والخمسين السنة الماضية. على أنه لا بأس من القول بإيجاز إن هذه القضية كانت في منشأها قضية استقلال البلاد العربية التي كانت خاضعة للحكم العثماني. فلقد بدأ أبناء هذه البلاد من أوائل القرن الماضي يتطلعون إلى التخلص من هذا الحكم، وقويت جهودهم في هذه السبيل في أواخر ذلك القرن وأوائل القرن العشرين، حتى كانت الحرب العظمى الأولى وقامت ثورتهم على العثمانيين أملاً بتحقيق استقلالهم ووحدتهم. على أن الصلح الذي تلا تلك الحرب والمعاهدات، والاتفاقات التي نتجت عنه وجاءت مخيبة لذلك الأمل المنشود. ففرض على لبنان وسوريا والعراق وفلسطين حكم انتدابي كان نوعاً من الإستعمار المقّنع. ورفضت بريطانيا تحقيق مطالب مصر في الحرية والاستقلال التامين، وبقيت حالة بلاد المغرب على ما كانت عليه من استعمار واستغلال واستثمار. ليس هذا فحسب، بل أُعلن وعد بلفور وأدمج في صك الانتداب على فلسطين، وأصبح جزءاً من سياسة بريطانيا والدول المتحالفة. فغرست بذلك أقوى شوكة في جسم الأمة العربية، وزعزع أعظم حجر في أساس بنائها ـ ذلك البناء الذي كانت تهدف إلى إقامته قوياً مرصوصاً شامخاً.

وبهذا كانت السنوات بين الحربين العالميتين سنوات جهاد لنيل الاستقلال وتحقيق الوحدة. ونجحت هذه الجهود إلى حد، بفضل التضحيات التي بذلتها الشعوب العربية والظروف الدولية التي سبقت ورافقت الحرب العالمية الثانية. فنال كل من لبنان وسوريا استقلالهم التام وجلت عنهما الجيوش الاجنبية، وتحوّل الإنتداب على العراق وشرقي الأردن إلى ارتباط تعاهدي ببريطانيا يحفظ لها امتيازات عسكرية، ويبقي لها أثرها القوي في شرقي الأردن خاصة. أما مصر فعقدت معاهدة ١٩٣٦ التي كانت تمثل خطوة في سبيل الاستقلال التام والجلاء الكامل. واحتفظت المملكة العربية السعودية واليمن باستقلالهما، ولكن الإستعمار السافر والمقنع ظل مبسوطاً على شواطىء الجزيرة الجنوبية

والشرقية في المحميات وسواها.

كانت القضية العربية إذن حتى أواخر الحرب العالمية الثانية قضية استقلال البلاد العربية. وكانت أيضاً قضية توحيد، لأن العرب كانوا يحسون بالروابط اللغوية والتاريخية والروحية التي تجمعهم، وعندما ثاروا على العثمانيين، إنما هبّوا وجاهدوا كعرب لا كسوريين أو عراقيين أو لبنانيين، وإذ جزأهم الانتداب وفرض عليهم وعد بلفور أخذت جهودهم في سبيل الحرية وإنقاذ فلسطين تتجاوب في أقطارهم المختلفة. وكانوا يتنادون إلى توحيد الشمل، ويدعو فريق كبير منهم إلى نظام حكم موحد، وإن ظل شكل هذا الحكم وماهيته غامضين في الأذهان وفي الخطط والسياسات المتبعة.

وكان من نتيجة هذا كله قيام الجامعة العربية، وهي تمثل أقصى ما حققه العرب من تعاون في الحقل الدولي ـ تعاون لا يزال أدنى كثيراً مما ينشده العاملون لتوحيد العرب، وأضعف مما يتطلبه تقدم البلاد العربية وازدهارها، بل مجرد بقائها وسلامتها.

هذا ما كانت عليه القضية العربية حتى عهد قريب. وما تزال الآن، إلى حد ما، قضية استقلال وتوحيد. فمصر قد ألغت معاهدة ١٩٣٦، وهي تتابع جهادها الحثيث المستمر في سبيل الجلاء التام الناجز وتحقيق حرية السودان ليختار راضياً مستقبله في الاستقلال أو الاتحاد مع مصر. والعراق والأردن يتطلعان إلى التخلص من القيود المفروضة عليهما في معاهدتيهما مع بريطانيا. وجنوبي الجزيرة وشرقيها ما زالا خاضعين لضروب من الاستعمار الراسخ الأوتاد. والمغرب العربي في الهبّة التي نعرفها من جهاده ونضاله، يبذل أعظم التضحيات ليظفر بأبسط الحقوق الدولية والإنسانية.

هذه هي الحال إذا اقتصرنا على التحكم السياسي والعسكري. أما إذا التفتنا إلى النواحي الاقتصادية فثمة ضروب أخرى من الاستثمار والاستغلال لا تقل أثراً عن الاستعمار السياسي يجثم كابوسها على قلب البلاد العربية وأطرافها.

أما من ناحية التوحيد، فالطريق أمامنا بعيدة شاقة، تعترضها مؤثرات أجنبية عديدة قوية، وفواصل إجتماعية وثقافية جسيمة في داخل الأمة العربية، بحيث يمكننا القول إنه ـ بالرغم مما حققه التعاون العربي حتى الآن ـ لا نزال في مبدأ هذه السبيل من سبل جهادنا.

(٣)

على أن القضية العربية، وإن ظلت في وقتنا هذا قضية تحرر ووحدة، فإنها لم تعد

كذلك إلا إلى حد معين، وبوجه من الوجوه. ذلك ان عاملاً جديداً طرأ على الحياة العربية ففرض ضرورة تبدلٍ أساسي في قضيتها. وأعني قيام إسرائيل في وسط البلاد العربية. وقد كان على العرب أن يعوا هذا التبدل الواجب حدوثه في قضيتهم قبل قيام دولة اسرائيل، لأن جميع الاتجاهات من إعلان وعد بلفور بل من بداية تأسيس الحركة الصهيونية وتكتل جهود اليهودية العالمية لاستعمار فلسطين كانت تدل عليه. ولكن الجهل الغالب علينا، وصنوف الاستعمار التي أخضعنا لها، والانقسامات التي فرضت علينا من الدول المستعمرة وتلك التي ورثناها من الماضي ولم نتمكن بعد من التحرر منها ـ كل هذا حوّل نظرنا عن جوهر القضية، حتى قامت دولة اسرائيل. وما نزال حتى الآن، مع الأسف، لاهين عن هذا الجوهر، وعن التبدل الأساسي الذي فرضته الاحداث فيه.

هذا التبدل الأساسي هو، في نظري، أن القضية العربية لم تعد قضية استقلال ووحدة فحسب، وإنما اصبحت قضية بقاء أو لا بقاء لكل من البلاد العربية، وللأمة العربية بوجه عام.

إن بلادنا معرضة في السنوات المقبلة إلى خطرين أساسيين يستهدفانها في الصميم. **الخطر الأول** هو نشوب حرب عالمية بين الجبهتين الجبارتين اللتين تقتسمان العالم. فجميع الدلائل تدل على أن الحرب العالمية المقبلة ـ إن نشبت لا سمح الله ـ ستكون أكثر ضراوة وأشد تخريباً وتهديماً من الحرب الماضية على قسوة هذه وفظاعتها.

ثم إنا لن نكون ـ كما كنا في تلك الحرب ـ على هامش المعترك، يحاذينا ويحفظنا سالمين. فبلادنا ستصبح ميداناً من أهم ميادين المعترك المقبل. وذلك أن موقعنا الجغرافي ومواردنا الزراعية، والبترولية بوجه خاص، ستجرّ القوى الجبارة إلينا لتصطرع في بقاعنا. ولذا كانت قضيتنا العربية ـ في البقاء أو اللابقاء ـ مرتبطة بالقضية العالمية الكبرى، قضية السلم والحرب. وقد مضى الزمن الذي كانت تستطيع به أية أمة ان تنظر إلى قضيتها كشيء قائم بذاته، مقفل على نفسه، مستقل عما يجري في سائر أنحاء العالم. لقد صغر عالمنا، وتشابكت فيه مصالح الدول والشعوب الكبرى منها على الخصوص. فكل انصراف في النظر أو الاهتمام عن مشاكل العالم الرئيسية، وكل انحباس واعٍ أو غير واعٍ في قفص سياسي أو فكري ضيق، يعرض لأشد الأخطار ويؤدي إلى أسوأ النتائج.

على أن أثرنا ـ كدول وشعوب عربية ـ في تحقيق السلم العالمي ضئيل، وموقوف

بالأكثر على مدى اشتراكنا مع سوانا من الشعوب في نشر فكرته والدعوة إليها، شرط أن تكون هذه الدعوة خالصة غير موجهة من جانب من الجوانب في سبيل سياسة معينة أو غرض مقصود، وشرط أن يفهم العالم أن السلم الذي لا يرتكز على العدالة عبث وهراء. أما تأثيرنا كدول فهو قليل أيضاً، لأنا وإن كنا أعضاء في المنظمات الدولية التي يفرض فيها ان تعالج قضية الحرب والسلم، فالقرارات الأساسية في هذا الشأن لا تؤخذ في هذه المنظمات بل خارجها، ومن قبل الدول الكبرى لا الصغرى. ثم إن هذه القضية ـ ولأكن صريحاً ـ لن تتأثر كثيراً بأية سياسة تتخذ هنا في الحياد أو غير الحياد، لأن الحرب المقبلة ستكون حرب بقاء أو فناء. وستكون الكلمة فيها للقوة أولاً، ولمصلحة كسب المعركة آخراً، ولن يردع أحداً من الجانبين المتطاحنين أي اعتبار سياسي أو حقوقي أو انساني.

أما **الخطر الثاني** ـ الخطر الجسيم المحدق بنا دائماً في الحرب وفي السلم، الخطر الموجه إلى كياننا في لبه، والذي يتوقف على بقائه أو زواله زوالنا أو بقاؤنا ـ فهو الخطر المصوب إلينا من الدولة التي أنشئت على بقعة من أقدس بقاعنا في وسط موطننا، فاستعمرتها، وشردت سكانها عنها، وسلبتهم أملاكهم ومقتنياتهم وحقهم في الأرض والوطن والقومية. وهي تتطلع إلى ما وراء هذه البقعة ـ إلى الفرات والنيل ـ كما صرح أو أقر رجالها الرسميون، في سبيل إنشاء وطن لصهيونيي العالم أجمع وللسيادة على هذا الجزء من العالم، ذي المركز الممتاز والموارد الغنية. وليس هذا فحسب، بل إن إقامة هذه الدولة في فلسطين قد فصلت فعلاً بين البلاد العربية وهددت وحدتها المرجوة تهديداً لم نرَ حتى الآن إلا بعض ظواهره.

وإن البحث ليطول بي إذا حاولت تبيان وجوه الخطر الماثل أمام البلاد العربية عسكرياً وسياسياً واقتصادياً من هذه الدولة الغربية المتحفزة القائمة في أرضه. ولا أظنني بحاجة إلى ذلك. ففي أقوال زعماء إسرائيل أنفسهم، وفي الدراسات والأبحاث التي وضعها الاجانب أو وضعوها هم عما حققوه وما ينوون تحقيقه، وفي النتائج العملية لجهودهم ونجاحهم في تنفيذ خططهم: في كل هذا غنى عن البيان، ودليل قاطع على جسامة الخطر وتعاظمه على الأيام. ولا يغرننا ما يقال عن ضعف كيانهم الاقتصادي، فإنه لا يزال لهم من الصهيونية العالمية سند كبير. ثم إنهم يسيرون حسب خطة مرسومة فيصرفون معظم مواردهم إلى تقوية جهازهم العسكري، وقد وجدوا تلك الخطة ناجحة في الماضي، إذ اغتصبوا في أيام معدودة من الحرب أضعافاً مضاعفة لما اغتصبوه في سنوات مديدة من السلم. وإن هذا ـ وسواه الكثير ـ هو الذي يدعوني إلى القول إن القضية العربية عام ١٩٥٣، ومنذ قيام دولة إسرائيل، بل منذ تكتل الصهيونية العالمية

لاستعمار فلسطين، قد تحولت من قضية إستقلال ووحدة فحسب، إلى قضية بقاء أو زوال للأمة العربية كأمة ذات وجود ومستقبل وآمال في الحياة الحرة الكريمة.

(٤)

فكيف تعالج هذه القضية؟ وما هي الخطط التي تضمن نجاحنا وخلاصنا، وتكفل للحياة العربية حريتها وكرامتها؟

إن معالجة القضية العربية الأساسية يجب أن تقوم في المدى القريب على الأسس التالية:

أولاً: الإحساس بالخطر. إننا كأفراد، وكشعوب، وكحكومات، نتصرف في شؤوننا الخاصة والعامة كأننا نعيش في سلام دائم، غير قادرين حق القدر الأزمات التي يمرّ بها عالمنا اليوم، أو الخطر الموجه إلينا في أرضنا وكياننا. فأفرادنا يسعون إلى الترف في الحياة، ويتنازعون على سفاسف الأمور، ودولنا تهتم بالسياسات الصغرى في ميادينها الداخلية وفي الميدان العربي العام، بدلاً من أن تضع الأمور في نصابها، وتقدم الأهم على الهام، والهام على التافه، وتوجه جهدها الأوفر وسعيها الحثيث إلى لب القضية وجوهرها ـ ذلك اللب الذي إن فسد، فسدت كل هذه الهوامش والأطراف التي تستحوذ على اهتمامنا الآن.

ثانياً: إن الإحساس بالخطر مرتبط بمقدار العلم به. والواقع أن جهلنا شائن فاضح يدعو إلى هزء الأمم بنا وسخريتهم منا. فبينما أن الصهيونيين يعرفون كل صغيرة وكبيرة عنا، ويقدرون حق القدر وجوه القوة ووجوه الضعف فينا، تروننا جاهلين كل الجهل لواقعهم الحاضر وأغراضهم للمستقبل. أي سياسي من سياسيينا قد انصرف إلى دراسة هذه الدولة دراسة قائمة على العلم والواقع؟ أي عالم من علمائنا قد اهتم بوجوه الحياة التي تبنيها إسرائيل سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً؟ كم بين الملايين من العرب من يعرف اللغة العبرية، ويطلع على منشورات الصهيونيين وأبحاثهم في مصادرها الأولى؟ أي وزارة في الدول العربية كلها أنشأت مكتباً ـ ولو صغيراً ـ لجمع المعلومات والمنشورات والإحصاءات عن إسرائيل؟ كم يوجد لدى دوائرنا الرسمية أو أحزابنا أو هيئاتنا السياسية من معلومات موثوق بها يصح أن تتخذ أساساً لرسم سياسة أو وضع خطة؟ أليس مما يعيب، ومما يرعب، أنه منذ قيام إسرائيل لم يظهر كتاب يعالج تلك الدولة من مصادر أربابها وعلى أساس إحصاءاتهم الا الكتاب الذي أعدّه في العام الماضي المكتب الدائم لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية، وهو ـ على

أهميته ـ جهد أولي في الموضوع؟ وكم هي الكتب والنشرات العلمية الصحيحة التي ظهرت قبل ذلك حين كانت حياة الصهيونيين مفتوحة لمن يشاء دراستها من العرب؟ إن أرباب الفكر والعمل ـ ولا أستثني أحداً منهم ـ مقصرون أعظم تقصير في هذا الميدان. وكذلك شأن الحكومات. وإذا كان القادة لا يحسون بالخطر إحساساً يدفعهم إلى دراسته، فكيف يحس به الجمهور ويتنبه إليه؟ وغني عن البيان ان معالجة الخطر ـ بل أية قضية من القضايا ـ لم تعد تقوم في هذا العصر على الكلام المثير للعاطفة والتصريحات التي تتطلبها المناسبات، بل على الدراسة الدائمة والبحث الدقيق، وعلى التدريب العقائدي والتثقيف الوطني المنظم.

ثالثاً: متابعة المقاطعة الاقتصادية. ولا حاجة هنا إلى بيان أو تفصيل. فإن اسرائيل تقوم في الأكثر على الموارد التي تغذيها من الخارج، وهي بحاجة ـ لبناء جهازها الاقتصادي ـ إلى موارد البلاد العربية الأولية وإلى أسواقها الواسعة. وهي كذلك تتطلع إلى إقامة كيان اقتصادي صناعي يسيطر على كيان عربي زراعي. ولها ما لها من خبرة تكنيكية فنية، ومن اتصالات مالية وسياسية في العالم أجمع. فالمقاطعة تخلخل اقتصادها، وتضعف إمكانيات إعدادها العسكري وتغلغلها الاقتصادي والسياسي في البلاد العربية، وتحمي اقتصاد هذه البلاد الناشىء وبالتالي مناعتها ومقدرتها على الدفاع والمقاومة.

رابعاً: تعبئة موارد الدول والشعوب العربية. ان الدول والشعوب العربية تجابه الآن واجبات ثلاثة: الدفاع عن نفسها عسكرياً، وإعمار أرضها وانماء مواردها، ورفع مستوى معيشة أفرادها بضمان حقوقهم في العمل وكفالتهم من أخطار المرض والجهل والعوز. وهذه واجبات ضخمة لبلاد لا تزال في مستهل نهضتها. ولذا كان من الضروري ان تعبأ الموارد القومية، فتستغل قوى الأمة المادية والبشرية أوفر استغلال. ويجب ألا تقتصر هذه التعبئة على الحكومات، بل ان تشمل الشعوب عامة. ذلك ان الجهاد ليس جهاد حكومات، ولا جهاد جيوش فحسب، بل جهاد الأمة جمعاء.

ومن مستلزمات هذه التعبئة تقشف في العيش، وزهد في الرفاه الحاضر، تأميناً لحياة مطمئنة صحيحة في المستقبل. وهذا ما لم نتعوده بعد. فقد أقبلنا على مظاهر المدنية الحديثة نعب منها ونتنازع في سبيلها، ونتفاخر في ما نقتني من وسائلها وأدواتها. وما أكثر ما نبذر من مواردنا الثمينة في هذه المقاصد، مع ان الواجب يقضي بتوجيه هذه الموارد إلى ما فيه نفع باق وإنماء لثروة دفينة أو حفظ لكيان.

ولنا في تصرف الدول الغربية وشعوبها زمن الحرب، بل في ما نراه الآن من سلوك شعب كالشعب الانكليزي تعود العز والسيطرة، أسوة ومثل ودليل على ضرورة التضحية بالزائل العارض لحفظ الكيان وسلامة الوطن. بل لنا في تصرف اسرائيل نفسها أعظم مثل وأبلغ دليل، لو أدركنا واقعها وقبلنا ان نفرض على أنفسنا ما تفرض على نفسها من تضحيات في سبيل هدفها القومي. فهي ترضى بأن يعضها الجوع وأن تستغني عن كثير من مغريات العيش، لتمكين أصولها وإعداد العدة لتوسعها.

فإذا عبئت هذه الموارد وجب أن توجه إلى الغايات الرئيسية الثلاث التي ذكرتها. ومع ان الغاية الأولى هي إنشاء جهاز الدفاع وتقويته، فلا غنى لنا عن الإعمار والإنماء لأن الجهاد طويل الأمد، والدفاع سيتطلب منا موارد متعاظمة متزايدة على ممر الأيام. كما لا غنى لنا عن الإصلاح الاجتماعي، لأن الشعب الفقير الجاهل المريض لا يمكن ان يحس إحساساً وطنياً صحيحاً، أو يشعر بكرامة قومية أو إنسانية يحتاج إلى أن يدافع عنها أو يسعى إلى الاحتفاظ بها. وكيفية التوفيق بين هذه الواجبات القومية الثلاثة: الدفاع، والإعمار، والإصلاح الاجتماعي، والموازنة بين الموارد التي يجب أن تصرف إلى كل منها، تتطلبان وضوحاً في الغاية والفكرة القومية اولاً، وخطة رشيدة قائمة على الإخلاص عند القائمين على الأمر وقادة الفكر والعمل، وعلى العلم الدقيق، والتخطيط والتنظيم اللذين يجب أن يعهد بهما إلى أهل الخبرة، وأن يراقب تنفيذهما بكل دقة وحزم.

خامساً: صرف موارد البترول لشؤون الدفاع والانماء والاصلاح. إن هذا ليدخل ضمن تعبئة الموارد التي ذكرناها وبيّنا دورها البارز في معالجة القضية العربية. ولكنه، لأهميته الخاصة، يحتاج إلى إفراد وتوكيد وزيادة بيان. فالعائدات البترولية أغزر مورد ينصبّ على البلاد العربية في الوقت الحاضر، وهو مورد متزايد بتزايد الانتاج وبارتفاع النسبة التي يجب أن تسعى إليها هذه البلاد من حصتها فيه. هذا المورد الثمين، الذي يتدفق علينا في وقتنا العصيب، لا يزال جزء كبير ـ بل ربما الجزء الاكبر ـ منه يصرف في غير الوجوه الأساسية التي ذكرنا، وينفق في وسائل الاستهلاك وأدواته، فلا يبقي أثراً إيجابياً ولا يفيد الجهاد القائم، بل بالعكس يؤدي إلى اضطراب في النظام الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي إلى إضعاف جسم الأمة وإنقاص مقدرتها على الدفاع.

لقد خطا العراق خطوة أولى في تخصيص قسم من هذه العائدات لشؤون الدفاع، وفي وضع القسم الأوفر منها تحت تصرف مجلس الإعمار لينفق في الأكثر على المشاريع البعيدة المدى الآيلة إلى زيادة الثروة وتوفير الانتاج ورفع مستوى المعيشة. وقد حدثنا الأستاذ فاضل الجمالي، في محاضرته الشاملة، عن اعمال هذا المجلس ومشاريعه

وعن الأمل المعقود عليه. وان من أهم ما يرجى لسلامة العراق وتقدمه، وسلامة البلاد العربية الأخرى وتقدمها، ان يسير هذا المجلس إلى تأدية مهمته على ضوء العلم الواضح وبالهمة والاندفاع اللذين تفرضهما أزمتنا الحاضرة. كما ان من الهام الملح أن تتبع الدول والإمارات والمشيخات العربية الأخرى هذه السبيل، فتوجه مواردها الوافرة لا إلى وسائل الترف وسبل الاستهلاك، بل إلى وجوه الدفاع والانماء والاصلاح، معنية بالدفاع أولاً، موازنة بينه وبين الوجهين الآخرين حسب خطة يفرضها الهدف القومي الواضح وعلم أهل الاختصاص وخبرتهم في نواحي السياسة والاقتصاد والاجتماع كافة. فإذا لم يتم ذلك، كان هذا السلاح بيدنا وبالاً علينا، بدلاً من ان يكون جهازنا الأول في الدفاع عن أنفسنا والحفاظ على كياننا.

سادساً: تنسيق جهود الدول العربية في الدفاع والانماء. من البديهي ان جهود كل دولة من الدول العربية بنفسها لا تكفي مهما بلغت من حسن التنظيم ونفاذ الأثر. ذلك ان الخطر مشترك، فوجب أن يكون الجهاد مشتركاً. حتى لو لم يكن هناك خطر، فان الروابط الجغرافية والثقافية والروحية بين البلاد العربية تفرض عليها تنسيقاً في شتى نواحي حياتها يؤدي بها أخيراً إلى الاتحاد المنشود. لقد اقتصر جهد الدول العربية في تنسيق خططها وأعمالها السياسية على الجامعة العربية بمجلسها ولجنتها السياسية وأمانتها العامة. وكلنا يدري ضعف النتائج التي حصلت حتى الآن، ومبلغ ما يجب أن يبذل في هذا السبيل لتصبح السياسة العربية متناسقة حقاً ولتتكلم الحكومات العربية في بلادها، ومفوضوها ومندوبوها في الخارج، بصوت واحد ورأي متفق. والأمثلة عن اضطراب السياسة العربية في السنوات الاخيرة، واختلاف الدول العربية فيها، وتعدد أصواتها وتناكرها ـ سواء في الميادين الداخلية أو العالمية ـ أقول: الأمثلة عديدة فاضحة لا ضرورة لترديدها.

هذا في السياسة، أما في الميدان الاقتصادي، فأعلم ان الجامعة العربية أنشأت لجنة إقتصادية، ولكن لا ندري هل اجتمعت هذه اللجنة مرة واحدة أو أتت بأي عمل، لأننا لم نرَ لها في الحياة الاقتصادية شيئاً من أثر.

أجل! لقد رأت الجامعة أن تنسق جهود الدول العربية في ميداني الدفاع والاقتصاد، فكان ميثاق الضمان الجماعي أو معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. غير أن هذه المعاهدة لم تدخل بعد فعلاً حيز التنفيذ، ولم تنشأ الأجهزة التي نصت عليها من مجلس دفاع مشترك، ولجنة عسكرية دائمة، ومجلس اقتصادي. ومن المعلوم أن أي معاهدة أو إنفاق دولي يبقى مجرد تعبير نظري عن رغبة أو أمل ما لم تطبق

الوسائل المحددة وتكوّن الاجهزة الوافية التي تنقل هذا الأمل وتلك الرغبة إلى حيز الفعل وميدان التنفيذ.

غير أن هذه المعاهدة، وإن نفذت، ليست كافية. فإن نصوصها لا تفرض تعبئة موارد الشعوب العربية بكاملها ـ حتى ولا وسائل الدول العربية ـ تعبئة عامة لمواجهة الخطر، ولا تحدد عبء كل من الدول في الواجب المشترك. والأجهزة التي تنص عليها غير كافية لتأمين التعاون المطلوب ـ إذا لم أقل التوحيد الضروري ـ في ميادين الدفاع والاقتصاد. وإن المرء ليعجب أن يرى الدول العربية التي ترتبط شعوبها بروابط قومية، وتتعرض لخطر مصوب إلى صميم كيانها، لم تستطع ان تحقق من التنسيق، ومن الوسائل والاجهزة المنظمة له، ما حققته دول أميركا الشمالية وأوروبا الغربية في حلف الأطلسي، ومجلس أوروبا، والجيش الأوروبي، وسواها من الأجهزة العسكرية والاقتصادية والسياسية لتنظيم تعاونها وتوحيد خططها وتعبئة مواردها، على ما بين هذه الدول من اختلاف في القوميات والمصالح وما كان بينها من منازعات وحروب دامية خلال التاريخ.

ومن مستلزمات التنسيق سياسة اقتصادية واسعة النظر متحررة من المصالح الفردية والإقليمية، ترمي إلى تسهيل التجارة وانتقال الرساميل والاشتراك في التوجيه الاقتصادي. فالبلاد العربية متكاملة اقتصادياً من وجوه شتى، ودفعها في سبيل التكامل ينمي فائدتها المشتركة، ويحفظ مواردها من الضياع ومن التسرب إلى مصادر غريبة عنها أو معادية لها. إنها بدلاً من ان تسلك هذه السبيل، نراها تقيم في ما بينها الحواجز، وتتبع طرقاً متباينة وسياسات متضاربة، فتضعف نتاجها العام، وتبدد إمكانياتها للدفاع والتقدم.

فالواجب أن يرسخ في أذهان المسؤولين وأصحاب المصالح الاقتصادية والرأي العام أن أية خسارة تلحق بالأفراد أو بأي من الأقطار العربية من تنفيذ هذه السياسة الموجهة الواسعة المتكاملة هي الثمن الذي يجب ان يدفع لنيل الفائدة المرجوة في المستقبل، إن لم نقل لحماية الاقتصاد العربي ـ بل الكيان العربي كله ـ من الإنهيار بفعل ما يوجه إليه الآن وما يخشى ان يوجه إليه في المستقبل من ضربات شديدة من مختلف الجهات، ومن إسرائيل على وجه الخصوص.

ومن وسائل التنسيق الاقتصادي والانمائي المتعددة أسمح لنفسي بان أشير بوجه خاص إلى ضرورة إنشاء مصرف عربي عام للاعمار والانماء يستغل الموارد البترولية التي تتدفق على البلاد العربية ويغذي الجهود الانتاجية في هذه البلاد كافة. فلو أن قسماً من

هذه الموارد أفرد وجعل أساساً لمصرف غايته تمويل مشاريع الإعمار في البلاد العربية، لأتى بفوائد كثيرة: منها استثمار أصحاب هذا المال له استثماراً نافعاً يحفظه من الضياع ويجلب لهم الربح المادي المضمون، ومنها المساهمة في إعمار قسم من البلاد العربية وتحقيق إمكانياته واستدرار موارده الكامنة، مما يؤدي إلى منفعة البلاد العربية كلها، ومنها انه يجذب أموالاً من البنك الدولي للاعمار وسواه من المؤسسات المالية العالمية فيتسع بذلك نطاق الاعمار وتسرع خطاه ويقوى أثره.

هو ذا مثال واحد مما يمكن عمله في ميدان التنسيق الاقتصادي والانمائي. ولا شك ان هناك وسائل وسبلاً أخرى في سائر الميادين القومية يعرفها المختصون بهذه الشؤون. وكل ما يستطاع قوله في مثل هذه المحاضرة العامة هو أن الوقت قد حان الآن ـ بل حان من زمن بعيد لو كنا نعي ـ لأن نلقي جانباً التفكير الفردي والقطري القائم على المصالح الخاصة، ولأن نلتزم التفكير العربي الواسع في ميادين الدفاع والاقتصاد والانماء وسواها، ونركن إلى أهل العلم والخبرة يرسمون الخطط لتنفيذ هذا التفكير وتحديد سبله. فإن لم نفعل، كنّا جميعاً عرضة في القريب للانهيار والتبديد.

سابعاً واخيراً: سياسة خارجية رشيدة. لم يعد خافياً أن الدول اليوم، صغيرة كانت أو كبيرة، لا تستطيع ان تتكل على مجهودها الداخلي فحسب، بل هي مضطرة ـ بالنظر إلى تضاؤل العالم ـ إلى الإعتماد على الصلات التي تربطها بالدول الأخرى. وبذا أصبحت السياسة الخارجية ركناً من أهم أركان المجهود القومي. ولست أدعي أني مؤهل لان أرسم بتفصيل السياسة التي يجب على الدول العربية اتباعها في معالجة قضيتها الأساسية. وإنما أكتفي بذكر الأسس العامة التي أعتقد أن سياستنا يجب أن تبنى عليها، مع اعتبار ان كلاً من هذه الأسس يصلح ان يكون بذاته موضوعاً لمحاضرة ينظمها أحد الاختصاصيين في هذا الحقل، ولست منهم.

١ ـ ان السياسة المرجوة هي سياسة قومية، لا سياسة ملوك أو رؤساء أو زعماء، بل سياسة شعوب تمليها مصلحة هذه الشعوب أولاً وآخراً، لا مصلحة أي فرد مهما عظم مركزه وعلا مقامه.

٢ ـ انها سياسة قائمة على الصراحة من قبل القائمين على الأمر، فلا يضمر هؤلاء شيئاً معتقدين بصلاحه، ويخاطبون الشعب بما يخالفه، تزلفاً له أو رهبة منه. بل ان من واجبهم أن يعلنوا للشعب عقيدتهم، وألا يهاجم بعضهم بعضاً متسلحين بعكس ما يعتقدون توصلاً إلى مقام أو حرصاً على امتياز. فالقضية أقدس من ان تشوه بالخداع أو

تدنس بالتناحر على المصالح الخاصة. وإذا كان الشرط الأول للسياسة الخارجية الرشيدة هو الإخلاص من قبل القائمين عليها، فالشرط الثاني هو الصراحة والجرأة في التعبير عنها.

٣ ـ إنها سياسة عربية، لا يستقل بوضعها أي قطر من الأقطار العربية، لأننا حتى إن فرضنا أنّا لا نكوّن أمة عربية واحدة، فان الخطر الموجه إلينا جميعاً يفرض علينا ان نسلك سياسة موحدة. ومعنى هذا انه لا يجوز لأي قطر من الاقطار العربية ان يستقل بحل قضاياه الخاصة ـ وغني عن القول إنه لا يجوز له ان يحلها على حساب قطر آخر ـ ولا يصح ان نجابه العدو المشترك أو اياً من القوى التي تحاول الاستئثار بنا متفرقين نظراً وخطة وعملاً. فهل يمكننا القول إن ثمة اليوم سياسة عربية بالمعنى الصحيح للكلمة؟

٤ ـ انها سياسة تدور على محور رئيسي واحد هو: أن خطرنا الأكبر، الخطر المسدد إلى كنه حياتنا هو اسرائيل، وان كل علاقة خارجية يجب ان تزان أولاً وآخراً بمقدار ما تدفع من هذا الخطر أو تزيد فيه. فإذا زاغ نظرنا عن هذه الحقيقة الأساسية اضطربت سياستنا، وارتبكت خطانا، واتجهنا اتجاهات ضارة بمصلحتنا مهددة لمستقبلنا.

٥ ـ إنها سياسة مدروسة يقوم على وضعها الإختصاصيون. فقد مضى الوقت الذي كان يستطيع فيه أي من الناس ان يتصدى لهذا العمل دون سابق تحضير وتدريب وحسب الظرف القائم والفكرة العابرة. لقد أصبحت السياسة علماً من أدق العلوم، ترتكز على معارف اختصاصية في الادارة الدولية، ونفسية الشعوب، والاقتصاد وسواها، وتتطلب بالدرجة الأولى نظرة علمية واطلاعاً على القوى التي تصطرع في المجتمع الإنساني والإتجاهات التي تتنازعه. والسياسة الرشيدة هي تلك التي تبنى لا على مجهود فرد بل على مجهود جماعة من الاختصاصيين يساهم كل منهم بنصيبه فيها. وهي التي ترسم خطة عامة كبرى، وتوضح المراحل المتتابعة لتنفيذها. ذلك أن القضايا القومية أصبحت في هذا العالم المتشابك المضطرب من التعقد بحيث لا يمكن حلها دفعة واحدة، ولا يكفل النجاح فيها إلا الرأي المدروس الواضح والخطة المحبوكة الحلقات المنتظمة الخطى والمراحل.

٦ ـ انها سياسة قائمة على أننا جزء من هذا العالم، لا نستطيع، ولو شئنا، أن نعزل أنفسنا عن أجزائه الأخرى. ولعل أشد ما يخيفني في التيارات التي تتقاسم العالم العربي اليوم النزعة الانعزالية التي تريدنا ان ننطوي على أنفسنا ونتقلص ضمن أصدافنا. وما من شعب سلك هذه السبيل ـ حتى في العصور الماضية ـ إلا غلب على امره، فكيف بنا في

العصر الحديث وقد صغر العالم، كما قلنا، وارتبطت أجزاؤه بصلات لا عدّ لها ولا حصر؟ إن الشعوب التي أنتجت وخلفت ذكراً في التاريخ ـ ومنها أسلافنا العرب في نهضتهم الكبرى ـ هي التي جابهت العالم، وخرجت من حدودها الضيقة، فناضلت وأخذت وأعطت على مدى عالمي واسع. فالسياسة الرشيدة تفرض الأخذ والعطاء، وإقامة الصلات، وتبادل المصالح. أما ان يكون أمامنا الخطر الجسيم الذي نجابهه، ونشيح بوجهنا في الوقت نفسه عن الأمم كلها غرباً وشرقاً، بينما العدو يسعى إلى الصداقات ويبادل المصالح في سبيل توطيد كيانه، فذلك أمر لست أدري وجه الحكمة فيه. ولو فرضنا ان الانعزال أمر مستحب، فإنه لم يعد ممكناً في هذه الأيام، بعد أن تحطمت الحواجز ودكت الأسوار بين الأمم والشعوب.

هذه هي، في نظري، الأسس العامة التي يجب أن تقام عليها سياستنا الدولية. ولعلكم تريدون ان نتقدم إلى شيء من التخصيص، فنحدد الموقف الذي يجب ان تتخذه الدول العربية من الجبهتين المتصارعتين اللتين تبسطان نفوذهما على العالم اليوم. فلأكن صريحاً ولأقل إن موقفي الفكري مخالف للشيوعية كفلسفة وكنظام حياة، واني اعتقد ان الاسس التي تقوم عليها الحياة الغربية أسلم من تلك التي تقوم عليها حياة الأمم المتكتلة في الجبهة الشرقية. فليس يكفي عندما نقابل هاتين الجبهتين ان ننظر اليهما من الناحية السياسية فحسب، بل يقتضي ان نحكم عليهما كنظامي فكر وحياة، ليست السياسة إلا أحد وجوههما. واني إذ أفعل ذلك أجد نفسي في جانب النظام الغربي، وأقرر ان مستقبل البلاد العربية يكون أسلم وأفضل إذا كانت في هذا الجانب.

على ان هذا لا يمنعني من الاحساس بوطأة الظلم الذي أنزلته الشعوب الغربية بالأمة العربية والاستعمار الذي بسطته وما زالت تبسطه عليها، والجريمة النكراء التي اقترفتها بخلق إسرائيل. هذا الظلم واضح للعيان، يجب ألاّ يضعف صوتنا في التنديد به أو يخفّ جهدنا في الثورة عليه. وان من أسباب تفضيلي النظام الغربي على النظام الشيوعي أنه يتيح لنا ان نطالب وننتد ونستصرخ الضمير الإنساني ونثور، ولو إلى حد، بينما هذا محرم في النظام الشيوعي، أو على الأقل في هذا النظام كما يطبق الآن.

ولست من الذين يقولون بسياسة الحياد، لأنها ليست واقعية ما دامت بلادنا في مركز استراتيجي خطير وتتمتع بموارد غنية، وما دمنا على ما نحن عليه من ضعف وانقسام، وما دامت تركيا في الشمال واسرائيل في الجنوب قد اصطفتا في المعسكر الغربي. ولعلكم تسألون: هل يتحتم علينا إذن ان نقبل مشروع الدفاع المشترك وندخل في الأجهزة العسكرية التي تنظمها الدول الغربية؟ ان الإجابة عن هذا السؤال تتطلب

معرفة دقيقة بتفاصيل هذا المشروع، والوقوف على آراء أهل الخبرة والإختصاص فيه، وهذه ليست متوفرة لدي للحكم له أو عليه. وقد أكدت في ما سبق ان العلم والخبرة والمصلحة القومية ـ لا الهوى والعاطفة ـ هي سبيل السياسة الرشيدة. على اني أستطيع ان أقرر أموراً ثلاثة: أولها ان التفكير في الانضمام إلى نظام دفاع مشترك ليس بذاته، كما يعتقد البعض، خيانة وطنية أو مساهمة في مؤامرة دولية على الأمة العربية، ثانياً إن المعيار الأساسي لقدر نفع هذا المشروع أو ضرره هو ما يخفف ـ في المدى القريب والبعيد ـ من خطر اسرائيل أو يزيد فيه. فهنا الاعتبار الأهم الذي على أساسه يجب ان نقرر موقفنا من هذه القضية. وثالثاً وأخيراً ان حاجتنا الرئيسية ليست إلى تقرير هذا الموقف بقدر ما هي إلى اتباع سياسة قائمة على الأسس التي ذكرتها، فما لم نرسم هذه السياسة وننفذها فان أي موقف، سلبي أو إيجابي، نتخذه من قضية الدفاع المشترك أو من أية قضية أخرى لا يأتي بالفائدة المرجوة بل يجلب لنا الضرر ويزيد في جسامة الخطر المحدق بنا، حتى لو كان هذا الموقف صحيحاً في الظرف الذي اتخذناه فيه. فإلى هذه السياسة ـ إلى سياسة قومية صريحة عربية مدروسة ـ يجب أن تتجه أنظارنا وجهودنا في الدرجة الأولى.

(٥)

تناولت في ما سبق من هذا الحديث الخطى الواجب سلوكها في المدى القريب لمعالجة القضية العربية كما تبدو لنا عام ١٩٥٣. ولكن هذه الخطى ـ على أهميتها ـ محدودة النطاق ضعيفة الأثر، وجل ما تؤدي إليه ان تحمينا من الأخطار المحدقة بنا، ولكنها لا تكفل لنا التغلب على هذه الأخطار، ولا تجعل لنا مقاماً في موكب الأمم الناهضة وذكراً في التاريخ. ان هذا الجهاد القريب لا يؤتي ثماره إلا إذا اقترن بجهاد أبعد مدى وأعمق غوراً، هو الجهاد الداخلي لبناء كيان قومي سليم مزدهر.

ذكرت في مطلع هذا الحديث أني من القائلين بوجود أمة عربية وقومية عربية. وكان الأجدر بي ان اقول إني أؤمن بوجود العناصر والامكانيات الكفيلة بتكوين أمة عربية فيما إذا توفرت لهذه العناصر والامكانيات سبل الحياة وعزمنا بإرادة صريحة حاسمة على سلوك هذه السبل. فالأمة والقومية ليستا كما يعتقد البعض حقيقتين أزليتين تقومان على جنس أو لغة أو ثقافة أو صلات جغرافية. فقد توجد هذه العناصر كلها ولا تكون ثمة أمة أو قومية. إذ ما الأمة والقومية سوى مظهرين لواقع اجتماعي يبرز إلى الوجود عندما تتوفر شروط اقتصادية واجتماعية وثقافية معينة، وإرادة لحياة مشتركة ديناميكية قائمة على الصلات والروابط التي ذكرنا.

وفي معتقدي أن بناء كياننا السليم ـ ذلك الكيان الذي به وحده خلاصنا وتقدمنا ـ منوط بجهادنا الداخلي لتحقيق قوميتنا وصيرورتنا أمة بكل ما لهذه الكلمة من معنى. وهذا الجهاد ينطوي على مواقف لا بدّ لنا من اتخاذها بجرأة وإقدام ودون مواربة أو تردد. وها اني أعددها بإيجاز لأن المقام لا يسمح بالتبسط فيها.

أولاً: محاربة الروابط الاجتماعية المانعة للرابطة القومية. وأعني بها القبلية، والاقطاعية، والطائفية، والإقليمية. فالقومية مظهر من مظاهر الحياة الحديثة، وهي لم تقم في الغرب ولن تقوم عندنا إلا على أنقاض هذه النزعات الضيقة المقيدة، وبنتيجة تبدل إقتصادي واجتماعي يوهن هذه الروابط ثم يصهرها في رابطة أوسع وأغنى وأبعد في طريق التقدم والرقي.

ثانياً: تحقيق علمانية الدولة. ان الفكرة القومية والنظام القومي منافيان للثيوقراطية. فليستقر هذا في ذهننا استقراراً نهائياً، إذ ان كل جمع، واعٍ أو غير واع، بين الفكرتين مخل بجهادنا ومبعد لنا عن الهدف المنشود. وليس معنى هذا أن حياتنا القومية المرجوة ستكون خالية من القيم الروحية، وإنما معناه فصل التنظيم السياسي والاجتماعي عن التنظيم الديني والطائفي فصلاً حاسماً، وبناؤه هذا على أساس مدني خالص. وفي نظري أن المحك الأخير للعروبة هو علمانيتها ومدنيتها، وبقاؤها وازدهارها مرهونان بما تحقق من هذه الصفات.

ثالثاً: تركيز الجهاد على الشعب وتوجيهه لخير الشعب، لا لخير فئات متميزة تستغله لمصالحها الخاصة. فالشعب هو الغاية، وليس وسيلة للاستثمار والاستغلال. والقومية ما لم تكن منطوية على معنى الكرامة الإنسانية، وما لم تسعَ لتحقيق هذه الكرامة لأفراد المجتمع وللمجتمع عامة، فهي قومية زائفة مرتكزة على أسس واهية لا تصمد للأحداث ولا تأتي بنتاج صحيح.

رابعاً: التحرر من أفيون التاريخ. ولعلكم تستغربون هذا القول من شخص مختص بالبحث عن الماضي. ولكن الواقع أن غرقنا في ماضينا قد غدا مخدراً لنا بدلاً من أن يكون حافزاً ومستنهضاً، وأصبح ظاهرة مَرَضية لا دليل صحة وعزم وتوثب. والأمم المتقدمة في ركب المدنية هي تلك التي تتطلع إلى الأمام وقلما تلتفت إلى الوراء. وهكذا كان شأن العرب في إبان نهضتهم عندما خرجوا إلى الدنيا مغامرين مفتتحين آفاقاً أبداً أبعد فأبعد في عوالم السياسة والعلم والحضارة.

وهذا التحرر من الماضي يستتبع مجابهة صريحة لمواطن الضعف فينا، وعدولاً عن إلقاء تبعة كل ما نحن عليه على سوانا، وعزماً على محاسبة النفس بوضوح وحزم

وصراحة كي نتغلب على أنفسنا ولا نبقى منخدعين. فالموقف دقيق لا يسمح بأي انخداع أو اغترار.

خامساً: الإقبال على خير ما أنتجه العقل الإنساني في جهاده المنتظم المتقدم. وأعني بهذا العلمَ بمعناه الواسع الشامل: العلم التطبيقي بما يتضمن من تكنيك في الزراعة والصناعة والتجارة والإدارة والسياسة والتعليم وكل وجه آخر من وجوه النشاط الاجتماعي، والعلم النظري الذي يدعم هذا كله والذي يؤلف أعظم ثروة أنتجتها المدنية الحديثة. ان قوميتنا المرجوة لا تستطيع أن تجابه القوميات المتحفزة الديناميكية في هذا العصر إذا ظلت صادرة عن عاطفة بدائية وخيال رومانطيقي بينما ترتكز هذه على عقل باحث ناقد وتنظيم في شتى شؤون الحياة يضبطه العلم ويحققه الإختبار.

سادساً: الإغتراف من التراث الروحي في حضارتنا، وفي الحضارة الغربية، وفي كل حضارة زهت وأثمرت في التاريخ. فلباب القيم القومية قيم روحية، ووراء المواطن يكمن الانسان. وكثيراً ما تتهم العروبة والقائلون بها بازدرائهم هذه المعاني: معاني الحق والخير والجمال والتلهف إلى الحضارة المولدة والمساهمة فيها. فالعروبة مدعوة إلى تحدي هذا الاتهام وإلى التدليل على أن القائلين بها والداعين لها أسبق من سواهم إلى إدراك هذه المعاني والسعي إلى تحقيقها.

إن القومية الصحيحة هي التي تحمل رسالة إلى العالم، والرسالة الباقية هي التي تتعدى المكان والزمان، وتنطوي على كشف جديد أو إدراك مبتكر للقيم الإنسانية الثابتة عبر الزمان والمكان.

(٦)

هذه، هي بعض أسس الجهاد التي يجب ان نقيمها لإنشاء كيان قومي جديد يضمن حل قضيتنا حلاً أساسياً حاسماً. واذا نحن تمعّنا في وضعنا الحاضر وجدنا انه بعيد كل البعد عن هذا الكيان المرجو. ولما كان الزمن ملحاً، والخطر محدقاً، وموكب الإنسانية ينهب الأرض ركضاً، فقد غدا محتماً علينا أن نسعى إلى انقلاب جوهري في نظم حياتنا وأساليب تفكيرنا، إنقلاب ينقلنا من وضع إلى وضع، ومن نظام إلى نظام، ويجعلنا بالفعل والواقع، لا بالقول والادعاء، جزءاً من هذا العالم، نتكلم بلغته، ونكافحه بسلاحه، ونجابه نظمه الحديثة بنظام حديث، فنحمي أنفسنا ونعد العدة للإنتاج الحضاري المولد والعطاء الروحي السخي.

ولا يقوم هذا الانقلاب بتبديل أشخاص بأشخاص، بل بتغلب عقلية على عقلية: عقلية متحررة ديناميكية حاسمة متفتحة مولدة على عقلية مستعبدة لجهلها وهواها راكدة موارية مغلقة عقيمة. وهذا الانقلاب لا يحدث في المجتمع إلا إذا توفرت له القيادة الصحيحة، قيادة أولئك الذين حققوا الانقلاب في أنفسهم قبل ان يحاولوا تحقيقه في مجتمعهم، اولئك الذين فهموا معنى النضال، ودفعوا ثمنه جهداً ودماً، فذاقوا ثمراته وأصبحوا خليقين بتحمل تبعاته. أولئك هم الذين ينشدهم المجتمع العربي الحاضر، وتتلهف إلى قيادتهم القضية العربية عام ١٩٥٣.

إسمحوا لي ان أختتم هذا الحديث بما أنهيت به منذ خمس سنوات فصلاً من فصول كتيبي «معنى النكبة»، فان ما قلته حينذاك يصح عن حالنا في الوقت الحاضر، بل سيبقى صحيحاً ما دمنا في جهاد مزدوج لحل قضيتنا: جهاد قريب خارجي أصغر، وآخر بعيد داخلي أكبر.

«إن الانقلاب الأساسي في وضعنا الحاضر، الذي فيه حل قضية فلسطين والقضية العربية بمجموعها، مرهون بمدى ما تقطعه فئاتنا المناضلة في هذه الطريق، وبنوع الزعامة التي ستتولد منها في جهادها هذا. ولعل هذه الفئات ستجد أن أول ما يتطلبه هذا الانقلاب هو انقلاب في ذاتها، وذهنيتها، وطرق تفكيرها وعملها. فالثورة، ما لم تبدأ في النفس وعلى النفس، لا يمكن ان تنتهي إلى الغير أو ان يكون لها أي أثر في المجتمع. فلتنظر فئاتنا المناضلة في نفسها بهذا المنظار، ولتحاسب نفسها هذا الحساب، فالموقف فاصل، والنتائج حاسمة، وقوى الحياة لا ترحم.

وفي النهاية لن يصيبنا، ولن نصيب، إلا ما نستحق».

علم النكبة(*)

كثيراً ما نسمع ونقرأ عن «أدب النكبة»، ونتساءل عما إذا كان هذا الأدب خليقاً بالفاجعة التي حلت بالعرب في فلسطين، وجديراً بأن يكون باعثاً لقوى جديدة تمحو آثار هذه الفاجعة وتنطلق منها إلى الغلبة والنصر. وليس بيننا، فيما أعتقد، من يشك في أهمية هذا الأدب أو ينكر الأثر الذي يمكن ان يحدثه في الجانبين القومي والإنساني. ومن هنا كان تساؤلنا عن هذا الشأن الخطير، وكان تطلعنا إلى أدب زاخر عميق يمثل ردّ النفس العربية لهذا التحدي العنيف، ويفجّر كوامنها، ويدعوها إلى جهاد صادق حثيث، ويخلّد مشاعرها وفعالها في البناء القومي والمسيرة الإنسانية.

على أن ثمة تساؤلاً لا يقلّ عن هذا ضرورة وخطراً، بل يفوقه في هذا العصر بخاصّة. نعني به ذلك التساؤل عن الدراسات الثاقبة الدقيقة منها والشاملة، لقضية فلسطين: أصولها، وأطوارها، وأحوالها الحاضرة، ومستقبلها. نعني التطلع إلى ما يمكن أن ندعوه، بل ما يجب ان ندعوه: «علم النكبة».

إنه لمن العجب العجاب أننا نطلب المعالجة العلمية لأدنى شؤوننا أهمية، ولا نشعر بمثل هذه الحاجة عندما نتصدى لأعظم الشؤون والقضايا وأبلغها أثراً في حاضرنا ومستقبلنا. فإذا مرض أحدنا اتجه إلى طبيب مختص قضى سنوات عدة في الإستعداد لمعالجة جانب من جوانب الجسم أو علة من علله، وإذا أردنا بناء بيت ابتغينا ان يكون قائماً على أصول العلم الهندسي، وإذا غرسنا شجرة غدونا ندرك ان تنميتها وصيانتها وإثمارها تحتاج إلى معرفة زراعية بالعلم والاختبار. أمّا قضايانا الكبرى ـ كقضية

(*) نشر في: **المعرفة** ، السنة ٥، العدد ٤٩ (آذار / مارس ١٩٦٥)، ص ٦٨ ـ ٧٤.

فلسطين ـ فلا نعالجها بهذا الشكل، بل لا نشعر انها تحتاج إلى مثل هذه المعالجة، بدليل أننا لم نهيىء لها أسبابها ولم ننظم لها وسائلها، ولم نبدأ بتكوين الذخيرة العلمية والأجهزة الفنية الضرورية لها، شأن ما نفعل في ما هو دونها خطورة بمكان بعيد.

لقد كثرت الأقوال وارتفعت الأصوات في قضية فلسطين. ولكن الأيام تمضي والسنين تتتابع، وثمة صوت لم يرتفع بعد، وان بدا فبخفوت وتقطع ودون تركز أو أثر ملحوظ. ذلك هو صوت العلم، العلم الذي من شأنه أن يتناول هذه القضية، كما يتناول أية قضية أخرى، بالدراسة المنتظمة والتتبع المستمر والبحث الدقيق والنظرة الشاملة.

قد يبدو هذا القول غريباً لبعض الآذان والعقول، بل لأكثرها. فالقضية عندنا ليست قضية علم، بل هي قضية حق: حق العرب الطبيعي والشرعي في أرضهم ووطنهم. على هذا كان جل اعتمادنا في دعواتنا ونضالنا في الداخل والخارج. ولكن هذا الاعتماد لم يبلغ بنا شأوا بعيداً ولم يحقق آمالنا في تكوين المدد الداخلي الوافي أو في إيقاظ الضمير العالمي لمساندة حقنا ورفع الضيم الذي نزل بنا.

ذلك ان مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، ولا يغني صاحبه كثيراً أو قليلاً، إذا لم تدعمه قوة أو يسنده سلطان. والقوة على أنواع، منها قوة السلاح التي لها القول الراجح في الميدان، ومنها القوة المستمدة من وحدة الهدف والعمل، ومنها الإنتاج المادي والفاعلية الإقتصادية، ومنها أيضاً قوة العقل الذي يسيطر على موضوعه بالنظر الدائب والجد المستمر، ويحيط به من جميع أطرافه، ويكوّن فيه وحوله ذخيرة علمية وفنية وفكرية تغدو سنداً قوياً للعمل الراشد النافذ.

إننا نجابه عدواً لم يهمل هذه القوة، بل جعلها منذ نشأته دعامة من أرسخ دعائم عمله. لم يكتفِ بصوغ الباطل الذي ادعاه بقالب الحق، وباستثارة الضمير العالمي والمطالبة بالعدل والإنصاف، ولم يطمئن إلى نفوذه السياسي والمالي والدعائي على رغم شدة هذا النفوذ واتساعه، بل دعم هذا كله بالوسائل المختلفة التي جهزها لأغراضه. ومن هذه الوسائل تلك المؤسسات والمعاهد التي استنفر لها العقول المجندة والأدمغة المروضة لتأخذ كل ناحية من نواحي القضية بالدراسة الاختصاصية والمعالجة المستقصاة، فكان للدعوة الصهيونية وللعمل الصهيوني من هذا كله قوة أية قوة، قوة تسبق الأحداث ولا تتبعها، وتهيىء للمستقبل في ضوء نيّر وعلى أساس وطيد.

إن قضية فلسطين، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، ليست قضية سهلة بسيطة. ان لها نواحيها التاريخية والقانونية والسياسية والاقتصادية والعلمية وسواها. وكل ناحية من هذه

النواحي تحتاج إلى اختصاصيين فيها. وليس لأحد منا ان يدعي هذا الإختصاص اذا لم يُعدَّ له عدته ولم يقم بمطلوبه. والحياة الحاضرة بكاملها تقوم اليوم على الاختصاص، وعلى تجميع الاختصاصيين في الوجوه المختلفة للموضوع الواحد، للتعاون في دراسته والتعاضد في حل مشكلاته. فكم بيننا من يمكن ان ندعوه حقاً اختصاصياً في هذه القضية الحيوية؟ بل كم بيننا من تملَّك ناحية واحدة من نواحيها تملكاً تاماً، بحيث يصح أن نعتبره ثقة فيها، كما نعتبر المتمكن علمياً من أي موضوع آخر؟ كم اختصاصياً عندنا اليوم يتابع ما يجري في إسرائيل، وما يضع الصهيونيون فيها وفي خارجها من خطط وما ينظمون من مشروعات، وما يتقلبون فيه من أحوال؟ ثم إذا وجد هؤلاء الاختصاصيون، فأين ومتى يجتمعون؟ أين هي المعاهد أو المراكز التي أنشأناها، والتي نجد فيها وثائق هذه القضية وأسانيدها وما يكتب فيها وينشر عنها، والتي تضم الباحثين والمنقبين المنصرفين انصرافاً تاماً إلى جمع المعلومات، والبحث عن الأدلة، ووضع الدراسات، وتبيان الحقائق، وتنوير الأذهان؟ أليس من العجيب، كما قلنا، اننا نوفر لشبابنا السنوات الطويلة والوسائل العلمية والمادية الغزيرة ليختصوا ببناء البيوت أو مداواة علل الاجسام أو تعاطي الزراعة أو الصناعة أو التجارة، ولا نشعر بضرورة هذا الاختصاص في قضية تمس جوهر وجودنا ومصيرنا كأمة؟ أليس من المستغرب اننا نقبل على إنشاء المعاهد والمؤسسات لشتى الأغراض ونقعد عن إقامة أمثالها للبحث في هذه القضية، وهي قضيتنا القومية الأولى؟

لقد آن الوقت لحشد العقول في جهادنا لحل هذه القضية. ولسنا لنبالغ فندعي أن هذا الحشد هو وحده ضامن لنجاحنا. ولكنه جانب هام وأساسي من الحشد القومي الشامل المطلوب للغلبة في صراعنا الحاضر والآتي. وهو جانب ما يزال مفقوداً، ولسنا نرى تقديراً صحيحاً له أو جهداً يبذل لتوفيره.

أترانا نبالغ إذا طلبنا من الدول العربية مجتمعة أو من واحدة منها، أو من ثري من أثرياء العرب توفير الوسائل لجمع ثلاثين أو عشرين أو عشرة من خيرة العقول العربية في مكان ما من الارض العربية، وتجهيزهم بكل ما يحتاجون إليه للانصراف التام لتتبع هذه القضية، والقيام بالدراسات الضرورية التي نحتاج إليها باستمرار للوقوف على حقيقة حاضرها وخبايا مستقبلها؟

ان أي مواطن منا، يحاول، بصدق وشعور بالمسؤولية، ان يطلع اطلاعاً صحيحاً على ما يجري في بلاده وحولها ليجد نفسه يجهل أبسط الحقائق عن الأحداث التي تجبهنا بها اسرائيل الحين بعد الحين. وانه ليتحسر ويخجل كلما استنجد به صديق أجنبي من أصدقاء العرب يطلب وثيقة من الوثائق أو دراسة من الدراسات ليستعين بها في

الدفاع عن هذه القضية فيعسر، أو يستحيل، عليه تلبية طلبه أو ارشاده إلى من يفيده.

ان إيجاد الطاقات العلمية الضرورية للعمل الحكومي الرشيد وللتجهز القومي الواعي وللدفاع عن قضيتنا في المجالات الدولية ولاستباق الأحداث والتهيؤ لها ـ إن هذا شرط أولي من شروط جهادنا، لم يعد من الجائز تأخير توفيته إذا أردنا لأنفسنا الصمود فالظفر.

ولتوفية هذا الشرط لا بد من تأليب العقول المهيأة وتهيئة العقول الناشئة وتوفير الأسباب والوسائل لهذه وتلك للقيام بمهمتها. وأول ما تتطلبه هذه المهمة العمل الصامت الذي لا ينشد الجلبة والضوضاء، بل يخشاهما ويتجنبهما. ومما تتضمنه وتفرضه أيضاً التفرغ التام، لأن هذا العمل هو من الخطورة والجلال بحيث لا يصح ان يكون ذيلاً أو هامشاً لعمل آخر. انه يتطلب النَفَس الطويل والجد الدائب والإعداد الدائم، فليس معه مجال واسع لأي شاغل أو هم سواه.

إن هذه المقتضيات لا تُوفّى ما لم تنشأ مؤسسات لهذا الغرض: تضم الوثائق والمستندات، والاختصاصيين الأكفياء الدائبين، والوسائل الضرورية للبحث والاستقصاء، ولإعداد المقالات والكتب والمنشورات على أساس سليم وفي نطاق واسع، سواء باللغة العربية لتجهيز الرأي العام العربي بالحقائق والنتائج المستخلصة منها، أو بشتى اللغات الأجنبية والأساليب التي يفهمها أبناء هذه اللغات لكسب الرأي العام العالمي في هذه المعركة التي لا ينكر انه لعب ولا يزال يلعب فيها دوراً خطيراً.

وختاماً نقول:

إذا كانت ثمة ظاهرة تبرز في التطور البشري الحاضر، فهي تسابق الأمم، كبيرها وصغيرها، في ميادين العلم. فقد غدا بيّناً لكل ذي نظر أن العلم هو أساس القوة الحقيقية ومصدر القدرة على البقاء والتقدم والازدهار. ومع ان الشعوب العربية قد بدأت تحس بهذه الحقيقة، وتقبل على البناء العلمي، فإن إقبالها لا يزال أخف وأبطأ مما يتطلبه تطور الزمن. فنفوسنا لا تتحرق بعد كما ينبغي إلى اقتباس العلم نظراً وتطبيقاً، وإلى إنشاء حياتنا القومية على أساسه. والطابع الغالب على تفكيرنا واتجاهنا في الحياة ليس الطابع العلمي. وإذا صارحنا أنفسنا وجدنا أثر العلم أضعف وأضأل ما يكون في حياتنا السياسية، وفي قضايانا القومية الكبرى كقضية فلسطين.

لقد آن لنا ان نجاري الزمن، وان نتجهز بجهاز اليوم والغد. لقد آن لنا ان نبدأ بإنشاء «علم النكبة».

الجامعة ومستقبل الفكر العربي(*)

(١)

الماضي والمستقبل مجريان يلتقيان عند فاصل رقيق زائل هو الحاضر. فما من مستقبل إلاّ وقد نشأ عن ماضٍ، وما من ماضٍ إلاّ ويؤدي إلى مستقبل. وما الحاضر إلاّ تلك الخطفة من الوجود التي يتّحدان فيها، ثم تتابع الحياة مجراها فلا يلبَث أن يصبح الحاضر والمستقبل معاً أمراً ماضياً.

من هذا الاتصال الوثيق، والتفاعل الحيّ، بين المستقبل والماضي، عَبر الحاضر، نشأت فكرة هذه المحاضرة. ذلك ان هيئة الدراسات العربية في جامعتنا اتخذت موضوعاً لحلقتها الدراسية السنوية التي تعقِدها هذا الأسبوع: «الفكر العربي في مائة عام». ولم يغب عن ذهن منظمي هذه الحلقة والمشتركين فيها ارتباطُ الأعوام الماضية بالأعوام المقبلة، ولذا كان من نصيبي أن يأتي حديثي متجهاً إلى المستقبل الآتي، وأن أحاول وإياكم أن أستشف من خلال ما كان وما هو كائن ملامح الفكر العربي الذي سيكون، أو بالأحرى ملامح الفكر الذي يجب أن نتطلع إليه ونسعى جهدنا لكي يكون.

على أن هذا الموضوع أوسع وأشدّ تعقيداً من أن يستطاع استيعابه في حديث ساعة، فكان لا بدّ من تقييده. ولما كانت الحلقة التي تعقدها هيئة الدراسات العربية هذه

(*) محاضرة ألقيت في الجامعة الأميركية في بيروت في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، من ضمن حلقة الدراسات العربية حول «الفكر العربي في مائة عام»، وبمناسبة العيد المئوي للجامعة، ونشرت في: **الجامعة وإنسان الغد**، منشورات العيد المئوي (بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٦٨)، ص ١٥٩ - ١٨٢.

السنة تدخل في نطاق المنهاج العام للنشاطات العلمية الذي نظمته هذه الجامعة احتفالاً بعيدها المئوي، ولما كان المحور الرئيسي الذي يدور عليه هذا المنهاج هو: «الجامعة وإنسان الغد»، فقد رأيت أن أحصر كلامي في علاقة الجامعة كمؤسسة بوجه عام، أو كما هي في البلاد العربية على وجه التعيين، بمستقبل الفكر العربي، وفي الدور الذي تدعى إلى القيام به في الإعداد لهذا الفكر وتكوينه.

(٢)

فبأية صورة يتراءى لنا مستقبل الفكر العربي؟

إن لهذا الفكر، كما للشعوب العربية بل كما للإنسانية جمعاء، مستقبلاً قريباً وآخر بعيداً. أمّا البعيد فتغشاه سحب الغيب وحجب المجهول، ويثور حوله من عديد الأسئلة ومختلف الإمكانات ما يجعل محاولة اكتناهه ورسمِه في مثل هذا الحديث أمراً بالغ الصعوبة محفوفاً بأسباب الخطأ والزلل. فلنقصِر جهدنا إذن على المرحلة القريبة الآتية منه، ولنقل في السنوات الخمس والعشرين القادمة علينا، أو، إذا أردنا أن نتجاوز ذلك، فليكن إلى ما بقي من هذا القرن العشرين.

أقول هذا وأنا على يقين اننا لن نسلم من الخطأ والزلل حتى في محاولتنا المحدودة هذه. ذلك اننا نعيش اليوم في عصر التغيرات السريعة والتحولات العميقة، وفي خضمّ المشكلات المتعقدة والإمكانات المتضاربة، وهذه وتلك تزداد اندفاعاً وتفاقماً عاماً بعد عام. فمن العسير العسير أن نعيّن غاياتها ونتائجها، وأن نحدد خطوطها ومجاريها، ولكن لا خوف علينا إذا أقدمنا على ذلك ما دمنا محتاطين متحفظين ومستعدين دوماً لتبديل الصورة التي تتراءى لنا على ضوء الحقيقة المتبينة والرأي الراجح.

إن مستقبل الفكر العربي مرتبط أشد ارتباط بالعوامل الفاعلة في العالم العربي في المرحلة المقبلة. من هذه العوامل ـ وهي عديدة متنوعة ـ منها ما هو خارجي، ومنها ما هو داخلي، ولكنها جميعاً متشابكة متفاعلة مكيفة لمصير هذا العالم وشعوبه. وإذا جاز لنا، من ضمن هذا الحديث، أن نفرد بعض هذه العوامل عن سواها، فلنقف قليلاً عند اثنين منهما ـ أحدهما خارجي والآخر داخلي ـ إذ هما عندنا أبلغُها أثراً في تكوين حاضرنا، ولعلهما سيظلان أفعلَها في توجيه مستقبلنا.

أمّا العامل **الخارجي** فهو هذا الاضطراب الهائج في العالم أجمع، الذي يكاد يزلزل نواحي الحياة كافة: اضطراب في الحرب والسياسة تبدو بعض وجوهه في الحرب الباردة بين قوى العالم الكبرى، وفي الحروب الباردة والساخنة التي ما فتئت تندلع في

جوانب المسكونة وتذر بالاشتداد والامتداد حتى تلفّ العالم كلَّه بكارثة لا تُبقي ولا تذر؛ واضطراب في الاقتصاد منشؤه هذا التباين الفاضح بين طبقة وطبقة في المجتمع الواحد، وبين المجتمعات المتقدمة تقنياً وعلمياً وسواها المتخلفة في هذه الميادين؛ واضطراب في العلاقات الاجتماعية وفي النظم والمؤسسات يهزّ كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية ويخلخل بناءه خلخلة قلّما يعقُبها ارتكاز أو قرار؛ واضطراب في العقائد الفائرة والايديولوجيات الثائرة وفي سبل العيش المبلبلة وفي الآداب والأخلاق المتقلبة، المنقلبة أكثر الأحيان رأساً على عقب.

ترى، أينجلي هذا الاضطراب ويتحول إلى هدوء واستقرار في المرحلة التالية؟ نشك في ذلك أعظم الشك، لأنه في نظرنا يصدر عن أسباب عميقة في صميم الحياة الإنسانية الحديثة. فلقد تهدأ بعض ظواهره، أو تعالج بعض أدوائه البارزة بالاتفاقات الدولية، أو بتبديل النظم والأحكام في البلدان المختلفة، أو بشتى وسائل التقارب والتفاهم التي يُعهد إليها في هذه الأيام. ولكن مصادر هذا الاضطراب أعمق من هذا كله: أعمق من السياسة والاقتصاد والاجتماع والنظم والأحكام، وأمنع من أن تلين للمعالجات السطحية والمحاولات العادية. إنها جذور عقلية خلقية. ولو أردنا أن ننتقي منها أقواها وأعمقها، إنه عجز الإنسان الحديث عن أن يرقى عقلياً وخلقياً رقيّاً يتناسب ورقيه التقني الهائل. إن الإنسان في هذا الميدان الأخير عملاق متطاول، قدمه في أصغر جزيئات المادة ورأسه في أعلى عوالم الفضاء. ولكنه في داخله قَزِم عليل لا تزال تتحكم به الأهواء والشهوات وتسيّره المطامع والأحقاد، حتى انه ليخيل إلينا أحياناً أنه لم يرقَ إلا قليلاً عن إنسان الكهوف والأدغال، وانه لا يزال بعيداً جداً عن تحقيق جوهر الإنسانية وأداء معناها. فالإنسان الصانع ـ على عظمته ـ لا يحقق ذلك الجوهر ويؤدي هذا المعنى إلا إذا جمع إلى سلطته الصنعية سلطة خلقية فيصبح الإنسان العاقل الخيّر. وقد أكون متشائماً أو مخطئاً، ولكنني لست أحسب ان إنسان القرن العشرين يستطيع، في ما بقي له من سنوات هذا القرن، أن يلبي هذه الشروط العسيرة. ومن هنا اعتقادي ان المرحلة المقبلة لن تكون أقلّ من مرحلتنا الحاضرة قلقاً واضطراباً، بل إنها قد تفوقها في ذلك، وان هذه الحالة العالمية المرتقبة سيظل لها أثرها الناقد في فكرنا العربي، بل في حياتنا العربية قاطبة.

أمّا العامل **الداخلي** ـ وهو، كما قلنا، مرتبط بالعامل الخارجي متفاعل وإيّاه ـ فهو ثورة الشعوب العربية على أوضاعها البالية، وعلى تخلفها التقني، وعلى العلل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تعبث فيها. إنها في هذا تماثل وتشارك شعوباً أخرى في المجتمع الإنساني المعاصر تؤلف بمجموعها ما أصبح يدعى بـ «الشعوب أو الدول المتخلفة» أو

«الشعوب أو الدول النامية»، أو بـ «العالم الثالث» تمييزاً من العالم الغربي والعالم الشيوعي.

إن هذه الشعوب أخذت تحس بحقوقها في الحياة الحرة الكريمة، وتنطلق لنيل هذه الحقوق والتخلص من ضروب الظلم والاستعباد التي استكانت لها في الماضي، وأخذ موجهوها في ميادين الفكر وقادتها في مراتب الحكم ينفخون في صدرها روح النقمة على ما هي عليه والثورة على كل معتدٍ حقيقي أو مُتوهّم. على أن هؤلاء وأولئك ـ ومن ثَمَّ الشعوبَ بوجه عام ـ بدأوا يشعرون أيضاً وتدريجاً ان تحقيق الكرامة المرجوّة ليس رهيناً آخر الأمر بالحرية الخارجية فحسب، بل هو مرتبط أولاً بالقدرة الداخلية: القدرة على اقتباس الأساليب الحديثة في تطويع الطبيعة واستغلال الموارد والإنتاج والتنظيم، وعلى اللحاق بركب الشعوب المتقدمة تقنياً وعلمياً، المهيمنة على عالم اليوم. ومن هنا نرى هذا الحنين إلى التحرر من أعباء التخلف، وهذا الإلحاح بانتهاج أسرع الطرق وأقصر الوسائل إلى الغايات المبتغاة، وهذه الدعوات الايديولوجية والأساليب التنفيذية التي ـ وإن كانت تتوجه إلى الجماهير وتدّعي أنها تمثلها وتستمد منها سلطتها ـ تركز السلطة فعلاً في أيدي أقليةٍ مسيطرةٍ أو في فردٍ سائدٍ متغلب. ووراء هذا كله الاعتقاد أو التوهم الساري أو الإيهام المقصود، ان هذا هو السبيل لحشد القوى ومكافحة العبث والاستغلال من أجل الإفلات من القيود والانطلاق في مجالات التقدم السريع.

وهنا أيضاً قد أكون مخطئاً أو متشائماً، ولكني لا أعتقد أن هذا السباق لاختصار المراحل واقتصار الزمن لإحراز التقدم المرجو سيتوقف أو سيبطؤ في الأعوام المقبلة، وذلك لكثرة أعباء التخلف وثِقَلها وتعسّر التحرر منها، ولبعد الشقة بين الشعوب المتخلفة والشعوب المتقدمة في مجالات القدرة والصنع والعلم ـ بل لأن هذه الشقة تبدو كأنها تتسع وتمتد بدلاً من أن تضيق وتنحصر، نظراً لزخم التقدم التقني العلمي، المتدفق بفعل الخبرات المتلاحقة والمكاسب المتوالدة التي تزيده قوة وعزماً وسرعة انطلاق واقتحام. وسيظل هذا التلهف الصاعد عند الشعوب المتخلفة، وهذه الاستبانة للحاجات الملحة، وهذا الاستنفار للقوى ـ سيظل هذا كلّه مصدر قلق واضطراب، بل سيزداد خطورة وتفاقماً كلما تبدّت للشعوب صعوبةُ المهمة وضخامة المطالب وابتعاد الشقة عن الغاية المرجوة. وسيتصل هذا القلق الداخلي بالاضطراب الخارجي، ويتفاعل وإياه، وسيكون لهما آثارهما المفردة والمشتركة في تكييف الفكر العربي وتكوين مستقبله.

فما هي إذن، على ضوء هذه الاعتبارات، ملامح الفكر العربي في مستقبله القريب؟

(٣)

يخيّل إلينا أن الفكر العربي سيكون، بفعل القوى والعوامل التي ذكرنا، تحت وطأة تجاذبات متعاكسة واختيارات متناقضة تشدّ به ذات اليمين وذات الشمال، فإذا هو مضطرب متأرجح بينها، وإذا هو عرضة للتمزق والتبعثر أو للتجدد والاغتناء، حسب ما يكون قد اكتسب من قدرة ذاتية ومن أهلية للوعي السليم والإدراك المبدع. وهذه التناقضات والاختبارات عديدة متنوعة، ولكنها، شأن كل ما يتصل بالفكر والحياة، وفي هذه الأيام بخاصّة، متواصلة متداخلة متفاعلة. فلنقتصر هنا على البارز منها تمثيلاً لما نريد أن نقول:

ثمة أولاً التجاذب بين الفكر والوهم. فللفكر قواعده وسننه وشروطه، وجميعها تتميز بالدقة والانتظام والخضوع للامتحان الصارم الدائم. وهي لا تكتسب إلاّ بالحرص الشديد والمران العسير وبالمحاسبة الدقيقة والخبرة المتراكمة.

ولقد كان الفكر العربي حيّاً مبدعاً في عصور زهوه وازدهاره، ثم غلبت عليه عوامل داخلية وخارجية أضعفته واستلبت قوته وحيويته، فسدرت الشعوب العربية في دياجير الجهل والوهم، وتخلفت عن ركب العقل المتحفز المتقدم. ثم عادت، منذ ما يقارب المئة عام، فتنبهت، ونهضت لتستكشف، على ضوء الحضارة الجديدة النافذة التي تعرضت لها، أصول التفكير الحديث وأساليبه وشروطه. ولم يكن هذا الاستكشاف في بدئه سهلاً، ولكنه ظل مستمراً، وأخذ يقوى ويشتد، كلما امتدّ واتسع الاتصال بين الشعوب العربية والشعوب السابقة في هذا المضمار، وكلما ازدادت خبرته وقدرته الذاتية ونما وعيه لمقوماته وواجباته.

ولم يدرك هذا الفكر بعد غايته. وليس لأي فكر أن يدرك غايته ما دام حياً وما دام الكون والحياة الإنسانية يتفتحان كل يوم عن أسرار ومشكلات جديدة. وأشد ما يجابه الفكر من الأخطار أن يخف تنبهه وأن يضعف عزمه على أداء الثمن الذي يتطلبه عقله: انصرافاً خالصاً، وجهاداً عميقاً، ومحاسبة للنفس شاقة مستديمة. أشد الأخطار عليه أن يكسَل ويتوانى، أو يتكبر ويكتفي بما هو عليه، فينساقَ إلى الوهم السهل الرخيص الذي يشبع العاطفة ويرضي الهوى دون أن يتطلب الجهد الذي يقوم به عمل الفكر الصحيح. وللشعوب العربية من ماضيها الممتد على أربعة قرون أو تزيد رواسبُ من الانسياق إلى الوهم والانطواء عليه لا يمكن إزالتها بيسر أو بسرعة. ولذا سيبقى الفكر عندنا في مرحلتنا التالية في صراع مع المخلفات الضخمة من الوهم التي ورثناها من عصور الانحطاط، وسيظل يعمل في مقارعتها وجلائها والسيطرة على مناطق نفوذها.

وسيعمل تقدم العلم، وتطور الحضارة، واتساع التربية في شدّ ساعد الفكر وإمداد قوته في هذا الصراع بينه وبين الوهم، الصراع الذي سيبقى الإنسان العربي متعرضاً له متأرجحاً فيه، أمداً طويلاً.

على أن هناك عاملاً جديداً سيؤدي، من ناحية معاكسة، إلى تشجيع الوهم ونشر نفوذه. إنه يَقَظة جماهير الشعوب واقتحامُها ميادين السلطة لإثبات وجودها واقتناص حقوقها بعد قرون مديدة من الحرمان والاستكانة والهوان. فإن أرباب الحكم ورجال الفكر الذين لهم نصيبهم الأكبر في هذا الإيقاظ يشعرون، وسيظلون يشعرون، بضرورة التوجه إلى هذه الجماهير إمّا لسدّ حاجاتها ومساعدتها على الارتفاع إلى المستوى اللائق بالكرامة الإنسانية، وإمّا لاستهوائها وكسب رضاها في سبيل بلوغ حكم أو تركيز سلطة أو نيل مكسب، أو اتقاءً لضغطها وغضبها.

والجماهير تؤخذ بالأوهام أكثر مما تؤخذ بأساليب الفكر الدقيق الذي يرى للأمور وجوهها المختلفة فيقارن ويقابل ويوازن ابتغاءً للحقيقة التي هي غرضه الأول والأخير. ولذا سيجد رجل الفكر العربي نفسه مدفوعاً بالإيديولوجيات، المتهربة من النقد، المشوبة بكثير من علائق التوهم والإيهام. ومن هنا أيضاً سيظل الفكر العربي، في مستقبله القريب، في تنازع مستمر، مؤلم له ولأصحابه ولموطنه، تنازع بين ما تريده ذاتيته وأصالته أن يكون وما تجره إليه دعوات المهادنة وميول الاستهواء، والرضى بالمكاسب القريبة، الحقيقية منها والزائفة.

وثمة تنازع ثانٍ سيواجهه الفكر العربي، لعل له أقطاباً ثلاثة بدلاً من قطبين اثنين. نعني به التنازع بين المعرفة الطبيعية، والمعرفة الاجتماعية، والثقافة الإنسانية، على علم منا بأن هذا التعبير الأخير لا يخلو من غموض وتجاوز. أمّا النوع الأول من المعرفة فهو الذي يشمَل الجهود المنصرفة إلى فهم أسرار الطبيعة واستغلال مواردها وبناء المنشآت المادية، وإلى التغلغل في جسم الإنسان والتوسع في وقايته من العلل والأمراض. وفي جانب ثانٍ تقوم المعرفة المتمثلة بالعلوم الاجتماعية التي تبحث في علاقات الإنسان ونظمه ومؤسساته في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع وفي سائر وجوه حياته الجماعية. وهناك أخيراً ما دعوناه بالثقافة الإنسانية أي الفنون والآداب المعبرة عن خوالج الإنسان، والعلوم والفلسفة الباحثة في شؤونه العقلية والنفسية، وفي كيانه وسلوكه ووسائله وغاياته، وفي العلاقة بين ماضيه وحاضره ومستقبله.

إن الثورة العلمية التي تجتاح العالم بأسره، والحنينَ إلى الإنماء السريع الذي يلهب

شعوب البلدان المتخلفة خاصة، يوجهان اهتماماتِ الناس وجهودَهم نحو العلوم الطبيعية أولاً والعلوم الاجتماعية ثانياً. وما دامت روح العصر تتوخى في المقام الأول تطويعَ الطبيعة واستثمار مواردها وتوفير هذه الموارد للشعوب دون أن يكون ثمة اهتمام كافٍ بما إذا كانت تستخدم هذه الموارد المتوافرة والقوى المتوالدة، لخيرها أو لشرها، وما دامت الشعوب المتخلفة تشعر بأن بقاءها وكرامتها مرهونان بما تحصّله من هذه القوى والموارد، فستظل طاقاتها المادية والبشرية منصرفة إلى العلوم الطبيعية في المقام الأول، وإلى أساليب التنظيم التي تهيئُها العلوم الاجتماعية في المقام الثاني، وستبقى العلوم الأخرى والفنون والآداب والفلسفة متأخرة متخلفة في ما تظفُر به من عناية ورعاية. ولن يكون الفكر العربي غريباً عن هذه الحال، بل سيظل في خضم هذا التجاذب، تشدّه إلى الفنون والآداب والتأريخ والفلسفة خيوط أضأل وأضعف من تلك التي تشدّه إلى العلوم الطبيعية فالاجتماعية.

ولا يخلو ميدان هذه العلوم ذاتِها من تجاذب داخلي، وهو الذي يقوم اليوم، وسيقوم أيضاً غداً، بين النظر والتطبيق. إن البحث النظري يهدف إلى إدراك الحقيقة، سواء أكان لهذه الحقيقة فائدة عملية آنية أو لم يكن. وهو لا يُنتج ولا يثمر إلاّ إذا تهيأت أسبابه ووفيّت شروطه. وأهم هذه الشروط والأسباب أن يقدّر أبناء المجتمع شأنه وأهميته، لا في إغناء المعرفة الإنسانية فحسب، بل في دعم الجهود التطبيقية القومية أيضاً. على أن النزعة النفعية التطبيقية متغلبة في هذا العصر، ومن الطبيعي أن تتغلب بصفة خاصة في البلدان المتخلفة، ومن الطبيعي بالتالي أن نجد هذه البلدان تعنى بتهيئة الأطباء والزراعيين والصناعيين والمهندسين والمعلمين والإداريين ورجال التجارة والأعمال أكثر من عنايتها بتنشئة الباحثين النظريين في علوم الفيزياء والكيمياء والأحياء وفي علم النفس ومذاهب الاقتصاد وفلسفة الاجتماع. على أن تلك التهيئة بالذات ـ تهيئةَ التقنيين والتقنقراطيين ـ ستدعو بالتدريج إلى الاهتمام بالبحوث النظرية، إن لم يكن من أجل مشاركة الأمم الأخرى الاعتزاز بإغناء المعرفة الإنسانية، فلإنماء الذخيرة العلمية القومية، المتمثلة بالعلماء وبمؤسسات البحث، التي يبقى المجتمع بدونها عالة على سواه، ويظلّ إنتاجه التطبيقي ضعيف الأساس. وفي رأينا أن المجتمع العربي سيشعر بضرورة دعم إنجازه ومشاركته في هذه الجهود النظرية، على أنّ العناية بالجهود التطبيقية ستظل أوفرَ وأضخم، وسيظل التجاذب بينهما قائماً ناشطاً، فاعلاً في الفكر العربي وفي المجتمع العربي في مرحلتهما الآتية.

ولهذا التنازع بين النظر والتطبيق وجه آخر ينعكس في سلوك رجل الفكر

واختياراته وفي المقام الذي يحتله والدور الذي يلعبه في مجتمعه. أينصرف إلى مهامّه البحثية الفكرية، التي تتطلب قسطاً وافراً من الانزواء والتجرد والمتابعة، أم يُقبل على حاجات مجتمعه الملحة في السياسة والإدارة والاقتصاد وسواها، فيصبح أقرب إلى الخبير التقني منه إلى الباحث النظري أو المفكر أو الأديب أو الفيلسوف؟ أيجعل غايته ملاحقة تطور الفكر البشري في ناحية اختصاصه، والإسهامَ في إنماء ذخيرة مجتمعه فيها والذخيرة الإنسانية عامة، أم يعتبر أن الأزمة التاريخية التي يجتازها مجتمعة تفرض عليه أن يكون عاملاً أوّلاً ومفكراً بالدرجة الثانية، وان الانصراف الفكري الخالص ليس واجباً مفروضاً في كل آن وعلى كل مجتمع؟ أو انه يكوّن على الأقل ترفاً يقتضي تأجيله. هذا الاختيار ـ بين الحياة الفكرية التأملية والحياة العملية التنفيذية ـ هو أحد الاختيارات التي تجابه، وستظل تجابه، رجل الفكر العربي، ورجال الفكر في العالم أجمع، بأشكال ودرجات مختلفة. ولكن لعلنا نظلم رجل الفكر ـ عندنا وعند سوانا ـ إذا صوّرنا الأمر كأنه عائد كلّه إلى اختياره. ذلك أن مجتمعات اليوم بأسرها، والسلطات السائدة فيها، تتّخذ اختياراتٍ وتضع خططاً وتنشىء نظماً وتعزز أولويات تضيّق مجال المفكر ذاتِه، فلا تيسر له سبل الفكر التأملي حتى لو أرادها، وتسوقه إلى ضرب من ضروب التوظف أو إلى ممارسة مهنة من المهن، أو إلى أعمال أخرى بعيدة عن مطلوبه أو مناقضة له. فالإغراءات والفوائد من ناحية، والقيود والضغوط من ناحية أخرى، تعمل في مصلحة هذا الاتجاه الأخير وستظل تدفع رجل الفكر نحو مضماره. على أن هذه الدواعي والظروف لا تنزع عنه مسؤولية التنبه إلى الأخطار الكامنة في هذا الخلل إذا استمر وتعاظم وفي ضرورة تنبيه مجتمعه إليه والدعوة إلى معالجته وتقويمه، والعمل ـ ما أمكنه ـ في سبل المعالجة والتسديد.

ويقودنا هذا التنازع إلى تنازع آخر متصل به أشد الاتصال أو لعلّهما وجهان مختلفان لتنازع واحد. نعني به ذلك الذي يقع بين الفرد والمجتمع. أيّ منهما سيحتل المكانة الأولى في الفكر العربي المقبل؟ أيكون هذا الفكر في مفاهيمه ونظمه وقيمه مجتمعياً يضحي بالفرد في سبيل المجموع، أم فردياً يؤمن أولاً بحرية الفرد وحرمة الشخص، أم يتخذ موقفاً بين هذا وذاك؟ يخيّل إلينا أن العوامل العالمية والداخلية التي ذكرنا ستظل تدفع الفكر العربي في الاتجاه المجتمعي، وتجعل للاعتبارات والقيم المجتمعية المكانة العليا والأثر الأقوى، ولكن النزوع لاحترام الفرد وضمانِ حريته وكرامته، وإن خفّ بين حين وآخر، سيتزايد على مرّ السنين، وسيبقى الصراع قائماً في صميم الفكر العربي بين هذين الدافعين.

وإذا قلنا المفاهيم والروابط والقيم المجتمعية، فأيّها نعني؟ أهي الدينية، أم القومية، أم الطبقية؟ وفي النطاق القومي: أهي الروابط الخاصة بكل شعب من الشعوب العربية، أو الموحدة لها جميعاً؟ وماذا نقصِد بهذا التوحيد أو الوحدة: أهي التي تجمع هذه الشعوب في كيان سياسي واحد يزيل حدودها ويمحو فوارقها، أم تلك التي تنطلق من الكيانات الحاضرة لتقوية روابطها وإغناء تراثاتها وتوفير إسهاماتها في الكيان المشترك؟ أهي التي تأتي بالإثارة والقسر أو التي تتحقق بالإعداد والاختيار؟ إنا نحسَب أن هذه الصراعات ستظل ناشبة في نطاق الولاء القومي، وبينه وبين الولاءات الدينية والطبقية وسواها، متنافرة متناحرة حيناً، متقاربة متآلفة حيناً آخر. ولعلّ الأخطار الخارجية من جهة، وتطور الشعوب العربية اقتصاداً واجتماعاً وثقافة من جهة أُخرى، ستدعَم القوى الداعية إلى التقارب والتآلف، العاملة في تخفيف الفوارق، وفي التوفيق بين الولاءات، ولكن الاصطراع سيظل قائماً ولو اختلفت أشكاله وتبدلت ألوانه، بل يخشى أن يعود فيشتد حدّة أو يتسع مدى.

ويتصل بهذا الصراع الصراع بين القومية والإنسانية، بين الذاتي والعام. إن تقلص الأبعاد بفعل الإنجازات العجيبة المستمرة في ميادين العلم وفي حقول المواصلات، والأخطار الرهيبة المتعاظمة التي تتعرض لها شعوب العالم أجمع ـ أو، بعبارة أخرى، ان النتائج الإيجابية والسلبية المتولدة عن تفجر العلم الحديث ـ ستفرض على كل شعب من شعوب الأرض أن يخرج من الانكماش إلى التفتح، وأن يجمع إلى عقيدته وولائه القوميين عقيدة إنسانية وولاء عالمياً. وسيجابه الفكر العربي هذا الصراع في كل جانب من جوانب نشاطه ـ في السياسة: بين حقوق الأمة ومصالحها، وبين الضرورة المتصاعدة للتنظيم العالمي؛ وفي الاقتصاد: بين الحاجات القومية في تنمية الموارد والعدالة الاجتماعية، وبين امتداد شباك الاقتصاد العالمي وتوثقها؛ وفي العلم: بين حاجات التنمية القومية أيضاً، ومتطلبات الإسهام في التراث العلمي الإنساني الذي هو ملك شعوب الأرض جمعاء؛ وفي الأدب: بين خصائص التراث والآمال والآلام التي يتمخض بها واقع الأمة، وبين الخوالج الإنسانية غيرِ المقيدة بزمان أو مكان أو بقوم من الأقوام والتي كانت وما تزال من أهم مقومات الأدب الرفيع الخالد.

هذا الصراع الذي عرفه الفكر في كل عصر ومكان هو اليوم أشد منه في أي وقت مضى، وسيظل ثائراً مشتداً في المرحلة التالية إن لم يكن لشيء إلاّ للضرورات الملحة التي ألمحنا إليها والتي ستنفُخ في النزعة الإنسانية، الضامرة في مرحلتنا هذه، لتفتّحها وتبرزها وتقوّي أثرها في تفاعلها والنزعةَ القومية المتغلبة في هذه الأيام.

وهنا أيضاً يمكننا أن نستبين تجاذباً أو صراعاً آخر متعلقاً بهذا، أو لعله هو ذاته بمظهر آخر. نعني به الصراع بين الماضي والمستقبل: بين الارتداد إلى العصور الذهبية ومحاولة تكييف الحاضر طبقاً لها، وبين الدعوة إلى التخلي عن أثقال الماضي، وإلى الانفكاك من عقالاته، للانطلاق في سبل المستقبل. ولسنا بحاجة إلى الإطالة في وصف هذا النزاع الذي ظهر بأشكال شتى في المعارك بين القديم والجديد في ماضينا البعيد والقريب. ولسنا بحاجة كذلك إلى تبيان آثاره الحاضرة البارزة في كل ناحية من نواحي حياتنا ـ تلك الآثار الناجمة عن الأزمة الحادة التي نجتازها والتي تفرض علينا في آن واحد أن نحتفظ بشخصيتنا، وأن نسابق الزمن. إنها ليست أزمة جديدة نمرّ بها، ولا هي أزمة نتفرد بها عن سوانا من الشعوب التي تماثلنا في التطور الاجتماعي، ولكنها أزمة تزداد احتداماً عندنا وعند هذه الشعوب، ويبدو أنها ستبقى ناشبة محتدمة في السنوات الآتية، فاعلة في مستقبل الفكر العربي، مخلخلة إياه حيناً داعمة إياه حيناً آخر، تبعاً للعوامل الخارجية التي ستخضع لها الشعوب العربية ولنوع المؤهلات والمزايا التي ستكتسبها أو لنقائص الضعف والفساد التي ستعتريها.

ويتخلل هذه التجاذبات والتنازعات المختلفة توتّران أصيلان خبرهما الفكر الحيّ أينما كان. وهما قائمان في الفكر العربي الحاضر وسيزدادان عنفاً في أيامه المقبلة. أحدهما هو التنازع بين الحرية والمسؤولية، والثاني هو التجاذب بين المطلق والنسبي. فمن طبيعة الفكر الحيّ أن يرتاد وينطلق، يجوب الآفاق، ويقتحم الحدود والسدود، متقصياً الحقيقة، ناشداً قيم الحق والخير والجمال. وكلما اشتدت حيويته، جاش اندفاعه وزخرَت رغبته في الاندفاع نحو المجهول حيثما يكن دون قيد أو توجيه من خارج. ولذا كانت الحرية أوّل مطالبه وأهم شروط فعله وازدهاره. ولولا هذه الحرية التي جاهد من أجلها وحقق مكاسبه منها لما استطاع أن يحرز ما أحرزه في تاريخ الإنسانية من إنجازات رائعة في شتى الحقول والميادين. ولكن أتكون هذه الحرية مطلقة بكل معنى الكلمة؟ أليس ثمة مجال، أو مجالات، للاختيار بين دروب السعي وسبل الانطلاق؟ أليس ثمة حاجات أولى من سواها، وبخاصة في أوقات الأزمات، حين يشتد الخطر، ويتوقف بقاء المجتمع، أو بقاء الإنسانية قاطبة، على نوع النشاطات التي يبذلها أبناؤها، وفي مقدمتهم قادة الفكر وروّاد التطلع والنظر؟ ألا تغدو الحرية المطلقة عندئذٍ ضرباً من التهرب، أو نوعاً من الترف، أو مدعاةً لتفريق الجهود وللعبث والضياع؟ أليس للفكر من ضمن مسؤوليته تجاه الحقيقة، مسؤولية تجاه مجتمعه وفي نطاق المرحلة التي يجتازها؟ هذا التنازع، الذي تبدو صوره وترتفع أصواته في ما نقرأ ونسمع عندنا وعند سوانا في موضوع «الالتزام» وحوله،

سيظل، في ما نرى، هائجاً في كيان الفكر العربي في المرحلة المقبلة، وسيكون مستقبل هذا الفكر رهيناً ـ إلى حد بعيد ـ بنوع وعيه له وبما يستمده منه من أسباب القوة والتجدد أو من دواعي الضعف والانحلال.

أمّا التنازع الثاني ـ وهو الأخير الذي سنتعرض له في حديثنا ـ فهو متصل به، كما بدا مما ذكرنا عن الحرية المطلقة والحرية بالنسبة إلى ظرف تاريخي معين. هذا التناقض الظاهر بين المطلق والنسبي، وبين الدائم والتاريخي، وبين الشامل والمحدود، لا ينحصر في نطاق الحرية فحسب، بل يمتد في كل نطاق ينفسح لفكرنا العربي. ذلك اننا نعيش في عصر قد غلب فيه التعلق بالنسبي على الإيمان بالمطلق. فكل شيء يكاد يكون، في التفكير الرائج في هذه الأيام، نتيجة للظروف التاريخية. إن نظم الحكم، وسبل العيش، والعادات والأخلاق، بل الحقيقة والقيم، هذه كلها تبدو نسبية ومحدودة بالمكان والزمان ودرجة التطور. ولكن، إذا صدق هذا على الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أيصدق كذلك على الحقيقة، وعلى القيم؟ أليس ثمة حقيقة مطلقة غيرُ مقيدة بزمان أو مكان، وقيمٌ خلقية ثابتة لا تبدلها تقلبات الأحوال؟ وما هو مصدر الحكم بين الحق والباطل، والخير والشر؟ وهل هذا المصدر متغير متبدل، أو ثابت باقٍ؟ وكيف يمكننا أن نقيس النسبي ونقيّمه، إن لم يكن بالاستناد إلى مقاييس ثابتة ومعايير باقية؟ هذا التنازع الذي عرفه الفكر البشري منذ أيام هرقليط وبرمنيدس عند اليونان يكاد يكون خفياً مجهولاً في بعض مناطق الفكر في هذه الأيام بسبب طغيان النسبية والتاريخية على النوازع والاتجاهات. ولكنه بدأ يبرز بقوة، وسيشتد بروزه في الأيام المقبلة، وسيكون منه للفكر العربي نصيب، إذا استطاع هذا الفكر أن يسير في سبل التحرر والتكامل، متغلباً على قيوده الخارجية والداخلية، متخلصاً من سحر الشعارات والايديولوجيات، غيرَ هيّاب لأي تساؤل أو نقد، بل مقتحماً أبواب التساؤلات بسلطته الذاتية المستمدة من نشدانه للحقيقة ووعيه إياها.

ها نحن قد استعرضنا بإسراع وتبسيط صوراً لبعض ضروب التجاذب والتنازع والتصارع التي سيتمخض بها الفكر العربي في مستقبله القريب. ولا شك في أن هذه الصور هي في الواقع أشد تعقيداً مما حاولنا رسمَه في هذا الحديث. واني لأخشى معكم أن يكون هذا الرسم قد جاء قاصراً عن حقيقتها مخلاً بها من وجوه كثيرة. ولكن هذه الخطوط العريضة المترجرجة قد تدل، ولو دلالة تقريبية، على نوع التوترات التي ستثور في ميادين الفكر العربي في المرحلة المقبلة، امتداداً لما هو عليه الآن، ونتيجة للأحوال ـ الخارجية والداخلية ـ التي سيخضع لها في المرحلة القادمة. ومهما يكن من أمر، فإن هذه

التوترات وسواها مما لم نذكر أو مما لا نتبين الآن، هي، كما قلنا في مقدمة هذا الحديث، متشابكة متفاعلة، فاعلة، مفردة ومجتمعة، في مصير الفكر العربي. ولا ريب كذلك، في أن مصير هذا الفكر سيكون رهيناً بنوع تأثره بها، وبمدى ارتفاعه عن التأثر إلى التأثير، وبمقدار ما يستمد منها من قوة على الابتكار والإبداع في بلوغ الحقيقة، وفي اعتبار القيم، وفي صنع الحياة.

فما هو دور الجامعة في هذا كله؟

(٤)

إن للجامعة وظائف متعددة يمكننا أن نجملها بثلاث رئيسية هي: التعليم والتربية، والبحث عن الحقيقة لإنماء تراث المعرفة، وخدمة المجتمع بتزويده بالعناصر البشرية المدربة المثقفة التي يحتاجها وبالإسهام في شتى وسائل تطوره الأخرى، وبإيجاز: تعليم، وبحث، وخدمة عامة. وليس هنا مجال وصف هذه الوظائف وتفصيلها بصورة مجردة. ذلك اننا في سبيل محاولة معينة: هي تلمس وظائف جامعات البلاد العربية في تكوين الفكر العربي المقبل. ويخيّل إلينا ان خير ما يجمع ويلخص الدور الذي ستدعى هذه الجامعات إلى القيام به في هذه المضمار هو القول إن هذه المؤسسات هي الجديرة بأن تعي ـ أوضح وعي وأعمقه ـ النزاعات والصراعات الناشبة في مجتمعها وخارجه، وبأن يكون لها هذا الوعي عامل تجدد واكتمال وابتداع، فينفذَ أثره إلى مجتمعها تجديداً وتكميلاً وإبداعاً. إن التنازع الأول الذي ذكرناه، القائم بين الفكر والوهم، هو في طبقة فريدة تختلف عن سواها، إذ لا يُسمح فيه بالجمع والتكميل. إنه نزاع بين العلم والجهل، وبين النور والظلمة. والفعل الإيجابي الوحيد الذي ينشد في مجاله هو مناصرة قوى العلم على جحافل الجهل، وإمداد الضياء وبثهُ ليخترق طبقات الظلمة واحدة تلو أخرى. والجامعة مدعوة إلى أن تكون جندية ـ بل قائدة ـ في هذا النضال، لأن خير الأفراد والشعوب متعلق ـ في هذه الأيام بخاصة ـ بشدة حنينهم إلى المعرفة، وعمق إيمانهم بها، وصدق جهادهم من أجلها، وبمقدرتهم على الإدراك الصحيح وعلى العمل المبدع المستمد منه. أمّا التوترات الأخرى ـ بين العلم والثقافة، وبين البحث والتطبيق، وبين النظر والعمل، وبين الفرد والمجتمع، وبين الولاءات المجتمعية المختلفة، وبين القومية والإنسانية، وبين الماضي والمستقبل، وبين الحرية والمسؤولية، وبين المطلق والنسبي ـ فليس لها ذلك المخرج الوحيد الذي يجب أن يتجه إليه التوتر الأول. وإنما هي خليقة بأن تظل عناصرها في تجاذب وتواصل وتفاعل. وسبيل الخير فيها هو أن يؤديَ هذا التوتر إلى رؤى أوضح

وأسمى، وإلى اختيارات أدق وأجلّ، وإلى إنجازات أزهى وأغنى في ميادين التكامل والتجدد والإبداع.

والجامعة مؤهلة بطبيعتها لأن تكون موئل هذا التوتر المبدع. ذلك ان شخصيتها وفعلها ذاتَهما مستمدان من التوتر بين عناصر كيانها. فهي في الوقت نفسه في صميم المجتمع وخارجة عنه، هي منه وله وليست منه أو له. وبقدر ما توثق ربطها به وتمتّن جذورَها فيه من ناحية، وتشعر من ناحية ثانية بضرورة التجرد عنه لكي تحسنَ إدراك شؤونه والحكمَ فيها ـ بقدر ما يكون هذا التوتر بين الاتصال والانفصال، وبين الاندماج والاستقلال، حيّاً متفاعلاً نافذاً إلى أعماقها منبّهاً عقلها ملهباً ضميرها ـ بهذا القدر تعظم شخصيتها وتزخَر حيويتها وينمو ويسمو فعلها.

الجامعة هي من المجتمع، إذ لا وجود لها إلاّ به. فالجامعات في التاريخ لم تنشأ في قفار، ولم تولد من فراغ، وإنما نشأت وترعرعت في مجتمعات معينة، بنتيجة حاجات أحس بها أبناء هذه المجتمعات وقادة الفكر فيها. وقد عملت لسدّ هذه الحاجات بصورة وأشكال مختلفة، وتفاعلت ومجتمعاتِها: تكيّفت بها وكيّفتها، واستمدت منها خصائص وأمدتها بخصائص. فالأزهر لم يكن ممكناً إلا في مجتمع إسلامي، وقد كان له أثره الذي لا ينكر في تطور هذا المجتمع. وكذلك يمكننا القول في السوربون وأخواتها من جامعات فرنسا، وفي برلين ومثيلاتها من جامعات ألمانيا، وفي أكسفورد وكمبردج وغيرهما في بريطانيا، وفي هارفرد وبرنستون وشيكاغو وكاليفورنيا وشبيهاتها في الولايات المتحدة، بل في جامعات أي بلد من البلدان: انها أنشئت فيه وأنشأته، وتلونت به ولوّنته. لولاه لم تكن كما هي، ولولاها لم يكن هو على ما هو عليه.

وفي هذا العصر بالذات توافرت عوامل متعددة على توثيق الصلات بين الجامعات ومجتمعاتها. وأهم هذه العوامل اثنان سيظلان قائمين فاعلين في المراحل المقبلة. أحدهما هو الإقبال المتزايد على مؤسسات التعليم العالي كافةً بفعل انتشار التعليم الابتدائي والثانوي، وبنتيجة الحاجة المتصاعدة الملحة إلى المعرفة وإلى الأشخاص المتمرسين بها في المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء. فهذا الإقبال، الذي يتخذ أحياناً شكل السيل الطامي، يلقي على الجامعات واجبات تعليمية تتضخم يوماً بعد يوم، فوق الواجبات الأخرى التي يتطلبها انطلاق المعرفة، والإنماءُ القومي. وهذه الواجبات والمسؤوليات المتضخمة تمتّن بدورها جذور الجامعات في مجتمعاتها وتعدّد وتشدّد الرُبُط التي تربطها بها. أمّا العامل الثاني فهو تكاثر تكاليف التعليم العالي وتصاعد نفقاته. ذلك ان معظم هذه التكاليف، بل كلَّها تقريباً في أغلب البلدان، تُسدّ من صندوق الدولة أي من

الضرائب التي يؤديها أبناء المجتمع، فلا عجب في أن يشتد الطلب من الجامعات أن تنصرف لتلبية الحاجات القوميّة، وأن تستغل مواردها أفضل استغلال، فلا تبذّر ولا تضيّع، وأن تقدّم الأهم على المهم، والعاجل الملح على ما يمكن تأجيله وإرجاؤه.

لا خلاف إذن في تزايد ارتباط الجامعات بمجتمعاتها وتضخم مسؤولياتها تجاهها، فكلّما اندمجت هذه المؤسسات بمحيطها، فأدركت مقتضياته ومطالبه، ونسّقت بين تخطيطها وتخطيطه، ووجهت مواردها ومؤهلاتها لتطويره وإنمائه، كانت أقرب إلى إرساء قواعدها وتدعيم شخصيتها وتقوية فعلها وأثرها وأداء رسالتها في هذه المرحلة والمراحل التالية من حياة الشعوب. ولا خلاف كذلك في أن جامعات البلاد العربية مدعوة أكثر فأكثر إلى التأصل والاندماج في مجتمعاتها، وإلى مشاركتها آلامها وآمالها وحاجاتها ومطامحها، بل إلى سبقها في رسم هذه الحاجات وإثارة هذه المطامح، وإلى التصدي لمعالجتها بأضمن الوسائل وأوفرها عائداً ونتاجاً. وكلّما كان هذا التأصل والمشاركة والتصدي أخلص وأعمق وأمتن، جاءت المهمة التي تؤديها الجامعات لمستقبل الفكر العربي، بل الحياة العربية جمعاء، أنفع وأعظم وأنبل.

على أن للجامعات واجباً آخر وولاءً هي به أجدر. إنه واجبها تجاه الحقيقة، وولاؤها للقيم الخلقية التي تتبين لها بفضل مجاهدتها العقلية ومعاناتها الأدبية. وبفعل ذاك الواجب وهذا الولاء تُضطر إلى أن تتجاوز مجتمعَها لتنظر إليه من خارج ولتحكم في نصيبه من الحقيقة وفي نوع القيم التي يؤمن بها وينصرف إلى تحقيقها. بهذا تغدو الجامعة ناقدةً لمجتمعها، منبهة إياه لأخطائه، حافزة إلى سبل السداد، داعية إلى تجنب المخاطر والمزالق والمهاوي. هذه المهمة النقدية تؤلف عنصراً جوهرياً من عناصر المهمة الشاملة التي ما فتئت الجامعات تؤديها لمجتمعاتها، ولا يمكن أية جامعة أن تُحرم منها أو أن تتخلى هي ذاتها عنها، وتبقى حريّة بهذا الاسم وقائمة بوظيفتها حق القيام.

وتعظم هذه المهمة بصفة خاصة في هذه الأيام، وهي خليقة بأن تبقى متعاظمة في الأيام التالية. ذلك ان تزايد السلطة التي تكتسبها الدولة على شؤون المجتمع، وانحصار هذه السلطة في فرد أو أفراد أو فئات قليلة، والإقبال على تخطيط الحياة وتوجيه الفكر ـ ان هذه وسواها من العوامل الفاعلة بصورة بارزة في المجتمعات النامية، ومنها مجتمعنا العربي، تطمِر منابع النقد الصحيح في هذه المجتمعات وتضيّق مسالكه وتقيم في وجهه الحدود والسدود. فما أحوج الجامعة في مثل هذه الحال إلى أن تحتفظ بمهمتها الانتقادية هذه وأن تزداد تعلقاً بها وحرصاً عليها وممارسة لها، وجهاداً في سبيلها. وما أحوج هذه

المجتمعات ـ لو درى قادتها وأرباب الحكم فيها وأنصفوا ـ إلى أن تبقى جامعاتها قائمة بهذه المهمة قياماً حياً محيياً لخيرها، بل لخيرهم وخير المجتمع بكامله.

هذا التوتر في كيان الجامعة بين اندماجها في مجتمعها وانفصالها عنه، بين انصياعها له ونقدها إياه، بين توجيهه لها وتوجيهها له ـ هذا التوتر ينعكس في داخل الجامعة في التوتر الذي يقوم بين وظائفها **الرئيسية الثلاث**: التعليم، والبحث، والخدمة العامة. ففي كل من هذه الوظائف ما يعتبر عاجلاً ملحاً، وما يعد آجلاً يمكن إرجاؤه. إن ضرورات الإنماء السريع تقضي بتقديم واجبات التعليم والخدمة العامة على واجبات البحث، وفي ميداني التعليم والبحث تفرض إيثار الفروع العلمية على سواها من فروع الثقافة وتدعو إلى تفضيل التدريب المهني والبحث التطبيقي على التثقيف النظري والبحث الحر.

ولكن العاجل الملحّ ليس بالضرورة هو دوماً الأهمّ والأبقى، وإذا ضحي في سبيله بما يعتبر آجلاً، جاءت العاقبة وخيمة لا من حيث اختلال التوازن في الفكر والمجتمع فحسب، بل من حيث صحة العاجل ذاته وسلامة بقائه. فالإنجازات المهنية والتطبيقية مثلاً إذا لم تستند إلى أساس متين من المعرفة البحت ومن القدرة على البحث النظري تظل ضعيفة عاجزة عن التجدد والتقدم. والخدمات العامة التي تؤديها الجامعة للمجتمع إذا طغت على مهمتها التثقيفية الاستكشافية جعلت منها إدارة من الإدارات الحكومية وأبعدتها عن غايتها، وأضعفت بالتالي قدرتها على تأدية هذه الخدمات على وجهها الأفضل. والعلم بمعناه الضيّق إذا لم توسّع آفاقه وتُغنِ جوانبه ثقافة شاملة في الأدب والفن والفلسفة يتعرض لخطأ الانحراف والضلال بإيثار الواسطة على الغاية، وبالعجز عن التمييز بين أبعاد الغايات ومراتب القيم، فيعود ضرراً على ذاته وعلى مجتمعه.

عندما تعي الجامعة هذه التوترات في شخصيتها وفعلها وتدرك الاختيارات المرتسمة أمامها، وما تتضمنه من إمكانات التناقض أو التكامل، تغزر حيويتها ويفيض إنتاجها ويزخر إبداعها، وترتفع إلى المكانة المؤهلة لها في المجتمع. وهنا يحق لنا أن نتساءَل: ترى، ما هي هذه المكانة؟

إنها مكانة العقل ومرتبة الضمير. أجل! لو شئنا أن نلخص وظيفة الجامعة في أي دور من الأدوار بأقصر بيان لقلنا إن الجامعة الحق هي التي تكون، أو التي تطمح إلى أن تكون، حرم العقل والضمير.

إنها حرم العقل لأنها تؤمن به وبالحقيقة التي ينشدها، ولأنها تقف جهودها على

تهذيبه وتنميته وبعث قدرته على الإنتاج والإبداع. إنها معه على أعدائه: الوهم والإيهام، والجهل والتجهيل، والكسل والغرور والميعان الفكري والتدجيل. إنها تدرك ان بقاء الأمم وفلاحها موقوفان على ما تملك من قدرات صحيحة، وان في مقدمة هذه القدرات القدرة العقلية: على تبيّن الجهل والوهم ومحاربتهما، وعلى التلهف للحقيقة والانصياع لحكمها، وعلى كشف أسرار الطبيعة والحياة الإنسانية، وعلى توفير المعرفة الإيجابية المنتظمة المتكاملة المنبعثة، وعلى تجسيد الأساليب والفضائل العقلية في تصرف الأفراد وفي سلوك المجتمع بوجه عام. إنها توقن ان في إدراكها هذا، وفي جهادها لجعله حقيقة نابضة في كيانها وفي كيان مجتمعها ـ إن في هذا مجدها وعزها وفخارها، ومصدر فرحها وغبطتها، والخدمة الجلّى التي تؤديها لمجتمعها.

وانها حرم الضمير لأنها تؤمن أيضاً ان المعرفة الإيجابية مهما غزرت تظل ناقصة، بل قد تنقلب فساداً، ما لم تؤيدها مناعة خلقية ويزكيها سمو ذاتي، وان الفضائل العقلية الحق لا تنفصل عن الفضائل الأدبية، بل تسير وإياها جنباً إلى جنب، وتستمد كلٌّ من الأخرى قوة وغنى وبهاء أو تزداد بها ضعف وفقراً وظلاماً. ان الضمير هو الحيّز الأعمق الذي تثور فيه أخطر التوترات، وتتبين فيه أجلّ الاختيارات. وإذ تؤدي الجامعة مهمتها على وجهها الصحيح، تغدو لمجتمعها ذلك الحيّز بالذات، الثائر المثير، المتبين المبيّن، المتكوّن منبعاً للسلطة الأدبية، ومصدراً للحرية، ومبعثاً للمسؤولية ـ تغدو فعلاً ضمير المجتمع.

ما أجلّها مهمة، وأنبلها وظيفة! وما أصعبها وأشد خطبها! ان الجامعة لتتحمل، مع هذه المهمة أعباء ثقيلة تزداد على الأيام ثقلاً وجسامة، وسبيلها محاط بأشواك متكاثفة ومزالق خفية وظاهرة. ولن تستطيع ان تكون ذاتها، وان تؤدي وظيفتها إلا إذا توفرت لها ضمانات خارجية، ومؤهلات داخلية. أمّا الضمانات الخارجية فهي ان يؤمن المجتمع بها وبمقامها المركزي من وجوده وبدورها الخطير في حياته، وأن يدفع هذا الايمان أرباب السلطة والرأي العام فيه إلى ان يهيئوا لها الموارد المادية المتضاعفة التي تفتقر إليها، وان يكفلوا للعاملين فيها كرامة العيش وضمانة الاستقرار وحرمة الفكر والتعبير، وان يصونوا حريتها في إدارة اموالها واعمالها، وفي تنظيم تعليمها وبحوثها، لتستطيع ان تنصرف انصرافاً تاماً منتجاً للمهمات الجليلة التي تتصدى لها. ومن العبث ان نطلب من اية جامعة في أي بلد ان تحقق معناها إذا لم تتوفر لها هذه الضمانات، ومن العبث بالتالي ان ننتظر من جامعات البلاد العربية ان يكون لها دورها الفعال المبدع في مستقبل الفكر العربي أو المجتمع العربي، إذا لم نتعلم كيف نتعهدها ونؤيدها ونستجيب لمطالبها، وإذا لم

نتسابق إلى صيانة حريتها التي هي لها، بل للمجتمع بكامله، مصدر حياة، وسبيل رقي، وعنوان كرامة.

على أن هذه الضمانات الخارجية، مهما توفرت، ليست كافية وحدها. بل هي لا تتوفر، وان توفرت فلا تبقى، إذا لم تكن مستندة إلى مؤهلات داخلية. فكما ان للمجتمع تبعات جساماً تجاه جامعاته، كذلك لهذه تبعاتٌ ـ لعلها أجسم وأضخم ـ تجاه مجتمعها. وعندما نتكلم هنا عن الجامعات لا نعني طبعاً أبنيتها ومنشآتها المادية، وانما نعني رجالها ونساءها، نعني الجامعيين، الذني هم ـ أول الأمر وآخره ـ قلب الجامعة الخافق، وعقلها الفاعل، وضميرها الوازع. وإذا كنا نطلب من أرباب المجتمع ان يؤمنوا بجوهر الجامعة، فحري بنا ان نطلب هذا الايمان أولاً من أربابها. وإذا كنا نعتقد ان الجامعة يجب ان تكون حرم العقل والضمير، فخليق بكل جامعي ان يسعى أولاً لأن يكون في ذاته ذلك الحرم، ولأن يجسد في شخصيته وفي سلوكه القيم الفكرية والأدبية التي يجب ان تظل الجامعة عنواناً لها. ان الجامعة ـ ايةَ جامعة ـ لا تصان من الخارج إلاّ بقدر ما تصان من الداخل، ولا تتمتع بضمانات إلاّ بمدى ما تحصّل من مؤهلات. فما أعظمها مسؤولية يتحملها الجامعيون!

ما أعظمها مسؤولية يتحملها كل منّا في هذا الآن، بل في كل آن! ما اجدرنا في هذه المناسبة، بل في كل مناسبة، بأن نتدبر حقيقة مهمتنا، وان نجاهد انفسنا لنكون اهلاً لها. قال الشيخ زين الدين العاملي المعروف بالشهيد الثاني: «قيل العلم لا يعطيك بعضَه حتى تعطيَه كلّك». والجامعة بصفتها موطن العلم، عقلاً وضميراً، لا تعطينا بعضَ ما هي أهل له، إلاّ إذا أعطاها الجامعيون كامل ولائهم وقدرتهم. بمثل هذا العطاء ـ وبه أوّلاً ـ يكون لجامعاتنا دورها الخيّر البنّاء في مستقبل فكرنا وحياتنا، بل في مستقبل الإنسانية جمعاء.

غيابُ دَولةِ العقل(*)

يجوز لبنان والعالم العربي في هذه الفترة محناً قاسية ومآسي متلاحقة متماسكة لها نتائجها المصيرية الخطيرة. ولهذه المحن والمآسي عوامل خارجية وداخلية لا مجال هنا لبسطها أو لمجرد تعدادها، وإنما أشير إلى واحد من هذه العوامل أعتقد أنه في مقدمتها من حيث شمول النطاق وبروز الأثر، أعني به **غياب دولة العقل في مجتمعنا**.

ذلك أن للعقل دولة، كما أن للسلطة السياسية أو العسكرية دولة، وللمال دولة، وللقانون دولة، إلى غير هذه وتلك من الدول التي تميز الأمم بعضها عن بعض، وتحكّم بعضها ببعض. ودولة العقل، عندما تكون قائمة، لا تنحصر في نظام أو جهاز من أنظمة المجتمع وأجهزته، وإنما تنبث فيها جميعاً: في الأسرة، والمدرسة، والحقل، والمصنع، والجيش، والحكومة، فتوليها خصائصها وتطبعها بطابعها.

دولة العقل كانت على مدى التاريخ، وغدت في هذا العصر الفريد بخاصة، مصدر القدرة، ومبعث النفوذ، ومنطلق التقدم. بالعقل يتسلط الإنسان على الطبيعة فيرد عن نفسه غوائلها، ويستخرج مواردها ويستنبط طاقاتها، ويستغل هذه الموارد والطاقات لرفع مستوى عيشه، وتعزيز قدرته، وصيانة مجتمعه وتمكينه من الاستمرار والتصاعد في تحقيق قيم الحياة ومنجزات الحضارة. فدولة العقل هي دولة الإبداع، والإنتاج، والقدرة الحقيقية القائمة آخر الأمر على الإنتاج والإبداع.

(*) كلمة ألقيت في الحفلة التي أقامتها جمعية أصدقاء الكتاب في لبنان في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨ لتوزيع جوائزها لذلك العام (ومنها جائزة رئيس الجمهورية التي منحت للمؤلف)؛ ونشرت في: **الآداب**، السنة ١٧، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩)، ص ٢ ـ ٣.

دولة العقل هي أيضاً دولة الانتظام، لأن العقل هو في جوهره كيان منتظم يعرف إمكاناته وحدوده، ويضبط نوازعه، ويحكم سبله وأساليبه، ويسبغ قدراته على الأفراد والمؤسسات والمجتمعات التي تهتدي بهديه وتستمد سلطتها من سلطته.

وهذه الدولة هي كذلك دولة التعاون والتضامن، لأن عقل الفرد، مهما يكن جباراً، يعي أنه لا يكتسب وجوده وفاعليته إلا بمساندة المولَّدات العقلية السابقة، وبمعاونة العقول المولِّدة أينما تكن. والمجتمع التعاوني الصحيح هو ذلك الذي يسوده هذا الوعي متمثلاً في إدراك شعبي مستنير، وحكم منضبط متجرد، وترابط بين الأفراد والجماعات مبني على الولاء المشترك والتسامح والحوار والتبادل.

ودولة العقل هي دولة الحرية. وبدون الحرية، وهي الشرط الأول والخاصة البارزة للعمل العقلي، لا تتوند قدرة، ولا يتكون انتظام، ولا يقوم تعاون أو تضامن.

ودولة العقل هي دولة الحرمة، لأن العقل يحترم ذاته، وإذا عاد إلى نفسه وحاسبها، لم يستحِ ولم يخجل، كما تستحي بقية الدول وتخجل، بل جابه وعالج بوحي الضمير، فهو والضمير صنوان متلازمان، إن لم نقل إنهما شيء واحد. ودولة العقل ومنتجاتها ليست مصدر حرمة الذات واحترامها فحسب، بل هي أيضاً موئل احترام الغير ودعامة العزة الصامدة التي تضبط أطماع الطامعين وتردّ كيد الكائدين.

ودولة العقل هي أولاً وأخيراً دولة القيم، لأن العقل يولد القيم، ويمحصها، ويرتبها في مراتبها، ويصونها، ويهبّ للدفاع عنها إذا انتهكت، ويجعل قضيتها أولى قضاياه وأرفع مقاصده. والمجتمع ـ أي مجتمع ـ هو، في الجوهر والصميم، قيمة: ما يدرك منها، وما يقتنى ويولّد وينمّى، وما يجسّد تعبيراً وفكراً وسلوكاً وحياة فردية وجماعية.

إن الكلام عن دولة العقل يطول، فلنكتف بهذا القدر الضئيل، ولنحمل مصباحنا، كما حمل ديوجينوس مصباحه، ولنفتش عنها في ما بيننا. ماذا نجد؟ نجدها هزيلة ضئيلة الأثر، ضائعة مضيعة، غريبة مغربة، غائبة عن حقول وجودنا ومجالات سعينا.

إنها لم تصبح دولة بالمعنى الصحيح. ذلك أن العقل العربي لم يتنبه إلاّ حديثاً من الغفلة المديدة التي استسلم لها بعد قرون من الفعل والإبداع والعطاء. وأمامه مشكلات قومية وإنسانية تعجز عنها العقول المتطورة الجبارة، فكيف بتلك التي لا تزال حديثة الظهور طرية العود؟ ولذا فإن دولته الناشئة تحتاج، لكي ترسخ وتزهو، إلى تعهد دائب ورعاية تفوق ما نتصور وتتعدى كثيراً ما نبذل وما نهيىء. إنها تتطلب تبدلاً جذرياً في مقاييس قيمنا، وفي صنوف اختياراتنا، وفي سياساتنا العامة ومسالكنا الفردية. إنها تقتضي موازنات حكومية تقام على غير الأسس التي نشهد، موازنات تعطى الأولوية فيها

لتنمية الإنتاج، وتوفير الإبداع، وتعزيز الفكر، وتكثيف الفاعلية الحضارية. إنها تستدعي إنشاء هياكل للعلم رفيعة، ومعاهد للبحث غنية، ومنائر للفكر ساطعة، ومنابت خصبة للنخبة الصالحة الرائدة من الرجال والنساء. إنها تتطلب، أول ما تتطلب، وعياً للقوى المتفاعلة في هذا العصر، ورؤيا تمتد إلى أبعد آفاق المستقبل، وطموحاً يثير القلق ليل نهار ويبعث كامن الهمم ويدفع إلى أعلى القمم.

وحبذا لو أن الأمر اقتصر على ضآلة الوعي وقصور الرعاية وحقارة التعهد. إن دولة العقل، على هزالها، معرضة كل يوم للانتهاك والتدنيس والتخريب. تشن عليها الهجمات المتتابعة من الخارج. وتتفشى داخلها بذور الفساد والتفكك والضياع. ينتهكها الحاكم المستبد، والسياسي المتهافت، والمالي المستغل، وصاحب الزعامة الموروثة، والمتعصب النافذ، والحزبي الأعمى، والغوغائي المثير لغرائز الجماهير المتلاعب بمصالحها ومصائرها. إن هؤلاء وأمثالهم حرب على دولة العقل عوان، لأن العقل يفضحهم ويكشف عجزهم وخداعهم، ولأن سلطتهم لا تدوم إلاّ إذا تغلبت دول الجهل والتعصب والغريزة والتفرقة والضلال.

ولعل أشد ما يصيب دولة العقل من أخطار هو ما يعتريها من داخلها، من الذين يدعون الانتماء إليها، ولا يقدرون حرمتها وقداستها، ويعجزون عن تأدية الثمن الغالي الذي تتطلبه جهداً ومجاهدة، وتجرداً وإخلاصاً، ومحاسبة للنفس، وإدراكاً للقيم، ودفاعاً يقظاً عنها لحمايتها من غارات الغير، ومن شهوات النفس وأهوائها، وهي أفظع من تلك الغارات وأرهب. إن سلامة أي جسم أو نظام أو دولة تأتي أولاً من المناعة الداخلية، فإذا تبددت هذه المناعة بالاسترخاء والاستذلال والفساد، هان الأمر على العداة المستخفين والغزاة العابثين.

ولعله من المفيد أن أتصدى بإيجاز إلى اعتراض شائع، مآله أن بناء دولة العقل أمر بعيد، وان أول ما نحتاج إليه في حالنا الحاضرة هو الثورة على الأوضاع الفاسدة والقضاء على عوامل التخلف والاستعباد والاستغلال، وان للثورة طرقها وأساليبها ودولتها، فبها يجب أن نؤمن وإليها يجب أن نوجه طاقاتنا وجهودنا، وكل دعوة أخرى دعوة خاطئة أو مفسدة تلهينا وتقصد إساءتنا. إن الذين يقولون هذه الأقوال ينسون أو يتناسون أن العقل المتنبه كان وما يزال هو الثائر المجلي، يكافح الوهم والضلال ويناضل الشر والطغيان، وان كل ثورة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية قامت في التاريخ وحققت معنى الثورة الصحيح قد سبقتها أو صاحبتها ثورة عقلية وصيحات مدوية من رجال الفكر والقلم أبانت وجوه الضلال أو الاستعباد ودعت الناس إلى إزالتها. إن العقلانية هي الثورة

الأصيلة الصائنة المصونة، وإذا كانت ثمة عقلانية غير ثورية فهي عقلانية ناقصة هزيلة، أو كانت ثمة ثورية غير عقلانية فهي ثورية هائمة متبددة مبددة.

ومثل الحاجات الداخلية الأخطار الخارجية، وأشد هذه الأخطار علينا هو بلا جدال خطر الحركة الصهيونية العالمية وما تحلم به وما حققته من احتلال فلسطين وإقامة دولة إسرائيل، وما لا تزال تُهيِّئه من غزو وتهجير واغتنام. ولئن استطاعت هذه الحركة، على فساد مبدأها ومخالفته لكل حق وقانون، أن تفعل ما فعلت فبفضل ما جهزت من قدرات داخلية دقيقة وما جندت من قوى خارجية ضخمة: كل ذلك بصنع وتدبير، وانتظام وتخطيط، واستباق للأحداث، وتحكم بالمصائر والأقدار، كله بفعل عقول صانعة مدبرة منتظمة مخططة مستبقة متحكمة، عقول لا تقهر إلا بمثلها أو بما هو أقدر منها وأدهى.

ولسنا نغلو إذا قلنا إن أخطر ما تخططه عقول الصهيونية ومن وراءها هو بالضبط إعاقة قيام دولة العقل عندنا وتعطيل قابليتنا الإنتاجية وقدراتنا الفعلية وإبقاؤنا غارقين في دياجير الوهم والجهل والتخلف، ليسهل استغلالنا واستغلال مواردنا ولنظل رعاة غنم وأصحاب دكاكين وخداماً لغيرنا من المتجهزين بأسباب القوة الصناعية والسلطة الانضباطية والعمل العقلي المبتكر والتقدم الحضاري الحثيث.

وهنا أيضاً يقال: إن بناء دولة العقل هدف بعيد، والطريق إليها مديد. والعمل الآن في الميدان، وسبيله التضحية والفداء. قلنا: أعظِمْ بالتضحية والفداء، أعظِمْ بالحياة تبذل بشجاعة وسخاء، وبالجهاد المتحدي، قتالاً لاهباً أو مقاومة صامتة! غير أن هذا الجهاد السنيّ المعطاء، كالثورة الأصيلة، لا يتنافى وتحصيل القدرة التقنية والمهارة الفنية والتفكير المخطط والعمل المنتظم، بل يتصل بالعقل المحصل لهذا كله ويفيد منه ويحتمي به، ويتفاعل وإياه تفاعلاً إيجابياً مستمراً ليأتي كل منهما أغزر فعلاً وأبلغ أثراً وأعمق نفاذاً. إن جهاد الميدان يتقوى بمقدرات العقل ويتحصن، وجهاد العقل يستمد من رسالة الميدان نبل التضحية وجلال الفداء وقداسة الشهادة.

ما أجدرنا جميعاً أن نكون دعاة صادقين وجنوداً مجندين وحماة صامدين لدولة العقل المرجوة! ما أجدر هذه المناسبة وأمثالها أن تكون حافزاً لكل منا إلى الجهد الدائب والمحاسبة النفسية الدقيقة والتجهيز المستمر للقيام بهذا الواجب الخطير الذي يتحدانا! فإذا فعلنا ـ وإنا بإذن الله فاعلون ـ أسهمنا بقسطنا في تمكين أمتنا من التغلب على أزماتها، وفي بنائها أمة قادرة على الثبوت والبقاء، بل أمة خليقة بالثبوت والبقاء، بما تقدر عليه وما تقدمه من إنجاز وتحقيق وعطاء.

غاندي وتحرر الشعوب(*)

(١)

ليس سهلاً لأي كاتب من الكتاب ان يحيط بحياة كحياة غاندي ملئت سنواتها التسع والسبعين بالجد الحثيث الدائم فكراً وقولاً وتعليماً ومجالدة نفس وجهاداً اجتماعياً وسياسياً ومكافحة للمفاسد ومقارعة لقوى الظلم والاستعباد، حياةٍ أحدثت وأبقت من الأثر في وطنها وفي العالم أجمع ما ندر مثيله في الزمن المعاصر أو في التاريخ الإنساني بكامله.

بل ليس سهلاً لكلمة، مهما يتسع نطاقها ويغزر محتواها، ان تنفذ إلى أعماق تلك الحياة أو ان تكشف عن صميم مغزاها وسرّ عظمتها، لانها كانت حياة سعي ومجالدة وممارسة يعجز اللفظ المجرّد ـ بل يعجز حتى العقل المحلِّل ـ عن أن يؤدي حقيقتها ويجسّد معناها. فهي لا تدرك إدراكاً صحيحاً كاملاً إلاّ بالاختبار الشخصي وبمثل ما اقتضت من سعي ومجالدة وممارسة. انها لا تُفقه بالكلمة إلاّ عندما تكون الكلمة هي ذاتها نتاج حياة وصورة صادقة للفعل، وقلّ ما تكون كذلك!

ان سيرة غاندي متعددة الجوانب، وقد تعددت وتنوعت آثارها واتخذت ألواناً مختلفة في حياة أمته والأمم الأخرى. ولكن هذه السيرة كانت في الوقت ذاته، شأن امثالها من سير عظماء الفكر والروح والعمل، ذات وحدة وكيان متكامل لانها كانت تصدر عن مبادىء أصيلة متماسكة، ولأن غاندي نفسه كان، في كل ما فكر وحدّث

(*) نشر في: **غاندي: تحية من لبنان** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٠)، ص ٨٨ ـ ١٠٦ بمناسبة احتفاء لبنان بالعيد المئوي لولادة غاندي.

وعمل، ملتزماً هذه المبادىء أصدق التزام وأقواه. ولذا، يجد الباحث المتبصر، مهما تكن الناحية التي يقبل عليها أو السبيل الذي يسلكه، انه سينتهي إلى المبادىء ذاتها التي تؤلف بمجموعها عقيدة غاندي والتي صاغت حياته وأسبغت عليها وحدتها وجلالها.

ولما كانت المرحلة الحاضرة من تاريخ البشرية تتميز، في ما تتميز به، بهبّة الشعوب المستعبدة المتخلفة إلى تحطيم القيود التي رسفت بها زمناً طويلاً وإلى الانطلاق في سبل الإستقلال والحرية والتقدم، فإنه من المفيد لأبناء هذه الشعوب، بل لجميع من يهمّهم مصير الإنسانية، ان يتأملوا سيرة غاندي، وأن يتفحصوا قيادته الفذّة لشعبه في الكفاح من أجل الحرية والاستقلال، وان يستخلصوا منهما العبر التي تتعدى المكان والزمان والظروف الخاصة والتي لها معناها ومغزاها للأمم والشعوب كافة. هذا ما سنحاوله في هذا المقال، مع يقيننا اننا، ونحن ننظر إلى سيرة غاندي من هذه الزاوية، سنلتقي مع غيرنا من الباحثين عند الحقائق الأساسية، وسنردّد كثيراً مما ذكروه، لأن هذه الحقائق هي هي، في جوهرها وبساطتها، على اختلاف زوايا النظر أو جوانب البحث.

(٢)

ولعلّ أول ما يبدو لنا هو ايمان غاندي بأن خلاص الشعب الهندي وغيره من الشعوب المستعبدة أو التي اغتصبت حقوقها هو، أول الأمر وآخره، بيدها ذاتها، وان نجاحها في جهادها رهن بما تبذل في سبل هذا الجهاد. لم يعلق غاندي أمله، في قيادته لجهاد شعبه، على أية من الدول أو القوى الخارجية، بل أناطه، قبل كل شيء، بالقوى الداخلية الكامنة في الشعب الهندي ذاته. ولم يكن يخامره شك بأن هذه القوى إذا انطلقت صافية زاخرة كفيلة بتحقيق المهمة وبلوغ الغاية.

لقد كان غاندي حريصاً، وهو يكافح الحكومة البريطانية، على أن يبث دعوته، خطابة وكتابة، في صفوف الشعب البريطاني، وان يكتسب الرأي العام البريطاني، والعالمي، لتأييد كفاح الهند، لا من أجل الهند فحسب، بل من أجل بريطانيا ذاتها ولخير شعبها، بل من أجل الإنسانية جمعاء. ولكنه لم يجعل هذا هدفه الأول، ولم يوجّه جلّ اهتمامه إلى القوى الخارجية لاستجرار تأييدها أو لمنع أخطارها، بل صوّب هذا الاهتمام إلى طاقات الشعب الهندي ومؤهلاته وإلى قدرة هذا الشعب الذاتية على اكتساب السيادة والتحرر من الظلم والاستعباد.

(٣)

قد يجد الكثيرون اليوم في موقف غاندي هذا ـ اذا كنا مصيبين في تصويره ـ بعداً عن الواقعية، ونقصاً في تخطيط الجهد التحرري وقصوراً عن استغلال جميع الامكانات والفرص لحماية هذا الجهد من الأخطار الخارجية المتربصة به ولكسب وسائل تأييده وأسباب نجاحه. وفي الواقع، اننا إذا نظرنا إلى القوى الهائلة المتصارعة في عالم اليوم، لم يمكنا ان نهمل آثارها المختلفة في مصير الحركات التحررية، وما بوسع هذه الحركات ان تستفيده في دفع الأخطار والشرور أو في جرّ المكاسب والمغانم إذا هي أحسنت تقدير الأوضاع العالمية، وأخلصت وأصابت في رسم أهدافها وفي تخطيط كفاحها وتنظيمه. ولكن هذه المساندات، مهما تعظم، تبقَ هزيلة عديمة النفع، بل قد تجرّ إلى أخطار وشرور جديدة، إذا لم يكن الشعب ذاته قد حقق قدراته الذاتية وأهليته للكفاح والتحرر. ومن هنا، فإن الأصل والجوهر في أية حركة من هذا النوع هو «**التحرر**» لا «**التحرير**»، والتوكيد فيها يجب أن يتجه إلى تخلّص الإنسان المناضل من ضروب الضعف وشوائب الفساد. إن هذا التحرر هو، في آن واحد، الغاية والوسيلة ـ وهما متصلتان اتصالاً وثيقاً كما سيتبين معنا فيما بعد ـ الغاية من حيث تكوّن الإنسان الحرّ الكريم في وطن حرّ كريم وعالم حرّ كريم، والوسيلة من حيث انه الشرط المطلوب لبلوغ هذه الغاية.

لا تُحقق هذه الغاية، أو الوسيلة إليها، بمنحة أو عون من مصدر خارجي، بل تحقق في الداخل، من قبل الشعب ذاته، وبقدر ما يحسن الشعب إدراكها، ويبذل في سبيلها، ويؤهل بذلك نفسه لها. حتى الزعامة الوطنية الداخلية، سياسية كانت أو فكرية أو اجتماعية، تعجز عن أن تحرِّر، إذا لم يتولد في الشعب طموح تحرري وقابلية تحررية. وقدرة الزعامة على بعث هذا الطموح وهذه القابلية مرهونة بمقدار ما تكون هي ذاتها قد تحرّرت وأهلّت نفسها، فكراً وعملاً، لمطالب النضال وتضحياته، وبقدر توفيتها لهذه المطالب الجسيمة.

إن تحرير الأرض منوط بتحرير الإنسان المناضل من أجلها، بل بتحرر هذا الإنسان، واستعادة الحق منوطة بمدى «استحقاق» الإنسان له، أي بمدى ما يرتفع إلى مستواه، وبمبلغ ما يبذل ـ ونوع ما يبذل ـ في سبيله. هذا، إذا كنت قد فهمت غاندي، هو مبدأ أولي من مبادئه، ودعامة من دعائم عقيدته وجهاده.

وكما ان غاندي عمّق معنى التحرر وردّه إلى نفس الفرد ونفوس الشعب، فقد وسّعه أيضاً إلى أبعد مداه. فلم يقصره على التحرر من نير الاستعمار الخارجي وعلى

تحقيق الحرية والسيادة والاستقلال فحسب، بل مدّه على الحياة الهندية بكاملها، وقصد به، ومارسه، جهاداً للتغلب على جميع ضروب التخلف ولتحرّر الشعب بمختلف فئاته وطبقاته تحرراً كاملاً. من هنا كان اهتمامه بالريف، الرازح تحت أعصى الأعباء وأثقلها، وكان «البرنامج البنّاء» الذي اختطه لنهضته. ومن هنا كانت دعوته لنشر «التعليم الأساسي» في صفوف أبناء الشعب عامة، وكفاحه من أجل المرأة الهندية لتتخلص من الظلم والمذلة وتنال حقوقها وكرامتها، وسعيه لهدم الحواجز وإزالة الفروق بين الطبقات والفئات، وعمله الدائب في سبيل نشر التسامح والإخاء بين الهندوس والمسلمين ومن أجل ارتباطهم وارتباط جميع طوائف الهند وأجناسه بوحدة وطنية شاملة منيعة. ومن هنا كان جهاده العظيم من أجل المنبوذين ـ أولئك الذين أنزلوا إلى أحط درك وحُمّلوا أقسى اذلال، فجاء هو يدعوهم «هاريجان» (أبناء الله) ويبذل لهم من نفسه ما لم يبذل لسواهم، ويقول بشأنهم مخلصاً قارناً قوله بالعمل: «الذي أبغيه، والذي أحيا من أجله، والذي يغبطني أن أموت في سبيله، هو استئصال «النبذ» استئصالاً كاملاً». ومن هنا كانت الجهود الأخرى التي قام بها، والتي لا مجال لحصرها في هذا المقال، في سبيل تحرر شعبه، ذلك التحرر الذي ضمّنه أعمق المعاني وأوسعها، والذي ملك عليه لبّه، وشغله طيلة حياته.

وما هو سبيل هذا التحرر؟ إنه، في نظر غاندي «**التطهر**» (self - purification). إننا نجده يؤكد، في مناسبات شتى، هذا السبيل القويم من سبل الجهاد وهذا الواجب العظيم الملقى على أبناء الهند أفراداً وجماعات. والتطهر يقتضي محاولة التخلص من العاهات الاجتماعية والعادات الفاسدة: من القذارة الجسدية والجهل والتعصب والمنافسات المحلية وسواها من الشوائب الموروثة. فحيثما تجوّل غاندي، سواء بين مراكز الجاليات الهندية في جنوبي افريقيا أو في مدن الهند وقراها، كان ينبه أبناء شعبه إلى هذه المساوىء ويدعوهم إلى نبذها، وإلى ممارسة وسائل النظافة الجسدية ونظافة العقول من الأوهام والضلالات ونظافة القلوب من الضغائن والاحقاد. ولعل هذا الجانب الأخير من جوانب التطهر ـ التطهر النفسي والخلقي ـ هو الذي كان يحتل عند غاندي المقام الأول ويستدعي معظم اهتمامه وفائق جهده. ذلك ان القوة التي كانت عنده أصيلة والتي كان يسعى إلى توليدها هي قوة الروح، المتكونة من صفاء الايمان وعمقه ومن سلامة الخلق ومتانته ومن القدرة الذاتية على الصبر والمجالدة والتضحية. وليس سبيل التطهر سبيلاً قصيراً أو سهلاً، وانما هو سعي حثيث دائم، وأصعب مسالكه هو الذي قلنا انه أهمها، أي التطهر الخلقي الروحي، ذلك المسلك الذي اكده أيضاً النبي العربي ودعاه: الجهاد الأكبر، جهاد النفس.

(٤)

إن هذه الدعوة إلى التطهر، في سبيل التحرر، وسواها من الدعوات التي توجه بها غاندي إلى أبناء شعبه وإلى الإنسانية عامة تنبعث من عقيدته الأساسية وهي **إيمانه بالحقيقة** وبضرورة إلتزامها فكراً وقولاً وعملاً. فالحقيقة هي عنده الأصل والغاية، بل هي اللّه ذاته. ولقد كان هذا الإيمان المطلق بها، وهذه «الشهوة» لإدراكها وتطبيقها، وهذا السعي الدائب في الدعوة إليها ومحاولة بثها وتجسيدها في الحياة الفردية والقومية والإنسانية ـ كان هذا هو العامل المحرّك المسيطر على تفكير غاندي وتصرفه. ولا عجب في ذلك، ما دام أنه توصل إلى الاعتقاد أن الحقيقة هي اللّه ذاته. فلقد قال في مقال كتبه في صحيفة (Young India) **الهند الفتاة** التي كان يشرف عليها[١]:

> إني أوافق الذين يقولون إن «الله هو المحبة». ولكني كنت في أعماق نفسي أقول إن اللّه، مع كونه المحبة، هو فوق كل شيء: الحقيقة[٢]. وإذا كان للغة الإنسان ان تؤدي أشمل تعريف للّه، فان النتيجة التي توصلت إليها هي ان اللّه هو الحقيقة. ولكنني منذ سنتين خطوت خطوة أبعد فقلت ان الحقيقة هي اللّه. وانتم سترون الفرق الدقيق بين العبارتين: «اللّه هو الحقيقة»، و «الحقيقة هي اللّه».

ثم أدلى بالاعتبارات التي جعلته ينتهي إلى هذا الموقف الجديد: منها اختلاف الناس في فهم المحبة وممارستها بينما هم ـ حتى من منهم ينكرون وجود اللّه ـ لا يختلفون في ضرورة الحقيقة والسعي لاكتشافها، ومنها العقيدة الأساسية في الفلسفة الهندية أن اللّه وحده كائن، والعقيدة ذاتها في الدين الإسلامي. وأضاف:

> وفي الواقع ان اللفظة السنسكريتية للحقيقة ـ سات ـ نعني حرفياً: الكائن. فلهذه الأسباب وكثير سواها خلصت إلى أن التعريف: الحقيقة هي اللّه هو الذي ترتاح إليه نفسي أفضل ارتياح.

وبعد، ما هو السبيل إلى الحقيقة؟ كيف ندركها، وبأية وسيلة نكتشفها؟ أيكون

---

(١) **الهند الفتاة**، العدد ٣١ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١).

(٢) اللفظ الإنكليزي الذي يستعمله غاندي لهذا المعنى هو: «truth» وفي السنسكريتية: «سات». ولعل أقرب مرادف له بالعربية هو «الحق»، لا «الحقيقة»، جرياً مع التقليد الإسلامي (آيات عديدة في **القرآن الكريم**، واعتبار «الحق» من أسماء الله الحسنى أو من صفاته) والتقليد المسيحي (أقوال السيد المسيح: «تعرفون الحق والحق يحرركم، وأنا هو الطريق والحق والحياة»). ولكن لمّا كانت هذه الكلمة تستعمل أيضاً بالعربية بمعنى «right» أي الحق الطبيعي أو السياسي أو المدني الذي تكلم عنه غاندي كثيراً أيضاً، فقد آثرنا حفظها لهذا المعنى الأخير، واستعمال «الحقيقة» للمعنى الأول.

ذلك بالتقليد الموروث، أو بالتحليل العقلي والأسلوب البرهاني؟ ان غاندي يعترف في المقال ذاته ان هذا مشكل صعب، «ولكنني حللته لنفسي بأن الحقيقة هي ما يقوله لك الصوت الذي في داخلك». وهو يقرّ بأن الأصوات قد تختلف باختلاف الناس وحسب تطوّر عقولهم، وان ما يكون حقيقة لشخص ما قد يكون خطأ وضلالاً لسواه، ولكنه يعتبر ان السبيل السويّ في هذا الأمر هو الممارسة الضميرية المنضبطة. فالصوت الداخلي ـ أي صوت الضمير ـ هو منبع الحقيقة، ولكن هذا المنبع انما يزخر وينقى بالممارسة الدائبة والانضباط الدقيق. ولا يأتي هذا النقاء عفواً أو فجأة أو عطية من خارج، وانما يأتي بالمحاولة الذاتية الدائمة والسعي الذي لا يني ولا يتوقف. ومن هنا كان عنوان الكتاب الذي قص فيه غاندي سيرة حياته: «قصة اختباري مع الحقيقة».

ولعلّ المقدمة التي وضعها لهذه السيرة عام ١٩٢٥ هي أبسط تعبير وأبلغه عن إيمانه الأول بالحقيقة وعن سعيه المستمر لبلوغها. فمما قاله في هذه المقدمة:

ليس غرضي ان احاول كتابة سيرة ذاتية بالمعنى القائم. وانما جلّ ما أريده هو ان أروي اختباراتي العديدة مع الحقيقة. ولما كانت حياتي تتألف من هذه الاختبارات وحدها، فان رواية هذه الاختبارات ستتخذ شكل سيرة ذاتية. ولن اقلق اذا كانت كل صفحة منها تقتصر على هذه الاختبارات فحسب... ان اختباراتي في الحقل السياسي هي الآن معروفة، لا في الهند وحدها، بل إلى حدّ ما في العالم «المتمدن». وبالنسبة الي، ليس لها كبير قيمة وأقل منها قيمةً لقب «المهاتما» الذي أحرزته بفضلها. فكثيراً ما آلمني هذا اللقب ألماً عميقاً، ولست أذكر لحظة يمكن ان يقال فيها إنه دغدغني. ولكني اريد من غير ريب ان اروي اختباراتي في الحقل الروحي، تلك الاختبارات التي لا يعرفها احد غيري، والتي منها استمددت اية قدرة امتلكها في الحقل السياسي. واذا كانت هذه الاختبارات هي في الواقع روحية، فليس ثمة مجال عندئذٍ لأن امدح نفسي. انها لا تستطيع الا ان تزيدني تواضعاً. وكلّما فكرت وعدت بنظري إلى الماضي، اشتد شعوري بحدودي.

... اني أبعد ما يكون عن ان أدعي لهذه الاختبارات اية درجة من الكمال. اني لا ادّعي لها أكثر مما يفعل العالم الذي، وان قام باختباراته بمنتهى الضبط والتروي والدقة، لا يعتبر استنتاجاته نهائية بأي وجه من الوجوه، بل يبقى متفتح الذهن بشأنها.

... ان ثمة دعوى واحدة أدّعيها حقاً وهي هذه: ان هذه الاستنتاجات تبدو لي صحيحة بشكل جازم، وتظهر في الوقت الحاضر انها نهائية. ولو لم تكن كذلك، لما اتخذتها اساساً لأيّ عمل. ولكني في كل خطوة كنت أقوم بعملية القبول أو الرفض، وأبني عملي على ذلك. وما دامت اعمالي ترضي عقلي وقلبي، فلا بد لي من ان التزم استنتاجاتي الاصلية التزاماً وطيداً.

وبعد أن يذكر بعض المبادىء التي اختبرها أيضاً يقول:

أما بالنسبة إلي، فالحقيقة هي المبدأ الرئيسي الذي ينطوي على مبادىء أخرى عديدة. والحقيقة ليست هي الصدق في القول وحده، بل في الفكر أيضاً، بل ليست صحة إدراكنا النسبية فحسب، وإنما هي الحقيقة المطلقة، والمبدأ الأزلي، أي اللّه. ثمة تعريفات للّه لا تحصى عدداً، لأن مظاهره لا تحصى. إنها تغمرني عجباً ورهبة، وحيناً تذهلني. ولكني أعبد اللّه بكونه الحقيقة لا غير. إني لم أجده حتى الآن، ولكني أسعى إليه. إني مستعد لتضحية أعز الأشياء لدي في سبيل هذا السعي، وإذا كانت التضحية المطلوبة هي حياتي ذاتها، فأرجو أن أكون مستعداً لأدائها[٣].

(٥)

من هذه العبارات المقتطفة تبدو المبادىء الأساسية التالية: ١) إن الحقيقة هي الكائن الوحيد الموجود، هي اللّه، و ٢) إنها هي أيضاً السبيل إلى اللّه، و ٣) إن هذا السبيل يتميز بالسعي الاختباري الدائم، و ٤) إن هذا السعي ذاته لا يكون صحيحاً إلا إذا تجسدت فيه الحقيقة صدقاً في القول والفكر والعمل.

ولعلنا إذا حللنا هذه المبادىء تحليلاً عقلانياً ومنطقياً صرفاً، وجدنا فيها ما يدعو إلى التساؤل والمناقشة والارتياب. فليس فيها ثمة تمييز بين الحقيقة كوجود كياني ميتافزيقي، وكمعرفة عقلانية، وكقيمة خلقية. فالحقيقة هي في الوقت ذاته الكائن الحق الذي لا كائن سواه، والمعرفة الصحيحة، والسعي الصادق (هي الحق، والصواب، والصدق). ولكن غاندي لم يكن فيلسوفاً عقلانياً أو محلّلاً منطقياً، وإنما كان، حسبما قال هو ذاته، رجل «اختبار روحي»، وهو اختبار ـ كما تدل على ذلك الشواهد الرفيعة البارزة في الأديان المختلفة ـ لا يقف عند حدود العقل ولا يخضع لتمييزاته وتفصيلاته، بل يتطلع إلى وحدة الوجود المتمثلة في الحقيقة الواحدة ويسعى جاهداً إليها، وذلك بالتخلص من كل ما يقسّم ويفرّق أو يعيب ويفسد.

إن هذا الحنين إلى تحقيق الوحدة ذو مظاهر عدّة. فلنقف هنا عند أحد هذه المظاهر التي لها مغزاها للعامل المجاهد وللحركات التحررية. أعني به **الوحدة بين الفكر والقول والعمل**، التي تتمثل في فضيلة الصدق الخالص والالتزام التام. إن غاندي لم يكن

---

(٣) M. K. Gandhi, *An Autobiography or the Story of My Experiments with Truth* نقلاً عن الأصل الكوجوراتي بقلم Mahadev Desai (أحمد آباد: مطبعة نافاجيفان، ١٩٦٦)، ص ix إلى x.

يفصل بين ما يفكر ويعتقد وبين ما يقول ويعلن، بل كان يجاهد نفسه لتكون أقواله صورة صادقة لآرائه وأحكامه. لم يكن يميز بين ما يقتنع به ذهنه وترضى به نفسه، وبين ما يتحدث به في مجالسه الخاصة، وما يعلنه لأبناء شعبه أو للذين كان يكافحهم أو للرأي العام العالمي. لم تكن له «براعة» السياسي، ولم يكن يهتم بهذه «البراعة» أو يسعى لاكتسابها والتباهي بها، وذلك لاعتقاده المتين أن الحقيقة هي التي تسود في نهاية الأمر، وأن التزامها هو السلاح الوحيد الجدير بها، والخليق بحماية جماهير شعبه وإيقاظ القوى الكامنة فيها وإحرازها العون والتأييد في جهادها الحق.

وكما كان يسعى إلى المطابقة التامة بين القول والفكر، كذلك كان يسعى إلى ان يكون العمل مطابقاً لهما. لقد كان العمل والكلمة عنده شيئاً واحداً. لم يكتفِ مثلاً بالدعوة إلى إحياء الريف، بل قضى قسماً كبيراً من حياته يتجول في ارجائه ويتعرف إلى الفلاحين ويقاسمهم بؤسهم وشقاءهم ويعيش وايّاهم واحداً منهم. ولم يقف في مناصرته للمنبوذين عند حدود التأييد بالخطب والمقالات، بل تبنى احدى فتياتهم واختلط بهم ورفض دخول المعابد وغيرها من الأماكن المحرمة عليهم، فوقف بذلك ضد أجيال من التعصب المتحكم الراسخ وفي وجه طبقات متسلطة وزعامات نافذة ورأي عام سائد، وتعرضِ للنقد وللمقاومة في العلن وفي الخفاء، ولكنه لم ينِ ولم ينثنِ سعياً وجهاداً في سبيل «الحقيقة» التي يعتقد. ولم يقتصر على التبشير بالتسامح بين الهندوس والمسلمين، بل عمد ـ وهو «المهاتما» المقدم عند أولئك ـ إلى مصادقة هؤلاء، وعاش في بيوتهم، وتعاون وإياهم، ونزل إلى ميادين العراك الطائفي مكافحاً إياه بالصوم ـ وما كان أعظم صيام غاندي أثراً وأنفذه سلاحاً! ـ وبكل وسيلة عملية أخرى، وانتهى به الأمر إلى أن بذل حياته ذاتها في هذا السبيل.

ومن أهم نتائج هذا الصدق، الصادر عن التزام الحقيقة، والموحّد بين العمل والكلمة والفكر، ان غاندي لم يكن يطلب من أتباعه ومن الشعب الهندي عامة ما لم يكن مستعداً لأن يقوم به هو ذاته. فإذا دعا إلى أي إصلاح داخلي ـ فردي أو اجتماعي ـ كان هو أول من يمارسه، بل لم يكن يدعو إليه قبل ان يمارسه ويتحقق من صوابه وصلاحه. وإذا نادى قومه للتمرد على الحكم البريطاني المستعمر كان هو أول من يلبي النداء، فيقود حملات المقاومة السلبية، ويتقدّم المسيرات، ويدخل السجون، ويتحمل ضروب الأذى، ويسبق أبناء شعبه إلى البذل والتضحية، لأن الشعب عنده لم يكن وسيلة تستثمر، بل غاية تحب وتخدم، ولأن ايمانه الأول بالحقيقة (truth) كان يفرض عليه الصدق (truthfulness)، ولأن الصدق يقتضي التحام العمل بالقول والفكر التحاماً

تاماً، والتزام كل منها للآخرين والتزام المرء لها معاً التزاماً مطلقاً.

إن هذا الالتحام الملتزم، أو الالتزام الملتحم هو، كما قلنا، من مظاهر إيمان غاندي بالوحدة وحنينه إليها. وثمة مظهر آخر يتصل بما ذكرنا ويمثل أيضاً جانباً هاماً من تعليم غاندي ومن تراثه. اعني به **الوحدة بين الغاية والوسيلة**. لقد ذكرنا ان الحقيقة كانت عنده الغاية والوسيلة معاً، ولمّا كان الأمر كذلك، وكانت الحقيقة هي التي يجب ان تتجسد بهذه وبتلك، فإن المبدأ القائل بان «الغاية تبرّر الوسيلة» هو مبدأ باطل فاسد، ولا يمكننا ان نتوصل إلى الغايات النبيلة أو ان نخدمها بوسائل غير نبيلة، بل لا بد من ان ترتفع الوسيلة إلى مستوى الغاية الكريمة، وان تتسم بمثل جودتها وصفائها. لقد التزم غاندي هذا المعتقد، ودعا إلى تطبيقه في كل وجه من وجوه التصرف الفردي أو الجماعي، ومارسه في الجهاد التحرري الذي تولى قيادته.

ومن أبرز وجوه هذا الالتزام الخطة التي اتبعها غاندي في كفاحه، والتي عُرف بها أكثر ما عرف، وهي خطة «**اللاعنف**» (ahimsa). و «اللاعنف» هو عنده الوسيلة الوحيدة الجديرة بالغاية التي وضعها نصب عيون أتباعه والشعب الهندي عامة. لقد اكتشف هذه الوسيلة في منتصف العقد الأول من هذا القرن عندما كان يناضل في سبيل تحرّر الجالية الهندية في جنوبي أفريقيا، وما فتىء طيلة حياته يوضّحها لنفسه ولسواه، ويكيّفها حسب ظروف الجهاد، ويدعو إلى اتباعها بأصدق شكل وأوثق التزام. وتبدو هذه الوسيلة، أول ما تبدو، بوجهها السلبي، إذ الألفاظ الدالة عليها في مختلف اللغات ألفاظ سلبية، كما يتبين من بوادئها: «a» في «ahimsa» و «non» في «non - violence»، و «اللا» في «اللاعنف»، ومن العبارات الأخرى مثل «passive resistance» و «المقاومة السلبية» وأمثالها.

ولكن هذه السلبية الظاهرة ليست، في نظر غاندي وسلوكه، الأصل والجوهر. انها ليست سلبية الهرب من العالم ومن قواه المتصارعة، بل تتضمن، على العكس الإقبال الطوعي على المشاركة في هذا التصارع أتم مشاركة وأعمقها. وليست، من جهة أخرى، سلبية القناعة بما هو قائم والرضوخ للظلم والذل، بل تقتضي التمرد على هذا كله وأمثاله. ذلك انها تصدر من قوة ايجابية تدل عليها اللفظة التي أطلقها على الحركة التحررية التي نظمها في جنوبي إفريقيا وغدت فيما بعد محور جهاده في الهند، وهي «ساتياغراها» أي قدرة الحقيقة أو التصلب في التزام الحقيقة. ان هذه القدرة، عندما تتكون في النفس وعندما يصبح الأفراد والجماعات مؤهلين لتحمل مطالبها وبذل أكلافها، هي القمينة بأن تبلغ بهم، عبر الجهود والتضحيات والآلام، إلى رفع الظلم واستعادة الحق والفوز بالتحرر.

وليس «اللاعنف»، بهذا المعنى، سلاح الضعفاء، بل هو سلاح الأقوياء فعلاً. ولفهم هذا لا بدّ من إدراك سرّ القوة عند غاندي: انها عنده أوّلاً وآخراً قوة الروح، الروح المتخلصة من الاهواء والنزوات، الصابرة المجالدة، المتحملة للآلام، الباذلة بطواعية وسخاء. ان هذه الروح قادرة، ببذلها ذاته على الوقوف في وجه الإرهاب مهما يعظم ويتجبر، والتصدي للقوة المادية مهما تتضخّم وتطغَ، وبوسعها ان تتغلب، بصلابة ارادتها وشدة تحملها، على إرادة القاهرين وظلم الظالمين، إذ إنها تؤدي إلى خلخلة عزيمتهم وفساد همتهم فلا يعود السلاح المادي المتفوق الذي بأيديهم ليجديهم نفعاً، بل تندحر قدرتهم المادية أمام القدرة الروحية المنبعثة من عظم الايمان والتضحية والفداء.

ومن هنا أيضاً قول غاندي إن «اللاعنف» ليس سلاح الجبناء، بل هو ذروة الشجاعة. «ان ثمة أملاً في الرجل العنيف، هو أن يصبح ذات يوم غير عنيف. أمّا الرجل الجبان، فلا أمل فيه على الاطلاق». إنّ العنف الذي يحذّر منه غاندي، والذي يرى فيه الخطأ والفساد، هو العنف الجسدي المادي، لأن هذا الضرب من العنف لا بدّ من أن يؤدي إلى مثله، ولأن آثاره السيئة لا بدّ من أن تتقوى وتنتشر في نفوس الغالبين والمغلوبين على السواء فتفسدها وتعطل إنسانيتها. ونحن نخطىء إذا اعتقدنا أن غاندي دعا إلى «اللاعنف» على الاطلاق، وإنما هو دعا إلى الإقلاع عن «العنف» الجسدي المادي فحسب. ويخيّل إلينا ان دعوته تنطوي على «عنف» آخر، هو عنف الايمان الزاخر والارادة الراسخة والعطاء الدائم. فلقد تحدث غاندي عن «فن الموت» أو «فن التضحية بالذات» الذي يقتضيه الجهاد اللاعنفي. فهل يستطيع المرء اتقان هذا الفن دون ان يكون قد اكتسب «عنف» الايمان والارادة والاستعداد للبذل والفداء؟

وهذا «اللاعنف» الجسدي، الناتج في ما نرى عن عنف روحي، يقتضي، مع الشجاعة الفائقة، الاحتراز الساهر والانضباط الصارم. فما أشد ما بذل غاندي في ممارسة ضبط نوازعه وأهوائه، وفي التحكم بجسده وبالمطالب الجسدية الأساسية ـ هذا الضبط والانضباط الذي دعاه «براهماشاريا» ورسم خطوطه وحدّد مقتضياته. وما أكثر ما دعا أتباعه وجماهير الهند إلى هذه الممارسة ذاتها، مؤكداً أن «الانضباط الطوعي هو الشرط الأول للحرية الجماعية». وعندما كان يجد ان الجماهير لا تتقيد بالانتظام الذي يتطلبه «اللاعنف»، كان يوقف حملاته، كما فعل في نيسان ١٩١٩ وفي مناسبات أخرى، معلناً ان اتباعه لم يتهيأوا تهيؤا كافياً لمقتضيات الساتياغراها، ولم يتمرسوا التمرس المطلوب بالانضباط النفسي الذي يجب ان يكتسبوه ليكونوا خليقين بهذا النوع من الجهاد، والذي يحفظهم في الصراط الضيق المستقيم دون أي حيد أو انحراف.

ومن البديهي أن هذه المبادىء المرتكزة كلها على البذل والعطاء ـ حتى الموت ـ تجعل **القيام بالواجب مقدماً على المطالبة بالحق**. وهذا امر أكده وردّده غاندي في شتى المناسبات، داعياً أتباعه إلى التطلع إلى الغير وسلوك سبل الخدمة العامة بدلاً من الالتهاء بالذات والاهتمام بالمصلحة الخاصة، ومعلناً ان المرء لا يستحق أي حق إلا بقدر ما يؤدي من واجب. ولقد كانت حياته كلّها ـ التي جاب فيها انحاء الهند مشياً أكثر الأحيان على قدميه باحثاً معلماً مستنهضاً مكافحاً ـ تعبيراً صادقاً عن هذا المعتقد وتطبيقاً مستمراً له. وعندما سئل في أحد الاجتماعات بإنكلترا عن الحق الذي يستند إليه في إدعاء تمثيل مئات ملايين الهنود، على اختلاف طوائفهم وطبقاتهم ولغاتهم، أجاب: أنه «حق الخدمة». وجرياً على هذا المبدأ اقترح أحد أتباعه المقربين، الدكتور راجندرا براساد الذي أصبح الرئيس الأول لجمهورية الهند، عند سن دستور هذه الجمهورية، أن ينص الدستور، بين شروط الترشيح لانتخابات برلمان الجمهورية وبرلمانات دولها، على أن يكون المرشح قد قضى عدداً من السنوات في خدمة المجتمع. ولكن هذا الاقتراح لم يفز بالقبول، وكان من الاعتراضات عليه أن الدساتير الحديثة لا تنص على مثل هذا. وفي الواقع أن هذه الدساتير تدور على الحقوق أكثر مما تدور على الواجبات. وكذلك الاعلانات المختلفة، الوطنية والدولية، لحقوق المواطن أو لحقوق الإنسان، وما سبقها أو رافقها من حركات وثورات فكرية أو اجتماعية أو سياسية في سبيل الاعتراف بحقوق الأفراد أو الشعوب. وهذا كلّه ضروري لرفع أنواع الظلم كافة، ولتحقيق كرامة الإنسان في كل مجتمع أو قطر، وليس من عاقل إلاّ ويرى المضي به ويدعو إلى تأكيده ونشره. ولكن من العقل والحكمة أيضاً أن نقرنه بالمبدأ الذي تمسك به غاندي وأمثاله من المصلحين، وهو أن الاستمتاع بالحق يقتضي القيام بالواجب، وأن نيل الحرية، رهين بتحمل المسؤولية، وأن الكرامة الصحيحة هي في الانفتاح على السوى لا في الانغلاق على الذات، وفي البذل والتضحية لا في الأخذ والتنعم.

(٦)

هذه هي بعض المبادىء الأساسية التي اتبعها غاندي في قيادته لتحرّر شعبه، والتي عبر فيها، فكراً وعملاً، عن غاية هذا التحرر ووسيلته. ومن المعروف ان كثيرين في بلده ـ حتى بين أخلص أتباعه وألصقهم به ـ لم يكونوا يوافقون كل الموافقة على صحة هذه المبادىء وجدوى اتباعها، وان أكثر من هؤلاء خارج بلده ارتابوا بها وناهضوها معتبرين غاندي رجلاً رجعياً، أو مثالياً بعيداً عن واقع الحياة، أو غامض الرؤيا مضطرب التفكير. ولكن لم يكن لهؤلاء وأولئك مفر من ان يعترفوا بالنجاح العجيب الفريد الذي حققته

هذه الدعوة في صفوف جماهير الهند، على جهل هذه الجماهير وعجزها وتفرقها شيعاً وأجناساً وطبقات ولغات.

ومن الطبيعي ان يزداد هذا الشك ويقوى في الآونة الحاضرة حين اتخذ الظلم والقهر أدوات أشد تسلطاً وأعظم ارهاباً وأبعد نفاذاً من تلك التي جابهها غاندي، وحين انتشرت الحزكات العنيفة والثورات المسلحة لنيل الاستقلال أو لمكافحة الاغتصاب أو لإزالة الظلم بمختلف أشكاله ومظاهره. ترى، أيكون لرسالة غاندي، المتمثلة في تعاليمه وجهاده، معنى أو فائدة للشعوب المجاهدة في سبيل التحرر في هذه الأيام؟

يصعب على المرء ان يذهب مذهب غاندي في نفي العنف نفياً مطلقاً. ان هذا المذهب ينبعث من اعتقاد سامٍ بقدسية الحياة وحرمتها، وبان العنف ينتهك هذه الحرمة، وان القتال يتعدى عليها ويعرّضها للزوال، وان شرّ العنف القتالي لا يقف عند الذي يوجّه إليه فحسب، بل يرتد إلى صاحبه أيضاً، لا فرق. في هذا بين مدافع ومهاجم، أو بين متصد ومعتدٍ، أو بين ثائر ومتحكم.

ان هذه الرسالة السامية تتطلب نوعاً من البشر غير الذين عاشوا في الماضي أو الذين يعيشون اليوم. فان إنسان العصر الحاضر لا يزال، إلى حدّ كبير، عبد أهوائه وأطماعه وشهوته للتحكم والتسلط. وما دامت الشعوب المتحكمة، وهي المتقدمة في مجالات القدرة المادية والعلم والمعرفة، لا تزال تسند تحكّمها وتعززه بأسلحتها الجبّارة التي تزداد يوماً عن يوم تفوقاً وخطراً، فلا بدّ للشعوب المتخلفة، المجاهدة في سبيل تحررها، من سلوك سبل الكفاح المسلح، ومن تعزيز قدرتها بوسائل العلم الحديثة التي يقوم عليها تفوق الأمم «المتقدمة». ان الأمر لا يقتصر على السلاح وحده، بل على القدرة في اقتباسه واستعماله واستنباطه، وعلى العقلية العلمية التي توفّر العنصر البشري المؤهل لهذه العمليات كلها، والتي تخطط للكفاح وتنسّق شتى وجوهه، والتي تمضي في تعزيز الحياة القومية وتوفير مواردها فتجعلها سنداً متيناً للكفاح ومصدراً غنياً لإمداده. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا نحن استعرضنا التاريخ لم نستطيع ان ننكر ما توصلت إليه الثورات المختلفة في الغرب والشرق بكفاحها «العنفي» من اكتساب حقوق وإرساء مبادىء وإحداث إصلاحات لم يقتصر نفعها على الشعوب أو الفئات التي قامت بها، بل تعداها إلى غيرها وإلى الإنسانية جمعاء.

على اننا لا نستطيع ان ننكر أيضاً ـ وهنا في نظري لبُّ رسالة غاندي ـ ان القوة المادية لم تكن في الماضي وليست هي اليوم العامل الوحيد، بل لعلّها ليست العامل

الأقوى في نجاح الجهود التحررية وفي اكتساب الحقوق وتعزيز المبادىء وإقامة صروح الاصلاح. فنحن إذا نظرنا إلى قيام أي دين من الأديان وانتشاره، وإذا استنطقنا أية من الحركات الإصلاحية الأصيلة وأية من الثورات التحررية الصحيحة، بل اذا استعرضنا أيّ جهد بنائي قامت به جماعة من الجماعات أو أمة من الأمم، وجدنا ان هذه كلها اعتمدت على ما تولّد في اصحابها من ايمان وارادة وتنزه وتماسك وبذل وتضحية، وهي عناصر القدرة «الروحية» التي تكلم عنها غاندي، والتي لا نستطيع إلاّ ان نقرّه عليها.

وفي هذه الأيام بالذات التي اتسعت فيها الشقة بين قدرة الشعوب المتحكمة المغتصبة وقدرة الشعوب المكافحة للتحرر، في وسائل التسلح والتجهز، وفي الموارد المادية، وفي المستحدثات العلمية النظرية والتطبيقية ـ في هذا الوقت بالذات، تغدو القوة النفسية الروحية أعظم أهمية للشعوب المكافحة وتغدو الحاجة إلى توفيرها وتعزيزها أشدّ وأقوى الحاحاً. ذلك ان هذه الشعوب، مهما تحاول أن تقتبس من أسلحة الأمم المتقدمة ومن مستحدثاتها، وان تجاريها في ما لديها من أجهزة ومقتنيات وموارد مادية وفي قدرتها على الكشف والصنع والتطبيق والتجديد، فانها لن تتمكن من ذلك في وقت قريب. انها مدعوة إلى السير في سبل هذا الاقتباس وهذه المجاراة بأسرع خطى وأصحّ خطط وأبلغ جهود، دعماً لكفاحها وضماناً لبقائها وحرصاً على كرامتها في هذا العالم المصطرع، وفي هذا الزمن الذي تتسارع فيه المعرفة وتتعاظم القدرة المستمدة منها. ولكنها إذا اعتمدت هذه السبل وحدها، ظلّت مقصرة متخلفة مقهورة، لأن الشقة بينها وبين القوى الطاغية لا تزال واسعة، بل هي تزداد اتساعاً يوماً عن يوم. فليس لها غنى عن العودة إلى قدرتها النفسية الروحية لصيانة هذه القدرة وإحيائها وتعزيزها، ولصيانة كفاحها وتعزيزه بها. لا غنى لها عن هذا المدد، بل ان غناها جلّه في هذا المدد.

وما يقال عن الشعوب التي تتحكم بها أو تغتصب حقوقها شعوب أخرى يصح أيضاً عن التحكم والاغتصاب في داخل الشعب الواحد. هنا أيضاً، يحصّن الأفراد والفئات والطبقات السائدة أنفسهم ومصالحهم بأدوات وأجهزة تغدو يوماً بعد يوم أوسع شمولاً وأنفذ اثراً، فلا ملاذ ولا معين للشعب الناهض للتحرر في داخل وطنه أضمن وأبقى من هذه الصفات النفسية ذاتها ـ نزاهة الخلق، وصلابة العزم، ودقة الانضباط، والاقبال على البذل والتضحية ـ وما تولده لأصحابها من قدرات في الكفاح والجهاد، وما تؤدي إليه من وهن واضطراب وتفكك لدى المتحكمين المغتصبين.

إن الكلام عن النفس والروح يبدو غريباً مستهجناً في هذا العصر الذي طغت فيه

المفاهيم والقيم المادية. ومع هذا، فإن حركات المقاومة والتحرر التي يجيش بها عالمنا الحاضر تعطي كل يوم دليلاً جديداً على الأثر المذهل الذي تحدثه الصفات النفسية والقدرات الروحية في تقوية هذه الحركات وكسب التأييد لها وإضعاف أعدائها. فما أجدرنا بان نعود إلى غاندي لنستمد هذه المعاني، ولنتقوى ونسمو بالعبر الباقية التي تتضمنها تعاليمه وسيرته!

ولئن كنا لا نستطيع ان نطبق هذه التعاليم كلّها، لأن الإنسانية لم ترتفع بعد إلى مستوى رؤياه، فلنذكر أن عظماء الرؤيا والإصلاح كانوا دائماً في التاريخ أسبق من عصورهم، وعيّنوا غايات ورسموا خططاً تفوق طاقات الأفراد والشعوب في عهودهم. ولعلّ هذا هو سرّ عظمتهم ومبعث خلودهم. فإن هذه العظمة لا تقاس بالعظيم الجليل الذي حققوه، بل في الأعظم الأجل الذي أخفقوا في تحقيقه. وكأي من فشل رائع هو أنبل وأبقى من نجاح عارض مهما يبدُ باهراً في زمانه! وليس غريباً ان يكون هؤلاء العظماء قد بُلوا أشد بلاء وامتحنوا أقسى امتحان في حياتهم، وليس غريباً ان نجد حياتهم تنتهي غالباً بالفداء، بل الغريب ان لا يكون الأمر كذلك ما دامت رسالاتهم تتعدى أزمنتهم وما دامت هذه الرسالات ذاتها تقتضي منهم أخلص أمانة وأتم وفاء.

ولسنا نجد ما نختتم به هذا المقال قولاً أبلغ تعبيراً عن هذا المعنى وأصدق تصويراً لحياة غاندي ورسالته وأثره من الكلمة التي نعاه بها رفيقه في الجهاد جواهر لال نهرو للشعب الهندي ليلة مصرعه والتي استهلها بما يلي:

> أيها الاصدقاء والرفاق! لقد انطفأ النور وزال من حياتنا، وانتشر الظلام في كل مكان. فلم أعد أعرف ما أقوله لكم وكيف أقوله. لقد اختفى زعيمنا المحبوب (بابو) أبو الأمة، من بيننا. ولعلي اخطىء إذ اقول هذا. ولكننا لن نراه مجدداً كما كنا نراه في السنوات العديدة الماضية... لقد قلت ان النور انطفأ وزال، ولكنني أخطأت، فان هذا النور الذي سطع على البلاد لم يكن نوراً عادياً. ان النور الذي أضاء هذه البلاد سنوات عديدة، سوف يظل يضيئها سنوات عديدة أخرى. وسوف يبقى ماثلاً أمام عيون الناس بعد ألف عام، يراه العالم أجمع، ويدخل السكينة على قلوب لا حصر لها، ذلك انه كان يمثل شيئاً أعظم من الحاضر العابر. انه كان يمثل الحقائق الحية الابدية، وكان بهذا يذكرنا بالطريق السوي، ويجذبنا بعيداً عن الخطأ، ويقود هذا البلد العريق نحو الحرية.

عبد الناصر المبدع(*)

(١)

قوى ثلاث، أصيلة مبدعة، هي التي تبني الحياة وتصنع التاريخ: قوة الايمان الملتهب المفجّر، وقوة العمل الجاهد المعمّر، وقوة العقل المنظم المدبّر. وبقدر ما توفّر الشعوب لأنفسها من هذه القوى، يكون تحقيقها لحريتها وسيادتها، ولكرامتها وعزّتها. فإذا ما وقفنا اليوم، بل أيّ يوم، نتأمل سيرة الرئيس العظيم جمال عبد الناصر وتراثه، ونستمد العبر من رسالته وجهاده، وجب ان نضع نصب أعيننا ما دعا إليه وما قام به لإمداد شعب مصر والشعوب العربية جمعاء بهذه القدرات الفاعلة، وبالتالي لتأهيلها للكفاح المجدي من أجل بقائها وتقدمها وإبداعها.

لقد فجّر عبد الناصر في الشعوب العربية طاقات هائلة، مصدرها إيمانه العميق الدافق بحقوق هذه الشعوب، وبقدرتها الذاتية على النهوض بأعبائها وصنع قدرها. ومبعث هذا الايمان أصالة الزعيم الشعبية الراسخة: فقد نبت في قرية من قرى الصعيد، من أعماق أرض مصر وجذور ماضيها المديد، ومن صلب شعبها المحروم وجماهيرها الكادحة، ونشأ يشارك ابناء قومه همومهم ومآسيهم، ويستمد من هذه المآسي إيماناً بهم وتحرّقاً لتحطيم قيودهم.

وأخذ هذا الايمان يلهب قلبه وفكره وضميره، ويتصاعد بالاختبارات المريرة التي عاناها من الفوضى والفساد في بلده مصر وفي حرب فلسطين عام ١٩٤٨، إلى ان ملك عليه لبّه، وأطلقه يرود الثورة التي كانت تضطرب في نفوس الشعب، ويقود مسيرتها عبر

(*) ألقيت في ذكرى أربعين جمال عبد الناصر، الأحد، ١٩٧٠/١١/٨، في قصر الاونيسكو، بيروت، ونشرت في: **الآداب**، السنة ١٩، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧١)، ص ٣ ـ ٥.

المصاعب والمصائب إلى مكاسبها الجليلة ومنجزاتها الرائعة.

لقد كانت هذه الثورة، على تعدد جوانبها وميادينها، وعلى اختلاف مناحيها، تتجه إلى هدفين مترابطين: التحرر والبناء، التحرر من الإستغلال بشتى أنواعه وأشكاله، وبناء المجتمع الجديد على أساس الولاء العربي، والعدل الاجتماعي، والانطلاق التقدمي مجاراة للعصر وصنعاً للمستقبل.

ومن هنا كان الجهاد الثوري الذي قاده لتحرير مصر من قيود الاستعمار والتحكم الخارجي، ولجعل سيادتها في يدها، وسلطتها ملك ابنائها. ومن هنا كانت رؤياه الصادقة الباهرة انّ تحرر مصر لا يتم الا بتحرر البلاد العربية كافة، لأن مصر جزء من الوطن العربي الكبير، وعضو من أعضاء الجسم العربي الواحد المتكامل. ومن هنا كذلك كان كفاحه من اجل فلسطين، بل وضعه هذا الكفاح في صميم المعركة التحررية الشاملة، لأن قوى الاستعمار ومطامعه تتجمع وتتضافر في هذه البقعة المركزية من الوجود العربي، ولأن قضية فلسطين تمثّل هذا الاستعمار بأفظع أشكاله وأرهب آثاره.

هذا من حيث التحرر من الاستغلال الخارجي. أمّا من حيث التحرر الداخلي، فقد كانت ثورة عبد الناصر ثورة على استغلال القوي للضعيف، والغني للفقير، والمنعم المسرف للمحروم الكادح، وكان جهاده جهاداً من اجل بناء مجتمع قائم على قاعدة شعبية راسخة سليمة، وعلى تنظيم اشتراكي يكفل الكفاية والعدل والمساواة، ويفسح المجال لتقدم متسع متسارع. وهكذا تكون معركة التحرر متصلة بمعركة البناء أوثق إتصال، بل إنهما وجهان لمعركة واحدة، إذ لا تحرر من أي استعمار أو استغلال دون بناء، ولا بناء صحيحاً أو صامداً إلا بيد شعب متحرر.

ان المقام لا يتسع لتبيان أهداف الثورة الرائعة التي قادها جمال عبد الناصر وتفصيل منجزاتها، سواء في المجال المصري، أو في المجال العربي، أو في المجال العالمي. ولذا قصرت النظر في كلمتي هذه على محرّكاتها ودوافعها التي أسبغت عليها معانيها، وأبدعت نتائجها. إنّ المحرك الأول كان قدرة عبد الناصر على إيقاظ الجماهير من كبوتها، وإطلاقها في مسيراتها، وإحياء قواها، واستنهاضها لبذل جهدها ونفسها في المعارك المختلفة التي تخوضها. ولَما كانت هذه القدرة ممكنة الوجود والفعل لولا التجاوب الحيّ بينه وبين الجماهير، ولَما تولّد هذا التجاوب لو لم يكن عبد الناصر ملتحماً بها مجسداً في دعواته وفي أعماله الهموم التي كانت تقلقها، والآلام التي كانت تبرّحها، والآمال والمطامح التي كانت تجيش في كيانها. ان مصدر هذا الالتحام والتجاوب إيمان مزدوج: إيمان عبد الناصر بالشعب، وايمان الشعب بعبد الناصر. لقد أكد عبد الناصر

وشدّد: «ان الشعب هو المعلم العظيم، المعلم الخالد». ومن الكثير الكثير الذي ردّده بهذا المعنى، ما قاله عن منطلق الثورة التي قادها على الحكم في مصر: «ان اعظم ما في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ان القوات التي خرجت من الجيش لتنفيذها، لم تكن هي صانعة للثورة، وإنما كانت أداة شعبية لها»[١].

ان هذا النوع من الايمان المفجّر للطاقات البشرية كان خلال التاريخ وما يزال قوة هائلة في انتشار الرسالات والدعوات والعقائد، وفي انبعاث الآمال والمطامح في صدور الشعوب، وفي تحرك الشعوب لتحقيقها.

(٢)

على ان هذه القدرة التي بلغ منها عبد الناصر شأواً لم يبلغه غيره في تاريخ العرب الحديث، وقلّ من بلغه في مدى التاريخ العربي أو التاريخ العالمي، قد رفدها عنده وعي عميق للقدرتين الأخريين الأصيلتين المبدعتين: قدرة العمل الدائب المنتج، وقدرة العلم المنّظم المطوّر. فبالعمل الصامت الصابر، الجلد المتفاني، تُحوّل الصحارى إلى حقول خضراء، وتشاد المعامل والمصانع، وتبنى منظمات الحكم ومؤسسات المجتمع ومنشآت الحضارة، وتترجم الرؤى والأحلام إلى حقائق حية ووقائع تغدو هي ذاتها مصادر فعل وإبداع. لقد جاء في الميثاق الوطني الذي قدمه الرئيس إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يوم ٢١ مايو ١٩٦٢: «ان العمل الإنساني الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكي يحقق أهدافه. العمل شرف، والعمل حق، والعمل واجب، والعمل حياة. ان العمل الإنساني هو المفتاح الوحيد للتقدم»[٢]. ومن الشواهد العديدة على تقديره لهذه الحقيقة ودعوته المستمرة لإدراكها وتطبيقها، قوله من خطاب له في عيد النصر بالإسماعيلية في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٤: «فإذا اردنا ان نتعرض للاستعمار وإذا أردنا ان نتعرض للصهيونية، ليس لنا من سبيل إلا ان نعتمد على أنفسنا وان نعمل عمل متواصل، ونعمل عمل مستمر. نعمل في ميادين الصناعة اللي اتأخرنا عنها، نعمل في ميادين الصواريخ، نعمل في الميادين الذرية، نعمل في الميادين الزراعية، نعمل في كل ميدان: بهذا نستطيع ان نبني قوتنا الاصيلة، قوتنا الحقيقية، بهذا نستطيع ان نبني بلدنا، بهذا نستطيع ان نتكلم ومعنا قوة»[٣].

---

(١) جمال عبد الناصر، **الميثاق**، قدّمه الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢)، ص ٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٣) جمال عبد الناصر، **خطاب جمال عبد الناصر في عيد النصر بالإسماعيلية** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٤)، ص ١١.

ولكن ما لنا وللأقوال والدعوات؟ ألم تكن حياة المجاهد العظيم ذاتها مصداقاً لرؤياه النافذة هذه ومثالاً مجسّداً للعمل الحثيث ليل نهار، للعمل الذي لا يهدأ ولا يكلّ، للعمل الذي لا يوهنه مرض أو ألم، للعمل المرهق في سبيل الواجب، للعمل الذي بذلت به الحياة دفاعاً عن حق المناضلين في الحياة؟ فلا عجب ان يستمد منه صحبه هذه الرسالة الناطقة الحيّة، فيهبّوا بعد استشهاده للتقرير الحاسم وللعمل الثابت، ويدعوا، بلسان اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، إلى تحويل طاقة الحزن على العظيم الراحل: «إلى طاقة إيجابية للعمل، طاقة تفكر في عمق وهدوء، وتقرر في حسم ووضوح، وتتحرك في قوة وإيمان، وتنفذ في إصرار وإتقان، وتدافع في صمود وتفان»(٤).

والعمل الجاهد الدائب ـ العمل الذي هو شرف، وحق، وواجب، وحياة ـ هو مبعث الإنتاج وبالتالي مصدر الثروة والقدرة القومية. لقد ملأت أذهان الناس مفاهيم توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية عند عبد الناصر حتى طغت على مفاهيمه واعماله في سبيل امداد الثروة الوطنية واغناء القدرة القومية: بالتزريع والتصنيع والتعمير، وباستغلال الموارد الطبيعية أوفى استغلال، وبالإنشاء والإنجاز في كل حقل ومجال. لا ننسَ انه هو الذي أقرّ، وما أصدق ما أقر!: «ان الإنسان العربي قد استعاد حقه في صنع حياته بالثورة. ان الإنسان العربي سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة، وفي المصانع الضخمة، ومن فوق السدود العالية، وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المتحركة. ان معركة الإنتاج هي التحدي الحقيقي الذي سوف يثبت فيه الإنسان العربي مكانه الذي يستحقه تحت الشمس. ان الإنتاج هو المقياس الحقيقي للقوة الذاتية العربية، تعويضاً للتخلف واندفاعاً للتقدم، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والأعداء وقهرهم جميعاً وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة»(٥).

(٣)

وبعد، فان ايمان عبد الناصر بالعمل الدائب المنتج كان ملتحماً بايمانه بالعلم المنظم المطوّر. وهنا أيضاً لم يبدُ أثر هذا الايمان باهراً لعيون الناس، لأنّ العمل العلمي بطبيعته هادىء صامت، ولانه يتطلب من الإعداد والإمداد والمثابرة ما لا يتطلبه أيّ عمل، ولأن نتائجه، وبخاصة في البدء، تأتي متدرجة متعرجة. على ان من الانصاف للرسالة الجليلة

---

(٤) «تقرير اللجنة المركزية العليا للاتحاد الاشتراكي،» **الأهرام**، ١٩٧٠/١٠/٦، ص ٣.

(٥) عبد الناصر، **الميثاق، قدّمه الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يوم ٢١ مايو ١٩٦٢، ص ٨٧.**

التي تلقيناها، ومن الخير لحاضرنا ومستقبلنا، أن نبرز هذا المعنى من معانيها ونتدبره ونؤكده، فإن أي من يستعرض سيرة القائد العظيم، القائد الذي سبر نفوس الجماهير وآمن بتحركها، لا بدّ من أن يعجب مما كان له أيضاً من يقين وإيمان بقدرة العلم الخلاق، العلم المنطلق والباعث للانطلاق، العلم الذي به نغدو من أهل هذا العصر ونفتّح أبواب المستقبل ونخترق الآفاق. هاكم ما قال في احتفال جامعة القاهرة بيوبيلها الذهبي في ٢١ ديسمبر عام ١٩٥٨: «ان العلم يتقدم بسرعة مذهلة، وعلينا ان نسارع إلى موكبه، وذلك يفرض علينا مزيداً من إعداد أنفسنا لكي نستطيع ان نلائم ما بين انفسنا وبين العصر الذي دخلنا فيه.... لم يعد يكفينا في العالم المتحضر ان نفخر باننا في هذا الاقليم قد رفعنا مشعل الحضارة لأول مرة، ومن الاسكندرية، فتسلمته اثينا. كذلك لم يعد يكفينا كعرب ان نباهي باننا حفظنا علوم الحضارة وأفكارها فيما كانت أوروبا غارقة في ظلام القرون الوسطى.... لم يعد [يليق] بآمالنا ان نعيش عالة على الآخرين، ولا عاد يليق بهذه الآمال ان تتعلق بالماضي، وانما علينا ان نتحول إلى قوة خلاقة لا تأخذ من الآخرين، ولكنها تعطيهم، وتساهم في صنع المستقبل بطريقة إيجابية بناءة، وان نعدّ انفسنا في هذا السبيل لرحلة طويلة لا نهاية لها، فان العلم والفكر يسيران إلى الأزل من غير حدّ أو نهاية»[٦]. وهاكم أيضاً، من عديد ما قاله في هذا الصدد: «ولقد كان العالم في الماضي ينقسم إلى قسمين شعوب غازية وشعوب مقهورة، ونحن الآن نرى القسمة تتخذ شكلاً آخر شعوب تعلم وشعوب لا تعلم، ولسوف تصبح القوة نصيب الذين يعلمون. أمّا الذين لا يعلمون فان الحرية بالنسبة لهم تصبح كلمة جوفاء لا تحمل في طياتها أي قيمة أو أي عمق. من هنا كانت عقيدتي ان الحرية اللازمة لصنع المجتمع الديمقراطي لا بدّ ان تنهض على أساس من العلم. بل هي بحكم العصر وطبيعته لا يمكن ان تنهض على غير هذا الأساس»[٧].

من هذه العقيدة، الصادرة عن رؤيا ثاقبة جلية، كان دعمه الضخم للجامعات ودور العلم، ورعايته لاعياد العلم السنوية وحرصه على حضورها وإلقاؤه فيها خطباً هي من أروع ما قال ومن أجلّ ما يمكن أن يقال، وانشاؤه لجوائز الدولة التقديرية والتشجيعية للعلوم، وتكريمه للمبرزين من الباحثين ومن الطلاب، وإرساله البعثات الوافرة للتخصص

---

(٦) جمال عبد الناصر، **قال الرئيس: مجموعة خطب وأحاديث الرئيس جمال عبد الناصر** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٠)، ص ٤٦٦ - ٤٦٧.

(٧) «خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر في عيد العلم،» في: جمال عبد الناصر، **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات جمال عبد الناصر** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٢ - ١٩٦٤)، القسم الثاني، فبراير ١٩٥٨ - يناير ١٩٦٠، ص ٦٦١.

في مختلف المرافق العلمية، وتأسيسه للمركز القومي للبحوث الذي أصبح يضم الآن الفاً وخمسماية باحث وباحثة ويملك أحدث المعدات، واشرافه بنفسه على انشاء معهد الطاقة الذرية، ورعايته للعديد من معاهد البحوث الأخرى في مختلف الاختصاصات، وإقامته من اجل هذا كله وزارة خاصة بالتعليم العالي وأخرى خاصة بالبحث العلمي، ودعوته الدائمة، فكراً وعملاً، نظراً وتنفيذاً، إلى التسلح بالعلم لانشاء دولة عصرية قادرة على التخلص من شرور التخلف، وعلى مسايرة ركب الحضارة، بل على المبادأة والسبق والإبداع.

لقد كان عبد الناصر ملهم الثورة الشعبية العربية ورائدها، على ان مفهومه للثورة كان واسعاً عميقاً، عجيباً حقاً. فمما أقره في الميثاق الوطني أيضاً: «ان العمل الثوري لا بدّ له ان يكون عملاً علمياً. ان الثورة ليست عملية هدم أنقاض الماضي، ولكن الثورة هي عملية بناء المستقبل. وإذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك انها مجرد انفجار عصبي تنفس به الأمة عن كبتها الطويل ولكنها لا تغير من واقعها شيئاً. ان العلم هو السلاح الحقيقي للارادة الثورية، ومن هنا الدور العظيم الذي لا بدّ للجامعات ولمراكز العلم على مستوياتها المختلفة ان تقوم به. ان الشعب هو قائد الثورة، والعلم هو السلاح الذي يحقق النصر الثوري»[٨]. وفي خطبته بجامعة القاهرة يوم عيد العلم في ١٤ ديسمبر عام ١٩٦٤ عرّف الثورة بقوله: «ان الثورة ليست فوراناً عاطفياً وانما الثورة في أصالتها هي علم تغيير المجتمع»، وأضاف: «ولا يتغير المجتمع بالغضب على ما كان فيه، وعدم الرضا بالأوضاع التي سادته، وانما يتغير المجتمع بتحليل علاقات القوى الاقتصادية والاجتماعية فيه، وإعادة تشكيلها على أساس جديد لصالح أوسع الجماهير». هذا في البناء الداخلي، وأما في النطاق الدولي فإن المعركة من اجل الحرية وضد الاستعمار هي عنده: «أولاً معركة علمية سياسية واقتصادية واجتماعية أخطر ما فيها علينا ان الطرف الآخر المواجه لنا ما زال يملك حتى الآن من أسباب العلم أكثر مما نملك»[٩].

ان تراث عبد الناصر تراث ضخم متعدد الجوانب غني المضامين. ولا غرابة في ان تتعدد وجوه نظرنا إليه وتأملنا إياه وتقديرنا للأهم الأبقى من روائعه. وفي رأيي المتواضع، كفرد من أفراد هذه الأمة، ان هذا المعنى من معاني الثورة التي فجّرها عبد الناصر: معنى قيامها على العلم واهتدائها بنوره واشتعالها بناره هو المعنى الذي يحسن بنا تمثله وتجسيده

---

(٨) عبد الناصر، **الميثاق، قدّمه الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يوم ٢١ مايو ١٩٦٢، ص ١٢١.**

(٩) **الأهرام**، ١٩٦٤/١٢/١٥، ص ٣.

في سلوكنا الفردي وتصرفنا القومي وفاء للرسالة الأصيلة التي حملها عبد الناصر وصيانة وتعميقاً لكفاحنا في سبيل التحرر والبناء. لقد كانت تحركاتنا حتى الآن في كثرتها الغالبة ردود فعل لتحركات غيرنا، فآن لنا، كما قال هو، «ان ندرك ان موقف رد الفعل مهما كانت استجابته مخلصة لم يعد كافياً. لقد وصلنا بمرحلة الانطلاق، ووصلت بنا، إلى حيث يتعين علينا ان نتحمل مسؤولية المبادأة، وان نأخذ موقف العمل الايجابي وان نفرض على الظروف، ومن فوقها، ارادة العمل الوطني وأهدافه. وذلك لا يمكن ان يتحقق إلاّ بقيام العلم بدوره كاملاً وشاملاً. على اني أقول أكثر من ذلك، أقول بأن موقف ردّ الفعل في حدّ ذاته يتحتم ان يكون علمياً».

ان وفاءنا لهذه الدعوة الجليلة القدر البعيدة الأثر يفرض علينا، شعوباً وحكاماً، ان نضاعف الجهد ونبذل الموارد ـ بل ان نمضي بثوريّة لا تَهِن ولا تني ـ في قلب مجتمعاتنا المتخلفة إلى مجتمعات علمية، تقدمية حقاً. وليس معنى العلم هنا مجرّد استخدام الأدوات والتقنية الحديثة كما يعتقد البعض. فما هذا سوى مظهر من مظاهر هذا المعنى. أمّا الجوهر فهو الاسلوب المحقق المدقق، الاسلوب الملتزم المنتظم فكراً وعملاً، الذي يجابه الواقع على حقيقته، ويكشف علله وسبل معالجتها، ويحشد الموارد والإمكانات لهذه المعالجة، ويميّز أولوياتها ومراتبها، ويخطّط تخطيطاً دقيقاً لمراحلها، ويمضي في تنفيذها بإرادة صادقة وتصميم حاسم. ان هذه الارادة وهذا التصميم يجب ان ينفذا إلى أعماق نفوسنا ويتحققا في جميع سياساتنا وخططنا وأعمالنا، شعوباً وحكومات.

عندما حضر القائد الرائد احتفال جامعة القاهرة بيوبيلها الذهبي في ٢١ ديسمبر عام ١٩٥٨، قال في مطلع خطابه: «... وانما جئت اليوم لاني أريد أن احمّل الجامعة، على مسمع من الشعب العربي كلّه وعلى مرأى منه أمانة المستقبل»[١٠]. ولست أشك في انه عنى بالجامعة حينذاك جميع مؤسسات العلم والبحث العلمي. ولست اشك كذلك في ان نظرته الخارقة تعدت هذه المؤسسات، لتشمل شعوبنا العربية كافة، ولتحفزها إلى التجهز بالعلم وبالقدرة الفاعلة الصادرة عنه، صيانة لكفاحها، وضماناً وتعميقاً لثورتها، وتحقيقاً لمطامحها في الحرية والسيادة، والكرامة والعزة.

ما أجلّها أمانة ـ أمانة المستقبل ـ يحمّلنا إياها جميعاً عظيمنا الراحل. عسى ان نستطيع الصعود إلى مستواها والنهوض بها.

---

(١٠) عبد الناصر، **قال الرئيس: مجموعة خطب وأحاديث الرئيس جمال عبد الناصر**، ص ٤٦٥.

الجامعة اليوم وغداً(*)

(١)

يشرفني ويغبطني ان أكون بينكم هذا المساء، وان اتناول وإياكم بالنظر والتدبر ـ على قدر ما يسمح به المجال ـ موضوعاً يمس كلاً منا في الصميم، ويتصل بمستقبل أقطارنا وأمتنا ويعظم خطره عند شعوب العالم قاطبة، أعني به: الجامعة، حاضراً ومستقبلاً.

واسمحوا لي بادىء بدء بان أشير إلى ان لفظ «الجامعة» الذي يدور عليه هذا الحديث، لا ينحصر في المؤسسة التقليدية التي تحمل هذا الاسم، بل ينسحب على جميع مؤسسات التعليم العالي التي أخذت تتنوع وتتفرع في هذه الأيام. كما اني لن أقصر كلامي على الجامعة في بلادنا العربية فحسب، بل سأتناولها في عصرنا الحاضر بوجه عام، وذلك لأمرين: أولهما أن ثمة مشكلات جامعية أساسية تشمل جامعات العالم كافة، على اختلاف أحوال بلدانها وشعوبها، وإن تكن تبدو بمظاهر متنوعة بتأثير هذه الأحوال. فان القوى التي تتفجر في عالمنا المعاصر لا تقف عند حدّ أو حاجز، بل تخترق الحدود وتجتاح الحواجز لتطغى على جميع البلدان والشعوب وتفعل فيها تغييراً وتبديلاً، ولتربط بين أوضاعها ومشكلاتها ونزعاتها ربطاً وثيقاً. أما الأمر الثاني فهو أنه يحسن بنا، إذ نقبل على تفحص شؤون جامعاتنا العربية ومعالجة قضاياها والتخطيط لمستقبلها، ان

(*) محاضرة أُلقيت في جامعة قطر، في ٢٣ /٤/ ١٩٧٨، ونشرت في: جامعة قطر، **من ثمار الفكر: الموسم الثقافي الرابع** (الدوحة: [الجامعة]، ١٩٧٨)، ص ٢٢٨ ـ ٢٥٣.

نفعل ذلك في إطار الاتجاهات العامة والتطورات العالمية التي تطرأ على جامعات اليوم حيثما تقم ومهما تختلف.

وإذا كنا نتوجه بنظرنا إلى حاضر الجامعة تمهيداً لاستطلاع مستقبلها، فليس معنى هذا أن الجامعة هي وليدة هذا الحاضر. فكلنا يعلم ان لهذه المؤسسة تاريخاً مديداً، وان بذورها غرست في العصور القديمة في حضارات مصر وما بين النهرين والهند والصين واليونان والرومان، وأن بوادر سباقة منها ازدهرت في الحضارة الإسلامية في العصور الوسيطة، وتمثلت في جوامع شهيرة كالقرويين والأزهر، وفي مئات «المدارس» التي انتشرت في العالم الإسلامي، فكان لهذه آثارها الفاعلة في مجتمعاتها وخارج هذه المجتمعات، ثم انتقلت الحيوية الحضارية إلى الغرب ـ وهذه سنّة الحياة والتاريخ ـ فتطورت جامعاته (التي كانت قد أنشئت في العصور الوسيطة بعد ظهور سابقاتها الاسلامية) ـ تطورت بفعل القوى التي كونّت الحضارة الحديثة، وجاز هذا التطور أدواراً متتابعة كان في كل منها يتأثر بتلك القوى الحضارية ويؤثر فيها. ومع ان شخصية الجامعة ظلت بيّنة ومتميزة عن سواها من معاهد التعليم أو من مؤسسات المجتمع عامة، فانها اتخذت ألواناً متفاوتة خلال العصور الحديثة تبعاً لتفاعلها مع مجتمعاتها ومع العوامل الأخرى التي كانت تفعل في تلك المجتمعات.

على انه ليس بين التطورات التي طرأت على الجامعة في خلال تاريخها الطويل ما يشبه ـ من حيث السعة والعمق ـ ما يحدث فيها أو ما هي مدعوة إلى الأخذ به في هذه الأيام. ذلك اننا نعيش في عصر عجيب لا يماثله أي من العصور السابقة بما ينطلق فيه من قوى وما يجيش في ميدانه من تفاعلات وتبدلات. وما دام مفروضاً في الجامعة ان تكون، من جهة، وليدة عصرها، ومن جهة أخرى مولدة له ومجددة، فخليق بنا ان نرسم هنا ـ ولو بخطوط عريضة وعاجلة ـ الظواهر التي تميز عصرنا الحاضر، لكي نتبين على ضوئها ما يحدث في الجامعة المعاصرة وما تحدثه، أو ما هي خليقة بإحداثه، في مجتمعها. لن نتوقف عند الظواهر الفرعية التي تبدو في نواحي الحياة المختلفة ـ من سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سواها ـ وانما سنحاول إبراز تلك التي تتجلى فيها هذه الظواهر جميعاً. وسنكتفي في نطاق هذا الحديث بالإشارة إلى ثلاث منها.

أولاها ـ ولعلها أبرزها وأعمقها ـ هي ظاهرة التغير المتسارع. فمع ان التغير هو سنّة الحياة الإنسانية منذ ان وجدت على هذه البسيطة، فإنه لم يبلغ في أي من العصور السالفة ما بلغه الآن من سرعة ـ بل لنقل من تسارع ـ ومن اتساع وانتشار. فأنّى التفتنا

في أنحاء المعمور، أو في نواحي الحياة، وجدنا هذه الحقيقة أمامنا. وهي لا تحتاج منا إلى دليل أو برهان، إذ نختبرها مباشرة في تسابق الأحداث، وفي انطلاق العلم نظراً وتطبيقاً، وفي اختراق آفاق لم تكن تخطر لإنسان الماضي ـ حتى الماضي القريب ـ إلا بالحلم والخيال، وفي التبدلات المتعاقبة التي تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية، والعادات والتقاليد، والسلوك الفردي والعلاقات الاجتماعية، وغيرها، ويعود هذا التغير المتسارع إلى عوامل عدة أهمها اثنان:

الأول هو تفجر المعرفة الإنسانية. ولسنا نستعمل لفظة «تفجر» عبثاً، فهي أقرب الألفاظ دلالة على التقدم المذهل الذي نشهده سواء في العلوم النظرية أو في التطبيقات العملية ـ هذا التقدم الذي يطلع علينا كل يوم بجديد رائع من النفاذ إلى أصغر جزيئات المادة إلى اقتحام عوالم الفضاء المتسعة، ومن المكتشفات والمخترعات المبتكرة في حقول الزراعة والصناعة والهندسة والطب وما إليها إلى التحريات والمكتسبات المتلاحقة في فهم طبيعة الإنسان ومعالجة شؤونه فرداً ومجموعاً. وكلنا يعلم الصعوبة التي يعانيها اليوم أي متخصص في أي فرع من الفروع ـ مهما يصغر هذا الفرع أو يضِق ـ في متابعة التقدم الذي يحصل فيه. ويكفينا لتصور سرعة التقدم العلمي عامة ان ندرك ان حجم المعرفة الإنسانية يتضاعف في هذه الآونة في مدة تقارب سبع سنوات، أي ان التطور العلمي في هذه الفترة القصيرة يعادل التطور المديد السابق خلال العديد من الأجيال، وان هذه الفترة القصيرة آخذة في التقلص بحيث يقدّر لها ان تقصر إلى أربع سنوات حوالى العام ٢٠٠٠. لقد كان للعلم وللتكنولوجيا دوماً أثرهما الفعال في إحداث التغيرات والتبدلات في أوضاع البشر، ولكن ليس من أثر سابق يقارب أو يشابه أثر اليوم نظراً للدينامية المتفجرة والمفجرة التي يتمتع بها العلم والتكنولوجيا في هذه الأوقات.

أما العامل **الثاني** في إحداث التغير المتسارع في الأوضاع البشرية، فهو تفجر آخر: تفجر في القلوب والنفوس، في المطامح والآمال والتطلعات. لم تعد جماهير الشعوب ترضى بما كانت ترضى به قبلاً من عوز وجهل واستكانة، وانما اخذت تهبّ لتحصيل حقوقها، وتحسين معايشها، والتخلص من قيودها، وتعزيز كرامتها. ومن هنا كانت ثورات التحرر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. ومن هنا كانت هبّات الشعوب المتخلفة لتنمية مواردها واكتساب القدرة الذاتية التي تؤهلها للبقاء وللتقدم في ميادين الحياة التي تشتد عسراً ويحمى فيها وطيس التنافس والتصارع. ولا بدع ان يكون لهذه الهبّات والثورات، وللتحركات الوئيدة المماشية لها، أثرها البالغ في التغيرات المتلاحقة المتسارعة التي تسود هذا العصر.

هي إذن إحدى ظواهر العصر: تسارع التغير، وشموله مختلف الشعوب وسائر نواحي الحياة. وهي تؤدي بنا إلى ظاهرة **ثانية** مرتبطة بها، بل لعلّها ناشئة عنها، وهي ظاهرة التشابك والتعقد في المشكلات الإنسانية. ان المنجزات العلمية والتكنولوجية، والرغبات المتصاعدة في النفوس، والتغيرات المنطلقة في الأوضاع، لم تبسّط الحياة الإنسانية، بل عقدتها وصعّبتها. فلقد ارتبطت الشعوب بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، وتصادمت نزعاتها ومصالحها، وحدث مثل هذا وذاك في داخل كل شعب، فإذا كل مشكلة تشتبك بسواها وتتفاعل وايّاها. فالمشكلات السياسية ترتبط ارتباطاً حيوياً بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، كما ترتبط كل من هذه بسواها، ضمن المجتمع القومي الواحد وعبر المجتمعات القومية في الميدان العالمي، وغالباً ما يؤدي هذا الترابط المتواثق إلى تصاعدها وتأزمها. ولعل من أهم الأدلة على هذه الظاهرة رواج لفظة «الأزمة» في قاموسنا المعاصر. فحيثما نقلّب أنظارنا ـ في الحرب أو السياسة أو الإقتصاد أو الإجتماع أو الفكر أو التربية ـ نلاحظ، أو يقال لنا، ان ثمة أزمة أو أزمات ناشبة. والواقع أن الحضارة الحديثة بمجملها تعاني أزمة حادة شاملة. ولئن لم يكن بوسعنا في هذا المجال ان نصف هذه الأزمة الحضارية ونحلل أسبابها ومضامينها، فليس من شك في أنها حقيقة واقعة تنعكس آثارها على حياتنا الخاصة والعامة، وتثير القلق والارتياب في شتى أنحاء المعمور وفي دوائر الفكر العالمي الواعي بصفة خاصة.

أما الظاهرة **الثالثة** من ظواهر العصر الرئيسية التي نشير إليها، فهي ارتفاع شأو القدرة الذاتية التي تتمتع بها الشعوب.. ففي خضم التنافس العسير الذي يسم الحياة المعاصرة، أخذت الشعوب تتبين ان مصائرها ليست وليدة قدر محتم، أو سنن طبيعية أو غير طبيعية خارجة عن سلطتها، وانما هي نتيجة ما اكتسبته ماضياً وتكتسبه حاضراً من قدرات فاعلة، فإذا كان رصيدها من هذه القدرات ضئيلاً ضؤل شأنها وتخلفت عن سواها، بل تمادت في هذا التخلف. أما إذا شمرت عن سواعدها، وجاهدت وبذلت لإنماء قابلياتها وتطوير أوضاعها، فانها بذلك تكوّن لنفسها القوة أو القدرة الذاتية التي هي عدتها الأساسية ومناط أملها في التقدم، بل في البقاء. أجل! نقول «البقاء» لأننا نعيش في عصر لا ترحم قواه الجائشة أي ضعيف أو متخاذل، بل تعطي كل شعب قدر ما يستحق، أي قدر ما يعي ويعمل، ويخطط وينظم، ويجنّد ويجهّز. وقد أخذ يبدو أيضاً واضحاً للعيان ان هذه القدرة الذاتية التي نتكلم عنها لا تقوم على الموارد الطبيعية مهما تغزر، ولا على الأعداد البشرية مهما تتوافر، ولا على الموقع الجغرافي مهما يتميز، وإنما تقوم أول الأمر وآخره على الكفايات الإنسانية التي تكوّنها الأمة لنفسها. ولمّا كان عصرنا عصر

علم ومعرفة في المقام الأول، فان هذه الكفايات يجب ان تبرز في هذا الحقل: في استكشاف أسرار الطبيعة وإدراك سننها واستغلال مواردها، وفي تفهم طبيعة الحياة الإنسانية ومعالجة قضاياها ومشكلاتها، تفهماً ومعالجة يؤديان إلى التأثير فيها والإسهام في تطويرها. بهذه الكفايات تتفاضل الشعوب في هذه الأيام. وبجانبها كفايات أخرى لا تقلّ عنها قدراً، وهي الكفايات الخلقية التي تدفع أبناء الأمة إلى البذل والعطاء، وإلى التعاون والتضامن، وإلى التعالي عن الصغائر والتنزه عن الأهواء والشهوات، وإلى التضحية بالزائل في سبيل الباقي وبالخاص من أجل العام، وإلى احترام الحق والمبدأ، وإلى صيانة الكرامة الفردية والوطنية والإنسانية.

(٢)

ان هذه السمات ومثيلاتها التي تميز الحياة المعاصرة، والقوى الفاعلة التي تعمل في تكوينها وتطويرها، تؤثر في جامعات اليوم، وتجابهها كما تجابه المسؤولين عنها بتحديات ضخمة ملحة. ولسنا نغالي إذا قلنا إن مصير هذه الجامعات رهين بوعيها ووعي المسؤولين عنها لهذه التحديات، وبقدرتهم معاً على الرد عليها رداً ايجابياً مبدعاً. فما هي أهم هذه التحديات؟

التحدي **الأول** هو تصاعد الواجبات الملقاة على عاتق الجامعة. لم تعد الجامعة مؤسسة تعيش على هامش حياة الأمة وتهتم بفريق ضئيل مترف من أبنائها. بل غدت تحتل من حياتها مركزاً وسطاً. وذلك بسبب تكاثر حاجات الأمم، في مجالات التحرر والإنماء، إلى القدرات التي تهيؤها الجامعة، وبسبب طموح الجماهير إلى تحصيل التعليم العالي، الذي أخذت تعتبره الناشئة حقاً من حقوقها الأساسية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان عجز السلطات القائمة في تخطيط التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي وتنويعهما، مع توسعها في نشر هذين التعليمين، يؤدي إلى تخريج أفواج متكاثرة من حملة الشهادة الثانوية الذين يتدفقون على الجامعات، فتضطر هذه إلى ان تفتح أبوابها لهم وتدخلهم في حظيرتها، فإذا الحشود الجامعية تتضخم عاماً بعد عام، وإذا الجامعات تعاني مسؤوليات متزايدة في الجانب الأول من جوانب مهمتها، وهو التعليم. وكذلك الأمر في الجانب الثاني، وهو البحث العلمي المبتكر. ذلك ان المفروض في الجامعة ان تسهم في التحري والاستكشاف، سواء من أجل تنمية موارد مجتمعها ومعالجة شؤونه أو في سبيل تقدم المعرفة الإنسانية. فإن هي لم تفعل، غدت مهمتها شبيهة بمهمة التدريس الثانوي، كما هي اليوم حال طائفة كبيرة من الجامعات المستحدثة والمنتشرة في أنحاء

المعمور. وثمة جانب ثالث للمهمة الجامعية قد عظم خطره أيضاً في هذه الأيام، وهو الاعتماد المتسع على الجامعة كمصدر للخبرات والخبراء. فكثيراً ما نرى أساتذتها ينتقلون إلى الوظائف العامة أو يُغرون بمنافع العمل الاداري أو التقني في القطاع الخاص، فيحصل بذلك نزيف في الجامعة إلى غيرها من أوساط المجتمع. وهو نزيف يُضعف حيويتها، خصوصاً إذا أضفنا إليه النزيف الآخر الأشد خطورة وهو هجرة الأساتذة والباحثين من جامعاتهم وبلادهم إلى الجامعات والبلاد الأجنبية التي لم تنفق على تدريبهم ما أنفقته أوطانهم، ولا تحتاج إليهم مثل ما تحتاج هذه الأوطان.

لا ينكر ان موارد الجامعات تتسع عاماً بعد عام. فالحكومات تخصص لها موارد مالية متوافرة، والهيئات التدريسية والبحثية في تزايد أيضاً. ولكن لا هذه ولا تلك قادرة على ان تفي بالواجبات والمسؤوليات المتضخمة. فهناك سباق مرير بين الأبنية التي تقام والمعامل والمخابر التي تجهز من ناحية، وبين حشود الطلاب ومطالب التعليم والبحث من ناحية أخرى. وهناك سباق آخر أشد حدة ومرارة بين هذه المطالب وبين إعداد الأساتذة والباحثين المدربين القادرين على المشاركة في المهمة الجامعية. فالتحدي الأول الرهيب الذي تجابهه الجامعات اليوم هو الفجوة الواسعة المتسعة بين ما تملك من موارد وما يلقى عليها من أعباء. إنها في توتر خطير دائم بين هذين العاملين المتنافرين.

وكذلك التحدي **الثاني**. انه توتر خطير ودائم أيضاً بين مطلبين متقاطبين: التكيف من جهة، والتأصّل من جهة أخرى. ان حاجات المجتمع وتطورات العصر تدعو الجامعة إلى التكيف، وإلى السعي إلى ان تكون أنظمتها ومناهجها ونشاطاتها بوجه عام ملائمة لتلك الحاجات والتطورات. فليس يفيدها أو يفيد مجتمعها ان تتمسك بمفاهيم وأساليب تربوية وإدارية قد صيغت في عصور سابقة وانقضى عهدها، كما انها لا تغتني ولا تُغني إذا هي اقتصرت على نقل انظمة وبرامج من بيئة تختلف عن بيئتها ومن أوضاع حضارية تباين الأوضاع التي تحيا وتعمل فيها. ثمة الملاءمة أولاً مع سوق العمل. فالمجتمع في تطوره الاقتصادي والاجتماعي يحتاج إلى مهارات واختصاصات معينة، بأنواع وأعداد يجب تقديرها وضبطها. وواجب الجامعة هو الإسهام في تكوين هذه المهارات والاختصاصات وترويضها، فإذا هي لم تعِ هذا الواجب ولم تقم به على النحو المطلوب، وأخرجت شباناً غير مهيأين لسد الحاجات القائمة، شباناً تضخّم بهم أفواج المتعلمين العاطلين أو شبه العاطلين، فإنها تقصّر في اداء مهمتها، وتثقل الأعباء التي يتحملها مجتمعها بدلاً من أن تخففها. وعندما ندقق النظر في أحوال مجتمعنا العربي في الوقت الحاضر، تصدمنا حقيقتان بارزتان: أولاهما ضآلة العنصر البشري المدرب تدريباً وافياً،

على المستويات المختلفة، للقيام بالمهمات الإنمائية التي تحيط بنا من كل صوب والتي نحاول التصدي لها، والثانية وفرة حملة الشهادات الجامعية الذين يعجزون عن ان يجدوا أعمالاً تصون كرامتهم وتماشي تطور مجتمعهم وتعزز إنتاجيته.

على ان الأمر لا يقتصر على التلاؤم بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل بمعناه الضيّق. فلقد اتضح اليوم ان الإنماء الصحيح يتجاوز الناحية الاقتصادية إلى غيرها من نواحي الحياة، وانه عملية شاملة تتناول أوضاع المجتمع كافة. فالمطلوب إذن ان يكون للجامعة إدارك واعٍ لحاجات المجتمع الحضارية بمجموعها، وان تتوجه إلى تطبيق هذا الإدراك على جبهات الحياة المختلفة. وهذا التوجه يتطلب بدوره أمرين: أولهما ان يتسع مفهوم التدريب المهني ليتضمن مختلف المهارات التي يحتاجها المجتمع في الإدارة، والاقتصاد، والتربية، والبحث العلمي، والصحة العامة، والإعلام وسواها، أي أن يساوق الجهد الانمائي مساوقة شاملة ومتوازنة، والثاني ان يعلو عن مستوى التدريب البحت فيأتي ملقّحاً ببذور الثقافة التي توسع آفاق النظر وتنمي قابليات العقل وتغذي فضائل النفس، ليجمع المتدرب إلى مهارته الفنية وتأهله الاختصاصي قدرة الفكر وانضباط الخلق ومسؤولية المواطنة وكرامة الإنسانية.

قلنا: واجب الجامعة في التكيف طبقاً لتطور حاجات المجتمع المتسعة، ومن الضروري ان نضيف أننا نظلم الجامعة إذا كلفناها هذا الواجب في غياب تخطيط منتظم لهذه الحاجات تقوم به سلطات المجتمع بمشاركة الخبرات التي تمتلكها الجامعة. ان تخطيط الجامعة لنشاطها يجب ان ينتظم في سياق التخطيط القومي العام. فإذا انعدم هذا أو ضؤل، تشتّت أثر ذاك وضاع.

هذا من ناحية الملاءمة طبقاً لحاجات المجتمع. ولا ننسَ الملاءمة الأخرى، التي لا تقل عنها أهمية، وهي التي تتصل بتطورات العصر. وأهم هذه التطورات بالنسبة إلى الجامعة هو ما أشرنا إليه من انطلاق المعرفة وتسارع نموّها واشتداد أثرها. فالجامعة، بصفتها أهم مؤسسات المجتمع التي تعنى بحفظ المعرفة ونقلها وإغنائها، حرية بأن تكون دوماً مماشية لتقدم المعرفة الإنسانية، مسهمة في هذا التقدم، متخذة موقعها الذي يخصها على حدود المعلوم، مقبلة منه على ارتياد عوالم المجهول. ومن أجل القيام بهذه المهمة التاريخية التي ارتبطت بها، لا بد لها من ان تكيّف برامجها وفاعلياتها تبعاً للمطالب الاستكشافية التجديدية التي تتصاعد في هذا العصر.

على أن واجب التكيف المزدوج ـ تبعاً لحاجات المجتمع ولتطورات العصر ـ قد

يؤدي إلى ميعان الجامعة وتبديد أثرها إذا لم يتفاعل والواجب الآخر الذي يبدو مناقضاً له، وهو التأصل. فللجامعة جذور منها نبتت، وبقدر ما تكون هذه الجذور حيةً متجددة، تزدهر الجامعة ويثمر عطاؤها. ثمة الجذور المتصلة بمهمة الجامعة ذاتها ـ تلك المهمة الصادرة عن تراث ثمين تكوّن وثريَ على مرّ الأيام، وجعل من الجامعة منشأ للفكر ومنبعاً للقيم. فجدير بالجامعة ان تظل أمينة لهذا التراث، معنية دوماً بتأصلها فيه. ثم هناك تراث مجتمعها، الذي يمثل النتاج الإيجابي لهذا المجتمع خلال العصور، ويميز شخصيته، ويبدو في لغته وعقائده وأدبه وفنّه وخلقه. فحين تعجز الجامعة عن التأصل في هذا التراث القومي، وعن العمل في إحيائه وتجديده، تقصر عن ان تكون ـ كما يجب ان تكون ـ وليدة مجتمعها ومولدة له في آن. وهناك أخيراً التراث الإنساني، المؤلف من حصيلة خبرات الشعوب وتطلعاتها إلى الحق والخير والجمال. وهو تراث يتوجب على الجامعة ان تظل متنبهة له مغتنية به ومغنية إياه، لأن لها مهمة حضارية إنسانية تتعدى حدود مهمتها القومية، ولأن اداءها هذه المهمة القومية بالذات يعظم ويثمر بقدر ما يتسع أفقها وتزخر خبراتها وتشارك في الحضارة الإنسانية جمعاء.

الملاءمة والتكيف من جهة والتأصل من جهة أخرى، هل تستطيع الجامعة ان توفق بينهما، وتجعل التوتر القائم بينهما حياً فاعلاً، مجدداً دوماً شخصيتها، دافعاً إياها في مجالات التقدم والإبداع؟ هنا التحدي الثاني من التحديات التي تواجه الجامعة والتي نركز عليها النظر في هذا الحديث.

بقي التحدي **الثالث**. انه، كالتحديين السابقين، يتمثل في توتر خطير ودائم بين نقيضين ظاهرين: الحرية والمسؤولية. الحرية هي للجامعة كالهواء للجسم، بدونها تختنق وتخمد. بدونها لا ينشط الفكر، ولا يصح التعليم، ولا ينطلق البحث عن الحقيقة. ولقد كان للجامعة إسهامها خلال التاريخ في النضال من أجل الحرية، حريتها وحرية القول والفكر والعمل في المجتمع عامة. وهذا النضال لم ينتهِ بعد، بل ان الدلائل تدل على انه لن ينتهي، ما دام الإنسان إنساناً له أهواؤه وأطماعه ونقائصه. وفيما يتعلق بالجامعة ذاتها، فان قضية حريتها ـ وهي قضية لازمتها طوال تاريخها ـ تتخذ اليوم مظهرين رئيسيين: حرية التصرف، وحرية التفكير والتعبير. أما المظهر الأول، فقد عظم شأنه بسبب ازدياد اعتماد الجامعة على حكومات بلادها في تمويل نشاطاتها. لقد كانت الجامعات تعتمد أوقافها التي تغذيها مالياً وتتيح لها قسطاً كبيراً من الاستقلال. أما في أيامنا هذه، فقد نقصت الأوقاف أو زالت، وان هي وجدت في بعض الأنحاء، فانها لم تعد تفي إلا بجانب زهيد من أعمال الجامعات المتوافرة، وغدا المورد المالي الرئيسي هو الذي يأتي عن

طريق الحكومات. وما يجيء عن هذا الطريق، يكون عادة مقيداً بقوانين أو مراسيم وتعليمات وتدابير ترهق الإدارة الجامعية وكثيراً ما تعطل أعمالها أو تؤخرها، مع ان المطلوب في هذا العصر هو الانطلاق قدماً في ميادين العمل والانتاج وفي مضامير التسابق والتنافس. وترتفع الشكوى من هذه القيود في جامعات اليوم أينما تكن، على الرغم مما ينص عادة في القوانين عن «استقلال الجامعة مالياً وإدارياً».

أما حرية التفكير والتعبير، فهي مرتبطة أيضاً بامتداد سلطة الدولة، وبالدعوات والايديولوجيات التي تتبناها الدول أو تحمل لواءها الأحزاب والهيئات والجماعات. ان القيود المفروضة على هذه الحرية، ظاهراً أو باطناً، تختلف قوة وأثراً بين مناطق العالم، وحسب الأنظمة القائمة فيها. وهي ان دلّت على شيء، فعلى ان معركة الحرية الجامعية، والحرية الفكرية عامة، لا تزال لها ميادينها الواسعة الشائكة التي يجدر بالجامعات ان تظل متيقظة لها وماضية في التصدي لها.

ان انخراط الجامعة في هذه الميادين يجب ان يتخذ شكلين: أحدهما الصمود في وجه المحاولات الرامية إلى تقييد الحرية الجامعية ـ حرية إدارة الجامعة لشؤونها، وحرية أساتذتها وباحثيها في التفكير والتعبير ـ التي بدونها تنحل الصفة الجامعية وتخبو حيويتها. (ولا يقللن أحد من صعوبة هذا الصمود وضخامة مطالبه في هذه الأيام!) أما الشكل الثاني فهو إنماء الشعور بالمسؤولية لدى الجامعات والجامعيين بما تتوجبه مهمتهم من انصباب وانكباب، ومن بذل وتضحية، بصفتهم مؤتمنين على أثمن ذخيرة تمتلكها أمتهم، وهي ناشئتها وعدتها للمستقبل، وقيّمين على التراث القومي، ومشاركين في الحفاظ على التراث الحضاري الإنساني، ومنتدبين لصنع أهم جهاز تتجهز به الأمم في هذه الأيام، وهو جهاز المعرفة. فكلما نما الإحساس بهذه المسؤولية في قلب الجامعة، قويت شخصيتها، وغزر نتاجها، وتعزز صمودها في وجه المحاولات لانتقاص حريتها. ذلك ان الحرية ـ حرية الأفراد والمؤسسات ـ لا تكتسب من الخارج، إلا بقدر ما تحصل في الداخل، أي بقدر ما تصدر عن الشعور بالتبعة وعن الجهد للقيام بأعبائها.

فهنا إذن تحدّ آخر للجامعة: ان تجعل من التوتر بين الحرية والمسؤولية عامل إبداع وتجدد لها، ومصدر إحياء وتجديد لمجتمعها.

(٣)

هذه هي بعض التحديات الرئيسية التي تجابه الجامعات في هذه الأوقات. ومن الصعب علينا هنا أن نقيّم ردود الجامعات على هذه التحديات. فهذا التقييم حريّ بأن

يكون موضوع سلسلة من البحوث تتناول أوضاع الجامعات في مختلف مناطق العالم الحضارية. على انه يحسن بكل جامعة، مهما تكن أوضاعها، ان تتدبر عملها بهذا المقياس، أي مقياس إدراكها لهذه التحديات، وتصديها لها، وبروز آثار هذا الإدراك والتصدي في سلوكها. ذلك ان مستقبل المؤسسة الجامعية مربوط بهذا الشأن الخطير، أي بقدرتها على تحويل التوترات القائمة في داخلها، وبينها وبين مجتمعها، إلى عوامل حيّة ومحيية، دافعة قدماً في سبيل التجدد والإبداع.

وإذا عمدنا إلى التخصيص والتحديد، أمكننا الاشارة إلى بعض ما يتطلبه هذا الإعداد المستقبلي من خطط واجراءات وتدابير يقتضي ان تقبل عليها جامعة اليوم بعزم وإقدام:

أولاً ــ تقننة وسائل التعليم. أي الإفادة من مبتدعات الصناعة الحديثة في حقول الإذاعة والتلفزة والسينما والحواسب الإلكترونية وبنوك المعلومات والأدوات المسجلة والمبتكرات الجديدة في الطباعة والنشر وسواها من وسائل الاتصال. فلقد انقضى الزمان الذي كان فيه الكتاب الواحد والإلقاء الشفوي المحصور ضمن غرفة من الغرف هما وسيلة التعليم. وإذا استثنينا بعض الجامعات الناشئة التي لا يزال عدد طلابها محدوداً، فإن الغرف، مهما تتعدد وتتسع، تظل أقلّ واضيق من ان تضم حشود الطلاب. وبالاضافة إلى ذلك، نجد أن الأسوار التي كانت تفصل الجامعة عن مجتمعها آخذة بالانهيار، وان ضرورات الحياة جعلت تدعو في أحيان كثيرة إلى ان يقترن التحصيل الجامعي بمزاولة عمل من الأعمال، فلم يعد بالامكان حصر هذا التحصيل في مكان معين، يأتي راغبو التعلم إليه، بل أصبح مفروضاً ان ينفذ هو إليهم في مواطن أعمالهم، ناهيك بالتحسين الكيفي الذي أثبتت التجارب الحديثة أنه بوسع الابتكارات التقنية أن تحدثه وتنشره.

ثانياً ــ مدّ فترة التعليم الجامعي. كما أخذ هذا التعليم يتعدى مكانه المحصور، كذلك غدا يتجاوز فترته التقليدية: أربع سنوات أو خمس أو ست من سنوات الفتوة والشباب. فالمعرفة في تطور مستمر، والحاجات والامكانات في تحول مستديم، ويستحيل اليوم على أي شخص في أي مجتمع أن يدعي ان تحصيله قد انتهى عند نيله شهادة من الشهادات، وانما يجد نفسه مضطراً إلى أن ينمّي مكاسبه باستمرار، معتبراً الشهادة بداية لا نهاية. وهذا كله يوجب على الجامعة ان تمد نطاق خدماتها لتحتضن مطالب التعليم المتجددة وحاجات التدريب المتتابعة التي تتخطى أي دور معين من حياة الإنسان.

ثالثاً ـ إن هذا الاتساع المكاني والامتداد الزماني يفرضان تحويل مفهوم المهمة الجامعية من **التعليم إلى التعلم**. إن مهمة الأستاذ، حسب المفهوم السائد اليوم، هي أن يعلّم طالبه، وكثيراً ما تتدنّى هذه المهمة لتصبح مجرد نقل معلومات «يلقّنها» الأستاذ للطالب، فيحفظها هذا ويجترّها في الامتحان. وكثيراً ما يستغني الطالب عن أن يتعلم حتى بهذا الشكل، فيكتفي بالكتاب أو بالأمالي التي وضعها الأستاذ. ما أبعد هذا عن مطالب هذا العصر، الذي انطلقت فيه المعرفة وتدفقت، وما أبعد هذه المعرفة المنطلقة عن تنحصر بين دفتي كتاب أو كتب محدودة! من هنا أصبح واجباً ان تُفهم مهمة التعليم الجامعي على أنها ترويض لذهن الطالب وإعداده ليتعلم هو بذاته، خصوصاً وقد تعددت وسائل هذا التعلم وتنوعت ولم تبقَ موقوفة على الكتب، بل تعدتها إلى المجلات التخصصية وإلى الوسائل السمعية والبصرية وغيرها. والواقع أن تسارع المعرفة قد أوهن الفارق التاريخي بين الأستاذ والطالب، فصارت الصفة الأساسية للأستاذ انه هو أيضاً متعلم ـ متعلم باستمرار ـ لا يفرقه عن الطالب سوى سبقه إياه في هذا المجال، وصارت بالتالي الصفة الأساسية للجامعة أنها موطن التعلم، لا موطن التعليم، ناهيك بالتلقين والتحفيظ.

رابعاً ــ مرونة الأنظمة والبرامج الجامعية. إن تطور المعرفة وتعدد الحاجات وتكاثرها يفرضان الخروج عن القوالب التقليدية التي صبت فيها أنظمة الجامعة ومناهجها خلال الماضي. من هذه القوالب أن الجامعة تتألف من كليات معينة، سواء أكانت اختصاصات هذه الكليات تتفق وحاجات المجتمع أم لا. وفي داخل كل كلية أقسام تقليدية أيضاً. وفي الأقسام مناهج موروثة وسبل ووسائل مطروقة. كلّ هذا جدير بأن يطرح للنقد والنقاش في سبيل امتحان ملاءمته لتطورات المعرفة وحاجات المجتمع. كل هذا يستدعي مرونة وتجدداً في صوغ الأنظمة وابتداع المناهج وتوجيه سائر نشاطات البحث والتعليم.

خامساً ــ تنويع الصيغ الجامعية. هذه المرونة المطلوبة تؤدي، إذا طبقت، إلى التنوع والتنويع. فليس من الضروري أن تكون الجامعات، خصوصاً في البلد الواحد، نسخاً متعددة لأصل واحد. نعود فنقول إن حاجات المجتمع تتكاثر وتتنوع، واختصاصات المعرفة تتعدد وتتفرع، فجدير إذن بكل جامعة أن تتناول من هذه الحاجات والاختصاصات ما تجده أقرب إلى امكاناتها وأكثر مطابقة لظروفها. ومعنى هذا أن شخصية الجامعة تتجاوز نظامها وشكلها الخارجيين، إلى روحها الداخلية، روح التحري عن الحقيقة وصيانتها وتجديدها ـ هذه الروح التي تكوّن آخر الأمر قوام الجامعة وتوحّد

بنيتها ـ مهما يكن شكل القوام، ومهما تختلف هيئة البنية بين جامعة وأخرى.

سادساً ــ التعاون بين الجامعات. على أن هذا التنويع قد يؤدي إلى العبث والفوضى إذا لم يصاحبه تنسيق وتعاون بين الجامعات: قطرياً واقليمياً، بل عالمياً أيضاً. إن من الهدر أن تتنافس جامعات البلد الواحد في الاختصاصات ذاتها، مع تصاعد الاختصاص وتفرّعه في هذه الأيام، بل الأجدى لها ان تتمايز كل منها في أحد الاختصاصات المختلفة، وان تتعاون جميعاً في سبل تناسق هذه الاختصاصات وتكاملها، حسب خطة علمية لتنمية الجامعات معاً ضمن خطة وطنية شاملة لنهضة المجتمع يقرّها ممثلو الشعب لمواجهة التطورات المقبلة. وحسب هذه الاستراتجية ذاتها تنشأ مراكز بحثية، قطرية وقومية، تغذيها الجامعات المختلفة وتتغذى منها، وتجنّد لها الكفاءات المطلوبة حسب تخطيط منتظم فيزخر عطاء الوطن بدلاً من أن يميع، وترقى مكانة هذا العطاء ومكانة الوطن ذاته في الساحة العالمية.

سابعاً ــ الابتكار والتخطيط. من الواضح أن هذه المطالب التي ذكرناها، تقتضي أن تحتضن كل جامعة من الجامعات خلايا حيةً، مهمتها الأساسية: النقد الذاتي وتحري أسباب التجدّد والابتكار والتخطيط المستمر. هذه الخلايا ـ على اختلاف أشكالها ـ خليقة بأن تحرّك السواكن في جوانب الجامعة، وبأن تظل تنبهها ـ أفراداً ومجموعاً ـ إلى ما تجابهه من تبعات متطورة، وبأن تؤهلها لتحسن المجابهة ولتسير قدماً في سبل الانجاز والتميّز.

(٤)

هذه هي بعض الخطى والتدابير ـ وقد عرضناها بإيجاز كلي ـ التي تدعى الجامعة إلى اتخاذها إذ تعمل في حاضرها وتعدّ لمستقبلها. على أن هذه التدابير وسواها تعجز عن الإتيان بثمارها، وتبقى عقيمة ضئيلة الأثر إذا نسيت الجامعة أو تناست مهمتها الأصيلة، وهي ان تكون مؤثلاً للعقل ومبعثاً للقيم. لا شك أن حاجات المجتمع وتطورات العصر تدعو الجامعة إلى أن تتحول وتتبدل، ولكن التحولات والتبدلات المطلوبة يجب أن تقتصر على الشكل والصيغة والأسلوب. أما الجوهر، فيجب أن يبقى، بل يتوجب على الجامعة أن تحميه وترعاه كي لا يطرأ عليه تحويل أو تبديل. فإذا لم تفعل ـ إما لأنها تجهل حقيقته أو لأن إغراءات العصر تشد بها ذات اليمين وذات اليسار فتغفل عنه ـ أضاعت شخصيتها وتخلّت عن صميم مهمتها. العقل الذي يتحرّق شوقاً إلى الحقيقة، والذي يثور على الوهم والبطلان، والذي ينقد ما حوله وينقد ذاته، والذي يقدم على الجدّ

والبذل في سبيل المعرفة الخالصة، العقل الذي انتظم فعله وتراكم خلال التاريخ فأنشأ الحضارات وأعلى شأن الإنسان ـ هذا العقل هو الذي تتشرف الجامعة بخدمته وصيانة حرمته وإعلاء شأنه. وكذلك الفضيلة ـ فضيلة الخلق المتنزه عن الهوى، المتحرر من شوائب النفس، المجاهد دوماً من أجل هذا التنزه والتحرر، الساعي إلى اكتساب الكرامة الذاتية والوطنية والإنسانية. هذان الذخران النفيسان ـ العقل والفضيلة ـ هما، معاً، لبّ الكيان الجامعي، وبدونهما ليس للجامعة من وجود حق، مهما تكثر مواردها ويتوافر أساتذتها وطلابها وتتعدد اختصاصاتها وتتوسع أبنيتها وتكتنز مكتباتها ومخابرها وسائر أجهزتها.

وإذ تقبل الجامعة على اكتناه هذا اللبّ وإنمائه، فإنها لا تبعد عن حاجات مجتمعها وعن تطورات العصر. فليس ثمة من حاجة اليوم ـ للمجتمعات المتخلفة بخاصة ـ أعظم وأضخم من الحاجة إلى العقلانية: إلى إدراك هذه المجتمعات واقعها على حقيقته وإلى التمكن من الوسائل التي انتجها العقل الراشد لمعالجة هذا الواقع. وليس أهم للمجتمعات طراً ـ متقدمة دُعيت أو متخلفة ـ من أن تتحرى معاني الفضيلة ومن أن تجسدها في حياتها. ذلك أن سر الأزمة الناشئة في حضارة اليوم، ومبعث الأخطار التي تهدد كيان هذه الحضارة، هو التخلي عن الوازع الخلقي وإهمال مواطن الفضيلة. ففي هذا المجال الخلقي ـ كما هو الأمر في المجال العقلاني ـ تبقى مهمة الجامعة التاريخية ما هي، ويبقى معناها وجدواها للحاضر وللمستقبل.

(٥)

الجامعة، اليوم وغداً، تتحمل تبعات جسيمة. ولكي تستطيع القيام بهذه التبعات تحتاج إلى ضمانات خارجية ومؤهلات داخلية. «أما الضمانات الخارجية فهي أن يؤمن المجتمع بها وبمقامها المركزي من وجوده، وبدورها الخطير في حياته، وأن يدفع هذا الايمان أرباب السلطة والرأي العام فيه إلى أن يهيئوا لها الموارد المالية المتضاعفة التي تفتقر إليها، وأن يكفلوا للعاملين فيها كرامة العيش وضمانة الاستقرار وحرمة الفكر والتعبير، وأن يصونوا حريتها في ادارة أموالها وأعمالها، وفي تنظيم تعليمها وبحوثها، لتستطيع أن تنصرف انصرافاً تاماً متّجهاً للمهمات الجليلة التي تتصدى لها. ومن العبث أن نطلب من أية جامعة، في أي بلد، أن تحقق معناها إذا لم تتوفر لها هذه الضمانات....

على أن هذه الضمانات الخارجية، مهما توفرت، ليست كافية وحدها، بل هي لا تتوفر وإن توفرت فلا تبقى، إذا لم تكن مستندة إلى مؤهلات داخلية. فكما أن للمجتمع تبعات جساماً تجاه جامعاته، كذلك لهذه الجامعات تبعات ـ لعلها أجسم وأضخم ـ تجاه مجتمعها. وعندما نتكلم هنا عن الجامعات لا نعني طبعاً ابنيتها ومنشآتها المادية، وانما نعني رجالها ونساءها، نعني الجامعيين، الذين هم ـ

أول الأمر وآخره ـ قلب الجامعة الخافق، وعقلها الفاعل، وضميرها الوازع. وإذا كنا نطلب من أرباب المجتمع أن يؤمنوا بجوهر الجامعة، فحريّ بنا أن نطلب هذا الايمان أولاً من أربابها. وإذا كنا نعتقد أن الجامعة يجب أن تكون حرم العقل والضمير، فخليق بكل جامعي أن يسعى أولاً لأن يكون في ذاته، ذلك الحرم، ولأن يجسد في شخصيته وفي سلوكه القيم الفكرية والادبية التي يجب أن تظل الجامعة عنواناً لها. إن الجامعة ـ أية جامعة ـ لا تصان من الخارج إلاّ بقدر ما تصان من الداخل، ولا تتمتع بضمانات إلا بمدى ما تحصل من مؤهلات. فما أعظمها مسؤولية يتحملها الجامعيون!»[1].

(١) قسطنطين زريق، «الجامعة ومستقبل الفكر العربي،» في: **الجامعة وإنسان الغد**، منشورات العيد المئوي (بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٦٨)، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

النهج العصري: محتواه
وهويته ـ ايجابياته وسلبياته(*)

(١)

لا بد في البدء من محاولة للتعريف بالموضوع. اني أحسب أن مفهوم «النهج» في هذا البحث مفهوم شمولي ينسحب على الحياة أو الحضارة العصرية كلاّ، فلا يقتصر على عنصر منها، سياسة أو اقتصاداً أو فكراً أو غير ذلك، وإنما يضم هذه العناصر كافة في كيان متكامل ومتفاعل في ذاته ومع سواه. ومع اننا قد نختلف في أي من هذه العناصر هو الأبرز والأهم، والأشد تأثيراً في سواه والأكثر تمييزاً لحضارة العصر، فلا شك في انها جميعاً تتداخل وتتشارك في تكوين هذه الحضارة. ولئن صدق هذا التداخل والتشارك في الأزمنة السابقة، فهو أصدق ما يكون في هذا الزمان الذي بلغت فيه دينامية التواصل والتفاعل ذروة عالية من الحدة والانبثاث لم يعرف لها الماضي مثيلاً.

هذا بشأن النهج، أما بشأن «العصري»، فإننا نقصد به مجمل ما بلغه التطور الحضاري في هذه الأيام، والمتمثل خصوصاً في المجتمعات القادرة المهيمنة على سواها، أو إذا أخذنا بالتصنيفات الجارية الآن، المجتمعات «المتقدمة» أو «المنمّاة» (Developed)

(*) بحث أعدّ للندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة بتاريخ ٢٣ ـ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤ حول موضوع التراث وتحديات العصر في الوطن العربي، ونشر في الكتاب المخصص لبحوث ومناقشات هذه الندوة وهو بعنوان: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٥).

تمييزاً عن المجتمعات «المتخلفة» أو «النامية» (Developing) التي تجدّ في طريق «العصرية» ولا يتمثل فيها «النهج العصري» إلا بقدر ما بلغت في هذه الطريق.

ولا بد من الاشارة إلى أن تمييزنا هذا هو وصفي لا تقييمي. فلسنا نبدأ بالتسليم بأن العصرية هي الخير كل الخير، وان النهج العصري هو الصراط المستقيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وسنحاول في مرحلة تالية من البحث التعرض لوجوه هذا الباطل عندما نتصدى لسلبيات العصرية وأخطارها، وانما المقصود هنا مجرد توضيح مفهومنا لموضوع البحث تمهيداً لمعالجته.

(٢)

لا جدال في ان النهج العصري هو نتاج التطور الإنساني بمداه الكامل، منذ أن نشأ الإنسان على هذه الأرض. فالتقدم البشري سلسلة متصلة الحلقات ومسيرة متتابعة المراحل. قد تنقطع هذه السلسلة أحياناً وتتوقف المسيرة بإنحطاط الشعوب التي قادتها زمناً ما، ولكن الاتصال لا يلبث أن يعود على أيدي شعوب جديدة تتسلم زمام القيادة وتتابع المسيرة من حيثما توقفت. قد تذهلنا أحياناً منجزات هذا العصر، حتى نكاد ننسى أن هذه المنجزات ما كانت لتحدث ولتظهر إلى الوجود لولا التطورات المديدة التي اقتضاها انبثاق الإنسان كائناً طبيعياً، ثم تدرجه البطيء في اكتساب القدرات الأولية السابقة للحضارة والممهدة لها، ثم قيام المجتمعات الحضارية الأولى في وادي النيل وما بين النهرين وأصقاع أخرى من العالم، ثم بناء الحضارات الكبرى في الشرق والغرب، ثم تفاعل هذه الحضارات في ما بينها، ثم تلاحق التغيرات وتراكم المكاسب والمخاطر في الأزمنة الحديثة. إن الحضارة العصرية هي وليدة هذا كله، وقد أسهمت في تكوينها شعوب مختلفة وأقطار ومناطق متعددة، وإن بأقدار متباينة.

ومع تقدير هذه الحقيقة التي يمليها الحس التأريخي السليم، والتي تربط الإنسانية جمعاء برباط واحد (على رغم وهن الوعي بهذا الرباط في العهود الماضية وحتى الآن)، فلا بد، عند النظر في النهج العصري لاستكشاف هويته ومحتواه، من التوقف بصورة خاصة عند آخر المراحل التطورية التي سبقته والتي انبثق منها انبثاقاً مباشراً. هذه المرحلة التي عرفت بـ «الحداثة» (Modernism أو Modernity) هي من أهم منعطفات التاريخ الإنساني. وهي بدورها نتيجة لما سبقها من تطورات، وذلك بمعنيين مترافقين: الاستمرار والمواصلة من جهة، والانقطاع والثورة من جهة أخرى. لم يكن للحداثة أن تقوم من دون القديم، ولكن لم يكن لها أن تقوم كما قامت لولا ما تضمنت من تحولات

جوهرية عن القديم، وعن المرحلة التي سبقتها مباشرة ـ مرحلة «القرون الوسطى» ـ بخاصة.

لقد حدثت هذه التحولات في بلاد أوروبا الغربية ابتداء من القرن الخامس عشر للميلاد ـ بل لعل بوادرها ومنطلقاتها نشأت قبل ذلك بقرن أو قرنين ـ وتمثلت أول ما تمثلت بما عرف بـ «النهضة الأوروبية». هذه الحركة الضخمة، وما رافقها وما تبعها من حركات وثورات لا تقل عنها ضخامة، اجتاحت غربي أوروبا وانتشرت منها إلى شرقيّها وإلى القارات الأخرى حيثما نزلت جاليات أوروبية بالفتح أو التجارة أو الاستعمار أو غير ذلك، أو حيث نفذ الأثر الأوروبي بصور غير مباشرة. وأهم هذه الحركات التي كوّنت، مع «النهضة»، المجتمعات الحديثة فالعصرية هي: الاصلاح الديني، والتوسع الجغرافي والتجاري، والثورة العلمية الأولى، و «التنور» الذي تلاها، والتطور الدستوري والثورة الصناعية في انكلترا، والثورتان الأمريكية والفرنسية، وقيام الدول القومية والامبراطوريات العالمية، والثورة الشيوعية، والثورة العلمية والصناعية الثانية المعاصرة. ان هذه الحركات متصلة فيما بينها، وهي تنبع من مصدر واحد أو من مصادر متقاربة ومتداخلة، وتصب كذلك في مجرى واحد أو في مجارٍ مشتركة، ولكنها ـ على ضخامتها ـ ليست سوى المعالم الكبرى للمسار «التحديثي». وقد مهدت لها وتخللتها تطورات أخرى لم تبدُ للعيان كما بدت هي، وانما يجب ان تؤخذ في الاعتبار إذا ما أريد استكمال صورة هذا التطور واستيعاب جميع العوامل التي أدت إليه.

لقد اختلف علماء الاجتماع وفلاسفة التاريخ في تعيين هذه العوامل، وفي ابراز ما هو في معتقدهم اصلياً ومحدِّداً لسواه. فبعضهم أكد العامل العرقي، وآخرون الطبيعي والجغرافي، وغيرهم الاقتصادي أو السياسي أو العقلي أو الاجتماعي. وليس هنا مجال ولوج هذا الميدان المضطرب الذي يعج بالنظريات المتضاربة. وتكفينا الاشارة إلى أننا من الذين يجانبون الأخذ بالتعليل الأحادي، أياً كان العامل المنتقى والمؤكد، وانما نقول بتعدد العوامل وتشابكها، وقد يتغلب بعضها على بعض أحياناً، ولكن يبقى لكل منها سهمه، قلّ أو كثر، في أحداث التطور أو توجيهه.

على انه مهما تكن العوامل الفاعلة أو المحدِّدة، في التطور الإنساني بعامة أو في احدى مراحله أو جوانبه بخاصة، فإن لكل من هذه المراحل سمات مميزة تصدر، أكثر ما تصدر، عن نظرة كونية (Weltanschauung) معينة تتولد عند اصحابها أو عن موقف أساسي أو عن مجموعة مواقف أساسية يتخذونها من الوجود والإنسان والتاريخ.

فإذا التفتنا إلى الحداثة، وجدناها تنطلق من مجموعة المواقف الأساسية التالية، وهي مواقف يصح ان نعتبرها «ايمانية»، وتمثل تحولات جوهرية عما كان عليه الأمر في المرحلة «الوسيطة» السابقة. وأهم هذه المواقف الايمانية هي:

أولاً ــ ايمان بالعالم الطبيعي: بأنه العالم الحقيقي، أو، على الأقل، العالم الذي يجب ان ننصرف إليه بأذهاننا ونصب فيه جهودنا. انه ليس عالماً حقيراً زائلاً، وليس مجرد جسر نجوز به إلى العالم الآخر الحقيقي الثابت السرمدي، بل ان له وجوده الخاص به، الخليق بأن يجتذب اهتمامنا وأن يمدنا بأسباب الرقي والسعادة. ويأتي هذا الامداد عن طريق استكشاف القوانين التي ينتظم بها هذا العالم، وتكوين المعرفة المتراكمة الناتجة من هذا الاستكشاف، واستخدام هذه المعرفة في السيطرة على قوى الطبيعة واستغلال مواردها وامكاناتها لمكافحة العلل التي تعتري الإنسان ولتوفير وجوه خيره واغتنائه. إن هذا الايمان الجديد الذي حملته الحداثة تضمَّن تحولاً جوهرياً عن القيم الأخروية إلى القيم الأرضية: عن ازدراء هذه الدنيا وما يسودها من باطل وشر إلى الانكباب على ما تحتويه من حقيقة وخير، وعن الرضى بتحمل أعبائها وآلامها لنيل النجاة والسعادة في العالم الآتي إلى طلب التمتع بما توفره من أسباب النجاة والسعادة في هذا العالم.

ثانياً ــ ايمان بالإنسان: بأنه أهم كائن في العالم الطبيعي و «معيار الأشياء جميعاً». هو الغاية والعامل معاً. فتفتُّح مداركه وقواه وتحرره من العوائق الخارجية والعلل الداخلية هما الغاية المبتغاة، ويكونان جوهر التحضر كما يرسمان الخط الايجابي المستمر في التاريخ. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، إن الإنسان ذاته هو العامل الفاعل في التطور والتحضر، القادر عليهما والمسؤول عنهما. انه سيد قدره، خيره وشره. والخير يأتي كلما استوعب هذه الحقيقة وقام بفروضها معتمداً قواه وامكاناته الذاتية.

ثالثاً ــ ايمان بالعقل: بأنه ميزة الإنسان ومصدر تفوقه وتفرده. انه الأداة التي بها يتوصل إلى الحقيقة ويكوّن ذخيرته العلمية التي تؤلف لب حضارته وعنوان مجده. وهذه الذخيرة العلمية ذات وجهين: حشد متزايد من المعارف المنتظمة في شتى الحقول الطبيعية والإنسانية، ومنهج دقيق في الاكتشاف والحشد والتنظيم. ولهذا النهج خصائص عدة، أهمها الاستقراء والنقد والتجريب. ففيما كان النهج الاستدلالي سائداً في القرون الوسطى، عمد رواد الحداثة إلى الدعوة إلى الاستقراء والاختبار سبيلاً لاكتساب المعرفة، فجاء تطبيق هذا النهج وتعزيزه سبباً من أهم الأسباب ـ ان لم يكن أهمها ـ في تقدم المعرفة وفي استمرار تراكمها وتجددها خلال العصور الحديثة وإلى وقتنا الحاضر.

رابعاً ــ ونتيجة للمعتقدات الثلاثة المذكورة: **ايمان بالقوى والروابط الإنسانية أساساً لبناء المجتمعات**. انه ايمان ناتج من التحول عن العالم الآخر إلى هذا العالم، ومن اعتماد الإنسان فاعلاً أصيلاً في تعيين مصيره، ومن السعي العقلاني إلى فهم سنن التنظيم الاجتماعي والتطور الحضاري. فكما ان للطبيعة سننها وقوانينها التي يجب ان تدرك وتطبق لاستخراج مواردها واستثمارها، كذلك للتطور الحضاري سننه وقوانينه التي يجب ان تفهم وتراعى في بناء المجتمعات المنشودة. ان هذا البناء لا يتم من الاعلى غير المنظور إلى الأدنى المنظور، أي بفعل مشيئة وقدرة فوق الطبيعة والإنسان، وانما من الادنى إلى الاعلى، أي من القوى التي تحرك الشعوب والروابط الناتجة من هذا التحرك. ومن هنا تقدمت روابط الجنس واللغة والتراث والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية على روابط الدين أو المذهب. فكان نشوء القومية، المرتكزة على تلك الروابط، من أهم ظواهر الحداثة وأجلى معالمها. ولم يكن هذا النشوء في الغرب سهلاً أو سريعاً، فلقد اقتضى صراعات عنيفة ومديدة بين الدول الناشئة والسلطات الكنسية التي كانت تبسط زعامتها وحكمها في القرون الوسطى والتي لم تتنازل عنهما إلا تدريجاً وبفعل القوى السياسية والاقتصادية والفكرية الجديدة التي اطلقتها الحداثة. هذه القوى جعلت «الأمة» القومية الوحدةَ الأساسية التي تتطلع الشعوب إلى تكوينها والتي تميز هذه الشعوب بعضها عن بعض، والتي تتفاعل وتتصارع في الميدان العالمي. وفي الفترة الأخيرة من العهد الحديث برزت رابطة «الطبقة» مرتكزاً لايديولوجية أخرى منطلقة، اخذت تنافس الايديولوجية القومية وتتفاعل وتتصارع وإياها. على ان الاثنتين تقفان معاً في جانب واحد ازاء الايديولوجية السابقة للحداثة، القائمة على وحدة الدين أساساً للتنظيم السياسي والاجتماعي وللتمييز والفصل بين الشعوب والفئات، والمستمدة سلطتها وأحكامها من مصدر الهي لا من التفاعلات الإنسانية ـ الطبيعية والإنسانية ـ الإنسانية.

ولا بد هنا من **ملاحظات ثلاث**: **الأولى** هي ان هذه المعتقدات الأساسية، وما يتصل بها أو ينشأ عنها، لم تسُد بالضرورة جميع شرائح المجتمعات الغربية ـ فقد ظلت بعض هذه الشرائح تعيش مراحل سابقة من التطور ـ ولكنها تسم القوى الفاعلة والموجهة وتمد تلك المجتمعات بما اكتسبت من طابع خاص ومن قدرة ذاتية ومن سلطة على المجتمعات الأخرى التي لم «تتحدث» بعد أو التي ما زالت على طريق التحدث.

أما **الملاحظة الثانية**، فتتصل بموضوع «التغريب» (أو الاقتباس من ألغرب) الذي تسعى إليه الشعوب النامية اليوم للسير في طريق الحداثة. ومؤدى هذه الملاحظة ان الاقتباس الحقيقي ـ إذا ما اريد ـ لا يقوم بمجرد استعارة الظواهر والنتائج، وانما بالنفاذ إلى

البواطن والدوافع. ففنون العيش ونظم السياسة وأساليب التصنيع ووسائل الحرب وغيرها مما تنبهر به انظارنا عادة ليست سوى ظواهر خارجية. ومهما يُقتبس منها يظل ناقصاً، بل ضاراً، ما لم يتوصل المقتبِس إلى دوافعها الرئيسية، التي اجملناها بالمواقف التي اتخذتها الحداثة من الطبيعة والإنسان والعقل وتنظيم المجتمع، فيحرز لذاته مقومات القدرة والاستقلال والابتكار ولا يبقى تابعاً لسواه وألعوبة بين يديه.

وأخيراً، ان التطورات التحديثية التي نتكلم عنها نشأت، كما قلنا، في بلاد أوزوبا الغربية وانتشرت منها إلى سواها ولا تزال تخترق سائر أصقاع العالم. انها لم تعد محصورة في «الغرب» سواء بمعناه الجغرافي أو بالمعنى السياسي ـ العسكري الذي يفصل بين «الكتلة الغربية» و «الكتلة الشرقية» أو بين ما يسمى بـ «العالم الأول» و «العالم الثاني». ان هذين العالمين يكوّنان جناحين ـ وإن متنافرين ـ لعالم واحد يتميز بمجموعه عن «العالم الثالث» بسبقه في انشاء الحداثة أو في اقتباسها. وقد كثر الالتباس بين مفهومي «التحديث» (Modernization) و«التغريب» (Westernization). والأفضل في نظرنا ايثار الأول منهما على الثاني لأنه يركز على المضمون التطوري، في حين ان الثاني يختلط بالعلائق السياسية وبرواسب الأفكار والأوهام المتوارثة منذ القدم حول الصلات والفروق بين «الشرق» و«الغرب».

(٣) خصائص «العصرية»

أولاً ــ تفجر المعرفة والمطامح الإنسانية

ان القوى التي أطلقتها الحداثة قوى دينامية مندفعة. وكان اندفاعها في البدء بطيئاً، ثم طفق يشتد ويسرع بتزايد فعلها وتفاعلها إلى أن بلغ في قرننا هذا ـ ومنذ أواسطه بوجه خاص ـ حد التفجر. ولعل «التفجر» هو من أوضح سمات هذا العصر وأصدقها تمثيلاً لأوضاعه. وهو يصدر، أكثر ما يصدر، عن اندلاع القوتين الرئيسيتين اللتين اطلقتهما الحداثة، وهما: المعرفة، والمطامح الإنسانية.

١ ـ فالعلم، بوجهيه المترابطين: النظري والتطبيقي، يخوض اليوم ثورة عارمة لم يعهدها ولم تعهدها البشرية من قبل. ومظاهر هذه الثورة تحيط بنا من كل جانب وتبث آثارها فينا بإلحاح سواء وعينا ذلك أو لم نعِه. ويكفي ان نشير بإيجاز إلى بعض هذه المظاهر:

أ ـ تسارع التقدم العلمي وتضخم المحصول المعرفي. فبعض الباحثين مثلاً يقدرون أن حجم المعرفة الإنسانية يتضاعف اليوم في مدة تتراوح بين سبع سنوات وعشر، وذلك

تبعاً للمقياس المتخذ (الاكتشافات والاختراعات، أو المنشورات العلمية، أو عدد العاملين في العلوم المختلفة أو غيرها)، أي أن تطور العلم في هذه الفترة القصيرة يعادل تطوره المديد عبر آلاف السنين منذ نشوء المعرفة. ويُرتقب كذلك ان هذه الفترة القصيرة آخذة في التقلص بحيث يقدر لها الا تتعدى أربع سنوات حوالى العام ٢٠٠٠.

ب ـ روعة النتائج التي حققها هذا التقدم العلمي والتكنولوجي. ولئن تجلت هذه الروعة بخاصة في العوالم الجديدة التي نفذت إليها المعرفة، وأهمها جزيئات المادة وطبقات الفضاء، فإنها تطلع علينا كل يوم، ومن مختلف الميادين، بما يبهر الأنظار ويستبق الخيال. ان هذه النتائج المحققة لا تعبر فحسب عن القدرات الراهنة التي يمتلكها علم هذا الزمان، وانما تشفّ أيضاً عن الآفاق المتخيلة وغير المتخيلة التي يشق العلم طريقه إليها. وبالاضافة إلى أن المعرفة الإنسانية تزداد كماً وحجماً، فهي تقفز قفزات نوعية تتابعت في العصور الأخيرة وغزت مختلف العلوم وكادت تغير طبيعتها مضموناً ومنهجاً.

ج ـ تصاعد أعداد المشتغلين بشؤون العلم والتكنولوجيا في المجتمعات المتقدمة، كما يبدو من القول المردد ان ثمانين أو تسعين بالمائة من جميع العلماء الذين ظهروا في التاريخ يعيشون في هذا العصر.

د ـ تضخم الموارد المالية التي تخصصها الحكومات والمؤسسات الأهلية للشؤون العلمية وارتفاع معدلات هذه المخصصات بالنسبة إلى الموازنة السنوية أو إلى الناتج الوطني القائم.

فمهما تكن الزاوية التي منها ننظر إلى العلم والتكنولوجيا في هذه الآونة، ومهما يكن المقياس الذي نتخذه لقدر فعلهما وخطرهما في المجتمعات العصرية، فلا مراء في اننا نخرج بنتيجة بيّنة قاطعة، هي ان هذا الفعل لا يجاريه أو يدانيه أي فعل أو اثر سابق، حتى في ابهى العصور «الذهبية» السالفة للعلم أو للصناعة، وان الثورية التي يتصفان بها في مرحلتنا الحاضرة لا توازيها أو تشابهها أية ثورية في أية مرحلة ماضية.

٢ ـ ومثل هذه الثورة العلمية التكنولوجية، ثورة أخرى تندلع في القلوب والصدور، هي ثورة الآمال والمطامح: آمال الافراد والفئات والشعوب في التحرر من الاستعباد والاستغلال وفي اكتساب الكرامة الوطنية والإنسانية. ان التاريخ لم يعرف يقظة شعورية ودينامية بشرية كالتي نعهدها الآن. فأغلب الفئات والشعوب هي اليوم في حرب على العجز والذل، تنهض إلى نوع من العيش جديد أو تتحفز للنهوض، تحدوها

أضخم المطامح وأبعد الآمال.

انها لثورة لاهبة. فهذا المطامح لا تتحرك في الصدور برفق وهوادة، بل تنطلق منها بعنف وصخب. وهي لا ترضى بما كان يرضى به السلف ولا تطيق الحرمان قدراً محتماً أو ثمناً لنعيم مقيم في عالم آخر. ولا تكتفي بالتدرج والتطور، بل تبغي التغيير «الجذري» والسريع، وتطلبه بشدة والحاح وتنادي بالثورية عقيدة فكرية وأسلوباً في العمل. إنها ثورة تمضي قدماً في غزو الشعوب حيثما تكن وتمتد بعزم إلى جميع البقاع والاصقاع، فلم يعد أي قوم بمنأى عنها، ولم يبق أي سد أو حد قادراً على الوقوف في سبيلها.

ان ثورة الرغبات هذه متصلة اتصالاً وثيقاً بالثورة العلمية التكنولوجية. ذلك ان انجازات العلم المتتابعة قد يسّرت سبل الاتصال فمكنت للآمال والمطالب من ان تنبث في العالم أجمع وأن يحرك بعضها بعضاً فتتقوى وتتناصر. ومن جهة أخرى، ان الخيرات المادية التي تفيض بها هذه الانجازات، وسبل التقدم التي تشقها، فتحت عيون الجماهير على امكانات تحسين معايشها واصلاح أوضاعها وقربت هذه الامكانات من أيديها، وأسهمت في تفجير قواها لتحطيم قيود الفقر والجهل والذل التي رسفت بها زمناً طويلاً وللاندفاع في السبل التي تكفل لها سدّ حاجاتها وصون كرامتها.

وليس بخافٍ ان درجة تأثر الشعوب والفئات بهاتين الثورتين تختلف باختلاف أوضاعها الجغرافية والتاريخية والحضارية، ولكن ليس بينها من لم يتعرض لها بشكل أو بآخر أو من يستطيع صدّها مهما يكن معارضاً لها أو مناقضا.

ثانياً ــ تسارع التغير

ان التسارع الذي نشهده في تقدم المعرفة وفي تصاعد الرغبات والمطامح لا يقتصر عليهما، بل نجده سارياً ـ وإلى حد بعيد بفضلهما ـ في جميع ميادين الحياة العصرية. فوسائل الانتاج وأشكال الاستهلاك تتبدل باستمرار، وكذلك فنون العيش وأساليب العمل والنظم السياسية والاقتصادية والتوجهات الفكرية والخلقية. ولكم من تبدل كان في الماضي يقتضي أجيالاً نراه اليوم يجري في عقود من السنين، بل في حدود العقد الواحد. ومع ان التسارع في بعض قطاعات الحياة أشد منه في القطاعات الأخرى ـ ذلك ان التغيرات العلمية والمادية تسبق عادة التغيرات الاجتماعية والفكرية والخلقية ـ فإنه يسري الآن في جميع القطاعات حتى التي تتلكأ عادة عن سواها. ومن هنا ما نجد من اتساع «الفجوة الجيلية» (Generation gap) بين الآباء والابناء بل احياناً بين المنتمين إلى جيل واحد.

إن هذا التغير المتسارع والشمولي (في تصديه لجميع الشعوب ولمختلف جوانب الحياة) يتطلب ممن يبغي سلوك النهج العصري اكتساب قدرات عدة للتمكن من مجابهة الأخطار التي يبعثها، ولضمانة البقاء والتقدم في خضمه، منها: القدرة على التحرك والتكيف. ذلك انه لم يعد ثمة مجال في هذا الوضع الدينامي المتفجر للجمود أو الخمود. لم يعد الجمود ممكناً حتى لمن يرتضيه ويستكين إليه. ومنها أيضاً: القدرة على التمييز بين مختلف أنواع التغير وأشكاله. فمن التغيرات ما هو جوهري أصيل، ومنها ما هو عرضي ظاهري، فتبدل شكل اللباس مثلاً ليس له من الأهمية، ما لتبدل أساليب التصور والتفكير. ومن التغيرات ما هو نافع ودافع إلى التقدم، ومنها ما هو معطل للامكانات ومرسخ في التخلف. فلا بد اذن من كفاءة عقلية للتمييز بين هذه الأنواع والأشكال، ومن مناعة خلقية لتجنب العرضي والضار مهما يكن مغرياً، ولتقصي الجوهري والناجع مهما يتطلب من جهد ومعاناة. وأخيراً: القدرة على استباق التغير والإعداد له. فالمجاراة والتكيف غير كافيين وحدهما، إذ انهما لا ينقذان من التبعية والخضوع للقوى التي تبعث التغير أو التي تتحكم به. ومن هنا أهمية التشوف المستقبلي، والتخطيط، والابتكار في هذا وذاك وفي غيرهما من ميادين الرؤية والفكر والعمل.

ثالثاً اختراق الحدود واشتداد الاتصال والتفاعل

لقد اكتسحت المعرفة التطبيقية الحدود الطبيعية القائمة بين البلدان والاصقاع. وربطت أطراف الأرض بعضاً ببعض، وجعلت العالم ـ من الوجهة التقنية ـ وحدة متشابكة. هذه حقيقة نلمسها في اختباراتنا اليومية وفي قدرة الاجهزة الحديثة على اختصار ابعاد الأرض بل على ازالتها أحياناً، ولكننا لم نَعِ بعد متضمنات هذه الحقيقة والنتائج المترتبة عليها. لم نَعِ أن هذا التواصل المتزايد بين بلدان المعمور وشعوبه، وما يؤدي إليه من تفاعل بينها يجعل المشكلات الأساسية التي تعانيها الشعوب مشكلات مترابطة وذات نطاق عالمي كالتكاثر السكاني، ونفاد الموارد الطبيعية، والفجوة بين المتقدمين في المعرفة والمتخلفين، والصراع بين التحرر والاستعمار وما إلى ذلك.

ولم تقف الثورة العلمية العصرية عند حدود الأرض، بل انطلقت أخيراً إلى الفضاء تقتحم معالمه وتفتتح عوالمه. هنا أيضاً لم يَعِ الإنسان العصري بعد النتائج النفسية والعقلية والموضوعية لهذا التوسع الفضائي. فالكرة التي كانت عند الاقدمين مركز الكون، والتي فقدت مركزيتها في مطلع الأزمنة الحديثة عندما اكتُشف انها تدور حول الشمس وليست الشمس هي التي تدور حولها، تقلصت إلى شبه نقطة متناهية الصغر متضائلة الشأن في المحيط الكوني المترامي الأطراف الذي يتكشف للعلم العصري ـ هذا

المحيط الذي تتعدد أجرامه وتتسع أبعاده ويتقادم نشوؤه وتطوره بشكل يكاد يستعصي على الادراك العقلي بل على التصور الخيالي. ومهما يكن من امر، فإنه يبدو ان النهج العصري لم يُدخل الإنسانية في عهد عالمي فحسب، بل وضعها على أبواب عهد «كوني» يفرض عليها تبدلات أساسية في التفكير والتصرف. وليس أقل هذه التبدلات ضرورة وشأناً اخراج وعيها للانقسامات والتناقضات القائمة بينها من أطرها الضيقة الفاصلة إلى إطار كوني منطلق في التوسع والتواصل أشد الانطلاق.

وكما تضاءلت الحدود الطبيعية، هزلت أيضاً ـ بل كادت تختفي ـ الحدود التقليدية بين المعارف والعلوم. فلقد تداخلت الكيمياء والفيزياء وعلوم الاحياء وتفاعلت مكتشفاتها ومنجزاتها، وظهرت علوم جديدة تؤلف بينها. وهكذا الحال في العلوم الاجتماعية والإنسانية. فلم تعد السياسة منفصلة عن الاقتصاد أو الاجتماع أو علم النفس، بل ترابطت هذه كلها وتشابكت. وأكثر من هذا، ان الحدود بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، وبين الأنشطة النظرية والتطبيقية، غدت مترجرجة مضطربة بسبب دينامية المعرفة وفاعليتها وانتشارها. فكل تطور أو كسب في ناحية يؤثر في النواحي الأخرى ـ مهما تبعد عنها أو تختلف ـ ويعمل في تحويلها وتبديلها.

رابعاً ــ تعقد المشكلات الإنسانية

إن تكثّف الاتصال واشتداد التفاعل بين الشعوب، وتداخل حقول المعرفة، ودينامية الحياة العصرية بوجه عام ـ ان هذا كله قد أوثق وشبّك الروابط القائمة داخل الشعوب وفي ما بينها، وزاد المشكلات الإنسانية تعقداً. فكما انه لم يعد مجدياً ان ننظر في حياة فئة من الفئات أو شعب من الشعوب بالاستقلال عن الفئات والشعوب الأخرى، كذلك أصبح من المخل المفسد ان نتصدى لجانب من هذه الحياة أو لمعضلة من معضلاتها بالانفصال عن غيرها من المعضلات. وكما غدت القضايا الأساسية التي تجابهها الشعوب قضايا عالمية، كذلك باتت مشكلاتها الجوهرية مشكلات حضارية بمعنى انها تتناول الحياة بمجموعها وتأبى المعالجات المحصورة أو المجزأة. ومن هنا فإن المعارك التي ستقرر وجه المستقبل هي التي تشن على الجبهات الواسعة حضارياً وعالمياً. ونحن نجد طلائع هذه المعارك في ما تقبل عليه الشعوب في هذه الآونة من تخطيط وتنظيم، فإن في هذا التلهف إلى التخطيط دليلاً على الشعور بضرورة إعداد الحياة المقبلة اعداداً منتظماً، وعلى احساس مرافق بأن المشكلات القومية تتطلب رؤية كلية ومعالجة شمولية. على ان هذه الطلائع، وان تكن تبدو على الجبهات القومية فهي لا تزال خفية وضعيفة على الجبهة العالمية، ولا تزال إنسانية اليوم متخلفة في ادراكها للمطالب

التوحيدية التي تفرضها التغيرات العصرية، سواء من حيث إيقاظ الشعور بـ «الأخوة الإنسانية» أو من حيث التخطيط والتنظيم على نطاق عالمي شامل. وفي هذا ما فيه من أخطار على حضارة العصر، بل على الحياة البشرية ذاتها.

(٤) ايجابيات «العصرية»: منجزاتها

لسنا نحتاج إلى شرح وتفصيل لندرك ضخامة منجزات النهج العصري المنطلق من تطورات الحداثة والمنتشر في أصقاع المعمور والنافذ إلى مختلف جوانب الحياة. بل يكفينا ان نشير إلى الحقول الرئيسية التي تتجلى فيها هذه المنجزات.

أولاً ــ المعرفة النظرية والتطبيقية: وهنا نعود إلى ما ذكرنا عن انطلاق المعرفة في الأزمنة الأخيرة وعما احرزته وتحرزه من تقدم، سواء في تتابع الاكتشاف والاختراع، أو في التزايد والتراكم حجماً، أو في الارتقاء نوعاً، أو في استقطاب النخبات، أو في الانتشار في صفوف الجماهير، أو في اثرها المتصاعد في بناء قدرات الشعوب وثرواتها. وقد غدت هذه الثروات تقاس بما تعده الشعوب لأنفسها من موارد بشرية أكثر منها بما أعطيت من موارد طبيعية: بما تولد وتستثمر من عقول متفتحة ونفوس يقظة وأيدٍ مدربة ومؤسسات منتظمة وأجهزة فاعلة ـ وكلها من نتاج المعرفة. ومن هنا كان الاتجاه البارز لدى الباحثين الحضاريين الذين يحاولون استقراء ميزات هذا العصر، ان يؤكدوا هذه الميزة من ميزاته وان يتحدثوا عن «عصر المعرفة» الذي نلجه أو عن «مجتمع المعرفة» الذي غدا، والذي سيغدو أكثر فأكثر، مجتمع القدرة والاثر والتقدم.

ثانياً ــ تصاعد الانتاجية الانسانية: في الاقبال على الانتاج وفي تحسين وسائله وتدفق حصائله. وقد أدى هذا كله إلى رفع مستوى العيش إنْ بمعايير مطلقة أو بالمقابلة مع ما كان عليه في العصور السابقة.

ثالثاً ــ التغلب على الحواجز الطبيعية: في حقول النقل البري والبحري والجوي، وفي المواصلات السلكية واللاسلكية والالكترونية وبواسطة الأقمار الصناعية، وفي وسائل الإعلام المتطورة، وغيرها من مجالات اختصار المسافات وتقريب الأبعاد.

رابعاً ــ التقدم في مكافحة الأمراض: في اكتشاف أسبابها ووسائل معالجتها أو درئها والوقاية منها. وثمة مقاييس لهذا التقدم: منها ازدياد اعداد الأطباء والمشافي ومنشآت الصحة العامة وارتفاع نسبها للسكان، ومنها تدني عدد الوفيات من الأطفال واطالة سني الحياة.

خامساً ــ انتشار وسائل التعليم التقليدية وابتداع وسائل جديدة، والجهود الكادحة التي تبذلها المجتمعات كافة لمكافحة الجهل في صفوف جماهيرها وتربية أجيالها الناشئة.

سادساً ــ المنجزات في ميادين الحريات: إن تنبه الافراد والفئات والشعوب، ونضالهم في سبيل حرياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، واندلاع ثوريتهم في هذه الأيام ـ ان هذا كله هو من مكاسب الحياة العصرية التي لا يمكن انكارها وانتقاص قيمتها. فالشعوب ماضية في معركة التحرر من الاستعمار. وقد اشتدت هذه المعركة في السنوات الأخيرة واتسعت، وتتابعت فيها انتصارات الشعوب المستعمَرة، فنالت اكثريتها استقلالها وسيادتها، وكذلك جاهدت الفئات المستغلة والمكبوتة لحيازة حقوقها في العيش الكافي والعمل والكرامة ولإزالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية التي تفصلها عن سواها. ومثل هذا الجهاد جهاد الاجناس الراسفة في اغلال التمييز العنصري، فإنها تهبّ لتحطيم هذه الاغلال، وقد حطمت بعضها ولا تزال مندفعة للتخلص مما بقي منها. أما الجهاد في سبيل حقوق الأفراد فتاريخه مديد، ولكنه أصيب بانتكاسات مرعبة في الآونة الأخيرة بسبب تزايد قدرة السلطات الحاكمة والجماهير المجندة على الارهاب والتعدي، فلا بد من السعي لابقاء جذوته حية في الصدور ليغدو الإنسان ـ كإنسان ـ قبلة الانظار ويصبح مستوى حريته وكرامته المعيار الحقيقي للتقدم.

هذه هي بعض منجزات النهج العصري بخطوطها العريضة. وهي، وغيرها مما يتصل بها، قابلة للشرح والتفصيل وللتأييد بالارقام والاحصاءات، ولكن دلائلها العامة بيّنة وملموسة وهي تحيط بنا وتنساب إلى مختلف جوانب حياتنا وتعمل فيها تغييراً وتبديلاً.

ولنرفق هذه الأحكام العامة بملاحظتين: **الأولى** هي ان هذه المنجزات ليست ضخمة ورائعة في ذاتها فحسب، بل هي كذلك أيضاً في ما تنبىء عنه من امكانات مستقبلية نظراً للطاقات التي تختزنها أو التي تستطيع اطلاقها. فكل يوم يبدو أفق جديد في الاكتشاف النظري أو في تطويع الطبيعة أو في توفير الوسائل وتحسينها، أو في تضخيم قدرة الإنسان. أما **الملاحظة الثانية** فهي ان هذه المنجزات، وان تكن قد حسنت الأوضاع الإنسانية من وجوه، فقد عجزت عن تحسينها من وجوه أخرى، بل زادتها سوءاً بتعقيد مشكلاتها وبتصعيد أخطارها، وذلك بسبب العلل التي تعتري النهج العصري والتي تتضح دلائلها الحاضرة ونذر شرورها المقبلة أكثر فأكثر.

(٥) سلبيات «العصرية»: اخطارها

ليس من ينكر ان الإنسانية المعاصرة تمر بأزمات متلاحقة، وان هذه الأزمات تشتد حدة وانتشاراً. ولقد غدت لفظة «الأزمة» من أوسع الألفاظ تداولاً في هذه الأيام. فهي تنصبّ علينا من شتى الكتب والمقالات والخطب الرسمية وغير الرسمية بوجوهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وغير ذلك. وهي إن دلت على شيء، فعلى ما يشعر به قادة الفكر والسياسة والعمل، وعلى ما تختبره جماهير الشعوب، من ارتباك واضطراب وثورات متفشية ومن تمادي الخلل في الأوضاع القائمة وتكاثف الغيوم في الآفاق البادية. وكما رسمنا منجزات الحضارة العصرية بخطوط عريضة، كذلك نعرض في ما يلي أهم سلبياتها وأخطارها:

أولاً ــ الحروب المرتقبة والناشبة: تجابه الإنسانية اليوم خطر حرب هائلة لا تبقي ولا تذر، وذلك بسبب ما تختزنه وتعده القوى الكبرى ـ والقوتان العظميان على الأخص ـ من أجهزة التسلح المتطورة الفاتكة، الموغلة في التطور والفتك، النووية منها والجراثيمية والكيميائية، بالإضافة إلى الاسلحة التقليدية. ومن هنا القول المردد عن «توازن الرعب» الذي يعيش العالم اليوم تحت وطأته. فهل سيدوم هذا التوازن بتهيب قادة القوتين العظميين وكتلتيهما لخطر تخلخله واندلاع حرب ماحقة تنزل صواعقها على كل منهما وتحدث من التقتيل الجماعي والتدمير الحضاري ما لا يستطاع تقديره أو تخيله؟ ام انه سيختل بتفوق فريق منهما على الآخر تفوقاً يغريه باتخاذ الخطوة الأولى، أو بغير ذلك؟ مهما يكن من أمر، ان استمرار هذا الخطر الرهيب الماثل يبقى ثقيل الوطأة وحافلاً بالهموم لشعوب البشرية كافة.

وبجانب الحرب الماحقة المرتقبة، ثمة «الحرب الباردة» القائمة بين القوتين العظميين والتي إن لجمها «توازن الرعب»، فإنها تظل تتغذى بأطماع كل من هاتين القوتين وتنازعهما وتصارعهما على مدى العالم أجمع. ومن مظاهر هذا التنازع والتصارع الحروب الموضعية المتكاثرة في شتى انحاء المعمورة وفي العالم الثالث بخاصة، التي تنشر الاضطراب حيث تقوم وتبثه في مناطق قريبة وبعيدة.

ينتج من هذا كله ان النهج العصري لم يؤد إلى كفالة السلام والاستقرار ولم يخفف أخطار الحرب، بل زادها شدة وارهاباً، وكثف أجواء الرعب والقلق المخيمة على الإنسانية جمعاء.

ثانياً ــ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتسلح والتسليح: بالإضافة إلى ما تحدثه

الحروب القائمة من هلاك ودمار، وما تثيره الحروب المرتقبة من مخاوف وأهوال، فإن ثمة اخطاراً اقتصادية وسياسية واجتماعية تنجم عن التسابق إلى التسلح وعن تعاظم نفقاته بسبب تطوره وانتشاره، منها: امتصاص نسبة كبيرة من ثروة الشعوب، المادية والبشرية، وتحويلها عن المطالب الملحة في التنمية والاعمار، أي في مكافحة الفقر والجوع والمرض والجهل وشتى وجوه التخلف الإنساني. ولئن كان معظم هذه النفقات يقع على عاتق الدول الكبرى، والقوتين العظميين بخاصة، فإن ما يصيب الدول المتخلفة يحرمها من أشد ما تحتاج إليه لمداواة عللها، فضلاً عن انه يحوّل جزءاً مهماً من مواردها إلى الدول الصناعية التي تغريها بالتسلح وتمدها بالسلاح. ومن هذه الأخطار أن التسلح المتصاعد يضع في أيدي المسيطرين عليه قوة سياسية متزايدة، سواء في الدول المنمَّاة أو في الدول النامية. ويخلق «انظمة عسكرية» و «طبقات عسكرية» تستأثر بالسلطة والنفوذ وتستخدم وسائل الترهيب والقمع وتضييق مجالات الحرية والديمقراطية، ناهيك أخيراً بما تجلبه تجارة الاسلحة من أسباب الرشوة والفساد الخلقي والاستهانة بالقيم الفردية والقومية.

ثالثاً ــ اتساع الفوارق بين الشعوب القادرة والشعوب الضعيفة: ان الطاقات التي ولدها النهج العصري للشعوب التي سارت وتوغلت في مسالكه قد عزز قدرتها على السيطرة على الأوضاع البشرية وعلى استغلال الشعوب الضعيفة التي لم تسلك هذا النهج أو جازت خطى محدودة فيه. ومن هنا تكوّن «الفجوة» الخطيرة القائمة بين هذين الفريقين من الشعوب، وما يبدو من اتساعها في مختلف الحقول: العلمية والعسكرية والسياسية والاقتصادية وغيرها. ولئن يكن الاستعمار التقليدي قد انحسر بسبب هبَّات الشعوب المستعمَرة، فلقد أخذ مكانه الاستعمار الجديد الذي ابتدع أساليب متجددة للسيطرة والاستغلال بفضل قدراته المتطورة، والذي لا يجابَه الا بما تحرزه الشعوب الضعيفة من قدرات ذاتية مقابلة. ولسنا نرى ان هذا الإحراز يتم بالقدر والسرعة الكافيين ليضيّق الفجوة أو ليوقفها عند حدها أو ليخفف من تبعية الشعوب الضعيفة للشعوب القوية أو يكبح التراجع في وجه هجماتها.

رابعاً ــ اختلال النظام الاقتصادي العالمي: من مظاهره انخفاض معدلات النمو، والركود والانكماش، وتفشي البطالة والاضطرابات العمالية، والتضخم وتصاعد الاسعار، وتفاقم مشكلات الزراعة والغذاء، وارتفاع مديونية الدول النامية، وازدياد تبعية هذه الدول للدول الصناعية. هذه وغيرها من المظاهر المرهقة للشعوب كافة، ولشعوب الدول النامية بخاصة، تنبىء باختلال أساسي يتعدى الفروع والجوانب المتفرقة إلى أصول النظام وبنيته العامة.

خامساً ــ وثمة علل أخرى خطيرة جاء بها النهج العصري وأخذت تقلق أربابه وتثير مخاوفهم من تطورها في المستقبل الآتي ومما يترقبون من الآفات التي ستجرها عليهم ومن الأخطار التي ستترتب عن انتشارها في العالم اجمع. وسنكتفي هنا بتعداد هذه العلل دون تفصيلها، فقد كثر التحدث عنها وتحليلها في هذه الأيام من قبل علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسية، ومن محاولي استشفاف المستقبل، ومن المنظمات القومية والدولية، ومن سائر المعنيين بالتوجيه والتخطيط:

١ ـ التكاثر السكاني الذي بلغ في العقود الأخيرة حدوداً باعثة للقلق نظراً لآثاره الاقتصادية والاجتماعية المضنية، ولانطلاقه في البلدان المتخلفة بخاصة، مما يضخم اعباءها ويمضي في توسيع الفجوة بينها وبين البلدان المنمّاة.

٢ ـ تناقص الموارد الطبيعية، الذي نتج عن اقبال المجتمعات العصرية على انتهاب موارد الأرض دون حذر أو مبالاة، فإذا هذه المجتمعات تصطدم اليوم ـ بـ «حدود» هذه الموارد وتضطرب خشية من نفادها. ومع ان بعض التفاؤليين يشكّون بحقيقة هذا الخطر ويحاولون تبديده من الأذهان مستندين إلى قدرة العلم ـ التي تبدو لهم غير محدودة ـ في استكشاف موارد أرضية جديدة أو اصطناعها، أو حتى في استغلال موارد فضائية، فإن التشاؤم لا يزال منتشراً والخشية لا تزال ساطية من مغبة السباق بين الشره الصناعي غير المتورع وتوفر الموارد الطبيعية التي يتطلبها.

٣ ـ تلويث البيئة الطبيعية بما يبثه فيها هذا الشره من مواد ضارة وسموم قديمة ومستحدثة وما ينزله بها من تشويه وتدمير، وغير ذلك من ضروب الفساد والافساد، وانعكاسات هذه المساوىء على الصحة الجسدية والنفسية وعلى البيئة الاجتماعية بوجه عام.

٤ ـ الشره الاستهلاكي، ويقابل هذا الشره الصناعي الانتاجي شره استهلاكي مصدره انصباب النهج العصري على «الاشياء» المادية واستثارته الرغبات في الاستزادة منها والتنافس في سبيلها. ولا تقتصر أضرار هذا الشره ـ المتفشي خاصة في المجتمعات الرأسمالية حيث تغذي السلطات الاقتصادية والاجتماعية مصالحها بتعبئته واضرامه ـ على الاهدار المادي فحسب، بل تتعداه إلى المنطلقات الخلقية والسلوكية وإلى موازين القيم الفردية والاجتماعية. وتعظم هذه الاضرار المادية والخلقية عندما ينتاب هذا الشره المجتمعات المتخلفة، التي لم تَبنِ بعد قدراتها الانتاجية، فيأتي اقبالها على السلع الاستهلاكية المتدفقة عليها من المجتمعات المصنعة، وباغراء من هذه المجتمعات، ليبعثر

مواردها ويبدد مناعتها ويزيدها امعاناً في التخلف والتبعية.

٥ ـ تغلب التبسطح على التعمق، والتقليد الأعمى على الاقتباس البصير، والأنانية على الغيرية، والتنازع على التضافر، وبروز «اميَّة» القيم ـ وهي أسوأ بكثير من أميَّة الحرف ـ والجهل المصبوغ بالعلم، والادعاء المخدوع والخادع.

٦ ـ تزايد الانحراف والعنف والاجرام، وله أسبابه العديدة المتشابكة في توجهات النهج العصري الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والاعلامية ـ هذه التوجهات التي تولّد الظروف الموضوعية والنفسية للإحباط والنقمة والتعدي و «الاغتراب» عن المجتمع، وللخروج عن النظم المرعية والقيم والتقاليد المتوارثة.

٧ ـ ولعل أخطر ما يبدو في الآفاق من هذه السلبيات هو امتداد القدرة العلمية والتقنية من حيز الطبيعة المادية إلى حيز الإنسان ذاته، بهدف التأثير في طبيعته، بل «صنع» هذه الطبيعة أو «إعادة صنعها»، كما يستدل من اللفظ الذي أخذ يطلق على هذه المحاولات وهو «الهندسة الحياتية» أو «هندسة الحياة» (Bio - engineering)، وذلك بتكييف «الجينات» أو الجزيئات الموروثة وايلاء الاجنّة خصائص معينة، أو بالنفاذ إلى الدماغ، أو بتبديل اعضاء الجسم أو بضروب أخرى من التدخل المعزز بالتقنيات المطوّرة والعقاقير والمصطنعات المستحدثة، ناهيك عن أساليب التأثير النفسي التي أصبحت مدار تخصصات وممارسات شائعة ومحاطة بالشكوك والتساؤلات. وإذا كانت هذه المبتكرات الجديدة تجلب منافع باهرة تتجلى في مكافحة المرض والهرم وغيرهما من العلل، فإنها تنطوي على أضرار وشرور فظيعة إذا اسيء استعمالها، وإذا تسربت إلى ايدٍ غير منضبطة وغير مسؤولة أدبياً. ومن هنا كانت القضايا الأدبية المثيرة التي يجابهها العلماء اليوم وتتردد اصداؤها في أوساط السلطات والرأي العام، والتي تدور حول أهلية الإنسان العصري للسيطرة على قدرته التقنية المنطلقة. وقد بدأت هذه القضايا تنشب عند اكتشاف الطاقة الذرية واستخدامها عملياً في الحرب، وهي اليوم تنفذ إلى ميدان لا يقل عن هذا خطورة وهو التحكم بطبيعة الإنسان.

(٦) بواعث هذه السلبيات

إذا ابتغينا ادراك البواعث الأولية لهذه السلبيات، توجب علينا ان ننفذ دون ظواهر النهج العصري السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى ما يتخذه من مواقف أساسية جاءت بها الحداثة ودعمتها ونشرتها العصرية، فنتقصى ما إذا كانت السلبيات تشوب جوهر المواقف ذاتها، أو تعود إلى ضآلة التزام العصرية بها وإلى الانحرافات والاخطاء

التي ارتكبت في تطبيقها. هذه المواقف الأساسية تتلخص، كما عرضنا في ما سبق، في معتقدات ثلاثة، تدور حول الطبيعة والعقل والإنسان.

أولاً ـ لقد اندفع الإنسان العصري (وما نقول عن «العصري» يشمل طبعاً «الحديث» الذي انطلق ذاك منه) إلى الانكباب على الطبيعة كما ذكرنا دون تحوط أو انضباط. لقد حاول الانطلاق من عبودية الطبيعة وخطا خطى واسعة ومذهلة في التحرر منها، ولكنه مضى في التسلط عليها والعبث بها، تسلطاً أرعن وعبثاً منفلتاً، فإذا هي تحمله تبعة هذا الاستبداد والعبث، وإذا هو يضيّع الخيرات الجمالية والعقلية والأدبية التي حققتها العصور السابقة من جراء انسجام اهلها مع الطبيعة ورعايتهم لحرمتها وتقديرهم لمزاياها وعطاياها.

ثانياً ـ لقد أشرنا فيما سبق إلى ايجابيات تحرر الإنسان من الطبيعة، وإلى تقدمه الهائل في العلم التجريبي والتطوير التقني ـ هذا التقدم الذي يبدو، أكثر ما يبدو، في التصنيع الآلي، وفي تغزير المنتجات والسلع المادية. وثمة في الآفاق امكانات أشد روعاً في هذه المجالات، ولكن هذه المنجزات والامكانات تبقى في حيز الوسائل. والوسائل قد تؤدي إلى الشر كما تؤدي إلى الخير، طبقاً للغايات التي توجه إليها. وهنا مفارقة كبرى وخطيرة في النهج العصري، وهي الفجوة المتسعة بين التقدم المنطلق في انتاج الوسائل كماً ونوعاً وبين الترقي المحدود ـ ان كان ثمة ترقٍ ـ في ايثار الصالح منها على الفاسد والنافع منها على الضار. ومن نتائج هذه المفارقة ما نلقى من تهافت على صنع اسلحة التقتيل وأدوات التدمير وتطويرها، ومن ترافق الفقر الفاجع مع الغنى الفاحش، ومن ذيوع الاضطراب والارتباك في شتى الميادين، ومن عجز النهج العصري عن ان يؤمن للشعوب والأفراد الأمن والاستقرار، ومن إثارته ـ على العكس ـ مشكلات أضخم فأضخم، واخطاراً أفظع فأفظع. ان ايمان الإنسان العصري بقدرته على انشاء جنة على الأرض باستثمار الطبيعة وتوفير «الأشياء» قد انكشف ناقصاً ومضللاً وباعثاً لشرور متفاقمة.

ثالثاً ـ وتتصل بهذه المفارقة مفارقة أخرى خطيرة، وهي تلكؤ المعارف الإنسانية والاجتماعية عن المعارف الطبيعية. ومع ان هذا التلكؤ ينشأ إلى حد ما عن تعقد موضوعات الأولى وكثرة خفاياها ومجهولاتها بالنسبة إلى موضوعات الثانية، فإنه يصدر أيضاً ـ وإلى حد أبعد ـ عن تخلف الإنسان العصري في التخلي عن أوهامه وعصبياته وفي انحرافه عن السبل العقلانية عندما يتصدى للشؤون التي تتصل بقومه أو بدينه أو بعاداته وتقاليده. ومن مظاهر هذه المفارقة ما نراه عند بعض العلماء من اختصاص رفيع وانجاز ملموس في الميادين الطبيعية، وفي الوقت ذاته من جهل وتوهم وتقوقع ضمن

التقاليد المتحجرة عندما يتناولون المشكلات الإنسانية أو الاجتماعية، فكأنهم يعيشون في عالمين متناقضين متنافرين، عالم القرن العشرين وعالم القرون الوسطى، أو حتى البدائية، دون ان يشعروا بهذا التناقض والتنافر ويسعوا إلى معالجته.

وإذا كانت هذه المفارقة خطيرة في ميدان العلم، فهي أشد خطراً في الميادين التي يتحرك فيها قادة الشعوب وجماهيرها. فما أضأل العقلانية في هذه الميادين، وما أعجز المسيطرين على المقدرات عن التصرف العقلاني سواء في رسم الأهداف الصحيحة أو في ابتداع الوسائل الآمنة لبلوغها! إن العقل العصري الذي أدى ويؤدي مهمته في التصدي للطبيعة واستثمار خيراتها يقف عاجزاً ومشلولاً ازاء الأوهام والغرائز التي لا تزال مسيطرة في الحقول الإنسانية والاجتماعية التي تشتد أخطارها يوماً بعد يوم بسبب القدرات المتصاعدة في التجهز الآلي والمادي. ومن هنا يمكن القول ان الإنسان العصري قد قصَّر في ايمانه بالعقل، فحصره أو كاد في العلم التجريبي الطبيعي، ولم يستطع النفاذ به إلى البواعث الإنسانية ـ وهي في نهاية الأمر البواعث الخلقية والأدبية التي بها يرقى الإنسان أو يشقى. فما كل «تقدم» يأتي دليلاً على «رقي» وقد يكون التقدم الصنعي الذي أحرزه النهج العصري تحقق ويتحقق على حساب الرقي الذاتي، الرقي الناتج عن التحرر من الغرائز والشهوات، وعن البذل الجاد والمستديم لاكتساب عقلانية «انسانية» لا تقل وضوحاً وإثماراً عن تلك التي تتجلى في العلوم والمعارف الطبيعية.

رابعاً ـ وكما قصّر الإنسان العصري في استكمال مفاهيمه للعقل وفي التزام فرائضه التزاماً وافياً في الحقول المختلفة، كذلك توقف ـ بل تراجع ـ في نظرته إلى «أخيه» الإنسان. لا أحد ينكر المكاسب التي حصلت على مدى الأزمنة الحديثة والمعاصرة في الدفاع عن حقوق الأفراد والشعوب وفي صد قوى الظلم والعدوان وفي اضرام معارك التحرر في كل صقع وفي كل جانب من جوانب الحياة. لا أحد ينكر فعل الثورات الصاخبة أو التقدم التدريجي في ميادين التحرير والتحرر. ولكن هذا الفعل لا يؤتي ثماره الخيرة ولا يبلغ رقيّه المنشود إلا عندما يصبح «الغير» غاية في ذاته لا وسيلة للاستغلال. وما أبعد بشرية اليوم عن هذا الرقيّ، بل ما أفظع قدراتها الجديدة على الارهاب والقمع وتضييق الحريات! ان التقدم التقني قد وضع في أيدي المجتمعات القوية أدوات ووسائل متطورة تمضي هذه في استخدامها للتحكم بالمجتمعات الضعيفة، كما انه وضع في أيدي أرباب السلطة في كل مجتمع تقريباً هذه الأدوات والوسائل نفسها أو ما يماثلها للتسلط على شعوبها واسكات أصواتها وتضييق سبل الاختيار لها. وهنا تبدو مفارقة أخرى في النهج العصري بين انطلاق الشعوب نحو التحرر واشتداد القيود التي تجابهها. والمعركة

الناشبة عن هذه المفارقة هي المعركة الأساسية التي تخوضها الإنسانية في هذه الأيام. وهي أعنف استعاراً وأوسع انتشاراً وأبلغ اثراً في تقرير المصير من أية معركة تحررية سابقة.

خامساً ـ تنساب في كل ما ذكرنا مسألة تفرض تقصياً وايضاحاً هي: هل العقلانية ـ حتى لو سادت الحقول الإنسانية ـ كافية وحدها، أم هي بحاجة إلى انبعاث عامل آخر في الكيان الإنساني هو الوجدان أو الضمير. هل الوجدان أو الضمير نتاج للعقلانية الناشطة المتفتحة، أم هو عنصر ينبت خارج دائرة العقل، بل فوق هذه الدائرة، وتقتضي تنميته غير ما تقتضي، وأكثر مما تقتضي، تنمية العقل. لسنا هنا في مجال معالجة هذه المسألة العويصة التي كثر النقاش والاختلاف حولها في العلوم النفسية والفلسفية والدينية. وكل ما نود تبيانه هو ان الضمير ـ سواء أكان حصيلة نضوج العقلانية أو كانت له أسباب ومصادر أخرى ـ هو آخر الأمر العامل الذي يكبح نزوات الشر في الإنسان، ويصده عن التعدي على الحرمات، ويبعث منابع الخير في نفسه، ويرتفع به في سلم الرقي. وهنا تبدو أهم نقائص النهج العصري في انه لم يحقق في هذا الحيز تقدماً يذكر، فلا تزال الضمائر لدى الأفراد والشعوب هزيلة بل تزداد هزالاً، خصوصاً إذا قابلناها بتضخم الأسواء والمطالب والتحديات في هذه الأيام.

هذه هي، بإيجاز مفرط، بعض النقائص البارزة في منطلقات النهج العصري التي انتجت ما انتجت من سلبيات رهيبة في الممارسة والتطبيق. ان هذه النقائص تتجلى ـ كما رأينا ـ في عدة مفارقات خطيرة في التقدم العصري: بين النمو التقني والرقي الذاتي، بين العلم التجريبي والعقلانية الشاملة، بين العقل والضمير، بين الوسائل والغايات، بين الايديولوجيات والأنظمة والمضمون الإنساني الذي تحتويه، بين النصوص والنفوس، بين طاقات التحرر وقدرات السيطرة والاستعباد. وهذه المفارقات وغيرها من ضروب الاختلال في الحياة العصرية مترابطة متشابكة ومتفاعلة فيما بينها تأثراً وتأثيراً. ولعلها كلها وجوه لمفارقات أساسية تختصر المأساة المروعة التي تجتاح إنسانية اليوم، وهي الفجوة الهائلة بين قدرة الإنسان في صنع الأشياء وتطويرها وضعفه في ضبط ذاته وتجديدها. ان «الإنسان الصانع» (Homo Faber) الذي اتخذه هذا العصر عنواناً له ورفعه إلى أعلى درجات الاعتبار والتقدير، قد فشل في تعبيره عن حقيقة إنسانية الإنسان وغاية وجوده. لقد انصبت قدرته الصنعية على الاكثار الكمي وعلى التضخيم، فتضخمت النقائص وامكانات الشر إلى جانب المكاسب وقابليات الخير، ووقع هو فريسة لهذا التناقض المحتدم بين هذه وتلك. والتحدي الأكبر الذي يواجهه النهج العصري هو الارتقاء بالإنسان الصانع إلى مرتبة الإنسان الفاضل، المتحرر لا من الطبيعة فحسب، بل من

شهواته وعصبياته، الكريم في ذاته، الحريص على كرامة غيره، المؤهل للتضامن والاخوّة في عهد تضاءل فيه كوكبنا وتشابكت مصالح شعوبه، ولم يعد التقدم المجدي ـ بل العيش الآمن ـ ممكنين إلا في عالم واحد ومن اجل انسانية متكاملة ومتعاطفة.

(٧) الصمود تجاه

سلبيات النهج العصري

أولاً ـ لا بد من القول بدءاً ان الصمود المطلق في وجه النهج العصري غير مستحب، وغير ممكن أصلاً. انه غير مستحب نظراً للايجابيات الوافرة التي يتضمنها هذا النهج، وغير ممكن لأن الحياة لا تتوقف ولا تعود القهقرى، ولأن الدينامية المحتدة التي اكتسبتها حياة العصر خليقة بأن تكتسح أي حاجز يقوم في طريقها. والشعوب هي اليوم في سباق مستعر لا رحمة فيه للساكن أو للمتباطىء أو للمتراجع. فأول مقتضيات الصمود هو وعي هذه الحقيقة، واكتساب قدرة التغلب على السلبيات بالإفادة من الايجابيات ثم بمحاولة تسديد نهجها وتجاوزها إلى ما هو أصلح وأفضل.

ثانياً ـ إن هذا الواجب مطلوب من المجتمعات كافة، ولكنه مفروض خاصة على المجتمعات القادرة. فهي التي تمتلك اليوم قيادة النهج العصري. وفي أوساط مفكريها اليوم، قلق ناشب من استفحال مساوىء هذا النهج ومن تفاقم الشرور الرهيبة التي ولدها والشرور الأكثر رهبة التي سيولدها في المستقبل. ومن هنا كانت المحاولات الفكرية التي ظهرت فيها حديثاً ـ وتعددت وتنوعت بعد الحرب العالمية الثانية ـ لتحليل الحضارة العصرية واكتناه جوهرها وتحري العوامل التي تحركها ووجوه السلامة والفساد في كيانها، وكذلك في استطلاع مستقبلها واستكشاف مصيرها. ولا إخالنا مخطئين أو متجنين إذا قلنا ان السمة الغالبة على هذه المحاولات التحليلية والاستطلاعية هي سمة القلق والرهبة والتشاؤم. يضاف إليها النقمة المنتشرة في الرأي العام والتي تعبر عن ذاتها بتحركات شعبية تتخذ وجوهاً سياسية واجتماعية وثقافية.

على أن هذا القلق إذا كان يساور فريقاً من مفكري المجتمعات العصرية ويسري في بعض أوساط جماهيرها، فإنه قلما يجد صداه المطلوب أو معالجته الناجعة لدى أرباب السلطة وصانعي القرار. فإن أهدافهم والرغبات التي تعتمل في صدورهم ما زالت على ما كانت عليه: تنافساً في انتاج المواد والأدوات، وتصارعاً على المصالح الفئوية والقومية، وتهافتاً على أسباب القوة للمزيد من الاستمتاع بالسلطة والتحكم بالغير. وإذا هم اتخذوا مبادرات لايقاف التدهور واصلاح الحال، فإنها لا تتعدى الظواهر السطحية: في اتفاقات

سياسية أو عسكرية أو معالجات اقتصادية أو اجتماعية، أو محاولات لتطوير النظم وتحسين العلاقات وما إلى ذلك، في حين أن المطلوب هو تطوير الإنسان، الذي هو المحتوى والمضمون، والعامل المؤثر في أية معالجة. فأي نظام، مهما يكن صحيحاً أو راقياً، مرهون بصحة الإنسان الذي يحتويه وبدرجة رقيه.

ومن هنا، إن أصحاب النهج العصري والسابقين في مجالاته لن يتمكنوا من تسديد خطاه وتصويب توجهاته إلا إذا نفذوا من الظواهر إلى البواطن ومن الفروع إلى الأصول، وقابلوا الثوريات المنتشرة في هذا العصر ـ ثورية العلم، وثورية الرغبات، وثورية التحرر من الغير وأمثالها ـ بثورية جذرية تتناول الإنسان في جوهره وصميمه، فتبدله تبديلاً أساسياً، وتحرره تحرراً ذاتياً وتشفيه من العلل الموروثة والمستجدة المستشرية في كيانه.

وليست ثمة دلائل مشجعة على ان القوى الغالبة في المجتمعات العصرية («المنماة» أو «المتقدمة» أو «الغنية» أو «القادرة»، سمّها ما شئت) مدركة لهذه الحقيقة أو مقبلة على ايفائها حقها. فالتيه بالمنجزات المحصلة والاندفاع في سبل استزادتها يعمي بصائر هذه القوى، وغطرسة التسلط تعطل ضمائرها، وبوادر الثورية الحقيقية في مجتمعاتها ـ الثورية على نهج الحضارة ذاته واستهانته بالإنسان وتشويهه لمعنى الحياة ـ لا تزال ضعيفة ومشتتة وعاجزة عن زحزحة القوى الغالبة أو إحداث تبدل اساسي في توجهاتها أو في مسائر مجتمعاتها عامة. ومع هذا، فإن هذه البوادر هي أمل من آمال المستقبل. وعلى الشعوب والفئات كافة، سواء في داخل تلك المجتمعات أو خارجها، ان تدرك قيمتها ودورها الحاضر والآتي وان تعضدها وتتضافر واياها في المعركة التحررية الحضارية الشاملة التي لم تعد جبهتها تقتصر على فئة أو شعب بل غدت تشمل الأسرة العالمية قاطبة.

ثالثاً ـ وإذا لم تكن ثمة دلائل مشجعة أو وافية على الثورية المطلوبة في المجتمعات المتقدمة، فهل يمكن أن ننتظر هذه الدلائل من المجتمعات المتخلفة؟ إن هذا الأمل يبدو للوهلة الأولى عقيماً نظراً لما تشكو منه هذه المجتمعات من ضعف ولما ترسف فيه من أغلال. يضاف إلى ذلك انها، إذ تهب للنهوض والتحرر، نراها تقبل على ظواهر القدرة أكثر منها على بواطنها ودوافعها. فالأهداف التي ترسم أمامها، والشعارات التي تستثار لتحقيقها، كـ «نقل التكنولوجيا» و «النمو الصناعي والاقتصادي»، وأمثالهما تظل واهية، ما لم تستند إلى التبدل العقلاني الأصيل الذي هو أساس المكاسب الأخرى، والذي لا تتوجه إليه المجتمعات المذكورة توجهاً سديداً وكافياً.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن ما خبرته هذه المجتمعات من تسلط المجتمعات المتقدمة عليها وما تولّد لديها من نقمة على عجزها تجاه هذا التسلط وتجاه الحياة العصرية بكاملها يدفعان بها أحياناً إلى سلوك سبل رجعية وإلى ارتدادات عنيفة تكبل العقل بدلاً من أن تطلقه وتقف في وجه التطور بدلاً من أن تجاريه وتتجاوزه.

إن هذه المجتمعات يجب ـ ولا شك ـ أن تمضي قدماً في طريق التحرر من الاستغلال والتبعية، متضامنة فيما بينها، واعية للمنطلقات الأساسية لهذا التحرر ومتجهزة بأسبابه الأصلية. ولكن هل هي قمينة إذا سارت في هذه الطريق ونالت قسطها من قدرة المجتمعات العصرية ومماثلتها في نهجها أن تصمد في وجه سلبيات العصرية وأن تحمي كيانها منها وتسهم في حماية الإنسانية التي هي جزء لا يتجزأ منها؟

إن المجتمعات المتخلفة لن تكون مؤهلة لهذا الصمود إذا بقيت في نطاق التقليد ولم تطمح إلى الابداع. وما هو الابداع المرجو في هذا الزمان، وفي خضم المفارقات والتناقضات والأخطار المهيمنة على الحضارة العصرية؟ إنه الابداع في التحرر الذاتي من الغرائز والشهوات ومن العصبيات الضيقة والمفرقة. إنه السلوك الفردي والجماعي بفعل هذا التحرر. إنه «الجهاد الأكبر» لتحقيق الإنسان كما يجب ان يكون، صائناً لحرمته وكرامته ولحرمة وكرامة إي إنسان حيثما كان.

قد لا تكون الشعوب المتخلفة قادرة حالياً على الابداع في المجالات التي سبقتها إليها المجتمعات المتقدمة في السيطرة على الطبيعة وفي العلم التجريبي وفي التجهيز التقني وفي تطوير النظم وفي مكافحة المرض والجهل وغيرها، ولكن هذا يجب ألا يمنعها من أن تعلو بأنظارها ومطامحها إلى مجالات الابداع الأخرى التي ليست بعيدة عن قدرتها إذا هي صفّت رؤيتها وايقظت وعيها وعزمت عزماً أكيداً على أن تخرج فعلاً من تبعيتها وتسهم في قيادة الإنسانية في مرحلتها الحاضرة. ولِمَ لا؟ فكثير من الحركات التحررية التي شكلت منعطفات أساسية في التاريخ البشري ـ كالدعوات الدينية والثورات الشعبية ـ لم تنطلق من فئات القادرين المتسلطين المغترّين بقدرتهم وتسلطهم، بل من الفئات الضعيفة الفقيرة التي استمدت من معاناتها ومكابدتها معانيَ جديدة ونشرتها أنواراً مضيئة في طريق الإنسانية. فليس غريباً اذن أن نطلب من الشعوب المتخلفة في هذا الزمان ألا تكتفي بأن تغدو نسخة باهتة لسواها، بل أن تتأهل لتمد هذا السوى بما يصح اقتباسه والاقتداء به. فالتبعية لا تُزال إلا بقدر ما يقابلها من إبداع.

قد يكون من السذاجة بمكان في خضم التدهور والتفكك الذي يخوضه مجتمعنا

العربي وفي أجواء الارتياب واليأس الساطية عليه أن ندعوه إلى ارتياد آفاق الابداع، وأن نحثه على إعلاء مراتب طموحه، وعلى الغوص في كنوز تراثه، وعلى وعي مآسيه ومآسي إنسانية اليوم، ليستنبط ويجسد قيماً محيية، طارفة وتليدة، فيعود ـ كما كان في بعض عهود الماضي ـ سيداً قائداً لا مسوداً مقوداً. ولكن هذه السذاجة ـ إذا حوّلها المفكرون المبصرون رؤية حافزة ـ هي خير من التشاكي والتباكي المنتشرين اليوم بيننا، الحاجبين انظارنا عما يمكن أن نكون، بل عما يجب أن نرقى إليه برؤيتنا وطموحنا وجدارتنا.

محتويات القسم الثاني

من قريب، «اليوم... وغداً»

- لماذا هذه المحاولة؟ ١٢٧/ ١٧٥٥
- معاني الانتماء ١٣١/ ١٧٥٩
- الانتماء القومي: ما له وما عليه ١٣٦/ ١٧٦٤
- القومية وسائر الايديولوجيات ١٤١/ ١٧٦٩
- تعثّر القومية العربية ١٤٥/ ١٧٧٣
- القومية والدين ١٥٤/ ١٧٨٢
- التاريخ لا ينتظر ١٦٠/ ١٧٨٨
- الإصلاح: دكتيلو وطابع ١٦٥/ ١٧٩٣
- رفقاً بالديمقراطية: لا تحمّلوها فوق طاقتها ١٧٠/ ١٧٩٨
- من وحي رمضان والفصح: نحو الإنسان العربي الجديد ١٧٥/ ١٨٠٣
- الديمقراطية في الحكم وفي صفوف الشعب ١٨٠/ ١٨٠٨
- المعرفة هي القدرة: المعرفة المحققة والمتجددة ١٨٥/ ١٨١٣
- حلم مقلق ١٩٦/ ١٨٢٤
- العالم العربي في نظر «الايكونومست» ٢٠١/ ١٨٢٩

- القدس والعالم ..... /٢٠٧ ١٨٣٥
- ما الذي سقط في الاتحاد السوفياتي،
  وما الذي يؤمل أن يبقى؟ ..... /٢١٢ ١٨٤٠
- قدسية الحرية، وحرمة الدستور والقضاء ..... /٢٢٢ ١٨٥٠
- من بطولة الفرد الى بطولة المجموع ..... /٢٢٧ ١٨٥٥
- أما آن الأوان لـ«صحوة» مسيحية في لبنان؟ ..... /٢٣٢ ١٨٦٠
- قوة مَنْ لا قوة لهم ..... /٢٣٧ ١٨٦٥
- أحقاً انتهى العالم الثالث؟ ..... /٢٤٢ ١٨٧٠
- الجريمة والخطأ ..... /٢٤٧ ١٨٧٥
- عودة الى «الدول العربية المتحدة»...
  نحو الديمقراطية الصحيحة ..... /٢٥٢ ١٨٨٠
- إعادة ترتيب الأولويات العربية وترسيخها ..... /٢٥٨ ١٨٨٦
- خطآن تاريخيان للسوفيات في حق
  أنفسهم وفي حق العرب ..... /٢٦٤ ١٨٩٢
- ليتنا نقتدي بدول شرق آسيا ..... /٢٧٠ ١٨٩٨
- صورة العرب في مرآة أنفسهم ..... /٢٨١ ١٩٠٩
- عودة أخرى الى قضية الاتحاد ..... /٢٨٧ ١٩١٥
- قليلاً من الوضوح في وسط التخبّط الداهم ..... /٢٩٣ ١٩٢١
- الوطن: الأرض والإنسان ..... /٢٩٩ ١٩٢٧
- تساؤلات حول إعداد كفاءاتنا العالية ..... /٣٠٥ ١٩٣٣
- هل تكون الحضارة الغربية الحديثة
  الحضارة العالمية المرتجاة؟ ..... /٣١١ ١٩٣٩
- تنازع البقاء... و«بقاء الأسرع» ..... /٣١٧ ١٩٤٥

- أين فروسية السلام؟ أين عبقرية العرب؟ ٣٢٣/ ١٩٥١
- بين التهوّر والجبن ٣٢٩/ ١٩٥٧
- الانتفاضة الفلسطينية: تحية ومناشدة ٣٣٥/ ١٩٦٣
- العام ١٩٩٠: ميزان الأرباح والخسائر ٣٤٠/ ١٩٦٨
- لبنان الثقافة ٣٤٧/ ١٩٧٥
- عِبَر من الأحداث السوفياتية ٣٥٢/ ١٩٨٠
- وقفة تأمّل ومراجعة ٣٦٢/ ١٩٩٠
- تحية الى المؤتمر القومي العربي الثاني ٣٦٨/ ١٩٩٦
- الخطة الشاملة للثقافة العربية ٣٧٤/ ٢٠٠٢
- مركز دراسات الوحدة العربية ٣٨٥/ ٢٠١٣
- نوع آخر من النضال ٣٩١/ ٢٠١٩
- مجتمع الكفاءة ومجتمع الكفاية ٣٩٧/ ٢٠٢٥
- هل دخلت أميركا «دور الانحطاط»؟ ٤٠٣/ ٢٠٣١
- الخداع... والانخداع ٤٠٩/ ٢٠٣٧
- «صك الحقوق»... و«صك الواجبات» ٤١٥/ ٢٠٤٣
- في سبيل نصرة معاركنا في الغرب ٤٢٠/ ٢٠٤٨
- التنين الملتهم ٤٢٦/ ٢٠٥٤
- العرب والديمقراطية ٤٣٢/ ٢٠٦٠
- المطالب الكبيرة والإنجازات الصغيرة ٤٣٧/ ٢٠٦٥
- كفانا هلعاً وضياعاً... وإلى العمل! ٤٤٢/ ٢٠٧٠
- هل نقوى على حماية الجامعة؟ ٤٤٧/ ٢٠٧٥
- من عِبَر أحداث الهند وأثيوبيا ٤٥٣/ ٢٠٨١
- معاناة استكشاف الهوية ٤٥٩/ ٢٠٨٧

- «لعنة وطن» أم «خطايا شعب»؟ ٤٦٥/ ٢٠٩٣
- أساس إعمار لبنان ٤٧١/ ٢٠٩٩
- إنقاذ الجامعة اللبنانية ٤٧٧/ ٢١٠٥
- لكي نعكس معنى «اللبننة» ٤٨٤/ ٢١١٢
- معركة التعليم العالي العربي ٤٩١/ ٢١١٩
- الرومانسية والواقعية ٤٩٧/ ٢١٢٥
- أوضاع البحث العلمي في المجتمع العربي ٥٠٣/ ٢١٣١
- سابقة مؤشرة لمؤتمر السلام ٥١٠/ ٢١٣٨
- الفلتان العالمي ٥١٧/ ٢١٤٥
- قليلاً من الاحتشام! ٥٢٣/ ٢١٥١
- التحديات للمؤتمر الوطني الفلسطيني ٥٢٨/ ٢١٥٦
- عودة الى النظام العالمي الجديد ٥٣٤/ ٢١٦٢
- التعليم أو العبء المرهق ٥٣٩/ ٢١٦٧
- المحطة... والطريق ٥٤٤/ ٢١٧٢
- دمعة على بناء ٥٤٩/ ٢١٧٧
- على ماذا نراهن في مفاوضات السلام؟ ٥٥٤/ ٢١٨٢

لماذا هذه المحاولة؟(*)

سرني جداً ان دعتني إدارة «الحياة» الجديدة لأن أسهم بمقالات أسبوعية تتناول تأملاتي وملاحظاتي على بعض أحداث هذه الأيام، وأثرها في المستقبل المقبل. وبادرت إلى تلبية هذه الدعوة، وقد عادت بي الذاكرة إلى ما قبل خمسين عاماً من الزمن، عندما أقدم الشاب النجيب والصديق العزيز كامل مروة ـ وسط مصاعب رهيبة وغيوم ملبدة في لبنان والبلاد العربية والعام بأسره ـ إلى انشاء جريدة «الحياة» فصدرت صورة صادقة لذكائه المتألق وحيويته الدافقة ونتاجاً طيباً للخبرة التي كان اكتسبها في العمل الصحافي والتي كان يتتبع بها الأحداث بسرعة ونفاذ من أقرب ميادينها في لبنان إلى أقصاها غرباً وشرقاً وجنوباً.

وستحاول هذه المقالات تناول موضوعات مختلفة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، لا في شكل تخصصي وحصري، لأن لكل من هذه الموضوعات أساطينها القابضين على ناصيتها، والقادرين على معالجتها معالجة أوفى ـ دقة وتفصيلاً ـ مما أستطيع في مجالي هنا. وانما سأسعى إلى صب النظر على ترابط هذه الموضوعات بعضاً ببعض، وعلى تفاعلها معاً في تكوين الوضع الحضاري الذي بلغناه، الآن وذاك الذي نصبو إليه مستقبلاً. يضاف إلى ذلك ان لهذه الظواهر في مجتمعنا تواصلها وتأثرها وتأثيرها بأمثالها، وبغير أمثالها في المجتمعات الأخرى في العالم الأوسع الذي يتجاوز المجتمع العربي ويضمه في الوقت ذاته في تبدله ومساره الحاضرين. وسيكون النطاق الشامل والمحدد لهذه المقالات إذن: أين نحن اليوم، وإلى أين نتجه غداً؟

(*) نشر في: **الحياة**، ١٢ /١/ ١٩٩٠.

اني لأزعم، وأنا على أهبة القيام بهذه المسيرة الفكرية والممتعة في آن، ان هذا السؤال هو أهم الاسئلة وأخطرها التي تجابه الأفراد والجماعات والأمم ـ بل الإنسانية كلها ـ في هذه الفترة العصيبة، وان جميع الاسئلة الأخرى التي ندور حولها ونجول فيها، كتباً ومقالات وخطباً وأحاديث، وتجرنا أحياناً كثيرة إلى اختلافات واقتتالات، صادقة أو خادعة، هي في نهاية الأمر فروع لهذا السؤال الأساسي ونتائج ناشئة عنه.

فنحن في البلاد العربية مثلاً نتكلم ونكتب ـ وما أكثر ما نكتب ونتكلم! عن التنمية الوطنية ـ سياسة واقتصاداً وفكراً وغير ذلك، من دون أن نكون قد جابهنا سابقاً الشأن الأولي الذي يتوقف تحقيق التنمية عليه، وهو: هل نحن فعلاً، بل هل نريد ان نكون حقاً، من أبناء اليوم، والسؤال الآخر المرتبط به: هل عقدنا النية على الإعداد الصحيح لأيام الغد التي لن تهمل ولن تخشى ولن ترحم أحداً، أياً وأينما كان؟

كذلك الأمر في ما يتعلق بالتعاون العربي والوحدة القومية: هل هما غاية في ذاتهما وامتداد حتمي لحقائق وعوامل ماضية، أم هل نعتبرهما شرطين أساسيين لا محيد عنهما للبقاء (ولا أقول للتقدم) اليوم وغداً؟ ونحن نعنى بحياتنا الأدبية وأوضاعنا الثقافية، ولكن من أين نبدأ بهذه العناية، وإلى أين نتوجه؟ أقول، وأشدد القول، اننا إذا لم نبدأ من قلق مثير على بقائنا أو زوالنا كبشر أحياء في هذا الوجود بالمعنى الحقيقي للوجود والحياة، وإذا لم نمض بهذه العناية إلى مصيرنا في العالم المقبل القائم أولاً وآخراً على القدرة والرقي، فعبثاً ما نبذل من اهتمام بأدب وفن، وضياعاً وانحرافاً ما ندعي من إقبال على علم وثقافة.

والأمر ذاته يصح على الإنسانية جمعاء، فهي تضم شعوباً عدة بعضها تشابهنا فينطبق عليها ما ينطبق علينا من معايير وأحكام، وأخرى تشبهنا أيضاً ولكنها أشد وعياً بمطالب القوة والتقدم وأجرأ على آدائها، وغير هذه وتلك في العالم المدعو «أولاً» شعوب قطعت أشواطاً مديدة في هذه المضامير وأصبحت هي المتسلطة على سواها والمتحكمة (قدر ما يمكن التحكم) بأقدار الإنسانية جمعاء. ولا شك ان للتطلعات التحررية لهذه الصنوف من الشعوب ولانجازاتها الحضارية جذورها المغروسة في الطبيعة البشرية ونماءاتها المتفاوتة بفعل التطورات التاريخية البعيدة والقريبة، ولكنها كلها اليوم تشترك في السؤال الأهم نفسه الذي تنبعث منه جميع مشاكلها الأخرى. وكلما كانت أوعى بأولوية هذا السؤال وبموقعه المتقدم وبفعله الأقوى بالنسبة إلى الأسئلة الأخرى كانت اقدر على اقتحام المخاطر وأغزر نتاجاً في اكتساب حقوقها وتوفير طاقاتها. ومن هنا كان هذا الاهتمام الجارف الذي نلحظه عند المتقدمة من شعوب اليوم في تحليل المشكلات

المتكاثرة المتشابكة لاستيعاب معاني العصر ومتطلباته وفي محاولات استشراف المستقبل للتهيؤ له توخياً للحفاظ على نفسها وسيادتها على الأقل، وبالتالي لضمان تمكّن هذه السيادة وانتشارها واكتساب المزيد من المنعة والتسلط والعزة.

* * *

لقد تحدثنا حتى الآن عن «السؤال». ولكن الأحرى بنا ان نستعيض عنه بـ «التساؤل»: فالسؤال يأتي عادة من الخارج ثم يتحول تدريجاً إلى الداخل تبعاً للنضج المحصل. ان المحيط الطبيعي يفرض علينا حدوداً ويضع في طريقنا عقبات هي في الواقع بمثابة أسئلة يطلع علينا بها ويتحدانا ان ندركها ونتغلب عليها. كذلك المحيط السياسي - الحضاري الذي تتزعمه الأمم القادرة المتغلبة يلقي على كواهلنا أثقالاً وينهب من ديارنا ما ينهب فنتحمل هذه الأثقال المتراكمة وهذا النهب المتفشي، وهي بالفعل ضروب من الأسئلة توجه إلينا لاختبار صحة ادراكنا ومدى طاقتنا على الصمود والرد. ولكن هذه الأسئلة (الطبيعية والبشرية) لن يكون لها أثرها المرجو ولن تخرجنا من خمودنا وتهافتنا ما لم تتحول إلى «تساؤلات» داخلية ذاتية، تنشأ وتنمو في مداركنا العقلية والخلقية وتثير القلق في نفوسنا والتأجج في صدورنا وتدفع بنا إلى محاولة تفهم أحداث اليوم والتطلع إلى آفاق الغد، بتحدياتها المشتدة وأحكامها الرهيبة على كل من يسهو عن المجاراة ويقعد عن صنع الحياة وتحريك التاريخ.

لقد تغيرت طبيعة الإدراك والفعل البشريين تغيرات عديدة وخطيرة خلال الماضي البعيد والقريب. ولعلنا نكتفي هنا بالاشارة إلى ثلاثة من أهم هذه التغيرات منذ بدأ الإنسان يسعى إلى المعرفة ويحاول استكشاف قواعدها وشروطها. فالتطور الأول هو الذي أحدثه أرسطو، وهو استخراج النتائج من المقدمات، وذلك بصوغ قضية أو مقولة والتأكد من صحتها الواقعية والعقلية، ثم الإتيان بقضية أخرى واختبار صحتها بالوسائل ذاتها، ثم ضم القضيتين معاً واستخراج النتيجة المترتبة عليهما، هذه كانت قواعد المنطق الاستنتاجي الذي ساد العلم، حتى الطبيعي منه، ألف سنة أو تزيد، حتى قامت النهضة الحديثة وانتقل العلماء من هذا النوع من التفكير إلى التفكير الاستقرائي. وكان للعلماء العرب في القرون الوسطى نصيبهم الملحوظ في هذا التحول. وبحسب هذا التفكير الجديد، يبدأ العلم بملاحظة جزئيات ظواهر الطبيعة والإنسان، واختبار صحتها بالمراقبة والنقد والمراجعة، ثم ضمها بعضاً إلى بعض لايجاد الترابط المنبث فيها و «القوانين» التي تسودها. ولا جدال بأن هذا البحث الاستقرائي كان ينصوي على كثير من التساؤل من قبل العلماء في سيره نحو الكشف عن الحقيقة. وأحرز هذا الكشف المتتابع مكاسب

هائلة في أكثر ميادين العلم الطبيعي. ولا أقول «هائلة» صدفة أو ارتجالاً، بل عمداً وتدقيقاً، لأنها كانت فعلاً ثرية في مآتيها الايجابية من جهة، ومفعمة بأخطارها السلبية من جهة أخرى.

ثم تسارعت الأمور في القرن التاسع عشر واشتد زخمها في القرن العشرين فحملا معهما تحولاً خطيراً، وذلك في بعدين بارزين: البعد الأول هو في امتداد السؤال والتساؤل من ظواهر الطبيعة إلى دخائل الإنسان. فقد كان العلماء في المرحلتين السابقتين منكبين، أكثر ما يكون انكبابهم، على شؤون المحيط الطبيعي لمحاولة تفهم أسراره ثم السيطرة عليه، وقلما تحولوا عنه إلا بحذر وتوجس إلى مستوى الإنسان والمجتمع لأنها لم تكن في نظرهم منفتحة لمسالك البحث العلمي وخاضعة لأحكامه. ولكن العلم لم يلبث ان تقدم تقدماً متسارعاً إلى جوانب الإنسان والمجتمع. بل نفذ إلى صميمهما وضمهما إلى اهتماماته وهمومه. أما البعد الثاني، فهو ان السؤال أو التساؤل الذي نتحدث عنه كان مقصوراً على الخاصة من العلماء والقلة من الباحثين، بينما الكثرة من الناس كانت غائبة، أو كالغائبة، عنه إلا فيما ندر. وها هي اليوم تستقبل هذه الهموم وتضطرب بها وكثيراً ما تنقلب بأثرها رأساً على عقب.

إنّا إذا شئنا ان ندرك هذه المرحلة الحالية حق قدرها ونعمد إلى القيام بمطالبها، فلا بد لنا بادىء بدء من ان نشرع بالتساؤل الأولي المقلق. كيف، وعن أية سبل وبأية وسائل، نستطيع ان نبقى ونسلم في معارك اليوم لنبقى ونتجدد استعداداً لخيرات الغد وشروره. أو بالأحرى ما شأننا وما قيمتنا، «اليوم... وغداً»؟

معاني الانتماء(*)

إن احدى ظواهر العصر الذي نعيشه هي استعار حمى الانتماءات في صدور الأفراد والجماعات والشعوب، واصطراعها بعضاً وبعض، وما يحدثه هذا الاستعار والاصطراع من تيه وارتباك، ومن اضطرابات مشتدة ومن ثورات وحروب دامية، ومن تعثرات في المجتمعات الإنسانية على اختلاف انواعها ونطاقاتها. فمن الضروري اذن ان نتابع القول في هذه الظاهرة العالمية (التي تشملنا طبعاً)، وان نحاول استخراج معانيها الايجابية والسلبية وآثارها في الأوضاع الحضارية القائمة اليوم وتلك المقبلة غداً.

هذه الظاهرة ليست جديدة في المجتمع الإنساني إلا في ما بلغت من زخم وانتشار وعمق أثر. ان جذورها مثبتة في أعماق النفس الإنسانية، وقد تبدت أزهارها واشواكها بصور وأشكال متعددة، على مدى التاريخ. على ان الحقيقة الأساسية التي ينبغي الاشارة إليها في هذا المقال هي انها ليست ساكنة أو ثابتة، بل دينامية متطورة، خصوصاً عندما ينتقل الأمر من العوامل الخارجية إلى «الوعي الداخلي بالانتماء»، أي عندما يصبح الحس بالانتماء عنصراً فعالاً في تخيلات الشعوب وتصوراتها وتصرفاتها، وبوجه أخص عندما تضطرب وتثور في مراحل التبدل والتحول، كالمرحلة التي نجوزها الآن.

وتحرك الانتماء ـ أو بالأحرى الوعي به ـ يتبع خطوطاً متفرعة يحميها خطّان رئيسان لكل منهما اتجاهه ومداه ايجاباً أو سلباً: نحو الاتساع أو التقلص من جهة، ونحو الاغتناء والافتقار من جهة أخرى. ذلك ان هذا التحرك ـ كغيره من الافعال الإنسانية ـ ينبع من طبيعة الإنسان الموروثة والمكتسبة... فالإنسان كيان مزدوج يختلط فيه الشر

(*) نشر في: **الحياة**: ٢٧ و٢٨ /١/ ١٩٩٠.

والخير، والاثرة والايثار، والجهل والادراك، وشهوة التسلط ويقظة الضمير، وسوى ذلك من النزعات المتناقضة التي تكشفت في الأحداث المتتالية، وما نتج منها وشان ودمّر وما حسن وزان وعمّر (وما أغزر هذا وذاك وما أبينهما في مسالك التاريخ الإنساني!)

ولا أخالنا نبعد عن الصواب إذا زعمنا أن الانتماء البدائي للانسان في فواتح المجتمعات هو إلى ذاته أولاً: إلى حماية نفسه من الاخطار، وارضاء شهواته، وتعزيز سلطته. ثم تضطره حاجاته أو تدفعه إلى الاستعانة بالغير الاقربين منهم فالأبعدين. فتنشأ الأسرة وتتوزع وتتفرع وتأخذ معنى بانتسابها. ثم تتكون من الاسر الأفخاذ والبطون والفصائل والعشائر والقبائل وغيرها من الروابط المنتشرة في الطور الرعوي. وعندما يتقدم الإنسان عن هذا الطور ويلتفت إلى الأرض وينشغل بزراعتها، وعندما يشرع في الميل من التنقل والتجوال إلى التوطن والاستقرار، تقوم «القرية» ثم المناطق القروية المتقاربة. وبغلبة الاستقرار ونمو العلاقات والمعاملات تظهر «المدن» وتثبت فيها جذور الحضارة، سواء في ميادين الصنع والبقاء، أو في شؤون الحكم أو في مجالات الفنون، أو في غيرها من وجوه الانجاز والتقدم.

فالحضارة وليدة المدن لدى جميع الشعوب وفي شتى الاصقاع. وفي المدن أيضاً تتجسد معتقدات الاديان وتنشأ صروح عباداتها وتتكون طبقة الكهنة وغيرهم من رعاتها للحفاظ عليها وتنميتها في النفوس والإشراف على ممارسة طقوسها والقيام بواجباتها. ومن التقارب الجغرافي والتماثل الجنسي (الاثني)، ومن المعاملات النامية والمصالح المشتركة في منطقة معينة من الأرض، ينبعث الشعور بوحدة الشعب أو القوم وصفاته المميزة. وكل هذا، وغيره، يؤدي إلى ظهور الدول والامبراطوريات والطبقات الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعات الدينية العالمية. وهكذا تمضي علاقات الشعوب، الداخلية منها والخارجية، في الاتساع من القريب إلى البعيد، وفي التدفق من البدائي البسيط إلى التحضري المعقد.

لا نزعم اننا، في هذه الاسطر القليلة، قد رسمنا صورة وافية للتطور الإنساني التاريخي الدافق المتشعب، وانما يكفينا هنا (وفي نطاق موضوعنا) أن نقف عند حقيقة من حقائقه الأساسية، هي ان هذا التطور مرتبط، كما رأينا، بامتداد علاقات الإنسان وانتماءاته تدرجاً من التجمعات القريبة الضيقة إلى ما هو أبعد منها وأشمل، وبتداخل هذه العلاقات بعضاً في بعض وتآلفها وتناقضها، وبآثارها الفاعلة في صنع الشعوب وتكوين الحضارات. على أن هذا الاتساع والتوثق والتفاعل لا يتبع خطاً مطرداً ولا ينمو نمواً محتماً، وذلك لما قلنا من طبيعة الإنسان المزدوجة المتأرجحة بين الاثرة ومحبة الذات

والميل إلى التسلط، وبين التوجه إلى الغير والتعاون واياه واستشفاف حقيقة الوحدة الاخوية للإنسانية التي تربطه به.

فما أكثر ما تبقى الانتماءات الضيقة راسخة في النفوس تحركها وتستثيرها، فيعمد الأفراد والجماعات والطبقات إلى استغلالها تتبعاً لمصالحهم وتمكيناً لنفوذهم، على رغم أن نمو المجتمعات وتطور العلاقات الموضوعية وحركة التاريخ غدت تدعو إلى قيام انتماءات أشمل نطاقاً وأكثر تجاوباً مع مجاري التحضر، تتناسق واياها ولا تقف في طريقها أو تحاول عرقلتها. وهي محاولة برهنت الأيام على أنها غير مجدية، بل غير ممكنة في نهاية الأمر.

والتاريخ ـ القديم منه والحديث ـ مليء باخبار صنوف هذه المحاولات الرامية إلى الاعاقة والتعطيل، ومجالي عقمها وفسادها، وما انزلت بالشعوب من أضرار مادية ومعنوية ومن ردات حضارية. وفي تاريخنا العربي المعاصر أمثال رهيبة لهذه الظاهرة المرضية، لعل أبرزها وأشدها فظاعة وايلاما الحرب اللبنانية الرديئة التي لا تزال منذ خمس عشرة سنة تنشب مخالبها في صلب لبنان وأطرافه، حتى كادت أن تعريه من أسباب الحياة وتجعله أثراً بعد عين. إن عوامل هذه الحرب المدمرة عديدة ومتشابكة، منها المحلي والوطني والعربي والعالمي، ... الخ، ومع أن المريض يبدو وكأنه يعاني آلام النزاع، فالمجادلات الفارغة لا تزال ثائرة حول هذه العوامل، خصوصاً حول أولوية وخطورة الخارجية منها والداخلية.

ولا انكار ان القوى الخارجية قد فعلت فعلها بل أفعالها الشنيعة على طول هذه الحرب، بل قبلها بأزمنة قريبة أو بعيدة. ولكن ما من شك على الأقل في رأي هذا الكاتب، ان لبنان لم يكن محتماً عليه السقوط في هذا الجحيم من النوائب وتحمل هذا الجسيم من الخسائر البشرية والمادية، والانهيار الذي يكاد ان يكون تاماً أمام «المؤامرات» الخارجية (وما أحب هذه الكلمة إلى بعض النفوس وأكثرها تردداً على ألسنتها!) لو أن جسمه كان اسلم وأنقى، ولو أنه استطاع (حسب مؤدى كلامنا هنا) أن يتخلص من الولاءات المفرّقة المقسمة التي حملها وتحمل أوزارها خلال قرون عديدة، وأن يعزز ولاءات جديدة تماشي هذا الزمن بتطورها الموضوعي الحضاري وتدعمها بأحكام التاريخ ومصائر الشعوب.

فهل من المعقول في هذا العصر المتراكض المقتحم الذي يطالعنا كل يوم بالمتجددات الرائعة، والذي تهب فيه أعظم الفتوح العلمية وأخطر الثورات الجارفة

وأعجب الوحدات المتنامية، هل من المعقول أن تبقى الانتماءات والولاءات المسيطرة في لبنان والدافعة إلى الاقتتال والاحتراب تلك التي نشأت في العصور القديمة كالانتماءات العشائرية والطائفية والاقطاعية وأمثالها؟ هل من المعقول والمقبول ان تفتح الشعوب المناضلة حدودها بعضاً على بعض، وان تهدم الاسوار التي رفعتها ودعمتها للتفريق بين أبنائها، بينما يتقاتل زعماؤنا وأرباب القوى الفاعلة فينا ويضحون بالأرواح والممتلكات من أجل السيطرة على منطقة ضئيلة أو متضائلة، أو على طريق محدودة أو مسدودة، أو على زقاق أو أزقة بلد، أو حي من أحياء مدينة، في حين ان لبنان بأسره لا يملأ حياً أو جزءاً من حي في احدى المدن الحديثة المتحضرة؟

لقد رسخ اللبنانيون بحكوماتهم الرسمية والفعلية ـ وكلها مع الأسف عشائرية (وليسمح لي ان اطلق هذا اللفظ على جميع العصبيات السائدة على اختلاف أصولها والوانها) ـ رسخوا نزعات خائبة لفظها العصر وتحررت منها الشعوب الحية. وحبذا لو أن الأمر وقف عند هذا الحد، فإن هذه العصبيات التي مضى زمنها ما كانت لتنزل هذه الأمراض الفتاكة ولتنذر بعلل أشد فتكاً لو أنها كانت كلها هي العاملة المحركة أصلاً. انما الفاعلون الحقيقيون هم في الأكثر الذين يعثونها من دفائنها ويضرمون نيرانها تغذية لمصالحهم الشخصية، وتجميعاً لثرواتهم المتراكمة التي ينشرون بها الفساد في الداخل أو يهربونها إلى الخارج ليغتنوا بها ويزيدوا الفساد. بحيث يمكننا أن نقول إن الإنتماء الاصلي لهؤلاء الفرقاء المتحكمين قد عاد بهم إلى ما قبل التاريخ والحضارة، حيث كان يتحكم بالناس الاتحاد البدائي الذي يصدر من البهيمية ولا يرقى عنها كثيراً.

نعود فنؤكد أن للتدخلات الخارجية كان ولا يزال أثرها البالغ في كارثة لبنان الحالية وانه تجب معالجتها بتعقل وتدبر حتى تزول أو تزال. ولكن لبنان لن يخرج من محنته الحاضرة ويستعيد عافيته وينقلب على المحن المقبلة ما لم يبادر أفراده وجماعاته إلى اقتلاع جذور الولاءات الفاسدة والمفسدة من النفوس، وإلى التصميم على ان نكون نحن أبناؤه، حقاً واستحقاقاً، لا باطلاً وادعاء، من أهل هذا العصر وان نعد لانفسنا ما استطعنا من قوة للمضي في التقدم والتحضر، اللذين بدونهما لا مجال لوجود فاعل أو لمصير سالم في المراحل المقبلة.

هذا هو الخط الأول الذي يتبعه تطور الانتماءات الإنسانية وهو الذي يجري نحو الاتساع والتماسك والتعاون، ولكنه يظل يتأرجح بين اتباع هذه الاتجاهات وبين المحافظة على بدائية الولاءات الضيقة والمتنافرة. وثمة خط آخر ذكرناه، وهو الذي يضطرب بين الاغتناء والترقي من جهة، وبين الافتقار والانحطاط من جهة أخرى. ان أي انتماء أو

ولاء صحيح ـ كأية قيمة أخرى ـ لا ينمو في فراغ ولا يأتي منحة من خارج، وانما هو اكتساب مستمر بالجهد الدائب والبذل الوافي والاكتساب الحقيقي، لا طريق له إلا طريق العطاء ـ لا عطاء الطبيعة لنا بدون كد منا أو عناء، ولا إرث الاجداد الذي هو من صنعهم لا من صنعنا. ولا خير لنا في المباهاة به أو الوقوف عند هذه المباهاة، وانما العطاء الذي يغني هو الذي يصدر منا رأساً بفعل أيدينا وعقولنا وتعاوننا المشترك. لم يطمح اللبنانيون في عهدهم الاستقلالي إلى بناء مجتمع منسجم بوعي وعناية أو إلى إنشاء دولة يحمونها بما يقدمون من أجلها فتحميهم بما ترسي من وحدتهم وتنظم من شؤونهم، بل على العكس، كان لبنان لأهله «مزرعة» يستغلونها لأنفسهم ولأقرانهم وأتباعهم يتنافسون في الاستيلاء على مواردها ومغانمها. ولا تزال هذه العقلية تتحكم فينا على رغم كل ما نزل بنا، بل بالاحرى ما انزلناه بأنفسنا.

ولئن كنا في لبنان مثلاً صارخاً على هذه السلبيات الجانبية، فثمة أمثلة أخرى في مجتمعنا العربي، لعلها تأخذ من مآسي لبنان دروساً نافعة، فتأخذ الولاءات الموهنة المخربة لتلقيها جانباً، واحداً بعد آخر، أو لتصلح ما يصلح منها، وتجهد في تنمية العافية الوطنية وتحصين قوى الخير والتقدم في هذا الزمن العسير، بل في كل آن.

الانتماء القومي:
ما له وما عليه(*)

لا ندري بالضبط ما سيحمله الغد، أما في شأن اليوم ـ في المنظور العالمي والتاريخي الواسع ـ فإن الحقيقة البارزة التي لفتنا إليها في مقالنا السابق (**الحياة** السبت ـ الاحد في ٢٧ / ٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٩٠) هي ان الانتماء القومي هو أحد العناصر النافذة التي صنعت هذا العصر، وهو بدوره نتيجة تحولات جوهرية، اقتصادية وسياسية وفكرية، تضافرت على نقل العالم الغربي مما اعتدنا ان ندعوه العهد «الوسيط» إلى العهد «الحديث» و «المعاصر». فالقومية كانت في الوقت ذاته نتيجة وسبباً، وهي التي تعاونت مع التطورات التاريخية في مجالات الحياة كلها، لتنشىء الأمم وتكتل الشعوب ولتجعل العهد الحديث موسوماً بها ومتميزاً بصنائعها: الايجابية منها والسلبية.

وقد كان الانتماء القومي في بداياته شعوراً بسيطاً رومانسياً يتغنى بالأرض التي أخذت تتوسع تدريجاً من دوائرها المحصورة، وبجمال الجو والمناخ والمناظر الطبيعية والموقع الجغرافي، ويعتز باللغة والآداب والأغاني والتقاليد الموروثة، ويفخر بفضائل ومكارم مشتركة كان يعتقد انها ناشئة كلها من وحدة إثنية أو قرابة في الأهل والنسب. كان هذا هو المعنى الأول لـ «Patrie» بالفرنسية، أو «Country» أو «Native Land» بالانكليزية وأمثالها في اللغات الأخرى.

وفيما يختص بالعرب، فقد بدت «الوطنية» حين أخذ الأدباء والمصلحون العرب

(*) نشر في: **الحياة**، ٩ /٢/ ١٩٩٠.

من أرباب النهضة الثقافية فالسياسية في أواسط القرن الماضي، يدعون أبناء العربية إلى تناسي عصبياتهم التقليدية وخصوماتهم المفرقة وإلى الانكباب على تحقيق وحدتهم من خلال إحياء لغتهم العريقة وتراثهم الأدبي الثري. وبعبارة بسيطة جامعة أوجزها بطرس البستاني، أحد اساطين تلك النهضة، بعبارة مقتصرة على كلمتين هما: «حب الوطن» وهي العبارة التي جعلها مدار جهوده التعليمية والأدبية والوطنية في وجه عام.

أما في الغرب، السابق في نهضته، فما لبث هذا الشعور الأولي عَلى مر الزمن، أن استشرى باستقواء العناصر الموضوعية والنفسية التي كونته، وبظهور «الشعوب» و «الأمم» على مسرح التاريخ، وتبين قدراتها على حشد مواردها ودعم فاعلياتها للتحرر من تسلط الغير، ولاثبات وجودها ودفع شبابها في ميادين الحياة. فإذا بـ «الوطنية» تتحول إلى «قومية»، فتعبر أكثر مما تعبر الأولى عن الميزات التي تختص بها كل أمة من الأمم، وعلى فضائل الصنع والانجاز من خلال هذه الميزات. وهكذا تحولت «Patriotisme» تدريجاً إلى «Nationalisme» فرنسياً وانكليزياً) واكتسح هذا اللفظ وأمثاله، الدالّ على القومية، أذهان الشعوب الناهضة.

وإذا عدنا إلى مجالنا العربي، فالارجح ـ وان لم تكن لدينا كل الدلائل الكافية ـ ان الأحرار من رجالات العرب الذين كانوا يرمون إلى اصلاح الدولة العثمانية واقالتها من عثراتها في أيامها الأخيرة، والذين حالفوا أمثالهم من زعماء الأتراك في سبيل نشر الحرية في السلطنة العثمانية وارساء قواعدها الدستورية ـ الارجح ان أولئك الأحرار أخذوا هذا التعبير من حلفائهم الاتراك عندما انفصلوا عنهم وثاروا عليهم وعندما طفق قادتهم ـ كأرباب «جمعية الاتحاد والترقي» ـ يذكرون رابطتهم أو «تربيتهم» الخاصة (التركية أو الطورانية) ويبثون سياساتهم على أساسها.

ومهما يكن من أمر، فان اللفظتين ظلتا سائدتين ومختلطتين في العربية في السنوات التالية، وعلى الأخص عندما نهضت الشعوب العربية للمطالبة بالاستقلال عن العثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى، ثم عن الدول المنتدبة من بعدها، وعندما كان هدف هذا النضال مختلطاً بين استقلال كل من هذه الشعوب بمفرده وبين السعي إلى توثيق عراها بعضها ببعض وإلى المشاركة في تحركاتها التحررية. وكانت هذه المشاركة تتجاوب حينا مع شعور قديم متأصل بالرابطة العربية، كما كان الأمر في الهلال الخصيب والجزيرة العربية، وحينا مع انبثاق هذا الشعور بصورة متدرجة هنا ومتسارعة هناك بأثر التفاعل بين الهبات النضالية لهذه الشعوب. ومما لا شك فيه أيضاً ان القضية الفلسطينية ظهرت منذ البداية على انها غير محصورة بشعب عربي معين، بل انها تمثل صراعاً عاماً

بين العرب جميعاً والصهيونية العالمية المقتحمة، مما دفع الشعوب العربية إلى المشاركة في هذا الصراع سواء عن طريق القول والنشر، أو ـ ما هو أشد خطراً وأوقع ضرراً ـ في ميادين القتال، قبل إدراك معنى هذا الصراع ومداه واعداد العدة الكافية لمجابهته.

ثم حدث تطور آخر أخذ يميز في البلاد العربية بين «الوطنية» و «القومية» سنعود اليه في مقال تال. أما الآن فلنطرق مقصدنا الأول في هذا المقال، وهو الاتحاد الوطني أو القومي بعامة، ولنحاول رصد ما له وما عليه.

* * *

في الباب الأول، الايجابي، نؤكد مجدداً ان هذا العصر، منذ مطلع الحداثة، هو عصر «القوميات» قد تأثر بتكونها وتطورها واصطبغ بألوانها. ومن مآثرها الضخمة، بايجاز:

١ ـ إنها حوّلت أساساً المجتمعات الناهضة في كيانات منقسمة بين حكومات مستبدة ورعايا ذليلة إلى «شعوب» يفرض فيها ان تكون مصدر السلطات، والمتصدية لمسؤولياتها، والمسؤولة عن مصائرها، وانها جعلت المجتمع البشري الفاعل هو «الأمة» الموحدة أرضاً، ولغة، وثقافة، ومصالح حاضرة ومستقبلة، أي انها اخرجت إلى الوجود الواقعي مفهومين مترابطين (بل مفهوماً أصلياً واحداً) هو مفهوم «الشعب» أو «الأمة». وأطلقت هذا المفهوم يتفجر هنا ويندلع هناك، ويعمل بشرائعه ومنظماته المختلفة إلى استخدام الامكانات المادية والبشرية من أجل فائدة المجموع ورخائه عامة، إذ نشرت في الأذهان ان هذه الموارد والامكانات ليست ملكاً لحاكم واحد أو لجماعات مسيطرة، بل هي الشعب بكامله وللمواطنين بأسرهم.

٢ ـ وهكذا قام مفهوم آخر يجاري الأول ولا يقل عنه فعلاً وأثراً، وهو مفهوم «المواطن» الذي يكون لب الشعب وجوهر الوطن، وان المواطنين متساوون في الوطن الواحد، مهما اختلفوا عرقاً أو ديناً، غنى أو فقراً، علماً أو جهلاً. فالأخوة الوطنية تعلو عن هذه الاعتبارات وأمثالها.

٤ ـ وأكدت أيضاً مفهوم «القانون» الموضوعي الخارج عن رغبات الحاكم ونزواته، والضامن لحرية المواطن وحصانته وللعدالة بينه وبين سواه، والدال على صحة «الدولة» التي تنتظم بها الأمة، وعلى استحقاقها للحكم، بل للاسم الذي تحمله.

لقد كانت هذه المفاهيم الجديدة وأمثالها، من القوى الدافعة التي أهابت بالأمم

الناشئة إلى تجميع قواها المتفرقة وأنشطتها المبعثرة من اجل الانتاج الاقتصادي الزاخر والمتنوع وبذل الاهتمامات السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية التي أملتها استقلالاتها عن التسلطات الداخلية والخارجية، وإلى السعي لاثبات وجودها وحريتها في التعامل الدولي.

* * *

على ان هذه التطورات، الايجابية مبدئياً، والتي عرضناها بصورة أقرب إلى المثالية، لم تتحقق دوماً طبق مراميها، أو على ما كان ينشده الداعمون إلى اعتناق العقيدة الجديدة: عقيدة القومية، بل تعرضت هذه العقيدة وفعلها خلال تطورها لانحرافات واخطاء أثرت بالمجتمع الإنساني مصائب مجلجلة ونكبات مهلكة نكتفي الآن بالاشارة إلى اثنتين منها فحسب:

١ ـ لقد كان بعض الأمم (وهي الأمم الغربية) أسبق من غيرها إلى بناء قدراتها بمجاراة القوى الجديدة والانطلاق في مساراتها. وجرت هذه القدرات المحصلة إلى التنافس المضطرم بين هذا الفريق من الأمم الذي أدى بدوره إلى الاضطرابات والمنازعات والحروب التي طغت على أوروبا في القرون الحديثة، ولطخت أممها وبلادها بالدماء، وأوقعت من القتل والدمار ما ملأ سجل تاريخها ـ وتاريخ العالم كله ـ بالفظائع والمآسي.

٢ ـ واستفحل امر هذا التنافس وتفاقمت نتائجه سوءاً ونشازاً عندما تحول من أوروبا الغربية (وامتداداتها شرقاً إلى روسيا وغرباً إلى الولايات المتحدة الأميركية) إلى عالم الضعف والتخلف في قارتي آسيا وأفريقيا وفي اميركا الوسطى والجنوبية ـ أي إلى المجتمعات التي لم تختبر التحولات التاريخية التي انتجت تكوين الشعوب الناهضة والأمم القادرة، ولم تكون لأنفسها «قوميات» حقيقية موحدة فاعلة ومؤهلة للتصدي للهجمات ولدفع الأخطار. فسطا وتجبر هذا الغول الرهيب ـ غول «الاستعمار» الذي أخذ ينفذ مخالبه إلى صدور العالم المتأخر فعلاً والزاخر إمكاناً بالموارد الطبيعية والبشرية وبالاسواق المنفسحة. وتنوعت صنوف سيطرة الاستعمار على هذا العالم: من حكم مباشر إلى حكم غير مباشر عبر زعماء تقليديين، إلى اغتنام الموارد الثرية واحتكار الاسواق المتسعة بكل أنواع الاغراءات و «الاغراقات» إلى نشر ثقافة السيد الجديد توثق صلاته بالمسود وتمكن غلبته عليه إلى غير ذلك من الفنون والحيل والألاعيب.

وكان هذا التنافس على العالم القديم سبباً رئيسياً من الأسباب التي اشعلت الحربين العالميتين في العقود الأولى والوسطى من هذا القرن، واللتين زلزلتا العالم كله،

وكادتا ان تقضيا على الانجازات التي توصلت إليها البشرية في تاريخها الجديد.

ومن أهم هذه النتائج المزلزلة التي جلبتها الحرب العالمية الثانية بخاصة هبة الشعوب المستعمَرة (وهي تشمل معظم سكان الأرض) إلى نيل استقلالاتها وحرياتها، ومناداة المجتمع الدولي بـ «اختتام عهد الاستعمار» ونشأة الدول الجديدة في أصقاع آسيا وافريقيا، وانضمامها إلى أسرة «الأمم المتحدة» مبدئياً، إلى هذه الأسرة بهوياتها الخاصة وبحصانتها في معتركات الدول ومنازعتها المختلفة. غير ان هذه الظاهرة ـ وان اختتمت عهد الاستعمار نظرياً ـ لم تمنع هذه النازلة في الاستمرار عملياً ومن الاصابة والتفشي بصور متباينة. فلا تنفك الدول الساطية تتغلغل في الدول الخاضعة بأسلحتها وأجهزتها وتقنياتها المتطورة، وبأساليبها الاقتصادية والمالية المحتكرة، وبإعلامها الرهيب، وبسائر وجوه تفوقها العلمي وفتوحاتها السياسية والاجتماعية والثقافية.

وخلاصة القول ان الانتماء القومي الفاعل لا يزال وسيلة أساسية ـ ان لم نقل الوسيلة الأساسية ـ لتجميع القدرة وتنميتها. وشرعت بعض الدول الضعيفة تستخدم هذه القدرة المجمعة لاستعادة حرياتها من الغير فيما بقيت الدول القوية تستغلها لإحكام قبضتها على الغير. وهذا وجه من وجوه الأزمة المستعصية القابضة بشدة على أعناق الإنسانية في هذه الأيام.

القومية وسائر الايديولوجيات(*)

لا نزال نعالج في المحاولات التي تمثلها هذه المقالات هبّة الانتماءات الثائرة والمتناقضة التي تبعثها في صدور البشر، انّى كانوا، التغيرات الضخمة والمتصارعة الناشبة في هذا العصر. وقد وقفنا، بخاصة، عند الانتماء القومي نظراً إلى عنفه وسيطرته لدى الأمم كافة، سواء المتقدمة القادرة منها والمتخلفة الضعيفة. وفيما يتصل بالأولى، أشرنا إلى ما أحدثه فيها حسّها القومي المتصاعد، بالاشتراك مع عوامل أخرى، من تنمية لقدراتها العسكرية والاقتصادية والتقنية بعامة، مما دفعها إلى خارج حدودها الطبيعية لتتسلط، بضروب مختلفة من الاستعمار، على العالم المتأخر الذي طال رقاده وركوده. ولمحنا أيضاً إلى أن هذا العالم بدأ الآن ينهض ليحقق لنفسه بعض تلك القدرات التي تدفع عنه هجمات القوى المستعمرة، وليظفر بما يستطيع من المنافع المادية والأدبية التي أخذت النفوس تطمح إليها في هذه الأيام. فالانبعاث القومي إذن لدى الأمم الغربية (السابقة في هذا المضمار) واندلاع أواره جلب لها وللعالم منافع غزيرة في مجالات الانتاج والتحسين المادي، ولكنه من جهة أخرى، أوقع بها شروراً ضارية أهمها سلسلة الحروب المدمرة التي قامت بينها، إلى جانب النوائب التي أنزلتها بغيرها تحكماً واذلالاً واستعباداً.

وإذ نتابع تطور النزعة القومية الناشئة في العالم الثالث، نجد ان هذا التطور يتعثر ويتباطأ ويصطدم بحواجز معوّقة وقوى معارضة في داخل محيطه، كما انه يتعرض لأطماع ومؤامرات وحدود الدول القادرة التي تريد ان يبقى هذا العالم على ضعفه وهزاله لتتابع استغلالها له وتشدد قبضتها عليه. ومن المهم جداً أن تظل شعوب هذا العالم

(*) نشر في: **الحياة**: ١٦ و٢/١٧/ ١٩٩٠.

متيقظة لهذه الضغوط والأحابيل الخارجية لتصون نفسها منها ولتسير بأقل إعاقة ممكنة نحو أهدافها.

ولكن الأهم من هذا أن تلتفت هذه الشعوب إلى نفسها، وتغدو أكثر تيقظاً لعللها الداخلية. وفي زعمي ان في مقدمة العلل التي تنتاب الأفكار والحركات القومية في هذه الأيام أن الشعوب تقبل على القومية وكأنها نظام فكري وعملي جامع مانع ودواء لكل علة تجتاح المجتمعات المتخلفة، من دون ان تدرك ادراكاً كافياً لهذا المطلوب وتعد نفسها اعداداً صحيحاً لتوفية شروطه العسيرة.

* * *

والناس يميلون بطباعهم إلى البساطة الفكرية والشمولية العقيدية. لقد كانوا في قديم الأزمان يلجأون إلى كبارهم وإلى كهنتهم وحكمائهم ليأخذوا عنهم المعرفة لمجابهة أحداث الكون، وتقلبات الحياة. ثم، بعد قرون عديدة من الاختبار والاعتبار، نشأت الأديان الكبرى، الموحدة منها وغير الموحدة، وما لبث كل منها ان كوّن لنفسه ولاتباعه نظاماً فكرياً وسلوكياً شاملاً يعود إلى الأفراد والجماعات ليستمدوا منه المعارف الصادقة الأكيدة عن الطبيعة التي يعيشون في كنفها وعن معاني الحياة، وعما يجب ان يفكروا فيه ويأخذوا انفسهم به لينالوا السعادة في الدنيا والنجاة في الآخرة. وقد سادت هذه المواقف الدينية أزمنة مديدة بقاع الكرة الأرضية من أقصى شرقها إلى أقصى الغرب. ففي الشرق الآسيوي قامت الهندوكية والبوذية والكنفوشية والشنتوية، وفي بلدان الشرق الأوسط ظهرت الأديان الموحدة، اليهودية والمسيحية والإسلام. ومن هذه الأديان الثلاثة انغلقت الأولى على نفسها ثم تشتت أتباعها في العالم. أما المسيحية والإسلام فقد انتشرا شرقاً وغرباً، وكانت الغلبة للإسلام في الشرق وللمسيحية في الغرب. وقد تصادما وتعاركا خلال القرون الوسيطة الممتدة على ألف سنة أو تزيد في ميادين القتال والسياسة وفي حقول الفكر والعقيدة. وظلا الايديولوجيتين السائدتين ـ بل الوحيدتين ـ في الميدان الرئيسي للتاريخ البشري من أواسط آسيا إلى آخر حدود الغرب في أميركا، حتى أوائل «النهضة» سواء تلك التي قامت في الغرب في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أو التي بدأت عندنا في أوائل القرن الماضي.

ثم جاءت تطورات الحداثة بعواملها المتعددة وأشكالها المختلفة، وما لبثت، على مر الزمن، ان اخرجت إلى الوجود ايديولوجيات أخرى أخذت تصارع أيديولوجيات الدين السابقة وتتصارع في ما بينها، وملأ هذا التصارع أجواء العالم صخباً وضجيجاً، وفجر

في ساحاته الواسعة نزاعات متضاربة كانت من أهم محركات التاريخ وموجهات المصائر في العصور الحديثة. قامت الايديولوجية «الليبرالية» بنزوعها «السوقي» في الاقتصاد والديمقراطي في السياسة، وبميلها إلى التدرج في التكوين القومي وفي الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

وتحولت النزعة «القومية» عند بعض الشعوب إلى ايديولوجية شاملة قائمة، بنسب مختلفة، على وحدة العرق وسموّه ونبله، وعلى الخصائص والفضائل الذاتية والأمجاد الموروثة والمكتسبة، كما في الفاشستية والنازية والقومية اليابانية الحديثة التي تفجرت بعد اختراق الغرب لليابان في منتصف القرن الماضي، وجرت بسرعة عجيبة لمنافسة الدول والامبراطويات السائدة. وشاركت هذه الايديولوجيات القومية المحتدة «الليبرالية» في نزعتها المميزة لذاتها والدافعة إياها إلى السيادة على الأقوام الأخرى وإلى «فرض مميزاتها» على الشعوب التي كانت تعتبرها أدنى منها في سلّم الحضارة والرقي. ولكنها كانت أفصح وأشد صراحة من الليبرالية في إعلان مبادئها وفي ممارسة سياساتها نحو الشعوب الضعيفة، ولم تُخفِها، كما كانت تفعل هذه، ضمن غلائف براقة من الأفكار والعبارات الجذابة والممارسات الخادعة.

إذا عدنا قليلاً إلى ما قبل ظهور هذه الايديولوجيات القومية المتطرفة، وجدنا انها، وسواها من النظم الفكرية والمجتمعية، كانت مثار مناقشات مستمرة شديدة بين مفكري العالم الغربي ومنظّريه، لكن المفكر الذي أعطى للايديولوجية معناها الشامل ومطلقاتها المتحكمة، هو الفيلسوف الالماني هيغل (توفي عام ١٨٣١)، الذي خلص من نظرياته الفلسفية إلى وجود مبدأ واحد في الكون الطبيعي وفي التاريخ الإنساني، هو مبدأ «العقل» الذي يتطور تدريجاً خلال تقلبات الطبيعة والأحداث الإنسانية نحو إدراكه لذاته، بأنه المبدأ الأول، بل المبدأ الوحيد، وأن هذا الادراك هو أساس المعرفة، بل منطلق الحرية، وكلما ازداد رسوخاً ووضوحاً اكتسبت الشعوب قدرة على اخراج امكاناتها من وجودها «بالقوة» إلى وجودها «بالفعل».

وعن المناقشات التي ثارت بين اتباع هيغل وخصومه نتج ذلك المفكر الذي كان أعظمهم أثراً كارل ماركس (توفي عام ١٨٨٣). لقد وافق ماركس هيغل على وجود مبدأ واحد يتخلل عالم الطبيعة والإنسان، وعلى «تطور» هذا المبدأ خلال تحركات هذا العالم الفسيح المزدوج. ولكنه عاكسه في تعيينه لهذا المبدأ، إذ جعله «المادة» بدلاً من «العقل» قائلاً ان هيغل قلب الحقيقة رأساً على عقب، فالفكر ليس الأصل والسبب الأول، وانما هو نتاج وأثر، والتطور المادي هو العمود الفقري لحركة الكون والتاريخ.

وعندما يبلغ عالم التاريخ يتخذ شكل «الصراع بين الطبقات»، وبهذا الصراع الذي يمثل صلب التاريخ واتجاهه الرئيسي تتخلص الطبقات المحرومة من حرمانها وخضوعها وتحرز اقداراً متنامية من الحرية والمساواة: من العبودية، إلى الرق الاقطاعي، وبعد قيام الثورة الصناعية، إلى العمل في مصانع أصحاب رؤوس الأموال ومنشآتهم. وهنا ينشب أعظم الصراعات عنفاً وخطراً في التاريخ الإنساني ـ بين «العمل» و «رأس المال» ـ والذي سيؤدي حتماً إلى غلبة الطبقة العاملة وزوال الطبقة الرأسمالية الامبريالية وسيادة الحرية والمساواة بين البشر. فالوحدة الاجتماعية في عالم الإنسان والتاريخ هي «الطبقة» لا «الأمة»، وسيادة الطبقة العاملة ستوحد بين الأمم وتمتص الخلافات التي كانت تثور بينها وتملأ الأرض حرباً ووبالاً.

* * *

هذه هي اخر ايديولوجية ظهرت في العهد المعاصر. ولا يهمنا في هذا المقام تحليل مضامينها الفكرية وسياساتها العملية التي سيطرت، بشكل أو بآخر، على العالم بأسره خلال هذا القرن. وانما الذي يهمنا هو أن هذه العقيدة كونت ايديولوجية جديدة، وهي تمثل بصورة بارزة هذه الظاهرة التي بدت في التاريخ بأشكال مختلفة، ظاهرة «الايديولوجية»، بتكوينها ونظامها وايجابياتها وسلبياتها.

والحقيقة الأساسية التي نود لفت النظر إليها في هذا الاستعراض العاجل للايديولوجيات التي ظهرت في التاريخ، أن الايديولوجية القومية هي اليوم، بالنسبة إلى العالم الثالث، وإلى العرب بخاصة، تلك التي تتوافق والدور الراهن من أدوار تطورهم، هذا الدور الذي يحتاجون فيه ـ أول ما يحتاجون ـ إلى تكوين قدرتهم الذاتية ليصدوا بها عن أنفسهم الأطماع والهجمات، ويحققوا لأبنائهم الحرية والعدالة، ويتسنموا مدارج الرقي. والهدف الأخير هو، في نظري، الأهم، لأن شعباً متخلفاً أو راكداً أو متباطئاً، أو راضياً بما هو عليه، أو ملتفتاً الى وراء، ليس مؤهلاً لتكوين قومية صحيحة أو أي نظام آخر يصونه ويقويه. ان للقومية المنشودة شروطاً صارمة ومطالب عسيرة. انها ليست صنماً يعبد فيلبي، أو قدراً محتماً ننتظر فيأتي، أو عملية تتم بالسحر أو بمجرد التمني، وانما سبيلها «الدم والعرق والدموع»، والتحرق لمعرفة الحقيقة والواجب ولأداء فرائضها.

تعثر القومية العربية(*)

(١)

ليس من مجتمع على وجه البسيطة في هذا العصر أشد احتياجاً إلى ارتباط قوي صاف فعال مما هو المجتمع العربي. وذلك ليس فقط لأنه، كغيره من الشعوب المتخلفة، معرّض لقوى الاستعمار العالمية الطامعة في موارده والممتصة لثرواته، بل لكونه يواجه، بالاضافة إلى هذا الخطر، خطر استعمار آخر فريد في بابه يتجاوز الاستيلاء على الموارد واغتنام الثروات إلى اقتلاع شعب عربي عريق ـ الشعب الفلسطيني ـ من أرضه الموروثة وتهجيره ـ واستجلاب شعب آخر من شتاته في أصقاع الدنيا المتفرقة ليحل محله وينفث في دنيا العرب شقاقاً وفساداً.

إن هذا الاستعمار المغتصب ينبثق من عقيدة دينامية (الصهيونية) تضم وحدة العرق والدين معاً متفوقين عند اليهود عنهما لدى سائر الشعوب، ومرتبطين بارادة إلهية تحكم العالم وتسيّر التاريخ. فالقومية النازية قامت على وحدة العرق الجرماني وتميزه على غيره من الأعراق، مع اختلاف في المذاهب الدينية التي يعتنقها الالمان. وبعض القوميات الدينية التي ظهرت في التاريخ أو تخرج الآن إلى حيز الوجود تركز على الوحدة الدينية وعلى فضائل دين معين يشمل أجناساً واعراقاً وشعوباً متعددة. أما الصهيونية، فاليهودية في مفهومها دين وعرق معاً يدعم أحدهما الآخر في تكوين الشعب اليهودي والقومية الصهيونية. ولئن يكن بعض القوميات الحديثة قد غلف عقائده التوحيدية والتوسعية برسالات «تمدينية» ومسؤوليات حضارية نحو الشعوب الأخرى مثل «عبء الرجل

(*) نشر في: **الحياة**: ٢٣ /٢/ ١٩٩٠ و ٢ /٣/ ١٩٩٠.

الأبيض» وأشباهه، فان أية منها لم تبلغ مبلغ الصهيونية في ربط قوميتها صراحة بإرادة إلهية محتمة، تجعل من اليهود شعب الله الخاص، ومن دخولهم فلسطين وتشتتهم عنها ثم عودتهم إليها نتيجة «عهد» من الله وجدّهم إبراهيم. وهذا العهد هو محور التاريخ البشري كله، وعودتهم إلى فلسطين تمهد لمجيء المسيح الذي ينهي هذا التاريخ ليفتح أبواب عالم جديد!

وليس هنا مجال تفصيل هذه العقيدة الخطرة، وعرض ما كسبه اليهود في شتاتهم من قوة وثروة وتأثير على الحكومات الأوروبية الكبرى، وما أدت إليه الصهيونية منذ نشوئها إلى أيامنا الحاضرة من مؤامرات على الشعب الفلسطيني، واقامة دولة اسرائيل، واحتلال ما بقي من أرض فلسطين وأجزاء من لبنان وسورية، وما يقترفه الصهاينة المحتلون اليوم من أعمال رهيبة من تقتيل وسجن وتهجير وتهديم وتخريب في الأراضي المحتلة تحت أنظار العالم كله دون خجل أو وخزة ضمير. فهذا الموضوع ـ هذا الخطر الرهيب الفريد ـ يستحق أكثر من مقال أو كتاب، وقد قيل فيه الكثير من قبل العرب وغير العرب في الأوساط الدولية والشعبية. ولكن، مع هذا، يبقى العرب بحاجة شديدة إلى ادراك جوهره وأهدافه ومناهجه وجسامته وحركيته، وإلى استنباط وسائل مجابهته فكراً وعملاً في الأطر الوطنية والقومية والعالمية.

إنما السؤال الذي نطرحه الآن يدور حول تلكؤ العرب في انشاء رابطة قومية دينامية تضمهم، وتكون خليقة بالتصدي للقومية الصهيونية المغتصبة وتصد هجماتها الأخرى الموجهة إلى صدور الشعوب العربية، ولتنمية القدرات العربية لكفالة العيش السليم، والكريم، في هذا العصر المضطرب الذي نعيشه. وهو سؤال يثور في الأرض العربية كلها وتتجاوب أصداؤه في انحائها، ويدفع بالعديدين من العرب إلى الشك بالقومية ـ العربية ـ حتى إلى الاستهزاء بها عند الحديث عنها. ويبلغ ببعض أبناء الاجيال الطالعة بخاصة إلى الارتياب في حقيقة أمتهم ومصيرها، وإلى الشعور بالاحباط الشديد في تفكيرهم وتصرفهم، وإلى الهجرة من ديارهم والتخلي عن انتمائهم الوطني والقومي وعن تراث آبائهم وأجدادهم. لماذا تعثرت القومية العربية، ولم تحقق الآمال المعقودة عليها؟

* * *

الجواب الأول الذي ينبعث من الصدور ويتحكم بأذهان المسؤولين والسائلين على السواء كان، وما يزال إلى حد بعيد، ذاك الذي ينسب هذا التعثر والاخفاق إلى تعدد

الأعداء الخارجيين واحاطتهم بالعرب من كل جانب وتسرب نفوذهم المفسد والمخرب إلى الجسم العربي على كل صعيد. فما أكثر ما يقال ويردد انه منذ ان ظهرت النهضة والحركة التحررية العربية ـ بل قبل هذا بكثير ـ كان الغرب دوماً حرباً على الشرق وعلى شرقنا العربي بوجه خاص. وكانت له أهدافه ومطامعه لإضعافنا وتفكيك عرانا (فرّق تسد) وزرع الاعداء حولنا (والصهيونية أفضل مثل على ذلك) والتعاون معهم لتوطيد الشقاق فيما بيننا ونشر الفساد في مجتمعاتنا ومحاربة النهوض القومي بكل وسيلة ممكنة. فلقد احتلت السلطات الغربية الاستعمارية ـ الانكليزية والفرنسية والايطالية ـ بلاد المغرب العربي ومصر والسودان وحكمتها حكماً مباشراً أو غير مباشر مدة طويلة. ثم «انتدب» الانكليز والفرنسيون بعد الحرب العالمية الأولى لحكم بلاد الشرق العربي الشمالية، واعترفت انكلترا، ومن بعدها سائر الأوساط الدولية الاستعمارية للصهيونية «بوطن (؟) في فلسطين». ثم جاء الاميركيون في عهد سيطرتهم النافذة بعد الحرب العالمية الثانية، فبذلوا للصهيونية عوناً لا حد له ولا مثيل وأغدقوا عليها من الأسلحة والأموال ووسائل الدعم السياسي والدولي ما مكنها من خلق دولة اسرائيل ومد سلطتها على فلسطين كلها. وما يزال هذا العون والدعم أقوى نصير للصهيونية وأشد ارهاق ينوء به العرب.

هذا كله صحيح، يجب ان تسجلّه الكلمة والفعل، وتدركه الاجيال العربية جيلاً بعد جيل، لتقدر ما صنعته القوى العالمية الكبرى بمجتمعها وأمتها، ولتعي معاني الاستعمار وأهدافه ووسائله، فلا تمعن في اساءة الظن بشعوبها وقادتها ولا تحملهم أكثر مما يحملون من تبعات، ولا تنقاد إلى مهاوي اليأس، وفقدان الثقة وضياع الايمان، وخسارة الدوافع الذاتية الأساسية للنضال العنيد والمديد المطلوب. والانتفاضة الفلسطينية القائمة منذ أكثر من سنتين في وجه أشرس أدوات القمع والارهاب، والصامدة بقوة خارقة من الايمان بالأرض والشعب والتراث دليل على ما لا يزال يجيش من هذا الايمان في الصدور وحافز حي حري بأن تتطلع إليه الاجيال وتستمد منه مزايا النضال الحي والتضحية السخية.

* * *

على أن ادراك العامل الخارجي الضاغط النافذ لا يمنع ـ بل على العكس يستوجب ـ النقد الذاتي الذي يحاول استكشاف مسؤوليتنا نحن العرب في التخبط والتعثر والتباطؤ وغيرها من المساوىء التي حالت حتى الآن دون تكوننا أمة موحدة، قادرة على التغلب على الأخطار الخارجية والمشاكل الداخلية وعلى مجابهة تحديات هذا العصر. وسألمح في ما يلي إلى أهم هذه العوائق:

١ ـ استسهال مطالب بناء القومية العربية: لقد بادرت الشعوب العربية منذ أواخر القرن الماضي إلى التمرد على الحكم العثماني ثم على استعمار الدول الغربية. وقد اشترك رجالات العرب وتعاونوا في نضالهم التحرري الأول إذ كان يضمهم جميعاً، فلما جاء النضال الثاني ضد المستعمر، الغربي، تفرقوا واتبعوا مسالك مختلفة باختلاف أوضاع أقطارهم ومناهج مستعمريهم، مع بقاء خلفية، خفية حيناً وظاهرة حيناً آخر، بترابط هذه الجهود التحررية وتأديتها أخيراً إلى كيان عربي شامل. ولا أزال أذكر ان جيلنا في شبابه والجيل الذي سبقنا وقاد هذه الجهود المتحررة ـ ان كثرة هؤلاء وأولئك كانت تشعر ان الاستقلال من المستعمر هو طريق الخلاص، بل هو الخلاص ذاته، ولم نكن نقدر حق التقدير العيوب الداخلية التي أوجدتها في حياة أمتنا قرون من الانحطاط والتي تقف عوائق دون بناء أمة سليمة وقادرة، سواء في الأطر الوطنية وفي الاطار القومي العربي العام. ويخيل إلي انه كان ثمة اعتقاد شامل أو شعور عام بأن الأمة العربية موجودة فعلاً، بل قد وجدت منذ قرون، ولكنها الآن مغمورة بحكم المستعمرين، فإذا أزيل هذا الحكم برز وجودها واستردت حتماً وبيسر عافيتها وحيويتها. وكان يغيب عن هذا الشعور المستولي على القلوب والأذهان عمق العصبيات المفرقة التي نمت واستشرت في جسم هذه الأمة خلال أجيال والجهل المتفشي في نفوسها، وصنوف التخلف التي انهكتها.

إن من أهم ظواهر الأيام الأخيرة هبّة الالمان في دولتيهم الشرقية والغربية إلى استعادة وحدتهم، على رغم خضوعهم طيلة أربعة عقود من السنين لحكمين جبارين متناقضين، ورغم المحاولات الجادة والمستمرة التي بذلت في فصلهم بعضاً عن بعض منعاً لعودة المانيا الموحدة التي لا تزال تبعث الخوف في ما حولها بما حصلت وما تستطيع ان تحصل من قوة وجبروت. كيف ظل الالمان أمناء على وحدتهم، فما كاد الحكم الخارجي يتراخى على أحد جناحيهم حتى هبّوا هبة عارمة لازالة تقسيمهم؟ الجواب عن هذا في نظري ان الأمة الالمانية كانت قد تكونت وازدهرت قبل انكسارها وتقسيمها، وان هذا التكون لم يكن بفعل سحري من قبل بسمارك أو أمثاله، كما كنا نتصور، بل بتطور حضاري خلال أربعة قرون أو أكثر حاك بين مدنها وولاياتها المتعددة علاقات اقتصادية واجتماعية وفكرية وأدبية وهيأها للتوحد في عهد بسمارك ولتغدو أمة حية فاعلة ذات آثار بيّنة قومياً وأوروبياً وعالمياً، وبقيت هذه الحيوية حتى بعد ان غلب الالمان على أمرهم مرتين في هذا القرن وتلقوا ضربتين كادتا ان تكونا قاصمتين، وكاد الناس أن يعتقدوا ان لا دعوة لهم إلى وحدتهم وقدرتهم وانجازاتهم الحضارية.

٢ ـ ترسخ الكيانات الوطنية: كان الحلم الطاغي على الصفوف الأولى من

المناضلين القوميين هو حلم «العروبة» التي كان يُظن انها ستتحقق حتماً عندما تنال الشعوب العربية استقلالاتها من مستعمريها بسبب انتمائها إلى أمة واحدة. ولكن هذا النضال التحرري المتعدد الوجوه والمسالك أدى، على العكس، إلى قيام «دول» عربية لكل منها حكومتها وعسكرها وأطرها الاقتصادية والاجتماعية وفرقها وأحزابها ومشكلاتها وهمومها وأطماعها الخاصة بها. وقد اضطرب مفهوم «الوطن» وما يزال في أذهان الافراد والجماعات: هل هو الوطن المحصور بحدود الدولة، أم الوطن العربي الشامل من المحيط إلى الخليج؟ وشكلت جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، فإذا هي مجموعة دول مستقلة يحق لأية منها ألا تطبق أي قرار عربي تتخذه الجامعة إذا لم توافق هي عليه. وعمدت الجامعة إلى انشاء المنظمات الدفاعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتقوية الروابط بين هذه الدول، ولاقامة سياسات ومناهج مشتركة تصون المصلحة العربية العليا. ولكن هذه المصلحة ما زالت تصطدم بالمصالح المتفرقة للدول، أفراداً وجبهات.

وقد خيّل لبعض الفئات والأحزاب العربية ان العلة في ذلك كله تكمن في طبيعة الطبقة الحاكمة التي قادت حركات الاستقلال «الوطنية». إذ ان هذه الطبقة لم تكن مؤهلة، بأصولها وتكوينها ومصالحها، لاقامة وحدة عربية، وان المسعى التحرري يجب ان يستهدف أولاً التخلص منها ومن نظمها لاقامة نظم تقدمية وحدوية اشتراكية بدلاً منها، تأتي جديرة بإنشاء الوحدة المنشودة. ولكن هذه النظم، عندما قامت في بعض الأقطار العربية، لم تحقق هذا الأمل، ولم تكن اقل حرصاً مما سبقها على سلطانها ومصالحها الخاصة، وأكثر أمانة للشعارات الوحدوية التي رفعتها.

والسؤال البارز الآن في هذه الفترة المضطربة من تاريخ العرب هو: هل تتحقق هذه الوحدة بحركة ثورية يقودها زعيم (على مثال عبد الناصر) أو حزب عربي «تقدمي» شامل، أم بحركة تدرجية تطورية تقوي الصلات والروابط بين الشعوب العربية، وتبقي «المصلحة العربية العليا» ماثلة في الأذهان، وتكفل على الاقل تخفيف حدة الخلافات العربية، وتوطيد اركان «التعاون» أو التضامن العربي بما تنشئه من شبكات مشتركة، حكومية وشعبية، ومن وسائل تنسيقية تعاضدية، كما جرت عليه أوروبا في السنوات الأخيرة، تلك القارة المتعددة الدول والجنسيات واللغات والتي تنشط الآن في بناء وحدتها لا استناداً إلى نظرية قومية، بل إلى مصالح مشتركة حالية ومستقبلية.

(٢)

لئن يكن كلامنا موجهاً إلى القومية العربية بشكل خاص، فان النقائص والعيوب

التي وقفت حواجز في طريق تكونها واكتسابها الفعل والحيوية اللذين يتطلبهما وجودها الحقيقي لا تنحصر فيها فحسب، بل تطغى على الانتماء الوطني والقومي عامة. وبهذا يمكن ان يتسع موضوع حديثنا ليغدو «تعثر القومية في البلاد العربية» وطنية محصورة كانت أو شاملة النطاق العربي بكامله.

وإذا كان ترسخ الكيانات الوطنية قد أضعف الولاء العربي العام وفرّق الصفوف العربية، فان توطد عصبيات أخرى ما يزال يفعل تفريقاً وتمزيقاً للانتماء الوطني القومي حيثما يقم. وأهم هذه النوازع المشتتة هي العصبيات الدينية والمذهبية، والعرقية، والقبلية أو العشائرية.

طبعاً ان المثل الصارخ على شدة هذه العصبيات وقابليتها لأن تستغل من قبل رواد الزعامات التقليدية وأرباب المصالح الشخصية هو تفكك لبنان، وهذه الحرب الذريعة التي ما زالت منذ خمس عشرة سنة تنهش جسمه وتقتل ابناءه وتدمر منشآته وتذيق سكانه عموماً شر المآسي والآلام، حتى كادت ان تغيبه عن الوجود وتبعث اليأس في قلوب الأقارب والأباعد من إمكان عودته إلى الوحدة الوطنية، بل إلى مجرد البقاء. لقد تغلغلت الطائفية في جسم لبنان، وفي وجوه حياته السياسية والدفاعية والاجتماعية والتعليمية، وبدلاً من أن يعمل الزعماء في تخفيف وطأتها، تركوها تستشري في الصفوف، استغلالاً لها في سبيل بلوغ الحكم واغتنام القدرة والجاه وتجميع الثروة وما سوى ذلك من الشهوات الجامحة، أو عند بعض المنظّرين، اعتقاداً خاطئاً انها ميزة لبنان، وسبيل الحرية والديمقراطية في «بلد الاقليات». وكان يمكن ان تغدو كذلك لو انها كانت قائمة في بلد راق غير متخلف، وبين أيدي زعماء مسؤولين ومواطنين منضبطين يرتفعون فوق سلبياتها ويستمدون من ايجابياتها وحدة ثرية بالتعدد والاختلاف، غير أن الأوضاع التاريخية والراهنة كانت على العكس من ذلك، فتعثر نشوء الولاء الوطني الشامل لصيانة لبنان وتعثر كيان لبنان كله، وتبعثر واحترب وتخرب. ولا نحصر هذا التقصير الشائن بطائفة من الطوائف أو بفريق من الفرقاء، بل نطلقه عليهم جميعاً، وفي مقدمهم الحكام والزعماء، ثم بدرجات متفاوتة على رجال الفكر والعمل وعلى سائر فئات الشعب، أحزاباً ومنظمات وهيئات، كل بنسبة نفوذه وأثره وامكاناته.

على انه، إذا كان لبنان هو العنوان البارز لغلبة هذه العصبيات المفرقة ووقوفها في وجه نشوء ولاء وطني حي فاعل، فإن البلدان العربية الأخرى ليست خلواً منها، مذهبية كانت أو عرقية أو عشائرية. بل الملاحظ انها تشتد وتنتشر في الساحات العربية جمعاء، بأشكال ووجوه مختلفة، كقيام جماعات متطرفة هنا وهناك، وتحركات عرقية في المشرق

والمغرب، وطغيان العصبيات القبلية على بعض المجتمعات العربية وسياسات حكامها، مما سيؤدي حتماً إلى مزيد من التفرق والتمزق واهدار موارد وإضاعة فرص، إن لم تبلغ آثارها الحدود التي بلغتها في لبنان فانها لا شك حبلى بالمشكلات العقيمة والدواهي الرهيبة للعرب في ديارهم المختلفة وفي كيانهم الكلي.

ومما يقوي هذا الاحتمال ان العدو الصهيوني الذي يجابهنا ويغرز مخالبه في جسمنا مستفيداً من ضعفنا وتشتتنا منطلق من عقيدة دينية عرقية، وقد صرح زعماؤه مراراً ان الشرق الادنى أو الأوسط ليس قابلاً لنشوء دول قومية ـ ناهيك بدولة عربية شاملة ـ ولا تصلح أرضه وأهله وتاريخه إلا لكيانات دينية أو طائفية أو عرقية، كما أن سياسة هذا العدو كانت موجهة دائماً إلى تشجيع هذه الدعوة وإلى دعم العصبيات المفرقة ـ أياً كانت ـ في الجسم العربي، سعياً إلى إظهار صحة العقيدة الصهيونية والكيان الاسرائيلي، وامعاناً في تمزيق الشمل العربي وخلخلة الولاءات الوطنية فيه، وبطبيعة الحال الولاء العربي الجامع.

* * *

كل ذلك يحتم علينا ألا ننفك عن الاقتناع والدعوة والاقناع اننا إذا أردنا أن نكون من أبناء اليوم ومهيَّأين للعيش في الغد، فلا بد لنا من السعي الحثيث لبناء الولاء السائد في هذا العصر، بل الولاء الذي صنع هذا العصر، وهو الولاء الوطني الموحد.

ولنؤكد أن هذه العملية هي عملية بناء، وان هذا البناء يقوم على ثلاثة أركان على الأقل، وهي الأركان التي قامت عليها الأمم القادرة والفاعلة في أيامنا هذه، وهي «الشعب» و «المواطن»، و «القانون».

نقول «الشعب» ولا نقول «الرعية» التي يحكمها السلطان، يأمرها فتقبل وينهاها فتدبر، ويوجهها إلى حيثما يريد. فلا وطن، ولا وطنية، ولا قومية، بدون وجود شعب، وان الشعب إذا لم يوجد فيجب ايجاده بمساع بنائية جاهدة عنيدة على المستويات كافة، وخاصة بإشاعة الديمقراطية السياسية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وبالعمل الصادق المستمر لتنمية مواهب الشعب وقدراته لمنفعة الشعب ذاته، وبالتصدي للسياسات الآيلة إلى تقوية سلطة الحاكم وتوسيع نطاقها وإنفاذ أثرها.

ولا وطن بدون «مواطن»، وثمة روابط عديدة تقوم في المجتمعات العربية، ولكن ليس بينها ما يصح أن يعلو عن رباط «المواطنة»، هذا الرباط الذي يجدر بنا أن نرضعه أطفالنا مع حليب أمهاتهم، ونغرسه عميقاً في نفوس تلامذتنا وطلابنا، ونرعاه دوماً

بدموعنا ودمائنا. وعندما يعم هذا الشعور طبقات المجتمع، ويصبح قبلة الأنظار والقلوب ومرتكز الجهود الحكومية والشعبية، فلا خوف حينذاك أن تتعثر ولاءاتنا الوطنية أو القومية.

ولا ولاء صحيحاً ومصوناً إلا بسيادة «القانون» القانون الموضوعي الخارج عن نزوات الحاكمين أو المتزعمين، والذي يسنده بشر أحياء مكونين شعوباً ومواطنين، ويمليه إحساس دقيق بما هو حق وبما هو باطل، وتصميم عميق على أن يعلو الحق عن كل ما عداه.

عندما ننظر إلى المجتمع العربي ونجد الأنظمة والأحكام السائدة لا تعاضد هذه الاتجاهات بل تعاكسها، لا يعود ثمة مجال للاستغراب أو للتعجب من تعثر القومية العربية أو الانتماء الوطني عامة في ديارنا. إن الحق يفرض علينا ألا ننكر فضل ما تبذله الحكومات العربية من جهود وما تخصص من موارد في سبيل تعميم التعليم ومكافحة المرض وتخفيف أعباء الفقر والعجز وخدمة قضايا «التنمية» والعدالة، ولا ما أقيم من منظمات عربية، حكومية وشعبية، من أجل شد أواصر التعاون بين العرب في شتى أقطارهم وتوفير فوائدهم المشتركة. ولكن هذه الجهود لا تزال بطيئة سواء بصفة مطلقة أو بالنسبة لدينامية هذا العصر وضخامة مطاليبه، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار التطورات المعاكسة التي تعطلها أو تبدد آثارها فتدفع المجتمع العربي إلى مزيد من التخلف، أو إلى «تنمية التخلف» كما ذكر أحد المختصين بشؤون التنمية في العالم الثالث.

* * *

ولذا فالتساؤل الأول والأهم في نظري هو عن كيفية إقامة الحكم الصالح في هذه البقعة من الأرض التي ننتمي إليها تاريخياً وثقافياً وقومياً. وفي زعمي أن الوحدة العربية ستتحقق حتماً إذا ما توجهنا نحو هذا النوع من الحكم ونهضنا من الركود والانحطاط وكسبنا نصيباً من الرقي الإنساني: اصلاح الحكم باشاعة الديمقراطية الصحيحة، ومكافحة الجهل بالاقبال على التعلم واحترام سلطة العقل، وتخفيف أعباء الفقر باكتساب مناقب الانتاج والابداع والتقشف وضبط شره الاستهلاك وشهوة التنعم بالأموال والثروات وجرائم إهدار الموارد، واعلان أولوية الحق، والتمسك بالمبادىء، وتربية الأشخاص ليحوزوا ثقة مواطنيهم واحترام أبناء المجتمعات الأخرى ـ هذه وأمثالها هي من الوسائل التي ترقي المجتمع العربي عما هو عليه، وهي أيضاً السبل الصحيحة لتنمية الولاء الوطني والقومي.

ولعل سائلاً يسأل: وما قولك بالقومية العربية، وقد كنت أحد دعاتها، هل كفرت بها أو تنازلت عنها؟ نعم، تنازلت عنها، بعد المشاهدة والتجربة، شعاراً يخفي شهوات ومطامع، واعلانا تكذبه الممارسة العملية، ودعوة ترددها الشفاه دون أن تصدر عن القلوب والعقول، وحجاباً خادعاً لارهاق المواطنين وتعجيزهم، ووسيلة لاشاعة الفساد والتفرق والتخلف.

ولم أتنازل عنها، بل أزداد تمسكاً بها، دعوة بريئة إلى جمع شمل الشعوب العربية، على أسس الحقوق والمبادىء والواجبات المفروضة لترقية المواطن العربي والإنسان العربي، هذا المواطن الذي هو لب القضية ومعقد الرجاء، لكونه مؤهلاً بالصحيح من تراثه العريق وبالغزير من مواهبه المغمورة إلى أن يضيف نصيبه الخاص في جهاد الإنسان للنهضة والرقي.

وليس لومي موجهاً إلى الحكام والزعماء وحدهم، بل يلف سائر طبقات المجتمع، كل بنسبة امكاناتها ومؤهلاتها، ومنها ـ بل لعل في مقدمتها ـ الطبقة التي ينتمي إليها أهل الفكر، فان ما شهدت وخبرت من تنافسنا على الصغائر ومن التبعثر في صفوفنا ومن هون الالتزام في تصرفنا ومن تخلينا أحياناً كثيرة عن مهمتنا الأساسية، وهي أن نكون المثل الواضح الصامد للشهادة للحق والدفاع عن المبدأ، يهيب بي إلى مزيد من التيقن ان عملية البناء للترقي والوحدة تتطلب محاسبة ذاتية لا تهدأ ولا تني.

القومية والدين(*)

لا يستوي أي حديث عن القومية بدون التعرض إلى علاقتها بالدين، ولا يكتمل أي كلام عن الدين في هذه الأيام إلا بتحديد صلته بالقومية. والواقع أن هذا يصدق عن الشعوب كافة منذ بدأت تحس بخصوصياتها وميزاتها عن سواها، أي منذ نشأتها الأولى ودخولها ميدان التاريخ، ولكنه يصح بصورة خاصة في العهد الحديث عندما أخذت الدول الوطنية تتكون وتنمو، وبصورة أخص عندما ظهر الفكر القومي ومضى يتفاعل ويتصارع مع العقائد السابقة، ويطرح نفسه في أحيان كثيرة بديلاً لها. إن هذا التفاعل والتصارع انساب في نسيج الحياة الغربية منذ مطلع النهضة الأوروبية الحديثة، وطفق يتغلغل في طياتها، وما زال جارياً إلى الآن حتى في الدول التي فصلت بين الدين والقومية شرعاً وسلكت النهج «العلماني» في ما سنّت من دساتير وقوانين وما وضعت من قواعد لحياتها العامة.

وكذا الأمر في الأصقاع الأخرى من الدنيا في الأزمنة المعاصرة: في اميركا اللاتينية وفي دول آسيا وأفريقيا الناشئة (ومنها دولنا العربية)، منذ اندلاع حركات التحرر الوطني في هذه الاصقاع واقبال أهلها على انشاء مجتمعات ودول على أسس وطنية وقومية. لقد نشب في هذه الاصقاع توتر بين الأديان السائدة والحركات الوطنية الجديدة اتخذ اشكالاً مختلفة وألواناً متعددة. فنحن إذن أمام ظاهرة عالمية وحضارية عامة، وإن تجلت في أزمنة متفاوتة وبأشكال مختلفة حسب أوضاع شعوب العالم والتطورات الحضارية التي عانتها.

(*) نشر في: **الحياة**، ٩ /٣/ ١٩٩٠.

ولما كانت الكثرة الغالبة من أبناء الشعوب العربية تنتمي إلى الدين الإسلامي، ولما كان الإسلام يؤلف نظاماً فكرياً وسلوكياً شاملاً للتصرف في هذه الدنيا والتهيؤ للآخرة، فلقد اتخذ هذا التوتر الذي نتكلم عنه، شكل التجاذب والتقاطب بين «الإسلام» و«العروبة».

ولهذا التوتر في محيطنا جذوره المنبتة خلال التاريخ الإسلامي، سواء في النزاعات التي احتدمت في الدوائر الثقافية بين انصار العرب ودعاة الشعوبية، أو في الصراعات حول السلطة بين العرب والفرس والترك وسواهم في الخلافة المركزية أو في الدول المستقلة. ولكنه لم يبد واضحاً وشاغلاً للأذهان والجهود إلا بانطلاق النهضة العربية الحديثة، وبثورة العرب على الاتراك العثمانيين شركائهم في الإسلام، ثم خضوعهم للدول الاستعمارية وتعرضهم لأخطار الصهيونية، وتشكل الحركات القومية في أوساطهم، وولوج هذه الحركات ميادين النزاع النظري والصراع العملي سواء في داخل المجتمع العربي أو بينه وبين القوى المحيطة به. ولا يزال هذا التوتر يثير نقاشاً منتشراً ويبعث تنظيمات وتحركات صاخبة، خصوصاً في السنوات الأخيرة التي تبدت فيها «الصحوة» الإسلامية، وتجددت وتعددت الدعوات الدينية وتغلغلت في صفوف الشباب، واشتد عضدها وتعاضدها في وجه الدعوات والأحزاب القومية أو الشيوعية والنظم القائمة.

ونزل أهل الفكر والثقافة إلى حقول هذا التوتر بمقالاتهم وخطبهم وكتبهم وندواتهم ـ التي تؤلف جزءاً كبيراً من الأدبيات العربية في السنوات الأخيرة، إما للدفاع عن مواقعهم ودعواتهم، أو بحثاً عن امكانات التوفيق بين المواقف المختلفة وتمكيناً للتآلف المطلوب للصمود في المعارك التي تخوضها الشعوب العربية. وكانت آخر ندوة في الاتجاه الثاني حضرتها حديثاً تلك التي نظمها في أيلول (سبتمبر) الماضي في القاهرة بعنوان: «الحوار الديني ـ القومي» المركز الرائد والمنتظم والمنتج ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ الذي ما فتىء منذ تأسيسه يرعى البحوث والمناقشات العلمية الرصينة في مختلف قضايا الوحدة العربية والمجتمع العربي.

وليكون هذا الحوار رشيداً ومثمراً، لا بد أولاً من تحديد المشكلة. هل ثمة تناقض أساسي بين العروبة والإسلام، أو بين القومية والدين عامة؟

ان التناقض ليس، في نظري، بين هذين المنظومين الشاملين للفكر والعمل بقدر ما هو في أساليب فهمنا لهما وتصرفنا بحسبهما. وتبدو هذه الحقيقة إذا ما أوضحنا أولاً الأهداف التي يجب أن ننصبها، نحن وغيرنا من الشعوب، أمامنا ونسعى إلى بلوغها.

ولا إخالنا نبعد عن الصواب إذا اجملنا هذه الأهداف كلها بهدف أصيل شامل، هو تحرير الإنسان أو دفعه في سبل هذا التحرر وإذا اتفقنا أن لا حاجة لنا اليوم، قومياً وإنسانياً، أسمى من هذه الحاجة وأشد الحاحاً.

وعندما نضع هذا الهدف قبلة انظارنا واهتماماتنا الفكرية والعملية، نجد أن لكل من القومية والدين نصيبه الخاص وسهمه المتميز في هذا التحرير. لقد جاء الاسلام حركة تحريرية عظمى لتطهير العرب وسائر الشعوب من الأوهام والخرافات والتقاليد البالية والعصبيات القبلية والنزعات السلطوية، ولبث ايمان جديد في نفوسهم ينقيها من الأدران ويشيع فيها روح الإخاء والمساواة والرحمة والايثار. وكذا كان شأن المسيحية وسائر الأديان العالمية التي سبقته والتي تشترك في الدعوة إلى رفع قدر الإنسان وترقية ذاته. فلما خمدت هذه الروح التحريرية في النفوس، وانقلب الأمر إلى تنازع على السلطة والهيمنة وعادت العصبيات القديمة وثارت عصبيات جديدة، وتخلى قادة هذه الأديان واتباعها عن الايمان المحيي والعقل الراشد تقلصت هذه الاديان وتدهورت وأضاعت مهمتها التحريرية، وانحط إنسانها بدلاً من أن يرقى وفسدت ذاته بدلاً من أن تصلح وتتجدد وتبدع.

وعندما ظهرت القومية في الغرب، ثم عندنا، كانت هي أيضاً حركة تحريرية لتخليص الشعوب من ضروب التحكم والقمع والاذلال الآتية من الخارج أو العاملة في الداخل. فقامت في الغرب ـ عبر نزاعات شاقة وحروب دامية ـ الدول المستقلة والشعوب الناهضة، ثم خبرت هذه الدول والشعوب تطورات، متدرجة حيناً وثورية حيناً آخر، لاعلان حرية المواطنين ومساواتهم واخواتهم ولسن الدساتير والقوانين الصائنة لهذه الحقوق، كما كان الأمر في الثورتين الجبارتين ـ الأميركية والفرنسية ـ أو في التحولات التدرجية عبر النظام البرلماني في انكلترا والبلاد التي اتبعت خطاها. ولكن التوكيد في هذه التطورات والثورات في القرنين السابقين كان على الحقوق السياسية والاجتماعية. فإذا بثورة جبارة أخرى في مطلع هذا القرن ـ في روسيا هذه المرة ـ تركز على الأسس الاقتصادية لهذه الحقوق وتهيب بالمجتمعات القديمة والجديدة إلى التحرر من الظلم الاقتصادي والمادي. وتخلل هذه التطورات كلها في غربي العالم المتقدم وشرقيه ثورة أشد هدوءاً وخفاء، ولعلها أنفذ فعلاً وأبعد أثراً، نعني ثورة العلم التي انصرفت إلى الطبيعة تستخرج مواردها وتصنّعها لتوفير الشرائط المادية لنهوض الجماهير، وتصدت للأذهان والعقول تفتحها وتنورها لارتياد الحقيقة ولاستمداد فوائدها.

غير أن هذا «التقدم» الذي أحرزته الحضارة الحديثة في جناحيها الغربي والشرقي

ما لبث أن اختل وتعثر لدى الأمم التي سلكت سبيله. ففي الغرب تحولت القدرة التي انتجتها الروابط القومية والتطور العلمي والانتاج الاقتصادي إلى شهوة للسيطرة على الشعوب التي لم تولد لنفسها هذه القدرة. فظهر في القرن الماضي ذلك الوحش الرهيب ـ وحش الاستعمار ـ الذي انطلق نحو الشعوب المتخلفة يستولي على الحكم فيها بصوَر مباشرة أو غير مباشرة وينهب ثرواتها الطبيعية ويوجه مصائرها لخدمة أغراضه. كما نبتت في داخل الحياة الغربية أمراض اجتماعية وخلقية بعثت أشكالاً جديدة من تسلط القوي على الضعيف والمنعم على المحروم، ونشرت ضروباً من المفاسد تبدو اليوم لدى أقدر الشعوب علمياً واقتصادياً وعسكرياً ـ كالولايات المتحدة الاميركية ـ في تردي الفضائل الموروثة، وتفسخ الأسرة، والاقبال على المسكرات والمخدرات وسائر المنكرات، وانتشار الجريمة وما إلى ذلك من المساوىء التي تقلق الحكومات والشعوب وتفضح عجزها حتى الآن عن أن تكبح جماحها أو تجد لها دواء ناجعاً.

أما في الجناح الشرقي من هذا العالم المتقدم، فان الأحداث الأخيرة في الاتحاد السوفياتي وفي أوروبا الشرقية تدل على ان النظام الذي اعتمد هناك كانت له علله في كبت سلوك المواطنين وفي تقييد حرياتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية، وانه لم ينجح، حتى بالنسبة إلى الهدف الأول الذي وضعه نصب عينيه وهو انقاذ الطبقات المحرومة من الفقر والعوز وتوفير الامكانات لرفاهها المعيشي وتقدمها الاجتماعي واطمئنانها النفسي. واثبتت هذه الأحداث، مرة أخرى، ان حنين الإنسان إلى الحرية، أمس واليوم وأكثر منهما غداً، نار لا تنطفىء ومهما تكثف المساعي لاخمادها أو لتغطيتها، فانها لا تلبث ان تعود فتندلع وتمضي في تغيير الأوضاع وتبديلها، كما رأينا في الأيام الأخيرة وما نزال.

وبالاضافة إلى النقائص والمفاسد التي اعترت الحضارة الحديثة في كل من جناحيها ـ الغربي والشرقي ـ كانت ثمة العلة الكبرى الشاملة لهما، وهي تحويل القدرة الهائلة التي ولّداها إلى التجهز العسكري، واهدار الموارد التي ما زالت الجماهير بأشد الحاجة إليها على شؤون «الدفاع» والتسابق إلى النفوذ والسيطرة في شتى انحاء المعمور. وقد أحاط هذا التنافس العالم كله بأجواء قاتمة كثيفة من القلق والخوف على المصير. إذ غدا خلاص الشعوب واستقرارها مرتبطاً بـ «توازن الرعب» وأصبح مصير الحضارة، بل بقاء البشرية، في يد عفريت.

كل هذا يدل على ان التحرر الذي ابتغته وتباهت به الحضارة الحديثة وضحت بالكثير الغالي من صحتها ورفاهها في سبيله لم يأت كاملاً أو متزناً. لا ينكر أن هذه الحضارة أفلحت في تحرير الإنسان المتقدم من قيود الطبيعة حتى لكاد أن يسيطر عليها

سيطرة شبه تامة، يستثمر ثرواتها ويكثف نتاجها بطاقاته العلمية المتطورة، ويربط مناطق الأرض قاطبة بصلات وثيقة وأساليب نافذة تسابق الخيال بسرعتها وامتدادها، فإذا الكرة الأرضية «قرية» محدودة المعالم متشابكة الأوصال وإذا إنسان القرن العشرين يسعى إلى تجاوزها إلى الفضاء الواسع وعوالم الكون العجيب.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى خطت هذه الحضارة في هذا القرن خطى متتابعة ومتسارعة نحو تحرير الشعوب من الاستعمار الخارجي والاعتراف بحقوقها الطبيعية والقانونية، وقضت على صنوف عديدة من الاستغلال الداخلي والتزعم التقليدي، ولكنها لا تزال في هذا المجال قاصرة قصوراً مخيفاً من الهدف المنشود، فما تنفك شعوب كثيرة مقهورة بقوى خارجية وداخلية عنيفة، بل إن بعض هذه القوى أبلغ أثراً وأدهى خطراً من تلك التي كانت ساطية قبلاً. ولعل السبب في هذا القصور أن الحضارة الحديثة أخفقت اخفاقاً يكاد يكون كلياً في تحرير الإنسان من نقائصه الذاتية: من التيه والخيلاء، والشهوة والاثرة، ومن سائر القيم العقيمة أو الفاسدة، وهذا هو أصعب أنواع التحرير لأنه يقتضي الثورة على النفس، وثمة فرق شاسع بين التحرر من تحكّم الغير والتحرر من شوائب الذات.

فإذا لخصنا موضوع هذا الحديث بكلمات وجيزة، قلنا إن الخلاف الحقيقي ليس بين القومية والدين على وجه الاطلاق، بل بين التحرر والجاهلية في كل منهما وبينهما. واني كمسيحي قومي أشعر إني أقرب إلى المسلم المتحرر مني إلى القومي الجاهل المتزمت المتمسك بالنظم والأشكال، ناهيك بالمستخدم دعوته القومية أداة تفريق أو تسلط، وأحسب أن الأمر كذلك بين مواطنيّ المسلمين في ما يختص بعلاقتهم بالقوميين العرب. واني أرى أن الحوار الإيجابي المتبادل بين خائضي معارك التحرر من الجانبين القومي والديني يرتكز إلى المبادىء التالية:

١) الاحتكام الدائم إلى العقل المدرك، إذ بدون هذا الاحتكام لا مجال لأي حوار ولا فائدة.

٢) الاقرار النظري والفعلي بمساواة المواطنين جميعاً، على اختلاف أديانهم وعقائدهم تجاه القانون.

٣) استمداد هذا القانون من ارادة الشعب، وتعديله على ضوء العقل المتطور والخبرة الوطنية والإنسانية.

٤) اعتبار الدين منبعاً أصيلاً للقيم والفضائل والحفاظ على أصالته هذه وتنميتها

وغرسها في القلوب والنفوس وحمايتها من أي غرض آخر، والاقتناع بأن أشد الشرور التي يعانيها العرب ـ والإنسانية جمعاء ـ تقع في هذا الحيز بالذات: حيز القلوب والنفوس، وان التحرر الصحيح يبدأ من هنا وينبغي أن يظل ناشطاً وضابطاً لسائر أنواع التحرر المبتغاة، وأن لا نجاح لنا في أية معركة من معارك العصر الطاحنة إلا بقدر ما نفوز في هذه المعركة الأولية.

في الوقت الذي يجابه به العرب غولين مفترسين ـ غول الاستعمار والصهيونية المزدوج الخارجي وغول التخلف الداخلي ـ يتوجب عليهم أن يعتبروا أن لا خير لهم في معارك جانبية، كالتي تثور بين القومية والدين، وأن يوقنوا أن لكل من هذين المصدرين، إذا فهم على حقيقته، نصيبه وتبعته في النضال التحرري الشامل المنشود المرتكز أساساً على تحرر الذات. وما أصدق ما جاءت به الآية الكريمة: ﴿**ان الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم**﴾[1]!

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الرعد،» الآية ١١.

التاريخ لا ينتظر(*)

قرأت في احدى الصحف أن صحافياً سأل الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف: «لماذا تسرع هذا الاسراع الغريب في ما تجري من اصلاحات في بلادك وفي مقترحاتك لخفض التسلح النووي وفي غير ذلك من الشؤون؟»، فكان جواب غورباتشوف: «لا تتعجب، إن التاريخ لا ينتظر».

ويحسن بنا أن نعتبر القول في هذه الأيام التي تتسارع فيها الأحداث تسارعاً عجيباً، كما شهدنا وخبرنا خصوصاً في الربع الأخير من العام الماضي وحتى الآن. أحقاً أن التاريخ، كما قال غورباتشوف، لا ينتظر؟

ليس المقصود بالتاريخ هنا الجهد المبذول في حفظ آثار الماضي وتسجيل أحداثه، كما هو شائع عادة (أي التأريخ بالهمزة)، ولا حتى الماضي ذاته كما يستدل من كلامنا عن تاريخنا أو تاريخ البشرية (أي مجمل وقائع ماضينا أو ماضيها)، وانما المقصود معنى بدأ يدخل على هذه الكلمة في العصور الحديثة، وهو الحياة المتحركة المتفاعلة والمتقدمة، وبهذا ينطبق على الحاضر المتجه إلى المستقبل مثلما ينطبق على الماضي. ومن هنا يقال أحياناً عن الشعوب التي لا تتحرك ولا تتفاعل مع سواها ولا تتقدم انها تعيش خارج التاريخ إذا غلب عليها السكون والركود، أو على هامش التاريخ إذا كان تحركها هزيلاً أو بطيئاً لا يماشي التطور الإنساني ولا يصب في مجرى التقدم يغذيه ويثريه. فمضمون كلام غورباتشوف اذن ان الركب الإنساني المتحرك المتقدم لا ينتظر. أما التاريخ خارج هذا الركب، فكثيراً ما انتظر وتلكأ وكاد أن يتوقف تماماً. ولقد حدث هذا التوقف

(*) نشر في: **الحياة**، ٣٠ /٣/ ١٩٩٠.

والانتظار لدى جميع شعوب العالم في عهود انحطاطها وترديها، لكنه اختلف في ما بينها قصراً وطولاً وقلة وكثرة، ويمكننا أن نتخذ من هذا الاختلاف مقياساً لأثر كل منها في الحياة الإنسانية وعطائها للحضارة.

لقد قال احدهم إن الناس ينقسمون صنوفاً عديدة، فمنهم الاذكياء والاغبياء والرؤساء والاتباع، والأغنياء والفقراء إلى آخر ما هنالك من فئات، ولكنهم كلهم متساوون في شأن واحد، هو الزمن. فاليوم عند كل منهم أربع وعشرون ساعة لا تزيد ولا تنقص، والساعة ستون دقيقة لا تطول ولا تقصر. فالزمن، من هذا القبيل، يمكن اعتباره من أهم عناصر الديمقراطية وأعمها، لأنه يساوي بين الأفراد وبين الشعوب مساواة تامة، ولا يدانيه أي عنصر آخر في هذه المساواة.

ولا شك في هذه المساواة المطلقة في الزمن الطبيعي، ولكنها لا تنطبق على الزمن التاريخي. فلعل ساعة من حياة شخص أو من خبرة شعب توازي أياماً، بل سنوات، من حياة آخرين أو خبرتهم. هكذا الأمر في بلد ناهض كاليابان مثلاً إذا قوبل بحال بلد آخر سادر أو راكد. لننظر في السنوات الخمس والأربعين التي قضتها اليابان منذ ان هزمت تلك الهزيمة الهائلة التي كادت أن تسحقها في نهاية الحرب العالمية الثانية وتطغى عليها بأعباء الاحتلال والخسائر الجسيمة بالأرواح والممتلكات وبالأجهزة العسكرية والاقتصادية وسواها ـ لننظر في ما كانت عليه حينذاك وفي ما آلت إليه اليوم من زعامة اقتصادية ومكانة دولية أخذت تخيف قاهرتها السابقة الولايات المتحدة الاميركية ودفعت بها إلى غزو المجتمع الاميركي ذاته ـ بل العالم كله ـ بمنتجاتها المادية وتطورها التقني وسلطتها المالية. فهذه السنوات التي لم تبلغ نصف قرن تفوق قروناً عديدة من أعمار شعوب أخرى لا يزال تاريخها يتباطأ وينتظر. وهكذا القول في الشعب الالماني الذي ارتفع أيضاً من حضيض الانهزام والتقسيم والتبعية والقهر إلى قمة الجماعة الأوروبية، وغدت اعادة توحيده ترهب الدول القريبة والبعيدة، وارتفعت قضية هذا التوحيد إلى رأس القضايا التي تجبه القوى العالمية.

الزمن التاريخي يركض ويتسارع، فلا بد للشعوب ـ وللمتخلفة منها بخاصة ـ ان تجاريه فلا تتباطأ أو تتلكأ. ولهذه المجاراة شروط عديدة، يهمني هنا أن أشير إلى أحدها، وهو الاقدام على حسم بعض القضايا الموروثة حسماً جريئاً نافذاً، وإذ نلتفت إلى نهضتنا العربية التي امتدت الآن على قرنين من الزمن (قارنها بنهضة اليابان تَرَ عجباً!) نجد أن ثمة قضايا ما زلنا نتداول الحديث والجدال فيها، ونحاور أو نتنازع في شأنها، في حين أنه كان يجب أن تحسم، وان نتقدم منها إلى سواها. فالمشكلات التي نعانيها كثيرة

وعسيرة، وهي تزداد كل يوم كثرة وعسراً، فإذا لم نحزم أمرنا على تصفية بعضها ـ وخصوصاً القديم منها ـ وننصرف إلى معالجة الجديد الذي تدهمنا به متفجرات الحياة المعاصرة، بقينا مترددين حائرين، ومتخلفين عن الركب، ومنزوين في هوامش التاريخ.

* * *

وحسبي أن أشير إلى ثلاث من هذه القضايا:

١ ـ قضية المساواة بين المواطنين ازاء القانون: فلقد انقضى الزمن الذي كان يفرّق فيه بين المواطنين على أساس دينهم أو مذهبهم أو عرقهم، وبدت اليوم قضايا أهم وأضخم، منها القضية التي تشغل بال أكثر أهل هذا العصر، وهي المساواة الاقتصادية، أو العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وقد نصت دساتير معظم الدول العربية، التي نقل أكثرها عن دساتير الدول الغربية، على المساواة القانونية بين مواطنيها، ووقعت هذه الدول على الاعلانات والاتفاقات التي صاغتها وأقرتها الأمم المتحدة والتي تعترف بالمساواة الكاملة بين المواطنين، ومع هذا فاننا لا نزال نتعرض لمجادلات ومماحكات ونشهد خلافات فقهية وعلمية وتصرفات حكومية وشعبية وتحركات قديمة ـ جديدة تمس جوهر هذه القضية وتعيد تفرقات الماضي إلى الوجود، على الرغم من ظهور فروق ومعضلات أخرى أدهى وأشد الحاحاً وأدعى إلى الاهتمام الشامل والجد المنتظم: أعني الفروق المتزايدة بين المنعمين والمحرومين، والعاهات الاجتماعية المنهكة لنا والعابثة بمصيرنا كافة. فالفقر الرهيب المنتشر في أوساطنا، والمرض المنتشر في أجسام أطفالنا وشبابنا وكهولنا، والجهل المتحكم بعقولنا ونفوسنا ـ هذه هي قضايا العصر الأساسية، التي يجب أن نطوي صفحات قضايا الماضي للانكباب على معالجتها، لأن التاريخ هنا لا ينتظر والركب الإنساني لن يتأخر لكي نلحق به.

٢ ـ قضية حقوق المرأة: هذه قضية أخرى ما زلنا نهدر وقتنا وجهدنا في المجادلة حولها، في حين ان العصر قد حسمها، وأقر مساواة المرأة للرجل في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية وعاب أي انتقاص لحقوقها هذه سواء مبدئياً أو عملياً. ومع أن بعض الدول العربية قد تقدم تقدماً مشهوداً في هذا المضمار، فان هذا التقدم يبدو ضئيلاً إذا قيس بمئتي سنة من النهضة، كما انه يشتد تضاؤلاً إذا نظرنا إلى المجتمع العربي بمجمله وأدركنا ما خسرنا وما نخسر بابقاء نصف المجتمع العربي في حالته الراهنة من الضعف ومن حرمان المشاركة في عملية النهضة أو «النمو».

٣ ـ قضية انفتاح العرب على العرب: عبثاً نتكلم عن وحدة عربية أو تضامن أو

تعاون عربي ونرفع لواء هذا أو تلك عالياً إذا نحن لم نحزم أمرنا ونطوي صفحة الانقسامات العربية ونقر إقراراً ثابتاً بأن هذا العصر هو عصر التكامل بين الشعوب. فليس ثمة شعب قادراً وحده على ان يحل مشكلاته المتكاثرة بموارده المحدودة، بالاضافة إلى أن هذه المشكلات ليست ناشئة فيه: هي وافدة عليه من وراء حدوده. فالاغتصاب الصهيوني ينصب على فلسطين، ولكن خطره يتسرب إلى كل بلد عربي ويفعل فيه. والهجمات الاقتصادية من الشعوب المصنعة لا تهدد مجتمعنا بمفرده بل تنطلق على المجتمعات المتخلفة قاطبة. ومن جهة أخرى، فان شؤون التنمية لا تعالج بموارد محصورة، بل تتطلب موارد بشرية ومادية مجمعة ومنسقة. وهكذا سواء نظرنا إلى التحديات الخارجية أو إلى شروط النهضة الداخلية ـ وكل منهما يتصاعد تصاعداً هائلاً في هذا الزمان ـ فان الشعار المرتفع أمامنا لمن له عيون ترى وآذان تسمع هو شعار التكامل والتكافل. وما أحرى العرب بأن يبادروا إلى تطبيق هذا الشعار في ما بينهم فيحسموا أمرهم على حتمية انفتاحهم بعضاً على بعض وتعاونهم معاً، وان يعوا أن التاريخ هنا، كما في سائر المجالات الحيوية، لا ينتظر.

* * *

هذه بضعة أمثلة للحزم والحسم الضروريين لإزالة الحواجز المتراكمة أمامنا ولسلوك السبيل المؤدي إلى دخولنا ميدان التاريخ فاعلين مؤثرين.

وفي الوقت نفسه، لا بد من التحذير من أن تأكيد هذا المبدأ واطلاقه على عواهنه ينطوي على أخطار تقتضي ان يحتاط لها ويحال دونها. فالقدرة على الحسم هي السلاح الذي يتسلح به الداعي إلى الاصلاح السريع بغية الوصول إلى الحكم أو الاحتفاظ به. ان الشعوب في هذه الأيام تشكو وتتألم من المظالم التي تتمرغ فيها، وتثور على وجوه الحرمان التي تعانيها، وكثيراً ما تلتهب نفوسها ـ ونفوس أجيالها الطالعة بخاصة ـ توقاً إلى «منقذ» يخلصها من أوضاعها تخليصاً جذرياً وسريعاً ويحميها من العوادي الخارجية ويقودها إلى جنات الحرية والعدل والرخاء. فهي تستسلم لدعوات الانقاذ القائمة على الحسم السريع وقلب الأوضاع وتعلق آمالها عليها.

ولكم كانت الوعود بحسن التصدي للصهيونية والإعداد للتغلب عليها عماداً للأفراد والأحزاب الذين ابتغوا الوصول إلى الحكم في بلادنا. فالشعور بالعجز والذل الذي سرى في خلايا الشعوب العربية بسبب الهزائم التي أصيبت بها في الصراع العربي ـ الصهيوني جعل الناس يتوقون إلى من يخرجهم من هذا الواقع المرير إلى منازل

الكرامة والعزة، مهما تكن القوى التي يتسلح بها والوسائل التي يستخدمها.

ولكن التجربة أفادت أن هؤلاء الدعاة لم يكونوا أقدر ممن كان قبلهم على مجابهة الخطر الداهم، بل ألحقوا بشعوبهم هزائم جديدة لا تقل عن سابقاتها فظاعة وهؤلا، وزادوا الصفوف العربية تفرقاً وتشتتاً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الشعوب دفعت ثمناً لهذه الوعود قيوداً محكمة على حرياتها وصنوفاً من الارهاب الظاهر والخفي شلت حيويتها وأعباء اقتصادية باهظة ستظل إلى آماد بعيدة تضغط عليها وعلى أجيالها القادمة وتضيق فرص النهوض التي تطمح إليها.

فكيف السبيل إلى الجمع بين الحسم اللازم والتقدم السليم المنشود؟ منذ أكثر من مائة عام قال الافغاني إن الشرق لا يصلح إلا بمستبد عادل. ولكن واقع التاريخ قد أظهر كثرة المستبدين وقلة العادلين، وواقع الحاضر قد وضع في أيدي أرباب الحكم المطلق من أنواع السلطة ما لم يكن متيسراً لمن سبقهم. وانّى تلفتّ اليوم في العالم المتحفز إلى النهوض ـ من الاتحاد السوفياتي إلى آسيا وأفريقيا واميركا اللاتينية ـ جابهك هذا السؤال الملح المرهق: كيف الجمع بين الحسم اللازم والتقدم السليم المنشود، وما هو السبيل المضمون لدخول التاريخ الذي لا ينتظر؟

سؤال يجدر بكل عربي، بل بكل إنسان في هذا الزمان، أن ينفذ إلى مضمونه ويتفحص مظاهره المنتشرة ويتحرى سبل التصدي له.

ولعل قسطاً كبيراً من مسؤولية هذا النفاذ وهذا التحري تقع على المثقفين. فهم، باطلاعهم على وقائع الماضي وتطورات الحاضر وبوادر المستقبل مؤهلون أكثر من سواهم على حث شعوبهم على حسم القضايا التي تجاوزها الزمن، وفي الوقت نفسه على صيانة حرياتهم واكتساب القدرة الذاتية التي تقيهم من الأخطار وتبلغ بهم إلى النهوض المرجو.

ما أعظمها مسؤولية، خصوصاً في هذه الأيام!

الاصلاح: دكتيلو وطابع(*)

في يوم من أيام نيسان (ابريل) ١٩٤٩، بينما كنت اتابع عملي نائباً لرئيس الجامعة الاميركية في بيروت، وردني هاتف من مدير الأمن العام اللبناني يدعوني إلى الحضور إلى مكتبه في أقرب فرصة، ولم يزد. فأوجست من هذا الهاتف وقلقت خشية أن تكون ثمة مشكلة أمنية أو سياسية تمسني شخصياً أو تمس الجامعة الاميركية التي كانت تعج في ذلك الحين بموجات من الحركات الطالبية تشغل بال ادارة الجامعة والحكومة اللبنانية.

وعندما قابلت المدير عصر ذلك اليوم، افادني انه تلقى هاتفاً من السلطات السورية يطلب مني التوجه إلى دمشق لأمر مهم في أسرع وقت ممكن. فتساءلت لماذا يأتي هذا الطلب عن طريق الأمن العام؟ ولكن هذا التساؤل لم يطل إذ تذكرت ان سورية كانت حينذاك تحت حكم الزعيم حسني الزعيم قائد الجيش السوري الذي دبر وقاد انقلاباً على الحكم الجمهوري صباح ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩ فقبض على رئيس الجمهورية شكري القوتلي وفريق من الوزراء والنواب وغيرهم من رجال الحكم وأمر بسجنهم، وما لبث ان حل المجلس النيابي وألف حكومة تولى فيها الرئاسة ووزارتي الداخلية والدفاع واستولى على السلطة استيلاء تاماً بدعم من الجيش وقوى الأمن.

وعندما وصلت إلى دمشق صباح اليوم التالي، اتصلت بالمدير العام لرئاسة مجلس الوزراء السيد أنور حاتم استطلعه الأمر، فاستمهلني قليلاً ثم عاد فهتف ودعاني إلى التوجه لمقابلة الزعيم في مكتبه في وزارة الدفاع. ولم أكن ادري، ولا أظن أنه هو كان

(*) نشر في: **الحياة**، ٦ /٤/ ١٩٩٠.

يدري، سبب هذه المقابلة التي ظلت تقلقني وتثير هواجسي، وفي وزارة الدفاع قابلت سكرتير الزعيم السيد نذير فنصة الذي أدخلني مكتب الزعيم، ولم أكن شاهدته من قبل أو عرفت عنه شيئاً يذكر. فرحب بي، ثم انطلق فوراً يحدثني عن رغبته في اصلاح أوضاع سورية اصلاحاً شاملاً، وأن بين المؤسسات التي تحتاج إلى معالجة عاجلة الجامعة السورية التي كان المجلس النيابي قبل الانقلاب قد انتقد أحوالها وحمل على بعض رجالاتها، وأضاف أنه قد سمع عني ما دعاه إلى أن يطلبني ويعرض علي (بلهجة تعني: يأمرني) تسلم رئاسة الجامعة في ذلك العهد الجديد. وأخبرني كذلك انه، في سبيل «تنظيف» الجامعة، ثم ألف لجنة لتستعرض سريعاً أوضاع أساتذتها وإداريها وتقترح من يجب أن يفصل منهم أو يحال على التقاعد. فشكرته على حسن ظنه بي، ثم قلت ان هذا الطلب الذي أقدره كل التقدير، جاء مفاجئاً لي ولا أستطيع الاجابة عنه حالاً بسبب أوضاعي الخاصة وارتباطي بالجامعة الأميركية في بيروت التي كنت أديرها حينذاك، وكنت قد قضيت ما يقارب عشرين عاماً في خدمتها. فحثني على التفكير سريعاً في هذا الأمر واتخاذ قرار فيه بلهجة لطيفة تبطن الحزم الأكيد، مذكراً إياي بأن كل مواطن مدعو إلى تلبية نداء الوطن في ذلك العهد من دون تردد أو تأخر.

وخرجت من مكتب الزعيم حائراً متهيباً هذه المسؤولية التي لم أكن مطمئناً في داخلي إلى أني مؤهل لها، سواء بطبيعتي أو باختباري السابق. فمع أني كنت أعاني ادارة الجامعة الأميركية في بيروت، فإنها جامعة خاصة، غير مشتبكة بالعمل الاداري الحكومي كالجامعة السورية وغير خاضعة لحكم عسكري لم أكن واثقاً من اتجاهاته وأساليبه. ومن جهة مقابلة، تراءت لي فرصة جديدة لخدمة بلدي عن طريق محاولة انهاض جامعته، وهي المؤسسة التعليمية العليا التي كانت تهيىء قادة سياسته وحكمه وثقافته. وبعد فترة تردد وتدبر، قبلت هذه المهمة وباشرت عملي في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٩.

وكنت آمل أن أتفرغ بعض الوقت للعمل الهادىء في التعرف بجوانب مهمتي الجديدة واختبار شؤونها. ولكني تعرضت منذ البدء إلى **تيارين** شديدين متناقضين: **أحدهما** آت من النزعات السائدة في تلك الفترة من بعض الاصدقاء والمعاونين الذين كانوا يؤمنون بالاصلاح السريع. وكان هذا التيار يحثني على الانطلاق في تعديل قانون الجامعة ونظمها التعليمية والادارية وفي بت شؤون أساتذتها وموظفيها بتاً عاجلاً بقصد الاستغناء عمن لا يصلح منهم وتعيين آخرين مكانهم، وكانت حجة هؤلاء النصحاء أن تلك المرحلة كانت فرصة ذهبية قد لا تطول ولا تعود. فالزعيم حسني الزعيم حازم حاسم لا يتردد في الموافقة على المقترحات الواردة ممن يثق بهم واصدارها بشكل مراسيم

أو قرارات، حتى بلغ الأمر بأحدهم أن قال ان ادارة الحكم في ذلك العهد لا تتعدى دكتيلو (وهو الاسم الذي كان رائجاً للآلة الطابعة) وطابع. فإذا أراد الزعيم شيئاً، أو وافق على أمر، فكل ما كان مطلوباً هو أن يطبع قراره ويوقعه، فيصبح قانوناً سارياً وأمراً مقضياً. (طبعاً كان في ذلك مبالغة شديدة، خصوصاً بعد أن ألّف الزعيم مجلس وزراء، ولكن السلطة التي كان يتمتع بها داخل هذا المجلس وخارجه في أواخر عهد الانقلاب كانت تغري بمثل هذا القول). وأيد هذا الناصح كلامه بما فعله الزعيم ببعض مشروعات القوانين التي كانت قابعة في أدراج المجلس النيابي والتي كان هذا المجلس قد ناقشها طويلاً ولكن لم يقدم على إقرارها، فطلب الزعيم من أعوانه إخراجها وإعدادها لعرضها عليه وعلى مجلس الوزراء وإصدارها بمراسيم.

هذا تيار، أما **التيار الثاني** المناقض له، فقد كان يصدر أولاً من طبيعتي ومن خبرتي الأكاديمية السابقة التي كانت تملي علي ضرورة التفحص الهادىء والنقاش المتبادل والديمقراطية في الرأي والعمل خصوصاً وأن الأمر يتعلق بمؤسسة كالجامعة يفرض فيها أن تكون معقل التفكير العقلاني والسلوك الديمقراطي، ورافعة لواء هذه المناقب وحاميتها والمدافعة عنها. يضاف إلى هذا العامل الشخصي آراء أشخاص وفرقاء من داخل الجامعة أو خارجها ممن كانوا يشيرون بالتريث واستكمال الدراسات وإخضاعها للحوار والمشاركة سواء لايمانهم بالديمقراطية ورغبتهم في صونها، أو لحرصهم على مصالحهم وسعيهم لمحافظة عليها.

وهكذا قضيت ثلاث سنوات في تلك المهمة التي خبرت فيها ثلاثة انقلابات عسكرية (حسني الزعيم وسامي الحناوي وأديب الشيشكلي) وفترات من الحكم الدستوري النيابي في ما بينها، وأنا موضع تنازع بين هذين التيارين المتناقضين أحاول التوفيق بينهما والافادة من ايجابيات كل منهما وتجنب سلبياته، ولا أدري ما إذا كنت وفقت التوفيق المأمول في هذا الشأن العسير ولكني اجتهدت ما استطعت وخرجت مطمئناً إلى أني نلت على الأقل أجر المجتهد.

* * *

وما يهمني من هذا العرض لاختبار شخصي هو لفت النظر إلى الاطار العام الذي يندرج فيه. وأعني بذلك الخيار الخطير الذي يرتسم بشدة والحاح أمام الشعوب المتحفزة للنهوض ـ وما أكثرها في عالمنا الحاضر ـ وهو الذي يقوم بين التوق إلى الاصلاح السريع عن طريق سلطة غير مقيدة وبين التمسك بالمبادىء والأساليب الديمقراطية ولو تلكأ

الاصلاح وطالت مدة النهوض والبناء. إن الشعوب المتخلفة تتطلع اليوم إلى اختصار الزمن وتقصير المراحل أو القفز فوقها، وعادة الحكم المطلق والساعون إليه يغذون هذا التوق في نفوس أبنائها ويتخذونه مطية لبلوغ أغراضهم. فلا بد من الوقوف في وجه هذا التيار الجارف، لما يحمله من أخطار منهكة لهذه الشعوب في حاضرها ومستقبلها. فحسني الزعيم الذي حكم بسلطته العسكرية وعصاه الماريشالية (ودكتيلوه الطابعة على رأي صاحبنا) لم يدم في هذا الحكم أكثر من أربعة أشهر ونصف، إذ قام عليه فريق من العسكريين بقيادة سامي الحناوي فخلعوه وقتلوه في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٤٩، وكذلك كان أمر الحناوي ذاته ومن بعده أيضاً اديب الشيشكلي. فالحكم الفردي أو العسكري لا يدوم في البلدان المتخلفة لأن العسكر يشاركون سائر أبناء الشعب تخلفهم وشهواتهم وانقساماتهم، وبذلك يبقى البلد عرضة لانقلابات متتابعة تثير أجواء الاضطراب والارتباك وتحول دون التخطيط المستمر والجهد القومي المتراكم. على أن هذا التقلقل، برغم مساوئه، يظل أخف شراً من حال الهدوء الظاهر والاستقرار الخادع التي تنتج عن تغلب احدى الفئات العسكرية على سواها واحتكارها للحكم وتفردها به، نظراً لما يتهيأ لصاحب السلطة اليوم من وسائل مادية وبشرية لتثبيت سيطرته ونشرها. عندها يسود كبت الحريات والتعدي على الكرامات والحرمات واهانة المواطن الإنسان واستخدام أساليب الارهاب والتعذيب والتشريد التي تقضي على حيوية الأفراد والمجموع. وعندها أيضاً تتضخم أخطار القرارات الداخلية والخارجية التي تتحكم بمصائر الاجيال الحاضرة والقادمة والتي لا يصح اتخاذها دون أن يدركها ويقرها ويتحمل مسؤوليتها الشعب بكامله عن طريق ممثلية الشرعيين.

ومما ييسر سلوك هذه الطرق الشائكة نفاق بعض ذوي الرأي والأمر الذين يبدون لطلاب الحكم الفردي محاسن هذا الحكم ويتقربون منهم، قبل اقدامهم عليه وبعد تسلمهم السلطة، معظمين حاجة البلاد إلى الحكم القوي والاصلاح السريع ومبينين مفاسد العهود الدستورية وأربابها. فلقد كان بين هؤلاء الممالئين في الفترة التي تكلمت عنها بعض من رجال «الفكر» والسياسة ـ بل بعض ممن شاركوا في الحكم الدستوري النيابي سابقاً أو لاحقاً ـ من أقاموا صلات بقادة الانقلابات الثلاثة التي تتالت على سورية في أواخر الاربعينات وأوائل الخمسينات توصلاً إلى السلطة عن طريقهم ودعماً لمصالحهم الشخصية أو لمصالح الفئات أو الأحزاب التي ينتمون إليها.

ولكن ساء فأل أكثرهم، فمن يعتقد أنه يستطيع أن يستخدم السلطة الفعلية (وهي في البلدان المتخلفة عموماً سلطة عسكرية) لأغراضه لا بد أن يكتشف عاجلاً أو آجلاً أن

هذه السلطة لا تخضع إلا لما هو أقوى منها ولا تقبل أي مشارك لها أو مستغل لقدراتها.

إن الديمقراطية إذن، على نقائصها، هي الطريق الأسلم في المدى البعيد، ولكن، هي أيضاً، تختل إذا لم تستند إلى خلق قويم يقدم المصلحة العامة على المصالح والاهواء الخاصة. وأعود مرة أخرى إلى اختباري الذي عرضته في ما سبق من هذا المقال لأكرر أن في مقدمة المؤسسات التي يجب أن تكون حصناً للديمقراطية وأرضاً خصبة لنمائها وانتشارها، المؤسسة الجامعية. وبهذا تتعدى مهمتها التدريب والتعليم والبحث العلمي لتشمل السعي الحثيث لأن تغدو مثالاً صالحاً لما يرجى أن يكون عليه الوطن.

ومثل الجامعات والمؤسسات الدينية، فإذا شاء رجال الدين أن يكون لهم دور قيادي وفعلي خلاّق في مجتمعهم، فليتجردوا من أطماعهم السياسية في مكافحة الرذائل السائدة ـ وأهمها في هذه الأيام التسلط والاثرة والنفاق والخداع ـ وفي تنمية الفضائل الفردية والجماعية التي جاءت الأديان أصلاً لصونها وتعزيزها. وبهذا يسهمون إسهاماً جليلاً وفعالاً في تهيئة العدة الأساسية لبناء الحياة العامة وسلامة التقدم المرجو. ذلك أن جدوى الاصلاح، أي سبيل اتخذ، رهين بالذخيرة الإنسانية الصالحة المتكونة والفاعلة في جسم المجتمع.

وكما تكونوا يولّى عليكم.

رفقاً بالديمقراطية:
لا تحمّلوها فوق طاقتها(*)

من مختلف أنحاء المعمور تتطلع اليوم الأنظار وتتعالى الأصوات وتتوهج القلوب طلباً للحرية والديمقراطية في شكل لم يعهده التاريخ. ففي العصور القديمة والوسيطة قامت ثورات على الحكام المستبدين، ولكنها كانت حركات محصورة متفرقة متباعدة في المكان والزمان. وفي أواخر القرن الثامن عشر نشبت ثورة الولايات المتحدة الأميركية، ولئن بلغ تأثيرها شواطىء أوروبا الغربية وكانت عاملاً في اشعال الثورة الفرنسية، فإنها ظلت في وقتها ولمدة طويلة نائية عن بقية أصقاع العالم ومحصورة ضمن محيطها فحسب. وبعد اندلاع الثورة الفرنسية، ثم بعد الحكم النابليوني، اندلعت حركات ثورية عديدة في بلدان غرب أوروبا، مستمدة شعاراتها من مبادىء هذه الثورة، ولكنها اقتصرت حينذاك على القارة الأوروبية ولم تتعدّها.

أما اليوم، فالتحرك من أجل الحكم الديمقراطي يعم العالم جميعاً، والمطالب المرتفعة والحشود المتجندة تتلاقى وتتفاعل ـ بشدة متصاعدة وانتشار متسارع ـ من منطقة إلى منطقة ومن قارة إلى أخرى. فالاتحاد السوفياتي الذي كان مثالاً بارزاً للحكم المركزي الضابط، بعقيدته وحزبه وأجهزته الاقتصادية والعسكرية، لشعوب متعددة الأجناس مختلفة اللغات والتقاليد، أخذ يتزعزع في السنوات القريبة الماضية بسرعة لم تكن تتصورها الأخيلة والأذهان. فقد حمل زعيمه غورباتشوف لواء حركة اصلاحية واسعة الاطار في داخل الاتحاد ما لبثت أن تعدته إلى البلاد التي كان يسيطر عليها في شرق

(*) نشر في: **الحياة**، ١٣ /١٩٩٠/٤.

أوروبا، فجعلت هذه البلاد تثور على الأنظمة الأوتوقراطية التي كانت تحكم بها وتسعى إلى أن تستبدل بها نظماً ديمقراطية، ومضت تنشىء هذه النظم الواحد بعد الآخر بسرعة وتتابع يخطفان الأنظار. وكذلك الأمر في أميركا اللاتينية ـ الوسطى منها والجنوبية ـ وفي غرب أفريقيا وفي أواسط آسيا وفي ذلك المجتمع البشري الهائل ـ الصين الشعبية ـ الذي يكاد لوفرة سكانه وسعة رقعته وقدم حضارته أن يكون عالماً قائماً بذاته. فقد برز في العام الماضي طلاب جامعاته وطلائع شبانه يتظاهرون من أجل الديمقراطية والاصلاح، واستخدم القائمون على النظام القوة العسكرية لاخضاعهم واعادتهم إلى حظيرة حكم الكبت والارهاب.

إن هذه الموجة العارمة تدل على **ظاهرتين** للحياة المعاصرة يجب ان تظلا نصب العين ومحط الاهتمام، **أولاهما** أن هذا العصر قد غدا في الواقع عصر الشعوب، فهي التي تحرك التاريخ بآمالها وتطلعاتها ورغباتها في تحسين أوضاعها، ولئن تهدأ أو تسكت حيناً فان رؤاها لا تفتأ تتفتح وتتضح، ونفوسها لا تنفك تجيش وتضطرب إلى أن تحين فرصة تفجرها وتحقيق أمانيها. أما **الظاهرة الثانية**، فهي أن العالم لم يعد منقسماً إلى شعوب منفصلة ومناطق منعزلة، بل غدت أرجاؤه متواصلة وشعوبه متفاعلة، فلا تندلع شرارة في ناحية إلا وتلتهب نيران في نواح أخرى، وذلك بسبب سرعة المواصلات التي اختطفت المسافات من جهة وتشابه التطلعات والمطامح الشعبية من جهة أخرى، وبالتالي فقد أصبح لكل إنسان وطنان: وطنه القومي والوطن الإنساني الشامل، وحركة التاريخ تعمل بشدة على ازالة الحدود بينهما وتوثيق العرى التي تربطهما. انما الذي يعنينا بخاصة هنا هو هذا التوق المنطلق إلى الحكم الديمقراطي. لا شك في أن هذا التوق ظاهرة ايجابية ودليل تنور وتقدم، ذلك أن الديمقراطية تقوم على الاقرار بحقوق المواطن الإنسان وعلى احترام كرامته الذاتية، وعلى ضمان حريته ـ ومسؤوليته ـ في تقرير مصيره ومصير مجتمعه. فان قلاع الاستبداد التي كانت تسيطر في الماضي (ملوك وأباطرة وامراء) قد زالت، والقلاع الجديدة (أحزاب ايديولوجية وأحكام شمولية وأفراد وفئات عسكرية) آيلة إلى زوال إن لم يكن اليوم فغداً. وقد خبرت الشعوب أسرارها، وهي تتحفز للتخلص منها ولتنعم بحرية الحكم الديمقراطي. على أن هذه الحرية هي من نفاسة القيمة وعلو المرتبة (وفي الوقت نفسه من طراوة العود وسهولة الانكسار) ما يستدعي الحرص على صونها وتثبيتها صوناً لها من الاضطراب والارتباك والاندثار. ومن هنا كان في مقدمة واجبات الشعوب ـ والمتخلفة منها بخاصة ـ أن تدرك شرائطها وحدودها وأن تحتاط للأخطار التي تتعرض لها، وكان على قادة الرأي والحكم فيها أن ينبهوها إلى هذه

الأخطار، وأن يوضحوا لها الفروض التي تتطلبها الديمقراطية والأثمان التي تقتضيها لاستقرارها ودوامها.

* * *

وفي هذا الاطار، نبدي **الملاحظات** الثلاث التالية:

الأولى هي أن الديمقراطية ليست الدواء الوحيد لكل داء، وخصوصاً للادواء العميقة الجذور والواسعة الانتشار التي تشكو منها المجتمعات المتخلفة اليوم. لنأخذ مثلاً انتشار الفقر في مجتمع ما، سواء لتخلف المزارعين عن استخدام التقنيات الزراعية الحديثة وبالتالي لضآلة الانتاج الزراعي، أو لسوء وسائل التوزيع والتسويق، أو لازدياد السكان ازدياداً متفلتاً، فإن الديمقراطية لا تستطيع ـ بمفردها ـ أن تداوي هذه العلة الوخيمة، ولا بد لها ـ لتنجح ـ من أن تكون مستندة إلى معرفة متطورة، وإلى احساس بالمسؤولية من حيث التوالد والتكاثر، وإلى ضبط الفئات المنعمة وشهوات الاستهلاك والاهدار التي تتحكم بها. وكذلك الأمر فيما يخص الجهل المتفشي والمرض المستشري والفساد المتغلغل، فانها عوائق ضخمة في طريق بلوغ الديمقراطية والاحتفاظ بها، ولا تزول بمجرد وجودها. صحيح أن الديمقراطية هي أسلم وسيلة لمكافحة هذه العلل الرهيبة، ولكن ليس بامكانها أن تنهض بهذا الحمل الثقيل وحدها، وتبقى عرضة للخلخلة والزوال ما لم يصاحبها جهد صادق ومنطلق للتنمية الشاملة. فمن أشد الأخطار على الديمقراطية كأسلوب حكم تعليق الآمال عليها فحسب، أو الاكتفاء بأشكالها ورموزها والقصور عن توفير الشروط الواقية لها. ومن هذه الشروط ان تقدر قيمتها وأن تصان بالحرص الدائم والفكر الواعي والجهد المنتظم، والا تعرضت للعبث والانهيار، كما حدث عندنا في لبنان الذي اختار النظام الديمقراطي وفاخر به ولكنه عجز عن أن يحميه ويؤدي الواجبات اللازمة للمحافظة عليه ولدوام الافادة منه. لقد كان هذا العجز أهم أسباب تعثر هذا البلد العزيز وتقاتل أهله ودمار منشآته وغرقه في لجج التفرقة والتنازع والتدهور التي لا يعلم إلا الله متى، وكيف، يخرج منها ويتجه إلى استرداد عافيته.

وفي مناطق أخرى وأزمنة سابقة وحالية، كان هزال الديمقراطية الناتج عن القصور في تأدية موجباتها سبباً لتبرم الأوساط الشعبية بها. وجاء هذا التبرم أرضاً خصبة استغلها طلاب السلطة المطلقة لهدمها ولاقامة انظمة دكتاتورية على أنقاضها. هكذا نشأت الفاشية والنازية وأمثالهما من الأنظمة الاوتوقراطية الشمولية مستغلة التطلعات الشعبية غير المحققة والمطامح المحبطة.

ومع هذا ـ وهنا **الملاحظة الثانية** ـ فإن الشعوب المتخلفة لا تستطيع ان تتغاضى عن ضرورة الاصلاح السريع واللحاق بالركب المتقدم المنطلق التي قد تتلكأ عنها أحياناً الديمقراطية القائمة على الشورى وعلى العودة إلى الشعب بصفته مصدر الارادة والسلطة والمسؤول عن مصيره. ثمة اذن قيمتان منشودتان: الحرية التي يوفرها الحكم الديمقراطي والتي يجب أن تبقى الأصل الثابت والمرجع الأخير، والفاعلية القادرة على حسن الانجاز وصحة التنفيذ والتحقيق. إن النظام الديمقراطي، الذي نشأ في الغرب والذي تقتبسه كما هو الشعوب المتخلفة اليوم، قام على أيدي طبقة متوسطة كانت قد ظهرت بفعل التوسع التجاري والجغرافي والتطورات النهضوية والاصلاحية وأخذت تشكو من القيود التي كان يقيدها بها أصحاب السلطات الملكية أو الاقطاعية أو الكهنوتية، فعملت على التحرر من هذه القيود إما بالأساليب التدرجية كما في النظام البرلماني البريطاني أو بالوسائل الثورية كما انطلقت في الثورة الفرنسية. أما اليوم، فالحاجات أعم وأهم، فهي لا تنحصر بطبقة دون طبقة بل تشمل طبقات المجتمع كلها، والدنيا المحرومة منها بخاصة. وكذلك المطامح، فهي لا تقتصر على طلب الحرية السياسية والمساواة ازاء القانون، وانما تنبع، أكثر ما تنبع، من الضيق بالفقر والجهل والمرض والوعي بالتخلف. وهي فائرة ثائرة، والعلل التي تبعثها شرسة وقاهرة. فلا بد من اتقان فنون العمل الناجز والاصلاح السريع لكي تتيقظ عند الشعوب الثقة بالمسيرة والامل بالمستقبل.

إن لهذا العصر مطالب جسيمة عديدة. ومن أهمها القدرة على الجمع بين احترام ارادة المواطن وبين تحريره من أعباء التخلف التي ينوء بها. إنه مطلب يتحدى عبقرية أبناء هذا الجيل، وهو، بسبب صعوبته وتعقده، لا يتحقق تحققاً مثالياً، ولا يأتي بفعل سحري أو باقتباس من خارج، بل بالوعي الصحيح والجهد المستديم والانتظام الفكري والعملي. ما أحسن الحرية والفاعلية إذا اجتمعتا! ولكن ما أصعب هذا المطلب، خصوصاً في ظل الأوضاع السائدة في هذا العصر! ومع هذا، فلا بد من السعي الجاد في سبيله، فإذا تعذر واقتضى الأمر ايثار احدى هاتين على الأخرى والتضحية بهذه في سبيل تلك، فليكن الايثار في جانب الحرية لأنها، كما قلنا، الأصل والمرجع، والصائنة في المدى الأخير كرامة الإنسان وسلامة تقدمه.

بقيت **الملاحظة الأخيرة**، وهي أن الديمقراطية لا تنحصر في دوائر الحكم وميادين السياسة فحسب، وانما هي نوع من التفكير والسلوك يقتضي لنجاحه أن يتخلل نسيج حياة المجتمع بكاملها. انها تنبت في البيت، وتنمو في المدرسة وفي الحقل والمصنع وفي المسجد والكنيسة وفي النادي والملعب وفي سواها من خلايا المجتمع. فكيف لأي مواطن

أن يعي معنى الحرية السياسية ويحسن ممارستها إذا نشأ في بيت يستبد الأب فيه بشؤون الاسرة وينهي أفرادها عن أن يتخطوا ارادته وحكمه، أو إذا تعلم في مدرسة المعلم فيها هو مصدر الحق والسلطة لا يسأل ولا يخالف ولا يعارض، أو إذا فرض عليه أئمة معبده الطاعة العمياء لعقيدة أو نهج أو حكم وهددوه بالهلكة وبنار الجحيم إذا هو أنكرها أو خرج عنها؟ كيف له أن يقوم بواجباته الوطنية قياماً صحيحاً إذا هو لم يختبر الحرية والديمقراطية ولم يتمرس بهما في المؤسسات التي ينتمي إليها.

إن للأهلين في البيت، وللمعلمين في المدرسة، وللأساتذة في الجامعة، ولرجال الدين في المعابد، وللرؤساء والمديرين حيثما كانوا في ميادين الحياة المهنية أو الاجتماعية أو الثقافية ـ ان لكل من هؤلاء، إذا اخلص، دوراً في غرس الديمقراطية وتنميتها والحفاظ عليها لا يقل أثراً من دور الحكام ورجال السياسة وعن جهاد الثائرين من أجلها، المضحين في سبيلها. إن هؤلاء الثائرين هم اليوم البارزون في الميدان، ولهم الفضل في انطلاق الحركات التحررية في مختلف انحاء المعمور. ولكن المعركة يجب أن لا تقتصر عليهم، بل ان تشمل جميع أبناء المجتمع، كل في نطاق مسؤوليته وعمله، سواء في تحريك العقول والقلوب والضمائر من أجل نيل الحرية أو تجنيد الجهود للمحافظة عليها، وهو الأهم والأصعب. إن المعركة لا تستثني أحداً ولا يتفرد بها أحد.

بهذا الشمول، المتسم بروح المسؤولية الفردية والجماعية، تسلم لنا الديمقراطية ونسلم لها.

من وحي رمضان والفصح:
نحو الانسان العربي الجديد(*)

من حسن حَظّنا في هذا العام ـ وما أقل حظوظنا الحسنة في هذه الأيام! ـ أن يقع عيد الفصح عند المسيحيين خلال شهر رمضان، وبهذا تتلاقى معاني هاتين المناسبتين الكريمتين، فتوحي للعرب، مسلمين ومسيحيين، الطريق الآمنة لتجددهم وخلاصهم.

فرمضان هو الشهر المبارك الذي نزل فيه القرآن الكريم، فكان هدى للمسلمين ومصدر تعاليم سامية للبشر أجمعين. وصيام رمضان هو أحد أركان الاسلام الخمسة. وقد فُرض على المسلمين ليطهروا نفوسهم من شهواتها، ويقبلوا على الفضائل الفردية والجماعية، ويؤكدوا في عقولهم وضمائرهم معاني الغلبة على الذات وايثار الغير.

وأسبوع الآلام لدى المسيحيين، الذي يسبق عيد الفصح في أواخر أربعين يوماً من الصوم أيضاً، هو كذلك دعوة إلى الجهاد النفسي الذي يعد الإنسان للخلاص من خطاياه وللتضحية حتى الموت في سبيل خلاص الآخرين.

إن الشعوب العربية تجابه اليوم أخطاراً عديدة شديدة، خارجية وداخلية، وهي تتحفز لتنمية قدراتها للتغلب على هذه الأخطار ولسلوك السبل المؤدية إلى السلامة والكرامة. وقوى العصر، ومراكز حكمه، وأدوات اعلامه تضج بالحديث عن هذه التنمية التي تحتاجها غالبية الشعوب اليوم. فمن أصوات تدعو إلى حشد القوى العسكرية، إلى خطط تؤكد حسن استثمار الموارد الطبيعية بالتصنيع وحسن الادارة والتنظيم، إلى

(*) نشر في: **الحياة**، ٢٠ /٤/ ١٩٩٠.

مشروعات ترمي إلى مكافحة الجهل بتعميم التعليم ونشر الثقافة، إلى مناقشات ومجادلات حول بعث التراث أو اقتباس الفكر والأساليب العصرية، ولكن الاختبار ـ اختبارنا واختبار أمثالنا من الشعوب ـ يدل بصورة تزداد وضوحاً يوماً بعد يوم، على أن مبعث هذه الجهود كلها والعامل الذي يحددها، ايجاباً أو سلباً، هو الإنسان، بفضائله ورذائله، والقيم، الصحيحة أو الفاسدة، التي يمثلها.

فالدعوة الأولى والأساسية إذن يجب أن تتجه عندنا إلى تجديد الإنسان العربي، هدفاً صريحاً للنهضة وعاملاً فعالاً في إحداثها. ولبّ هذا التجديد هو تطوير الإنسان، عقلاً وفضيلة. ان حديث التطوير العقلي طويل ومتشعب وحريّ بأن تكون له المكانة التي يستحق في معالجاتنا الحاضرة. أما هذا الحديث، المستمد من المناسبتين الكريمتين اللتين ذكرتهما، فينصب على التجدد الخلقي المنبثق من اكتساب الفضيلة والتحصن بها والتكرّس لها.

واني أدرك ان التحدث عن «الفضيلة» ليس شائعاً أو مستحباً لدى الداعين إلى النهضة أو التنمية في هذه الأيام. فالايديولوجيات والشعارات السائدة تحمل دعوات أخرى وترسم أهدافاً ومسالك قدمتها قوى العصر على سواها، منها النافع كالديمقراطية وحسن استثمار الموارد والتعاون الوطني والقومي، ومنها ما ينطوي على مخاطر ومفاسد كالحكم المركزي الموجه والعصبيات الدينية والانفتاح على العالم (انفتاحاً كثيراً ما يخلو من الحصافة والانضباط). ولكن حاملي ألوية هذه الدعوات قلما يعنون بالجوهر المضمون الذي يصون الدعوات الصالحة ويجنب شرور الدعوات الفاسدة، ونعني به الفضيلة الذاتية، بل كاد الحديث عن الفضيلة في الخطاب العصري يبدو غريباً أو مستهجناً، ويتهم صاحبه بالسذاجة إذا حسن الظن به، وبالرجعية إذا ساء هذا الظن.

لا شك اننا نحتاج في البلاد العربية إلى اختصاصيين نابهين ومتمرسين في شتى مجالات الانشاء القومي: في السياسة والدفاع والاقتصاد والاجتماع والثقافة وسواها. ولكننا نحتاج أيضاً، بل ربما أولاً، إلى أن يكون بين هؤلاء وسواهم من أبناء مجتمعنا من يجسدون في ذواتهم القيم الأدبية ويكونون عنواناً للخلق الكريم وللرقي الإنساني الصحيح.

إن الأحداث الضخمة التي جرت في الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا وفي غيرهما من مناطق العالم ركزت الأنظار على أرباب السياسة وزعماء العمال وقادة الجماهير الذين حركوا هذه الأحداث ودفعوا الشعوب إلى الثورة على أوضاعها وشق طرق التحرر

والاصلاح. ان هؤلاء القادة قد استحقوا تقدير شعوبهم وأحرزوا مكانتهم في التاريخ. ولكن ما كان لهم ـ هم وشعوبهم ـ أن يبلغوا ما بلغوا لو لم يقم بينهم من تميزوا بسلطتهم الأدبية وبالمثل العليا التي وقفوا أنفسهم وحياتهم على تحقيقها.

من هؤلاء مثلاً العالم اندريه ساخاروف الذي توفى في أواخر العام الماضي. كان فيزيائياً مرموقاً بين أقرانه في الاتحاد السوفياتي وفي العالم أجمع، وهو الذي أشرف على صنع القنبلة الهيدروجينية في بلاده، وارتفع إلى قمة المقامات العلمية فيها. ولكنه ما لبث أن أدرك أخطار الأسلحة النووية، فشارك في جهود العلماء المحذّرة من هذه الأخطار والداعية إلى خفض التسلح والسعي إلى السلام. ثم انصرف إلى انتقاد تصرف الحكام وقادة النظام وانتهاكهم لحقوق الأفراد والجماعات، مما أدى إلى محاولات اسكاته من قبل السلطات وإلى نفيه إلى مدينة غوركي وحجزه فيها ست سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦)، حتى جاء غورباتشوف فسمح له بالعودة إلى موسكو حيث تابع حتى وفاته جهوده في الدفاع عن حقوق مواطنيه، فأصبح، كما قال أحد أعضاء البرلمان السوفياتي الجديد، ضمير بلادنا. وما أرفع أن يمثل إنسان ضمير أمته.

ومن هؤلاء أيضاً رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الجديد، فاتسلاف هافل، الكاتب المسرحي الذي أدى به الصمود في وجه أرباب النظام في بلاده والدفاع عن حرية مواطنيه إلى السجن مراراً، إلى أن عمّت الموجة التحررية فأطلق سراحه وانتخب رئيساً للجمهورية. وأراني مدفوعاً مرة أخرى إلى العودة إلى خطبته الرائعة في ٢١ شباط (فبراير) الماضي أمام أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الاميركيين عند زيارته لاميركا في ذلك الشهر. فقد كانت خطبة وطنية وإنسانية رائعة، هزلت أمامها الخطب السياسية التي تلقى عادة في هذين المجلسين، وهي جديرة بأن يقرأها ويتدبر معانيها كل مجاهد أو عامل في سبيل الحرية والتقدم اينما كان. وقد ورد فيها قوله: «إن خلاص الإنسانية لا يصدر إلا من قلب الإنسان، من قدرة الإنسان على التأمل، من وداعته، ومن احساسه بالمسؤولية». إنها لشجاعة حقاً أن يذكر أحد الحكام أعضاء أقوى سلطة تشريعية في العالم، المنشغلين غالباً بالشؤون السياسية وبتصارع القوى الداخلية والخارجية ـ بل بالمناورات الحزبية والمهاترات الشخصية ـ أن يذكرهم بالمقام الأول الذي تحتله طهارة القلب ورفعة القيم في خلاص البشرية. انها لشجاعة ما كانت لتصدر إلا ممن كان واثقاً بنفسه، على صغر بلاده وفقرها بالنسبة إلى أوسع دول العالم سلطة وثراء، وممن ذاق ما ذاق من الآلام، آلامه وآلام شعبه، انها صوت المستقبل النافذ المخترق سدود الحاضر وحجبه.

ومن هؤلاء أيضاً المجاهد الافريقي نلسون مانديلا، الذي قضى في السجن سبعة وعشرين عاماً، سيم فيها من قبل السلطات العنصرية الحاكمة شر أنواع القمع والاضطهاد والعذاب، ولكنه ظل أميناً لمبادئه، صامداً في وجه الطغيان، مترفعاً عن العصبيّات المستشرية في مجتمعه، فأحيط بالتقدير والاعجاب لا من قبل رفقائه فحسب، بل من اعدائه أيضاً ومن الرأي العام العالمي الذي يزداد، بفضله، تأييداً لقضية ذلك المجتمع.

* * *

ولكن، ما لنا نمثل على ما نريد باختبارات شعوب أخرى؟ أليس في تاريخنا أمثلة مضيئة على النفوس الحية والضمائر اليقظة والفضائل الثابتة؟ هل استطاع الإسلام أن ينتشر في الأرض ويغزو الشعوب القريبة والنائية بالسيف وحده، كما يصور المؤرخون المغرضون؟ أكان له أن ينشىء حضارته الزاهية التي انتشر ضياؤها على العالم قروناً عدة لولا قادة له ـ من خلفاء وقضاة وعلماء وفلاسفة، ومن أشخاص عاديين ليس لهم من سلطات الدنيا شيء ـ تميزوا بفضائلهم الذاتية فأثرت هذه الفضائل حياتهم وغذت حضارتهم، فلما فقدوها أجدبت الحياة وتهلهلت الحضارة؟ وفي تاريخ مسيحيي الشرق، ألم يكن ثمة رجال زهدوا بمغريات الحياة وانصرفوا إلى تطهير النفس وطلب العلم أو إلى تخفيف أعباء الجهل والمرض عن أبناء مجتمعهم، ألم يكن بينهم من سعى إلى «قداسة» أين نحن منها في هذه الأيام؟

تثور اليوم في المجتمع العربي مناقشات ومجادلات حامية حول التراث والمعاصرة، وقد وضعت في هذا الموضوع مجلدات ضخمة ونظمت له ندوات وحلقات، ولكن دلّني ـ رعاك الله ـ على كتاب سهل التناول منطلق من حاجات العصر يلخص لب التراث العربي، ويصلح لأن ينشر في البيوت والمدارس وفي أوساط الشعب عامة تذكيراً بفضائل التراث وإحياء لها في النفوس.

ان البناء الخلقي للإنسان العربي ضروري لتحقيق إنسانية هذا الإنسان وسلامة مجتمعه. ولكنه أيضاً حاجة ملحّة لتعديل الصورة السيئة السائدة عن العرب في المجتمعات الغربية. لقد عمد بعض الباحثين من الاساتذة العرب الاميركيين إلى تفحص ملامح هذه الصورة في الولايات المتحدة كما ترسم في الكتب المدرسية والبحوث الاكاديمية وفي مقالات الصحف والمجلات وفي الاذاعات وسواها من وسائل الاعلام، فخرجوا بنتائج مظلمة وظالمة لا تقرّب العرب من الرأي العام بل تبعدهم ولا تولّد

التعاطف وإياهم بل تثير النقمة عليهم. ولا شك أن الصهيونيين ومن يدورون في فلكهم ويفيدون من مالهم ونفوذهم قد تكاتفوا على تكوين هذه الصورة للفرد العربي وللمجتمع العربي، ماضياً وحاضراً، تبغيضاً للرأي العام الاميركي بهما وتحقيراً لشأنهما، وحثاً للسلطات الحكومية والشعبية على معاداة قضاياهم ونصرة القضايا الصهيونية. ولا شك أيضاً أن هذه الصورة ليست من صنع الحاضر وحده، وانما لها جذور في الماضي البعيد نبتت من التباغض والتحارب اللذين سادا علاقات العالمين المسيحي والإسلامي في القرون الوسطى، ونمت في الماضي القريب عندما انطلق الاستعمار من الغرب ليستولي على البلدان الشرقية، ومنها البلدان العربية، ويتسلط عليها.

كل هذا صحيح، وتجب مداواته بوسائل الإعلام الحديثة النافذة التي يتقنها الصهيونيون وعملاؤهم والتي يقصّر فيها العرب أفظع تقصير على رغم ثراء بعض حكوماتهم وسعة مواردها. ولكن، صحيح أيضاً أن العرب أنفسهم يمكنون هذه الصورة في الأذهان بطغيان حكامهم وبمظاهر عجزهم وبانتشار العصبيات البائدة في أوساطهم وبتهالك أثريائهم على المفاسد القديمة والجديدة.

والصورة إذن ليست الأصل والجوهر. الأصل والجوهر هما في الواقع العربي ذاته الذي تنعكس عنه هذه الصورة، ما صح منها وما اختلق. ولن يصلح الأصل ولن ينقى الجوهر إلا بقدر ما يبذل قادة الفكر والعمل بيننا من مجاهدة في سبيل التجدد والتحرر. فعسى أن يكون في المناسبتين الكريمتين ـ رمضان والفصح ـ ما يحفز على هذا التحرر وما يومىء إلى بدء تكون الإنسان العربي الجديد.

الديمقراطية في الحكم
وفي صفوف الشعب(*)

العالم المتيقظ كله، الساعي إلى النهوض من التحكم الخارجي ومن التخلف الداخلي، ينشد اليوم ديمقراطية الحكم ويعلق عليها آماله في الخلاص من العلل التي تثقل كاهله. على ان هذه الديمقراطية، تستلزم شروطاً صعبة لاكتسابها، وشروطاً أصعب وأدق للاحتفاظ بها بعد الحصول عليها.

ثمة شروط تتعلق بالديمقراطية السياسية ذاتها. ولا يسعني هنا أن أشير إلا إلى واحد منها فحسب، وهو في نظري باعثها الأول وضامن صحتها، وينطبق على المجتمعات التي تحاول الانتقال إلى هذه الديمقراطية وتلك التي أحرزتها، ولكنها ترى الأخطار التي تهددها وتخشى تضعضعها وزوالها. وأعني به الايمان الصادق لدى أرباب السياسة وطلاب الحكم بالديمقراطية فكراً وسلوكاً لا مجرد التغني اللفظي والدعاوي بحسناتها والمباهاة الفارغة بالعمل من أجل تثبيتها ونشرها. فكل «يدعي وصلاً» بها، ولكن هذا الادعاء غالباً ما يظهر بطلانه عندما تخرق من قبل حاكم متجبر أو جماعة عنفية، إذ يكتفي أصحابه بالنقد الشكلي أو يسلكون سبل المماألأة حماية لمصالح قديمة أو استدراراً لمصالح جديدة. وإذا هم تسلموا الحكم، لم يفوا بوعدهم، ولم يحولوا كلامهم حماية صادقة للديمقراطية وتحصيناً لها، بل عمدوا إلى تبرير تصرفاتهم بالاعذار الباطلة كما كان يفعل من سبقهم. والحقيقة أن تطبيق الديمقراطية، خصوصاً في المجتمعات التي لم تعهدها قبلاً، يتطلب ممارسة طويلة وصارمة من قبل الأفراد والجماعات والأحزاب،

(*) نشر في: **الحياة**، ٤ /٥/ ١٩٩٠.

وتنوراً من قبل الرأي العام. فهي مثل أعلى لا يتحقق فجأة أو بصورة كاملة، وانما بخطى متتابعة تحصل نتيجة تدرّب مستمر واختبار شاق وهي، كغيرها من المثل العليا، تقتضي ـ أول ما تقتضي ـ الصدق والأمانة لها، وتأبى أن تُدنس وتستغل في سبيل سواها، خصوصاً في سبيل شهرة أو مصلحة. ولعل هذا القول هو من البديهيات التي لاتحتاج إلى ذكر أو تذكير. ولكننا كثيراً ما نضيع في التفاصيل والهوامش ونهمل الأصول والأوليات التي تغيب عنا بينما هي في الواقع المنطلق الذي يحكم ما يليه وينشأ عنه. ولذا نؤكد أن الديمقراطية لا تقوم عند قوم وعلى أيدي رجال يخادعون أنفسهم ويخدعون غيرهم ولا يلتزمون الصدق والأمانة في ما يعتقدون وما يعملون.

على ان ممارسات أرباب الديمقراطية السياسية، مهما يصدق إيمانهم بها وأمانتهم لها تظل معرضة للقصور والتعثر، ما لم تكن هذه الديمقراطية مستندة إلى أسس اجتماعية وثقافية، وما لم يسر السلوك الديمقراطي في ثنايا الجسم الوطني وخلاياه. ويهمني هنا أن أشير إلى أحد مجاري هذا السلوك في الولايات المتحدة، وهو الذي تمثله المؤسسات الخاصة التي تنشأ وتعمل في صفوف الشعب وتنفذ إلى نواحي حياته المختلفة. وقد وقع بين يدي مرجعان يظهران كثافة هذا المجرى في الحياة الأميركية. أولهما كتاب عنوانه **واشنطن ١٩٨٩** وهو دليل سنوي للمؤسسات المهمة في العاصمة وجوارها، وصفه محرروه بأنه يختلف عن الأدلة العادية، التاريخية أو السياحية أو التجارية أو الصناعية. «فهو قبل كل شيء دليل لبنية السلطة في مدينة أميركية مهمة وناشطة... وكنا شديدي الدقة في الانتقاء فاقتصرنا على نحو أربعة آلاف مؤسسة، يديرها نحو عشرين ألف شخص، ولكل منها أثرها في ناحية من نواحي حياة المدينة». فإذا استعرض الباحث هذا العدد، وأسقط منه المؤسسات ذات المنشأ الحكومي أو الدولي والشركات الصناعية والتجارية، بقى لديه ما يزيد على ألف وثلاثمئة مؤسسة خاصة تعنى بالشؤون العامة ولا تقصد الربح مجتمعة في مدينة واحدة. ومع ان هذه المدينة هي العاصمة، فإنها ليست فريدة في هذا المجال بل تنافسها ـ وقد تفوقها ـ مدن كبرى أخرى كنيويورك وبوسطن وشيكاغو.

من هذه المؤسسات ما يعمل في الاطار الدولي، فيتناول شؤون قارة معينة كآسيا أو أفريقيا أو منطقة أو اقليماً كالشرق الأوسط أو أميركا الوسطى، أو بلداً بمفرده كالصين، أو يتصدى لمشكلات عالمية مثل الأمن والسلام والفقر وحقوق الإنسان والتنمية، أو لقضايا «السياسات» المتبعة في الحكم أو الادارة أو الاقتصاد أو التربية، أو أخطار انفلات التصنيع وفساد البيئة أو الفجوات المتسعة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة، أو غير ذلك من المعضلات السائدة في العالم.

ومن هذه المؤسسات ما ينصب على الشؤون الوطنية الأميركية، كحقوق النساء والأقليات من السود وغيرهم، وتضخم المدن وتفشي العلل الاجتماعية فيها، والفروق المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، وما إلى ذلك. ومنها النقابات المهنية للأطباء والمهندسين والحقوقيين والعمال وسواهم، ومنها الجمعيات والهيئات المهتمة بشؤون التعليم والبحث العلمي، والمؤسسات الدينية والثقافية، «والنوادي» والمنظمات التي تعنى بالمجتمعات المحلية، المدنية والريفية.

وتنقسم هذه المؤسسات، على اختلاف اهتماماتها العالمية أو الوطنية وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فئات عدة بحسب الأساليب التي تتبعها والوسائل التي تستخدمها. **ففئة** تتوخى الدراسة والبحث في موضوع عنايتها، فتضم الاختصاصيين وتعد البحوث وتنشر الكتب والتقارير وتعقد ندوات الخبراء بقصد تنوير الحكام والرأي العام. وتأتي معالجتهم على أساس المعرفة الصحيحة المتجددة. **وفئة ثانية** تؤثر العمل المباشر، والتحرك والتحريك، في سبيل القضايا التي تتبناها كحقوق المحرومين أو المسنين أو الأطفال أو المشردين أو كشرور المخدرات والجرائم والدعارة واستئصال الجنين إلى غير ذلك من المفاسد التي تشغل الرأي العام الاميركي، فتعقد الاجتماعات وتدعو إلى النزول إلى الشارع وتنظيم التظاهرات لمجابهة الحكام أو لاثارة مشاعر الشعب. **وفئة ثالثة** تقتصر على الاعلام بواسطة الكلمة المطبوعة أو المذاعة أو المرئية لايضاح الشؤون التي تعنى بها، سواء كانت هذه الشؤون عامة، أو مقتصرة على منطقة أو على ناحية معينة من نواحي الحياة. **وفئة رابعة** تضم المهنيين في مجالات اختصاصاتهم وتدافع عن حقوقهم وتحدد مستوى ممارستهم وتتصدى لتقصيرهم أو لهجمات الغير عليهم. **وفئات أخرى** تجمع بين هذه الأغراض والوسائل أو بعضها. هذا كله متمثل في العاصمة الأميركية وفاعل فيها. أما إذا أراد المرء الاطلاع على هذه الصورة في البلاد عموماً، فأمامه المرجع الثاني الأوسع، وعنوانه **موسوعة المؤسسات** ـ وهو دليل لثلاثين ألفاً منها، أميركية وطنية أو ممثلة لمنظمات أو جمعيات عالمية ـ أو موسوعة أخرى تصدرها دار النشر ذاتها وتقع في سبعة مجلدات تضم المؤسسات العامة في نطاق الاقاليم أو الولايات أو الجهات المحلية وتبلغ ستين ألفاً موزعة في سائر أنحاء البلاد.

ولماذا هذا الحديث كله؟ لأنه يدل على كثافة التنظيم الشعبي واتساعه في بلد ديمقراطي كالولايات المتحدة الأميركية. وليس غرضنا أن نمتدح ديمقراطية هذه البلاد وأن نتجاهل ما يعتريها من قصور أو زيف أو أن نتبعها مثلاً أعلى كأمة وانما ان ننظر إلى ما أحرزت من منجزات ايجابية وما يتطلبه هذا الأمر من شروط للمجتمعات التي تطلب

اليوم الديمقراطية وتنشغل بالبحث عنها وتندفع من أجلها.

وجوهر القول إن الديمقراطية لا تقتصر على سبل الحكم ومسالك السياسة، بل أنها أسلوب في الحياة كلما تغلغل وانتشر في صفوف الشعب صار معيناً أكبر وسنداً أقوى للحكم الديمقراطي.

ان المؤسسات التي ذكرنا بعض أنواعها واهتماماتها هي، في غالبيتها الساحقة، مؤسسات ديمقراطية تتألف من أعضائها الذين ينتمون إليها طوعاً، والذين يكوّنون السلطة العليا فيها. فهم الذين يعقدون مؤتمراتها وينتخبون مديريها وكبار منفذيها ويوافقون على خططها ومشروعاتها ويؤمنون تمويلها إما باشتراكاتهم أو بالحملات المالية التي يقومون بها أو يرعونها. ومما ييسر هذا التمويل ويساعد على نشوء هذه المؤسسات ونموها أن الحكومة الأميركية تعفي التبرعات للمؤسسات الخاصة ذات المنفعة العامة من ضريبة الدخل. وهو أمر على درجة عالية من الأهمية للمواطن نظراً إلى شدة هذه الضريبة عليه وسعيه الدائم إلى تخفيفها. وهو يدل على أن الحكومة تشجع الشعب على الاهتمام الطوعي بالشؤون العامة وعلى المشاركة الجماعية في معالجتها. ولا يكاد يمر يوم إلا ونسمع عن مؤتمر أو ندوة لاحدى هذه المؤسسات أو نتلقى نشرة تطلب مساعدة مالية لها. ولا نغالي إذا قلنا إن الصناعة الفندقية في الولايات المتحدة تعتمد إلى حد كبير على المؤتمرات والمهرجانات والندوات التي تقيمها هذه المؤسسات والتي يجتمع فيها أعضاؤها من كل حدب وصوب للتعاون والتآزر في سبيل القضية الواحدة فيتقارب المواطنون ويتآلفون على اختلاف منازلهم ومشاغلهم واتجاهاتهم السياسية .

وبعد، إن هذه المؤسسات هي أرض خصبة لانماء الشعور بالمسؤولية وتفعيله، وعلى الشعوب أن تتعلم أن الديمقراطية ليست مرآة للحرية فحسب، بل للمسؤولية أيضاً. فهناك مسؤولية الأهل تجاه أولادهم، ومسؤولية المعلمين تجاه تلامذتهم، ورجال الدين تجاه أبناء طوائفهم، ومسؤولية المهنيين تجاه المرضى الذين يعالجونهم أو المنشآت التي يقيمونها أو الأرض التي يزرعونها أو الرأي العام الذي يبثون فيه آراءهم وأفكارهم. وكلما انتشر الفكر المسؤول والعمل المسؤول وتعددت دوائرهما وخلاياهما، وكلما عمرت بهما القلوب وقويت على مطالبهما النفوس، ارتفع الفرد في مراتب الوطنية واغتنى الوطن بفضائل الإنسانية.

اننا نتجنى على الديمقراطية السياسية حينما نحاول إقامتها في فراغ أو على أرض جرداء، ذلك أنها لا تحصل إلا لمجتمع ناشط متفاعل وعلى أساس شبكة من التصرفات

والعلاقات مستمدة من الجهد المتبادل والمشاركة الحية. وطلبها اليوم يدور على ألسنة الشعوب وينبعث من قلوبها، فمن استطاع ان يجاهد في سبيلها في الساحات العامة، كان له فضل مباشر في تكوين المستقبل المنشود، ومن فاته هذا الجهاد لسبب من الأسباب، فإن لديه مجالات عديدة متنوعة غير مباشرة، ولكنها أساسية، في خدمة هذا الغرض الوطني السامي، ومنها مجال المؤسسات الخاصة التي تربطه ومواطنين آخرين في خدمة قضايا وطنهم ـ وما أكثرها وما أقساها في هذه الأيام! ـ وتروضه على ممارسة الديمقراطية وعلى إشاعة معانيها، ومعنى الاحساس بالمسؤولية الذي يكوّن جوهرها، في صفوف الشعب وفي مختلف جوانب حياته.

فكل منا راعٍ، وان لم يكن حاكماً، وكل منا مسؤول.

المعرفة هي القدرة:
المعرفة المحققة والمتجددة(*)

(١)

في خضم هبة الشعوب المتحفزة إلى التحرر، يجدر برعاتها وقادة الفكر فيها أن يتحرّوا الوسائل التي تمكنها من توليد القدرة على بلوغ مطالبها التحررية والاحتفاظ بها، وعلى حماية نفسها في وطيس التنافس المندلع في عالم اليوم وفي وجة المجتمعات النافذة التي تسيطر على المصائر البشرية.

فالقدرة هي صنو الحرية وملازمتها ودرعها الواقية. فلا مجال لتكوين شعب حر، بدون قدرة ذاتية تكسبه المناعة تجاه العوادي الخارجية وتوفر له أسباب الرفاه والعدالة والتقدم الحضاري.

وللقدرة وجوه عدة ومنابع متنوعة. غير أن وجهها البارز ومنبعها الثري في هذه الأيام هو المعرفة. وليس الأمر في الواقع مقتصراً على عصرنا هذا. فلطالما كانت المعرفة في الماضي سبيل التقدم ومعيار التحضر، حتى ان بعض المؤرخين يعتمدون في رسم مراحل التاريخ البشري لا على الترتيب الزمني المحض (قديم، وسيط، حديث أو أمثالها)، أو على تتابع الشعوب الرائدة (المصريين والبابليين وغيرهم من شعوب الشرق الأدنى، فاليونان، فالرومان، فالأوروبيين المحدثين أو سواهم)، بل على مكاسب المعرفة التقنية (المستندة طبعاً إلى معرفة نظرية) التي حققها الإنسان خلال تطوره، بدءاً بالعصور

(*) نشر في: **الحياة**: ١١ /٥/ ١٩٩٠ و ١٨ /٥/ ١٩٩٠.

الحجرية، وانتقالاً إلى عصر النحاس، فعصر الحديد، فعصر الفولاذ، فعصر البخار، فعصر الكهرباء، فعصر الذرة والفضاء وما إليها.

غير أن أهمية المعرفة في تكوين القدرة الإنسانية وفي دفع التقدم الحضاري ارتفعت منذ النهضة الأوروبية في أوائل العهد الحديث حين تحول أرباب الفكر إلى اتخاذ العقل سبيلاً إلى الادراك الصحيح. فكان عصر التنوير الذي تلا النهضة، وكان بناء العلوم الوضعية وقيام أرباب العمل بتطبيق هذه العلوم في التصنيع، فحدثت الثورة الصناعية الأولى، واشتد بعدها تلاحم وجوه المعرفة وتفاعلها وتطورها إلى أن فجرت الثورة الصناعية الثانية في هذا القرن.

وما تزال تنطلق بسرعة ومحرزة كل يوم مكاسب جديدة في فهم الطبيعة والمجتمعات الإنسانية وفي التأثير فيها، حتى ان بعض المحللين أخذوا يطلقون على هذه المرحلة، في قرننا هذا وفي القرن القادم علينا، وصف «عصر المعرفة» ويميّزون بين «مجتمعات المعرفة» (وهي المجتمعات المتقدمة) وبين المجتمعات المتخلفة التي لم ترق إلى المستوى المطلوب في المعرفة النظرية والتطبيقية وفي القدرة المستمدة منها.

اننا كثيراً ما نتكلم عن الاستعمار وعن الغزو الثقافي الذي صاحبه والذي بقي، بل اشتد بعد زوال حكمه المباشر، وكثيراً ما نشكو من نفاذ القوى المسيطرة في عهد الاستعمار الجديد إلى مجتمعاتنا وخطر هذا النفاذ على أصالتنا وعلى استقلالنا في تسيير شؤوننا والتحكم بمصائرنا.

ان هذا الغزو القديم والجديد يعود إلى طاقات هذه القوى، التقنية والسياسية والعسكرية وسواها، ولكنه يرتكز أيضاً إلى المعرفة العارمة التي تمتلكها عنا: عن أرضنا ومواردنا وتراثنا وأنظمتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انها تدرك أسس هذه الأنظمة وأساليبها ومواضع القوة والضعف فيها، فتصب نشاطها على مواطن الخلل والفساد، بل على مواطن القوة أيضاً، فتتلاعب بها وتوجهها نحو مصالحها. هذا، في وقت نحن نجهل أبسط الأمور عن المجتمعات الغازية فنعجز عن أن نؤثر فيها إما دفعاً لهجماتها أو استفادة من إمكاناتها.

ولعل مثلاً واحداً على هذا يومىء إلى ما أعني. اننا، حكومات وشعوباً، نقر بما للولايات المتحدة الأميركية من أثر كبير في السيطرة على مواردنا وعلى أنظمة الحكم القائمة عندنا، وعلى غيرها من وجوه حاضرنا ومستقبلنا (وفي مقدمها طبعاً صراعنا مع الصهيونية الذي تتمحور حوله سائر قضايانا)، فنحتج ونثور عليها حيناً ونتزلف لها

ونسعى إلى اكتساب رضاها حيناً آخر، ولكننا قلّما نبذل الجهد المطلوب لمعرفتها على حقيقتها: نظام حكم، وتفاعل قوى، ومؤسسات اجتماعية واقتصادية، وأسلوباً معيناً في الفكر والعمل.

ولذا يتخبط عادة سياسيونا ودعاتنا ـ الذين لا يتقنون أحياناً حتى لغة هذا المجتمع ـ في ما يجرونه من اتصالات أو ما يقومون به من ضروب الدعاوة، في حين أن الصهيونيين قد اكتسبوا من المعارف الدقيقة والواسعة عن هذه البلاد ما ييسر لهم استغلال حكامها ومؤسساتها والرأي العام فيها.

ومع الاعتراف بأننا لا نستطيع منافسة الصهيونيين الذين تساندهم جماعات يهودية قوية وثرية ونافذة في المجتمع الأميركي، فإن الفارق في هذا المجال بيننا وبينهم قد لا يتخذ هذا الشكل الرهيب لو كان لنا قدر أكبر من المعرفة، أو قدر أقل من الجهل، بالمجتمع الأميركي ونظم حكمه وحياته.

وإنك لو استعرضت الجامعات المائة والخمسين المنتشرة في البلاد العربية ومئات مراكز البحوث التي انشئت حديثاً فيها، لما وجدت فيها معهداً أو مركزاً واحداً مختصاً بالشؤون الأميركية، في حين أننا ما نفتأ نردد أن الولايات المتحدة هي أهم قوة خارجية مؤثرة فينا. حتى ان الجامعة الأميركية في بيروت (ولا أدري حال الجامعة الأميركية في القاهرة من هذا الوجه) لم تضمّن برنامجها التعليمي خلال تاريخها الطويل درساً واحداً مختصاً بالتاريخ الأميركي أو المجتمع الأميركي أو الحضارة الأميركية خوفاً من أن تتهم بالدعاوة لأميركا أو بصرف اهتمام طلابها عن تاريخهم وتراثهم.

ودليل آخر: إذا أنت تتبعت اهتمامات الطلاب العرب الذين يؤمّون الجامعات الأميركية ليختصوا بأحد العلوم الأدبية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وتحرّيت البحوث التي يعالجونها في سبيل نيل الدرجات العليا (الماجستير أو الدكتوراه)، وجدت أن أكثر هذه البحوث تدور على شؤون بلادهم ـ لسهولة تناولها وسابق اطلاعهم عليها ـ وقلما تلقى بينها موضوعاً أميركياً بحتاً يختاره صاحبه ليكتسب معرفة بهذه البلاد وليزيد مجتمعه، عندما يعود إليه، فهماً لهذا المجتمع المسيطر. وما ينطبق على أميركا ينطبق أيضاً على غيرها من المجتمعات، الكبيرة والصغيرة، القريبة والبعيدة.

* * *

إن جهلنا للمجتمعات الأخرى ليس سوى وجه واحد من وجوه الجهل المنتشر في أوساطنا. ولا ينكر أن الحكومات العربية تجهد في مكافحة هذا الجهل بنشر التعليم

وتوسيع مؤسساته وتعميمها وبتنويع صنوفه واختصاصاته. ولكن لا بد من القول إن هذا التعليم، قديمه وجديده، مصاب بعلل خبيثة تشله عن أداء وظيفته الايجابية وغالباً ما تحوله إلى أداة تجهيل وتعمية، وأهم هذه العلل بلا جدال الخطأ الأساسي في مفهوم التعليم وتطبيقه. فهو يقوم، من الصفوف الابتدائية إلى السنوات الجامعية، لا على تنمية قوى الطالب العقلية بل على «تلقينه» معلومات معينة محصورة في كتاب (في التعليم الابتدائي والثانوي) أو في ملخص محاضرات (في التعليم الجامعي).

ان التلقين الذي كان عماد التعليم في القرون الوسطى لم يعد صالحاً لهذا الزمان، ويجب أن يطرح جانباً وان يستبدل به «ترويض» الذهن على طلب الحقيقة وعلى اكتساب وسائل البحث عنها والحصول عليها (بدرجات متصاعدة من الابتدائي إلى الجامعي). وما لم يحصل لدينا هذا التبديل الثوري الذي يقلب التعليم، مفهوماً وتطبيقاً، رأساً على عقب فسوف نظل نخرّج شباناً عاجزين عن القيام بواجباتهم تجاه وطنهم، بل تجاه أنفسهم.

يحتج البعض عادة في دفع مقولتنا هذه بأن امكانات حكوماتنا ومجتمعاتنا لا تسمح بهذا النوع من التعليم الذي يتطلب صفوفاً محدودة العدد وأجهزة مكلفة ووفرة من المعلمين المدربين الصالحين. وهذه وغيرها مطالب تضيق عنها مواردنا، خصوصاً إزاء التطلّع المنتشر في صفوف أبناء المجتمع إلى التعلم وإزاء واجب الدولة في تلبية هذا التطلع، ناهيك بالمطالب التنموية الأخرى.

لا شك أن مسؤولية الدولة في نشر التعليم تتضخم يوماً بعد يوم، ولكن نتيجة الأسلوب الكمي المتبع في أدائها هي ما نشهد من حشود من الشبان المدعين التعلّم وليسوا بمتعلمين، والملقين أعباء ثقيلة جديدة ـ اقتصادية واجتماعية ـ على الدولة وعلى المجتمع، والمصغين بلا تمييز إلى دعاة التغيير العنيف والثورة المنفلتة.

فلنجابه هذه المشكلة على الأقل جزئياً بتخصيص بعض المدارس والجامعات بالتعليم الصحيح، القائم كما قلنا على ترويض الذهن لا على حشو الذاكرة. فليس من الضروري في بلد يحوي الآلاف من المدارس أن تكون كلها على نمط واحد، وليس من اللازم أو المفيد أن تأتي الجامعات نسخاً بعضها لبعض، بل يحسن أن تبنى بعض هذه المدارس والجامعات على أسس متميزة فتأتي مثالاً لغيرها وتزود بلدها بخميرة من الأذهان المدربة والقدرات العلمية المكتسبة هو أحوج ما يكون إليها.

ألم يكن هذا وجهاً من وجوه التعليم في فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة وغيرها

من البلدان المتقدمة. ألم تنشأ في فرنسا «ليسيات» متميزة عن سواها وجامعات أرفع من غيرها مستوى و «مدارس عليا» في الهندسة والادارة والتربية لا يدخلها إلا أصفى الطلاب عقلاً وأمتنهم معرفة وعبر امتحان دخول أشد ما يكون عسراً، ثم دراسة مكثفة ضخمة المطالب؟ وألم يكن هذا أيضاً شأن التعليم في انكلترا حيث تتفرد بعض مدارسها الخاصة وجامعاتها المشهورة بتعليم متفوق، وفي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حيث الفروق الواسعة بين المعاهد المتميزة القليلة وغيرها من المعاهد ذات المستويات المتوسطة أو الدنيا؟ ان المعاهد المتميزة هي التي تخرج في البلدان المتقدمة قادة الحكم وأرباب الصناعة والتجارة وتؤهل طلابها لولوج المعتركات الداخلية والخارجية التي غدا سلاحها الأول الدماغ المتدرب والعقل الممتلك للمعرفة الصحيحة أو الساعي إليها.

ومع هذه التدابير وغيرها التي اتخذتها الدول المتقدمة على مدى أجيال لمكافحة الجهل، فلا يظنّ أحد ان هذا الداء الوبيل قد اختفى من صفوفها، فهو لا يزال يعبث بشرائح واسعة من مجتمعاتها. ومن الأدلة على هذا ما نسمع ونقرأ حالياً في الولايات المتحدة من الشكاوى المرة من انحطاط التعليم فيها وتدني معارف تلامذتها عندما يقابلون بتلامذة بلدان أخرى (ومنها بعض البلدان المتخلفة)، وما يبدو بين حين وآخر من آثار التفكير الخرافي حتى في أعلى طبقاتها كاستعانة زوجة الرئيس الأميركي السابق رونالد ريغان باحدى المنجمات لتحديد مواعيد آمنة ومؤاتية للرئيس عند إجراء أعماله الهامة أو تنقله من بلد إلى آخر.

* * *

ولئن كان الجهل لا يزال من أعظم النقائص والمفاسد حتى في البلدان المتقدمة، فثمة ما هو شر منه وأفظع، ونعني به «التجهيل». فلقد وضعت التقنيات المتطورة في هذه الأيام في أيدي السلطات العليا وسائل جبارة للتلاعب بالرأي العام، ولنشر ما يهمها ويخدم مصالحها من الآراء والأفكار عن طريق الصحف والاذاعات والتلفزة وسواها من وسائل الاعلام الخارقة. والخبراء يتنافسون في تبسيط هذه الآراء والأفكار كي تتسرب إلى النفوس بسهولة والتحكم بوعي الجماهير أو لاوعيها. وخطر هذه الوسائل الموجهة انها، من جهة، تعمم الخطأ أو الدجل مغلفة إياه بغلاف الصحة أو الصواب، وتنمّي في النفوس الميل إلى التواكل والاستسلام والانفعال بدلاً من النشاط العقلي الفعلي الشاق الذي يتطلبه البحث عن الحقيقة واكتساب القدرة عن طريقها.

وإذا كان هذا هو واقع المجتمعات المتقدمة من سيطرة وسائل الخداع والتدجيل

والتجهيل، فما قولنا بالمجتمعات المتخلفة التي لا تملك مخزوناً من المعرفة أو عدة من الخبرة الديمقراطية للصمود في وجه هذه الشرور المعاصرة وهذا التحكم المنتشر في المشاعر والأذهان؟

عندما نقول ان «المعرفة هي القدرة»، فانما نعني المعرفة المحققة، لا «المعرفة» الخرافية أو الزائفة أو المنحرفة مهما تكن أساليب بسطها. ولن تصلح حال أمة لم يتروض أبناؤها على النفور من الخطأ والخداع نفورهم من الوباء الساري والسم الزعاف، وعلى التوق إلى الحقيقة والصواب توق الجائع إلى رغيف والعطشان إلى شربة ماء. فهنا مجال لـ «ثورة» حقيقية لمن يبغي تبديل الأوضاع وتسريع الاصلاح والانتقال من مهاوي الضعف والخزي إلى مراقي القدرة والعزة.

(٢)

لعل القارىء لاحظ انني تحدثت في القسم الأول من هذا المقال عن «المعرفة» لا عن «العلم»، مع ان هذا اللفظ الأخير هو الأكثر شيوعاً عندما نطرق هذا الموضوع فنتكلم مثلاً عن المستوى العلمي والتقدم العلمي والمؤسسات العلمية، الخ...

غير أن هذا التعبير، برغم شيوعه، يظل محصوراً في أكثر الأحيان بالاهتمامات المتجهة إلى الطبيعة كالفيزياء والكيمياء والطب والهندسة وما إليها، وقلما يتجاوزها إلى سواها. وهذا الانحياز إلى العلوم الطبيعية استمددناه من الغرب الحديث حيث انطلقت المعرفة إلى اكتشاف أسرار الطبيعة واصطناع الأساليب والأجهزة التقنية في سبيل السيطرة عليها ضبطاً لقواها واستغلالاً لمواردها.

أما في تراثنا العربي، فلم يكن ثمة انحياز كهذا، إذ كان لفظ «العلم» ينطبق على مختلف صنوف المعارف من «العلوم» الدينية (التفسير والحديث والفقه والكلام) إلى «العلوم» اللغوية والأدبية إلى علوم «الحكمة» الطبيعية والفلسفية.

ولعل ثمة سبباً آخر لهذا الانحياز (غير الانصراف المنحرف إلى الطبيعة وعن الإنسان)، هو قياس «العلم» على أساس قدرته في استنباط القوانين ودقته في استخراج النتائج. وهذا متيسر في نطاق الطبيعة أكثر مما هو في نطاق الإنسان والمجتمع نظراً إلى تعقدهما بالنسبة إلى الطبيعة ولانبثاث العوامل الارادية فيهما مما يشيع الاختلاف والتنوع في وقائعهما ويدني درجة الدقة في معارفهما. ومن هنا أيضاً كان قصر مفهوم العلم على النطاق الأول والتردد البادي في تطبيقه على النطاق الثاني، فنرى مثلاً «كليات العلوم»

مقتصرة على العلوم الطبيعية فحسب، بينما خلت «كليات الآداب» من هذا الوصف، إلا في الآونة الأخيرة وفي بعض الحالات فقط حيث أضيفت إليها عبارة «العلوم الإنسانية».

وهذه المفارقة في مفهوم العلم أدت إلى مفارقة ثقافية واجتماعية خطرة جداً على حاضرنا ومستقبلنا، وهي أن مطالب القبول في كليات العلوم والطب والهندسة وأمثالها أعلى كثيراً مما هي في الكليات التي تعنى بالآداب والفنون والحقوق، مع أن الأسلوب العلمي الذي يتوخى المعرفة الصحيحة في الثانية مثله في الأولى، بل هو أصعب إدراكاً هنا مما هو هناك بسبب ما ذكرنا من تعقد الحياة الإنسانية وتداخل جوانبها وتفاعل عواملها. ولا بأس ـ عند المشرفين في الجامعات عندنا (وفي أكثر البلدان الغربية التي أخذنا مناهجنا عنها) ـ من أن تكون صفوف الدراسات الأدبية ضخمة العدد تكاد لا تتسع لها القاعات الفسيحة وان تبقى مقتصرة على المحاضرات، بينما صفوف الدراسات «العلمية» محدودة العدد وموقوفة على طلاب نابهين مختارين ومجهزة بوسائل التحقيق والتدقيق.

هذا، مع أن أكثر المشتغلين بالشؤون العامة والمؤثرين في مصير المجتمع هم من خريجي الكليات الأدبية أو من كليات الحقوق، فكأن الذي يعنى بمعالجة مريض أو إقامة بناء يحتاج من الموهبة الذاتية ومن التعليم الصارم والتدريب الدقيق أكثر مما يحتاجه الوزير أو عضو مجلس النواب أو القاضي أو الصحافي أو غيرهم ممن يمارسون الحكم أو يؤثرون في الرأي العام.

ومن هنا كان لا بد من التأكيد على شمولية «المعرفة» التي يمثلها العلم، وعلى ان الجهد التحقيقي المفروض فيها لا يقتصر على فرع منها عنه في فرع آخر، فلا يصح أن ينطبق في بعض منها دون بعض، ولا يصح بخاصة أن يُتغافل عنه أو يتسامح فيه في الفروع التي تتناول قضايا الإنسان والمجتمع حيث الأذهان عامة تميل بطبيعتها إلى قبول المعرفة الناقصة أو الزائفة ولم تكتسب بالمران القدرة على التمييز بينها وبين المعرفة الصحيحة المحققة.

وبعد، لا يكفي ان تكون المعرفة محققة، بل يجب أن تكون أيضاً متجددة، بل إن تجددها المستمر هو الضامن لصحتها وسلامتها، وهذا الشأن فيها، كما في غيرها من شؤون الحياة، هو عنوان النشاط والتقدم، فيما التوقف هو سبيل التحجر والانهيار. وأداة النشاط والتجدد في ميدان المعرفة هو «البحث» العلمي في مختلف القضايا التي تجابه الإنسان، والذي يتجاوز مجرد الاطلاع على معرفة مكتشفة سابقاً ليمضي في اكتشاف

حقائق جديدة. إن الاقبال على هذا البحث هو أحد المنابع الثرية التي تمد كيان المجتمع بالمناعة والحيوية وتؤمن له البقاء المتميز، خصوصاً في عالمنا المعاصر حين أصبحت المعرفة المكتسبة (لا المستعارة) كمّاً وكيفاً، والطاقة المولدة لاكتسابها، أهم معيار لقدرتها وأنفذ سلاح لها في المعارك الناشبة على كل صعيد وفي كل منحى من مناحي الحياة.

* * *

ان هذا البحث الذي نتكلم عنه ذو وجوه ثلاثة مترابطة:

١ ـ البحث الأساسي أو البحث الذي ليست له غاية سوى ريادة المجهول والوصول إلى حقائق جديدة تلبية للهفة العقل والنفس إلى المعرفة والكشف.

٢ ـ البحث التطبيقي، وهو الذي ينصرف إلى إيفاء حاجة إنسانية معينة كاكتشاف دواء جديد لمرض من الأمراض أو وسيلة لتحسين زراعة أو صناعة صنف من الأصناف أو سبيل من سبل مكافحة الانحراف لدى المراهقين أو غير ذلك. وهو يتغذى من البحث الأساسي ويستخدم نتائجه، ومن جهة أخرى، يثيره وينشطه بل كثيراً ما يكون هو الداعي إليه.

٣ ـ البحث التطويري وهو الذي ينظم المشروعات والخطط لاستصناع نتائج البحوث الطبيعية ونشرها بين الناس، ومن هنا أخذ هذا الجهد المتنوع والمتآلف معاً، يعرف في الولايات المتحدة، ومن بعدها في بقية البلدان، بـ «البحث والتطوير» Research and Development واختصاراً (R&D)وغدا، بمدى اتساعه ومستواه والمبالغ التي يخصها المجتمع به وينفقها عليه، أحد المقاييس الهامة المستعملة في تصنيف المجتمعات وفي تعيين درجات تقدمها أو تخلفها.

لقد كان الجهد البحثي في القرون الوسطى قائماً في الشرق والغرب على رعاية المستنيرين من الخلفاء والأباطرة والملوك والوزراء الذين كانوا يبذلون العطايا لرجال العلم أو ينشئون المؤسسات الموقوفة عليه (دور الحكمة والعلم والمدارس في الشرق، والجامعات وجمعيات العلماء في الغرب). وفي العصور الحديثة غدت الجامعات أهم مراكزه ومعاقله، وأسهمت الصناعة قبيل الثورة الصناعية وبعدها بتشجيعه ومساندته خدمة لأغراضها، كما قام خارج الجامعات والمصانع أفراد نوابغ في حقول الاختراع ـ كفلتون (المركب البخاري) وأديسون (الكهرباء) والأخوين رايت (الطيران) وموورس وماركوني (التلغراف) وفورد (السيارة) ـ فزودوا بلادهم والبشرية عامة بمستحدثات جديدة، كان لها أثر كبير في تطوير الحياة ونشر المعرفة وتجديدها.

على أن الثورة الكبرى في هذا الميدان حدثت خلال الحرب العالمية الثانية عندما وجدت القوى الكبرى أن مصيرها في تلك الحرب الهائلة رهين فاعلية أجهزتها وتطور مستحدثاتها العسكرية والصناعية. فجندت علماءها ويسرت لهم جميع الوسائل للانكباب على البحوث التطبيقية والتطويرات التي يمكن استمدادها منها (والمثل الأهم ـ لا الوحيد ـ على ذلك هو صنع القنبلة الذرية). ثم استمر هذا التوجيه والتجنيد خلال الحرب العسكرية الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (خصوصاً بعدما أطلق الاتحاد السوفياتي السبوتنيك عام ١٩٥٧)، والحرب الاقتصادية في التصنيع والتجارة بين الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا، ثم بينها وبين المانيا الغربية واليابان في السنوات الأخيرة.

وانخرطت حكومات البلدان المتقدمة وصناعاتها ـ بل مجتمعاتها عامة ـ بصور مباشرة أو غير مباشرة في هذه المعارك الضارية، فأخذت مراكز البحوث ومؤسسات رعايتها تتكاثر وتتنوع، وتكونت شبكات بحثية عديدة تزداد كل سنة سعة ورسوخاً وتدفع فرق العلم وكتائبه قدماً لاقتحام المجهول وتطوير المعلوم كأن الحرب العالمية ما تزال قائمة ولكن بصورة أخرى.

من المراكز التي تدور فيها (والتي تسهم هي في إدارة) هذه الحرب الجديدة ما ينصرف إلى البحوث بصورة مباشرة، ومنها ما يكتفي بتمويلها وإعداد المختصين لها، ومنها ما يجمع هذين الغرضين معاً أو يتوخى غرضاً آخر. وأهم صنوف هذه المراكز كما تبدو في الولايات المتحدة، وإلى حد كبير في البلدان المتقدمة الديمقراطية الأخرى، هي:

١ ـ الجامعات التي حافظت على مهمتها البحثية بل نمّتها وشعّبتها، ولكنها لم تعد متفردة بها أو غالبة في ميدانها بسبب اتساع مهماتها التعليمية والتضاؤل النسبي لمواردها.

٢ ـ مراكز التخطيط والبحث في الدوائر الحكومية كوزارات الدفاع والتجارة والزراعة والصحة وسواها.

٣ ـ المؤسسات التي انشأتها وتموّلها الحكومة خارج اجهزتها والتي تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي يصونها من التعقيدات والتعويقات البيروقراطية، في مجالات العلوم والإنسانيات والآداب والفنون والصحة وغيرها.

٤ ـ الشركات الصناعية الكبرى ـ مثل «آي. بي. م.» أو شركة «بل» للتلفون أو «جنرال الكتريك»، بما تجريه من البحوث في مخابرها ومعاملها وبما تموله من بحوث في الجامعات أو في غيرها من الدوائر.

٥ ـ «خزانات الفكر» (Think Tanks)، وهي مؤسسات خاصة تقوم ببحوث أساسية أو تطبيقية أو تطويرية في الموضوعات الداخلة في اختصاصها ـ وكثيراً ما يكون لها اختصاصات عديدة ـ وتهتم على الأكثر برسم السياسات والنظم والمناهج لتشخيص المشكلات أو اقتراح سبل التحسين والتطوير. وأشهرها مؤسسة «راند» التي انشئت في أواخر الحرب العالمية الثانية والتي ضمت في السنة الماضية حوالي خمسماية باحث وستماية مساعد وتولت بحوثاً كلفت حوالى ٨٥ مليون دولار. وبالمناسبة ان اسم هذه المؤسسة راند (Rand) مختصر من عبارة «البحث والتطوير» بالانكليزية (Research and Development).

٦ ـ وقفيات خاصة تعنى بتمويل البحوث وإعداد الباحثين كوقفيات روكفلر وفورد وعشرات سواها.

وثمة صنوف أخرى من المراكز والمؤسسات البحثية تجمع بين غرض أو أكثر من هذه الأغراض. وما ذكرته من الأمثلة ليس سوى قليل من كثير يكاد لا يحصى. ويتبين هذا من ثلاثة مراجع استطعت الاطلاع عليها من بين مئات المراجع في هذا الصدد، وهي (١) «دليل مراكز البحوث» الذي تصدره سنوياً احدى دور النشر، وقد احتوى دليل عام ١٩٩٠ بمجلدين ضخمين حوالى اثني عشر الفاً من هذه المراكز من مختلف الصنوف والاختصاصات، حتى إنه يعسر عليك أن تتصور موضوعاً ما، سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، أميركياً أو غير أميركي، أولياً أو ثانوياً، لا تجد له مؤسسة ترعى بحوثاً فيه أو مركزاً معنياً بشؤونه. (٢) «دليل البحث والتطوير» الذي يسرد الألوف من الوكالات الحكومية والشركات الصناعية أو التجارية التي تتعاقد مع ألوف مراكز البحث والتطوير للقيام ببحوث أساسية أو تطبيقية أو تطويرية في شتى الموضوعات العلمية. و (٣) «النشرة السنوية لعام ١٩٨٩» للوقفية الوطنية للعلوم، والتي يتبين منها أن المجتمع الأميركي انفق في ذلك العام حوالى ١٣٠ مليار دولار (٣,٧ بالمائة من ناتجه القومي الاجمالي) على شؤون البحث والتطوير، ما عدا ما أنفقه على البحوث الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب.

وشبيه بهذا الانفاق الجسيم (مقيساً بنسبته إلى الناتج القومي الاجمالي) ما تخصصه البلدان المتقدمة الكبرى الأخرى كاليابان والمانيا الغربية ودونهما انكلترا وفرنسا. ويؤسفني اني لم اتمكن، عند إعداد هذا المقال، من الحصول على أرقام مماثلة عن الاتحاد السوفياتي والصين، ولكن لا شك ان البحوث العلمية في الاتحاد السوفياتي على الأقل ترقى إلى مثل هذه المرتبة نظراً لمنافسته للولايات المتحدة في هذا المضمار، بالإضافة إلى المقام الرفيع الذي يحتله «العلم» في الايديولوجيا الشيوعية.

ان من السذاجة بمكان، بل من الخطأ الفاضح، ان نقارن بين هذه البلدان التي تقود مواكب التقدم العلمي وبين غيرها التي لا تزال متخلفة عنه. على ان ثمة تباشير خير من هذا القبيل في بعض هذه البلدان الكبيرة والصغيرة. وفي بلادنا العربية، قام في السنوات الأخيرة العديد من المجالس والمؤسسات والمراكز التي تعنى ببحوث ودراسات متخصصة، وقد تفشت بسرعة يخشى أن تكون تجاوزت قدرة هذه المراكز على الفاعلية المنتجة المنتظمة. على أن لهذه المراكز من الأهمية ما يستدعي أن تظل محل عناية وتشجيع من جهة، ومراقبة وتنسيق من جهة أخرى، كي تؤتي ثمارها المرجوة. وعسى ان يكون لنا جولة في ميدانها.

المهم في كل هذا ان نتيقن، حكومات وشعوباً، ان المعرفة المحققة، المتجددة بالبحث، هي من أهم شرايين الحياة القومية، وان جيوش العلماء المجندة هي آخر الأمر السند الحقيقي لأية جيوش عسكرية نهيئها للدفاع عن أمتنا والحفاظ على كياننا، وأهم من هذا انها عدتنا وملاذنا في تحقيق غاياتنا القومية الأخرى التي تتجاوز الأمن وصد الاعداء لتوفر لجماهيرنا مطالب العيش السليم والمواطنية الصحيحة والانتعاش الحضاري.

حلم مقلق(*)

في ليلة من ليالي الأسبوع الماضي، أخلدت إلى فراشي طلباً للراحة من عناء يوم مثقل مرهق، فما لبثت ان استسلمت للكرى وأخذت الرؤى والأحلام ـ المليحة منها والبشعة ـ تتوالى على مخيلتي وتقتنص من نومي وراحتي، وتكاد لا تستقر حتى تختفي وتزول ويحل غيرها محلها. وفي النهاية امّحت كلها من ذاكرتي ما عدا حلم واحد ظل ماثلاً حتى الصباح. فقد تخيلت أني تناولت مجلة بالانكليزية كانت إلى جانبي وقلّبت صفحاتها لأقف عند ترجمة خطاب لحاكم من حكام العرب يشرح فيه أوضاع بلده وما كان يتخللها من علل ونقائص، ثم يصف ما عزم هو ومن معه في الحكم على أن يقوموا به لاصلاح هذه الأوضاع إصلاحاً جذرياً وللانطلاق إلى عهد جديد من النهضة والانفتاح والتقدم. وقد تأثرت كثيراً بهذا الخطاب، وأعدت قراءة بعض فقراته، فرسخت في مخيلتي، وأخذت أراجع محتوياتها وأتمعنها وأرددها. وكان منها ما يأتي:

«في مرحلة ما من المراحل السابقة، حدث شيء كان في بادىء الأمر صعباً علينا ان ندركه ونفسره. لقد أخذ البلد يتخلى عن اندفاعه، وتسارعت ظواهر الفشل الاقتصادي، وطفقت الصعوبات تتراكم وتسوء، والمشكلات غير المحلولة تتكاثر. وجعلت علائم «الركود» تظهر في حياة المجتمع، وتكون ما يشبه آلية كابحة تلجم التقدم الاجتماعي والاقتصادي... وفي السنوات الخمس عشرة الأخيرة، انخفضت معدلات نمو الدخل القومي إلى النصف، وفي أوائل الثمانينات انحدرت إلى ما يقارب حدود الركود الاقتصادي.

(*) نشر في: **الحياة**، ٢٥ /٥/ ١٩٩٠.

«وكان لا بد لانخفاض معدلات النمو وللركود الاقتصادي من أن يؤثرا في نواحي أخرى من حياة المجتمع، فنشأت نزعات سلبية أفسدت ميدان الحياة الاجتماعية... ومع الأسف، لم تقف الأمور عند هذا الحد، بل حدث تآكل تدريجي في قيم شعبنا الايديولوجية والأخلاقية. فعلى المستوى الايديولوجي، ازدادت مقاومة الآلية الكابحة لمحاولات تفحص مشكلاتنا تفحصاً بنائياً ولبروز أفكار جديدة، وطغت الدعاية لنجاحاتنا، الحقيقية منها والوهمية، وشجعت نزعات التمجيد والمداهنة، بينما أهملت حاجات وآراء الناس العاديين العاملين وأبناء المجتمع عامة... وتوارت المناقشات العلمية، النظرية وسواها، وبدت تيارات سلبية مماثلة تفسد الثقافة والفنون والصحافة والعملية التعليمية والطب، فقل التميز وبرزت الشكليات والمديح الصاخب هنا أيضاً.

«وانقلبت نتائج الاعلان عن واقع «خال من المشكلات» إلى ضدّها: فحصلت فجوة بين الكلمة والفعل أدت إلى جمود عام وإلى إنكار الشعار المعلن. وكان طبيعياً أن تحدث ثغرة في المصداقية، وأن يسود الشك بكل ما يذاع من المنابر أو ينشر في الصحف والكتب المدرسية.

«وبدأ الانحطاط في أخلاق العامة... واحتل الغزل السياسي والتوزيع المفرط للجوائز والالقاب والمكافآت مكان الاهتمام الحقيقي بالشعب وبأوضاع المعيشة والعمل وبخلق جو اجتماعي سليم. وانتشر شعور عام بأن «كل شيء جائز»، وتضاءلت مطالب الانضباط والمسؤولية. وجرت محاولات لتغطية هذا كله بالحملات والمشروعات الضخمة وبالحفلات التذكارية العديدة في المراكز والأطراف. فازدادت الشقة اتساعاً بين عالم الوقائع اليومية وعالم الازدهار الموهوم...

«وبدأت الحاجة إلى التغيير تختمر لا في ميادين الحياة المادية فحسب، بل في الوعي العام أيضاً. وأخذ أبناء الشعب الذين كانوا اكتسبوا خبرة عملية أو شعوراً بالعدالة والالتزام للمثل العليا ينتقدون الممارسات المتبعة ويقلقون من دلائل الانحطاط الخلقي وتآكل القيم الثورية... ورأى المخلصون جميعاً باحساس مرير أن الناس طفقوا يتخلون عن الاهتمام بشؤون المجتمع، وان العمل لم يعد له مقامه المحترم، وان الشعب ـ والأجيال الناشئة بخاصة ـ جعلوا يتهافتون على الربح مهما يكن ثمنه.

«كل هذا وغيره نشر الشعور بالحاجة إلى التغيير، وعمدت القيادة إلى الاصلاح المنشود وإلى إعادة البناء بصورة شاملة... وبفضل هذا التوجه الاصلاحي العام والحازم، بدأنا نرى النتائج الأولى. فمعدلات النمو الاقتصادي توقفت عن التدني، بل ظهرت

دلائل تحسنها... وصيغت مشروعات جدية شاملة في المجالات الرئيسية للعلم والتكنولوجيا بقصد إحداث اختراق نافذ وواسع في هذه المجالات... ومع ان الاقتصاد كان ولا يزال همنا الأول، فاننا عمدنا في الوقت نفسه إلى تغيير الوضع الاخلاقي والنفسي في مجتمعنا... فشنت حملة لا هوادة فيها على انتهاكات مبادىء العدالة دون النظر إلى من اقترف هذه الانتهاكات...

«وقد توصلنا إلى نتيجة ثابتة، وهي اننا إذا لم ننشط العامل الإنساني، وإذا لم نأخذ في الاعتبار مصالح الشعب المختلفة، وإذا لم تُرع هيئاته ومنظماته وجماعاته ولم ينم فيها الجهد الفاعل البناء، فسيكون مستحيلاً علينا ان نقوم بأي من المهام التي نصبناها أمامنا أو أن نغير وضع البلاد...

«إن أفراد الشعب الاحياء، بكل خصائصهم الابداعية المختلفة، هم صناع التاريخ. ولذا، فالواجب الأول لاعادة البناء والشرط اللازم الذي لا غنى عنه لانجاحه هو أن «نوقظ» هؤلاء الأفراد من «نومهم» فنثير فيهم الاجتهاد والاهتمام الحقيقيين ونجعل كلا منهم يشعر انه سيد بلده أو عمله أو مكتبه أو مؤسسته. هذا هو الشيء الرئيسي. إن تحريك الفرد ليندمج في العمليات كلها هو أهم وجه من وجوه عملنا.

«كل ما نقوم به يمكن أن يفسر أو يقوم بأشكال مختلفة. ثمة حكاية قديمة مفادها أن مسافراً لقي بعض العاملين في إقامة بناء وأخذ يسأل كلاً منهم على حدة: «ماذا تفعل؟» فأجاب أحدهم بانزعاج: «أنظر! من الصباح إلى المساء نحن نحمل هذه الأحجار الملعونة...» أما الآخر فانتصب قائماً من ركبتيه وسدد كتفيه وقال باعتزاز «تطلع! إننا نبني معبداً». فإذا أنت تطلعت إلى هذا الهدف السامي ـ معبد مضيء على تلة خضراء ـ تصبح أشد الاحجار ثقلاً خفيفة، وأبلغ الأعمال إرهاقاً مبعثاً للابتهاج.

«لكي يحسن المرء عمله، يجب أن يبذل جهداً إضافياً، ولو قليلاً. اني أهوى هذا التعبير: الجهد الاضافي ولو ضؤل. انه ليس مجرد شعار، بل هو حالة عقلية معتادة وتهيؤاً (نفسياً). فأي عمل يتخذه المرء على عاتقه يجب ان يُمتلك ويستشعر بكامل النفس والعقل والقلب، وبدون هذا لا يستطيع أحد أن يقوم بجهد إضافي.

«ان شخصاً ضعيف العزيمة لن يقوم بجهد اضافي، بل، انه يستسلم أمام الصعاب فتطغى عليه. ولكن الشخص القوي بقناعاته ومعرفته هو قوي خلقياً، يتغلب على عوامل تحطيمه ويصمد في وجه أية عاصفة. إن تاريخنا يعلمنا هذا.

«ان مهمتنا الرئيسية اليوم هي ان نسمو بالفرد روحياً، مع احترام عالمه الداخلي

وإمداده بقوة خلقية. اننا نسعى لأن نجنّد إمكانات المجتمع العقلية كافة وجميع امكانات الثقافة لنصوغ أفراداً ناشطين اجتماعياً واغنياء روحياً ومنصفين وذوي ضمائر حية. ان من حق الفرد أن يعمل ويشعر بأن إسهامه ليسد حاجة معينة، وأن كرامته غير منتهكة، وأن يعامل بثقة واحترام. وعندما يثبت هذا كله في ذهنه يصبح قادراً على ان ينجز الكثير...

«ولكن يبقى أناس غير شرفاء يحاولون ان يستغلوا ميزان نظامنا: انهم يعرفون حقوقهم فقط ولا يريدون أن يعرفوا واجباتهم... ومنهم فئة يكيفون القوانين والممارسات القائمة حسب مصالحهم الشخصية: يعطون القليل للمجتمع، ومع هذا استطاعوا ان يأخذوا منه كل ما هو ممكن، بل أيضاً ما يبدو غير ممكن... ولكن إذا كان للإنسان ضمير حي، وإذا كان لا يهمل خير شعبه، فهو لا يفكر ـ ويجب ان لايفكر ـ هذا النوع من التفكير... فعلينا ان ننظر إلى أنفسنا من حيث ما إذا كنا نعيش ونعمل حسب ضميرنا أو لا...

«اننا بحاجة إلى أن تعمل جميع منظماتنا العامة وفرق صناعنا واتحاداتنا الخلاقة عملاً صحيحاً حياً، كما نحتاج إلى أشكال جديدة من النشاط من قبل المواطنين ومن الذين تركناهم منسيين. وباختصار اننا نحتاج إلى إدخال الديمقراطية في جميع نواحي المجتمع. وهذا الإحداث الديمقراطي هو أيضاً الضامن الرئيسي لتبقى التوجهات الراهنة على حالها وألا تنعكس...

«وإن تأكيدنا على تنمية الديمقراطية هو السبب الحقيقي لعنايتنا إلى هذا الحدّ البعيد بالشؤون العقلية وبالوعي العام وبسياسة اجتماعية فعّالة. وبهذا، نودّ إحياء العامل البشري...

«إن المنهج الاصلاحي الذي أقبلنا عليه يحمل معاني عدة، ولكن المعنى الذي يعبر عنه أفضل تعبير هو أنه «ثورة». فاعتزام تسريع التقدم الاجتماعي والثقافي الذي ينطوي على تغييرات جذرية لاقامة وضع من نوع جديد انما هو مهمة ثورية بلا جدال ولكن ميزة هذا الانطلاق الاصلاحي هي أنه، في الوقت ذاته، ثورة «من فوق» و «من تحت» وهذه الميزة هي أمتن ضمانات نجاحه واستمراره. سنسعى بكل جد لنؤمن للجماهير و «لمن هو تحت» بلوغ جميع حقوقهم الديمقراطية والتروض على ممارستها ممارسة معتادة وكفؤة ومسؤولة. ذلك أن الحياة توضح بما لا يقبل الشك أن الشعوب، في منعطفات التاريخ الحادة والأوضاع البشرية الثورية، تبدي مقدرة عجيبة على الاصغاء والادراك والاستجابة إذا هي أخبرت الحقيقة...

«ان شعبنا مقتنع بأنه، بنتيجة منهجنا الاصلاحي وتعميقنا للديمقراطية، ستكون بلادنا أوفر غنى وأعظم قدرة، ان الحياة ستتحسن. ثمة الآن، وستقوم في المستقبل، عقبات هائلة في طريق منهجنا الاصلاحي، ونحن لا نحاول إخفاءها. ولكننا سنتغلب عليها، وليس لدينا شك بذلك».

* * *

هذه هي بعض الجمل والفقرات التي انطبعت بها مخيلتي وأنا أحلم بقراءة ترجمة خطاب الحاكم العربي. ولقد تهللت بما قرأت، وانتعشت نفسي بهذه العبارات التي تدل أولاً على الثقة العجيبة بالنفس التي تتيح لهذا الحاكم أن يشرح أوضاع بلاده دون خوف أو وجل، وعلى ابتعاده عن تضخيم المنجزات وإخفاء النقائص والعيوب، وإقباله على النقد الذاتي الشجاع الذي هو مقدمة لأي إصلاح حقيقي.

ثم أكبرت ما ورد في المنهج الاصلاحي الذي اعتمده هذا الحاكم ورفقاؤه في الحكم من ايمان حقيقي ـ لا مصطنع ـ بالشعب، ومن حرص على ابلاغه حقوقه، ونشر الديمقراطية في صفوفه، ومن اقتناع بأن المزيد من الديمقراطية لا يضعف الحكم بل يقويه ولا يفقره بل يثريه، وبأن الشعب، إذا صينت حرمته وكرامته، قادر على استيعاب الحقيقة، مهما كانت مرّة، وعلى القيام بواجباته وتطبيعها وعلى تلبية الدعوات الصادقة إلى التبدل والاصلاح.

وأعجبت أيضاً بتركيز هذا الحاكم على الفرد ودوره في بناء المجتمع وصنع التاريخ، وبإبرازه لقدر المواطن وقدرته ولضرورة العناية بتنمية مؤهلاته لاغناء المجتمع وليغنى هو ويتقدم.

واغتبطت خصوصاً بما لم نعهد سماعه من حكام هذا العصر أو قراءته في خطبهم ونشراتهم من الحديث عن المزايا الخلقية، والضمير الحي، والشعور بالمسؤولية، والقيم الأدبية، والايحاء الروحي وسوى ذلك من عناصر الرقي الذاتي التي طغى عليها في هذه الأيام الحديث الطويل العريض عن الأشياء والمستحدثات والتقنيات في حين أنها هي الضامن الأكيد لنجاح أي منهج إصلاحي واستمراره كما ورد في الخطاب المذكور.

إغتبطت وأعجبت وأكبرت وتهللت، ثم لاح الصباح وجاءت اليقظة فراجعت الحلم الذي دار في مخيلتي فإذا هو انطباع لما كنت طالعته في اليوم السابق من كتاب «بيريسترويكا» لميخائيل غورباتشوف.

العالم العربي
في نظر «الايكونومست»(*)

ليس بين المطلعين على تطورات الأحداث العالمية، أو المشاركين في صنعها، أو المهتمين بشؤون البحث والإعلام من يجهل مكانة مجلة **الايكونومست** البريطانية والتي يبدو أنها نقلت في السنوات الأخيرة مركز ثقلها وأكثر مرافق تحريرها وإصدارها إلى الولايات المتحدة. فهي من المجلات الغربية الكبرى التي شقت طريقها إلى الدوائر العليا في الحكم والاقتصاد والتعليم العالي والبحث والإعلام. وكانت، كما يدل اسمها، موقوفة في البدء على الشؤون الاقتصادية، ولكنها وسعت اطار اهتماماتها بحيث أخذ يشمل أيضاً التطورات السياسية والعلمية والاجتماعية وغيرها. هذا، بالاضافة إلى «الوحدة الاستخبارية» المتصلة بها، التي تعد تقارير وبحوثاً في الشؤون الاقتصادية والمالية والتقنية لمن يود ان يشترك بها، أو خصيصاً لمن يطلبها ويقوم بنفقاتها.

وفي أحد أعدادها الأخيرة (رقم ٧٦٠٤، بتاريخ ١٢ - ١٨ /٥/ ١٩٩٠) نشرت ملحقاً ركزته في متوسط العدد بعنوان «مسح للعالم العربي» يقع نصه في أربع عشرة صفحة مزودة ببعض الصور والخرائط والرسوم البيانية. ونظراً لأهمية هذه المجلة وأثرها في الأوساط الغربية النافذة، يجدر بالباحثين والقراء العرب أن يطلعوا على هذا «المسح» **أولاً** ليفيدوا مما يجري من معلومات وآراء عن أوضاع بلادهم، **وثانياً** - ولعله الأهم - ليدركوا نظرة احد المصادر الإعلامية البارزة إليهم، أو بالأحرى النظرة التي ينبغي نقلها إلى الجهات النافذة في الرأي العام الغربي. وفي أدنى المستويات يحق لهم - أو يجب عليهم -

---

(*) نشر في: **الحياة**، ١ /٦/ ١٩٩٠.

أن يعمدوا إلى هذا الاطلاع، لأنهم لا شك دفعوا تكاليف هذا الملحق، بل أضعاف هذه التكاليف، باعلانات زاهية عن مصارف وشركات استثمارية عربية ملأت عشراً من صفحاته وتخللت نصه.

فأية صورة للعرب يحمل هذا المقال «الماسح» لنقلها إلى قرائه؟ نلخص هذه الصورة بالكلمة المطبوعة بأحرف كبيرة على غلافه وهي بالانكليزية (SQUEEZED)، أي مكبوس أو معصور أو مضغوط. وما هي العوامل التي تكبسه أو تعصره أو تضغطه؟ انها في نظر الكاتب، وهو على ما يبدو محرر المجلة الدولي، عوامل داخلية قد أنزلها العالم العربي بنفسه. وهي التي تشيع فيه أحاسيس الانتقاص والقنوط واليأس، وتجعله خارجاً عن نشوة الابتهاج التي عمّت بقية العالم في الربع الأول من هذه السنة ١٩٩٠.

يركز الكاتب على ما يعتبره أهم هذه العوامل الداخلية، وهي ثلاث مشكلات أساسية: تزايد السكان، وشح المياه، والاصلاح السياسي. ويؤكد في النهاية، الثالثة منها، جاعلاً إياها محور المشكلات الأخرى ومبعثها الرئيسي. ونحن نشاركه الاعتقاد بأهمية هذه المشكلات وبأولوية الاصلاح السياسي. ومع اننا نجد أن هذا الاصلاح هو المطلب الذي يكاد أن يحتكر اهتمام الشعوب العربية، فاننا نلاحظ ان المشكلتين الأخريين لا تنالان العناية الكافية من الحكام أو من الشعوب ولا تلقيان الحزم الذي تقتضيانه بالنسبة إلى اثرهما الحاضر أو إلى أثرهما الأكبر في المستقبل القريب. ولذا فلا بأس من التعرض لهما، ولو بايجاز شديد، ومن وجهة وعي العالم العربي بهما خصوصاً.

* * *

تبدو خطورة المشكلة الأولى ـ تزايد السكان ـ من كون عدد النفوس العربية ارتفع حديثاً إلى ما فوق المئتي مليون، ومن أن معدل التزايد السنوي يبلغ في جميع البلاد العربية ٣,٥ في المئة أو أكثر، ويرتقب أن يرتفع المئتا مليون إلى ضعفهما في أقل من ٢٥ عاماً. وفي أكثر البلاد العربية، أربعون في المئة من السكان هم دون الخامسة عشرة من العمر، فتأمل كم ستتضخم الأعداد عندما يشبون ويتزوجون وينجبون. وعلى الرغم من هذا الواقع الخطير، فاننا لا نجد، في ما عدا مصر، أصواتاً ترتفع للوقوف في وجهه ولمجابهة نتائجه التي تتمثل في التضخم الرهيب للحاجات الأساسية ـ من مأكل وملبس ومسكن وتعلم وصحة وغيرها ـ وفي التصاعد الحاد للمطامح والمطالب، وفي الجيوش الجرارة من العاطلين، متعلمين وغير متعلمين، التي تلقي بأثقالها على عواتق الحكم

والمجتمع. ان رئيس مصر حسني مبارك يكاد لا يتناول الشؤون الداخلية بخطاب أو حديث أو تصريح صحافي إلا ويشير إلى هذه العلّة الداهمة، كما أن وسائل الإعلام العربية تلعب دوراً نشطاً في التعريف بها والتحذير منها. وهذا طبيعي في بلد أرضه الزراعية وموارده الطبيعية والصناعية محدودة بالنسبة إلى سكانه الذين بلغ عددهم اليوم خمسة وخمسين مليوناً ويزدادون بمعدل مليون كل سبعة أشهر أو ثمانية.

ولئن لم يصل هذا الخطر في البلاد العربية الأخرى إلى الحد الذي وصله في مصر، فان هذه البلاد سائرة لا محالة في اتجاهه، وستواجه ان عاجلاً أو آجلاً المأزق الخانق الذي تصطدم فيه الموارد بتكاثر المعتمدين عليها وبالتصاعد الهائل في مطالبهم. ولكننا لا نجد فيها تقديراً كافياً لهذه المحنة المقبلة، إما لكونها ساهية عنها أو لانها لا تزال تعتقد أن مجرد الكثرة هو سبيل القوة. ولهذه المشكلة سبيلان للمعالجة أولهما نشر الاهتمام بتنظيم الأسرة وتحديد الحمل بالوسائل التربوية والإعلامية ودعمه بالتشريعات الردعية التي تقصر المنافع التعليمية والصحية وسواها الآتية من الدولة على عدد محدود من الأولاد لا يتعدى الاثنين أو الثلاثة (أو الواحد كما هو في الصين الشعبية). أما السبيل الثاني، فهو إزالة الحدود وفتح الأبواب بين البلدان العربية لتنتقل العمالة بيسر من بلد عربي إلى آخر. وما لم يقبل العالم العربي على هذين السبيلين بالجد المطلوب، فان التظاهرات الشعبية للحصول على مطالب الكفاية والكرامة ستتسع نطاقاً وترتفع حدة وستبعث اضطرابات متكررة وهزات عنيفة في جوانب المجتمع العربي. هذه مشكلة.

أما المشكلة الثانية، فان الاحساس بها وتقدير خطرها في المستقبل القريب لا يزال حتى أدنى درجة وأضأل مثلاً مما هي الحال في المشكلة الأولى، نعني قضية شح المياه، والضيق الذي ستعانيه الشعوب العربية من جرائه سواء في مجال الزراعة أو في الحاجات الشخصية والمنزلية. ولقد كان هذا الشح ينتج في الماضي من الأحداث الطبيعية كانخفاض معدل سقوط الثلوج في المناطق المحيطة بمنابع الانهار. أما في السنوات الأخيرة، فقد حصل، بالاضافة إلى هذه العوامل الطبيعية، عن التوسع في الزراعة، وأهم من هذا عن تدخل الدول المجاورة في تلك المنابع ومجاريها.

وقد حدث هذا التدخل فعلاً في تحويل اسرائيل لمياه نهر الاردن، وبالتالي في حرمان الاردن والضفة الغربية وسورية من منافعها. وتم هذا الاغتصاب، كما نعلم، على رغم محاولات الدول العربية ـ وسورية والاردن بخاصة ـ لمنعه، وقد يجر، إذا لم تنهض الدول العربية بعزم لمجابهته، إلى تحقيق اسرائيل لاطماعها في مياه الليطاني التي ما فتئت منذ قيامها تحلم بالاستيلاء عليها. وفي أوائل هذا العام، عمدت تركيا إلى تحويل مجاري

الفرات عدة أسابيع لتغذية السدود الضخمة التي أنشأتها لري مناطقها الجنوبية الشرقية وتوليد الكهرباء لها. وواضح ان استمرار تركيا في هذا النهج سيكون له أثر سلبي خطير على الزراعة في سورية والعراق. ولذا فهو يتطلب خطة سياسية فائقة وتعاوناً مخلصاً بين حكومتي هذين البلدين المتخاصمين للمضي في مشروعاتهما الزراعية، بل للمحافظة عليها. وإذا انتقلنا إلى مصر، فثمة مخاوف من تحركات مشبوهة لاسرائيل في أثيوبيا واوغندا تغري هاتين الدولتين بالتلاعب بمنابع النيل الذي يكوّن شريان الحياة للسودان ومصر.

وبالاضافة إلى هذه المخاوف الخارجية، ثمة الاقبال الشديد في البلاد المحرومة من مياه الأنهر ـ كالسعودية والأردن والضفة الغربية ـ على استخدام المياه الجوفية للري وانتاج المحاصيل الزراعية. فهذه المياه محدودة، ولا يجوز التبذير بها أو الافراط في استخدامها، حفظاً لمصالح المجتمع العربي حاضراً، ومستقبلاً. نقول المجتمع العربي، لأنه إذا لم يستقر هذا المفهوم في الأذهان، ولم تتصرف الدول العربية التصرف العقلاني والمخلص والحازم في تدبير شؤونها المشتركة، فلا أمل في حل هذه المشكلة الحيوية أو أي من المشكلات الخطيرة الأخرى التي تجابه كلاً منها وكلها مجتمعة. وما أحرى هذه المشكلة بالذات بأن تحتل مكانها المتقدم بين أولويات الحاجات العربية، ضماناً لـ «الأمن الغذائي» الذي نسمع عنه كثيراً ولا نشهد امارة صحيحة من إماراته، واتعاظاً بالآية الكريمة ﴿**وجعلنا من الماء كل شيء حي**﴾[1].

بقيت المشكلة الثالثة التي عرضتها **الايكونومست** وجعلتها المنطلق الأول للخروج من المآزق العربية الحاضرة، وهي الاصلاح السياسي، ولبّه التحول إلى الديمقراطية في الحكم وإلى التعاون الجدي بين الحكومات العربية. ولا ضرورة لبسط هذه القضية، لبروزها في الوعي العام العربي. وقد تناولنا بعض وجوهها في مقالات سابقة، ولا بد من أن نعود إليها باستمرار لمكانتها المركزية في كل ما نحن فيه وكل ما نصبو إليه.

* * *

أما ما تهمنا الإشارة إليه الآن، فهو المنحى العام الذي يتخذه مقال **الايكونومست** والذي يضع مسؤولية كل مآزق العالم العربي (المعصور أو المكبوس أو المضغوط) على العرب أنفسهم. فالعنوان الأول للمقال هو: «عندما يتجاوز التاريخ» أي أن التاريخ يمر

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الأنبياء،» الآية ٣٠.

بالعالم العربي ويتجاوزه من دون أن يضمه فيه، والجملة الأخيرة التي تختم المقال تقول: «أما الحقيقة، كما أخذ العديد من العرب أخيراً يبدأون بالاعتراف بها، فهي أن مشكلات العرب الكبرى هي من صنع أيديهم، وأن حلّها يجب أن يبدأ بالاصلاح السياسي عندهم».

ولنا على هذا المنحى **ملاحظتان**:

الملاحظة الأولى نتوجه بها إلى هذا الكاتب وأمثاله من مفكري الغرب ودعاته. أصحيح ان كل ما يصفون من مآزق العرب وشدائدهم تقع تبعته على العرب وحدهم؟ أيجوز أن يكتب مقال كهذا يدعي الشمول والنفاذ إلى جوهر الأمور من دون أي اشارة إلى تدخلات الدول الكبرى والسياسات التي تتبعها تنمية لمصالحها ونقضاً في أكثر الأحيان لمصالح العرب؟ أيصح أن يمضي مثل هذا المقال التحليلي في التنديد بالعرب لشكواهم الدائمة من اسرائيل، وأن يخلو ـ مع هذا ـ من أي نقد لإسرائيل ولمن وراءها في تفاقم المشكلات التي يتحدث عنها؟ ومن المسؤول، مثلاً، عن تحويل مياه الأردن، ومن الذي وقف وراء اسرائيل في المشروعات التي أقامتها لهذا الغرض ويسر لها صد البلاد العربية واغتصاب حقوق العرب في هذا المورد الحيوي؟

يفاخر الغربيون بعقلانيتهم وبممارستهم للنقد الذاتي، ويدعون العرب إلى مثل هذا النقد. ولكن المطلع على اتجاهاتهم وكتاباتهم يرى انهم في الغالب لا يمارسون ما يدعون، خصوصاً عندما يكون الأمر متصلاً بالعرب وعلى وجه أخص عندما يمس باسرائيل. فكأن شعار «حقوق الإنسان» الذي ترفعه هذه الدول يطبق عندما يناسب مصالحهم ويختفي عندما يتعلق بسواهم.

أما **الملاحظة الثانية** ـ والأهم ـ فهي التي تتوجه الينا نحن العرب. ليقل الغربيون ما يريدون، لأن القول الأخير الراجح يجب أن يكون قولنا، وفعلنا المعبر عن هذا القول. ومن هنا فاني أوافق كاتب مقال **الايكونومست** في تحميل العرب المسؤولية الأولى (ولكن لا الوحيدة كما يريد ان ينقل لقرائه الغربيين) كما أوافق ما يستنتج من مقاله عن ضرورة نقد العرب لأنفسهم وعدم الافراط في نقد الغير. فلنقبل هذا التحدي ولنرد عليه بما يدل على اننا مدركون حقاً لمسؤوليتنا وعازمون على القيام بأعبائها. إن العالم المتقدم ـ المزدهي بانجازاته ـ لا يقدر إلا الانجاز والنجاح. فإذا أردنا أن نثبت له اننا في خضم التاريخ ـ لا خارجه ـ فنحن بحاجة إلى انجازات ومآثر في نواح مختلفة من حياتنا. فلا أعدادنا الضخمة، ولا مواردنا الطبيعية الزاخرة، ولا امجادنا الماضية الزاهية ستقنع

الآخرين اننا حملة تبعاتنا وصناع تاريخنا.

ومن حسن الحظ انه خلال كتابة هذا المقال حققنا انجازاً يبعث بعض الأمل في النفوس، وهو توحيد شطري اليمن في ٢٢ من شهر أيار (مايو). فلنحفظ هذا الانجاز بعنايتنا ولنرعه بمشاعرنا ومطامحنا، كي يتمكن في الأرض وكي يسري نفحه إلى سائر جوانب العالم العربي، لتقوى عزيمتنا على الانجاز الايجابي، فنخرج تدريجاً من القنوط واليأس المستوليين على نفوسنا إلى ما يليق بنا من كرامة واحترام: كرامة الذات واحترام الغير.

القدس والعالم(*)

يبدو واضحاً، أكثر فأكثر، ان مستقبل القدس هو أشد قضايا النزاع العربي - الإسرائيلي تعقداً وأعصاها على الحل. فهذه المدينة، المقدسة لليهود وللمسيحيين وللمسلمين، تثير في نفوس أتباع هذه الديانات الثلاث أعمق المشاعر وأشد الولاءات المرتبطة بالعقائد الدينية وبالتراث المتأصل وبالصراعات المستمرة عبر التاريخ المديد. إنها اليوم في يد إسرائيل الصهيونية. وقد سَنّ الكنيست الاسرائيلي «قانوناً أساسياً» في ٣٠ تموز / يوليو ١٩٨٠ يعلنها «عاصمة إسرائيل الأبدية». ويأتي هذا الاعلان بعد أكثر من أربعين سنة من غزو الصهيونيين المستمر لهذه المدينة لتوسيع الوجود الاسرائيلي فيها وتثبيت حكم إسرائيل لها، ولتهويدها بالاستيلاء على الممتلكات العربية وببناء القواعد (بل الأحرى القلاع) السكانية اليهودية وبنقل العرب منها واليهود إليها، وذلك على الرغم من عشرات القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة أو مجلس الأمن باعتبار أعمال إسرائيل الاحتلالية في القدس باطلة وبالطلب من إسرائيل ان تعود عنها وأن تحترم الارادة الدولية.

وفي الأشهر الأخيرة برزت دلائل متعددة على تصميم إسرائيل على المضي في غيّها في فلسطين عموماً والقدس خصوصاً. منها الحملة على الرئيس جورج بوش لتصريحه بأن السياسة الأميركية لا توافق على بناء مستعمرات في الأراضي المحتلة والقدس، فتحركت القوى الصهيونية والأميركية الخاضعة لها لتأييد حق إسرائيل في القدس وفي بناء مستعمرات فيها وفي غيرها من الأراضي المحتلة. ومن هذه الدلائل أيضاً

(*) نشر في: **الحياة**، ٢٢ /٦/ ١٩٩٠.

الضغط الذي مارسته هذه القوى ذاتها على الكونغرس الأميركي لإعلان موافقته على أن القدس هي عاصمة إسرائيل، هذه الموافقة التي قال عنها روبرت دُول عضو مجلس الشيوخ (ورئيس الأقلية الجمهورية فيه) لدى زيارته لاسرائيل وبعض البلاد العربية، انها جاءت خاطئة ومتسرعة.

كل هذه السياسات والتدابير التي أقدمت عليها إسرائيل منذ نشأتها والمنبثقة عن العقيدة الصهيونية لا يسوغها التاريخ ولا القانون، ولا تسندها إلا القوة السافرة: القوة التي كونتها إسرائيل من ارتباطها بالصهيونية العالمية العاملة منذ قرن من الزمن لاغتصاب فلسطين من أهلها العرب وجعلها وطناً لليهود، ومما جندته من مساعدات الدول الغربية الكبرى: بريطانيا العظمى فالولايات المتحدة الأميركية والمانيا الغربية وفرنسا.

من حيث التاريخ، لا يمكننا في هذا المجال المحدود ان نستعيد سيرة هذه المدينة الجليلة خلال القرون الثمانية والثلاثين من نشأتها إلى وقتنا الحاضر عبر العهود العديدة التي تقلبت فيها، والدول المختلفة التي تتابعت على حكمها، والأحداث التي برزت فيها والتي أبرزتها إلى العالم في شكل لا تماثله أية مدينة أخرى في العالم. بل حسبنا أن نشير إلى ان القدس لم تنشأ كمدينة يهودية، كما يعتقد الكثيرون من الغربيين أو كما يريدهم اليهود ان يعتقدوا، بل نشأت مدينة كنعانية حوالى عام ١٨٠٠ ق. م.، أي قبل ستة قرون من غزو العبرانيين لفلسطين، وقبل ثمانية قرون من احتلال الملك داود لها حوالى عام ١٠٠٠ ق. م. وإذا استعرضنا الحكم اليهودي لها، وجدناه قصيراً محدوداً بالنسبة إلى تاريخها المديد وبالمقابلة مع الحكم العربي الاسلامي. فالمملكة التي أسسها داود لم يتجاوز عمرها ٧٣ سنة في عهده وعهد ابنه سليمان باني الهيكل المعروف باسمه. ثم انقسمت هذه المملكة دولتين: اسرائيل في الشمال ويهودا في الجنوب. واحتفظت يهودا بالقدس عاصمة لها، لكنها تعرضت لغزوات الدول المحيطة بها إلى ان احتلها نبوخذنصر عام ٥٨٧ ق. م. ونقل أهلها إلى بلده بابل. ويستخلص من هذا ان اليهود حكموا القدس مدة ٤١٣ سنة، تضاف إليها فترة المكابيين الذين ثاروا على الرومان وتمتد على ثمانين سنة (بين ١٤١ و ٦٣ ق. م.)، فيكون المجموع ما يقارب ٥٠٠ سنة على أبعد تقدير بالنسبة إلى ٣٨٠٠ سنة من تاريخ المدينة المعروف وبالمقابلة مع ١١٨٠ سنة من الحكم العربي الاسلامي.

وإذا انتقلنا من حيز الحكم إلى حيز التكوين الشعبي، وجدنا «الحق» التاريخي اليهودي أضأل في هذا حتى مما هو في ذاك. وتتبين هذه الضآلة من الحقيقة الأساسية التي يجهد الصهيونيون في إخفائها، وهي ان سكان فلسطين العرب لا ينحصرون في القلّة

التي جاءتها عند الفتح الاسلامي في القرن السابع م. وانما يضمون الكثرة الغالبة المكونة من أهل البلاد الأصليين الذين عاشوا فيها قبل هذا الفتح بقرون، ثم «تعربوا» بعد الفتح. انهم يتحدرون من الكنعانيين والفلسطينيين وغيرهم من الشعوب التاريخية وقبل التاريخية. فصلتهم بفلسطين تعود إلى أقدم الأزمنة وتتعمق جذورها وتتفرع في تراب هذا البلد (ومن ضمنه القدس)، بينما صلة اليهود كانت طارئة ولم تمتد على البلد بكامله، وعندما تشتتوا عنه بقي فيه سكانه الأصليون ومن تحدر منهم، وهم من يمثلهم الفلسطينيون العرب اليوم.

هذا من حيث التاريخ. أما من حيث القانون، فاستيلاء الاسرائيليين على القدس واعتبارهم إياها عاصمة لدولتهم وجميع التدابير التي اتخذوها في هذين المجالين جاءت منافية للقرارات الدولية التي أصدرتها الأمم المتحدة في هذا الشأن سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن، وعلى الرغم من التحذيرات التي انطوت عليها هذه القرارات أو التي وجهتها الدول إلى إسرائيل بأفرادها أو بمنظماتها الاقليمية. وما على الباحث سوى استعراض السلسلة الطويلة من هذه القرارات ليتبين الموقف القانوني الدولي ومدى استهانة إسرائيل به (راجع مثلاً كتاب هنري كتن بالانكليزية: **القدس**، نيويورك، ١٩٨١). ويكفينا أن نشير إلى **أمرين**: **أولهما** ان كثيراً من الدول ومن بينها الولايات المتحدة ـ النصيرة الأولى لاسرائيل وصائنتها من اتخاذ عقوبات ضدها ـ لا تزال غير معترفة بالقدس عاصمة لها وتحتفظ بسفارتها في تل أبيب. أما **الأمر الثاني**، فهو أن اعلان الكنيست بأن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية في ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٨٠ جاء في اليوم التالي للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تموز (يوليو) وتدين فيه إسرائيل لمخالفاتها المتكررة للقرارات الدولية، وبخاصة لتفردها بإتخاذ تدابير لتغيير وضع القدس وبسط سلطتها على هذه المدينة. لقد جاء اعلان الكنيست هذا صفعة أخرى للارادة الدولية وتأكيداً من اسرائيل انها لا تتصرف في شأن القدس خصوصاً وفلسطين عموماً إلا حسب مشيئتها، وأن ليس فوق مشيئتها أية مشيئة أخرى أو دونها أي رادع أو صائن.

* * *

فحق العرب في القدس، كما في فلسطين عموماً، حق عريق في التاريخ ملتحم بالقانون. ولا يمكن ان نتصور ان جيلاً من أجيالنا يمكن ان يتنازل عنه أو أن يتخلى عن النضال في سبيله مهما تتكاثر المصاعب وتدلهمّ المصائب. فالقدس يجب ان تبقى في صميم ضمائرنا، وأن تمتزج بكل خلجة من خلجات نفوسنا على مدى الأيام. وبالاضافة

إلى هذا، يبدو في هذه الأيام دور فريد جديد للقدس يهم الانسانية جمعاء. نقول: في هذه الأيام، لأن التطورات الحاضرة تفرض علينا أن ننظر إلى أية قضية في إطارها الإنساني الشامل، بعدما اخترقت الفتوح العلمية والصناعية المنطلقة والآمال والمطامح المنتشرة الحواجز القائمة بين بلدان الأرض وربطتها بمصير واحد.

إن من ينظر ملياً في الأوضاع العالمية الراهنة يرى ان الإنسانية اليوم تواجه حاجتين أساسيتين تتخللان جميع المشكلات التي تعانيها وتحددان مدى النجاح أو الاخفاق الذي تصيبه في معالجة أية منها. فبينما تنصرف بعض المساعي إلى تخفيض السلاح واقتلاع أسباب الرعب النووي وغير النووي الذي ما برح منذ الحرب العالمية الثانية يلقي بأثقاله على العالم أجمع، وتقوم مساع وجهود إيجابية في هذه السبل وسواها، تبقى ثمة عوامل تقف في وجه هذه الجهود والمساعي فتعيق تقدمها أو تعطل نتاجها بما تثير من الولاءات المتنافرة والعصبيات المتناكرة ومن الشهوات والمصالح الفئوية المستأثرة أو الدولية المستعمرة. فإذا العالم الذي وحده العلم والصناعة والاتصالات التقنية لا يزال متفرقاً متبعثراً، ولا يزال هذا التفرق والتبعثر مثاراً لأخطار تتعاظم يوماً بعد يوم.

ولن تزول هذه الأخطار ما لم تتقدم الإنسانية في تلبية **حاجتيها** الأساسيتين: **الأولى** تمكين الشعور بالوحدة البشرية ضمن الكيانات القومية ودون القومية والعوالم التي برزت أخيراً (الأول والثاني والثالث، ولربما الرابع أيضاً)، وعبر مختلف الحواجز الموروثة تاريخياً أو المشيدة حالياً للفصل بين شعوب العالم وبين طبقات الشعب الواحد. أما **الحاجة الثانية** المرتبطة بالأولى، والتي لا تتحقق هذه إلا معها، فهي بناء العلاقات في داخل الدول والشعوب وفي ما بينها على أساس القيم الإنسانية الصحيحة. فلن يقوم سلام بين الدول والشعوب إلا إذا ارتكز إلى تقدير مغروس ومنمّى في النفوس لكرامة الإنسان وحقه في الحياة.

وفي هذين المجالين بالذات، تتمتع القدس بميزات فريدة. فهي، من ناحية، تقع في متوسط المعمور وفي المنطقة التي تربط القارات التاريخية الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا. وهي، من ناحية أخرى، «مقدسة» من قبل الديانات الموحدة الثلاثة التي أسبغت على العالم قيماً متميزة وتعاليم سامية أغنت حضارته ووجهتها في سبل التحرر والترقي، ولا تزال إلى الآن تبث فيها أجلّ الفضائل وأنبل المطامح. إن القدس، كما قال البابا يوحنا بولس الثاني: «... نقطة الاتصال الجغرافي بين الله والإنسان، بين ما هو أزلي والتاريخ... ان القدس هي حقاً مدينة فريدة في العالم».

ولكي تظل الإنسانية واعية حاجتيها الأساسيتين، يجدر بها أن توفر في مناطقها المختلفة خلايا حية تنمي الشعورين المطلوبين: بالارتباط البشري، وبالتأصل القيمي. وليس مثل القدس موطناً لخلية مركزية تتصل بها وتتغذى منها الخلايا الفرعية المختلفة. وما أجدر الجهود الراعية لحقوق الإنسان، والمنظمات الداعية إلى الحوار بين الأديان، والمساعي المنصرفة إلى التفاعل بين الثقافات والحضارات، بأن تلتقي في القدس، فتغدو هذه المدينة المقدسة عاصمة الفاعليات التي تجهد إيجابياً لتكوين العالم الإنساني الجديد المرجو.

ليس من مدينة في العالم يمكن ان تنازع القدس هذا الدور المتميز: لا نيويورك حيث مقر الأمم المتحدة، ولا لندن أو باريس أو جنيف في أوروبا، ولا نيودلهي أو طوكيو في آسيا، ولا القاهرة أو نيروبي في أفريقيا، فلكل من هذه المدن وسواها أهمية تجارية أو ثقافية أو اقليمية، ولكن ليس بينها ما هو، كالقدس، في متوسط العالم، جغرافياً وحضارياً، ولها ما لهذه من تراث روحي ثري في مجرى التاريخ.

ان الصهيونيين، ومن يساندهم من الغربيين، لا يبرحون يعيّرون العرب بأنهم «سادة الفرص المضيّعة»، ويعيبون عليهم أنهم يتركون الفرص تمر بهم وبدلاً من ان يقبلوا عليها ينفرون منها ثم يعودون إلى المطالبة بها بعد ان تكون تجاوزتهم وتجاوزهم التاريخ. ولكن هذا القول ينطبق أيضاً على اليهود الصهيونيين، وفي هذه الأيام بخاصة، إذ تنفسح أمامهم فرصة فريدة في تاريخهم، هي ان يعودوا إلى عالمية دينهم وتعاليم أنبيائهم الإنسانية ليتغلبوا بها على قوقعتهم الحاضرة وعلى صلفهم الديني وعنجهيتهم الاستبدادية وليسهموا في بناء مجتمع إنساني جديد متساند متلاحم وقائم على الحق والعدل.

أما عالم اليوم، فليس، مع الأسف، أميناً لتراثه الايجابي في إيثار الحق ومكافحة انتهاكه، ولا هو قد اكتسب رؤية صحيحة لما يجب ان يكون عليه المستقبل إذا أريد للجنس البشري ان يبقى وللحضارة ان ترقى. فهو لا يزال دون استحقاق مكتسبات الأمس أو رؤى الغد. وليس مثل القدس وقضيتها ومستقبلها معياراً لهذا الاستحقاق وامتحاناً صادقاً لقدر البشرية جمعاء.

ما الذي سقط في الاتحاد السوفياتي، وما الذي يؤمل ان يبقى؟(*)

(١)

يجوز عالم اليوم فترة «تاريخية» حقاً، طافحة بالأحداث الجسيمة وبالتقلبات التي لا يدرك أحد بعد مداها ونتائجها. ولا جدال في أن أهم هذه الأحداث في الأشهر الأخيرة هو تضعضع الاتحاد السوفياتي، الذي أدى إلى انفصال بلدان شرق أوروبا عنه، وإلى ما يبدو في داخله من ارتباك سياسي وتدهور اقتصادي ومن تناقضات اجتماعية وفكرية ومن حركات تحرر قومية في بعض أجزائه ترمي إلى الاستقلال عنه وإقامة أنظمة جديدة على أنقاض نظامه.

ولا شك في أن هذه الظواهر التي تفجرت في فترة قصيرة لم تأت وليدة زمانها فحسب، بل كانت تبدو منذ سنوات للعارفين المطلعين سواء في داخل الاتحاد السوفياتي أو خارجه. ولعلها تعود إلى فترة الخمسينات على الأقل، عندما حاول خروتشوف أن يعالجها فلم يفلح، ثم بقيت وتراكمت إلى أن دفعت بغورباتشوف إلى مركز القيادة العليا عام ١٩٨٥، فأعلن سياسته الجديدة (وهي فعلاً سياسة فريق إصلاحي من الحزب الشيوعي الحاكم) المتمثلة في البيريسترويكا والغلاسنوست، والتي تمخضت عنها الأحداث العارمة منذ أواخر العام الماضي والطاغية على الاتحاد السوفياتي وعلى العالم أجمع.

(*) نشر في: **الحياة**: ٢٩ /٦/ ١٩٩٠ و ٦ /٧/ ١٩٩٠.

وجدير بكل شعب متيقظ في هذه الأيام أن يتدبر هذه الأحداث وأن يحاول كشف مضموناتها وعبرها ليستخلص منها ما يجب أن يتجنبه، وما يجب أن يقتبسه، في المرحلة الراهنة والمراحل المقبلة من حياته. جدير به أن يقبل على هذا التدبر لا بروح الشماتة التي يتسم بها بعض الأقلام والأصوات الغربية أو المنحازة إلى الغرب، ولا بمنطق الشك والارتياب الذي يتخلل مواقف بعض مناصري الاتحاد السوفياتي من جهة أو المعادين له من جهة أخرى. فكل من هذين الفريقين المتناقضين ينكر أن ما يرى هو دليل إخفاق حقيقي. وبينما يعتبره الأولون مظهر تجدد أصيل في العقيدة والنظام الشيوعي، يعده الآخرون مناورة أو خدعة من قادة النظام، بقصد حمل الغرب على تخفيض أجهزته العسكرية، وبدافع الحاجة إلى الإفادة من قدرته الاقتصادية، ليجتاز الاتحاد السوفياتي هذه المرحلة محتفظاً بمكانته كدولة عظمى وبزعامته لفريق كبير من شعوب الأرض.

جدير بنا أن نتجاوز هذه المقولات الخادعة وأن ننظر إلى هذه القضية الخطيرة بكل جد وموضوعية، وأن نسائل المظاهر ونتحرى الجذور. فلا شك، على ما يبدو، في أن ثمة علّة رهيبة يحاول قادة السوفيات الجدد أن يعالجوها، ويتحتم، بالتالي، على أية استشراف مستقبلي صحيح أن يدركها وأن ينفذ إلى صميمها. ولعل المحاولات الاستشرافية المختلفة تنتهي من هذا الادراك، ومن المناقشة الحرة والمسؤولة التي يثيرها، إلى ما يفيد الشعوب المتطلعة إلى التحرر والتقدم كشعوبنا العربية، بل ما يصون وينفع الانسانية جمعاء.

فما الذي سقط في الاتحاد السوفياتي؟ أهو العقيدة الشيوعية كعقيدة، أم النظام الذي بني على أساسها، أم تجاهل النزعات الاثنية والقومية ومحاولة إقامة نظام واحد يضم شعوباً مختلفة الأعراق والتراثات والاتجاهات، أم قمع الديمقراطية وبسط سلطة الدولة على جميع شؤون المجتمع السوفياتي كبيرها وصغيرها؟

* * *

كل من هذه الأسباب وغيرها أسهم بقدر ما، وعلى وجه ما، في الأزمة النازلة بالاتحاد السوفياتي في هذه الأيام. ولكن إذا شئنا أن نلخصها بكلمة واحدة... تعبر عن هذه الأسباب جميعاً وتربطها معاً، لكانت هذه الكلمة عندي هي «**الاحتكار**». ان السوفيات وسواهم من الشيوعيين يعيبون على الأنظمة الغربية احتكارها لرؤوس الأموال في سبيل تمكين سلطتها وتوسيعها. ففي داخل المجتمع الغربي الواحد تحاول الطبقات الحاكمة (البورجوازية تاريخياً والدوائر المتصاعدة النفوذ صناعياً ومالياً في الحاضر) ان تضع أيديها على المال المتوفر للمجتمع وأن تستخدمه لدعم مراكزها في الحكم والاقتصاد

والاعلام، بينما الطبقات الكادحة ـ العاملة أصلاً في إنتاج هذا المال ـ محرومة من الافادة منه لمعالجة علل الفقر والمرض والجهل التي تتمرغ فيها. وفي المجتمع العالمي العام، تعمد الدول الصناعية الغربية (التي تكون القوى الحاكمة فيه) إلى احتكار رؤوس الأموال والثروات المتراكمة عن المشروعات الاستثمارية الخاصة بها أو عن الاتفاقات المعقودة في ما بينها أو عن الشركات المتعددة الجنسيات التي أفرزتها لبسط استعمارها، القديم أو الجديد، على الشعوب المتخلفة وابقائها في مستواها المتدني من العجز والتخلف والتبعية.

لا شك في أن هذا التحليل للمجتمعات الغربية الحديثة ينطوي على قدر كبير من الصحة، وأن العقيدة الشيوعية والنظام السوفياتي حريان بالتقدير والثناء لتحذيرهما المجتمعات المتخلفة من هذا الخطر الناتج عن الاحتكار الرأسمالي. ولكن يبدو، من ناحية ثانية، أن هذه العقيدة أدت إلى أخطار أخرى ـ لعلها أدهى ـ في مجال الاحتكار كان لها أثر وخيم في حياة الشعوب التي اقتبستها أو قلدت نظامها، بل في صلب كيان الحياة السوفياتية وفي منطلق العلل التي تعتريها الآن. إن لهذا الاحتكار وجوهاً رئيسية ثلاثة هي:

أولاً: إحتكار العقيدة للحقيقة. فالعقيدة الشيوعية المنبثقة من الجدلية المادية تعتبر أنها تنطق عن الحقيقة حول نشوء الكون وجوهر الطبيعة وتطور التاريخ وتوجه المستقبل، وأن أي تحليل أو تعليل خارج عنها هو خطأ وانحراف وضلال. ولكن الخبرة الإنسانية تدلنا على ان أية حركة اتخذت مثل هذا الموقف الاحتكاري للحقيقة انتهت بالتقلص والتحجر والانهيار. فالكنيسة المسيحية في القرون الوسطى حاولت احتكار الحقيقة وآمنت بها مطلقة في العقيدة المسيحية والنظام الكنسي ومفقودة في ما عداهما، فلم يصمد هذا التفرد المنحصر في وجه التفتح العقلاني في العهد الحديث. وكذلك في الاسلام، اعتبرت طبقة «العلماء» انها وأسلافها قد حازوا الحقيقة كاملة، فسدت باب الاجتهاد وانغلقت على نفسها، فتضعضعت وتضعضع معها الفكر الإسلامي والحياة الإسلامية وتجاوزتهما مواكب المعرفة المنطلقة والتاريخ المتقدم.

ان الحقيقة لا تنكشف كاملة لأي فريق أو شعب، ولا يسلم من يدعي امتلاكها الكامل في أي دور من أدوار تطورها من أن يجني على نفسه ويسد عليها أبواب الانجاز والفلاح. فالمعرفة الصحيحة لا تتألف من مطلقات ثابتة على اختلاف الأيام وتقلب الأحداث، وانما هي أسلوب في الادراك وطريقة في البحث يؤديان إلى معرفة صحتها كامنة في تجددها، معرفة لا تكمل في زمان أو مكان بل تتكامل على مدى الأزمنة والأمكنة، فكل من توقف عند محطة من محطاتها واكتفى بها وآمن بأنه بلغ الغاية التي

لا غاية بعدها تجمد وتخلف.

لا ينكر ان العقيدة الشيوعية تبيح النقد الذاتي وتحري مماشاتها للتطورات. ولكنه نقد لا يتناول الجوهر ولا يغوص إلى الأسس، ويظل محصوراً ضمن العقيدة نفسها والنظام ذاته. والحقيقة تأبى الانحصار، وتفتح صدرها لأي نقد من أية جهة جاء، وتجمع الشك إلى اليقين، وتعترف بحق أي فرد أو فريق باتخاذ الموقف الذي يرضي عقله وضميره ويحث على التفاعل المتبادل والحوار المؤدي إلى التصحيح والاغناء.

وهذا ما يجب أن تنتبه إليه بعض الحركات المنتشرة في المجتمع العربي اليوم، وأخص بالذكر الحركات الأصولية التي ترسم أمامها وأمام مجتمعها دائرة واحدة فاصلة بين الحق والخير في داخلها والضلال والشر في خارجها، في حين أن الانسان كان وما يزال مزيجاً من هذا وذاك، وعناصر الخير والشر تقع في دائرة واحدة مقفلة، والفرد أو المجتمع اليقظ المتحفز للتقدم هو الذي يقف على تقاطع هذه الدوائر وفي نقاط تلاقيها وتفاعلها فيتقبل الحق من حيثما يأتيه والنور من أينما يشع عليه.

وثاني وجوه الاحتكار الذي مثله النظام السوفياتي هو احتكار الحزب للدولة. فالحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد المعترف به ولا حزب مشروعاً سواه. وأفراده ـ على قلتهم بالنسبة إلى مجموع المواطنين ـ هم وحدهم الذين تنفسح لهم دوائر الحكم ومراكز القيادة، وهم الذين يسيطرون على مقدرات الجماهير في الداخل وعلى علاقات النظام بالخارج. ومن هنا لم تعد الجدارة والمؤهلات الطبيعية والمكتسبة هي المعيار الأول لولوج ميدان السلطة وللارتفاع في سلم النفوذ والتأثير، بل غدا المعيار ما إذا كنت في داخل الحظيرة المختارة أو خارجها. وهذا المعيار هو الذي يقرر أيضاً مدى المنافع المعيشية التي يتمتع بها المواطنون المختارون بالنسبة إلى سواهم، من حيث الرواتب والامتيازات السكنية والصحية والتعليمية والوظيفية، إذا تغاضينا عن إمكانات الكسب غير المشروع التي ييسرها الحضور والعمل في المراتب العليا للسلطة والنفوذ. هذا كله ما دمت مؤمناً بالعقيدة أو مظهراً إيمانك بها، ومناصراً للنظام وخادماً أغراضه. أما إذا خرجت عنها أو عنه، فويل لك من هول ما ينزل بك من تعسف وارهاب، ونفي وسجن، وصنوف أخرى من الحرمان والعذاب.

ولهذا السبب كان في مقدمة التدابير التي اتخذتها الحركات الاصلاحية في دول شرق أوروبا وفي الاتحاد السوفياتي ذاته أن ألغت من دساتيرها المادة التي تجعل للحزب الشيوعي مقام القيادة في المجتمع، وفتحت تلك الدول الأبواب لأحزاب أخرى اشتركت

في الانتخابات التي جرت فيها وتسلمت السلطة في أكثرها. وكذلك أتيح لغير الشيوعيين في الاتحاد السوفياتي ان يرشحوا أنفسهم للانتخابات وان ينتخبوا نواباً في مجالسه التشريعية. وبهذا خف احتكار الحزب الواحد للدولة، بل زال أو هو في طريق الزوال.

أما **الوجه الثالث** من وجوه الاحتكار في النظام السوفياتي فهو احتكار الدولة نفسها للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والاعلامية. فالدولة هي التي تضع الخطط الانمائية والمشروعات الاقتصادية وسواها، وهي التي تنفذ هذه الخطط والمشروعات. ذلك أن العقيدة الشيوعية تحرّم الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. فالأرض ملك الدولة، والمزارع والمصانع خاضعة لسلطتها وادارتها، والمزارعون والصناعيون موظفون أو عمال لديها، ولا تجارة أو حركة أموال إلا عن طريقها. ولهذا باءت الزراعة بالفشل حتى اضطر الاتحاد السوفياتي، الذي يمتلك الأراضي الزراعية الشاسعة، إلى أن يشتري حبوباً لسكانه وعلفاً لمواشيه من الخارج (من الولايات المتحدة خصوصاً) بمئات الملايين من الدولارات سنوياً. وكذلك تقهقرت الصناعة ـ إلا ما اتصل منها بالشؤون العسكرية ـ فتدنى مستواها كماً وكيفاً، وانحدر معه مستوى جماهير المواطنين، وبدا لهم فقرهم وحرمانهم بالنسبة إلى المجتمعات الغربية. وكان هذا الفقر والحرمان من أهم بواعث الضيق بالنظام؟ وطلب الهجرة من البلاد، والثورة في سبيل الاصلاح.

وقد بلغ أثر هذا التقهقر الاقتصادي، وما نتج عنه من ضيق وتذمر وثورات داخلية، حداً جعل معالجته تحتل الأولوية المتقدمة على سواها في الاتحاد السوفياتي الآن، مما دفع غورباتشوف إلى السعي نحو الولايات المتحدة لاقناع سلطاتها بتخفيض عبء التسلح لدى الطرفين وللافادة من قدارتها الصناعية والمالية. حتى قيل إن المطلب الأول الذي تقدم به غورباتشوف في جميع أحاديثه مع الرئيس بوش كان عقد اتفاق تجاري بين البلدين يضع الاتحاد السوفياتي في مرتبة الدول الأكثر تميزاً في هذا النطاق، وانه بدا مستعداً في سبيل تحقيق هذا المطلب إلى التنازل عن مواقف أخرى كان متمسكاً بها في الماضي. ومن ضمن هذه الأولوية المتقدمة الصارمة، يمكننا أن ندرك ما أدخله الاتحاد السوفياتي من تعديلات على سياسته الدولية، بل الداخلية أيضاً، ومنها السماح بهجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل.

هذه السياسة الاحتكارية المتعددة الوجوه ـ احتكار العقيدة للحقيقة، والحزب للدولة، والدولة للنشاطات المجتمعية المختلفة ـ هي، في نظرنا، الباعث الأساسي للأزمة التي يعانيها الاتحاد السوفياتي في هذه الأيام، وهي التي يبدو أنها أخفقت وسقطت والتي

تسعى السلطات والجماهير السوفياتية في هباتها الاصلاحية إلى التخلي عنها وتجاوزها.

إذا كان هذا هو الذي سقط في خبرة الاتحاد السوفياتي، فما الذي بقي أو الذي يؤمل أن يبقى؟

(٢)

ان الأخطاء والعلل التي اعترت العقيدة الشيوعية والنظام السوفياتي، والتي تعرضنا لها في ما سبق يجب ألا تحجب عن أنظارنا النواحي الايجابية لهذه العقيدة وللثورة التي أطلقتها والتطورات العالمية التي أحدثتها.

فلا شك في ان التاريخ سيسجل للثورة الشيوعية مكانها بين الثورات العظمى التي برزت خلاله والتي كانت لها أثارها البارزة في مسيرته. ولذا لا يصح ولا يفيد أن نجري مع الشامتين بما أصاب الاتحاد السوفياتي في هذه الفترة الأخيرة، أو مع القائلين إن الثورة الشيوعية كلها ضلال وشرّ وجاءت وبالاً على الانسانية (كما كان يحلو للرئيس الأميركي السابق رونالد ريغان الذي كان يدعو الاتحاد السوفياتي: «الامبراطورية الشريرة») بل، بالعكس، يتوجب علينا، وعلى الشعوب النامية كشعوبنا العربية بوجه خاص، أن تتفحص هذه الثورة، وأن تستقرىء مسيرتها، في سبيل التنبه إلى ما أصابها من انحراف وتردد ـ مما أصاب مثله كل ثورة كبرى أخرى في التاريخ ـ وأن تستجلي عناصرها الايجابية التي يجدر الحفاظ عليها وتدعيمها في بناء المستقبل.

فما هي هذه العناصر؟

نقول **أولاً** إن العقيدة الشيوعية والثورة التي أحدثتها تمثلان «رؤيا» شاملة للعالم الانساني، ليست محدودة بقوم من الاقوام، أو بوطن من الاوطان، بل تنبسط على شعوب العالم طراً مستوعبة التاريخ في سيرته الكاملة ومؤكدة على المراحل التي تعبر عن تغيرات جذرية فيه. ومهما يكن حكمنا على صحة هذه الرؤيا أو خطأها، فيجب الإقرار بوجودها وبشموليتها. ومن المؤسف ان الغرب في مرحلته الحاضرة يبدو عاجزاً عن تكوين «رؤيا» تضاهيها شمولية وتفوقها صحة وصفاء. فهو يعالج القضايا المطروحة معالجات متفرقة، من دون الاستناد إلى إطار يضمها جميعاً. وقد انتقد بعض الجهات الأميركية تصرف الرئيس بوش على هذا النحو وأشار هو في بعض ردوده الصحافية إلى «هذا الشيء الذي هو رؤيا» (This Vision Thing) وأبدى إيثاره للسلوك العملي البراغماتي الذي يسير خطوة إثر خطوة ويعالج قضية بعد قضية في الأزمة العالمية المتفجرة المنتشرة.

وإذا أنت سألت منتقدي الاتحاد السوفياتي في الغرب عن سبل إقالته من عثراته الحاضرة، تلقيت أجوبة منتشرة، أهمها التعددية (العقائدية والحزبية) والتحول إلى «اقتصاد السوق». فأية مكانة لـ «السوق» بين المثل العليا التي تحرك الاذهان وتثير الشعوب؟ وألا يخشى على شعوب أوروبا الشرقية التي تجهد ـ واحياناً بسرعة حثيثة كما تفعل بولندا ـ لتغير اقتصادها الاشتراكي إلى اقتصاد سوقي، ان تجد بعد قليل ان هذا التغيير، لن ينجح في توفير البضائع الاستهلاكية وفي اشباع البطون، فهو لن يفي في تلبية النوازع العميقة التي تهز النفوس، ولن يؤدي إلى مستقبل أفضل نوعياً، أي بجوهره الانساني وقيمه الأدبية. إن هذه الشعوب، ومثلها الشعوب في الاتحاد السوفياتي نفسه، ستكتشف ان الغرب المعاصر الذي تهرول نحوه الآن ليس هو البديل الاصيل لعالمها المتردي، لأنه لا يزال عديم الرؤيا الشاملة الصافية. وكما قال كتاب **الامثال في العهد القديم**: «حيث لا رؤيا، الشعب يهلك».

ونحن في البلدان العربية، الذين نشتكي من أوضاعنا المظلمة ونتطلع إلى نهضة مشرفة، خليقون بأن نكوّن لأنفسنا رؤيا متكاملة واضحة، شاملة لمختلف نواحي حياتنا، جامعة لأمالنا ومطامحنا في الحرية والارتقاء بشكل متفاعل ومتنام، ضمن اطار عالمي سليم، وعلى أسس ادبية انسانية راسخة. ولا شك في اننا سنفيد في هذه المحاولة من الرؤيا الشيوعية بجانبيها الايجابي والسلبي، وبالمقارنة والمقابلة مع الرؤى الأخرى التي ظهرت في الثورات العالمية السابقة، سياسية أو اجتماعية كانت كالثورتين الأميركية والفرنسية، أو دينية أخلاقية كالمسيحية والإسلام.

وثاني العناصر الايجابية التي تحتويها العقيدة الشيوعية ان رؤياها الشمولية هذه هي أيضاً «مستقبلية». فهي لا تعمد إلى استعراض الماضي للوقوف عنده أو الازدهاء به أو الرجوع إليه، بل لتكتشف على ضوء خبرته صورة المستقبل الذي تسعى إليه والذي يبقى المطلب الأهم والأولى. انها في جوهرها تطلعية لا تلفتية، وتؤكد دوماً على ضرورة المضي قدماً، وتميز بين الأفكار و «الطبقات» التقدمية والرجعية. وهنا أيضاً قد لا نوافقها في مفهومها «للتقدم» والسبل المؤدية إليه والنخبات الحاملة لواءه، ولكن يفيدنا أن نثير دوماً في النفوس الطموح إلى استشراف المستقبل، وان نغرس في العقول النزعة إلى التقدم ونمضي في تحري مضموناته ومعاييره وشروطه ومطالبه، لأنه مجرى انطلاق التطورات العالمية اليوم، ما صح منها وما بطل، ولأن التمييز بين الصحيح والباطل منها والمراهنة على أحدهما أو الآخر من أهم التحديات التي تجابه الشعوب في هذا الزمان العصيب.

ثم إن التطلعية التي تتوخاها العقيدة الشيوعية هي تطلعية «ثورية». ويجب ألا

يخيفنا هذا النعت، لأن الثورية هي من أهم سمات هذا العصر. وليست هذه السمة شراً في جميع مظاهرها. فالعقل الحي ثوري في اصالته وحركيته، شديد الحنين إلى الحق عنيف النفور من الباطل، والعالم هو اليوم في مرحلة ثورية عامرة بالتغير الجذري، ومنطلقة انطلاقاً متسارعاً لا يعرف استقراراً أو توقفاً أو ارتداداً. وانما تفسد الثورة وتغدو خطراً أو شراً عندما تخطىء الهدف، بسبب هياج الغريزة أو تهييجها من قبل المستغلين لها، أو عندما تيبس في دولة قاهرة أو نظام ظالم أو زعامة مستبدة، أو عندما تنصب على الغير وحده دون أن تقترن بثورة على الذات لاكتشاف عيوبها ونقائصها ولضبط سلوكها في النظر الفكري والتطبيق العملي.

وبالاضافة إلى شموليتها وتطلعيتها وثوريتها، اتسمت العقيدة الشيوعية بتأكيدها على «المساواة» ضمن المجتمع الواحد بين المجتمعات الانسانية. فلئن تكن المساواة أحد مطالب الثورة الفرنسية الثلاثة: حرية، مساواة، إخاء، فان المبدأ الذي عرفت به هذه الثورة، والذي حاولت نشره في القارة الأوروبية وفي العالم أجمع، والذي بقي حياً في تراثها، هو مبدأ «الحرية» الذي يشيد به الغرب اليوم ويتخذه شعاراً له ويدعي انه ممثله الوحيد وحاميه الوفي. أما المساواة فهي الشعار الأغلب في الثورة الشيوعية، وقد انطلقت العقيدة الشيوعية من مبدأ إزالة الفروق الطبقية ضمن الشعب الواحد وفي المجتمع الانساني عامة، على أساس ان هذه الفروق هي التي ترفع طبقة فوق طبقة، وتسوّد طبقة على طبقة، فازالتها تبقي الطبقة الوحيدة التي لا تتحكم ولا تستغل اصلاً، لأنها لا تملك وسائل الانتاج، وهي الطبقة العاملة. وفي المجتمع الانساني دعت هذه العقيدة أيضاً إلى الثورة على الاستعمار، الذي يمثل الرأسمالية في طورها المتقدم، وبالتالي إلى ازالة تحكم الشعوب المستعمِرة بالشعوب المستعمَرة وهدم الحواجز المصطنعة التي تقوم بينها.

* * *

وفي جميع هذه الجوانب: الشمولية، والتطلعية، والثورية، والمساواتية، لم يبلغ الاتحاد السوفياتي الكمال، كما لم تبلغه أية ثورة سابقة في تحقيق مبادئها، لأن الانسان الذي يقود هذه الثورات وينفذها، ليس عقلاً خالصاً أو ضميراً صافياً، وانما هو يتأرجح بين العقل والغريزة وبين الحق والباطل وبين الخير والشر. ومن هنا كانت النقائص النظرية والعملية في العقيدة الشيوعية وفي النظام السوفياتي الذي قام عليها، ومن هنا كان قصور التطبيق عن المثل المرفوعة والمبادىء المعلنة بل كان الخروج عن هذه المبادىء والمثل في أحيان كثيرة، عندما تحولت العقيدة الشمولية إلى دولة شمولية، واقتصرت التطلعية على التقدم التقني والعسكري دون مطالب الحياة الحرة الراقية، وعندما خمدت الثورية

وانقلبت إلى سياسة، وتقلصت المساواة بظهور فروق في النفوذ وفي المنافع المعيشية بين طبقات المجتمع الروسي العليا والدنيا (وان تكن العقيدة تنكر وجود هذه الطبقات).

وبعد، يبقى من العناصر التي يجب تحريها والافادة منها في الخبرة السوفياتية، ذاك الذي استمدته من تراث الشعب الروسي السلافي المليء بالتحديات وبالمعاناة. فالثورة الشيوعية تمثل، من ناحية، انقطاعاً في تاريخ الشعب الروسي، ولكنها لا تخلو من أن تكون أيضاً حلقة من حلقاته، إذ ليس في التاريخ انقطاع تام في مجرى الأحداث، بل كما قال المؤرخ والسياسي الفرنسي فرنسوا غيزو الذي عاصر الثورات الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر: «ان الشعوب التي عاشت طويلاً وخبرت الامجاد لا تستطيع، مهما تفعل، ان تنقطع عن ماضيها، بل انها تخضع لأثر ذلك الماضي حتى في اللحظة ذاتها التي تعمل فيها على هدمه». وفي ماضي الشعب الروسي، كما قلنا، الكثير من التحديات التي تربطه بالنظام السوفياتي الذي اعتنقه في أوائل هذا القرن. ثمة تحدي تطويع أراضيه الشاسعة وحمايتها من الغزاة التتار وسواهم من الشرق والدول الحديثة من الغرب، وثمة ما احتاجه ذلك التطويع وهذه الحماية من حكم متمركز في موسكو أولاً ثم في بطرسبرغ، وما أثاراه من صراع بين هذا الحكم الجانح إلى الاستبداد وبين السعي إلى الحرية من قبل الجماهير الواسعة من الأرقاء وسواهم من المستضعفين، ومن المفكرين المناضلين. وثمة تحدي الديانة المسيحية الارثوذكسية التي تسربت إلى ثنايا الشعب وبنت فيها روحية عميقة، تعبدية أو صوفية. وثمة انتماء الروس إلى الشعوب السلافية وشعورهم بخصائصهم العرقية والثقافية هذه، وطموحهم إلى ان يتزعموا هذه الشعوب في مسيراتها للتحرر والوحدة ولتسنم مركز قيادي في الحضارة الانسانية، وثمة أخيراً التحدي الذي يتخلل هذه النزعات كلها، وهو تحدي «الغرب» فهل «يتغرب» الروس أو يظلون محافظين على روحيتهم الخاصة متآلفين مع الغرب أو مناقضين له. هذه التحديات الجسيمة ووجوه المعاناة التي أثارتها، والتي تجلت في أبهى مظاهرها في روائع الكتاب الروس العالميين كتولستوي ودوستويفسكي ودانيلفسكي وسولوفيف، ستبقى مآثر في الكيان الروسي ـ حتى عندما ينكرها ـ وفي الكيان الإنساني عامة.

جميع هذه العناصر الايجابية ـ الظاهرة أو الخفية ـ في الخبرة الشيوعية السوفياتية حرية بأن تُتدبر وتعتبر وان تبقى جزءاً من التراث السوفياتي، بل من التراث العالمي الذي يغتني لا بالتماثل فحسب، بل بالاختلاف أيضاً وبالتناقض أحياناً. وهذا يعني آخر الأمر ان خبرة الاتحاد السوفياتي لا تفهم في النطاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية

والاجتماعية وحدها، بل في نطاق التاريخ الانساني الشامل حيث تتصارع الحضارات وتتفاعل وتنتقل من حال إلى حال.

وقد آن لنا نحن العرب ان نلج مجدداً هذا النطاق الحضاري وان نماشي طلائع الشعوب برؤيا عربية إنسانية خليقة بأن تبقى وترقى وبأن تغتني وتغني.

قدسية الحرية،
وحرمة الدستور والقضاء(*)

تدور في الولايات المتحدة منذ سنتين معركة دستورية سياسية تشغل أرباب الحكم ومؤسسات الاعلام وجمهور الشعب بوجه عام. كيف لا، وهي تتعلق بانتهاك العلم الاميركي، رمز البلاد وعنوان الوطن؟ لقد ولد هذا العلم مع ولادة الولايات المتحدة عام ١٧٧٦، وظلّ يتطور بانضمام ولايات جديدة إلى الاتحاد حتى اتخذ شكله الحاضر المؤلف من ثلاثة عشر قلماً أحمر وأبيض دلالة على عدد الولايات الثلاث عشرة التي كوّنت الاتحاد (في البدء) تنتظم في زاويتها الشمالية العليا خمسون نجمة اشارة إلى عدد الولايات في الوقت الحاضر. وما فتيء هذا العلم منذ قرنين يمثل شعار البلاد الرسمي والشعبي: يرتفع على كل مؤسسة حكومية من البيت الأبيض إلى أصغر مدرسة رسمية في الريف وعلى كل بناء خاص يعتز أهله بالولاء له، وتحارب تحت لوائه الجيوش والأساطيل، ويحمل عالياً في الاحتفالات والتظاهرات الشعبية، وتحييه الجماهير بحماسة وازدهاء، ويتغنى به النشيد الرسمي (وعنوانه «العلم المتلالىء بالنجوم»). فليس عجيباً ان ينفذ هذا الشعار إلى صميم الوعي الاميركي وأن يثير أعمق مشاعر الهوية والوطنية والاعتزاز.

غير ان الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في هذا القرن في البلدان الثائرة والساعية إلى التحرر، والتي اتسمت بصفة القهر والاستعمار ـ وأهمها حرب فيتنام ـ أثارت في جماهير هذه البلدان النقمة على السلطة الاميركية وعلى رموزها. فكان إحراق

(*) نشر في: **الحياة**، ١٣ /٧/ ١٩٩٠.

العلم الاميركي، أو دوسه أرضاً، في فيتنام وإيران والفيليبين وسواها من أهم ظواهر هذه النقمة وأعمّها.

على ان هذه الظاهرة لم تقتصر على الميادين الخارجية، بل أخذت تنتشر أيضاً في الحركات الرفضية الداخلية وجعل القائمون بهذه الحركات والمشتركون بتجمعاتها وتظاهراتها يعمدون هنا وهناك في الولايات المتحدة إلى التعدي على علم بلادهم بالاحراق أو بغيره ويتعرضون لملاحقة الشرطة أو لمعاقبة القضاء بسبب هذا التصرف. وكان طبيعياً أن يبعث هذا التصرف أيضاً استياء الطبقات الشعبية ـ المحافظة منها بوجه خاص والمحاربين القدماء بوجه أخص ـ ويدفعها إلى المطالبة بحماية هذا الشعار الوطني من التحقير والتدنيس.

وقبل عامين، سنّت ولاية تكساس (وهي كبرى الولايات الجنوبية ومن أشدّها محافظة) قانوناً يحرّم هذا التدنيس في نطاق الولاية ويعرّض القائمين به للمعاقبة. ثم دخلت هذه القضية ـ أو بالأحرى أدخلت ـ في الحملة الانتخابية عام ١٩٨٨، حين تسلم الجمهوريون ـ بزعامة جورج بوش ـ زمام الدفاع عن العلم وصيانة حرمته ومنع انتهاكه، واتهم الديمقراطيون هذا الموقف بأنه استغلال لعواطف الجمهور في سبيل كسب أصوات انتخابية. وظلّت هذه القضية حية في الميادين السياسية والشعبية بعد فوز الجمهوريين وصعود جورج بوش إلى سدة الرئاسة، إذ كان يردد في تصريحاته اقتناعه بضرورة إصدار تشريع يصون هذا الرمز الوطني.

ولكي ندرك أهمية هذه القضية ومكانتها في الحياة الاميركية تجدر العودة مئتي عام إلى الوراء، أي إلى ولادة الولايات المتحدة. فقد حدثت هذه الولادة في ٤ تموز (يوليو) ١٧٧٦، عندما أعلنت «المستعمرات» الثلاث عشرة الاميركية الواقعة على الساحل الشرقي من البلاد والتي كان يتمركز فيها الشعب الاميركي حينذاك، بواسطة مندوبيها المجتمعين في مؤتمر عام، انفصالها عن التاج البريطاني بسبب استبداده بها، وتحولها إلى «ولايات حرة ومستقلة». وأصبح يوم هذا الاعلان هو يوم العيد الوطني الذي يحييه الاميركيون عاماً بعد عام.

وظهور هذه «الولايات المتحدة» إلى الوجود اقتضى سن دستور لتنظيم حكمها وعلاقاتها بعضها ببعض، فاجتمع مندوبوها في مؤتمر عام في مدينة فيلادلفيا في أيار (مايو) ١٧٨٧ برئاسة بطل الحرب الاستقلالية جورج واشنطن، وعكفوا على وضع صيغة هذا الدستور ـ وكان بينهم بعض كبار مفكري الولايات كتوماس جفرسون (مؤلف

«اعلان الاستقلال») وبنيامين فرانكلين وجون ادامس ـ وانتهوا من هذه الصياغة في ١٧ أيلول (سبتمبر) من السنة نفسها، وأصبح الدستور نافذاً في ٢٧ حزيران (يونيو) ١٧٨٨ بمصادقة تسع ولايات عليه.

* * *

وجاء سنّ هذا الدستور عملاً رائداً، لأنه أول دستور اتحادي في التاريخ، ولأنه كان يقتضي إيجاد توازن بين سلطات الولايات الحريصة على الاحتفاظ بذاتيتها وصلاحياتها وسلطة حكومة الاتحاد التي قررت هذه الولايات إقامتها والانخراط فيها. كذلك اهتم مؤسسو هذا الاتحاد بأن يؤلفوا بين السلطات الاتحادية الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية بنظام «كوابح وتوازنات» حتى لا تطغى إحداها على الأخرى. ولا شك في ان هذا الدستور، بصيغته الفريدة وبتطبيقه الأمين والمرن معاً، كان عاملاً من عوامل نهوض الولايات المتحدة ويسّر لها الامتداد على مساحة كبيرة من القارة الاميركية الشمالية واستثمار مواردها الثرية وبناء قدراتها الصناعية والعسكرية. لكن ما يهمنا هنا ليس الدستور ذاته، وانما حرص الذين عملوا على صياغته ـ وكانوا يمثلون جاليات هاجرت من أوروبا هرباً من الظلم الحكومي أو الاستبداد الكنسي ـ على أن يصونوا حريات المواطنين ويحموهم، أفراداً وجماعات، من طغيان الدولة. لذلك عمد فريق من هؤلاء المؤسسين ـ وفي مقدمهم السياسيان والمفكران جيمس ماديسون وتوماس جفرسون ـ إلى وضع عشرة تعديلات لهذا الدستور، أخذت تعرف بمجموعها بـ «صك الحقوق» (Bill of Rights)، أقرها المجلس الاتحادي الأول، ثم صادقت عليها الولايات في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٧٩١، وأصبحت جزءاً من الدستور تشاركه في حصانته ومنعته. وسيعيّد الاميركيون في السنة المقبلة ذكرى مئتي عام على قيام هذا الصك، كما عيّدوا عام ١٩٨٨ في ذكرى سنّ الدستور، وقبلهما عام ١٩٧٦ على صدور «اعلان الاستقلال».

وتدور المواد العشر لهذا الصك كلها على حماية حقوق المواطنين من عنف الدولة وسيطرتها، وتتصدرها المادة الأولى الشهيرة التي تنص على ما يأتي: «لا يحق للمجلس (التشريعي بفرعيه النواب والشيوخ) ان يصدر أي قانون يجعل الدين رسمياً، أو يحرّم ممارسة الدين، أو يقيد حرية التعبير، أو الصحافة، أو حق الشعب في ان يجتمع بسلام وان يطلب من الحكومة رفع أي ضيم».

واستناداً إلى هذه المادة أصدرت المحكمة العليا، المؤلفة من تسعة من كبار القضاة

والتي تمثل أعلى سلطة قضائية اتحادية، في شهر حزيران (يونيو) من السنة الماضية، حكماً يقضي ببطلان القانون الذي اشترعته ولاية تكساس بتحريم تدنيس العلم الاميركي، لتقييده حرية التعبير وبالتالي لعدم دستوريته. وجاء هذا الحكم باكثرية ضئيلة (خمسة من تسعة، أي بموافقة خمسة من القضاة ومعارضة أربعة). ومع هذا، فعندما يتكلم المجلس ـ بأية اكثرية كانت ـ ينصت الجميع له، من الرئيس إلى الكونغرس إلى الدوائر الرسمية والشعبية ويخضعون لأحكامه.

وضع قرار المحكمة العليا هذا الراغبين في تحريم انتهاك العلَمَ ـ وفي مقدمهم الرئيس بوش ـ أمام خيارين: إما ان يستصدروا تشريعاً اتحادياً بهذا المعنى من جانب الكونغرس، وإما ان يسعوا إلى تعديل المادة الأولى من «صك الحقوق» الدستوري لاخراج هذا الانتهاك من نطاق حرية التعبير المصونة. فاختاروا الطريق الأول الأسهل أو الأقل صعوبة، فأصدر الكونغرس في السنة الماضية «القانون الاتحادي لحماية العلم لعام ١٩٨٩»، بلهجة أقل عنفاً من لهجة قانون ولاية تكساس المبطل. ولكن المحكمة العليا عادت في ١١ حزيران (يونيو) من هذه السنة إلى موقفها السابق فاعتبرت هذا القانون الاتحادي باطلاً أيضاً للسبب ذاته الذي أبطلت به قانون ولاية تكساس، وهو انه يتعارض والمادة الأولى من «صك الحقوق» الدستوري. واتخذ قرار المحكمة بالأكثرية الضئيلة ذاتها (خمسة ضد أربعة) التي صدر بها قرارها السابق. وقد صاغه القاضي وليم برفن الذي صاغ القرار الأول أيضاً. وأهم ما قاله إن هذا القانون الاتحادي تعتريه العلّة نفسها التي اعترت قانون تكساس، وهي: «كبت الحرية» وأضاف: «ان معاقبة تدنيس العلم تنزل من قدر الحرية ذاتها التي تجعل هذا الرمز محاطاً بالاحترام وحريّاً بالاحترام». ومن الجدير بالذكر ان صائغ قرار الأقلية الموافقة على حماية العلم بقانون، القاضي جون بول ستيفنز، حمل على القادة العاملين في تسييس هذه القضية، الذين «يعرضون سلامة هذا الرمز للخطر بفرضهم عبادته قسراً حتى على الاشخاص من الكارهين له، أو الذين يتلاعبون بهذا الشعار الوطني في سبيل نزاعات حزبية حول أغراض أدنى».

وهنا أيضاً، لم يكن أمام الرئيس بوش ومحازبيه في الكونغرس من سبيل سوى الرضوخ لهذا الحكم القضائي، فتحولوا إلى الخيار الثاني الباقي، وهو محاولة تعديل المادة الأولى من «صك الحقوق»، الدستورية، على الرغم من التحذيرات الشديدة والعديدة التي تلقوها من صفوف السياسيين ومن جمهور المفكرين والقانونيين في المجتمع الاميركي. وأهم هذه التحذيرات: (١) ان «صك الحقوق» لم يمس منذ صدوره قبل مئتي عام ولا يصح التلاعب به مهما كان الغرض، و(٢) ان أي مسعى لتقييد حرية التعبير التي

نصّ مؤسسو الاتحاد عليها بهذا الوضوح والتي مورست ممارسة واسعة النطاق خلال قرنين من الزمن يؤول حتماً إلى الاضرار بالمصلحة الوطنية العليا، و(٣) ان الاقدام على تعديل الدستور ليس أمراً سهلاً أو عملياً لأنه يتطلب موافقة أكثرية الثلثين في مجلس النواب ومجلس الشيوخ ومصادقة ٣٨ ولاية (أي ثلاثة أرباع مجموعها).

ومع هذا، أقدم فريق من النواب على عرض صيغة التعديل على مجلسهم، وهي تقع في عشرين كلمة ترجمتها: «يكون للكونغرس وللولايات صلاحية منع التدنيس المادي لعلَمَ الولايات المتحدة». وبعد مناقشة طويلة سادها الحماس وتبادل الاتهامات بين الموافقين والمعارضين عرض التعديل على التصويت في جلسة عقدت قبل اسبوعين (٢١ حزيران ـ يونيو)، فنال ٢٥٤ صوتاً (١٥٩ جمهورياً، و٩٥ ديمقراطياً) بينما عارضه ١٧٧ (١٦٠ ديمقراطياً و ١٧ جمهورياً)، أي دون الثلثين المطلوبين بـ ٣٤ صوتاً، فلم يقرّ. وازاء هذه النتيجة يستبعد ان يقدم إقتراح مماثل لمجلس الشيوخ. وهذا يعني ان القضية طويت الآن في الميدان الاشتراعي، ولو إلى حين، لكنها ستبقى موضع بحث وجدال وخلاف في الدوائر الشعبية.

وبعد، فأيهما أهم وأعظم: أهو العلَمَ، أم الدستور؟ أهو الشعار الذي يأخذ الأميركيون العهد له بالكلمات التالية: «إني أتعهد بالولاء لعلم الولايات المتحدة الاميركية وللجمهورية التي يمثلها: أمة واحدة تحت سلطة الله، غير منقسمة وموفرة الحرية والعدالة للجميع»، أم الحرية ذاتها التي يعتبرونها سبب وجودهم ولب مقاصدهم؟ أهو رئيس البلاد والقائد الأعلى لجحافل الجيوش البرية والبحرية والجوية لأقوى دولة في العالم، أم القضاة التسعة الذين لا قوة لهم سوى الأمانة التي حملوها لحماية الدستور وتوفير الحرية؟

إذ تثور هذه الاسئلة في الذهن، ينتقل الخاطر إلى السلطات في بلادنا العربية التي لا يحكمها دستور، أو التي تلغي الدستور أو توقف العمل به بجرة قلم أو بـ «بيان رقم واحد»، أو التي تعمد بين آن وآخر إلى حلّ المجالس الاشتراعية، أو التي تجعل القضاء دائرة من الدوائر الحكومية تخضع فعلاً للسلطة التنفيذية، أو التي تحجب حرية التعبير أو حرية المعتقد فتخمد الحيوية الشعبية وتفقد الوطن معناه وحقيقته.

إن القضية التي عرضنا تحمل عِبراً جمّة لمن شاء ان يعتبر ـ أو لمن كان جديراً بأن يعتبر ـ حاكماً كان أو جمهوراً.

من بطولة الفرد
الى بطولة المجموع(*)

أجمع المراقبون على ان زيارة نلسون مانديلا، زعيم المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، إلى الولايات المتحدة أواخر الشهر الماضي وأوائل هذا الشهر أصابت نجاحاً باهراً فاق حتى تصور الذين مهدوا لها وأعدّوها. والتقى مانديلا أعلى زعامات هذه البلاد من الرئيس بوش إلى أعضاء الكونغرس، إلى بعض حكام الولايات والمدن التي زارها، إلى فريق من كبار رجال الاقتصاد والفكر والإعلام. على ان أعظم نجاح لهذه الزيارة تجلى في الأوساط الشعبية، إذ استُقبل في نيويورك استقبال الفاتحين، استقبالاً قل ان ناله أي زعيم اجنبي، بل أي بطل من أبطال الولايات المتحدة ذاتها. وأحاطت به الجماهير أينما تنقل في المدن السبع التي زارها، وحيته بحماس حيث حلّ، خصوصاً حيث تكلم أو خطب.

وكان هذا **النجاح** نتيجة عوامل عدة، أهمها ثلاثة:

أولاً: شخصية مانديلا ذاتها المتميزة بخصائص عدة. ولما كان قد قيل وكتب الكثير عن هذا التميز الشخصي فلن أفصّل هنا ولن أطيل. ولكن لا بد من الاشارة إشارة سريعة إلى بعض هذه الخصائص: منها إيمان مانديلا الذي لم يتزعزع على الرغم مما أصابه من اضطهاد ومن سجن رهيب دام سبعة وعشرين عاماً تحمل خلالها صنوف العذاب والاذلال؛ وتمسكه بمبادئه ـ وفي مقدمتها «الكفاح المسلح» ـ التي احتفظ بها وظل يعلنها

(*) نشر في: **الحياة**، ٢٠ /٧/ ١٩٩٠.

في وجه «نصائح» الرئيس بوش وغيره من كبار الساسة ورغم الحملات القاسية التي آثارتها بعض وسائل الاعلام؛ ورفضه ان يتزحزح عن تقديره لـ «اخوته في السلاح» ـ القذافي وكاسترو وعرفات ـ الذين صمدوا، كما قال، في دعم نضال شعبه بينما كان آخرون يحجبون هذا الدعم أو يترددون في أدائه. هذا، في حين أن الاسماء الثلاثة التي ذكرها تبعث لدى السلطات والطبقات النافذة في الولايات المتحدة أشد النفور وأبلغ الكراهية. لقد أعجبت احدى الصحافيات المعلقات البارزات بـ «انضباط» مانديلا هذا، وحللته من مختلف وجوهه بمقال نشر في الـ **واشنطن بوست** في ٢ تموز (يوليو) بدأته بقولها: «بقوة شخصيته وحدها، حقق مانديلا المستحيل في واشنطن»، وبعدما ذكرت ما لم يحصل عليه من سند مادي أو سياسي، أضافت «لكنه حصّل شيئاً أصعب كثيراً من هذا أو ذاك. فلقد أخذ المبادرة في الخطاب، وبدّد النقاش التقليدي الذي كنا هيأناه له، وأجبر ساسة واشنطن ان يستقبلوه ويدركوه بمفاهيمه هو (لا بمفاهيمهم)».

ولعل لخبرة مانديلا في السجن اثراً كبيراً في اكتسابه هذا «الانضباط». فبدل ان تقضي السنوات السبع والعشرون من الأشغال الشاقة والكبت على جسده وعقله وروحه، استطاع بقوة ارادته وتروّضه المستمر ان يتغلب عليها ويخرج منها سليماً غير متصدع، بل أشدّ مراساً وصلابة. هذا إلى دماثة في الخلق، وصفاء في الفكر والقول، ووداعة في التصرف، سلبت أعداءه ومهاجميه سلاحهم وفرضت نفسها عليهم بمجرد إنسانيتها.

كذلك، لا بد من التنويه ـ بالاضافة إلى ميزات مانديلا العقلية والخلقية ـ بأنه أقبل على هذه الزيارة وهو مدرك صائب الادراك للمحيط الأميركي الذي ستدور فيه، ومتقن للغة ـ الحرفية والفكرية ـ التي يتكلم بها ويفهمها سامعوه، ومطلع على القوى والمفاهيم العالمية التي ينخرط نضاله في نطاقها.

هذا هو **العامل الأول** والأساسي لنجاح هذه الزيارة. ولكن يجب ألا نسقط من حسابنا **عاملاً ثانياً** له أهميته البالغة، وهو مدى القوة الشعبية والسياسية التي يمثلها الأميركيون السود، أو «الافريقيون الأميركيون» (كما أخذوا يؤثرون ان يسمّوا)، الذين تنتعش في صدورهم الهوية الأفريقية، والذين يعتبرون ان نضال السود في القارة الأفريقية ضد الأقلية البيضاء الحاكمة يلتحم بنضالهم في الولايات المتحدة لنيل حقوقهم السياسية والمدنية. فمانديلا واحد منهم، وبطل من أبطالهم. ومن هنا كانت تجمعاتهم الحاشدة في مراكزهم التي زارها، وفي الطرق التي سلكتها مواكبه وفي الكنائس والأماكن العامة التي خطب فيها، وتحياتهم له، وترديد الكثيرين منهم انهم سعداء بهذه الفرصة النادرة التي

أتاحت لهم رؤيته وسماعه، وحمل بعضهم أولادهم على أكتافهم ليتذكر هؤلاء في ما بعد هذا الحدث التاريخي وليفخروا بأنهم شهدوه وشاركوا فيه.

إن هذه القوة الشعبية تزداد عدداً ونفوذاً عاماً بعد عام، وهي تعد اليوم حوالى ثلاثين مليوناً من حوالى مئتين وخمسين مليوناً من مجموع السكان. وبفضل حركة «الحقوق المدنية» التي اندلعت في الستينات، تخلصت من القيود التي كانت تكبّلها، وأخذ بعض أبنائها يحتلون مراكز نافذة في القطاعين الحكومي والخاص، فمنهم نواب في الكونغرس وفي مجالس الولايات التشريعية، ومنهم حكام ولايات ومحافظو مدن وموظفون في مختلف الدوائر، وأساتذة جامعات وأطباء ومحامون ومصرفيون الخ... ونظراً لتكتلهم في المدن الاميركية الكبرى، فاز عدد منهم بمحافظية بعض هذه المدن ـ كنيويورك وواشنطن وشيكاغو وأتلنتا ـ بحيث ان خمساً من المدن السبع التي زارها مانديلا يحكمها محافظون سود. ولهذا السبب وغيره تصاعد نفوذ هذه الشريحة من المجتمع الأميركي شعبياً وسياسياً، وأخذت تكوّن قوة انتخابية مؤثرة يسعى المرشحون إلى خطب ودّها ويتنافس الحزبان الجمهوري والديمقراطي على استمالتها.

أقول هذا وأشدد عليه للمقابلة بين موقف الرأي العام الأميركي من قضية نضال الأفارقة السود وموقفهم من نضالنا الفلسطيني والعربي عامة. فمع الاقرار بميزات مانديلا البطولية، يبقى الفارق الهائل بينه وبين قادتنا، وبين شعبه وشعوبنا، في اننا نفتقر إلى مراكز قوى داخل الولايات المتحدة تتعاطف مع القضية الفلسطينية وسائر القضايا العربية، بل، بالعكس، نصطدم بقوى صهيونية متأصلة ونافذة وساطية (ترهيباً وترغيباً) على الناخب الأميركي والمرشح الأميركي وعلى قطاعات واسعة من الحياة الأميركية والفكر الأميركي. ومع ان اختراق هذا السدّ المنيع أمر شديد الصعوبة، فإنه ليس بمستحيل إذا حزمت الدول العربية أمرها، وقضت على خلافاتها، وأقدمت على الافادة من ثرواتها ومن أرصدتها المالية، وجنّدت جالياتها في هذه البلاد، وجعلتها تتغلغل في المجتمع الأميركي سياسياً ومالياً واعلامياً. وإذا لم نستطع بلوغ الحدّ المرجو من الانتشار والأثر، فبمكنتنا، على الأقل، ان نخفف من سيطرة الأثر الصهيوني.

ويخيل إليّ ان ثمة **عاملاً ثالثاً** لنجاح زيارة مانديلا هذا النجاح الباهر، هو توق الشعب الأميركي بشرائحه المختلفة إلى استيحاء رموز البطولة الأسطورية ـ هذه البطولة التي تمثلت في زعماء حركة تحرره من الحكم البريطاني وبناء اتحاده ونظامه، وخلال الأزمة الكبرى التي جازها في منتصف القرن الماضي حول قضية تحرير العبيد والتي أشعلت نار حرب أهلية ضروس كادت، لولا بطولة ابراهام لنكولن وأقرانه، ان تقضي

على الاتحاد وتقصم ظهر البلاد. يضاف إلى هؤلاء الأبطال، الروّاد المقدامون الذين اقتحموا أرض هذه البلاد الشاسعة وعبروا سهولها وجبالها ووديانها مشياً على الأقدام أو على ظهور البغال، وجابهوا أخطارها الطبيعية والبشرية في هجراتهم نحو الغرب ثم في إعمار مناطقه. كل هذا وأشباهه، لا تزال ذكرياته حية في الوعي الأميركي، ولكنه مفقود أو شبه مفقود في هذه الأيام. لقد أبرزت الحرب العالمية الثانية بعض كبار الأبطال كدوايت ايزنهاور ودوغلاس ماك أرثر، ودفعت الأحداث في أوائل الستينات إلى سدة الرئاسة شاباً (جون كينيدي) يفيض حيوية ويبعث آمالاً في صفوف الشعب نحو مجتمع أفضل، ولكنه قُتل خلال ولايته فصدم قتله مخيلة الآملين والمتطلعين. وفي العقد ذاته قامت حركة «الحقوق المدنية» لتحرير السود من القيود التي كانت تطغى عليهم واشترك العديد من البيض فيها، وكان لها بطلها القس مارتن لوثر كينغ، الذي أسبغ عليها سمتها الأدبية واللاعنفية. ولكن يظهر ان أرض الأبطال الاسطوريين قد أجدبت منذ ذلك الحين، فلا حرب فيتنام الشائنة خلقت مثل هؤلاء الأبطال، ولا السياسة الحالية، بضغوطها ومناوراتها وتنازلاتها، أفسحت المجال لقادة متفوقين حقاً، سواء من تنافس منهم على الرئاسة أو فاز بعضوية الكونغرس أو برز بشكل آخر. ومثل هذا الفقر البطولي ـ بل أشد منه وأقرب إلى عكسه ـ يتجلى في ميادين الاقتصاد والمال والاعلام، حتى في التعليم والثقافة.

* * *

ولعل هذا يدل على ان التاريخ قد دخل عهداً جديداً، لم يعد فيه للبطل الفرد من إمكان بروز وسعة أثر ما كان له في العهود السابقة. ومن دون الدخول في الحديث الطويل والمتشعب عن أثر البطل الفرد في التاريخ ـ وإلى أي حدّ هو عامل فاعل أو نتاج قوى أعظم منه وأعمق ـ يمكننا القول، على وجه العموم، ان الحياة المعاصرة قد بلغت من شدة التفاعل والتعقد والارتباك ما لم يعد يبيح ما كان يتاح ـ وما لا يزال يتاح في المجتمعات النامية التائقة إلى التحرر ـ من إمكانات ظهور أمثال الأبطال الأسطوريين الذين حفظ التاريخ جلائل صنائعهم وتغنى الأدب بروائع أمجادهم.

وقد يكون من الحيف ان تعلق الشعوب، في هذه الأزمنة، آمالها على مثل هؤلاء الأبطال الأفراد. وقد يكون من الحيف أيضاً ان نحملهم الأعباء الثقيلة التي تمثلها تطلعات الشعوب وتبدلات الأوضاع في هذه الأيام. لقد تضخمت هذه الأعباء تضخماً أخذ يفوق قدرة أي فرد ـ مهما تكن أهليته وميزاته ـ ان يتحملها وينهض بها.

ولعلنا على عتبة عهد أصبح واجباً فيه ان تنقل البطولة من الفرد إلى المجموع، وان

تنمى فضائلها في كل مواطن وانسان مهما ضاق مجاله أو اتضع مقامه. فالأب، والأم، والمعلم، والجندي، والفلاح، والعامل، كل من هؤلاء ومن سواهم جديرون بأن يربّوا على السلوك المتميز الذي ينتج بعمومه بطولة المجتمع. ان هذا التوجه يؤدي إلى بناء البطولة على أساس أرسخ فلا يعرضها للمهالك الخارجية والمفاسد الداخلية، وإلى إنقاذ المواطن من علل التواكلية والتراخي ويبعث فيه الثقة بالنفس وروح التحفز والاقدام والقدرة على الفعل والانجاز. ومن دون المساس بجلال أبطال الأمس أو اليوم أو الغد، لعلنا ـ ونحن نبتغي ديمقراطية الحكم ونسعى إلى ديمقراطية المجتمع ـ نتطلع أيضاً إلى «دمقرطة» البطولة وإلى تعميمها في صفوف الشعب. وما أعز شعباً يطمح إلى ان يولد في نفس كل فرد من أفراده ذرة ـ مهما صغرت ـ من بطولة، وشعلة ـ مهما تضاءلت ـ من نارها ونورها!

أما آن الأوان
لـ «صحوة» مسيحية في لبنان؟(*)

يتعجب اللبنانيون، سواء اللاجئون منهم إلى البلدان الأوروبية والأميركية أو المقيمون فيها، من انخفاض اهتمام سلطات هذه البلدان وشعوبها بالقضية اللبنانية إنخفاضاً بلغ أدنى المستويات. ففي الولايات المتحدة، وهي تمثل اليوم القوة الأولى المسيطرة في العالم، تمضي الأسابيع بل الأشهر أحياناً من دون ان تسمع تصريحاً من أرباب الحكم، أو تقرأ مقالاً في الصحف، أو تلقى خبراً في الاذاعة أو تعليقاً في التلفزيون يتعلق بلبنان على رغم ما يجري فيه من مآسٍ وما يحيط به من أخطار.

ويطيل هؤلاء المتعجبون في التذمر من «تخلي» السلطات العالمية عن القيام بخطوات أو اتخاذ تدابير لانهاء المأساة اللبنانية، وينتهون في أحيان كثيرة إلى الشعور بالاحباط واليأس، إما لاقتناعهم وترديدهم بأن ثمة مؤامرة أو مؤامرات خارجية للقضاء على لبنان أو لاعتقادهم ان القضية اللبنانية لن تحل، بل لن تدخل طريق الحل «الا في نطاق الترتيبات التي ستتخذ في معالجة قضية الشرق الأوسط». وهذه الترتيبات عسيرة وبطيئة لأسباب عدة، منها محاباة الولايات المتحدة ومن يدور في فلكها أو يخضع لتأثيرها، لاسرائيل وحرصها الأول على أمن هذه الدولة وحماية مصالحها، ومنها الخصومات والمنازعات بين الدول العربية، ومنها كذلك ما ظهر في الأشهر الأخيرة من حركات عالمية زلزلت الأوضاع التي كانت قائمة وخلقت قضايا جديدة ارتفعت إلى مقام الأولوية وغطت على قضايا أخرى كانت تجتذب اهتمام سلطات الدول المتقدمة

(*) نشر في: **الحياة**، ٢٧ /٧/ ١٩٩٠.

وشعوبها، ومنها «قضية الشرق الأوسط».

وفي هذا ـ أي في تهمش قضية لبنان ـ قدر كبير من الصحة. ولكن تعليله لا يقتصر على الأسباب التي ذكرنا، بل ينفذ إلى ما هو أعمق، وهو ضيق الرأي العام العالمي بالعبث المخرّب الذي ليس له معنى ولم يعد له مكان في هذا الزمن العسير. فلو فرضنا ان بعض دوائر هذا الرأي العام تتأثر بشكوى فريق من اللبنانيين من تدخلات القوى الخارجية ـ الاقليمية أو العالمية ـ في نشوء محنتهم أو تفاقمها، ومن بطء الجهود «أو انعدامها» لصد هده التدخلات أو لترتيب أوضاع الشرق الأوسط عموماً، فإن غالبية هذه الأوساط تتساءل لماذا يتقاتل ابناءُ الفريق المسيحي، ولماذا تقوم الحرب بين الشرقيتين أو بين الشرقيات المختلفة وتستخدم فيها أسلحة الميدان التي تصوب على الأهلين، فيقتل أو يعاق الألوف ويهجر مئات الألوف وتهدم المساكن على رؤوس أصحابها المسالمين وتستلب الأموال من دون رحمة أو شفقة وينقسم الكيان المسيحي إلى كيانات متحاربة تقتصر على بضعة شوارع من مدينة أو على بعض قرى من جبل أو ساحل. ان الزمن زمن سعي وجدّ، وقضايا الدول والشعوب تزداد كثرة وإلحاحاً يوماً بعد يوم، وليس ثمة مجال لما يخرج عن هذا النطاق ويتسم بصفة التهديم الصرف وينأى عن النضال الحقيقي في سبيل مبدأ وطني أو عقيدة انسانية.

ولذا أتوجه في هذا المقال إلى اللبنانيين المسيحيين، وأنا واحد منهم، فهم الفريق الذي كانت له اليد الطولى في انشاء لبنان والذي يجب ان يشعر بمسؤولية خاصة في بقائه وحصانته. وأزعم ان لا هم ـ ولا لبنان عموماً ـ يمكن ان يبدأوا النهوض من العثرة واجتياز المحنة إلا بـ «صحوة» مسيحية جديدة تقلب مفاهيمهم وقيمهم رأساً على عقب وتبدلهم تبديلاً في الحقيقة والعمق، لا في الظاهر والواجهة.

جميع الأساليب الأخرى التي اتبعوها أثبتت فشلها. فكل من الدول الخارجية ـ فرنسا أو أميركا أو «الغرب» عموماً أو اسرائيل ـ التي نشدوا حمايتها تتحرك بدوافع أغراضها ومصالحها الخاصة، ولن تضحي بذرة من هذه المصالح في سبيل نصرتهم لاعلاء شأنهم أو حتى للمحافظة على بقائهم. انها مستعدة لأن تبيعهم ـ إنهاكاً أو تهجيراً ـ لقاء صفقة نفط أو سلاح، وفي ما يختص بالولايات المتحدة لقاء توطيد اسرائيل وتعزيزها. فليس لهم من سند إلا ما يستمدونه من ذواتهم: من سلامة فكرهم وسلوكهم ومن تهيؤهم للتضامن والتلاحم في ما بينهم ومع سواهم.

وقد جرّب المسيحيون ـ والموارنة منهم بوجه خاص ـ «المحافظة على حقوقهم»

باحتلال مراكز السلطة وتمكين وجودهم ونفوذهم. ولكنهم، مع الأسف، لم يرتفعوا إلى مستوى هذه المسؤولية لأنهم لم يتحرروا من عصبياتهم وعشائرياتهم ومن المصالح الشخصية والأصداء النفعية والاستغلالية. لم يتجددوا أو لم يكونوا أمناء للرسالة المسيحية الحقيقية، ولم يحيوا بلدهم لأنهم لم يحيوا أنفسهم أولاً.

* * *

«الصحوة» التي نحتاج إليها الآن ليست صحوة سياسية أو «تسيسية». فلبنان قد تخرّب من جراء تسييس طوائفيته وإقامة نظامه على أساس طوائف خالية من معناها الأصلي ومتلبسة لبوس العشائرية والمصلحية. ولقد كان هذا التلبس الطائفي العشائري المصلحي علة ضعف المجتمع اللبناني، والمجتمع العربي عموماً، منذ عصور خلت، وظل كذلك إلى يومنا هذا، بل اشتد بفعل تصاعد الأجهزة العسكرية والتربوية والاعلامية التي اقتبسناها في هذا العصر.

وليست الصحوة المنشودة ارتداداً ماضوياً يحاول وقف مجرى التاريخ أو إعادته إلى ما كان قبل قرون، بل هي إقدام مستقبلي منبعث من رؤى استشرافية صافية ومتحفزة لاحياء جديد ومتجدد.

وقد يتعجب بعض الأصدقاء والمعارف من القراء من توجهي في هذا المقال توجهاً مسيحياً، وهم يعلمون انني كنت ملتزماً طوال حياتي الفكرة القومية العربية، وداعياً إلى العلمانية الفاصلة بين الدين والدولة. ولكني أشعر ان هذا التوجه لا يتعارض، ولم يكن يتعارض والفكر القومي لأن هذا الفكر، الذي ينكر وضع المؤسسة الدينية مكان مؤسسة الدولة، لا يمنع ـ بل يستدعي ـ إغناء الدولة والمجتمع بالقيم والتعاليم الأدبية التي يحتويها الدين. فالبناء القومي المنشود يظل فارغاً ومعرضاً للخلخلة والانهيار ـ جسداً بلا روح ـ ما لم تدعمه الفضائل الخلقية التي تكوّن إنسانية المواطن وتنزهها وتؤمن له البقاء والرقي.

ولم تكن القومية العربية الصحيحة تقضي، بإنهاء لبنان وإذابته في المجتمع العربي، كما يتهمها البعض، بل كانت تستهدف إحياءه ليؤدي قسطه الفريد في هذا المجتمع. ولم تكن هذه القومية ترمي إلى إغراق مسيحيي لبنان في المحيط الاسلامي؛ بل كانت تتطلع إلى ان تبعث القيم الأصيلة المسيحية، بجانب القيم الأصيلة الاسلامية، في الجسم اللبناني، ليغدو مجتمعاً فريداً بتكوينه وعطائه وإسهامه العربي والانساني ونموذجاً لغيره من الأوطان.

* * *

ان تحديات هذا العصر الخطيرة وتنافس الدول والشعوب في سبيل البقاء والتقدم لم تعد تسمح بالخداع والانخداع، بل تتطلب ان تسمى الأشياء بأسمائها الحقيقية لا بأرديتها الزائفة. فعندما نتكلم عن المسيحيين، ماذا نعني؟ نعني، بل يجب ان نعني، أولئك الأمناء على الرسالة المسيحية الملتزمين إياها فكراً وسلوكاً، دون سواهم ممن يحملون هذه الرسالة اسماً وتقليداً أو يستغلّونها لاغراض تخالفها أو تناقضها.

هذه الرسالة تقتضي التخلي عن أشياء، والتحلي بأشياء. انها رسالة بعث الحياة وتشريفها، لا إخمادها واحتقارها. فهي إذن حرب على الاحتراب، وردع لنوازع القتل والتدمير، وحرص على حرية الانسان. فهل تتمثل هذه المعاني في الاقتتالات التي لا تزال ناشبة منذ سنتين في معاقل المسيحيين بالمدافع والصواريخ وسواها من الأدوات القاتلة والمهدمة والمحرقة، مضيعة على الأقارب والأباعد سبل البقاء وأبسط وسائل العيش، ودافعة إياهم إلى الهجرة عن الوطن الذي يزعم المتحاربون أنهم يدافعون عنه وهم عنه لاهون.

والرسالة المسيحية الأصيلة تتطلب التخلي عن المفاسد: تحرم السرقة والرشوة والنهب وتسخير النفوذ لخدمة الذات وصون النفس عن ان تخترقها الشهوات وتلوثها الشوائب.

أما الفضائل التي تدعو هذه الرسالة إلى التحلي بها، فلا مجال لعرضها هنا. وما على الجاهلين لها أو المنحرفين عنها إلا ان يعودوا إلى منابع دينهم ومجاري تراثهم ليروها واضحة للبيان متمثلة أقصى تمثيل بتلك النخبة من الشهداء والقديسين والمصلحين والرجال والنساء العاديين الذين عبق التاريخ بنفحات نضالهم الذاتي وعطائهم السخي لأبناء مجتمعهم وللانسانية كافة. على ان لب هذه الفضائل ومنطلقها هي محبة الغير، واحتمال كل شيء ـ حتى الموت ـ بدافع هذه المحبة.

* * *

لقد هزّني إلحاح الحاجة إلى هذه «الصحوة» ما قرأت أخيراً من أخبار مناورات بعض الزعماء المسيحيين داخل مجلس الوزراء وفي المناطق الشرقية بمناسبة اصدار مجلس الوزراء في ١١ تموز (يوليو) الماضي القرار ـ النداء لإنهاء الاقتتال والبدء بعملية إعادة التوحيد وضم شمل اللبنانيين تحت سلطة واحدة وفي جهد مشترك. فقد قيل في بعض المرويات عن هذا القرار وردود الفعل عليه وبعض تحليلاتها، ان مطامع بعض الأفرقاء المسيحيين كانت من عوامل تشديد لهجة القرار والتفريط بالأمر الايجابي الذي كان

مرجواً منه. فإذا صح هذا القول، أين يقظة الضمير وأين صحوة النفس التي تثور على هذه العقلية فتبددها وتجددها وعلى هذه الجذور المتفشية فتقتلعها وتنقيها؟

وقد يتساءل البعض: لماذا أتوجه إلى المسيحيين دون سواهم، فهل هم وحدهم الملامون؟ كلا! ان جميع الطوائف والعشائر تحمل أوزار هذه العلل، وتتحارب في داخلها وفيما بينها. فالاقتتال بين «أمل» و «حزب الله» من الشيعة قد كلّف الكثير من الضحايا وأوقع الجسيم من الخسائر المادية، ولا يزال جرحاً مفتوحاً ينزف منه الدم الوطني. وكذلك الأمر في سائر الطوائف، ان لم يكن تقاتلاً ظاهراً، فتصارع داخلي وتفتت كياني وابتعاد عن الآخرين واعتماد للاعتداء والقهر ونشر للفوضى التي يستفيد منها المنتفعون على حساب جمهرة المواطنين وبفضل دمائهم وثرواتهم.

فاللوم لا يقتصر على فريق أو طائفة، بل يشملهم جميعاً، ويلتصق بهم قبل ان يتعداهم إلى السلطات الخارجية المتآمرة، أو المدفوعة بمصالحها. وإذا أنا توجهت إلى إخواني المسيحيين خاصة، فلأني مسيحي، وعلى من يوافقني في هذا الموقف من أبناء الطوائف الأخرى، ان يتوجهوا بمثل هذه الدعوة إلى أبناء طوائفهم، كي يرجع كل منا إلى أصالة تراثه ورسالة دينه المنطوية على احترام أي إنسان ـ فكيف إذا كان مواطناً؟ ـ وعلى الأخوة والسلام بين البشر أجمعين. وأؤكد: ليس في هذه الدعوات أية معارضة للرابطة الوطنية، بل على العكس، انها تقويها وتمدها بالمناعة الصامدة والحيوية المنطلقة.

لقد دقت ساعة الحقيقة، وهي ما زالت تدق منذ خمس عشرة سنة، بل منذ جيل أو أجيال. ولقد آن الأوان لكي نصغي إليها، ولكي نوقن ان الحقيقة، العقلية والخلقية ـ وحدها ـ هي ملجأنا الأول والأخير، ومنقذنا من الخوف من الغير ومن التعدي على الغير، وإنها متى عرفناها، هي التي «تحررنا».

قوة من لا قوة لهم(*)

استرعى انتباهي مقال كتبه فلاتسلاف هافيل أحد قادة المعارضة التشيكوسلوفاكية للنظام الشيوعي الذي انهار أواخر السنة الماضية، والكاتب المسرحي والمناضل الوطني الذي رفعته الجماهير الثائرة إلى سدة رئاسة الجمهورية في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وجعلته رمزاً لكفاحها التحرري وللعهد الجديد الذي تتطلع إليه. وقد كتب هذا المقال عندما بدأت حركة المقاومة التشيكوسلوفاكية تشتد أواخر السبعينات وتتلاقى وتتفاعل وسواها من حركات المقاومة في دول شرق أوروبا. وجاء بعنوان «قوة من لا قوة لهم». وكان في البداية أحد المقالات والنشرات التي كانت تطبع وتوزع بطرق سرية في هذه الدول. لكن مجموعة تشيكوسلوفاكية منها ترجمت إلى الانكليزية ونشرت في الخارج حاملة العنوان ذاته (The power of the powerless) لمقال هافيل الذي تصدرها وكأن لها محوراً ودليلاً.

يدور هذا المقال والمقالات المصاحبة له حول طبيعة النظام الشمولي (Totalitarian) الذي كان سائداً في تشيكوسلوفاكيا وفي غيرها من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية الواقعة في النطاق السوفياتي، ويعالج قضايا التحرر من هذا النظام، مركزاً على التوتر القائم بين الحكم الذي يقبض على ناصية السلطة ويملك قوة مطلقة، وبين الافراد والجماعات المعارضين له أو المنشقين عنه والذين ليس لهم شيء من هذه القوة. إن الضعف الذي يشعر به هؤلاء الراغبون في الاصلاح يدفع بالكثير منهم إلى الاحباط واليأس، ويقودهم اما إلى اللامبالاة واللافاعلية، واما إلى ممالأة النظام والانخراط

(*) نشر في: **الحياة**، ٣ /٨/ ١٩٩٠.

في سلكه طمعاً في «تغييره من الداخل» واما إلى الاندفاع في حركات عبثية غير مستوفية لشروط الانتصار أو مؤهلة لاحداث أثر مرموق.

أما أرباب النظام وأعوانهم وعملاؤهم فهم ينأون طبعاً عن الاصلاح ويبغون دوام النظام، اما ايماناً به أو استدراراً لمنافعهم منه، وهو الأغلب. ويرسم هافيل صورة قاتمة لهذا النظام تعريه من أية حسنة أو فضل، وتجعله أداة مطلقة، فاسدة ومفسدة، للتسلط على المجتمع وللتلاعب به من أجل أغراض أصحابها وشهواتهم.

ويمكننا ان نلخص رسالة هافيل بأنها دعوة إلى خلق مجتمع بديل للنظام الحاكم. والميزة الأساسية لهذا المجتمع المبتغى انه «مجتمع الحياة» بينما الميزة الأساسية للمجتمع الحاكم انه «مجتمع النظام» الذي يقمع الحياة ويجمدها بقواه السافرة والخفية وبيروقراطيته الطاغية وبنفوذه المتغلغل في جميع ثنايا الكيان الوطني. ان سمات «الحياة» هي العفوية والتنوع والتفاعل في حين ان سمات «النظام» هي المماثلة والتعميم والتسطيح والتسيير الآلي إلى حد الأتمتة. هذه مقابلة. أما المقابلة الأخرى فهي بين «تجسيد الحقيقة» الذي يطمح إليه المجتمع المدني المنشود و «تجسيد الاكذوبة» الذي يعبر عنه النظام السائد. فالتناقض اذن بينهما ليس تناقضاً سياسياً، بل هو، في رأي هافيل «أسبق» من السياسة وأعمق، انه تناقض وجودي وكياني، إذ انهما يمثلان عالمين متقاطعين لا لونين مختلفين من عالم واحد.

ويرفض هافيل ان يعتبر المجتمع المرجو انشاؤه مجتمعاً «بديلاً» أو «مضاداً» بحيث يصبح النظام الحاكم هو الأصل. الاصل عنده هو مجتمع «الحياة» و «الحقيقة» و «الخلق» الذي لا بد من انشائه في وجه الناظم الحاكم، والذي يجب ان يبقى مستقلاً عن هذا ومستمداً قوته من ذاته.

فالعنصر الايجابي في تفكير هافيل هو عنصر «الحقيقة» بمعناها الأدبي أو الخلقي، بل إنه يقول في بعض كلامه إن المجتمع الجديد يتألف عندما يفعل «فيروس» الحقيقة فعله في الجسم الاصلاحي فيصبح العامل المولد والمنمّي والموحد لهذا الجسم. ويقوم هذا التولد والنمو والتوحد بفضل الاكتفاء الحياتي بين حاملي هذا «الفيروس»، الذين يصبحون، أفراداً وكتلة أو كتلاً، شهداء للحياة الصحيحة وللحقيقة المحررة ونسيجاً سليماً للمجتمع المنشود.

ومن الغريب أنك لا تلقى خلال هذا المقال وسواه من المقالات المماثلة لكتاب ومفكرين تشيكوسلوفاكيين، اهتماماً بقضية ايقاظ الجماهير وبفكرة مصارعة السلطة.

كأنهم يئسوا من المعارك غير المتكافئة على الصعيدين السياسي والعسكري بين قوة النظام الغالبة وقوى الشعب المغلوبة. ويئسوا أيضاً، على ما يظهر، من محاولة «اصلاح النظام» ومحاولة تطويره من الداخل، كما فعل دوبتشيك عام ١٩٦٨ فلم تثبت حركته الاصلاحية بل انهارت أمام الجيش السوفياتي وانهار معها «ربيع براغ» القصير وشعار «الاشتراكية بوجه انساني».

فثمة، حسب قول هافيل، تناقض أساسي وهوة لا تعبر بين المجتمعين، وكل محاولة لاقامة الجسور بينهما أو لايجاد حل تظل محاولة فاشلة لا فائدة ترتجى منها. أما الغاية المرجوة فهي ان يتفكك النظام الحاكم بنفسه وان يسقط كالبناء المتخلخل عندما تأتي الظروف المؤاتية. فإذا لم يسبق هذه الظروف تكون مجتمع صحيح يقوم مقامه وحدث بالتالي فراغ في الساحة، عمت المجتمع فوضى عارمة أو برز نظام آخر يسد الفراغ ويسيطر على الملأ وتعود الحال إلى ما كانت عليه، بل إلى ما هو أسوأ.

* * *

ولعل هذه المبادىء التي اعلنها هافيل وأقرانه من المفكرين وطبقوها في «المنبر المدني» الذي أنشأوه، وما تضمنته من توجه لاعنفي هي التي جعلت الثورة الشعبية التشيكوسلوفاكية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ أقل دموية وأخف عنفاً من سواها من الثورات التي قامت في شرق أوروبا. فأخذت تعرف بـ «الثورة المخملية» وجاء انتقال الحكم من أيدي القابضين عليه السابقين إلى أيدي القادة الجدد بيسر نسبي ومن دون عناء شديد.

وعلى رغم هذه النتيجة التي تبرر نوعاً ما تفكير هافيل، فاننا نعتقد انه لم يعط الكفاح الشعبي نصيبه من الأهمية، ولم يقدر حق التقدير واجب المفكر في تجنيد الأوساط الشعبية لمقاومة القهر والاستبداد. فالشهادة للحقيقة لا تكفي ولا تعني إذا لم ينزل اصحابها إلى الميدان، وينشروها في صفوف الناس، بالفعل والممارسة لا بمجرد الرمز والمثال.

ومع ان التناقض الأساسي هو، كما قال هافيل، أخلاقي في الاصل والمبدأ ويقوم في عمق «الوجود» لا على سطوح السياسة والاقتصاد والاجتماع، فلا بد له، لكي يثمر، من ان يظهر على هذه الساحات جميعاً وان يصبح «شمولياً» ليكون مؤهلاً لمواجهة النظام الشمولي القائم.

ولعل هذا الاهمال من جانب هافيل للنسيج الشعبي القائم بين «الحياة» و «النظام»

وبين «الحقيقة» و «الاكذوبة» على حد قوله، هو السبب الذي بدأ يثير في بلاده بعد تسلمه زمام السلطة، بعض النقد له والتذمر من تردده وتلكؤه في معالجة المشكلات الاقتصادية والسياسية ـ والشعبية عموماً ـ وبعض الخوف من تعثر العهد الجديد الذي يقوده، من دون ان يبلغ هذا النقد والتذمر حد المساس بشخصيته ورفعة قدره أو باعتباره رمزاً للمثل العليا المنشودة وللآمال المعقودة.

لكن العبرة الجوهرية التي يجب استمدادها من موقف هافيل هي تشديده على أخلاقية حركة التحرر. فان هذه الاخلاقية هي السند الأقوى والسلاح الأمضى لـ «من لا قوة لهم». ان الذين يحاولون في بلادنا العربية ان ينمّوا المجتمع المدني ويدعموا المؤسسات الشعبية لتصبح قادرة على ان تقوم بدورها في التحرر والاحياء المنشودين، خليقون بأن يقتبسوا هذه العبرة من دعوة هافيل، وان يوقنوا انهم إذا لم يبثوا في المجتمع المدني نفحة اخلاقية، تبدأ في نفوسهم أولاً وتنتشر منها إلى سواهم، فهذا المجتمع سيتعرض لأخطار التفكك والاهتراء بسبب المفاسد الهائلة المنتشرة في هذه الأيام وسيعجز عن النهوض بمسؤولية مواجهة النظام أو تحقيق العمل الانشائي الذاتي.

وقد تجلى موقف هافيل الأدبي في تصرفه وفي حكمه على الأشياء في ما روته الصحف أخيراً عن تلبيته دعوة مدينة سالسبرغ في النمسا لالقاء الخطاب الرئيسي في الاحتفال الشعبي للمهرجان الموسيقي لهذه المدينة في ٢٧ تموز (يوليو) الماضي، على الرغم من مقاطعة رؤساء الدول لرئيس جمهورية النمسا كورت فالدهايم، المتهم بخدمته العسكرية تحت سلطة النازيين في الحرب العالمية الثانية. وقد برر هافيل خطوته بأن هذه المقاطعة قد تعرت من معناها الأدبي وأصبحت لعبة لا معنى لها، وانها تجعل من فالدهايم «صورة رمزية ونوعاً من التقدمة منا للتكفير عن ذنبنا جميعاً لنتخلص بها من تأنيب ضميرنا».

* * *

بقي ان لنا ـ نحن العرب ـ ولأمثالنا من الشعوب النامية هما خطيراً لم يجثم على أكتاف هافيل وصحبه، أو على الأقل لم يبد أثره في مناهجهم وكتاباتهم. هذا الهم مصدره النظام العالمي الذي نرزح تحت أثقاله وضغوطه. فهنا أيضاً قهر واستبداد واستغلال، وشعور لدى الشعوب النامية بضعفها ازاء الأقوياء وبالقنوط والاحباط اللذين كثيراً ما يؤديان إلى اختيار الطرق السهلة والتنازلات الضارة وإلى انتشار المفاسد وهو

أعظم الشرور. وهنا أيضاً عاملان يجب توافرهما إذا أرادت هذه الشعوب أن تخرج من حالة الانفعالية والسلبية والتبعية التي تتمرغ فيها إلى حالة الثقة بالذات والتحفز والاقدام، أولهما نفاذ روح النضال إلى ثنايا الحياة الشعبية وتروض الجماهير على البذل والتضحية وافراز هذا التروض النضالي لقادة جديرين بتسلم تبعات النضال. وليس ثمة فارق هنا بين المفكرين والعاملين أو بين النخبة والجمهور، فالجميع مدعوون للاسهام في هذا النضال، الذي لا يمكن ان يقاوم قوة النظام العالمي المتحكم إلا بـ «قوة» تتميز عنها نقاء وحيوية وتجذراً. ويخطىء من يعتقد ان الشمولية حكر للدول الشيوعية أو الفاشية أو العسكرية وحدها، فثمة اليوم شمولية من نوع جديد، لا في داخل بعض الدول فحسب، بل بين المجتمعات المتقدمة كافةً مهما يكن نظامها، والمجتمعات المتخلفة، بين الأقوياء ومن لا قوة لهم على النطاق العالمي. فالأولون يزدادون قوة وثروة، والآخرون يزدادون فقراً وعجزاً، وان تكن لهؤلاء ثروات طبيعية وافرة يعتقدون انهم يمتلكونها وهي في الواقع تتسرب إلى أيدي الأقوياء المتحكمين.

على ان هذا النضال الشعبي الشامل والمهيأ لاقتحام الحدود والسدود ـ وبخاصة الحدود والسدود في الساحة القومية كما هي الحال في المجتمع العربي ـ يظل قاصراً عن اكتساب الاندفاع والصلابة المطلوبين ما لم يكن مجهزاً بقوة تقف الجيوش والاساطيل والتقنيات المتطورة والإعلام النافذ عاجزة في وجهها.

وعلى رغم خطر التكرار كما كتب حديثاً عن الزعيم الأفريقي نيلسن مانديلا، نعود هنا لنذكره مثلاً على من استطاع ان يكتسب احترام «الأقوياء» ومن دل على منابع القوة الحقيقية «لمن لا قوة لهم»، هذه القوة التي تنحني لها الرؤوس مهما تعلُ وتنفضح أمامها قوى العدوان والشر. وليس معنى هذا التخلي عن القوة المادية والتلكؤ في إعدادها، وانما معناه صيانتها وتعزيزها بقوة أخرى هي ملاذ الضعفاء المحرومين، بل لعلها العطاء الذي لا يستطيع الأقوياء المتغطرسون ان يقدموه للحضارة الإنسانية.

فحري بهؤلاء الضعفاء ان يوقنوا انهم ليسوا حتماً وقدراً بين أولئك الذين «لا قوة لهم».

أحقاً انتهى العالم الثالث؟(*)

في حديث لي منذ أيام مع إحدى المفكرات الصحافيات الأميركيات، وردت على لساني عبارة «العالم الثالث»، فقاطعتني هذه السيدة واعترضت بحدّة قائلة: «إنس العالم الثالث! لم يعد له أية قوة أو وجود، والدول القوية مستعدة لأن تقضي عليه وتدمره إذا اقتضت مصالحها». ولم يكن اعتراضها هذا ناشئاً عن كره لهذا العالم أو عن هزء به. فهي من أشد المتحمسات دفاعاً عن حقوق الشعوب المظلومة، ولكنها تشعر انه بعد انهيار النظام الشيوعي خلت ساحة العالم الثالث للقوى المسيطرة الآن التي ستتحكم وتتلاعب بها كما تشاء من دون خوف من أي تهديد أو انتقام.

وفي الاسبوع ذاته، ظهرت في **الواشنطن بوست** (عدد ١٨ تموز / يوليو) مقالة للكاتب والمعلق الاقتصادي روبرت ساميولسن عنوانها «نهاية العالم الثالث»، اختتمها بالعبارة التالية: «ان بعض بلدان العالم الثالث السابق ستكون لها أهمية متزايدة بأشكال مختلفة، بمرور الزمن... ولكن إذا كنا ننتظر أن يبقى لهذا العالم مقام (ثابت) في جدول أعمال (العالم)، فسيخيب أملنا. ان هذه التسمية ستبقى إلى ان يأتي من يخترع تسمية جديدة لوصف الوضع الذي أصبح أكثر تشوشاً مما كان في الماضي. لا تزال لتسمية «العالم الثالث» رنّة حسنة، ولكنها لا تعني كثيراً».

فهل، حقاً، زال العالم الثالث وانقضى؟

الواقع ان التطورات الانمائية السريعة في بعض مناطق العالم، ثم تزلزل النظام الشيوعي في موطنه الاتحاد السوفياتي وفي دول أوروبا الشرقية والوسطى أربكت

(*) نشر في: **الحياة**، ١٠ /٨/ ١٩٩٠.

التصنيفات التي كانت سائدة إلى وقت قريب. فمنذ قيام المجابهة بين الدول الديمقراطية الغربية والاتحاد السوفياتي وتكتل الأولى في الحلف الأطلسي والثانية في حلف وارسو، وإقامتهما تجمعات اقتصادية متقاطبة، أخذت الأولى تعرف بـ «العالم الأول» والثانية بـ «العالم الثاني»، وضمت بقية الدول المتخلفة عن هذه العالمين تحت شعار «العالم الثالث». واكتست هذه المجابهة بين العالمين الأول والثاني لباس النزاع بين «الغرب» و «الشرق». ولكن نهوض اليابان السريع بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية وصعودها المدهش إلى أعلى المراتب الاقتصادية في النظام العالمي الحاضر اخترق هذا التصنيف بين غرب وشرق وخلخل معناه الجغرافي، بل دلالته الحضارية إلى حد بعيد. والواقع ان هذا الاختراق كان قد بدأ في منتصف القرن الماضي عندما أخذت اليابان «تتغرب»، وقوي بعدما تغلبت على الامبراطورية الروسية عام ١٩٠٥، وازداد تصاعداً ووضوحاً بتصاعد القدرة اليابانية المستمدة من تقنية الغرب المتطور، ومن صلابة عود اليابان الوطنية، ثم بانتفاضتها الرائعة بعد الهزيمة الساحقة التي أنزلت بها وتحقيقها لـ «المعجزة الاقتصادية» التي أذهلت العالم أجمع.

وفي مقابل هذا التصاعد الياباني الرائع، شهدت الأشهر الأخيرة تدني «العالم الثاني». ولا يزال مصير هذا العالم مجهولاً، ولكن الأرجح ان الدول الأوروبية الشرقية والوسطى ستخرج منه نهائياً وستلتحق، بشكل أو بأخر، بـ «العالم الأول». ولعل الجمهوريات الأوروبية من الاتحاد السوفياتي ستنتهي إلى المصير ذاته، فيما جمهوريات أواسط آسيا وشرقها ستنضم إلى العالم المتخلف المصنف «ثالثاً» حتى الآن والذي بدأت الشكوك اليوم تحوم حول تصنيفه هذا.

* * *

تدور هذه الشكوك على محورين: الأول حقيقة وحدة هذا العالم، والثاني مدى قدرته السياسية.

ان التقرير السنوي الذي أصدره البنك الدولي عن التنمية العالمية عام ١٩٨٩ ـ وهو كسابقيه من أهم المراجع عن هذا الموضوع نظراً للمعلومات والاحصاءات الوافرة التي تجمعها وتحللها وتنسقها هذه المؤسسة الدولية وتعدد الخبراء الذين يقومون باعداده وكفاءتهم ـ ان هذا التقرير يشمل أوضاع ١٢١ دولة (من دول العالم الشيوعي وبعض الدول الأخرى التي ليست أعضاء في البنك أو لا تمده بالمعلومات)، ويتجنب التصنيف المشهور بين أول وثان وثالث. انه يقيم تصنيفه على أساس موقع كل من هذه الدول في سلم النمو. وتحديد هذا الموقع يتوقف على عناصر عديدة، منها حجم الانتاج الزراعي

والصناعي والتجاري، ومنها مدى انتشار الفقر ومعدل طول الحياة أو قصرها (الصحة العامة)، ونسبة المتعلمين وتلاميذ المدارس إلى مجموع السكان، إلى غير ذلك من المؤشرات. ولكن الأساس الحسي المقدم على غيره هو الدخل الفردي، أي الانتاج الوطني الاجمالي مقسوماً على عدد السكان. وبالتالي يدرج هذا التقرير الدول المئة والاحدى والعشرين التي أمدته بالمعلومات في سلم متصاعد بدءاً بموزامبيق حيث لم يتعدّ الدخل الفردي فيها عام ١٩٨٨ مئة دولار وانتهاء بسويسرا حيث بلغ ٢٧٥٠٠ دولار في السنة نفسها.

وقد انكب هذا التقرير خصوصاً على تحليل قضية الفقر في العالم، واعتبر ان الخط الفاصل بين مجتمع الكفاية والرفاه ومجتمع الفقر هو الدخل الفردي السنوي البالغ ٣٧٠ دولاراً، أي حوالي دولار في اليوم. فأي بلد في العالم ينخفض دخل الفرد فيه عن هذا المستوى تنطبق عليه سمة مجتمع فقر، بل ان التقرير يرسم للفقر حدّين: حد أعلى يبلغ ٣٧٠ دولاراً في السنة وحد أدنى يبلغ ٢٧٥ دولاراً ويميز بالتالي بين مجتمعي فقر في دركين متجاورين.

وعلى هذا الأساس يصنف التقرير البلدان التي يحلل أوضاعها إلى المجموعات التالية: «الاقتصادات ذات الدخل المنخفض»، وهي التي بلغ دخلها الفردي، عام ١٩٨٨، ٥٤٠ دولاراً، و «الاقتصادات ذات الدخل المتوسط»، وهي التي بلغ دخلها الفردي في تلك السنة بين ٥٤٥ و ٦٠٠٠ دولار، و «الاقتصادات ذات الدخل العالي» التي ارتفع دخلها الفردي إلى ٦٠٠٠ دولار أو أكثر. وتتوزع بلدان المجموعتين الأوليين (اللتين تضمان البلدان النامية) إلى المناطق الجغرافية التالية: بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، أوروبا الأخرى (أي الجنوبية النامية)، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، آسيا الشرقية وآسيا الجنوبية، وأميركا اللاتينية والكاريبية.

ولا بد من الاشارة إلى أن الأساس المتخذ للتصنيف (أي الدخل الفردي) غير جدير بأن يعتمد وحده مقياساً للنمو الصحيح أو التقدم الحقيقي، إذ يعتريه خللان على الأقل: أولهما ان الدخل ـ اجمالياً أو فردياً ـ بدون اعتبار مصدره لا يكون دليلاً على التقدم حتى لو قصر معنى هذا التقدم على جانبه الاقتصادي الصرف (وهو أحد جوانبه وليس بالضرورة أهمها). فالكويت مثلاً تحتل المرتبة ١٠٧ بين الدول الـ ١٢١ قبل المملكة المتحدة وايطاليا، والامارات المتحدة ترتفع إلى المرتبة ١١١ قبل بلجيكا وهولندا والنمسا، ومباشرة قبل فرنسا، مع أن كلا منهما لا يزال في الواقع بين الدول النامية، أما الخلل الثاني فناشىء عن ان الدخل الفردي المحسوب على أساس قسمة الدخل الاجمالي

على عدد السكان، يمثل معدلاً عاماً ويخفي بالتالي التفاوت ـ الذي كثيراً ما يكون هائلاً ـ بين الطبقات العليا والدنيا في البلد ذاته.

* * *

يتبين من هذا كله ان العالم الثالث لا يكون منطقة متجانسة، وان المشككين في وحدته في إطار هذا التصنيف محقون في شكوكهم إلى حد كبير. فهو يضم مناطق مختلفة تتوزع من آسيا الشرقية (عدا اليابان) التي حققت أعلى معدل في النمو الاقتصادي للدول النامية بين السبعينات (٤,٧ في المئة) والثمانينات (٦,٧ في المئة) وأفريقيا جنوب الصحراء التي هبط معدلها من ٠,١ في المئة إلى ٢,٢ في المئة في الفترة ذاتها. ولعل آسيا الشرقية، خصوصاً «الفهود الستة» فيها وهي تايوان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايلاند وماليزيا، إذا ظلت سائرة على هذه الوتيرة المتسارعة بضع سنوات أخرى، ستلحق بالدول المصنفة المنماة ذات الدخل العالي (العالم الأول).

هذا من حيث توزع العالم الثالث وعدم انسجامه أو وحدته. أما من حيث فعله السياسي، فلا شك ان تدهور أوضاع الاتحاد السوفياتي قد خفض قدرة دول ذلك العالم على المناورة بين القوتين العظميين، إما في سبيل حماية نفسها من خطر احدى هاتين القوتين بالالتجاء إلى الأخرى وابتغاء مساندتها ـ والأمثلة على هذا كثيرة ومتعددة فلا ضرورة لتعدادها ـ وإما من اجل استمداد العون المادي الضروري لتنميتها وتطورها. وقد ظهرت إشارات كثيرة من جانب الاتحاد السوفياتي في الآونة الأخيرة لحلفائه في البلدان المتخلفة انه لم يعد مستعداً للدخول في هذه اللعبة أو قادراً على ذلك. أما من جهة الدول الغربية، فان حاجاتها تتضخم والتخلف ينتشر فَي طبقاتها الدنيا، ولا شك أن دافعي الضرائب فيها سيصرون أكثر فأكثر على أن يوجه العون الذي كان في الماضي يبذل للخارج، إلى معالجة العلل الداخلية المتصاعدة النفقات كالفقر والمرض والجهل والانحراف وأمثالها.

ولعل في هذا بعض النفع للدول المتخلفة، إذ انه يلفتها إلى الاعتماد على الذات، الذي هو ملاذها الآمن، وإلى التنمية المستقلة، غير التابعة، بحشد قدراتها وبالتعاون مع أقرانها، خصوصاً إذا كانت تربطها بهؤلاء الأقران روابط قومية كما هي حال الدول العربية. ومع هذا، فان الدول المسيطرة لن تكوّن قوة متحدة اتحاداً تاماً، بل ستبقى بينها اجنحة مختلفة، كالاجنحة الثلاثة الكبيرة البادية في الاندماج: الولايات المتحدة وكندا، وأوروبا السائرة في طريق الاندفاع، واليابان وتوابعها أو شركاؤها في الشرق الأقصى. فسيظل إذن للدول المتخلفة مجال للموازنة بين المنافع ولاختيار أفضلها، شرط ان تدرك

ان العالم كله مقبل على التعاون على أسس قويمة وان مجال «الشطارة» بالمناورة بين أجنحته وكتله وفي داخلها والاتكال على هذه الشطارة المدعاة قد ضاق في هذه الأيام وخف أثره.

ومهما يكن قدر تفرق العالم الثالث وتهلهل وحدته وتناقص قدرته على الضغط والاستغلال، فإنه سيبقى، بصورة أو بأخرى، ما دامت ثمة في العالم فجوة بين المحرومين والمنعمين، بل إن هذه الفجوة خليقة بأن تتسع باتساع الحاجات وبارتفاع حدة المطامح، فما قد يعتبر اليوم كفاية أو رفاهاً قد لا يرضي شعوب الغد، فيشتد بذلك الشعور بالحرمان وتنتشر ظواهره. ويحصل هذا حتى عندما تخف وطأة الحرمان الموضوعي، المقيس في رأينا بالدخل الفردي وغيره من المعايير المادية، فإن للوعي بالحرمان من طاقة الانطلاق والالتهاب ما يجعله يسبق الحرمان الموضوعي ويبقي التذمر سلباً والتحفز إيجاباً حيين فاعلين.

ونحن نرى اليوم أن خصائص العالم المدعو ثالثاً تتسرب إلى داخل مجتمعات العالم الأول، القادر والمنعم نسبياً، فتبث في طبقاته الوضيعة شرور الفقر والمرض والتشرد والانحراف والفساد وغيرها من مظاهر الحرمان الموضوعي ـ ولا نسأل عن الحرمان الذاتي الشعوري! ـ ولذلك يخطىء من يتصور من أبناء المجتمعات المسيطرة أن العالم الثالث قد زال وانقضى أو من يهزأ به وبوجوده، فقد يكون خسر بعض ظواهر وحدته وأثره ولكنه باق سواء خارج مجتمعات العالم الأول أو في داخلها. ولن تصلح حال هذه المجتمعات ما لم تبذل الجهد الكافي، بالتعاون وإياه، لاصلاح حاله. إذ إن الجسم البشري قد أصبح جسماً متكاملاً وموحداً، ولم يعد ممكناً ان يكون سليماً إذا ظل نصفه ـ بل أكثر من نصفه ـ ضعيفاً مهلهلاً.

ولعل العوالم الثلاثة ستظل قائمة ولكن في شكل مختلف عما كان عليه الأمر في الماضي. يأتي في مقدمها «العالم المنطلق»، المتمثل حالياً في اليابان والبلدان الناهضة بسرعة في آسيا الشرقية ومن بعدها بالمانيا الغربية، و «العالم المتقاعس» الذي ينمو بطيئاً ويضم بلاداً كبرى مصنعة كالولايات المتحدة (التي بلغ معدل نموها السنوي بين ١٩٦٥ ـ ١٩٨٨ (١,٦ في المئة) والمملكة المتحدة (١,٨ في المئة) وكثيراً من البلدان النامية نمواً بطيئاً (راجع التقرير المشار إليه في هذا المقال)، وأخيراً «العالم المتراجع» الذي ينخفض معدل نموه بدلاً من ان يرتفع فيمعن في التخلف ويجري إلى الوراء.

ففي أي من هذه العوالم الثلاثة ستكون بلداننا العربية، بل في أيها تريد أن تكون؟

الجريمة والخطأ(*)

ثمة قول فرنسي مشهور لم يبت أصله بعد يصف حدثاً أو فعلاً سيىء العواقب بما يأتي: «انه أفظع من جريمة، انه خطأ» (C'est pire qu'un crime; c'est une faute) ويراد بهذا القول ان بعض الأفعال الخاطئة قد تأتي بنتائج أشد هولاً من الجرائم، مع اننا عادة نعتبر الخطأ دون الجريمة نتائج، أقل منها استدعاء للشجب والاستنكار.

وإذا صح هذا القول في أواخر القرن الثامن عشر أو أوائل التاسع عشر، حين يروى انه أطلق من جانب أحد الساسة أو المفكرين الفرنسيين (ومنهم السياسي الشهير تيلران)، فانه أحرى بأن يصح في وقتنا هذا حين أخذت وجوه الحياة في داخل كل مجتمع وشبكات العلاقات بين الدول والشعوب تتمادى في تعقدها وتشابكها، بحيث يتزايد خطر أي خطأ ينزل بها. ونحن نرى اليوم في المجتمعات المتقدمة ان الافراد أو الفئات من الناس يهتمون، قبل الاقدام على تنفيذ مشروع اقتصادي، باعداد «دراسة جدوى» مستفيضة له تبين بدقة ووضوح امكان تطبيقه وتوازن الارباح والخسائر المتوقعة منه. فإذا كان هذا يصدق عن المشروعات المحدودة ضماناً لسلامة الأموال والجهود التي ستوظف فيها وللنجاح المنشود منها، فما بالك بالقرارات التي تتعلق بها مصالح الملايين من المواطنين وحياتهم ويتوقف على نجاحها أو فشلها مصير جيل ـ أو أكثر ـ من أجيالهم، بل تتعدى آثارها إياهم إلى غيرهم من الشعوب في عصر غدت أية مشكلة قومية أساسية فيه مشكلة بشرية تمس مستقبل العالم أجمع؟

إن الخطوة التي أقدم بها الرئيس صدام حسين على احتلال الكويت هي في هذه

(*) نشر في: **الحياة**، ٣١ /٨/ ١٩٩٠.

المنزلة من الأهمية والخطر، ورهاناتها عالية وغالية جداً ليس بالنسبة إلى العراق والكويت فحسب، بل إيضاً بالنسبة إلى المجتمع العربي كلا وإلى الأسرة الإنسانية قاطبة. ولهذا، هي من الشؤون التي لا يباح فيها الخطأ بأي شكل من الأشكال، بل التي يكون الخطأ فيها «أفظع من جريمة».

ولا حاجة للاطالة في وصف الآثار الرهيبة للخطوة المذكورة في مختلف الانحاء. فالعراق الشقيق هو في مستهل الخروج من حرب دامية كلفته مئات الألوف من القتلى والمعطلين، والكثير الغالي من منشآته الانتاجية والسكنية، أو بلايين الدولارات التي اضطر إلى بذلها من دم أرضه أو إلى استقراضها من الدول العربية أو الأجنبية. وقد هلل المواطن العربي للسرعة التي بادر بها العراق، بعد نهاية الحرب، إلى الشروع باعادة بناء ما تخرب من ممتلكاته ومنجزاته السابقة وإلى الالتفات مجدداً إلى القيام بدوره الخاص الفاعل في دعم التضامن العربي عن طريق مجلس التعاون العربي وجامعة الدول العربية. ثم جاء احتلاله للكويت يعرضه للدخول في معمعة عربية وعالمية أخرى ـ أين منها معمعة الحرب العراقية ـ الايرانية ـ تحمل أضخم الأخطار لجهازه البشري وللقدرات التي اكتسبها اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً. ومهما تكن الغنائم التي يرتجى جنيها من هذا الاحتلال، فإنها تضؤل إزاء الأضرار الفادحة التي يمكن أن تصيبه من هذه المغامرة إذا خسر الرهان أو أخطأ في تقديره.

أما اثر هذه المغامرة في الكويت، فقد بدا واضحاً في تشتت حكومتها وتشرد شعبها وفي اهتزاز اقتصادها واضطراب أسباب العيش فيها، وفي توقف أعمالها الانتاجية ومساهماتها العلمية والتنموية والاعلانية، ناهيك عن الخوف من فقدانها لاستقلالها ولمواردها والخضوع لحكم مفروض عليها وخارج عن إرادتها والانتهاء إلى مصير شبيه بما آل إليه لبنان من تضعضع وهجرة وانهيار.

أما عن الأضرار التي حلّت أو يمكن أن تحل بالمجتمع العربي ككل، فحدث عنها ولا حرج! فقد شق هذا الاحتلال فيه شرخاً ليس من السهل سده في وقت قريب. وبينما أخذ يتضح، يوماً بعد يوم، أن خلاص المجتمع العربي من الأخطار الرهيبة المحيطة به وبناء قدراته وازدهاره ومكانته في الساحة الدولية ومسايرته للعصر واعداده للمستقبل ـ ان هذا وغيره من وجوه تحرره وتقدمه تقوم أولاً على مبلغ ما يكوّن ويمتّن من تضامن بين دوله وشعوبه، وبينما يعلو التذمر وتنتشر الشكوى من بطء سير هذا التوجه التضامني وترتفع الآمال والأصوات داعية إلى تسريعه، إذا بهذا الحدث ـ الخطأ يصدم هذه الآمال صدمة عنيفة، ويزيد العرب تفرقاً وتنافراً، فتتجمع جيوش بعضهم إزاء الجيش العراقي وترتعد

القلوب خوفاً من اندلاع حرب تسيل فيها الدماء العربية غزيرة وتتعمق الاحقاد بين العرب وتتسع إلى حدود يصعب ـ أو يمتنع ـ معها سد الفجوات ورتق الشقوق.

كل هذا في وقت يجتاز فيه المجتمع العربي محنة من أهول ما خبر من محنه الحديثة. وهي الهجرة المتدفقة على فلسطين من يهود الاتحاد السوفياتي، وما تقوم به الصهيونية وإسرائيل من اغتصاب أراضٍ جديدة وتهجير لسكانها لاستقبال المهاجرين المقبلين واستيعابهم، ومن اقامة المستعمرات وسواها من المنشآت لتوفير وسائل السكن والعيش والعمل لهم، وما تسعى إليه من الافادة منهم بشرياً وعلمياً وعسكرياً للمضي قدماً في تنفيذ مشروع «إسرائيل الكبرى» الذي تنادي به دون وجل أو حياء. كل هذا أيضاً في وقت تحتاج الانتفاضة الفلسطينية إلى كل عون ممكن من العرب في شتى أقطارهم لتستطيع الاستمرار في مسيرتها الباسلة البالغة البذل والتضحية ـ دماً وعرقاً وتراباً وملكاً ـ لزعزعة الحكم الإسرائيلي الظالم المتغطرس وبث مدد جديد في الجهد التحرري الفلسطيني والعربي عموماً. كذلك في وقت أخذت هذه الانتفاضة الرائعة تستقطب أنظار العالم وتثير اهتمامه بما يجري في فلسطين من إرهاب وتقتيل وتدمير، ويؤذيها أشد الأذى أن ينصرف هذا الاهتمام إلى قضايا حامية يعتبرها قسم كبير من البشر ـ والجهات المسيطرة خاصة ـ ماسة بحياته ومصيره، كالأزمة التي تندلع الآن والتي تضع موارد النفط ـ والأنظمة الاقتصادية والعسكرية العالمية التي تقوم بها ـ في يد عفريت.

ويقودنا هذا إلى الآثار المترتبة على البشرية جمعاء من نشوب صراع يأتي مبكراً بعد الآمال المعقودة على تبدد غيوم «الحرب الباردة»، وما يخشى ان يؤدي إليه هذا الصراع من خسائر بشرية ومادية يصعب حصرها بسبب الوسائل الحربية المستحدثة ـ من نووية أو كيماوية أو بيولوجية ـ بالاضافة إلى القوى التقليدية المتطورة التي تعبأ في الميدان ـ في وسط الوطن العربي ـ لتغذية شرور الحروب. وهنا أيضاً الرهان مرتفع جداً، والخطأ فيه بالغ التكاليف شديد الخطورة.

* * *

وفي وجه هذه المصائب النازلة والمخاطر المتوقعة، يتساءل المرء: لماذا أقدم الرئيس صدام حسين على هذا الرهان الخطر، وزج ببلده وأمته والوفاق العربي والسلام العالمي إلى مصير مجهول حافل بالمهلكات والمضنيات. بعيد عنا أن نحصر الاتهام بالرئيس العراقي وبالعراق الشقيق وحدهما. فكل من الكويت والبلاد العربية الأخرى يتحمل قسطه من المسؤولية في بلوغ هذه الحال المرعبة. أما الدول الكبرى . والولايات المتحدة خصوصاً ـ

فمسؤوليتها تفوق الحصر والتقدير، أكان ذلك في السياسة التي اتبعتها في السنوات الماضية لتيسير هضم حقوق العرب في فلسطين وتعزيز اسرائيل بالسلاح والمال والسماح لها بالسيطرة والتعسف والارهاب ـ مما ألهب الشعور العربي ضد الولايات المتحدة أو الغرب عموماً ـ أم في إدارة الأزمة منذ نشوئها بحشد الجيوش والأساطيل وتطويق العراق براً وبحراً وجواً وباستخدام الأمم المتحدة أداة لفرض العقوبات بينما كانت تقف دون استعمال هذه الاداة كل مرة كانت إسرائيل تحتل أرضاً أو تنتهك معاهدة أو اتفاقاً دولياً أو ترفض التقيد بميثاق الأمم المتحدة أو تطبيق قراراتها. جميع هذه الأخطاء العربية والدولية يجب أن توضع في الميزان، ولكن الخطأ المباشر الذي فجر الأوضاع وينذر بأوخم العواقب تمثّل بالهجوم العسكري العراقي على بلد شقيق، مهما كانت مطالب العراق فيه أو منه، والخروج الفاضح عن مناهج التضامن العربي الذي غدا أهم من أي مطلب آخر والدرع الواقية لكل شعب عربي وللشعوب العربية عامة.

ومن المهم على رغم الأجواء المدلهمة أن نستخلص أسباب هذا الخطأ ونمعن فيها، لعل هذا الإمعان يساعدنا على تخفيف ثقل الكابوس الجاثم وتحاشي التعرض لأمثاله في المستقبل. وحسبنا أن نشير إلى **ثلاثة** من هذه الأسباب:

أولها الاعتداد بالنفس والاستهتار بالحقائق. لقد أصبحت معرفة الوقائع القائمة واتجاهاتها المستقبلية الشرط الأول لسلامة أي تصرف في الميادين السياسية والعسكرية وسواها. وكلما صحت المعرفة واتسعت وتعمقت جاءت أقرب إلى تجنيب الخطأ وضمان حسن التصرف، خصوصاً في عهد تعقدت فيه، كما قلنا، وجوه الحياة وتشابكت بحيث لم يعد ممكناً إدراكها والتحكم بها إلا من خلال العلم الصحيح المحيط بها. وان المرء ليعجب فعلاً من قلة تقدير الرئيس صدام حسين لضخامة القوى التي تجمعت ضده حديثاً، خصوصاً منذ بدأ العراق يدخل مجال الصناعة النووية، وإقدام إسرائيل عام ١٩٨١ على هدم ما كان أنشأه العراق في هذا المجال (من دون أن يردعها أحد)، وإهماله الدعاية الهائلة التي شنتها عليه وسائل الاعلام الأميركية في الأشهر الأخيرة، بدفع من الصهيونية العالمية وإسرائيل، لتصويره بأبشع الأشكال ولتحذير العالم منه. فالصحف وأجهزة الاذاعة والتلفزيون الأميركية أخذت منذ فترة تمتلىء مقالات وتعليقات تمثله بأبشع النعوت والصور. وبين يدي عدد من مجلة *US News and World Report* الواسعة الانتشار يحمل غلافها صورة منفردة له بجانب عنوان: «أخطر رجل في العالم»، وذلك في ٤ حزيران (يونيو) أي قبل شهرين من احتلال الكويت. وهذا مثل واحد من عشرات بل مئات الامثلة التي تدل على الجهود الحثيثة لتعبئة الأجواء ضده وضد نظامه

وبلده ـ هذه التعبئة التي تمثلت نتائجها في رد الفعل السريع والواسع النطاق الذي تحرك به الرئيس جورج بوش والاجهزة العسكرية الأميركية، والذي رفع لواءه أخيراً هنري كيسنجر في دعوته إلى عدم الركون إلى عقوبات الأمم المتحدة والسبل الدبلوماسية وإلى ضرورة تفكير الولايات المتحدة في «تدمير اجهزة العراق العسكرية في صورة متصاعدة وقاطعة (جراحية)».

وثاني أسباب هذا الخطأ هو الانجراف مع الميثولوجيات والايديولوجيات التي ترسم صورة معينة لسير التاريخ، والانتصار الحتمي للشعوب المضطهدة أو للطبقات المحرومة على قوى الاستئثار والاستعمار. فمع أن التاريخ ـ وهو تقدمي في جوهره وخلاصته ـ يسير نحو هذه الغاية، إلا أن دون بلوغها ردّات وانتكاسات لا يمكن إدراكها وتجاوزها الا بتقدير واع للأوضاع القائمة في المرحلة المرتسمة وبموازنة وثيقة للقوى المتجابهة، حرصاً على الاحتفاظ بالمكاسب المحصلة وتفادي الخسائر الممكنة.

وثالث الأسباب هو طبعاً التفرد بالقرار وعدم إخضاع القضايا الماثلة للشورى وتبادل الآراء ووجهات النظر، أو ـ بكلام آخر ـ هو مخالفة نهج الديمقراطية الذي قد يكون طويلاً والسير فيه بطيئاً، لكنه يظل أسلم النهج وآمنها من المهابط والردات. ان مصير أي شعب أهم جداً من أن يبقى رهن إرادة فردية أو فئوية. ومن هنا كان التوجه نحو الديمقراطية من أثمن مكاسب الإنسانية ومن أجلّ عناصر التقدم الحقيقي.

قرأت في إحدى الروايات عن النزاع المصري ـ الاسرائيلي حول طابا ان الزعماء الاسرائيليين ادركوا، بعد إحالة هذا النزاع إلى التحكيم الدولي، ان هذا التحكيم سينتهي إلى الاقرار بحق مصر. ولكنهم ظلوا يماطلون. وقيل إن صحافياً أجنبياً مقرباً من إسحق شامير سأله يوماً، ما دمتم تعتقدون ان القرار سيصدر في مصلحة مصر، فلماذا لا تبادرون إلى إعطاء مصر حقها وانهاء هذه القضية وما تثيره من مشكلات. فكان جواب شامير: إنكم لا تعرفون العرب، فلا بد ان يرتكبوا خطأ في يوم من الأيام، ونحن ننتظر خطأهم ليتحول الحق إلى مصلحتنا والرأي العام إلى جهتنا.

وقانا الله شر المهاوي التي يحفرها الاعداء لنا، أو التي نحفرها لأنفسنا بأخطائنا، فنسقط فيها!

عودة إلى «الدول العربية المتحدة»... نحو الديمقراطية الصحيحة(*)

نعود إلى هذا الموضوع الذي طرحناه في مقال سابق (**الحياة**، الجمعة في ٢٤ آب / اغسطس ١٩٩٠)، والذي، كما قلنا عندئذ، قد يعتبره البعض في خضم التشتت العربي الحاضر ضرباً من ضروب الوهم أو الخيال الذي ينافي الواقع ولا يحظى بإمكان التحقيق في المستقبل المنظور. ولكن واقع التاريخ العربي المعاصر يدل أيضاً على ان هذا «الخيال» راود عقول رجال السياسة والمفكرين منذ أوائل النهضة العربية، وان القوميين من العرب، بل الجمهور العربي الواسع، لم يكن بعد ذلك راضياً عن الشكل المحدود الذي اتّخذه التضامن العربي في جامعة الدول العربية التي انشئت عام ١٩٤٥. فكانت محاولات شتى لطرح وجوه أوسع لهذا التضامن تتجاوز «الجامعة» إلى «الاتحاد» سواء بين الدول العربية كافة أو بين عدد منها. أذكر من الأولى على سبيل المثال الاقتراح الرسمي الذي تقدمت به سورية عن طريق وزير خارجيتها الدكتور ناظم القدسي عام ١٩٤٩ إلى الجامعة العربية باقامة اتحاد فيديرالي بين الدول الأعضاء، والذي عاد فردده المغفور له الرئيس شكري القوتلي عام ١٩٥٦، ومن الثانية المحاولات التي برزت إلى الوجود لانشاء اتحاد بين دول الهلال الخصيب والوحدة (ويؤسف انها لم تأت بصيغة اتحاد) بين مصر وسورية ١٩٥٨ - ١٩٦١.

وقد يقال، إذا كانت هذه الاقتراحات والمحاولات قد فشلت في أوقات كان فيها الصف العربي أقل تفرقاً مما هو اليوم، فهل يرجى لها أي نجاح الآن عندما قام رئيس دولة

(*) نشر في: **الحياة**، ٧ /٩/ ١٩٩٠.

عربية باحتلال بلد عربي شقيق برغم المواثيق العربية والدولية، وإذ يقف بعض الجيوش العربية في مواجهة الجيش العراقي وتتوسع الشقوق والفجوات في داخل المجتمع العربي وتتفاقم الأخطار على مصير العرب قاطبة؟ والجواب انه من شأن الأيام المصيرية بالذات ان تعيد الشعوب إلى الصراط، وان تحذرها من الأضرار أو الكوارث التي حلت أو ستحل بها متى خرجت أو انحرفت عنه إلى السبل الخادعة والمضيّعة. ان الأمل الذي يجب ان يستقر في الأذهان، وان ينصرف المخططون والمفكرون إلى دعمه ونشره مهما تسؤ الأوضاع، هو ان خلاص العرب ـ في هذا العصر بخاصة ـ انما يأتي بتمكين إيمانهم بانهم يكوّنون مجتمعاً واحداً ذا مصير قومي مشترك، وان من أهم دواعي هذا المصير انخراطهم في نظام اتحادي يجمع شملهم ويعزز مكانتهم ويؤهلهم لمجابهة تحديات هذه الأيام والارتقاء من حال العجز والتردي التي يتمرغون فيها إلى مراتب القدرة والظفر.

وتأكيداً لهذا، يهمني في هذا المقال ان ألفت النظر إلى مجتمع آخر سلك هذا السبيل منذ مئتي عام وحصل فيه من مكاسب التحرر والقوة والازدهار ما جعله أقوى المجتمعات الإنسانية وأغناها في هذه الأيام، أعني مجتمع «الولايات المتحدة الأميركية»، الذي أنشأ أول نظام اتحادي في العالم، والذي يقف بجبروته الآن إزاء المجتمع العربي متحكماً ومهدداً. وأحسب انه يحسن بساستنا ومخططينا ومفكرينا ان يقبلوا على دراسة تكوّن هذا الاتحاد، والعوامل التي أدت إليه والنظم التي أنشأها والمنجزات التي حققها، استنارة لهم في شق طريقهم إلى المستقبل المنشود.

بعدما اكتشف كولومبوس القارة الجديدة، أخذت الجاليات الأوروبية تتوجه إلى نصفها الشمالي إما بحثاً عن غنى أو سلطة أو هرباً من فقر مادي أو اضطهاد ديني أو كبت اجتماعي. وقد وجد الإسبان طريقهم إلى المناطق الجنوبية والفرنسيون إلى المناطق الشمالية والغربية. أما الانكليز فقد نزلوا الساحل الشرقي من رود أيلاند وماساتشوستس شمالاً إلى الكارولينيتين وجورجيا جنوباً، واحتل بعضهم أراضي واسعة بإقطاعات من ملك انكلترا. وما لبثت هذه الجاليات ان أخذت تحس بالأخطار المحيطة بها، سواء من الهنود الحمر ـ سكان البلاد الأصليين ـ أو من الفرنسيين أو الهولنديين، مما أدى إلى تقارب في ما بينها وإلى مشروعات عديدة للتعاون في حماية ذواتها. ومع أن هذه الضغوط خفت في أواسط القرن الثامن عشر، فقد حلّ محلها ما هو أشد وأدعى إلى القلق والخوف، وهو أطماع الملك جورج الثالث والبرلمان البريطاني في موارد ممتلكاتهم الجديدة، خصوصاً عندما أخذ هذا البرلمان يقر ضرائب متتابعة على سكان «مستعمراتهم» الأميركية ترضية لحاجات بريطانيا المالية المتزايدة بسبب الحروب الأوروبية والتوسع

الاستعماري والنهضة الصناعية. وقد وجه زعماء هذه المستعمرات عدة احتجاجات إلى الملك من دون نجاح، فلم يجدوا بداً من أن يوحدوا جهودهم في مؤتمرات «قارية» عقد أولها عام ١٧٧٤. وكانت هذه المستعمرات قد بلغت ثلاث عشرة هي (من الشمال إلى الجنوب): نيوهامشير وماساتشوستس وورود أيلاند وكونيتيكت ونيويورك ونيوجرسي وبنسلفينيا وديلاوير وميريلاند وفرجينيا وكارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية وجورجيا.

وتتابعت هذه المؤتمرات من ١٧٧٤ إلى ١٧٨٩، وكان أهمها المؤتمر الذي عقد عام ١٧٧٦، وأعلن فيه ممثلو المستعمرات استقلالهم عن بريطانيا في ٤ تموز (يوليو) «... باسم وبسلطة أبناء هذه المستعمرات الطيبين، انهم يصرحون ويعلنون: ان هذه المستعمرات المتحدة هي دول حرة ومستقلة، وان حقها ان تكون كذلك، وانها قد تحررت من أي خضوع للتاج البريطاني (...) وانه دعماً لهذا، وباتكال ثابت على العناية الالهية، نتعاهد في ما بيننا بحياتنا وثرواتنا وشرفنا المقدس».

وفي عام ١٧٧٧ سَنّ المؤتمر نظام «الكونفيديرالية» بين الدول الثلاث عشرة، وكانت حرب الاستقلال اندلعت فشغلت المؤتمرات التالية بإدارتها وتجهيز جيوشها وأدواتها إلى أن تم النصر واعترفت بريطانيا باستقلال الدول المتحدة في معاهدة باريس عام ١٧٨٣.

وكان النظام الكونفيديرالي قد أعتبر اعضاءه «دولاً» مستقلة واكتفى باقامة روابط بينها (شبيهة بما فعلت فيما بعد جامعة الدول العربية). وكما هي الحال في الدول العربية، كانت للدول الأميركية مصالح وتوجهات مختلفة اخترقت النظام الكونفيديرالي الذي أنشىء في المقام الأول لحمايتها من الاستعمار البريطاني ولنيلها استقلالها. فما كادت الحرب الاستقلالية تنجلي حتى بدأت الخصومات والمنازعات تكشّر عن أنيابها في المجتمع الأميركي الجديد، مما دعا بعض كبار الساسة والمفكرين من أعضاء المؤتمرات إلى البحث عن نظام توحيدي «أكمل» فانتهوا إلى إعداد دستور فيديرالي، هو أول دستور اتحادي في العالم، صادق عليه مؤتمر عام ١٧٨٧ ودخل في حيز التنفيذ عام ١٧٨٩. وقد جاء في مقدمته: «نحن شعب الدول المتحدة، رغبة منا في تشكيل وحدة أكمل، وفي إقامة العدل والطمأنينة الداخلية، وفي اعداد الدفاع المشترك، وفي ضمان نعم الحرية لنا ولأحفادنا، نسنّ وننشىء هذا الدستور للولايات المتحدة الأميركية».

وكما قلنا، فإن النظام الكونفيديرالي السابق كان قد حوّل أعضاءه الثلاثة عشر من «مستعمرات» إلى «دول» فجاء النظام الفيديرالي الجديد يحولها من دول إلى

«ولايات» مع ان التسمية الانكليزية للكيانين واحدة. وما نبحثه هنا، في شأن المجتمع العربي، وما نكرر الدعوة إليه، هو المعنى الثاني (الولايات) الذي به يقوم النظام الفيديرالي وتتم مقاصده. ومن الملاحظ ان الجاليات الانكليزية في اميركا الشمالية قطعت مرحلتي التحرر والتوحد ـ من مستعمرات إلى دول، ومن دول إلى ولايات ـ في فترة ثلاث عشرة سنة فحسب (١٧٧٦ ـ ١٧٨٩)، فتأمل!

* * *

ولو سئلت عن الأسباب التي أدت إلى هذا النجاح المذهل لما ترددت في ان أضع في مقدمتها تلك الكوكبة من الرجال المتنورين والمقتدرين الذين دفعتهم الأحداث العصيبة والمصيرية إلى مراكز القيادة في الحرب والسياسة والتنظيم والفكر فخاضوا بنجاح حرب الاستقلال، وعملية ربط الدول معاً بنظام فيديرالي، واقامة هذا النظام على أسس متينة لا تزال تدعمه وترفع أعمدته حتى الآن. هؤلاء هم «الآباء المؤسسون» الذين يعترف الاميركيون لهم ببناء الدولة الاتحادية ويرجعون إلى آرائهم ومواقفهم عندما تعترضهم المعضلات السياسية أو الحقوقية. وأهم هؤلاء الآباء: زعيمهم جورج واشنطن بطل الحرب الاستقلالية ورئيس المؤتمر الدستوري والرئيس الأول للولايات المتحدة، وشيخهم بنجامن فرانكلن المخترع والسياسي، وجون ادامس الرئيس الثاني الذي خلف واشنطن، وتوماس جفرسن واضع نص الدستور والرئيس الثالث، وجيمس ماديسن العضو الفاعل في المؤتمرات ورئيس الجمهورية الرابع، والكسندر هاملتن رجل الفكر والسياسة والمال، وجون جاي عضو المؤتمرات ووزير الخارجية ورئيس القضاة فيما بعد، ونفر من أقرانهم البارزين ممن لا يتسع المجال لتعدادهم.

ومن شاء ان يقف على آراء هؤلاء الزعماء وأعمالهم، يستطيع ان يرجع إلى المستندات والمؤلفات الكثيرة التي تتصدى لنشأة الولايات المتحدة. وحسبنا ان نشير هنا إلى عدد من النشرات بعنوان **الاتحادي** *(The Federalist)* وضعها ثلاثة من الأعلام المذكورين أعلاه: جيمس ماديسن والكسندر هاملتن وجون جاي، باسم مستعار ***Publis*** خلال عامي ١٧٨٧ و١٧٨٨ لشرح أهداف الدستور الفيديرالي ومزاياه ولحشد الرأي العام الأميركي حوله ولدفع دول الاتحاد المنشود للموافقة عليه ليصبح نافذاً.

وعند مراجعة هذه النشرات، التي يجب ان يطالعها كل مهتم بالنظام الاتحادي، يلاحظ المرء ان أهداف هذا النظام عند هؤلاء العاملين المفكرين تتلخص بثلاثة: تعزيز قدرة سكان الولايات بمجموعهم على الوقوف في وجه الأعداء الخارجيين، وضمان

الأمن والسلام بين الولايات ذاتها، وانشاء حكومة ترعى حقوق المواطنين وتحميهم من تعسف أية فئة أو سلطة.

* * *

وإذا كان الهدفان الأول والثاني هما اللذان برزا في الأصل في أذهان مؤسسي الاتحاد، فلم يطل الوقت حتى تقدم الهدف الثالث عليهما وغدا الغاية الرئيسية التي من أجلها يقام الاتحاد ويصان من الأخطار الخارجية والمنازعات الداخلية. ومن هنا كان حرص المؤسسين على إقامة التوازن بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية. ومع شعورهم في مبتدأ عهدهم، وفي وسط المشكلات الخارجية والداخلية التي كانوا يعانونها، بضرورة ايجاد سلطة تنفيذية قادرة على القيام بمهمات القيادة وعلى تحمل المسؤولية الجسيمة في حماية الوطن وبنائه، فقد قيدوا هذه السلطة بالسلطتين التشريعية والقضائية، ورفعوا هذه الأخيرة إلى مكانة موازية للأوليين على أساس انهم يبغون «حكم قوانين لا حكم رجال»، كل ذلك في نظام «كوابح وموازنات»، لئلا تطغى أي من هذه السلطات الثلاث على سواها وكي يتجنب قيام حكم تعسفي ينتهك حقوق الأفراد والأقليات.

ولا ننسى ان هؤلاء المؤسسين كانوا قد تأثروا بأفكار «عهد التنوير» الأوروبي الذي رفع العقل إلى المقام الأول في إدراك الحقيقة وفي تنظيم المجتمع، وبالأفكار التحررية التي بثها الحقوقيون والفلاسفة البريطانيون لتأييد الديمقراطية البرلمانية وحماية أفراد المجتمع وفئاته من طغيان السلطة الملكية، وبالمبادىء التي نشرها المفكرون الفرنسيون التي أدت إلى الغاية ذاتها عن طريق الثورة الفرنسية.

وإيغالاً في الحرص على صيانة حقوق الأفراد المواطنين وفئاتهم ـ حتى من الحكومة الديمقراطية المتوازنة السلطات، التي نص عليها الدستور ـ أسرع المؤسسون في الاجتماع الأول للكونغرس (السلطة التشريعية) عام ١٧٨٩ إلى إقرار عشرة تعديلات للدستور تنص صراحة وبصورة قاطعة على حريات المواطنين في الاعتقاد والتعبير والاجتماع والملكية، وعلى حماية حقوقهم من سلطات الأمن أو القضاء. وبعد النص على هذه الحقوق بصيغة واضحة ومفصلة في التعديلات الأولى، جاء التعديل التاسع لينفي أي إشكال بقوله: «ان تعداد بعض هذه الحقوق في الدستور لا ينفي أو ينقص حقوقاً أخرى يملكها الشعب». وهذه التعديلات العشرة للدستور تؤلف بمجموعها «ميثاق الحقوق» (Bill of Rights) الذي يعتز به المواطنون الأميركيون. وقد دخل حيز التنفيذ عام

١٧٩١، بعد موافقة الولايات عليه وسيعيد الأميركيون في السنة المقبلة ذكرى مرور مائتي عام على صدوره.

وخلاصة القول إن فكرة الاتحاد التي بني عليها نظام الولايات المتحدة لم تقم على ان الاتحاد هو غاية في ذاته، أو أن غاياته تقف عند صد الاعداء الخارجيين وحلّ المنازعات الداخلية، بل على انها تتجاوز هذا وذاك إلى بناء الديمقراطية الصحيحة التي تحافظ على حريات المواطن ولا تتعدى على حقوقه. إن هذا الجمع المبدئي بين النظام الاتحادي وحقوق المواطنين هو في نظرنا العامل الأول في السلامة النسبية لهذا النظام واستقراره على مدى السنين وثباته في وجه الاخطار التي عصفت به وحوله. فهل، ومتى، يبرز للعرب «الآباء المؤسسون» الحقيقيون؟

إعادة ترتيب
الأولويات العربية وترسيخها(*)

يجد المواطن العربي نفسه في هذه المحنة العصيبة موزع الشعور مشوش الفكر، خائفاً من المستقبل وما قد يحمله من كوارث لشعبه ووطنه وله ولأسرته، مدفوعاً في أكثر الأحيان إلى الاحباط الشالّ واليأس المعطل ان لم نقل القاتل. ولذا، فالحاجة الأولى للمواطن العربي، وللنخبة القائدة فكرياً وسياسياً بخاصة، هي العمل للخروج من هذا المأزق الخانق والتشتت المروع، واستكشاف الطريق المؤدية إلى النجاة، ومواجهة الأوضاع بكل بصيرة وجهد وإخلاص. وأهم ما تفرضه هذه الحاجة هي الانصباب على النظر في الأولويات العربية والحرص على صحتها وحسن ترتيبها من حيث أهميتها الحاضرة والمقبلة ودورها في الحفاظ على سلامة الوطن وعلى عملية تجميع القدرات الوطنية، البشرية والمادية، وتنميتها وتجنيدها. وحبذا لو يقدم المفكرون وقادة الرأي من العرب، في شتى أنحائهم، على هذا الجهد الفردي والجماعي الملح فيرسموا من خلال وجدانهم وتحليلاتهم العقلانية وثقافاتهم الحرة، الخطوط التي يجب أن نتمسك بها، فلا نفلتها أو نضيعها، في خضم الأعاصير العاصفة في داخل مجتمعنا وحوله.

من هنا كانت هذه المحاولة التي أسجلها في هذا المقال، والتي يفرضها الوضع الحاضر الرهيب على كل عربي إرضاء لضميره ومساهمة في إنقاذ وطنه وقومه. وقد لا تكون هذه المحاولة صحيحة في جوهرها أو اتجاهها، ولكن من الضروري أن تبذل، وأن يبذل أمثالها، لتتفاعل وتتكامل تمهيداً لخلق رأي عام عربي يتغلب على النزعات المتضاربة

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩٠/٩/٢١.

والتوترات المائجة ويهدينا إلى طريق الخلاص. من هنا نبدأ ولا سلامة أكيدة لنا إلا بهذه البداءة.

وقبل الاقدام على سرد هذه الأولويات، لا بد من **كلمتين، الأولى**: إننا قلنا «إعادة ترتيب الأولويات العربية»، وكان الأحرى أن نقول: «البدء بترتيب الأولويات العربية»، لأن هذه الأولويات لو كانت قد درست وصممت وأوضحت للعيون والأذهان ورتبت ترتيباً صحيحاً خلال السنوات الماضية، لما كنا أصبنا بسلسلة الأزمات التي عانيناها والتي جاءت، إلى حد بعيد، نتيجة تشوشنا الفكري والسياسي والقومي عموماً، وعادت من جهتها فأنتجت المزيد من هذا التشويش والضياع حتى وقعنا في هوة الانقسام والفوضى التي أصبح أول واجباتنا أن نجهد للصعود منها.

أما الكلمة **الثانية**، فهي أن هذه المحاولة لن تنجح، كما أن أي محاولة أخرى، موازية، لن يكتب لها التوفيق إلا إذا عزمنا على أن نتخلى عن أشياء وأن نتحلى بأشياء، أن نتخلى عن النفخ في الأبواق وقرع الطبول والصدور وعن اهاجة المشاعر وتأجيج العصبيات والأحقاد والمصالح وإطلاق الانفعالات الغريزية على هواها، وأن نتحلى بالميزتين اللتين رفعهما تراثنا إلى أعلى المراتب: «الحكمة» وهي ضالة المؤمن وفضيلة النفس العاقلة، والنخوة أو «المروءة العربية» التي كانت تلخص فيها الفضائل العربية الأصيلة كلها.

* * *

الأولوية الأولى التي تبدو لهذا الكاتب في وسط وضعنا الخطير الداهم هي الاهتمام الجاد والسعي النافذ من أجل تجنب الحرب. فالحرب إذا اندلعت لا سمح الله ـ ستكلفنا ضحايا غزيرة غالية، وخسائر مادية فادحة في الموارد والممتلكات، في وقت نحن أحوج ما نكون إلى المحافظة على طاقاتنا البشرية والمادية وتطويرها في سبيل حماية أمننا وسلامة تقدمنا ورعاية مواطنينا. وهنا لا بد من مواجهة تيارين يتدفقان طبيعياً من بعض الصدور، ولهما ما يبررهما: **التيار الأول** القائل أن صبرنا قد عيل من السبل التفاوضية ومن اعتماد الأساليب السلمية صوناً لحقوقنا، والتي لم توصلنا إلى حق خلال عشرات السنين بسبب سيطرة الأقوياء وعنجهيتهم ورغبتهم في جرنا إلى الاستسلام والذل، ولم يبق أمامنا إلا القتال الحربي، فإن نجحنا فيه فلنا مقاصدنا، وإن لم ننجح فلعله يحدث تغييرات في خريطة المنطقة تأتي في مصلحتنا. إن هذا الموقف هو في نظر هذا الكاتب، موقف اليائس الذي يندفع بدوافع يأسه أولاً من دون أن يولي حرب هذه الأيام ما تتطلب

من حسابات معقدة وموازنات دقيقة بين الأرباح والخسائر ومن دون أن يتطلع إلى الأمد البعيد بقدر ما يتحكم به الأمد القصير. أما **التيار الثاني** فهو لا يأبه بتفجير النفوس والموارد والممتلكات ما دام مثلها ـ ولربما أكثر منها ـ سينزل بالأعداء المهاجمين أو المتربصين وما دام ثمة إمكان بإصابة العدو بأضرار إن لم نقل بهزيمة على شاكلة فيتنام. إن هذا الاتجاه «الشمشوني» (عليّ وعلى أعدائي يا رب) المبني أيضاً على العاطفة الجامحة لا الحساب العقلاني الدقيق، ليس مضمون العواقب أو آيلاً إلى الهدف المبتغى.

ليس من عربي صادق الوطنية حصيف الرأي ينكر واجب النضال المسلح في سبيل نيل الحقوق القومية، لكن وضعنا الحاضر يشترط أن يكون هذا النضال بين العرب مجتمعين، وقوى الاستعمار، لا بين عرب منشقين بعضاً على بعض، أو من قبل عرب لم يكوّنوا بعد قدراتهم التي تؤدي بهم إلى النصر المضمون أو الراجح على الأقل. وطبيعي أن تجنب هذه الكارثة لا يتوقف على العرب وحدهم، بل يتناول القيادات العسكرية والجيوش المحشودة براً وبحراً وجواً بمبادرة مصممة وملاحقة حثيثة من جانب الولايات المتحدة. وثمة في القيادة الأميركية العسكرية والسياسية وفي الأوساط الشعبية من يدعو إلى ضرب العراق ضربة سريعة ساحقة تهدم أجهزته العسكرية والصناعية وتلقي الرعب في صفوف جنوده وسكانه وتنشر الدمار في أرجائه فتؤدي، في نظر هؤلاء المغامرين، إلى هزيمة العراق و«تركيعه». ولا تقتصر هذه الدعوات والخطط على الغرب والأروقة السرية في أبنية الدفاع، بل انها تنشر في الصحف وفي التعليقات التلفزيونية بكل وضوح ومن دون خجل. بل إن التهجمات الرهيبة على العراق من قبل الأجهزة الاعلامية الأميركية بتأثير مراكز القوى الصهيونية، انطلقت قبل فترة من احتلال العراق للكويت وأثارت حملات عنيفة على العراق وعلى الرئيس صدام حسين، ناعتة إياه بأبشع الألقاب، ليس أقلها أنه «أخطر رجل في العالم». وإزاء هذا، يجب أن تتكاتف المساعي العربية لصد هذا الاتجاه المجازف الجنوني وذلك (١) باستمرار الدعوة إلى المفاوضة والسلام وتجنب أية إثارة للأحقاد الناشبة أو الدفينة و(٢) بالانكباب على صوغ حل عربي لا يبقي مجالاً للقوى الأجنبية للتدخل وللعبث بمقدرات العرب.

إن قبض العرب على نواصي هذه الكارثة الممكنة هو السبيل الأمين، بل الوحيد، لمنعها وتفادي مآسيها. وهذا الفعل ـ لا الانفعال ـ العربي يقتضي وقفة عز (قائمة على الحكمة والمروءة) من قبل جميع الأطراف العربية: أولاً من الرئيس صدام حسين الذي بادر باحتلال الكويت، والمدعو الآن إلى اتخاذ مبادرة إيجابية عربية أصيلة، بإعلان الانسحاب من الكويت (١) تغليباً للمصلحة العربية العليا على المصلحة العراقية و(٢)

استناداً إلى المبدأ الأساسي الذي ينبع من صميم الإحساس القومي والذي تجسد بمواثيق ومعاهدات عربية تمنع أي فريق عربي من الاعتداء على أي فريق عربي آخر بقوة السلاح وتوجب الاحتكام إلى هذه المواثيق بالأساليب السلمية، فضلاً عن المواثيق الدولية التي يجب أن نكون نحن أول من يدعو إلى تطبيقها جرياً مع احتجاجاتنا المستمرة على إسرائيل للمضي في مخالفتها طوال السنوات الماضية بمزيد من الاستهانة والاحتقار.

ويجب أن تقابل هذه المبادرة مبادرة من الجانب العربي الآخر الواقف في وجه العراق بالإصرار على الحل العربي من دون سواه وعلى انسحاب الجيوش الأجنبية المجمّعة وعلى وضع اليد العربية على هذه المشكلة. وكل مبادرة من هذا النوع ـ من العراق أو من الدول العربية المواجهة له ـ وإن بدت تنازلاً وضعفاً ـ هي في الواقع «كسب» ومظهر قوة لأنها تعيد الأمور إلى أصولها الصحيحة، القومية والإنسانية. وهذا «الكسب» يسبغ على صاحبه ثوب الكرامة والعز، لا ثوب المهانة والذل كما يعتقد البعض، فضلاً عن أنه يجنب العرب والعالم أهوال الحرب الضروس المتوقعة.

* * *

أما **الأولوية الثانية**، فهي الأصلية، وما الأولى سوى سبيل إليها وتمهيد لها. وهي ما ذكرنا من العودة إلى الأصول. والأصل الأول والرئيس هو اللحمة العربية، والإيمان بأن قوة العرب بالعرب وخلاص العرب بالعرب، واعتزام العرب ـ جميعاً ـ حل خلافاتهم بالأساليب السلمية الديمقراطية. ومن المؤسف أن سمعة العرب خارج بلادهم هي مناقضة لهذا الأصل مناقضة تكاد تكون تامة.

فهم موصوفون دائماً وفي شتى الأنحاء بأنهم يكثرون القول في روابطهم الأصيلة وفي وحدتهم القومية، بينما أعمالهم تخالف هذا القول وتناقضه باستمرار متصاعد حتى أصبحنا في نظر الكثيرين من أبناء هذا العصر المثل البارز للتنابذ والتفرق والانفصام بين الكلام والسلوك، والمؤلم حقاً أن هذا الانطباع لا يقتصر على الأجانب بل يخترق صفوف العرب أنفسهم فقلّ من فئاتهم ـ شيباً أو شباباً، أغنياء أو فقراء، حكاماً أو محكومين، متعلمين أو جاهلين ـ من لا يعتقد هذا الاعتقاد ويعبر عنه استناداً إلى تصرف الدول العربية والحكام العرب بعضهم إزاء بعض. ومن هنا، كان الوضع العربي الحاضر فرصة ذهبية للعرب ـ ولحكامهم خاصة ـ للتغلب على أنفسهم، وللاقتناع وإقناع الغير بأنهم صادقون في ما يقولون، وأنهم يكوّنون حقاً أمة عربية قادرة وجديرة بالاحترام، أو أنهم، على الأقل، في طريقهم إلى ذلك. وهنا أيضاً يأتي ردهم على تحدي الغير والذات

وقفة عز (مفعمة حكمة ومروءة)، تخرجهم من العسر إلى اليسر ومن الحق في الحياة إلى استحقاق الحياة.

* * *

أما **الأولوية الثالثة** التي لا تتحقق ولا تصح إلا بفعل الأولويتين السابقتين، فهي أن يدرك العرب أنهم يعيشون في هذا العصر، وأن لا سلامة لهم إلا إذا قاموا بالفروض التي يتطلبها هذا العيش، وأول هذه الفروض هي حماية الذات من شرور هذا الزمان الاستعمارية والصهيونية الرهيبة. ولا سبيل إلى هذه الحماية إلا بالقدرة ـ القدرة بلغة هذا العصر لا بلغة العصور السالفة، القدرة الواقعية لا المتخيلة ولا المتوهمة.

ولا قدرة حقيقية من دون معرفة ثابتة ومحققة ومتطورة ـ ولا تنمية من دون رؤية صافية وجهود عاقلة مخلصة، ووجود فعلي لا انفعالي، وتضحية بالخاص في سبيل العام، وتوق إلى الابداع الحقيقي بدلاً من المباهاة الفارغة والميثولوجيات الخادعة.

ولا قدرة في هذا العصر ولا رعاية وطنية وإنسانية إلا بموارد سخية مثل الثروة النفطية العربية التي منحت للعرب من دون أي جهد من قبلهم... إن هذه الثروة التي وضعها الخالق في أيديهم وجعلهم مسؤولين عنها، إنما يجب أن تصرف في ما يرضى عنه الخالق، وهو تعزيز الخير البشري بدءاً بالخير العربي للأجيال الحاضرة والقادمة.

وأخيراً، ان القدرة لا تكون حقيقية مثمرة إلا إذا تمثلت بإنشاء حضاري فيه ترقية للذات وإسهام للإنسانية جمعاء. وفي نهاية الأمر، لا يبقى من تاريخ أي قوم إلا حضارتهم وما تضمنت من عناصر تقدمية وبواعث أدبية أغنتهم وأنعمت على غيرهم.

هذه الأولويات الثلاث العامة رسمت بخطوطها العريضة وكل منها تحتوي على صنوف وأقسام، وتتدرج مراحل، وهي متساندة متفاعلة فيما بينها لا تقوم إحداها من دون الأخرى، وليس صعباً على قادة الرأي من العرب أن يفصّلوها ويعينوا الواجبات التي تتطلبها كل مرتبة من مراتبها وكل مرحلة من مراحلها، وان يتوصلوا من هذا الجهد الفعلي الحر المشترك إلى وضع منهاج متكامل لتكوين أمة عربية، موحدة، قادرة، متحضرة. وما هذه المحاولة المتواضعة التي يمثلها هذا المقال سوى دعوة إلى تلبية هذا الواجب الأول والقيام بهذا العمل الإبداعي المطلوب في هذا الزمان العسير.

إنها دعوة إلى الضمير العربي أن يتيقظ، وإلى المروءة العربية أن تنهض وإلى

الحكمة العربية أن تتكون وتفعل، وإذا لم تثمر هذه الدعوة لدى الحاكمين والمسيطرين، فلعلها على الأقل تجد لها صدى في صدور أهل الفكر، فيقفوا هم وقفة عز بدلاً من أن يظلوا تابعين مغلوبين، وعسى ألا تذهب هذه الدعوة صرخة في وادٍ أو نفخة في رماد.

خطآن تاريخيان للسوفيات
في حق أنفسهم وفي حق العرب(*)

قد لا يكون الوقت مناسباً لمحاسبة السوفيات بشأن سياستهم العربية، فهم الآن مشغولون في المحافظة على كيانهم وسلامة اتحادهم الذي يبدو أنه في مهب الرياح، ويحاولون في الوقت نفسه تعديل نظامهم الاقتصادي لتلبية حاجات شعوبهم ولرفع مستوى عيشها، بل لإيقاف انهيار هذا المستوى. انهم، باختصار، يخوضون معركة بقائهم في مرتبة إحدى القوتين العظميين، إن لم نقل معركة استمرارهم دولة ذات شأن وأمة موحدة متقدمة نافذة في هذا العصر.

هذا من جهتهم. أما من جهتنا، فنحن في وسط معركة مصيرية قل أن خبرنا مثلها في تاريخنا المديد، بل الواقع أننا في خضم معارك عديدة متشابكة لا ندري أين تبدأ معالمها وأين تنتهي، ومنها الخضة الأخيرة التي أحدثها احتلال العراق للكويت والتي تستحوذ الآن على عواطفنا وعقولنا لما أنزلت بنا من مصائب وأخطار جسيمة ولما تنذر به من أخطار ومصائب أشد هولاً في المستقبل القريب سواء من حيث تعرضنا لحرب عاتية مدمرة أو تعاظم بعثرتنا وتنابذنا أو استشراس عدونا الصهيوني أو تعثر نمونا وتقدمنا وانحطاطنا بالتالي إلى دركات سفلى في سلم العجز والتخلف.

ومع هذا، فلا بد من العودة إلى الأحداث البارزة في تاريخنا القريب والبعيد لنمعن في معانيها ونستخلص عبرها ونهتدي بها في سبيل النهوض من عثراتنا وتعيين

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩٠/٩/٢٨.

مواقعنا تجاه الأطراف الكثر الذين يؤثرون في مصيرنا. ومن هؤلاء لا شك الطرف السوفياتي الذي كان له دوره البالغ في توجيه مسيرتنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولأبادر إلى القول إن السوفيات أدوا لنا خلال هذه الفترة ضروباً من المساعدة والعون يجب الاعتراف بها وحسن تقديرها. فقد بذلوا لنا مساعدات عسكرية وانشائية جسيمة ودعمونا سياسياً في المنازعات الدولية وفي ساحات الأمم المتحدة وحجزوا جاليتهم اليهودية المهمة وسدوا عليها أبواب الهجرة إلى إسرائيل على الرغم من الضغوط الشديدة التي تحملوها. ولم يجنوا من هذا كله منافع معادلة أو مناسبة من الدول العربية، بل حصدوا قسماً من مضار الهزائم التي منيت بها هذه الدول في تلك الفترة.

وقد يخالفني الغير في هذا التقويم، ولكن المجال هنا لا يتسع ـ وقد لا يناسب كما قلت ـ لتناول هذا الموضوع بصيغته الشاملة. ولذا أحصر كلامي في المرحلة الأولى في بروز السوفيات عالمياً بعد الحرب الكبرى الثانية والتي ارتكبوا فيها خطأين سياسيين تجاه أنفسهم وتجاه العرب. وقد وصفتهما بأنهما خطآن تاريخيان، وذلك بمعنيين: الأول أنهما جريا في الماضي وحبكا في نسيج التاريخ، والتاريخ في تراثنا العربي مؤد للاعتبار ومرادف له، فعسى أن يحملا لنا العبرة الصحيحة المرجوة. أما المعنى الثاني فهو إنهما من الأحداث التي أثرت تأثيراً نافذاً في ما تلاهما سواء لدى السوفيات أو لدى العرب. وقد كان لي حظ مراقبة بعض مناحي هذين **الحدثين ــ الخطأين** عندما كانا يجريان على ساحة الأمم المتحدة في عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧.

الحدث الأول يتصل بقضية اختيار مقر للأمم المتحدة. فبعد أن صيغ ميثاق هذه المنظمة في سان فرانسيسكو في ربيع ١٩٤٥، عمد مندوبو الدول الأعضاء إلى تعيين «لجنة تحضيرية» لتنظيم إنشائها ووضع قواعد العمل فيها وتعيين موظفيها. وبدأت هذه اللجنة مهمتها في لندن في خريف تلك السنة. وكان من جملة المسائل التي جابهتها قضية اقتراح مكان صالح ليصبح مقراً للمنظمة الجديدة. وقد اقتضت معالجة هذه القضية أكثر من سنة من الزمن في اللجنة التحضيرية، وفي «لجان المقر» المتابعة، وفي الاجتماع الأول للهيئة العامة (في لندن أولاً، ثم في نيويورك). ذلك أن هذا الموضوع أثار نزاعات مختلفة بين الدول وبين كتلها. فالأوروبيون كانوا يفضلون إحدى المدن الأوروبية، وفي مقدمتها جنيف التي كانت مقراً لعصبة الأمم. أما السوفيات فقد رشحوا منذ البدء الولايات المتحدة والساحل الشرقي منها خصوصاً، وذلك لكرههم لجنيف ولطرد عصبة الأمم إياهم في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٩ أو لأسباب أخرى لم تتضح بعد.

وجارتهم دول عدة لعوامل مختلفة منها الرغبة في الابتعاد عن أوروبا التي بقيت

مركز الحروب والمنازعات طيلة قرون، ومنها كذلك ضمان مساندة الولايات المتحدة التي خرجت من الحرب العالمية الثانية أقوى دول العالم وأشدها نفوذاً، وتجنب الضعف الذي أصاب عصبة الأمم السابقة بسبب رفض الولايات المتحدة الانضمام إليها مما أنقص سلطتها ونفوذها وصبغتها العالمية.

وانتهى الأمر بعد نقاش طويل ومتشعب إلى إقرار المركز في الولايات المتحدة. وتعددت الدعوات من مدن كثيرة، كبيرة وصغيرة، في هذا البلد الواسع الأرجاء لاستقبال المنظمة فيها، وكان في مقدمتها سان فرانسيسكو. ومالت الوفود العربية وعدة وفود أخرى، أميركية لاتينية وسواها، إلى هذه المدينة. ولكن السوفيات ظلوا مصرين على الساحل الشرقي وهددوا بمقاطعة أية اجتماعات تعقد في سان فرانسيسكو.

وتوالت مباحثات الهيئة العامة في نيويورك في هذا الشأن، وتعددت ترشيحات مناطق على الساحل الشرقي، إلى أن ظهر فجأة، في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦، عرض من الثري جون د. روكفلر بتقديم ٨,٥ مليون دولار لشراء قطعة أرض في وسط مدينة نيويورك واعدادها لبناء المقر، شرط أن تقبل الأمم المتحدة هذا العرض خلال ثلاثين يوماً. وبسرعة البرق، وافقت لجنة المقر، ومن بعدها الهيئة العامة، على هذا العرض وتم اختيار نيويورك مركزاً للمنظمة.

إن الدوائر الصهيونية النافذة في نيويورك، بمؤازرة السكرتير العام للمنظمة تريغفي لي، كانت وراء هذا الاقتراح ووراء سرعة قبوله. وبذا غدت نيويورك، وهي أهم مراكز الفاعلية الصهيونية، مقراً للمنظمة العالمية التي كان ينتظر أن تعالج يومها قضية فلسطين. وان المرء ليتساءل عن دوافع السوفيات حينئذاك للاصرار على الساحل الشرقي من الولايات المتحدة وترحابهم باختيار نيويورك. وقد أكد لي هذا الاصرار مندوب كولومبيا، الذي كان رئيس لجنة المقر، عندما لقيته في بوغوتا عام ١٩٦٦ وسألته عن أسباب هذا الاختيار فأبرز في الدرجة الأولى تمسك السوفيات المستمر بمركز على الساحل الشرقي من الولايات المتحدة وتهديدهم، في ما روى لي، بمقاطعة المنظمة إن لم تقر هذا المنحى.

وإلى أن تنشر الوثائق السوفياتية الرسمية لذلك العهد، يخطر للمرء أن السوفيات كانوا يأملون أن ينفذوا من أحد المراكز الكبيرة على الساحل الشرقي من الولايات المتحدة إلى الرأي العام الأميركي ليبثوا فيه دعايتهم وينمّوا في أرجائه منابت لمعاضدة مواقفهم أو على الأقل لتخفيف العداء لهم في المجابهة التي كانت قد بدأت طلائعها، بينهم وبين الولايات المتحدة، خصوصاً أن هذه المدن الشرقية الكبرى ـ وفي مقدمتها

نيويورك ـ كانت تحوي عناصر اشتراكية متحركة كان السوفيات يأملون منها خيراً. غير أن النتيجة جاءت على عكس ما كانوا ينتظرون، إذ عندما قامت المجابهة بين الدولتين العظميين ـ وكان من ساحاتها الكبرى منابر الأمم المتحدة ـ جُندت الوسائل الإعلامية المهمة المتمركزة في نيويورك أو الخاضعة لتأثيرها لدعم المواقف الأميركية ومهاجمة المواقف السوفياتية، هذا بالإضافة إلى القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على تنقل المندوبين السوفيات وإلى فاعليات التجسس والاستخبارات التي وجهت إليهم.

أما بشأن العرب، فإن نتائج اختيار نيويورك جاءت وخيمة على مصالحهم وعلى قضية فلسطين خصوصاً، لتركز جالية يهودية كبرى ومنظمات صهيونية قوية في هذه المدينة ولقدرة هذه المنظمات على تسيير وسائل الاعلام وتشكيل المظاهرات دعماً للصهيونية وإسرائيل وتهجماً على الفلسطينيين والعرب عموماً. وكل من رافق سير الأمم المتحدة منذ إنشائها قد شعر ولا شك، بهذا الضغط الصهيوني العنيف في نيويورك وتحمل آثاره. ويكفي أن نقول، سواء بشأن السوفيات أنفسهم أو بشأن العرب، ان فكرة إثارة قضية هجرة اليهود عن الاتحاد السوفياتي نشأت بين صهيونيي هذه المدينة. وظل هؤلاء خلال سنوات طويلة ينظمون المظاهرات على أبواب الأمم المتحدة وفي أماكن تجمع أخرى للضغط على السوفيات ولاستعداء الرأي العام الأميركي ضدهم، إلى أن نالوا مبتغاهم في هذه الأيام.

* * *

أما **الحدث ــ الخطأ الثاني** في السياسة السوفياتية في تلك الفترة فهو أبلغ أثراً وأشد وبالاً. وقد تمثل في الدور الذي لعبه السوفيات في تقسيم فلسطين ثم في مساندة إسرائيل. فمن المعروف أن بريطانيا العظمى الدولة المنتدبة على فلسطين، بعد أن عجزت عن حل القضية الفلسطينية، خصوصاً إثر تزايد الضغوط الأميركية لمصلحة اللاجئين اليهود والصهيونية، عزمت على إلقاء هذه القضية برمتها في أحضان الأمم المتحدة، فاقترحت في نيسان (ابريل) ١٩٤٧ عقد اجتماع خاص للهيئة العامة للمنظمة لتعيين لجنة خاصة لدراسة هذه القضية تمهيداً لعرضها على اجتماع الهيئة العادي في أواخر ذلك العام. وقد عقد هذا الاجتماع الخاص بين نهاية نيسان (ابريل) وأواسط أيار (مايو) وانتهى كما هو معروف إلى تعيين لجنة لهذا الغرض، ثم إلى القرار المشؤوم الذي اتخذته الهيئة العامة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) بالموافقة على توصيات أكثرية هذه اللجنة القاضية بتقسيم فلسطين.

ومما يلفت النظر أن أول إشارة إلى التقسيم وردت في خطاب أندريه غروميكو، رئيس الوفد السوفياتي ونائب وزير الخارجية، في ١٤ أيار (مايو) خلال الاجتماع الخاص للهيئة العامة. فقد ورد في هذا الخطاب ما يلي: «إن الشعب اليهودي قد تحمل خلال الحرب شروراً وآلاماً هائلة...، فهل يحق للأمم المتحدة، إزاء الوضع المأساوي الذي يوجد فيه مئات الألوف من اليهود الباقين بعد الحرب، أن تتخلى عن الاهتمام بمصير هؤلاء المقتلعين من أوطانهم ومنازلهم؟... إن سكان فلسطين يتألفون من شعبين: العرب واليهود، لكل منهما جذور تاريخية في هذا البلد... وعلى أساس هذه الحجج يستخلص الوفد السوفياتي أن مصالح اليهود والعرب على السواء لا تصان كما يجب إلا بإنشاء دولة يهودية ـ عربية، ديمقراطية مستقلة، مزدوجة ومنسجمة في الوقت ذاته... فإذا تبين أن هذا الحل غير ممكن التحقيق بسبب التوتر المشتد بين اليهود والعرب... وجب عندئذ البحث في حل ثان، له، كما للأول، موالون في فلسطين، وهو الذي يقوم على تقسيم هذا البلد إلى دولتين مستقلتين، دولة يهودية ودولة عربية».

وكانت هذه هي المرة الأولى، كما قلت، التي ورد فيها اقتراح التقسيم في منبر رسمي عالمي ومن قبل رجل دولة مسؤول، بل ممثل دولة عظمى. ولقد كنت حاضراً الجلسة التي ألقي فيها هذا الخطاب، وشاهدت بوادر الابتهاج والسرور التي ارتسمت على وجوه الصهيونيين الحاضرين، وكأنهم فوجئوا بهذا التصريح، كما قال أبا ايبان في سيرته الذاتية أن هذا الخطاب منحة غير منتظرة قلبت «جميع توقعاتنا وجميع حساباتنا، رأساً على عقب» وكما صرح الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن أمام اللجنة الخاصة لفلسطين: «إني متأكد أنه (غروميكو) ليس صهيونياً. ولست أريد أن أسيء إليه، ولكن خطابه، مع هذا، يشكل تصريحاً صهيونياً جيداً». وهكذا تتابعت أحداث هذه السلسلة: من هذا الخطاب إلى اتخاذ الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا (دون يوغوسلافيا) موقف الأكثرية في اللجنة (التي تسيطر عليها الدول الكبرى والقوى الصهيونية) الداعية إلى التقسيم، إلى مساندة هذه التوصية في الهيئة العامة من قبل الاتحاد السوفياتي وجميع الدول الاشتراكية الأعضاء (عدا يوغوسلافيا أيضاً)، إلى تأييد التمسك بمشروع التقسيم وتأييده في اللحظة الأخيرة في آذار (مارس) ١٩٤٨ حين بدا أن الولايات المتحدة أخذت تشك في صحته وتفكر في تعديله، إلى الاعتراف بإسرائيل شرعاً (de Jure) بعد يومين من إعلان قيامها، إلى البلاء الأعظم الذي مثله تدفق السلاح التشيكوسلوفاكي على المقاتلين الصهيونيين بين الهدنتين في حرب ١٩٤٨، إلى غير ذلك من الوقائع التي قد تتضح بمرور الزمن.

وهنا أيضاً أخطأ السوفيات خطأ فاضحاً في حق أنفسهم وفي حق العرب. ولعلهم كانوا يأملون أن «الدولة اليهودية» التي اقترحوا انشاءها ودعموها في أوائل سنيها ستكون موطىء قدم لهم في الشرق الأوسط وفي منطقة البحر المتوسط التي ما فتئوا منذ أجيال يحلمون بالنفاذ إليها، أو لعلهم لم يكونوا يطمئنون إلى الملوك والأمراء والرؤساء العرب ويعتبرونهم رجعيين أو حلفاء مبطنين للغرب على رغم مهاجمتهم إياه وعدائهم الظاهر له، أو ـ وهذا ما نميل إلى ترجيحه وإبرازه ـ لأن النفوذ الصهيوني كان فاعلاً في الدوائر السوفياتية حينذاك أكثر مما كنا نتصور فدفعها إلى هذه السياسة الخاطئة. ومهما يكن من أمر، فإن الأحداث التالية برهنت على هذا الخطأ. فبدلاً من أن يتمكن السوفيات من استغلال إسرائيل انقلبت هذه عليهم، وأصبحت قاعدة للنفوذ الأميركي في الشرق الأوسط ودولة تتباهى بأنها تحمي المصالح الأميركية في هذه المنطقة من الخطر السوفياتي وتطالب الولايات المتحدة بثمن هذه الحماية. وعندما تبين هذا للسوفيات في أواسط الخمسينات، تحولوا إلى العرب بالمعونة العسكرية والانشائية وبالمساندة السياسية وأخذوا يتخلون عن إسرائيل ويهاجمون سياستها التوسعية، من دون أن يمسوا شرعية وجودها، إلى أن اضطروا الآن بسبب حاجتهم إلى الوفاق الأميركي والعون الاقتصادي إلى دعمها بأنفذ سلاح يملكونه وبأقوى مدد تحتاج هي إليه، وهو العنصر البشري الذي يمكنها في الأرض ويشرّع توسعها. أما أثر هذا الخطأ السوفياتي الفاضح في المسيرة الفلسطينية والعربية عموماً، فحدث عنه ولا حرج!

فهل، ترى، نستفيد من مراجعة هذه الفترة الأليمة من تاريخنا الحديث، فنستمد على الأقل عبرتين من عبرها الكثيرة، وهما: ١ ـ ان الصراع بيننا وبين الصهيونية صراع عالمي يجب أن يظل قبالة نظرنا ومحور تفكيرنا، فلا ننصرف عنه إلى أية مشكلة أخرى خصوصاً المشاكل التي نخلقها نحن لأنفسنا فيستغلها سوانا، و٢ ـ ان سياسة أية دولة تقوم، أول الأمر وآخره، على مصالحها أكثر مما تقوم على الايديولوجيا السائدة فيها، وإننا، إذا لم نتبين أن مصلحتنا الأولى هي في التحام صفوفنا وتوحد جهودنا، فسنظل في مهب الرياح!

ليتنا نقتدي
بدول شرق آسيا(*)

(١)

إن من يتابع الأحداث الجارية في الفترة الأخيرة من خلال جريدة **الحياة** ـ ومن فضل هذه الجريدة أنها تفسح في مجال هذه المتابعة وتطلع قراءها على الأحداث ذات الخطر والأثر في مختلف أنحاء العالم ـ يلاحظ التيارات التي تتجاذب الشعوب في هذه الآونة، ويستطيع أن يستخلص من هذه الملاحظة ما يفيده، بالمقارنة والمقابلة، في إدراك الوقائع الملمة بوطنه وقومه ومعانيها الأساسية.

وفي هذا النطاق أتقدم إلى تجسيد بعض الظواهر المهمة التي تتوالى على مسرح آسيا الشرقية (وما يتصل بها جنوباً)، إذ من البيّن لكل مراقب متنبه أن هذه المنطقة من العالم تتميز الآن ـ ولعلها ستكون أكثر تميزاً في المستقبل ـ بوزن خاص، وأن المحيطين الباسيفيكي والهندي سيحتلان في مجالات التركز والنفوذ ما كان يحتله البحر الأبيض المتوسط قديماً والمحيط الأطلسي حديثاً، إن لم يتفوق عليهما.

ولن أقف في هذه الملاحظات عند القوى الكبرى ذات الشأن المتعاظم في العالم ـ تلك القوى التي لها من حجمها البالغ وإسهامها الحضاري السالف وتقدمها الرائع الحاضر ـ ما دفعها إلى مقدمة الركب البشري، كاليابان التي حققت معجزة صناعية اقتصادية تذهل الغرب والشرق، أو كتينك الكتلتين البشريتين الضخمتين ـ الصين والهند

(*) نشر في: **الحياة**: ٥/١٠/١٩٩٠ و١٢/١٠/١٩٩٠.

ـ اللتين ينظر إليهما العالم بعين التساؤل والرهبة لما تضمان من قدرات هائلة، ماثلة ودفينة. وإنما أتصدى لدول أصغر حجماً وأدنى مرتبة وأشبه بدولنا العربية، مشيراً **أولاً** إلى المحاولات التي يبذلها البعض منها في سبيل استعادة وحدتها وعافيتها، في الوقت الذي تمضي دولنا العربية في توسيع خلافاتها ونزاعاتها والابتعاد عن وحدتها المرجوة وإهدار مواردها الغزيرة في ما لا ينفع، بل في ما يسيء وما يمكن التخلف والعجز والتبعية. وألتفت **ثانياً** إلى بعض هذه الدول الآسيوية التي حققت في السنوات الأخيرة قفزات واسعة وسريعة في مسالك التنمية على رغم ضيق حدودها وضآلة مواردها نسبياً، مما يجعلها نموذجاً للاحتذاء جديراً بالاهتمام والدرس.

ولنبدأ أولاً بكمبوديا ـ ذلك البلد الذي نهض فيه شعب الخمير في القرن السادس م.، وامتد حكمه إلى منطقة واسعة الأرجاء في جنوب شرق آسيا، وأنشأ حضارة لا تزال آثارها ماثلة في معابد انغكور الباهرة. ثم ضعف شأن هذا الشعب بسبب الحروب التي نشبت بينه وبين جيرانه، إلى أن استولى الفرنسيون على بلاده عام ١٨٦٣ وفرضوا عليها الحماية وجعلوها قسماً من أهم مستعمراتهم الآسيوية: «الهند الصينية». وخلال الحرب العالمية الثانية، وقعت كمبوديا، كالبلاد المجاورة لها، تحت الاحتلال الياباني وشارك أهلها في القتال الذي دار في المنطقة حينذاك طامحين إلى نيل استقلالهم بعد تلك الحرب الدامية.

ولكن الفرنسيين عادوا عام ١٩٤٦ وفرضوا سلطتهم السابقة، فما لبثت حروب الاستقلال ان اندلعت في تلك المنطقة، وما لبثت كمبوديا أن انجرّت إلى خضم الحرب الفيتنامية ضد الفرنسيين ثم ضد الأميركيين وتعرضت لتقلبات خطيرة. فلقد كان يحكمها في ظل الفرنسيين وخلال الحرب الفيتنامية الأمير نورودوم سيهانوك (ملكها السابق)، لكن انقلاباً بقيادة لون نول وبدعم من الولايات المتحدة أطاح حكمه عام ١٩٧٠ وأقام «جمهورية الخمير» التي أصبحت في السنوات الخمس التالية (١٩٧٠ ـ ٧٥) ميدان قتال بين الفيتناميين الشماليين وبين الفيتناميين الجنوبيين وحلفائهم الأميركيين. وفي عام ١٩٧٥ استولى على الحكم فريق من الثوار الشيوعيين المتطرفين المعروفين بـ «الخمير الحمر» بقيادة بول بوت الذي أخضع البلاد خلال ثلاث سنوات ونصف سنة لحكم ارهابي فظيع ذهب ضحيته مليون من السكان على الأقل (وبتقدير بعض المصادر حوالى ثلاثة ملايين).

ومن مآسي كمبوديا أنها كانت خلال قرون من التاريخ وما تزال ميدان صراع إقليمي بين التايلانديين في الشمال والفيتناميين في الجنوب الشرقي. وقد اشتدت هذه

المآسي في الأزمنة المعاصرة بدخول القوى الكبرى هذا الميدان وتنافسها على السيطرة والنفوذ من خلال الأحزاب والجبهات المتقاتلة. فالصين تدعم «الخمير الحمر» والأمير سيهانوك الذي لجأ إليها واتخذ بكين مقراً له ولحركته، والسوفيات يعضدون الفيتناميين وحكمهم ثم حكم أتباعهم في العاصمة، والأميركيون يتأرجحون بين الطرفين إذ كل منهما عدو لهم، فلا هم يستطيعون أن ينحازوا إلى الفيتناميين وحماتهم السوفيات، ولا هم مستعدون للقبول بشيوعيين متطرفين كـ «الخمير الحمر». وقد اختاروا أهون الشرين، فدعموا ائتلاف قوى المقاومة بقيادة سيهانوك وسندوا تمثيلها لكمبوديا في الأمم المتحدة.

وفي مناخ «الوفاق الدولي» الذي انبعث في العام الماضي، أخذت الجبهات الكمبودية تسعى إلى التفاوض، وعمدت القوى الكبرى والدول الاقليمية المجاورة إلى حثها على ذلك، وبعد مؤتمرات واجتماعات متعددة وغير حاسمة بين أطراف مختلفة، عُرضت القضية على مجلس الأمن فأقر هذا المجلس في آب (اغسطس) الماضي برنامجاً لحلها. ويقوم هذا البرنامج على أساس تشكيل مجلس وطني أعلى، نصف أعضائه من ممثلي الحكومة ونصفهم الآخر من ممثلي ائتلاف المقاومة، يتولى إيقاف إطلاق النار ويسلّم تدريجاً قسطاً كبيراً من السلطتين العسكرية والإدارية لمنظمة الأمم المتحدة التي تأخذ على عاتقها إدارة شؤون الحكم موقتاً وتنظيم انتخابات لإقامة حكومة شرعية. وفي ٩ - ١١ أيلول (سبتمبر) اجتمع ممثلو الفرقاء الكمبوديين في جاكرتا عاصمة أندونيسيا برئاسة وزير خارجية هذه الدولة ونائب وزير خارجية فرنسا، وأقروا مبدئياً هذا البرنامج الذي وضعه مجلس الأمن.

ومع أن الطريق لإيقاف الحرب ولاستعادة الوحدة الوطنية الكمبودية لا تزال طويلة وشاقة، ومجالات الاختلاف في التنفيذ لم تفتأ مفتوحة، فالمهم أن الطريق قد شقت وان الفرقاء بدأوا يسلكونها. وقد يقال إن الفضل في هذا السلوك ليس للكمبوديين وإنما لمناخ «الوفاق الدولي»، وان الاتجاه الإيجابي الجديد ما كان ليحدث لو أن الحرب الباردة ظلت مشتعلة. ومع ما في هذا القول من صحة، فلا إنكار للفضل الذي يعود إلى الكمبوديين ذاتهم، إذ أدركوا المتغيرات والمؤثرات الجديدة، وعرفوا كيف يستغلونها لمصلحتهم، أو على الأقل كيف يطورون أنفسهم بحسبها، بدلاً من أن يحاولوا معارضتها بعقلية سابقة لها.

ويتبين تحدي الوضع الحاضر للكمبوديين من عبارة وردت في مقال في مجلة **فورين افيرز** الشهيرة كتبه أحد أعضاء الكونغرس المختصين بشؤون آسيا والباسيفيك في نهاية السنة الماضية قبل ظهور برنامج مجلس الأمن: «إذا لم تتحقق تسوية (لهذه

القضية)، فإن أفضل ما يمكن أن تأمله كمبوديا هو أن تصبح لبنان آخر في جنوب شرق آسيا محكوماً عليه بالنزاع الأهلي المستمر وبالحرمان الاقتصادي». فتأمل أي انموذج أصبحنا نمثل في العالم!

* * *

هذه ظاهرة. أما الظاهرة الثانية فهي بدء مسيرة مماثلة بين الكوريتين بعد خمسين سنة من الانقسام ومن الحرب الساخنة والباردة بينهما. فمن المعروف أن اليابان احتلت شبه جزيرة كوريا عام ١٩١٠، وتحملت كوريا الكثير من شرور هذا الاحتلال، ثم أصبحت في أواخر الحرب العالمية الثانية ميدان صراع دولي حين دخلها السوفيات من الشمال والأميركيون من الجنوب لإقصاء اليابانيين وإجبارهم على الاستسلام. ولكن هذا العون من الدولتين العظميين لم ينقذ شبه الجزيرة ولم يؤد إلى استقلالها، بل قسمها شطرين متعاديين. وفي عام ١٩٥٠ هاجمت كوريا الشمالية أراضي الجنوب، فأثارت الولايات المتحدة القضية في الأمم المتحدة وتوصلت إلى تجنيد قوة كبيرة باسم المنظمة، ولكن جلها من المحاربين الأميركيين، لرد الشماليين. وبعد حرب مريرة تثبت التقسيم بين الشمال والجنوب على خط العرض ٣٨ حيث تركزت حشود من جنود الكوريتين المنفصلتين المتخاصمتين بلغ مجموعها في الآونة الأخيرة، حوالى مليون ونصف مليون، وإلى جانب جيوش كوريا الجنوبية حوالى أربعين ألف جندي أميركي تحت لواء الأمم المتحدة إسماً، كما لم تخل أراضي كوريا الشمالية من جنود أو تجهيزات عسكرية سوفياتية أو صينية. وهكذا قامت في كوريا دولتان: جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الشمال وعاصمتها بيونغ يانغ، وجمهورية كوريا الجنوبية وعاصمتها سيول، ولم تستطع هاتان الدولتان، ولا القوتان العظميان المتنافستان على النفوذ فيهما، الاتفاق على تمثيل كوريا في الأمم المتحدة، ولا يزال مكانها خالياً في هذه المنظمة.

بقي الأمر على هذه الحال إلى الأيام الأخيرة حين حدث اتصال تاريخي بين الدولتين في لقاء بين رئيسي وزارتيهما في سيول في الفترة بين ٤ و٧ أيلول (سبتمبر)، أي قبل أيام من اجتماع الفرقاء الكمبوديين في جاكرتا. ومع أن هذا اللقاء لم يخرج بنتائج إيجابية محسوسة، فالمهم أن الطريق قد شقت وأن الفريقين اتفقا على متابعة السير فيه باجتماع ثان بين رئيسي الوزراء في عاصمة كوريا الشمالية في الشهر المقبل.

وهنا أيضاً قد يقال ان الفضل في هذا التقارب الجدي الأول ليس للكوريين أنفسهم، بل لمناخ «الوفاق الدولي»، ولعدول القوتين العظميين عن التنافس والتنازع في

شبه الجزيرة الكورية، وللضرورات التي دفعت الاتحاد السوفياتي إلى مفاوضة كوريا الجنوبية وحملت الولايات المتحدة على مد الخطوط بينها وبين كوريا الشمالية. ولكن المهم، هنا أيضاً، أن الدولتين جابهتا هذا المناخ الجديد بواقعية وأفادتا منه في الاقلاع عن المخاصمات والمنازعات المهدرة وفي ارتياد سبل الوحدة أو الاتصال تلبية لمطامح شعبيهما ومجاراة لمطالب العصر.

* * *

أما الظاهرة الثالثة التي أود لفت النظر إليها، فهي التي ورد خبرها في **الحياة** (الأحد في ٢ أيلول/ سبتمبر ـ نلاحظ هنا تلاحق هذه الظواهر الثلاث في النصف الأول من الشهر الماضي)، وهي مسعى تايوان الأخير لمقاربة الصين الشعبية. فمن المعروف أنه، عندما تغلب الجيش الصيني الشعبي على الجيش الوطني بقيادة تشيانغ كاي تشيك عام ١٩٤٩، انسحب هذا وحكومته وبقايا جيشه إلى جزيرة فورموزا التي استعادت اسمها الصيني القديم «تايوان» وغدت مقر «جمهورية الصين». وظلت أكثر الدول تعترف بهذه الجمهورية ممثلة رسمية للصين ومحتلة لمقعدها في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولأحد المقاعد الخمسة الدائمة في مجلس الأمن، إلى أن قضت السياسة أن تتحول الدول عنها إلى «الصين الشعبية» التي تقوم في الوطن الصيني الكبير. وفي عام ١٩٧١ أخرجت الأولى من عضوية الأمم المتحدة، وحلّت محلها الثانية وأخذت الدول ـ حتى المحافظة منها ـ تنقل تمثيلها إلى هذه التي تضم أضخم كتلة بشرية في العالم.

وخلال السنوات الأخيرة رفضت أية من الصينين أن تتنازل عن تمثيلها للصين، إلى أن ظهرت أخيراً من هنا ومن هناك محاولات للتقارب ولإيجاد صيغة تجمع بينهما. وفي الخبر الذي روته **الحياة** أن رئيس الوزراء التايواني وجه رسالة إلى رئيس السلطة التشريعية في بلده يقترح فيها اعتماد مبدأ «بلد واحد ومنطقتان». وكان الصينيون الشعبيون قد اقترحوا سابقاً صيغة «بلد واحد ونظامان» لكن التايوانيين رفضوها على أساس أنها تجعل منهم مجرد حكومة محلية تابعة للصين وردوا باقتراح «بلد واحد وحكومتان» التي رفضتها الصين على أساس أنها «تقسيمية».

وقد يعتبر القارىء أن هذه محاولات عقيمة وتعجيزية، ولكن في يقين هذا الكاتب أن الصين الوطنية (تايوان) ستندمج، أو ستتآلف، في شكل من الأشكال مع الصين الشعبية، لأن قوى هذا العصر تدعو إلى التآلف والاتحاد لا إلى البعثرة ودوام الشقاق. فهل نصغي نحن العرب لهذه القوى ونعمل بمقتضاها حفاظاً لبقائنا وحرصاً على مجرد وجودنا؟

عندما يتحدث الساسة أو رجال الاعلام عن أثر مناخ «الوفاق الدولي في الشرق الأوسط» تتوجه أفكارهم وآراؤهم إلى تسوية النزاع العربي ـ الصهيوني. ولكن العرب ليسوا في الواقع معدين بعد لمجابهة هذا الموضوع. ذلك أن دونه موضوعاً أعمق أصلاً وأشد الحاحاً، هو تسوية النزاعات القائمة بينهم وتحقيق «الوفاق العربي» الذي يهون بعده كل هم آخر. ومما يثير الألم والقلق وينغص الحياة اننا، بدلاً من أن نجاري قوى العصر ونسلك جادين طريق هذا الوفاق، نمضي في سيل التشتت والتمزق وفي إهدار القليل القليل مما تجمع من قدراتنا الفعلية.

حبذا لو اقتدينا بدول آسيا الشرقية. حبذا لو طلبنا الحكمة ولو في الصين!

(٢)

عرضنا في القسم الأول من مقالنا المحاولات الجادة التي يبذلها بعض دول شرق آسيا وجنوب شرقها لاستعادة وحدتها، بعد الانقسامات التي تعرضت لها والمنازعات التي قامت بين فرقائها خلال السنوات الخمسين الماضية من جراء الحرب العالمية الثانية وما سبقها وما تلاها من أحداث جسام، عسى أن تكون هذه المحاولات هادية لبلادنا العربية في التحرك الايجابي نحو التضامن والوحدة بدلاً من التفرق والتحارب. على أن تحقيق الوحدة لا يكفي وحده ـ بل هو لا يتم أصلاً ـ إذا لم يكن مصحوباً بجهود ناشطة وثابتة في سبيل النمو والنهضة واللحاق بالركب البشري. وهنا أيضاً تقدم لنا المنطقة ذاتها أمثلة رائعة لهذه الجهود ولنتائجها المذهلة، حرية بالاهتمام والدراسة لاستخراج العبر من أجل التقدم المطلوب، بل لضمان البقاء وسط الخضم العارم الذي يجتاح عالم اليوم. وهذه الأمثلة تعنينا في هذا المقال.

وهنا أيضاً، لن نقف عند الدول الجبارة في تلك المنطقة، التي امّا أن تكون، كاليابان، قد انجزت معجزة اقتصادية نهضوية هائلة فانتصبت من حضيض الهزيمة في الحرب العالمية الثانية وانتصبت كمارد ينفث الرعب في صدور أقوى دول الأرض وأغناها، واما أن تحتوي، كالصين، موارد بشرية ضخمة (١,١ بليون من السكان) وإمكانات رهيبة مؤثرة في الحاضر وواعدة بتأثير أضخم وأبلغ خطراً في المستقبل. والواقع أن هذين البلدين العظيمين في شرق آسيا انما يكوّنان جزءاً من الإطار الهائل الذي يدور حول المحيط الباسيفيكي من الاسكا (الروسية سابقاً والأميركية حالياً) والساحل الشرقي لكندا والولايات المتحدة وأميركا الوسطى والجنوبية إلى استراليا وآسيا الجنوبية بجزرها الكبيرة صعوداً إلى آسيا الشرقية فسيبيريا السوفياتية. هذا الإطار اكتسب في السنوات

الأخيرة أهمية عالمية كبيرة، ويومىء إلى أن عصرنا الحاضر قد غدا، ويتجه أكثر فأكثر إلى أن يغدو «العصر الباسيفيكي».

في هذا الاطار المتعاظم الشأن سألفت النظر، كما فعلت في المقال السابق، إلى دول صغيرة أو متوسطة شبيهة بدولنا العربية تميزت بوثبات تقدمية تستحق التسجيل وتهيب إلى الاعتبار. وفي مقدمتها دول أربع، ثلاث منها صغيرة هي تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، ورابعة متوسطة هي كوريا الجنوبية، وتليها دولتان متوسطتان: تايلاند وماليزيا. وقد جرى بعض المراقبين أو المعلقين على تسمية الأربع الأولى بالنمور الأربعة لما تبديه من قوة وثابة، وتقاربها الأخيرتان عند معلقين آخرين فتصبح نموراً ستة.

والدلائل على قفزات هذه الدول في ميادين التنمية متوافرة بأشكال متعددة، ومثبتة في المراجع والبحوث الكثيرة التي تتناول تلك المنطقة أو ترسم التطورات العالمية عامة. والمهم أن نلاحظ، قبل الادلاء ببعض هذه الدلائل بصورة مقتضبة، **أمرين، أولهما** أن هذه الدول محدودة المساحة والسكان والموارد الطبيعية، أصغرها سنغافورة (مساحتها ٦٢١ كيلومتراً مربعاً، وسكانها مليونان وستمئة وخمسون ألفاً)، تليها هونغ كونغ (١٠,٦٧٠ كيلومتراً مربعاً وخمسة ملايين وسبعة وخمسون ألفاً من السكان)، فتايوان (٣٦ ألف كيلومتر مربع وعشرون مليوناً من السكان)، فكوريا الجنوبية ٩٩,١٧٣ كيلومتراً مربعاً يسكنها اثنان وأربعون مليوناً)، فماليزيا (١٣١,٥٩٨ كيلومتراً مربعاً يسكنها سبعة عشر مليوناً وأربعمئة ألف)، فتايلاند (٥١٣,١١٥ كيلومتراً مربعاً وأربعة وخمسون مليوناً من السكان)، ولا أشمل بين هذه الدول دولة بروناي (مساحتها ٥٧٠٠ كيلومتر مربع وسكانها مئتان وأربعون ألفاً) على الساحل الشمالي الغربي من جزيرة بورنيو على الرغم من رفاه أهلها، لأن هذا الرفاه مستمد من مواردها النفطية لا من تنميتها الفعلية. ومن المعروف أن سلطانها هو من أغنى أغنياء العالم إن لم يكن أغناهم، وله عملاء كثيرون وممتلكات واسعة في بريطانيا وسواها. أما **الأمر الثاني** الذي يتوجب علينا لحظه، فهو أن نهضة هذه الدول التي تعنينا هنا هي حديثة العهد وجاءت بعد حروب وكوارث شديدة في منتصف هذا القرن.

من أول الأدلة التي نذكرها الدليل الأساسي الذي يتخذه الاقتصاديون التنمويون اليوم معياراً للتطور والتقدم: نعني به الناتج القومي الفردي. ففي التقرير السنوي لعام ١٩٩٠ الذي أعده البنك الدولي والذي أورد فيه ترتيب ١٢١ دولة من دول العالم صعوداً بحسب هذا المعيار، نجد هونغ كونغ في المرتبة ١٠٢ (٩٢٠٠ دولار) بعد نيوزيلندا واستراليا وبريطانيا مباشرة، تليها سنغافورة في المرتبة ١٠١ (٩٠٧٠ دولاراً)

فكوريا الجنوبية في المرتبة ٨٩ (٣٦٠٠ دولار)، فماليزيا في المرتبة ٧٤ (١٨٦٠ دولاراً) فتايلاند في المرتبة ٥٧ (ألف دولار). ولو أدرجت تايوان في هذا الجدول لاحتلت المرتبة ٩٦ (٦٠٥٣ دولاراً)، ولكنها لم تذكر لأنها لا تعد عضواً في أية من المنظمات الدولية بعدما أخذت الصين الشعبية مكانها عام ١٩٧١. ولتقدير هذه الأرقام نذكر أن سلم الدول الإحدى والعشرين الواردة في تقرير البنك الدولي يبدأ بموزامبيق (١٠٠ دولار) ويصعد حتى سويسرا (المرتبة ١٢١ ـ ٢٧٥٠٠ دولار).

وإذا التفتنا إلى معيار آخر لهذه الدول، وارد في التقرير ذاته، وهو معدل النمو السنوي من عام ١٩٦٠ ـ ١٩٨٨، وجدنا في سنغافورة ٧,٢ في المئة، وفي كوريا الجنوبية ٦,٨ في المئة، وفي هونغ كونغ ٦,٣ في المئة، وفي كل من ماليزيا وتايلاند ٤ في المئة (وبالمقابلة: الصين ٥,٤ في المئة واليابان ٤,٣ في المئة وفرنسا ٣,٥ في المئة وبريطانيا ١,٨ في المئة والولايات المتحدة ١,٦ في المئة).

وإذا اتخذنا التصدير الصناعي مقياساً للنمو الاقتصادي، ألفينا في تقرير وضعته جريدة **الموند** الفرنسية في أوائل هذا العام بعنوان «موازنة اقتصادية واجتماعية لعام ١٩٨٩» (ص ٣٤) أن «نادي» الدول العشرين الأكثر تصديراً في العالم، وعلى رأسها المانيا الغربية فالولايات المتحدة فاليابان يضم أربعاً من الدول الصغيرة في شرقي آسيا، هي كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايوان وسنغافورة.

ومن المظاهر ذات الدلالة على هذا النمو الاقتصادي الباهر ان تصنيع هذه البلاد لم يعد يركز، كما كان بدءاً، على الصناعات الخفيفة التي تعتمد على اليد العاملة الرخيصة كالأنسجة والألعاب وأمثالها ـ ذلك التصنيع الذي ورثته من اليابان عندما توجه هذا البلد الرائد إلى الصناعات الثقيلة ثم إلى التقنيات البالغة التطور كالالكترونيات وما شابهها. فإن هذه الدول لم تمسك بهذا الارث الياباني طويلاً، بل حولته إلى دول أدنى تطوراً وحذت حذو اليابان في التوجه إلى التقنيات الرفيعة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أوقفت اهتمامها بالصناعات الفائقة التطور بنشاط مماثل في حقول الخدمات، كما يستدل من مئات المصارف وشركات الايراد والتصدير والتأمين التي أنشأتها أو أفسحت لها في المجال للعمل، ومن الهيئات الاستثمارية العديدة التي أوجدتها لتعهد مشروعات اقتصادية أو إنمائية في البلدان (كالصين مثلاً). حتى في حقل السياحة التي لم تشتهر بها، فإن دخولها منه تتزايد عاماً بعد عام. ويكفينا أن نشير إلى بلد غير سياحي أصلاً ككوريا الجنوبية، فقد بلغ عدد السياح الأجانب الذين وفدوا إليها عام ١٩٨٩ مليونين وسبعمئة وثمانية وعشرين ألفاً (آخر ما استطعنا الحصول عليه من الأرقام

المقابلة لمصر يعود إلى عام ١٩٨٦، ويبلغ مليوناً وستة وثلاثين ألفاً، وحتى لو فرضنا انه تضاعف في السنوات الثلاث الأخيرة يبقى إنجاز كوريا الجنوبية في هذا الحقل داعياً إلى التعجب).

ومن أراد مزيداً من الاطلاع على مظاهر هذه النهضة الاقتصادية ونتائجها اللافتة للنظر، فليراجع العدد الخاص الذي أصدرته مجلة **فورتشن** المالية الأميركية الشهيرة في خريف هذا العام، وموضوعه: «آسيا السوق الكبرى في التسعينات».

وكدليل بارز على أثر هذه النهضة في العلاقات الدولية، تأتي الأخبار التي رويت عن التقارب بين الاتحاد السوفياتي (الراغب في إنعاش اقتصاده وتقويته) من كوريا الجنوبية، على رغم العلاقة الخاصة التي كانت تربط تلك القوة العظمى بكوريا الشمالية في السنوات الماضية واعتبارها كوريا الجنوبية شبه مستعمرة أميركية يرابط فيها حوالى أربعين ألف جندي أميركي بأسلحتهم الزاخرة والمتطورة. وقد ذكرت **الحياة** في عددها الصادر في ٨ أيلول (سبتمبر) أن وزير الخارجية السوفياتي ادوارد شيفاردنادزه صرح لدى زيارته الأخيرة لطوكيو: «نحن نطور العلاقات التجارية والعلمية مع كوريا الجنوبية ولكن ليس على مستوى الحكومة... وان كوريا الشمالية لا يمكن أن تحد من آفاق تحركنا...». وبالفعل فإن إقامة علاقات حكومية لم تتأخر، إذ أعلن شيفاردنادزه ووزير خارجية كوريا الجنوبية في الأمم المتحدة في نيويورك في ٣٠ أيلول (سبتمبر) عن انشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين.

ولم تقتصر هذه النهضة على الاقتصاد فحسب، بل شملت أيضاً التعليم والتثقيف، بل إنها ما كانت لتحصل لولا أن أربابها عنوا عناية فائقة بالتنمية البشرية. ودعماً لما ذكرت في شأن هاتين التنميتين، المادية والبشرية، اقتطف بضعة مقاطع من كتاب ظل منذ صدوره، أواخر هذا العام، يحتل مكانة عالمية بين الكتب الأكثر انتشاراً في الولايات المتحدة، وضعه الكاتب المستقبلي جون نايسبت بمشاركة باتريشيا أبورديني وعنوانه: **الاتجاهات الكبرى عام ٢٠٠٠**. فمن الكثير الذي ورد في الفصل السادس من هذا الكتاب بعنوان: «نهوض الاطار الباسيفيكي» نقتطف ما يلي:

«إن الاقتصادات المندفعة إلى التصدير في الاطار الباسيفيكي تنمو بسرعة ثلاثة أضعاف نموها في أكثر بلدان العالم. بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٨، رفعت النمور الأربعة (كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وهونغ كونغ) حصتها من مجموع التصديرات العالمية للبضائع المصنوعة من ٤ إلى ١١ في المئة. وبين ١٩٨٥ و١٩٨٧ زادت حصتها من

مجموع التصديرات العالمية للبضائع الاستهلاكية الالكترونية من ١٥ إلى ٣٠ في المئة. إن ثمانية من كل عشرة أشغال في تايوان تعتمد على التصدير، وثلثي انتاج سنغافورة في حقلي البضائع والخدمات يصدران إلى الخارج. واحتياطي النمور الأربعة بالعملة الأجنبية يبلغ الآن ١٠٠ بليون دولار وهو سائر في طريق النمو».

«إن اليابان واليابانيين يكنون الكثير من الاحترام للقدرة الاقتصادية الأميركية والأوروبية، لكنهم يخافون الكوريين خوفاً مريعاً»، على ما روت صحيفة **أعمال طوكيو اليوم** التي تضيف: «فيما كوريا الجنوبية تدرج عادة مع تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة بين البلاد الصناعية الجديدة، فإنها قد أنشأت الاقتصاد الأشد متانة والأكثر تنوعاً بين هذه الدول الأربع».

«(مع أن أكثر دول العالم لا تعترف بتايوان)، فإن حجم تجارتها عام ١٩٨٨ بلغ ١٠٠,٣ بليون دولار، واحتلت المرتبة الثانية عشرة بين الدول المتاجرة. وقد ارتفع فائض تجارتها (زيادة التصدير على الاستيراد) من ١,٨ بلايين دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٠,٩ بلايين عام ١٩٨٨».

أما من حيث الاهتمام بالتعليم والتربية «ففي كوريا الجنوبية ٨٥ في المئة من ذوي عمر ١٧ ـ ١٨ سنة يبقون في الدراسة الثانوية. وهذه نسبة أعلى مما هي في بريطانيا (٤٦ في المئة) وفي فرنسا (٧٥ في المئة). منذ ١٩٨٥، أصبح عدد الكوريين في المعاهد العليا أكثر من عدد زملائهم البريطانيين... وكوريا تمتلك أعلى قدر في العالم من حملة درجة الدكتوراه في الفلسفة بالنسبة إلى عدد السكان...» ومثل هذا الاقبال على التعليم وجهود الدولة في نشره يصدق على بقية بلدان شرقي آسيا التي تعنينا في هذا المقال. ومن الملاحظ، المقروء أو المسموع في الأدبيات التعليمية الأميركية، ان الأميركيين من أصل آسيوي يتفوقون عموماً على سواهم في مراحل التعليم المختلفة.

هذا قليل من كثير من الأدلة المتوفرة في المراجع الكثيرة عن النهضة المتعددة الوجوه، اقتصاداً وتعليماً ورعاية صحية، في دول شرق وجنوب شرق آسيا، صغيرها ومتوسطها. أما العوامل التي أدت إلى هذه النهضة، والأسباب الفاعلة وراء المظاهر والنتائج، فالحديث عنها طويل لعل مجاله يتيسر في مناسبة أخرى.

ما زلت منذ زمن أتمنى وأدعو لأن تنشىء البلاد العربية، مجتمعة أو منفردة، بعثة أو أكثر في اليابان تنكب على دراسة نهضتها العجيبة وتستخلص منها الفوائد والعبر للحكومات والشعوب العربية. أما الآن، فأرى أن اليابان قد سبقتنا بمراحل مديدة، وأن

دراسة نهجها السياسية والاقتصادية والتنموية، وإن تكن لا تزال لنا ذات فائدة وعتاد، فإن اهتمامنا أجدر بأن ينصب على الدول الآسيوية المجاورة التي تبعتها في مسيرتها التنموية. فما أحرانا بأن نكثف وننشر بعثاتنا المختلفة في تلك الديار لإمدادنا بالفوائد الممكن جنيها من سير نهوضها وتقدمها. إن هذا الجهد هو أكثر فائدة لنا من استجلاب المستشارين من الدول الكبرى التي تختلف أوضاعها عن أوضاعنا والتي نعرف ما لها في بلادنا من مصالح ومطامع. وهو أكثر غناء من توسيع بعثاتنا في عواصم الدول الكبرى حيث يضيع الوقت في المظاهر الرسمية والمغريات الاجتماعية ويميع التأثر والتأثير. هذا إذا أردنا فعلاً أن نتعلم وأن نستفيد!

صورة العرب في مرآة أنفسهم(*)

يشكو العرب أو المهاجرون من أصل عربي في البلدان الأجنبية، وفي الولايات المتحدة خاصة، من الصورة الشنيعة التي ترسمها وسائل الاعلام للعرب ماضياً وحاضراً وتنشرها في الوعي العام. فالصحافيون والمعلقون ـ وأحياناً أيضاً الأكاديميون الذين يدّعون الموضوعية والتعمّق (وفي مقدمتهم الدكتور برنارد لويس الأستاذ السابق في جامعة لندن ثم جامعة برنستن) ـ يفتشون عن النواحي المظلمة في التاريخ العربي ويبرزونها في نشراتهم أو محاضراتهم أو كتبهم. ومع أنه يجب أن لا ننكر التقدير والعناية اللذين تلقاهما الحضارة العربية والإسلامية لدى نفر من الأساتذة المتخصصين أو من القائمين على المتاحف ودور الثقافة العامة، فإن الظواهر المضيئة التي يكشفون عنها تبقى محصورة في دوائر ضيقة ولا تتسرب إلى العقلية العامة لعدة أسباب، منها النظام التعليمي الموروث والذي يؤكد على الحضارة الغربية من دون سائر الحضارات، والتقاليد الشعورية والفكرية المغروسة في النفوس، والجهود المتعددة الأطراف لطمس التاريخ العربي المجيد وإسهاماته في الحضارة الإنسانية.

أما إذا بلغنا الأزمنة الحالية، فإن الصورة تغدو أشد قتامة وشناعة. فالعربي عموماً موسوم بأبشع النقائص والمثالب من البدوية البدائية الخالية من المكاسب الحضارية بل المعادية لها، إلى الشهوانية والعبث والاهدار، التي تجد لها مع الأسف سنداً في تصرفات البعض، إلى الاختصام والتنازع الدائم في ما بين الحكام وبين الدول العربية، إلى البطء في التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية، إلى انتهاك الحقوق الوطنية والانسانية، ...الخ

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩٠/١٠/١٩.

ومع أن بعض عناصر هذه الصورة قاتمة في الواقع، فإن الذين يعمدون إلى رسمها ونشرها يؤكدون على هذه الوجوه السلبية ويهملون الوجوه الايجابية ليظل الرأي العام كارهاً للعرب ومعادياً لتوجهاتهم. ولهذا الانحياز الفاضح جذوره التاريخية العميقة والممتدة، ولكن اليد النافذة التي ما زالت تحركه خلال هذا القرن هي اليد الصهيونية المتغلغلة في ميادين الإعلام والنشر والحائزة قوة مؤثرة في الدوائر السياسية والاقتصادية والعلمية وسواها.

وقد تصدى بعض الباحثين من أصل عربي ـ كالأساتذة مايكل سليمان في جامعة كانساس وجاك شاهين في جامعة ايلينوي الجنوبية وادمون غريب في واشنطن وإياد قزاز في جامعة ساكرمنتو لتحليل هذه الظاهرة ـ «صورة العرب» ـ من خلال الإذاعات السمعية والبصرية والمؤلفات الأكاديمية والكتب المدرسية وغيرها من القنوات الاعلامية والتعليمية. وقامت جهود فردية وجماعية لمكافحة هذا الانحياز الفكري والنفسي ولتخفيف آثاره السياسية في المواقف التي تتخذها الحكومة الأميركية والرأي العام الأميركي من العرب وقضاياهم. ويسرني في هذا المجال، ولمناسبة استقالة الدكتور كلوفيس مقصود قبل أيام من عمله كممثل لجامعة الدول العربية في واشنطن ولدى الأمم المتحدة أن أنوه بالدور المتميز والمرموق الذي قام به خلال السنوات الطويلة التي قضاها في هذا العمل في الدفاع عن القضايا العربية وفي تصحيح نظرة الأميركيين وسواهم من سادة الميدان الدولي إلى الشعوب العربية ماضياً وحاضراً.

وأحسب أن الحال التي أشرنا إليها تنطبق، بأشكال ودرجات مختلفة، على أكثر البلدان الأوروبية، وخصوصاً في السنوات الأخيرة على فرنسا حيث تبرز قضية الهجرة العربية من شمال افريقيا وتتسرب آثارها إلى الحياة السياسية والاجتماعية وتستخدم أداة للصراع الداخلي بين الأحزاب السياسية. ومن هنا نتبين الحاجة إلى حملة، بل حملات، إعلامية عربية واعية ومنتظمة في البلدان الكبيرة المؤثرة لتعديل هذه الصورة العربية المشوهة وتصحيحها.

* * *

على أن هذا الأمر، على خطره، ليس موضوع قلقنا في هذا المقال، وإنما نتوجه هنا إلى الصورة التي تعكسها مرآة العرب لأنفسهم، إذ غالباً ما نجد أن هذه الصورة ليست أقل قتامة أو شناعة من تلك التي يحملها الأجانب، فحيثما يلتقي العرب تسمع صيحات النفور والاستياء تتصاعد من الحناجر والقلوب. وقلما تقرأ مقالاً عربياً يخلو من

التعبير الشعوري عن الإحباط والنقمة من الأوضاع العربية. وتنتشر هذه الظاهرة بين الخاصة من الناس، ومنهم المثقفون الذين يفترض فيهم أن يتخذوا موقفاً متزناً يربط بين التخبطات الحاضرة وأصولها التاريخية من جهة ومؤداها المستقبلي من جهة أخرى. وترتدي الظاهرة خطورة رهيبة في صفوف الناشئة التي كثيراً ما نراها تتعرض لانتماءاتها الوطنية والقومية باستنكار واحتقار، والتي يؤلمنا أن نسمع في أوساطها ترديداً لعبارة: «العرب جرب» وأمثالها، والتي تسارع إلى الهجرة من أوطانها العربية لترسي انتماءاتها في بلاد أجنبية. ولا أغالي إذا قلت اني في أحيان كثيرة أجابه من هذه الأوساط بأشكال من الهزء والسخرية عندما أتكلم أو أكتب عن العروبة والقومية أو عندما أوجه الأنظار إلى الانجازات الايجابية المنسية في هذه المرحلة من حياتنا.

كل هذا، على سوئه، له مبرراته الواقعية. فأينما يلتفت الأفراد والجماعات العرب يصطدمون بعلل وخيمة من العجز والتناحر والتأخر تثير نقمتهم وتطغى على جذوة الأمل في نفوسهم. فلا عجب إن عبروا عن قلقهم أو تفشى في نفوسهم الشعور بالمذلة واللامبالاة. وإلى جانب المبررات الواقعية، ثمة نواحٍ إيجابية، منها انتشار النقد الذاتي والتألم من الأوضاع الفاسدة السائدة، وكلاهما من العوامل التي طالما أدت في التاريخ إلى حركات إصلاحية وتغيرات سياسية واجتماعية واجبة. على أن النقد الذاتي، عندما ينطلق على علاته من دون إدراك تاريخي وفكري ضابط ينقلب إلى استغراق نفسي يغذي بعضه بعضاً وإلى نوع من «الجَلْد الذاتي» الذي يلتذ بالألم ويمتص الحيوية التي يجب أن توجه إلى تحمل التبعة وأداء الواجب. وهنا يبرز السؤال الخطير: كيف يمكننا أن نحول دون هذا الشلل المهدد والمؤذي، ونحافظ على ايجابيات النقد الذاتي والنقمة الفائرة، ونعيد إلى المواطن العربي ثقته بنفسه فيتجذر في مجتمعه ووطنه وينصرف إلى الجهد المسؤول والعمل المثمر؟

إن غرس ثقة المواطن العربي بنفسه وبقومه مرهون بظهور تغيرات نوعية في المجتمع العربي. ونكون جاهلين للوقائع التاريخية والحضارية وللأوضاع المتفجرة في عالم اليوم إذا تطلعنا إلى تغير نوعي شامل للمجتمع العربي في القريب المنظور. فهذا المجتمع ـ كغيره من المجتمعات المتخلفة ـ قد ورث أعباء ثقيلة من عهود الظلم والانحطاط السابقة ليس من الممكن التخلص منها بسرعة أو يسر. وهو يتطلع إلى انجازات واسعة وعميقة يتمها في عقود محدودة، بينما هي اقتضت من الشعوب المتقدمة قروناً عديدة ومخاضات هائلة. ثم ان معارك المجتمعات المتخلفة تجري اليوم في خضم هيجان عالمي شامل وتحت ضغوط هائلة من القوى المتقدمة المتصارعة على السلطة والنفوذ. وليس غريباً أن تسود

هذه المجتمعات هزات وتخبطات عنيفة ومتسارعة ومتشابكة وأن تتطلب جهوداً فائقة لتهتدي هذه المجتمعات إلى الاستقرار وإلى دروب التقدم والتحضر.

* * *

ومع ضرورة إيضاح صورة التغير الشامل المطلوب لمجتمعنا العربي، فالممكن والمجزي في هذه المرحلة هو أن نسعى إلى إحداث تغيرات نوعية هنا وهناك في وجوه حياتنا تتناسب وآفاق تطلع واقعي ومستويات الطاقات المتوافرة والممكنة. ومجالات هذه التغيرات النوعية تبدو في الحقول الآتية على سبيل المثال:

١ ـ في حقل احترام حقوق المواطن وإعلاء شأنه: قد يكون من المستبعد أن تتحول أية دولة من الدول العربية في الوقت الحاضر إلى دولة ديمقراطية بكامل معنى الكلمة، بل إن حكومات هذه الدول تمتلك حالياً من السلطات والتجهيزات ما يساعدها على قمع أي تحرك ديمقراطي أو ضبطه في حدود مشيئتها. ولكن أي تجمع ديمقراطي في أي من البلاد العربية يقوم ويثبت في وجه هذه المشيئة ويمكّن جذوره في الأرض ويلفت الأنظار إلى ألوان المهانة التي تتلبس المواطن العربي وأخطارها، وأي تشريع يستحصل من الدولة لحماية حق من حقوق هذا المواطن الأساسية ورفعه من حضيض المهانة، وأي نضال صادق في سبيل الكرامة الذاتية الإنسانية، هو إيماء إلى تغير نوعي حادث أو مقبل حري بأن يصان ويزكى وأن يكوّن مصدر أمل للمستقبل.

٢ ـ في حقل الانتفاضة الفلسطينية: إن هذه الانتفاضة هي اليوم الظاهرة الوحيدة للقدرة العربية ـ وقدرة ناشئتها بخاصة ـ على البذل والتضحية بالحياة في سبيل الحفاظ على التراب والهوية. فإذا كان ثمة يائسون أو ناقمون أو لائمون، فليقلعوا عن جلساتهم واجتماعاتهم الفارغة الملأى بالتشكي والنواح والاتهامات المتبادلة، وليصرفوا ما لديهم من قدرة وجهد إلى هذه القضية بالذات ليسهموا في انجاح نضال لإنقاذ جزء من الكيان العربي، حري بإحداث تغير نوعي في الحركة التحررية العربية بوجه عام.

٣ ـ في حقل التضامن العربي: قد يتصور المرء أن الوضع المريع الذي نجوزه الآن والذي انقسم فيه العرب شر انقسام في التاريخ الحديث، ان هذا الوضع هو أقل الأوضاع مناسبة للتحدث عن التغير النوعي المطلوب في حقل التضامن العربي. ولكن كثيراً ما يكون الشر منطلقاً للخير، وما يأتي الخطأ عاملاً حافزاً إلى الاهتداء إلى الصواب. والأمر في نظري لا يتطلب أكثر من تغير نوعي في موقف الرئيس صدام حسين يعود فيه عن احتلاله الكويت، ويقدم به مثلاً على أولوية الولاء العربي والحلول العربية وصيانة الأمة

ومواردها وتراثها وإمكانات وحدتها من التدخلات الأجنبية المهددة بحرب ضارية مدمرة ومن انشقاقات عربية أشد هولاً مما كان وما هو كائن. هذا التغير النوعي هو الآن مطلب قومي تاريخي، ولعله يشرع الأبواب لتغيرات نوعية أخرى في هذا المجال أوفر جدوى من التغيرات الجزئية والسطحية والكلامية التي عهدناها في ما سبق.

٤ ـ في حقل التميز والإبداع: في جميع جبهات حياتنا مجالات للتميز وإمكانات للإبداع لا قومياً فحسب، بل إنسانياً أيضاً. ففي تنميتنا الصناعية مثلاً جرينا مع المجاري التقليدية فأقبلنا على ضروب التصنيع المعروفة والمنتشرة سابقاً ولم نختر لأنفسنا حقلاً نتميز به عن سوانا ويكون لنا فيه شأن ملحوظ ومذكور. ومثل آخر: في بلادنا العربية أكثر من مئة جامعة، ليس بينها ما يرتفع إلى مرتبة الجامعات العالمية المتقدمة التي يؤمها الطلاب والعلماء من البلدان الأخرى للتعلم والافادة. وليس من الضروري أن تكون الجامعة المنشودة عالمية ومجلية في جميع نواحي المعرفة. ولكن هل من الكثير المعجز أن تكون لنا جامعة واحدة على الأقل متميزة على جامعات العالم في بعض الاختصاصات المطلوبة في هذا العصر؟

وهكذا أيضاً في حقول الآداب والفنون المتعددة والتي تنطلق فيها المواهب الفردية والقومية شرط أن تحمل معاني تتوجه إلى الحياة الإنسانية العامة في الصميم. إن التغيرات النوعية لا تحدث لنا من دون وعي عالمي منّا، ومن دون أن نكون في وسط المعمعة لا خارجها ولا على هامشها، ومن دون أن نبرز فيها وننجز انجازات فريدة في ساحات معينة مهما تكن ضيقة.

٥ ـ في حقل الاختراق المستقبلي: يقوم التنافس اليوم بين الأمم لا على الحاضر فحسب، بل على المستقبل أيضاً: على حسن تصوره وإدراكه والاعداد له شعوراً وفكراً وعملاً. وأجدر الأمم بالفوز في العهود المقبلة أسبقها في مجالات هذا التصور والادراك والعمل. فهل كتب علينا أن نبقى إلى الأبد بين الشعوب المتخلفة التي تكتفي باللحاق وترضى بالتبعية، أم نقفز قفزة جبارة إلى الأمام ونتيقن ـ ونحمل غيرنا على التيقن ـ إننا نتلمس الآفاق الجديدة ونسعى إلى اختراقها؟! إن هذه الآفاق تلف اليوم العالم بمجموعه ولا تنحصر كما كانت بجماعات متفرقة أو كيانات محصورة. وكلما تقدم بيننا من يعي هذه الآفاق ويرشد الإنسانية (لا قومه فحسب) إليها، أحدثنا في كياننا تغيراً نوعياً وأسهمنا في التغير النوعي الذي يجب أن يشمل الإنسانية جمعاء.

وخلاصة القول إن من أول الواجبات المفروضة على العرب في هذا الوقت هو أن

يسعوا إلى اكتساب الثقة بأنفسهم، وان يعدلوا الصورة التي تعكسها مرآتهم عنهم، وبهذا التعديل تتعدل فعلاً وضرورةً الصورة التي تتراءى في مرآة غيرهم.

ويقوم هذا الاكتساب على استقرار الأفكار الأساسية التالية في النفوس، وعلى أهلية النخبة في تركيز هذا الاستقرار وتعميمه:

١ ـ إن التخبط والاضطراب الماثلين في الأوضاع العربية الحاضرة يجب أنْ يدركا ويقدرا في إطار البعد التاريخي (العربي من جهة، والإنساني من جهة أخرى) وفي ضوء المراحل التي يجب أن نقطعها لمجاراة التطور الحضاري السائد في هذه الأيام، إن لم نقل لتجاوزه. إن هذه المجاراة (فكيف بالتجاوز؟) لا تحدث بفعل سحري، بل بجهود بالغة وتكاليف باهظة وصبر على الصمود والتضحية.

٢ ـ إن الشعوب العربية حققت في السنوات الأخيرة انجازات في حقول الاقتصاد والاجتماع والتعليم والصحة وسواها لا تبرز للنظر بصورة عفوية ولا تعطى في الغالب قدرها عند الموازنة بين السلبيات والايجابيات لأن الأولى تطغى على الثانية وتختطف الاهتمام.

٣ ـ ومع هذا فلا ننكر أن التقهقر العربي لا يزال جلياً وجديراً بأن يثير القلق، ولكن القلق المطلوب ليس ذلك المؤدي إلى العدمية النهلستية والاحباط المعطل، وإنما هو الذي يهيب بالمرء إلى التحفز والنشاط والإبداع.

٤ ـ من المثاليات المغرية والميثولوجيات الخادعة أن نتطلب إصلاحاً يوتوبياً شاملاً سريعاً كما يتصور البعض أو يصورون للناس، فلا بد من البدء بالسعي إلى إحداث تغيرات نوعية في مواقع محدودة قابلة لأن تتلاقى تدريجاً في مجرى جامع واحد يبدل الأوضاع العربية تبديلاً أساسياً في اتجاه الأهداف المرجوة.

وفي وسط الظلمات التي تكتنفنا، يحسن بنا أن نتذكر وأن نطبق المثل الصيني القديم الشهير: «خير للمرء أن يضيء شمعة من أن يلعن الظلام».

عودة أخرى
إلى قضية الاتحاد(*)

احتفل الأميركيون في بعض الولايات الأميركية وفي بعض دول أميركا الوسطى والجنوبية في اليوم الثاني عشر من هذا الشهر تشرين الأول (أكتوبر) بالذكرى السنوية لاكتشاف كريستوفر كولومبس العالم الجديد في مثل هذا الشهر من عام ١٤٩٢. ويتنافس عادة الأميركيون من أصل ايطالي، وأولئك الذين من أصل اسباني، في تنظيم المسيرات والمهرجانات الشعبية احتفاء بهذا اليوم: الأولون لأن كولومبس ايطالي من جنوى، والآخرون لأنه قضى عمره في خدمة ملك اسبانيا فرديناند وملكتها ايزابيلا (والثانية منهما خصوصاً) اللذين آمنا بمشروعه في محاولة اكتشاف الهند بالإبحار غرباً ودعماه في تجهيز رحلاته الأربع الشهيرة. وقد توفي بعد هذه الرحلات في إحدى مدن اسبانيا عام ١٥٠٦، وهو مقتنع بأنه بلغ الهند عن طريق الغرب، وجاهل انه اكتشف عالماً جديداً. وهناك استعدادات من أطراف كثيرة للاحتفال بمرور خمسمئة سنة على هذا الاكتشاف في عام ١٩٩٢ المقبل.

وتلا كولومبس عدد من الرحالة الاسبان والبرتغاليين الذين خاضوا غمار الأطلسي ومضوا يكتشفون بقاعاً جديدة وينصبون أعلام حكوماتهم فيها. ولعل أول من لحظ أن هذه البقاع لا تخص الهند والبلاد المجاورة في آسيا، بل تنتمي إلى عالم جديد مجهول هو الرحالة أميركو فيسبوتشي الذي جاب عام ١٥٠١ السواحل الشرقية لأميركا الجنوبية في خدمة البرتغال.

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩٠/١٠/٢٦.

وتبع هذه الرحلات الاستكشافية نشاط المغامرين الفاتحين العسكريين الذين كانت تجهزهم وتبعث بهم الحكومة الاسبانية أو البرتغالية للاستيلاء على المناطق الجديدة وإرساء سلطتها فيها. وأهم هؤلاء هرمان كورتيس فاتح المكسيك وفرنسيسكو بيزارو فاتح بيرو، كلاهما في خدمة السلطة الاسبانية، أما السلطة البرتغالية فاستقرت في البرازيل أوسع بلاد أميركا الجنوبية.

وقد أصبحت هذه المنطقة الشاسعة والغنية مركز قوة ونفوذ لهاتين الدولتين ومصدر ثروات غزيرة لحكومتيهما ولشعبيهما، حتى ان أحد وزراء ملك اسبانيا شارل الرابع وصف اسبانيا في أواخر القرن الثامن عشر بأنها «ملكة العالمين». ولكن ما لبثت رياح التحرر أن أخذت تهب على النصف الجنوبي من القارة الأميركية، أسوة بما جرى في الشمال وفي غرب أوروبا، وأدت إلى استقلال بلادها عن الحكمين الاسباني والبرتغالي في العقود الأولى من القرن التاسع عشر.

إن تاريخ هذه البلاد في العهد الكولونيالي الذي امتد على ثلاثة قرون حري بالدراسة لما له من خصائص سياسية واقتصادية وثقافية، ولما صدر عنه من نتائج بارزة في مسيرة العالم الأميركي، غير أن الأمر الذي يهمنا مراقبته ومحاولة تحليله هنا هو الذي يتصل بالقضية المركزية التي تجبهنا في هذه الأيام ـ أعني قضية «الاتحاد العربي» ـ التي تجعلنا نتساءل: لماذا نجحت الولايات المتحدة في إقامة هذا الاتحاد الذي كان من أهم عوامل قوتها وتقدمها في القرنين الأخيرين، بينما أخفقت دول أميركا اللاتينية في هذا الصدد فتفرقت عشرين دولة من المكسيك شمالاً إلى الأرجنتين جنوباً؟ وإذا استثنينا من هذه الدول المكسيك في أميركا الشمالية وكوبا وهايتي وسانتو دومنغو في البحر الكاريبي والدول الست في أميركا الوسطى بسبب أوضاعها الجغرافية، والبرازيل في أميركا الجنوبية بسبب نشأتها ولغتها وثقافتها البرتغالية بقيت لدينا في أميركا الجنوبية تسع دول ـ كولومبيا وفنزويلا وأكوادور وبيرو وبوليفيا وباراغواي وتشيلي وأوروغواي والأرجنتين ـ جميعها اسبانية الأصل والثقافة، لكنها لم تستطع أن تجد طريقها إلى التضامن والاتحاد، بل قامت بينها نزاعات وحروب، وظلت متفرقة وضعيفة بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الشمال التي سطت عليها بتأثيرها السياسي والاقتصادي والعسكري، وبالنسبة إلى بعض الدول الأوروبية الكبرى كبريطانيا التي نفذت إليها باستثماراتها الصناعية والتجارية في القرن الماضي. وسيقتصر كلامنا في هذا الصدد على هذه الدول التي نشأت عن الامبراطورية الاسبانية.

في خلال الحركات التحريرية التي قامت في مختلف أوساط هذه المنطقة بين

عامي ١٨١٠ و١٨٢٦ والتي أدت إلى استقلال دولها عن الحكم الاسباني حاول بعض قادة هذه الحركات ربط هذه الدول الجديدة بصلات مشتركة، ولكن جميع هذه المحاولات فشلت في النهاية وغلبت نزعة التجزؤ على نزعة التقارب والاندماج. ففي عام ١٨٢٦ اتخذ المحرر سيمون بوليفار (١٧٨٣ - ١٨٣٠) الذي كان له الفضل الأكبر في تحرير أكثر دول أميركا الجنوبية من الحكم الاسباني - بموافقة زميله جوزيه ده سان مارتان (١٧٧٨ - ١٨٥٠) الذي قاد حرب التحرير في الأرجنتين وتشيلي وبيرو في مراحلها الأولى - اتخذ بوليفار المبادرة إلى دعوة تلك الدول الأميركية الجديدة إلى مؤتمر في بنما في سبيل تعزيز التعاون بينها، ولكن هذا المؤتمر لم يؤد إلى نتيجة ايجابية، وسعى بوليفار ذاته إلى إنشاء كولومبيا الكبرى عام ١٨١٩ مكونة من كولومبيا وبنما وفنزويلا واكوادور، وتولى رئاستها ورفعها إلى مرتبة القيادة بين دول أميركا اللاتينية، ولكن هذه الدولة تفككت عام ١٨٢٠ إلى أجزائها القائمة اليوم، وفي عام ١٨٢١ استولى على السلطة في المكسيك الجنرال ايتوربيده وأقام امبراطورية مكسيكية شملت المكسيك وأميركا الوسطى. غير أن هذه الامبراطورية لم تدم أكثر من سنتين، إذ إن الامبراطور أجبر على التنازل ثم أعدم، وفي خلال الاضطراب الذي صحب إسقاط هذا الحكم انفصلت أميركا الوسطى وكونت دولة اتحادية. وهذه أيضاً لم تبق أكثر من خمس عشرة سنة انقسمت بعدها إلى الدول الخمس المعروفة اليوم: غواتيمالا وهندوراس والسالفادور ونيكاراغوا وكوستاريكا. أما بنما فكانت جزءاً من كولومبيا، ولكن الولايات المتحدة التي كانت تهتم عندئذ بشق مضيق بين المحيطين الأطلسي والباسيفيكي شجعت قيام ثورة فيها عام ١٩٠٣ فصلتها عن كولومبيا وأدخلتها في حيز أميركا الوسطى فانضمت إلى الدول الخمس المذكورة.

* * *

وان المرء ليتساءل عن أسباب تبعثر هذا الكيان الأميركي الإسباني مع أن اسبانيا كانت تمتلك، كما قلنا امبراطورية واسعة الأرجاء تمتد من منابع المسيسيبي في الولايات المتحدة إلى رأس هورن في أقصى أميركا الجنوبية، ولو أتيح للدول التي استقلت عنها الاندماج أو الاشتراك في كيان واحد لغدت من أعظم الدول الاتحادية وأبرزها في عالم اليوم. غير أن تفتتها دولاً متعددة والحروب التي قامت بينها ومنها الحرب بين بوليفيا وبيرو (١٩٣٢ - ١٩٣٤)، وبين بيرو وكولومبيا في الفترة ذاتها، وبين بيرو واكوادور عام ١٩٤٢، وعجزها تنظيم مواردها المشتركة وتجميع قواها، كل هذا أدى إلى إضعافها في

وجه توسع الولايات المتحدة وتدخلها وإلى إعاقة تنميتها وإثقالها بأعباء الديون التي ترهقها اليوم إرهاقاً شديداً.

وقد ينسب البعض أسباب هذا التفرق إلى الحواجز الطبيعية التي تقوم في جنوب القارة من جبال عالية كجبال الأنديز التي تمتد بموازاة المحيط الباسيفيكي من أقاصي الجنوب إلى فنزويلا في الشمال عبر الأرجنتين وتشيلي وبوليفيا وبيرو واكوادور وكولومبيا، أو من أنهار كبيرة وأهمها الأمازون أضخم أنهار العالم، أو من عوائق طبيعية أخرى. لكن الولايات المتحدة لم تكن خلواً من هذه العوائق جبالاً وانهاراً وصحاري، ومع ذلك تغلب شعب هذه البلاد عليها وأصرّ على تجاوزها بمنشآته الاتحادية.

وقد يقال، من ناحية أخرى، إن خضوع هذه المنطقة من مناطق القارة الأميركية لحكمين مستعمرين متنافسين ـ الاسباني والبرتغالي ـ هو العامل الذي فرّق شملها وقوّى التنابذ بدلاً من التعاون ـ في ما بينها، ولكننا نلحظ بالمقابل أن الولايات المتحدة كانت قبل تحررها واتحادها تتنازعها ثلاث قوى، انكليزية وفرنسية واسبانية، ولو لم تجهد للتغلب على هذا التنازع الدولي لتحولت إلى ثلاثة كيانات سياسية، بل إلى أكثر، منفصلة بعضها عن بعض. ولكن النزعة الاتحادية تغلبت هنا أيضاً.

ويخيل إلى هذا الكاتب أن عاملاً أساسياً في نشوء هذه الظاهرة هو أن الاسبان انصبوا أولاً على الاستيلاء على موارد المكسيك وأميركا الجنوبية، خصوصاً على المعدنين الثمينين ـ الذهب والفضة ـ اللذين نقلوا أحمالاً كبيرة منهما إلى بلادهم الأصلية، حتى كادت اسبانيا تختنق بهذه الثروة الجديدة المتدفقة عليها، إذ ركنت إليها وأهملت شؤون تطورها وتصنيعها فغدت هذه الثروة في نهاية الأمر عبئاً ثقيلاً عليها بدلاً من أن تكون حافزاً منشطاً. وهكذا شأن كل نظام يقبل على التمتع السريع والتنعم المنطلق القائم على نهب الثروات الطبيعية من دون حذر أو احتشام، أو حرمة للأرض وما فوقها وما تحتها، أو تقدير لحقوق الأجيال المقبلة.

وثمة عامل آخر: هو الحكم الاستبدادي الاسباني الذي اعتبر هذه المنطقة الواسعة الغنية وقفاً على الملك الاسباني وحده، لا على شعوبها الأصلية المتجذرة فيها أو تلك المهاجرة إليها ولا حتى على الشعب الاسباني نفسه. فالثروات الهائلة المستمدة منها ملكه الخاص يتصرف بها كما يشاء، وحكامها نواب له يتولون أعمالهم باسمه ما داموا حائزين على رضاه. ولكي يتمكن هؤلاء الحكام من ضبط الأمور، قسموا مناطق حكمهم أجزاء محدودة تخضع هي أيضاً للسلطة الاسبانية وأوامرها ولا تتمتع بأية

شرعية ذاتية ناشئة عن إرادتها ومجسدة بممثليها المنتخبين. وقد أصبحت هذه الأجزاء بعد الحروب التحررية إطارات للدول الجديدة، بل لكيانات صغرى متنازعة قائمة فيها. ولعل هذا الإرث الذي تلقته هذه المنطقة من الحكم الاستبدادي الاسباني هو الذي أدى إلى القلقلة المستمرة التي أصابت الحكم في عالم أميركا الوسطى والجنوبية والذي يسر قيام زعماء محليين عسكريين أو دكتاتوريين على المستوى الوطني أسهموا في تعميق عملية الانقسام والتجزئة ولم يفسحوا في مجال التعاون بين هذه الدول أو مدها بأسباب التضامن والتعاون.

وثمة أسئلة أخرى يمكن أن تثار، منها: ما هو الدور الذي لعبته الكنيسة الكاثوليكية، صاحبة السلطة العليا في الشؤون الدينية ومشاركة السلطة الملكية في شؤون السياسة والحكم؟ وهنا يبرز الفرق بين أوضاع الولايات المتحدة حيث كانت جماهير المهاجرين من الثائرين على الكنيسة الحاكمة في بلادهم الأصلية ومن طلاب حرية المعتقد والفكر والتعبير وبين أوضاع العالم الاسباني الأميركي الذي كان على العكس، خاضعاً لسلطة دينية مطلقة مشاركة لسلطة ملكية مطلقة.

وسؤال آخر: لقد استمد قادة تحرير الولايات المتحدة مبادئهم من فلاسفة العقلانية والتنوير البريطانيين، بينما أن قادة التحرير في أميركا الجنوبية تأثروا في الأكثر بالمفكرين الذين مهدوا للثورة الفرنسية وبهذه الثورة ذاتها. فهل كان هذا أيضاً عاملاً في ميل الأولين إلى الاتحاد وفي تنكب الآخرين عنه؟

هذه التساؤلات التي تطرحها مواقف دول أميركا الجنوبية من الاتحاد. فحبذا لو أن هذه القضية ـ قضية الاتحاد ـ التي لها في مجتمعنا العربي الحاضر وفي إعداد مستقبله أهمية خاصة، تبقى قبالة نظر المفكرين والمخططين بيننا ومحل اهتمامهم. وإذ نحن نبادر إلى إنشاء المعاهد والمؤسسات والمراكز المختلفة لبحث الكبير والصغير من شؤوننا، حبذا لو أقبلنا، في بعض جامعاتنا أو هيئاتنا البحثية أو في نطاق جامعة الدول العربية إلى إنشاء مركز مختص بهذه القضية المركزية يعالجها لا في النطاق العربي فحسب، بل في نطاق الخبرة العالمية الشاملة وبمظاهرها المتنوعة في المجتمعات ذات الخصائص والمصالح المشتركة، للاستفادة من هذه الخبرة في اتباع ما يمكن وما يفيد نشدانه وفي تجنب ما يؤخر ويعطل.

عندما كان سيمون بوليفار «المحرر» لأكثر دول أميركا الجنوبية على فراش مرضه الأخير بعد ما عانى من مشقات وخاض من معارك طيلة حياته، زفر زفرة أليمة عبّرت عن

قنوطه لما أصابه من فشل في إرساء الدول الجديدة التي قادها إلى الاستقلال على أسس وطيدة في التعامل الديمقراطي والاستقرار الذاتي والتعاون المشترك فيما بينها، قائلاً: «إن من ينخرط في ثورة كمن يفلح البحر. إن هذه الأمة ستقع، ولا بد، في أيدي الدهماء الهوجاء ثم تسقط في أيدي طغاة حقيرين...».

عسى ألا نكون في مسيرتنا التحررية الاتحادية نفلح بحراً. عسى أن نغرز تراثنا في أرض ثابتة خصبة بما اغتنت به من صحيح الإدراك والاخلاص والخبرة.

قليلاً من الوضوح
في وسط التخبّط الداهم(*)

يبدو لمن يراقب أحوال الأفراد العرب أو الفئات العربية في هذه الأيام أو يحضر مجالسهم أو يشترك في مناقشاتهم أو تصله أصداؤها أننا نعيش في ما يشبه برج بابل، بل أبراج بابلية، نتكلم بلغات مختلفة ونزعات وعقليات متناقضة، فيشتد بيننا التباعد والتنابذ بدلاً من التقارب والتفاهم في هذا الزمن المصيري الخطير من حياتنا. وليس هذا غريباً، فالأوضاع العربية ما زالت منذ نصف قرن في خضم تنازع وتصادم مستمرين ومتفاقمين، وقد أخذت في الآونة الأخيرة (وفي فلسطين منذ أكثر من نصف قرن) تصيب المواطنين في صميم حياتهم وفي أدنى مطالب أمنهم وبقائهم لما رافقها من تقتيل وتدمير وتهجير وضروب أخرى من الفقدان والعذاب. ولهذا، فإننا نواجه الأمور بالانفعال الثائر والغريزة الفائرة وبانطلاق العصبيات الموروثة والايديولوجيات المستحدثة التي تصب الزيت على هذه النوازع الطبيعية فتزيدها اندلاعاً وانتشاراً. ومن الصعب في مثل هذه الأحوال الدعوة إلى هدوء النفس وصفاء الفكر، «فليس من يعد العصيّ كمن يتحمل ضرباتها».

يضاف إلى ذلك أن الأوضاع ذاتها شديدة التعقد والتشابك قطرياً وقومياً وعالمياً، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً أو من وجوه عدة أخرى، بحيث يعسر إدراكها حتى لو توفر الهدوء والصفاء المطلوبان. فمن الطبيعي أن يختلف الفرقاء في النظر إليها إذ يقاربها كل منهم من زاوية معينة أو من بعض الزوايا من دون سواها، فيحصل التشوش والاضطراب، وقلما تخرج المناقشات بنتائج إيجابية، بل هي توقع الشقاق وتحمي أوار

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩٠/١١/٢.

التنافر وتمكّن القنوط في النفوس والتشاؤم حول المستقبل المجهول.

على أنه لا بدّ من المحاولة المستمرة للخروج من هذا المأزق بتوضيح حقائق الأمور وملابساتها وباستنباط بعض المفاهيم العامة التي لا يصح أن تعتمد وأن تتخذ أدوات للإدراك الواعي والنافذ ومعايير للحكم على أحداث الزمان وتصرفات الناس. وهذا الواجب ملقى بصفة خاصة على النخبة من أبناء المجتمع، من أهل الفكر أو من رجال العمل، الذين يفترض فيهم أن يعلوا عن الانفعالات البدائية والعصبيات المستحكمة، وأن يلقوا الأضواء على الأوضاع المعقدة للتمييز بين أسبابها ومظاهرها ولحسن تقدير ترابطها وتشابكها، وصولاً إلى مفاهيم ومعايير عامة تتغلب على المشاعر والذهنيات المشتتة وتكون مناراً وعماداً للمجتمع في الأذهان.

وإسهاماً في هذا التوضيح المطلوب، أشير في هذا المقال إلى بعض المسائل التي تكثر خلافاتنا حولها، والتي يجدر بنا أن نعالجها بتفهم ونفاذ حسباناً لجدوى تفكيرنا وتخطيطنا وعملنا، أو ـ على الأقل ـ تمهيداً لإيجاد لغة مشتركة في ما بيننا بدلاً من اللغات المختلفة والمتضاربة التي نتحدث بها.

إن أعظم سبب للتشوش الحاضر هو قلة التمييز بين الأمور المتشابكة والجري في التفكير والتعبير والنقاش من دون تبين وجوه التباسها وعلاقاتها بعضها ببعض. وما دام مجتمعنا، وما دام العالم كله، ينتظم اليوم دولاً، وما دام الأمن والسلام والازدهار رهينة ما يسود هذه الدول من سياسات داخلية وخارجية صحيحة ـ بينما الخطر يعظم ويشتد من السياسات الخاطئة أو الفاسدة ـ فلنبدأ أولاً بالتباس يتعلق بـ «الدولة» ككيان أو نظام. أهي تقوم على المصالح أم على المبادىء؟ فكثيراً ما نعجز عن التمييز بين العوامل التي تحكم تصرفات الدول بعضها تجاه بعض وتجاهنا بصورة خاصة. ولما كنا لزمن طويل وما زلنا نتحمل أوزار القهر الخارجي ونطمح إلى التحرر والتقدم، ولما كان التاريخ الحديث قد أطلق بعض المبادىء الفردية والقومية وأخذت الدول الكبرى تنادي بهذه المبادىء وتدّعي حمايتها، فإن نزعتنا الأولى هي أن نلجأ إلى المبادىء ونتخذها سلاحاً لنا في طلب حقوقنا. على أننا لا نلبث أن نصطدم بالواقع الحي، وهو أن الدولة الحديثة التي نشأت في غرب أوروبا والتي اقتبستها جميع المجتمعات في ما بعد تقوم أولاً على المصلحة، واننا نخطىء ـ وآمالنا تخيب ـ عندما نطلب منها أن تحترم المبادىء قبل المصالح، فهي لم تبلغ بعد هذه الدرجة من الرقي، ولعلها لا تبلغها ما دامت تحتفظ بالكيان والنظام اللذين ابتدعا في أوائل العهد الحديث واللذين لا يزالان قائمين.

وفي نطاق المصلحة ذاتها، ثمة التباس تعمد الدول عادة على إخفائه، وهو الذي يعتري العلاقة بين المصلحة الوطنية الشاملة ومصالح القوى النافذة ـ السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ـ في هذه الدول. ان هذه العلاقة هي التي تقرر مدى الديمقراطية السائد في الدولة، والفرق بين ما تدعيه من ميزات الديمقراطية وبين ما أحرزت منها فعلاً. والدول إنما تقوى وترقى بقدر هذا الاحراز وبمبلغ ما تتصرف بوحي من مصلحتها الشاملة المتغلبة على المصالح الشخصية والفئوية المفرقة.

وفي نطاق المصلحة أيضاً، تبرز اليوم ـ بسبب التطورات التقنية والعملية الهائلة وانتشار وسائل الاتصال والتفاعل ـ أكثر مما برزت في الماضي حقيقة أن المصلحة الوطنية، حتى عندما تكون شاملة لأبناء الدولة بمجموعهم، لا تكفي ما لم تتسع إلى ما وراء حدودها وتسلك سبل التضامن والتعاون في اقليمها وفي نطاق العالم أجمع. فالمصلحة إذن ظاهرة خاضعة للتطور موضوعياً، وذاتياً أيضاً بالنسبة إلى تفتح وعي أبناء الدولة لما يكوّن خيرهم الحقيقي.

وكما أن الدولة تقوى وترقى كلما اتسعت نظرتها إلى مصلحتها ـ في النطاقات الوطنية والقومية والاقليمية والعالمية ـ كذلك هي تقوى وترقى كلما حاولت بجد واخلاص أن تدعم هذه المصلحة بالمبادىء التي جهدت الشعوب لكشفها وإعلانها والتي ترمي إلى صون كرامة المواطن والإنسان وتعزيزها.

* * *

قد يكون هذا الكلام موسوماً بطابع التجريد. فما أثره المحسوس بالنسبة إلينا؟ لهذا الأمر **وجهان**: أحدهما تابع للدول التي تجابهنا، والآخر يتعلق بنا مباشرة. أما من حيث **الوجه الأول**، فإنه يعني: (١) أن لا ننخدع بالمظاهر التي تبدو بها الدول النافذة، وأن نسعى سعياً واعياً جاداً لمعرفة المصلحة ـ أو المصالح ـ التي تحركها، وأن نسدد جهودنا نحو هذه المصالح أولاً ردعاً لها وحماية لنا من تعدياتها. وأخشى أننا في هذا المجال كثيراً ما تكون تقديراتنا شعورية أو انطباعية أو تخيلية بدلاً من أن تستمد من الدراسة المتقصية والحسابات الدقيقة التي تتطلبها هذه الأيام. و(٢) العمل على فضح تصرفات هذه الدول عندما تنتهك المبادىء التي تدعيها خدمة لما تعتقد أو تتوهم أو توهم أنه مصلحتها، وبدافع من بعض فئاتها النافذة التي تتبع أهدافها الخاصة ولو جاءت على حساب أهداف دولها، إن لم نقل على أنقاض المبادىء التي تعلنها.

أما **الوجه الثاني** الذي يتعلق بنا فهو الأهم، ومؤداه: (١) أن ندرك مصلحتنا على

حقيقتها وبشموليتها، وان نعمل بحسب هذه المصلحة لا بدوافع النزعات الفردية أو الفئوية والعصبيات الموروثة والأهواء الناشبة. وفي هذا المجال ثمة أخطاء كثيرة وخطيرة نقترفها يوماً بعد يوم فتمعن في تفريقنا وفي تعميق تخلفنا. ولا ضرورة لـ **التمثل**، فإن هذه الأخطاء ـ التي تبلغ أحياناً حدود الجرائم ـ تملأ أعمدة صحفنا وأحاديث مجالسنا الخاصة والعامة وتطغى بهمومها علينا. و(٢) التيقن من أن تفهمّ هذه المصلحة وجنيها إنما يحصلان بسيادة المبادىء في مجتمعنا، واننا لن نكون جادين أو ناجحين في ما نطمح إليه ـ سواء من حيث التحرر والتقدم أو من حيث مجرد صدى التردي والانهيار ـ إلا بقدر ما نظفر به في هذا المجال المبدئي، وان شكاوانا من الدول المعادية لنا وتوجهاتنا لفضح التناقض بين حقيقة أهدافها وادعاءاتها لا تصمد ولا تثمر ما لم نكن نحن أمناء لهذه المبادىء وما لم نسعَ لتجسيدها في سلوكنا الفردي والجماعي. فالذي لا يرعى حرمة الحرية في ذاته وفي داره لا يحق له أن يطلبها من سواه. وليس أن «فاقد الشيء لا يعطيه» فحسب، بل انه يعجز أيضاً عن أن يأخذه من الآخرين.

ومهما يكن من أمر أو مهما يبلغ حظ هذه الملاحظات من الصحة أو الدقة، فالمهم هو الادلاء بمثل عن الملابسات التي تعترض مشكلاتنا، فإن لم نتوصل إلى إزالة هذه الملابسات وإلى توضيح المفاهيم الأساسية ـ إما للاتفاق عليها أو على الأقل للتحاور حولها ـ فعبثاً تكون المعالجة، وعبثاً يجري أي نقاش جدي أو أي عمل اصلاحي أو بناء في شأنها.

ومثل ثان: هو التمييز الواضح بين الغايات والوسائل. ثمة غايات صحيحة أو أصيلة؛ وأخرى خاطئة أو فاسدة، وثمة غايات بعيدة، وأخرى قريبة تصلح أن تكون خطى نحو الأولى. وتعترضنا في هذا المجال مشكلات عدة أو ملابسات نقتصر منها هنا على ثلاث: (١) التمييز بين ما هو غاية وما هو وسيلة، و(٢) الفصل بين الصحيح والفاسد من الغايات والوسائل، و(٣) التأكد ـ وهذا من الأهمية بمكان ـ مما إذا كانت الوسيلة أو الوسائل المتخذة صالحة أو كافية لبلوغ الغاية المبتغاة.

لا شك أن غاية الغايات هي احترام الإنسان والعمل على ترقيته. وكل غاية أخرى ـ سواء من استقلال وطني أو قدرة دفاعية أو تنمية اقتصادية أو سياسة اجتماعية ـ إنما تصح بقدر ما تخدم تلك الغاية الأولى وتفسد عندما تعطلها أو تعيقها. لقد كثر كلامنا في السنوات الماضية عن الوحدة والتنمية والاشتراكية وأمثالها من الأهداف والشعارات التي رفعناها إلى أعلى المستويات وجعلناها مرامي طموحاتنا ومساعينا، مع أنها في الواقع لا تتعدى أن تكون غايات قريبة أو متوسطة، أو وسائل، إلى الغاية الأساسية. فلا تغرننا

أية غاية نبلغها بعيداً عن القيم الإنسانية، ولا تخدعننا بخاصة أية قدرة نبنيها بعيداً عن هذه القيم أو على أنقاضها.

قبل سنوات زار بيروت الزعيم الهندي الكبير جواهر لال نهرو وألقى في منتدى الجامعة الأميركية خطبة هزتني في ذلك الحين وأثارت إعجابي وتهيبي. وقد غاب محتواها الآن عني، ولكن جملة واحدة لا تزال ترن في أذني وتتجاوب أصداؤها في نفسي، هي: «لقد علّمنا معلمنا غاندي أننا لا نستطيع أن نخدم غايات صحيحة بوسائل فاسدة». ان الغاية لا تبرر الواسطة، ولا تعلو قيمتها عن قيمة الذي ينشدها أو يدعي نشدانها.

ومثل ثالث: هو التمييز بين الأسباب والظواهر. وهنا أيضاً ثمة أسباب قريبة مباشرة وأخرى بعيدة عميقة ولا يصلح الخلط بين هذه وتلك. وثمة أسباب خارجية وأخرى داخلية من الضروري تقدير حجم كل منها وأثره وحجم وأثر كل من المجموعتين وترابط إحداهما بالأخرى جزئياً وكلياً وتفاعلها أفقياً ورأسياً. وهنا مجال واسع للانطلاق العفوي والغريزي وللافراط أو التفريط في التقدير والحكم.

وكثيراً ما يكون الحدث الواحد ـ خصوصاً عندما يتسع أو يتعقد ـ سبباً وظاهرة معاً. فتخلف المجتمع العربي الذي يتبدى في الأزمات المتعددة التي نواجهها هو نتيجة لقرون طويلة من الحكم الخارجي الجاهل القاصر ومن الانحطاط الداخلي، وفي الوقت ذاته سبب أساسي لما نعاني من مصائب ومتاعب. على أنه، مع التأكيد على أساسيته، يتوجب علينا ألا نهمل العوامل الخارجية المعادية وآثارها الخطيرة في هذه المصائب والمتاعب وفي تعميق تخلفنا ذاته. وكل عرض لأوضاعنا الحاضرة ـ أو لأي منها ـ لا يأخذ في الاعتبار الصحيح هذه العوامل المتشابكة وقدر كل منها وظواهرها المختلفة وتفاعلها في ما بينها، وبينها وبين هذه الظواهر، يؤدي إلى مزيد من التشوش والارتباك يبعدنا عن السبيل السوي.

هذه أمثلة ثلاثة عن الملابسات التي تقتضي الايضاح والجلي. ويمكننا بسهولة أن نضيف إليها أمثلة أخرى، كما يمكن تطبيقها على العديد من مواقفنا وسلوكياتنا في الوقت الحاضر.

ويكاد يبدو أن عدتنا الفكرية شبيهة بسيارة معطلة، كلما حاولنا تشغيلها علت قرقعتها وفار بخارها وحميت آلاتها وظلت على ما هي. فلا بد لإصلاحها من فك أجزائها ومن تفحص كل منها والتأكد من سلامته، وتبديله إذا كان خرباً أو فاسداً، ومن

النظر كذلك في الأسلاك التي تربطه بغيره وما إذا كان أي منها «فالتاً» أو في غير موضعه أو مشتبكاً بسواه. وبدون هذا التفكيك والفحص الدقيق والتثبت من صحة كل قطعة من القطع وكل أداة من الأدوات ومن حسن ارتباطها بعضها ببعض، تبقى السيارة معطلة وجاثمة في مكانها أو تتدحرج بنا إلى الوراء، وتعجز عن السير بنا بأمان في الطريق الوعرة الممتدة أمامنا.

الوطن:
الأرض والإنسان(*)

منذ نشأت الحضارة بظهور المجتمعات المستقرة القائمة على زراعة الأرض وصنع الأدوات وابتداع وسائل الاتصال وانبثاق الفنون والآداب والأديان، بدأ «الوطن» يحتل مكاناً بارزاً في نزعات الشعوب وأفكارها وهمومها، وأخذ الدفاع عنه والحفاظ عليه والازدهاء به يكوّن عاملاً فاعلاً في تطلعات هذه الشعوب وتحركاتها. ولو عمدنا إلى استخراج المجاري الكبرى التي اتبعها التاريخ البشري، لوجدنا في مقدمتها المجرى الذي شقه وانطلق فيه تعلق الشعوب بأوطانها وما أنجبه هذا التعلق من انجازات حضارية من جهة، وما سبب من نزاعات وحروب وكوارث من جهة أخرى. وإذا تفحصنا مقومات الوطن ألفيناها تتلخص في نهاية الأمر **باثنين: الأرض، والانسان**. وعندما ندقق النظر في المقوم الأول، الأرض، نجد أنه يتألف من **عنصرين: الأول** هو الطبيعة التي وهبها الله للبشر من دون أن يكون لهم يد فيها. فالسهول والجبال والأودية والسواحل والبحيرات والموقع الجغرافي وما إليها هي الهبة الطبيعية التي تتلقاها الشعوب. وهي تختلف من مكان إلى آخر من حيث الحسن والجمال والمميزات الأخرى وما لها من أثر في النفوس. ومن هذا الأثر ينبعث التعلق والاعتزاز ويتمثلان في الأدب والموسيقى وسائر الفنون (الشعبية منها بخاصة)، ويجيش الحنين عند البعد من الوطن، وتتنافس القلوب والنفوس في التغني بمحاسنه. وحتى عندما تقلّ هذه المحاسن وتكون الطبيعة موحشة أو جافية، فإن التعلّق بها يظل عميقاً متغلغلاً ومثيراً للشعور والوجدان.

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩٠/١١/٩.

على أن الأرض ليست الطبيعة وحدها، بل تشمل ما قام ويقوم عليها من مزارع ومعامل ومنشآت اجتماعية وثقافية ودينية، وما جرى على ساحاتها من وقائع وحروب، وما خبره سكانها على مدى الأجيال من انتصارات وهزائم، وما أسهموا به في خدمة الحضارة. فالأرض، إذن، منبع ذكريات ومصدر تراث، بالاضافة إلى كونها الأساس المادي لحياة الشعب ولتكوين وحدته. ومن هنا كانت هبّات الشعوب للدفاع عن أراضيها من الهجمات التي تتعرض لها ومن الحملات الاستعمارية التي ترمي إلى الاستيلاء عليها أو إلى اغتصاب مواردها والتصرف بها. ومن المهم أن نلاحظ أن هذا التعلق بالأرض الذي يلهب مشاعر الصمود والتحرر لا يقوم على «التراب» فحسب، بل على الذكريات الماضية، حلوها ومرها، وعلى التراث المتلقى من التاريخ قريبه وبعيده، وان هذا التراث هو كله من صنع الإنسان. فالإنسان هو **العنصر الثاني** الذي يتفاعل مع **العنصر الأول** ـ الطبيعة ـ فتتكون منهما الأرض. والأرض لا يكتمل معناها بدون الإنسان: الزارع والصانع والباني والمدافع والمتغني والمتعذب، والمغذي التراب بعرقه ودمه ودموعه.

ولهذا، لا بد من أن تبرز، بين الأخطار العديدة التي تجابهها الشعوب العربية الآن، الخطر الفريد الذي يتمثل في الصهيونية الغاصبة. فهي ترمي إلى الاستيلاء على الأرض، بما هي وبما تحتها وما فوقها، وبما تحمل من ذكريات تاريخية ومن تراث غني متراكم خلال الأجيال المديدة. كما ترمي إلى تبديد الإنسان المقيم على هذه الأرض بالقمع والتهجير والقتل والتدمير. فهنا الخطر الأضخم الذي لا يوازيه خطر آخر، وهنا مطلب الجهد التحرري الذي يجب أن يظل نصب أنظار العرب ومرتكز اهتمامهم لا يثنيهم عنه أي شاغل آخر.

وبخلاف فلسطين وما جاورها من البقاع المعرضة للاستيلاء الصهيوني، تبقى أكثر الأرض العربية في أيدي أهلها، بل في أيدي حكامها. والمهمة المطلوبة هنا هي الحفاظ على هذه الأرض لتظل ملكاً لأهلها، وحماية مواردها من المطامع الهائلة النافذة إليها، وصون إنسانها من التعدي والهوان والهلاك. وهنا تبرز أهمية هذا **المقوم الثاني للوطن ــ الإنسان** ـ لا بصفته عاملاً في الطبيعة وملتحماً بالأرض فحسب، بل بقيمته الذاتية أيضاً، بل أولاً، التي تجعله في مرتبة الغاية، وتستدعي الاحترام والإعزاز، وتقرر منزلة الوطن في سلم الرقي والحضارة.

إننا لا نحمي الوطن ولا نبنيه ولا نعززه بقتل الإنسان أو تعطيله. فالخسائر البشرية التي نزلت بنا في الحرب اللبنانية وفي الحرب السودانية وفي حرب الصحراء الغربية، أو

التي يمكن أن تصيبنا لا سمح الله في الحرب التي تتجمع نذرها بنتيجة احتلال العراق للكويت ـ هذه الخسائر الجسيمة لا تعوض، سواء من حيث زوال حق المواطنين في الحياة أو من حيث اضاعة مؤهلاتهم لصيانة الوطن وانمائه ولاغناء الحضارة. وكل قتل أو تعطيل من هذا القبيل هو جرم في حق الوطن لا يقل شناعة أو ضرراً عن جرم التخلي عن الأرض وجعلها تقع في يد العدو الغاصب.

وإننا لا نحمي الوطن ولا نبنيه ولا نعززه بقمع الإنسان فيه، أي بإبقاء هذا الإنسان خائفاً من القهر والتعدي والارهاب وبحرمانه من حرية التفكير والتعبير والمعتقد ومن المشاركة في تقرير المصير، أو شل نشاطه الاقتصادي والثقافي، لأننا بهذا نخفت الفاعلية الوطنية ونطفىء جذوتها ونبدد قدراتها الحاصلة والممكنة.

وإننا لا نحمي الوطن ولا نبنيه ولا نعززه بتهجير الإنسان وتشريده في الآفاق، وحمله على أن يستقر في بلاد أخرى ويذوب فيها هو وذووه تدريجياً، مما يؤدي إلى تفريغ الوطن من كفاءاته البشرية خصوصاً إذا كانت هذه الكفاءات رفيعة ومنمّاة وقادرة على المساهمة في الانشاء والتحرر والتقدم.

* * *

جاشت هذه الخواطر في ذهني بفعل **حدثين** اجتذبا انتباهي هذا الأسبوع. وهما حدثان محدودان، وقد يكونان طفيفين بالنسبة إلى الوقائع والنزاعات الرهيبة، الحاصلة أو الممكنة، في بلادنا العربية، ولكن لهما دلالتهما على هذا الشأن الجوهري: شأن الوطن والإنسان فيه.

الحدث الأول هو تسلمي نشرة من جمعية متخرجي الجامعة الأميركية في بيروت في أميركا الشمالية تسرد أسماء متخرجي هذه الجامعة القاطنين في هذه المنطقة من العالم وتعرف بهم تعريفاً وجيزاً. قلبت صفحات هذه النشرة الأربع والستين المكتظة بالأحرف الصغيرة، فإذا هي تحتوي على حوالى ثلاثة آلاف اسم من أولئك المتخرجين الجامعيين الموجودين في الولايات المتحدة وكندا. ويرجح أن ثمة أسماء أخرى لا تزال خفية أو مجهولة. ومن هؤلاء المتخرجين أطباء ومهندسون وصناعيون ومصرفيون وباحثون ودبلوماسيون وموظفو منظمات دولية ومزاولو مهن متقدمة أخرى. وتابعت أسماء الثلاثمئة والسبعة والستين المدرجين تحت الحرف الأول (A)، فوجدت بينهم خمسين أستاذاً في جامعات أميركية أو كندية، عدا المساعدين والمشرفين على الأقسام التطبيقية أو العاملين فيها. وهؤلاء جميعاً منتشرون في هذه البلاد الواسعة من شرقها إلى غربها ومن

شمالها إلى جنوبها، في المدن الكبرى والمتوسطة والقرى الصغيرة. وهم، كما يبدو، يحتلون مراكز مرموقة في الحياتين المهنية والاجتماعية، ولجمعيتهم فروع في أنحاء هذه البلاد يجتمع أعضاؤها فيذكرون أيامهم السعيدة في الجامعة ويقرون بأفضالها ويتبرعون لها بين الحين والحين.

قلت لنفسي: أية ثروة إنسانية تمثل هذه الجالية كماً وكيفياً! أية قوة دافعة تكوّن لو أن هؤلاء المتخرجين بقوا في لبنان وفي غيره من البلاد العربية يمارسون شتى نشاطاتهم ويؤدون خدماتهم لمجتمعاتهم. وأية خسارة أصابت هذه المجتمعات بإنفاقها الأموال الطائلة والجهود المتواصلة في تعليم هؤلاء الأشخاص أملاً في الافادة من كفاءاتهم في رفع مستويات حياتهم الخاصة وحياة بلادهم العامة، فإذا كل ذلك يذهب جزافاً وإلى بلد لا يحتاجه أصلاً، أو على الأقل لا يحتاجه بمثل حاجة بلدانهم.

ومع جسامة هذا الخسارة، فإنها لا تمثل سوى جدول واحد محدود من العقول والمهارات والقدرات المضيعة، ترافقه جداول عديدة أخرى نابعة من البلاد العربية ومتحولة إلى بحور غربية ـ لا الولايات المتحدة وكندا وحدهما بل بريطانيا وفرنسا والمانيا واستراليا وأميركا اللاتينية وسواها. ولو أن هذه الجداول كلها اجتمعت أو جمعت لكونت نهراً عريضاً، تضاف إليه أنهار أخرى من أصحاب المهارات غير الجامعية والخبرات المكتسبة خلال ممارسات طويلة، ومن المؤهلات والإمكانات الغزيرة التي تحملها الناشئة المقبلة على التعلم والتثقف. إن الخسائر المادية التي تحملتها البلاد العربية من الحروب والاضطرابات ولا تزال تعانيها تبلغ أرقاماً يصعب حصرها، وتقدر بمئات البلايين من الدولارات. ومع هذا، فإنها لا توازي، في نهاية الأمر، الخسارة البشرية في العقول والكفاءات التي أصابتها بضياع عشرات الألوف من المؤهلين ومئات الألوف من غيرهم الذين هجروا إلى البلدان المتقدمة ـ هذه البلدان التي تجابهنا بأطماعها وبقواها المسيطرة النافذة ـ أو بقوا حيث هم بأجسادهم هاجرين أو مهجرين عقولاً ونفوساً وآمالاً ومطامح ومنفصلين عن مجاري حياة بلادهم. فما أتعسنا، مع بقاء الأرض، إن فقدنا الإنسان، ضائعاً في مهجره أو معطلاً في وطنه!

هذا أمر. أما **الأمر الثاني** المتعلق بالشأن نفسه والذي جذب نظري في هذا الأسبوع، فهو قانون الهجرة الجديد الذي اشترعه الكونغرس الأميركي مع عدد من القوانين الأخرى في الساعات الأخيرة من دورته المنقضية يوم السبت في ٢٧ تشرين الأول (اكتوبر). فمن المعروف أن الولايات المتحدة، كغيرها من الدول الصناعية المتقدمة تشكو من تدفق هجرة أبناء العالم الثالث إليها، وتضيق قيود هذه الهجرة حماية لعمالها

من منافسة الوافدين ومنعاً لانتشار البطالة وحذراً من بعض المشكلات الاجتماعية والثقافية التي يجلبها هؤلاء الوافدون. ولذلك كان مما يثير العجب للوهلة الأولى أن يأتي القانون الجديد رافعاً عدد المسموح لهم بدخول الولايات المتحدة عن طريق الهجرة من خمسمئة ألف سنوياً إلى سبعمئة ألف حتى عام ١٩٩٥. على أن الأمر يبين على حقيقته عندما نلاحظ أن القسم الأكبر من هذه الزيادة مخصص لأصحاب المهن الاختصاصية والمهارات المدربة. وقد ذكرت جريدة الـ **نيويورك تايمز** في عددها الصادر يوم الاثنين في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) تعليقاً على هذا القانون: «ذكر المشترعون أن المهاجرين يستطيعون أن يملأوا شواغر للعلماء والمهندسين والمختصين بالحواسب الالكترونية والممرضات والتقنيين الطبيين... فلقد خلص كثير من الباحثين الحكوميين والأهليين إلى أن سوق العمالة سيظهر طلباً في هذه المجالات خلال التسعينات. وهم يرون أن في قبول المهاجرين سبيلاً لتضييق الشقة بين العرض والطلب (في هذه المجالات)».

ويبدو أن هذه السياسة نفسها متبعة في بلدان أخرى ككندا واستراليا، حيث تيسر الحكومة قبول الوافدين إليها إذا كانوا أصحاب كفاءات هي بحاجة إليها أو جلبوا معهم أموالاً يستثمرونها في مشروعات تستخدم عمالاً أو تفيد البلاد من وجوه أخرى. وهذا دليل آخر على أن الأوطان تبنى بالإنسان، خصوصاً بالإنسان المتدرب المتعلم المؤهل للمشاركة في عمليات التنمية والنهوض. وبانتقال هذا النوع من الإنسان من البلدان المتخلفة إلى البلدان المتقدمة إمعان في تخلف الأولى وإسهام في تقدم الثانية وتوسيع للشقة بينهما. فما أتعسنا، مرة أخرى، إذا بقيت لنا الأرض وخسرنا الإنسان!

* * *

ورب قائل: أبقِ لنا الأرض التي لا تعوض، ولا تخف على الإنسان الذي يمكن أن يعوض بتكاثرنا التناسلي. فها ان بعضاً من البلاد العربية يشكو من تصاعد أعداد سكانه، ويحاول أن يلجم هذا التصاعد. على انه، في وجه هذا الاعتراض، نجد أن التعويض المرجو أخذ بالانتقاص بفعل **عاملين**: **أولهما**، امتداد فترة التعليم والإعداد. إذ كان اعداد الطبيب قبل مدة قريبة لا يحتاج إلى أكثر من خمس سنوات لا ست من الدراسة الجامعية. أما اليوم، فأضف إليها ست سنوات أخرى على الأقل من التدرب والتعلم الاختصاصي ليصبح الطبيب قادراً على مزاولة مهنته بجدارة. وقل الشيء نفسه عن المهندس والصناعي والمالي والأستاذ الجامعي وغيرهم (وما دمنا في هذا المجال فلنلاحظ المفارقة الهائلة بين ما يُتطلب الآن من سائر الاختصاصات المهنية العادية بالنسبة إلى أهم مهنة في المجتمع ـ مهنة الحكم ـ التي تبقى غارقة في التقليد أو فريسة لمن يقتنصها). أما

العامل الثاني في انتقاص قدر التعويض المرجو فهو التكاثر التناسلي الذي يخفض، عاماً بعد عام، نسبة الأكفياء المؤهلين إلى الجماهير الواسعة بالإضافة إلى ما تمثله هذه الجماهير من أعباء جديدة لإعدادها للحياة المنتجة الكريمة ولإنقاذها من الفقر والمرض والعجز.

من المسرحيات الغنائية التي يصدح فيها صوت فيروز الرخيم والنافذ إلى أعماق النفس وأصوات مرافقيها وجوقتها، تتردد في صدري الآن أغنية كان ينشدها وديع الصافي بصوته الهادر، مطلعها: «عمّر يا معلم العمار، وعلّي حارتنا، عمّر لك شي أوضة ودار بتعمر ديرتنا!».

أين معلمو العمار الآن، يعمّرون الأوطان، بالإنسان ومن أجل الإنسان؟

تساؤلات حول إعداد كفاءاتنا العالية(*)

أصبح واضحاً للمهتمين بتنمية المجتمعات ـ المتخلفة منها والمتقدمة ـ أن في صدر العوامل الدافعة لهذه التنمية الكفاءات العالية في شتى الاختصاصات، كماً وكيفاً، التي يعدها المجتمع ويمتلكها. ولعل الكيف هو أهم من الكم، إذ إن أثر هذه الكفاءات يتوقف في الدرجة الأولى على متانة أصولها وارتفاع مستواها وقابليتها للنمو والعطاء.

وقد ألمحت في مقال سابق (الجمعة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر) إلى شعور فريق كبير من المسؤولين في أحد المجتمعات الأكثر تقدماً في هذا العصر ـ مجتمع الولايات المتحدة ـ بالحاجة إلى المزيد من أصحاب الكفاءات العالية والمهارات المدربة، وإلى أن هذا الشعور كان وراء قانون الهجرة الجديد الذي سنه الكونغرس الأميركي قبل أيام والقاضي برفع أرقام الهجرة المسموح بها إلى الولايات المتحدة وبتخصيص القسم الأكبر من هذه الزيادة للكفاءات والمهارات المطلوبة. وقد عادت جريدة الـ **نيويورك تايمز** إلى معالجة هذا الموضوع في عددها الصادر في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) مؤكدة ان الولايات المتحدة تسعى اليوم إلى استجلاب «علماء العالم وفنانيه وأبطال رياضته ومخترعيه...» و«انها تنوي أن تدخل بشدة ميدان المنافسة في سوق العمالة الدولية، بتسهيل هجرة المؤهلين إليها من الخارج، ومن آلاف الطلاب الأجانب الذين يأتونها للتخصص في جامعاتها أو العلماء العاملين موقتاً في مراكز بحوثها وسائر منشآتها العلمية (ذكر أحد مديري مؤسسات الصحة الوطنية في الولايات المتحدة أن ثلث العلماء البالغ عددهم خمسة

(*) نشر في: **الحياة**: ١٩٩٠/١١/١٦.

آلاف، العاملين في مخابر هذه المؤسسات هم من الأجانب).

فإذا كانت الولايات المتحدة، وهي التي تقف في مقدمة الدول الصناعية والقوية في هذا العصر والتي تضم عشرات الألوف من الجامعات وسواها من معاهد التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي، والتي يؤمها الشبان من مختلف أنحاء العالم للدراسة والتأهل ويقصدها العلماء المؤهلون للبحث والعمل ـ إذا كانت هذه الدولة تحس بحاجتها إلى المزيد من أصحاب الكفاءات العالية وتقر بهذه الحاجة وتسعى إلى تلبيتها، فما قولنا ببلادنا العربية التي لا تزال ترزح تحت أعباء التخلف وتعاني المراحل الأولى من النمو والتطور؟ انه لحريّ بنا أن نولي هذا الأمر أشد اهتمامنا وان نخطط له بكل حصافة وان نؤدي ما تستحق مطالبه من تضحية.

ولا شك أن المسؤولية الأولى في مواجهة هذه المتطلبات تقع على جامعاتنا في البلاد العربية. فهي التي تعد النخبات في سائر الميادين، ولا نغلو إذا قلنا إن حالتها اليوم هي صورة صادقة لما ستكون عليه مجتمعاتنا في العقود القادمة. فإن نكن نحرص على سلامة هذه المجتمعات وقابلياتها للنهوض والتقدم، فلنبدأ بالحرص على جامعاتها، وبدعم مهماتها الأساسية في التعليم والتثقيف، وبتقديم ما تحتاج إليه في سبيل أداء هذه المهمات.

ان مشكلات الجامعات في البلاد العربية عديدة ومتشابكة، منها السياسية والمالية والاجتماعية والعلمية. ولهذه المشكلات جذور عميقة ومنتشرة، وأسباب طارئة شتى تهب عليها من تمخضات هذا العصر المتكاثرة، سواء العربية منها والعالمية. كما أن لها مظاهر مختلفة تقتضي الإدراك والمعالجة حرصاً على مستقبل الجامعات ومستقبل الوطن بوجه عام. وما دامت الحروب في هذا الزمن ـ ولست أعني الحروب العسكرية فحسب، بل حروب التنمية والتقدم أيضاً ـ تقوم أولاً على وفرة العقول المطوّرة والسواعد المدربة، وما دامت مسؤولية الجامعات تتركز في تهيئة هذه العقول، فحسبنا أن نشير هنا إلى أبرز هذه المشكلات وأبلغها خطراً، وهي مستوى الحصيلة العقلية التي تهيؤها جامعاتنا.

بعيد عنا أن ننكر فضل هذه الجامعات وما قدمت لها دولها من موارد وما بذله القائمون عليها من جهود في سبيل نشر التعليم العالي وملء حاجات المجتمع الملحة. وما على المرء إلا أن يقارن بين ما كانت عليه حال بلادنا من هذا القبيل في منتصف هذا القرن وما هي عليه الآن. فقد كانت الجامعات عندنا محدودة العدد ضيقة النطاق، فإذا هي الآن تفوق المئة عدداً وتتفرع إلى كليات ومعاهد متنوعة وتضم مئات الألوف من الطلاب الراغبين في التحصيل العالي. وقد أدى هذا التوسع إلى توفير أعداد متكاثرة من مزاولي المهن الحرة ومن أصحاب الوظائف المسؤولة في الحقول الخاصة والعامة.

ولكن هذا التوسع نفسه، خصوصاً ما يتعلق منه بتضخم أعداد الطلاب، أدى، من جهة أخرى، إلى تدني مستوى الحصائل الجامعية. وهذا هو، إلى حد ما، أمر طبيعي ـ فليس إنشاء جامعة بالأمر اليسير، إذ انه لا يقصر على توفير الموارد المالية الضخمة وإقامة المنشآت التعليمية والعلمية فحسب، بل يحتاج بالدرجة الأولى إلى الكفاءات العالية لدى الأساتذة وسواهم من العاملين في الإطار الجامعي. وأنت قد تستطيع أن تبني بناء للتدريس أو لأعمال المكتبة أو المخابر أو لسكن الطلاب في سنتين أو ثلاث، ولكنك لا تستطيع أن تهيىء أستاذاً جامعياً صالحاً في أقل من عشرة أضعاف هذه المدة. ولكن ليست أسباب تدني المستوى كلها طبيعية بمعنى انها حتمية وغير خاضعة للضبط والتقنين. فهناك أسباب يمكن أن تعالج، ويجب أن تعالج، إذا ابتغينا الفوز، بل مجرد السلامة، في السباق العالمي القائم اليوم نحو التطور ـ وهو سباق يقتضي، كما ذكرنا، الكفاءات الرفيعة المستوى المتميزة بجودتها الذاتية وبقدرتها على العطاء.

وثمة اقتراح بسيط في هذا المجال يمكن عرضه، وهو انه ليس من الضروري أن تكون جامعات كل قطر من أقطارنا، أو جامعاتنا العربية بوجه عام نسخاً بعضاً عن بعض. وليس من الضروري أن تتنافس في الاختصاصات نفسها. المهم أن تتميز كل جامعة من جامعاتنا في نطاق معين. فإذا تميزت إحداها بالعلوم الطبيعية مثلاً، فليس من المفيد، أو من الضروري أن تقلدها أو تنافسها غيرها في هذا المجال، إذ ثمة مجالات أخرى للاختصاص والتميز في ميادين العلوم أو الآداب أو الفنون. المهم هو التميز الذي يرجى أن يؤدي إلى الابداع، مهما يضق حقل هذا التميز. والمهم أيضاً أن تتعاون جامعات القطر الواحد، والجامعات العربية بصفة عامة، على اقتسام حقول هذا التميز، كل حسب مؤهلاتها البشرية والمادية. فإذا اجتمعت هذه الحصائل بترشيد وتفعيل ارتقى الانتاج الجامعي العربي العام وتعددت وجوهه، وكنا جميعاً أجدر بالقيام بمطالب نمونا ونهضتنا وأقدر على الاستعانة بهذه الخبرة في ساحات التنافس العالمي المتأجج في هذه الأيام.

* * *

على أن إعداد كفاءاتنا العالية يتعدى جامعاتنا في البلاد العربية ويشمل أيضاً البلاد المتقدمة التي يتدفق شبابنا عليها سواء كمبعوثين من حكوماتهم أو كطلاب خصوصيين. إن الخطر الأكبر في هذا الحيّز هو انعطاف هؤلاء الشبان نحو مجتمعات تلك البلاد وابتعادهم عن أوطانهم ونشوب النفور منها في صدورهم والسعي للبقاء في محيطاتهم الجديدة وذوبانهم فيها، وبالتالي خسارة أوطانهم لما أنفقته على إعدادهم

العلمي السابق من أموال وجهود ـ وهي عند التدقيق مبالغ طائلة مادية وبشرية ـ والخسارة الأجسم والأجل شأناً لما يمكن أوطانهم أن تستفيد من تدربهم وتثقفهم المتقدم في وقت هي في أشد الحاجة إليهما. وقد أشرت إلى جانب من هذا الخطر في مقالي السابق المذكور.

على أن ثمة أخطاراً أخرى يقتضي الانتباه إليها. وقد لفت نظري إلى أحدها اطلاعي على مرجع واسع النطاق يحصي ويسجل عناوين الرسائل الجامعية التي تقدم إلى الجامعات الأميركية وجامعات أخرى في أوروبا لنيل درجة الدكتوراه مع نبذ وجيزة عنها. وقد بلغ عدد الجامعات التي تشارك في هذا المشروع خمسمئة وخمس جامعات أكثرها في الولايات المتحدة وبعضها في كندا وبريطانيا وفرنسا والمانيا. وفي السنوات الأخيرة أخذ هذا المرجع ـ الذي تنشره مؤسسة (UMI) ومهمتها الأصلية تصدير هذه الرسائل وبيعها ـ يشمل حوالي خمسة وثلاثين ألف عنوان لرسائل جامعية تقدم سنوياً مع خلاصات قصيرة عنها، مقسومة قسمين رئيسيين: العلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم الطبيعية والهندسية، ولكل منهما فروع متعددة. ويصدر هذا المرجع نشرات شهرية تضم فيما بعد سنوياً أو لفترات تشمل عدة سنوات.

إن هذا المرجع يظهر لمن يتفحصه صورة شاملة ومستمرة لنشاط البحث العلمي (في نطاق رسائل الدكتوراه) في الجامعات الأميركية وجامعات غربية أخرى. وحبذا لو أقبلت سلطة أو مؤسسة تربوية عربية على دراسته واستنطاقه لتقف على الاختصاصات البحثية التي يمارسها طلابنا في هذه الجامعات استعداداً لقيامهم بمهامهم المقبلة في بلادنا. فثمة مجال، مثلاً، للمقابلة، بين الذين يعدون أنفسهم في ميادين العلوم الطبيعية والتطبيقية وأولئك الذين ينصرفون إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية، فهل نجد مثلاً توازناً بين الاتجاهين لا يطغى به أحدهما على الآخر، وهل نلقى ارتباطاً بين حاجاتنا المختلفة وبين نوع الكفاءات التي تُعد لها؟

وثمة قضية أخرى هي مستوى الجامعات والمعاهد التي ينتمي طلابنا إليها. فهل هي أفضلها وأعلاها مستوى، أم هي الأقرب والأسهل تناولاً.

ولما كان التخصص المطلوب للمرجع المذكور واستخراج دلائله يتجاوز قدرة فرد واحد، فقد قصرت جهدي على مطالعة إحدى نشراته الشهرية، وهي الصادرة عن شهر حزيران (يونيو) ١٩٩٠ والمقتصرة على العلوم الإنسانية والاجتماعية، فوجدت انها تضم عناوين وخلاصات لحوالي ألف وثلاثمئة رسالة دكتوراه. ومع ان هذه العينة محدودة

جداً ولا تؤدي دلالة كافية على اتجاهات شبابنا البحثية، فقد سجلت عنها **ملاحظتين**: **الأولى** ان أكثر الرسائل التي يعدها طلابنا في العلوم الإنسانية والاجتماعية تدور على موضوعات عربية. وقد أحصيت ثلاثاً وثلاثين رسالة لأشخاص تومىء أسماؤهم إلى أنهم عرب أو من أصل عربي، فلم أجد سوى اثنتي عشرة منها تتناول موضوعات خارج البلدان العربية، أما الإحدى والعشرون الأخرى فجميعها محصورة في النطاق العربي. ومع انه من الضروري جداً أن يقبل طلابنا على الموضوعات المرتبطة ببلادهم ليغذوا المعرفة بشؤونها وليعدوا أنفسهم لمعالجة القضايا التي تثيرها هذه الموضوعات عندما يعودون إلى بلادهم، فإن من الواجب ـ من جهة ثانية ـ تجنب خطر الاستسهال الذي يدفع إلى انتقاء موضوعات قريبة التناول أو متيسرة المراجع والمصادر والهروب من الموضوعات التي تتطلب جهداً أوفر واطلاعاً أوسع. وقد يقوي هذا الميل عند بعض الطلاب اهتمام أساتذتهم بهذه الموضوعات والصعوبات التي يلقونها في الاطلاع على مراجعها ومصادرها باللغة العربية، فتأتي هذه الرسائل سادة لبعض الثغر في معارفهم أو مقدمة مادة لبحوثهم.

أما الخطر الثاني فهو الانغلاق الفكري على أنفسنا والدوران الدائم حولها وضعف حماستنا لاختراق محيطنا إلى العالم الواسع خارج حدودنا، بينما المطلوب في هذا العصر، الذي اشتبكت فيه الشعوب اشتباكاً متكاثفاً ومنسقاً، أن يكون بيننا مثقفون يضمون إلى اختصاصاتهم المحلية أو الوطنية نظرة شاملة إلى العالم بشعوبه وحضاراته المختلفة وإدراكاً صحيحاً لمشاكله المترابطة. فلم يعد ممكناً لأحد ـ خصوصاً إذا اعتبر نفسه في صفوف النخبة ـ ان يكون ابناً لوطنه وعاملاً في سبيل هذا الوطن فحسب، بل أصبح واجباً عليه ومطلوباً منه أن يسعى أيضاً إلى أن يكون ابنا للعالم بمجموعه شعوراً وإدراكاً وجهداً مؤثراً. ولا يكفي نخبتنا أن تتميز وطنياً فحسب، بل عليها أن تطمح لأن تتميز عالمياً كذلك، في الحقول الإنسانية المشتركة المفتوحة الأبواب لجميع الراغبين المؤهلين على السواء.

والملاحظة الثانية هي أن الجامعات التي أعدت فيها رسائل طلابنا المدرجة في هذه النشرة الشهرية ليست كلها من الدرجة الأولى، بل بينها ما يأتي في الدرجة الثانية والثالثة. وهنا نعود إلى القضية المركزية، قضية مستوى الإعداد والإنتاج الجامعي.

وبمناسبة اطلاعي على هذا المرجع استحصلت من المؤسسة التي تصدره على لائحة بعناوين حوالي ألفي رسالة تتعلق بالمجتمع العربي بمختلف أقطاره ووجوه الحياة فيه، أعدها طلاب باحثون عديدو الأصول والجنسيات خلال العقد الممتد من ١٩٧٨ إلى

١٩٨٧. وهنا أيضاً حبذا لو أن سلطة أو مؤسسة عربية تعمد إلى استثمار المعلومات والتحليلات الواردة في هذه الرسائل، انطلاقاً من الاعتبار انه مفروض في رسالة الدكتوراه أن تأتي بمعرفة جديدة ولا تكفي أن تلخص المعارف السابقة في موضوعها. ولعل المؤسسة المقترحة تنظر في إمكان حفظ هذه الرسائل في ذاكرة حاسوبية بدلاً من أن تبقى مهملة أو منسية. إن هذه الرسائل الألفين تمثل بمجموعها جهود أربعة آلاف سنة على الأقل (تقديرنا ان اعداد إحداها يقتضي معدل سنتين متفرغتين)، فحرام أن تذهب هذه الجهود جزافاً لا يستفيد منها سوى أصحابها والجامعات التي أمّوها (وربما أيضاً المتيقظين من أعدائنا)، وتظل مغلقة على المجتمع العربي غير منصبة في مجاري تفكيره وعمله.

وخلاصة القول إننا نخوض في مجال تهيئة كفاءاتنا العالية معركة، بل حرباً، ضارية ونصطدم بعراقيل جسيمة متشابكة. فعسى أن نظفر في هذه الحرب بجهود جامعات بلادنا ووزارات التعليم العالي فيها واتحاد الجامعات العربية والمركز العربي للتعليم العالي والمسؤولين في الأقطار والقطاعات والجبهات العربية، بأفرادهم ومجموعهم، لنصبح أقدر على خوض الحروب القاسية التي يدور عليها بقاؤنا وسلامتنا ونهضتنا المرجوة.

هل تكون الحضارة الغربية الحديثة الحضارة العالمية المرتجاة؟(*)

يلاحظ لدى المهتمين بالشؤون الحضارية التباس شائع حول الحضارة السائدة والتعريف بها: أهي غربية، أم حديثة، أم غربية حديثة معاً؟ والواقع أن هذين التعريفين ينطبقان عليها، منفردين أو مجتمعين. انها غربية بمعنى انها نشأت وازدهرت في غرب أوروبا أولاً ثم امتدت منها غرباً عبر الأوقيانوس الأطلسي إلى القارة الأميركية، وشرقاً إلى أوروبا الشرقية والامبراطورية الروسية. ثم ها هي اليوم تتدفق من منابعها الغربية ـ من أوروبا والولايات المتحدة بخاصة ـ إلى سائر أصقاع المعمورة فتصبغها بصباغها.

وهي حديثة بمعنى انها ظهرت بعد العصور الوسيطة، وإلى حدّ كبير كثورة عليها. وكان ظهورها منبئاً بمجيء الأزمنة «الحديثة» ثم «المعاصرة» التي تمثل مرحلة جديدة متميزة من مراحل التاريخ البشري. وزيادة في التوضيح، يحسن أن نجمع هذين التعريفين فنقول «الحضارة الغربية الحديثة» دلالة على مصدرها من جهة، وعلى موقعها في السياق الزمني الحضاري من جهة أخرى.

وليس هنا مجال تحليل صفات هذه الحضارة وتعيين المرتكزات التي تدعمها وتميزها عما قام في الماضي أو ما هو قائم في الحاضر. وإنما ثمة صفة بارزة تلفت النظر والانتباه، مصدرها الحيوية العقلانية والتقنية لهذه الحضارة، نعني بها قدرتها الهائلة على التوسع والاختراق. ولا ينكر أن ثمة حضارات سابقة في التاريخ عرفت بتوسعيتها

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩٠/١١/٢٣.

واختراقيتها، كالحضارة اليونانية ـ الرومانية، والحضارة العربية الإسلامية، أو الحضارة الهندية أو الصينية. ولكن أية منها لم تبلغ شأو الحضارة الغربية الحديثة في التوسع، ان لم نقل التفجر، والإحاطة بمناطق العالم المختلفة، وفي طاقة الاختراق التي غيّرت بها حياة العديد من الشعوب ودفعتها في الطريق التي اتبعتها، وهي: طريق «الحداثة».

هذه التوسعية الشمولية الاختراقية تدفع بعض المفكرين في البلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء إلى التساؤل عمّا إذا كانت هذه الحضارة ستسمُ العالم بكامله وتطغى على التركات الحضارية للشعوب الأخرى، فتعبر بوحدتها عن الوحدة التي تتوق إليها البشرية وتجد فيها شرط بقائها وتقدمها.

ومن مختلف الإجابات على هذا التساؤل الجوهري الذي ما زال مطروحاً منذ حوالى مئتي سنة عندما عظم أمر الغرب وما فتئت أصداؤه تتردد في كل مجتمع، برز في الأشهر الماضية جوابان إيجابيان حاسمان من شرقيين متغربين، أحدهما (فرنسيس فوكوياما) أميركي من أصل ياباني والثاني (ف. نايبول) ترينيدادي من أصل هندي. ولم تكن للأول شهرة في عالم الكتابة أو التأليف، بل قضى معظم حياته المهنية في الدوائر التخطيطية في وزارة الخارجية الأميركية ومستشاراً لشركة «راند» الشهيرة للأبحاث. ولكنه نشر في صيف العام الماضي (١٩٨٩) مقالاً مثيراً في إحدى المجلات الفصلية الأميركية اليمينية المحافظة، **المصلحة الوطنية**، أحدث ردود فعل شديدة في مختلف الأوساط في أميركا وخارجها. كان عنوانه: «نهاية التاريخ؟»، وملخصه ان الحركة التاريخية قد بلغت مداها ولم يعد ثمة مجال لتقدمها، وذلك باكتمال الفكرة (أو الايديولوجيا) الليبيرالية الديمقراطية في السياسة والاقتصاد وتغلبها على سائر الايديولوجيات التي قامت لتناقضها كالفاشية والنازية اليمينيتين والشيوعية اليسارية. لقد ذابت الحركتان الأوليان في مجرى الديمقراطية، وتتبعهما الآن الثالثة للتحول كسابقتيها إلى الديمقراطية في التنظيم السياسي وإلى اعتماد السوق الحرة (لا المقيدة بسلطة الدولة) في حقول الاقتصاد، وإلى إقامة «الدولة المنسجمة»، وإلى هدم الجدران التي تفصل بين الدول وتخفيف حدة خلافاتها ونزاعاتها وضمها في «أسواق مشتركة» تسهّل مسائل الانتقال والتعاون في ما بينها. وفي رأي فوكوياما أنه لم يعد ثمة مجال لأن تقوم قائمة لأية حركة مناهضة لهذه الليبرالية، وبهذا ينتهي «التاريخ» بحركيته وتمخضاته، ولا يبقى سوى انتشار هذه الفكرة في المجتمعات التي لم تخبرها. والفكرة (الايديولوجيا) عنده هي الأساس، لا الأوضاع المادية أو الصراعات الطبقية كما علّم ماركس ولينين واتباعهما، فهو يرتد من ماركس إلى هيغل مقدماً المثالي والعقلي على المادي والطبيعي.

وما شأن العالم المتخلف في هذا السيناريو التاريخي؟ انه عالم لا يزال غائصاً في التاريخ ومتمزقاً في أوحاله، وستستمر النزاعات في داخله، ولكن هذه النزاعات لن يكون لها شأن لأن انتصار الفكرة (الايديولوجيا) الليبرالية قد أصبح حاسماً. «ان ما نشاهد الآن ليس نهاية الحرب الباردة فحسب، أو زوال عهد معين من عهود تاريخ ما بعد الحرب، وانما هو انتهاء للتاريخ ذاته، أي بلوغ النقطة الأخيرة لتطور الإنسان الايديولوجي، وتعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية عالمياً بصفتها الصورة النهائية للحكم الإنساني».

إن هذا الموقف التفاؤلي (سواء أكان مثالياً هيغلياً كما عند صاحبنا أم مادياً ماركسياً) المؤمن بوحدة مسيرة التاريخ عبر انحرافاته وتناقضاته نحو الكمال المطلق المتجسد في الدولة الحرة التي تدرك معنى حريتها أو في الطبقة العاملة التي تنهي الصراع الطبقي - إن هذا الموقف التفاؤلي قد سقط في هذه الأيام مع سواه من الطوبائيات، بنفاذ الفكر الواقعي الحديث إلى حقيقة الإنسان المتأرجحة بين الخير والشر، والعلم والجهل، والإيثار والأثرة، وسواها من النقائض، وبالنظر إلى التاريخ البشري بوصفه مغامرة أو سلسلة من المغامرات تنجح حيناً وتفشل حيناً ولكنها تظل تندفع دون أن تصل إلى أية نهاية أو تقف عند أية مرحلة، إلا أشعلت، بما ولدت لنفسها من قدرة طبيعية، حرباً ماحقة تقضي على البشرية ومآتيها.

هذا هو المتغرب الأول. أما المتغرب الثاني، ف. نايبول، فإن له في أدب الرحلات والروايات باعاً طويلاً، وهو يعد من أبرز الكتاب المحدثين باللغة الانكليزية، وأكثر كتاباته تدور حول بلاد من العالم الثالث، ولا تخلو من نقد لاذع لحياتها وإبراز لنقائصها ومآسيها. وقد ألقى حديثاً محاضرة في إحدى المؤسسات الأميركية المعنية بالسياسة العامة عنوانها «حضارتنا العالمية»، ويقصد بها الحضارة الغربية الحديثة، فاعتبرها امتداداً وتطبيقاً لفكرة بسيطة (لا لايديولوجية ضخمة) هي «تحري السعادة»، المقتبسة من مقدمة «إعلان استقلال الولايات المتحدة»، الذي وضع نصه توماس جفرسن، والتي تقول: «اننا نعتبر هذه الحقائق بديهية: ان البشر خلقوا متساوين وان خالقهم وهبهم حقوقاً ثابتة، وان بين هذه الحقوق: الحياة، والحرية، وتحري السعادة...». ويعرّف نايبول هذه الفكرة ومكانتها المركزية في الفكر الغربي وفي الحضارة الغربية المنتشرة اليوم في العالم بأجمعه بقوله: «ان فكرة تحري السعادة هي في صميم جاذبية هذه الحضارة للكثيرين ممن هم خارجها أو على هامشها. اني لأجد من الرائع أن أتأمل إلى أي حد من النجاح بلغت هذه الفكرة بعد مضي قرنين وبعد السيرة الرهيبة للجزء الأول من هذا القرن. انها فكرة مرنة، توافق البشر جميعاً، انها تؤدي إلى نوع معين من الاجتماع ومن الروح اليقظة. ولست أعتقد

أن أهل أبي الهنود كان في إمكانهم أن يفهموا هذه الفكرة التي تحتوي الكثير: فكرَ الفرد، المسؤولية، الاختيار، حياة العقل، فكرة الدعوة، وقابلية التدرج نحو الكمال والانجاز. انها فكرة إنسانية واسعة النطاق، لا يمكن أن تحصر في نظام ثابت. انها لا تثير التعصب، ولكن الناس يدركون انها موجودة، وبسبب هذا الادراك تتبدد الأنظمة المتجمدة المخالفة لها».

* * *

ولو تحرّينا موقفنا من هذا التساؤل الجوهري الذي حسمه نايبول وفوكوياما، بحسب نظريتيهما حسماً مطلقاً لوجدنا انه يخالف تفاؤلهما وإيمانهما باكتمال الحضارة الغربية الحديثة وصلاحها لأن تكون «حضارتنا العالمية» في هذا العصر والعصور القادمة، ويتألف جوابنا من النقاط الثلاث التالية:

١ـ إن الحضارة الغربية الحديثة قد تتمكن ـ بما توصلت إليه من تقدم في العلوم الطبيعية وفي التقنيات الصناعية والحاسوبية والاتصالية ـ من أن تلف العالم بكامله ومن أن تفرض عليه ـ أو تجعله يختار ـ نظمها في العيش والسلوك والحكم. والواقع أن كثيراً من هذا قد تحقق في الوقت الحاضر، فأنت تستطيع اليوم ان تسافر من بلدك إلى أقصى أصقاع العالم على النوع نفسه من الطائرات، وان تنزل في النسق نفسه من الفنادق، وان تأكل وتشرب وتلبس أصنافاً من الأكل والشرب واللباس غدت موحدة أو متشابهة في العالم كله، وان تقرأ وتسمع وترى على الشاشة الأخبار والصور نفسها أينما كنت، وان تلقى زملاء لك في التجارة أو الصناعة أو الطب أو الهندسة وتتكلم وإياهم لغة مشتركة وتنشىء معهم علاقات مهنية أو اجتماعية. ولكن هذا الامتداد المكتسح للحضارة الغربية الحديثة وهذا التماثل العالمي المتزايد في فنون العيش والاقتصاد لا يعنيان ان هذه الحضارة قد أصبحت موحدة في ذاتها أو موحدة للجنس البشري. ذلك انها لا تزال تبطن مفارقات وتناقضات أصيلة في التوجه الإنساني، ولئن تكن قد نجحت جغرافياً أو صناعياً، فهي ما فتئت موزعة ومنقسمة على ذاتها فكرياً وروحياً. انها لم تغدُ بعد «حضارة عالمية» بالمعنى الصحيح، ولم تصبح «مجتمعاً منسجماً» لما يتخللها ويشتتها من أطماع دولية ونزاعات فئوية وتنافس وتصارع على موارد الطبيعة ومكاسب الإنسان.

٢ ـ وينتج عن هذا، أو يصحبه، ان هذه الحضارة لم تبلغ الغاية التي ما بعدها غاية والحد الذي به ينتهي التاريخ أو يتوقف النضال. فما دام الإنسان ينطوي على الشر كما ينطوي على الخير، وما دام كل جيل من الأجيال يحتاج إلى جهود جديدة، شاقة

ومديدة، لتطويع طبيعته البدائية وللتعلم والتثقف والتهذب، فإن المسيرة الإنسانية تبقى دوماً عرضة للتردي والارتداد، ولن تقف عند حد يحق اعتباره كمالاً أو يصح الركون إليه أو الاكتفاء به. ولكان الأمر يهون لو أن الحضارة الغربية الحديثة مؤهلة في ذاتها ـ كما يعتقد البعض (وبينهم الكاتبان المشار إليهما سابقاً) ـ لأن تتغلب على ما يزال منتشراً فيها من نقائص ولأن تخترق ما يحيط بها من ظلمات. عندها كان يمكن القول إن الإنسان الحديث، وان لم يحرز الكمال، فلديه الأداة الحضارية التي تساعد على بلوغه أو على الاقتراب منه تدريجاً. ولكن المؤسف أن هذه الأداة ليست صالحة من كل جوانبها. انها قد اجترحت العجائب أو أشباه العجائب بانجازاتها الصناعية والتقنية ونمت قدراتها العقلية وانطلقت بها بعيداً في ميادين الفكر، ولكنها لم تنجح في ترقية طبيعة الإنسان وفي حفزه إلى الفضيلة وابعاده عن الرذيلة. وبعبارة أخرى انها أحدثت شرخاً واسعاً وعميقاً بين تقدم الإنسان العلمي والتقني وتقدمه الخلقي والذاتي، فإذا هو قد فجر قدرات لا يستطيع ضبطها، وإذا الفروق بين الأغنياء والفقراء وبين الأقوياء والضعفاء تتسع بدلاً من أن تضيق، وإذا الحروب تعظم أهوالها حتى لتكاد تهدد بفناء البشرية، وإذا النزاعات تعمّ العالم أجمع فتمزقه وتطغى على عوامل التقارب والتعاون بين شعوبه ومناطقه.

٣ ـ ان الحضارة الغربية الحديثة لن تتقدم تقدماً سليماً متزناً مؤهلاً إياها لأن تصبح الحضارة العالمية المنسجمة المنشودة ما لم يحدث لها واحد من أمرين أو كلاهما معاً وهو الأفضل. **الأمر الأول** هو أن تثور على ذاتها وتتخلى عن عنجهيتها وادعائها التفوق وانطلاقها للفوز على كل ما عداها، وان تُقبل على نقد مقوماتها الأساسية، خصوصاً نظرتها إلى الإنسان الذي لا تزال تعتبره في الأكثر وسيلة لا غاية ومادة للاستغلال والاستئثار بدلاً من أن يكون هدفاً للاحترام والإيثار، وهذا ينطبق على إنسانها وعلى إنسان المجتمعات الأخرى التي تمضي في غزوها. وثمة أمائر إلى أن هذه الثورة على الذات قد بدأت تنطلق هنا وهناك في مجتمعات هذه الحضارة، وان أبناءها أخذوا يشعرون بضغوطها الهائلة عليهم حاضراً، وبالأخطار الأشد هولاً التي ستجرها مستقبلاً.

أما **الأمر الثاني** فهو أن تنتعش التراثات الباقية من الحضارات المختلفة التي كانت سائدة وكانت لها عطاءاتها السخية في ما مضى، ثم جفت عروقها ونضب معينها وركدت حياتها. انها تتحرك الآن، بتأثير الحضارة الغربية الحديثة، وتنهض إلى تقليدها ومجاراتها حيناً وإلى صدّها ومقاومتها حيناً آخر، ويخشى أن تفشل في المحاولتين كلتيهما لأنها لا تمتلك القدرات الزاخرة التي حصلّتها هذه الحضارة، فتنتهي إما إلى الخضوع لها والذوبان فيها وإما إلى تحركات عبثية ضدها تستنفد قواها وتزيدها ضعفاً

وتخلفاً. ولن تنجح هذه التراثات الحضارية، سواء في حماية نفسها وشعوبها أو في الإدلاء بمساهماتها المنشودة في تصحيح مسار الحضارة الغربية الحديثة وإتمام نقائصها، وفي صيانة الإنسانية من الأخطار المحيقة وترقيتها وتوحيد مجتمعاتها توحيداً صحيحاً، إلا إذا قدّمت بديلاً أفضل لفهم الإنسان ولمعاملته. فخليق بالشعوب ذات التراث الحضاري الغني، كشعوبنا العربية، ألا تكتفي بمجرد الحفاظ على البقاء في خضم الهجمات الضارية التي تتلقاها من الحضارة الغربية الحديثة، بل أن تطمح لأن تمثل نموذجاً حضارياً أرقى وأنقى وأبقى، يجمع بين العقلانية والتقنية من جهة وبين احترام الإنسان ورفعه إلى أسمى المراتب من جهة أخرى. ذلك أن المعيار الصادق لأية حضارة ليس ضخامة ثرواتها أو جيوشها أو منشآتها أو علومها وفنونها، وإنما هو منزلة الإنسان في سلّم قيمها.

تنازع البقاء... و«بقاء الأسرع»(*)

تسود المجتمع الأميركي في هذه الآونة نزعة عارمة إلى استشراف المستقبل واختراق مجاهله. وقد جاءت عناية هذا المجتمع في السنوات الأخيرة بـ «المستقبليات» أشد نشاطاً واتساعاً من عناية أي من المجتمعات المعاصرة الأخرى. ولعل هذا راجع لعاملين: **أولهما** يتصل بالذين أنشأوا هذه البلاد وحضارتها. فلقد كانت السلالات الأولى منهم من اللاجئين من بلادهم الأصلية، الهاربين مما تحملوا فيها من فقر وبؤس واضطهاد، المتطلعين إلى حياة أفضل في قارة جديدة مفتوحة الأبواب منبسطة المجالات لهم ليدخلوها ويعمروها ويحققوا أمالهم فيها. وقد مضوا، هم ومن جاء بعدهم في هذا الجهد التعميري متفائلين بالنجاح مؤمنين بالمستقبل مقبلين عليه بخطى سريعة. أما **العامل الثاني** فهو انه بنتيجة هذا الانطلاق الحثيث نحو الانشاء الحديث، وبسبب غنى هذه البلاد الطبيعي وإقبال أهلها على اكتساب المعرفة المكتشفة وتطبيقها، استطاع المجتمع الأميركي أن يتفوق على المجتمعات الغربية الأخرى في دفع الحضارة الصناعية الحديثة قدماً وتطويرها. وبمرور الزمن ـ وعبر الأزمات العنيفة التي تعاقبت على العالم الغربي ـ أخذ أبناء هذه الحضارة، خصوصاً في موطنها الأميركي حيث بلغت أقصى مداها، يتبينون النقائص التي تتضمنها والأخطار التي تنطوي عليها لهم ولأجيالهم المقبلة، فتحول التفاؤل إلى تشاؤم (أو على الأقل إلى تساؤل) وانقلب الأمل بالنجاح المحتم قلقاً وخوفاً على المصير. ومن هنا كان تكاثر الاهتمام بما سيجيء به الغد، ونشط المفكرون ـ من فلاسفة وعلماء اقتصاد واجتماع وأدباء ـ إلى استنطاق التطورات الجارية لإدارك نتائجها المقبلة، وتعددت المؤسسات والمراكز التي تعني بشأن معين من الشؤون المستقبلية ـ

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩٠/١١/٣٠.

كالاقتصاد أو الحرب أو التعليم ـ أو بهيئة المستقبل عموماً.

وحديثنا اليوم يدور على أحد هؤلاء المفكرين الأفراد، الذي أصاب شهرة ذائعة وأحدث أثراً واسعاً في أميركا وخارجها بكتبه ومقالاته العامة عن الاتجاهات المستقبلية، وذلك بمناسبة ظهور كتاب جديد له عنوانه **انتقال القوة**. هذا الكاتب المؤلف هو الفين توفلر، الذي لا شك انه معروف لدى بعض القراء من كتابيه السابقين **صدمة المستقبل** و**الموجة الثالثة** اللذين ترجما إلى لغات عديدة منها العربية.

صدر الكتاب الأول عام ١٩٧٠، والثاني عام ١٩٨٠، وها هو الثالث يصدر عام ١٩٩٠، فتتألف بذلك ثلاثية متكاملة تدور حول موضوع أساسي واحد: شكل المستقبل الذي تتوجه الإنسانية نحوه، وأنماط الحياة فيه، والتقلبات التي ستتعرض لها، والأخطار التي ستواجهها. وركز توفلر في هذه المؤلفات الثلاثة على أن العنصر البارز في مجاري الحاضر نحو المستقبل هو التغير، بل تسارع هذا التغير واشتداد حدته واتساع انتشاره.

في **الكتاب الأول** لفت هذا الكاتب الأنظار إلى التغيرات المتلاحقة التي تتدفق على المجتمعات البشرية من مختلف الجهات تبث فيها كثيراً من الضغوط والانحرافات والصراعات الداخلية، وبذلك سيصاب أبناء هذه المجتمعات بـ«صدمة المستقبل» لأنهم لم يعدوا له إعداداً وافياً ولصعوبة هذا الاعداد أصلاً. وبكلمة أخرى: إن الإنسان الواقف على عتبة القرن الحادي والعشرين سيغدو عرضة لتوترات شديدة ولألوان متنوعة من الانفصام بسبب الفجوة المتسعة بين التغيرات المستمرة في محيطه وبين ضعف قابليته للتكيف بحسبها. وقد أورد توفلر في كتابه الأول هذا عدداً من الأمثلة لهذه التوترات في نواحي الحياة المختلفة.

أما **الكتاب الثاني**، فقد حاول فيه هذا المؤلف رسم التغيير الحضاري الشامل عبر ثلاث ثورات أو موجات كبرى في التاريخ: **الأولى** الثورة الزراعية التي حدثت قبل حوالي عشرة آلاف سنة عندما تحولت المجتمعات البدائية والرعوية إلى مجتمعات مستقرة تقوم على زراعة الأرض واستثمار مواردها فوضعت اللبنات الأساسية في البناء الحضاري، **والثانية** الثورة الصناعية التي ظهرت في الغرب أوائل القرن التاسع عشر فبدلت الحضارة تبديلاً أساسياً وأسبغت عليها ألوانه المعاصرة بمحاسنها وقبائحها. **والثالثة** الثورة أو الموجة الـ«بعد ـ الصناعية» التي انطلقت في منتصف هذا القرن متجاوزة الصناعات الثقيلة المعروفة إلى الصناعات المتقدمة التي تعتمد الحواسب والالكترونيات والمعلومات والهندسة الحيوية وما إليها.

ويجيء **الكتاب الثالث** الذي صدر حديثاً بعنوان **انتقال القوة** ليركز على أن التحول من الطور الصناعي إلى الطور بعد ـ الصناعي سيستتبع تنقلات عديدة في مراكز القوة وفي ممتلكيها، بحيث تتضاءل أو تزول بعض المراكز السابقة ويفقد بعض أصحابها سلطتهم ليقوم أقوياء آخرون بدلاً منهم، بل ستحدث تغيرات أساسية في ماهية «القوة» وفي الأنظمة القائمة عليها في المجتمعات البشرية.

والقوة في نظر توفلر تتمثل في ثلاثة مظاهر: المعرفة، والثروة، والعنف، فيصوغ من هذه العناصر الثلاثة العنوان الثاني للكتاب: **المعرفة والثروة والعنف على حافة القرن الحادي والعشرين**. والتحول الأكبر الساري الآن والذي سيقوى في المستقبل هو من العنف إلى الثروة والمعرفة، بحيث ستصبح المعرفة عنوان العصر التالي والمصدر الأول لقوته ودافعه الأساسي. ويستند توفلر، في ما يستند إليه تعبيراً عن هذا التحول، إلى قول الزعيم البريطاني ونستن تشرشل: «ان امبراطوريات المستقبل ستكون امبراطوريات العقل».

* * *

وعلى هذا، فإن قدر مجتمعات الغد هي أكثرها تملكاً للمعرفة ولوسائل استخدامها في توليد الثروة وفي تضخيم القوة المادية والعسكرية (العنف). وهذا التملك يقتضي السرعة في الاكتشاف والتطبيق. فالمجتمعات المتقدمة هي الأسرع في هذا المجال والمتخلفة هي الأبطأ. والتحول المستقبلي سيؤدي إلى توسيع الشقة بين هذين النوعين من المجتمعات. إن العصر الصناعي الآفل كان قد أبقى للمجتمعات المتخلفة بعض ضروب القدرة على مواجهة حاجاتها. فالصراع بين القوتين العظميين كان يفسح لهذه المجتمعات في مجال اذكاء التنافس بينهما واكتساب العون العسكري والمالي من إحداهما أو من الأخرى. وقد جاء تخلف إحدى هاتين القوتين ـ السوفياتية ـ ليضيق هذا المجال ولينقص أو يزيل مقادير «العون» التي كانت تتلقاها المجتمعات المتخلفة.

يضاف إلى ذلك **عاملان** آخران: **أولهما** أن الأجهزة الصناعية في المجتمعات المتقدمة كانت تعتمد إلى حد كبير على العمالة الرخيصة فتتوجه بمعاملها ومنشآتها الصناعية إلى حيث تتوفر هذه العمالة في البلاد المتخلفة. أما «مولدات الثروة» في العصر المقبل فستعتمد في الأكثر التدريب والخبرة والأدوات الفائقة التطور. ويورد توفلر عدداً من الأمثلة كنقل بعض كبار الصناعيين اليابانيين وسواهم لبعض مصانعهم من البلاد المتخلفة إلى بلادهم حيث تتمكن قلة من الصناع العارفين المهرة من التعويض عن الكثرة من العمال غير المعلمين أو المدربين والتفوق عليها. وإضافة إلى هذا التحول من «العضل»

إلى «العقل» هناك العامل **الثاني**، وهو قصة تحول آخر للصناعة من استعمال المواد الخام المستوردة من البلاد المتخلفة إلى استخدام المواد الدقيقة الصنع والسهلة الحمل والنقل التي يمكن توفيرها في البلاد المتقدمة. ومعنى هذا أن «الصنع» المتطور لا المواد الأولية المادية والبشرية، هو الذي سيكون سيد الموقف في السنوات المقبلة. ولما كانت المجتمعات المتخلفة هي أبطأ في اكتساب هذه السيادة، فلا بد من أن تزداد تخلفاً وان تتسع فجوة القوة بينها وبين من سبقها.

ولا يقتصر الأمر على المجتمعات المتخلفة فحسب، بل إنه ينطبق على المتقدمة أيضاً، فها نحن نشاهد انهيار القوة السوفياتية لبطئها في الجري إلى المعرفة اكتساباً وتطبيقاً في ما عدا المجالات العسكرية والفضائية. وهذا البطء راجع إلى سببين: **أولهما** الايديولوجية التي كانت تقيد المجتمع السوفياتي والتي كان تمسكه بها تمسكاً أعمى مانعاً له من الانطلاق في سبل جديدة. أما السبب **الثاني**، فهو الجهاز الحزبي الأوتوقراطي الضخم والبيروقراطية المنتشرة الكابحة اللذان يحولان أيضاً دون متابعة التطورات المتلاحقة التي تحدثها المعرفة. ومن هنا كان عجز الجسم الثقيل البطيء الحركة بالنسبة إلى الجسم الخفيف القادر على التحرك نحو أهداف متجددة بوسائل متطورة.

وحتى في المجتمعات الصناعية الديمقراطية كمجتمع الولايات المتحدة نشاهد هبوطاً في سيادة الشركات الضخمة المركزة السلطة لصالح الشركات الأصغر نطاقاً والأقدر على التكيف والتطور والانطلاق. كما نشاهد تخفيفاً للقيود وتفتيحاً للأبواب بين سائر أقسام الشركات رأسياً وأفقياً بسبب انسياب المعرفة فيها جميعاً وضرورة تحركها معاً لملاحقة التطورات.

وهكذا ينطلق توفلر من مثل إلى آخر مبيناً مفاهيمه للعصر بعد ـ الصناعي المقبل، وللتحولات الهائلة التي ستجري فيه وللاضطرابات التي ستهب على المجتمعات البشرية وللنزاعات التي ستخوضها، منتهياً إلى الاستنتاج أن البقاء في الزمن المقبل هو لـ«الأسرع».

* * *

على أن الصورة التي يرسمها هذا الكاتب يعتريها خللان يثيران في نفس القارىء الارتياب والضيق: **أولهما** أن الاتجاه نحو «مجتمع المعرفة» أمر قد أشار إليه وأكده سواه من «المستقبليين» كما جاء ذكره في كتابيه السابقين. ويكاد المرء لا يجد في هذا الكتاب الجديد اكتشافاً جديداً حقاً بينما هو يتعرض للعديد من الأمثلة المتفرقة التي يضعف أثرها، بالتكرار من جهة وبمحاولة الفرض والتكلف من جهة أخرى. أما المثل **الثاني** ـ وهو

الأهم ـ فمرده إلى أن المؤلف يكاد يعتبر أن «توليد الثروة» واكتساب «القوة» من المعرفة هما غاية الغايات ولا يتساءل: الثروة، لماذا؟ والقوة لأي غرض؟ أهما لرقي الإنسان وتعزيز كرامته أم لإنماء شهوة التسلط ـ على الطبيعة وعلى غيره من البشر ـ هذا التسلط الذي نشر الفوضى والتعاسة والنزاعات الخطرة في المجتمع البشري اليوم. ان هذا الخلل لا ينطبق على هذا الكتاب فحسب، بل على الحضارة الحديثة التي يحاول اكتناهها، إذ انها ترفع الوسائل فوق الغايات وتقدّم القدرة على الرقي، وهو أمر لم يلحظه هذا الكتاب ولم يشر إلى أخطاره، مع انه من القضية التي يعالجها في الصميم، وهو المحك الصحيح والحكم الأخير.

ومع هذا، فإن الكتاب يحمل للشعوب المتخلفة، ونحن منها، أفكاراً يحسن تدبرها والاهتمام بها في مواجهة المستقبل المقبل، منها:

١ ـ إن هذا المستقبل لن يكون مجرد امتداد للحاضر، بل سيتمخض عن تحولات جذرية وتبدلات عنيفة يجب أن تظل موضع ملاحظة ومراقبة استمداداً لمنافعها، أو على الأقل درءاً لاسوائها وشرورها.

٢ ـ انه، شئنا أو أبينا، ستظل القوة عماد الأنظمة العالمية التي ندور في أفلاكها، وللأنظمة الذاتية التي ننشئها لأنفسنا. فحري بنا أن ندرك مصادر القوة الحقيقية ووسائل امتلاكها وتوزيعها لتأتي حياتنا أسلم داخلياً وأمتن في وجه الأخطار الخارجية.

٣ ـ ان المعرفة، اكتشافاً وتطبيقاً، اقتباساً واستخداماً، ستزداد أهمية كمصدر للقوة الذاتية في بناء المجتمع الناهض، القادر على حل مشكلاته وعلى الصمود تجاه أعدائه وعلى توفير الكرامة لإنسانه.

٤ ـ انه من الضروري السعي إلى إزالة العراقيل في طريق هذا الاقتباس والاستخدام والاكتشاف والتطبيق لاحراز المرونة المؤهلة للتقدم وللانطلاق في السبل الجديدة. وأهم هذه العراقيل التقاليد البالية الموروثة والعصبيات التي هزتها رياح التقدم وتجاوزها التاريخ، والبيروقراطية القاهرة التي تسلطها علينا صنوف الحكم الجديدة، ووسائل التحكم والإرهاب التي تتبدد بها المواهب وتخمد الحيوية.

٥ ـ ولعل أهم ما يجب علينا التصدي له والاقبال على معالجته هو النظر في أساليب تعليم ناشئتنا وتثقيفها. فهل تتجه أنظمتنا التعليمية إلى إطلاق المواهب وتنميتها أم إلى إضعافها وإخمادها؟ وهل تولد هذه الأنظمة الضخمة البطيئة العاجزة المرونة العقلية والشغف النفسي بالمعرفة والسعي لاكتسابها وتجديدها من دون كلل أو ملل؟

لا بد من أن نتيقن اننا نعيش في عصر يسوده تنازع البقاء وبقاء الأصلح، وان هذا التنازع سيبقى وسيشتد في الآونة القادمة، وان السرعة في الاكتساب والتكيف والانتاج المادي والحضاري والطموح إلى الابداع غدت عنصراً مهماً من عناصر صلاحية البقاء، وان القرن الحادي والعشرين الذي نقف على عتبته سيأتي امتحاناً رهيباً لهذه الصلاحية. فهل نحن حريصون عليها ومستعدون لتوفية مطالبها الصارمة؟

هذا هو السؤال الذي يجب أن يظل يثير همومنا ويقض علينا مضاجعنا.

أين فروسية السلام؟
أين عبقرية العرب؟(*)

يعيش المواطن العربي في حال اضطراب ودوار دائمين لفرط ما يسمع ويقرأ عن أزمة الخليج ولكثرة الأسئلة التي تنهمر عليه من كل جانب أو التي تثور في نفسه ازاء الأحداث الجسيمة التي تتتابع على المسرح العربي والمسرح الدولي، والأخطار الأشد جسامة التي ينطوي عليها المستقبل القريب. وتسهم وسائل الاعلام، النافذة والمنتشرة والمتنافسة على نقل الأخبار والصور والتعليقات، في بث التساؤلات وإثارة المخاوف وضربها بعضاً ببعض، بحيث يعجز المواطن عن ان يحتفظ بشيء من الهدوء والسكينة أو أن يرى بصيصاً من نور خلال الضباب المتجمع فوق الأبصار والبصائر.

عشرات من التساؤلات تتردد في الصحف والاذاعات والمجالس الخاصة: لماذا أقدم الرئيس صدام حسين على احتلال الكويت؟ لماذا أسرع الرئيس بوش في إرسال جيوشه وأساطيله البحرية والبرية إلى المنطقة وفي دعوة دول الأرض لمشاركة الولايات المتحدة في هذا الحشد العسكري؟ أهو لنصرة الكويت على استعادة استقلالها، أم لحماية سيل النفط إلى البلدان الغربية، أم لتهديم منشآت العراق العسكرية والصناعية التي غدت تهدد اسرائيل، أم لضمان سيادة الولايات المتحدة وحلفائها في هذه المنطقة الهامة من العالم؟ لماذا اختلفت الدول العربية في مواقفها من العراق ومن تجنيد القوى ضده؟ إلى غير ذلك من الأسئلة، الأصلية والفرعية، التي تدور حول أمرين رئيسيين مختلطين في الأذهان: اعتبارات الحق أو الباطل، وامكانات النجاح أو الفشل. ففي الشأن الأول: حق

(*) نشر في: **الحياة**، ٧ /١٢/ ١٩٩٠.

الرئيس صدام حسين في احتلال الكويت، حق الدول المهددة بهذا الاحتلال بالاستنجاد بالدول الأخرى، حق هذه الدول ـ خصوصاً الاجنبية منها ـ في التدخل، الحقوق المنصوص عنها والمعترف بها في ميثاق جامعة الدول العربية، الحقوق الدولية التي تجسدها شرعة الأمم المتحدة، الخ... وفيما يختص بالشأن الثاني: اينما يكن الحق ـ في هذا الجانب أو في ذاك ـ ما هو أثره في صراع القوى المحتدم؟ ما هي فرص النجاح، أو امكانات الهزيمة، وما نتائجها على الأوضاع العربية والعالمية؟ وتتضارب شؤون الحق والمبدأ وشؤون القوة والمصلحة فتتعقد الصورة وتشتد التوترات الموضوعية والنفسية، وتغيب الرؤية الصحيحة الواضحة غياباً ينذر بأعظم الشرور والمآسي. ترى، أليس بالامكان في خضم هذا الاضطراب العارم تبين بعض الركائز التي يصلح اعتمادها والتمسك بها والحكم على أساسها تحوطاً من الأخطار الظاهرة والخفية أو سعياً لتجنبها أو على الأقل لتخفيف أضرارها؟ من أين نبدأ؟

يخيل إلى هذا الكاتب أن البداية العملية الأولى تنطلق من الادراك الفعلي لعواقب الاصطدام بين القوى المهيأة. ان أية حرب تندلع، لا سمح الله، في الخليج ستنزل بالعرب أشد الشرور وأفظع المصائب. ولا يحتاج المرء إلى خيال واسع ليتصور مئات الألوف من القتلى والجرحى والمعطلين من أبناء البلاد العربية الذين وهبهم الله الحياة ولا يحق لمخلوق ان يحرمهم إياها. تضاف إليهم الجموع الغفيرة من المهجرين من بلد إلى آخر، التائهين في الغبراء بعد أن تكون مساكنهم قد هدمت وممتلكاتهم قد خربت وموارد رزقهم قد قطعت. ان الجماهير العربية التي يتسابق الحكام اليوم إلى ادعاء تمثيلها ورعاية مصالحها تبغي السلامة والحياة المصونة المكفية الآمنة من جوع أو مرض أو خوف. وان مصائرها هي اليوم ـ إلى حد بعيد ـ في أيدي هؤلاء الحكام الذين سيحاسبون على سلوكهم تجاهها. فحرام ان تذهب وقوداً لحرب أو سبيلاً لمغنم أو مطمع. فأين عبقرية العرب للحيلولة دون ما قد يصيبهم من مهالك وما قد يعمّهم من آلام جديدة. ان هذا اليوم هو يوم هذه العبقرية، إن وجدت.

ان حروب هذا الزمان لم تعد كحروب الأزمنة السابقة سلاحها السيوف والرماح أو حتى البنادق أو المدافع المعروفة، بل غدت حروباً مقتلة مدمرة بفعل تطوير الأجهزة التقليدية واستخدام الصواريخ والرواجم وغيرها من الأجهزة المستحدثة، ناهيك بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية. ولم تعد شرور هذه الحروب تقتصر على المحاربين ومن جاورهم فحسب، وانما أصبحت تعم المدنيين حيثما كانوا تنهال عليهم بنيرانها من أمامهم ووراءهم ومن يمينهم وشمالهم. لقد كثر القول في هذا المجال، ولكنه لم يُنفذ بعد

إلى أعماق النفوس، خصوصاً لدى الشعوب التي لم تكن في الميادين المركزية للحرب العالمية الثانية فلم تصب بفواجعها ولم تتحمل أهوالها. ان أزمة الخليج، إذا أدت إلى حرب، ستجلب كوارث صاعقة، نظراً للأسلحة الرهيبة التي تملكها الولايات المتحدة وللأجهزة التي استطاع العراق ان يصطنعها أو أن يحصل عليها من الدول الأخرى.

وفي سبيل أية غاية يُقدم على هذه الأخطار؟ أفي سبيل إلحاق أرض الكويت بأرض العراق ـ وكلتاهما عربيتان ـ وضم سكانها إلى سكانه ـ وكلهم عرب ـ أم في سبيل الاستيلاء على ثروات الكويت النفطية وأرصدتها المالية؟ لعمري ان هذا كله لا يوازي في عين الله وفي حكم الوجدان حياة إنسان بريء واحد، فكيف بالملايين؟ إلى هذا الحد، يجب أن ترتفع في نظرنا واعتبارنا قيمة الإنسان.

الحروب الحديثة بين الدول لم تعد مشروعة حسب المواثيق الدولية التي جاهدت البشرية قروناً طويلة وقدمت ضحايا غزيرة من أجل التوصل إلى إقرارها. ولم تعد أيضاً عملية لأنها لن تصل إلى أغراضها ـ إن هي وصلت ـ إلا على جثث الألوف المؤلفة من البشر من الدول الغالبة والمغلوبة على السواء. وحدها ثورات التحرير والنضال المصوبّ إلى المتحكم والقاهر والمعتدي لا تزال مشروعة، بل مطلوبة، من المغلوبين والمقهورين، ومفروضاً دعمها من أرباب الحكم وأبناء الشعوب أينما كانوا.

وحده تحرير فلسطين المحتلة من اسرائيل والصهيونية هو المشروع والمطلوب. وهذا لا يتسنى للعرب إلا إذا اتحدوا وحافظوا على مواردهم وبنوا قدراتهم وبرهنوا على أنهم أهل ـ لا بالحق فحسب، بل بالقدرة المادية والحضارية أيضاً ـ لاستعادة ترابهم الفلسطيني. انه لا يتحقق بقسمة العرب وتبديد ثرواتهم وتدمير قواهم واذكاء أحقاد الشعوب عليهم والتسبب بالمآسي البشرية الضارية. وكذلك الوقوف في وجه الدول الكبرى، فان مبدأه هو القدرة العربية الشاملة الناتجة عن رؤية صافية واعتماد حازم لحشد الموارد والمؤهلات ـ كل الموارد والمؤهلات ـ في سبيل صد الأطماع ودفع الاغتصاب.

ونحن لسنا عرباً فحسب، بل نكوّن جزءاً من الإنسانية، ونرتفع في منازل الاستحقاق بقدر ما نحرص على مصير غيرنا من الشعوب وعلى السلام العالمي. وهذه الشعوب ـ كشعوبنا ـ تتطلع إلى السلامة وتستحق السلامة. انها تسعى إلى لقمة العيش والنجاة من المرض والعطالة والفقر والجهل، والاطمئنان إلى الغد والثقة بالمصير. فخليق بنا أن نكون من نصرائها، وان نحميها من أخطاء حكامها وعنجهيتهم، وان نكون أمام الجميع رسلاً لوحدة الإنسانية واحترام كرامتها وإزالة أعبائها وإعلاء شأنها.

* * *

ليخرج حكامنا من دوائرهم الضيقة وليتحرروا من وسائل اعلامهم وليبتعدوا عن الساسة وطلاب الحكم والنفوذ، ولينزلوا فعلاً إلى الأوساط الشعبية في المدن والقرى وفي المزارع والمصانع، وليسمحوا لهذه الأوساط بأن تعبر بحرية عن آمالها وآلامها. انهم ان فعلوا وجدوا ان «الجماهير» لا تريد مثل هذه الحرب التي تذر بقرنها، بل تخشاها وتدعو الله تعالى أن يجنبها مآسيها. انها ترنو إلى التحرر من طبقات الشقاء التي تطغى عليها طبقة فوق طبقة وحملاً ثقيلاً فوق حمل ثقيل. والحمد لله تعالى انه أنعم على بلادنا العربية بموارد ضخمة كفيلة إذا أحسنّا استعمالها بازالة هذا الشقاء وبتحرير المحرومين والمقهورين منا. فهل نكفر بهذه النعمة ونقلبها نقمة تزرع الموت بدلاً من الحياة وتمكّن التخلف ـ جهلاً وفقراً ومرضاً وعصبية جاهلية ـ بدلاً من اقتلاع جذوره والحدّ من امتداده؟

ألا يكفي المجتمع العربي اليوم شقاء الظلم والقهر والحرمان الذي ما زال أهلنا في فلسطين يتحملونه منذ نصف قرن؟ ألا يكفيه الجموع الهائلة من اللاجئين الفلسطينيين المشردين في كل مكان يرزحون تحت أعباء البؤس وفقدان الوطن؟ ألا يكفيه خراب لبنان ودمار منشآته وهجرة أبنائه إلى أنحاء المعمور بسبب الحرب القذرة التي فتكت به طوال خمس عشرة سنة ولا تزال تنكأ جراحه وتمتص حيويته؟ ألا يكفيه الملايين من الجياع وشرور الانقسام والبعثرة في السودان؟ ألا يكفيه تعاسة الجماهير في كل مكان والمرض المستشري والجهل المتفاقم وسواها من الأسواء التي تفتت الجسم العربي وتكاد تفنيه؟ ألا يكفيه حجز الحريات وهضم الحقوق وإثارة الرعب في نفوس المواطنين وتهافت المثقفين المؤهلين منهم إلى هجرته إلى سائر الديار؟!

لو أن أحداً يظهر بجلاء ان الحرب في الخليج إن اشتعلت ستزيل هذه المآسي أو بعضها لكان الأمر هيناً أو مقبولاً. ولكن الدلائل تدل على ان هذه الحرب المرتقبة ستضيف إلى شرور الحاضر كوارث رهيبة جديدة وستهدر قسطاً كبيراً من القدرات العربية القليلة المحققة وستزيدنا ضعفاً على ضعف وتخلفاً على تخلف.

ويقال: الحق ليس علينا، بل على الولايات المتحدة ورئيسها وحكومتها. ولكن هل نحن في وضع نستطيع فيه ان نعاقب هذه الدولة بوسيلة الحرب ونعرض أنفسنا لأخطارها؟ أليست ثمة وسائل أخرى أقرب منالاً وأقل ضرراً؟ هل أعددنا لأنفسنا ما استطعنا من قوة لهذه المجابهة، أم لا تزال طريق هذا الإعداد طويلة وشاقة؟ ويقال: إذا اندلعت الحرب فستكون نتيجتها هزيمة القوى الأميركية وخسائر هائلة لهذه القوى وللشعب الأميركي عامة. فهل يعقل ان تهزم الولايات المتحدة وحلفاؤها وتسلم بلادنا

من الخراب؟ وإذا كان لهذه الدول أطماع في نفطنا وغيره من مواردنا، فهل يجوز ان نقع في فخ هذه الأطماع؟

* * *

هذا الكلام ـ هذه الصرخة من القلب، وهذا البوح من الضمير ـ موجّه إلى حكام العرب جميعاً، ولكنه موجه بصفة خاصة إلى الرئيس صدام حسين إذ ان يده تملك أكثر مما تملك أية يد أخرى إمكان دفع الأخطار القارعة التي نجابهها. ولا إخال أن الأمة العربية في تاريخها الطويل كان أمرها رهن شخص بمفرده كما هي الآن. ولا يجوز لشخص ـ مهما علا مقامه أو طالت قدرته أو زخرت وطنيته وقوميته ـ ان يتصرف بمقدرات أمة بكاملها ويتحكم بمستقبلها. ان حكام الدول العربية قد اختلفوا حول دعوة الجيوش الأجنبية لمقاومة العراق ولاجباره على الانسحاب من الكويت. ولكنهم اجمعوا على ضرورة هذا الانسحاب، والذين خالفوا منهم انما أرادوا ان يكون الحل عربياً وفي نطاق المواثيق العربية. إذن، ثمة إجماع من قبل الدول على أصل المشكلة ومنطلق حلها. ومن خلال اجماع الدول يتراءى اجماع الشعوب أو أكثريتها على ضرورة إخضاع أي خلاف عربي لمبادىء التعاون العربي ومواثيق العمل العربي المشترك. وإلى جانب الاجماع العربي، ثمة اجماع دولي. ان دول العالم وشعوبه تختلف حول مقاتلة العراق: مبدأ، أو توقيتاً. ولكنها تتفق حول ضرورة تطبيق المواثيق الدولية وانسحاب القوى العراقية من الكويت واستعادة هذا البلد استقلاله وحرمته، لأن هذه المواثيق على هزالها وندرة تطبيقها هي سلاح بيد الشعوب الضعيفة تحتمي به من هجوم الأقوياء عليها وتتقي به ـ بعض الاتقاء على الأقل ـ في الدفاع عن حماها وحفظ وجودها.

انه ليس من العار، بل، على العكس، انه من علائم الفخر والاعتزاز ان ينصت الحاكم إلى أصوات الشعوب وأن يحس بنبضات قلوبها وبالرغبات التي تختلج في نفوسها. وفي الأسابيع القليلة القادمة علينا ثمة فرصة للمفاوضة بين العراق والولايات المتحدة، ومجال لاعادة النظر، ولايجاد حل للمشكلة يجنب الشعوب زلزال الحرب وأثقالها. فعسى ألا تضيع هذه الفرصة، وعسى ان يخرج العرب من هذه المحنة ليعيدوا بناء جامعتهم وليحولوها إلى معقل حقيقي لأمنهم وسلامتهم ووحدة جهودهم. وعسى أن ينصرفوا بعد ذلك بقوة متجددة ـ لا بمزيد من الوهم والانقسام ـ إلى ميادين النضال المشتركة بينهم: في فلسطين في وجه الاستعمار الصهيوني، وفي دنيا العرب بمجموعها في وجه أطماع الدول الكبرى، وفي كل بلد عربي في وجه الأوتوقراطية والاستهانة وتعميق التخلف. لكن هذا كله رهين بتجنب الحرب التي تقرع الأبواب.

فأين فروسية السلام، وهي أرقى وأشق من فروسية الحرب؟ انها أرقى ما دام السلام شرط الحياة والحضارة، وهي أشق لأنها تقتضي التغلب على الذات قبل التغلب على الغير.

فلرب فارس سلام خير من ألف فارس حرب.

بين التهور والجبن(*)

يسود الأوساط الأميركية، النيابية منها والشعبية، شعور بأن الرئيس بوش قد بالغ في رده على احتلال الرئيس صدام حسين للكويت، سواء من حيث ضخامة القوى البرية والبحرية والجوية التي حشدها على حدود العراق من بلاده ومن البلاد التي طلب منها بإلحاح المشاركة في هذا العمل العسكري، أو من حيث السرعة التي بادر بها هو ووزارة الدفاع الأميركية إلى تنفيذ خطط الإعداد العسكرية. وقد استطاع في الأشهر الثلاثة الأولى جمع حوالى ٢٥٠ ألف مقاتل وأرتال رهيبة من الاعتدة الحربية لأغراض اعتبرها دفاعية. ثم تحول في الشهر الماضي من الإعداد الدفاعي إلى الاعداد الهجومي، وأعلن عن خطط لرفع عدد المقاتلين إلى ٤٠٠ أو ٤٥٠ ألفاً وزيادة أجهزتهم بما يكفي لايفاء هذا الغرض الأخير.

ولم يكتف الرئيس بوش بطلب المشاركة العسكرية من الدول الأخرى، بل عمل هو ووزير خارجيته جيمس بيكر وأعوانهما على تأليب هذه الدول افراداً وفي نطاق الأمم المتحدة لاتخاذ قرارات دولية تندد باحتلال الكويت، وتدعو الرئيس صدام حسين إلى الانسحاب منها وإلى اطلاق الرهائن الاجانب المحتجزين لديه، وتفرض على العراق عقوبات اقتصادية ومالية وسياسية تعزله عن العالم وتسد عليه سبل استيراد حاجاته وتمنعه من تصدير موارده لاكراهه بقوة هذه العقوبات على التسليم أو التنازل، ثم جاء القرار ٦٧٨ الذي اتخذه مجلس الأمن في اجتماعه على مستوى وزراء الخارجية في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي منذراً الرئيس صدام حسين بضرورة الانصياع للقرارات

(*) نشر في: **الحياة**، ١٤ /١٢/ ١٩٩٠.

السابقة ومفسحاً له مهلة أخيرة حتى ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ يصار بعدها إلى إكراهه بوسائل أخرى (والمقصود الوسائل الحربية) للانسحاب من الكويت.

وأخذت جماعات كثيرة في الولايات المتحدة تخشى مغبة هذه التدابير وما تمثله من تهور نحو الحرب. والظاهر من الشعور السائد في الرأي العام ان الجمهور الأميركي لا يريد الانزلاق إلى هذه الهوة، خصوصاً ان حرب فيتنام لا تزال ماثلة في الأذهان بكثرة ضحاياها وبعقم نتائجها لسياسة الولايات المتحدة وسيادتها. ومن هنا كانت التململات في صفوف اعضاء الكونغرس، والتحذيرات التي أطلقها الخبراء السياسيون والعسكريون عبر وسائل الاعلام، والتساؤلات التي سرت في أوساط الرأي العام عن الغاية من هذه الحرب وعن هذا الإسراع الغريب في الإعداد لها. وقد برزت هذه التساؤلات حتى في صفوف الجنود الذين ارسلوا إلى الميدان كما تبين من بعض رسائلهم إلى ذويهم ومن الاسئلة التي وجهوها إلى الرئيس بوش عندما زارهم بمناسبة عيد الشكر في نهاية الشهر الماضي.

ومما ساعد على انتشار هذه التساؤلات الاضطراب والتضارب في تحديد الهدف الذي من أجله انتهجت هذه السياسة. أهو مساعدة الكويت على استعادة استقلالها؟ (ويتساءل بعض الأميركيين ما شأنهم هم في هذا)، أم هو تأمين إمداد النفط إلى البلدان الصناعية؟ (ويتساءل اميركيون آخرون ان مواردهم النفطية الذاتية تؤمن كثيراً من حاجاتهم، وكان الأولى بالحكومة تخطيط سياسة صحيحة للمحافظة على هذه الموارد وحسن استخدامها بدلاً من التعرض لأهوال الحرب، وثانياً لماذا يفرض على الأميركيين ان يضحوا بشبابهم لضمان وصول النفط إلى أوروبا الغربية وإلى اليابان في حين أن هاتين المنطقتين تنافسان الولايات المتحدة وتكادان تتفوقان عليها اقتصادياً)، أم الغاية هي تهديم القدرات التي كونها العراق صناعياً وعسكرياً خشية ما يملك من وسائل الحرب الكيماوية والبيولوجية وما يقال عن تقدمه في طريق صنع القنبلة النووية؟ (ويتساءل فريق من الأميركيين لماذا أقدمت الدول الغربية على مساعدة العراق عندما كان مشتبكاً مع ايران، ولماذا ظلت هذه المساعدة قائمة إلى أيام قليلة قبل احتلال الكويت ولم يصدر من الولايات المتحدة، التي تسارع الآن إلى مهاجمة العراق أي تحذير أو تهديد أو عمل جاد لايقاف هذه المساعدة وللتنبيه إلى الخطر البارز؟).

ومع ان الكونغرس الأميركي هو الآن في اجازة، فان أعضاءه المتواجدين في واشنطن أخذوا يبدون مخاوفهم من هذه السياسة ويحاولون كبح هذا التسرع بوسائل شتى، أهمها اثنتان، أولاهما السلطة الدستورية التي يتمتع بها الكونغرس والتي تفرض

على الرئيس ان ينال موافقة الهيئة التشريعية قبل إعلان الحرب. وقد اتخذ عدد كبير من النواب الديمقراطيين قراراً بتأكيد هذه السلطة ودعوا الرئيس إلى التقيد بها، كما أن بعضهم ذهب إلى حد التقدم بشكوى إلى احد القضاة في واشنطن لإصدار حكم يمنع الرئيس من الانخراط في الحرب من دون موافقة الكونغرس. أما الوسيلة الثانية فهي تنظيم اللجنتين الرئيسيتين في مجلس الشيوخ والنواب ـ لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون الحربية ـ لاستشارات منتظمة يستمع بها أعضاء اللجان لشهادات من قبل رجال الحكومة والخبراء حول الموضوع تمهيداً لاتخاذ هذه اللجان قراراتها بشأنه. ومن تتبع هذه الشهادات قد لاحظ بدون شك أن معظم الخبراء الذين استشارتهم هذه اللجان من كبار السياسيين أو العسكريين السابقين قد أعربوا عن قلقهم من الإسراع في استخدام الوسائل العسكرية. فمنهم من قال إنه كان يكفي الولايات المتحدة بعد احتلال العراق للكويت ان تهدد العراق باستعمال القنبلة الذرية إذا اجتاز الحدود السعودية وان هذا التهديد كان يوفر عليها حشد الجنود والأساطيل البحرية والجوية والتعرض لأخطار الحرب التي تفاقمت نتائجها الدموية والتدميرية في هذه الأيام. ومن هؤلاء الخبراء من نصح بأن تعطى العقوبات المفروضة فرصة أطول (ولماذا السرعة؟) لتفعل فعلها في حمل العراق على القبول بالمطالب الدولية، ومنهم من حذر من نتائج الحرب المروعة أياً تكن الأسباب وكيفما يكن التوقيت. ولم يشذ عن هذه الكثرة سوى اعضاء حكومة الرئيس بوش، كوزير الخارجية ووزير الدفاع، وأولئك الذين يريدون القضاء على قوة العراق بـ «عملية جراحية» بصرف النظر عن النتائج، وفي مقدمتهم وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر الذي يعرف بعدائه للعرب وتحيزه للصهيونية وما سبب للعرب من أضرار وما فرض عليهم من قيود عندما كان مستشاراً للأمن القومي ووزير خارجية الرئيس نيكسون. ومما لا شك فيه ان في مقدمة الداعين إلى نفخ أبواق الحرب وتهديم قوة العراق بأي ثمن هم الصهيونيون ومن يدورون في فلكهم. فلقد عمدت اسرائيل في حزيران (يونيو) ١٩٨١ إلى ضرب المفاعل النووي العراقي بمفردها، وعلى الأرجح بموافقة خفية من الولايات المتحدة، وهي الآن تسعى إلى أن تقضي على العراق بمشاركة الولايات المتحدة، بل العالم كله.

ان شهادات الخبراء ومواقف الكثرة من أعضاء الكونغرس أنفسهم، والتصريحات ـ بل الصرخات أحياناً ـ التي تنقلها وسائل الاعلام من افراد الشعب تدل بلا جدال على انه مهما يكن للرئيس بوش وحكومته من حق في الوقوف في وجه احتلال بلد لآخر بالقوة والقضاء على استقلاله، ومهما يضمروا من رغبة صادقة في إنشاء نظام عالمي

جديد يقوم على احترام سيادة الشعوب وازالة الخلافات بينها بالوسائل السلمية، فإن هذه السياسة لا تخلو من مساوىء التسرع والتهور، وقد تؤدي إلى حرب طاحنة لا تعوض نتائجها الايجابية عن المآسي الرهيبة التي ستجلبها. ولا جدال في ان غالبية الرأي العام العالمي خارج الولايات المتحدة يوافق أيضاً على هذا الحكم، ولا يخالفه إلا الذين يريدون بلوغ مآربهم وتنفيذ مطامعهم ـ وفي مقدمتهم الصهيونيون ـ ولو خربت الدنيا.

* * *

وفي مقابل هذا التهور من قبل الرئيس بوش وحكومته، نرى في ناحية أخرى جبناً ظاهراً وحقيقياً. انه جبن الفئة الأميركية الحاكمة، بسلطاتها العالمية وغناها الزاخم وآلتها الحربية الرهيبة، تجاه القلة الصهيونية، وهذا الجبن أمر معروف، وقد جاءت أحداث الخليج تؤيده، كما أيدته جميع أحداث منطقتنا منذ نصف قرن. فالرئيس بوش لا يزال يصرح برفضه «الربط» (Linkage) بين قضية الكويت وقضية فلسطين. انه يقيم الدنيا ولا يقعدها للوقوف ـ كما يقول ـ في وجه احتلال بلد واغتصاب سيادة شعب، ولكنه لا يحرك ساكناً لازالة احتلال واغتصاب آخرين مضى عليهما عقود ـ لا أشهر ـ بل إنه يضع العراقيل في داخل مجلس الأمن لمنع استصدار قرار لطرح القضية الفلسطينية ـ الاسرائيلية في مؤتمر دولي.

ان الربط هو أساس كل علم، وكل خلق، وكل حضارة. فهل كان يقوم علم لولا الربط بين الوقائع والاحداث والمشاهدات والتحقيقات؟ أيكون ثمة نظام خلقي، أو حضاري، إذا نظرنا إلى كل سلوك على حدة وحكمنا على نفس السلوكيات أحكاماً مختلفة أو متضاربة! ان الولايات المتحدة تباهي الدنيا بأنها بلاد «القانون»، وهي فعلاً كذلك في نواح عدة، ولكن القوانين الاشتراعية والعدلية تفقد أهميتها وأسباب بقائها إذا لم تستند إلى قوانين خلقية. وهذه أو تلك تنعدم أصلاً إذا تخلت عن «الربط» بين الاحداث والتصرفات الإنسانية، وإذا هي لم تصبح موضوعية وقائمة بذاتها ومحترمة لذاتها بغض النظر عن أية مصلحة ذاتية أو مطمع أو شهوة.

في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب منذ ثلاثة أيام تجرأ احد أعضاء اللجنة على طرح سؤال قلما يثار في مثل هذه المناقشات الرسمية الأميركية، ومداره على نية الحكومة الأميركية، فيما إذا رضخ الرئيس صدام حسين لقرارات الأمم المتحدة، ان تعمل على اتخاذ الأمم المتحدة قراراً بالدعوة إلى مؤتمر دولي لمعالجة قضية فلسطين. فأجاب وزير الخارجية جيمس بيكر أن هذه القضية لا علاقة لها بما تبحثه اللجنة ولم

يأت وقتها بعد. وأن الحكومة الأميركية لا تنوي دعوة الأمم المتحدة الآن لهذا الشأن، كما انها لن تؤيد مثل هذه الدعوة.

ورئيس لجنة الشؤون الحربية في مجلس الشيوخ، الشيخ سام نن، وهو من قادة الحزب الديمقراطي ويحظى باحترام واسع داخل الكونغرس وخارجه ويعتبر من أقوى المرشحين الديمقراطيين لرئاسة الجمهورية، هذا الشيخ، الذي يرأس الآن اللجنة التي تسمع الشهادات وتجمع الأدلة من كبار الأميركيين للحكم على سياسة الرئيس بوش في قضية الخليج، نشر في جريدة الـ **نيويورك تايمز** الشهيرة في عددها الصادر في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) مقالاً تبدو فيه بعض مظاهر هذا الجبن الذي نتحدث عنه تجاه الصهيونية وحاملي لوائها في الولايات المتحدة. كان عنوان المقال: «الخليج ليس الأزمة الوحيدة»، وأشار الشيخ المذكور إلى ثلاث أزمات أخرى: «افتقار دول أوروبا الشرقية إلى الطاقة»، و «حاجة الاتحاد السوفياتي إلى الغذاء»، و «مشكلات الاستقرار في الشرق الأوسط». وقد شدد على خطورة الوضع في الاتحاد السوفياتي، منتهياً إلى القول «ان الفوضى في أمة تمتلك عشرة آلاف عتاد نووي ليست في مصلحة أمننا القومي» واقترح ان تعمد الولايات المتحدة إلى مساعدة الاتحاد السوفياتي بالمواد الغذائية، وتحقيقاً لهذا الغرض ان «توقف مفعول» التعديل الذي أقره مجلسا الشيوخ والنواب عام ١٩٧٤ على قانون التجارة بمنع أية دولة (والمقصود الاتحاد السوفياتي) من الاستفادة من حرية التجارة ومن الاعتمادات المالية الحكومية ما لم تمنح سكانها حرية الهجرة. وكان هذا التعديل قد اقترح من قبل نصيرين كبيرين من أنصار الصهيونية ـ الشيخ هنري جاكسون والنائب شارل فانيك ـ في سبيل الضغط على الاتحاد السوفياتي لتسهيل هجرة اليهود منه.

ومع ان هذه الهجرة قد اتسعت الآن إلى حدود لم يكن يحلم بها أحد، فإن الرئيس بوش لم يتقدم باقتراح لالغاء هذا التعديل. والشيخ نن الذي يستعظم خطر المجاعة في بلاد السوفيات (التي تمتلك الألوف من الأعتدة النووية) يكتفي باقتراح «إيقاف مفعول» التعديل، ويقول صراحة بعدم إلغائه ليبقى سيفاً مسلطاً على رأس الشعب السوفياتي. غريب أمر هؤلاء الزعماء الذين يضعون الشعوب السوفياتية باتساع بلادها ووفرة أعدادها وضخامة قدراتها العسكرية وخطورة الفوضى إذا ما نشبت فيها، في كفة، والصهيونية واسرائيل في كفة أخرى، فيرجحون الثانية على الأولى، ويخشون إثارة هذه المفارقة الغريبة، بل يجبنون عنها.

وعندما يتناول الشيخ نن المشكلة الثالثة، وهي «هشاشة الاستقرار في الشرق الأوسط» ويذكر بين أسبابها النزاع العربي ـ الاسرائيلي، يقترح على الحكومة الأميركية ان

تبذل جهودها لإجراء مفاوضات بين العرب والاسرائيليين، ولا يقول كلمة واحدة عن العوائق التي تضعها اسرائيل في وجه أية تسوية لهذه المشكلة، وعن إعلانها بكل صراحة وبدون خجل انها تتمسك بالمناطق المحتلة ومن ضمنها القدس الشرقية، وعن رفضها لأي قرار اتخذته الأمم المتحدة ببطلان هذا الاحتلال، وعن ازدارئها لحكومات الأرض كافة والرأي العام العالمي خلال السنوات الأربعين الماضية على وجودها.

عندما وضع الفيلسوف ارسطو نظامه الاخلاقي، جعل الفضيلة وسطاً بين طرفين، أحدهما إفراط والثاني تفريط. وقد أخذ فلاسفة الاسلام ثم فلاسفة المسيحيين في القرون الوسطى هذا المبدأ عنه وظل خلال قرون طويلة أحد المرتكزات الأساسية للاخلاق. والفضائل الرئيسية عند ارسطو أربع: العفة والشجاعة والحكمة والعدل، وكل منها وسط بين طرفين. فحبذا لو سلكت الفئة الحاكمة في الولايات المتحدة طريقاً وسطاً بين التهور في وجه صدام حسين والجبن تجاه الصهيونية، إذن لاجتنبت الرذيلتين ولعلها عندها تستحق ميزة الشجاعة الحقيقية وتقوم بفرائضها.

وأهم من هذا، حبذا لو أن فئاتنا الحاكمة تدرك هذا المعنى الأرسطي للفضيلة وتجسده في تصرفاتها عامة.

الانتفاضة الفلسطينية:
تحية ومناشدة(*)

في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨٧ انطلقت الانتفاضة الفلسطينية وما تزال منطلقة، وها هي بعد ثلاث سنوات من النضال الجاد والتضحية السخيّة تقف، ونقف معها، على عتبة عامها الرابع معتزين بمآتيها الماضية ومتطلعين بأمل إلى مستقبلها. فلا بد أولاً من ان نتخذ هذه المناسبة، وان نتمنى ان يكون كل يوم مناسبة، لأن نتوجه إلى جميع فتيان الانتفاضة وفتياتها، ورجالها ونسائها، وشيبها وشبابها، بتحية الفخار والاعزاز لما يجهدون ويبذلون ولما يقدمون من مثل رائعة في الصبر والتحمل والتمسك بالعقيدة والمضي في العطاء.

والحق انه في وسط الظلمات المدلهمة المحيقة بمجتمعنا العربي لا يجد المرء شعاعاً من نور وشعلة من أمل كالانتفاضة في هذا الميدان من ميادين حياتنا. هذا الشعاع المضيء حري بأن يبعث بعض الطمأنينة في نفوسنا، خصوصاً في نفوس شبابنا التي كثيراً ما تتخبط اليوم في غمار الإحباط واليأس وتنظر إلى المستقبل العربي بعيون الارتياب والتشاؤم.

ويكفي هذا الشباب ويكفينا جميعاً، ان تكون الانتفاضة قد نالت تقدير الأوساط العالمية واحترامها، وان نرى المفكرين والأدباء الاجانب يهتمون بها ويجدون فيها رمزاً للجهد التحرري العربي ـ بل الإنساني ـ الصادق. فالكتب والمقالات تتوافر باللغات الأجنبية ـ وباللغة الانكليزية خصوصاً في ما أعرف وأتابع ـ واصفة ومحللة أحداث

(*) نشر في: **الحياة**، ٢١ /١٢/ ١٩٩٠.

الانتفاضة ومبدية على العموم شعورها الايجابي تجاهها. بل إن هذه الكلمة العربية قد تفردت بفرض نفسها على هذه اللغات، وأصبحت واسعة التداول لدى الباحثين في شؤون فلسطين والحركات التحررية عامة، مفضلة على أية ترجمة لما تحمل من معانٍ خاصة ومزايا أصيلة. والواقع ان الذي يعيش في جو اجنبي أو يناقش الاجانب في الموضوعات العربية، لا يحس بتجاوب حقيقي الا عندما ينجذب الحديث إلى الانتفاضة فيجد العربي تقديراً يزهو به ويعتز.

ولكن الأمانة للحق وللتاريخ تدعونا إلى العودة إلى ما وراء الانتفاضة لنشمل بتحيتنا الشعب الفلسطيني عموماً نضاله القاسي خلال السنوات السبعين الماضية. فما من شعب عربي، بل لعلنا نقول ما من شعب في العالم، قد تحمل ما تحمله الشعب الفلسطيني، من قتل وتدمير وتهجير وتشريد وبؤس وحرمان وقلق على المصير، في دفاعه عن أرضه وتراثه من الضربات العنيفة والمتتابعة التي أصابته من قوى الاغتصاب والقهر. وعلة ذلك انه قلّما كان ثمة فارق في القدرة والعدة بين مُدافع ومهاجم شبيه بما قام بين الشعب الفلسطيني وهذه القوى.

فلقد طلع القرن الحاضر على هذا الشعب، مثلما طلع على الشعوب العربية الأخرى، بعد قرون طويلة من التحكم الخارجي الجاهل ومن الانحطاط الداخلي المضني، فبدأ يستشعر نبضات حياة جديدة ويتطلع إلى الظفر باستقلاله وأسباب تقدمه، فإذا بالحرب العالمية الأولى التي رفع قادتها شعارات الحرية والديمقراطية، تنتهي بفرض نظام الانتداب عليه وعلى أشقائه العرب في سورية ولبنان والعراق وباخضاعهم لحكمين غربيين، بريطاني وفرنسي، متلبسين بكثير من مساوىء الاستعمار. لكنه وحده بين العرب في مشارقهم ومغاربهم، بل بين الشعوب المستعمرة في العالم كله، خُصص بهجمة اغتصابية تتميز بدينامية حادة مسلحة بأنفذ منجزات العلم وبسند فريد من قوى العالم المسيطرة. وحده تعرض لحركة استعمارية بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة، أي لقوة ساطية لا تكتفي بفرض نفوذ سياسي أو استغلال اقتصادي، بل ترمي إلى الاستيلاء على الأرض وإلى الاطاحة بسكانها لتقيم عليها وطناً لذاتها على أنقاض أبسط الحقوق الوطنية والانسانية. ولم يشهد العصر الحديث بلداً جوبه بمثل هذه الهجمة الاغتصابية الا جنوب أفريقيا التي غزتها شعوب من أقصى أوروبا لتتوطن فيه وتستعمره بهذا النوع من الاستعمار السافر الساعي إلى اقتلاع جذورها في الأرض وغرس جذور أخرى مكانها.

* * *

فلا غرابة أن يكون الشعب الفلسطيني قد تحمل ما تحمل وتألم ما تألم. فقدراته المحققة والقدرات المشتتة للشعوب العربية الأخرى كانت دون قدرات مهاجميه. لا نعني بهؤلاء المهاجمين القوافل المتباينة من الذين نزحوا إليه بمختلف الطرق فحسب، بل نعني ما يمثلونه وما يصدرون عنه من قوة الصهيونية العالمية التي انتشرت في أوروبا وأميركا واكتسبت وزناً رهيباً في المجالات السياسية والاقتصادية والعلميةَ والاعلامية، وجرّت الدول الكبرى إلى مساندتها في السعي إلى مآربها. وهذه القوة هي أوسع من أية دولة بمفردها، لأنها تلتف حول هدف واحد التفافاً عجيباً، وتستخدم بوعي وتستثمر بتخطيط كل وسيلة لحمل الكبير والصغير من الدول على تحقيق أطماعها.

ولسنا نعني ان قادة الشعب الفلسطيني وحكام البلاد العربية لم يكن لهم دور في توسيع هذا الفارق في القوة بين الصهيونية والشعب الفلسطيني، وان الصهيونية قد بلغت ما بلغته في إقامة اسرائيل واحتلال ما بقي من فلسطين وأراض عربية أخرى دون أخطاء منا ارتكبت في غموض الرؤية وتراخي العزم والشقاق والتفرقة. وانما نعني ان الشعب الفلسطيني ذاته قد أصابه من العلل الفلسطينية والعربية الداخلية ومن عاديات السطو الخارجي ما يجب ان يثير القلوب والنفوس تعاطفاً وإياه ومشاركة له في آلامه. والألم هو من أهم الروابط التي تجمع بين الشعوب أينما ومهما تكن، فكيف بالشعوب الشقيقة التي يجمعها تراب واحد وتراث مشترك ومصير شامل؟

ومن هنا فإذ نحيي الانتفاضة في هذه المناسبة من عمرها النبيل نحيي معها الشعب، الذي في رحمه تكونت ومن آلامه ولدت ومن دماء شهدائه ودموع مهجريه ومعذبيه تغذّت.

وليست تحيتنا للانتفاضة لأعتقادنا انها ـ وحدها ـ سوف ترد العدوان وتكسب فلسطين حقوقها وحريتها، بل لأننا نرى فيها مظهراً للكفاح التحرري الاصيل، الكفاح القائم على مثل عليا تهدي السبيل وترفع مستوى السعي، وإن لم تتحقق بصورة كاملة. ومتى تتحقق المثل العليا وتكتمل عملياً؟ حسبها ان تبقى النبراس المضيء والحافز المثير، والمثل العليا المقصودة هنا هي الولاء الكلي، والعطاء الكلي والاندماج الكلي.

فالولاء الكلي هو للوطن، وترابه وتراثه وشعبه وحريته. ولا يخالط هذا الولاء الشامل أو يفسده أي ولاء آخر: لعصبية، أو لحزب، أو لجماعة، أو لايديولوجية معينة. وهذا الولاء هو مصدر الارادة الصلبة التي لا يضعفها أي غنم أو تزعزها أية خسارة والتي لا تتزحزح لأن أصولها راسخة في الأرض وجذوعها منتصبة بإباء إلى العلاء.

اما العطاء الكلي فيتمثل باندفاع الصغار والكبار والنساء والرجال إلى مجابهة النار والتعرض للتضحية بالنفس وبكل ما تملك اليد في سبيل رد الاعتداء واستعادة الحقوق. وهو يتمثل أيضاً بالعزوف عن الادعاء وعن التسابق إلى إعلان المسؤولية عن العمليات المنفذة، وبالانطلاق العفوي إلى المطالب الوطنية الصرف، وبتحمل الضيم والأذى والتعذيب بصبر وانضباط ورضى.

والاندماج الكلي هو الانخراط في الشعب بكامله والعمل لتجنيد الشعب كله. فليس ثمة فارق بين الفدائي وغير الفدائي وبين المناضل وغير المناضل، بل إن أفراد الشعب كافة مدعوون إلى النضال وقادرون عليه. فالزارع الذي يعنى بالأرض ويؤمن القوت، والعامل الذي يصنع والمدرس الذي يعلّم، والفتى الذي يتعلم، والمرأة التي تقوم بشؤون البيت أو التي تخيط وتطرز، والطبيب والممرضة والمهندس والكاتب والأديب... كل من هؤلاء مناضل في موقعه، لا يفصل بين تعاطي مهنته وخدمة وطنه، وكلهم مهيأون لمجابهة السلطة العاتية عندما تهجم بجنودها وأسلحتها ووسائل قمعها.

هذه وسواها من المثل العليا هي التي يجب ان تحرص الانتفاضة على استبقائها صحيحة فاعلة، وهي التي تدفع المواطن العربي إلى ان يقرن تحيته للانتفاضة بمناشدته إياها على التمسك بها وعلى العمل الجاد والجهد الداخلي الدائم لحمايتها من الفساد وضمان براءتها ورونقها.

* * *

لن يكون إسهام الانتفاضة آخر الأمر كمياً، بل أهميته ان يتميز بالنوعية: بالنقاء والصفاء، وبثبات الخلق وعمق الإنسانية. ولن تكون مراحلها المقبلة هينة أو ممهدة، بل ستكون على العكس، اقسى من سابقاتها وأشد تطلباً، لأن أوضاع المجتمع العربي قد تفاقمت انقساماً وتشتتاً وارتباكاً وفساداً. وكذلك الأوضاع العالمية التي تزداد اضطراباً وتفسخاً وخطراً، فالقوة السوفياتية الجبارة سائرة نحو الانهيار، وجموعها تسعى إلى الرغيف وتقدمه على أي مطلب آخر. وبلاد أوروبا الشرقية تتململ وتبدأ تكتشف أن الرأسمالية الغربية التي كانت تحلم بها دواءً لجميع عللها قد أنبتت عللاً جديدة، فخف تفاؤلها بالمستقبل وثقتها بنعمه ومغانمه. وكل شعب من شعوب الأرض، كبيرها وصغيرها يرزح تحت أعباء ثقيلة لا يدري كيف يتخلص منها أو يخفف ثقلها. والعرب، والعالم أجمع، يتخبطون في أزمة الخليج ويخشون عواقبها الخطيرة. وقد نشأت بين العرب خلافات جديدة وشروخ هائلة تحولهم عن الاهتمام بقضية فلسطين بل تمنعهم من النظر الحصيف في أبسط شروط أمنهم وبقائهم.

لقد اعتدى الصهاينة على مبنى بجوار كنيسة القيامة ـ هذه الكنيسة التي قامت الحروب الصليبية في القرون الوسطى لحمايتها ـ وامتلكوه عنوة فلم يتحرك في العالم المسيحي من يشتكي أو من يسعى إلى إعادته إلى أرباب الكنيسة التي تملكه، أو من يرفع صوته جهاراً احتجاجاً على انتهاك حرمة بطريرك القدس الذي وقع أرضاً عندما خرج على رأس كهنته ورعيته شاكياً من هذا الاغتصاب، واستحل الصهاينة ساحة أولى القبلتين وثالث الحرمين وأطلقوا فيها الرصاص على المدنيين العزل، كباراً وصغاراً، وقتلوا واحداً وعشرين منهم وجرحوا مئة وخمسين واعتقلوا أكثر من مئتين، فلم تقم تظاهرة في العالم الواسع من جاكرتا إلى تطوان احتجاجاً على هذا الاعتداء وتأييداً للمناضلين المدافعين عن التراث المقدس.

فليس للانتفاضة سوى المضي في الاعتماد على الذات وفي مجابهة المعتدين بإرادة لا تقهر وبعقيدة لا تلين وبسلوك ينم عن جهد داخلي مجدد وارتقاء نفسي وبراءة إنسانية خليقة بأن تثير الاعجاب وان تنحني لها الرؤوس.

يشكو الشعب الفلسطيني وقادته من ضآلة دعم الدول العربية لثورتهم وانتفاضتهم خاصة في وقت ازدادت فيه أعباء الشعب والثورة بنتيجة أزمة الخليج ولما خسره الفلسطينيون من ممتلكاتهم واموالهم ومدخراتهم، ولاضطرارهم إلى الجلاء عن مواطن رزقهم ولاقتلاعهم مرة ثانية أو ثالثة أو رابعة من الأرض التي غرزوا فيها أوتادهم لينزحوا إلى مشارق العالم ومغاربه. فآلام هذا الشعب سوف تزداد بدلاً من ان تنقص، والالتحام العربي وحشد القدرات العربية، اللذان يجب ان يتكفلا حمايته ومساعدته على نيل حقوقه يبدوان الآن أبعد مما كانا في الماضي.

وفي وسط هذه الظلمات المدلهمة يتعين على المواطن العربي ان يشارك الشعب الفلسطيني آلامه الحاضرة والمقبلة، مهما يكن موقفه من سياسة قادته، فلا يجعل مأخذه على هذه السياسة سبباً للنفور من الشعب ذاته، وان يناشد الانتفاضة الفلسطينية أن تحصن نفسها في وجه الفساد المنتشر والشقاق الناشب وان تبقى مثالاً رائعاً للولاء الكلي والعطاء الكلي والاندماج الكلي.

يقال الكثير عن حاجة هذه الانتفاضة إلى مدد من البلدان العربية، والواقع ان العرب في سائر بلدانهم هم أكثر احتياجاً لها منها اليهم، شرط ان تظل أمينة على رسالتها، حاملة للمعاني الوطنية والانسانية الرفيعة التي تميزت بها عند انبعاثها والتي استحقت بها التقدير والاعجاب.

وأقل من هذه المعاني والمزايا لا يليق بفلسطين، الأرض المقدسة!

العام ١٩٩٠:
ميزان الأرباح والخسائر(*)

في آخر كل عام، يعمد التاجر أو الصناعي أو القائم على أي مشروع خاص أو عام إلى وضع جدول بمنجزات ذلك العام وقصوراته مبيناً بالأرقام ما أصاب من أرباح وما مني به من خسائر، وموازناً بين هذه وتلك. ويعتبر هذا الميزان معياراً لصلاحية المشروع أو فساده، ولايجابياته وسلبياته، ولقابليته للاستمرار والتقدم، كما يتخذ دليلاً إلى السعي المقبل المطلوب لسد النواقص ومداواة العلل وتعزيز النتاج.

وما يصح عن المشروعات الخاصة التي يديرها ويتحمل مسؤولياتها أفراد وفئات محصورة، يصح أيضاً، بل أولاً، على المشروع العربي العام الذي يرمي إلى انشاء أمة عربية موحدة الأهداف مجندة الوسائل، قادرة على صدّ العوادي الخارجية ومعالجة الأدواء الداخلية، ومؤهلة للبقاء في هذا العصر وللاسهام في الحضارة الإنسانية. ومع ان مسؤولية هذا المشروع هي الآن إلى حد بعيد في أيدي حكام العرب والفئات النافذة في بلادها، فإنها حرية بأن تبقى أمانة في عنق كل عربي، أينما ومهما يكن، وحاجة صادقة وملحة له لمحاسبة حكامه والنافذين في مجتمعه ولمحاسبة نفسه في كل ما يقول ويفكر ويعمل. وما لم يقبل المواطن العربي على هذه المسؤولية بضمير حي وجرأة عقلية وتهيب نفسي، فإن المشروع العربي يظل معلقاً في الهواء، معرضاً لأخطار ولأهواء شتى مفتقراً إلى جذور ممتدة في صميم الشعب تضمن له السلامة والفلاح في وجه العوائق والعواصف وعلى رغم النكسات والنكبات.

(*) نشر في: **الحياة**، ٢٨ /١٢/ ١٩٩٠.

وإذ يحاول المواطن العربي القيام بمسؤوليته في هذا النطاق، يصاب، ولا شك، بخيبة وألم، في ما هو يستعرض أحداث العام ١٩٩٠ المشرف على الانقضاء ويقابل بين مكاسب المشروع العربي ومخاسره. انه ليجد أن الثانية تفوق الأولى بقدر رهيب، وان السنوات المقبلة ستتطلب من المواطنين العرب المزيد من الجهد والبذل لايقاف تدهور هذا المشروع عند حد معقول وإعادته إلى حيث كان، قبل السعي إلى دفعه إلى الأمام.

وحبذا لو أن المخططين من العرب يعمدون إلى هذا التحليل المطلوب في الفترة الفاصلة بين عامين، ويتعاونون في هذا السبيل نظراً لما لهذا التحليل من سعة وتعقد. وحبذا لو يقبل أرباب الرأي والعمل على هذا الواجب، منفردين ومجتمعين، متوخين الحقائق الصريحة والأرقام الدالة لعرض حصيلة هذا العام على الرأي العام العربي، كي يعرف أبناء الشعوب العربية أين هم من الطريق التي يتوجب عليهم سلوكها، وما هي العقبات القائمة في هذه الطريق، والوسائل والعدة التي يجب ان يتسلحوا بها لإزالة هذه العقبات، ولضمان البقاء، ولاكتساب الحرية والعزة.

وإسهاماً في هذا التحليل، واستناداً إلى الأحداث البارزة فحسب، يبدو لهذا الكاتب ان العام المنقضي قد جلب للمجتمع العربي أعباء ثقيلة ومصائب فادحة وفاضحة، لا تدانيها أية انجازات حققها أو أرباحاً سجلها. ويكفينا أن نقف عند حدثين رهيبين حلاّ بمجتمعنا فزادا رؤيته غموضاً وزيفاً، وقواه تضعضعاً، وموارده ضياعاً، والأخطار التي يجابهها والتي سوف يجابهها جسامة وشؤماً وشراً.

ولا ضرورة لكثير من القول في **الحدث الأول**، وهو أزمة الخليج، فإن همومه تثقل كاهل كل عربي، وتثير قلقه ومخاوفه، وحديثه يدور على الألسنة وينفذ إلى القلوب والأذهان ليس عند العرب فحسب، بل في الأوساط العالمية عموماً. فماذا نقيد منه في باب الأرباح، وماذا في باب الخسائر؟

لعل البعض يرى ان في وقوف الرئيس صدام حسين في وجه الولايات المتحدة، القوة الأولى في العالم والسلطة الكبرى التي ساعدت أعداء العرب وناصرتهم في كل مرحلة من مراحل تردي القضية الفلسطينية ولا تزال ـ ان هذا الوقوف هو في ذاته عنصر ايجابي، بل قد يؤدي إلى انتصارات مقبلة للقضايا العربية وللقضية الفلسطينية بوجه خاص. ويلقى هذا الموقف صدى في نفوس بعض العرب، الرازحين تحت أثقال السنوات الماضية ومذلاتها، والتائقين إلى حكم عربي قوي يقدم بدلاً من ضعف العرب وتشتتهم.

ولكن، لما كان على كل مواطن عربي أن يتحمل مسؤولية ما يقول وما يفكر،

فإني أجد نفسي غير مقتنع بهذا الكسب الايجابي الذي يلوح به البعض ويعلقون عليه آمالهم وأمانيهم، وانما أشعر بذهني منصرفاً بالأحرى إلى الخسائر التي أتى بها هذا الحدث الرهيب حاضراً وتلك التي سيجرها مستقبلاً. ولو فرضنا ان الأماني التي يحملها والتي ينطق بها فريق الموافقين والمحبذين سوف تتحقق، فإنها لن تتحقق إلا من خلال وقائع ضخمة ومصائب مريعة لا تبلغ ايجابياتها المأمولة بالنسبة إلى سلبياتها مبلغاً يستحق الذكر.

أما سلبيات هذا الحدث والاضرار الحاصلة الناتجة عنه، فأهمها:

١ ـ احتلال بلد عربي لبلد عربي آخر بالقوة على رغم مواثيق التضامن والتعاون التي سنّتها جامعة الدول العربية والمجالس العربية الأخرى، ووافقت عليها الدول العربية، وعلى رغم ميثاق الأمم المتحدة الذي ما زال العرب منذ عقود يستندون إليه في الاحتجاج على احتلال الصهيونية واسرائيل لأراضٍ فلسطينية وعربية أخرى، والذي بدونه تعود البشرية إلى شريعة القوة السافرة والاستيلاء المحض.

٢ ـ ما نتج عن هذا الاحتلال من انشقاقات جديدة في صفوف الدول العربية ومن زيادة تبعثرها إلى فرق متخاصمة متنابذة، وما أحدث من تبلبل في الرأي العام العربي الذي يفترض فيه أن يكون واعياً لأولوياته وموحداً حولها.

٣ ـ التشوش الذي تفاقم في صفوف الفلسطينيين أنفسهم حول قضيتهم وسبل معالجتها، وخروجهم عن الموقف المبدئي الذي ما فتئوا يعلنونه منذ انتظامهم، وهو عدم التدخل في الخلافات العربية، والحرص على ان يكونوا دوماً عنصر تقريب وتوحيد في ما بين هذه الدول وبين شعوبها. ويضاف إلى هذا التشوش المريع وآثاره الراهنة والقادمة، الخسائر المالية الهائلة البالغة بلايين الدولارات التي نزلت بالفلسطينيين العاملين في الخليج، وانقطاع المدد الذي كان يصل إلى أهلهم الصامدين في الضفة والقطاع وإلى منظمة التحرير وقيادة الانتفاضة وإلى المشروعات الاجتماعية والعلمية، وازدياد أعداد الفلسطينيين العاطلين عن العمل والحالّين الآن ضيوفاً على أهلهم في فلسطين أو في الأردن والذين سبق أن هُجرّوا من بلدهم فلسطين أولاً، ثم من البلدان العربية الأخرى ثانياً وثالثاً، إن لم نقل أكثر.

٤ ـ الخسائر المادية التي تبلغ أيضاً عشرات البلايين والتي تتحملها البلدان العربية من جراء المقاطعة الدولية المفروضة على العراق، والاضطراب في المنطقة.

٥ ـ ان أحداث الخليج، وان لم تسجل أية سلبية أخرى، فيكفيها سوءاً أنها

نصبت جيوشاً عربية في وجه جيوش عربية أخرى، في حين أننا جميعاً نتغنى بالوحدة العربية ودولنا ترفع لواءها في كل تصريح ولتبرير أية سياسة.

٦ ـ الأخطار الراهنة والمرتقبة من الحرب وما ستسببه من هلاك عشرات الألوف ـ بل مئاتها ـ منا ومن غيرنا، ومن المدنيين قبل المحاربين، وما ستؤدي إليه من إهدار الموارد الثمينة ومن تدمير المنشآت التي بذلت الشعوب العربية دماءها ودموعها لإقامتها.

يكفي هذا التقويم الموجز دليلاً على فداحة الاضرار والخسائر الناتجة عن الحدث المهم الأول، في ما يخص العرب، في سجل العام المنقضي.

* * *

أما **الحدث المهم الآخر**، فهو فتح باب هجرة اليهود السوفيات على مصراعيه وتحقيق حلم ما فتيء يخالج نفوس الصهيونيين منذ أكثر من قرن، ويستنفر منهم جهوداً وحملات يوجهونها بحذق ونشاط إلى المجتمع الدولي، وإلى الدولتين العظميين: الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي بخاصة.

وجاءت استقالة وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في الأيام الأخيرة (إدوار شيفاردنادزه) أو تلميحه إلى إمكان قيام دكتاتورية في الاتحاد ليثيرا مخاوف يهوده من إعادة اغلاق أبواب الهجرة أمامهم، فأخذوا يتدفقون منه ليل نهار نحو اسرائيل. ففي رسالة صادرة عن تل أبيب نشرتها جريدة الـ **نيويورك تايمز**، السبت بتاريخ ٢٢ كانون الأول (ديسمبر)، ان العام المنقضي سيسجل رقماً قياسياً للمهاجرين اليهود إلى اسرائيل يقدر بما بين ٢٣٠ ألفاً و ٢٦٠ ألف مهاجر، وأن من دخلوها في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي بلغوا ثلاثين ألفاً، وان شركة «العال» للطيران تلقت أمراً من الحكومة الاسرائيلية بوضع كل إمكاناتها في خدمة المهاجرين المتفرقين الآن في عواصم مختلفة في أوروبا، وان ٢١ طائرة حطت في الساعات الثمانية والأربعين الماضية (على عهدة كاتب المقال) في مطارات اسرائيل قادمة من بودابست وبوخارست ووارسو وغيرها من مراكز العبور في أوروبا، بعدما كانت السكك الحديدية والسيارات والطائرات والحوامات حُشدت ونظمت بدقة ودهاء لنقلهم إلى هذه المراكز، وان عدد القادمين يقدر بأن يبلغ هذا الشهر عشرة آلاف في الاسبوع، بالاضافة إلى عشرين ألف نازح من الحبشة اتفقت اسرائيل وحكومتها على تهجيرهم، وان رجال الحكومة الاسرائيلية والقائمين على الوكالة اليهودية التي تتولى شؤون الهجرة يأملون أن يبلغ عدد المهاجرين السنة القادمة ضعفه هذه السنة أي ٤٠٠ ألف، وأن... وأن... الخ.

كنا ولا نزال نقول إن في مقدمة أخطار اسرائيل ازدياد عنصرها البشري ورسوخه

في الأرض الفلسطينية وتفوقه على العنصر العربي تقنياً وعلمياً. وقد حاولت اسرائيل خلال العقود الماضية بناء مجتمعها أولاً ودولتها ثانياً باستجلاب أكبر عدد ممكن من اليهود الراغبين في مغادرة بلادهم. وظلت أكبر كتلة من هؤلاء في الاتحاد السوفياتي، فصوبت الصهيونية انفذ أجهزتها إلى هذه الساحة مجندة جميع القوى الممكنة لهذا الغرض، خصوصاً في الولايات المتحدة حيث وضعت الرئاسة والحكومة والكونغرس قضية هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي في مقدمة مطالبها ومساعيها، وجعلتها محور حملتها المدعية «حماية حقوق الإنسان»، بل رفعت هذه القضية فوق مصالحها الوطنية تجاه الاتحاد السوفياتي ـ ندّها ومنافسها في قطبي القوتين العظميين. وصمد الاتحاد السوفياتي سنوات، الا ان انهيار السلطة فيه الآن واستعداده الذي يكاد ان يكون تاماً لتلبية رغبات الولايات المتحدة ـ بالاضافة إلى عوامل داخلية لا نزال نجهلها ـ كل ذلك أدى به إلى قلب سياسته في هذا الشأن رأساً على عقب وإلى دعم هذا الخطر الهائل الموجه إلى صلب القضية الفلسطينية.

* * *

اننا نعترف بأن كلامنا عن هذين الحدثين البارزين لا يستنفد أحداث العام الماضي ولا يشمل كل الوقائع والتقديرات التي يجب ان تسجل في ميزان الأرباح والخسائر. فلنبادر إلى الإشارة، في هذا العرض الموجز، إلى حدثين آخرين نضعهما، بخلاف الحدثين السابقين، في سجل الايجابيات، وهما **أولاً** استعادة لبنان بعض عافيته بتطبيق بنود اتفاق الطائف واجتماع مجلس النواب وإقرار الاصلاحات الدستورية وانشاء بيروت الكبرى التي أخليت من مسلحي الأحزاب وفتحت بعضها على بعض وبدأ أهلها يستنشقون نسيم الحرية والأمل. وهذا الأمل معقود على امتداد هذه المنطقة الموحدة إلى سواها من مناطق لبنان تمهيداً لاعادة الوحدة إليه والصفاء والتعاون إلى شعبه. ولكن هذا الانتعاش لا يزال طرياً، وتقابله مخاوف قديمة وجديدة من العودة إلى العنف والانقسام والتقسيم وغياب الإرادة الوطنية.

أما الحدث الايجابي **الثاني**، فهو استقبال الانتفاضة الفلسطينية عامها الرابع محافظة على نضالها الرائع، ووقوفها الحازم في وجه قوى القهر والاغتصاب، واستمرارها في الدفاع عن شعبها وترابه وتراثه. فهي مصدر أمل وإيمان، والمؤمنون منا يضعون أيديهم على قلوبهم حرصاً عليها وصوناً لها من أي انزلاق أو ارتداد بفعل عوامل داخلية أو قواهر خارجية.

ومهما يكن من أمر، فإننا مع ترحيبنا بهذين الحدثين الخيرين نخشى في نهاية

الأمر الا توازي إيجابياتهما سلبيات الحدثين الآخرين السابق ذكرهما.

* * *

وبالاضافة إلى هذه الأحداث البارزة ثمة تطورات عميقة لا بد من متابعتها وتقديرها وتقويمها إيجاباً أو سلباً، منها ما هي وليدة هذا العام ذاته، ومنها ما هي استمرار لنزعات واتجاهات تتحكم بأوضاع المجتمع العربي.

مثلاً: كم ازدادت أعداد الشعوب العربية عام ١٩٩٠؟ ان العرب يبلغون اليوم أكثر من مئتي مليون، ويقدر ان يقاربوا الثلاثمئة عام ٢٠٠٠، والخمسمئة (نصف بليون) عام ٢٠٢٥. وهم يتزايدون بنسبة تراوح بين ٢,٣ في المئة و ٣,٦ في المئة حسب التقرير الأخير للبنك الدولي، أي باضافة مقدار خمسة ملايين ونصف في العام المنقضي (ما يساوي جميع أهل الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة)، وأكثر من ذلك في الأعوام التالية. ولو كانت البلدان العربية متطورة لاستوعبت هذه الزيادة واستقوت بها اقتصادياً وعسكرياً وعمرانياً، ولكن تخلفها يقلبها عبئاً وخطراً، لأنها تمثل ملايين من الأبدان التي تتوالى عاماً بعد عام طالبة غذاء ولباساً وسكناً، ومن العقول ناشدة تعليماً وتثقيفاً وتحضراً، ومن النفوس متعطشة إلى الاستقرار والطمأنينة والصفاء. فأي قسط من هذه الزيادة يقيد في سجل الأرباح، وأي قسط في سجل الخسائر؟

ولما كانت الموارد البشرية هي الأهم في التنمية والنهضة، فإننا نتوقف عندها هنا، ولا نتجاوزها إلى الموارد الطبيعية والمادية. كم من مدرسة فتحت هذا العام، وكم من سجن أغلق؟ كم من فقير أطعم وكفي، ومن مريض عولج وشفي، ومن معذب أزيلت آلامه ومن محروم أنقذ من حرمانه؟ كم من مقهور في السجون أطلق سراحه، وكم من مكمومي الأفواه ومكبلي الأيدي استعادوا حرياتهم. وفي المقابل كم تضخم الفقر، وانتشر البؤس، واستشرى المرض، وتفاقمت الجريمة وازداد الارهاب قمعاً وشدة.

لا شك أن هناك وقائع كثيرة يجب أن تكتنف وأرقاماً يقتضي أن تحدد وتحصى في مختلف نواحي الحياة العربية في العام الماضي، فلا يقتصر على البارز منها فحسب، لأن البارز كثيراً ما يأتي مظهراً ونتيجة لما هو أدق وأعمق وما يبقى خافياً وعصياً إلا على الباحث المتتبع والمحلل الراجح والمقوم الحصيف. حبذا لو يقبل القادرون على هذا الجهد، فيمدوا الرأي العام العربي بما يرشده إلى حسن إدراك ماضيه ونظم تخطيط مستقبله. وتعيس حقاً الشعب الذي لا يقيم حياته على حساب ومحاسبة، ولا يملك خريطة أو بوصلة يسترشد بها في ارتياد مجاهل سبله.

ولعل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المشلولة الآن، العاجزة عن مخاطبة الحكومات العربية أو تضييق شقق خلافاتها ـ لعلها تقدم على تولية بعض موظفيها الموزعين بين تونس والقاهرة مهمة جمع الاحصاءات المتوفرة وتهيئة الاحصاءات المطلوبة وتجنيد الطاقات التحليلية والتخطيطية للعقول العربية التي لا تزال مستعدة للتفاهم والتعاون، من أجل إعداد البيان التحليلي الشامل لمختلف وجوه النشاط العربي هذا العام وتقويم حصائله ايجاباً وسلباً، توصلاً إلى وضع ميزان الأرباح والخسائر للمشروع العربي ككل لا في هذه الفترة فحسب، بل سنة بعد سنة ومرحلة بعد مرحلة. إن الشعوب العربية بأمس الحاجة إلى أن تدرك، على أساس المعرفة الصحيحة، أين هي وإلى أين تسير...

لبنان الثقافة(*)

تفضل سيادة سفير لبنان في واشنطن الأستاذ نسيب لحود وزوجته الكريمة بدعوتي وزوجتي إلى حفل عشاء مع فريق من اللبنانيين القاطنين في واشنطن أو الوافدين إليها بمناسبة انتهاء العام المنقضي وحلول العام الجديد. وفي نهاية العشاء رحب السفير بضيوفه بكلمة من كلماته الصادقة الرصينة مؤملاً للبنان استمرار العافية والتقدم في عهده المقبل. وكان في مقدمة الحضور سيادة سفير اليمن الأستاذ محسن العيني فرد على سفير لبنان شاكراً ومشاركاً إياه آماله وتمنياته للبنان. ثم تفضل، وكنت جالساً بجواره، بأن طلب مني أن أدلي بدلوي حول ما تميز به لبنان في ميدان الثقافة وما اختص به من عطاء ثقافي للمجتمع العربي. فكانت لفتة كريمة من جانبه حاولت عندئذٍ ان ألبيها بعبارات موجزة. ولكني شعرت بعد ذلك وما أزال، أني لم أوفها حقها، ولا وفيت حق لبنان، فرأيت ان أخص هذا المقال بما كان يجب ان اقول عن ثقافة لبنان أو بالأحرى عن «لبنان الثقافة».

ومع ان انظارنا وأفكارنا تحولت في الفترة الأخيرة عن الميدان الثقافي بسبب الأحداث الدامية التي جازها لبنان في السنوات الخمس عشرة الماضية وبسبب الأزمة الواسعة الإطار والشديدة الأخطار التي أثارتها ـ والتي يخشى ان تثيرها ـ أحداث الخليج، وسوى ذلك من الشدائد الملحة التي يتحملها المجتمع العربي ـ مع هذا كله يجدر بنا الا نسمح لأنفسنا بأن تغيب الثقافة من اهتماماتنا الأولى أو أن ننسى أن معركة الثقافة هي في صلب جميع المعارك التي نخوضها أو التي تفرض علينا.

ويصعب علينا أن نستوعب بأسطر قليلة، نصيب لبنان السابق في هذه المعركة،

(*) نشر في: **الحياة**، ٤ /١/ ١٩٩١.

فلقد تعاونت طبيعة لبنان الجغرافية وموقعه على البحر المتوسط وتركيبه البشري في جعله رائداً مبكراً في العهد الحديث في مجالات التثقف وفي خدمة أغراض الثقافة في محيطه العربي الواسع. ولقد اعتاد المؤرخون أن يبدأوا تاريخ النهضة العربية الحديثة بحملة بونابرت على مصر في أواخر القرن الثامن عشر وبالهزة التوعيوية التي أحدثتها هذه الحملة، بجنودها وعلمائها، في المجتمع المصري ومن ثم في المجتمع العربي عموماً. ولكن لبنان كان سبق هذه الهزة بالصلات التي قامت بينه وبين الغرب، موطن العلم والثقافة والسيادة حينذاك، ونتجت هذه الصلات بخاصة عن وضعه الطائفي والروابط الدينية التي كانت تربط مسيحييه بالغرب المسيحي. فقد بكر أرباب الطائفة المارونية بالاتصال بروما، قاعدة الكنيسة الكاثوليكية الغربية، ومنذ منتصف القرن الخامس عشر بدأوا يتبادلون وإياها الرسل والطلبة. وفي عام ١٥٨٥ أنشأ البابا غريغوريوس الثالث عشر في روما معهداً اكليريكياً خاصاً بتعليم الطلبة الموارنة الوافدين من لبنان. وقد برز بعض خريجي هذا المعهد في ميادين العلوم الدينية والتاريخية واللغوية، سواء منهم من عادوا إلى لبنان وعكفوا على البحث والتأليف أو أسسوا المدارس كمدرسة عين ورقة التي أنشئت عام ١٧٧٤، أو الذين بقوا في الغرب كيوسف السمعاني وشاركوا في وضع أسس حركة الاستشراق الأوروبية.

ومن دون الدخول في تفصيلات تطور لبنان الثقافي بعد ذلك الحين، يمكننا أن نجمل القول بأن الاتصال بالغرب في القرون اللاحقة اتخذ سبلاً مختلفة، منها السياسية التي اتبعتها الدول الغربية في نزاعاتها حول مصير السلطنة العثمانية ـ انسان أوروبا المريض ـ بحجة حماية الأقليات في هذه السلطنة، ومنها الاقتصادية التي أسهمت بتوسيع مدينة بيروت وانعاشها وجعلها مركزاً تجارياً مهماً بين الغرب والشرق الادنى، ومنها الاجتماعية التي دفعت أعداداً كبيرة من اللبنانيين إلى مدن الغرب (خصوصاً أميركا الشمالية والجنوبية) ولكنها أبقتهم متعلقين بلبنان ومتفاعلين وإياه، ومنها العلمية المدعومة بحركة تبشيرية التي نشرت المدارس في جبل لبنان وأقامت في بيروت جامعتين، اميركية وفرنسية، كان لهما فضل كبير في تنشئة الأجيال اللبنانية الطالعة وإيقافها على علوم الغرب وآدابه.

وكان من نتيجة هذا الاتصال المتعدد الوجوه ـ وبصورة مجملة أيضاً ـ إقبال المثقفين في لبنان على إحياء اللغة العربية والتراث الادبي العربي، وانتشار اللغات الاجنبية ـ وبشكل خاص الفرنسية والانكليزية ـ في اوساطه، واسهام المنشآت التعليمية العالية ـ وفي مقدمها الجامعة الأميركية ـ في تعليم عدد كبير من شباب البلدان العربية المجاورة،

والدور البارز الذي قام به اللبنانيون في الحركات الأدبية خارج لبنان، خصوصاً في مصر والمهاجر الأميركية. على أن أهم ما أداه لبنان للثقافة العربية في أواسط هذا القرن هو جو الحرية السياسية والفكرية الذي نعم به والذي جعله ملتقى للمثقفين العرب، أفراداً ومؤسسات، وميداناً للتفاعل في ما بينهم، ورفع بيروت إلى المرتبة الأولى في حركات التأليف والنشر والإعلام العربية.

فلا إنكار اذن للكسب الثقافي الذي حققه لبنان لابنائه، وللعطاء الذي قدمه لمحيطه العربي، ولا شك في ان هذا الكسب والعطاء يجب ان يبقى هدفاً لقادته ولشعبه وميزة تشكل علامة بارزة له وتهدي سبل تطوره.

* * *

غلى أنه لا بد من القول، من ناحية ثانية، إن هذا الكسب والعطاء لم يحم لبنان من التفكك في الفترة الأخيرة. فمع تقديرنا، لأثر العوامل الخارجية في إحداث هذا التفكك والانهيار الذي تبعه، فاننا من الذين يضعون العلل الداخلية في المقام الأول، ويعتقدون ان كيان لبنان، لو كان سليماً معافى، ولو ان ثقافته كانت راسخة ومنتشرة، لما وقع فريسة للحرب القذرة التي ذاق مرارتها وتحمل آلامها في السنوات الماضية.

إن مطالب العصر الذي نعيشه والمطالب الأشد ضخامة للعصر الذي يطل علينا، قلبت المعاني التقليدية للثقافة رأساً على عقب، فلم تعد هذه محصورة بالاطلاع الأدبي أو العلمي أو الفني: لم تعد تقاس بعدد الذين «يفكون الحرف»، أو الذين يحسنون التحدث باللغات الأجنبية، أو باصحاب المواهب المنطلقة من شعراء ورسامين وموسيقيين وسواهم من أرباب الفنون، أو حتى بالتقنيين المدربين وحملة الشهادات العالية في الطب أو الهندسة أو التجارة أو العلوم السياسية والاقتصادية. فها ان أكثر المنتمين إلى هاتين الفئتين الأخيرتين قد هجروا لبنان في محنته وأخذوا يغرسون لأنفسهم جذوراً جديدة في بلاد أخرى. ان أي نوع من أنواع هذا التدرب أو التعلم أو التثقف يبقى زينة خارجية أو سبيلاً لجاه أو مغنم ما لم يستند إلى الميزات الأساسية التي يجب ان تتقوى وتتحلى بها ثقافة هذه الأيام.

فما هي هذه الميزات؟ نكتفي بالاشارة إلى ثلاث منها: ١ ـ الشمولية الوطنية. فلا ثقافة صائنة للفرد وللمجتمع ودافعة إياهما في مسالك التقدم والتحرر، إن هي أتت امتيازاً لفريق من أبنائه محدود بطائفة أو منطقة أو فئة نافذة. ان من شروطها الأولى ان تكون مشرعة الأبواب للشعب بكامله، لا يحجبها عن أي فريق ضعف في السلطة أو

نأي عن المركز أو ضآلة في الموارد والامكانات. فالديمقراطية التي هي عنوان العصر ومطلبه الأول يجب أن تبدأ في ميادين التعلم والتثقف أولاً، وبدون هذا الأساس تظل ديمقراطية السياسة والحكم واهية ومعرضة للتردي والزوال. ومن الطبيعي ألا ننتظر من الديمقراطية، السياسية أو الثقافية، أن تأتي في أدوارها الأولى كاملة زاهية خصوصاً لدى الشعوب المتقدمة. وانما المهم هو الاتجاه: هو السعي الحثيث، في مجال الثقافة، لاعطاء ديمقراطيتها الدفع الذي يمكنها من اختراق الحدود والسدود ومن السريان في مختلف القطاعات الشعبية.

ومن الطبيعي أيضاً أن هذه الديمقراطية لا تنطلق إلا إذا دعمها مفهوم شعبي مشترك لما يكوّن الوطن ولما يميز الهوية الوطنية. فالثقافة قيمة في ذاتها، لكنها لا تحصل من ذاتها فحسب، والا لأمكن لفرد يعيش وحده في جزيرة نائية ان يصيب منها بسهم وافر. وهذا لا يحدث في الواقع، لأنها نتيجة تفاعل بين الفرد والمجتمع، وهي تقوى وتخصب كلما كان هذا التفاعل حياً ونافذاً. وإذا كان بناء الكيان الوطني هو من أولى ضرورات أي مجتمع ومن دلائل عافيته وحيويته، فلا بد من ان يستند هذا البناء إلى ثقافة شاملة تجمع أبناءه حول مفهوم وطني مشترك من جهة، وتبعث فيهم، من جهة أخرى، تقديراً مشتركاً للقيم الذاتية للثقافة ولمكانتها في مضمار التحضر وفي الرقي الإنساني.

٢ ـ الواقعية العلمية. لقد انقضى العهد الذي كان يستطيع فيه أي شعب أن يتنعم بترف التوهم أو التخيل وأن يكتفي بأي تراث سابق أو مجد جاء من الأجداد. إن العصر عصر جد، وأول مطالب الجد الادراك الصحيح للواقع، والحساب الدقيق لكل شأن من الشؤون ووضع اليد وضعاً مباشراً على انباض الحياة في المجتمع ذاته وفي المجتمع الإنساني الواسع. وهذا كله لا يتأتى إلا بالعلم، ولا يحصل إلا بالمعرفة الصحيحة فما الذي يفيدنا ـ كما قلت في مناسبة سابقة ـ أن يكون أجدادنا قد اخترعوا الأبجدية إذا كنا نحن قاصرين عن قراءة أبجدية هذا الزمان؟ وأبجدية هذا الزمان هي الأحرف الصريحة الصارمة التي تميز الصحيح من الخاطىء والصالح من الفاسد، والتي نستطيع بواسطتها أن نستقرىء وقائع الأيام وطلائع المستقبل بالملاحظة والمقارنة والمتابعة والتنسيق والاستنتاج.

٣ ـ التجددية والتجديدية. الثقافة الصحيحة هي المنطلقة في سبل التجدد الذاتي، المالكة لدوافع هذا التجدد والنافرة من أي تجمد أو تقوقع. وهي أيضاً تجديدية بمعنى انها تحيي الشخصية الإنسانية وترقيها. فكم من متعلم أو ممتهن بلغ درجة عليا في اختصاصه، ولكن ظلّ على ما هو عليه يتحدث بلغة القرن العشرين عندما يمارسه ويتيه في مجاهل

القرون السابقة إذا تناول شأناً عاماً من شؤون الاجتماع أو الادب أو الدين. إن الثقافة الحية تعني للفرد ـ وبالتالي للمجتمع ـ ولادة جديدة مستمرة، وثورة لا تهدأ على الجهل والتعصب والشهوة. بهذا المعيار يقتضي أن نقيس حصيلتنا الثقافية: غزارتها ومتانتها وقابليتها للنمو والاغتناء.

* * *

نعود فنقول إن شعوب الدنيا كلها تعيش اليوم عهداً عسيراً. ونحن أبناء البلاد العربية نتحمل قسطاً وافراً من هذا العسر بسبب موقعنا الجغرافي المغري للطامعين، والمساوىء التي ورثناها عن عهود طويلة من الركود والتردي، والأشواط الطويلة التي لا تزال ممتدة أمامنا. وللمحافظة على ثقافتنا، ودفع تقدمها، شرطان: الصمود والابداع. الصمود في وجه الأخطار الخارجية المتصاعدة في هذه الأيام والتي ستزداد تصاعداً بسبب تفاقم الأوضاع العالمية وأوضاعنا العربية، والصمود في معركة الاصلاح الداخلي والتجدد الذاتي. فهدفنا الأول يجب أن يكون اكتساب ثقافة الصمود.

ولكن الصمود، وإن حافظ على الكيان وصانه من التبعثر والزوال، لا يكفي وحده، وانما يجب ان يقترن بالابداع الحقيقي: الإبداع في أي منحى من المناحي التي تتجلى بها الحياة. إذ إن الثقافة ليست في نهاية الأمر، شيئاً يضاف إلى الحياة، ليست لباساً نكتسبه أو شعاراً نحمله أو دعوة نتغنى بها، انما هي الحياة في ذاتها، في سعيها اليومي، في آمالها وآلامها، في انجازاتها وقصوراتها، في ارتفاعها وهبوطها. انها الصفة التي تسبغ على هذه الحياة نبلها الإنساني، وتجعلها تتألق بهاء حتى في أسوأ حالاتها وأشقى مراحلها.

ولنعد إلى موضوعنا الأصلي: لبنان الثقافة، لنقول إنه إذا كان يحق لنا أن نفخر ونباهي بمكاسب لبنان السابقة في ميدان الثقافة وبعطائه الخير لمحيطه العربي، وإذا كنا نرجو ونتمنى أن يبقى بلدنا العزيز محافظاً على هذا التراث وحاملاً هذه الميزة، فإننا نقرن رجاءنا هذا بأن يسعى لبنان إلى تفهم مطالب البقاء والعطاء في هذا العصر، وان ينشىء بناء ثقافياً يفي بهذه المطالب، فيستعيد بهذا السعي وحدته وعافيته، ويجدد ريادته الثقافية التي نحرص جميعاً على أن يحتفظ بها، ويجسد هذه الريادة في حياته العامة لخيره ولخير العرب وخير أحبائه الكثر حيثما كانوا.

عِبَر من الأحداث السوفياتية(*)

(١)

مما يخفف من أعباء هذا الزمان وأخطاره الرهيبة، إحساس الإنسان الذي يعيشه حقاً بأنه يشاهد ويخبر فترة من أجلّ الفترات «التاريخية» التي تكوّن معالم بارزة في مسيرة البشرية وتميز مراحل هذه المسيرة وتبقيها حية وفاعلة في ذاكرة الشعوب. فأينما نلتفت اليوم نصطدم بأحداث ضخمة قلما تجمّع وتفاعل مثلها في زمن سابق. وسواء نظرنا إلى الأحوال الخاصة بالشعوب المختلفة، أو في الأوضاع السائدة في المناطق أو الأقاليم أو القارات، أو شملنا برؤيتنا العالم بجملته، وجدنا تحولات واضطرابات حبلى بنتائج يرجح انها ستكون فائقة الأثر في المستقبل القريب والبعيد.

ففي أوروبا الشرقية خضّة دفعت شعوبها إلى التحرر من نظم سادتها مدة نصف قرن، ومن السيطرة السوفياتية، دولة وعقيدة، التي كان يظن إلى حين قريب انها قيود من صلب يصعب كسرها أو الانفلات منها. فإذا الكسر والانفلات يحصلان بسرعة غريبة، وتنطلق هذه الشعوب لإقامة نظم جديدة عبر عوائق عديدة داخلية وخارجية. وفي أوروبا الغربية جهود مستمرة، عسيرة أيضاً، لإحداث تنسيق بين سياسات دولها ومعايش شعوبها يرجى أن تؤدي إلى ضروب من التقارب والتعاون وإلى تنظيم قدراتها المتفرقة وتحسين استثمارها. وفي العالم السوفياتي دلائل خطيرة على تهلهل الايديولوجية وتفكك السلطة وانهيار النظام الاقتصادي وتضعضع الثقة بالذات. وفي الولايات المتحدة إحساس بالتفرد بدور القوة العظمى يتخلله عنجهية وانحراف إلى المغامرة، من جهة، وتهيب وقلق

(*) نشر في: **الحياة**، ١١ /١/ ١٩٩١ و ١٨ /١/ ١٩٩١.

من جهة أخرى، وترافقه علل داخلية اقتصادية واجتماعية وخلقية تزداد وضوحاً وتثير مخاوف. وفي آسيا الشرقية اضطرابات في الصين، حيث أكبر كتلة بشرية في المسكونة، وتساؤلات حول مستقبل نظامها وتطور نفوذها في منطقتها وفي العالم أجمع. وبجوارها انطلاق قوة اليابان الاقتصادية التي تقفز إلى المرتبة الأولى في الاقتصاد العالمي في السنوات المقبلة. وفي العالم الثالث بعض الدلائل المبشرة لدى بعض دول آسيا الشرقية، يقابلها الكثير من الدلائل المنذرة بالسوء والشؤم على طول ساحة هذا العالم وعرضها في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. ولا ننسى الغيوم المتلبدة فوق الخليج، والأسلحة المتجمعة فيه وحوله، والارتباك الجاثم على الصدور وجلاً من الأهوال المرتقبة.

قلنا إن المرء في هذا الزمن العارم يجابه التاريخ مجابهة مباشرة، ولا يملك ان يتجرد عنه أو يفلت من سيطرته، ولعل هذا الشعور بأنه منخرط في معركة من أهم المعارك التي خاضتها البشرية وانه يشاهد ويختبر ما لم تتح مشاهدته واختباره لأجيال عديدة سابقة ـ لعل هذا الشعور «التاريخي» والعيش «التاريخي» يعوضان بعض الشيء عما يتحمل من مآسٍ وما يطغى عليه من قلق وارتهاب.

وسنقتصر في هذا المقال على جانب من جوانب هذه الحقبة الخطيرة، وهو الذي تمثله الأحداث المتوالية بسرعة على الاتحاد السوفياتي. لقد أطلت نذر هذه الأحداث في عام ١٩٨٩ حين أخذت دول أوروبا الشرقية تثور، واحدة بعد أخرى، على النظم التي فرضها السوفيات عليها بعد الحرب العالمية الثانية، وتخوض معارك شعبية للتخلص من حكامها، ولإنشاء حكومات جديدة على أسس المبادىء الديمقراطية والانتخابات الحرة. وقد هلّل العالم ـ والدول الغربية بخاصة ـ لهذه الموجة التحررية الشعبية، وأسرعت هذه الدول إلى مساعدة النظم الجديدة للتغلب على العقبات السياسية والاقتصادية الماثلة أمامها.

وأبدى غورباتشوف وزملاؤه في السلطة السوفياتية انضباطاً مرموقاً بترك هذه الموجة تأخذ مجراها دون التدخل لصدها كما حدث في هنغاريا عام ١٩٥٦ وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٩. ووافق غورباتشوف، بعد فترة تردد، على توحيد الدولتين الالمانيتين على رغم العداء التاريخي بين الروس والجرمان، وبالأخص الخسائر الهائلة التي أوقعها الهجوم الهتلري بالروس في الحرب العالمية الثانية. واعتقد العالم ان هذا الموقف هو بفضل سياسة البيريسترويكا الاصلاحية التي أعلنها غورباتشوف والتزم تطبيقها. ولا شك أن ريحاً اصلاحية تجديدية كانت قد هبت على الاتحاد السوفياتي بتسلم غورباتشوف أمانة الحزب الشيوعي المسيطر عام ١٩٨٥، ولا شك أيضاً أن التاريخ سيسجل له

ولسياسته هذا الفضل في تحرر أوروبا الشرقية والوسطى. ولكن ثمة جانب آخر لم يكن خافياً على العارفين النافذين إلى بواطن الأمور، وهو الضعف الذي كان سارياً في الاتحاد السوفياتي، على رغم الأسلحة الجبارة التي يمتلكها ـ ولعل الصحيح أن نقول بسبب هذا التسلح الرهيب ـ والذي تسرب إلى المجتمع السوفياتي وحجب أربابه عن الانحراف إلى معارك ضارية في أوروبا الشرقية، بل في الساحة العالمية، أين منها حرب أفغانستان التي فشل فيها فشلاً ذريعاً.

وقد برز هذا الضعف بأشكال مختلفة في العام المنقضي، مع أن الاتحاد السوفياتي ظل يظهر بمظهر احدى القوتين العظميين. وتابع غورباتشوف وبوش وأعوانهما اجتماعاتهم وتصريحاتهم على هذا الأساس، في حين أن الاتحاد السوفياتي لم يعد في الواقع «قوة عظمى» ـ إلا بأعتدته العسكرية والنووية، وأن نظامه كان قد بلغ حافة التدهور أو تدهور فعلاً.

* * *

هذا التدهور يبدو بوجوه عدة: منها انحلال السلطة المركزية ومبادرة الجمهوريات الخمس العشرة التي يتألف منها الاتحاد إلى اعلان «استقلالها» (ليتوانيا، لاتفيا، استونيا، ارمينيا، جورجيا) أو «سيادتها» (الجمهوريات العشر الأخرى، ومنها روسيا أكبر الجمهوريات السوفياتية أرضاً وسكاناً وموارد وأثراً)، ومساعي غورباتشوف الحثيثة لابقاء هذه الجمهوريات ضمن الاتحاد في شكل من الاشكال، وبقاء هذه المشكلة دون حل مع شدة خطرها على مستقبل الكيان السوفياتي. ومن وجوه هذا التدهور، التردي الاقتصادي الذي كشف عنه تقرير حديث مشترك لأربع منظمات مالية واقتصادية عالمية، والذي أخفى مواد الغذاء وغيرها من الحاجات الأساسية من الأسواق وأثار المخاوف من انتشار الجوع خلال هذا الشتاء، مما حفز بعض الدول الأوروبية الغربية، وفي مقدمتها المانيا، إلى ارسال الطائرات المحملة أغذية ومعونات أخرى إلى مدن الاتحاد الكبرى كموسكو ولينينغراد ومنسك حيث يتفاقم خطر هذا الاقتصاد.

ومن مظاهر هذا التدهور أيضاً اهتزاز الحركة الاصلاحية التي حمل غورباتشوف لواءها وتفرق الاصلاحيين، وآخرهم وزير الخارجية شيفاردنادزه الذي استقال في الشهر الماضي منذراً بعودة الدكتاتورية وبتكتل أرباب السلطة القديمة من حزبيين وعسكريين ومخابراتيين وبيروقراطيين وضغطهم على غورباتشوف، وتأرجح هذا بينهم وبين الاصلاحيين المتطرفين ثم المعتدلين، واهتمامه الأول بالحفاظ على الكيان السوفياتي وعلى

الأمن والنظام، وخطر تخليه عن سياسته الاصلاحية في سبيل هذا الحفاظ أو خطر إزاحته من القيادة وعودة الأمور إلى ما كانت عليه.

وإذا جمعنا مظاهر هذا التدهور معاً أمكننا تلخيصها بسقوط الامبراطورية السوفياتية. وهذا حدث يرقى إلى مرتبة أمثاله من الأحداث الضخمة في التاريخ. فما زال المؤرخون يطيلون القول حول سقوط الامبراطورية الرومانية ويحللون أسباب هذا السقوط وآثاره، بل إنهم اتخذوا هذا الحدث الجسيم فاصلاً بين عهدين كبيرين من عهود التاريخ، العهد القديم والعهد الوسيط، محددين هذا الفاصل بسقوط روما في أيدي القبائل الجرمانية عام ٤٧٦. وكذلك فصلوا بين العهد الوسيط والعهد الحديث بانهيار الامبراطورية البيزنطية وسقوط القسطنطينية في أيدي الاتراك العثمانيين عام ١٤٥٦. وربما سيعتبر مؤرخو المستقبل انحلال الامبراطورية السوفياتية خاتمة لعهد وفاتحة لعهد آخر في تاريخ البشرية، وسيعمدون على كل حال إلى تحليل أسباب هذا الانهيار وتقويم نتائجه وما أدته هذه الامبراطورية، والثورة الفكرية والاجتماعية التي كونت جذوتها الأصلية، من منافع للانسانية، أو من أضرار وشرور، شأن الحوادث الحاسمة السابقة في التاريخ.

* * *

ومهما يكن من أمر هذا الحدث التاريخي الجليل، فمن المهم لنا نحن العرب أن نمعن النظر فيه، وان نستخرج منه العبر لمسيرتنا الحاضرة الحافلة بالامكانات، السلبية والايجابية، لمستقبلنا.

ولعل **أول** ما يفيدنا إياه هذا النظر هو ان يرفع عن كواهلنا ونفوسنا بعض أثقال الاحباط واليأس التي ترهقنا هذه الأيام. فلقد التفّت حولنا شدائد قاسية، وثارت في كياننا مشكلات مريعة، حتى كدنا نفقد الثقة بأنفسنا وبتراثنا وبقدرتنا على حل معضلاتنا واللحاق بركب الشعوب المتقدمة. ويعظم شأن هذا الاحباط ويشيع ضرره إذ يسري في قلوب الاجيال الطالعة التي لم تشهد الا خسائر متتالية وهزائم متكررة قد تعاقبت على المجتمع العربي فسلبته أجزاء عريقة وثمينة من تراثه كلواء الاسكندرون ومدينته العظمى انطاكية اللذين نسيناهما وتخلينا عنهما وكالقسم الأكبر من فلسطين الذي اغتصبت أرضه وهجر سكانه وبدلت معالمه، بالاضافة إلى الخصومات العربية الداخلية، وأمارات العجز عن تحقيق الأمن الدفاعي أو الاقتصادي، ومظاهر الفساد الاجتماعي والخلقي، ووجوه التحكم والقمع والارهاب التي تفرضها الأنظمة على

الشعوب. فلا بدع ان تنظر هذه الشعوب إلى مستقبلها ومصيرها بقلق وخوف، ولا بدع ان يتملك هذا القلق قلوب أبناء الاجيال الطالعة بخاصة فينزع منها الأمل، إلا من ثبت منهم وأقدم.

فلعل بعض هؤلاء المشككين أو المتشاكين، إذ يشهدون ما حدث ويحدث في الاتحاد السوفياتي، يتبينون أن محن هذه الأيام القاسية ليست حكراً للعرب وحدهم، وأننا لم نتفرد بمساوىء هذا العصر وظلماته، وان جماهير إنسانية كبرى تشاركنا الرهبة من الحاضر والقلق على المصير، منها تلك الجماهير التي تقارب الثلاثمئة مليون عدداً في دولة شاسعة الارجاء ممتدة من أواسط أوروبا إلى المحيط الهادىء بلغت من القدرة ما رفع بها إلى أعلى مستوى بين دول هذا الزمان شرقاً وغرباً ونشر نفوذها في سائر أطراف العالم حيث بدّلت أوضاعاً كثيرة وبعثت تطورات خطيرة، ومنها أن هذه الدولة تجابه الآن أخطاراً داخلية هائلة قد تؤدي بها إلى التبعثر ونشوب حروب داخلية دامية وإلى الهبوط من أعلى مستويات القوة، بمقاييس هذا العصر، إلى مراتب الشعوب التي تحتاج القوت والإعانة من الغير.

ومن أسوأ ما يمكن ان يصيب شعوب هذا العالم السوفياتي ان تفقد ثقتها بنفسها، وان ترتمي في أحضان اليأس والوجل، وان تغفل عن إيجابيات تراثها وحصائل سعيها، فتتوقف عن النضال في ميادين التحرر والتقدم. ان متابعة هذا النضال يرجى ان تظل نصب عيون هذه الشعوب. وحري بنا أن نشاركها هذا التطلع لا لخيرها فحسب، بل لخيرنا وخير الإنسانية جمعاء. فمشاركة الشعوب بعضاً لبعض في محن الحاضر وفي آمال المستقبل هي من أهم مطالب هذا العصر. وبالاضافة إلى هذا، فإن مشاركتنا لشعوب المجتمع السوفياتي قد تعيننا على أن نتغلب على قنوطنا وعلى إحساسنا بأننا وحدنا المعذبون المقهورون الفاشلون في العالم، فنقبل معها ومع غيرها على خوض معركة النهوض من دركات الحاضر ـ هذه المعركة التي لم تعد تقتصر على شعب بمفرده أو على نفر محدود من الشعوب بل أخذت تلّف شعوب العالم قاطبة.

أما **العبرة الثانية**، فهي في العودة إلى الأصول والسعي لاستكشاف منطلقات الثورة الشيوعية التي أقامت النظام السوفياتي. هذه المنطلقات هي عالمية المغزى والنطاق، وهي تمثل مرحلة هامة في مسيرة الإنسانية نحو التحرر. فإذا كانت الثورات والتطورات السابقة قد أدت إلى اعلان حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والتعبيرية، فان الثورة الشيوعية رفعت لواء حقوقه الاقتصادية وجعلتها مرتكز الحريات الأخرى، ودعت إلى تحرير الفئات المحرومة من تسلط الفئات المستغلة وتحرير الشعوب من سيطرة الرأسمال

العالمي. هذا التراث الايجابي خليق بأن يبقى ذخراً للشعب الروسي الذي قاد هذه الثورة وللشعوب جميعاً. ومع ان التطورات الدولية أفضت بهذه الثورة إلى أن تتحول إلى دولة، وأفضت بهذه الدولة إلى أن تدخل ميدان التنافس العالمي وتتجهز بأجهزة هذا التنافس سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وان تتصرف عالمياً حسب مصالحها، فانها احتفظت من ايجابيات ثورتها ما جعلها تتفهم تطلعات الشعوب المتخلفة والمستغلة وتحركاتها وتناصرها في نيل استقلالها وسيادتها. وفي هذا الوقت الذي تجوز فيه مرحلة صعبة من تاريخها يجدر بنا أن نسجل لها هذه الايجابيات وان ندعو إلى المحافظة عليها وتدعيمها.

ونحن العرب قد نلنا من السوفيات عوناً سياسياً عظيماً في بعض المراحل الخطيرة من حياتنا المعاصرة ومدداً عسكرياً وصناعياً ضخماً. ولئن يكن هذا العون والمدد قد جاء، من ناحية، بنتيجة الصراع العالمي بين الدولة السوفياتية والدول الغربية على السلطة والنفوذ، فلا ينكر انه، من ناحية ثانية، أثر من آثار الثورة التي أطلقت النظام والمبادىء التحررية التي حملتها هذه الثورة أصلاً والتي يجب أن يصان جوهرها وصفاؤها. إذ، بقدر ما نرنو إلى التحرر بمختلف معانيه ومبادئه، وبقدر ما نشارك الشعوب الأخرى في صيانته وتعزيزه ـ أي بقدر، وبمستوى، انخراطنا في المعارك التحررية الإنسانية ـ نطهر أصالتنا وننميها، ونطلق طاقاتنا الحضارية، ونجابه الأزمات المحيطة بنا دون قلق أو وجل.

(٢)

جاءت الثورة الشيوعية بايديولوجية عالمية النطاق والمغزى تزعم انها تنطبق على الشعوب عامة، وانها تؤدي إلى انشاء عالم جديد موحد عبر الصراعات التي تقوم في التاريخ. وهي صراعات تنشب أصلاً بين «الطبقات»، التي تختلف في ما بينها، بل تتناقض، بقدر امتلاكها وسائل الانتاج. وقد أكدت هذه الايديولوجية رسوخ واقع الطبقات، وجعل الصراع بين «التقدمية» و «الرجعية» منها محور التحرك البشري. وتوهمت ان الانتماء الطبقي (إلى رقيق أو اقطاع أو رأسمالية أو عمل أو سواها) هو الانتماء الأول في الواقع، وهو الذي يجب أن تجهد فئات المجتمع الناهضة لأن تعيه وتنخرط في مجراه وإن أخفته عنها العقائد والتقاليد الموروثة أو الدعوات الخادعة أو الحكومات المتسلطة. وأنزلت هذه الايديولوجية الانتماء القومي إلى مرتبة أدنى من الانتماء الطبقي، واعتبرت أن الإنسانية تنقسم بطبقاتها أكثر منها بقومياتها، وانها آيلة إلى التعايش السلمي وإلى التضامن والاتحاد بسيادة الطبقة العاملة وزوال الصراع الطبقي.

ولكن خبرة الاتحاد السوفياتي الحديثة أثبتت، على العكس، رسوخ الروح القومية

في النفوس وامتناعها عن الذوبان في مجتمع الطبقة الواحدة. فالمجتمع السوفياتي يضم حوالى ٢٩٠ مليوناً من البشر، منهم حوالى النصف من الروس الأصليين والنصف الآخر من الشعوب التي اندمجت بهم وتأثرت بحضارتهم في العصر الحديث (وأغلبها من أوكرانيا وروسيا البيضاء) أو من الشعوب ذات الإثنيات أو التراثات الخاصة كالأتراك المسلمين في أواسط آسيا (الذين يقدر عددهم بخمسين مليوناً) والأرمن والكرج والرومانيين وغيرهم. إن هذا المجتمع السوفياتي يعج اليوم من أقصاه إلى أقصاه بحركات قومية وتحركات تحررية ـ أبرزها في هذا الوقت ما يجري في ليتوانيا ـ تثير قلق السوفيات والعالم أجمع وتأتي، مع نذر الحرب في الخليج، لترفع حرارة الاضطراب في العالم إلى أعلى الدرجات.

فمن العبر التي يمكننا استمدادها من هذه الخبرة (وهي **العبرة الثالثة** التي نستخرجها في هذا المقال) أن القومية عنصر أساسي في التكوين البشري، وان أي مجتمع يحاول تجاوزها يقع في مآزق صعبة، واننا نحن العرب مدعوون إلى تركيز جهودنا على صياغة قوميتنا وصهر نزعاتنا المختلفة فيها، شرط أن تكون هذه الصياغة صحيحة وليست مجرد تلبية لشعار مفتعل أو دعوة خادعة. وها ان الدول الأوروبية التي تبذل الآن جهوداً كثيفة للتقارب والتعاون لم تتخلَ عن قوميات شعوبها المختلفة التي كانت أساس وجودها ونهضتها، بل حافظت عليها وربطتها بعضاً ببعض بربط التوافق والعمل المشترك للتخلص من شرور الانقسام والتحارب التي كلفتها ـ وبقية الشعوب ـ خسائر تفوق الوصف في الماضي. وعندما سرى الانبعاث القومي من الامبراطورية البريطانية «التي لم تكن تغيب الشمس عن أراضيها» انحلّت هذه الامبراطورية وتحوّلت إلى «كومنولث» يجمع دولاً ذات أصول مختلفة وقوميات متنوعة، متمتعة بكامل سيادتها واستقلالها. ولعل الامبراطورية السوفياتية ستنحو هذا المنحى، فتغدو رابطة مرنة لجمهوريات قومية في هذا المجتمع الشاسع الأطراف الذي أريد له أن يكوّن دولة واحدة، محكومة بأسلوب واحد ومن مركز واحد. إن التطورات المعاصرة لم تلغِ القومية، بل أثبتت صمودها وفشل الذين حاولوا كالسوفيات أن يستبدلوا بها تكويناتٍ أخرى، أو الذين مثلنا لا يزالون يعتمدون روابط وعصبيات قد مضى عهدها، سابقة لها أو معوقة عنها.

على أن العامل الحاسم ـ وهنا **العبرة الرابعة** لنا ـ ليس في جوهر الطبقة أو القومية أو أية من الروابط الأخرى، وانما هو في الاسلوب المتبع لغرسها ونشرها في المجتمع. فالوسيلة قد تعززها وتجعلها سبيلاً للتحرر والتقدم، أو قد تفسدها وتحولها إلى عامل

تخلف وخراب. وأشد الوسائل إفساداً هي التي تعتمد التحكم والتسلط. إن العقيدة الشيوعية قد وجهت الأنظار إلى حقيقة اجتماعية لم تكن واضحة قبلاً، وهي أهمية الطبقة، القائمة على القدر الممتلك من وسائل الانتاج، ودور الصراع بين الطبقات في تحريك التاريخ. ولكن المهم ليس في اكتشاف هذه الحقيقة الاجتماعية، وانما في وسائل تطبيقها. ولو ان النظام السوفياتي قام على ايديولوجية أخرى، أي على أولوية القومية مثلاً، واستخدم الوسائل نفسها في تطبيقها ـ أي الوسائل الفوقية الاستبدادية ـ لانتهى إلى النتيجة ذاتها التي بلغها الآن، أي إلى خطر الانفراط والانحلال.

إن الأساليب الاستبدادية التي اتبعها حكام الاتحاد السوفياتي في دعم العقيدة الشيوعية في المجتمع السوفياتي، والتي بلغت أوجها في العهد الستاليني، قد أدت إلى ما نشهد الآن من تردٍّ اقتصادي ناتج عن احتكار الدولة للاقتصاد وتغلغل البيروقراطية وتعطيل النشاط الفردي، ومن نقمة على الضغوط السياسية والاجتماعية والفكرية التي فرضها الحزب والدولة، ومن ثورات قومية على الحكم المركزي، ومن مساوئ وأخطار أخرى سلبت الاتحاد السوفياتي قدرته ونفوذه وأثارت فيه شتى أنواع الاضطرابات والقلاقل. إن عمليات الارهاب المستمرة و «التطهيرات» الدامية الشهيرة التي أقدم عليها ستالين أفقدت المجتمع السوفياتي، بالقتل والتعذيب والتهجير، فريقاً كبيراً من نخبه وقادته وكبتت الاذهان وأخفتت الأصوات، فأفضت إلى إفقاره فكرياً واجتماعياً وحضارياً إفقاراً أشد هولاً من الشلل الاقتصادي الذي ينهكه الآن.

فالعبر، اذن، تكمن عندنا في التنفيذ أكثر منها في العقيدة ذاتها. يصدق هذا عن القومية والشيوعية أو أية عقيدة أخرى. فكل من هذه العقائد إما أن تكون ديمقراطية ،أو لا تكون أصلاً، إذ إن نزعات التحكم والاستئثار تتغلب عليها وتفقدها لبّها وتجعلها جوفاء مهما يكن مظهرها الخارجي براقاً. فإذا قابلنا بين النظم الاستبدادية السائدة الآن والتي يخشى أن تسود غداً نجد انها ـ برغم تناقضها وتعاديها العقائدي ـ تتكلم في الواقع لغة واحدة وتتصرف تصرفاً متشابهاً وتحدث في حياة شعوبها آثاراً متماثلة.

* * *

ومن الحجج التي يستخدمها أرباب هذه الأنظمة أن مجتمعاتهم تجابه أخطاراً شديدة، وأن لا سبيل إلى صدّ هذه الأخطار والنجاة منها إلا بتوحيد القيادة ورصّ الصفوف تجنباً لإضاعة الجهود بالاختلاف والتناحر. والواقع أن شيئاً من هذا صحيح في ما يختص بالنظام السوفياتي. فمنذ اندلعت الثورة الشيوعية عام ١٩١٧ والدول الغربية

واقفة لها بالمرصاد وتعتبرها الخطر الأعظم في هذا العصر. وما كادت تظهر إلى الوجود حتى قامت عليها حرب مضادة من قبل القيادة القيصرية القديمة بمساعدة الجيوش المتحالفة والحكومات البريطانية والفرنسية والأميركية واليابانية. ودامت هذه الحرب المضادة أربع سنوات من ١٩١٨ إلى ١٩٢٢ وشملت أكثر البلاد الروسية السوفياتية الشاسعة، ولكنها انتهت بالاخفاق وبغلبة الجيش الأحمر الذي كان قد أنشأه النظام السوفياتي الجديد. ومنذ ذلك الوقت ظلت الدول السائدة تناصب هذا النظام العداء خصوصاً بعدما تسلمت الولايات المتحدة قيادة هذه الدول وأصبح صد الشيوعية و«احتواؤها» محور سياستها وسياسة الدول المحالفة لها. وبالتالي فان الخطر الذي أحاط بالنظام الشيوعي كان إلى حدّ كبير واقعياً وجدياً، ولكن قيادة هذا النظام استغلته في سبيل تمكين قبضتها على الشعب وشلّ كل انتقاد لسياستها وكل تحذير من احتكارها للسلطة والنفوذ.

وفي مجتمعنا العربي استغلت الأنظمة خطر الاستعمار والصهيونية. ولا إنكار أن هذين العدوين الشرسين يمثلان خطرين جديين، ولا إنكار أيضاً أن بعض النظم العربية الدكتاتورية استطاعت، بالحزم الذي أبدته وبالسيطرة التي بسطتها، أن تعد اجهزة عسكرية ضخمة لمجابهة الخطر الصهيوني. ولكن هذه الأجهزة استخدمت أيضاً للقمع الداخلي، فلم يعد يقوم من ينتقد أو يصحح إذا اقتضى الأمر الانتقاد أو التصحيح، بل احتُكرت السلطة واحتُكر المال واحتُكر النضال، بل احتُكرت الحقيقة، فغدا المجتمع جسماً بلا روح معرضاً للانهيار بهجوم من خارج أو باضطرابات من داخل (كما هي حال الاتحاد السوفياتي في هذه الآونة). أليس خليقاً بنا أن نتّخذ من هذه الحال لنظام أشمل من أنظمتنا وأغنى بالموارد وبالانجازات العلمية والصناعية وبالأجهزة العسكرية الهائلة ـ نظام إحدى القوتين العظميين في هذا العصر ـ عبرة لضمان سلامة كياننا وجدوى نهضتنا وصحة إنساننا؟

ويجنح بعض هذه النظم الاستبدادية إلى أن الوحدة والانضباط ضروريان، أيضاً، للتنمية السريعة المطلوبة. والواقع أن الاتحاد السوفياتي هو الذي بدأ بسلوك هذا الطريق، وكان السباق عام ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ بإعلان الخطة الخمسية الأولى، ثم تلتها خطط تصنيعية وتنموية أخرى إلى وقتنا الحاضر. وهذا أيضاً ما ذهب إليه واعتمده أرباب بعض الأنظمة غير الشيوعية. ولكن هؤلاء وأولئك كانوا يضعون أيديهم على الموارد ويصممون الخطى الواسعة النطاق ويتحكمون فيها رسماً وتنفيذاً دون أن يكون ثمة مراقب يخالف رأياً أو يسدد تنفيذاً خاطئاً. ولا جدال أن الشعوب المتخلفة كشعوبنا العربية تحتاج إلى

تنمية سريعة لتستعيض عن تخلفها الماضي ولتعبر الأشواط المديدة المنبسطة أمامها. ولكن أية تنمية من هذا القبيل، مهما تحقق من انجازات ومهما تستند إليه من إحصاءات عن وجوه التقدم والنمو، تبقى ناقصة وعاجزة إذا أقيمت على أنقاض الحرية ورفضت أن تهتدي بنقد الذات وبنقد الغير في مسارات الفكر والعمل.

وإذ يتأمل المرء التطورات الجارية في هذا العصر والأحداث الجسام التي تتتابع على ساحته، يجد نفسه خاضعاً لإحساس ضاغط بالقلق والتشاؤم. وذلك بسبب قصور الإنسان عن الرقي الذاتي والنقائص العقلية والخلقية التي لا تزال تعتريه. إن العقائد لا تقوم خارج الإنسان والمجتمع بل في صميمهما، فهي تصلح بصلاحهما وتفسد بفسادهما. ولما كانت عوامل الفساد والإفساد طاغية في هذا الزمان، وهي تتصاعد وتنتشر بقوة هائلة متغلبة على عوامل التعلم والتثقف والتحرر العقلي والارتقاء الخلقي البطيئة النمو والفعل، فإن الصراعات البشرية ستتفاقم وآلام البشرية ستتزايد والمنجزات الحضارية ستتعرض لكثير من المهالك.

ولعل **العبرة الأساسية** (وهي **الخامسة** في إطار هذا المقال) التي نستمدها من الأحداث التي نتابعها هي أن أملنا الأكيد هو في الارتقاء الذاتي قبل أن يكون في العقيدة التي نعتنقها أو في النظام الذي نشيده. ومما يحز في النفس أن القوى التي تقف في وجه هذا الارتقاء هي أشد فعلاً وأنفذ أثراً من تلك التي تبعته وتدعمه، مما يجعل مستقبلنا ومستقبل الإنسانية مشوباً بكثير من الشرور والظلمات.

عسى أن تكون هذه النظرة التشاؤمية انعكاساً للغيوم المتجمعة في الآفاق، والهموم الجاثمة على الصدور، وأن تتبدد بتبدد القارعة التي تدق الأبواب.

وقفة تأمّل ومراجعة(*)

قضي الأمر ووقعت الواقعة التي كنا نخشاها ونحذر منها، واندلعت النيران في الخليج حرباً لا ندري متى وكيف تنتهي، ولا نستطيع أن نحصي أعداد البشر التي ستلتهم وسعة الأرض التي ستكتسح ومقادير الممتلكات التي ستدمر والموارد التي ستهدر، أو ـ من ناحية ثانية ـ أية ايجابيات قد تجلبها لمجتمعنا العربي وقضايانا القومية.

والمجال يتسع جداً لتحليل هذه الواقعة وأسبابها واتجاهاتها وعناصرها العسكرية والاقتصادية والسياسية. وبالفعل إن وسائل الاعلام في العالم كله ما فتئت من بدء احتلال العراق للكويت في ٢ آب (اغسطس) الماضي تفيض بالتحليلات والتعليقات حول هذه الأزمة بمختلف وجوهها. وقد غزر هذا الفيض وتدفق في الأيام الأخيرة بعد نشوب حرب قد تتحول إلى حرب عالمية ثالثة كانت أمم الأرض ترتقبها بكل قلق ووجل.

ولست في وضع يمكنني من أن اقتحم هذا السيل الطاغي في هذا الوقت سواء من الناحية النفسية لما يجيش في الصدر من اضطراب وقلق وألم ومن الناحية العقلية العلمية لغلبة المجهول على المعلوم وحجبه إياه وتشابك العوامل والأحداث وشدة تفاعلها وسرعة تحركها حتى يضيق مجال الإدراك الصحيح والتنبوء السليم.

ولعل خير ما يمكن المرء فعله في هذا الوضع العصيب هو أن يقف وقفة تأمل ومراجعة ويصغي إلى الأحاسيس التي تجيش بها نفسه ويضطرب بها كيانه، ويحاول أن يعبّر عنها بأمانة ومسؤولية. ولا شك أن أعمق هذه الأحاسيس وأشدها قبضاً على النفس

(*) نشر في: **الحياة**، ٢٥ /١/ ١٩٩١.

والفكر هو الشعور بالألم لما يصيب أبناء امتنا في العراق ثم في ما يحيط به من البلدان العربية من صواعق هذه القارعة المجلجلة التي تنصب باستمرار على الأرض والبشر فتحرق ما تحرق وتقتل من تقتل من دون هوادة أو رحمة. فما هي جريمة هذه الجماهير البريئة لتلقى هذا العذاب الرهيب؟ وكيف يمكن أحدنا أن يأكل ويشرب ويقوم بعمله العادي فيما الألوف المؤلفة من أبناء جنسه يتعرضون للقصف والمحق ويقضون نهاراتهم ولياليهم في عسر مرهق وفي قلق من القتل الداهم والتدمير الرهيب؟ ثم إن هؤلاء ليسوا إخواناً لنا في الوطن والقومية فحسب، بل هم أيضاً ـ وقبلاً ـ إخوان في الإنسانية، وهي الرابطة الأصيلة في الوجود التي تربط البشر بعضاً ببعض والتي إذا لم تحرك عاطفة ولم تثر شجناً حرمت صاحبها كرامة الإنسان ونعمته.

ويقوى هذا الشعور بالألم إذ يقترن بالاحساس بالعجز. فالفرد منا يقابل واقعاً يتعدى إدراكه لتداخل عوامله الكثيرة، وهو بالفعل يتجاوز قدراته على التأثير فيه. فلا مجال له إلا أن يراقب الأحداث تجري في مجاريها وأن يكتوي بنيران المشاركة في آلامها. لقد أطال المنظرون والمحللون القول في أن هذا العصر هو عصر الشعوب واعتقد غيرهم ان للأفراد دوراً في تحريكها وسلطة ولو محدودة في توجيه مصائرها. وإذا بنا الآن نرى أرباب السيطرة والنفوذ من الفئات الجديدة قد ازدادوا تسلطاً بفعل ما تجمع في أيديهم من القدرات العسكرية والسياسية والمالية وسواها، وان الجماهير بقيت في قبضتهم، وان الأفراد المواطنين والناس العاديين ظلوا عاجزين ـ بل لعلهم أشد عجزاً مما كانوا في الماضي ـ عن مواجهة الأحداث أو عن التأثير فيها بشكل من الأشكال.

وبالاضافة إلى أحاسيس الألم والاحباط الساطية على النفس تبرز للمرء ـ في وقفة التأمل التي يقفها ـ بعض وجوه خبرته السابقة فيراجعها لعله يجد فيها ما يطمئن أو ما يخفف أجيج الهموم والأحزان. ولقد أثارت شدائد الحرب المندلعة وجهاً من وجوه هذه الخبرة في نفسي، فرأيت أن أعرب عنه في هذا المقال.

* * *

في الأيام الأولى بعد حرب ١٩٤٨ وقيام إسرائيل وتهجير العرب الفلسطينيين والعجز الذي بدا من الدول العربية وجيوشها، نفثت عما كان يجول في نفسي من خواطر مقلقة بكتيب دعوته **معنى النكبة**. ولعل هذا الكتيب كان أول ما طرح هذه التسمية لتلك الهزيمة حينذاك. وحاولت فيه أن أحلل الأسباب البعيدة والقريبة لتلك الواقعة في ضوء الامتحان الداخلي والنقد الذاتي، وأن أتلمس سبل الخلاص من الضعف

الذي كنا نعانيه، وأتبين الوسائل التي يتحتم علينا التجهز بها للظفر في المعارك المقبلة، أو على الأقل لصون أنفسنا من أخطار هذه المعارك وأضرارها. ثم وقعت نكبة ١٩٦٧ التالية ـ لا «النكسة» كما أراد تصويرها بعض حكام العرب ومفكريهم ـ فوجدت نفسي مدفوعاً إلى إعداد كتيب آخر دعوته **معنى النكبة مجدداً** جريت فيه على مثال الكتيب الأول في محاولة تحليل الأسباب وتقويم النتائج واستخلاص العبر. وقد جاءت الآن هذه الحرب المشتعلة لتثير في نفسي التساؤل عما إذا كان يجب متابعة الجهدين السابقين بتحليل مشابه لهما يدعى معنى النكبة مثلثاً. والواقع أن المرء إذا رصد مسيرتنا في العقود الأخيرة وجد مناسبات عدة لتسجيل نكبات أخرى وتحليلها. إذ إن هذه النوائب ليست محصورة في الحروب وهزائمها وخسائرها بل تمتد إلى غيرها من نواحي الحياة. فثمة نكبات في شؤون الحكم، وفي العلاقات الخارجية (وأبرزها في السنوات الأخيرة خروج مصر السادات عن الاجماع العربي ومصالحتها لاسرائيل من دون ضمان حقوق الفلسطينيين)، وفي السياسات الاقتصادية الخاطئة المهدرة للموارد والمعيقة للنهضة وفي «الخطط» الاجتماعية والتعليمية التي تثقل أعباءنا بدلاً من أن تخففها، وفي استشراء الفساد في كثير من وجوه حياتنا الخاصة والعامة.

وازاء هذا التصور لمسيرتنا المعاصرة، لقيت من مواطني خلال السنوات الأخيرة ردود فعل مختلفة، تجعلني أوزعهم في ذهني في الأصناف الآتية:

١ ـ صنف «الشامتين»: أولئك الذين لا يؤمنون بطاقات أمتنا أو الذين تخلوا عن هذا الايمان. وقد لمسوا في ذينك الكتيبين وفي مؤلفات لي أخرى ايماني بهذه الطاقات ودعوتي إلى المحافظة عليها من الفساد والتسيب والضياع، وإلى تنميتها لبناء مجتمع قوي حي ممتلك لقابليات التقدم. انهم من الذين يعتقدون أن تاريخنا الحديث ـ وأحياناً يضيفون أيضاً القديم ـ مليء بالنكبات، وسيظل كذلك، لعيوب ونقائص ذاتية. وكلما جاء شرّ جديد مكّن هذا الاعتقاد في نفوسهم، وقوى شكوكهم بأمتهم، وقابلوك، بالفكر الجاد حيناً وبالهزء والسخرية أحياناً، داعين إياك إلى التخلي عن محاولات التحليل ودعوات الاصلاح لأنها لا تغني ولا تفيد. ولكم سمعت من أفواه بعض هؤلاء الشاكين المشككين من أوساط الشعب: «يا ما أحلى أيام الانتداب أو الحكم الأجنبي. لقد كنا عائشين بأمان ورخاء. إنّا لسنا أهلاً للاستقلال، فما إن تسلمنا مقادير أمورنا حتى خربت وتغلب علينا الأعداء»، أو كلاماً من هذا القبيل. ويزداد هذا الموقف سوءاً، كما قلت مراراً، عندما يسطو على قلوب الناشئة وينتشر في صفوفهم، فيتخذون من هذه النكبات المتتابعة دليلاً على عقم الآمال الوطنية وعبث المساعي الاصلاحية.

إن النقد الذاتي أمر ضروري ومهم في حياة الأفراد وسِيَر الأمم. ولكن حذار أن يسري إلى التطرف فينشر اليأس في القلوب ويثبط الهمم عن النهوض. حذار أن يضخم الأخطاء الداخلية بحيث تحجب عن أنظارنا جسامة القوى الخارجية المعادية وشدة نفوذها وبعد أثرها. وإن أسوأ ما يصيبنا ويقودنا إلى مزيد من النكبات هو الشك بأنفسنا وبطاقاتنا، بل الشماتة بما نحاول والتهويل بمسؤوليتنا عن هذه المصائب والهوالك.

٢ ـ أما الصنف الثاني فهم الذين يذهبون إلى الطرف الآخر من الرؤية والحكم. ولعلي أدعوهم فئة «المكائدين»، أي الذين يعتقدون أن التاريخ حافل بالمكائد والمؤامرات التي تكوّن لبه وحقيقته: مؤامرات الكبار على الصغار، ومكائد الأقوياء للضعفاء. ونحن العرب في العصر الحديث معرضون بوجه خاص لمؤامرات الأقوياء علينا لأسباب تاريخية، ولثروتنا النفطية، ولموقعنا الجغرافي الخ... إن هؤلاء يحصرون أسباب عللنا كلها بالاستعمار والصهيونية وسواهما من النوازل الخارجية، وهم بالتالي يغضون الطرف عن عيوبنا الداخلية، ويبررون كل خطأ من جانبنا ويجعلون جميع مصائبنا من صنع الغير.

صحيح ومفيد جداً أن نتبين الأخطار و «المؤامرات» الخارجية وأن نتحسس آثارها في تكوين أوضاعنا وتوجيهها وفي إيقاع الخسائر فينا. ولكن هنا أيضاً يجدر بنا ألا ننجرف إلى التضخيم المخلّ وإلى التطرف الجامح، فنفقد النظرة الشاملة والفكر المتزن. يجدر بنا، مع تقديرنا الواعي للقوى الخارجية، ألا ننسب كل ما يصيبنا إليها، فنتخلى عن مسؤوليتنا ونحتم هزيمتنا أمام الدسائس المحيطة بنا والنافذة إلينا وفشل عزمنا وطاقاتنا عن العمل المجدي ذي النفس الطويل، لأن الحرب ـ حرب تخلصنا من الطامعين فينا وحرب تنميتنا الذاتية وتحررنا ونهضتنا ـ حرب طويلة الأمد تقتضي أقصى الجهود وأشدها صموداً وأقدرها على الانتظام والمتابعة.

٣ ـ ويتكوّن من هذين الصنفين وسواهما صنف «الهاربين»، أولئك الذين يرون الظلمات المنتشرة داخل مجتمعهم أو التي تكتنفه من خارج، فيؤثرون النجاة بعزل أنفسهم عن هموم أمتهم وشجونها وبالانصراف إلى نيل المكاسب المادية وأسباب القوة والنفوذ والتنعم. فلا يؤرقهم قلق على مصير أمتهم، ولا تعذبهم مشاركة لمواطنيهم في الملمات والمحن. وهم يبتدعون مختلف الحجج لتبرير مواقفهم وتوجهاتهم، وإن كان بعضهم يعمد أحياناً ـ صادقاً أو متصنعاً ـ إلى التعويض عن هربه بأعمال خير أو احسان.

٤ ـ بقي الصنف الأخير، وهو الذي يتألف من «الصامدين» فعلاً، الذين تهب عليهم العواصف فلا تبددهم، والذين لا يجدون بديلاً لمتابعة الجهد ومحاولة الانقاذ.

انهم مع إحساسهم بالألم، يتمسكون بالأمل، ويدركون أن التاريخ صراع دائم بين الحق والقوة وبين العدالة والظلم، وأنه لا منجى من النوائب التي يجلبها هذا الصراع إلا بالفكر الواعي والعمل المسؤول، وإن تطلبا اجيالاً لظهور آثارهما. انهم يحاولون إدراك النقائص الداخلية على حقيقتها والأخطار الخارجية بواقعيتها، ويمضون في أداء قسطهم في معالجة الأولى وفي صدّ الثانية، ويتابعون من أجل ذلك مهمتهم في استخلاص الدروس والعبر لتجنب الأخطار واستكشاف السبل المؤدية للأمان والنجاح.

* * *

إن العبر التي يمكن استخلاصها من الواقعة النازلة بنا كثيرة ومتنوعة. وجدير بكل منا أن ينصب على تدبرها وعرضها إضاءة لمسالك المستقبل ودعماً للمساعي التي يجب أن تبذل فيه: وإذا جاز لي أن أبدي رأيي في هذا المجال، وقفت عند **عبرتين أساسيتين** وحريتين بأن يهتدى بهما في المستقبل.

العبرة الأولى اننا نعيش في زمن عسير، وأن عوامل الحياة ودوافع الصراع قد تشابكت وتعقدت إلى حدّ لم يعد يفيد فيه إلا أدق أنواع التحسب والتأهب. لم يعد ثمة مجال للتوهم، أو لأخذ الأمور بظواهرها، أو للتعويض عن العمل الصحيح بالكلام البليغ أو المثير للمشاعر. إن أية عملية محدودة في هذه الأيام ـ كإقامة مشروع اقتصادي أو بناء مصنع أو إنشاء معهد أو مجابهة منافس ـ تقتضي النظر الشامل والدقيق في آن، والتحسب اليقظ للعوامل الظاهرة والخفية وللاتجاهات القريبة والبعيدة، محلياً وداخلياً وإقليمياً وعالمياً، التي يمكن أن تؤثر في المشروع المقصود سلباً أو إيجاباً. فكيف إذا كان الأمر يتعلق بمصير شعب وأمة، وإذا كانت عناصره وعوامله غزيرة ومتشابكة وتحركاته شديدة السرعة ومختلفة الاتجاهات؟ إن القبض على التطورات العسكرية والعلاقات الخارجية والتقلبات الاقتصادية والمالية والنوازع والكوابح النفسية، وعلى التغيرات الواسعة المدى التي تلف العالم كله وتتناول كل شأن من شؤون الحياة ـ إن هذا الامتلاك للمعرفة الصحيحة والفكر المسؤول غدا اليوم أشد تطلباً وأعسر حيازة منه في أي وقت مضى. فلا بد إذن من التهيؤ له وتنفيذه بأوعى تخطيط وأدق حساب، فهو في نهاية الأمر سر خطير من أسرار القوة التي يتوجب علينا إعدادها ما استطعنا.

أما **العبرة الثانية** فهي أن هذا الإعداد لا يصلح أن يبقى محصوراً في جهة معينة ومعرضاً بالتالي للانجراف والخطأ، بل يجب أن يكون مفتوحاً للمشاورة والنقاش والجدل الديمقراطي. ولا ينكر أن ثمة أموراً يقتضي أن تظل ضمن دائرة ضيقة خوفاً من تسربها

إلى الاعداء أو استخدامها ضد المصالح القومية. ولكن الشؤون الكبرى، شؤون السياسة التي تمس مصير الشعب بكامله والتي تنطوي على خيارات حاسمة للحاضر والمستقبل ـ هذه الشؤون والخيارات التي تتضمنها إذا احتكرت وحيل دون تصحيح أخطائها وكبح باطلها فانها قد تأتي بعواقب وخيمة لا على المحتكرين فحسب، بل على الشعب وعلى الأمة التي ينتمي إليها.

دقة الحساب وتوفر وسائل النقاش والمحاسبة هي إذن من أهم ما يجب أن نتجهز به في المستقبل. ولا شك أن سواي سيستخلص عبراً أخرى من هذه المحنة، تسعف في شق الطرق الرهيبة التي تبدو في الآفاق القريبة والبعيدة. ولعل هذه العبر مجتمعة، والفوائد التي سنستمدها منها تعوض، ولو قليلاً، عن الضحايا السخية (أو لنقل الرخيصة) التي تبذل في هذه الحرب الطاحنة. ولكن هذا الرجاء لا يزيل قساوة الآلام التي تثيرها هذه الضحايا في النفوس حتى لو علمتنا دروساً.

فكيف بنا إذا لم نتعلم؟

تحية إلى المؤتمر
القومي العربي الثاني(*)

يفترض ان يلتئم في القاهرة في الفترة بين ٢٥ و٢٧ شباط (فبراير) الجاري المؤتمر لقومي العربي الثاني، متابعة للمؤتمر القومي العربي الأول الذي انعقد في تونس في ٣ - ٥ آذار (مارس) ١٩٩٠ حيث تقرر أن ينعقد هذا المؤتمر دورياً مرة كل عام.

هذا المؤتمر هو «تجمع من المثقفين والممارسين العرب من مختلف الأقطار العربية ومن أجيال عدة، المقتنعين بأهداف الأمة العربية والراغبين في متابعة العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف».

فعسى ألا تحول الحرب الهائجة في هذه الأيام والانشقاق القاصم بين الدول العربية دون انعقاد هذا المؤتمر المرجو لأن مجرد انعقاده وضمه نخبة من أهل الرأي والعمل في البلاد العربية لمناقشة الأوضاع والهموم العربية واستبانة طرق معالجتها، هو جهد ايجابي حقيق بالتحية والتقدير والدعم في هذا الزمن الرديء، الذي تألبت فيه السلبيات على المجتمع العربي فطغت على الأذهان والنفوس العربية وكادت تطفىء مشعل الآمال المنبثقة فيها لتحقيق المشروع القومي العربي والسير نحو مستقبل أفضل.

ولعل أول ما يجب تذكره وتسجيله في هذا المجال هو أن هذا المؤتمر ليس حدثاً طارئاً. وانما يأتي حلقة في سلسلة من المؤتمرات والتجمعات الرسمية والشعبية التي توالت على الساحة العربية منذ بزوغ الحركة الاستقلالية العربية في مطلع هذا القرن. فمن يراجع

(*) نشر في: **الحياة**، ١٥ /٢/ ١٩٩١.

مراحل هذه الحركة يجد العديد من المؤتمرات (بدءاً بالمؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣) التي انعقدت في النطاق العربي الشامل أو في نطاقات أضيق للتقريب بين الدول والشعوب العربية ومجابهة مشكلاتها وصوغ أهدافها المشتركة (راجع دليلاً على ذلك الكتاب الوثائقي الضخم الذي أعده الدكتور يوسف خوري ونشره مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، بعنوان: **المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ ــ ١٩٨٧**).

وبالاضافة إلى هذه المؤتمرات، هناك طبعاً التطلعات القومية التي أعرب عنها ونادى بها رواد النهضة العربية من مفكرين وأدباء ومعلمين وصحافيين، والحركات التي بعثها بعض زعماء العرب وقادتهم، والثورات التي قامت بها الشعوب العربية وقدمت خلالها أسخى الضحايا للتخلص من الاستعمار وحماية الأرض ورفع أثقال التخلف عن الإنسان العربي. وما كنا لنشير إلى هذه الجهود التحررية لولا أن المحن النازلة بنا في الوقت الحاضر قد أزاغت الأنظار وعطلت الذاكرة القومية وغلّبت الشعور بالاحباط واليأس على الإدراك الراجح والتقدير الصحيح. ويهمنا بخاصة أن نذكّر الناشئة الطالعة ـ التي كثيراً ما يتمثل هذا الشعور في تفكيرها وسلوكها ـ أن ثمة تراثاً من الجهود التحررية الجماعية خلال السنوات الطويلة الماضية لا يصح أن نتخلى عنه، بل بالعكس يجب أن نصونه وننميه ونهتدي بإيجابياته ونسعى سعياً حثيثاً إلى إنمائه. وقد قدر المشاركون في المؤتمر الأول هذا التراث حين أعلنوا في طليعة بيانهم انهم يتوجهون «إلى تجارب تاريخية تقوم كمنارات في تاريخنا الحديث حين كان يتداعى أهل الرأي للتلاقي والنظر في حالة الأمة».

وإذ نبادر إلى تحية المؤتمر القومي العربي الثاني ونتطلع إلى تقدمه نحو غايته المنشودة يحسن بنا أن نوسع هذه التحية لتشمل جميع الجهود المماثلة السابقة، بل كل جهد تحرري فردي أو جماعي تصدى إلى قضية قومية عربية وحاول معالجتها بوعي وجد وناضل في سبيلها نضالاً صادقاً. إن كل جهد من هذا القبيل يصب في تراثنا الايجابي ويبقى لنا مصدر منعة ومبعث انطلاق.

ولقد توجه المؤتمر القومي العربي الأول الذي انعقد في تونس في العام الماضي بـ «بيان إلى الأمة» جاء مخططاً جيداً لأهم مشكلاتها ودعوة واعية وصادقة للإقدام على مجابهة هذه المشكلات بالأساليب العقلانية والواقعية في آن. وسنرجع إلى هذا البيان ونقتطف منه خلال هذا المقال.

ويتميز المؤتمر بالميزات التالية:

أولاً: انه جهد شعبي مستقل عن أنظمة الحكم. فلقد دلت الخبرة على أن لهذه الأنظمة غاياتها ومصالحها الخاصة وانها كثيراً ما تقدم هذه المصالح والغايات على الغاية القومية والمصلحة العربية العليا، وان هذه الغاية إذا لم تجسد في وعي شعبي نيّر منتشر فإنها تبقى عرضة للتبدد والزوال بفعل ما يتحكم بها ويغلب عليها من أهواء الناقدين وأغراض الحاكمين. كما دلت خبرة المجتمعات المتقدمة أن المجتمع القومي لا يتكون في فراغ بين حكام مسيطرين ورعايا عاجزين، بل انه مرتبط أوثق ارتباط بنهوض الشعوب، يتقوى ويغنى بهذا النهوض، ويقويه من جهته ويغنيه. ولذا تحرص القوى المسيطرة على إفراغ المجتمع المدني وخلخلته وإملائه بمجتمعها الفئوي السياسي أو العسكري. فهذا المؤتمر هو محاولة من المحاولات لتعزيز المجتمع المدني والمحتوى الشعبي، فإذا نجحت هذه المحاولة وانضمت إلى مثيلاتها انبعث الأمل في تلاقيها جميعاً، وفي تفاعلها وتقدمها نحو بناء مجتمع مدني سليم ونهضة شعبية يكونان معاً وعاء الانتظام القومي وأداة حصانته وفاعليته.

ثانياً: انه جهد متجرد وملتزم في آن، فلم يأت بدافع السيطرة أو التزعم أو من أجل غايات خاصة، وانما تلبية لنداء الفكر المسؤول الملتزم قضايا المجتمع وهمومه وآماله وآلامه والساعي إلى الاسهام في تخفيف الآلام وتحقق الآمال. ومن هنا كان اعتماد المشاركين فيه الحرية في إبداء الرأي، والحوار والنقاش في التصويب والإغناء، والشورى والتبادل في تحليل الواقع وتقديره واقتراح سبل إصلاحه. ولا غرابة في أن يقف هذا التحليل والتقدير، لوضع فائق الدقة والتعقد، دون الكمال الناجز وأن يجد البعض فيه وفي الوسائل المقترحة ما يدعو إلى النقد أو الاعتراض. ولكن المهم ليس هذا، المهم هو الأسلوب المتبع، القائم على الحرية المسؤولة والنقاش الخالص والحرص على بلوغ الحقيقة أو الاقتراب منها ما أمكن دون تقوقع أو تعصب أو فرض. ذلك أن السير باتجاه الحقيقة ليس عملاً واحداً نهائياً، وانما هو جهد متدرج متكامل ومتنام. واعتماد هذا الأسلوب أمر في غاية الخطورة لما يسود أوضاعنا الحاضرة من تعسف وتجاوز ومن تدخل واستهتار كثيراً ما تقلب الحق باطلاً وتدفع إلى سبل الانحراف والفساد. وإن لم يأت المؤتمر إلا بتعزيز الجهد العقلاني المشترك في معالجة القضايا القومية، فإن هذا يكفيه إسهاماً خيّراً خليقاً بالتقدير والدعم والثناء.

ثالثاً: إن محتوى البيان هو أيضاً جدير بالتقدير. فقد جاء شاملاً في عرض الأوضاع العربية الحاضرة ومتزناً في تحليلها، فأشار إلى العوامل والظواهر الايجابية في

التطور العربي، وفصل العوامل والظواهر السلبية وهي أكثر خطورة من الأولى، وتناول في إطارها الأخطار الخارجية مشدداً على «استمرار احتلال الأرض العربية وتفاقم سياسة القوة الاسرائيلية وتحديها السافر للارادة العربية في فلسطين»، وعلى «أن المخطط الصهيوني هو التهديد الأكبر للوطن ومصيره»، ولكنه لم يلتفت التفاتاً كافياً إلى أطماع الدول الكبرى ومخططاتها الظاهرة والخفية.

* * *

على أن البيان أحسن فعلاً في التأكيد على العوامل الذاتية الأصيلة المؤدية إلى «الأزمة الشاملة التي يعيشها الوطن العربي»، وفي تحذيره من «أن استمرار الوضع الراهن في الوطن العربي ينذر بكارثة قومية»، وفي تعداده لأهم النقائص التي تعتري هذا الوضع، وهي غلبة الدولة القطرية وسيطرتها، واختزال القرار العربي في إرادات فردية غير قادرة على تحقيق غايات الأمة بل مورثة للتجزئة والتخلف وتهديد الأمن القومي، واستشراء الفساد والإفساد في ربوع الوطن، ومعاناة المواطن من إفقار متزايد مادياً ونفسياً ومن قهر اجتماعي وسياسي.

أما طريق الخروج من هذه الأزمة الشاملة والنجاة من الكارثة القومية المرتقبة فهي «رؤية تاريخية تحمل مشروعاً للنهضة في الوطن» مصنوعة بأيدي شعب محرر الطاقات ومعبأها لتحقيق غايات الأمة. ومن المفيد أن نركز هنا على بعض الدعائم التي تقوم عليها هذه النهضة. إن أهمها في الواقع هو تنمية القدرة الذاتية، لأن المجتمع الضعيف المتخلف يعجز عن مجابهة الأخطار الخارجية المتزايدة فضلاً عن معالجة أسباب ضعفه وتخلفه للتخلص منها واكتساب المناعة وقابلية الانطلاق.

وأول ما تتطلب هذه التنمية المحافظة على الثروة الطبيعية وعلى الانجازات المحققة وصيانتها من الإهدار المضيع والمعيب الذي يضاعف العجز وينشر الفساد والافساد. ومع المحافظة تأتي التنمية. على أن هذه التنمية تتطلب إدراكاً صحيحاً لعناصر القدرة، خصوصاً في هذا العصر الذي تتفجر فيه التغيرات والتحديات ويحمى وطيس الصراع بين الأمم.

إن لهذه القدرة وجوهاً متعددة ومترابطة، فثمة القدرة السياسية التي تدرك واقع القوى المتصارعة والعوامل التي تكوّن هذا الواقع وكيفية التعامل وإياها لدرء أخطارها والإفادة من إيجابياتها بالنسبة إلى مصالحنا، والقدرة العسكرية لصيانة الوطن وصد الأعداء والحفاظ على الأرض والتراث، والقدرة الاجتماعية للتحرر من آفات التخلف

وبناء مؤسسات سليمة وناهضة والاحتكام إلى القانون ونشر العدل واحترام الحقوق والقدرة الاقتصادية الداعمة لجميع القدرات السابقة والموفرة الأسباب الكافية لظهورها، ونموها، وأخيراً ـ بل أولاً ـ القدرة العقلية التي تحاول إدراك المظاهر والأسباب ـ في عالمي الطبيعة والإنسان ـ على حقيقتها دون توهم أو انفعال والتي كانت وما تزال منطلق الحضارة الحديثة ومصدر بنائها، وبجانبها القدرة الخلقية وهي أهم ما نستمد من تراثنا الديني وثقافتنا الأصيلة والرادع الوازع من المفاسد والرذائل المتفشية والحافز إلى نشدان الحق والتزامه. وفي نهاية الأمر، إن هذه القدرات المتكاملة تنصهر في بوتقتها الإنسانية، إذ إن غايتها هي خير الإنسان ووسيلتها الإنسان الساعي إلى هذا الخير والمتجهز بمطالبه. وقد أصاب بيان المؤتمر عندما أعلن «أن الإنسان العربي هو الغاية وهو المرتجى»، وركز على «اهمية الاستثمار في البشر» وجعل «نياط الأمل في مشروع النهضة هو الشعب العربي بشرط تحرير طاقاته الخلاقة».

* * *

بين المؤتمر القومي العربي الأول الذي عقد في تونس في آذار (مارس) ١٩٩٠ والمؤتمر الثاني الذي يؤمل أن ينعقد في هذا الشهر زلزلت الأرض العربية زلزالها بشكل قد لا يكون تصوره المؤتمرون الأولون ولكنه قريب من الكارثة القومية التي أنذروا بها. فالقوى الخارجية المسيطرة قد انطلقت ودخلت الساحة العربية بجيوشها وأساطيلها وقذائفها وصواريخها وسائر أعتدتها ذات القوة التقتيلية والتدميرية الفائقة التطور، وأبرزت مخاوف مرعبة لامتداد سيطرتها وتركز نفوذها بعد هذه الحرب الطاحنة، والقوة الصهيونية مرتاحة ومبتهجة بما يصيب الأرض والموارد العربية والأجهزة المهيأة من تخريب، وبما تطمع في احتلاله من مناطق عربية جديدة وفي تلقيها من مساعدات مالية وعسكرية بنتيجة هذه الحرب، وبتحول الأنظار عن استقبالها لمئات الألوف من اليهود الروس وسواهم، وبمضيها في إنشاء المستعمرات في الأراضي المحتلة وفي قمع سكان هذه الأراضي بل في تهيئة الأسباب لـ «نقلهم» وإجلائهم عنها. كما أن قوى أخرى في الجوار تستعد للإفادة من الخسائر العربية وللعب دور بارز ومؤثر في المجال الاقليمي عندما تجري التسوية.

هذا في الخارج. أما في الداخل، فإن هذه الحرب قد أهدرت ثروات طبيعية ومكتسبات صناعية وعسكرية كان خليقاً بها أن تصان وتنسق وتستخدم في استعادة الأرض وبناء النهضة وتسلم الزعامة في هذا الاقليم. والدول العربية انتقلت من مناورات الأثرة والتنافس في داخل الجامعة العربية وفي علاقاتها فيما بينها إلى الحرب الواضحة

الفاضحة عسكرياً واقتصادياً وإعلامياً، فحل الانقسام والتحارب مكان ما كان يجب أن يسود من تعاون وتكامل. ولا مجال للتفصيل، فإن هذا كله، والكثير غيره، جلي للعيان.

ولا شك ان المجتمعين في المؤتمر الثاني سيناولون في هذه الأحداث الرهيبة ونتائجها الراهنة والمقبلة، بل قد يتساءلون عن جدوى جهودهم في ظلها. ولكن لا شك أيضاً أنهم يقدرون أن عملية النهضة التي يدعون ويسعون إليها عملية بعيدة المدى واسعة النطاق لا تقتصر على جماعة معينة أو حتى على جيل من الأجيال. ولكنها لن تتم، بل لن تبدأ، ما لم يتهيأ لها وعي صحيح وإرادة راسخة ومتحركة في آن. وقد اختاروا هم هذه الطريق ـ طريق التوعية وتوليد الارادة ـ وهي طريق متشعبة متفرعة. والمأمول أن تنمو في مختلف هذه الشعب والفروع خلايا جديدة مماثلة، وأن تسري التوعية إلى الخلايا السياسية والاجتماعية والثقافية القائمة، فتدبّ أسباب الحياة والرغبة في التحرر والتطور في جوانب الجسم العربي.

ومن يدري؟ فقد تتبدى من خلال الفظائع الهائلة والانقاض المنتشرة بؤر فرص تعميرية وتجديدية. فالضرورة تقضي بأن يظل الشعب وقادته يقظين متحفزين ومهيأين لدرء الأخطار ولاقتناص الفرص، وهذا ما نرجو أن يظل المؤتمر وأمثاله من الهيئات الشعبية مصممين عليه وعاملين من أجله على الدرب الطويلة وبالنفس الطويل.

فلا أقل من تحية للمؤتمر المقبل، ومن تطلّع إلى توفقه في ترسيخ تصميمه وعمله، وفي توسيع نطاقهما من خلال الهيئات المنشأة أو التي يجب أن تنشأ، إسهاماً في الإحياء العربي الذي هو شرط السلامة والبقاء فضلاً عن النمو والرقي والفعل الحضاري.

الخطة الشاملة للثقافة العربية(*)

بين يدي سفر جليل مؤلف من ستة مجلدات زودني به مشكوراً، في إحدى زياراتي للكويت الصديق الاستاذ عبد العزيز حسين وزير الدولة السابق لشؤون مجلس الوزراء في الكويت رعاه الله حيثما كان في الشتات الكويتي وأعاده سالماً إلى بلده، وأعاد هذا البلد العربي محرراً من الاحتلال وناهضاً من أنقاض التدمير الرهيب الذي فرض عليه ومن آلام التقتيل والاغتصاب والتشتيت التي أصابت شعبه.

وعنوان هذا السفر هو: **الخطة الشاملة للثقافة العربية**، وهي خطة رسمتها لجنة عينتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لهذا الغرض في مسار التنسيق الثقافي بين الدول العربية.

وقد رأيت أن أعرض لمحتويات هذا السفر في نطاق أحاديثي حول «المشروع القومي»، وفي هذا الوقت بالذات، وذلك للأسباب الآتية:

١ ـ لأن نيران الحرب المشتعلة وتخبطاتها وأوزارها يجب ألا تحجب عن أنظارنا مطالب النهضة الشاملة المرتجاة، وفي مقدمتها المطلب الثقافي الذي يكون دعامة هذه النهضة وغايتها في آن. فإن النهضة لا تقوم إلا إذا انبثقت من وعي ثقافي نيّر ودعمت بدوام تفتحه واثماره، كما أن قدرها وقيمتها مرهونان بقدر هذه الثقافة ورفعتها. فمعركة الثقافة معركة دائمة حرية بأن تظل نصب العيون ومحط الآمال حتى في أحلك الظروف.

(*) نشر في: **الحياة**: ٢٢ /٢/ ١٩٩١ و ١ /٣/ ١٩٩١.

٢ ـ لما يجول في الخواطر ويصرح به في العلن عن عجز جامعة الدول العربية والمؤسسات والمراكز التابعة لها عن تحقيق التضامن المنشود بين الدول العربية وعن مظاهر هذا العجز في الترديات العربية المتتابعة في الحقول السياسية والعسكرية. فمع الإقرار بالعلل الداخلية التي اعترت الجامعة وأجهزتها الفنية والإدارية، فإن الانصاف يدعونا إلى أن نشمل بنظرنا الجهود التي بذلتها في غير هذه الحقول، كالاقتصاد والاجتماع، والتنمية والثقافة. ففي الحقل الاقتصادي مثلاً أنشأت مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومؤسسات أخرى لتنمية الصناعة والزراعة وتعزيز التعاون والتضامن في هذه الحقول. و«الخطة الشاملة للثقافة العربية» التي نتصدى لها في هذا المقال هي أحد الجهود الايجابية الكثيرة في ميدان الإحياء الثقافي والتعاون الثقافي بمعناهما العام. وإذا كانت هذه الجهود لم تؤت ثمارها المرجوة ـ فضلاً عن الإخفاقات في شؤون السياسة والدفاع ـ فلأن الجامعة انما تقوم أصلاً بأعضائها، وهي مقيدة بسياسات هذه الدول الأعضاء، سواء من حيث الانقسامات والمنافسات التي تنشب بينها، أو من حيث تخلفها في بعث النهضة ضمن حدودها أو تلكؤها في تطبيق القرائن التي تشترك في اتخاذها ضمن الجامعة أو الاقتراحات والتوصيات التي تصدرها هيئات الجامعة المختلفة. وكل هذا كان ينعكس سلبياً على الجامعة ويعطل ويفسد الكثير من أعمالها ومشروعاتها.

٣ ـ اعترافاً بالإسهام الذي بذلته دولة الكويت للجنة التي أنيط بها وضع هذه الخطة، فقد قدمت لها خبرات رئيسها الأستاذ عبد العزيز حسين وأمينها العام الأستاذ الدكتور شاكر مصطفى ووفرت لها المقر وجهزتها بمعاونين فنيين وإداريين ويسرت لها وسائل طبع وثائقها وأمدتها بمعونات أخرى. وفي هذا الوقت الذي تتعرض فيه الكويت لاحتلال رهيب ولتخريب شامل، يجدر بنا أن نقر بما وفرته في خدمة الثقافة العربية سواء عن طريق هذه اللجنة، أو عن طريق جامعتها التي حققت تطوراً مرموقاً في سنوات قليلة، أو مجلسها الوطني للثقافة والفنون والآداب وما أصدره من كتب ومجلات، إلى غير ذلك من الأنشطة الثقافية والتنموية التي نرجو ألا تتبدد ثمارها وأن تسترجع قوتها وامتدادها بزوال هذه المحنة النازلة بالكويت وبالعرب جميعاً، وبعودة الكويت إلى القيام بدورها في مشروع النهضة العربية.

* * *

وقبل أنْ نتناول محتوى هذه الخطة، قد يكون من المفيد أن نعرض لخلفياتها

وللسبل التي اتبعتها اللجنة في صياغتها. وذلك تأكيداً **لمبدأين أساسيين** في هذا المضمار، **أولهما** أن عملية الانماء الثقافي عملية مستمرة خلال مراحل متتابعة وحلقات مترابطة وبنتيجة مشروعات وانجازات يؤدي بعضها إلى بعض ويعزز بعضها بعضاً على مختلف الجبهات وبمختلف الوسائل. **والثاني** أن هذه العملية الواسعة النطاق والمتشعبة الأطراف تتطلب المشاركة الفاعلة في الفكر والتخطيط والتنفيذ من جانب جميع المعنيين بالثقافة وبين الهيئات الرسمية والشعبية (القومية والقطرية)، لتنساب الثقافة في كل مجرى من مجاري حياة المجتمع وتبعث فعلها الإحيائي في عروقها.

لقد برز الهم الثقافي في جامعة الدول العربية مع نشوئها عام ١٩٤٥. ففي ذلك العام ذاته تم توقيع الاتفاق الثقافي العربي بين الدول العربية، وهو أول اتفاق وقّع في ظل الجامعة، وانشئت أول ادارة ـ «ادارة الثقافة» ـ في جهازها. وبعد ذلك دعت الجامعة إلى مؤتمرات ثقافية عربية عقد منها عشرة بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٧٠، وأقامت معاهد ومكاتب متخصصة لمعهد المخطوطات العربية ومعهد الدراسات العربية العليا ومكاتب تنسيق التعريب، وعقدت مؤتمرات وزراء المعارف والتربية العرب. ثم عمدت عام ١٩٧٠ إلى إنشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم («الاليكسو» أو «اليونسكو» العربية) بصفتها وكالة متخصصة ضمت إليها جميع الأجهزة الثقافية في الجامعة وجهزتها بوسائل وإمكانات جديدة لرفع المستوى الثقافي في النطاق العربي وتعزيز التعاون في سبيله. وعندما بدأت المنظمات العالمية كـ «اليونسكو» تهتم بـ «السياسة الثقافية»، سرى هذا الاهتمام إلى المنظمة العربية فأفردت له لجنة تسعى إلى تخطيط العمل الثقافي العربي وربط التنمية الثقافية بخطط التنمية الشاملة، وعقدت مؤتمرات للوزراء المسؤولين عن الثقافة في الدول العربية للنظر في هذه القضية، كان من نتائجها أن دعيت المنظمة إلى تأليف لجنة من خبراء البلاد العربية ومفكريها لوضع خطة شاملة لانماء الثقافة العربية. وبعدما عينت اللجنة عام ١٩٨١، بدأت بالقيام بعملها في مطلع العام التالي وقضت فترة تقارب أربع سنوات (من مطلع عام ١٩٨٢ إلى نهاية عام ١٩٨٥) في تنفيذ مهمتها عبر اجتماعاتها وقراراتها، وعبر الجهود الواعية والدؤوبة التي بذلها رئيسها وأمينها العام في المقر الذي وضعته دولة الكويت تحت تصرف اللجنة.

وما كنا لنذكر هذا كله لولا حرصنا على إبراز أهمية السعي الجاد والمستمر في أي شأن من شؤون المشروع القومي، وخصوصاً في الشأن الثقافي المتعدد الجوانب والغزير المطالب. أما الأمر الآخر الذي يجب توكيد أهميته أيضاً فهو سعة المشاركة في هذا السعي وتنوعها. فلم يتفرد أعضاء اللجنة والقائمون على تنفيذ مهمتها في الحصول على

المعلومات وفي تكوين الأحكام وصوغ التوصيات، بل استناروا بآراء حوالى خمسمئة من المفكرين والخبراء في ميادين الثقافة المتشعبة دعوا إلى ندوات متتابعة بلغ عددها ٢٧ حول مختلف الموضوعات الثقافية وقدّم فيها ونوقش حوالى ستين بحثاً، وانتهت إلى توصيات جاءت مدداً للجنة وصبّت في الخطة الشاملة التي أعدتها. ومن هنا جاءت هذه الخطة في قسمين: قسم أساسي (المجلد الأول) تناول المبادىء النظرية والمفاهيم الأساسية الموجهة للخطة المنشودة، وقسم دعمي اضافي احتوى توصيات الندوات السبع والعشرين (المجلد الثاني)، ونصوص البحوث التي ألقيت فيها وكانت مدار مناقشاتها (ثلاثة مجلدات)، وخلاصة الإستبانة الثقافية التي أجرتها اللجنة في البلاد العربية المختلفة للتعرف على واقع الثقافة القائم، لأن اللجنة رأت أن تبدأ بتفحّص هذا الواقع وأن تتدرج منه إلى رسم خطتها ووضع توصياتها.

ولا ندري أين انتهى الأمر بهذه المجلدات العديدة والغنية المحتوى وأين تستقر الآن. وهي ما نرجو ألا تكون مرصوفة على رفوف مكاتب وزارات التربية والثقافة وغيرها في البلاد العربية أو مخبأة في صناديق هذه المكاتب ومخازنها، وذلك حفاظاً على الجهود البالغة التي اقتضاها إعدادها، و ـ أهم من هذا ـ الاستفادة منها في تنمية الوعي الثقافي ورفع شأنه في مجتمعنا العربي. إن هذه التنمية يجب ألا تهدأ أو تفتر حتى في ظل المدافع الضاربة والصواريخ المنطلقة، لأن الثقافة، كما قلنا، هي الدعامة والغاية، ومهما تكن نتيجة هذه الحرب أو سمة النظام العربي الذي سيخلفها، فان الإنسان العربي يبقى محط الرجاء. ولا إنسان، ولا مجتمع، بمعناهما الحقيقي من دون ثقافة.

ويهمني في هذا المجال أن أعكس النظرة الواسعة والمتكاملة التي توجهت بها اللجنة إلى الثقافة بعامة، وإلى الثقافة العربية بخاصة. فقد أكدت الخطة على وجوب شمولية الثقافة لمختلف الأنشطة التي يتمثل بها ـ أدباً وفناً وعلماً وبحثاً وتعليماً ـ وعلى تفاعل هذه الأنشطة وتكاملها في نطاقها، وعلى شموليتها أيضاً جميع أبناء المجتمع ـ وبالتالي على مطالبها وميزاتها الديمقراطية ـ مؤكدة على «حق الإنسان العربي في اكتساب الثقافة وفي حرية التعبير عنها»، وعلى ارتباطها بكل الجهود النهضوية في المجتمع باعتبارها جزءاً لا ينفصل عن التنمية الشاملة بل عاملاً فعالاً فيها، وعلى تأصلها في تراثها الحضاري الثري من ناحية وعصريتها ومستقبليتها وتقدميتها من ناحية أخرى، وعلى دورها في الحفاظ على الهوية القومية من جهة وفي الإسهام في الثقافة الإنسانية والحضارة العالمية من جهة أخرى.

* * *

إن هذه الصورة تبرز في كل محتويات المجلدات التي وصفناها ويمكننا هنا أن نجتزئها ونستدل عليها من الأهداف الأساسية التي رسمتها الخطة، وهي:

«١ ـ تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في الوطن العربي بوصف الثقافة فن البناء الحضاري وأساس تماسك الأمة.

٢ ـ تنمية وإبراز الهوية الحضارية العربية والاسلامية، والمحافظة عليها بوصف الثقافة مستودع الأصالة.

٣ ـ التحرر القومي الشامل، بوصف الثقافة عنصر دفاع ورفض للتبعية والاستلاب والتشويه.

٤ ـ تكوين شخصية الإنسان العربي وإغناؤها، وتأكيد وعيه بتراثه، وانتمائه لأمته وقيمه، وإيمانه بحريته وكرامته، وفي قدرته على مواكبة التطور الإنساني المعاصر والمشاركة فيه.

٥ ـ العطاء القومي والإنساني بوصف الثقافة مصدر إبداع وعطاء ذاتي، وتعاون حضاري عالمي».

وفي تحديد معالم الخطة عولجت الثقافة العربية من ضمن هذه الصورة وبأوصافها المتعددة والمتكاملة: تراثاً قومياً، وإبداعاً، وتعبيراً، وكسباً بشرياً، وجهداً متفاعلاً ومتعاوناً مع الثقافات الأخرى، وعملية إنسانية، ومهمة دفاعية، وشأناً انشائياً وصناعياً.

فالخطط التوحيدية للثقافة العربية («وكل خطط التنمية الثقافية العربية انما تنصب ـ بين ما تنصب، على تقوية وظيفتها التوحيدية»)، فانها تلاحظ «ان وظيفة التوحيد ليست من المعطيات الثابتة الأبدية بل هي عملية حية إذا لم تجر تغذيتها باستمرار بالعناصر المبدعة المحركة تراجعت باستمرار...» و «ان المثقف العربي في هذا العصر متصل برغمه بآفاق ثورية التجدد والتوسع من العلوم والمعارف، وأنواع الخبرات والممارسات في الحياة لا توفرها له الثقافة العربية في استمرارية خطوطها التقليدية. وثمة هوة متزايدة الاتساع باستمرار بين الثقافة التي نحياها والثقافة التي ترتسم ملامحها في الغد، وردم الهوة بين الثقافتين من أول الواجبات في تخطيط مستقبلي».

* * *

وما دمنا نتناول هذه الخطة من ضمن أحاديثنا عن المشروع القومي، فلعلنا نختصر العلاقة بين الانماء الثقافي وهذا المشروع، في ما أوردته الخطة في هذا الشأن الأساسي،

وما نسجله بالموافقة والتقدير وبأمل أن يلقى أصداء إيجابية في نفوس شتى العاملين في سبيل هذا المشروع.

«إن دور الثقافة في حياتنا القومية المعاصرة والمستقبلية يتضمن بالضرورة:

أ ـ زرع الثقة والأمل في الجماهير العربية من جديد بعدما أصابها من الهزائم والنكبات والاحباطات. فبدون الثقة بالذات والأمل في الغد لا يمكن عمل شيء لإخراج هذا الوطن العربي من واقعه الحالي.

ب ـ وضع الأسس الفكرية للطفرة الحضارية النوعية التي تحتاجها هذه الأمة في هذا العصر دون التفريط بالقيم الروحية والقومية والإنسانية التي تصوغ ذاتها وهويتها وتغني عطاءها الحضاري.

ج ـ إعادة تأكيد المحاور الأساسية والأهداف الكبرى للأمة العربية التي دار حولها نضال جماهيرها منذ عصر النهضة وهي:

الاستقلال والتحرر في مواجهة الهيمنة الاجنبية والاستلاب الوحدة القومية في مواجهة التجزئة والاقليمية الضيقة.

الديمقراطية في مواجهة الاستبداد.

العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال.

التنمية الذاتية في مواجهة التخلف أو النمو المشوه.

الأصالة في مواجهة التغريب والتبعية الثقافية.

الحضور القومي بين الأمم بالابداع والانتاج في مواجهة حضارة الاستهلاك والتقليد».

حتى ان هذه «الخطة الشاملة للثقافة العربية»، والتي سنتابع قولنا فيها في القسم الثاني من هذا المقال، تمثل شعاع أمل بالمستقبل بفضل الجهد الصادق الذي تضمنه إعدادها، والنظرة الواعية والمعالجة الرصينة والتوصيات الشاملة والمفصلة التي تميزت بها ـ شعاعاً نرجو أن يقوى ويتسع باستمرار الدأب والمتابعة إنارة للأفكار ودعماً للمساعي التي يجب أن تظل تبذل في سبيل تحقيق المشروع القومي.

* * *

أحسنت اللجنة الموكلة بصياغة «الخطة الشاملة للثقافة العربية» برسم الغاية المتوخاة وتحديد الثقافة العربية المرجو إنماؤها. فأكدت شمولية هذه الثقافة بمظاهرها المتعددة: أدباً وعلماً وبحثاً وتعليماً، وبانسيابها إلى جميع القطاعات في المجتمع، وبقيامها على مختلف الأنشطة الرسمية والشعبية والقطرية والقومية، وبارتكازها بالتالي على الديمقراطية وعلى حق الإنسان في اكتسابها وواجب المجتمع في تأمينها له، وعلى تفاعلها في داخلها ومع الثقافات الأخرى. سواء منها التراثية الأصيلة أو العالمية المعاصرة وعلى حركتها وتطورها بفعل هذا التفاعل، وعلى أثرها في تمدين المجتمع العربي وتطويره.

على أن تحديد الغاية شيء، وتخطيط السبل لبلوغها شيء آخر. وكثيراً ما يحدث القصور في هذا الشأن الثاني، فتتعثر الجهود وتتراجع وتخبو. وليس أسهل على الشعوب وقادتها من أن ينادوا بالاستقلال والسيادة والتحرر والتنمية والعدالة الاجتماعية وسواها من الغايات، ولكن هذه الغايات تظل بعيدة المنال وعصية على التحقيق بسبب عجز الادارات والأجهزة والأساليب المتبعة. وقد عبر المثل الغربي عن ذلك بقوله: «ان جدران الجحيم مرصوفة بالمقاصد الطيبة» أي أن هذه المقاصد وحدها لا تكفي بل تبقى شراً إذا لم تهيأ لها الوسائل الصحيحة والمنجزة.

ومن هنا كان اهتمام الدول والمنظمات الدولية في هذه الآونة بـ «التخطيط»، فلقد أنشئت له في نطاق الحكومات وزارات ومجالس، ودعت المنظمات الدولية إلى اعتماده وأقامت برامجها على أساسه، وسرى الوعي به إلى الهيئات الشعبية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأقيمت له معاهد خاصة، وأدخل في برامج البحوث والتعليم في الجامعات وفي مراكز التدريب والتنسيق.

ودُعم الاهتمام التخطيطي بنوع من الفكر مستمد أصلاً من العلوم والفنون العسكرية، وهو التفكير الاستراتيجي، فإذا بـ «الاستراتيجية» و «الفكر الاستراتيجي» و «التخطيط الاستراتيجي» تصبح عندنا من أكثر العبارات تداولاً في هذه الأيام، وتدخل في تسمية بعض مجالس البحوث والمجلات والنشرات، وتتسرب من الميادين العسكرية التي نشأت فيها إلى السياسة والاقتصاد، حتى الثقافة التي كانت تعتبر إلى حين قريب خاضعة لقوانينها الخاصة بها، فنرى مثلاً المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تعنى بـ «استراتيجية تطوير التربية» و «الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار» وتتطلع إلى رسم استراتيجية في مجال العلوم والتقنيات وأخرى في مجال الثقافة تمثلت في «الخطة الشاملة» التي نحن بصددها.

ومهما تكن ثمة اختلافات حول مفهوم الاستراتيجية لدى المفكرين والهيئات التي تتداوله، فإن من الضروري المضي في استجلاء هذا المفهوم، بالتحليل النظري والتطبيق العملي، كي يستوي ويستقر. ذلك انه يكوّن ركناً أساسياً من أركان الفكر والعمل في هذا العصر، الذي لم يعد يحتمل الارتجال أو المساعي المتقطعة المتنافرة، والذي أصبح كل شأن من شؤونه يخضع للتفكير الارادي والعمل المركز المنتظم. ولعل الدعائم الأساسية لهذا الفكر والعمل هي: التزام الغاية دون زيغ أو تردد، وحشد القوى المتوفرة حشداً منتظماً والاقتصاد في استعمالها، وتوجيهها إلى حيثما تأتي بأفضل النتائج، ومرونة التصرف والتحرك حسب الأحوال الطارئة، وأهلية القادة للمبادرة والابداع.

ولذلك، فكل خطة سليمة هي كيان متماسك تتمثل وتتفاعل وتتعاضد فيه العناصر التالية:

١ ـ الغايات الكبرى التي يسعى التخطيط إلى بلوغها، والمستمدة من مبادىء محققة واضحة.

٢ ـ الأهداف القريبة المؤدية إلى هذه الغايات.

٣ ـ القوى الميسرة أو المولدة التي يجب تجنيدها في سبيل الأهداف والغايات.

٤ ـ المحاور الأساسية التي يقتضي أن تدور حولها أنشطة هذه القوى.

٥ ـ الأولويات التي تميز بين مختلف الحاجات من حيث خطورتها وأثرها وترتيبها ترتيباً منتظماً حتى تتوجه الجهود إلى الأهم منها فالمهم فالأقل أهمية، فلا تهدر على الثانوي أو التافه، ولا تعالج المظاهر والنتائج على حساب الأسباب والعوامل.

٦ ـ المراحل التي تقسم الخطة إلى مدد زمنية متلاحقة بحيث تؤدي كل مرحلة إلى ما يليها وترتبط جميعاً بالفكر الضابط فالعمل المنسق.

٧ ـ المتابعة، ولعلها أهم هذه العناصر والشرائط. فليست أية خطة، مهما يكن رسمها صحيحاً وبدايتها مبشرة، لتأتي حتماً بالنتائج المرتجاة منها. ذلك لأن المجتمع كيان معقد ومحاط بعلاقات متشابكة، ولأننا نعيش في عصر يموج بالتغيرات والتطورات، ولا يمكن في أية فترة من الزمن تصور ما ستأتي به الأيام تصوراً صحيحاً وثابتاً. فلا غنى إذن عن أن تكون الخطة محققة وقابلة للتعديل والاصلاح، شرط ألا يصدر هذا وذاك عن انفعال أو هوى أو رغبة طارئة، وأن يأتيا ثمرة التحليل المتأني في ضوء الخبرة المكتسبة، والبحوث المستمرة التي يجب أن تظل تتناول كل ناحية مجهولة أو متبدلة وكل مشروع من المشاريع المقررة.

وان المرء ليبتهج بأن اللجنة المولجة بصياغة «الخطة الشاملة قد لحظت هذه العناصر المتشابكة كلها، فحددت الغايات والمبادىء ورسمت الأهداف، وأبرزت القوى الفاعلة في النطاقين الحكومي والشعبي قطرياً وقومياً، ورصدت المحاور الرئيسية التي يجب أن تدور حولها الجهود، وعينت الأولويات، وقسمت تنفيذ الخطة إلى مراحل قريبة المدى (فيما بين خمس سنوات وسبع)، ومتوسطة المدى (وحدّها الأعلى خمس عشرة سنة) ومشاريع طويلة المدى تستلزم ما يزيد على هذه المدة. واقترحت ما يجب القيام به خلال كل من هذه المراحل في المحاور الأساسية (محور حفظ الهوية الثقافية والحضارية ومحور إبداع الثقافة ومحور تعميم الثقافة ومحور العلاقات الثقافية)، وشددت على أهمية متابعة التنفيذ متابعة جادة ودائمة وعلى خطورة البحوث الاستكشافية والتقويمية في هذه المتابعة، كل هذا مع الاعتراف بأنه ليس «ثمة خطة واحدة مفروضة، ولكنها خطط وبدائل، وتقديرات لجنة الخطة هي التي أملت الأولويات المذكورة التي يمكن أن تحل محلها أولويات أخرى حسب الحاجة والظروف» و «نحن نؤمن أننا لم نقل ـ وليس من أحد يمكن أن يقول ـ في تنمية الثقافة العربية أو في خطتها الشاملة، الكلمة الأخيرة، وثمة لون ما يمكن أن يضاف، وان يغني الفكر والوسائل والعمل..».

* * *

وان المرء ليبتهج أيضاً بأن اللجنة تطلعت إلى وضع خطة ترمي إلى إحداث «طفرة نوعية» في الثقافة العربية تجعلها «متفقة قدر الطاقة مع الرؤى المستقبلية القومية والعالمية في وقت معاً». واستعرضت اللجنة ثلاثة بدائل للخطة وحللتها ثم قررت تجاوزها: (١) متابعة الخطوط الثقافية على نمطها القائم، ووضع الاطار للثقافة العربية من خلالها، (٢) التغيير الجزئي في السياسات الثقافية ومحاولة الاصلاح والتكامل فيها «وهو بديل لا يكفي بدوره، لأن عمليات الترقيع والاصلاح تبقى قاصرة محدودة»، (٣) التغيير التدريجي أو التطوري، وهو عمل بطيء لا يلبي الحاجات الملحة. «فلم يبق إذن إلا بديل التغيير الجذري السريع». «إن هذا البديل هو وحده الذي تفرضه الظروف العربية والعالمية الراهنة» لأن هذه الفترة الأخيرة من التاريخ الإنساني فترة انقلابية» والتطورات تلاحق «البشرية اليوم بالسياط»، و «إذا كان التخطيط للمستقبل يعني التدخل الإرادي الواعي لمحاولة صياغته بالشكل الأفضل، فلا بد أن يكون في أيدينا وفي نطاق تحكمنا وبالسرعة اللازمة، ما يكفي من الأدوات والوسائل لاختيار المستقبل الذي نريد، وعدم تركه للآخرين. وهذا يعني أن يكون العرب في وضع الشريك فكراً وممارسة المتفاعل المؤثر في التطورات لا المتفرج عليها، أو المستهلك لها».

إن المجلدات الضخمة التي تحتوي هذه الخطة ملأى بالنظرات السديدة والاقتراحات والتوصيات العملية وحرية بأن يقبل عليها ويفيد منها جميع المعنيين بشؤون الثقافة في الهيئات الحكومية والأوساط الشعبية، خصوصاً، كما قال واضعو الخطة، إن تطورات اليوم تلاحقنا بالسياط وان الزمن لا يرحم. وقد يجد بعضنا في هذا المحتوى الثري ما يدعو إلى النقد والاعتراض. ففي القسم النظري مثلاً شيء من التكرار والتداخل - وهو طبيعي في عمل هو من وضع لجنة وعلى مراحل متعددة - وفي التوصيات والبحوث والمداولات الملحقة مجال للنقاش والخلاف. ولكن المهم أن الصورة الشاملة قد رسمت، وان اللجنة لا تعتبر هذه الصورة «الكلمة الأخيرة» بل تحث على المتابعة والبحث وادخال ما يجب من التعديل والاصلاح فيها. إذ هي، كما قال الدكتور محيي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تصدير الخطة «عمل بشري»، كماله في نقصه... واجتهاد فكري يظل مشروعاً - تصوراً قابلاً للاغناء... يخصب بالصور ويستحصد بالمدارسة ويرشد بالنقاش...».

على أن الشرط الأساسي لهذا كله ان يكون لدى القائمين على الأمر في البلاد العربية تقدير حقيقي للثقافة ودورها في بناء الأمة، ورغبة صادقة في تعزيزها وفي العمل المشترك في سبيلها. وان فرائصي لترتعد وانا أخط هذه الكلمات، لما أرى من صور المعارك الضارية التي تشترك فيها الدول العربية بعضاً ضد بعض، والخراب والتدمير اللذين تنزلهما الأدوات العسكرية الجهنمية في بلدين عربيين: العراق والكويت، والتحاقد الذي يشتعل في الصدور والمخاوف المتصاعدة حول المستقبل العربي. ومع هذا، فقد يكون هذا الوقت الرهيب بالذات هو وقت التحدث عن الثقافة لأننا لو عنينا بها العناية الفائقة في الماضي، وغلبنا على الأخص المعرفة المحققة على الأوهام والانفعالات، لتجنبنا بعض هذه المآسي ولكان طريقنا إلى المستقبل أسلم وأقل خراباً.

وإلى ان تسمح الظروف لذوي السلطة للاهتمام بهذا الشأن الجليل وللعمل في متابعة الخطة المقترحة وتطبيقها، فإني أسمح لنفسي بالتقدم باقتراح عملي بسيط للافادة من هذا الجهد البالغ النافع، وهو ان يعمد «اتحاد الجامعات العربية» - الذي أرجو ألا تكون الخلافات العربية الهابة قد تعدت إليه وبلبلته كما بلبلت العديد من المؤسسات والجهود العربية - إلى توصية الجامعات العربية، وهي تفوق المئة عدداً وتشهد حشوداً متكاثرة من الشبان العرب، ان تقتني نسخاً من مجلدات هذه الخطة وتضعها في مكتباتها وتعرضها مادة للمطالعة للطلاب في درس المجتمع العربي، الذي تضمه فيما اعتقد برامج هذه الجامعات جميعاً. فإن هذه المجلدات تحوي من الحقائق والآراء والتوصيات ما يغني معرفة

ناشئة هذه الأمة بواقع مجتمعها وبوسائل النهوض به إلى مستقبل أفضل. فإذا فاتتنا الإفادة من الخطة في الحاضر لعل بعض بذورها تنبت وتزهر وتثمر في عقول الأجيال التالية ونفوسهم.

* * *

بقيت كلمة أخيرة أجدني مدفوعاً إلى إطلاقها في نهاية هذه المعالجة العاجلة. ان الخطة التي نحن بصددها صاغتها لجنة عينتها منظمة دولية عربية، فكان طبيعياً أن تتوجه في الأكثر إلى الدول الأعضاء في هذه المنظمة والنهوض فيها وأن تمضي قدماً في إعداد المشاريع وتنفيذها في نطاق جهودها المطلوبة للإحياء الثقافي والتعاون الثقافي والعمل العربي المشترك بشكل عام. ولكن هذه المسؤولية، كما اكدت اللجنة مراراً، لا تقف عند الجهات الرسمية بل تتناول أيضاً الهيئات الشعبية على اختلاف أشكالها وأهدافها. وفي نظري أن مسؤولية كبرى وفريدة تبقى ملقاة على المثقفين أنفسهم، أقول هذا ونفسي تضطرب وتتألم فيما شهدت وخبرت في السنوات الأخيرة من وجوه تخلي المثقفين عن هذه المسؤولية. وأهم هذه الوجوه هو عجزهم عن أن يمثلوا، بتفكيرهم وسلوكهم وعلاقاتهم بالمجتمع وبعضهم ببعض، مزايا الثقافة الحقيقية الصافية الخيّرة، فان انصراف بعض مثقفينا إلى تبعية السلطات وإلى التنافس والتكالب على الاغراءات والمغانم والتحاسد والاتهام المتبادل فضلاً عن الادعاء الفارغ والحكم المختل ـ كل هذا يحط من قدر الثقافة في عيون الحكام والجماهير ويطفىء شعل الإيمان بها والتحفز لاكتسابها.

وجاءت هذه الحرب البغيضة بين بعض الدول العربية وانقسام العرب حولها بما ضخم ونشر هذه النقائص في أوساط المثقفين العرب وفضح ضآلة ثقافتهم. وليس في عاقبة الأمر ما يصون الثقافة وينميها في المجتمع سوى الصورة التي تتمثل بها في شرفيات حملتها في كل كبيرة وصغيرة من منازع تفكيرهم ووجوه سلوكهم، وفي قدر أمانتهم لها ودفاعهم عنها وبذلهم في سبيلها، وبالتالي في استحقاقهم لشرف الانتساب اليها.

مركز دراسات الوحدة العربية(*)

نعود إلى المثل الصيني القائل: «خير للمرء ان يضيء شمعة من أن يلعن الظلام». وما أحلك الظلام الذي يكتنفنا في هذه الأيام، ونحن نتلقى ضربة من أشد الضربات التي نزلت بنا في تاريخنا المديد، وما أكثر اللاعنين الذين يصبون جامات غضبهم، صراخاً معلناً أو همساً مخفياً على الحالة التي نتردى فيها الآن وعلى الذين أوصلونا إليها. وسأتجاوز هنا اللعنات الموجهة إلى الغير، لأركز على اللعنات الموجهة إلى أنفسنا والتي لم يقصر فعلها في الأشهر الأخيرة على التراشق بالتهم وتوسيع الشقق، بل امتد إلى ميادين الحرب قتالاً وتدميراً وإهداراً للثروات الطبيعية وللمكتسبات الصنعية. ان اللعنات **الأولى** ـ مهما يكن نصيبها من حق ومهما تفرج عن كربنا ومهما تكن مبررة إزاء القوى المعادية لنا والأخطار المصوبة إلينا ـ لا تجدي في النهاية نفعاً ما لم تدعمها، بل تسبقها جهود حقيقية فعالة في مقابلة الأعداء والأخطار، وتظل نتيجتها مرهونة بنوع أوضاعنا الداخلية وقدر مناعتنا الذاتية ومستوى وعينا وتضامننا واتحادنا. أما **الثانية**، فانها تضعف هذه المناعة وتبعثر صفوفنا وتنشر الريب في ما بيننا وتوهن ثقتنا بأنفسنا وتبعث الإحباط واليأس في قلوبنا، خصوصاً في ما يتعلق بالمشروع القومي الذي يجب ان نلتف حوله ونعتمده سبيلاً إلى خلاصنا.

فمن الخير لنا، في حالنا هذه، أن نبحث عن الشموع المضاءة هنا وهناك في خضم الظلام العارم الذي يحيط بنا، وان نتعهدها بالعناية والعون، لتبقى محافظة على ضيائها، بل ليزداد هذا الضياء قوة وانتشاراً، وان نضيف إليها شموعاً جديدة بمساعينا

(*) نشر في: **الحياة**، ٨ /٣/ ١٩٩١.

الجادة والملتزمة على مختلف الجبهات، كيما يقوى النور على الظلام ويتغلب تدريجاً عليه، وكي تتعلق النفوس بنياط الأمل وتهتدي العقول بالجهود الإيجابية المبذولة في جوانب مجتمعنا والتي يتوقف حسن مصيرنا على سلامتها وانتشارها وتعاضدها وتكاثف آثارها في حياتنا. ولذا أدعو رجال الفكر والعمل إلى إبراز هذه الجهود الخيرة، مهما تكن ضعيفة أو متفرقة في الوقت الحاضر، وإلى الأخذ بناصرها ودعم الصلات القائمة، أو التي يمكن أن تقوم بينها، تعزيزاً للعمل الاحيائي القومي الذي يرجى منها منفردة ومجتمعة.

ومن هذا المنطلق أخص هذا المقال بأحد هذه الجهود الخيرة، الذي كان لي حظ مراقبته والاشتراك في بعض أنشطته في السنوات الأخيرة، وأعني بذلك «مركز دراسات الوحدة العربية».

لا شك ان نشاط هذا المركز معروف لدى فريق كبير من أبناء البلاد العربية، منذ تأسيسه في مطلع السبعينات، وبدء عمله المنتظم في مقره في بيروت في منتصف ذلك العقد، خصوصاً ان المركز جرى على إعداد تقرير مفصل عن نشاطه كل عام يرفعه إلى مجلس أمنائه وينشره في مجلة **المستقبل العربي** التي ينشرها. وبين يدي آخر تقرير من هذا النوع، وهو يتناول نشاط المركز خلال العام السابق (١٩٩٠)، وقد نشر في العدد (١٤٣) من المجلة الصادر في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ (ص ١٢٥ ـ ١٤١). وسأعفي القراء من إعادة ذكر تفصيلات هذا التقرير، والتقارير السنوية السابقة، التي يمكنهم الاطلاع عليها في مجلة المركز. وسأكتفي فحسب برسم الخطوط الكبرى التي تنتظم هذه الأنشطة في نطاقها.

* * *

١ ـ ان المركز مؤسسة خاصة. وحسب نظامه الأساسي «لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات». سلطته العليا في أيدي مجلس أمنائه المكوّن من نفر بارز من أرباب الفكر والعمل من بلدان عربية مختلفة، وتمارسها لجنة تنفيذية منتخبة في الفترات التي تفصل بين اجتماعات هذا المجلس. ومن الضروري التأكيد على هذه الصفة الخاصة لأمرين: **أولهما**، لتبيان أهمية مشاركة المواطنين (خصوصاً النخبات المسؤولة أو المعتبرة مسؤولة) في عملية الانشاء القومي تلبية لشعورهم بواجبهم في هذا الصدد، وعدم تخليهم عن هذا الواجب ـ كما يحدث في كثير من الأحيان ـ للأنظمة والحكومات، وتركهم الميدان العام مرتعاً لكل متهافت مستأثر. **والثاني**

ضمان الاستقلال الفكري في القيام بالبحوث ومناقشة المسائل القومية والتقدم بالاقتراحات والتوصيات. إن تلك المشاركة وهذا الاستقلال شرطان أساسيان لبناء المجتمع المدني الحي الذي يكوّن لب المجتمع القومي الموحد.

٢ ـ مع أن المركز يتصدى أصلاً إلى قضية الوحدة العربية، فانه لا ينظر إليها ويعالجها بشكل ضيق على أساس التوحيد أو التضامن بين الدول العربية وأجزاء المجتمع العربي، بل بتناولها من مختلف جوانبها على أساس انها ملتصقة كل الالتصاق بالحياة العربية عامة وبالمشكلات التي تعترض هذه الحياة، ليكون التوجه نحوها توجهاً جامعاً ومتزناً يتناول الأمن والتنمية والعدالة والتربية وسواها من مطالب النهضة. ومن يراجع منشورات المركز ومجلته الشهرية يلاحظ هذا الشمول والتوازن في الموضوعات التي يعالجها. إن الوحدة ليست عملية اصطناعية تتم بين دول وحكومات، وانما هي كسب شعبي ونهضوي يمتد على جميع الجبهات ويأتي نتيجة لتغييرات عميقة ومتماسكة وبفعل جهود مشتركة بين أبناء الشعب وفئاته على أوسع مدى ممكن.

٣ ـ ومن هنا كان هم القائمين على أمور المركز ان ينتهج في أعماله سبل المشاركة بمختلف أشكالها: بين المختصين في وجوه المعرفة المتنوعة ـ سياسة واقتصاداً واجتماعاً وثقافة ـ وبين أرباب العلم والفكر من جهة والممارسين العمليين من جهة أخرى، وبين ممثلي هذه الأنشطة في البلدان العربية المتفرقة. وتتجلى مظاهر هذا الجمع ـ بقدر ما يمكن ان تتحقق في هذه الأزمنة المضطربة ـ في المشتركين في الندوات التي ينظمها المركز، وفي الباحثين الذين يعينهم في اعداد دراساتهم ونشرها، وفي الكتّاب الذين يسهمون بمقالاتهم في **المستقبل العربي**. ولعل أبرز هذه المظاهر هي التي تربط بين المشاركين من المشرق وزملائهم من المغرب. إذ نجح المركز في اجتياز حدود وبناء جسور بين هاتين المنطقتين العربيتين، وبين بلاد عربية أخرى متفرقة ومتباعدة، يحسن أن تظل قبلة النظر والاهتمام لدى جميع المعنيين بالمشروع القومي والنهضة الشاملة.

٤ ـ ولم يقتصر هذا الاهتمام بتوسيع دوائر المشاركة للأفراد، بل تعداهم إلى بعض المؤسسات الرسمية أو الخاصة التي تعاونت والمركز في إعداد الندوات أو في تعهد الدراسات ونشرها، كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسة عبد الحميد شومان، والمؤسسة الثقافية العربية، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، والجمعية العربية لعلم الاجتماع وسواها. وهذه المشاركة المؤسسية عامل فعّال في تنشيط أي وجه من وجوه النهضة القومية، وقد غدا

الربط المؤسسي و «بناء الشبكات» هاجساً لدى الكثيرين من المخططين والعاملين في البلدان المتقدمة، لأنه يقوي المؤسسات ونتائجها.

٥ ـ ويتميز نتاج المركز بغزارته. إذ بلغ عدد الكتب التي نشرها حتى نهاية ١٩٩٠ (أي خلال عقد ونصف من عمله) ١٩٠ كتاباً، ولم يقتصر جهده على النشر فحسب بل تناول، في ما يخص بعض هذه المنشورات، الإعداد أيضاً سواء باقتراح الموضوعات وتخطيط بحوثها وتقديم المشورة لأصحابها أو بإمدادهم بالمعونات والتسهيلات. وبلغت أعداد مجلته الشهرية ١٤٢ عدداً. ونظم أو شارك في تنظيم ندوات عدة تناولت قضايا مهمة تجابه المجتمع العربي، كالتنمية، والتراث والمعاصرة، والحوار القومي ـ الديني، والقطاع العام والقطاع الخاص وغيرها.

٦ ـ وتميزت هذه الندوات بميزتين كثيراً ما أشار إليهما المشاركون فيها، وهما: دقة التنظيم سواء من حيث الإعداد الفكري والعملي أو من حيث ضبط سير العمل وتجميع نتاجه ونشر هذا النتاج، واحترام حرية الرأي والتعبير في البحث والمداخلة واعتماد الحوار أساساً للنقاش والمعالجة. وإذا نحن أبرزنا هاتين الميزتين، فليس لإغداق المديح على المركز والقائمين عليه ـ على رغم ما يستحقون منه ـ بل للاشارة إلى بعض الصفات الأساسية التي يجب أن يتصف بها أي جهد من جهودنا القومية. إذ إن نهضتنا المرجوة انما تتحقق بقدر ما تكتسب أعمالنا الفردية والجماعية من تلك الصفات المطلوبة، خصوصاً في هذه الأيام العسيرة. ولا شك أن الدقة في التخطيط والتنظيم، واعتماد الحوار في النقاش والمعالجة هما في مقدمة هذه المكاسب وعلى رأس المطالب التي يجب ان نسعى إليها.

٧ ـ ومن أبرز توجهات المركز اهتمامه المستقبلي. والتطلع إلى المستقبل هو اليوم من أهم ظواهر الفكر والعمل المعاصرين. وذلك لأسباب متعددة، منها التفاعل الشديد القائم بين قوى العصر، والخيارات الرهيبة ـ الايجابية والسلبية ـ التي يؤدي هذا التفاعل إليها، والتحديات المرتسمة في الآفاق بل في كل مرحلة من مراحل المسيرة القومية أو الانسانية، ومنها أيضاً ان وعي هذه التحديات والخيارات شرط أساسي لحسن التخطيط ولتوحيد الأفكار والمساعي. وقد اضطلع المركز بمشروع بحثي طموح بعنوان: «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» ـ «للتعرف على إمكانات الوطن العربي وقدرات الأمة حاضراً ومستقبلاً، في إطار المتغيرات التي تحكم النظامين الاقليمي والعالمي»، تعاون في القيام به فريق من العلماء والمفكرين والخبراء العرب وصدر عنه تقرير شامل «مستقبل الأمة العربية: التحديات ـ والخيارات». وليس من شأن تقرير كهذا، في الواقع أو في نظر واضعيه، ان يكون الكلمة الأخيرة في الموضوع، لأن عملية استشراف المستقبل عملية

مستمرة باستمرار المتغيرات المتسارعة والتفاعلات الممتدة، لكنه جهد أولي مسح الأرض ورسم الخطوط وأوضح المعالم وعين الغايات والأهداف، وفي حده الأدنى وجّه الأنظار إلى المستقبل أو بالأحرى إلى المستقبلات البديلة التي يسير المجتمع العربي نحوها والتي تتفاوت خيراً أو شراً تبعاً لما يكوّن هذا المجتمع لنفسه من إرادة وما يجمع من معرفة وما يكتسب من قدرة على الانطلاق والابداع.

٨ ـ ومما يجب ان يسجل للمركز انه قام بهذه الجهود التي وصفنا وبغيرها في ظل ظروف خارجية بالغة الصعوبة، نظراً لوجود مقره في بيروت وللحرب الشرسة التي قامت في لبنان خلال خمس عشرة سنة، فنشرت الرعب والقلق بين أهله والعاملين فيه، وهجرت الكفاءات منه، وعطلت سبل الاتصال بينه وبين العالم لفترات طويلة، وكادت تقضي على اقتصاده، مما جعل العمل في نطاقه ـ خصوصاً إذا كان عربي الاطار وواسع المطالب ـ أمراً شديد العسر لا يتم إلا بالجلد والصمود والالتزام والانتظام.

* * *

وقد استوقفتني الجملة التالية في تقرير المركز عن نشاطه عام ١٩٩٠: «لم يستلم المركز أو يطلب أي دعم أو مساعدة مالية من أية حكومة عربية خلال عام ١٩٩٠ والعام التاسع على التوالي، كما انخفضت المساعدات المالية من أصدقائه وبعض المؤسسات العربية». وفي ظني انه لم يطلب أية مساعدة من أية حكومة عربية بسبب خبرته السابقة في طلب هذه المساعدات وما لقيه في هذا السبيل، هو وغيره من المؤسسات والمراكز الخاصة، من مشقة وإرهاق وإضاعة جهد ووقت وقلق وإحباط. وان المرء ليثور غيظاً وألماً عندما يقابل بين هذا الضيق الذي تتحمله الجهود الايجابية وبين الإهدار الجارف على التوافه والمساوىء، ولا نشمل في هذه نفقات الحرب المدمرة التي اشتبكنا بها والتي كلفت وستكلف عشرات ـ إن لم نقل مئات ـ البلايين من الدولارات يخرج أكثرها من جيوب العرب وصناديقهم.

ولقد يتساءل القارىء: لماذا الاهتمام بهذا الجهد المحدود في حين أن الشعوب العربية تجابه الآن النتائج المريعة وغير المحدودة لهذه الحرب الضروس؟ والجواب أننا مقبلون على عملية بناء، وهي عملية شاملة النطاق، مديدة الابعاد، لا ترسخ ولا تسلم الا بقدر ما تقوم على جهود شعبية متماسكة في المجتمع المدني العربي، وإلا بمدى ما تتصف به من صفاء الرؤية ومضاء العزم. ولا ندعي ـ ولا أحد يدعي ـ ان الجهود التي بذلها المركز الذي تحدثنا عنه في هذا المقال، أو سواه من المراكز والمؤسسات التوعيوية قد بلغت

الكمال. وانما هي سائرة على الطريق، عساها تكوّن لبنات في الأساس أو شمعات تضيء في الظلام. فمن شاء لأمته خيراً، فليقدم على صنع لبنة ورصفها مع سواها، أو إلى إضاءة شمعة وضمها إلى أخواتها. ومنطلق ذلك الصنع وهذه الاضاءة المزايا العقلية والخلقية الأساسية المتمثلة في طلب المعرفة الصحيحة وسلوك سبل المشاركة الخالصة ومجالدة النفس وحسن التخطيط ودقة الانتظام. هذه المزايا التي نحتاج إليها أكثر مما نحتاج إلى الجيوش المحشدة والأموال المكدسة. إذ برهنت الأحداث ان الجيوش والأموال لم تسعفنا، بل آذتنا وستؤذي الأجيال التالية ايذاء شديداً لافتقارنا إلى هذه المزايا.

نوع آخر من النضال(*)

يتدفق في هذه الأيام من وسائل الاعلام الغربية والعربية سيل عرم من التحليلات والتعليقات والتعليلات حول حرب الخليج: أسبابها وأحداثها ونتائجها وكل ما يتصل بها. والمعلقون يتداولون الاحكام حول هذه الشؤون كما كانوا ـ وما زالوا ـ يفعلون حول الأحداث السابقة في منطقتنا العربية ما دخل منها في ذمة التاريخ وما بقي عالقاً في الذهن أو الذاكرة. فالآراء ما فتئت تتناثر وتتضارب حول قدرات العرب لنيل استقلالهم، وقيام اسرائيل، وحروب ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣، والانقلابات الداخلية، وفاعليات الأحزاب والفئات، والتسلط العسكري، والتضامن العربي إلى غير ذلك من الأحداث والظواهر التي تتابعت على المسرح العربي في العقود الحديثة.

ومن الأسئلة الكثيرة التي يثيرها هذا النقاش وتضطرب حولها الآراء والأحكام، السؤال الخطير: «لماذا؟» لماذا تعثرت جهود العرب، ولماذا نزلت النكبات بهم الواحدة تلو الأخرى، ولماذا يجدون أنفسهم في الموقف الرديء الذي لا يحسدون عليه والذي يبث في قلوب الكثرة منهم الشعور بالقلق والاحباط، إن لم نقل اليأس؟

وهنا يشتد التفرق بين المعلقين. فمنهم من يتوجهون بالدرجة الأولى إلى العوامل الخارجية فيؤكدون ـ على اختلاف في تقديراتهم وتحديداتهم ـ مطامع الدول المستمرة الناشطة في توسيع سلطتها ونفوذها في منطقتنا وفي استغلال مواردنا، والقوة الصهيونية المنتشرة الجذور والفروع في العالم المتقدم والتي استطاعت ان تجند الإرادات والقدرات لدى الدول النافذة في سبيل دعم أهدافها وبناء دولتها في الأرض العربية وامتلاك وسائل

(*) نشر في: **الحياة**، ١٥ /٣/ ١٩٩١.

التمكن منها والتوسع فيها. أما الفريق الآخر من المعلقين فيبرزون ـ على اختلاف أيضاً في رؤاهم وتقويماتهم ـ العوامل العربية الداخلية كعجز الدول عن رص صفوفها، وتلكؤها في استثمار مواردها لمصلحتها، والإرث الثقيل من الأمراض الاجتماعية كالفقر والمرض والجهل وسواها من المساوىء التي تعيق التنمية والنهضة.

ولا شك في ان هذه الآراء ـ عندما تصدر عن تجرد واقتناع ـ تنبىء ببعض جوانب الحقيقة. على أن وضعاً معقداً في ذاته كوضعنا العربي وقائماً في نطاق وضع عالمي هو أيضاً بالغ التعقيد، ينأى عن أي تعليل مبسط إذ تتداخل في تركيبه عوامل عدة، خارجية وداخلية، يجب أن تؤخذ كلها في الاعتبار، شرط أن يكون هذا الأخذ واعياً ومتزناً ومبنياً على وقائع صحيحة ونهج فكري سليم وتمييز واضح بين الأسباب والنتائج وبين العوامل والظواهر. ولما كان على كل صاحب رأي ـ خصوصاً في هذه الأيام العسيرة ـ ان يدلي بحكمه بحزم وصراحة، كي تتفاعل هذه الآراء وتتكون منها رؤية شاملة ومقاربة للصحة، فإني أبادر إلى القول إن العوامل الداخلية هي في نظري أهم من الخارجية ويجب ان تظل قبلة النظر والاهتمام، وبالطبع من دون إهمال الأخيرة أو الاستخفاف بها.

وعلى رغم خطر التبسيط في توكيد عامل من هذه العوامل الداخلية وتبيان جذريته وأولويته، فإني أقدم على هذا السبيل الشائك، لافتاً النظر إلى ما أعتبره أساسياً وأولياً ومصدراً لكثير من العلل والنقائص التي تنتابنا.

* * *

إن خذلاننا في الصراع بيننا وبين القوى الخارجية الساطية ـ الذي حملنا الكثير الأليم من المآسي والخسائر ـ وتعثر جهودنا في شؤون التحرر الداخلي والتنمية والنهضة، يعودان في نظري إلى حقيقة جوهرية: هي أننا لا نزال، في الأكثر، مجتمعاً «توهمياً» في حين اننا نواجه في حروبنا الخارجية مجتمعات «علمية» وفي حين أن النهضة الداخلية تتطلب أيضاً مكاسب ومناقب «علمية» لم تحرزها بعد.

وقد أصبح من نافل القول أن نردد إن هذا العصر هو عصر العلم، وان العلم غدا سلاح الشعوب النافذ وعدتها الأولى. فلسنا إذن نأتي بشيء جديد لولا اعتقادنا ان هذه الحقيقة لم تتسرب بعد إلى صميم وعينا ولم تسم افكارنا وأعمالنا بسماتها المميزة. وليس حكمنا هذا مطلقاً، ولا التمييز على أساسه بيننا وسوانا من الشعوب المتخلفة وبين الشعوب المتقدمة قاطعاً جازماً. فلا تزال أجواء هذه الشعوب وتصرفاتها مشوبة بكثير من

الأوهام، ولا تزال هذه الأوهام تؤدي بها إلى مظاهر فاضحة من الخداع والانخداع. كما اننا ـ من جهتنا ـ لسنا متجردين من العلم تجرداً تاماً، بل إن في مجتمعنا نواة علمية ناشطة وأخرى واعدة. والفرق هو في الكم والنسبة. لكن هذا الكم يكاد يرتفع إلى مرتبة الكيف، ويجعل مجتمعنا مختلفاً نوعياً عن المجتمعات المتقدمة.

وليس العلم مقصوراً على وجوهه التقنية، ولا يأتي بمجرد تحديث السلاح أو بناء المعامل أو اتباع الوسائل المستجدة في الزراعة والتجارة والخدمات، وإن كانت هذه المستجدات ـ عندما تولدّ داخلياً ولا تستورد أو تستعار ـ تساعد على بناء بعض القدرات العلمية لدى الطبقات والفئات التي تقبل عليها.

نقول هذا من دون ان نقلل من شأن الثقافة التي تتقدم وترقى يوماً بعد يوم. فلقد جاءت حرب الخليج دليلاً ساطعاً على أثر هذا التقدم المتسارع. فمع اعتبار الفرق الهائل في وفرة الأجهزة والأعتدة بين «التحالف» والعراق، فان اسلحة التحالف ـ والاميركية منها خاصة ـ كانت أبلغ تطوراً من الاسلحة التي كان يمتلكها العراق والتي استجلبها من البلدان المختلفة لبضع سنوات خلت. وإقبال الولايات المتحدة على تطوير أجهزتها وأسلحتها، والسبق الذي أحرزته حتى خلال السنوات القليلة الأخيرة، جعل مثل هذه الأجهزة والأسلحة حاسماً وساحقاً بالنسبة إلى ما استحصل عليه العراق. يضاف إلى ذلك أن الثقافة لا تتمثل بهذه الأدوات المادية فحسب، بل تتضمن أيضاً الدربة البشرية على استعمالها وعلى اصلاحها إذا تعطلت والقدرة على التنسيق بينها وعلى استخراج اقصى نتائجها ـ بأفرادها ومجموعها ـ وأهم من هذا كله القدرة على تصورها ثم صنعها أصلاً. فالكفاءة ليست كفاءة الآلة فحسب، وانما هي أيضاً ـ بل أولاً ـ كفاءة الإنسان الذي يهيؤها ويستخدمها.

على أن المقصود بـ «العالم» في حديثنا هذا شيء أوسع من الثقافة وأنفذ. المقصود هو كيفية النظر إلى الأمور ـ كل الأمور ـ توصلا إلى معالجتها. انها تبدأ بالواقعية، أي بمحاولة أخذ الأشياء كما هي لا كما نشتهي أو نتوهم، ونتقدم إلى معالجتها بموضوعية، أي بالاستقلال عن رغباتنا ودوافعنا الشخصية أو الفئوية، ثم إلى تكوين الآراء والأحكام فيها في ضوء الفكر الضابط المنضبط وحسب شرائطه الصارمة. وبهذا تصبح «العلمية ـ أو العقلانية» عامة ـ سمة للشخصية الإنسانية بكاملها. وكلما تعدد الأفراد المتميزون بهذه الصفة، انتشرت في المجتمع وجعلت تطبعه بطابعها. ويهمني أن أؤكد أهمية انبثاث العلمية العقلانية في ثنايا شخصية المتصدي للعلم، لأن كثيرين من العلماء، بينما هم يتبعون الشرائط العلمية في مجالات اختصاصاتهم، نراهم يتخلون عنها عندما يخرجون

من دور علمهم، أو تعليمهم ومن مخابرهم ومصانعهم، ويتناولون موضوعاً من الموضوعات الخارجة عن هذه الاختصاصات والمتعلقة بماضي شعوبهم وبمستقبلهم. فإذا هم يجرون فيها مجرى العامة الجهلاء، بل إن بلاءهم أعظم لأنهم يتكلمون باسم العلم ويتجملون بلبوسه.

* * *

انتهي من هذا كله إلى الاقتناع بأننا في حاجة إلى نوع جديد من النضال ليس أقل شأناً من النضال الشعبي في مكافحة القوى الخارجية ولا يقوم مقامه، لكنه يعززه ويوفر الأساس لنجاحه، أو على الأقل يقيه من عثرات التردي والفشل.

النضال الذي أعني هو الذي يتوجه إلى مكافحة الوهم والتعصب، أي الانسياق إلى الآراء غير الممتحنة والتمسك بالأحكام الموروثة أو المكتسبة لمجرد تعودنا عليها وإرضائها لنزعاتنا. وبالطبع يتعين أن يبدأ هذا النضال بداءة ذاتية، فإن لم يخبره المرء في نفسه ولم ينعم بثماره يعجز عن أن ينقله لسواه إذ «فاقد الشيء لا يعطيه»، فإذا أراد أرباب الرأي والمسؤولون عن توجيه المجتمع تسلم زمام القيادة في النضال التحرري التقدمي أو المشاركة فيه، فهنا ـ في النضال الذاتي لاكتساب العقلانية الراجحة ـ المدخل إلى هذا الميدان.

إن هذا النضال التحرري الذاتي ـ كالنضال في مقاومة التسلط أو الهيمنة الخارجية ـ يقتضي أن يتسع ليشمل كل قادر عليه ومؤهل له في جميع أوساط المجتمع.

انه يبدأ في البيت، عندما يكون الوالدان مهيأين له. فما أكثر ما ينصرف الناشئون إلى الأوهام المنتشرة التي ترضي نوازعهم، وما أشد حاجتهم إلى أن يدربوا على تفحّص كل ما يعتقدونه أو يعبرون عنه للتأكد من صحته وبراءته. فالبيت هو الخلية الأولى التي يُنمى فيها هذا التوجه العلمي وينبعث منها إلى المجتمع.

وهكذا يجب أن يكون شأن المدرسة. فليست وظيفة هذه المؤسسة حشو الذهن بالمعلومات والتدريب على ترديدها، وانما هي تنشئة قوى الفكر الذي يعالج هذه المعلومات ويميز بين صحيحها وخاطئها ويخلص من الأوهام المتحكمة أو يخفف أثرها، ويدرك أن ثمة في عالمي الطبيعة والإنسان وقائع وقوانين يخسأ من يتجاهلها أو يخالفها.

وماذا نقول عن الجامعة؟ انها الساحة المركزية لهذا النضال. إذ المفروض فيها أن تعنى بتنشئة القادة ـ قادة الفكر وقادة العمل في شؤون الحكم والاقتصاد والاجتماع

والتعليم وسواها. لكن الحكومات والنظم القائمة عمدت إلى فتح أبواب الجامعات لجماهير الطلاب من دون ان تيسر لهم أسباب التعلم الصحيح ـ الجامعي وقبل الجامعي ـ كي يكتسبوا التفكير العلمي المميز بين الخطأ والصواب والقادر على مكافحة الجهل والتشوق إلى الحقيقة. يضاف إلى هذا قصور القائمين على هذا التعليم أنفسهم عن تحمل مسؤوليتهم الأساسية، ونفاذ وسائل التجهيل إلى الجامعات من مختلف الأنحاء، مما حط من قدرها وحولها إلى معامل درجات وشهادات بدلاً من أن تكون مصانع عقول وكفاءات.

وكذلك الأمر في خلايا المجتمع الأخرى، فهي كلها مفسوحة المجال لمن يبغي أن يشترك في هذا النضال. فالمجالس الاشتراعية والإدارات الحكومية والمساجد والكنائس والمصانع والمتاجر والمزارع والنوادي والمجالس الخاصة ـ هذه وغيرها ـ ساحات وغى لمن يريد تحريراً حقيقياً وظفرا باقياً. وأنّى توجه المرء وجد وهماً وضلالاً ومجالاً لقلع الأشواك وغرس البذور.

ولم أذكر بين الساحات لهذا النضال الساحة التي اكتسبت في هذه الأيام نفاذاً وانتشاراً فريدين، أعني وسائل الاعلام، والطاغون على هذه الساحة يمتلكون قوى جبارة في بث الآراء وتكوين المعتقدات. وهؤلاء الطاغون هم اليوم الحكومات والأنظمة والفئات النافذة والشركات الكبيرة المموّلة. وفي مجتمعنا العربي تقوم هذه الوسائل في صميم أجهزة الحكومات وتعبر عن رغائبها ودعاواها من دون أي نقد أو محاسبة. وهذا يدل على أن النضال لتحقيق سمة «العلمية» أو «العقلانية» في المجتمع مرتبط أشد الارتباط بالنضال في سبيل الديمقراطية. فالنضال العلمي يرمي إلى تكوين القدرة على «الحساب» الدقيق، والنضال الديمقراطي يتجه إلى توفير وسائل «المحاسبة». وكل منها متعلق بالثاني. وأي كسب في أحدهما يدعم الآخر ويعززه.

فمن الممكن مثلاً في ساحات الإعلام ان يعزف المناضلون عن أن يستسلموا إلى اغراءات الحكومات والأنظمة، وان يرفضوا الدوران في أفلاكها والتهافت على خدمة أغراضها. وقد تبدى الكثير الرهيب في العواقب الوخيمة التي يؤدي إليها هذا الرفض، من الوسائل الهائلة في أيدي الحكومات للارهاب بالاحتجاز والتعذيب والاذلال وسواها. ولكن الخوف من هذه العواقب ليس العامل الوحيد في الانجراف مع التيار، إذ ثمة أيضاً الدوافع المادية والحرص على الجاه والنفوذ واعتلاء المناصب على أشلاء المبادىء والقيم.

وأقل الممكن لمن لا يقوى على مقاومة سلطان الغير أو شهوات الذات الصمود في وجه الآراء الضالة والتوجيهات الخادعة. وصون النفس من آثارها، وعدم المشاركة في نشرها وتأييدها، ومكافحتها بـ «القلب» على الأقل، وهو «أضعف الايمان».

إن ساحتنا العربية ملأى بالغيلان المفترسة. ولعل أشدها هولاً غول «التوهم» و «الإيهام»، فما لم نقدم عليه بسيوفنا وأيادينا وعقولنا وقلوبنا، فسيظل واقفاً في وجهنا مهدداً لنا وصاداً إيانا عن النهضة المرتجاة، بل عن الكرامة التي بها نستحق الحياة.

مجتمع الكفاءة ومجتمع الكفاية(*)

في هذا العصر الذي تتنافس فيه الدول أشد تنافس وتتطاحن الأنظمة والمجتمعات في ميادين الصراع المختلفة، يجب أن تظل الأنظار والأفكار مصوبة إلى شرائط الغلبة، أو على الأقل إلى مطالب البقاء، في وطيس هذا التنافس والتطاحن. إن هذه الشرائط تكوّن بمجموعها مستوى «الكفاءة» التي يتمتع بها مجتمع ما في هذه الأيام، ولكنها على مراتب مختلفة: تبدأ بالقدرة التقنية على الانتاج وبالتالي على توفير الثروة العامة، وتمتد إلى القدرة العلمية الشاملة التي تميز بين الأهداف والأولويات وتقدم الأهم منها على المهم وتختار لها الوسائل المناسبة، وتسمو إلى المناعة الخلقية التي توجه النتائج المحصلة لخير الإنسان ورقي المجموع. وليست المجتمعات الحالية سواء في هذه المراتب من الكفاءة. حتى تلك المعتبرة متقدمة، نجد تقدمها بارزاً في المراتب الدنيا ـ التقنية والعلمية الطبيعية ـ وأقل ظهوراً نسبياً في العلمية الإنسانية والاجتماعية، ومن بعدها المراتب الخلقية.

ولقد جاءت حرب الخليج دليلاً ساطعاً على الفرق الهائل في الكفاءة بين قوى التحالف والقوة الأميركية منها بخاصة، وبين القوة التي كان يمتلكها العراق (ونقتصر هنا على الكفاءة التقنية والعلمية). وكان من مظاهر التهور المذهل الذي انجرف إليه الرئيس صدام حسين انه لم يقدر هذا الفرق على حقيقته واندفع إلى حرب مكلفة وخاسرة أصابت العراق والبلاد العربية عامة بنكبات بشرية ومادية قاهرة تتعدى أضرارها هذا الجيل إلى أجيال تالية.

فما هو السبيل لاعلاء مستوى الكفاءة الفردية والقومية في مجتمعنا العربي؟ لقد

(*) نشر في: **الحياة**، ٢٩ /٣/ ١٩٩١.

كان همنا منصرفاً في أوائل عصرنا الحديث إلى «النهضة» أي إلى التخلص من العلل التي انتابتنا قروناً طويلة والتوجه إلى حياة جديدة قائمة على المفيد من المستحدثات العلمية وعلى الصالح من تراثنا الأصيل. ثم قضينا ـ وما نزال ـ عقوداً طويلة في نضال «التحرير» من سلطة الاجنبي وفي صد المعتدين على أهلنا ووطننا، ثم جاءت المنظمات الدولية الحديثة تدعونا إلى «التنمية» لاستثمار مواردنا الطبيعية والبشرية ورفع مستويات حياتنا. وخضنا خلال ذلك كله معارك ايديولوجية حول الوحدة والاشتراكية، والثورة والديمقراطية، وحول المواقف التي يجب اتخاذها من القوى العظمى، وما تزال آثار هذه المعارك بادية في ارتباكاتنا وتفرقاتنا الحاضرة.

على انه مهما تكن الطريق: النهضة أو التحرير أو التنمية أو الثورة أو الديمقراطية ـ سمّها ما شئت ـ فالمقياس الأول هو الكفاءة، فردياً وقومياً. فالى أي حد نضع توليد الكفاءة في صميم همومنا، وإلى أي مدى حققنا مستوياتها المطلوبة في هذا العصر؟

لا بد أولاً من التأكيد ان كثيراً مما نزدهي به لا يلغي ثقلاً ولا يعدل ميزاناً في معارك اليوم. فأمجاد أسلافنا خليقة بأن نعتز بها على العالمين ولكنها ليست فعلاً من نتاجنا بل من نتاج أولئك الاسلاف العظماء، ولا تقينا من مخاطر هذا الزمان أو تؤدي بنا إلى الظفر فيه ما لم تتبدل أمجاداً حقيقية لنا مكتسبة بكفاءاتنا الفردية وكفاءتنا القومية. والثروة النفطية التي يتمتع بها بعض أقطارنا منحة من الله تعالى ليس لنا فيها أي فضل إلا بقدر ما نحوطها بالجهد الصادق للحفاظ عليها وحسن استثمارها. والموقع الطبيعي والاستراتيجي الذي نحتله في متوسط الدنيا وفي ملقى القارات التاريخية الثلاث ـ آسيا وأفريقيا وأوروبا ـ هو من عوارض الطبيعة التي لم يكن لنا يد في تكوينها، وقد جرّ علينا شدائد كثيرة في تاريخنا لعجزنا عن حسن استغلاله فتحول في أحيان كثيرة عبئاً ثقيلاً علينا بدلاً من أن يكون لنا ميزة باعثة. وهكذا إلى نعم أخرى ورثناها فانقلبت إلى نقم.

* * *

ولقد كان من بلايانا ان الأنظمة «التقدمية» التي قامت في ديارنا حاملة لواء التخلص من الأنظمة السابقة لما أظهرت من عجز عن دفعنا في مسالك النهضة أو الوحدة أو التحرير، لم تثبت أفضليتها وتفوق كفاءاتها في هذه الميادين. فلقد نادت ـ وبقسط وافر من الحق ـ بأن الأنظمة السابقة اعتمدت الزعامات الموروثة والاستغلالات الفئوية، فحصرت الفاعليات في هذه النطاقات المحدودة، ولم تفتح الأبواب وتفسح في الفرص للكفاءات الكامنة في أبناء الكثرة من الشعب والمدفونة تحت ركام الجهل والمرض

والتخلف. فإذا الأنظمة الجديدة، مع ما أنجزته فعلاً لهذه الكثرة في ميادين التنمية التعليمية والصحية، عادت إلى حصر الفاعلية في فئات مميزة، هي تلك الداخلة في صلبها والمعتمدة في تكويناتها الحزبية والعسكرية والاستخبارية. فلم يعلُ معيار الكفاءة الفردية عما كان عليه سابقاً، بل تدنى وانهار بتقريب غير الاكفياء واتباع سياسة «الاخلاص قبل الكفاءة» (والمقصود الحقيقي للاخلاص هنا التبعية للحزب أو للنظام الحاكم)، وبهجرة أصحاب الكفاءات غير المحظيين وغير «المخلصين» أو «الملتزمين» إلى البلاد الاجنبية أو بانسلالهم في داخل بلادهم. هذا من حيث الكفاءة الفردية، أما من حيث الكفاءة القومية العامة، فانها لم تتوفر للأنظمة التقدمية سواء في مجال القضية الفلسطينية التي كثيراً ما لوحت هذه الأنظمة بأولويتها واستغلت آثارها في نفوس الجماهير، أو في نطاق التنمية الداخلية التي يتفاقم خللها وفسادها في إهدار ثروات البلدان الغنية أو في العوز والافلاس اللذين يجتاحان البلدان الفقيرة، أو في اطار التضامن العربي الذي انقلب في أزمة الخليج تفرقاً وتباعداً وانشقاقاً وتحارباً لا يعلم إلا الله كيف يُكبح أو يسوى في مقبل الأيام.

وعلة هذا التدني ان الكفاءة لا تنمو إلا حيثما تكون ثمة محاسبة. فحيث لا يخشى المرء محاسبته على انجازه، لصلته بالحاكمين أو لمكانته الحزبية أو العسكرية أو لأن الدنيا فوضى لا رادع فيها ولا وازع، يظل على حاله أو تتبدد كفاءته ويغدو محارباً ـ إن حارب ـ بسيف غيره لا بسيفه. هذا عن الأفراد عموماً، ويصدق بشكل خاص عن الحاكمين والنافذين، فإذا لم يساءلوا عن كفاءاتهم وعن انماء الكفاءة القومية وجهوا الأحداث والتطورات إلى تمكين نفوذهم وتغذية أطماعهم أو إلى ما يوهمهم إياه جهلهم بوقائع هذا العصر والعوامل الفاعلة فيه. وتصبح الآفة الكبرى لمجتمعاتهم انخفاض مستوى الكفاءات فيها وهجرة الكفاءات المكونة منها.

وفي خضم الموجة الاشتراكية التي ركبتها الأنظمة التقدمية تصاعد شعار «الكفاية» الذي حمله المغفور له الرئيس جمال عبد الناصر، والذي أعطي مكانة مركزية في المواثيق القومية وفي البرامج الاتحادية بين الدول العربية. والكفاية هدف قومي صحيح، ومؤداها تنمية موارد المجتمع عامة بالوقوف في وجه الاحتكارات القديمة والمستجدة وبالانتاج الحديث والموجه لخير المجموع والموزع بـ «عدل» بين أفراد الشعب وفئاته. ولذا جاء مبدأ «الكفاية» مقروناً بمبدأ «العدل» ليحقق النفع العام المنشود منه. وقد ورد مثلاً في مطلع الباب السادس من الميثاق الذي قدمه عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٢ وأقر في ٣٠ حزيران (يونيو) ما يلي: «ان

الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية. إن ذلك لا يقصر على مجرد إعادة توزيع الثروة الوطنية وانما يتطلب أولاً وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة. إن ذلك معناه أن الاشتراكية بدعامتيها، من الكفاية والعدل، هي طريق الحرية الاجتماعية».

* * *

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: هل يتعارض مبدأ «الكفاءة» ومبدأ «الكفاية» مقرونة بالعدل، وإذا كان ثمة تعارض فلأيهما تكون الأولوية؟

نظرياً يجب ألا يكون ثمة تعارض لأن الكفاءة، الفردية والقومية، ضرورية لتوليد الكفاية. وبالمقابل، ان من شأن انماء الكفاية وتوزيع حصائلها في الكثرة من أبناء المجتمع أن تكشف عن كفاءات قابلة لم يكن يتاح لها الظهور بسبب الجهل المستحوذ أو التحكم الطاغي. فكل من القيمتين تسهم في تعزيز الأخرى، وتتعزز هي بها.

وانما يحدث التعارض بسبب التكاليف المرهقة التي تتطلبها كل منهما، خصوصاً في المجتمعات المتخلفة التي تتكاثف أعباؤها وتتفرع حاجاتها. فتوليد الكفاءات المتطورة مهمة عسيرة وبالغة النفقات بسبب امتداد فترات التدرب والتعلم والتثقف ومطالب التخصص في الحقول المختلفة الطبيعية والإنسانية. وتهيئة الكفاية لها، من جهتها، مطالبها المتصاعدة في التصنيع والاستثمار وانشاء المشروعات ذات الأجل الطويل، ثم في توزيع ثمراتها على دوائر أوسع فأوسع من المواطنين ليتحقق العدل في المجتمع (ذلك أن التوزيع الموسع إذا لم يستند إلى ثروة منماة يقلص المنافع والخدمات المتاحة للجماهير ويزيدها فقراً على فقر وسوءاً على سوء).

ولعل أشد مظاهر هذا التعارض خطراً في بلادنا العربية يبدو في مجال التعليم. فلا شك ان إتاحة فرصة التعليم هي من أهم الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها المواطن. وقد عمدت الدول العربية ـ على اختلاف نظمها ـ إلى تلبية هذا الحق بتوسيع التعليم توسيعاً متسارعاً، فوفّت بذلك إلى حد كبير بواجب العدل بين المواطنين وتهيئة كفاءاتهم أفراداً، ولكنها لم تنم كفايتها العامة للنهوض بهذا الواجب على النحو المنشود، ولم تُعنَ العناية المطلوبة في تهيئة الكفاءات الفردية المتميزة أو القابلة للتمييز. فمع انتشار التعليم انخفض مستواه لا عما يجب أن يكون عليه في هذا العصر فحسب، بل عما كان عليه سابقاً أيضاً. لقد تعددت الجامعات في البلاد العربية بسرعة هائلة وتفرعت

كلياتها وأقيمت لها الأبنية والمخابر، ولكنها لم ترتفع إلى المستوى اللائق، بل كادت تنحط إلى مستوى المدارس الثانوية. وإذا كان من مهمة الدول والأنظمة أن تفتح أبواب التعليم العالي على مصاريعها وأن تيسر لحشود متزايدة من الشباب ولوجها، فليس من الضرروي أن تكون جامعات البلد الواحد أو جامعات البلاد العربية كافة على نمط واحد ونسخاً طبق الأصل، بل يحسن أن يكون لبعضها أو لبعض كلياتها وأقسامها مستويات رفيعة لتنمية الكفاءات العالية المرجوة.

ولا تقتصر هذه الظاهرة على بلادنا العربية بل تطبق أيضاً على كثير من البلاد المتخلفة التي تسارع إلى إنماء كفاءاتها وبالوقت نفسه إلى توزيع ثرواتها، بل انها تنطبق أيضاً على البلدان المتقدمة التي تنفق أموالاً طائلة على تسلحها، فتحد بذلك من امكاناتها لتنمية مواطنيها صحياً وعلمياً وخلقياً. حتى الولايات المتحدة، الدولة الاقتصادية الأولى في العالم، نجد الشكاوى ترتفع فيها من انخفاض مستوى التعليم (ومن مفاسد اجتماعية أخرى)، ومن ان هذه الهموم لا تحتل مقامها المتقدم بين أولويات حكومتها. وقد أعلن جورج بوش مراراً خلال حملته الانتخابية للرئاسة عام ١٩٨٨ انه يريد أن يكون «رئيساً تربوياً»، ولكن ها قد مضى أكثر من نصف عهده ولم يأت بأي اصلاح من هذا القبيل لانشغاله بشؤون السياسة الدولية وحرب الخليج والركود الاقتصادي الداخلي التي تحتل المقام الأول بين أولوياته وأولويات الدولة الأميركية في هذه الآونة.

وعندما تتعارض أولويتا الكفاءة والكفاية وتتصاعد تكاليفهما فالسبيل إلى التوفيق بينهما في إطار المطالب القومية الشاملة هو التخطيط السليم المتزن. ونعود هنا إلى الميثاق الوطني لنؤكد مبدأ أساسياً صرّح به في بابه الثاني: «ان العمل الوطني المنظم القائم على التخطيط العلمي هو طريق الغد»، ونزيد بل يجب أن يكون طريق اليوم، ولكن إعلان هذا المبدأ لا يكفي وحده إذا لم يحسن تطبيقه، وإذا لم تكن ثمة محاسبة عن هذا التطبيق. وهذه كلها من علائم الكفاءة ومن دلائل المقام الذي تحتله بين الأهداف القومية.

يجابه المجتمع العربي تحديات ضخمة في جميع مجالات الحياة. وتتضخم هذه التحديات بخاصة بسبب الهزيمة الساحقة التي نزلت بالعراق وبسبب الخسائر والانهيارات التي أصابته وأصابت الكويت وغيرهما من البلاد العربية. فهل يبرهن مجتمعنا على الكفاءة المطلوبة للنهوض بمسؤولية التعمير وترتيب البيت العربي؟ أم هل نهزم في مجابهة نتائج الحرب كما هزمنا في ساحاتها؟ إن بين المواطنين العرب، في بلادهم وفي المهاجر، من الكفاءات ما لو حُشد وجند وأفسح له في المجال في المعارك

التعميرية المقبلة لضمن الظفر في هذه المعارك أو لصانها من هزائم جديدة. ولكن يخشى ان العصبيات القديمة والأحقاد الجديدة ستقف في وجه هذا الحشد والتجنيد وستؤثر اعتماد الكفاءات الأجنبية التي تضع مصالحها فوق مصالحنا.

ومهما تتعدد الأهداف التي نسعى إليها وتتنوع، فلتكن «الكفاءة» الفردية والقومية ـ توليدها والحفاظ عليها والعناية بها والاعتزاز بمآتيها ـ في مقدمة ما نصبو إليه، في عصر لا سلاح فيه أمضى من سلاح الكفاءة، ولا عدة أقوى، ولا ميزة أبقى وأزهى.

هل دخلت أميركا «دور الانحطاط»؟(*)

قد يستغرب القارىء هذا العنوان في الوقت الذي أحرزت الولايات المتحدة نصراً حاسماً في حرب الخليج وحين أثبتت تفوق أسلحتها وأعتدتها الحربية وحسن تدرب جنودها وجدارة قادتها العسكريين في وضع الخطط وتنفيذها. وتعم الولايات المتحدة الآن فرحة فائرة (euphoria) بهذا النصر البارز الذي لم يكلفها أكثر من مائة قتيل وحوالى ثلاثمائة جريح، وهي أرقام ضئيلة جداً، إذا قيست سواء بخسائرها في حروبها السابقة أو بعشرات الألوف من العراقيين العسكريين والمدنيين الذين هلكوا أو جرحوا أو عطلوا، وبالمنشآت العراقية التي دمرت والثروات التي بدّدت.

ويتباهى الأميركيون بأن الحرب البرية التي كانوا يخشون أخطارها وشدائدها انتهت بمثل لمح البصر، فلم تقتضِ أكثر من «مئة ساعة» بين انطلاقها وانتهائها بانهزام القوى العراقية. كما انهم يبتهجون بأن هذا النصر، الذي كان لهم فيه الدور القيادي الأول سياسياً وعسكرياً، قد أظهر انهم لا يزالون القوة العظمى في العالم، وان القوى الأخرى التي قادت السياسة والحرب في العصور الحديثة كبريطانيا وفرنسا تبدو هزيلة بالنسبة إليها وتابعة لها. أما الاتحاد السوفياتي، الغارق في مشكلاته الداخلية فقد اختفى أو كاد كقوة عظمى بعدما كان قد بلغ هذه المرتبة في السنوات الأخيرة وأصبح المنافس الوحيد للولايات المتحدة.

(*) نشر في: **الحياة**، ٢٢ /٣/ ١٩٩١.

وقلما يتساءل الأميركيون عن الفرق الهائل بين قوى دول «التحالف» التي تزعمتها الولايات المتحدة والقوة التي كانت في يدي العراق، سواء من حيث عدد السكان أو سعة الأرض أو حشود الأعتدة والأجهزة ونوعيتها. وقلما تصوروا ـ في حماسة هذه الساعة وفوران الفرحة بها ـ نتيجة حرب أخرى تكون فيها النسبة بين القوى المتنازعة أقل قدراً وأخف وزناً. ويبدو للمراقب ان قادة السياسة والحرب والإعلام في الولايات المتحدة قد ضخموا أحجام الأعتدة التي جهزها صدام حسين والدربة الحربية التي اكتسبها جنوده خلال حرب ايران الطويلة، كي يأتي انتصارهم فوق ما كان يتخيله المواطنون ومعززاً لثقة هؤلاء بدولتهم وجيشهم ومجتمعهم وبأنفسهم.

وفي الواقع كانت هذه الثقة قد تدنت في السنوات الأخيرة قبل حرب الخليج، وذلك بسبب الهزائم العسكرية والسياسية التي منيت بها الولايات المتحدة في فييتنام وايران ولبنان والتي مسّت الهيبة الأميركية في الصميم. ولم تنجح معركتا غرانادا (في زمن ريغان) وبنما (في عهد بوش) المحدودتان في إزالة آثار الارتياب والخيبة من نفوس الأميركيين. ولا شك في أن أشد هذه الهزائم وأبقاها أثراً هي التي أصابتهم في فيتنام حيث فقدوا ما يزيد على خمسين الفاً من مقاتليهم وخرجوا هاربين مهزومين، بحيث أصبح هاجس فيتنام أو كابوسها عبئاً ثقيلاً عليهم ودليلاً مقلقاً لهم على تناقص قدرتهم وتدني مكانتهم. وقد أشار الرئيس بوش إلى هذا القلق الطاغي عندما بشّر الأميركيين منذ أسبوعين بانتهاء الحرب وانتصارهم فيها وبـ «دفن هاجس فيتنام نهائياً في الرمال العربية».

فإذا أضفت إلى تلك الذكريات العسكرية الأليمة بوادر ركود اقتصادي، وتفشي الفساد في الشركات المالية، وما تنقله وسائل الإعلام عن انخفاض مستوى التربية في المدارس وانتشار الجريمة في المدن وتكاثر المشردين في الشوارع وسواها، لمست اهتزاز «النفس» الأميركية في الثمانينات وإحساسها بأن مجتمعها قد انحط من مرتبته الأولى الرفيعة.

وبالفعل كانت السنوات الأخيرة من ذلك العقد ميدان معركة حامية الوطيس بين عدد من الاقتصاديين والمؤرخين والسياسيين وسواهم من الكتّاب حول هذا الموضوع: زعامة أميركا وانخفاض مستواها. فلقد كان الكاتب هنري لوس، مؤسس مجلتي **تايم ولايف** الشهيرتين، قد أطلق في أوائل الأربعينات شعار «القرن الأميركي» معبراً بذلك عن المكانة التي احتلتها الولايات المتحدة بين الدول والتي ستمتد إلى مختلف أنحاء العالم وتسم هذا القرن بطابعها الخاص. ثم ظهرت بوادر شك في هذا الشعار واختلافات واسعة في الآراء على وضع أميركا الحالي والمقبل.

كانت القنبلة الأولى التي أطلقت في هذه المعركة الأخيرة الكتاب الذي أصدره المؤرخ الاقتصادي والحربي بول كنيدي (أستاذ في جامعة ييل) حوالى عام ١٩٨٧ بعنوان **صعود الدول الكبرى وسقوطها، التغير الاقتصادي والنزاع الحربي بين عامي ١٥٠٠ و٢٠٠٠** وقد استعرض المؤلف قيام الدول الحديثة وتسنمها مرتبة الزعامة ـ ومنها اسبانيا وهولندا وفرنسا وانكلترا، ثم تدهور هذه القوى الكبرى تدريجاً الواحدة بعد الأخرى، وأرجع هذه الظاهرة في جميع الأحوال إلى الخلل الذي حدث بين القدرة الاقتصادية والقدرات الحربية لهذه الدول. ففي أيام الانبعاث والازدهار تكتسب القوى الناهضة قدرات إنتاجية متقدمة وتجمع ثروات طائلة فتتوسع في بناء الجيوش والأعتدة وفي احتلال الأراضي ونشر النفوذ توسعاً يتجاوز تحمل قدرتها الاقتصادية، خصوصاً عندما تقوم عوامل جديدة تحطّ من هذه القدرة أو تنقلها إلى دول أخرى. فأمام الدول الكبرى دائماً خيار: الوفرة الاقتصادية أو التفوق العسكري، ويبدو أن جميعها قد اختارت الثانية أو لم تلتزم حدود الأولى، فتخلخل الميزان وعجز الاقتصاد عن تحمل «الامتداد الامبراطوري المتطاول»، وتدنت مرتبة هذه الدول بالنسبة إلى سواها. ويستخلص من الكتاب أن أميركا سائرة في هذه الطريق ذاتها، وان تضخم جهازها الحربي قد حدث على حساب نموها الاقتصادي وأنه يعرضها لأخطار أشد سوءاً في المستقبل من حيث تزايد انكماش أساسها الاقتصادي بفعل امتداد التزاماتها العسكرية، أو من حيث اتساع الصراعات التي تعرضها لها هذه الالتزامات.

وقد أحدث هذا الكتاب ضجة كبيرة بين الاقتصاديين والمؤرخين وغيرهم من حملة الاقلام وظل مدة طويلة يحتل الصدارة في لوائح «الكتب الأكثر مبيعاً» التي تنشرها الصحف. وسرعان ما أخذت تتبعه كتُب أخرى حول هذا الموضوع ومقالات متلاحقة في المجلات والصحف، وهي تنقسم بين مؤيد ومعارض من حيث الاطروحة بكاملها أو من حيث بعض جوانبها الاقتصادية أو التاريخية. ولا تزال المعركة ناشبة، غير أن النصر الأميركي الحاسم شدد عزائم معارضي هذه النظرية، حتى ان أحدهم ذهب إلى القول إن حرب الخليج أثبتت «لا انحطاط» اميركا، بل انحطاط «الإنحطاطيين» أنفسهم.

واللافت للنظر أن جميع هذه المحاورات والمساجلات تدور حول شؤون الاقتصاد، وان «الانحطاط» الذي يقول به بعضهم (الناقدون) وينكره بعض آخر (المدافعون) يكاد يحصر في هذا المجال دون استخراج واضح لجذوره ومنابعه في المجالات الأخرى، جرياً

مع الاعتقاد الشائع في هذا العصر الصناعي ان الاقتصاد هو أساس القدرة ومعيار أي تقدم أو تأخر.

* * *

وقد يكون من المفيد أن نستعرض بايجاز المحاور الرئيسية التي يدور حولها هذا النقاش والتي تبرز في المؤلفات والمقالات الكثيرة في هذا الشأن. أهم هذه المحاور هي:

١ ـ الانتاج الاقتصادي: ويلخصه الناقدون بالملاحظة ان حصة الولايات المتحدة من الانتاج الاقتصادي العالمي كانت عام ١٩٥٠ حوالى خمسين في المائة، فإذا هي قد تدنت الآن إلى عشرين في المئة. والسؤال الذي ينطرح هنا هو ما إذا كان هذا التدني نسبياً ـ أي بالنسبة إلى الدول الصناعية الكبرى الأخرى ـ أو ذاتياً أي راجعاً إلى انكماش الاقتصاد الأميركي نفسه. ويتفق الفريقان على الأنخفاض النسبي، لكن الناقدين يضيفون إليه انخفاضاً ذاتياً (في الصناعات الثقيلة التقليدية ـ الفولاذ والسيارات والمراكب التجارية الخ ـ وفي الصناعات الجديدة الفائقة التطور كالحواسب وغيرها من الأدوات الالكترونية). أما المدافعون فيذهبون إلى ان القدرة الأميركية الاقتصادية الذاتية لم تتقلص بل اتسعت ولا تزال الولايات المتحدة، على الرغم من قيام منافسين أقوياء لها، أهم قوة اقتصادية في العالم، ومعدل دخلها الفردي السنوي يفوق المعدلات التي بلغتها المانيا واليابان وفرنسا على رغم تقدم الأوليين المذهل بعد هزيمتهما الكاسحة في الحرب العالمية الثانية.

٢ ـ عجز ميزان الولايات المتحدة التجاري: بدأ هذا العجز (أي زيادة الواردات على الصادرات) يظهر من أوائل السبعينات، وارتفع عام ١٩٨٧ إلى مبلغ مائة وستين بليوناً من الدولارات. وفيما كانت الولايات المتحدة تصدر عام ١٩٦٠ حوالى ٢٥ في المائة من مجموع البضائع المصدرة في العالم، نزلت هذه النسبة في الثمانينات إلى ١٢ في المائة. ويتخذ الناقدون من هذا النزول دليل ضعف وتراجع في الاقتصاد الأميركي. ويكاد الفريقان يتفقان على أن هذا العجز المتزايد يعود في الأكثر إلى استمرار العجز في الموازنات السنوية للدولة الأميركية مما اضطر هذه الدولة إلى استيراد رؤوس الأموال من الدول الصناعية الكبرى وإلى الاستدانة من شعبها ببيع السندات الداخلية. ولو انها اتبعت سياسة صارمة في التوفيق بين نفقاتها وواردتها لتوافر لها المال الذي يحميها من الاقتراض الخارجي والداخلي ويعفيها من الاعتماد، لو جزئياً، على الدول الأخرى وعلى مدخرات شعبها. ويرد المدافعون بأن العجز قد مكن مواطني الولايات المتحدة من أن يتمتعوا

بمستوى استهلاكي رفيع، وأن رأس المال الأجنبي قد يسر القيام بمشروعات اقتصادية عادت فوائدها على هؤلاء المواطنين ولم يخفض من مكانة الولايات المتحدة الاقتصادية ذاتها التي لا تزال الأعلى بين سائر الدول.

٣ ـ المديونية الأميركية: ويحمل الناقدون على المديونية المتصاعدة للولايات المتحدة، فبينما كان إقراض هذه الدولة الكبرى للجهات الأجنبية في أوائل الثمانينات يفوق ديونها لها بحوالى مائة وأربعين بليون دولار إذ بالنسبة تنقلب سريعاً فيتدنى الاقراض عن الدين حوالى عام ١٩٨٧ بمبلغ خمسمائة بليون دولار أي بزيادة المديونية بأكثر من خمسمائة بليون دولار في مدة ست سنوات. وهي تتزايد الآن بمعدل مائة إلى مائة وخمسين بليون دولار سنوياً. ويقدر بعض المراقبين أن مجموعها الآن بلغ ـ أو جاوز ـ ألف بليون دولار. وهكذا تحولت الولايات المتحدة من مركز «الدائن الدولي الأول» إلى «المدين الدولي الأول» وتضخمت الحصة في موازنتها السنوية المخصصة لدفع نفقات المديونية المرتفعة.

ويعيد أكثر الناقدين وبعض المدافعين هذه النقائض المختلفة إلى عزوف الشعب الأميركي عن الادخار وانجرافه إلى الاستهلاك وتشجيع القوى الصناعية والاعلامية له على هذا الانجراف. ذلك أن تدني الادخار يؤدي إلى تدني الاستثمار وهذا بدوره إلى انكماش الانتاج. ففي السبعينات والنصف الأول من الثمانينات كان ادخار الولايات المتحدة الصافي يمثل ١٨ في المائة من مجمل ناتجها القومي، بينما بلغ في فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا بين ٢١ و ٢٣ في المائة وارتفع في اليابان إلى ٣٢ في المائة.

وفيما يقر المدافعون ببعض الآثار السلبية لهذه النقائض في السياسة الاقتصادية ـ تدني الادخار وارتفاع المديونية والعجز في الميزان التجاري ـ فانهم لا يرون فيها بالضرورة عللاً راسخة أو متفاقمة، بل هي في نظرهم علل طارئة سببها «طيش» الأميركيين وحكامهم في المدى القصير الماضي بالاقبال على الاستهلاك المتزايد وبتضخيم الموازنة السنوية للدولة ومديونيتها الخارجية والداخلية. وقد تبدى هذا «الطيش» خاصة في عهد ريغان عندما أغدقت الأموال الطائلة على أجهزة «الدفاع» وخفضت في الوقت نفسه الضرائب على الأغنياء. فلا يصح إذن اعتبار هذا النقائض دلائل «انحطاط» مديد الأجل، إذ ليست سوى أمارات زيغان عابر. وتبنى حجتهم الأساسية انه، على رغم هذه النقائض، لا تزال الولايات المتحدة القوة الاقتصادية العظمى في العالم.

ومن الطبيعي أن موضوعاً فائق الأهمية شديد التعقد كهذا لا يمكن أن يعالج

معالجة تامة في نطاق مقال صحفي فانه يتطلب معارف دقيقة ومتجددة، اقتصادية واستراتيجية وسياسية، لا تتوافر الا للاختصاصيين ولا تنتظم الا بجهود علمية متعاونة تحققها وتربط بينها. يضاف إلى ذلك ان كثيراً من هذه المعارف يبقى محصناً في الملفات أو الحواسب الرسمية ومخفياً حتى على المتابعين.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية أن الاقتصاد، على أهميته خصوصاً في هذا العصر، ليس المعيار الأساسي للرقي أو الانحطاط. ولعله، في نهاية الأمر، مظهر ونتيجة أكثر منه عاملاً وسبباً لرقي المجتمعات الإنسانية أو انحطاطها. أما العوامل الأصيلة فتنغرس في المفاهيم والقيم والسلوكيات التي تسود هذه المجتمعات والتي تكوّن جوهر حضارتها وتعين مستواها. فما لم يتناول الموضوع في إطاره الحضاري وعلى المستوى القيمي، تأتي المعالجة محدودة وناقصة ولربما موهمة وخادعة.

الخداع... والانخداع(*)

جاء في **العقد الفريد** لابن عبد ربه في الكتاب الثاني من الكتب الخمسة والعشرين التي يتألف منها هذا الأثر الأدبي، **كتاب الفريدة في الحروب ومدار أمرها**: «قال النبي (ﷺ) الحرب خدعة، وقال المهلب لبنيه عليكم بالمكيدة في الحرب فانها أبلغ من النجدة». ومنذ قامت الحروب يتوخى أربابها الغلبة بأية وسيلة كانت. والكتب التي وضعت في فنون الحرب والتي يرجع إليها المخططون العسكريون وتدرس في الكليات الحربية تحفظ مكاناً بارزاً لخداع العدو سواء في الاستعداد للحرب أو في شنّها. ولا أحد يلوم قائداً من القادة إذا اعتز بحيله ومكائده للذين يقاتلهم كما فعل الجنرال شوارتزكوف، قائد جيوش التحالف، عندما شرح في مقابلة للصحافيين مسيرة حرب الخليج بعد انتصاره فيها، فأعلن أن أهم عوامل هذا الانتصار في الحرب البرية انه وحلفاءه هيأوا جميع الوسائل ليظهروا انهم سيهاجمون الكويت من مياه الخليج، فوجه الجيش العراقي أجهزة دفاعه إلى تلك الجهة بينما كان قادة التحالف يخططون للهجوم براً إلى العراق والالتفاف منه حول الكويت. وهكذا استطاعت جيوشهم أن تخترق الأرض العراقية بسرعة خاطفة وأن تصل منها إلى الكويت بعدما اضطرت جيوش العراق إلى الانسحاب منه.

فالخداع إذن يباح في الحرب، بل يقصد ويدرس ويخطط له، لأن الغاية الأولى والأخيرة من الحرب هي الظفر، واخفاء الحقائق قد يكون من أهم السبل إلى ذلك. لكن السؤال الذي يبرز هو: خداع مَنْ؟ ولما كان العالم اليوم يخوض حرباً شاملة، ليس في

(*) نشر في: **الحياة**، ٥ /٤/ ١٩٩١.

الميادين العسكرية فحسب، بل في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة وغيرها أيضاً، أصبحت لهذا السؤال أهميته القصوى وغدا الجواب عنه عاملاً في نجاح الشعوب أو فشلها وفي غلبتها أو انهزامها.

الخداع الذي لا يزال يمارس، بوسائل تزداد اتساعاً ونفاذاً، ويعتبر من أسباب النجاح، بل من مطالبه، هو الذي يتوجه إلى الأعداء والمنافسين. فإذا أخفت دولة من الدول خططها أو تسلحها عن سواها، وأعلنت غير ما تنوي وتظاهرت بالرغبة في السلام بينما هي تتهيأ للحرب، فإن هذه المخادعة جائزة ومقبولة وتعد مظهراً من مظاهر القدرة والحنكة. وكذلك إذا أخفت شركة من الشركات الكبرى أسرار عملها عن الشركات المنافسة، أو «سرقت» خطط هذه الشركات أو سلبتها أسواقها، فان الحرب الاقتصادية الناشبة تبيح ذلك وتضعه في خانة كفاءة هذه الشركة، خصوصاً إذا أدى إلى نجاح في مشروعاتها وأعمالها، إذ إن النجاح يسوّغ كثيراً من المآخذ والمساوىء في هذه الأيام ويعزز مكانة صاحبه ويسبغ عليه أمائر «الشطارة» والتميز.

وقد اتسعت امكانات هذا النوع من الخداع من قبل الدول القوية للدول الضعيفة بسبب القدرات الفائقة التي اكتسبتها الأولى في الكشف عن الخفايا بوسائل الاستخبارات الفنية المتطورة والكواكب الاصطناعية الدائرة حول الأرض والمخترقة الحواجز والحدود. لم يعد عسيراً على دولة كبرى ـ كالولايات المتحدة ـ أن تضع يدها على كثير من المعلومات المطوية، وان تجمع ملفات ضخمة عن أية ظاهرة حربية أو سلمية في أية ناحية من نواحي المسكونة. وبالعكس، تقلصت نسبياً إمكانات الدول الضعيفة في هذا المجال لضيق وسائلها ولتخلفها التقني والعلمي. نقول إن هذه الامكانات تقلصت، ولكنها لم تزل تماماً، لأن الدول الكبرى لم تبلغ بعد في تجميعها (بل انها أحياناً أبدت تقصيراً مدهشاً حتى في هذا المضمار الأخير)، ولذا نجدها من آن إلى آخر ترتكب أخطاء شنيعة في تقديرها للشؤون العسكرية أو الاقتصادية للدول الأخرى.

على أن ثمة دائرة واسعة يختلط فيها خداع قادة الدول لأعدائهم ومنافسيهم وخداعهم لشعوبهم، لأن مقاصدهم لا تقتصر على التغلب على الأولين بل تتوخى أيضاً السيطرة على الآخرين. فهم يتبعون مسالك التمويه والتضليل من أجل هذا وذاك، بدرجات ونسب مختلفة حسب الظروف والأحوال.

* * *

أثار خاطري حول هذا الموضوع مقال ظهر في صحيفة **نيويورك تايمز** في ٢٥

شباط (فبراير) الماضي بقلم أحد كبار محرريها وأحد أركان الدعوة الصهيونية والحملة على العرب ـ وليم سافاير ـ وكان هذا المقال بعنوان: «أربع أكاذيب بيض». والمقصود بالاكذوبة البيضاء باللغة الإنكليزية المسموح بها أو المسوغة، بحيث يكون هذا النوع من الكذب (أو الخداع الذي نتكلم عنه) حلالاً في بعض الأحوال، بل انه، حسب قول الكاتب، مظهر من مظاهر القوة.

أول الأكاذيب البيض الأربع التي يعددها الكاتب هو التصريح الرئاسي الأميركي بأن تدخل غورباتشوف لايجاد مخرج لحرب الخليج في الساعة الأخيرة كان «مفيداً»، في حين أن هذا التدخل كان في عين دوائر البيت الأبيض المؤثرة مزعجاً. ولم يعبر الرئيس بوش ـ حسب قول الكاتب ـ في تصريحه عن حقيقة شعور القادة الأميركيين رغبة منه في تجنب إذلال غورباتشوف في نظر مواطنيه داخل الاتحاد السوفياتي.

اما **الأكذوبة الثانية** فهي التصريح الرئاسي أيضاً بأن هدف الولايات المتحدة هو تحرير الكويت وليس التخلص من صدام حسين. ويعلق الكاتب على هذا بقوله: «ما دام الجميع يعلم أن هذا غير صحيح، فلماذا لا نقدم ونوفق بين أقوالنا والحقيقة؟ الجواب: لأننا نريد أن يبقى للشعب العراقي شيء من الكرامة، وأن يكون له فخر خلع صدام حسين. إن الأكذوبة البيضاء مسوغة عندما تساعد شعباً مهزوماً على استعادة اعتزازه بنفسه وعلى التقليل من امتعاضه» (كذا!).

ننتقل إلى **الاكذوبة البيضاء الثالثة**، وهي «أن المبادرة هي في يد مجلس الأمن». أما الحقيقة، في ما يرى الكاتب، فهي أن محاربة صدام حسين لم تأت نتيجة إجراء تنفيذي من جانب الأمم المتحدة، بل كانت عملاً دفاعياً جماعياً، شبيهاً بما جرى في كوريا، أقره مجلس الأمن: «اننا نظهر انصياعاً للأمم المتحدة، لكن الخضوع لها أكذوبة بيضاء». فالأمر في أيدي التحالف، لا الأمم المتحدة، وكان حرياً به أن يقول في يد الولايات المتحدة، قائدة التحالف ومسيِّرته.

وأخيراً، **أكذوبة الاشاعة** ان جيوش التحالف ستلقى مقاومة شديدة من الجيوش العراقية المتخندقة في الأرض. كان المقصد من هذه الاشاعة (عن قوة الدفاع العراقية وملايين الألغام المغروسة والحفر الملأى بالنفط الملتهب والجنود المدربين في حرب ايران) تهيئة الرأي العام الأميركي لقبول الشدائد والتضحيات إن هي حدثت: «اما الحقيقة فهي ما عبر عنه أكثر الخبراء في أحاديثهم الخاصة أن الحرب الجوية كانت قد قضت مسبقاً على أية مقاومة فعالة على الجبهة البرية».

ولو أراد الكاتب أن يتابع هذا الموضوع لوجد أكاذيب بيض أخرى تضمنتها تصريحات المسؤولين أو تقارير الوسائل الاعلامية وتعليقاتها. وكمثل بارز على ذلك نشير إلى التصريح الذي أدلى به الجنرال ماكبيك، رئيس أركان السلاح الجوي الأميركي، ونشر في صحيفة **واشنطن بوست** بتاريخ ١٦ آذار (مارس). فقد كانت وسائل إعلام وزارة الدفاع الأميركية أكدت دقة القنابل الموجهة (سمارت)، وأظهرت في شاشات التلفزيون صوراً عديدة لقنابل تنصب بإحكام هائل على مداخن الابنية أو تخترق أبوابها فتهدمها تهديماً كاملاً. ثم جاء تصريح الجنرال ماكبيك ـ بعد وقف القتال الذي لعبت فيه القوى الجوية دوراً بارزاً، إن لم نقل حاسماً ـ يكشف عن ان هذه القنابل الموجهة لم تكوّن أكثر من سبعة بالمئة من مجموع القنابل التي أسقطت على العراق والكويت المحتلة. اما القنابل العادية غير الموجهة، فان الاصابات الصحيحة منها لم تتعد خمسة وعشرين بالمئة، أي ان ٦٢,٢٣٧ طناً من مجموع ٨٥,٥٠٠ أخطأت أهدافها. فتأمل!

إن الحكومة الأميركية وأجهزة دفاعها أظهرت للرأي العام الأميركي ما أحدثته فعلاً القنابل الموجهة، لكنها لم تعلن نتائج استخدام القنابل العادية، وهي نتائج رهيبة ومفزعة جداً، مما يدل على ان الاقتصار على بعض الحقيقة دون البعض الآخر هو أيضاً «كذبة بيضاء» كالمخالفة الصريحة للحقيقة عندما تسوغها الغاية المبتغاة.

ومثال آخر جاء في تقرير أذاعته إحدى محطات التلفزيون لأحد مراسليها أن الاشاعات التي نشرت عن فظائع الاحتلال العراقي للكويت لم تكن كلها صحيحة. لقد ارتكب المحتلون جرائم شنيعة حقاً، ستبقى لطخة سوداء في سمعتهم وفي تاريخهم، ولكن بعض الجرائم التي كثر الحديث عنها، كقتل الأطفال في المستشفيات للاستيلاء على المحاضن الاصطناعية، أو كإعدام الآلاف من المواطنين بالرصاص، أو كالتنكيل بالكويتيين من دون تمييز، ان هذه الاشاعات كانت مضخمة استناداً إلى شهادات كويتيين ظلوا تحت الاحتلال وقاوموا المحتلين.

ومن هنا كان تعليق هذا المراسل مطابقاً لتعليق الصحافي البارز الذي عرض تصريح رئيس أركان السلاح الجوي الأميركي حول القنابل التي أسقطت على العراق ـ كان هذا التعليق المكرر: «ان الحقيقة هي في مقدمة ضحايا الحروب منذ نشأتها».

* * *

إن هذا النوع من التمويه يتوجه إلى الأعداء وإلى الرأي العام في البلد نفسه ليحدث أثره المقصود في كل من النطاقين. ولكن الأثر في النطاق الثاني يختلف بحسب

مستوى الديمقراطية ونشاطها وأهلية وسائل الإعلام لمجابهته. وهنا أيضاً نجد الفرق هائلاً بين الجبهتين المتحاربتين. ففي الجبهة العراقية كانت الأخبار والتحليلات تكاد تكون مقصورة على الإعلام الرسمي، ولم يكن المواطنون العراقيون يستطيعون اختراق هذا الحصار الا بصعوبة كبيرة وبقدر محدود. اما في جبهة الولايات المتحدة، فلقد جند الصحافيون والمذيعون والمصورون بالمئات، إن لم نقل بالآلاف ليغطوا حرب الخليج، وأفسح لهم في المجال لمساءلة المسؤولين والناطقين الرسميين، سواء في البيت الأبيض أو في وزارة الخارجية أو الحربية، أو في الجبهة. كما ان عدداً وافراً منهم تجول في انحاء الجبهة ووصف ما رأى وأذاع ما سمع. ومع أن القيادات السياسية والعسكرية وضعت حدوداً لهذا الجهد الخاص الواسع للبحث والاعلام، وحرصت على ان تغلّب عليه الإعلام الرسمي في العديد من الجلسات والمقابلات التي نظمت لهذا الغرض، فانها لم تتمكن في الجو الديمقراطي السائد من ان تمنع المساءلة والنقد، فقامت معارك شغلت الصحف والرأي العام حول القيود التي وضعها الرسميون، وحول حرية الإعلاميين في التنقيب والكشف وعرض جانبهم من «قضية الحرب» استناداً إلى الدستور الأميركي و «صك حقوق» المواطنين، اللذين لا تستطيع أية سلطة أن تمسهما أو تتجاوزهما.

وعلى رغم جميع الجهود التي بذلت يبقى كثير من الأمور خفياً ومجهولاً. فالأرجح ان الرأي العام الأميركي والعالمي سيظل إلى سنوات عديدة جاهلاً حقيقة حدث مهم سبق احتلال الكويت ببضعة أيام ولا تزال اصداؤه تتردد في الكونغرس الأميركي وفي وزارة الخارجية وفي أوساط الرأي العام. وهو الجلسة التاريخية التي لقيت فيها سفيرة الولايات المتحدة، ابريل غلاسبي، الرئيس صدام حسين في ٢٥ تموز (يوليو) أي قبل ثمانية أيام من احتلاله الكويت. فمن خدع مَنْ في هذه الجلسة وفي الحديث الذي جرى فيها؟ أهو الرئيس صدام حسين الذي جعل السفيرة تخرج مطمئنة وتسافر لتمضية إجازتها قبل تحرك الجيوش العراقية بفترة وجيزة، أم هي السفيرة، والسياسة الخارجية الأميركية من ورائها، التي أضاءت كما يقال «الضوء الأخضر» باشارتها إلى أن الولايات المتحدة تأخذ موقفاً محايداً من الخلافات العربية ـ العربية كالخلافات بين العراق والكويت.

وخلاصة القول إن الخداع باخفاء الحقائق أو تشويهها أو طمسها أو إنكارها لا يزال منتشراً في عالمنا الحاضر، بل هو يزيد انتشاراً بفعل نفاذ الروح الاعتدائية في مختلف نواحي الحياة القومية والدولية. ولا دواء لهذا الخداع الا تعزيز الديمقراطية واحترام حق المواطن في الفكر والاعتقاد والبحث والتعبير وفي محاسبة الحكام.

وبدون هذا الشرط الأولي يبقى الرأي العام فريسة للخداع. وتصل عواقب هذا الوضع الوخيمة ذروتها عندما يندمج خداع الشعب بانخداع المسؤولين أنفسهم. ولعل الطامة الكبرى هي في هذه العلة الأخيرة: أن ينخدع المسؤولون فيعتقدوا انهم على صواب عندما يكونون على خطأ، ويتوهموا انهم أقوياء بينما هم في الواقع ضعفاء. إن خداع الأعداء قد يتخذ أحياناً شكل أكاذيب بيض مسوغة في حالات الحرب، أما خداع النفس فلا يكون الا أكذوبة سوداء حقيقية غير مسموح بها أو مسوغة، خصوصاً عندما يكون المنخدع صاحب سلطة أو جبروت.

ونحن إذا استعرضنا تاريخنا الحديث، وراجعنا الهزائم التي منينا بها ـ وآخرها وأشقاها هزيمتنا (جميعنا لا هزيمة العراق وحده) في حرب الخليج ـ فاننا نرى أمثلة كثيرة للخدائع الرهيبة التي حبكت حولنا وفي أوساطنا: من المستعمرين الذين عمدوا إلى نشر سلطاتهم وإشباع أطماعهم منذ أن وطئت اقدامهم أرضنا في مغاربها ومنذ أن اخذوا يتدخلون في شؤوننا في مشارقها، ومن الصهيونيين الذين أحاطوا أغراضهم بشبكات متكاثفة ومتسعة من الأحابيل، ومن أنفسنا حين استسلمنا للتكاذب والتحايل والتآمر بعضنا على بعض. ولكن هذا كله ـ على هوله ـ يظل يسيراً إذا ما قابلناه بفظائع الانخداع: انخداعنا عن جوهر واقعنا، وانخداع حكامنا عما هم فعلاً ـ بموازين هذا العصر ـ وعن حقيقة ما يعلمون وما يملكون.

«صك الحقوق»... و«صك الواجبات»(*)

احتفلت الولايات المتحدة في عام ١٩٧٦ بمرور مئتي سنة على إعلان استقلالها، ثم في عام ١٩٨٩ بالذكرى المئوية الثانية أيضاً لصدور دستورها الاتحادي، وهي تحتفل هذا العام ـ ولو بصورة متواضعة بالمقارنة بالمناسبتين السابقتين ـ بالذكرى ذاتها لاصدار الكونغرس الأميركي قراراته الشهيرة التي عرفت في ما بعد بـ «صك الحقوق» أو «صك حقوق المواطنين». فما هو هذا الصك، وما محتواه وأهميته؟

لم يكن تكوّن «الولايات المتحدة الأميركية» بعدما خاضت حرب الاستقلال عن التاج البريطاني أمراً سهلاً بسيطاً. فلقد تحولت المستعمرات الثلاث عشرة التي كانت قائمة حينذاك إلى «دول» تتنازعها تيارات عديدة متناقضة، أهمها تيار استقلالها بعضها عن بعض أو إقامة روابط محدودة بينها، وتيار ضمها جميعاً في دولة اتحادية واحدة (شبه التناقضات الثائرة اليوم عندنا بين القطرية والقومية). وبعد صراع شديد خلال ما ينيف على العقد من الزمن فاز التيار الثاني وتشكل الاتحاد ووضع له دستور عام ١٧٨٩، وتحولت الدول بموجبه إلى «ولايات».

ولكن ظل هاجس آخر محلّي يشغل الرأي العام الأميركي في مختلف أنحاء البلاد، وهو ما إذا كان إنشاء الحكومة الاتحادية سيقيد حرية المواطنين ـ تلك الحرية التي كانت معقد آمالهم ولب مطالبهم، إذ إن أكثرهم كان قد نزح إلى هذه البلاد البعيدة في ذلك الزمن وتحمل مشاق الهجرة والغربة هرباً من صنوف التمييز والقهر والاستبداد التي كانت مفروضة عليه في موطنه الأصلي. ولذا، ترددت مجالس الدول خلال عامي

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩ /٤/ ١٩٩١.

١٧٨٨ و ١٧٨٩ في المصادقة على الدستور الاتحادي ولم تقدم على ذلك إلا بعدما أكد لها زعماء الاتحاد انهم سيعمدون في الجلسة الأولى لاجتماع الكونغرس إلى استصدار لائحة دستورية تنص على حقوق المواطنين وتحميهم من أي تعسف أو جور يأتي من الحكومة الاتحادية. وهكذا كان. ففي الجلسة الأولى لاجتماع الكونغرس في نيويورك في أيلول (سبتمبر) ١٧٨٩، أصدر عشرة تعديلات للدستور، حولت إلى الولايات للموافقة عليها، وبعدما وافق عليها العدد المطلوب بحسب الدستور أصبحت قانونية ودخلت حيز التنفيذ في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٧٩١.

هذه التعديلات العشرة تؤلف بمجموعها، ما اخذ يدعى «صك الحقوق» (Bill of Rights) وهو الدعامة الأساسية للحياة السياسية والمدنية الأميركية. ولما كان صون حقوق المواطنين هو اليوم في مقدمة مطالب الشعوب، بسبب تخلفها الذاتي وتحكم أنظمتها بها، فقد يكون من المفيد إيراد نصوص أهم هذه **التعديلات**، وهي الأول والرابع والخامس والثامن والتاسع والعاشر.

التعديل الأول: لا يشترع الكونغرس أي قانون يتعلق باقامة سلطة دينية، أو يمنع ممارسة الدين بحرية، أو يقيد حرية التعبير أو الصحافة أو حرية أبناء الشعب في أن يجتمعوا بصورة سلمية وأن يلتمسوا من الحكومة إزالة شكاواهم.

التعديل الرابع: لا يُمَس حق أبناء الشعب في أن يكونوا آمنين بأشخاصهم وبيوتهم وأرزاقهم وحوائجهم في وجه ضروب التفتيش والاستيلاء الجائرة، ولا يصدر أي اذن قضائي بهذا الصدد إلا على أساس سبب راجح مدعوم بقسم أو تأكيد، ومعين بخاصة المكان المنوي تفتيشه والأشخاص والأشياء المنوي الاستيلاء عليها.

التعديل الخامس: لا يعد أي شخص مسؤولاً عن أية جريمة كبرى، أو جريمة أخرى شائنة بوجه من الوجوه، إلا بموجب تصريح أو إدانة من جانب «هيئة محلفة كبيرة» إلا في الحالات المتصلة بالقوى البرية أو البحرية أو بالميليشيات عند قيامها بوظائفها في زمن الحرب أو الخطر العام. ولا يعرض أي شخص لخطر خسارة حياته أو عضو من أعضاء جسده مرتين بسبب الذنب نفسه، ولا يجبر في أية قضية جنائية على أن يكون شاهداً على نفسه، ولا يحرم حياته أو حريته أو ملكه بدون «الاجراءات القانونية الواجبة» ولا يستولي على ملكه الخاص من أجل الاستعمال العام بدون تعويض وافٍ.

التعديل الثامن: لا تفرض كفالة مفرطة أو غرامة مفرطة، أو عقوبات قاسية وغير عادية.

التعديل التاسع: إن سرد بعض الحقوق في الدستور لا يعني به انكار أو انتقاص أية حقوق أخرى تبقى ملكاً لأبناء الشعب.

التعديل العاشر: السلطات التي لم يفوضها الدستور للولايات المتحدة أو لم يحرمها على الولايات بأفرادها تبقى لهذه الولايات أو لأبناء الشعب.

هذه هي أهم النصوص الدستورية التي يضمها «صك الحقوق»، وهو صك يتمسك به ويرجع إليه المواطنون في شؤونهم الخاصة والعامة. ولما كان مفروضاً في الدساتير والقوانين أن تماشي تطور الأزمان والأحوال، وكان طبيعياً أن يختلف المواطنون عبر خبراتهم التالية حول مقاصد المشترعين الأصليين، فقد أنيطت سلطة تفسير النصوص وتبيان المقاصد بـ «المحكمة العليا»، وهي أعلى مرجع قضائي في البلاد. وجرت هذه المحكمة في السنوات الماضية على تفسير الدستور وتعديلاته لمصلحة المحافظة على الحقوق الفردية ودعمها. ويجدر هنا الانتباه إلى **أمرين** مهمين: **أولهما** التعديل التاسع الجامع، الذي لا يقف عند الحقوق المنصوص عليها، بل يشمل أيضاً الحقوق غير المذكورة، مما يجعل عملية تبين حقوق المواطنين والدفاع عنها عملية مستمرة غير محصورة في زمان بل متطورة بتطور الأزمان والأوضاع. اما **الأمر الثاني فهو** أن السلطة المشرفة على هذه العملية والمقررة أحكامها هي سلطة قضائية يفرض فيها أن تضم خير القضائيين في البلاد علماً وتجرداً، سلطة تبحث وتنقب وتستمع للشهود وتتلقى التقارير وتحكم بعقلانية واحساس بالمسؤولية، لا بالسوط والارهاب. وعندما تصدر أحكامها يخضع الجميع لها، بمن فيهم رئيس الجمهورية وأعضاء الهيئة التشريعية.

* * *

في هذا الجو من التأكيد المستمر على حقوق المواطنين والاعتقاد بأساسها الدستوري، شرع بعض المفكرين الأميركيين يتساءلون عما إذا كان الوقت قد حان للقيام بجهد مقابل، بل بالأحرى متمم، يتجسد أخيراً في صك الواجبات، وعن كيفية الوصول إلى تأليف هذا الصك، ولربما اشتراعه كما اشترع صك الحقوق، دستورياً، أو قانونياً على الأقل. وانطلاقاً من هذا التساؤل عمدت مجلة **هاربرز** المعروفة إلى عقد اجتماع لستة من المفكرين والممارسين البارزين في «قاعة الاستقلال» في مدينة فيلادلفيا، التي تم فيها التوقيع على إعلان الاستقلال وصياغة الدستور الاتحادي، وذلك للتداول حول هذه القضية، وإن أمكن إعداد مشروع لصك الواجبات. ونشرت هذه المجلة خلاصة النقاش في عددها الصادر في شباط (فبراير) الماضي (ص ٤١ ـ ٥٤).

ظهرت في هذا النقاش مواقف عدة، منها ما هو متفق كلياً أو جزئياً، ومنها ما هو مختلف كلياً أو جزئياً، ولم ينته النقاش إلى اتفاق عام أو قرار معين. وقد يكون من المفيد ايراد بعض الآراء الرئيسية التي عرضت فيه:

١ ـ كان ثمة اتفاق على أن الثقافة الأميركية الحاضرة غدت ملأى إلى حد التخمة بلغة الحقوق ولكنها لا تزال عطشى إلى لغة الواجبات، وان المواطن الأميركي العادي أشد وعياً لحقوقه منه لواجباته، وان النشء الجديد عندما يفكر بوطنه يبادر أولاً إلى تصوره والإعلان عنه موئلاً للحرية السياسية والاجتماعية والثقافية. وقد أشير في معرض النقاش إلى مسح لآراء فريق من هذا النشء أجرته احدى الهيئات البحثية والتوجيهية حول موضوع: «ما الذي تتميز به اميركا؟» فكان جواب الأكثرية الساحقة: «حقوقنا وحريتنا» مما أدى بهذه الهيئة إلى أن تستنتج وتعلن أن الوقت قد حان لقرع ناقوس الخطر الذي يمثله هذا النشء للمستقبل. فقد تعلم نصفاً فحسب من المعادلة الديمقراطية، وجهل النصف الثاني المتعلق بالمسؤولية. حتى في النصف الأول، انه يفهم الحرية ويتصرف في شأنها بما يتعدى الحدود المقبولة ويصبح فلتاناً وتهوراً. من هنا كان تشتت الأسرة وأهمال الوالدين لأولادهم في الصغر وتخلي الأولاد عن والديهم في الكبر، وانتشار الإباحية الجنسية وانطلاق الفتيان والفتيات في الشوارع وتفاقم الفساد والجريمة.

٢ ـ إن تنمية الواجب لا تأتي بالنصوص القانونية أو الدستورية. فقد تقنن الدولة بعض واجبات المواطن كعدم التعدي على أشخاص الغير أو ممتلكاتهم، أو كواجب دفع الضريبة أو الحصول على اجازة لممارسة مهنة أو سوق سيارة أو كواجب الوالدين ارسال اولادهم إلى المدرسة في أعمار معينة، وهكذا. غير أن هذا التقنين إذا جاوز الحدود المقبولة انقلب إلى نوع من الاستبداد الخفي الذي يتحكم بتصرفات المواطن ويجعله أسير القوانين والاجراءات والشكليات التي تتكاثف في هذه الأيام في الدول الديمقراطية فتقيد حرية المواطن الفعلية. اما في الدول الدكتاتورية، فان هذا التحكم يبدو سافراً ومسوغاً بأنواع العقائد والدعوات.

٣ ـ لهذا ولغيره من الأسباب، فان تنمية الشعور بالواجب والإحساس بالمسؤولية يتجاوز الوسائل القانونية ويحتاج إلى عملية أعمق نفاذاً وأشد عسراً، هي تنمية «الخلق المدني» بكل وسائل التربية المتاحة في المجتمع: في البيت، والمدرسة والمعبد، وفي الأحزاب السياسية والهيئات الشعبية الطوعية، وفي تصرفات أرباب الحكم وقادة القلم والعمل الذين يفرض فيهم أن يكونوا المثال والقدوة في هذا المجال. ومن الطبيعي ان «الخلق

المدني» لا يتألق إلا في «مجتمع مدني» صحيح ونابض بالحياة.

* * *

وهكذا خلص فريق المتناقشين الذي تحدثنا عنه إلى شبه اقتناع بعقم المحاولات لسنّ صك للواجبات دستوري أو قانوني مقابل لصك الحقوق، وإلى التوجه، بالأحرى، إلى أصحاب الفاعليات الشعبية، وهم في النهاية المواطنون جميعاً على اختلاف في القدرة والأثر، لإدراك هذه الحقيقة الأساسية وتطبيقها، وهي ضرورة دعم التمتع بالحقوق بالاضطلاع بالواجب والحفاظ على الحرية بممارسة المسؤولية.

وإذا كانت هذه حال الدول الديمقراطية المتقدمة، فحالنا وحال غيرنا من الدول المتخلفة نقيض لها. فالمواطن العربي العادي لا يتمتع بالحقوق إلى حد التخمة، بل هو جائع عطشان إلى ما يبعد عنه القهر والجور وإلى ما يعزز في نفسه التوق إلى الحرية وممارسة حقوقه الوطنية والإنسانية. فالمعركة الأولى في بلادنا لا تزال معركة توعية المواطن بحقوقه وصيانتها من تحكم الدولة أو النظام أو الحزب أو أية سلطة أخرى. وهي معركة قاسية مريرة نظراً لما ورثناه من شوائب عهود الانحطاط ولما نقبل عليه من الدعوات أو النظم الخادعة.

ومع هذا ـ وهنا ما أريد أن أخلص إليه ـ إن هذه المعركة، على أولويتها وأهميتها، تبقى محدودة الأثر إذا لم تصحبها وتدعمها معركة أخرى ترمي إلى تنمية الإحساس بالواجب وممارسته، وإلى التيقن أن الحرية الحقيقية تنطوي على المسؤولية. وهذه المعركة تبدأ مع الذات قبل أن تبدأ مع الغير. ولعل منطلقها هو في دوائر المثقفين وطلائع أصحاب الرأي والمفكرين. فإلى الحد الذي تتحقق هذه الفضائل في نفوسهم أولاً، ينمو «الخلق المدني» ويغنى، ويصح الجسم الوطني والذهن الوطني والوعي الإنساني، ويحظى المجتمع بمزايا القدرة والتقدم والتميز.

وفي النهاية، لا يتم «صك حقوق» مشترع دستورياً أو قانونياً وممارس عملياً إلا بـ «صك واجبات» مغروس في النفوس ومنبعث منها. وبالتالي، فإن ما يعوزنا هو النفوس والنصوص معاً، بل أقول النفوس قبل النصوص.

في سبيل نصرة معاركنا في الغرب(*)

نحن والغرب في صراع مستمر منذ أقدم الأزمنة. ففي العصور الأولى من التاريخ الإنساني قامت في شرق البحر المتوسط الدول المصرية والبابلية والآشورية والآرامية والفينيقية التي وضعت أسس الحضارة العالمية ثم التقى بعضها في عهودها الأخيرة القوى التي نشأت في الغرب من يونان ورومان وبيزنطيين لقاءات حربية في ميادين القتال وأخرى سلمية في الميادين التجارية والثقافية. وفي القرون الوسيطة نشب صراع حربي ـ سياسي ـ ثقافي بين الدول العربية الاسلامية والدول المقابلة لها في الغرب دام ما ينيف على ألف سنة إلى أن بدأ الضعف يعتري السلطنة العثمانية ـ آخر الدول الاسلامية الكبرى ـ فأخذت تتراجع أمام الغرب الذي كان بدأ نهضته قبل ذلك بفترة من الزمن. وجاءت هذه النهضة لتعزز قوة الغرب الذاتية والتوسعية، فنشأ الاستعمار الحديث وامتد إلى منطقتنا وكان لنا صراع عنيف، ولا يزال قائماً، لصد الغزو الاستعماري الغربي والتحرر من سيطرته والشروع في تحديث مجتمعنا وإنمائه.

هذا الصراع المحتدم في الوقت الحاضر، الذي كان آخر مظاهره الرهيبة لنا كارثة حرب الخليج، يدور في ميادين منطقتنا ويشمل أكثر وجوه حياتنا العسكرية والاقتصادية والاجتماعية وسواها. والقول في هذا الصراع على أرضنا طويل ومتفرع وهو موضوع كتابات عربية وغربية لا حصر لها ولا نهاية. لكن ما أود أن التفت إليه في هذا المقال هو ميادين هذا الصراع في الغرب ذاته. فهل ثمة معارك، أو حروب بيننا وبين الغرب تشن

(*) نشر في: **الحياة**، ١٢ /٤/ ١٩٩١.

في هذه الميادين، وكيف يمكن أن تدعم جبهتنا أو جبهاتنا فيها؟

ليس ثمة في الحاضر، ولا في المستقبل المنظور أو ربما البعيد، أي مجال لعراك حربي بيننا وبين الغرب في أرضه. فالأيام التي اخترقت فيها الجيوش العربية في عهد الفتوح الأولى البلاد الغربية سواء في الامبراطورية البيزنطية شرقاً أو في اسبانيا وجنوبي فرنسا وبعض أجزاء ايطاليا غرباً، والأيام التي تلتها عندما بلغ العثمانيون أبواب فيينا وسيطروا على بلاد البلقان في جنوب شرقي أوروبا، هذه الأيام وتلك قد زالت، وبلغ الفرق بين قدرات الغرب العسكرية وقدراتنا من حيث الكم والكيف مبلغاً قلب أوضاع القرون الوسطى رأساً على عقب وجعل للغرب المبادرة والسلطة في بلادنا، لا العكس.

اما من الناحية الاقتصادية فهنا أيضاً فرق شاسع يبعدنا عما تقوم به اليابان مثلاً من إغراق البلاد الغربية ـ والولايات المتحدة بخاصة ـ بسيول بضائعها ومنتجاتها وتقيم فيها من مصانع وما تشتري من أراضٍ وشركات وممتلكات وما تستثمر من أموال إلى حد أخذ يثير الرعب في بعض المحافل الأميركية ويبعث القلق من ان تصبح القوة الاقتصادية الكبرى اليوم رهينة من بعض الوجوه للقوة الثانية، اليابانية، المسرعة في النهوض والنمو. وكان يمكننا، بفضل ثرواتنا النفطية الوفيرة، ان نظفر ببعض اختراقات وغزوات للاسواق الأميركية والغربية عامة لو عرفنا كيف نحافظ على هذه الثروات، ولم نهدر الكثير منها بالاستهلاك الشره الفاضح ولم نضيعها حاضراً ونرهنها مستقبلاً في نوائب حرب الخليج. ولكن، مع كل هذا، يبقى لنا مجال في دنيا الغرب إن لم نقل للكسب فعلى الأقل لحماية ثرواتنا واقتصادنا من الاطماع الغربية. فثمة إذن ميدان لمعركتنا مع الغرب في هذا المضمار، في الغرب ذاته.

وهناك مضمار آخر لصراعنا الشامل هذا، وهو الميدان الإعلامي الذي به ندافع عن قضايانا وعن حقوقنا ـ وفي مقدمها القضية الفلسطينية ـ لدى الرأي العام الغربي. وأظن ان كل من شارك في هذا الوجه من الصراع أو راقبه قد لحظ اننا لم نهيىء له عدده الفاعلة ووسائله النافذة، ولم نستطع بعد التأثير في الذهنية الأميركية والغربية عامة، إلا في بعض أطرافها وضمن حدود ضيقة جداً. وفي مقدمة أسباب هذا القصور اعتمادنا بالدرجة الأولى على عدالة قضيتنا وقلة اهتمامنا بتجهيز ما يجب لصيانة حقوقنا في عصر اصبحت الغلبة فيه للقوة بمختلف عناصرها ومظاهرها. وأول شروط هذا التجهيز، بل التجهز، هو اكتسابنا للمعرفة الصحيحة للأنظمة السياسية والاقتصادية والمصالح الموجهة والاجواء الحضارية السائدة في بلاد الغرب، وسعينا إلى مخاطبة شعوبه بلغتها، لا بلغتنا، وضمن بنية أوضاعها، لا أوضاعنا، وبالمفاهيم التي تعتمدها وتتقبلها. وهذا أيضاً موضوع

طويل ومتشعب قد كثر الكلام فيه وقل العمل المنجز، ولكنه يبقى ميداناً فسيحاً لصراعنا مع الغرب في الغرب يقتضي منا طفرة ذهنية وتنظيمية لم نوف لها اسبابها بعد.

* * *

اما الجبهة التي أود أن أنوه بها في هذا المقال والتي لها مكانتها الأصيلة في الحياة الغربية، فهي التي تدور حول صميم حضارة الغرب والتي نستطيع فيها إذا أحسنا الإدراك والعزم والبذل أن نحقق مكاسب ثابتة. ما فتئت هذه القضية تثير فكري من زمن طويل. وقد تجددت هذه الإثارة حديثاً بمناسبة زيارة العازفة على البيانو الشهيرة ـ ميتسوكو اوشيدا اليابانية ـ للولايات المتحدة بدعوة من إحدى أشهر الهيئات الفنية فيها لإحياء حفلات موسيقية تلعب فيها قطعاً لموزارت في نيويورك وواشنطن وبتسبرغ وتورونتو (كندا)، وذلك ضمن برنامج الاحتفال العالمي بمرور مئتي سنة على وفاة ذلك الموسيقي الشهير (٥ كانون الأول / ديسمبر ١٧٩١). وتعتبر هذه السيدة أقدر المعبرين اليوم عن أسرار هذه الموسيقى وعن الروح التي بثها موزارت فيها. ولم تتميز بدقتها التقنية الفائقة فحسب، بل بقدرتها أيضاً على النفاذ إلى روع موزارت ومناغمة المشاعر والتوترات والرؤى المنبعثة فيه. ولقد لعبت بعض قطع موزارت (من صنف السوناتا) في خمس حفلات في نيويورك بيعت تذاكرها جميعاً في يوم الاعلان عنها. وسمع بعضها في واشنطن أكثر من ثلاثة آلاف شخص غصت بهم قاعة الحفلات الموسيقية في مركز كيندي، كما ينعم بها بصورة مستمرة أولئك الذين يصغون لتسجيلاتها بواسطة شركة فيليبس العالمية. ولم يقتصر إبداع هذه السيدة على موسيقى موزارت، بل شمل غيره من كبار الموسيقيين الغربيين كبيتهوفن ودبوسي وشوبان، فأحيت في السنوات الأخيرة حفلات فردية أو بمشاركة اوركسترات عالمية لموسيقى هؤلاء النابغين أثارت إعجاب النقاد الفنيين وسائر من استمعوا إليها.

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة كتابات عديدة عن اليابان تتناول في الأكثر معجزتها الاقتصادية التي رفعتها من حضيض الهزيمة والخراب عقب الحرب العالمية الثانية إلى أعلى المراتب في عالم الانتاج حيث أخذت تنافس الولايات المتحدة وأوروبا وتغزوهما في عقر ديارهما وتنبىء بامكان ان تتبوأ مرتبة القوة الاقتصادية الأولى في القرن المقبل. ويشير كثير من هذه المؤلفات إلى أن المجتمع الياباني لا يزال في الدرجة الأولى مجتمع رجال، فهم الذين يديرون دفة السياسة ويشرفون على المشروعات الصناعية والمالية الجبارة وينفذونها، بينما المرأة اليابانية باقية إلى حد كبير حبيسة بيتها، همها الأول خدمة رجلها وتخفيف أعبائه وإحاطته بأجواء من الراحة والطمأنينة لينصرف إلى أعماله

المرهقة في ميادين الانتاج والمنافسة. فإذا هذه السيدة التي نتحدث عنها تبرز بين سيدات اليابان ـ ولا شك أن هناك غيرها من المتفوقات في ذلك المجتمع الناهض ـ تتقدم لا على الرجال في بلادها فحسب، بل على الرجال والنساء في المجتمع الغربي في ناحية من أخص نواحي تراثه وحضارته. وذلك في حين أن أبناء هذا المجتمع لا يزالون يضعون المرأة الشرقية عموماً في منزلة منحطة ويكادون يتخذون من هذه المنزلة مقياساً، وأحياناً المقياس الأهم، لتخلف المجتمعات الشرقية والعربية منها بخاصة.

وبماذا تتميز هذه السيدة وأمثالها؟ انهم يتميزون في الميدان المتوسط للمعركة في الغرب ـ الميدان الثقافي الحضاري ـ الذي ما نزال نحن العرب قاصرين بشأنه وغير عاملين للإفادة من امكانات تثبيت أقدامنا فيه.

التميز في أي جانب من جوانب الانتاج البشري يدعو إلى التقدير والاحترام ويؤهل صاحبه أو صاحبته لاحتلال مواقع في السباق العالمي المنطلق. ولكني هنا أركز خاصة على التميز في ما هو في صميم الغرب، ولست أود أن انتقص بأي شكل من الأشكال، فضل الكاتب الكبير نجيب محفوظ الذي نال جائزة نوبل العالمية للآداب عن انتاجه في الأدب العربي. ولكن كم اتمنى أن يبرز بين العرب أيضاً من يجلي في الأدب الفرنسي (من امثال كاتب ياسين وأقرانه من كتاب شمالي افريقيا والشاعر اللبناني جورج شحادة) أو في الأدب الانكليزي (كجبران خليل جبران في تأملاته وإدوارد سعيد في النقد الادبي) أو الأدب الالماني أو الروسي، أو من يسهم في تقدم العلوم العالمية، لا العربية فحسب، التي تحتل مركز الصدارة والفعل في عصرنا الراهن. في ذهني، شاهد على هذا، العالم الراحل، السير بيتر مدور، الذي نال جائزة نوبل عن اكتشافاته في العلوم البيولوجية. وكان في طليعة المحللين لطبيعة العلم ومنطقه وفلسفته، أو العالم الكيميائي الياس الخوري ـ من اصل لبناني أيضاً ـ الأستاذ الباحث في جامعة هارفرد والفائز بجائزة نوبل للكيمياء في العام الماضي، أو السير مايكل عطية عالم الرياضيات الشهير الذي يجمع اليوم بين منصبين يسيل لعاب أي من العلماء البريطانيين لحيازة أحدهما، رئاسة الجمعية الملكية العلمية البريطانية (أقدم الجمعيات العلمية في العالم ومن أعلاها مرتبة) ورئاسة كلية ترينيتي في جامعة كمبردج.

بين رجالنا ونسائنا العاملين في حقول العلم والفكر، وفي أوساط ناشئتها طاقات ومواهب حرية بأن تعزز للتجلي عالمياً، في الحقول المتصلة بالشؤون الغربية بخاصة، وكلما كانت هذه الحقول أعرق في الحضارة ازداد أثر هذه التجلية في معاركنا في ساحات الغرب. إن هذه الطاقات والمواهب خليقة بأن تشجع وتنشط من قبل الحكومات

بالدعم المادي والمعنوي، وبتوفير أجواء الحرية التي لا حياة لها إلا فيها، كما يجب أن تسند وتكون موضع تقدير واعتزاز من قبل العاملين في هذه الحقول، فلا تطمسها الغيرة والحسد ولا تحط من أقدارها الأغراض الشخصية أو المنافسات المهنية.

وبين أرباب الادارة والعمل عندنا، رجالاً ونساء، من هم أهل لاحتلال مراكز رفيعة في المنظمات الدولية أو في الهيئات الشعبية العالمية الاجتماعية أو الثقافية أو الخيرية، فكل عربي يرتفع إلى هذا المقام على أساس جدارته الشخصية لا على أساس سياسة حكومته أو موقع بلاده الجغرافي ـ ويبرهن عن هذه الجدارة في عمله ـ يمثل إضافة إلى الذخر العربي العالمي وإسهاماً في إعلاء تقدير الشعوب للعرب وفي تأييد قضاياهم.

بل أنزل إلى مستوى أدنى، واتمنى أن يأتي قريباً اليوم الذي يربح فيه أحد لاعبي التنس العرب جائزة ويمبلدون في هذه الرياضة أو غيرها من الجوائز التي يتنافس فيها الرياضيون من شتى انحاء العالم، أو أن يعتلي أحد الرياضيين العرب أو إحدى الفرق الرياضية العربية رأس القائمة في واحد، أو أكثر، من الألعاب الأولمبية الدولية. إن المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا في العهد الشيوعي اهتمتا كثيراً بالعناية برياضييهما، فكان منهم متجلون في عديد من الألعاب الرياضية وأصبحت أسماء هؤلاء المجلين منتشرة ومرموقة في أوساط الشعوب الغربية على رغم كراهية هذه الشعوب لأنظمة الحكم الشيوعية.

وما دمنا نتكلم عن الرياضة، وما دام حديثنا دار في أوله حول سيدة يابانية تفوقت في عزف الموسيقى الكلاسيكية الغربية، فلنضف إليها سيدة وربة بيت يابانية أخرى ـ جونكو تاباي التي كانت اول امرأة في العالم تسلقت جبل إفرست إلى قمته، واتبعته بالجبل الأبيض في أوروبا وبثلاثة جبال عالمية أخرى في أفريقيا والارجنتين وألاسكا، وأخيراً جبل فنسون في المنطقة المتجمدة في القطب الجنوبي، فأصبحت بالتالي اول امرأة تسلقت أعلى الجبال في قارات الأرض الست، وهي تستعد الآن لتسلق جبل رهيب سابع في اندونيسيا. فلا بد من أن يكون لها مقام وذكر في هذا الجانب من المنافسة العالمية، ولا بدع أن يفيد منها بلدها وقومها.

وقد يعترض البعض ان هذا التحري للامتياز في المجالات العالمية وتلك المتصلة اتصالاً وثيقاً بالحضارة الغربية يتضمن خطر الانجراف اليها وضياع الهوية القومية. على أن هذا الاعتراض لا يصحّ إلا عندما يجيء التحري نتيجة لرغبة في التقليد الأعمى أو الاتباع الجاهل، ولكنه في هذه الحال لا يعود يمثل امتيازاً حقيقياً صادراً عن قابلية

للابداع. وعندما نفهم أسرار الإبداع ونقدره قدره ونهيىء له الوسائل التي تحققه، فانه ينعكس حتماً على العناية بتراثنا وتعزيز هويتنا في نفس الوقت الذي يجعلنا نصبو إلى التفوق في الميادين الإنسانية أو الغربية خاصة. إن التناقض ليس بين التمسك بالهوية ومنافسة الغير في خصائصه، بل بين الابداع الذي يرفع شأنهما معاً وبين التقليد الذي يحط بهما، معاً أيضاً. ان طموحنا يجب أن يتجاوز حماية أنفسنا في صراعنا مع الغرب في ساحات بلادنا فحسب، وأن يرتفع إلى مستوى النزوع إلى منافسة الغرب في سباقه في ساحاته ذاتها أيضاً. ولقد يقال: ما دمنا نظهر عجزاً واضحاً فاضحاً في الساحات الأولى، فمن السذاجة والسخف أن نحلم بمآتٍ في الساحات الأخرى، ولكن قيمة هذا الطموح الحلم هي في انعكاس أثره الايجابي على أرضنا، وفي النهوض بنا من دركات الانفعال والخضوع إلى مراتب الفعل والنفوذ.

التنين الملتهم(*)

لكل حضارة عقيدة أو عقائد تسودها وتميزها عن سواها، ولكل عصر من العصور دعوة أو دعوات تسمه بطابعها وتجعل له مقامه الخاص به في التاريخ. وقد انتشرت الدعوات في عصرنا هذا واشتدت نوازعها وتصارعت صراعاً عنيفاً تبدّت مظاهره وآثاره في ساحات القتال وفي العلاقات بين الشعوب. ومن أهم أسباب هذا الاشتداد والانتشار ما بلغته وسائل الاعلام من تطور فائق ومن قدرة على النفاذ في أصقاع الأرض وفي قلوب الناس.

ومنذ أواخر الحرب العالمية الثانية وانشاء منظمة الأمم المتحدة والوكالات المختصة المتصلة بها، قامت في الساحة العالمية وفي الساحات الوطنية الدعوة إلى «التنمية». واكتسبت هذه الدعوة معاني عديدة وبرزت بأشكال مختلفة وغزت لغات الحكام والمفكرين وأصبحت عماد الخطاب العصري في المحافل الرسمية ولدى الهيئات الشعبية، وشرعت المنظمات العالمية تتخذ التنمية أساساً لتصنيف الدول والمجتمعات مقسمة إياها إلى منماة (Developed) أو نامية (Developing) أو الأقل نمواً (Least Developed) أو غير ذلك. وجعلت معيار هذا التصنيف الانتاج الاقتصادي، سواء بمجمله القومي أو بمعدله الفردي.

ولسنا هنا في مجال التعرض لهذا التصنيف ولمعياره اللذين يشغلان اليوم أفكار المخططين والباحثين وتدور حولهما مناقشات حامية. ويكفي لغرض هذا المقال أن نسجل اقتناعنا بأمرين أساسيين: **أولهما** المقام المركزي الذي يجب أن تحتله التنمية بين أهداف

(*) نشر في: **الحياة**، ٢٦ /٤/ ١٩٩١.

الشعوب وتطلعاتها وجهودها، **والثاني** تجاوز معنى التنمية لجوانب حياة المجتمع المادية وشمولها أيضاً. بل لعلنا نقول أولاً، الجوانب البشرية التي بها يحصل تحرر المواطن / الإنسان من شرور الجهل والمرض والفقر والتبعية ويكتسب حقوقه وكرامته ويسهم ايجابياً في مجاري الحضارة. وانما الذي يهمنا هنا هو التوكيد على ان التنمية عملية شاقة ومكلفة، تتطلب أقصى استثمار لما يملكه المجتمع من موارد طبيعية وقدرات مكتسبة. فهي لا تتحقق، مهما تكن الدعوات إليها صارخة ومنتشرة، ما لم تعبأ لها وسائلها وما لم تُصَن هذه الوسائل من أي نوع من أنواع العبث والتبديد. ويهمنا، بصفة خاصة، أن نوجّه الأنظار إلى أهم عامل تبديدي في هذا العصر، وهو التسلح السائب.

تختلف المجتمعات بحسب مواردها الطبيعية والبشرية وبحسب الجهود التي تبذلها في استثمار هذه الموارد. وقد تعظم هذه الموارد وتزخر ـ كما هي الحال في الولايات المتحدة، حيث الأرض الواسعة الخصبة والمياه المتدفقة والمعادن الدفينة، أو كما هو الأمر في منابع النفط عندنا. وقد تبلغ الجهود في استثمارها وتحويلها إلى مكاسب فعلية شأواً رفيعاً، كما جرى ويجري في البلدان الغربية واليابان، ولكنها تظل قاصرة محدودة إزاء التنمية الشاملة المرتقبة المنشودة. فإن تحرير الجماهير من أعباء الفقر والجهل، حتى في البلدان المتقدمة، يتطلب طاقات متزايدة يوماً عن يوم. إذ ما دامت الأجيال تتوالى وتتضخم أعدادها، فعملية تأهيلها عملية مستمرة ومتسعة، خصوصاً ان مطالب الجماهير تتكاثر وأن مستويات الترقية لا تعرف حداً تقف عنده. ومعنى هذا أن أي مورد أو أية طاقة توجه إلى ما هو غير منتج أو ما يعطل الانتاج، مادياً أو بشرياً، تستلب قسطاً من الجهد الانمائي المطلوب. وهذا ما يحدث للموارد والمكاسب الموجهة للتسلح الأرعن التي تعيق عملية التنمية فضلاً عما يؤدي إليه هذا التسلح من قتل للبشر وتخريب للمنجزات وتعطيل للقدرة على الانجاز.

* * *

ينطبق هذا اليوم على الدول المنماة والدول النامية على السواء، وإن بمعانٍ وألوان مختلفة. ومع انه ليست لدي في هذا الوقت معلومات دقيقة عن الأوضاع الحالية، فالمعلومات التي بين يدي (والتي لا تتجاوز عام ١٩٨٦) ذات دلالة بينة وان لم تكن تجاري شناعة الأوضاع المتفاقمة في هذه الأيام. ففي عام ١٩٨٦ أنفق مجموع دول العالم حوالى ٨٥٨ بليوناً من الدولارات على التسلح (منها حوالى ٧١٦ من جانب الدولة المتقدمة وحوالى ١٤٢ من جانب الدول المتخلفة). اما المبالغ المقابلة للتعليم فهي ٧٦٠ بليوناً عالمياً (٦٦٠ للدول المتقدمة و١٠٠ للدول المتخلفة)، وللصحة ٦٣٥ عالمياً

(٥٩٢ للمتقدمة و٤٣ للمتخلفة). فلنتصور أي تنشيط كان يمكن أن يحدث للتنمية التربوية والصحة لو أن بعض المبالغ الأولى حوّل إليها.

ويقدر بعض الباحثين انه في عقد الثمانينات أنفقت ٢٩ دولة من مجموع ١٣٤ على الشؤون الحربية أكثر مما أنفقت على الشؤون التربوية والصحية معاً، وان ٦١ دولة خصصت للشؤون الأولى أكثر مما خصصت للشؤون الصحية، وان ٤٤ فقط انفقت على الشؤون الصحية ما يفوق إنفاقها على الشؤون الحربية. وإذا تناولنا السنوات الواقعة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٧ وجدنا أن دول العالم انفقت ١٧ الف بليون دولار في سبيل التأهب للحرب، وهو مبلغ ينيف بـ ١٣ في المئة عن الانفاق التربوي و ٧٠ في المئة عن الانفاق الصحي. وهنا أيضاً خليق بنا أن نتصور أي نفع كان يمكن أن يأتي للعالم لو أن جزءاً من آلاف البلايين هذه وجه إلى المقاصد التنموية.

وجميع الظواهر تدل على أن هذا الانفاق المغرق يمثل عبئاً ثقيلاً على الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، وتنوء به حتى الولايات المتحدة، أقوى دول العالم اليوم وأغناها. فهو عامل أساسي، إن لم نقل العامل الأساسي، في تصاعد عجز ميزانها التجاري وموازنتها السنوية، وفي تراكم ديونها الداخلية وتزايد اعتمادها على الاستثمارات الأجنبية فيها، وفي تفاقم المشكلات الاجتماعية والتربوية في صفوف أبنائها ـ والناشئة منهم على الأخص ـ بسبب افتقارها إلى الأموال التي تتطلبها معالجة هذه المشكلات. فانتشار التشرد والجريمة وانخفاض مستوى التعليم وتسرب الفساد إلى البيوت والمدارس والشوارع والنوادي ـ هذه هي بعض العلل التي يشكو منها المجتمع الأميركي وتتردد أصداؤها في الدوائر الحكومية والاعلامية والشعبية، ولم يخفف غلواء بلاياها الانتصار الحربي الساحق الذي أحرزته الجيوش والأعتدة الأميركية في حرب الخليج. اما الاتحاد السوفياتي، الدولة التي كانت حتى أشهر قليلة إحدى القوتين العظميين في العالم، فإن عبء التسلح المفرط على نظامها كان من اهم أسباب انهياره. ولكم يجب أن نعتبر بتطلع زعيمه غورباتشوف نحو المانيا عدوته التقليدية والتي كانت جيوشه تحتل بعض أراضيها إلى عهد قريب، وبتجواله هذه الأيام في اليابان وكوريا الجنوبية مستجدياً المعونة المادية قبل أن يفوت الأوان.

على أن ثمة فرقاً نوعياً بين اتفاقات الدول المتقدمة وتلك التي تبذلها الدول المتخلفة. فالأولى دول منتجة للسلاح، ولكان أفضل لها طبعاً لو أن بعض هذا الانتاج صرف في الوجوه الانمائية. على ان بعضاً آخر يعود إليها مما تبيعه للدول المتخلفة التي تقدم مقابلاً له خير مواردها وعصارة جهود شعوبها. إن أكثر الدول سيطرة على أسواق

السلاح هي الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن. وقد قدر انها باعت في السنوات الأربع ١٩٨٥ - ١٩٨٨ أسلحة بالمبالغ التالية: الاتحاد السوفياتي ٦٦ بليوناً، الولايات المتحدة ٥٣، فرنسا ١٦، بريطانيا ٨، الصين٧، تليها تشيكوسلوفاكيا فإيطاليا فهولندا. اما أكثر الدول شراء فهي الهند ١٧ بليوناً، فالعراق ١٢، فاليابان ١١، فالسعودية ٩، فسورية ٢. ويلاحظ انه ليس بين الدول المشترية دولة متقدمة سوى اليابان التي تبتعد اليوم عن المشاغل الحربية لتصرف جل اهتمامها إلى التقدم الاقتصادي.

* * *

هذا هو التنين المعاصر الذي ينشب مخالبه في أجساد الدول والمجتمعات ويكاد يلتهمها ويقضي عليها. ولقد جاءت حرب الخليج، التي أظهرت فعالية الأسلحة المتطورة لدى الولايات المتحدة وبعض حليفاتها الغربية، لتمد هذا التنين بحيوية جديدة وقوة جائشة ولتضخم خطره في الحاضر والمستقبل. فمن جهة، تيقظت شهية الدول المتخلفة إلى اقتناء الأسلحة المتطورة البالغة التكاليف، ومن جهة أخرى فارت شهية الدول صانعة الأسلحة ومصدّرتها للتنافس في الأسواق القديمة والجديدة ومحاولة السيطرة عليها. فها هم ممثلو الشركات الصناعية العسكرية في الولايات المتحدة يجتمعون في شباط (فبراير) الماضي في إبان غليان حرب الخليج ليتداولوا في كيفية غزو هذه الأسواق وتنسيق جهودهم لهذا الغرض. وجاء الرئيس بوش الذي نادى مراراً، هو وأسلافه، بضرورة تقييد بيع الأسلحة إلى المناطق الخطرة، يقرر إمداد بعض دول الشرق الأوسط وسواها بكميات من الأسلحة وتوفير اعتمادات للشركات المصدرة من بنك التصدير والاستيراد لكفالة مبيعاتها. والغاية من هذا وغيره ليست سياسية استراتيجية فحسب، أي مساعدة حلفاء أميركا وأعوانها في مناطق العالم، بل اقتصادية مالية أيضاً لتمكين الصناعات العسكرية الأميركية من البقاء في الميدان والتغلب على منافسيها في الدول الأخرى وتعزيز الانتاج الأميركي عامة في وجه ازدياد العطالة وعجز الموازنة وركود الاقتصاد.

اما الدول الشرقية، كالاتحاد السوفياتي والصين وكوريا الشمالية، فإن همها الأول هو ان تكسب ما تستطيع من العملة الصعبة، بمعزل عن النزعات الايديولوجية، لإبقاء اقتصادها على قيد الحياة. وليس مثل الأسلحة في هذه الأيام بضاعة تؤمن هذا الأكسير المحيي.

وبالاضافة إلى الدول المصدرة للسلاح، الغربية والشرقية، هناك سماسرة السلاح المنتشرون في الأرض ينشئون شبكات متكاثفة من الخلايا لتيسير تصديره واستيراده

واقتناص الأرباح الطائلة من هذه التجارة الدولية الخفية والتي تتعاون في أكثر الأحيان والهيئات الاستخبارية لخدمة مصالح الدول الكبرى. فهم ذيل التنين الرهيب، الشبيه بالاخطبوط المترامي الأطراف الممتص للدماء.

وقد يُتساءل: هل معنى هذا ان الدول الصغيرة المحاطة بالأخطار يجب أن تستنكف عن التسلح وبالتالي عن حماية أهليها وكياناتها؟ والجواب عن هذا أننا نتكلم عن التسلح السائب الشره الذي يلتهم جسم الوطن ويمنع عنه أسباب النمو واكتساب القدرة. فما هي الضوابط التي تخفف هذا الخطر وتقف في وجه تفاقمه؟ تلوح في الخواطر الضوابط التالية، وبعض الواقفين على أسرار هذه القضية ومداخلها ومخارجها المتشابكة يستطيعون أن يحددوا هذه الضوابط بشكل أدق ويضيفوا اليها إمثالها:

١ ـ ان التسلح هو من اجل الدفاع عن الوطن من اعتداء الأعداء والطامعين، لا من أجل التسلط على شعبه أو السيطرة على الشعوب الشقيقة.

٢ ـ ان تكاليف التسلح تقل وأعباءه تخف إذا حصل ترشيد له وتنسيق بين الدول الشقيقة كالدول العربية، التي يجدر بها ان تقتلع من نفوس حكامها شهوات التسلط والسيطرة وان تستبدل بها الانضباط والتعاون في سبيل حماية الأرض العربية كلها، لا في سبيل تسييد بلد على بلد أو نظام على نظام أو حاكم على شعب. ولو أن الدول العربية التزمت معاهدة الدفاع المشترك التي عقدتها في ما بينها في أوائل سنوات جامعة الدول العربية لتجنبت أخطار التصادم والتحارب في ما بينها وهوّنت الأعباء الثقيلة التي تحملتها في سياساتها التسلحية المتفرقة، بل المتناقضة.

٣ ـ إن السلاح لا يحمي وطناً أو شعباً، إذا لم تكن وراءه عقول متفتحة وأياد مدربة تحسن استعماله. وقد دلت على هذا الواقع أطنان الأسلحة المخربة، أو الصالحة، التي بقيت في ميادين الحروب التي خاضتها الدول العربية وهزمت فيها.

٤ ـ إن تسلح العراق الذي كلف ما يقارب خمسة وستين بليون دولار بين ١٩٧٩ و ١٩٨٨ لم يُنجه من الهزيمة على أيدي الدول الكبرى ولم يُحمه من الخراب الذي سيكلف تعميره مبالغ أضخم من هذه البلايين. فالحنكة السياسية وحسن التصرف في الميادين القومية والدولية يقوم إلى حد كبير مقام التسلح وينقذ من أخطاره.

وخلاصة القول إن السلاح لا يكون بذاته أداة الخلاص والحماية المنشودة، فجدواه رهينة بعافية المجتمع الذي يقتنيه ويجمعه. فإذا كان المجتمع سقيماً منقسماً على ذاته، إنقلب تسلحه ضرراً عليه وإمعاناً في اسقامه وتفرقه وإنهاكه، خصوصاً إذا كان هذا

التسلح ذاته خالياً من الرشد والانضباط.

ونحن لا نتعرض هنا للاضرار الهائلة الناتجة عن هذا النوع من التسلح، الوطني أو العالمي، في إثارة الحروب وتقتيل البشر وتدمير الانشاءات وإشاعة الخراب ونشر الأسواء المختلفة. ويكفي الدول المتخلفة ما أصيبت به في هذه المجالات في السنوات الأخيرة. فمنذ الحرب العالمية الثانية التي اشتبكت فيها الدول الكبرى، نشبت حوالى مئة وخمسين حرباً جميعها في مناطق الدول المتخلفة وأكثرها بنتيجة أطماع الدول الكبرى وسياساتها التي تتجنب الاصطدام وجهاً لوجه فتشجع عملاءها في الأطراف على التنازع وامتصاص جراثيم العداء المنتشرة في الأجواء. وانما نركز كلامنا على جانب واحد من الخسائر الرهيبة، وهو المتعلق بإعاقة التنمية فحسب.

إن أي كلام عن التنمية وأي تخطيط لها، لا يأخذ هذه الحقيقة الأساسية في الاعتبار، يبقى كلاماً أجوف وتخطيطاً ناقصاً، وما يكاد يخرج من الشفاه حتى يلتهمه تنين هذا الزمان الذي نغذيه بخيراتنا الطبيعية ودمائنا الزكية.

العرب والديمقراطية(*)

إلى صديقيّ في بريطانيا وفي البحرين:

وردتني في الفترة الأخيرة مخابرتان، إحداهما من صديق في اكسفورد يخبرني عن مؤتمر سيعقد فيها في الشهر المقبل حول: «مستقبل الديمقراطية عند العرب» ويسأل عن امكان مشاركتي فيه، والثانية مخابرة غير مباشرة من أحد معارفي في البحرين مفادها أنه يتابع مقالاتي في **الحياة** باهتمام، ولكنه يتساءل كيف أفسر تعثر الديمقراطية في البلاد العربية، مع انها اكتسحت بلدان شرقي أوروبا في السنتين الماضيتين، وخطت خطى متقدمة في أصقاع الدول المتخلفة في شرقي آسيا وأميركا اللاتينية والقارة الأفريقية.

إن الديمقراطية اليوم هي على كل شفة ولسان. وقد سالت بشأنها الأقلام فأنتجت ما لا حصر له من كتب ومقالات، ولم يغادر الكتّاب في ميدانها «من متردم». وقد تطرقتُ إليها مراراً بصور مباشرة وغير مباشرة في مقالاتي السابقة، ولكن تلبية لرغبة الصديقين الكريمين أتوجه في هذا المقال، بشكل خاص، إلى السؤال الذي طرحه الصديق الثاني عن تعثر الديمقراطية في بلادنا لأقف عند العوامل البارزة المؤدية إلى هذا التعثر، وأهمها في نظري **ثلاثة**:

العامل الأول هو أن الديمقراطية لا تكوّن عنصراً حياً فاعلاً في تراثنا. إني لا انكر بذور الديمقراطية في المجتمع البدوي، حيث لكبار رجال القبيلة صوت في تولية شيخها، وحيث يعقد هذا الشيخ مجالسه فيأخذ آراء من حوله ويستمع إلى أي كبير أو صغير منهم، ويستقبل أي أعرابي ينزل منازل القبيلة ويكرمه. ولكنها ديمقراطية محدودة ضمن

(*) نشر في: **الحياة**، ٣ /٥/ ١٩٩١.

القبيلة الواحدة، لا بين القبائل بمجموعها، ومطبقة في مجالات ضيقة متوارثة بالأعراف والتقاليد.

وكذلك أنوه بتفتح بعض أزهار الديمقراطية في العهد الأول من الحكم الاسلامي، عندما كان الخليفة يُنتخب بالشورى وحين كان بابه مفتوحاً لأي ناصح أو شاكٍ. ولكن هذا العهد الذي اعترته، على رغم التعاليم الدينية السامية، صراعات شتى وفتن دامية، لم يدم طويلاً. وانقلبت الخلافة ـ على ما يقول المؤرخون والمحللون ـ إلى ملك عضوض، أصبح فيه الأمر لصاحب السلطة يتصرف به لأغراض دنيوية أكثر منه لغايات دينية. وغدا القائم بالأمر، مهما يكن لقبه، سلطاناً يحكم بفضل ما له من قوة، ويهون عندما تزول هذه القوة أو تنقص، فيخضع فعلاً لمن كان أشد صولة وأكثر أتباعاً. وكان هؤلاء الأتباع في العصور الأولى يلتفون حول عصبية قبلية أو عقيدة دينية، ثم تحولوا جنوداً مرتزقة أو مماليك مشتراة يستجلبون من أدنى الأرض وأقصاها لحماية صاحب السلطة. اما الشعب فلم يكن سوى رعية تنال بعض العناية والرعاية عندما يسوسها الراعي بالحسنى وبالوازع الديني، وتتردى أحوالها عندما تتحكم به أغراض الدنيا وشهوات السيطرة، وما أكثر ما كانت تتحكم!

وأستشهد على ما أقول بمثلين. بين يدي كتاب من أهم كتب التراث وأشهرها، وضعه في الاندلس أحمد بن محمد بن عبد ربه في إبان زهو الحضارة الأموية فيها والحضارة العباسية في بغداد (القرن الثالث إلى الرابع هـ، الثامن إلى التاسع م.) وقد ضمنه خير ما استطاع جمعه من الآثار الادبية، شعراً ونثراً وروايات وحكماً وخطباً، قسمها على خمسة وعشرين كتاباً، كل كتاب منها باسم جوهرة من جواهر العقد ويدور حول موضوع واحد. والكتاب الأول من هذا العقد هو **اللؤلؤة في السلطان**، ويقدمه (أو يفرشه) المؤلف بعبارة جامعة، نصها: «السلطان زمام الأمور، ونظام الحقوق، وقوام الحدود، والقطب الذي عليه مدار الدين والدنيا وهو حمى الله في بلاده وظله الممدود على عباده، به يمتنع حريمهم، وينتصر مظلومهم، وينقمع ظالمهم، ويأمن خائنهم (دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧، ج ١، ص ٩).

ومما ورد في هذا الكتاب (اللؤلؤة) الأقوال التالية: «وقال عبد الله بن عمر: إذا كان الإمام عادلاً فله الأجر وعليك الشكر، وإذا كان الإمام جائراً فله الوزر وعليك الصبر». و «قال ابن المقفع: ينبغي لمن خدم السلطان الا يغتر به إذا رضي ولا يتغير له إذا سخط ولا يستثقل ما حمّله، ولا يلحف في مسألته: وقال أيضاً: لا تكن صحبتك لذوي السلطان إلا بعد رياضة منك لنفسك على طاعتهم. فإن كنت حافظاً إذا ولوك، حذراً إذا

قرّبوك، أميناً إذا ائتمنوك، ذليلاً إذا حرموك، راضياً إذا أسخطوك، تعلمهم وكأنك تتعلم منهم، وتؤدبهم وكأنك تتأدب بهم، وتشكرهم ولا تكلفهم الشكر، والا فالبعد منهم كل البعد، والحذر منهم كل الحذر». و «قالوا: ينبغي لمن صحب السلطان ان لا يكتم عنه نصيحة وإن استثقلها، وليكن كلامه له كلام رفق لا كلام خرق، حتى يخبره بعيبه من غير أن يواجهه بذلك ولكن يضرب له الأمثال ويخبره بعيب غيره ليعرف عيب نفسه» (ص ١٠، و ١٣، و ١٨).

ولننتقل إلى اثر أدبي آخر، لعله أهم أثر فكري تميزت به الحضارة العربية، وهو **مقدمة ابن خلدون**، ولنتدبر بخاصة الفصل الثاني من هذا الكتاب الفذ، والذي يدور على: «الدول العامة والملك والخلافة والمراتب السلطانية وما يعرض في ذلك كله من الأحوال». ففي رأي ابن خلدون، كما هو معروف، «ان الملك غاية طبيعية للعصبية وليس وقوعه عنها باختيار انما هو بضرورة الوجود وترتيبه كما قلنا من قبل، وان الشرائع والديانات وكل أمر يحمل عليه الجمهور فلا بد فيه من العصبية... فالعصبية ضرورية للملة وبوجودها يتم أمر الله فيها (طبعة دار القلم، بيروت، ص ١٥).

ويسوّغ ابن خلدون عهد معاوية إلى ابنه يزيد الذي انتقل به الحكم إلى حكم وراثي، بأنه كان «خوفاً من افتراق الكلمة» (ص ١٦) «والذي دعا معاوية لايثار ابنه يزيد بالعهد دون سواه انما هو مراعاة المصلحة في اجتماع الناس واتفاق أهوائهم باتفاق اهل الحل والعقد عليه حينئذٍ من بني أمية إذ بنو أمية يومئذٍ لا يرضون سواهم وهم عصابة قريش وأهل الملة أجمع وأهل الغلب منهم فآثره بذلك دون غيره ممن يظن انه أولى بها وعدل عن الفاضل إلى المفضول حرصاً على الاتفاق واجتماع الأهواء الذي شأنه أهم عند الشارع» (ص ١٦٦). «ثم ذهبت معاني الخلافة ولم يبق إلا اسمها وجاء الملك وجرت طبيعة التغلب إلى غايتها واستعملت في أغراضها من القهر والتقلب في الشهوات والملاذ...» (ص ١٦٤).

والحجة التي تتبين من كلام ابن خلدون هنا هو ان المقصد الأول «الذي شأنه اهم عند الشارع» هو اتفاق الكلمة، فان يجيء هذا الاتفاق عن طريق العصبية والغلبة ـ ومن شأنه أن يجيء عن هذا الطريق ـ يكن أولى من التفرق الذي قد تأتي به الشورى. وهذه الحجة لا تختلف أمامنا عن حجة بعض حكامنا المعاصرين بضرورة توحيد كلمة الأمة مهما تكن الوسيلة حتى لو كان عمادها القهر والغلبة. وعلى كل حال، فإن رأي ابن خلدون أن هذا كله هو من طبيعة العمران و «بضرورة الوجود وترتيبه».

* * *

ولا حاجة لأن نستغرب ان الديمقراطية لم تكن ماثلة مثولاً بارزاً في تاريخنا الماضي. فهذا كان شأن جميع الشعوب في أطوارها القديمة في مختلف أصقاع العالم، شرقيها وغربيها، شماليها وجنوبيها، ما عدا فترات وجيزة نبتت فيها الديمقراطية وزهت في أثينا واخواتها من المدن الاغريقية وفي روما في عهدها الجمهوري. أما في ما خلا ذلك فالسلطة كانت للمتحكم الغالب، مهما يكن اسمه ولقبه ومهما تكن الوسائل التي يستخدمها للظفر بالغلبة. ولم يرتفع شأو الديمقراطية ولم تنتشر مطالبها إلا بفعل تحولات اقتصادية واجتماعية وعقلية في المجتمعات الغربية الحديثة، ولا تبرز معالمها في المجتمعات التي ظلت خارج حركة التحديث إلا بقدر ما يدرك أهل هذه المجتمعات حقائق هذه التحولات ويتطورون وفقاً لها.

* * *

اما **العامل الثاني** لتعثر الديمقراطية في بلادنا العربية، فهو من مولدات الحاضر، وبه نشارك البلدان الأخرى التي هي في مثل وضعنا المتخلف. فالتخلف الذاتي والتبعية للغير والانهزام في الميادين الحربية والاقتصادية تثير في قلب الجماهير النقمة على الأوضاع القائمة والنزوع إلى تسريع خطى التحرر والتقدم، وتدفع بها بالتالي إلى الاستسلام لأية سلطة تعدها بهذا التسريع وان تجيء على أنقاض حريتها. فالأصل يبقى «اتفاق الكلمة» ولا ضير أن يكون مفروضاً من عل بسلطة فردية أو حزبية أو عسكرية. وقد عُزز هذا الشعور بحجج أخرى، منها أن الديمقراطية عملية بطيئة لا تنفع في زمن السباق واللحاق، وهي أيضاً معرضة للفساد والافساد ولاستئثار النافذين فيها بالمال والنفوذ (وهذه حجة قائمة في كثير من الأحيان وفي مسالكُ الدول الغربية الديمقراطية شواهد كثيرة على صحتها). ومن هذه الحجج أيضاً أن الديمقراطية هي من نتاج الغرب، والغرب هو المستعمر وكل ما يخصه أو يأتي عن طريقه متهم، بل مرفوض. وتصبح الديمقراطية من هذا المنظور غطاء لحجب أطماع الدول الاستعمارية عن الأنظار ووسيلة من وسائل إضعاف المجتمعات المتخلفة وإحداث ثغرات وخلخلات فيها. تنساب هذه الاطماع من خلالها لتتمكن وتسيطر وتستغل. على أن الدكتاتورية حينما اتخذت وسيلة لرص الصفوف وحشد الجهود في سبيل تسريع التحرر والتطور والتنمية لم تؤد إلى هذه الغايات، بل زادت شعوبها فقراً إلى فقر وتعاسة إلى تعاسة، وأظهرت هزال الواجهات البراقة التي أقامتها لاخفاء وقائع تخلفها وعجزها. وحالة الاتحاد السوفياتي في هذه الأيام أسطع برهان عن هذا الواقع. وبالاضافة إلى هذا، ان النظم الدكتاتورية تعرض شعوبها لنكبات وخسائر ضخمة بسبب تفرد أربابها في الرأي والتصرف. ومن هنا صدق حس

صاحبي في البحرين بأن ثمة تحولاً لدى دول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية من النظم المركزة إلى النظم الليبرالية، وذلك بسبب استشعار الشعوب بأن هذه النظم تبقى، على رغم بطئها، أكثر ملاءمة للتحرر والتطور وأوفى ضماناً من أخطار الصدمات المهدمة والهجمات المزلزلة. وهي، قبل هذا كله، قائمة مبدئياً على أولوية حقوق المواطن وكرامة الإنسان. وهذه الأولوية هي الأساس السليم والمرتجى الأمين لأية حياة قومية صحيحة. فعسى ألا نكون أقل من سوانا من الشعوب المتخلفة إدراكاً لهذه الحقيقة وسعياً لاعتمادها.

* * *

يبقى **العامل الثالث** في تعثر الديمقراطية في مجتمعنا. وهو حصرنا اياها في الحقل السياسي فحسب، أي في تحصيل الحقوق الشعبية وفي بناء الحكم على الارادة الوطنية العامة. ولا شك أن هذا مقصد بارز وشأن جليل. ولكن الديمقراطية هي أبرز مكانة وأجل شأناً من أن تقصر على حيز محدود، فإنها تحيا بالانطلاق وبالانتشار في الأرض وبتنسم الأجواء - كل الأجواء. إن لها مجالاتها في البيت وفي المدرسة وفي المحافل الدينية والاجتماعية والثقافية بالاضافة إلى مجالها في عالم السياسة والحكم. وهي ان أزهرت وأثمرت في هذا العالم فبفضل إزهارها وإثمارها في تلك العوالم المؤثرة في حياة المجتمع. ولعمري كيف ننتظر من أب أو معلم أو مرشد أن يكون صحيح الدعوة الديمقراطية في سياسة بلاده إذا بقي مستبداً في بيته ساطياً في مدرسته، وفارضاً رأيه رافضاً للحوار في دوائر إرشاده؟ وإذا لم يكن بعض المواطنين مؤهلين أو مستعدين ليناضلوا من اجل الديمقراطية في الحقول العامة، فإن نضالهم من أجلها وممارستهم إياها في حقولهم الخاصة الأقرب إليهم والأيسر منالاً يوفر لها على مر الأيام الأساس الثابت في تللك الحقول. إن الدولة الديمقراطية التي ننشد انما تقوم في مجتمع تسري الديمقراطية في جميع خلاياه. فلننعش هذه الخلايا يوماً بعد يوم، بايمان وتصميم، فتتحول قطرات جهودنا إلى سواقٍ وأنهار، تخصب الأرض وتقلب إحباطاتنا الحاضرة آمالاً صادقة ومنجزات أكيدة.

المطالب الكبيرة
والإنجازات الصغيرة(*)

تسري في مجتمعنا العربي آمال ومطامح كبيرة تستولي على قلوبنا وأفكارنا وسلوكياتنا. فجميعنا مهتمون بتحرير فلسطين، وتحقيق الوحدة العربية، وإرساء قواعد الحكم الصالح، وبدفع التنمية قدماً لتحرير مجتمعنا من الجهل والفقر وغيرهما من أسباب التخلف. وهذه دلائل ايجابية، لأن أي مجتمع انما ينمو ويتقدم بقدر ما تعلو طموحاته وتنتشر أمائرها وآثارها في صفوف أبنائه.

ولكننا كثيراً ما ننسى أن بلوغ المطالب الكبيرة يحتاج إلى إنجازات صغيرة في حقول الحياة المختلفة. ولكم يدهشني حقاً أن أقابل أشخاصاً يرفعون أصواتهم بالدعوات العامة ويرددونها في كل مناسبة، ولكنك إذا تفحصت حياتهم العادية، وجدتها ملأى خللا وفوضى. فأحدهم مثلاً يتخلف عن مواعيد ارتبط بها، وآخر يحجم عن اجابة رسائل تلقاها، وثالث يهمل واجباته الدينية أو المهنية أو يتخلى عنها. إن شبكات هذه الواجبات ـ الصغيرة في ظاهرها ـ تؤلف نسيج الحياة. وما لم نبذل لها العناية الكافية، فاننا نظل عاجزين عن تلبية الواجبات الكبيرة التي نرنو إليها.

كثيراً ما تثير إعجابنا المصنوعات المتطورة التي تتدفق علينا في هذه الأيام من أدوات منزلية أو سيارات أو حواسب أو آلات رؤية أو سماع، فضلاً عن المصنوعات العملاقة والمعقدة كالطائرات والصواريخ والأقمار الاصطناعية وأمثالها. انها تبهرنا

(*) نشر في: **الحياة**، ١٠ /٥/ ١٩٩١.

بمظاهرها الخارجية وبقابلياتها النافذة، على اننا إذا أمعنا التفكير فيها ألفينا ان كلا منها حصيلة مئات، بل آلاف، من العمليات الجزئية التي يقوم بكل منها عامل مدرب متقن لصناعته وتخصصه، فإذا أخل أي من هؤلاء العمال بوظيفته أو التهى عنها بشأن آخر تعطلت الأداة المصطنعة بكاملها. ولكم نسمع أن بعض الشركات الأميركية الكبرى، صانعة السيارات الشهيرة، تسحب من الأسواق حشوداً من سياراتها لاكتشاف خلل في جانب من جوانب صنعها، فتخسر بذلك الملايين من الدولارات وتصاب شهرتها بأذى شديد. فالتقنية الحديثة تظهر بأجلى بيان أن صحة المصنوع تقوم بالاتقان الدقيق لكل جزء من أجزائه مهما صغر. وكلما تطور الصنع أو تعقد المصنوع، ارتفع شأن هذا الاتقان المطلوب ونمت شرائطه.

وإذا عدنا من عالم الصنع إلى عالم الطبيعة، وجدنا شواهد على الحقيقة ذاتها. فالعصفور الذي يبني عشه في شجرة من الأشجار لا يقيمه بصورة عجلى أو عشوائية، بل انه يطير من مكان إلى آخر ليجمع أغصان الأشجار وأوراقها واحدة بعد أخرى ويرتبها ترتيباً محكماً ويكوّن منها عشاً ليسكن فيه أو لتفرخ عصفورته صيصانها في رحابه. وهذا العش، على ضيقه وصغره، هو نتاج العديد من العمليات الدقيقة التي يقوم بها العصفور والتي أعدته لها آجال طويلة من التطور الطبيعي المتدرج.

ومثله النملة التي تنتقل من محل إلى آخر لتجد حبة من الحبوب أو نثرة من طعام فتحملها في فمها وتنقلها إلى سردابها حيث تخزن مؤونتها الشتوية. وهذا المخزون، على ضآلته هو أيضاً نتيجة العديد من المسيرات الشاقة ومن الأعمال الثقيلة بالنسبة إلى النملة، والتي تتم بدقة مكتسبة خلال آماد من التطور الطبيعي المتدرج.

ومن فينا مارس التعليم قد خبر أية صعوبة يتحملها المعلم عندما يحاول أن يدرب طلابه على التفكير المنطقي المنتظم. وقد خرجتُ من خبرتي في هذه المهنة خلال نصف قرن من الزمن، وليس ما يزعجني ويضيق صدري أكثر من التشوش في تكوين الفِكَر وعرضها. وتبين لي أن التدرب على التخلص من هذا التشوش إلى الانتظام والوضوح يبدأ بالجزئية الصغيرة، وهي تكوين جملة صحيحة. فأكثر طلابنا يجهلون في بدء دراستهم ـ حتى الجامعية منها ـ كيفية تركيب جملة سليمة فكراً ولفظاً. ثم من الجمل المترابطة تتكون الفقرة، ومن الفقرات المنتظمة والمترابطة أيضاً يتكون المقال أو جواب الامتحان. هذا إذا كان الغرض من التعليم هو فعلاً التدريب على التفكير الصحيح، وهو غرض أصبح ضئيلاً ونادراً في نظمنا التعليمية الحاضرة لأسباب لا مجال لسردها هنا، وأخذ مكانه حشو الذاكرة بالمعلومات التي كثيراً ما تكون متفرقة متناثرة وبالتالي غير مجدية.

ومن هنا ندرك شكاوى القائمين بالادارات الرسمية أو الشعبية أو المهن الحرة من متخرجي الجامعات الذين يتهافتون على التوظف في دوائرهم. فهؤلاء يحملون شهادات عالية ويتباهون باختصاصات في شتى العلوم والمعارف ولكنك إذا طلبت من بعضهم وضع تقرير بسيط أو تحرير كتاب عادي بلغة أجنبية أو بلغتهم الأصلية وجدتهم عاجزين عن ذلك، إذ يأتي التقرير أو الكتاب مشوباً بالعبارات الركيكة فضلاً عن الأخطاء اللغوية الأساسية. وإذا أوكلت آخرين منهم بتنظيم ملف من الملفات ألفيتهم يضيعون بين الأوراق المختلفة فلا يستطيعون تحديد الروابط القائمة بين الموضوعات أو الفواصل التي تميزها بعضاً عن بعض.

وفي أحد أحاديثي السابقة لطلاب الجامعة الأميركية في بيروت ذكرت أن خبرتي في التعليم والادارة وسواهما من الأعمال التي مارستها دلتني على أن الفارق الأساسي بين الناس ليس في الجنس أو اللون، أو في الغنى أو الفقر، أو في الذكاء أو البله، أو في الجمال أو القباحة، وانما هو بين فئتين اساسيتين: فئة يمكنك اعتمادها والركون إليها، تخبر أفرادها ماذا تطلب أو تريد وتثق بأنهم ينفذون بدقة وأمانة وضمن الوقت المحدد، وفئة لا تستطيع الاتكال عليها، بل عليك ان تلاحقها آناً بعد آن لتتأكد باستمرار انها اهتمت بجميع التفصيلات وعالجت جميع الجزئيات بضبط وإحكام.

* * *

نتحدث كثيراً عن التخطيط ونعتبره عماد النهضة المرجوة والتنمية المبتغاة. ولكن جدوى التخطيط تظل محدودة باتقان التنفيذ في الجزئيات وفي التفصيلات مثلما هو في الكليات والمناهج العامة. وقد حدثني صديق كان يعمل في دوائر المعونة الفنية لدولة كبرى أنه عندما كان يزور بلداً من البلدان الراغبة في الحصول على المعونة، كان أول مطلب من مطالب حكامها ـ بعد الاعانة المالية طبعاً ـ إيفاد خبراء ليضعوا مشروعات أو يخططوا لاصلاحات. ولا إنكار للخدمات التي يقدمها الخبراء المتخصصون، ولكن نجاح أي منهم يتوقف، إلى حد بعيد، على ما يتوفر له من مساعدين ليجمعوا له المعلومات أو ينظموا له المواعيد أو يرتبوا الأوقات والواجبات... وكأي من خبير أو مدير أو كبير نجح في عمله بفضل مهارة سكرتيرته في ضبط المهام الصغيرة وحسن انجازها.

لقد بُهر العالم حديثاً بالظفر السريع الحاسم الذي أحرزته جيوش الدول المتحالفة ـ وفي مقدمها الولايات المتحدة ـ في حرب الخليج. ونسب أكثر المعلقين والمحللين هذا الظفر إلى الاعتدة المتطورة التي امتلكتها هذه الجيوش والتي فاقت ما كان في حوزة

العراق بفارق شاسع، كماً وكيفاً. كما أن بعضهم نوّه بالخطط الاستراتيجية التي وضعتها وزارة الحربية الأميركية وبمهارة قادة الميدان في تنفيذها. ولكن لا تلك الاعتدة ولا هذه الخطط كان بوسعها ان تؤدي إلى هذا النصر الخاطف لولا التدرب الدقيق والمستمر الذي جازه أفراد الجنود وغيرهم من المشاركين في الحملة العسكرية، كل في عمله الجزئي الخاص به وجميعهم معاً بتناسق ومشاركة.

وكمثل معاكس: نذكر كارثة الحادث النووي الرهيب الذي نتج عن تعطل المفاعل الرابع في مركز تشرنوبيل في أوكرانيا السوفياتية، والذي قضى على العديد من السكان وأفسد الحياة في مساحة واسعة من الأرض، والذي انتشرت أخطار إشعاعاته إلى مسافات بعيدة ولا تزال تفعل بعد خمس سنوات. إن هذا الحادث الهائل لم ينشأ عن عجز في التخطيط والترقب والتحوط فحسب، بل عن إخفاق العاملين أيضاً في تحمل المسؤولية والقيام بالواجب، كل في مجاله الخاص به. وعندما وقع الحادث وانساب الإشعاع القاتل أو المعطل قام أفراد من العمال والأطباء والمسعفين بجهود بطولية ـ كلفت كثيرين منهم حياتهم ـ في سبيل منع انتشار الإشعاع وتخفيف أضراره، ولكن هذه الجهود لم تبلغ مقاصدها وذهب أكثرها عبثاً لأن المشروع لم يكن في الأساس سليماً في كل جزء من جزئياته وبالتالي في مجموعه الكلي.

* * *

ولعل عزوفنا عن الاهتمام بالواجبات الجزئية المستمرة، ناشىء عن توهمنا بأنه لا ينجينا من مآزقنا الحاضرة سوى بطل يبعث به القدر فيقلب أوضاعنا رأساً على عقب ويهدينا إلى النجاة والغايات المرتجاة. ومع اننا لا ننكر مآثر الأبطال في إنقاذ شعوبهم من بلاياها ودفعها في سبل النهضة والتقدم، فانه يبدو لنا أن حياة أي شعب في هذا العصر بلغت من التشابك والتعقد مبلغاً لم يعد يتيح لأي فرد، مهما تعظم مواهبه أو خبرته، أن ينهض بأعبائها وحده أو أن يضمن نصرها بمفرده. وعلى العكس: ان الاتكال على البطل الفرد، يؤدي إلى نكسات بل نكبات أصابت العديد من الشعوب في هذه الأيام، ونحن منها. ولدينا أمثلة كثيرة على ذلك.

وحتى عندما يتوفر البطل المطلوب فانه لا يستطيع القيام بمهمته الانقاذية ـ أو بالمعجزة ـ التي ننتظرها منه إذا لم تسنده إنجازات فعلية في الحقول الجزئية التي تؤلف بمجموعها حياة الشعب. فالسعي إلى الاتقان، والتدرب على الاتقان، كل في مجاله هو السبيل الصحيح لنهضة المجموع وضمانها الأكيد.

ولعل عاملاً بارزاً من العوامل التي تصرفنا عن القيام بواجباتنا وتحمل أعباء مسؤولياتنا هو أننا غالباً ما نرى في مجتمعاتنا المتخلفة أن الأمانة للمسؤولية لا تجلب لصاحبها الفائدة الشخصية المرجوة بل يأتي من هم أعلى منه في مراتب القدرة والنفوذ فيستفيدون منها لنيل أغراضهم وللصعود في سلم المراتب، مما يؤدي إلى تراخ وإحباط لدى أصحاب الضمير الحي والحس العميق بالمسؤولية. علماً بأن الخطأ لا يعالج بخطأ مقابل، أو كما يقول المثل الانكليزي: ان خطأين لا يكوّنان صواباً. فلا يصحح خطأ التسيب من جانب البعض بتسيب آخرين، بل بصمود هؤلاء وبمواجهة اللامسؤولية بمزيد من المسؤولية.

تبقى اذن الانجازات الصغيرة، الصادرة عن الشعور بالمسؤولية والرغبة في الاتقان والقدرة عليه الأساس الصحيح المتنامي لتحقيق مطالبنا الكبيرة، والأداة التي تمكننا، بالمثابرة والمشاركة، من تحويل أحلامنا إلى وقائع فعلية ثابتة.

كفانا هلعاً وضياعاً...
وإلى العمل![*]

أتوجه بهذا الحديث إلى المواطن العربي اينما كان وإلى أي بلد انتمى، وبصفة خاصة إلى المواطنين الناشئين الذين يكوّنون طليعة الجيل القادم. فلقد طغت علينا في العقود الأخيرة من هذا الزمن السيىء حالة من القرف والقلق والاحباط جعلتنا نشك بقدراتنا وبتراثنا وبأنفسنا، إذ توالت علينا هزائم داهمة في السياسة والاقتصاد، وتراجعات مريعة في وجوه التخلف المتنوعة. وجاءت الكارثة الأخيرة ـ كارثتنا جميعاً في حرب الخليج ـ فتفاقم الاحباط وطغى اليأس وتحول القلق إلى فزع وهلع تطفح بهما القلوب والنفوس.

ولا عجب! فلم تبلغ الأوضاع العربية دركاً من السوء أدنى من الدرك الحالي، إذ انها لم تكشف فحسب الانقسامات العميقة والانفراطات الشاردة في «النظام» العربي الذي تنتسب إليه دولنا، بل تعدى أثرها هذا إلى بروز الضغائن والاحقاد في صفوف الشعوب، وإلى انكار الانتماء العربي في دوائر واسعة رسمية وشعبية، فضلاً عن انهيار دولة العراق وعن الاضرار الهائلة التي نزلت بالكويت، والثروات الطبيعية التي أهدرت وما تزال تهدر، والمنشآت والمكتسبات التي دمرت، والموفرات من سني «الرخاء» التي تبخرت.

وتصاحب شعور الفزع هذا موجة من الضياع، تجدنا فيها نلتمس الأهداف

(*) نشر في: **الحياة**، ١٧ /٥/ ١٩٩١.

والوسائل التي تنتشلنا من هذه الهاوية فلا نراها، وإن رأيناها اختلفنا حولها أشد اختلاف، فإذا نحن ندور على أنفسنا في تيهان دائم، نطلق التساؤلات ذاتها فنحار في الاجابة عنها، ونتجادل في المحافل والمجالس فلا نخرج من تجادلنا مقتنعين أو متفقين، بل نبقى على العكس مشتتين، فكراً وسلوكاً، وكل منا ناقم على جبهة من الجبهات أو على وضع من الأوضاع، إن لم نقل على الدنيا كلها.

ولقد حان الوقت للافلات من هذه المآزق الخانقة ولاكتساب بعض الاطمئنان، بل لتوليد دفعة دافئة من العزم والاقدام. وأمامنا مثلان باهران في هذا القرن، هما المانيا واليابان. فكل منهما هزمت هزيمة كاسحة في الحرب العالمية الثانية، وقتل الملايين من ابنائها ودمرت جيوشها وأعتدتها العسكرية ومنشآتها الاقتصادية، واصبحت «على الأرض» كما يقال. وفي أواخر الحرب اشتدت النوازل عليها، فقصفت قلاع الطيران الأميركية الحليفة المدن الألمانية الكبرى بقسوة هائلة، وفي اليابان ألقى الأميركيون قنبلتين ذريتين على هيروشيما، وناغاساكي قصمت ظهر الدولة، ودفعت سلطاتها العسكرية والمدنية ـ وعلى رأسها الامبراطور ـ إلى الاستسلام. وتحمل الامبراطور ـ وهو في نظر اليابانيين رمز الوطن والشعب وسليل القوى السماوية ـ من صنوف الاستعلاء والتجاوز ما أصاب الكرامة اليابانية في الصميم.

فماذا فعل اليابانيون ومن قبلهم الالمان؟ لا شك أنهم فزعوا وهلعوا من الهزيمة الساحقة، ولا شك انهم ذهلوا وضاعوا من شدة الصدمة، ولكنهم ما لبثوا ان نفضوا عن أنفسهم الفزع وان تغلبوا على الذهول والضياع، فشمروا عن سواعدهم وأخذوا يعملون ليل نهار في إعادة إعمار بلادهم. فكنت ترى المواطن الالماني العادي يقوم بنفسه وعلى ضوء الكهرباء ليلاً ـ أو المصابيح والشموع إذا انعدمت الكهرباء ـ لاعادة بناء بيته، وكنت تسمع عن الياباني انه يمدد ساعات عمله قدر المستطاع، بل فوق المستطاع، في بيته أو متجره أو معمله لتأمين الغذاء واللباس له ولذويه، وللاسهام في إعادة بناء مجتمعه ودولته.

ولكارثتنا مثيلاتها في الوقت الحاضر، وأبرزها حالة الاتحاد السوفياتي الذي كان إلى فترة قصيرة احدى القوتين العظميين في العالم. فإذا هو الآن في لجة اضطراب سياسي واجتماعي تتصدى لجوهر عقيدته ونظامه، وتتنازعه الحركات القومية والاثنية التي تكاد من شدتها وتوزعها أن تهدد بفرط عقده، ويهيمن عليه انهيار اقتصادي يحول دون وصول الرغيف إلى مواطنيه. وها ان رئيس جمهوريته والسكرتير العام للحزب الحاكم، الذي كانت كلمة من سابقيه تلقي الرعب في الشعوب القريبة والبعيدة، يحمل

قبعته ويزور اليابان ومن بعدها عدوة نظامه كوريا الجنوبية لاستجداء المعونة وهو يصرح، كما أعلنت جريدة هذا الصباح، «ان بلاده تقف على حافة الفوضى».

وقد تساءل الناس، وما يزالون، عن العوامل التي انقذت كلاً من المانيا واليابان من غوائل الهزيمة وارتقت بهما خلال عقود محدودة من السنين إلى أعلى مستويات الانتاج والقدرة الاقتصادية في هذا الزمن، حتى اخذت كل منهما تنافس الولايات المتحدة في هذا المجال، وتكاد اليابان أن تنذر بأنها ستسبقها في مطلع القرن المقبل. ولا شك أن ثمة عديداً من العوامل الخارجية والداخلية التي أدت إلى هذه الانجازات المذهلة. والداخلية منها في نظري أفعل من الخارجية وأهم. وفي مقدمتها عاملان رئيسيان: الحس الوطني، والاقبال على العمل المنتج. فلأبناء كل من هذين الشعبين تعلق متين بالوطن والتراب وبالتراث والقدرات الطبيعية والمكتسبة، تعلق حري بأن يثير عندنا الخجل والاستحياء عندما نقابله بما نسمع اليوم من تنكر للأصل وللرابطة العربية وبما نشهد من تسابق على تقديم الأجنبي البعيد على الشقيق القريب ومن تهافت على المصالح الآنية الضيقة على حساب المصلحة القومية الشاملة. اما إقدامنا على العمل المجدي، والمستمر والمتفائل، فانه لا يزال غائباً أيضاً في حالة الفزع والضياع الطاغية علينا. فليس بيننا من عمد إزاء هذه المحنة إلى زيادة انتاجه فكراً أو عملاً زيادة تقي، ولو جزئياً، من مثيلاتها في المستقبل.

* * *

فمن أين نبدأ؟ في نظري ان كلا منا يجب أن يبدأ حيثما هو: يبدأ بنفسه قبل أن يتناول الآخرين بالاتهام والنقد. يبدأ باصلاح عمله، كماً وكيفاً، وفي إضافة ولو قطرة واحدة في مجرى التقدم الوطني والقومي، ايماناً منه بأن هذه القطرات الضئيلة ستتحول إلى سواقٍ وأنهار. ولعله يجب علينا، قبل أن نقبل هذا الموقف ونتفق عليه أن نتصدى لمواقف أخرى ونكوّن بصددها **اقتناعات** ثابتة:

الاقتناع الأول هو أن خشبة خلاصنا هي، أول الأمر وآخره، في أيدينا ومن صنعنا، لا في أيدي الغير أو من صنعهم، فاطالة التحدث عن مواقف الولايات المتحدة واسرائيل والاتحاد السوفياتي والدول الأوروبية ودول العالم الثالث هي إلى حد كبير مضيعة للوقت وانحراف عن السبل السوية، وهي الكشف عن امكاناتنا وقدراتنا الذاتية من كل نوع وتعزيزها بكل دقة. فإذا استطعنا بهذا الكشف والتعزيز أن نبلغ منها مبلغاً محسوساً ومقبولاً منا ومحترماً من الغير أمكننا ان نستفيد من التناقضات في سياسات الدول المختلفة، وإلا ظللنا فرائس لهذه السياسات وضحايا لأصحابها.

الاقتناع الثاني هو ان انتشالنا من الهاوية العميقة الحاضرة لا يتم بعمل سحري أو بمعجزة من معجزات القدر. فعصور السحر والمعجزات قد زالت، ولم يبق للمرء «الا ما سعى» جهداً مستنيراً مستمراً متكاملاً مع مساعي المواطنين الاخرين. ولقد ذهبت كذلك عهود الأبطال الأفراد الذين يعتقد أن الخلاص يأتي عن أيديهم لما وهبهم الله من مزايا أو لما رسم لهم القدر من أدوار. وقد جاءت عهود البطولات المتعددة المتنوعة المنبثة في ثنايا الشعب، والتي تسم بالعظمة أي عمل نقوم به مهما يكن متواضعاً. ومن جهة أخرى، كفانا ما عانيناه ـ بخاصة في الكارثة الأخيرة ـ من الانصباب على بطولة الحاكم الفرد ومن الاستسلام لمشيئته المطلقة وأحكامه الطاغية ومن السماح له بأن يتصرف بمصير جيل كامل، بل بمصائر اجيال قادمة.

الاقتناع الثالث يتعلق بقضية تسارع الزمن. والواقع اننا نعيش في زمن تتسارع فيه الأحداث والتغيرات، وتتسابق فيه الدول والشعوب أقسى سباق في جميع ميادين الحياة. وقد أدت التحولات المتسارعة والتنافسات المستعرة إلى توسيع الشقة بين القوي والضعيف وبين الظالم والمظلوم وبين الغني والفقير، وكثيراً ما نسمع من صفوف الشباب المتحمس والمرتبك معاً «ان الوقت يعمل ضدنا». وقد وردتني حديثاً رسالة من مواطنة فلسطينية مؤمنة، تبدي فيها قلقها من أن الأساليب المتبعة ـ أو المقترحة ـ لانقاذ فلسطين لم تعد تكفي، وإن صحت، لانجاز هذا الانقاذ بسبب تسارع الأحداث التي تأتينا كل يوم بخسارة جديدة، وان الوقت بالتالي لا يعمل لمصلحة الانقاذ بل لمزيد من التراجع والتدهور. إن لهذا القلق ما يسوغه، ولكن يبقى السؤال الأساسي وهو أنظل مستسلمين لقدر هذا التسارع كما استسلمنا في الماضي لصنوف أخرى من الانجاز القدري وشللنا إزاءها أو تحت وطأتها، أم نسعى لأن نكوّن لأنفسنا من القدرة الذاتية ما يتيح لنا ـ إن لم يكن اليوم فغداً، وإن لم يكن كلا فبعضاً ـ التخلص من أعبائنا والتحرر من مساوئنا؟

ولسنا وحدنا الذين تلهبهم سياط الزمن ويلهثون في العدو أو في محاولة العدو لتحقيق الانجازات. اني اعتقد أن النظام الشيوعي الذي ساد روسيا خلال هذا القرن هو بوجه من الوجوه محاولة للحاق بالمجتمعات الغربية المتطورة، من أقصر السبل وفي أسرع وقت ممكن. فالمجتمع الروسي، على رغم الجهود الاصلاحية المتكررة منذ عهد بطرس الأكبر في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن التالي، بقي متخلفاً عن المجتمعات الغربية، فجاء النظام الشيوعي، بالاضافة إلى عقيدته بالحكم السياسي المركز وبالاقتصاد الخاضع له، وبالخطط الخمسية المتتابعة، وبالاندفاع إلى التحديث والحشد العسكري الهائل، لتسريع الخروج من التخلف إلى التقدم ومنافسة الغرب في ميادين قدراته، وقد

حققت روسيا هذه الأهداف بشكل باهر رفعها إلى موازاة الولايات المتحدة في مرتبة الدولتين العالميتين العظميين. ولكن هذا البناء العظيم ما لبث أن تعرض للضعف والفساد، فإذا هو ينهار في أيامنا هذه أو يقف، حسب قول غورباتشوف، على حافة الانهيار.

ولعلنا نتعلم من أعدائنا، من اسرائيل والصهيونية العالمية المحتلين أرضنا والمستعلين علينا والسادين الطرق والمنافذ أمامنا. فإذا ما هالنا اليوم ما حشدت اسرائيل من إعدادات عسكرية ومن قدرات صناعية ومن أسباب التسلط والنفوذ على سياسات الدول الكبرى، فلنعتبر أن هذا كله لم يبدأ بقيام اسرائيل عام ١٩٤٨، ولا بوعد بلفور عام ١٩١٧ بل يعود إلى ما يزيد على قرن من الزمن، في الثمانينات أو قبل الثمانينات من القرن الماضي، حين بدأت شريحة في الكيان اليهودي تتحول إلى حركة صهيونية عالمية، وحين أخذت كثرة اليهود، في أصقاع الدنيا كلها، يعمل كل منها في موضعه، بجهد وعناد وتوافق لبلوغ الهدف الصهيوني باقامة اسرائيل وإمدادها بوسائل القدرة والتوسع. إن النهر الصهيوني الذي يخترقنا اليوم انما تكوّن من الألوف المؤلفة من قطرات العمل الحثيث المتنامي والمتكامل التي ولدها وبذلها أفراد الشعب اليهودي خلال قرن أو أكثر من الزمن ليجمعوا شتاتهم الموزع في العالم وليحققوا الحلم الذي راودهم خلال تاريخهم.

إنه من الضروري أن نحس بسياط الزمن عسى أن توقظنا من سباتنا وتثير عزائمنا وتوحد إرادتنا وتدفعنا إلى التخلي عن مماحكاتنا وتصرفاتنا غير المجدية، وإلى بذل أضعاف أضعاف ما نفعل الآن لنستطيع أن نقف على أرجلنا ونجابه الأحداث المتدفقة والقوى المهاجمة بصمود وصلابة.

عن السؤال الذي يبدو رهيباً: «من أين نبدأ؟»، نجيب بكل بساطة: من حيثما نقف في موقعنا من جبهة النضال التي يجب أن تمتد على الحياة كلها، على أن يأتي كل يوم جديد بجديد من مآتينا، كماً وكيفاً، فالسياسي في سياسته، والاداري في إدارته، والاقتصادي في زراعته أو صناعته أو تجارته، والثائر في ثورته، والجندي في ميدانه، والمعلم في مدرسته: ـ كل منا، وكلنا معاً، مدعوون لأن نحرز في أعمالنا الخاصة والعامة والمشتركة تقدماً سليماً مستمراً ومتتابعاً. من هنا نبدأ وبه ننهض حتى لو لم نحقق كامل أهدافنا عن طريقه. فلا خيار حقيقياً لنا سواه. بهذا المعنى تصح مقولة انغلز: «في البدء كان العمل».

هل نقوى على حماية الجامعة؟(*)

أية جامعة أعني؟ قد يتبادر إلى ذهن القارىء أني أتصدى لجامعة الدول العربية، فلقد طفحت صحف هذه الأيام بأخبار عودة مجلس الجامعة إلى الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية في القاهرة في الخامس عشر من هذا الشهر، وانتخاب هذا المجلس الدكتور عصمت عبد المجيد وزير خارجية مصر السابق أمينا عاماً لها. وذلك بعد سنوات من إهمال الدول الأعضاء لها، وانتقالها إلى تونس ثم عودتها إلى القاهرة، ومن إنشاء هذه الدول مجالس إقليمية تحول الأنظار والمساعي عنها، وخصوصاً بعد كارثة الخليج الأخيرة التي قسمت الحكومات والشعوب العربية بعضاً على بعض وأثارت من الأحقاد والضغائن وصنوف الصراع ما يشهده ويتألم منه المواطنون العرب في شتى ديارهم.

لقد استبشر البعض من الاجتماع المذكور خيراً، وأملوا أن تبدأ الجامعة مرحلة جديدة فتستفيد من عبر اخطاء الماضي ونقائصه، وتتحلّى بإرادة حية ونشاط نافذ في خدمة قضايا العمل العربي، بينما ظل آخرون على تشاؤمهم، ذاهبين إلى أن القوى المفرقة في الجامعة أشد من القوى الموحدة، وأن هذه المنظمة العربية الأولى لا تزال بحاجة إلى تغير عربي نوعي في أذهان الحكام والرأي العام والقائمين بشؤون الأمانة العامة لتقوم بمهمتها على الوجه المنشود. فهل نستطيع أن نحمي هذه المنظمة من علل الماضي، وأن نطلقها باندفاع وسداد في سبل التعاون والتضامن العربيين والعمل العربي المشترك؟

هوذا **سؤال** خطير من الأسئلة الملحة التي تجابهنا في هذه الأيام والتي يجب أن تظل في مقدمة اهتمامات الحكومات والشعوب في البلاد العربية، نظراً لما يمكن أن

(*) نشر في: **الحياة**، ٢٤ /٥/ ١٩٩١.

يكسبه العرب من حيوية هذه المؤسسة أو أن يخسروا من جراء ضعفها وارتباكها.

على أني لن أتوجه هنا إلى هذا السؤال لقلة خبرتي في شؤون هذه الجامعة وضيق اطلاعي على دواخلها ودقائق أعمالها، وانما أتوجه إلى مؤسسة أخرى تحمل الاسم ذاته، وهي المؤسسة التي تناط بها مسؤولية التعليم العالي وإعداد الجيل القادم من قادة المجتمع في مختلف ميادين الحياة. وتسعفني في هذا التوجه خبرة نصف قرن من الزمن في معالجة القضايا الجامعية قطرياً وعربياً وعالمياً.

ومما دعاني إلى هذا التوجه في هذا الظرف خبر نشرته **الحياة** في عددها الصادر في ١٥ أيار (مايو) الجاري، أقتطف منه ما يلي: «أعلن امس في تونس تأليف لجنة وطنية لحماية الجامعة تضم ممثلين عن أحزاب المعارضة الشرعية ومنظمات شعبية ويرأسها السيد محمد مواعدة رئيس حركة الديموقراطيين الاشتراكيين... (وذلك على إثر) الاضطرابات التي شهدتها الجامعات والمعاهد التونسية منذ الأسبوع الماضي وأدت إلى مقتل طالبين وإصابة عدد من رجال الشرطة. وقالت مصادر قريبة من اللجنة... أن مهمتها تتركز على إنقاذ السنة الجامعية مع اقتراب موعد انتخابات (كذا ولعل المقصود امتحانات) آخر السنة والعمل على إعادة الأمن والهدوء إلى المؤسسة التربوية على نحو يوفر المناخ المطلوب لاستئناف الدروس بعدما أبدى الطلاب بعض الحذر والتحفظ في العودة إلى الجامعات».

ولقد رحبت بهذا الخبر، مع ارتيابي بنجاح هذه المهمة، لأن اللجنة المقترحة لا تضم ممثلين عن حركة «النهضة» غير «المجازة» من الدولة والمتهمة بإثارة الاضطرابات الأخيرة. فقد كنت وما زلت أعتقد أن حماية الجامعة في هذا الصدد وضمان سيرها السوي إلى أهدافها الأصيلة يبدأ بعزم رجال السياسة، من كل فئة واتجاه ولون، على إبقاء الجامعة «حرماً» مصوناً من تدخلاتهم ومنازعاتهم. على أن هذا الموقف يثير أسئلة عدة مهمة ومتشابكة يقتضي أن نجابهها بكل وضوح وأن نحسمها بكل حزم.

هل معنى هذا تحريم العمل السياسي على طلبة الجامعة؟ هل ننكر ما أسهمت به الحركات الطلابية في إثارة موجات التحرر الوطني ودفعها قدماً وفي تمكين بلادنا من نيل حقوقها في السيادة والاستقلال؟ أصحيح أن هذه الحركات هي وحدها مسؤولة عن تدني المستوى العلمي الجامعي؟ وإذا كان قد حصل شيء من هذا التدني من جرائها، ألا تعوض عنه المكاسب الوطنية التي أحرزت بفضل انخراط الطلاب في الحركات السياسية الوطنية؟ وما علاقة هذا كله بقضايا الحريات: حريات التعبير والتجمع والمطالبة بالتغيير؟ لنتناول هذه الأسئلة المهمة والمرتبطة بعضاً ببعض.

ليس من المعقول أو المقبول تحريم الممارسة السياسية على طلبة الجامعة. فهم مواطنون، وبهذه الصفة يحق لهم تعاطي السياسة شأن غيرهم من المواطنين، خصوصاً أن المفروض أنهم احرزوا قدراً من الثقافة يميزهم عن سواهم من الفئات الشابة ويلقي عليهم مسؤولية توظيف هذا الكسب في الأعمال العامة. ولكن هذا التعاطي يجب، في نظري، أن يظل خارج نطاق الجامعة، ليبقى هذا النطاق حرماً موقوفاً على طلب الحقيقة بالدراسة والبحث والنقاش والحوار. إن للطلاب، كمواطنين، أن يمارسوا حقوقهم وأن يؤدوا واجباتهم، وعليهم بعد هذا أن يتحملوا مسؤولية أعمالهم السياسية، شرط ـ وهذا هو الشرط الأساسي الذي نؤكده ـ ألا يتخذوا من حرم الجامعة ذاته مجالاً للنشاط السياسي أو الحزبي ولأعمال العنف.

ومن المؤسف ان قادة الحركات السياسية ـ «المجازة» منها و «غير المجازة» ـ لم يتخذوا هذا الموقف ولم يتفقوا في ما بينهم على احترامه والتقيد به. بل، على العكس، ألفيناهم يمدون شراكهم إلى داخل الجامعة، فيلتقطون جموعاً متفرقة من الطلاب الملتهبين حماسة لخدمة بلادهم وقضايا مجتمعهم، فيصبح هذا الحرم ميدان خصومات حزبية ومنازعات عنفية بدلاً من أن يظل موئلاً لطلب العلم وإحراز مزاياه. ولا ضرر ـ بل ثمة نفع وإفادة ـ من دخول السياسة إلى حرم الجامعة، ولكن بوجهها الفكري الذي يتناول العقائد والاتجاهات بالدراسة والنقد لتبين إيجابياتها وسلبياتها، مع ترك الحرية للطالب لأن يتخذ منها الموقف الذي يرضي عقله وضميره. وهذه هي الحرية التي تتفق ومهمة الجامعة، والتي توجب على كل من هو معني بهذه المؤسسة أن ينصرها ويحمي الجامعة من نقائضها.

ونأتي إلى **السؤال الثاني**، وهو المتعلق بإسهام الحركات الطلابية في النضال الوطني من اجل الاستقلال والسيادة. لا مجال لإنكار إيجابيات هذا الاسهام في البلاد العربية: في سورية ولبنان وبلاد المغرب العربي للتخلص من الحكم الفرنسي، وفي العراق ومصر والسودان للتحرر من الحكم البريطاني، وفي فلسطين لمكافحة الانتداب البريطاني والاغتصاب الصهيوني، كما يجدر الاقرار بما كان لهذه الحركات الطلابية من تلاقٍ وتفاعل، فلا تحدها حدود أو تفصل بينها حواجز، بل تندلع احتجاجاً على أي ضيم ينزل بأي بلد عربي من المحيط إلى الخليج. ولكن هذا التقدير والاقرار يحوطه تحفظان لا بد من تدبرهما: **الأول** هو أن هذه الحركات كانت تستهدف التحرر من الاستعمار الأجنبي وكانت من هذا القبيل متفقة في أهدافها متناصرة في مساعيها، ولكن بعدما انتقل الأمر إلى الحكم الوطني وبرزت الأحزاب والفئات السياسية، توزع الطلاب بينها وأخذت

تجرفهم التيارات المنبعثة خارج الجامعة وبدأت الأغراض السياسية تنفذ إلى داخلها عن طريق الحكومات والإدارات والأساتذة فتحولت إيجابيات النضال ضد المستعمر إلى انقسامات وتحزبات في الجسم الجامعي ومن خلاله في الجسم الوطني مما سبب في عديد من الحالات انقلابات عسكرية رفعت بين ألويتها المختلفة لواء توحيد الكلمة والقضاء على التحزب والتنافر. وهنا أيضاً كان الأمر يهون ولا يؤدي إلى الأضرار التي حلت بالجامعة وبالمجتمع لو أن الفاعليات الحكومية والحزبية توافقت على إيقاف هذه الصراعات عند حدود الجامعة ذاتها.

اما **التحفظ الثاني**، فهو أن هذا الانشغال السياسي الذي كان يثيره رؤساء الأحزاب والحركات السياسية، وما جرّ إليه من اصطدامات حزبية بين الطلاب أنفسهم، وبينهم وبين إدارات الجامعات والسلطات، كما يحدث الآن في الجامعة التونسية، قد انعكست آثاره سلبياً على مستوى التحصيل العلمي بانقطاع الدراسة واضطراب الأجواء، مما أساء لمهمة الجامعة وإلى كفاءات طلابها ومتخرجيها. وغني عن البيان أن هذه الكفاءات هي في مقدمة مطالب المجتمع العربي في أي من أجزائه لبلوغ أهدافه في التحرر الاقتصادي وفي التنمية الاجتماعية والثقافية.

وهذا يقودنا إلى **السؤال الثالث**، وإلى الاعتراف بأن هذا الاضطراب في أجواء الجامعات لم يكن وحده المسؤول عن الانخفاض في المستوى الجامعي، بل ثمة أسباب أخرى كثيرة ناشئة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعن السياسات الحكومية وعن سلوكيات إدارات الجامعات وأساتذتها، كانت لها أيضاً آثار سلبية لعلها أشد فعلاً وأوسع مدى مما ذكرنا! والواقع أن قضية حماية الجامعة حماية وافية هي أشد عمقاً وشمولاً من الجانب الذي نتقصده الآن، وهي تحتاج من البحث والدراسة والمتابعة ما لا يتسع له هذا المجال.

ومن ضمن هذا المنظور المحصور يطلع علينا الجزء الثاني من السؤال وهو ما إذا كانت المكاسب الوطنية المحصلة من التحركات الطلابية تعوض عن التدني في مستوى الجامعات التعليمي والعلمي. وفي نظري، ان هذا التعويض، إن كان قائماً ومقبولاً في حال التحرر من الاستعمار، يفقد قسطاً كبيراً من مسوغاته بعد بلوغ الاستقلال والسيادة الوطنية. وعلى كل حال ـ وهذا مقصد المقال ـ ليس له ما يسوغ قيامه في داخل الحرم الجامعي الذي يجب أن يظل موقوفاً على التحصيل العلمي ومحظوراً على كل ما يهدده أو يفسده.

* * *

وترتبط الأسئلة الثلاثة بقضية الحريات وبمطالبة الحركات الطلابية، ومن هم وراءها، بإطلاقها من دون قيود. صحيح أن الأوطان لا تسلم ولا تكتمل إلا إذا احترمت حقوق أبنائها في حرية الاعتقاد والتعبير والمطالبة بالتغيير. ولكن هذه الحرية يجب أن تقترن بالشعور بالمسؤولية وبالحذر من الأضرار بالأهداف الأصيلة. وللجامعة مفهوم خاص للحرية وأسلوب معين في ممارستها. إنها حصن حرية الفكر والتعبير والنقاش والحوار. وهذا المعنى يهن ويزول عندما تتغلب العصبية على الريادة الفكرية، وعندما ترفض الأيديولوجية الساطية النقد والاعتراض، وعندما يتخذ العنف أداة للإقناع.

ومن المؤسف أن هذا المعنى قد انهار أو هو على حافة الانهيار في أكثر بلادنا العربية. ففي البلاد التي تسودها أنظمة الحاكم الفرد أو الحزب الواحد، تطغى السلطات الخارجية على الجامعات عن طريق التعيينات الإدارية والعلمية وعن طريق الاستخبارات الإرهابية فلا يعود ثمة مجال لأقوال أو مواقف تخالف مواقف السلطات، ويمتنع النقاش والحوار وإعمال العقل إلى درجة أن يخفت صوت الجامعة الأصيل وتصبح كغيرها من مؤسسات الدولة مصنعاً لإنتاج بضاعة ما، هي حملة الدرجات والشهادات العليا. وفي البلاد التي أبقت على هامش من الحريات الدستورية والسياسية والاجتماعية، ثمة تدخلات بأشكال أخرى، ظاهرة وخفية، وثمة ـ وهو الأشد خطراً ـ وهن في إيمان أبناء الجامعة بها وإشاعة للفساد في داخلها.

لقد ورد الخبر عن لجنة حماية الجامعة التونسية في **الحياة** في حيز ضيق متواضع بالنسبة إلى الأخبار المفصلة عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية، والتكهنات والإشاعات حول مؤتمر السلام الذي يلوّح به والعثرات القائمة في وجهه. ولكن صحة جامعة التعليم والعلم والبحث وسلامتها وحيويتها ليست أقل خطراً من مهمة الأمن القومي أو التعاون العربي، لأن هذا الأمن والتعاون، وغيرهما من الأهداف القومية التحررية، لا تحقق إلا بقدرات ذاتية تتمثل بأشخاص مؤمنين ومدركين ومسؤولين ممن يفرض في الجامعة أن تنشئهم وتعزز الوطن بكفاءاتهم.

إننا إذ نجيل النظر في مجتمعنا لنستكشف البؤر التي ينتمي إليها العقل وتكوّن فيها الكفاءات العالية المطلوبة في هذا العصر، لا نجد بؤرة كالجامعة حرية بأن تمد المجتمع بهذه القدرات الرائدة والفاعلة. وأكثر ما يجب أن نخشاه أن تأتي الحركات الطلابية في هذه الآونة، بإثارة من المنظمات الأيديولوجية والحركات السياسية، سبباً من أسباب قيام نظم دكتاتورية جديدة تقمع أية حريات قائمة وتشل الجامعات شللاً كاملاً كما هو الأمر في النظم الدكتاتورية السابقة.

لكل مؤسسة في جسم المجتمع، كما لكل عضو في جسم الإنسان، وظيفة خاصة إذا تخلى عنها أو انحرف إلى وظيفة أخرى اضطرب الجسم واعتل. ووظيفة الجامعة الأولى هي نشدان الحقيقة واكتساب فضائلها وتنمية القدرات الناشئة عنها. فلتحافظ جامعاتنا على هذه الوظيفة ولتعززها، داخل حرمها على الأقل، وليكن أبناء الجامعة أنفسهم ـ من مديرين وأساتذة وطلاب ـ هم طلائع هذه المحافظة، لأن من لا يصون حصنه بنفسه ـ بإيمانه وجهده وتضحيته ـ لا يضمن أن يصونه غيره بل لا يستحق هذا الصون والاحترام.

إنا نتمنى للجنة حماية الجامعة التونسية التوفيق في مهمتها ونتمنى، قبل هذا وأكثر من هذا، أن يكون كل جامعي في البلاد العربية خفيراً للمؤسسة الجامعية، لتؤدي مهمتها الخاصة بها في حماية الوطن وإحيائه.

من عِبَر أحداث الهند واثيوبيا(*)

في يوم واحد من الشهر الماضي ـ ٢١ أيار (مايو) ـ وقع حادثان خطيران لا بد من أن يكون لهما آثار جسيمة في بلديهما ومنطقتيهما وفي العالم الثالث، بل العالم كله، هما مصرع راجيف غاندي في الهند، وسقوط الرئيس الأثيوبي منغيستو هايلي مريام وهربه إلى زيمبابوي.

من هذه الآثار المرتقبة نقف عند واحد له أهميته القصوى، وما زال يثير اهتمامات ومخاوف لدى الشعوب كافة في مختلف أنحاء الدنيا، وهو ذلك المتعلق بالديمقراطية: ما إذا كانت تتفق وأوضاع العالم الثالث، أو هي قد نشأت في الغرب بفعل عوامل تاريخية واجتماعية خاصة به ولا يصح تصديرها منه إلى البلدان المتخلفة.

وإذا تجاوزنا ادعاءات التكابر والتعالي الصادرة عن نزعات عرقية وحضارية في بعض أوساط الشعوب الغربية، التي تنظر بازدراء إلى الشعوب المتخلفة وتعتبرها غير صالحة لاكتساب منجزات الحضارة الحديثة ـ ومنها الديمقراطية ـ فاننا نقف عند ما هو في الواقع أجدر بالاهتمام، ونعني الشكوك المنتشرة في البلدان المتخلفة ذاتها عن صلاحية الديمقراطية لها. ان هذه الشكوك تسري في صفوف الحكام والرأي العام على رغم الشعارات التي ترفع باسم الديمقراطية والادعاءات العريضة بالايمان بها والسعي إلى تحقيقها، خصوصاً من قبل الحكام والأحزاب والهيئات النافذة. وأسباب هذه الشكوك متعددة، منها:

أولاً، كما قلنا، إن الديمقراطية ظاهرة غربية ونتاج غربي، وانها قد لا تتفق

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/٦/١٤.

ومواريث الشعوب الأخرى وأوضاعها الحاضرة، بل هناك دعوات تقول إن في هذه المواريث ما يوازي الديمقراطية الغربية أو يفوقها قدرا كوسيلة للحكم الصالح ولصيانة حقوق الإنسان. فلا ضرورة إذن لـ «التغرّب» في هذا المجال، بل يجب أن يتجلى فيه ـ كما في مجالات النهوض الأخرى ـ صمود هذه الشعوب في وجه المد الغربي الكاسح والمحيط من كل صوب، من أجل تحقيق استقلالها وحماية كيانها وتكوين مميزاتها القومية.

ثانياً، ان الدول الغربية التي تحمل لواء الديمقراطية قد حملت أيضاً ألوية الاستعمار والتحكم بالشعوب المتخلفة. وكثيراً ما أدت ردود الفعل على الاستعمار ورفضه إلى رفض كل ما يتصل به أو يشترك واياه. ثم كثيراً أيضاً ما حضت الدول الاستعمارية الشعوب التي تحررت من حكمها على إقامة نظم ديمقراطية، ثم حاولت من خلال هذه النظم أن تستبقي نفوذها وان تتابع تدخلاتها عن طريق الفئات الحاكمة الجديدة وما يقوم بينها من التنافس على الحكم ومن السعي إلى الاستعانة بالقوى الأجنبية في سبيل بلوغه والاستئثار به.

ثالثاً، ان التنافس بين الأحزاب والفئات الطامعة في الحكم في النظم الديمقراطية ـ وخصوصاً النظم التي لم تستقر أسسها ولم يصلب عودها ـ يؤدي أيضاً إلى استغلال الحاكمين والطامعين في السلطة من أجل المنافع الاقتصادية والمغانم المادية، وإلى انتشار مفاسد هذا الاستغلال في المجتمع، وإلى تعميق الفجوات بين الفئات العليا والدنيا. وينشأ بالتالي شكل هزيل من الرأسمالية لا يحقق ما أنجزته الرأسمالية في الغرب من انتاج اقتصادي زاخر عن طريق التزريع والتصنيع والاستثمار والتصدير، بل يوجّه إقامة مشروعات القطاع العام والقطاع الخاص إلى ما يملأ الجيوب وما يقدم الشره الاستهلاكي على الجهد الانتاجي.

رابعاً، ان الديمقراطية، حتى عندما تخلو من هذه العيوب ـ وقلما تخلو ـ بطيئة بطبيعتها. فهي إن كانت تناسب الشعوب المتقدمة، لا تصلح للشعوب المتخلفة التي تحتاج إلى النهوض السريع عن أقصر الطرق وتبغي هذا النهوض للحاق بالركب وصيانة البقاء. وهذا النهوض السريع يتطلب حشد الموارد المادية والبشرية والقضاء على الخلافات والمنازعات بين الأحزاب والفئات، و«توحيد الكلمة» واقامة حكم مركزي ضابط يأخذ على عاتقه تحقيق التحرر السياسي والتنمية الاقتصادية والنهضة الاجتماعية والثقافية. ان هذا البطء المنسوب إلى الديمقراطية كان، إلى جانب الخلافات والمنازعات والمفاسد التي اعترت نظمها في الدول حديثة العهد بالاستقلال، من أهم الدواعي للانقلابات التي

طرأت على هذه النظم بالوسائل العسكرية أو التحركات الجماهيرية والتي أدت إلى سيادة فئة عسكرية أو حزب واحد أو زعيم أوحد على السلطة وتوليهم اياها اما بشكل سافر أو ـ وهو الأغلب ـ من خلال بعض الأشكال الديمقراطية التي يسمحون بابقائها بعد إفراغها من مضموناتها.

* * *

في خضم هذه الشكوك المنتشرة، بدت الهند نموذجاً رائعاً لثبات النظام الديمقراطي فيها منذ استقلالها عام ١٩٤٧. فلقد اعتمد حزب المؤتمر، الذي تأسس عام ١٨٨٥ ثم قاد معركة التحرر من الحكم البريطاني، بفعل المبادىء الروحية التي بثها المهاتما غاندي في الشعوب الهندية والرؤية الحضارية والرؤية السياسية التي تحلى بها زعيم الحزب جواهر لال نهرو ـ أن يقيم الحكم الهندي المستقل الجديد على أسس ديمقراطية، على رغم اتساع مساحة البلاد وكثرة سكانها وتعدد عصبياتها الدينية والعرقية وسواها. وهكذا غدت الهند، وهي تعد ثمانمئة مليون من البشر (منهم خمسمئة مليون ناخب رجالاً ونساء) ينطقون بمئات اللغات واللهجات وينتمون إلى مناطق مختلفة بطبيعتها وبعناصرها البشرية وبدياناتها وتراثاتها، البلد الديمقراطي الأول في العالم الثالث تثير ديمقراطيته اعجاب الناس في أصقاع الأرض.

ولم تخلص الهند من المنازعات الدينية العنيفة، وأبرزها بين الهندوس والمسلمين، وهي منازعات تاريخية اثخنت جسم القارة الهندية بالجراح وأدت إلى تقسيمها بين الهند وباكستان، ثم استمرت في الهند بعد استقلالها بين الأكثرية الهندوسية والأقلية المسلمة وكلفت آلاف الضحايا البشرية وتهجير السكان من مناطقهم وتدمير مساحات واسعة من المساكن والمنشآت. ولم تنج الهند كذلك من الحركات الانفصالية، وأهمها في كشمير (التي تتنازعها الهند والباكستان)، وفي بنجاب في الشمال الغربي حيث يطمح السيخ إلى انشاء وطن قومي لهم أو على الأقل على الاعتراف باستقلالهم الداخلي، وفي أسام في الشمال الشرقي، وفي نادو في مواطن التاميل في الجنوب (حيث لقي راجيف غاندي مصرعه) الذين يرمون إلى توثيق صلاتهم بسري لانكا وتوطيد سيادتهم فيها.

كما أن الهند لم تخل من حركات أصولية بين الهندوس تغذي صراعاتهم مع أهل الأديان الأخرى، وتتوخى احياء التراث الهندوسي الديني والاجتماعي وجعله أساساً لنظام الحكم والحياة في عموم الهند، بدلاً من التعددية السائدة فيها. وأهم هذه الحركات في الوقت الحاضر هي التي يقودها حزب «البهارتيا جاناتا» الذي يكوّن أكبر الأحزاب

المعارضة لحزب المؤتمر ويأمل في إزاحة نفوذ هذا الحزب واحتلال مكانه بالاستعانة بالأحزاب المعارضة الأخرى. ولم تتحرر الهند أيضاً من الصراعات والتوترات بين الطبقات العليا السائدة تاريخياً والطبقات الدنيا المحرومة، طبقاً لسلم التقسيم الطبقي المغروسة قواعده في صلب الحياة الهندية والتي يحاول الحزب المعارض الثاني «جاناتا دال» استغلال سوء أوضاعها وانتشار البؤس والتذمر في صفوفها لكسب أصواتها في المعارك الانتخابية وفي غيرها من وجوه التسابق إلى الحكم.

ومن المساوىء التي تعرضت لها الهند أيضاً منذ استقلالها استئثار حزب المؤتمر بالسلطة، وتنازع أركانه حول المغانم السلطوية والمنافع المادية، والفساد الذي نشأ عن ذلك في حياة المجتمع الهندي السياسية والاقتصادية. وهذه علة قلنا انها تعتري الطبقة الحاكمة في العهود الأولى من استقلال الدول الجديدة، وتشكل عاملاً خطيراً في إثارة الضيق بالديمقراطية والتطلع إلى أنظمة بديلة يدعي دعاتها بأنها تنقذ من هذا الفساد، ومن الصراعات والمنازعات على الحكم في صفوف الطبقة المتملكة زمامه. ومما زاد الأمر سوءاً ان زعامة هذا الحزب انحصرت منذ بدء الاستقلال، أي طيلة ما يقارب نصف قرن ما عدا فجوتين امتدتا قرابة خمس سنوات، بأسرة واحدة هي أسرة جواهر لال نهرو، الذي خلفته ابنته انديرا غاندي، ثم خلف هذه بعد مقتلها عام ١٩٨٤، ابنها راجيف. وبلغ الأمر بعد مصرع راجيف في الشهر الماضي أن عرض أركان المؤتمر زعامة الحزب على أرملته سونيا الايطالية الأصل وقليلة الخبرة في شؤون السياسة.

ولكن المهم أنه، على رغم كل هذه العوامل المحبطة، مشت الهند قدماً في مسالك التنمية، فنهضت بزراعتها حتى كادت أن تحقق اكتفاء ذاتياً في الغذاء وتستقل عن استيراده من الخارج (بخلاف دول متخلفة أخرى، منها بعض دولنا العربية، تتمتع بأراض زراعية واسعة خصبة ولكنها غدت تعتمد على الخارج لتأمين قسم كبير من غذائها). وشيدت الهند منشآت صناعية ضخمة، وقدرات تكنولوجية بين العديد من أبنائها، وأخذت تصدر منتوجاتها إلى الخارج، فارتفع دخلها القومي الاجمالي ومعدل دخل سكانها الفردي مع بقائهما في فئة الدخول المنخفضة بسبب الكثرة الهائلة للسكان وعمق مستوى التخلف الموروث. وبالإضافة إلى نهضتها الصناعية، وبمشاركتها، طورت الهند قدراتها العسكرية في الأسلحة التقليدية وفي الأسلحة الجديدة المتفوقة ونفذت إلى عالمي الذرة والفضاء وعززت بذلك مكانتها العسكرية والسياسية اقليمياً وعالمياً.

ومع كل ما تعرضت له الهند من مساوىء الصراعات الداخلية التي التهبت في السنوات الأخيرة واشتد عنفها في الانتخابات، ظلت سائرة في نهجها الديمقراطي بين

مخاوف المتشائمين (في الهند نفسها وفي خارجها) الذين يخشون تغلب هذه الصراعات على النظام الديمقراطي وانفراط المجتمع الهندي إلى تجمعات عرقية ودينية وجغرافية وبين آمال المتفائلين (في الهند والخارج) بصمود هذا النظام وسلامة هذه المحاولة الديمقراطية الكبرى في العالم الحديث. ومن الأمائر الباعثة على الأمل ان مصرع راجيف غاندي في خضم الحملة الانتخابية وفي وطيس الصراعات الداخلية، لم يؤد، كما أدى أمثاله من الأحداث في بلدان أخرى، إلى اعلان «حال طوارىء» وتسلم قيادة عسكرية أو حزب من الأحزاب أو حركة جماهيرية زمام السلطة، بل اقتصر الأمر على تأجيل الانتخابات الباقية بقرار من لجنة الانتخابات المحايدة والمحترمة من جميع الأطراف وبترك الأمور، والعملية الانتخابية بخاصة، تتابع مجراها الطبيعي إلى نهايتها المرجوة.

* * *

على خلاف هذا ما حدث في اثيوبيا. فبعدما تغلبت القوى التحررية على نظام الحكم الامبراطوري المهترىء والغارق في التخلف، استأثر العسكريون عام ١٩٧٤ بالسلطة، بقيادة الكولونيل منغيستو هايلي مريام، وبسطوا هذه السلطة المتفردة على جميع مناطق البلاد ومختلف نواحي الحياة، فصفّوا معارضيهم، قتلاً أو سجناً أو إبعاداً، وهجروا جماعات كبرى من السكان من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى. ومع اعتناقهم الماركسية وادعائهم تمثيل العمال، لم يصلحوا أحوال الطبقات الكادحة بل عمدوا إلى إقامة مشروعات واسعة انتهت بالفشل، وأغدقوا موارد البلاد على التجهيزات العسكرية لتمكين سلطتهم في البلاد وليكون لهم دور، بسند من الاتحاد السوفياتي، في المنازعات الاقليمية في القرن الافريقي وتداعياتها على الساحة العالمية.

ولم يحاولوا أن يوفقوا بين العصبيات العرقية أو القبلية أو الاقليمية الناشبة في المجتمع الاثيوبي. بل، على العكس، اعتمدوا إحدى هذه العصبيات ـ الامهرية ـ وحاولوا قهر العصبيات الأخرى: الاريترية والتيغرية والاورومية وسواها بالعنف، فتتابعت الثورات الدموية وتفككت البلاد تدريجاً، إلى ان تحالفت هذه الثورات أخيراً، وبعد انحسار الدعم السوفياتي، فأعلن ثوار اريتريا انفصالهم عن اثيوبيا، واقترب حلفاؤهم من العاصمة اديس ابابا، وعمدت الولايات المتحدة إلى مفاوضات في لندن ثم اقترحت دخول ثوار «الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا» إلى العاصمة «لفرض الأمن والاستقرار فيها».

وبالإضافة إلى اهدار النظام الحاكم المستبد لموارد البلاد على التجهيز العسكري وعلى المشروعات التنموية الجوفاء والواهية الأسس، أظهر هذا النظام عجزه عن مكافحة

مهالك الجفاف والمجاعة التي غزت المناطق الاثيوبية منذ عام ١٩٨٠ والتي اكتسحت بخاصة تلك التي كانت ساحة الصراعات والمعارك الانفصالية، فتعذر وصول المعونات لانقاذ أهالي هذه المناطق، بل استخدمت السلطات الحاكمة هذه المعونات للضغط على حركات المقاومة.

وخضعت هذه السلطات للضغوط الاسرائيلية والأميركية والأموال والمساعدات العسكرية التي بذلتها اسرائيل لتهجير اليهود الفالاشا من مناطقهم وتجميعهم قرب العاصمة ثم نقلهم إلى إسرائيل في موجتين ترحيليتين رهيبتين احداهما عام ١٩٨٤ والثانية قبل دخول الثوار إلى العاصمة حين نقل خمسة عشر ألفاً منهم في مدة ساعات معدودة.

فإذا قابلنا ما تعرضت له الهند الديمقراطية من الخسائر البشرية والمادية بنتيجة الصراعات الداخلية المختلفة التي ثارت في أرجائها بما أصاب اثيوبيا بسبب الحكم العسكري الاستبدادي، وجدنا الفارق شاسعاً، واستطعنا أن نسجل للنظام الديمقراطي فضله على النظم الاوتوقراطية في البلدان المتخلفة على رغم ما تعلنه هذه النظم من ايديولوجيات جذابة وشعارات براقة.

لا ندري بعد ما إذا كانت الحركات الثورية الاثيوبية، وبخاصة حركة الجبهة الديمقراطية التي تتبنى المبادىء الماركسية، ستتمكن بعد فوزها من إقامة حكم يرسي أسس الديمقراطية ويوفق بين النزاعات العرقية والقبلية ويعمل ـ حقيقة لا ادعاء ـ من أجل الطبقات الكادحة ومكافحة أسباب التخلف في صفوفها، أم أنها ستلجأ إلى الاستئثار بالسلطة وبسط نظام حكم الحزب الواحد واتباع أساليب القمع والقهر، كما فعل النظام السابق، مما أدى إلى انهياره وزواله. ان مغريات التفرد بالحكم كثيراً ما تحول الحركات الثورية عن أهدافها وتحرمها الاستفادة من عبر الماضي وتعرضها للمتاهات العبثية.

ان المؤمنين بالديمقراطية وبصلاحها للشعوب المتخلفة وبأفضليتها على أي نوع من أنواع الحكم الشمولي القهري يضعون اليوم أيديهم على قلوبهم خوفاً مما تواجهه من أخطار في الهند وفي اثيوبيا الجديدة، وأملاً بأن تتمكن هنا وهناك من أن تتغلّب على هذه الأخطار، وأن تخرج من محنها أصلب عوداً وأشد مناعة وأعظم قدرة على توفير الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحرر المنشود. وكلما صلب العود واشتدت المناعة وعظمت القدرة في بلد من بلدان العالم الثالث نفذت انجازاته الايجابية إلى بلدان أخرى، وأحرز التحرر الإنساني نصراً جديداً في معركته الشاملة لشعوب الأرض قاطبة.

معاناة استكشاف الهوية(*)

نتناول اليوم شهادة أخرى عن الأزمة اللبنانية والحرب التي آلت إليها، هي التي يدلي بها صحفي لبناني متميز، وسياسي فاعل، هو الأستاذ جوزف أبو خليل، رئيس تحرير صحيفة **العمل** الناطقة باسم حزب الكتائب اللبنانية مدة عشرين سنة (١٩٦٨- ١٩٨٨)، والعضو السابق في المكتب السياسي لهذا الحزب، والعامل من خلال هذا الحزب والأوساط التي تمثلها الجبهة اللبنانية عموماً في النشاطات السياسية والإعلامية التي عمت هذه الأوساط سنوات طويلة قبل الحرب اللبنانية ثم خلالها. وهذه الشهادة تنشر تباعاً في صحيفتي **الحياة** و**السفير** وقد ظهرت مجموعة في كتاب عنوانه: **لبنان وسورية: مشقة أخوة**.

وتختلف هذه الشهادة عن شهادة الأستاذ كريم بقرادوني في كتابه **لعنة وطن** في انها لا تقتصر على رواية الأحداث وتحليلها من وجهة نظر المؤلف، وإنما تتركز على معاناة المؤلف نفسه في محاولاته لإعادة استكشاف هويته وهوية وطنه لبنان تحت ضغط المحنة وبفعل التغيرات التي طرأت على لبنان والمنطقة والعالم بأسره. ولئن كان الكتاب يعنى بالعلاقة بين لبنان وسورية خصوصاً، فإن متضمناته ودلائله تنسحب على الأزمة اللبنانية عموماً.

نشأ جوزف أبو خليل وقضى شطراً طويلاً من حياته الفكرية والعملية في الأجواء التي كانت سائدة في محيطه القريب، الذي كان ينظر إلى لبنان وطناً للمسيحيين، أو بالأحرى للموارنة، له جذوره الممتدة في التاريخ، وقد أقامه الموارنة خلال العصور

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/٦/٢٨.

بأيديهم ودمائهم موئلاً لهم وسياجاً لحمايتهم من العرب أو المسلمين حولهم. وكان هاجسه الأول، وهاجس الفريق الذي يمثله والذي عمل في أوساطه، تثبيت هذا الكيان اللبناني بجميع الطرق الممكنة والدفاع عنه وصونه من الاعتداء عليه. ثم جاءت الأزمة اللبنانية فجعلته يتساءل عن سلامة هذا الموقف التقليدي، وما إذا كان يصح أن يبقى متحجراً كما هو، أو يجب أن يعدل بفعل التطورات المتلاحقة.

وأدى هذا التساؤل عنده إلى معاناة فكرية ونفسية وإلى نقد ذاتي انتقل به من «أقصى التطرف» في ذلك الموقف الماروني التقليدي، ومن الذهاب فيه إلى حد الاتصال بإسرائيل والمراهنة عليها، إلى إعادة النظر في العقيدة التي ورثها واستوحاها وإلى تصور جديد للبنان وعلاقته بمحيطه العربي يجعله «عربي الهوية والانتماء» وذا علاقة مميزة بسورية، بحيث انتهى إلى القول إنه كان «مع اتفاق الطائف قبل أن يكون». وقد أشار إلى إحدى مراحل هذا التطور في تفكيره وموقفه (عام ١٩٨٤) ـ وهي التي كوّنت «منعطفاً» في حياته الوطنية والحزبية ـ عندما قال «كنت مثلاً، أحمل على المسلمين والعرب فأصبحت من الراغبين في التفاهم معهم. كنت من أصرح الداعين إلى التعاطي العلني مع إسرائيل وربما الوحيد الذي كتب بهذا المعنى وجاهر به، لكنني اليوم أتعمد السكوت عن الموضوع. كنت من الذين حملوا في كتاباتهم على سورية فأصبحت اليوم من الذين يكتبون في فائدة التعاون معها». (ص ٥٥ـ ٥٦)، وهذا يدل على مدى التطور في أفكار المؤلف ومواقفه.

وإذا فتّشنا عن العلل التي اكتشفها في تفكيره السابق وتفكير الفريق الذي يمثله ـ الفريق المسيحي الماروني على وجه التحديد ـ وجدنا في مقدمتها ما يردده في مواضع متعددة من كتابه من أن هذا الفريق لم يميز تمييزاً صحيحاً بين «لبنان المتصرفية» ولبنان الذي أنشىء عام ١٩٢٠ «من الناقورة إلى النهر الكبير». فقد أحدث هذا التحول في كيان لبنان تغيرات ديمغرافية في داخله وارتباطات جديدة بسورية والمحيط العربي الواسع لم يحاول هذا الفريق أن يعطيها الاعتبار الكافي وان يطور سياسته ومواقفه بحسبها. «وكنت أنا قد تربيت على أساس أن لبنان حقيقة تاريخية ثابتة عمرها أجيال، فيما الصحيح أنه بلد ناشىء هو واستقلاله عن محيطه، وان صح أن هناك حقيقة تاريخية في هذا المجال، فهي لا تتجاوز حدود «لبنان المتصرفية». أما لبنان الآخر، من الناقورة إلى النهر الكبير فعمره فقط من عمر سورية، إن صح القول، وهو، بالتالي، مختلف عن لبنان الذي سبقه، وان كانت الغاية من وجود هذا وذاك واحدة. فمن أجل المسيحيين أنشىء «لبنان الكبير»، وكان الغرض منه تمكين «لبنان الصغير» من أن يعيش ويبقى». (ص٦٦).

وبنتيجة هذا الاختلاط في التفكير نشأت محاولات لصوغ ايديولوجيات لبنانية تعيد أصول لبنان عرقياً وحضارياً إلى الفينيقيين القدماء وتفرقه بالتالي عن محيطه العربي، أو تجعل من «المارونية» ذاتها قومية من القوميات، أو تربط لبنان بـ«الغرب المسيحي» أو «حوض البحر الأبيض المتوسط» بروابط أوثق من تلك التي تربطه بسورية أو المجتمع العربي. على أن هذا المفكر السياسي انتهى إلى الاقتناع بأن المسألة ليست «مسألة أصول وأعراق. وغباء مفرط أن تبنى الدول والأوطان، خصوصاً في هذا العصر، على الأصول والاعراق، أو على الأديان والمذاهب» (ص٦١). وجميع هذه الايديولوجيات هي لتبرير السياسة التي اتبعها هذا الفريق النافذ في تصرفه في حكم لبنان، وتقوم على تسخير للتاريخ في سبيل رؤية معينة، مع أن «هذا التسخير للتاريخ من أجل معتقد أو ايديولوجية لم ينجح في أي بلد» (ص٧٩). وفي خلال الأزمة اللبنانية والحرب التي آلت إليها سقطت جميع الايديولوجيات بفعل الوقائع المزلزلة للأرض ولما عليها.

ولو أتيح لي أن أضيف سبباً آخر اعتبره في أساس علة هذا النوع من التفكير، لتوقفت أكثر مما توقف الأستاذ أبو خليل عند النظام التعليمي الذي كان، ولا يزال إلى حد كبير، غالباً في محيط الفريق المسيحي، إما بأجنبية المصدر والهوية، أو بالاكليركية، أو بالاثنتين معاً. فالتعليم الأجنبي . وجله فرنسي ـ قضى ردحاً طويلاً من الزمن وهو يغذي الأجيال بأنهم ينتمون إلى مجتمع خاص ومتميز أقرب إلى الغرب منه إلى الشرق العربي، ويجعلهم يتثقفون بالفرنسية ويجهلون وينبذون العربية، ويتكلمون الأولى في بيوتهم ومجتمعاتهم، ويحجمون عن الامتزاج الصحيح بمواطنيهم الآخرين من الفريق الإسلامي. وانتحى التعليم الاكليركي هذا المنحى ذاته، وان كانت له عناية أوفى باللغة العربية ـ بفضل سبق لبنان ورهبانه إلى إحياء هذه اللغة وتراثها ـ مع تشديد على المسيحية كالسمة الأولى للبنان تقربه من المجتمعات المسيحية في الغرب وتبعده عن المجتمعات العربية والإسلامية. وقد أشار المؤلف إلى هذا الوضع التعليمي إشارة عابرة عندما قال: «وكثيرة هي الوقائع التي لم أتعلمها، شأني شأن كل أبناء جيلي والجيل اللاحق، في أي كتاب من الكتب المدرسية. كأن الغرض من هذه الكتب كان ان نعرف بعض الوقائع لا كلها، أو بكلام آخر أن نعرف ما تقضي به السياسة لا ما يقضي به التاريخ، ولا ما تقضي به خصوصاً كينونة لبنان بالذات وعلاقته بمحيطه» (ص٧١). وكنت أتمنى أن يتوسع المؤلف في هذا المجال، لاعتقادي أنه من أهم الأسباب التي أوجدت هذه «الانعزالية» عند الفريق المسيحي.

* * *

ولكن الموضوعية والانصاف والتجرد تفرض علينا أن لا نحصر أخطاء التقصير أو الانحراف في الفريق المسيحي، فجميع الفرقاء، في الداخل أو الخارج، مقصرون ومذنبون ومسؤولون، وان بدرجات وأشكال مختلفة. فالفريق الإسلامي اللبناني كان له أيضاً تفكير مضطرب بشأن هوية لبنان، فإما انه عارض كيان لبنان الذي انشىء عام ١٩٢٠، أو سعى إلى دمجه دمجاً تاماً سياسياً وثقافياً بمجتمعه العربي، أو أكد في سياسته العامة، وفي مناهجه الاجتماعية والتربوية بخاصة، على التراث الإسلامي وقاوم «العلمنة»، وما يجري مجراها، مما أدى إلى تعميق الفجوات بين الفريقين بدلاً من تضييقها وتجاوزها. والفلسطينيون مسؤولون أيضاً عندما تجاوزوا سلطة الدولة اللبنانية وأخذوا يتصرفون كدولة من ضمنها، وحالفوا جبهة الأحزاب والهيئات «الغربية» ذات الطابع الاشتراكي أو الاسلامي أو العربي، واشتركوا واياها في مقاتلة الفريق الآخر من اللبنانيين وعملوا مع سائر الفرقاء في تمزيق لبنان.

والدول العربية مسؤولة أيضاً لاتخاذها لبنان ميداناً للصراعات في ما بينها، ولانشغالها بمشكلاتها الخاصة فيما كان لبنان ينهار وتجتاحه الجيوش الإسرائيلية فتحتل عاصمته بيروت وتنفذ مخالبها في سائر أوصاله ومختلف نواحيه. أما سورية، التي تلتصق بلبنان التصاق التوأم، فلا تنكر تضحياتها من أجل لبنان واستعادته لوحدته، ولكن لا تنكر أيضاً تدخلاتها في دعم فريق على فريق، وفرض إرادتها على الجميع ـ خصوصاً في الأوقات الحرجة ـ حماية لمصالحها ـ أو تغاضي سلطاتها عن التصرفات الشاذة لبعض المنتمين إليها، والضارة بمصالح البلدين وأهاليهما. أما الجانب الخارجي الذي يمثل الخطر الأكبر فهو الجانب الإسرائيلي الذي كان يخطط طيلة سنوات لسقوط لبنان أو إسقاطه ـ لهشاشة كيانه ولأنه البلد المهيأ بديمقراطيته ونظامه الاقتصادي الحر لمنافسة إسرائيل ـ واخضاعه لسلطتها ونفوذها، واقتطاع أراضيه والاستيلاء على مياهه. هذا، بالإضافة إلى احتلالها لأراض عربية أخرى وإلى حكمها التعسفي في سائر المناطق المحتلة، والمؤامرات التي تحوكها لضرب أية قوة عربية ناشئة ولتوسيع الشقوق وتفريق الصفوف بين الدول والشعوب العربية. فإذا عدنا إلى تقويم الأخطاء والمسؤوليات، وجدنا في مقدمتها أخطاء ومسؤوليات أولئك القادة ـ من الفريق المسيحي ـ الذين راهنوا على إسرائيل واتصلوا واستعانوا بها اعتقاداً خاطئاً منهم بأنها تحميهم من الخطر العربي الإسلامي وتحفظ لهم لبنان، في حين انها لا تتبع سوى مصالحها الاغتصابية والتوسعية، ويهمها دعم دولتها ونظامها على أنقاض المجتمعات الأخرى، ومنها المجتمع الذي مال إليها وانخدع بإغراءاتها.

* * *

وبعد، ماذا تعلمنا هذه المعاناة التي تعبر عنها فصول هذا الكتاب؟ انها تعلمنا **أولاً**، أن كلاً منا مدعو إلى نقد الذات وإعادة النظر في العقائد التي يؤمن بها والمواقف التي يتخذها. وهذا ما فعله الاستاذ أبو خليل بجرأة وصراحة، وما يستحق منا التفهم والتقدير والثناء. فالسياسي ـ أو المواطن بعامة ـ الذي يتمسك بعقيدة ورثها، إما بفعل التقليد أو التعصب أو القعود عن بذل الجهد الفكري والنفسي الذي تتطلبه إعادة النظر وتجديد الامتحان ومحاسبة النفس، لا يلبث أن يتجمد ويتحجر ويغدو عبئاً على مجتمعه، بل عاملاً مفسداً أو مضللاً، بدل أن يكون مصدر هدى وتوجيه صالح.

تعلمنا، **ثانياً**، أن عملية المحاسبة هذه مفروضة خصوصاً في هذا العصر الذي يموج بالتغيرات العميقة والمنتشرة حين تتبدل الأوضاع بسرعة فائقة وتنخض المجتمعات في سائر أركان الدنيا. فما كان يصح في القرن الماضي، بل في عام ١٩٢٠ حين أنشىء لبنان الكبير، بل في مطالع استقلاله عام ١٩٤٣، ليس محتماً أن يصح في هذا الوقت، وبالأحرى أن يكون مجدياً في مجابهة تحديات السنوات المقبلة. إن الأفكار والسياسات التي تتوقف عن مجاراة الحياة تتهالك بضغط التغيرات والتبدلات في المواقع والموازين. والماضي الذي نتمسك به بعد أن يكون قد تجاوزه الحاضر يغدو مصدر علل ومبعث مزيد من التخلف، كما يصبح أيضاً الحاضر الذي يقف عند حدوده ولا يعبرها بالتطلع إلى المستقبل والتكيف بحسب مطالبه.

وهي تعلمنا، **ثالثاً**، أن مسؤولية حماية لبنان وضمان تقدمه تقع على أبنائه أولاً. ففي خلال الأزمة اللبنانية الدامية انقسمت آراء اللبنانيين حول أسبابها والقوى التي أثارتها أو أججت نيرانها. فمن هذه الآراء ما انطلق من أخطاء الفرقاء اللبنانيين أنفسهم (وكل فريق منهم يتهم الآخرين). ومنها ما وجه أصابع الاتهام إلى القوى الخارجية: فرنسا، أميركا، الفلسطينيين، سورية، الدول العربية، اسرائيل. على أنه مع الاقرار بمسؤوليات القوى الخارجية، تبقى ثمة حقيقة أساسية علمنا أياها التاريخ ودلت عليها تجارب الحاضر، وهي التي يعبر عنها المثل الشعبي القائل: «الرزق السائب يعلم الناس الحرام»، فانك إن لم تقم نفسك حارساً على ملكك لن يحرسه سواك. لقد انشىء «لبنان الكبير» عام ١٩٢٠، واستقل عام ١٩٤٣ وتحول إلى الجمهورية اللبنانية، فلم يبذل اللبنانيون ـ من هذا الجانب أو ذاك ـ ما يقتضي للحفاظ عليه، بل استغلوه لمصالحهم الخاصة أو الطائفية. وكان ميثاق ١٩٤٣ فرصة ثمينة لبناء وطن على أساس الحرية والديمقراطية والتعايش الاسلامي ـ المسيحي. ولكن هذه الفرصة فاتت بل انقلبت إلى محنة، لأن كل فريق، وخصوصاً الفريق الحاكم، آثر أن يأخذ بدلاً من أن يعطي. ولما كان الإرث الإيجابي

الوطني الذي ورثه لبنان ضئيلاً، فقد بدد في سنوات قليلة، وأثار إهداره مختلف المنازعات والمناحرات. وقد صدق الأستاذ أبو خليل عندما قال: «إن مسألة الاستقلال مسألة أهلية، والشعب الذي ليس أهلاً له لا يستحقه. وإذا كان صحيحاً أن لبنان كان ضحية اعتداءات خارجية هي أكبر منه وأقوى، إلا اننا كنا نستعين بهذه الاعتداءات بعضاً على بعض ولا نستحي. بلى، ثمة عبث دولي واقليمي بمصيرنا، لكن عبثنا نحن بهذا المصير كان أعظم، وقد تجلى ذلك في أبلغ صوره في «حرب الشرقيتين» حينما لم يبق حجر على حجر، بل حينما راحت الناس تهرب إلى «مناطق الاحتلال» نفسها طلباً للنجاة» (ص ٥٥ ـ ٥٦).

وتعلمنا هذه المعاناة أيضاً أن مسوغ وجود لبنان ومنطلق عافيته وتقدمه ينبعان من ميزتين أساسيتين، تعاون التاريخ والجغرافيا على توليدهما، وهما دعامته في الحاضر وعدته للمستقبل: **الأولى** انه مؤهل لأن يكون موطن الحريات. «أجل، لا مسوغ لوجود لبنان دولة سيدة مستقلة إلا أن يكون بلد حريات» (ص ٩٩)، **والثانية** انه مهيأ لتحقيق التلاقي والتعايش والتفاعل بين الإسلام والمسيحية، بما في هذا من خير له ولمنطقته وللحضارة الإنسانية جمعاء.

على أن هاتين الميزتين لا تحققان فعلاً إلا إذا قدّرهما اللبنانيون حق التقدير فاستحقوهما. إنهما لا تأتيان هبة من الخارج أو منحة من القدر أو التاريخ أو العرق، وإنما تتولدان بالإدراك النيّر والبذل المستديم. إنهما، ككل قيمة ثمينة في الدنيا، حصيلة كسب وثمرة معاناة.

إننا نقدر هذه المحاولة من قبل الأستاذ أبو خليل، ونتمنى أن تظهر مثيلاتها في الفريق الآخر: العربي، أو «الإسلامي» أو «اليساري»، وان تنتشر في صفوف اللبنانيين فتصبح معاناة شعب بكامله. عندها يتحول لبنان من «مشروع وطن» (ص٩٩) إلى وطن مكتمل وفاعل بفضل أمانة أبنائه لا لما كانوا، ولا لما هم عليه، بل لما يجب أن يكونوا.

«لعنة وطن»
أم «خطايا شعب»؟(*)

ان الأحداث الضخمة التي تتوالى على المجتمع العربي في هذه السنوات تتسم بتعقد متزايد نظراً لوفرة العوامل الداخلية والخارجية التي تفعل فيها ولتداخل هذه العوامل بعضٍ في بعض وتأثر بعضها ببعض بحيث يصعب استخلاص خيوطها وخيوط الأحداث الناشئة عنها ونسج صورة صحيحة مطابقة للواقع. ولا شك في أن عملية الاستخلاص والنسج هذه تحتاج إلى بعد زمني تتوضح فيه إطارات الأحداث ويتخذ كل منها موقعه الطبيعي والصحيح فيها، فلا يبرز أحدها على غيره بسبب ضيق نظر أو جنوح رأي أو سواهما من الأعراض أو الأغراض التي يثيرها اللهاث وراء الأحداث خلال وقوعها وتحت ضغوطها.

نسوق هذه المقدمة بمناسبة اطلاعنا على شهادة بارزة من شهادات الأزمة اللبنانية والحرب التي أدت إليها، المدونة في كتاب **لعنة وطن** بقلم المحامي كريم بقرادوني الذي يروي قصة الأحداث التي حلت بلبنان في الثمانينات والتسعينات، في ضوء مراقبته الدقيقة لها، وخبرته الشخصية في المراكز السياسية والاعلامية التي تولاها.

ويأتي هذا الكتاب متابعاً للكتاب السابق **السلام المفقود** الذي سجل ذكريات سنوات الرئيس الياس سركيس المفعمة بالمشكلات والتغيرات التي طغت على لبنان.

ومن مطالعة هذين الكتابين تبرز المزايا التي يتمتع بها المؤلف سواء من حيث

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/٦/٢١.

الاطلاع على الأوضاع والتطورات أو الدقة في الملاحظة والتسجيل (يوماً بعد يوم وتطوراً بعد تطور)، أو في تسلسل الرواية والوضوح في العرض على رغم تعقد الوقائع وتشابكها، أو في الصور التي رسمها لكبار الفاعلين في هذه الفترة كبشير وأمين الجميل وسمير جعجع ووليد جنبلاط والجنرال ميشال عون وغيرهم من لبنان، وكحافظ الأسد وعبد الحليم خدام، وياسر عرفات وسواهم من الزعماء العرب الذين يبدو أنه كان على اتصال بهم، ويسهب الكتاب في اظهار تقديرهم له وحسن علاقاته بهم.

وعلى وجه الاجمال يؤلف هذا الكتاب الجديد شهادة حرية بأن تظل موضع نظر وتدبر من قبل متتبعي شؤون لبنان في السنوات الأخيرة للافادة من الأضواء الغزيرة التي تلقيها على هذه الشؤون ومن قبل المؤرخين الذين سيعمدون إلى تحقيق وقائع هذه السنوات وتحليلها واستخلاص أسبابها ونتائجها وعبرها للأجيال القادمة.

وعلى رغم ان المؤلف قد مد شباك أنشطته إلى جهات أخرى في لبنان وخارج لبنان، فإن شهادته تظل محدودة بفاعلياته ومراكزه في الجهة التي يمثلها. وهي بالتالي تحتاج إلى شهادات أخرى من قبل مراقبين أو فاعلين من الجهة ذاتها لتصحيح واكمال روايته للأوضاع المتطورة والعلاقات المتشابكة التي كانت سائدة فيها، ثم بالطبع إلى شهادات من قبل جهات أخرى («اسلامية» أو «عربية» أو «يسارية») نازعت الجهة المذكورة أو قاتلتها وكان لها آراء ومواقف مناقضة لآرائها ومواقفها.

ولن أتصدى في هذا المقال لجزئيات الأحداث، التي تحتاج إلى كثير من التحري والتدقيق، خصوصاً انه لم يكن لي في متابعتها ما كان للمؤلف من فرص الغوص فيها أو ـ كما يؤكد الكتاب مراراً ـ من أثر في توجيهها أو صنعها، وإنما سأكتفي بملاحظات عامة **ثلاث** أعتقد انها تصب في صميم الموضوع وتنفذ إلى جوهره.

* * *

الملاحظة الأولى تتعلق بعنوان الكتاب والخيط الذي يربط روايته. فقد بدأ الكتاب بالفقرة الدالة التالية: «هي أكثر من حرب، انها لعنة. هكذا تتراءى لي أزمة لبنان. فمع ان اللبنانيين وغير اللبنانيين اقترفوا خلالها كل الأخطاء والخطايا، اعتقد أن المأساة اللبنانية ليست من صنع البشر وحدهم. ان في بعض خفاياها شيئاً من لعنة الآلهة. بلا هوادة لاحقت اللعنة الوطن والشعب والجمهورية وستة رؤساء للجمهورية».

وهنا يحق لنا ان نتساءل: ما هو مصدر هذه اللعنة؟ هل هي بحسب قول المؤلف هنا من صنع الآلهة، أم كما يبدو في أمكنة أخرى من الكتاب من فعل القدر المجهول؟ ان

هذه الأقوال وأمثالها ترمز إلى الغيبيات وما يملأها من قوى إلهية أو شيطانية أو قدر محتوم ومرسوم. وإذا اتخذنا الموقف الذي تعبر عنه، وخصوصاً اذا صدرناه وجعلناه عنوان تحليلنا ومنطلق تفكيرنا، تراجعنا إلى أزمنة كانت هذه المعتقدات أسباباً فاعلة في اخماد الجهود والاستسلام للقوى الكونية المسيطرة. ان روح العصر تنافي هذا الموقف كل المنافاة وتشدد على مسؤولية البشر في تكوين مصيرهم، مهما تكن الصعاب الداخلية أو الخارجية التي تجابههم. ويعظم خطر هذا الموقف في الآونة الراهنة إذ ينساب هذا النوع من التفكير إلى الأجيال الطالعة فيولّد فيها احباطاً قاهراً ويأساً ينزل إلى أعماق النفوس بأن لا أمل لنا بخلاص ـ في لبنان أو في غير لبنان ـ لأننا ملاحقون بلعنة خارجية ساطية لا تفسح لنا مجالاً للاختيار أو لتحمل المسؤولية.

وقد يستخلص من مواضع أخرى من الكتاب ان هذه اللعنة ناتجة لا عن القوى المجهولة فحسب، بل عن عوامل طبيعية وبشرية محسوسة، منها موقع لبنان في ميادين المنازعات الاقليمية والعالمية، واطماع القوى القائمة في محيطه، والمؤثرات الدولية الخارجية الفاعلة عبر تاريخه الطويل. ومع انه لا يصح التقليل من خطر هذه العوامل، فإن الانصاف والحكمة يقتضيان منّا ألا نبقي انظارنا معلقة دائماً بهذه العوامل الخارجية فنعتبرها ـ كلاً أو بعضاً ـ السبب الأول لمحنتنا، ونتوجه إما إلى فرنسا وإما إلى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي أو إحدى الدول العربية أو حتى إلى اسرائيل، طالبين إليها ان تزيل أخطارها عنا أو أن تمدنا بالمساعدة لدفع أخطار الآخرين. ويصدق هذا بوجه خاص عندما نقوم بهذا التوجه متفرقين جهات متنافرة وطوائف متقاتلة.

ومن الغريب ان هذه الصرخة حول «لعنة وطن» تأتي من الجهة التي كانت حتى زمن قريب ترفع الصوت عالياً بالاشادة بمزايا لبنان الفريدة و«اشعاعه» على العالم ـ حتى ان أحد أبرز صانعي هذا التوجه ودافعيه في صفوف منطقته صرح بوجوب «لبننة العالم» ـ فكل من الموقفين ـ هذا المغالي بالتباهي بمزايا لبنان، وذاك الخائف من اللعنات اللاحقة به ـ موقف متطرف ومشوب بكثير من اللاعقلانية واللاواقعية.

* * *

أما **الملاحظة الثانية** والمرتبطة بالأولى، فهي ان الكتاب خالٍ أو شبه خالٍ من النقد الذاتي سواء للجهة التي يمثلها المؤلف أو له شخصياً. ففي العرض الطويل والمتشعب للأحداث المريرة المتتالية في داخل هذه الجهة يتابع المؤلف سلسلة المنازعات العنيفة والمقاتلات الدامية التي ثارت بين الزعماء والقادة والميليشيات سواء في كل من الأحزاب

والهيئات أو فيما بينها: بين الكتائب والأحرار، وبين الكتائب و«القوات»، وبين «القوات» والجنرال عون، وغيرها من الصراعات الفرعية أو المشتركة. ويستخلص القارىء مساوىء هذه المنازعات والمقاتلات والصدامات لا للبنان فحسب، بل للجهة ذاتها من حيث بعثرة قدراتها وما أصابها من تقتيل وتدمير. ولكننا لا نجد نقداً صريحاً لهذه المواقف وتبياناً واضحاً لأخطائها وأحكاماً قاطعة، ودعوة صارخة للتخلص منها من أجل لبنان ومن أجل عافية الفريق المسيحي ذاته.

أما في ما يتعلق بالمؤلف نفسه فيبدو من الكتاب انه كان دائماً واعياً للحقائق وعاملاً في سبيل رأب الصدع وبث الثقة داخل الفريق المسيحي وبينه وبين الفرقاء الآخرين في لبنان (الجبهة الغربية) أو خارج لبنان (السلطات السورية والفلسطينية والعراقية التي يصف انه كان على صلة بها)، فهو على حد قوله يمثل «التيار العربي داخل القوات والكتائب والجبهة اللبنانية» (ص ٤٣)، وفي أوائل عمله في الكتائب في نهاية الستينات، «قدت تياراً من الشباب يطالب بتطبيق قواعد الديمقراطية في داخل الحزب، وبحق الحزبيين في المعارضة وفي انتقاد الأشخاص أو العائلة» (ص ٨١)، و«عندما وقع الاختلاف بين جعجع وحبيقة، وكانت النقطة المحورية، بالنسبة إليّ، هي وضع ميثاق شرف بين جعجع وحبيقة يقضي بالامتناع عن استخدام القوة والعنف لفرض الاتفاق (الثلاثي برعاية سورية) أو لاسقاطه» (ص ١٠٩)، ولدى انفجار الحرب بين الكتائب والفلسطينيين «قررت الاقدام على مغامرة سياسية محفوفة بالمخاطر والمزالق، خصوصاً أن تجربتي الشخصية ما زالت في بدايتها. فرحت أوظف موقعي السياسي في حزب الكتائب ورصيدي الشخصي لدى قيادة منظمة التحرير علني أجد صيغة تعايش تحول دون قيام الصدام» (ص ١٣٧)، و«في أواخر السبعينات، قمت بسلسلة اتصالات لرأب الصدع بين القوات اللبنانية وسورية أدت إلى هدوء نسبي خلال عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠» (ص ١٤٩)، و«كان عام ١٩٨٦ عام الخضّات. في ١٠ آب (أغسطس) وقع تمرد داخل القوات دام يوماً واحداً، وأدى إلى أزمة ثقة بين الجميل وسمير جعجع، تمكنت من تطويق ذيولها واستيعابها تدريجياً» (ص١٦٠).

وهكذا يمضي المؤلف في تصوير نفسه عاملاً إيجابياً دائماً في محاولات تضييق الشق وزرع الثقة وخلق أسباب التعاون بين أطراف «الشرقية»، وبينها والأطراف الأخرى داخل لبنان وخارجه. ومع انه يرفض تصور «الصهينة» لمستقبل لبنان (ص١٥٣)، فإنه لا ينتقد بالشدة التي يدعو إليها هذا الرفض أولئك الذين حاولوا مد الخيوط بينهم وبين اسرائيل أو استجابوا لاغراءاتها أو استعانوا بها في الحرب اللبنانية.

مهما يكن من أمر، فإننا نرجو ان تكون أقوال الأستاذ بقرادوني صحيحة، وأن يكون قد مثل فعلاً دور المحاور الصادق المقرب لوجهات النظر والحاض على التعاون، ولكننا لا نلاحظ من خلال الكتاب أية لمحة من لمحات نقد الذات في انه أخطأ هنا أو هناك أو قصّر في هذه الناحية أو تلك، حتى بشأن تعاونه الوثيق مع أولئك الذين اتصلوا باسرائيل. وما اندر ـ وما أغرب! ـ من لم يرتكب خطأ، وكانت الأخطاء كلها من صنع سواه: الآلهة أو القدر المحتم أو نقائص القوى المتنازعة وأطماعها.

بقيت **ملاحظة ثالثة** وأخيرة حول هذه الشهادة المهمة. ان الأستاذ بقرادوني يكثر من التحدث في هذا الكتاب عن المسيحيين في لبنان، ولا شك أن هاجسه الأول هو المحافظة على لبنان كوطن وعلى المسيحيين فيه كقوة فاعلة ان لم يكن كفئة مسيطرة، ولا يستطيع كاتب هذا المقال إلا أن يذكر بالتقدير والثناء القسم الثالث من الفصل الرابع وعنوانه «هدية وطن» حيث يتناول المؤلف مسألة علاقة لبنان بمحيطه العربي والتصورات المختلفة لمستقبله. ففي نهاية عرضه للتصور الخاص الذي يدعو إليه والذي يجمع «بين عروبة لبنان وخصوصيته ككيان» (ص ١٥٤)، يقول: «وتنطلق هذه الصياغة المزدوجة من اعتراف متبادل بين لبنان ومحيطه، وبخاصة بين مسيحيي لبنان واسلام العالم العربي. المسيحيون اللبنانيون يعترفون بشكل نهائي وكامل بانتمائهم العربي، والعرب يعترفون بشكل نهائي وكامل باستقلال لبنان وتمايز المسيحيين فيه. إذا كان انتماء لبنان إلى محيطه العربي قدراً لا مناص منه، فإن اعتراف العرب بتمايز المسيحيين اللبنانيين خيار لا مفر منه... عندها تصبح العروبة مسؤولية مسيحية والخصوصية مسؤولية اسلامية. ويتحول المسلم إلى مقاتل من أجل السيادة وينقلب المسيحي إلى مناضل في سبيل العروبة...» (ص١٥٥ ـ ١٥٦).

ان هذا التصور موفق وجميل. لكننا لا نلقى في أي موضع من هذا الكتاب الداعي إلى سلامة مسيحيي لبنان وضمان مستقبلهم أي تعريف بـ«المسيحية»، وهي التي يجب أن تكون في نهاية الأمر مبرر هذه السلامة ودعامتها. من دون أن يكون المسيحيون أمناء للمسيحية يصبحون عشيرة من العشائر أو أقلية من الأقليات التي تقطن لبنان وغيره من البلاد العربية، ولا يعود بقاؤهم مستمداً من تراثهم الأصلي وقيمته الذاتية، بل يستمر لعبة في خضم تصارع القوى الداخلية والخارجية وتوازنها. وهذه اللعبة دائمة الوجود والفعل، تتغير أشكالاً وأساليب وتتبدل شدة أو تراخياً، ولكنها تظل قائمة ولا يمكن الخروج من «مصيدتها» (وهي العنوان الذي اختاره المؤلف لترجمة كتابه إلى الفرنسية) إلا على مستوى القيم ومن خلال التخلص التدريجي والثوري من شوائب الاطماع وأدران

المفاسد. وإني كمسيحي اعتبر ان تحدينا الأساسي هو في هذا الحيز بالذات.

يتكلم المؤلف في الفقرات المقتبسة أعلاه عن «تمايز المسيحيين اللبنانيين» ولكنه لا يشرح أسس هذا التمايز، ومعالمه. ان أساسه الأول ومعلمه البارز هو الولاء للمسيحية، لا كطائفة من الطوائف أو حزب من الأحزاب، بل كمبعث ثورة على النفس وارتفاع حقيقي في سلّم الكيان وصمود خلقي وثراء فضائلي في عصرٍ وفي بيئةٍ تراخى فيها الخلق وأجدبت الفضيلة.

ومن دون انكار أخطار القوى المفرقة داخل لبنان أو القوى الخارجية الطامعة فيه، ومع الدعوة إلى الوقوف بحزم في وجه هذه القوى لحماية «الكيان»، تظل ثمة حقيقة أساسية هي ان الكيان لا يُحمى إلا إذا كان أهلاً للحماية وإلا بقدر ما يكون قد اكتسب مناعة داخلية وارتقى ارتقاء ذاتياً.

في نظري ان الانطلاق في هذا الارتقاء الذاتي بفعل الرسالة المسيحية الحقة يبدأ هنا وحين يكون المسيحيون هم البادئين بتطبيق ما جاء في آخر الصلاة الربانية التي يرددونها يومياً: «... واغفر لنا ما علينا كما نغفر نحن لمن لنا عليه ولا تدخلنا في التجربة لكن نجنا من الشرير».

عندما نظفر بهذا الغفران ونتنكّب التجربة وننجو من الشرير نتحرر من أسر «اللعنة» أو المصيدة، ونتميز حقاً فيستحقنا لبنان ونستحق لبنان.

أساس إعمار لبنان(*)

كثيراً ما نسمع ونقرأ في هذه الأيام عن إعادة إعمار لبنان بعد التدمير الكاسح الذي أحدثته فيه الحرب الدامية الممتدة على خمس عشرة سنة ونيف. وتبادر الدولة اللبنانية ـ حسبما تقول ـ إلى وضع المشروعات والخطط من أجل هذا الإعمار، وإلى الاتصال بالدول العربية وبالمصادر الدولية لإنشاء «صندوق» يموّل هذه العملية الشاقة والمكلفة أو يسهم في تمويلها.

وأول ما تبادر إلى الأذهان ان هذه العملية تتوجه إلى ما خرّب من طرق ومساكن ومبان ومن منشآت صناعية وزراعية وتجارية، ومن أجهزة مائية أو كهربائية وسواها مما هو ظاهر للعيان. والواقع أن المرء الذي يتجول في المدن اللبنانية أو في الضواحي والأرياف ليذهل من اتساع هذا التدمير ويتأسى على ما كان ويتهيب ما هو مطلوب.

على أن هذا الإعمار البنائي مرتبط بصنوف أخرى من الإعمار، ولا يتم إلا بها ومعها. منها استعادة دورة الحياة الطبيعية للاقتصاد اللبناني الذي كان ناشطاً نشاطاً مرموقاً قبل الحرب ثم أخذ يضعف ويهبط خلال سنواتها، ولكنه لا يزال قائماً نوعاً ما، وبقاؤه يثير العجب بعد ما تعرّض له من أهوال. والاقتصاد اللبناني مرتبط بدوره بسياسة الدولة الحالية وبتنظيم القطاع المصرفي الذي كان له أثره البارز في تقدم اقتصاد لبنان في السلم ولكنه تضعضع كسواه من القطاعات في زمن الحرب. ويندهش المرء من أن هذا النظام لا يزال يحتفظ بحيوية على رغم الهزات المحلية والاقليمية والدولية المتتالية وانتقال فاعليات التبادل التجاري والمالي إلى خارج لبنان في الشرق الأوسط أو البلدان الغربية.

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/٧/٥.

وجميع وجوه هذا الإعمار التي ذكرنا وسواها مرتبطة بإصلاح أجهزة الدولة لكي تتوصل إلى حسن التخطيط وفعالية التنفيذ. لا بد أولاً من تصور سليم للهدف المنشود من التخطيط فليس هذا الهدف العودة إلى ما كان، لأن ما كان برهن عن قصور وفشل في مواطن أساسية، فضلاً عن أن الأيام لا تعود ـ ويجب ألا تعود ـ إلى الوراء في خضم التبدلات العالمية المنطلقة. ومن الأهداف التي يجب أن يتقصاها التخطيط والإعمار تضمين الانعاش الاقتصادي محتوى اجتماعياً، بحيث لا تأتي نعمه محصورة بفئة من دون فئة و بمنطقة دون أخرى، بل تطال اللبنانيين جميعاً لتؤمن لهم العيش والطمأنينة ولتضيق الفجوات القائمة بينهم وتقف دون ازدياد الأغنياء غنى وهبوط الفقراء إلى درجات أدنى في سلم العجز والحرمان.

ستثير عملية هذا الإعمار الواسع والمتشابك منافسات وخلافات بين الأطراف اللبنانية، حول الأولويات والأساليب. فهل، مثلاً، تعطى العناية الكبرى في الإعمار البنائي إلى المدن وإلى العاصمة بيروت بخاصة ـ حيث يكثر الحديث عن إحياء وسط المدينة وأسواقها التجارية ـ أم تصرف الجهود إلى الضواحي والأرياف التي تحملت ما تحملت من خراب منتشر وأصيبت خلال الحرب بمقاتل شديدة وخسائر باهظة؟ وما يدعم الأولية الثانية ان هذه المناطق كانت أصلاً محرومة ومتخلفة، وكان حرمانها وتخلفها من أهم أسباب الحرب الأليمة، ثم إنها أعضاء أساسية في جسم لبنان، إذا تحطمت أو اهترأت انتقل سكانها إلى المدن وإلى العاصمة بيروت بخاصة، فأضافوا إلى المشكلات التي تعانيها المجتمعات المدنية، مما يضخم أخطار التنمية ويمعن في تشويهها.

كل هذا يتطلب من الدولة اللبنانية ومن الهيئات الشعبية النافذة اقبالاً صحيحاً على عملية الإعمار المطلوبة، وجدية في التفكير وفي العمل، وإرادة وطنية متعالية عن العصبيات والمصالح، وحزماً وسرعة في اتخاذ القرارات وفي تطبيقها جرياً مع متطلبات هذا العصر التي لا تمالىء ولا ترحم. ولا شك في أن عودة الرساميل اللبنانية من الخارج، وتيسر المساعدات العربية والدولية وغيرها من الامكانات التي يعلق عليها اللبنانيون آمالهم، تتوقف على جدوى المشاريع والخطط والتدابير التي تتخذ في لبنان نفسه لتنفيذ هذه العملية المعقدة، ذلك أن السياسات والأموال في هذه الأيام تحتاج، أول ما تحتاج، إلى الثقة والمصداقية، وهما عماد أي نظام سليم أو طامح إلى السلامة والدوام.

* * *

عل أن هذا كله مرتبط بشرط أساسي لازم، هو إعادة إعمار «الإنسان اللبناني».

فلقد كان لبنان قبل نكبته عامراً إلى حد كبير، وكان اقتصاده ناشطاً نشاطاً تحسده عليه البلدان القريبة والبعيدة، وحقق نظامه السياسي حريات سياسية واجتماعية وفكرية جعلته ملاذاً للمفكرين وملجأ للمضطهدين ودفعت بعاصمته بيروت إلى المنزلة الأولى في عالم النشر (صحفاً ومجلات وكتباً) في الدنيا العربية. ولكن كل هذه المؤهلات والمنجزات سقطت أو تراجعت بفعل الحرب وزلازلها، لأن الإنسان اللبناني ـ وهو الأساس ـ لم يكن سليم العافية أو صحيح البنيان، فكل ما كان يقيمه، أو ما كان يقامر باسمه، تزعزع وانهار بتزعزع الأساس وانهياره.

ولما كان الإنسان للوطن بمثابة الروح للجسد، فإنه يبقى خفياً عن الأنظار، وتنصرف الهموم إلى المنشآت والأجهزة المادية وتصاغ من أجلها المشروعات والخطط، بينما لم نسمع حتى الآن بأي مشروع شامل يهيأ لإعادة إعمار هذا الإنسان. ومن الخطأ الفاحش أن يعتقد أن هذا الإعمار يحدث بنفسه، أو يأتي نتيجة للإعمار المادي والاقتصادي، الحقيقة انه يحتاج إلى مثل ما يحتاجه هذا ـ بل أكثر مما يحتاجه ـ من رؤية صافية وتفكير محكم وجهود صادقة فعالة.

ويخيل إلى هذا الكاتب ان إعادة إعمار الإنسان اللبناني تقوم على عدة أركان، وتستهدف بمجموعها إقامة بناء جديد مختلف نوعاً من البناء السابق، فلا تكتفي بالإصلاحات الجزئية والسطحية ولا تتناول الفروع دون الأصول والاعراض على حساب الجوهر.

من هذه الأركان:

تعميق الشعور بالمواطنة، إذ يبدو للمراقب أن العصبيات الطائفية أو العشائرية أو الفئوية الأخرى، التي جرت إلى انهيار لبنان في الأزمات المتتالية وما أدت إليه من معارك ومجازر، لم تزل بعد من النفوس ولم تتحول إلى مواطنة صحيحة. وفي الأوساط الطائفية من يرى أن الهدوء النسبي الذي توصل إليه لبنان الآن وفي الخطى التي يسير بها نحو الإصلاح واستعادة العافية، نوعاً من الهدنة الموقتة بين أزمة مضت وأزمات ستلحق بها حتماً. ولا يزال ثمة تربص من قبل بعض المنتسبين إلى هذا الفريق أو ذاك بالفرقاء الآخرين، خصوصاً أن الطائفية بقيت متبعة في توزيع سلطات الدولة ووظائفها. وقد حققت هذه المرحلة بعض التراخي في التعصب الطائفي بفعل الانفتاح بين منطقتي العاصمة وإزالة الحواجز بين المناطق الأخرى في لبنان ما عدا جنوبه. وأسرع اللبنانيون إلى الانتقال بين هذه المناطق وإلى الالتقاء والتمازج بعضهم ببعض. واكتشف الناشئون الذين

عزلتهم الحرب في مناطقهم المغلقة وغرست في نفوسهم شر الأحقاد تجاه أبناء المنطقة الأخرى، ان لبنان أوسع من أية منطقة معينة وإن نسيجه البشري ليس محدوداً بفريق دون فريق بل يشمل اللبنانيين جميعاً. فذاب أكثر جليد الضغينة الذي كان بارزاً على سطح الحياة، ولكن يبدو انه لم يذب تماماً في أعماق النفوس.

وعملية الإذابة هذه والصهر الجديد يجب أن تشغل الأذهان وتثير الهموم قبل عملية الإعمار المادي ـ بل أكثر ـ ولا يصح أن تترك للزمن، فالزمن عامل محايد قد يؤدي إلى الخير والصلاح كما قد يجلب المزيد من الشر والفساد. انها تتطلب تخطيطاً وتنفيذاً يتجاوزان المعالجات الوقتية والسطحية ويتعديانها إلى المشكلة في العمق والجوهر.

وكل محاولة لإزالة الحواجز النفسية بين المواطنين تأتي بفائدة أجلّ من إزالة الحواجز العسكرية والمادية. إن ثمة حاجة ملحة لتوسيع وتعميق عملية الالتقاء والتمازج بين مختلف الطوائف والفئات بقيام الأحزاب والهيئات الوطنية المتجردة من العصبيات المفرقة والمتعالية عنها. ومن المؤسف انه لم يظهر حتى الآن وعلى رغم النكبة التي كانت الطائفية من أسبابها الأساسية، أي حزب جديد مبني على رابطة المواطنة الشاملة وملتزم بمطالبها.

وثمة أيضاً ضرورة لإذكاء روح المواطنة بين الفئات الشعبية كالنقابات والاتحادات والجمعيات الخيرية. فمصالح العامل المسيحي لا تختلف عن مصالح العامل المسلم، وكذلك التجار والصناع. والأسواء المنتشرة ـ من فقر ومرض وجهل ـ لا تفرق بين مواطن وآخر، بل تلفهم جميعاً عبر اختلافاتهم الطائفية والجغرافية.

وهناك كذلك العملية الرهيبة التي تتحدّى القائمين على شؤون التربية. فالانصهار الوطني الذي يجب أن يبدأ في البيت يتطلب أن يتمم في المدرسة، فتكون المدارس مشرعة الأبواب للتلامذة من جميع الطوائف والمذاهب ومتميزة بروح التسامح والتكامل بين المعتقدات والمواقف والأشخاص. وأهم عامل في هذا المجال ـ تعميراً وتخريباً ـ هو المعلم، الذي يصوغ العقليات ويوقظ النزعات، وكل عملية تجديدية تقتضي من السلطات التربوية التوجه إلى هذا العامل الأساسي، الذي يفوق تأثيره منهاج التدريس أو أي وجه آخر من وجوه التعليم. إن المناهج التعليمية الرسمية لم تصهر نفوس النشء اللبناني، لأن المعلم هو الأداة لتنفيذ المنهاج، ولم يكن مهيئاً لهذا الصهر سواء من حيث الاستعداد أو التدريب والتأهيل.

* * *

أما **الركن الثاني** لإعمار الإنسان اللبناني فهو الذي يغلّب العطاء على الأخذ ويقدم التضحية على الاستغلال. لقد شاع القول بأن حكام لبنان في سنوات استقلاله لم يعمدوا إلى إنشاء وطن بقدر ما تقصدوا استغلال «مزرعة» لمصالحهم الخاصة ومصالح فرقائهم وأتباعهم. فهل انتهى عهد «المزرعة» أم لا يزال باقياً؟ إن المراقب الذي يتتبع «الإصلاحات» الجديدة ليخشى من امتداد هذا العهد بل من ازدياد أسوائه، فبينما التنافس والتناحر على السلطات التشريعية والاجرائية كان في العهد السابق بارزاً بين الموارنة والسنة، إذا هو الآن يعم سائر الطوائف ويشمل الأحزاب والميليشيات التي أنشأتها والتي صدّعت لبنان، فيطالب كل منها بحصته من المغانم وتتهافت جميعاً على ما بقي من لبنان على ضآلته. وبكلمة أخرى، إن المزرعة ضاقت وتقلصت، بينما المستغلون تكاثروا أعداداً وفرقاً. إن الإرث الوطني الإيجابي الذي تسلمه لبنان عند استقلاله كان ضئيلاً أصلاً، ثم أخذ يزداد تضاؤلاً بفعل النزاعات والتبديد من ذلك العهد إلى الوقت الحاضر، وكاد ينعدم في حرب السنوات الخمس عشرة الأخيرة. فهل تمضي السلطات الجديدة في هذا التبديد، أم تعمل على توفير هذا الإرث وتعزيزه؟

إن الإجابة عن هذا السؤال المحوري تتوقف على السياسة التي ستتبعها هذه السلطات وعلى القرارات والإجراءات التي ستتخذها في الشؤون العامة وعلى تعميمها، وبوجه خاص، على الشروع بإعادة تعمير الإنسان اللبناني، إنسان يعطي قبل أن يأخذ ويضحي في سبيل لبنان أكثر مما يستلب منه، ويغني الإرث الوطني بدلاً من افقاره، فيقيم بهذه وغيرها من الخصائص، وطناً، بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة.

* * *

بقي **الركن الثالث** لهذا الإعمار الإنساني. وهو تقديم الاستحقاق على الادعاء. فلقد ملأنا الأجواء تغنيا بميزات لبنان، أرضاً ومناخاً وتاريخاً، وطالبنا العالم القريب والبعيد بحمايته والحفاظ عليه من أجلها. ولا جدال في بعض هذه الميزات، ولكن يبقى السؤال المطروح: إلى أي حدّ كانت هذه الميزات وليدة جهودنا ومكاسبنا، وإلى أي مدى يغلب فيها الادعاء على الواقع؟

إن العالم لن يقدم على حماية لبنان إلا إذا برهن أنه أهل للاحترام والحماية. ولا يأتي هذا الاحترام من خصائص لبنان الجغرافية، أو من مبادرات أبنائه في «الشطارة»، التي يتباهون بها، بل من القيم التي يمثلها هذا الوطن، والتي يكتسبها بنضال أبنائه وبالصفات الوطنية والإنسانية التي يجدّون للتحلي بها.

إن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تسود لبنان في مغبة الحرب الكاسحة تدفع بفئات واسعة من المواطنين إلى المطالبة بتحسين أوضاعهم والاقرار بحقوقهم وحصولهم على نصيبهم من موارد الدولة أو من النتاج القومي.

وقسط كبير من هذه المطالبة محق، وجدير بأن يلبى. ولكن في لبنان أيضاً وفي مهاجر أبنائه فئات عديدة من المنعمين والقادرين على العطاء. فهل تعمد هذه الفئات إلى البذل السخي الذي يتناسب وادعاءاتها لولائها للبنان ومطالبتها العالم بمساعدتهٔ، فتستحق هذه المساعدة وتستحق أصلا الولاء الذي تجاهر به؟

إن كلمات الرئيس جون كيندي في خطابه الشهير عند تسلمه مهام رئاسة الولايات المتحدة عندما قال: «لا تفكروا بما يعطيكم إياه الوطن، بل فكروا أولاً بما تعطونه إياه» ـ إن هذه الكلمات لا تزال ترن في أسماع الشعب الأميركي. وإذا كانت تنطبق على أمة متقدمة في طليعة قوى هذا العصر، فما أحراها بأن تنطبق على شعب ينهض من كبوته وعلى وطن يشرع أبناؤه بإعادة بنائه؟ انه ليخلق بنا أن نعدل المثل القديم، فنقول «بالاستحقاق (لا بالشكر) تدوم النعم»، بل تنال أولاً وتحصل أصلاً. خلاصة القول إن إعادة إعمار لبنان يجب أن تتوخى في جوهرها بناء أساس له متين، وهذا الأساس هو الإنسان المواطن، الباذل، المستحق، الذي من أجله يكون الإعمار وبواسطته يحصل. فكل إعمار آخر مهما ارتفعت طبقاته وازدهت أشكاله، يظل مهدداً بالانهيار إذا لم يتم على هذا الأساس. فما أضخم مسؤولية السلطات الحكومية والنخبات الشعبية في إدراك هذه الحقيقة وفي التزامها في إعادة بناء لبنان الجديد. إن لبنان. ككل وطن، بإنسانه أولاً!

إنقاذ الجامعة اللبنانية(*)

منذ حوالي شهرين أضرب أساتذة الجامعة اللبنانية، فتوقفت الدروس وتعطلت الإدارة الجامعية، وتأخرت السنة الدراسية بعد تأخرات سابقة لأسباب أمنية، فدخلت الجامعة مرحلة جديدة من مراحل المهمة المرتجاة منها.

إن هذه الأزمة خطيرة بسبب انعكاساتها على الأوضاع اللبنانية الحاضرة، ولأن إعادة إعمار لبنان تتوقف في المرتبة الأولى، كما قلنا سابقاً على إعادة إعمار «الإنسان اللبناني»، التي يقع على الجامعة قسط كبير من مسؤولية القيام بها. هذا من ناحية لبنان بخاصة، أما من حيث المجتمع العربي بعامة، فإن هذه الأزمة تكوّن ظاهرة من الظواهر التي تتمثل في جامعاته قاطبة والتي تتطلب من أرباب الحكم والسياسة ومن النخبات المثقفة ومن الهيئات الشعبية أقسى الامتحان وأنشط التفكير والتدبير لبناء جامعات، حية خلاقة تصنع الأوطان بما تمدها به من كفاءات بشرية عالية ومن معرفة ثابتة ومتجددة، في عصر تقوم أهلية الأمم فيه على ما تنشىء وتدرب من قدرات وما تختزن وتولد من معرفة.

وليس هذا المقال ناتجاً من معرفة تفصيلية بأوضاع الجامعة اللبنانية ومن مراقبة دقيقة ومستمرة لهذه الأوضاع وتغيراتها، بل من اهتمام عبر سنوات طويلة بشؤون التعليم العالي في لبنان والبلاد العربية والميدان الدولي، وبعلاقة هذا التعليم ـ ارتفاعاً أو هبوطاً ـ بتحقيق أهداف الوطنية أو بخذلها. انه حصيلة تفكير متواصل في هذه الشؤون، وإني

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/٧/١٢.

على يقين ان الأحكام التي يتضمنها تنطبق على الجامعة اللبنانية، وإن لم تكن مستمدة رأسا من الوقائع الجارية والملاحظة المباشرة.

إن معالجة الأزمة الحاضرة يجب أن تتجاوز مطالب الأساتذة في تحسين أوضاعهم المعيشية وتعويضاتهم المادية. هذا مع الاعتراف بما في هذه المطالب من حق لتدهور الأحوال الاقتصادية في لبنان وهبوط قيمة الليرة الشرائية هبوطاً ذريعاً، وعجز الرواتب والتعويضات في هذه الآونة عن تأمين حياة مكفية كريمة للأستاذ أو للباحث في وجه نفقات العيش المتصاعدة. فقد تتمكن الدولة اللبنانية، بسبب هذا الاضراب وتحسباً لنتائجه التربوية والاجتماعية والسياسية، من أن تعتصر خزينتها الجافة ـ التي أفرغتها حرب الست عشرة سنة ـ لتؤمن أموالاً تسد المطالب المادية المطروحة، فيعود الأساتذة إلى مزاولة أعمالهم وتعود الجامعة إلى متابعة مسيرتها. وقد تتمكن وزارة التربية الوطنية، والحكومة عامة، من إجراء بعض الاصلاحات في الأجهزة والإجراءات الإدارية التي يقترحها الأساتذة والطلاب من أجل تسهيل هذه المسيرة . ولكن السؤال الرئيسي يبقى قائماً ومتحدياً: هل هذه التدابير الموقتة والمتفرقة كفيلة بحل المشكلات الحقيقية وإخراج الجامعة من صلب أزمتها؟

الواضح أن المعالجة لن تفضي بالمطلوب إلا إذا اتجهت إلى الأسس وتناولت الجذور، وتصدت للأسئلة الجوهرية، وفي مقدمتها: أية جامعة وطنية نريد؟ ما هو المطلوب منها، وأي دور يجب أن تلعبه في حياة لبنان عامة وفي إنهاضه من كبوته الحاضرة على وجه الخصوص؟

إن هذه المعالجة يجب أن تصدر عن الاقتناعات العميقة التالية:

١ ـ إن أي مجتمع حاضر لا تستقيم أموره ولا يضمن بقاؤه إلا إذا كان مجتمعاً «علمياً». فالمعرفة الصحيحة هي أساس القدرة في هذا العصر، وستكتسب أهمية متزايدة في العصر الذي تبدو بوادره في الآفاق، والذي أخذ بعض الاستطلاعيين المستقبليين يدعونه «عصر المعرفة». إن المجتمع الذي تسوده الأوهام والأهواء يظل معرضاً للخلخلة والزوال، ما لم يتخلَّ عنها ويلتزم في سياسات دولته وفي تصرفات أفراده أحكام العقل المتمثلة في العلم الموضوعي الصحيح.

ولا يتكون هذا العلم من معلومات متفرقة تحفظ في الذاكرة أو تسمع في المحاضرات أو تقرأ في الكتب، ثم تعرض في الامتحانات لنيل شهادة أو درجة جامعية،

وإنما يحصل بالجهاد القاسي الباذل لتطوير العقل، ولترويضه على التفكير المنتظم في شؤون الطبيعة والإنسان، وللإسهام الحي الخلاق في إنماء المعرفة الإنسانية وفي اغناء الثقافة الوطنية والعالمية.

فلا معافاة صحيحة للبنان ـ أو لأي بلد آخر ـ خصوصاً في هذا العصر، إذا لم يصبح مجتمعاً «علمياً» بهذا المعنى، ولا قيمة لأية جامعة تقوم فيه ولا فائدة، إذا لم تكن مولدة للمعرفة، اكتساباً وعطاء، وحاضنة للعقل وملتزمة مطالبه وأحكامه.

* * *

٢ـ إن هذا المطلوب ينبع من ذخيرة علمية وطنية. فمع أن العلم عالمي النطاق يشترك في دفعه قدماً رجال ونساء من مختلف المجتمعات والقوميات يضمهم بعضاً إلى بعض التعلق بطلب الحقيقة في اختصاصاتهم المختلفة وفي المشكلات والموضوعات العامة، فإن إسهاماتهم العلمية ما كانت لتتوافر أو لتبلغ شأوها الحاضر لولا توافر المؤسسات العلمية في مواطنهم، ولولا ما أدته هذا المؤسسات في سبيل تقدم مجتمعاتها بتهيئة الكفاءات وإجراء البحوث. ونرى الأدلة على ذلك في الأدوار البارزة التي قامت بها الجامعات في تكوين الأوطان في الغرب وفي ازدهار هذه الأوطان وإشعاعها الداخلي والخارجي. فهل يمكن مثلا أن نتصور فرنسا ومكانتها الثقافية بدون السوربون، أو بريطانيا بدون أوكسفورد وكمبريدج، أو المانيا بدون جامعات برلين وهايدلبرغ وتوبنغن وقريناتها؟ ومن هذا القبيل أيضاً، إقبال الدول الناشئة على تأسيس جامعاتها الوطنية وتعزيزها دلالة على استقلالها وجدارتها وانخراطها في حياة العصر، فلا معافاة صحيحة للبنان ولا نهضة سليمة بدون ذخيرة علمية وطنية، تقع مسؤولية إثرائها على جامعته الوطنية أولاً.

٣ـ إن لبنان يصنع جامعته على شاكلته، إيجاباً وسلباً، ويصح العكس: أي أن الجامعة اللبنانية تسهم من جانبها في صنع لبنان، إيجاباً وسلباً كذلك. إن الجامعة هي الصورة لما سيكون عليه الوطن، والمثل لما يجب أن يكون. وعليها أن تجسد في عقائدها وتصرفاتها المستقبل الوطني المرجو. يصدق ذلك على الجامعات أينما تكن، ويصدق بصورة خاصة على الجامعة القائمة في بلد تهدم وبحاجة إلى إعادة بناء.

فإذا طمح لبنان مثلاً إلى أن يكون وطناً متماسكاً وشعباً منسجماً لا طائفياً، فمن الخطأ الفاضح أن تتمثل الطائفية في جامعته الوطنية وان يكون تعيين المديرين والأساتذة والموظفين فيها خاضعاً لانتماءاتهم الطائفية ولحرص السلطات على الموازنة في الطوائف

والمذاهب. ان الجامعة قبل أي مؤسسة أخرى يجب أن تقوم على أساس الجدارة والاستحقاق أولاً، بل بصورة مطلقة. والجامعة اللبنانية جديرة بأن تكون أولى المؤسسات اللبنانية في التخلص من أسواء الطائفية وفي تبنّي مبدأ الاستحقاق الصرف في اختيار أساتذتها وفي معاملة طلابها. وكيف لا يكون هذا، والجامعة هي التي ستخرج النخبات المقبلة؟ كيف يصدر مجتمع وطني عن مؤسسة مقيدة بقيود الطائفية؟ لقد أدت أهوال الحرب إلى تفريع الجامعة اللبنانية. ولما كانت كلياتها قد أنشئت أصلا في بيروت «الغربية»، فقد أقيمت لها فروع مماثلة في بيروت «الشرقية» ثم في مناطق أخرى من لبنان. ولا بأس من تفريع الجامعة في سبيل خدمة جميع المناطق اللبنانية، ولكن ليكن هذا التفريع على أساس الاختصاص. فكلية الحقوق في منطقة، وكلية الطب في أخرى، وهكذا في سائر الاختصاصات، ولترصد الجامعة في موازنتها ما يساعد الطلاب المؤهلين في سائر المناطق على الالتحاق بالكلية التي يريدون، ويستحقون، الانتساب إليها. فتدبير كهذا يأتي أقل كلفة، وأجدى في المحافظة على وحدة الجامعة والوحدة الوطنية، من إنشاء فروع للكليات ذاتها في المناطق، خصوصاً عندما يكون هذا الانشاء على أساس طائفي.

فلا معافاة صحيحة للبنان إلا بتحويله إلى مجتمع وطني لا طائفي، وإلا إذا كانت جامعته وطنية حقاً، وبالمعنى اللاطائفي بوجه خاص.

٤ـ ومع أن مبعث حيوية الجامعة أن تكون حصناً للعلم ومنبعاً رئيسياً من منابعه، ومع أن العلم لا يخضع لشروط ولا يتقيد بقيود إلا ما تفرضه طبيعته ومطالبه (وفي مقدمتها صحة المحتوى وعلو المستوى)، فإن أحوال الشعوب، في هذه الأيام العسيرة وفي خضم الحاجات المتصاعدة والتنافس الحامي على البقاء وتكوين القدرات، تفرض أولويات معينة تربط بين أعمال المؤسسات الجامعية وبين مطالب التنمية الوطنية. فمن الضروري اذن القيام بمسوح جدية لمقتضيات التنمية الصحيحة للبنان، وللكفاءات البشرية العالية التي تتطلبها هذه التنمية، والتوفيق بين مهمات الجامعة وبين هذه المقتضيات. إذ لا خير يأتي من التفريط في اعداد الكفاءات التي تلح الحاجة إليها والتي يدعو إليها هذا العصر، مع الإفراط في المناهج التقليدية التي تخرج شباناً لا مكان لهم في سوق العمل أو غير مهيأين لتوفية مطالب الأولويات الراجحة. فمن ناحية، يزداد الوطن افتقاراً إلى ما يحفز انطلاقه ونهضته، ومن ناحية أخرى تتراكم أعباؤه وهمومه بكتل بشرية عاطلة عن العمل المجدي لها ولمجتمعها، فتغدو نهباً لمشاعر الاحباط واليأس المنتشرة ووقوداً للتحركات السلبية أو المهدمة.

فلا معافاة صحيحة للبنان إلا إذا ربط تهيئة الأجيال القادمة بسياسة تنموية رشيدة وواضحة، ولا تقدم مجزياً لجامعته إذا لم تماش برامجها وأنشطتها مقتضيات هذه التنمية وأولوياتها.

* * *

٥ـ إن العلم الصحيح والتنمية السليمة التقدمية يفرضان شرطاً آخر لازماً ومقرراً، هو الحصانة الخلقية. فالعلم الصحيح يفترض الخلق القويم، لأنه يتطلب ـ أول ما يتطلب ـ التجرد من الأهواء والشهوات والعصبيات وتحري الحقيقة مهما تكن وأي شكل تتخذ، واكتساب القدرة على الانضباط والانتظام، وهذه كلها وأمثالها فضائل خلقية أصلاً. والتنمية المرتجاة أيضاً تصدر عن عناصر بشرية تتمتع، إضافة إلى المزايا العلمية، بمناقب الغيرية وبالاستعداد للبذل والتضحية ولتقديم المصلحة العامة على المصالح الخاصة وبقرائنها من الفضائل.

فإذا لم ننشد هذه الفضائل في الجامعة، وهي التي تدعي صنع الأجيال القادمة وإحياء الوطن، فأين ننشدها؟ إن الحرب الرديئة، التي تمرغنا في أسوائها في خلال السنوات الطويلة الماضية، برهنت بأجلى بيان عن أن حاجتنا الأصيلة هي إلى الخلق الوطني القويم، المتعالي عن العصبيات والشهوات، والمتطلع إلى السوى، والمستعد لأن يتحاور ويتعاون وإياه في سبل الإنشاء والإبداع.

فلا معافاة صحيحة للبنان إلا بتكوين هذا الخلق وتعزيزه، ولا خير من جامعته إذا لم تكن سباقة في عملية هذا التكوين والتعزيز.

* * *

وهكذا يمكننا أن نمضي في تفصيل العلاقات بين الوطن وبين جامعته الوطنية في شؤون التعليم والتربية والبحث المتجدد وخدمة أغراض التميز وتعزيز الخلق الوطني والإنساني وفي سائر نواحي الحياة. وقد يقوم في وجه هذا التفصيل والتحليل **اعتراضان**:

أولهما ألا نرسم للجامعة الوطنية صورة مثالية بعيدة عن الواقع المأساوي: فكيف تقوم جامعة بهذا الشكل في بلد يفتقر إلى المزايا التي نشير إليها؟ ونجيب عن هذا الاعتراض بقولنا إنه إذا كانت الجامعة ـ أية جامعة ـ صورة لمجتمعها بأوضاعه الحسنة والسيئة، فإن المفروض في الجامعة الحية الناهضة ألا تكتفي بهذا الدور التأثري الانعكاسي، وان تطمح إلى دور المبادرة والفعل والتأثير تصوراً يتعدى ما هو كائن إلى ما

يجب أن يكون، ونزوعاً إلى أن تكون هي الرائدة في هذا التصور وفي إيفاء شروط إخراجه من حيز الامكان إلى حيز الفعل.

أما **الاعتراض الثاني**، ففي القول ان الجامعة اللبنانية انشئت أصلاً لخدمة الفئات والمناطق المحرومة التي لا تستطيع القيام بمطالب الجامعات الأجنبية ورسومها، وان هذه الحاجة هي التي أدت إلى اتساع أعداد الطلاب وتفريع الكليات، يضاف إلى هذا أن الاعتمادات التي خصصتها الدولة لها لم تكن تفي بهذه الحاجة الملحة، فحرمت الجامعة من المكتبات والمخابر وسواها من المقومات المادية وتغلبت بها الكمية على النوعية وتدنى المستوى التعليمي والثقافي.

ولئن يكن شيء من هذا صحيحاً، فلا ارتياب في ذهن هذا الكاتب بأن القائمين على شؤون الجامعة من مديرين وأساتذة ومدرسين لم يناضلوا في داخل مؤسستهم النضال الكافي ولم يحاسبوا أنفسهم وضمائرهم المحاسبة الدقيقة المطلوبة، ليقربوا الجامعة من المثل التي كانوا ينادون بها، ويطبقوا في الإصلاح الذاتي، المؤسسي والفردي، ما كانوا ينادون به من إصلاح خارجي، ثم جاءت ظروف الحرب الفظيعة وما أدت إليه من تمزيق للبنان، فازدادت أوضاع الجامعة سوءاً وتمزقاً.

وإذا كان الأمر في لبنان يقتضي ولادة وطنية جديدة لإقامة مجتمع منسجم متعاون عقلاني علمي مناقبي، فلا جدال في أن جامعته الوطنية هي أولى مؤسساته التي تحتاج إلى هذه الولادة الثانية لأن المفروض فيها أن تكون هي الأداة الأولى في إحداث «التجدد» الوطني الإنساني المرتجى.

فإنقاذ الجامعة اللبنانية إنقاذاً حقيقياً لتقوم بدورها في انقاذ الوطن يجب أن يكون في مقدمة الهموم التي تقلق الدولة اللبنانية والشعب اللبناني بمختلف قياداته وفئاته، وأن تثمر هذه الهموم جهداً ينصرف إلى معالجة القضية الجامعية في الأعماق ويتناول الجوهر قبل الأعراض، وان تتسم هذه المعالجة بالجرأة والصراحة والحسم دون مراعاة «خواطر» أو نزعات أو حساسيات، إلتزاماً للحقيقة وللمصلحة الوطنية أولاً.

في محاضرة ألقيتها في «الندوة اللبنانية» عام ١٩٦٣ في موضوع «دور الجامعة في الحياة الوطنية»، قلت في آخرها: «ومن هنا يحق لنا أن نتساءل: إلى أي حد يشغل حال التعليم الجامعي في لبنان أذهان السلطات المسؤولة؟ وبصفة أخص: ما هو مقام الجامعة اللبنانية بين الاهتمامات التي تقلق بال الهيئات الرسمية والرأي العام الواعي؟ لو اننا عدنا إلى الأصول وفقهنا الدور الذي تلعبه الجامعة، والجامعة الوطنية بوجه خاص، في حياة

الوطن، لأحللنا هذه الجامعة المقام الأول من اهتماماتنا ولظللنا نقلق ونتحرق لنضمن لها وسائل النمو الدائم ولنمهد لها السبل لكي تصبح، كما يجب أن تكون، منبعاً يتدفق فكراً ومعرفة إنسانية، ومصدر القيم التي تصنع لبنان. ولكن هذا القلق والتحرق والحرص ليست من واجب المسؤولين وحدهم، بل ان تبعتها تقع كذلك على الجامعيين أنفسهم».

فإذا صحت هذه الكلمات في الستينات، فَأَحْرِ بها أن تصح في التسعينات بعد معاناة لبنان الشاقة وتأهبه الآن لاحراز العافية والانتعاش. ولعلها تغدو صرخة تنفذ إلى الأعماق لوضع هذه القضية في لب «إعادة الإعمار» ونقلها من هوامش النظر والاهتمام إلى الحيز المركزي الذي يجب أن تحتلّه.

لكي نعكس معنى «اللبننة»(*)

يخطو لبنان خطاه الأولى نحو استعادة عافيته وبناء وحدته بعد الحرب الدامية الطويلة التي اجتازها، ولهذه الخطى إيجابياتها وسلبياتها، ولكن الأمل معقود على أن تتغلب الإيجابيات على السلبيات، وان تسير هذه الخطى بجد وعزم لننقذ لبنان من بعثرته ونوجهه تدريجاً نحو الانصهار فالتوحيد.

إن الانصهار الضروري للبنان قد يكون هدفاً بعيداً، وقد تعترضه مشكلات صعبة ومضنية، ولكن لا بد من اتخاذه قبلة للأنظار والأفكار والمساعي، لأن لا نجاة أمينة للبنان، ولا إمكان له لتحقيق طموحات شعبه وللاسهام في الانشاء والحضارة، بدون أن يصبح أولاً وطناً موحداً عضوياً بانصهار جميع النزعات والعصبيات المستولية عليه في بوتقة واحدة.

وإذا كانت هذه الحاجة إلى الانصهار تتمثل في لبنان بصورة بارزة بسبب الصراعات الأخيرة بين طوائفه وفئاته، التي جعلت من «اللبننة» في سائر أنحاء العالم عنواناً للتقاتل العبثي وللشرذمة المهدمة للكيان الاجتماعي والوطني، فإن هذه الحاجة نفسها تقوم في البلاد العربية الأخرى حيث تنتشر أيضاً مختلف النزاعات والتفرقات. ولا يغرنك ما في بعض هذه البلاد من مظاهر التجمع والوحدة، فإنها في الأكثر مفروضة من فوق بفعل السلطات الحاكمة، وكل ما هو فوقي يظل معرضاً للخلخلة والزوال، ما دام لا يقوم على أساس متين من التآلف الشعبي، بل إن السلطات الحاكمة تبرر تدابيرها في الوقوف في وجه النظم الديمقراطية المعروفة ـ أو في تبني نظماً «ديمقراطية» بديلة ـ على

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/٧/١٩.

أساس أن الأولى تفسح في المجال للتوترات والخلافات لأن تبرز إلى الميدان وتؤدي إلى خلخلة وحدة التجمع الوطني. على ان هذا التوحيد الفوقي، وإن كان له بعض الإيجابيات في المدى القريب، فإنه يناقض الانصهار الشعبي ويعيق تحقيقه، بالإضافة إلى ما يجلبه من مساوىء أخرى عديدة.

وإذا اتجهنا إلى العالم الواسع، وجدنا ان هذه الظاهرة التفرقية والحاجة الانصهارية المقابلة لها، تنطبقان على بلاد كثيرة من الشرق والغرب، وبخاصة على الدول الناشئة التي رسمت حدودها من قبل الدول الاستعمارية السابقة بأشكال اصطناعية دون الارتكاز إلى الوقائع الحقيقية.

فأينما أجلت نظرك في قارتي آسيا وأفريقيا ألفيت في دولها المستقلة حديثاً عصبيات إثنية وقبلية ودينية تشعل في أحيان كثيرة حروباً دامية واضطرابات خطيرة تزعزع أركان تلك الدول. والأمثلة على ذلك تطلع علينا كل يوم من خلال ما نقرأ ونسمع من أحداث الهند وباكستان وافغانستان وسري لانكا وبعض دولنا العربية وعموم الدول الأفريقية امتداداً إلى البحر الكاريبي وأميركا اللاتينية.

ولعل هذه الظاهرة ناتجة عن تناقض غريب في تطور الحضارة الحديثة وتحديداً في حقول الاقتصاد والاتصالات. فمن ناحية، أدى هذا التطور إلى ربط دول العالم بعضها ببعض بحيث أصبحت مشكلاتها الأساسية ـ كمشكلات الفقر والمرض والحرمان المنتشر في الجماهير وكفساد البيئة الطبيعية والإنسانية ـ مشكلات عالمية حقاً، وبحيث أخذ التطلعيون المستقبليون يجاهرون بحاجة سكان المعمورة إلى رص صفوفهم، ويحذرون من انهيار الحضارة الحديثة، بل فناء البشرية، إذا لم تكبح النزاعات المفرقة ولم تسر الإنسانية بخطى ثابتة نحو التوحد.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى مناقضة إن هذه التطورات ذاتها، وأهمها سرعة الاتصالات وتزايد حدتها، أخذت تثير بوسائل أكثر فعالية العصبيات الاثنية والقبلية والدينية في داخل الشعوب والدول. وهذا التناقض بين العوامل الداعية إلى الانصهار والتوحد وتلك التي تبعث مجدداً وبقوة مشتدة العصبيات الموزعة هو من أخطر المشكلات التي تجابهها الإنسانية اليوم.

ولا يقصر ثوران هذه النزعات والعصبيات على بلدان آسيا وأفريقيا، بل نجده ينبعث في دول جنوب شرقي أوروبا، فتعود «البلقنة» إلى الوجود بعد أن خيل للعالم أن صفحتها قد طويت، ويميل عقد يوغوسلافيا إلى الانفراط، ويخشى المراقبون أن تمتد هذه

«الفرفطة» إلى بلدان مجاورة.

بل إن الدول السابقة والمبرزة في ميادين التكوّن والتحضر تشكو اليوم هي أيضاً من ظهور بعض هذه النزاعات، كما في التجمعات المحلية في فرنسا وبريطانيا واسبانيا، وكما في التيارات الإثنية واللغوية في كندا (المهددة بالانقسام بين أبناء الفرنسية وأبناء الإنكليزية) وفي الولايات المتحدة الأميركية. فهذه الأمة الأخيرة، التي كانت ـ وما تزال إلى حد كبير ـ تفاخر بأنها «بوتقة» مثالية صهرت سائر الشعوب التي هاجرت إليها وسكنتها، تجد نفسها اليوم أمام تيارات صاخبة من قبل السود أو الوافدين من أميركا اللاتينية تدل على أن هذه البوتقة لم تؤد مهمتها كاملة، وانه من الضروري إعادة النظر في تكوينها وتطويرها لتصبح أشد فعلاً وأصح نتاجاً.

* * *

إذا نحن حاولنا كشف هذه الخلفية العالمية لأزمة لبنان، فمن أجل إظهار العوامل العامة السارية في هذا العصر، ولكي لا يذهب المراقبون والمحللون إلى التطرف في جعل لبنان متفرداً بخصائص التفرق والتمزق والنموذج الأوحد أو الأشنع لها في العالم أجمع.

على أن هذا لا ينفي أن خصوصيات لبنان دفعت النزعات المفرقة والممزقة إلى حدود بعيدة، ولا ينفي كذلك ـ وهو الأهم ـ مسؤولية اللبنانيين أنفسهم في ما أنزلوا ببلدهم من نوائب وفي ما أوصلوه إليه من بعثرة وانهيار.

والواقع أن لبنان الحديث منذ عهد المتصرفية إلى الآن أقرب إلى التفرق منه إلى التجمع. وإناؤه الاجتماعي الوطني، الرقيق والواهن أصلاً، كانت تعتريه شقوق، بل شروخ تهدد دوماً بانكساره وتفتته. وكان يحميه من هذا الانكسار، في عهد المتصرفية، اهتمام الدول الست الكبرى حينذاك بالحفاظ عليه من أجل مصالحها المختلفة، وحرص البعض منها على رعاية فئاته المسيحية. فكانت هذه الحماية خارجية واتسمت بطابع «الالصاق» لا الصهر. وعند تكوين «لبنان الكبير» بتدبير من الدولة المنتدبة فرنسا، كانت هذه الشقوق لا تزال قائمة، بل اتسعت، وضمت مناطق جديدة إليه لم تكن أغلبيتها راضية عن هذا الضم، بل كانت تتطلع إلى ما وراء حدوده وتبغي الالتحاق بسورية، أو بأي كيان عربي يبرز إلى الوجود. وتجددت عملية الإلصاق، من قبل الدولة المنتدبة هذه المرة ورغبات جموع الموارنة التي كانت تتفيأ ظلالها. فحافظ لبنان على وحدته في الظاهر، ولكنه لم ينجز لنفسه وحدة عضوية داخلية.

وفي الأربعينات حصل تقارب بين الفئتين الفاعلتين في السياسة اللبنانية: اللبنانيين

الموارنة من المسيحيين والسنة من المسملين، فرضي الأولون بالتخلي عن الانتداب والحماية الأجنبية وبالاعتراف بلبنان بلداً مستقلاً «ذا وجه عربي»، وتنازل الآخرون عن التطلع إلى الشرق السوري أو العربي وتقبلوا أيضاً لبنان بلداً سيداً مستقلاً. وتوج هذا الاتفاق بما عرف بـ «الميثاق الوطني» الذي بشر بعهد لبنان الاستقلالي. ولكن هنا أيضاً، جاء هذا الاتفاق نوعاً آخر من الالصاق عمد إليه ساسة لبنان في ذلك العهد وباركته الدول السائدة في المنطقة أو في العالم ـ وتحديداً بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية ـ من أجل إخراج فرنسا من هذه المنطقة والحلول محلها.

وبدلاً من أن يعمد الحكام اللبنانيون ومن تلاهم إلى تحويل اللصاق أو الالصاق إلى صهر، أخذوا يضعفون أثره باتباع سياسة تقاسم المغانم والارتكاز على الطائفية في إدارة الدولة. وبدلاً من أن تدعم الدول الأخرى، المحيطة بلبنان أو السائدة في الميدان العالمي، مباركتها للميثاق الوطني وتسعى إلى دعمه، جعلت، على العكس، تنفذ من خلال الشقوق والشروخ، الظاهرة والباطنة، في إنائه، في سبيل تعزيز مركزها وتغذية مصالحها.

وهكذا تعاونت القوى الداخلية والخارجية على تفتيت الإناء. فثارت الحرب الفظيعة التي دامت ست عشرة سنة والتي كلفت الألوف من الضحايا والألوف العديدة الأخرى من المعطلين والمهجرين، بالإضافة إلى تخريب المنشآت العمرانية على أنواعها وألوانها، كما يبدو واضحاً في هذه الأيام. وإذا كان تاريخ لبنان الحديث، وإذا كانت محنته الأخيرة بخاصة، قد علمتنا شيئاً ـ إن نحن أردنا أن نتعلم ـ فهو ان «الالصاق» الظاهري لا يفيد في حماية الوطن وبقائه. وأما الذي يجدي أولاً وآخراً فهو الانصهار الداخلي الذي يضمن السلامة من الهزات الداخلية ومن الأخطار الخارجية.

* * *

ومن البعثرة إلى الصهر عملية شاقة وطويلة تقتضي جهوداً عاقلة ومخلصة ومستمرة من قبل الدولة ومن قبل الشعب. ولكنها عملية لا غنى عنها ولا بديل لها.

أما في ما يتعلق بالدولة، فالمسؤوليات خطيرة والواجبات كثيرة، منها:

١ـ ان تعمد الدولة إلى الخروج هي ذاتها، بتكوينها وتنظيمها، من حال الإلصاق إلى حال الصهر. فلا يتألف مجلس وزرائها ومجلس نوابها من أفراد توصلوا إلى الحكم عن طريق الطائفية أو الزعامة التقليدية أو الميليشياوية الجديدة، فيعودون إلى تقاسم منافع الدولة، ويجلس واحدهم بجانب الآخر يتربص به أو يحذر من تعدياته.

ومما يشجع على التفاؤل الوحدة والتصميم اللذان أبدتهما الحكومة في اتخاذ القرارات التي أوصى بها «اتفاق الطائف»، وبخاصة القرارات المتعلقة بنزع أسلحة الميليشيات وانهاء سيطرتها وفي توحيد الجيش وتأمين انتشاره في الجنوب. وكذلك الوحدة والتصميم اللذان تميز بهما الجيش في ضم ألويته وفرقه وفي تنفيذ عملية الانتشار في بيروت الكبرى وفي «الجنوب». ولهذا ارتاح الرأي العام اللبناني لهذه الظواهر الإيجابية ورحب بها بوادر مشجعة على طريق التوحيد والانصهار. فعسى ألا تكون فريدة بنوعها ونتيجة لظروف موقتة، بل أن تأتي مقدمة لمثيلاتها من القرارات والتدابير الحكومية التالية. والأنظار متجهة الآن إلى ما ستقوم به الحكومة في «خلوتها» القادمة، بشأن التشكيلات الإدارية وتخطيط الإصلاح الإداري. ويعلو التساؤل في الأفكار وفي القلوب عما إذا كانت القرارات التي ستتخذ في هذين المجالين ستعكس التقاسم والالصاق الماضيين أم ستمثل خطى ثابتة في طريق الصهر المنشود؟

٢ ـ اتباع الدولة سياسة عدالة ومساواة بين المواطنين، عدالة ومساواة قائمتين على أسس موضوعية حضارية ثابتة، لا على الظروف الطارئة أو الانتهازية «الشاطرة». فمتى شعر المواطن بأن الدولة تضمن له حقوقه وكرامته، تخلى تدريجاً عن عصبياته الفئوية التي كان يلتجىء إليها لتحصيل حقوقه عن طريقها، وانتقل ولاؤه إلى الدولة وأصبح مستعداً للانصهار في المجتمع بدلاً من الاغتراب فيه والانفصال عنه.

٣ ـ ولا بد من الاشارة في هذه العجالة إلى المسؤولية الخاصة التي تلقى على عاتق وزارة التربية الوطنية. فما دام النشء اللبناني يتعلم في مدارس متفرقة طائفياً ومناطقياً، أو في مدارس رسمية غير مكتملة شروط التربية الصحيحة، فإن المجتمع اللبناني سيظل متفرقاً وعرضة للتمزق وقائماً، بأحسن حالاته، بفضل الالصاق الخارجي لا الصهر الداخلي.

ولو كانت لي سلطة وزير التربية لشددت على **أمرين** أعتبرهما رئيسيين في هذا المجال: **أولهما** إلزام كل مدرسة خاصة قبول نسبة معينة من تلامذتها من خارج الطائفة التي تنتمي إليها أو المنطقة التي تقوم فيها. فنحن لسنا أرقى أو أفضل حالاً من الولايات المتحدة، الدولة الأولى المتقدمة في عالم اليوم التي أجبرت سلطات ولاياتها، التي تدير شؤون التربية فيها، والمدارس القائمة في مناطقها على اتباع سياسة المزج بين التلامذة البيض والسود، وذهبت إلى حد وضع سيارات تحت تصرفها لنقل التلامذة السود من مناطق البيض والعكس بالعكس.

أما **الأمر الثاني**، فهو الاهتمام بدور المعلمين على مختلف مستوياتها. فالمعلم هو العامل الذي يقوم بإنجاح عملية الصهر أو بتخريبها، بما يزود تلامذته من أفكار، وبما يفسر ويعلل من مواد التاريخ والتربية المدنية، وبعلاقته الشخصية بالتلامذة داخل غرف التدريس وخارجها.

* * *

أما في ما يتعلق بالشعب، فالمطلوب الأول هو تعزيز الاندماج بأي شكل كان. والشعب مستعد لذلك، فانفتاح المناطق اللبنانية بعضها على بعض جعل أهاليها يتدفقون من مناطقهم إلى تلك التي كانت مغلقة عليهم ومتقاتلة وإياهم، ويعودون إلى التلاقي والتعامل وسكانها كما في الماضي، بل بمبادرات أنشط وترحاب أوسع. إن علنية هذا الانفتاح والاندماج يجب أن تعزز بكل وسيلة ممكنة، خصوصاً أن الرأي العام راض عنها ومقبل عليها.

وبصفة خاصة يقتضي الأمر تعزيز التجمعات المهنية التي لا تميز بين مواطن ومواطن على أساس طائفته ومنطقته، كنقابات المحامين والأطباء والمهندسين والصحافيين والفنانين والعمال الخ...

ومن الأدلة البارزة على الدور الذي تلعبه هذه التجمعات في الحياة الوطنية أن هذه النقابات بقيت صامدة وموحدة خلال زعازع الحرب الطويلة الماضية. ففيما تفرقت السلطات أحزاباً وشيعاً وتصدعت بيروت العاصمة إلى منطقتين متحاربتين، قامت فيهما في بعض الأوقات حكومتان متعاديتان بالإضافة إلى الميليشيات العديدة المتقاتلة، ظلت هذه النقابات موحدة، فلم تقم نقابتان أو نقابات للأطباء أو الصيادلة أو المحامين أو الصحافيين أو لغيرهم من أصحاب المهن.

ولا حاجة إلى الإشارة إلى المسؤولية الخطيرة التي تقع أيضاً على الهيئات الثقافية والخيرية. ففي لبنان هيئات ثقافية متعددة جداً، منتشرة في سائر المناطق وعاملة أدبياً أو علمياً أو فنياً أو ثقافياً بوجه عام. والثقافة ـ أو فروعها الاختصاصية ـ عندما تكون صحيحة، لا تعرف حدوداً أو حواجز إلا ما تفرضه هي نفسها (ومجملها التمييز بين الثقافة الحق وبين الثقافة المدعاة أو الباطلة). فمن الخير للبنان أن تفتح هذه الهيئات أبوابها بعضها على بعض لتغتني بالتعاون فيما بينها ولتدفع عملية الانصهار اللبناني قدماً. ومن الأنباء المشجعة في هذا المجال ما علمت من اعتزام الكتاب اللبنانيين من سائر الانتماءات، بمبادرة من اتحاد الكتاب اللبنانيين، إلى التخطيط والإعداد لمؤتمر عام يعقدونه في الخريف

القادم للتداول والتحاور في الموضوعات العامة المتصلة بتاريخ لبنان وحاضره. كما قرأت في الصحف أن الهيئات الثقافية تعمد الآن، في اجتماعات تعقدها في النادي الثقافي العربي، إلى تخطيط التعاون فيما بينها وتنظيمه. ناهيك بالمهرجانات الأدبية أو الفنية أو الرياضية التي تقام في المناطق ويقبل عليها اللبنانيون من مختلف الجهات إقبالاً يلفت الأنظار ويثير الاعجاب، مما يدل على أن فئات شعب لبنان، بعد سنوات من التناكر والتحارب، تتطلع الآن إلى الاندماج، ويستقبل بعضها بعضاً برضى وترحاب يدعوان إلى التفاؤل بتعافي لبنان وبتصافي أبنائه.

ومثل الهيئات الثقافية هيئات الخدمة الاجتماعية. فالتوجه إلى المواطن بقصد تخفيف أعبائه ومعالجة مشكلاته أصيل في النفوس الكريمة ويتفاعل بين العاملين المخلصين مخترقاً الحدود والحواجز الاصطناعية، ذلك أن المرض والفقر والعجز والحرمان لا تميز بين أبناء الطوائف أو المناطق بل تلفهم جميعاً. وكذلك يجب أن تكون العاطفة المتوجهة إليهم والمشاركة لهم في مكافحة النقائص والمآسي. وقد أعطى الصليب الأحمر اللبناني مثالاً رائعاً في هذا المجال خلال الحرب الطويلة المصدعة، فحافظ على وحدة إدارته وفاعلياته ومضى في تقديم خدماته للمصابين من اللبنانيين جميعاً دون التفريق بين طائفة وطائفة أو منطقة ومنطقة، وفي أحيان كثيرة في وجه أخطار التقتيل والتعطيل والتدمير التي تعرض لها موظفوه والمتبرعون للعمل فيه. وكذلك بدأت جمعيات الإغاثة والخدمات الاجتماعية الأخرى تتقارب وتتعاون فيما بينها تعزيزاً لأهدافها المشتركة ، مما يبشر بإنجازات جديدة في حقول الاندماج الاجتماعي والإنصهار الوطني.

جميع هذه المبادرات الجدية ومثيلاتها ستساعد الشعب اللبناني، بما تتضمنه من إيجابيات، على أن يتابع خطاه من البعثرة إلى الانصهار. ولعل هذا الشعب سيتمكن بعد قليل من الزمن، بفضل الإرادة العازمة والانبعاث المتجدد، إلى أن يعكس المعاني السلبية التي التصقت بـ «اللبننة» في أذهان أبناء هذا الزمان، إلى معانٍ إيجابية تجعل منه نموذجاً للتوحد العضوي وللانشاء الوطني والحضاري.

معركة التعليم العالي العربي(*)

في هذا الوقت من السنة حين يتهافت الطلاب على الامتحانات وتقبل الجامعات العربية على إغداق الآلاف من الدرجات والشهادات وتطغى على عشرات، بل مئات الألوف من الناجحين في الدراسة الثانوية هموم الالتحاق بالكليات والمعاهد العليا، يجدر بنا أن نقف وقفة جادة للنظر في أوضاع التعليم العالي في البلاد العربية وفي آثارها الايجابية والسلبية في مجتمعنا.

على ان هذا النظر الجاد يجب الا يقتصر على وقت معين، بل أن يبقى دوماً هاجساً مقلقاً للسلطات وللنخب المثقفة وللرأي العام لأن التعليم العالي هو عامل هام ـ بل لعله العامل الأهم ـ في تقرير مستقبلنا أو مستقبل أي شعب آخر. فالأدلة تداهمنا من كل جانب على أن تقدم الشعوب، بل استمرار وجودها، في ساحات هذا العصر، يعتمد أولاً على كفاءاتها البشرية، وتحديداً على الكفاءات الرفيعة المدربة والمعلمة والمثقفة التي تملكها أو تسعى إلى امتلاكها.

ويبدو من الأدبيات التي تعالج هذا الموضوع أن هذا الهاجس ليس غائباً عن أذهان السلطات الحكومية والهيئات الجامعية ودوائر المثقفين بدليل التقارير العديدة التي وضعتها دوائر الجامعات واتحاداتها ووزارات التعليم العالي واللجان الثقافية العربية، والكتب والمقالات الوافرة التي عالجت هذا الموضوع، ولكن هذا الهاجس لا يحضر فعلاً ويبرز إلى الوجود الا عندما تندلع الأزمات الجامعية وما تجر وراءها من مشكلات اجتماعية وسياسية. فاذا خفت هذه الأزمات أو توارت خفّ معها البحث والاهتمام

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/٧/٢٦.

وأعيدت التقارير إلى دوائر الحفظ وزوايا النسيان.

وليس بالإمكان في مثل هذا المقال الاحاطة بجميع النقائص والعيوب التي تعتري التعليم العالي العربي، وإنما نكتفي بالاشارة إلى أهمها.

ولكن قبل التصدي للعيوب، لا بد من التنويه بالتقدم الكمي والاتساع السريع الذي حققه التعليم العالي في البلاد العربية، خصوصاً في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. ففي العام ١٩٣٩، لم يكن في مجموع هذه البلاد سوى سبع جامعات والأزهر، أقدم مؤسسة جامعية في العالم، وجامعتين وطنيتين إحداهما في القاهرة والثانية في دمشق، وأربع جامعات أجنبية: الأميركية والفرنسية في بيروت، والأميركية في القاهرة، والفرنسية في الجزائر. أما في هذه الآونة، فقد بلغ عدد الجامعات الوطنية عام ١٩٨٥ ثلاثاً وثمانين (ولعلها قاربت المئة اليوم) تضم ٥٠٩ كليات، يضاف إليها ٩٢ من المعاهد العليا في مستوى البكالوريوس (ما عدا معاهد المعلمين) ومئات من المعاهد والكليات المتوسطة ذوات سنتين أو ثلاث سنوات بعد المرحلة الثانوية.

ويجاري هذا التوسع في تأسيس الجامعات والمعاهد ازدياد متسارع في إقامة أبنيتها ومنشآتها وتجهيزاتها، وفي إعداد الأساتذة والطلاب، وفي الانفاق على هذا النوع من التعليم وإن لم يكن هذا التوسع متساوياً أو متوازياً في هذه الجوانب ومؤدياً لكل منها حقه ومطالبه. وهذا ما أدى إلى مشكلات كثيرة وعويصة تعبر عنها العيوب البارزة في هذا القطاع من كياننا الاجتماعي والقومي. وأمرّ هذه المشكلات ـ العيوب هي التالية:

١ـ اللاتوازن بين موارد الجامعات والمطالب الملقاة على عواتقها. فقد بلغ عدد الطلاب المسجلين في مرحلة البكالوريوس في نهاية العام الجامعي ١٩٨٤ ما يقارب مليوناً ونصف مليون طالب، يضاف إليهم حوالى ثمانين ألفاً من طلاب الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه). إن جميع الدراسات التي تناولت التعليم العالي العربي تؤكد أن الموارد المالية والبشرية الضرورية لتعليم هذا الجمهور من الطلاب تعليماً صحيحاً لا تزال دون المطلوب إلى حد كبير. فمع ان الانفاق المالي على هذا التعليم ارتفع من حوالى ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى حوالى ١,٢٠٠ مليون عام ١٩٨٠ (مع فوارق شاسعة بين الدول النفطية الغنية والدول غير النفطية الفقيرة)، فإن الجامعات العربية ما فتئت تشكو نقائص أساسية متعددة في التجهيزات المادية، وفي مقدمها المكتبات والمعامل والمخابر.

على أن النقص الأشد خطورة هو الذي يتجلى في إعداد الأساتذة الأكفياء للقيام

بفروض التعليم والبحث. فالحكومات تستطيع مثلاً أن تلحظ في موازنتها السنوية مخصصات مالية متزايدة للتعليم العالي، وتستطيع أن تشيد في مهل قصيرة (اذا عزمت) مباني ومنشآت لحاجات هذا التعليم. ولكن تكوين أستاذ جامعي كفوء أمر أشد صعوبة وبطئاً، اذ يتطلب سنوات طويلة من الاعداد الجاد والتهيئة الوافية. وأهم من إعداد الأستاذ رعايته أثناء عمله وتوفير أسباب كفايته المادية وحريته الفكرية حرصاً على بقائه في الجامعة ومنعاً لهجرته منها إما إلى البلاد الأجنبية في الخارج أو إلى الداخل تلبية لاغراءات مادية أو غرقاً في الاغتراب والاحباط.

٢ـ وينتج عن هذا اللاتوازن تدنّ، في الكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي يتمثل في ظاهرتين فاضحتين: انخفاض في مستوى التعليم، وضعف في الاستعداد ـ بل جهل رهيب أحياناً ـ يتجلّى في المتخرجين، وتراجع في إنتاج الأساتذة البحثي، وهو من أهم مسؤوليات الجامعات ومن أبرز ما يجب أن تؤديه لمجتمعاتها وللتقدم العلمي والحضاري.

٣ـ ويصاحب هذا التدني في الكفاءة الداخلية هبوط في الكفاءة الخارجية، أي في قدرة الجامعات على توفير حاجات مجتمعها. فليس ثمة ارتباط بين هذه الحاجات وبين سيول المتخرجين التي تتدفق من الجامعات والمعاهد العليا بل، على العكس، هناك عجز في تلبية الحاجات ذات الأولوية في هذا العصر يقابله فيض من المتخرجين غير المهيأين والمتكدسين أعباء متراكمة على أكتاف الدولة والمجتمع. ولا يبقى لهؤلاء الا أن يتكلوا على وعود الدولة بتأمين وظائف لهم (وهي وعود يتأخر تنفيذها عاماً بعد عام)، أو ان يرتضوا بأعمال يعتبرونها دون منزلتهم وشهاداتهم، أو أن ينخرطوا في الجموع المتكاثرة من العاطلين عن العمل والمحبطين الذين تلتهمهم الحركات السلبية أو المتطرفة.

٤ـ خروج التعليم العالي عن مقاصده الأصلية في ترويض العقل وتنمية المزايا العلمية والخلقية. فالتعليم العالي على درجات، أدناها وأسوأها «التلقين»، وهو السائد في محيطات هذا التعليم في البلاد العربية، وهو الذي يرتكز على محاضرات يستمع إليها الطالب، أو مذكرات أو كتب محدودة (غالباً من تأليف الأستاذ) يقرأها ليردد محتوياتها في الامتحانات. ويتلو هذه الدرجة التعليم المبني على إتصال الطالب بالأستاذ اتصالاً حياً لتكييف عقل غير متكون بعقل مفروض فيه أن يكون قد بلغ درجة عالية من التكون والانتاج والعطاء.

ومن بعد هذا تأتي مرتبة «التربية» التي تتناول شخصية الطالب بمجموعها، عقلاً

ونفساً وخلقاً، لتؤهله للمواطنة الصحيحة والانسانية الخيرة. فهناك إذن مراتب ثلاث: تلقين، وتعليم، وتربية.

على ان جميع هذه المراتب لم يعد كافياً اذا لم يقترن بوليد القدرة الذاتية عند الطالب، فلا يبقى منفعلاً بما يسمع وما يقرأ فحسب، بل يصبح فاعلاً في عمليتي التعليم والبحث، وهما في أفضل حالاتهما عملية واحدة مزدوجة يغذي أحد جانبيها الآخر ويتغذى به. فمهمة الطالب الأولى قد أصبحت أن «يتعلم» لا أن «يُعلّم».وأن يشارك أستاذه وزملاءه الطلبة في البحث عن الحقيقة وفي تحري المجهول. ولذا، لا بد من تطور نوعي في الأسلوب الذي تتبعه مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية، تطور يرقيها من معاهد «تلقينية» إلى معاهد «تعليمية» و«تربوية» بأصح معاني هاتين الصفتين، بل في تنمية مواهبه والمشاركة في بلوغ المعرفة والاسهام في إثرائها.

٥ـ ليس مقصوراً على تدني مستوى التعليم الجامعي بشكله التقليدي، بل يتعدى هذا إلى ما هو أهم واجل، وهو عجز هذا الشكل بكامله بالنسبة إلى حاجات المستقبل. إن جميع المجتمعات تتغير اليوم وتتبدل بصورة جذرية وبسرعة هائلة تبعاً للتطورات التقنية والصناعية، وبخاصة التطورات في مجال تسجيل المعلومات وجمعها وتحليلها والتي تنعكس على أساليب العمل في الجامعات. فالمكتبة مثلاً تبدل دورها وشكلها تبدلاً أساسياً في عصر الحواسب الالكترونية والمستجدات السمعية والبصرية. والمحاضرة، بينما في الماضي حكراً لأستاذ المادة في الجامعة ذاتها، أصبح من الممكن سماعها من أكفأ الأساتذة في داخل الجامعة أو خارجها ورؤية الاختبارات التي تستند إليها مباشرة عن طريق التلفزيون، إلى ما هنالك من تطورات تقلب أساليب التعليم رأساً على عقب.

ومن المؤسف أنه ليس بين الجامعات العربية ما تستشرف هذه الآفاق وتجدد أساليبها وفقاً لبوادرها؟ لقد بقيت جامعاتنا الناشئة تنسخ أساليب التعليم العالي الغربي التقليدية (ودون كفاءة بينة) في حين تبرز في الغرب تطورات سريعة تفرض نفسها على هذا التقليد وتعمل في تحويله تحويلاً جذرياً. فجدير ببعض جامعاتنا على الأقل أن تكون مستقبلية بهذا المعنى، وساعية بوعي وجد إلى أن في تكون في مقدمة القافلة لا في مؤخرتها.

* * *

لا شك ان معالجة هذه القضية المعقدة تتطلب جهوداً شاقة ومنسقة بين السلطات والهيئات الثقافية والجامعيين أنفسهم في البلاد العربية. وأول ما يطلب هو إخراج التقارير

حول هذه القضية من ملفاتها وجواريرها والبدء بتقويم مقترحاتها وتوصياتها والاقدام بعزم وحسم على تنفيذ ما هو صالح وإيجابي منها. وسنكتفي هنا باشارات عامة ثلاث:

١ـ إيقاف التدهور. وهذا يستدعي الاقتصاد في التوسع الأفقي لفترة من الزمن والاهتمام بالترقي الرأسي. وقد تحول هذه السياسة دون التحاق أعداد متكاثرة من الطلاب في الكليات الجامعية وحرمانهم من فرص التعليم العالي. ولكن الضرر الناشىء عن هذا الحرمان، في نظر هذا الكاتب على الأقل، أخف وأدنى خطراً من ضرر إغراق المجتمع بأفواج من الطلاب غير المعدين اعداداً صحيحاً، ذاتياً ووطنياً. ويخفف من هذا الضرر أن تقبل السلطات على التوسع في التعليم المهني في جميع مستوياته، الابتدائية والثانوية والعالية، لامتصاص بعض هذه الأعداد من الفتيان والشبان ولتوفية حاجات ملحة في سوق العمل وفي التنمية الوطنية.

٢ـ الاهتمام بانشاء «مراكز متميزة» للتعليم العالي وللبحث المبتكر ذات مستويات رفيعة في اختيار الأساتذة وقبول الطلاب وفي وسائل التعليم والبحث، بحيث تصبح خمائر لنشر مبادىء التعليم العالي الصحيح في المجتمع، ومباعث للتميز والإبداع المطلوبين من أي شعب في هذا العصر.

وهنا علينا مواجهة قضية ديمقراطية التعليم العالي مواجهة صريحة. فلا شك إن من واجبات الدولة أن تؤمن لجميع المواطنين فرص التأهب لهذا التعليم وإمكانات ممارسته، ولكن الديمقراطية تقف عند هذا الحد، ليصبح الحكم الفصل للقدرة المستحقة والمولدة، لأن المجتمع يحتاج إلى الكفاءات المتفوقة حقاً حاجته إلى الماء والهواء. فاذا توزعت هذه «المراكز المميزة» في جوانب العالم العربي، تكونت منها شبكات حية تفعل فعلها في إعلاء مستوى التعليم الجامعي عامة وفي توفير مطالب وطنية تتعالى مستوى وأهمية يوماً بعد يوم.

٣ـ توفير مناخ من الحرية الأكاديمية وسائر الحريات الأخرى في المجتمع. فالمعرفة الصحيحة لا تفرض فرضاً، ولا تتقيد ضمن حدود ترسمها السلطات، وإنما تنمو بالبحث الموضوعي وبالنقاش والحوار والتفاعل التي ييسرها مناخ الحرية. وفي يقيني إن كثيراً من الأساتذة والباحثين المتفوقين الذين يهجرون اليوم بلادهم إلى الخارج هم مستعدون للإكتفاء بالرواتب والتعويضات الضئيلة (بالنسبة إلى ما ينالون في البلاد الأجنبية)، لو توفر لهم في بلادهم جو من الحرية في التعبير عن أفكارهم ومعتقداتهم، وفي البحث والتأليف والنشر.

ليست هذه الاشارات لتفي حق هذا الموضوع الخطير. وإنما هي صرخة تضاف إلى صرخات أخرى للاهتمام الجدي بهذه القضية قبل أن تتحول إلى كارثة، بل قبل أن تتوغل في مسيرتها الكارثية.

إن مؤسسات التعليم العالي العربي هي الآن في حال تفجر، بعضه ظاهر في حركات الأساتذة والطلاب وفي مختلف الاضطرابات السائدة في المجتمع العربي، وبعضه كامن ولكنه قابل للانفجار في أي زمن وبدون انذار.

كثيراً ما نحاول تغطية تقصيرنا في معالجة بعض قضايانا المصيرية ـ كقضية فلسطين ـ بالاستناد إلى تألب القوى العالمية علينا ومنعها إيانا من نيل حقوقنا. غير ان هناك قضايا مصيرية أخرى لا تحتمل مثل هذه التغطية، لأن مسؤولية حلها هي كلها في أيدينا، فلا عذر لنا اذا مضت قنبلة التعليم العالي في الانفجار وفي تبديد مواهبنا ومواردنا وفي تعميق تخلفنا القومي والحضاري.

فهل نقدر خطورة معركة التعليم العالي العربي فنخوضها بما تتطلب من وعي وصدق وحزم، أم نظهر فيها ما أظهرنا في غيرها من معاركنا المصيرية في وهم وانخداع وتسيّب؟

الرومانسية والواقعية(*)

وضع يده بيدي ونحن خارجون من عشاء ضم بعض المسؤولين والأصدقاء، وقال بخليط من الجد والمزاح: «كنا على مائدتنا ننتقد مقالاتك في **الحياة**. قلت: «أفدني»، قال: «انك تردد في هذه المقالات عبارات القومية، والقومية العربية، والتحرر والتنمية، والتقدم، بينما العالم العربي هو اليوم غائص في التخلف والانقسام والفوضى. فما هذه «الرومانسية» التي تنبعث من مقالاتك، وهل بقي لما تدعو اليه أي معنى؟».

لقد غدت الرومانسية تجري على ألسنة بعض المثقفين العرب، ويتأرجح تعبيرهم عنها بين الاستنكار المحرج والتندر العابث، فجدير بنا ان نتساءل عن معناها ومحتواها، وعما اذا كانت فعلاً تضر أكثر مما تفيد.

اني مع المنتقدين عندما تكون الرومانسية مطلقة وغارقة في الماضي، ومتسربلة بالأحلام والتخيلات، ومنفصلة عن الواقع، وجانحة عن مطالب العلم وأحكام العقل. وقد عرفنا في مجتمعنا العربي نوعين من هذه الرومانسية: الأول هو الذي يعود بنا إلى أمجادنا الماضية، فنهلل لها ونفاخر الأقربين والأبعدين بعظمتها وجلالها، ولكن بدلاً من أن تكون هذه الأمجاد حافزاً لنا للعمل على تجديدها، بل تجاوزها، حسب متطلبات هذا الزمن، تولد فينا أحياناً كثيرة الشعور بالارتضاء والاكتفاء، كأنها هي قادرة حتماً على أن تنشلنا من أوضاعنا المأساوية الحاضرة وتبعثنا أمة متقدمة على الأمم الأخرى كما في سالف الأيام.

ولعل اختباراتنا في السنوات الأخيرة جعلتنا ندرك ان الماضي ـ مهما يكن زاهياً

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/٨/٢.

بهياً ـ لا يصنع الحاضر، وان الذي يصنع هذا الحاضر فعلاً هو الجهد الواعي الدؤوب والقادر على هذا الصنع، مستوحياً بطبيعة الحال منجزات الأمس وعِبَره من دون أن ينطلق منها أو يقف عندها.

إن الرومانسية المطلقة الغارقة في الماضي تصبح عبئاً على أصحابها وعلى مجتمعها. واذا كانت بعض الأمم ـ ونحن منها ـ تتميز بتاريخ باهر في بعض قرونه وتسعد بهذا التاريخ عندما تحسن استلهامه، فانها أيضاً تشقى به عندما تسيء هذا الاستلهام، فتصبح تاريخيتها عائقاً لها عن مجاراة الحياة في تقدمها.

وثمة أيضاً الرومانسية الجديدة التي تلتفت إلى الانبعاث القومي الذي نشأ خلال النهضة الحديثة وانطلق في منتصف هذا القرن، فانشأ عقائد وطنية في الأقطار العربية، وعقيدة قومية جامعة سرت في هذه الأقطار جميعاً ووضعت نصب أعينها توحيد المجتمع العربي وانهاضه وتنميته واستثمار خيراته لمصلحة العرب قاطبة. ثم جاءت عقود رديئة من الزمن اتسمت بالتراجعات والهزائم العربية، فأخذت وقائعها المظلمة تسطو على هذه العقيدة في القلوب والنفوس فتعتم ضياءها وتضعف الايمان بها، بل في أحيان كثيرة تجعلها مع الأسف هدفاً للاستخفاف والسخرية.

* * *

وفي هذه الأيام السوداء بخاصة عندما انحدر العرب إلى أدنى الدركات التي عرفوها في تاريخهم القديم والحديث، بسبب خلافاتهم وانقساماتهم واستسلامهم للأوهام والاهواء وسائر وجوه الطغيان، أخذ الغارقون في هذه اللجج يغالون في اتهام المثالية القومية التي انبعثت في الماضي القريب وفي اعتبارها نوعاً آخر من الرومانسية الضائعة التي لم تعد تلتزم واقع الحياة العربية أو العالمية.

ولكن ما كل تذكير بالمثل القومية والتقدمية هو رومانسية ضالة ومضللة. وانما هو تنبيه إلى ضرورة العودة إلى الأصول وإلى ابقاء المثل حية في النفوس لكي يظل أبناء الشعب أمناء لها وموطدي العزم على تحقيقها.

وليس ثمة فارق أساسي بين الرومانسية والواقعية عندما تكونان صحيحتين متفاعلتين. فلا جدال بأن المنطلق يجب أن يكون من الواقع الحي: من إدراكه على حقيقته والاحاطة بجميع جوانبه السلبية والايجابية، تمهيداً لتغييره واصلاحه وجعله أهلاً للحياة. بل ان هذا العصر قد نقل نقطة الانطلاق لدى كثير من الشعوب الناهضة من الحاضر الكائن إلى المستقبل المرجو والمخطط له، وجعل يدعو إلى استشراف هذا المستقبل

في ضوء التطورات العالمية المتسارعة، استكشافاً لمتطلباته التي يبدو انها ستختلف اختلافاً نوعياً عن المطالب المستمدة من الماضي والحاضر، ودفعاً للمجتمع قدماً في السباق العنيف الذي تتنافس فيه المجتمعات اليوم من أجل البقاء والتقدم.

وبذلك تحول التوجه الصحيح من «الرومانسية» الغارقة في الماضي ومن «الواقعية» المثقلة بمشكلات الحاضر إلى «المستقبلية» التي تصوب أنظارها نحو التطورات الهائلة القادمة وإلى فرائض المستقبل المتصاعدة، وما تستدعي من تبدلات جذرية في التفكير والسلوك ليتمكن المجتمع من أن يكون جديراً بتأدية هذه الفرائض والمحافظة على وجوده وضمان تقدمه. ويطيل المستقبليون اليوم في تفصيل وجوه التطورات المقبلة، خصوصاً تلك التي تأتي من الانجازات الرهيبة في الحقول التقنية والصناعية، وبوجه أخص ما يتصل منها بالشؤون العسكرية والاقتصادية والسياسية والتربوية، بل بأساليب العيش وطرق الحياة التي يظهر انها ستتبدل تبدلاً عارماً بفعل مستجدات الاكتشاف والاختراع المكتسحة. على ان هذه المنجزات الرائعة التي سيداهمنا بها المستقبل من كل صوب، يجب ألاّ تطغى على الأصل الذي تنطلق منه والجوهر الذي تفرضه. ولا يخرج هذا الأصل والجوهر في نظرنا عن حاجتين أساسيتين هما: ١ـ إكتساب المعرفة الصحيحة وإحراز القدرة على انمائها، ٢ـ التلاحم الاجتماعي والوطني والقومي الذي يجند جهود الشعوب لنيل ما تبغي من نهضة وعزة فلا خير في شعب في مستقبل الأيام يبقى جاهلاً أو خاضعاً للأوهام وعاجزاً عن امتلاك المعرفة لاستثمار بيئته الطبيعية ولإصلاح كيانه البشري. ولا نفع منه ـ حتى اذا اكتسب هذه المعرفة ـ اذا بقي متفرقاً متنافراً.

وكل ما يمنع اكتساب هذا النوع من المعرفة وانجاز التلاحم الشعبي المطلوب يأتي بنتائج سيئة دون مطالب المستقبل، بل عكس هذه المطالب. والنداء الصحيح بالقومية وسواها من المثل يتقصد بلوغ هذا التلاحم والتفاعل، لا من أجل وحدة سياسية تصبح الغاية التي يوقف عندها، بل في سبيل اثراء هذه الوحدة بمحتوى اجتماعي وحضاري قابل للاغتناء والاغناء في خضم العالم المعاصر.

على ان الذي دفع صاحبي إلى استنكار الرومانسية، كما ذكرها، ليس مرده في ما اعتقد، إلى مقارنة راجحة بينها وبين الواقعية أو المستقبلية، وانما إلى الشعور بالاحباط الذي يكتسح اليوم قلوب العرب حيثما كانوا، ويشل فاعلية المثقفين، ويقتلع الأمل من نفوس الناشئة فيدفعها إما إلى اليأس والضياع أو إلى الهجرة من مواطنها إلى مواطن أجنبية. هذا الشعور هو، في نظر هذا الكاتب، من أهم الأخطار التي تجابهنا في هذه

الأيام، وهو يتمثل **بظاهرتين** رهيبتين تختلطان في العقول والنفوس وتحدثان فيها آثاراً سيئة لها ولمجتمعنا.

* * *

الظاهرة الأولى هي الرهبة من الواقع الاليم الذي يعيشه المجتمع العربي في هذه الأيام، خصوصاً بعد النكبة الأخيرة في حرب الخليج، فأصحابها يرون القوى الغالبة قد سطت على البلاد العربية، ووضعت أيديها على منابع ثرواتها وعلى سياسات حكامها، وأحاطت بمجتمعنا من كل ناحية ونفذت اليه من كل صوب، حتى شلت إرادته عن النهوض من المذلة والسعي إلى التحرر والسيادة. كما أنهم يجدون هذه القوى ـ والولايات المتحدة خصوصاً ـ ترمي بثقلها في كفة اسرائيل المغتصبة، فتتمادى هذه في عنجهيتها وفي التمسك بمطالبها وفي الاستخفاف بالقرارات الدولية وفي التحكم بأهالي الأراضي المحتلة الفلسطينية والعربية الأخرى. وهم يشهدون، من ناحية ثانية، ان حكام البلاد العربية لا يزالون متفرقين متنابذين، يتنافسون في الاستسلام للقوى الغالبة بدلاً من أن يكونوا يداً واحدة في مواجهة الاعداء. ويلتفتون إلى التنمية الداخلية فيلقون ان الاهدار ما فتىء يلعب الدور الأول والمخرب، وان جهود التنمية ما فتئت بطيئة، وان تطلعات الجماهير إلى الأمن وإلى اكتساب حقوقهم كمواطنين، بل كبشر، تتردد في الأجواء من دون ان تستقر وقائع ملموسة تبعث الثقة والاطمئنان إلى المصير.

هذه الظاهرة منشأها إلى حد بعيد غلبة الواقع المظلم على الآمال المضيئة. ولكن الحكمة تقتضي أن تخضع هذه الظاهرة للمراجعة التاريخية وللمقارنة العصرية، ففي تاريخنا ـ بعد نهضاته المجيدة في العصور القديمة والوسيطة ـ قرون طويلة من الانحطاط والتفسخ بسبب التحكم الخارجي وبسبب المفاسد الداخلية (والثانية هي الأهم والعامل المؤدي إلى ذاك التحكم) ومع أن تواريخ الشعوب قد شهدت قفزات رائعة من الاعتلال إلى الصحة ومن الرضوخ إلى السيادة، ونهضات تمثل فيها الإصلاح والتقدم بخطى جريئة حاسمة، فإن هناك حدوداً لفعل هذه القفزات وعوائق دونها تفرض نفسها، في أغلب الأحيان، فتبطىء عملية الإصلاح والتقدم أو تبطلها. وأهم هذه الحدود والعوائق هي التي تتجسد في نقائص الانسان العقلية والأدبية وامتناعها عن المعالجة السريعة والتحسن الجذري. واذا نحن أخذنا بعين الاعتبار كم يقتضي من الجهد والوقت لتربية فرد من الأفراد وتجهيزه بالعقلية المدركة الفاعلة وبالمناقب الأدبية، استطعنا أن نتصور ما يحتاجه تأهيل الجماهير الواسعة من المواطنين وتحريرهم من شوائب الماضي وأوهامه وتجهيزهم بالكفاءات المطلوبة في هذا العصر. فلا بد إذن عند محاولة تقييم حاضرنا من

الربط بينه وبين أعباء الماضي الثقيلة، التي تفسر إلى مدى بعيد مآسي الحاضر، وإن لم تكن تبررها تبريراً تاماً.

أما العلة الثانية في هذه الواقعية التشاؤمية، فهي التغاضي عن أمثال أوضاعنا السيئة لدى حوالى ثلاثة أرباع المجتمع البشري الحاضر. لا جدال في ان بعض أسباب هذا السوء تعود إلى خصوصيات عربية في التاريخ والموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والتخلف الانساني، ولكن هناك أسباباً عالمية نشأت من النهضة الغربية الحديثة التي رفعت الشعوب الغربية إلى مقام الغلبة والتحكم بمعايش المجتمعات المتخلفة ـ ومنها مجتمعنا العربي ـ وبمصائرها المنظورة. فلسنا وحدنا في غمرات العجز والضعة والضياع. وكل يوم تحمل لنا الأنباء دلائل من أنحاء العالم المتخلف على الاضطرابات العابثة فيه وأنواع المساوىء المنبعثة من جوانبه.

اما **الظاهرة الثانية** التي تتراءى فيها هذه «الواقعية» فهي أدهى وأشد خطراً، ذلك أنها تنطوي على «هروب» من أداء الواجب وتحمل المسؤولية، وتتلخص في التساؤل الذي يبدو كثيراً على الألسنة أو يكمن في القلوب: «ما نفع أي عمل يمكن أحدنا أن يقوم به، ما دامت الدول الغالبة متألبة علينا، وما دامت الولايات المتحدة ـ وهي أقوى دولة في العالم ـ تأمرنا فنطيع وتقرر مصيرنا سواء أردنا أو لم نرد، وما دام حكامنا منقسمين فيما بينهم متفرقين ومتعادين، والفساد يستشري في نسج حكوماتنا ومجتمعاتنا؟». إن هذا التساؤل الذي كثيراً ما ينتهي إلى اجابة سلبية يولد اللامبالاة والانصراف إلى تأمين المصالح الخاصة والاستسلام للمغريات المتوفرة في هذا العصر.

وأهم اضرار هذه اللامبالاة والاحباط ما يتسرب منها إلى قلوب الفئات الناشئة. فأبناء هذه الفئات محاطون بالعديد من المثبطات، سواء في ما يختص بايجاد أعمال يستخدمون بها كفاءاتهم ويستمدون منها عوناً على مواجهة مصاعب عيشهم وعوائق تقدمهم الفردي، أو من حيث ما يتربص بهم من أسواء الأوضاع القومية والعالمية التي تهبط عزائمهم وتدفعهم إلى الانكماش على أنفسهم وعلى الانضمام إلى أية دعوة أو شعار يعدهم بالتغيير الجذري والإصلاح السريع. واذ تسقط الشعارات وتخفق الوعود يزدادون احباطاً ويأساً.

إن الأجيال العربية الطالعة تقف اليوم في موقع المغلوب على أمره المتلقي السهام الممزقة من مختلف الجبهات. فحري بالمثقفين ألا يضيفوا من عندهم إلى هذه السهام، وان ينهضوا لحماية الأجيال المقبلة مما تتعرض له من مضنيات وهوالك.

لا! إن التناقض الأساسي ليس بين الواقعية وبين الرومانسية والمثالية، وإنما هو بين «المواجهة» و«الهروب»، بين الشعور بالواجب واللامبالاة، بين تحمل التبعة والتخلي عنها بمختلف الأعذار. ان الشر هو في «الهروب» بشتى أنواعه، سواء أكان إلى ماضٍ زال، أم إلى مغريات حاضرة، أم إلى تخيل مستقبلي جامح.

فليقلل المثقفون بيننا من الندب على الاطلال ومن الشكوى من صروف الزمان ومن التعبير عن العجز في مواجهة الصعاب ـ أو «المستحيلات» كما يقولون أحياناً ـ وليقدموا على أداء قسطهم من الواجب مهما يكن ضئيلاً، فإن جداول النجاة تتكون من قطرات صغيرة خيّرة، لا تلبث أن تتحول أنهاراً تخترق السدود والحدود وتحول الجدب إلى خصب والموت إلى حياة.

أوضاع البحث العلمي
في المجتمع العربي(*)

ما دمنا نعيش في عصر يسوده العلم، وتتعالى فيه أهمية المعرفة في تكوين القدرة الوطنية، فمن الضروري أن نتابع دوماً، وبكل جد وتدبّر، مسيرة البحث العلمي في بلادنا العربية. وأبادر إلى القول إن «العلمي » في هذه العبارة لا يقتصر، كما يشيع بيننا، على العلوم التي تختص بالطبيعة، فيزياء وكيمياء وطباً وهندسة وما إليها، بل يتناول أيضاً تلك التي تهتم بالإنسان: أدباً وتاريخاً واجتماعاً واقتصاداً وغير ذلك، أي المعرفة بمختلف حقولها، وبوجهيها المتلازمين، التحصيل والعطاء، أو الاكتساب والإثراء.

وشؤون البحث العلمي مرتبطة أوثق ارتباط بأوضاع التعليم العالي، ذلك أن معاهد هذا النوع من التعليم هي من أهم الأوساط التي تدرّب على البحث العلمي وتنتج في مجالاته، وأغلب المراقبين يلاحظون أن هذا الجانب من مهمة الجامعات وسائر معاهد التعليم العالي العربية، لا يلقى في الوقت الحاضر ما يستحق من عناية، سواء من حيث تدريب الطلاب على أساليب هذا البحث ـ أو بالأحرى التوفيق الدائم بين البحث والتعليم ـ أو من حيث الانتاج العلمي الذي يفرض أن يوفره أساتذة الجامعات والمعاهد لإثراء المعرفة القومية والإنسانية.

ولئن تكن الجامعات والمعاهد ظلت إلى عهد قريب الموئل الأهم، بل في بعض الأحوال المصدر الوحيد للانتاج البحثي، فقد أخذ هذا الانتاج يتعدى حدودها، وينطلق

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/٨/١٦.

في المجتمعات، في القطاعات العامة والخاصة، بنسب تتوقف على النظم التي تسود الدول من حيث المركزية في التوجيه والتنفيذ أو الاعتماد على مبادرات أفراد الشعب وهيئاته.

وقد وقع في يدي حديثاً تقرير أعدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) بعنوان «تشريعات البحث العلمي وأوضاع الباحثين في الوطن العربي» وذلك من ضمن اهتمامات إدارة العلوم في هذه المنظمة بتنسيق شؤون التعليم والعلم في الدول العربية، من خلال المؤتمرات التي دعت إليها أو اشتركت فيها، مثل المؤتمر الأول للوزراء العرب المسؤولين عن البحث العلمي، أو مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن تطبيق العلوم والتكنولوجيا، أو بواسطة الندوات والنشرات وغيرها من سبل دعم التواصل بين الهيئات والأفراد العاملين في الحقول العلمية في البلاد العربية. وقبل التصدي إلى هذا التقرير الذي صدر عام ١٩٨٦، يهمني أن أنوه بالجهود التي بذلتها (اليكسو)، خصوصاً في السنوات الأخيرة، في الاعداد لمؤتمرات الوزراء العرب المهتمين بالشؤون التي تقع ضمن اختصاصها (تربية وثقافة وعلوماً)، وفي انتداب اللجان لاقتراح الاستراتيجيات المختلفة في مجالات التعليم والعلم والثقافة، وفي ما نتج عن أعمال هذه اللجان من تقارير غنية بالمعلومات وحرية بالمتابعة. ويهمني أن ألفت النظر، بوجه عام، إلى المنجزات التي حققتها جامعة الدول العربية و«اليكسو» والمجالس والهيئات واللجان المرتبطة بهما في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلقد طغت النظرة السياسية على أعمال الجامعة، وترسخ في الأذهان ضآلة نتاجها في ميادين التعاون السياسي والأمني، بل اخفاقاتها المتتالية في هذين الميدانين، وهي اخفاقات مسؤولة هي عنها إلى حد، ومسؤولة الدول الأعضاء إلى حد مماثل، بل أبعد وأنفذ. ولكن بجانب هذه الاخفاقات، ثمة جهود ايجابية في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة، إن لم تبلغ الهدف المرتجى، فلأن التعاون العربي، حتى في هذه المجالات، كان بطيئاً متعثراً. ولعل من الخير أن يعمد العرب، حكومات وشعوباً، إلى تعضيد هذا النوع من التعاون ليكون سند التعاون السياسي المطلوب، ومنشأ وحدة الأفكار والقلوب والنفوس في المجتمع العربي، بحيث يأتي التوحيد السياسي تتويجاً لما يكون قد حصل من توحيد اجتماعي وعقلي. ولكن يبدو أن الدول الأعضاء ليست أكثر اهتماماً بهذه الجوانب منها بالجوانب السياسية، وأن إقبالها على التضامن والتنسيق في ميادين التربية والثقافة والعلوم لا يرتفع إلى المستوى الذي يجب أن تحتله هذه الشؤون في التخطيط القومي الصحيح.

* * *

ونعود إلى موضوعنا، فنقول إن هذا التقرير أو الدليل يسجل تشريعات البحث

العلمي وأوضاع الباحثين في ثلاث عشرة دولة عربية هي الأردن والامارات العربية وتونس والجزائر والمملكة السعودية والسودان وسورية والعراق والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمملكة المغربية. وهو مقسوم ثلاثة أجزاء: يسجل في أولها تشريعات وأنظمة البحث العلمي في كل دولة من هذه الدول، ويعمد في الثاني إلى المقارنة بينها، من جهة، وبينها وبعض الدول الأخرى من جهة ثانية، ويعود في الجزء الثالث إلى جدولة التشريعات والأنظمة وتصنيفها جغرافياً وموضوعياً بشكل يسهل الاطلاع عليها.

ومن الاطلاع على هذا الدليل يبدو للوهلة الأولى أن شؤون البحث العلمي تلقى رعاية وافرة في البلاد العربية. ويميز الدليل بين الأجهزة التي تحدد سياسة هذا البحث، وتلك التي تنفذ هذه السياسة. فإذا نظرنا إلى الأولى وجدنا في كل من البلاد العربية أجهزة لرسم وتخطيط وتنسيق السياسة العلمية قد أقيمت في القطاع العام، وربطت بسلطات رفيعة في السلم الحكومي كرئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس الوزراء أو مجلس الوزراء أو مجلس قومي للتخطيط والبحث (أو ما يماثله)، أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أو غيرها من الوزارات. ولكل من هذه المجالس أو الوزارات دوائر تابعة لها تتقاسم رسم السياسة وتخطيطها في الحقول المختلفة. ويدل هذا التنظيم في ظاهره على التقدير العالي للسلطات العربية لأهمية البحث والتخطيط القائم عليه، ومحاولات لإعلاء منازلهما في هياكل الأنظمة الحكومية ولإعطائهما قدراً من الحرية والاستقلال منعاً لخضوعهما للبيروقراطية الحكومية وضياعهما في مجاهل هذه البيروقراطية.

أما الأجهزة التنفيذية للسياسة العلمية فحدث عنها ولا حرج. فهي وافرة العدد وبالغة التشعب، وتتناول الشؤون التطبيقية من بناء وصحة واقتصاد وزراعة... الخ، والشؤون الإنسانية المتصلة بالثقافة والأدب، وقد أحصيت ما ينيف عن خمسمئة مديرية أو دائرة أو معهد أو مجلس أو مركز أو وحدة أو غيرها من الهيئات، قائمة في الدول الثلاث عشرة المذكورة ومنتشرة في القطاعين العام والخاص. حتى ان «الالكترونيات» و«الطاقة النووية» و«الطاقة الشمسية» و«الفضاء» و«الفلك» و«البحار» و«البيئة» وأمثالها من الموضوعات المستجدة تجد لها أمكنة في هذه الأجهزة، ناهيك بما يتعلق منها بشؤون البترول في البلاد النفطية.

ومن تأمل الهيكل التنظيمي لأجهزة البحث العلمي في أي من البلاد العربية المذكورة، وبخاصة في تلك التي كان لها قدم أو أحرزت تقدماً في هذا الميدان، ليعجب حقاً بالتنظيم، المتشعب والمترابط في آن، الذي يحكم هذه الأجهزة ويظهر تغلغل البحث العلمي في ثنايا الدولة والمجتمع.

ومجمل القول إن شؤون البحث العلمي، وهي الشرايين المغذية لحياة الشعوب والدول في هذه الأيام، تبدو في الظاهر، من حيث تعددها وتنوعها وتشابكها، باعثة على الأمل والتفاؤل ومشجعة للمهتمين بأمور التنمية في الديار العربية. إنها بخير «على الورق»، ولكن هل هي كذلك في الحقيقة؟

* * *

إن الحكم على قيمة الانتاج العلمي العربي ومقارنته بأمثاله في المجتمعات الأخرى قضية معقدة، إذ يتوقف الفصل فيها على المقاييس المتخذة لتقدير هذا الانتاج. فهل المقياس عدد العلماء المتخصصين في شتى الفروع أم انتاج هؤلاء العلماء؟ وكيف يقيّم هذا الانتاج: هل بعدد الأبحاث المنشورة، خصوصاً في المجلات العلمية والتحكيمية، أم بمجموع الاختراعات المسجلة أو الاكتشافات المبتكرة، أم بغير ذلك؟ ثم ما هي قيمة الكم والكيف في هذه المجالات؟ وإذا كان من اليسير نسبياً تقدير الكم، فبأي معيار يقدر الكيف والنوع؟

ولقد اطلعت على دراستين لهذا الموضوع المعقد، الأولى أعدها الدكتور انطوان زحلان للندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبد الحميد شومان وعقدت في عُمان في أيار (مايو) ١٩٨٥ ونشرت بحوثها في السنة ذاتها في كتاب عنوانه: **تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي**، والثانية أعدها صلاح الأحمد وآخرون وقدمت إلى لجنة استراتيجية تطور العلوم في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، عام ١٩٨٧. وكان اطلاعي على الدراسة الأولى مباشراً، أما الدراسة الثانية فقد أفدت منها في المقال الجامع المتميز الذي وضعه الدكتوران محمد نبيل نوفل ومروان راسم كمال بعنوان «التعليم العالي في الوطن العربي: نظرة مستقبلية» ونشر في **المجلة العربية للتربية** (اليكسو)، المجلد العاشر، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠، ص ١٠ ـ ٥٠.

ويظهر من هاتين الدراستين أن حال الانتاج العلمي العربي لا تزال دون المرتبة المطلوبة في البلاد العربية، سواء من حيث الأجهزة التي أعدت له، أو بالمقارنة مع أمثاله في البلدان الأخرى. فقد ذكرت مثلاً الدراسة الأولى، المبنية أساساً على عدد البحوث المنشورة «أن الفارق بين البلدان العربية وإسرائيل ارتفع من ٦٦٠ بحثاً عام ١٩٦٧ إلى ٢٠٤٥ بحثاً عام ١٩٨٣. بكلام آخر، تضاعف الفارق الفعلي ثلاث مرات خلال ١٧ عاماً. ويعادل الإنتاج العربي عموماً الانتاج الإسرائيلي قبل ١٠ سنوات» (ص ١١٨). أما الدراسة الثانية، المعتمدة أيضاً في الأكثر عدد البحوث المنشورة، فقد استخلص منها

الدكتوران نوفل وكمال في مقالهما، أن بعض الأوضاع السائدة في الجامعات العربية والمجتمع العربي قد أثرت بشكل سلبي على انتاج العالم العربي (ص ٢٣ من المقال المذكور). وقد قدرت هذه الدراسة (ص ٢٤) عدد العلماء العرب (حملة الدكتوراه) في مختلف التخصصات عام ١٩٨٥ (باستثناء الإنسانية والاجتماعية) بـ ٢٢٥٠٠ عالم، يعمل ١٨٠٠٠ منهم في الجامعات و٤٥٠٠ في مراكز البحوث يمثلون ٩٢ في المئة من جملة العلماء العرب. «ويقدر المعدل العام لعدد البحوث التي ينشرها العالِم العربي في الجامعات ومراكز البحوث سنوياً بـ ٠,٣٧ بحث، أي أن العالِم العربي ينشر بحثاً كل ٢,٥ سنة من حياته العلمية».

إن الاعتماد على النشر كمقياس لقيمة الانتاج العلمي يختلف باختلاف أنواع البحوث، والمجلات التي تنشره. لذا، لا نجد الأرقام والنسب تتفق في الدراستين المذكورتين. وبالإضافة إلى هذا، فإن هذا المقياس، كما قلنا سابقاً، لا يفي وحده، حتى من الوجهة الكمية، إذ ان كثيراً من الدراسات التي يعدها المخططون والمهندسون وأمثالهم لا تتقصد النشر، وإنما تهيأ من أجل مشروعات معينة وتبقى خفية عن أعين غير المهتمين بهذه المشروعات. فلا بد إذن من تغطية ساحة التخطيط والتنمية بمداها الواسع لتقدير أثر الانتاج العلمي في الشؤون القومية كافة. ولا بد من أجل ذلك، أن يتابع المحللون جهودهم التقويمية أفقياً ورأسياً (أي كماً وكيفاً)، لكي تدرك الدول العربية فاعلية المراكز البحثية والتخطيطية التي تنشئها، وفوائدها بالنسبة إلى أكلافها، وآثارها في الانشاء القومي عامة.

وإلى أن تتبلور نتائج هذه الدراسات التقييمية، يبقى الانطباع العام لدى المراقبين والمحللين لهذه الشؤون. ومؤدى هذا الانطباع أن البحث العلمي، مع تقدمه الكمي في البلاد العربية، بما ينشأ له من أجهزة ومعاهد، لا يماشي، حتى من حيث الكم، مجراه عند الشعوب الناهضة، بل حتى عند بعض شعوب العالم الثالث، ولا يرتفع ـ وهذا هو الأهم ـ إلى المستوى النوعي الذي تتطلبه نهضة البلاد العربية. ويرجع هذا القصور إلى أسباب عديدة، منها ما يتعلق بالدولة والمجتمع، ومنها ما يتصل بالمعاهد والمراكز ذاتها.

أما الأسباب العامة، فتتلخص في:

١ ـ تركيز السلطات الحاكمة على التشريعات والتنظيمات لمراكز هذا البحث، كما يتبين بجلاء من الدليل الذي أشرنا إليه، أكثر منها على المضمون الانتاجي ووسائل تنميته، كماً وكيفاً.

٢ ـ التصاق البحث العلمي بوشائج البيروقراطية التي لا تزال سائدة ومتحكمة في الأنظمة الحكومية على اختلافها، وفي الموجهة مركزياً منها على الخصوص.

٣ ـ ضيق نطاق الحرية، التي يحتاج إليها الباحث حاجته إلى الماء والهواء. وقد أظهرت الاختبارات الأخيرة أن الانتاج العلمي في الدول ذات السياسة المركزة (كالدول الشيوعية)، على رغم الانفاقات الباهظة الثمن التي خصصتها هذه الدول، لم يحرز بشكل شامل صفات الصمود والتقدم التي اكتسبها أمثاله في الدول الديمقراطية، فتهاوى مع سواه من جوانب الأنظمة المركزة.

أما الأسباب المتعلقة بأجهزة البحث، وبالجامعات خاصة، فمنها، بالإضافة إلى الأسباب العامة:

١ ـ الفوارق المتصاعدة بين تكاليف المعيشة وبين الرواتب والتعويضات التي يتلقاها الأساتذة والباحثون، مما يدفع الكثيرين منهم إلى إيثار الانصراف إلى أعمال إضافية كالتدريس في جامعات أو معاهد أخرى أو القيام باستشارات أو ممارسة المهن كالطب والهندسة والزراعة وغيرها، على بذل الوقت والجهد اللذين يتطلبهما البحث العلمي.

٢ـ التوسع السريع في انشاء الجامعات وفي قبول الطلاب، مما يلقي على عواتق أساتذة الجامعات أعباء تعليمية تحول دون توجههم للبحث العلمي.

٣ـ ضآلة الأجهزة المساعدة من معاونين علميين وإداريين ومكتبات ومخابر وسكرتيرات، مما يحرم الباحثين التفرغ التام لشؤون البحث والتحري التي يقوم التقدم فيها على الممارسة المستمرة والانصباب المركز.

ومهما يكن من أمر، فثمة حاجتان أساسيتان لمجتمعنا تكوّنان المنطلق الصحيح لازدهار البحث العلمي ـ الذي قلنا إنه شريان القدرة في هذا العصر ـ وهما:

١ ـ غرس محبة الاكتشاف واضرام التوق إليه في نفوس الشباب، ووسيلته الأولى إيجاد نماذج حية من العلماء العرب تتمثل هذه الميزة الرفيعة في عقائدها وسلوكياتها ومواجهتها للمصاعب الخاصة والعامة.

٢ـ توفير أجواء الحرية السمحة داخل معاهد البحوث وفي المجتمع عامة لأن التكرس لطلب الحقيقة وللإبداع في مجالاتها ينتعش في هذه الأجواء ويختنق باختفائها

* * *

في مطلع هذا القرن، أطلق الكاتب المعروف هـ. ج. ولز في أحد مؤلفاته مقولته الشهيرة: «ان المدنية هي سباق بين التربية والكارثة». ولو عاش الكاتب إلى يومنا هذا، الذي تندلع فيه ثورة العلم وتتصاعد الأخطار، لوسع مقولته وجعلها: «ان المدنية ـ بل المحافظة على البقاء ـ هي سباق بين التربية والإبداع العلمي من جهة والكوارث المداهمة من جهة أخرى».

سابقة مؤشرة لمؤتمر السلام(*)

نشرت «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» قبل فترة قريبة كتاباً يجدر بأن يطالعه ويتدبر محتوياته كل من له اهتمام بمؤتمر السلام الملوح به في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل.

هذا الكتاب هو في الأصل رسالة وضعها باحث فرنسي شاب ـ جان ايف أوليفييه ـ بإشراف الأستاذ دومينيك شوفالييه وتقدم بها إلى جامعة السوربون للحصول على دبلوم الدراسات العليا في التاريخ. واستند فيها إلى وثائق الأمم المتحدة ولجانها، ووثائق دبلوماسية اسرائيلية وأميركية، ومصادر أولية أخرى ودراسات متخصصة.

تتناول هذه الدراسة إحدى السوابق المبكرة للتفاوض بين العرب واسرائيل، وهي «لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين» التي عينتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨، وقضت ثلاث سنوات في محاولات عقيمة لأداء مهمتها في الشرق الأوسط وفي لوزان ونيويورك وباريس، وانتهت إلى فشل ذريع لم يخدم قضية السلام بل انطوى على مكاسب لإسرائيل ومخاسر للفلسطينيين وللدول العربية.

أنشأت الجمعية العامة هذه اللجنة بقرارها ١٩٤ (الدورة الثالثة) الصادر في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، وذلك استجابة لتوصية الوسيط الدولي الكونت برنادوت في تقريره الذي رفعه اليها في ١٦ أيلول (سبتمبر) عشية اغتياله على يد ارهابيي منظمة «ليحي». ذلك ان الصعوبات التي عاناها هذا الوسيط الكبير في اداء مهمته دعته إلى أن يقترح على الأمم المتحدة أن تؤلف لجنة توفيق بشأن فلسطين وكانت رغبته في أن

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/٨/٢٣.

تتكون اللجنة من أفراد أحرار يتمتعون باستقلال شخصي ويعالجون القضية بتجرد وانصاف بعيداً عن مصالح حكوماتهم أو غيرها من الهيئات. ولكن الأمر انتهى إلى غير ذلك. إذ فوضت الجمعية العامة الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن تسمية أعضاء اللجنة من الدول الأعضاء في المنظمة، فتكونت اللجنة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، على رغم احتجاج الاتحاد السوفياتي حينذاك.

ولم يكن قرار التعيين واضحاً كل الوضوح في تحديد وظائف اللجنة ومسؤولياتها وسلطاتها والتزامات الأمم المتحدة بشأنها، مما أدى إلى إضاعة وقت طويل وجهد كبير في التأويلات والمماحكات التي أعاقت أعمال اللجنة وفسحت لإسرائيل في مجال استغلال الغموض في بعض النصوص، ووجهت اللجنة إلى متاهات لم تستطع الخروج منها.

ومما يلاحظ أن ميزان القوى بين البلاد العربية واسرائيل كان في ذلك الوقت المبكر أقل ميلاً لإسرائيل مما هو الآن. فعلى الرغم من الهزيمة العربية في حرب عام ١٩٤٨ واستيلاء القوى العسكرية الصهيونية على أراضٍ عربية واسعة ومدن عربية عديدة، واجبار سكانها على الهجرة منها واللجوء إلى البلدان العربية المجاورة، وعلى الرغم من قرار التقسيم الذي صدر عن الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ومن اعلان انشاء دولة اسرائيل في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، فإن هذه الدولة كانت بعد في دور التأسيس ولم تبلغ ما بلغته الآن من القدرة العسكرية ومن النفوذ في المجتمع الدولي. فلقد أدت الحروب والمنازعات التي قامت على أرض فلسطين وحولها في العقود الماضية والنكبات التي نتجت عنها لشعب فلسطين والشعوب العربية، بالاضافة إلى التدخلات الخارجية من قبل الولايات المتحدة خاصة والدول الغربية عامة وتهافت الشرعية الدولية الممثلة في الأمم المتحدة، أدى هذا كله إلى توسع اسرائيل وتعقد القضية الفلسطينية وإلى الاخلال المريع في ميزان القوى. وقد بلغ هذا الاخلال في يومنا هذا حداً أتاح لإسرائيل أن تتعنت في مواقفها وتمضي في خرق مبادىء الحق والعدالة، وتقاوم الضغوط حتى من حليفتها وحاضنتها وحاميتها منذ منشئها، الولايات المتحدة الأميركية.

أما من الناحية الدولية، فالولايات المتحدة لم تكن قد نفضت يدها بعد من العرب، كما نراها اليوم خصوصاً بعد كارثة حرب الخليج، بل كانت تحاول أن ترعى مصلحتيها الرئيستين في البلاد العربية، وهما الامتيازات النفطية، وحماية المنطقة من تغلغل الشيوعية التي قد تستفيد من الاضطرابات والتناحرات للنفوذ اليها. ولقد كانت هذه الهواجس تشغل بال دوائر وزارة الخارجية بخلاف البيت الأبيض والكونغرس اللذين

كانا يهتمان بالدرجة الأولى بشؤون الانتخابات والنفوذ اليهودي الفاعل فيها. وافضت الحساسية الأميركية لمصالحها في البلاد العربية في بداية عام ١٩٤٨ إلى التراجع عن الدعم الذي أيدت به قرار التقسيم في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. ففي ١٩ آذار (مارس) صرح ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ـ وارن أوستن ـ أمام مجلس الأمن ان التقسيم غير قابل للتحقيق، وأنه يجب فرض وصاية من قبل الأمم المتحدة تحل محل بريطانيا عند انسحابها من فلسطين. ولكن أوستن وموجهيه في وزارة الخارجية، لم يكونوا مطلعين الاطلاع الكافي على نيات الرئيس ترومان وعلى الضغوط اليهودية التي كانت تتجمع حوله أو كانوا يسيرون والبيت الأبيض على خطين متوازيين في محاولة التوفيق بين مصالح الولايات المتحدة في المنطقة من جهة وارضاء الجماعات اليهودية في بلادهم وفي اسرائيل من جهة أخرى. فإذا بـ «أمر واقع» تختلقه السلطات اليهودية في إسرائيل ـ وهو حلقة من سلسلة «الأمور الواقعة» التي جروا عليها في سياستهم التوسعية ـ وذلك بإعلانهم انشاء دولة اسرائيل في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ وحمل الرئيس ترومان على الاعتراف بهذا الواقع بعد دقائق معدودة.

ومن الناحية الثانية، كانت الدول العربية تستند إلى دعم الاتحاد السوفياتي وحلفائه من الدول الاشتراكية وإلى مناصرة دول العالم الثالث. اما الآن، فقد انهار الدعم الأول وتحول الهم السوفياتي إلى مسايرة الولايات المتحدة، وتبددت مناصرة دول العالم الثالث بفعل تردد سياسات الدول العربية وتعثرها تجاه دوله، وبالنشاط الإسرائيلي المدعوم بالنفوذ الأميركي الذي تغلغل فيها.

ومن حيث الأمم المتحدة بالذات فقد كانت وضعت يدها على قضية فلسطين منذ أن أحالتها اليها الدولة المنتدبة في نيسان (أبريل) ١٩٤٧، وهي التي انشأت لجنة فيها لدراسة القضية واقتراح الحلول بشأنها، ثم وافقت على حل التقسيم الذي تقدمت به هذه اللجنة (وذلك بقرارها ١٨١ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧). وبعد ذلك اصدرت قرارات متعددة بشأن هذه القضية، أهمها القرار ١٩٤ تاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، الذي عينت به لجنة التوفيق، والذي نص في فقرته الثامنة على المحافظة على القدس ككيان منفصل (Corpus separatum) ووضعها تحت الحكم الفعلي للأمم المتحدة، وفي فقرته الحادية عشرة الشهيرة على حق اللاجئين العرب في العودة إلى ديارهم أو تلقي تعويضات على أملاكهم اذا قرروا عدم العودة.

أما الآن، فإن اسرائيل تستنكر وترفض بالحاح وضع مؤتمر السلام المقبل تحت رعاية الأمم المتحدة فتخرج هذه القضية عن الشرعية الدولية. وأقصى ما تقبله ان يحضر

المؤتمر ممثل عن الأمين العام يفرض فيه أن يكون أطرش أخرس، فلا يتدخل ولا يتمتع بأية سلطة مرجعية.

يضاف إلى هذا كله أن اسرائيل لم تكن بعد، عند بدء لجنة التوفيق عملها في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ قد أصبحت عضواً في الأمم المتحدة. ويرجح ان من أسباب قبولها بلجنة التوفيق والاشتراك ظاهرياً في أعمالها في الأشهر الأولى، تكوين انطباع لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولدى الرأي العام العالمي بأنها دولة محبة للسلام. وعندما تقدمت بطلب العضوية أعلنت أنها «تقبل بدون تحفظ الواجبات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد بالتزامها من اليوم الذي تصبح فيه عضواً في المنظمة»، كما ان مندوبها صرح في اللجنة السياسية استعداد دولته لتنفيذ قراري الأمم المتحدة ١٨١ و١٩٤. وعلى أساس هذا الاعلان ثم التصريح وافقت الجمعية على اقتراح مجلس الأمن بقبول طلبها الانضمام إلى عضوية المنظمة.

* * *

كل هذا، والكثير غيره، يدل على أن مناخ الأعوام ١٩٤٨- ١٩٥١ كان أفضل - أو لنقل أقل سوءاً - للعرب مما هو الآن. ومع ذلك فإن ضعف اسرائيل النسبي (بالنسبة للعرب، وللموازين الدولية، وخصوصاً بالنسبة لما هي عليه الآن) لم يمنعها من إحباط أعمال لجنة التوفيق ومن اعاقة قضية السلام وترك الفرص متاحة لها للحصول على مكاسب متتالية في المستقبل. وقد اعتمدت اسرائيل في تصرفها هذا على الأساليب التي ما فتئت تتخذها أسساً لسياستها:

١ - التخلص من الشرعية الدولية ذلك بأن انتداب اللجنة كان يمثل المصالح الدولية في المسألة الفلسطينية وكان يقوم على مبادىء القانون والانصاف. ولم يكن متلائماً مع سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية، وكان يبدو أيضاً مؤاتياً للعرب الذين حاولوا أن يستردوا بالقانون ما ضيعته القوة عليهم. والواقع ان حذر الإسرائيليين من اللجنة كان يميل إلى الازدياد. وفي جميع الأحوال، كانت اسرائيل تفضل المفاوضات التي تجري بعيداً عن الأمم المتحدة بلا كابح لضغوطها ولا سلطة معنوية أو قانونية تتدخل في المناقشات. ولذلك، كافح الإسرائيليون الأمم المتحدة على جبهتين: فمن جهة، كان ينبغي إبعادها عن المفاوضات حيث تقوم بدور الوساطة، ومن جهة أخرى، كان ينبغي الحيلولة دون نقل النقاش إلى مسرح هيئة الأمم (ص ١١٨- ١١٩) من الكتاب موضوع هذا المقال.

٢ ـ سعي اسرائيل إلى مفاوضات مباشرة منفصلة مع كل من الدول العربية على حدة، وبذلها في هذا المجال جهوداً حثيثة أملاً بأن تحصل في مفاوضات ثنائية ما لا يمكنها كسبه مع المفاوضين العرب مجتمعين، أو بواسطة لجنة الأمم المتحدة. وقد جرت بالفعل اتصالات ومفاوضات منفصلة مع بعض المندوبين العرب، ولكنها لم تؤد إلى نتائج ايجابية بسبب تصلب اسرائيل في جميع الميادين.

٣ ـ اصطناع اسرائيل المستمر لـ «وقائع» على الأرض ثم استنادها في المناقشات إلى حجة الأمر الواقع. ففي شأن الأراضي مثلاً، وفي لقاء بين موشيه شاريت والملك عبدالله في ٥ أيار (مايو) ١٩٤٩ (من ضمن برنامج اسرائيل للقاءات ثنائية مع الدول العربية) سأل رئيس الوزراء الأردني عما اذا كانت اسرائيل تتقيد بقرار ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ (التقسيم)، أم أنها تفاوض على أساس الأمر الواقع. فأجاب شاريت بكل حسم ووضوح ان القرار لم يعد سارياً وان الأساس الوحيد الممكن اعتماده هو الحالة الراهنة للأمور.

وفي خلال أعمال لجنة التوفيق وقبل مفاوضات الهدنة الإسرائيلية ـ الأردنية في ٤ آذار (مارس) ١٩٤٩، عمدت اسرائيل إلى احتلال جنوب النقب وصولاً إلى البحر الأحمر. وحتى بعد الشروع في مفاوضات الهدنة، أمرت اسرائيل قواتها بمواصلة التقدم، ولم توقع وقف اطلاق نار «كاملاً ودائماً» مع الأردن إلى أن بلغ جنودها خليج العقبة في ١٠ آذار (مارس). وعلى الرغم من هذا التوقيع، واصلت الوحدات الإسرائيلية التقدم للاستيلاء على مزيد من الأراضي، ولم تتوقف الا عندما أرسلت بريطانيا قواتها إلى جنوبي الأردن للدفاع عن أرضه وفقاً للمعاهدة التي تربطها بالأردن. وبدأت حالات الأمر الواقع تميل إلى التكاثر بعد انشاء اللجنة الخاصة، وكانت فجائية بهذا القدر أو ذاك. ومن دون شك، كان أكثرها اثارة للشعور بالصدمة حال وصول العقيد موشيه دايان بسيارة مسلحة برشاش إلى منطقة دار الحكومة المنزوعة السلاح، إذ كان يشكل انتهاكاً مكشوفاً لاتفاق الهدنة. لكن الأمر الواقع الأبعد أثراً والأكثر شيوعاً كان نقل الدوائر الادارية والوزاية الإسرائيلية إلى القدس تأكيداً للسيادة الإسرائيلية على المدينة ومستقبلها كعاصمة (ص ١١٦- ١١٧).

واستمرت هذه السياسة عبر السنوات التالية. وكما نعرف نحن، وكما يعرف المجتمع الدولي (ويكتفى بالاحتجاج الكلامي)، ظلت اسرائيل تصطنع «أموراً واقعة» تمد بها سلطتها على أراضٍ فلسطينية وتبني فيها مستوطنات للمهاجرين اليها وتمكن حكمها فيها وقهرها لأهاليها، فتخالف قرارات الأمم المتحدة المتتالية ثم تتحجج ان هذه القرارات

قد سبقها الزمن وأن «عقارب الساعة لا يمكن ارجاعها»، وان المفاوضات ـ اذا أجريت ـ فيجب أن تبدأ بما هو حاصل لا بما كان عليه الأمر عندما اتخذت تلك القرارات.

وبكلمة واحدة، إنها سياسة القوة المنفلتة في وجه الحقوق القومية والشرعية الدولية.

٤ ـ مفهوم اسرائيل للتفاوض. إن المفهوم الأساسي الذي ترتكز اليه اسرائيل في مفاوضاتها مع الدول العربية، مجتمعة أو منفصلة، وبرعاية الوسطاء أو الأمم المتحدة أو بدونهم، هو جر الدول العربية إلى التنازل دون أي تنازل مقابل من جهتها. إنه منطق «اللارجوع» الذي يتخلله التلاعب بنصوص القرارات الدولية، اذ تصرح اسرائيل باعتمادها عندما تسند مصالحها، وتهملها ـ بل تحتقرها ـ عندما تصطدم بهذه المصالح، واذ تستخدم جميع الوسائل الأخرى في سبيل الاحتفاظ بالمكاسب المحرزة والاعداد لمكاسب جديدة. «أما فكرة المقايضة، ناهيك بفكرة التنازل،، فكانتا غريبتين عنها غربة تامة» (ص١٢٢).

ويكفينا تأييداً لهذا ما قاله الياس ساسون أحد زعماء اليهود حينذاك، وكان له نصيب في بعض المشاورات والمفاوضات على هامش أعمال اللجنة. فقد قال في إحدى رسائله «يعتقد اليهود أن في وسعهم التوصل إلى السلام من دون أن يدفعوا ثمنه، الأعلى أو الأدنى، فهم يريدون الحصول في آن على: أ ـ تخلي العرب عن المناطق التي تحتلها اسرائيل اليوم. ب ـ موافقة العرب على استيعاب جميع اللاجئين في البلاد المجاورة. ج ـ موافقة العرب على تعديلات في الحدود في الوسط والجنوب وفي منطقة القدس في مصلحة اسرائيل وحدها. د ـ تخلي العرب عن سنداتهم وملكياتهم في اسرائيل مقابل تعويض يقدر اليهود وحدهم قيمته، ويدفع ـ اذا ما دفع ـ بعد بدء السلام بأعوام. هـ ـ اعتراف العرب فعلاً وقانوناً بدولة اسرائيل في حدودها الجديدة. و ـ موافقة العرب على إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين بلادهم وبين اسرائيل فوراً، الخ...».

فإذا كانت هذه حال اليهود الصهيونيين، كما رآها أحد كبارهم في ذلك الزمن، فكيف يكون شأنهم اليوم وقد اشتد ساعدهم وتصلب عودهم وساروا بعيداً في تمكين أنفسهم في الأرض وفي اكتساب أسباب القوة وخصوصاً بعد كارثة حرب الخليج. إن العرب اليوم أحوج منهم في أي وقت مضى إلى الصلابة المقرونة بالحكمة وإلى الايمان المدعوم بحس المسؤولية التاريخية، وقبل أي شيء آخر إلى التعالي عن الأغراض والمصالح الخاصة وإلى اللقاء معاً من أجل تكوين القدرة القومية. إن أيدي المواطنين العرب على

قلوبهم رهبة مما سيؤدي اليه مؤتمر السلام المقبل، وهم لن يتحرروا من هواجسهم ومخاوفهم الا عندما يرون حكوماتهم وشعوبهم تسلك طريق انشاء القدرة الذاتية بكل مقوماتها. فهذه القدرة وحدها ـ لا أي مؤتمر أو مناسبة تاريخية ـ تضمن لهم في النهاية حق البقاء والتقدم، بل استحقاقهما.

الفلتان العالمي(*)

لعل أهم ظاهرة من ظواهر الوضع العالمي الحاضر هي حالة الفلتان التي تطغى عليه بعامة، وعلى أقاليمه ودوله بأشكال مختلفة. فأنى نقلت نظرك وجدت الاضطراب مندلعاً في داخل المجتمعات أو في ما بينها، من دون ضابط أو ضوابط تكبحه وتوقف حركة الانفلات ضمن حدود معقولة. فاذا التفت إلى العالم ككل، ألغيت المواثيق التي عقدت والمنظمات التي أنشئت في سبيل التنسيق بين دوله وربطها بعض ببعض فقدت القسط الأكبر من شرعيتها ونفوذها، وأن الحكم قد عاد إلى القوة العسكرية والاقتصادية التي تمثل الولايات المتحدة اليوم أرفع منازلها وانفذ سلطاتها. فلا شرعية دولية قائمة فعلاً الا التي تصوغها هذه الدولة العظمى وحليفاتها الدول الكبرى على أساس مصالحها أولاً وكل تصريح أو اعلان عن الاستناد إلى المواثيق والأحكام الدولية هو وسيلة للايهام والتغطية والتعتيم والتعمية.

أما في أقاليم الأرض، فأبرز مثال على الفلتان الراهن هو ما يحل أمام عيوننا في الاتحاد السوفياتي من انهيار اقتصادي وسياسي ومن تفكك وتشتت. ومن انفراط عقد الاتحاد باعلان عدد من جمهورياته استقلالها وخروجها عنه، بحيث ان الشك لم يعد ينصرف إلى احتفاظ الاتحاد السوفياتي بمكانته كإحدى الدولتين العظميين أو كدولة كبرى، بل إلى وجوده بالذات. والغموض لا يزال يلفه، ويتكاثف يوماً عن يوم عما سيؤول اليه في المستقبل القريب.

ونشهد مثل هذا الفلتان، وان على مستوى أدنى في يوغوسلافيا والسودان وأثيوبيا

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/٩/٦.

والصومال وسريلانكا وفي دول عديدة أخرى من العالم الثالث، ناهيك عن أن بعض الدول التي لا تزال تحتفظ بمظاهر من الوحدة والتماسك تنطوي على حركات راديكالية ذات عقائد واتجاهات ثورية أو انقلابية تهدد هذه الوحدة وتنذر بانفراطها، بل ان بعض الدول المتأزمة تبدو كأنها تقوم على فوهات براكين يخشى أن تنفجر بين آن وآخر.

كل هذا في وقت غدت البشرية بأمس الحاجة إلى الترابط والتماسك. ذلك أن الثورة العلمية، وما بعثته من ثورات اقتصادية وعسكرية وسياسة واعلامية، ربطت مصائر المجتمعات بعضاً ببعض، وقضت، لو أدرك موجهو السياسة القابضون على الأحكام بتكثيف التعاون والتضامن في ما بينها. فهي إما أن تعيش معاً بسلام، أو تظل تتحمل آلام الحروب والاضطرابات والمزيد من صنوف الشقاء. إن الوضع الانساني الحاضر يتطلب تجاوز النظرات القومية والاقليمية والطبقية والفئوية الحاضرة إلى نظرة «كوكبية» في الفكر والتخطيط، وإلى جهود تشمل المجتمع العالمي بأسره. وهنا المفارقة الكبرى في هذا الزمن الخطر! بينما تشتد الحاجة المصيرية إلى انضباط المجتمعات وتوحدها، تقوم أعنف الاضطرابات وأشد التوترات في داخلها وفي العالم الذي يشملها.

وليس من المغالاة في شيء القول إن عالم اليوم يعيش في «جاهلية» أبلغ خطراً من أية من سابقاتها في تاريخه المديد. فنحن اذا نظرنا إلى «جاهليتنا» العربية قبل الإسلام وجدنا قبائل تتحارب ويغزو بعضها بعضاً، ولكن أية منها لم تبلغ من القوة ما يهدد مجموعها بالخراب والدمار، إن لم نقل بالزوال، كما هي الحال في «قبائل» جاهلية عالمنا الحاضر المتمثلة بالدول ذات الأسلحة المتفوقة والسلطات الاقتصادية والسياسية والاعلامية التي تمكنها من قهر الدول الضعيفة والتحكم بمواردها وبشرها. كذلك القول في القبائل الجرمانية التي كانت تتنازع وتتقاتل في جاهلية المجتمع الغربي قبل نهضته الحديثة، فانها لم تكن تمتلك من وسائل التقتيل والتدمير ما ينسبه بعض المؤرخين اليها. اذ ليس صحيحاً أنها هي التي قضت على الامبراطورية الرومانية، فتلك الامبراطورية كانت قد «انتحرت» بما استشرى فيها من فساد، وعندما غزتها القبائل الجرمانية وجدتها جسداً بلا روح فسهل على هذه القبائل اقتحامها والسيادة عليها. بل إن بعض المحللين ينظر إلى الوضع العالمي اليوم نظرة أشد قتامة وأكثر تشاؤماً، ويشبهه لا بجاهلية بشرية بدائية وإنما بمجاهل الغابات البهيمية التي لا تعرف شريعة الا شريعة القوي ولا حرمة الا حرمة السائد بقدرته الطبيعية المجردة. واذا كان أحد المفكرين الأميركيين المعاصرين يقول بأن الانسانية بلغت «نهاية التاريخ»، بانتشار الديمقراطية وغلبة اقتصاد السوق، فإن آخرين يرون، على العكس، ان جميع انجازات الحضارة الانسانية هي الآن على المحك، وان التاريخ قد يرجع

بنا إلى العهود البدائية، بل إلى ما هو أدنى مرتبة وأفظع خطراً لأنه جعلنا أقدر على القتل والتدمير المروعين مما كان عليه أسلافنا البدائيون في فجر الانسانية.

* * *

فالسؤال الأساسي الذي نثيره هنا هو، كيف يمكن بناء شرعية دولية حقيقية تتناسب والارتباطات العالمية التي تكونت وتقف في وجه الأخطار الرهيبة التي ستجابهها مجتمعات الأرض قاطبة اذا ظل العقد منفرطاً وتغلبت الشرائع البدائية على الشرائع الحضارية التي جاهدت البشرية قروناً طويلة في سبيل احرازها؟

إثر الحرب العالمية الأولى التي اعتبرها رئيس الولايات المتحدة حينذاك ودرو ويلسن «الحرب التي تنهي الحروب»، عمد قادة الدول المنتصرة، بإلحاح من هذا الرئيس الذي كانت له تطلعات مثالية إلى إنشاء «عصبة الأمم» لتنظيم الشؤون الدولية، وحل الخلافات والمنازعات بين الدول بطرق سلمية وإقامة مرجعية عالمية تحتكم اليها المجتمعات والشعوب. ولكن هذه المنظمة لم تنجح في نهاية الأمر بسبب رفض الولايات المتحدة، التي كانت تطغى عليها موجة من الانعزالية بعد الحرب العالمية الأولى، الانضمام اليها وبسبب سيطرة القوتين الكبريين حينذاك ـ بريطانيا وفرنسا ـ عليها واستغلالهما إياها في سبيل مصالحهما.

ونشبت الحرب العالمية الثانية وجاءت أوسع مدى وأعنف تخريباً من الأولى، فعادت فكرة التنظيم العالمي إلى الوجود وانشئت في سان فرنسيسكو كما هو معلوم «منظمة الأمم المتحدة» عام ١٩٤٥. ولكن الدول العظمى عاودت سياستها السابقة فلم تدعم المنظمة الجديدة الدعم الكافي ولم تفسح لها في المجال لأن تبلغ مقاصدها في نشر السلام والعدالة، بل أخذت تهملها عندما لم تكن تماشي مصالحها وتؤثر عليها الاتفاقات الثنائية في ما بينها، وبينها وبين الدول الأخرى، إلى أن فقدت هذه المنظمة أو كادت صفة المرجعية العالمية وهزلت وتردت ولم تعد تعتبر سوى «منبر» للتعبير عن الشكاوى والنقاش المديد ـ والفارغ في أحيان كثيرة ـ الذي لا يؤدي إلى أثر عملي.

وليس أدل على هذا الهزال والتردي من استطاعة دولة كاسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة، تجاهل عشرات القرارات المتخذة بشأن اعتداءاتها من جانب الجمعية العامة والاستعانة بـ «فيتو» الولايات المتحدة في مجلس الأمن، لمنع المنظمة من اتخاذ أي عقوبة ضدها بسبب هذا التجاهل والانتهاك، وبالتالي المضي في سياستها التوسعية من دون ضابط أو وازع.

وعلى العكس، عندما وجدت الولايات المتحدة من مصلحتها اجبار الرئيس صدام حسين على التخلي عن احتلاله للكويت ومنعه من تهديد امتيازاتها النفطية وخططها الاستراتيجية في المنطقة، جندت جميع قراراتها في مجلس الأمن ومراكز نفوذها في الدول الأخرى في سبيل اتخاذ قرارات تعطي لاقتحامها ومحالفيها أرض العراق صفة الشرعية الدولية والالحاح على تطبيقها واحداً بعد الآخر باسم منظمة الأمم المتحدة. ومراراً صرح رئيس الولايات المتحدة جورج بوش بأن النزاع ليس بين دولته ودولة العراق، بل بين هذه ومنظمة الأمم المتحدة التي تضم جميع دول العالم كبيرها وصغيرها.

وبافراغ شرعية الأمم المتحدة من محتواها وتحويلها عن مقاصدها انتشر الفلتان العالمي، وعاد الحكم إلى توازن القوى الذي تسيطر عليه دولة عظمى بشكل لا مثيل له في التاريخ الانساني.

فالواجب العالمي، اذن، الذي يكون الشرط الأساسي لكبح الفلتان الحاضر هو بذل الجهد الفكري والعملي الدؤوب لاثارة الرأي العام العالمي لاقامة شرعية دولية صحيحة في زمن لم يعد فيه مجال للاستقرار والسلام بدون مثل هذه الشرعية.

* * *

وفي هذا الجو المتأزم والمحفوف بالأخطار، لا بد من التساؤل عن مسؤولية الشعوب الضعيفة أو المتخلفة كشعوبنا العربية، في المجال الذي نتحدث عنه.

إن على هذا الشعوب مسؤوليات أربع على الأقل:

١ـ أن تمضي قدماً، بلا كلل أو ملل أو تراجع، في الدعوة إلى إنشاء مرجعية عالمية ثابتة وشرعية دولية صحيحة. فليس كافياً ولا مفيداً أن نعمد إلى انتقاد دعوة الرئيس بوش إلى «نظام عالمي جديد» أو أن نتلهى بازدرائها، بل يجب أن تتعالى أصوات مطالبة بانشاء النظام المنشود ولكن على غير الأسس التي يستند اليها الرئيس بوش وعلى غير السياسات التي يمارسها. إن المجتمعات الضعيفة تحتاج إلى مثل هذا النظام أكثر مما تحتاج اليه المجتمعات القوية، فعليها أن توحد أصواتها وجهودها في الدعوة اليه لأن انعدامه ينحدر بها إلى الحالة البدائية وإلى شريعة الغاب حيث يستبد القوي بالضعيف استبداداً كاملاً.

وليست المجتمعات المتخلفة ضعيفة بالمقدار الذي تتوهمه هي أو تتخيله المجتمعات المتقدمة. فهي تؤلف الكثرة من سكان الأرض، وتمتلك موارد طبيعية هائلة، وتضم

منظمات واسعة النطاق مثل حركة عدم الانحياز ومنظمة الدول الافريقية وكتلاً ككتلة دول أميركا اللاتينية أو الدول الشرق آسيوية، إن هي جُندت ونفخت فيها روح الحياة استطاعت أن تؤثر في الرأي العام العالمي وفي ميادين السياسة الدولية ما يدفع المطالبة بالشرعية الدولية خطى إلى الأمام. ومن يدري؟ فقد يغدو الاتحاد السوفياتي، عندما يخرج من محنته الحاضرة، حليفاً بارزاً في هذا المجال لأنه بعد أن يكون قد فقد، كما هو مرجح، قسطاً كبيراً من هيمنته السابقة سيحتاج بالشكل المقلص الذي سينتهي إليه، كما ستحتاج الدول الخارجة منه، إلى السلام القائم على الشرعية لا على «توازن الرعب» كما عرفته في السنوات الأخيرة. وبالاضافة إلى هذا كله، يجب الا ننسى، والا نهمل، الشرائح التحررية في داخل الدول المسيطرة التي تناضل في سبيل العدالة والسلام، أو تلك التي تسعى إلى تحويل نفقات «الدفاع» الهائلة إلى مكافحة الشرور الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي إلى خدمة أغراض السلام في المضمارين الوطني والعالمي.

٢ـ على ان المطالبة وحدها لا تكفي، إن لم تبادر الدول الضعيفة إلى إقامة شرعية صحيحة في داخلها. فالفعل أبلغ أثراً من القول، والعبرة في التطبيق لا في الاعلان، اذ كيف تكتسب هذه الدول مصداقية في المطالبة بشرعية دولية، إذا لم تكن هي أمينة للحق والقانون في صلب نظامها وحياتها؟ وهل يقبل العالم دعوة رئيس من الرؤساء أو زعيم من الزعماء إلى احترام القانون الدولي والحق الانساني، اذا كان هذا الرئيس أو الزعيم ينتهك أبسط الحقوق في دولته ومجتمعه ويسلط على المواطنين سيف القمع وسوط العبودية؟

٣ـ لقد أشرنا إلى مسؤوليات الدول الكبرى في إضعاف أثر الشرعية الدولية وفي الحؤول دون تطبيقها. على ان هذه المسؤوليات هي جزء من مسؤوليات أخرى أشد ضخامة تتمثل في سلوكيات هذه الدول الآيلة إلى مفاقمة المشكلات الانسانية عامة، سواء من حيث السطو على الموارد أو إهدارها، أو المضي في صنع الأسلحة المدمرة والممتصة لدماء أبناء شعوبها، أو السعي إلى السيطرة الاقتصادية أو الاعلامية، أو غير ذلك من المعضلات الشائكة التي يعاني منها عالم اليوم. وهذا الأمر نفسه ينطبق، إلى حد ما على الدول الصغرى أو المتخلفة، اذ تتلكأ عن معالجة معضلاتها الخاصة بها وانعكاساتها على الأوضاع العالمية.

ولندل على هذا بمثل واحد هو الفلتان السكاني، فليس معقولاً أو مقبولاً أن تمضي الشعوب الضعيفة والصغيرة في هذا الفلتان، فتزداد أعدادها ازدياداً رهيباً بينما تتقلص مواردها وتتصاعد حاجاتها تصاعداً مستمراً. إن هذا الفلتان دليل على عدم الشعور

بالمسؤولية الوطنية من جهة والعالمية من جهة أخرى. وكل جهد تقوم به هذه المجتمعات في سبيل تخفيف هذه وغيرها من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة (وجميع هذه المشكلات أصبحت في الوقت الحاضر، بشكل أو بآخر، مشكلات عالمية) يدعم مصداقيتها في المطالبة بمرجعية عالمية وبشرعية دولية لاقامة مجتمع انساني يؤمن بالاستقرار والسلام. ذلك ان معنى السلام يتجاوز مجرد منع الحروب والتخلي عن استخدام القوة، لينبع من السلام الاجتماعي المنبثق من حسن التوازن بين الحاجات والموارد ومن تحقيق الرفاه والكرامة للمواطنين جميعاً.

٤ـ وأخيراً، لا بد لحسن مجابهة الفلتان العالمي من انضباط وطني وقومي. أقول «انضباط» ولا أقول «ضبط» لأن هذا المطلوب لا يحصل بفرض فوقي وإنما بنهوض شعبي يلتزم المواطنون فيه واجباتهم كما يطالبون بحقوقهم.

ونحن في المجتمع العربي نجابه الفلتان العالمي بفلتان قومي. فليس بيننا من مرجعية ثابتة أو من شرعية محترمة. لقد فقدت جامعة الدول العربية الكثير من سلطاتها في هذين المجالين، إن صح القول إن كان لها مثل هذه السلطات في السابق. وإذ نقبل على مرحلة من أشد مراحل حياتنا القومية خطورة ـ وهي «مؤتمر السلام» المفروض عقده في الشهر المقبل، بالاضافة إلى مشكلات أخرى ليست أقل ضخامة في الخليج وفي السودان وفي المغرب العربي ـ نجد زعماءنا يتكلمون بأصوات مختلفة لا بصوت واحد ويعبرون عن آراء متضاربة لا عن رأي منتظم منسق. وما دمنا نقابل الفلتان العالمي بفلتان قومي فسنزداد تفرقاً وتمزقاً وستتفاقم مشكلاتنا الوطنية والقومية والعالمية.

فلنركز على هذه الحقيقة الجوهرية: إن البدء في حسن التصدي للفلتان العالمي ولحماية أنفسنا من غوائله هو في النضال لتحقيق «الانضباط القومي».

قليلاً من الاحتشام![*]

أعزف اليوم عن التطرق إلى القضايا الكبرى التي يضج بها عالمنا والتي تحيط بنا وتنفذ آثارها الينا من كل صوب، لأتناول موضوعاً قد لا يرتفع إلى مستوى هذه القضايا وقد لا يكون هذا الزمن المتأزم عربياً وعالمياً الوقت المناسب لمعالجته، ولكنه يؤذيني ويثير نقمتي كلما شهدت مظهراً من مظاهره أو بلغني خبر من أخباره. وهو يتصل، على كل حال، بصميم أوضاعنا الاجتماعية، لأنه يرتبط بالقيم التي تسود مجتمعنا، وقد حان لنا أن ندرك ان لا نهوض حقيقياً لنا أو لأي مجتمع آخر من دون ضبط السلوكيات وتصحيح مراتب القيم.

منذ عدة سنوات كتب زميلي الباحث اللغوي والاجتماعي الدكتور أنيس فريحة مقالاً في إحدى صحف بيروت أو مجلاتها بالعنوان ذاته الذي يحمله مقالي اليوم أو بما يشبهه، انتقد فيه أمائر الاسراف والبذخ والاهدار التي كانت تسم معايش الفئات الحاكمة أو الغنية في لبنان أيام انتعاشه الاقتصادي والمالي، ويدعو هذه الفئات إلى التورع في سلوكياتها وإلى ضبط نزواتها ومنافساتها المادية والمظهرية، وإلى «الاحتشام» في تصرفاتها خشية على مستقبل لبنان ومصيرها ذاتها.

ولكن هذا المقال، الذي لم يلق بالطبع أي صدى إيجابي لدى الذين وجُه اليهم، كان قد كتب ونشر قبل أن تنطلق الثروات الفاحشة التي تدفقت على بعض فئات مجتمعنا في السنوات التالية: منها الثروة النفطية التي برزت إلى الوجود وغيرت كثيراً من معالم الحياة في مجتمعنا ويسرت لبعض نظمه وطبقاته موارد هائلة لم تتعب ولم تشق في

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/٩/١٣.

الحصول عليها وأشرعت أبواب الاستمتاع المغرق بمغريات العيش وملذاته، ومنها الأموال الطائلة التي وقعت في أيدي الزعامات والفئات الحاكمة في الدول العسكرية الشمولية حيث موارد الدولة في تصرف هذه الزعامات والفئات من دون مراقبة أو محاسبة يغرفون منها ما يشاؤون ويوزعونه كما يحلو لهم على الأنصار والمحاسيب، ومنها المكاسب المادية الوفيرة التي تجمعت لدى زعماء الأحزاب والمنظمات والحركات وسواهم من النافذين في أوقات الفتن والحروب كما حدث في لبنان سواء من مصادر خارجية أو عن طريق السلب والنهب والتهريب وغيرها من التعديات في غياب سلطة مركزية ضابطة، ومنها الاثراء السريع الذي جاء عن طريق تجارة الأسلحة والسمسرة والرشوة وسائر أنواع التوسط غير المشروع أو المخدرات. ومنها أيضاً ـ في جانب آخر ـ الثروات التي حصلت بوسائل شرعية وبمبادرات فردية وجماعية وبالاستفادة من الفرص التي أتاحها إقبال الدول العربية الغنية منها بخاصة، على التنمية الاقتصادية والاعمارية (كشق الطرق واقامة المصانع والفنادق والمجمعات السكنية وبناء المطارات وتجهيز وسائل الاتصال وأمثالها).

ويجمع بين هذه الموارد الجديدة أنها ـ ما عدا بعض استثناءات من النوع الأخير الذي ذكرنا ـ جاءت هينة سهلة، فأغرت الذين حصلوا عليها بسلوك سبل الترف والاسراف بإنفاقها، بخلاف المكاسب التي تأتي بالمعاناة والمشقة والجهد الدؤوب، وانها تفسح في المجال لفساد سلوكيات أصحابها، بل لافساد غيرهم من أبناء المجتمع بشراء الضمائر ونشر الموبقات وتقصي الجاه والنفوذ والرفاه بأية وسيلة ممكنة. ولن أتعرض في هذا المجال إلى أسوأ هذه الشرور وأفظعها وإلى صنوف الفساد والافساد التي تؤدي اليها وتتمثل بها، وإنما اكتفي ببعض المظاهر العامة التي غدت طبيعية ومقبولة وتعد من علامات التميز والارتقاء في أوساط بلادنا وفي مجتمعات جوالينا المنتشرة في الغرب.

* * *

كثيراً ما نسمع أن أحد هؤلاء الأثرياء أقام حفلة عرس لابنه أو لابنته فدعا إليها المئات من الأقارب والأباعد، واستأجر لها صالة فخمة في فندق كبير، وأغرق الحاضرين بالمشروبات والمأكولات الفاخرة وبفرق الرقص والغناء المتنوعة التي تصل الليل بالنهار وباقات الزهور التي لا تحصى (وكثير منها مستورد)، فأنفق في هذه السبل مبالغ ضخمة من المال وكلف مدعويه أيضاً نفقات باهظة في الاستعداد لمثل هذا الحفل بالملابس النفيسة والهدايا الثمينة. ويدخل هؤلاء الأغنياء حلبة التنافس، فاذا توسع أحدهم في البذخ والانفاق، عمد غيره إلى مسابقته وتجاوزه حرصاً على سمعته ومكانته.

ويتعدى هذا التمادي في البذخ نوع الحفلات التي ذكرنا إلى غيرها من المناسبات الاجتماعية التي يبلغ الاسراف فيها أحياناً حداً يمجه الذوق ويأنف منه العقل الحصيف والسلوك الرصين. إن أمثال هذه التصرفات تنطوي على مساوىء ومآذٍ، بل على آثام وجرائم من الوجهتين الوطنية والانسانية.

فمن الوجهة الوطنية، يكاد يعتبر جرماً في هذه الأيام أي إهدار للثروة الفردية - التي تكون جزءاً من الثروة القومية - في حين تتعالى من كل وجه من وجوه حياتنا صراخات الحاجة إلى الإنشاء والإعمار والإصلاح... وهو أيضاً ايذاء، بل إجرام، انساني لما يقابله من فقر عميم في المجتمع، ومن جوع يكاد يقطع نياط الحياة، ومن مرض يتآكل الأجساد ويبدد الأجيال، ومن غيرها من صنوف التعاسة لدى الجماهير. فكيف ينسوّغ هؤلاء المبذرون مغالاتهم في الاهدار والتبذير وفي التظاهر والتنافس في مجالاتهما، عندما يكون مواطنوهم وإخوتهم في الانسانية يعانون أشد أنواع البؤس؟

في العصور الماضية، كان أسلافنا يخشون ربهم ويعدون أنفسهم لآخرتهم، فينفقون من أموالهم على بناء المدارس والمياتم والمشافي وسواها من المؤسسات الاجتماعية أو الخيرية، ويرصدون الأوقاف لسد نفقاتها على مر الزمان. أما اليوم، فأثرياؤنا يتخلون عن مسؤولياتهم هذه محتجين بأن هذه الأعمال هي من شأن الحكومات التي يؤدون لها الضرائب، وفي الواقع هم أول من يتقنون فنون التهرب من دفع نصيبهم من الضرائب وفي تهريب الأموال والأرباح، بحيث أخذت الأعباء الضريبية تنتقل إلى متوسطي الحال والفقراء الذين يؤدون منها، بالنسبة إلى مداخيلهم، نسبة أعلى مما يؤدي الأغنياء.

فاذا كان علينا، كما نصرح كثيراً، أن نحيي التراث ونستوحيه، فلنعمد إلى ذلك لا بمواقف نظرية أو عقائدية عامة، بل باقتباسات محددة في تجنب المساوىء وفي العطاء للتخفيف عن كواهل الفئات المحرومة المشاركة لنا في المواطنة وفي الانسانية.

وانك لو سألت أحد هؤلاء الموسرين المسرفين في معايشهم وفي مباذلهم أن يتبرع بقسط من الأموال التي يهدر لمشروع اجتماعي أو وطني، لوجدته في أحيان كثيرة يعتذر محتجاً بسوء الأحوال وجمود الأسواق وتراجع الأرباح، فتنصرف عنه مشمئزاً من هذا النفاق.

وإن نحن لم نشأ العودة إلى التراث، فلنقتد بأمة هي اليوم في مقدمة المعاصرة، نعني الأمة اليابانية، التي اعتاد أبناؤها أن يوفروا أعلى نسبة من مداخيلهم في العالم، سالكين من أجل ذلك سبل العمل الشاق المتواصل والتقشف الصارم، فيتجمع لهم من

توفيراتهم حصائل تقيهم عوادي الزمان وتقلبات الأحداث وتدعم ثروة بلادهم القومية. وقد غدا من أوائل شروط التحفز للنهضة ـ والخروج من قيود التخلف والتبعية إلى التنمية المستقلة ـ الاقلاع عن الاهدار بأي شكل من أشكاله، وتنمية التوفيرات الفردية والجماعية والقومية لسد النفقات المتصاعدة لأية نهضة أو تقدم.

ومعاذ الله أن أطلق الكلام جزافاً، وان اتّهم جميع الأغنياء الجدد بالاهدار الشارد وبالعزوف عن أداء قسطهم من الواجب في الأعمال الاجتماعية أو الوطنية، فاني أعرف عدداً من هؤلاء يسخون على هذه الأعمال أكثر مما يسخون على أنفسهم، ويبذلون للغير ـ في السر والعلن وفي السر أكثر مما في العلن ـ ما يجعلهم مقصداً لسعاة الخير وللمناضلين في المجالات المختلفة، ولكن انطباعي، وانطباع الكثيرين غيري، هو ان الانفلاش المادي والتسابق المظهري يغلبان على التحفظ والرصانة عند الموسرين منا، المنعمين في قصورهم أو فيلاتهم أو بيوتهم العامرة المنتشرة في بلاد الغرب، المتنافسين في عددها وفخامة أثاثها وفي أنواع السيارات التي يملكون أو الطائرات الخاصة أو اليخوت التي يستخدمون. ويغلو هذا الاهدار والاسراف أحياناً إلى أن يغدو فضيحة وعاراً لأهله وللقوم الذي يمثلون. ولكم تعلو أصواتنا في الاحتجاج على الصورة الشنيعة التي ترتسم في المجتمعات الغربية عن الانسان العربي. ولكم يسعى أعداؤنا إلى الايغال في تشنيع هذه الصورة ليظهروا تخلفنا وانحرافنا عن مطالب الحياة المعاصرة.

ومن الواضح أن التصرفات التي نتحدث عنها لا تؤدي إلى تصحيح هذه الصورة بل تمضي في تشويهها وترسيخها.

* * *

ولو اقتصر الأمر على هذه الفئة من المواطنين لهان نسبياً، ولكنه يتسرب منها إلى الطبقات الوسطى من أصحاب المداخيل المحدودة ويبدو في تهافتهم على اقتناء الملابس الغالية والأدوات المستحدثة، فاذا اشترى أحدهم سيارة من نوع معين طمع غيره في اقتناء أخرى من نوع أحدث وأرفع. واذا ابتاعت إحداهن ثوباً أو حلية بثمن بالغ لم ترض صديقتها أو منافستها الا بما يكلف ضعفه أو أضعافه. واذا حصل ناشىء على آلات سمعية أو بصرية متطورة طالب أقرانه بأحدث الأدوات والمخترعات في هذا المضمار أو في غيره. حتى ان الأحداث الصغار قد سقطوا أو أسقطوا في هذا الخضم. ففي الماضي كانت حفلات أعياد الصغار أو المواسم الدينية السنوية مناسبات لاجتماع الأسر تتسم بالبساطة والاعتدال، أما اليوم فلكم من الجهد والوقت والمال يبذل في سبيل الاعداد لهذه

المناسبات، وأية قيم مصطنعة تبث في الأجيال الناشئة؟

ذلك ان هذه القضية، التي أشرنا إلى بعض مظاهرها وأعراضها، هي في نهاية الأمر قضية «قيم»، فبالاضافة إلى ميولنا الطبيعية وإلى بعض المفاهيم والقيم الموروثة من عهودنا البدائية فيما يختص بالكرم والوجاهة والتي لم تعد تجاري مطالب هذا العصر، جاءت، كما قلنا، الموارد الهينة الدافقة علينا لتقوي هذه الميول في نفوسنا ولتلهب شهواتنا وغرائزنا. وتزامنت هذه الآثار السلبية مع أثر غزو الدول الصناعية ذات النزوع الاستهلاكي، فسطا فينا الشره للاستهلاك على الجد في الانتاج. واذا كان هذا النزوع الاستهلاكي قد أنزل أضراراً ملموسة حتى في أعظم الدول الاقتصادية، كالولايات المتحدة، وبث فيها مفاسد اجتماعية تتصاعد أخطارها يوماً عن يوم، فما بالك في مجتمع كمجتمعنا العربي، متخلف أصلاً ومعرض الآن لمؤثرات «قيمية» تتناقض ومطالب تنميته ونهضته؟

إننا نحاول في هذا الزمن الرهيب استشراف مستقبلنا ونتساءل عن مصيرنا ونواجه أشد الأخطار في حماية أرضنا والمحافظة على هويتنا والسعي إلى تحررنا ووحدتنا ونهضتنا. وكثيراً ما ننصرف في تساؤلاتنا هذه نحو القوى الخارجية والتطورات السياسية، وما سيحصل هنا وهناك في بلادنا وفي الجهات العالمية. جميع هذه التساؤلات والهموم مسوغة ومهمة، وتقتضي منا أوفى تبصر وتدبر. ولكن الشرط الأساسي للنجاح فيها هو تحقيق سلامتنا الداخلية ونقائنا الوطني وعافيتنا القومية. وهذا التحقيق منوط أول الأمر وآخره، بالقيم التي نمثلها ونرعاها. واني أخلص في هذا المقال ـ الذي عرضت فيه بعض نواحي حياتنا الاجتماعية ـ إلى أن سلم قيمنا لا يزال يعتريه الخلل والانحراف، فلا بد من التصدي لتسديده وتصويبه. والنضال في هذا السبيل ليس أدنى مرتبة أو أقل خطورة من النضال من أجل مجابهة التطورات العاصفة في عالم اليوم.

إن هذا التسديد يتطلب، في ما يتطلب منا جميعاً، ومن المنعمين منا بخاصة، «قليلاً من الاحتشام».

التحديات للمؤتمر الوطني الفلسطيني(*)

من المفروض أن يلتئم بعد أيام قليلة (٢٣ أيلول/ سبتمبر) المؤتمر الوطني الفلسطيني للتداول في الموقف الفلسطيني استعداداً لمؤتمر السلام الذي اقترحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عقده في شهر تشرين الأول (أكتوبر) المقبل. ولا نغالي إذا قلنا ان المؤتمر الفلسطيني يجتمع في أسوأ الأوضاع العالمية والاقليمية بالنسبة إلى القضية التي يحمل أعباءها. فمن الوجهة العالمية، أفضى انهيار النظام السوفياتي إلى هيمنة الولايات المتحدة في الميدان الدولي، وهي الدولة التي حضنت اسرائيل منذ تأسيسها وأمدتها بأقصى المساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية. ولم تعد للاتحاد السوفياتي أية قدرة لموازنة هذه الهيمنة في الشؤون العالمية أو في شؤون منطقتنا ومنها الوقوف في وجه أطماع اسرائيل، بل لا يتردد زعماؤه في هذه الآونة عن إبداء النصح للعرب بمقاربة الولايات المتحدة ومجاراة سياستها، بل اذا اقتضى الأمر بالتنازل والتراجع في ما يطالبون به من حقوق.

ومن جهتها، تسعى اسرائيل إلى عرقلة مؤتمر السلام، لأنها أساساً لا تتوخى السلام وإقامة الشرعية في المنطقة، وتؤثر عليها سياسة فرض الأمر الواقع التي انتهجتها منذ قيامها ـ وسارت عليها الصهيونية من بدء دخولها فلسطين ـ والتي ما فتئت تمضي فيها لتمكين احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة ولتوسيع هذا الاحتلال. وخرجت هذه السياسة الآن إلى العلن من دون تحفظ أو خجل باعلان السلطات الإسرائيلية الأراضي المحتلة ملكاً كاملاً ودائماً لإسرائيل مشرعة أبوابه

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/٩/٢٠.

للمستعمرين والوافدين اليهود، وبتصريحات بعض الأحزاب المشتركة في الحكومة الحاضرة (بموافقة ضمنية من هذه الحكومة) عن أهدافها في «نقل» (تهجير) السكان العرب إلى البلدان العربية الأخرى فلا يبقى لفلسطيني مكان في بلده الأصيل. ناهيك عن أطماع اسرائيل الأخرى بما وراء حدودها في السيطرة الاقتصادية والعسكرية على المنطقة.

وقد بلغت اسرائيل من الاعتداد السافر بالنفس ومن الصلف والعنجهية ما أدى بها إلى مجابهة الإدارة الاميركية التي طلبت منها في الأشهر الأخيرة التوقف عن بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة من أجل خلق مناخ مناسب لعقد مؤتمر السلام. فاذا هي، كلما زارها وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر لهذا الغرض، تحتفل بانشاء مستوطنة جديدة. وها هي الآن تنقل المعركة إلى داخل الساحة الأميركية ذاتها فتعارض اقتراح الرئيس بوش تأجيل (لمدة أربعة أشهر) تقديم طلبها إلى الحكومة الأميركية لضمان قروض لها بمبلغ عشرة بلايين دولار لاستيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفياتي، وتصر على تقديم الطلب حالاً بعد تصريح الرئيس الأميركي بهذا الشأن، وتجند الهيئات اليهودية النافذة في الولايات المتحدة ومناصريها في الكونغرس الخاضعين لضغوط هذه الهيئات لرفض اقتراحه وإقرار الضمانة المطلوبة، ومن يدري؟ قد يستطيع إسحق شامير ومحالفوه كسب هذه المعركة في صميم الحكومة الأميركية وإخضاع أعظم قوة في عالم اليوم لسلطتهم في عقر دارها.

ومن الجهة المقابلة، ينعقد المؤتمر الفلسطيني في فترة بلغ فيها الوهن والتفكك العربي حداً أبعد وأشنع مما بلغه في أية فترة سابقة، وذلك بسبب التناقضات والخصومات المتراكمة خلال السنوات الماضية، وبسبب المنازعات والانشطارات والحروب العربية ـ العربية في كارثة الخليج وانعكاساتها على العلاقات العربية ـ الفلسطينية وفي ما بين الفلسطينيين أنفسهم.

فمن الواضح أن التحديات الخارجية أمام المؤتمر الوطني الفلسطيني هي في منتهى الضخامة والخطر، وأنها تتطلب من قياداته وأعضائه أقصى الحذر لمجابهتها مما يسمح بانتزاع أكبر قسط ممكن من الحقوق الفلسطينية في الأرض والهوية وفي الحرية وتقرير المصير من خلال مؤتمر السلام المقترح. هذا إذا تم انعقاد هذا المؤتمر، إذ ان اسرائيل ما تفتأ تضع في سبيله عائقاً إثر عائق وتتقدم بمطلب تعجيزي بعد آخر، وفي مقدمها قضية التمثيل الفلسطيني التي تتخذ بشأنها موقفاً لا يقبله العقل والمنطق ولا يماشي مبادىء العدل أو مقاصد السلام، اذ تشترط أن لا يتمثل الفلسطينيون بوفد خاص بهم، وأن لا

تكون لأي من ممثليهم علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية أو ارتباط بالقدس الشرقية.

* * *

غير أن انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني ونجاحه يبقيان ضرورة ماسة سواء تحقق مؤتمر السلام أو لم يتحقق، فمسيرة التحرير وتقرير المصير مسيرة طويلة ملأى بالمصاعب والمشكلات، وتقتضي إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وتجديده وتقوية مناعته تجاه المستقبل الشديد الغموض والمحفوف بالمزالق والاخطار.

واذا كانت التحديات الخارجية لهذا المؤتمر ضخمة وبالغة الأثر، فإن ثمة تحديات أخرى داخلية لا تقل عنها خطورة في توجيه المراحل القادمة من المسيرة وفي تقرير مدى نجاحها أو إخفاقها. وقد رافقت هذه التحديات الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نشوئها، وهي تتمثل بوجوه مختلفة من العجز والبلبلة، كان لها نصيبها الكبير في ما بلغته هذه الحركة من تعثر وتشتت. وحسبي أن أشير إلى بعض هذه الوجوه إثارة للضمائر وتحذيراً من العواقب:

١ـ تلكؤ هذه الحركة عن مجاراة الأوضاع العالمية ومتابعة تبدلاتها أو ما كان يدعوه مفكرنا العربي العظيم ابن خلدون: «طبائع العمران». فالقضية الفلسطينية تنشب في عالم تتفجر وتصطرع فيه شتى القوى والتيارات وتتبدل تبدلاً سريعاً، فهي تتطلب ممن يقودها صنوفاً من التفكير والتخطيط والعمل تستبق هذه الأوضاع والتطورات ولا تتبعها، أو على الأقل اذا تبعتها ألاّ تخالفها أو تناقضها أو تقف في وجهها. ومن هنا لا بد من الاستعانة بهيئات فكرية تحليلية وتخطيطية تعكف على تقصي تطورات الأحداث واستنباط الدروس التي تمليها وتضع النتائج التي تتوصل اليها في متناول القيادة لتكون إطاراً صحيحاً لتحركاتها وأنشطتها. ولقد صار من الواضح لكل ذي نظر أن أية دولة ناهضة أو حركة متقدمة تحتاج إلى من يمدها دوماً بالمعرفة الدقيقة وبصورة الواقع كما هو حقيقة لا كما يتوهم أو يشتهى أن يكون. وهكذا نشهد تعدد الهيئات البحثية والتخطيطية في هذا الزمن وتفرعها وانتشارها باعتبارها العصب الرئيسي لرسم أية سياسة ناجعة أو استراتيجية فالحة. وقد عمدت منظمة التحرير أخيراً ـ كما قرأنا في الصحف ـ إلى دعوة فريق من المفكرين الفلسطينيين لمساعدتها في الاعداد والتخطيط لمؤتمر السلام المقبل. على أن مثل هذا التدبير لا يصح أن يكون مؤقتاً أو مرهوناً بظرف من الظروف أو آتياً في آخر الأوقات، وإنما يجب أن يكون جزءاً أساسياً من التنظيم القيادي متلاحماً عضوياً بالأجزاء الأخرى وممداً إياها، باستمرار وانتظام، بزاد المعرفة المتجددة لعالم يتغير.

وليس لدينا الاطلاع الكافي لتقويم الأجهزة البحثية والتخطيطية في القيادة الفلسطينية أو أعمال مكاتبها المنتشرة في دول العالم، كبيرها وصغيرها، وإنما يخيل إلينا ان نشاط هذه الأجهزة والمكاتب كان منصباً على «الدعاية» للقضية وللمنظمة أكثر منه على استشراف التطورات العالمية وتنبيه القيادة المركزية بشأنها، حتى الدعاية ذاتها يبدو أنها كانت ولا تزال تشكو نقائص عدة تحد من امكانات تأثيرها الايجابي، لأن القائمين بها كثيراً ما عانوها بعقليات محلية أو مختلفة ومن دون الاطلاع الكافي على أوضاع المجتمعات التي يعملون فيها أو امتلاك القدرات العلمية والحضارية لاحداث التأثير المنشود. فلا غنى اذن عن تجديد الأجهزة التخطيطية والاعلامية لكي تستطيع الحركة الوطنية الفلسطينية أن تتوجّه توجهاً سليماً وان تستبق الأحداث، أو على الأقل، أن تفهمها فهماً صحيحاً وتقدرها تقديراً حصيفاً فتتلاءم وإياها ولا تنحرف عنها أو تعاكسها.

٢ـ اعتماد «الشطارة» مسلكاً للتوفيق بين الآراء واتخاذ المواقف. ان الشطارة هذه وما تقوم عليه من حسن المناورة قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات آنية وتوافقات موقتة، ولكنها لا تصلح أساساً لسياسة رشيدة دائمة. فالمجلس الوطني الفلسطيني، وغيره من أجهزة القيادة، حرية كلها بأن تكون هيئات ديمقراطية حقة، لا بمظاهرها بل بجوهرها وروحها، وأن يكون العامل الدافع فيها تفاعل الآراء والاتجاهات تفاعلاً حياً حراً ينتهي إلى مواقف محددة واضحة تقرّها الأطراف جميعاً وتلتزمها، ذلك ان المأزق التي تجتازها الحركة الفلسطينية والمجتمعات العربية بعامة لم تعد تسمح بأية خفة في اتخاذ القرارات أو أية براعة في «تمريرها». وقد دلتنا اختباراتنا الأليمة السابقة ـ أو نرجو أن تكون دلتنا ـ على مدى الخسائر التي تصيبنا من جراء اختبارات خاطئة أو رهانات طائشة.

٣ـ الخلط بين «الوطنية» و«المزايدة». فالشائع والمتبع غالباً عندنا انك إذا أردت أن تعتبر أكثر وطنية من سواك وأصفى ولاء لأرضك وشعبك، فسبيلك هو التشدد في مواقفك والمزايدة على ذلك السوى بمطالبك واتهامه بالتنازل والتراجع، إن لم نقل بالعمالة والخيانة. ولا شك أن الجماهير معبأة للاصغاء إلى المتشددين المزايدين، لميلها إلى الدعوات المبسطة والمتوارثة جيلاً بعد جيل، ولشدة معاناتها وتضحياتها وطول آلامها، ولتمسكها بالأرض والهوية وثورانها العفوي على أي تنازل بشأنهما مهما يكن مسوغاً. على ان الأمور ليست بمثل هذه البساطة، خصوصاً في عالم بالغ التحولات وفي وجه أخطار تتصاعد يوماً عن يوم، فلرب موقف متزن، صادر عن تقدير صحيح لهذه التحولات والأخطار، هو ألصق بالوطنية المسؤولة والصعبة من المواقف المتطرفة السهلة

والأدعى في نظر الكثيرين إلى التقدير والاتباع.

٤ـ تغلب العصبية على المصلحة العليا. فالعصبيات عميقة الجذور في تراثنا العربي منذ أن توزعنا وتقاتلنا أفخاذاً وبطوناً وقبائل. ولقد عرفت الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها عصبيات أسرية وعشائرية ومحلية صدعتها وجعلتها فريسة رخيصة لأعدائها من منتدبين مستعمرين أو صهيونيين مغتصبين. ثم توالت على هذه الحركة عصبيات حزبية أو عقائدية، من دينية وقومية وماركسية، فزادت في بلبلتها وتفرقها. وفي عهد المقاومة الأخير، تعددت الهيئات والأحزاب والفصائل وتفرعت وعملت مصالح الدول العربية على التدخل فيها وإبعادها بعضها عن بعض بل على إشعال الفتن في ما بينها، حتى أصبح من الصعب على قيادتها المعترف بها عربياً وعالمياً (منظمة التحرير الفلسطينية) أن تتكلم بصوت واحد أو أن تعبر عن رأي متسق. فهل ستتمكن هذه التفرعات المختلفة في المؤتمر القادم وفي المراحل التي تليه من التخلي عن عصبياتها، وهل ستعزف الدول العربية عن التدخل في شؤونها، وهل سيستطيع المؤتمر الفلسطيني بالتالي أن يخطو خطوة جريئة ومتقدمة نحو الالتحام العضوي والانصهار الوطني؟ هوذا أحد التحديات الرئيسية للمؤتمر الفلسطيني وللحركة الوطنية الفلسطينية عامة.

٥ـ ولعلنا نوجز هذه التحديات وسواها بمطلب شامل: هو تحول القيادة الوطنية الفلسطينية من هيئة أو هيئات قد نفذت إليها مساوىء مجتمعنا السابقة والحاضرة إلى حركة تتصف بالمعاصرة وبالوجه الانساني الملهم. إن شعوب الأرض تتطلع اليوم إلى حركات تحررية تتكلم لغة العصر وتجسد روحه وتستشرف المستقبل وتستعد لخوض غماره. وليس لديها ميل إلى الاهتمام بحركات تنطوي على أدران الماضي وعيوبه وتعجز عن توحيد فئاتها أو التسامي عن النقائص والصغائر.

* * *

وبعيد عني في هذه الملاحظات ان أقلل من المصاعب التي لقيتها الحركة الوطنية الفلسطينية من مقاومة الصهيونية العالمية أو من تسرب العلل السارية في المجتمع العربي، أو أن أنكر التضحيات التي بذلتها وبذلها بسخاء عجيب الشعب الفلسطيني خلال النكبات التي تتالت عليه. وانما هو تقديري **لحاجتين** أساسيتين ما يدفعني إلى الاشارة إلى هذه القصورات التي أصبحت من تماديها تحديات خطيرة.

الحاجة الأولى هي أن المجتمع العربي بأسره يتطلع إلى تحرر حقيقي، لأنه شقي

شقاء كبيراً من الثورات والانقلابات التي رفعت هذا الشعار ثم تخلت عنه أو انتهكته. وكثيراً ما نظر المناضلون العرب والجماهير العربية إلى الحركة الوطنية الفلسطينية كثورة شعبية تنبع من أعمق الاحاسيس والضمائر القومية، وتطلعوا إلى تطهرها المستمر وارتقائها المتسامي من خلال التضحيات التي قدمتها والآلام التي تحملها شعبها. فعسى أن يدرك أعضاء المؤتمر ـ والقيادة والمقاومة الفلسطينية بعامة ـ مسؤوليتهم في إبقاء هذه الشعلة مضيئة في النفوس وحافزاً على الأمل والعطاء في هذا الزمن الرديء. إن المواطن العربي، بعد كل ما أصيب به من خيبات ونكبات، لم يعد يرضى بما لا يتلاءم مع مطامحه التحررية والتنموية والنهضوية أو يصبر على ما يجافيها.

أما **الحاجة الثانية**، فهي الميل الانساني، في هذا الزمن الذي تسوده النزعات المادية والسلطوية والمثل الخادعة إلى حركة وطنية سليمة نقية تحمل ما تتوق اليه الشعوب المسالمة من قيم ثابتة ورفيعة في عالمنا المضطرب. وليس أدل على هذا من تجاوب الكثيرين في مغارب الأرض ومشارقها مع الانتفاضة الفلسطينية التي بهرت الأنظار عند انطلاقها بما كانت تمثل من براءة النضال ومن أمائر القوة الحقيقية المستمدة من الضعف والمنماة بالتضحية.

ولا أقل من هذا يليق بالحركة الوطنية الفلسطينية. فلسطين هي ملتقى الأديان السماوية، ومنها خرجت دعوات متتالية ومتكاملة إلى الارتقاء الروحي والإصلاح الانساني، فهل نغالي إذا تطلبنا أن ترتفع هذه الحركة إلى مستوى تراث بلدها والقيم التي يرمز إليها في التاريخ البشري؟ وسواء انعقد مؤتمر السلام أو لم ينعقد، وأياً تكن الأخطار في السنوات المقبلة، فإن هذا التحدي الرهيب يظل التحدي الحقيقي للحركة الوطنية الفلسطينية وسيقرر نوع استجابتها له مدى جدارتها أو بطلانها وجوهر قيمتها وطنياً وقومياً وإنسانياً.

عودة الى النظام العالمي الجديد(*)

أخذت الدعوة إلى «النظام العالمي الجديد» التي أطلقها رئيس الولايات المتحدة جورج بوش إثر انهيار النظام الشيوعي وخلال كارثة الخليج ـ أخذت هذه الدعوة تنتشر في الأوساط الدولية. وطفق رجال السياسة والفكر بتناولها بتعليقات تراوح بين القبول المتحفظ والاتهام والتجريح تبعاً لأوضاع دولهم أو لآرائهم في التطورات المستقبلية.

والبادي للعيان مما يقال ويكتب وينشر حول هذا الموضوع في أوساطنا العربية ان مواقفنا تصب في مجرى التجريح والاتهام بسبب اختباراتنا المريرة في سياسة الولايات المتحدة تجاه قضايانا، وخصوصاً قضية فلسطين واعتمادنا السابق على التقاطب بين الدولتين العظميين لنصرة هذه القضايا، أو على الأقل لصد التعديات عليها. ونحن لا نتفاءل خيراً من نظام عالمي يتحكم به قطب واحد يدير معاركه كما أدار حرب الخليج ويستحوذ على مقدراتنا السياسية ومواردنا الاقتصادية. ولسنا وحدنا في هذا الموقف المتربص الذي يكاد يعمّ المجتمع الدولي، فإن الدول المتقدمة صناعياً تخشى زعامة الولايات المتحدة الغالية، وتؤثر قيام عالم متعدد الأقطار والأقاليم تشترك هي في قيادته وتتقاسم منافعه في ما بينها طبقاً لمصالح كل منها ولمصالحها المشتركة. أما الشعوب المتخلفة، فهي مثلنا تنفر من الطغيان الذي خضعت له سنين طويلة وتتخوف من أن يأتي العالم الجديد استمراراً بشكل آخر (لعله أسوأ) للطغيان ذاته.

وإذ ننظر في الأوضاع العربية يصدمنا الشعور بالاحباط المرهق الذي يسيطر على قادتها وجماهيرها. فالقضية الفلسطينية تلج مرحلة من أشد مراحلها خطورة، وهي

(*) نشر في: **الحياة**، ١٨/١٠/١٩٩١.

محاطة في هذا الوقت بأكوام من العوائق والمثبطات، أهمها ـ من جهة ـ القوى الإسرائيلية المتصاعدة عسكرياً وبشرياً وأطماعها المعلنة في أرض فلسطين والأراضي والموارد العربية الأخرى، والسند الذي تلقاه في الميادين الدولية و ـ من جهة أخرى ـ حال الارتباك والتفكك في الدول العربية (التي لم تستطع حتى الآن وعلى رغم اقتراب موعد «مؤتمر السلام» إيجاد صيغة تجمعها سواء من حيث المواقف الواجب اتخاذها في هذا المؤتمر أو من حيث تكوين هيئة تنسيقية دائمة تتابع هذه المواقف قبل انعقاد المؤتمر وخلاله وبعده يوماً فيوم، وتطوراً إثر تطور). ناهيك عن الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي تنوء بها هذه الدول والتي لا تبدو في الأفق بوادر لامكان إزالتها أو تخفيفها ، وعن بطء عمليات اصلاح الحكم وتنمية المجتمع والتقدم العلمي والثقافي والحضاري.

ويخيل إلى المراقب المتابع، أن الخروج من هذه المآزق الموضوعية ومن المشاعر الذاتية بالاحباط والشلل يصعب أن يحدث بتبدلات جزئية أو تدرجية لشدة التيارات المعاكسة، خارجياً وداخلياً، ولكون التبدلات الجزئية في الماضي قد عجزت عن تحقيق الأمن والنهضة المرجوين، بل على العكس، كثيراً ما زادت نقائصها سوءاً على سوء.

لا بد إذن من «طفرة» أو من «تغير نوعي» ينقل العرب من التبعية المهينة إلى المبادرة الخلاّقة النابعة من الثقة بالنفس وبالمصير ومن الشعور بالقدرة على الانجاز والتميز.

ولعل الدعوة إلى «نظام عالمي جديد» تفتح باباً للعرب ـ دولاً وشعوباً ـ لأن تنتقل من المؤخرة إلى المقدمة وتحتل مكانها بين طليعة المؤيدين للمبادىء التي يجب أن تقوم عليها هذه الدعوة.

وما هي هذه المبادىء؟

إنها أولاً الإيمان بوحدة المصير البشري، فلقد انقضى الزمن الذي كان يمكن أن نتصور فيه العالم منقسماً دولاً ومجتمعات مستقلة بعضها عن بعض ومتنازعة في ما بينها، وذلك لأن التطورات المذهلة في الحقول العسكرية قد رفعت أخطار الحروب وفظائعها إلى مستويات باتت تهدد البشرية جمعاء؛ ولأن ثورة الاتصالات قد اخترقت الحدود والسدود بين الدول والمجتمعات، فجعلت المعمورة كلها «كرة» واحدة أو «كوكباً» واحداً، فما ضرنا لو أعلنا اننا مثل غيرنا، بل قبل غيرنا، عالميون وإنسانيون، في تراثنا نبتت وزهت حضارة، بل حضارات إنسانية رائعة، وفي منطقتنا نشأت الأديان الموحدة التي دعت إلى أخوة البشر وأسهمت اسهاماتها الجليلة في التقدم المدني والارتقاء الانساني.

وتقوم هذه الدعوة على وحدة المصير العالمي وضرورة تجديده على انتهاج سبل السلام والتخلي عن وسائل الحرب وأساليبها، واحترام حقوق المواطن والانسان، وتشجيع الديمقراطية السياسية والاجتماعية، والسعي إلى دعم التعاون والتعاضد بين الشعوب.

* * *

إن موقف العرب يجب أن يكون جريئاً وواضحاً في هذه الشؤون كلها، وخصوصاً في التمييز بين المبادىء ذاتها وبين سياسات الدول التي تستخدمها رداء لمصالحها وأطماعها.

فنحن في نضال مزدوج دائم يتوجه، من ناحية، إلى دعم تلك المبادىء الأصلية، ومن ناحية أخرى إلى مقاومة هذه السياسات الزائفة. اننا ماضون في هذه المقاومة، ولكننا لا نقف عندها ولا نكتفي بشعور النقمة والتشفي الذي تثيره في نفوسنا، بل تقرن سلاحها بسلاح الفكر المنطلق والعمل الجاد لنصرة المبادىء التي لم يعد ممكناً للبشرية أن تبقى وتطمئن دون احترامها، فهذا ليس من أجل قضايانا فحسب، بل من أجل الانسانية جمعاء.

وقد يقال إن نضالنا في القضية الفلسطينية قائم على هذه المبادىء وما فتئنا نستند إليها في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية والعربية، فلم ننتفع ولم نتقدم بل على العكس كانت الغلبة للذين انتهكوا هذه المبادىء وجهزوا أنفسهم بأسباب القوة الاعتدائية. ولا جدال في صحة هذه المقولة أساساً. ولكننا، من جهة، عجزنا عن استجماع القوة المساندة، لحقوقنا، ومن جهة أخرى خرقنا هذه المبادىء في عدة من أقطارنا، فلم يحدث التمسك بها في القضية الفلسطينية الأثر المطلوب.

ولإحداث هذا الأثر، لا بد من الخروج من دائرة التصريح والاعلان إلى دائرة التنفيذ والتطبيق، والتزام هذه المبادىء لا في أقوالنا فقط، بل في أفعالنا وسلوكياتنا أولاً. هل هو حلم واهم ساذج أن نطمح إلى أن تكون بلادنا العربية مثالاً لاحترام حقوق المواطن والانسان ورعايتها؟ كثيرون قد يسخرون من حلم كهذا مستندين إلى العوائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تقف حائلاً دون تحقيقه. ولكننا في الوقت نفسه نسمع أصواتاً تنادي بضرورة التبدل الجذري والنوعي في المجتمع العربي، جاهلة أن طريق هذا التبدل هو في النهضة الصحيحة الشاملة، وان هذه النهضة لا تكتفي بالاتباع واللحاق وإنما تتحرك ايماناً بقدرتنا على الريادة وعلى أن نبدو مثالاً خيراً لسوانا بدلاً من أن نبقى صورة مشوهة عنه. فهنا المطلب الذي يجب الا نكل عن نشدانه والسعي إلى

تحقيقه، بأن نرتفع من المستوى الذي ندان به (كما هو الواقع الآن) لاختراقنا حقوق الانسان في مواطننا إلى المستوى الذي نبرأ فيه من هذا الاختراق ونصبح فيه فعلاً قدوة لغيرنا.

وهل هو حلم واهم ساذج أيضاً أن تغدو جامعة الدول العربية أداة فعالة لتوثيق عرى التضامن بين دولنا ومجتمعاتنا، وان القفز من الحال الرديئة التي نتمرغ فيها والتي تجعل الخلافات فيما بيننا صورة فاضحة للتفكك والتحارب إلى حال التعاون والتعاضد التي يجب أن تسود شعوب الأرض كافة، فكيف بشعوب ترتبط بروابط التاريخ والثقافة والمصالح الراهنة والمقبلة؟ قد يقال إن هذه القفزة لا تتم الا بمعجزة، وقد انتهى عهد المعجزات، فما قولنا إذن بشعب، كشعب اليابان الذي حقق في العقود الأخيرة، ما يعده المشاهدون والمحللون شبه معجزة في الميادين الصناعية والاقتصادية والعلمية؟ إن لهذا الانجاز العظيم أسباباً كثيرة اجتماعية وثقافية وخلقية في المجتمع الياباني ولكن ثمة سبباً آخر تصح الإشارة اليه في سياق حديثنا: هو ان قادة العمل والرأي اليابانيين، بعد الكارثة التي أصابتهم في هزيمتهم واحتلال بلادهم من قبل الجيوش الأميركية إثر الحرب العالمية الثانية، وضعوا نصب أعينهم أن يدخلوا العالم الجديد من أعلى أبوابه، فتوجهوا إلى التكنولوجيا المتفوقة وإلى أحدث التطورات العلمية، وتقدموا في مجالاتها حتى أصبحوا رواداً فيها وتغلبوا على أصحابها وسدنتها، وما كانت هذه المعجزة لتتحقق لو أن اليابانيين اكتفوا بلوم الأعداء والطامعين أو ارتضوا أن يظلوا تابعين للغير يعتمدون عليه، ويأكلون من فتات موائده. فهم اخترقوا برؤاهم النافذة وبعزائمهم الجادة الباذلة آفاق العالم الجديد وبلغوا فيه مكاناً يؤهلهم لتصدر القوى الاقتصادية في أوائل القرن المقبل.

وهل هو حلم واهم ساذج أن نعود إلى تراثنا الغني الذي غرس أسلافنا القدماء بذوره في مطالع التاريخ والذي أزهر وأينع قروناً مديدة وملأ الدنيا بهاء، فنستخلص منه مبادىء إنسانية نطبقها أولاً في حياتنا الراهنة وننقلها للملأ الانساني طريقاً سوية لضمان حرمة الانسان وكرامته وسلام البشرية وعزتها؟ قد يشهد الكثيرون بقدرتنا على ذلك، ونحن على ما نحن عليه من تخلف، ولكن انجازاً خارقاً من هذا النوع تم في هذا العصر، وفي منطقة آسيوية أيضاً، وفي مجتمع لا يقل عن مجتمعنا تخلفاً، أشير إلى حركة المصلح الهندي والانساني العظيم «المهاتما غاندي». لم يقتصر غاندي في مكافحة الاستعمار البريطاني على الوسائل والأساليب المستمدة من الغرب، بل عاد إلى أعماق تراث قومه، واستخرج مبادىء التحرر الذاتي وتقدم بها أداة صالحة لتحرر الهند واستقلالها، ووسيلة لتحرير السلطات البريطانية وغيرها من السلطات المستعمرة من

الشرور الذاتية التي ألحقها بها التقدم الصناعي والتوسع الامبريالي، وأزعم أن غاندي قدم في نضاله بديلاً جذرياً للحضارة الحديثة بكاملها. ولقد ذهب في هذا السبيل إلى حد أبعد مما ذهب اليه النظام الشيوعي الذي لا يتعدى أن يكون نقضاً للنظام الرأسمالي الغربي، من ضمن الحضارة الحديثة ذاتها، ولا يهون من قدر غاندي ان رسالته طويت بعد وفاته فإنها ستظل منارة للرواد المصلحين الطامحين إلى تحرير الانسانية بسلوك دروب التحرر الذاتي.

* * *

إن النظام القائم حالياً لا يحمي الضعفاء أمثالنا ولا يصون حقوقهم. والنظام المعلن يحتوي أخطاراً أهمها هيمنة دولة عظمى وتكتل الدول الصناعية حولها. ولكن هل يصح في هذه الفترة التاريخية الحاسمة الاكتفاء بموقف الوجل والتردد والبكاء على الأطلال واتهام الأقارب بشهواتهم وعصبياتهم والأباعد بأطماعهم وغطرستهم.

إن الفترات التاريخية تستدعي الاختيارات الجريئة. والاختيار الوحيد السليم والمنقذ الماثل أمامنا هو اختيار النهضة العربية الشاملة الحية، انجازاً وعطاء. إن «نهضتنا» الحاضرة التي مضى عليها مئتا سنة على الأقل تسير ببطء وتعثر، وهي بحاجة إلى حوافز جديدة تنشطها وتحييها. وأمامنا الآن فرصة تاريخية لحفز هذه النهضة بإعطائها معنى ايجابياً إنسانياً وفق المبادىء التي تناسب هذا العصر، وتفي بمطالب المستقبل. نعم، نحن عالميون إنسانيون في صميم تراثنا... وفي طموحاتنا المستقبلية، ولا نرضى لأحد أن يدعي سبقنا في هذا المضمار. ونحن من معتنقي مبادىء حقوق الانسان، وقد عزمنا على أن نكون أبناء لها وملتزمين إياها في مجتمعنا أولاً، ونحن دعاة للسلام والتعاون والتضامن بين الشعوب، ومصممون على تجسيد هذه الفضائل في العلاقات القائمة بيننا، وعلى نصرتها في العلاقات بين الشعوب كافة قريبها وبعيدها.

إن نهضتنا المنشودة، ليست عربية فحسب، بل انسانية في توجهاتها ومضموناتها. ولا يرضى الانسان العربي بأن يأتي بنهضته رداً لفعل الغير، وإنما يريدها مندفعة من أصولها بزخم وحسم لتشق الطرق وترود الآفاق وتقتنص الفتوح. هذه هي الصورة للانسان العربي الجديد التي نبغي انبثاقها في أذهان الآخرين وفي روعة ذاته، ولا أقل منها خليق بأن يرضي طموحاتنا في هذا العصر الرهيب وأن يغير ما بأنفسنا التغيير المرجو.

التعليم أو العبء المرهق(*)

... وأكاد أن أقول: العبء الساحق، الذي يمثله التعليم الرسمي في هذه الأيام في بلادنا العربية، ما عدا بعض البلدان الخليجية القليلة السكان الوافرة الموارد. فلقد أثار ارتعابي مجدداً من هذا العبء الرهيب ما قرأته في جريدة **الاهرام** (٩/١٨ ص١) من ان عدد التلاميذ والتلميذات في المدارس الرسمية في مصر قد بلغ في مفتتح هذا العام، بحسب ما أعلنه وزير التربية والتعليم، إثني عشر مليوناً. وحاولت أن أتخيل ما يحتاجه هذا الحشد الكثيف من المقبلين على التعليم الذي تنظمه الدولة وتديره، من أبنية وتجهيزات ومعلمين وموارد مالية ومن إدارات مسيرة أو مشرفة، فهالني الأمر، وخشيت على الأجيال التالية من نتائج القصور في تلبية هذه الحاجات ومن الاختلالات الهائلة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي ستؤدي اليها هذه النتائج.

والواقع إن هذه الخشية ليست جديدة. وإنما تبدو بين آن وآخر تهز الوعي والضمير ثم تحجبها تطورات راهنة، أو توقعات مستقبلية مقلقة في نواحٍ أخرى من حياتنا القومية، ولكنها لا تلبث أن تعود، خصوصاً في المواسم التعليمية أو عندما تتخذ أمور التعليم عندنا وجوهاً فاضحة أو تحركات عنيفة.

وقد ظهرت هذه النتائج منذ زمن واضحة للعيان، تنذر بتفاقم المشكلات التعليمية والقومية. ولئن تكن ملاحظات هذا المقال تتوجه إلى مصر في شكل خاص فانها تنطبق في صورة عامة على سائر البلاد العربية:

١ـ تضخم موازنة التعليم السنوية التي جاوزت في مصر هذا العام البليون من

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/١٠/٢٥.

الجنيهات، يخصص ٨٠ في المئة منها للمرتبات والأجور بينما لم تمثل الانشاءات والتجهيزات والتوسعات والتجديدات أكثر من ٢٠ في المئة من هذه الموازنة (**الأهرام** ٩/١٦، ص٧). فهل تستطيع الدولة من ضمن مجمل مطالب توفير أمنها وأمن مواطنيها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، أن تظل تخصص للتعليم هذه المبالغ الطائلة من موازناتها؟ وهل هذه المبالغ الطائلة كافية؟

٢ـ إن هذه المطالب التعليمية لم تبلغ حد الاستقرار، وهي في تزايد وتصاعد عاماً بعد عام، بسبب الاعداد الكبيرة من الناشئة الذين لا يزالون خارج دوائر التعليم وأولئك الذين يقذف بهم التفجر السكاني إلى ساحة الوطن. ويستخلص من الفهرس الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية الذي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (حزيران/ يونيو ١٩٩١ باللغة الانكليزية، ص ١٦٠ـ ١٦٣) إن مجموع تلامذة التعليم الأساسي والاعدادي والثانوي بلغ في مصر عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ حوالى عشرة ملايين ومئة وعشرين ألفاً، أي أنه ارتفع بمقدار مليون وثمانمئة وثمانين ألفاً في مدة سنتين (١٩٨٩ـ ١٩٩١)، وكان في عام ١٩٨٤ـ ١٩٨٥ حوالى تسعة ملايين واربعمئة وسبعة وستين ألفاً، أي أنه ارتفع خلال سبع سنوات (١٩٨٤ـ ١٩٩١) بحوالى مليونين ونصف. وليس ما ينبىء بإيقاف هذا التدفق عند حد أو ضبطه في شكل من الأشكال في السنوات القريبة المقبلة.

٣ـ إن الأموال المطلوبة ـ على ضخامتها ـ لا توفر للمعلم، وهو عصب النظام التعليمي، العيش الكافي، ولا نقول الكريم، فيبقى راتبه متدنياً، خصوصاً في وجه التضخم الاقتصادي، وعاجزاً عن أن يكفل له ولذويه الحاجات الأساسية في المأكل والملبس والمسكن. وقد ورد في أحد تحقيقات **الأهرام** إن هذا الراتب يتراوح بين ٤٠ و١٣٠ جنيهاً شهرياً، وأن مكافأة المعلم بعد إحالته إلى المعاش هي في حدود ٢٠٠٠ جنيه (**الاهرام** ٩/١٨ ص٣).

٤ـ وبسبب كثافة الصفوف (أكثر من ٦٠ تلميذاً في الفصل الواحد)، وضآلة مرتبات المعلمين، يشتد الطلب على الدروس الخصوصية والعرض لها، ما يجعل أكثر العملية التعليمية تجري خارج المدارس لا داخلها.

٥ـ تركز العملية التعليمية على «التلقين» ليسر آليته في مقابل إنماء المواهب وترويض العقول، ولاستخدامه أداة مباشرة للنجاح في الامتحان (وهو المقصد الأهم والأخير من العملية التعليمية)، وتلكؤ هذه العملية عن التجدد في عالم يتجدد كل يوم

ويكشف عن حاجات مستحدثة تقتضي المزيد من النمو الفعلي والارتقاء الذهني.

ولا تستطيع كليات التربية الأربعون التي أنشئت في مصر والتي تعمل في نطاق التعليم العالي أن تعد العدد الكافي من المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً أو أن تفي بمطالب القائمين منهم بالعمل، وذلك لأسباب عدة لعل أهمها النهج التقليدي الذي لا يزال غالباً على هذه الكليات.

ومع انه يجب أن نعترف بفضل السلطات الحكومية في توسيع دوائر التعليم وفي زيادة خصائله الكمية (مع بقائها دون الحاجة المطلوبة) فإن تدني مستوى هذا التعليم المرافق لارتفاعه الكمي يحدث آثاره السلبية في التعليم العالي وفي شؤون العمل والاقتصاد والتنمية في وجه عام.

* * *

وقد أدى تضخم الأعباء المالية ببعضهم إلى التساؤل عن إمكان الاستمرار في مجانية التعليم في مراحله المتتابعة، مما دفع أحد كبار علماء الاجتماع والتربية في مصر الدكتور حامد عمار إلى أن يعبر في صحيفة **الاهالي** (٩١/١٠/٩ ص١٢) عن قلقه من إشاعة إلغاء هذه المجانية بعد التعليم الأساسي، منتهياً بالقول: «إصرفوا النظر نهائياً عن قضية الغاء مجانية التعليم في أية مرحلة من مراحله، ودعونا نهتم بالبحث عن مصادر جديدة لتمويله وتحسين مضمونه وجعله أداة حقيقية لتحرير الفرد وإنماء المجتمع وعزة الدولة».

وكنت قد قرأت مقترحات من هذا النوع أوجزها الدكتور محمد حلمي بلال الأستاذ في زراعة القاهرة(**الأهرام** ٩/١٧ ص٧) إثارة للجهود الذاتية في تحمل قسط من أعباء التعليم المالية المتصاعدة، منها ما ينصرف إلى الحد من نفقات الدولة (كأن تأخذ الشركات والمؤسسات الصناعية والنقابات المهنية على عاتقها إقامة دورات محو أمية أو تأسيس مراكز تدريب تخصيصية)، ومنها ما يتوجه إلى زيادة الموارد (كإنشاء صندوق أو صناديق لدعم التعليم الوطني). ولعل من الخير العودة إلى هذه المقترحات وأمثالها ومناقشتها في الدوائر الشعبية تنبيهاً إلى خطر «هبوط مختلف جوانب العملية التعليمية» وحفزاً للهيئات الخاصة على الاضطلاع بمسؤوليتها في العملية التربوية التي نريدها شاملة والتي تتطلب من جهتها جهوداً شاملة متعاضدة. وما دمنا نتحدث كثيراً في هذه الأيام عن تشجيع القطاع الخاص فجدير بنا الا نقصر هذا التشجيع على زيادة العمل والربح أمام هذا القطاع وأن نتجاوزها إلى بث روح المسؤولية في ثناياه وإلى دفعه لاداء نصيبه

في مساعدة القطاع العام في المهام الإنمائية التي تتزايد اتساعاً وثقلاً يوماً بعد يوم، ولا بد من التأكيد أن المقصود في هذه المساعدة أن تتوجه إلى التعليم الرسمي في شكل صندوق للتعليم الوطني أو وقفيات أو منح أو مبادرات أخرى، وليس الاقبال على إنشاء المدارس الخاصة والتي يؤمها أبناء الموسرين وتتقاضى رسوماً باهظة، فتوسع الشقة بين الفئات المنعمة والمحرومة وتخلف مشكلات اجتماعية حادة.

* * *

إن الغاية من هذا المقال ليست تقديم معالجة وافية لهذا الموضوع الأساسي. فإن معالجة كهذه لا تتم بالاستناد إلى بعض التحقيقات الصحافية أو الآراء والانطباعات الطارئة، وإنما تتطلب التصدي الجريء والمستمر والمنتظم من قبل جميع المعنيين بهذا الشأن الجليل، من ساسة واداريين ومثقفين ومن هيئات حكومية وشعبية. ويقف المقصود من هذا المقال عند غاية قريبة مزدوجة.

١ـ إطلاق صيحة من صيحات الانذار التي يجب أن تظل تملأ الأسماع وتثير القلق حول ما يسري في نظم التعليم عندنا من عوامل الضعف وما يعتريها من ظواهر التدني والتردي. ولم تعد ثمة حاجة لتأكيد أهمية التعليم في عملية التنمية الشاملة. فقد ثبت من اختبارات المجتمعات التي تخوض معارك هذه التنمية أن العنصر الأساسي فيها هو العنصر البشري. فهو المحرك الفاعل، وهو أيضاً الغرض المقصود. إنه الوسيلة والغاية معاً. إنه الأداة التي لا تعوض عنها أية موارد طبيعية مهما غزرت، وهو في الوقت ذاته الهدف الأصيل لأن لا فائدة لعملية التنمية إن لم تترجم آخر الأمر بتحرر المواطن/ الانسان وترقيته.

ويتعاظم شأن هذا العامل البشري بسبب المتغيرات والتبدلات التي يزخر بها هذا العصر، فهو دوماً في حاجة إلى تجدد وإحياء لمواجهة هذه التطورات. فليس ينفع تعليم خطط سياسةً ومضموناً، لمواجهة هذه الفترة من الزمن، لإيفاء حاجات الفترات القادمة. فكيف اذا كان هذا التعليم لا يزال مقيداً بمفاهيم وأساليب النصف الأول من هذا القرن أو ما سبقه من الزمن؟ وكيف اذا كان لا يزال يعتمد في الأكثر على التلقين وحشو الذهن واجتياز الامتحانات؟ إن تعليماً كهذا يدخل، بالنسبة إلى مفاهيم هذا العصر ومطالبه، في نطاق تعميم الأمية والجهالة، بدلاً من أن يكون عاملاً من عوامل التحرر والإحياء. إن السلطات العربية، حيثما تكن، تجابه قضية الموازنة بين حاجات مجتمعاتها، وتصنيف هذه الحاجات حسب أولويات. ولا شك في أن قضية التعليم ـ لأهميتها في

عملية التنمية ولمضمونها الوطني والانساني ـ حرية بأن تحتل مكاناً بارزاً بين هذه الأولويات. ولا تستطيع البلدان العربية إيفاء حاجاتها الضخمة والنهوض بأولوياتها الأساسية ـ ومنها الأولوية التعليمية ـ إلا اذا عمست بجهد وعناد على زيادة مداخيلها الذاتية وتوفيراتها الاستثمارية وعلى الحد من إهدار مواردها على ما يخرج عن مصاف هذه الأولويات، ان لم نقل انه يفاقم الأوضاع سوءاً والمجتمعات تخلفاً.

٢ـ أما الغاية الثانية من هذا المقال فهي التعبير عن اعتقادنا أن هذه القضية الخطيرة ليست غائبة عن أذهان القائمين بشؤون التربية في بلادنا. وفي يقيننا أن خزائن وزارات التعليم والتربية العربية ملأى بالدراسات الجادة والتقارير المفصلة حول هذا الموضوع. فكم من لجنة تألفت في السنوات القريبة الماضية لمعالجته على الصعد الوطنية والصعيد القومي (كدراسات «استراتيجية القرية» التي قامت بها أو رعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)! وكم من مؤتمر عقد وكم من خبير أو هيئة دولية استشيرت! وأتخيل أن حصائل هذه الجهود جميعاً متوفرة لدينا، اذا أردنا أن ننصرف فعلاً إلى معالجة هذه القضية الخطيرة معالجة صحيحة ناجعة. لا تنقصنا الأفكار ولسنا في حاجة إلى دراسات جديدة بقدر ما يلزمنا أن نخرج من اللامبالاة واللامسؤولية العملية، إلى جرأة التطبيق وصرامة التنفيذ.

إن تراكم المشكلات الخارجية والداخلية، وجلال المطلوب بالنسبة إلى ضآلة الموجود والمحقق، يكادان يشلان فاعليات المسؤولين بيننا فتتوزع جهودهم على نواح كثيرة ولا تفلح في أية منها فلاحاً بيّناً. فيحتاج الأمر بين آن وآخر إلى إثارة القلق حول إحدى هذه النواحي علّ هذا القلق يؤدي إلى جهد فعال في طريق المعالجة الناجعة أو الاهتمام المستمر والمتجدد.

ولمناسبة افتتاح الموسم الدراسي لهذا العام، قد لا يكون من العبث التنبيه إلى المأزق التي تكاد هذه القضية أن تختنق فيها وإلى المساوىء التي تتعرض لها حاضراً ومستقبلاً، فإن لم يؤد هذا التنبيه إلى الغاية المنشودة في الإصلاح والتحسين، فعساه على الأقل أن يستدعي الوقوف في وجه التفاقم ومنع المزيد من الارتداد والتدني في هذا الميدان المركزي من حياتنا.

المحطة... والطريق(*)

ما من عربي حي الا ويحس بنظره وهمه مشدودين إلى ما سيجري في مدريد وفي ما بعدها في «مؤتمر السلام» الذي افتتح منذ يومين. إن أفكارنا وقلوبنا جميعاً تتجه نحو المفاوضين من الفلسطينيين وشركائهم من العرب اذ يجوزون الامتحان العسير ـ إن لم نقل المحنة القاهرة ـ سعياً إلى استخلاص ما يمكن استخلاصه من الحقوق المغتصبة في الأرض والهوية القومية، وإلى انقاذ إخواننا الفلسطينيين من نكبة الحكم المتسلط الذي يسومهم شر أنواع العذاب في الداخل ويفرض عليهم التشرد والعيش المضني خارج ديارهم من دون أي أمل ملموس بالعودة أو بالاستقرار.

إن المؤتمر المذكور يكون محطة مهمة على طريق النضال في سبيل استعادة التراب المغتصب والحقوق الوطنية المنتهكة. ومن سوء القدر ـ بل لعل من صلب سياسة الذين خططوا لهذه المحطة ودعوا إليها ـ إنها تقوم في أسوأ الأوضاع العربية الداخلية والدولية والخارجية.... فالقوة العربية غائرة إلى أدنى مستوياتها بسبب تراكم الأخطاء العربية السابقة من جهة، وتصاعد القوة الصهيونية والدولية المؤيدة لها من جهة أخرى، خصوصاً بعد كارثة حرب الخليج. فالأوراق التي في أيدي العرب قد قلت وضؤلت، وتلك التي في أيدي الصهيونيين قد توفرت وتنوعت، بعد انهيار النظام السوفياتي وتحول السياسة السوفياتية نحو السياسة الأميركية وتدفق المهاجرين اليهود السوفيات إلى اسرائيل والأراضي المحتلة، وإقبال السلطات الصهيونية على إنشاء المستعمرات في تلك الأراضي واغتصاب جزء كبير منها وجزء أكبر من مياهها الجارية والجوفية من دون أي رادع أو

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/١١/١.

زاجر. ولم يبقَ في أيدي المفاوضين العرب سوى الشرعية الدولية التي قلما تُحترم في هذه الأيام، وسوى ما يبدون من عزيمة وقدرة على النضال في ميدان هذا المؤتمر بصلابة التمسك بالحق المقرونة بالحنكة السياسية وبحسن تقدير موازين القوى الاقليمية والعالمية وبسلامة الاتفاق والتعاون في ما بينهم. فلا غروَ أن يضع كل منا يده على قلبه، خشية من الأخطار المرتقبة، وأملاً بأن يوفق المفاوضون العرب إلى أن يستخدموا الأوراق التي بين أيديهم أفضل استخدام في هذه «اللعبة» الدولية التي سيكون لها شأنها في رسم الاتجاهات المستقبلية العربية وتحديد مضموناتها.

على أن هذا المؤتمر على أهميته الحاضرة وخطورته المستقبلية، لا يتعدى أن يكون محطة على الطريق المطلوب اجتيازها. ذلك أن أي حدث مفرد في التاريخ البشري ـ حرباً أكان أم مؤتمر سلام أم تبدلاً دولياً طارئاً أم شأناً من الشؤون الأخرى ـ إنما هو نتيجة لأسباب منبثة في سير المشاركين فيه وفي تطورات مجتمعاتهم، ومنطلق لنتائج تأتي إلى حد كبير وليدة هذه الأسباب المتراكمة على الزمن. ولقد كان المؤرخون إلى وقت قريب يقفون عند «الأحداث الكبرى» ويجعلونها مادة التاريخ الأولى، الا أنهم أخذوا في الآونة الأخيرة ينصرفون إلى البحث عن الأسباب المؤدية إلى هذه الأحداث وإلى الطرق التي تمثل هذه الأحداث محطات عليها. ونحن في تاريخنا العربي كثيراً ما كنا ننسج خيوط هذا التاريخ من المعارك «الحاسمة» التي فزنا فيها ـ كالقادسية واليرموك وفتوح مصر والمغرب والأندلس ـ أو التي هزمنا بها ـ كبواتيه في فرنسا أو كإجلاء بني نصر عن آخر المعاقل العربية في غرناطة ـ متجاهلين أن هذه المعارك ليست أكثر من معالم في المسيرة، مسيرة القوة والفاعلية أو مسيرة الضعف والمهانة التي دفعتنا إلى سلوكها مكاسبنا أو مخاسرنا على مدى سنين طويلة.

فعين، اذن، على المحطة، وعين على الطريق التي أوصلتنا اليها وتلك التي ستنبثق منها، لاستمداد العبر من الأولى ولإيضاح الرؤية وإنهاض العزم من أجل الثانية. والثانية أهم من الأولى وأجل شأناً.

* * *

إن الطريق الممتدة أمامنا، مهما تكن نتائج المحطة الحاضرة، طريق طويلة، لأن مؤادها ليس أقل من تكوننا أمة حية ناهضة. ولا يخفى أننا في بدء هذه الطريق، ولا يخفى كذلك أن ثمة عوامل عدة تتضافر على إعاقة هذه المسيرة أو تضليلها، منها عوامل خارجية صادرة عن الحركة الصهيونية العالمية التي تسعى جاهدة إلى ضرب أية قوة نبنيها

وأية مكاسب نحرزها، أو صادرة عن القوى العالمية للسيطرة ذات المصالح والمطامع في ثرواتنا الطبيعية ومواقعنا الجغرافية. ولقد كانت هذه العوامل فاعلة في ما أصبنا به من هزائم ونكبات، وستبقى كذلك ما دامت القوة هي الأداة الفاعلة في التحكم بالعلاقات بين الدول. على أن المهم في هذا كله، حاضراً ومستقبلاً، ان الأثر السلبي لهذه العوامل الخارجية قد اقترن بالآثار السلبية الداخلية الموروثة من عهود انحطاط مجتمعنا والفاعلة في تخلفنا الراهن. وليس التغلب على هذه الآثار الداخلية والسير في دروب الانشاء القومي الصحيح بالأمر الذي يتم بين ليلة وضحاها، وإنما هو نتاج جهد جاد صارم خلال سنوات طويلة بل عقود عديدة.

ولا حاجة بنا إلى إعادة التذكير بالمثل الواضح الذي يبدو من خبرة أسلافنا مع الغزاة الصليبيين. فلقد جاء هؤلاء الغزاة من الغرب في أواخر القرن الحادي عشر الميلادي، فكان حكامنا متفرقين متنازعين: صاحب دمشق يخاصم ويقاتل صاحب حلب، والحكم الفاطمي في مصر يتدخل في بلاد الشام يعقّد النزاعات القديمة ويخلق نزاعات جديدة ويبسط سلطته ونفوذه حيث يستطيع، والخليفة في بغداد عاجز مستسلم لقوى غير عربية وغير متجانسة تتنازع على النفوذ في العاصمة والسيادة في المناطق. فلم يكن صعباً على الصليبيين أن يخترقوا البلاد الشامية ويصلوا إلى القدس وينشئوا دولاً وإمارات ويهددوا سلطة الفاطميين في مركزها في مصر. ولم يتمكن أسلافنا من الوقوف في وجههم وإنقاذ القدس من قبضتهم الا بعد أن قام عماد الدين زنكي في الموصل ونور الدين في دمشق فحرر أولهما الجزيرة ووحد ثانيهما البلاد الشامية، ثم تبعهما صلاح الدين الذي وحد مصر والشام، واستطاع بهذه القوة المشتركة أن يتغلب على ملوك الغربيين وأمرائهم في حطين وأن يستعيد بيت المقدس بعد احتلال الصليبيين له ثمانية وثمانين عاماً. واذا كان التحرر في الماضي يقوم على أيدي القادة الأبطال من أمثال من ذكرنا، فإنه أخذ يعتمد أكثر فأكثر النهضة القومية الشاملة في عصر غدا عصر الشعوب التي إما أن تتكون وتتجدد فتصون ذاتها وإما أن تعجز وتظل لقمة سائغة للطامعين.

* * *

والطريق الممتدة أمامنا شاقة تتطلب الجهد الصادق الدائم. فلا توقف ولا تلكؤ، ولا شكوى من الأقدار، ولا بكاء على الاطلال، ولا اكتفاء بلوم الاعداء، وإنما البذل المستمر. ولن تستوي وتثبت أقدامنا فيها الا بقدر ما نستجيب إلى المطالب الجسيمة المرتسمة أمامنا بالرؤية الواضحة والفكر الناقد والعمل الجاهد. ونحن اذا نظرنا في الأمم المتكونة اليوم واستعرضنا تاريخها أدركنا هول المصاعب التي لاقت وحجم النضالات

التي جازت والتطورات والثورات التي خاضت إلى أن بلغت ما بلغت من قوة داخلية وسطوة خارجية.

والطريق الممتدة أمامنا عامة شاملة لا تنحصر في شعب من شعوبنا أو فئة من فئاتنا، ولا يتوجب شقها وسلوكها على أبناء فلسطين وحدهم، بل على العرب جميعاً. ولا تتحدد بناحية من نواحي الحياة: عسكرية كانت أو سياسية أو اقتصادية، وإنما تشمل هذه النواحي كافة، والاقدام عليها فرض على كل مواطن، أينما يكن موقعه ومهما يكن مقامه وأثره.

وخلاصة القول ان مصيرنا مرتبط آخر الأمر بما نحقق من انشاء قومي وتجدد حضاري. إن هزائمنا السابقة نتجت عن ضآلة مكاسبنا في هذا الميدان المزدوج. وما كانت الصهيونية لتمثل الخطر الجسيم الذي تمثله اليوم لو أننا كنا أعددنا لأنفسنا القدرة المطلوبة لنضالنا ضدها. إن الصراع بيننا وبينها ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد، وإنما هو صراع بين جبهة سادرة متفككة وجبهة حية ناهضة استجمعت كل مصدر من مصادر القوة في مجتمعها وسخرت لأغراضها كل مركز نفوذ لها في أنحاء العالم.

ولقد يعترض البعض على طول هذه الطريق ومشاقها، ويحتج بأن المجتمع العربي لم يعد يستطيع أن يتحمل ما تحمله من عدوان واغتصاب، ولكن ما العمل، وليس لهذه الطريق من بديل مختصر أو يسير. تحدثت وصاحباً لي في هذا الشأن، فكان رأيه ان ثمة في حياة المجتمعات قانوناً لا بد من أن يفرض نفسه في النهاية، هو قانون «العدد»، وبالتالي فإن أقلية صهيونية لن تستطيع أن تعيش منتصرة، أو سالمة في بحر من السكان العرب. صحيح هذا إذا كان هؤلاء السكان على المستوى المطلوب من التطور الفعلي والقدرة الفعلية. أما اذا كانوا مجرد أعداد فحسب، فإنهم سيظلون عبئاً على مجتمعهم بدلاً من أن يكونوا عامل خلاص أومصدر انقاذ، وليس يسعفنا أن نتكل على الزمن وحده، فالزمن عامل محايد يتوقف نفعه أو ضرره على استغلالنا له أو إهمالنا إياه، وبالتالي على ما نتمتع به من صحة وهمة أو ما يعترينا من علة ووهن. كذلك لا يفيدنا أن ننتظر التطورات التي تحدث في الميدان الدولي، فإنها قد تأتي موافقة لأهدافنا ومصالحنا، أو مخالفة لها كما حصل للنظام السوفياتي الذي أمدنا بالعون العسكري والسياسي والإعلامي سنين طويلة، فاذا هو الآن، بسبب تقلباته الداخلية، يساير اسرائيل ويفتح أبواب بلاده لهجرة مواطنيه من اليهود اليها، ويعيد العلاقات الدبلوماسية معها وفقاً لشروطها، ويجاري سياسة الولايات المتحدة، بل ينصح حلفاءه السابقين، العرب، بأن

يتبعوا السياسة ذاتها ويتجنبوا تقديم المطالب «المتشددة»، وهي المطالب التي تدور حول حقوقهم الأساسية في استعادة الأرض وتقرير المصير.

إننا لن نفوز على أطماع الصهيونية والقوى المتسلطة العالمية الا بقدر ما نحقق من مكاسب في ميادين كفاحنا الداخلية: في إصلاح الحكم وبسط سلطة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من أفكارنا العربية وفي مجتمعنا القومي عامة، أي بقدر ما يكون نضالنا نضالاً عربياً مشتركاً، ونضالاً ذاتياً في سبيل الإنشاء القومي والتجدد الحضاري. ذلك إن جميع مشكلاتنا الخارجية والداخلية مرتبطة بعضاً ببعض ولا حل صحيحاً أو باقياً لأية منها الا بالنهضة الحية القائمة على العقلانية الراجحة والتحرر الذاتي والجهد البنائي الشامل.

فمع تقديرنا إذن لخطورة المحطة التي يحتلها «مؤتمر السلام» ومع دعوتنا للمفاوضين العرب إلى بذل أقصى ما لديهم من حكمة وروية وتعاضد لتجنب الانجرار إلى حصول وقيعة أو خادعة، أو أي حلول جزئية بعضها على حساب البعض الآخر، يهمنا أن نظل واعين مدى ونوعية الدرب الطويل الذي يجب أن نجتازه والذي به وحده نتمكن من الصمود في وجه الأخطار الخارجية وبناء قدراتنا الفعلية وقيمتنا الذاتية.

فعين على المحطة، وعين على الطريق، ولتنبض قلوبنا قلقاً على كل منهما، وأملاً بهما.

دمعة على بناء(*)

ليتني كنت أديباً أحسن تصوير المشاعر وأتقن التعبير عنها، لكنت رثيت جزءاً عزيزاً من نفسي وقطعة خيرة من عمري أشعر أني فقدتهما بتفجير مبنى «الكلية» في الجامعة الأميركية في بيروت، في الثامن من هذا الشهر، وتخريب هذا البناء المركزي في الجامعة ـ وهو أول صرح أقيم على أرضها في رأس بيروت عام ١٨٧٠ـ وألحق أضراراً بالغة بما جاوره من أبنية داخل سور الجامعة وخارجه.

في هذا البناء تعلمت ونشأت عقلياً وتكونت خلقياً. في طابقه الأول كانت غرف التدريس التي كنا نستمع فيها إلى محاضرات أساتذتنا ونتلقى منهم معارفهم ونشاركهم في تطلعاتهم. في الغرفة رقم ١٠٨ تلقيت دروس التاريخ على يد أستاذنا الدكتور أسد رستم ـ بعد سفر الدكتور فيليب حتي إلى الولايات المتحدة وانضمامه إلى جامعة برنستون ـ وفيها قضيت أمتع السنوات مع زملائي طلبة التاريخ الذين أذكر منهم حتى الآن الفقيدين الكريمين المربي السوداني عبيد عبد النور والمربي والمؤلف اللبناني عمر فروخ، والمناضلين الصامدين أطال الله عمرهما الرئيس عادل عسيران في الكفاح والسياسة وسائر الأعمال الوطنية والسيدة أولغا وهبة مديرة تعليم فتيات فلسطين في عهد الانتداب وتحت الاحتلال الإسرائيلي.

وفي الغرف الأخرى من الطابق الأرضي ذاته كان أساتذتنا اللبنانيون الكبار بولس الخولي وأنيس المقدسي ومنصور جرداق يقومون، مع زملائهم من الاساتذة الأميركيين، في تثقيف طلبتهم، كل منهم في موضوع اختصاصه وجميعهم مجلّون بما اكتسبوا من

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/١١/١٥.

معارف عامة ومن مزايا عقلية وخلقية.

وفي الطابق الثاني من هذا البناء كانت مكتبة الجامعة قبل أن تنتقل إلى البناء الخاص بها والمجاور لمبنى الكلية وتصبح «مكتبة يافث التذكارية». وإلى تلك المكتبة كان يتوجه طلاب الجامعة عموماً ليغرفوا من كتبها ومجلاتها وليقضوا ساعات النهار وبعض الليل في التزود بمواد دراساتهم وبحوثهم.

وفي الطابقين الثالث والرابع كان يقيم طلاب السنتين الأخيرتين من كلية الآداب والعلوم، فيتعايشون ويتصادقون ويعقدون عرى من المودة والمشاركة تدوم مدى الحياة. وفي رحاب هذا المبنى وحوله كان الطلاب ـ من مختلف البلاد العربية ـ يتحاورون ويتبادلون آراء وأفكاراً تتقارب حيناً وتتباعد حيناً آخر ولكنها لا تنفك تتفاعل وتتخاصب. وفي أيام الشدائد كانوا يقودون التظاهرات الصاخبة الداعية إلى سقوط الاستعمار كلما بدت إحدى بوادره الشنيعة في لبنان أو سورية أو فلسطين أو العراق أو مصر أو بلاد المغرب العربي.

وكان يعلو هذا البناء برج «الساعة» التي كانت تسمع دقاتها الطنانة في مواعيدها المنتظمة في أرجاء رأس بيروت وما وراءها فتوقظ الأجساد والنفوس. ويعلو برجها تلة رأس بيروت فيشرف على المتوسط الرائع وينتصب على طرف العاصمة وفي مقابل هضاب الجبل رمزاً شامخاً وموحياً للصرح العلمي الكبير.

واحسب ان جموع متخرجي الجامعة ـ من الأجيال السابقة واللاحقة ـ يشاركونني اللوعة على هذا البناء وعلى الذكريات الطيبة التي اتصلت به وانطلقت منه خلال مئة وعشرين عاماً.

وتفيد الأنباء ان التخريب لم يقتصر على هذا البناء المركزي بل تعداه إلى «مكتبة يافث التذكارية» حيث خزائن الكتب ورفوف المجلات ودوائر المحفوظات. إن هذه المكتبة لم تكن معيناً لأساتذة الجامعة وطلابها فحسب، بل غدت مدخلاً للأساتذة والطلاب الآخرين في لبنان ومرجعاً للباحثين من مختلف البلاد العربية والأجنبية الذين يؤمونها للاطلاع على المصادر القديمة والحديثة التي تنفرد بها. ومن الأبنية التي لحق بها الضرر أيضاً «دار الاجتماع» وهي مركز الحفلات الخطابية والفنية والثقافية لأبناء الجامعة وللمواطنين على اختلاف طوائفهم ونزعاتهم، و«متحف الجامعة» الذي يمثل بناؤه أفضل نماذج العمارة اللبنانية الأصيلة وتضم محتوياته كنوزاً من الآثار والبقايا التاريخية.

وكان من حظي ـ بعدما تلقيت علومي في بيروت وتابعتها في الولايات المتحدة ـ ان عدت إلى «جامعتي الأم» أشارك في مهمتها خلال أربعة عقود من السنين معظمها في التدريس وبعضها في شؤون الادارة. فكانت لي في مبنى «الكلية» وفي سواه غرف عزيزة على قلبي ألقي فيها المحاضرات والدروس وأناقش الطلاب، وكان لي ـ كما لغيري من الزملاء الأساتذة ـ مكتب يضم كتبي وأوراقي وأنشيء فيه أكثر بحوثي وكتاباتي وألقى فيه زملائي من الأساتذة وأفراداً وفرقاً من الطلاب نتناقش في الشؤون العلمية والوطنية شتى.

* * *

فكيف لا تهتز النفس ألماً ولا يرتاع الفؤاد حزناً على هذا البناء، لا بسبب هندسته البديعة وأحجاره الصقيلة التي نحتها معلمو عمار بلدة الشوير اللبنانية الأصيلة فحسب، بل أيضاً وبخاصة بسبب ما احتوى من ذكريات وما ولد من أفكار وآراء وما كوّن من عقول ونفوس؟

ما هو القصد الذي ارتجاه المخربون؟ أهو الاحتجاج على سياسة الولايات المتحدة في هذا الوقت بالذات عندما تسير عملية السلام بين العرب والإسرائيليين خطى إلى الأمام؟ قد نختلف حول جدوى هذه العملية ـ إما مبدئياً أو من حيث توقيتها في هذه الأيام ـ ولكن هل من دلائل العقل السليم أن يتبخذ خلافنا أو خصامنا لسياسة الولايات المتحدة هذا الشكل من التخريب الذي لا يصيب ضرره الا إيانا والأجيال المتتابعة من ناشئينا الذين يتسابقون للالتحاق بالجامعة ومتابعة دروسهم واختصاصاتهم فيها ونيل درجاتها ليعدوا أنفسهم لأنواع من الكفاح شتى في هذا العصر المرير؟

نظرة واحدة إلى قادة البلاد العربية خلال السنين الطويلة الماضية ـ في مقاومة الاستعمار أو في بناء الدول والمجتمعات ـ تكفي للدلالة على بروز الجامعيين في ما بينهم، وعلى الأعداد الوافرة من خريجي الجامعة الأميركية بالذات الذين أثبتوا جدارتهم وفاعليتهم في النضال التحرري وفي الإعمار الوطني.

أيصل الهوج واللاعقلانية في صفوفنا إلى حد إنزال الضرر والخراب بأنفسنا وبأجيالنا الطالعة في سبيل التعبير عن احتجاجنا أو غضبنا؟ ولو فرضنا أن الذين اقترفوا هذه الجريمة أرادوا بها مقاومة سياسة الولايات المتحدة، فهل ان هذه الدولة التي تتحكم الآن بشؤون العالم والتي بلغت أعلى ذروة من النفوذ والسلطة ستخسر كثيراً من جراء خراب الجامعة الأميركية في بيروت. لو عرف الناس في بلادنا كم يشقى أعضاء مجلس

أمناء الجامعة ومساندوها للحصول على المعونات المالية من الحكومة الأميركية، وبأية شراسة ينافسهم ويحاربهم الصهيونيون في هذا المضمار، وكم تتناقص هذه المعونات عاماً بعد عام حتى أشرفت الجامعة على شفير الافلاس، لأدركوا أن هذه المؤسسة العلمية لا تحتل أي مكانة تستحق الذكر بين اهتمامات القائمين على شؤون السياسة الأميركية، وأن مركز الثقل في هذه السياسة هو المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية في صلب المجتمع العربي، كما دلت حرب الخليج بأوضح بيان. ولو شاء الغاضبون والمحتجون إيذاء الولايات المتحدة فعلاً توجهوا إلى هذه المصالح، لكنهم لا يجرؤون على ذلك، فيصبون جامات غضبهم على المواقع التي تؤذي أنفسهم ومواطنيهم أكثر مما تؤدي سواهم.

* * *

إن وراء هذا العمل الجامح المخرب واحداً من دافعين: اما الهوج اللاعقلي الذي لا يميز بين الصحة والخطأ وبين الخير والشر ويمضي في الغضب «الشمشوني» اللاواعي تحت شعار «عليّ وعلى أعدائي يا رب!»، الذي أنزل بنا قبل أن ينزل بغيرنا شر الأهوال وأفظع النكبات. وإما، على العكس، التدبير الواعي الذي لا يريد للعرب خيراً، فيرسم الخطط الدقيقة للايقاع بهم وتوسيع شقة الخلاف بينهم وبين السلطات الدولية النافذة، وإعاقة جهودهم لاستعادة حقوقهم، وضرب بوادر نهضتهم بكل شكل من الأشكال. وهذا النوع من التدبير المحكم لا يأتي من العرب، وإنما من أعدائهم. وخليق بالعرب أن يقفوا في وجهه ويصدوه عن مقاصده، ويحموا أنفسهم من مخاطره بدلاً من أن يستكينوا له أو أن يعينوه من حيث يدرون أو لا يدرون.

والحديث هنا يطول ويتشعب. وما حصل للجامعة الأميركية في بيروت إنما هو رمز من رموزه، وان يكن رمزاً بالغ المعنى عميق الدلالة لمن أراد أن يتقصاه. وليس القصد من هذه الكلمة سوى التعبير عن الأسى الذي يحز النفس من هذه الخسارة الجسيمة والتحذير من أن تتبعها خسائر أشد جسامة اذا لم يكبح بعض فرقائنا جوامح نزعاتهم أو اذا لم نقف كلنا صفاً واحداً في وجه العدو المتربص المدبر الذي يسومنا أذى بعد أذى وشراً بعد شر.

ومما يبعث الأمل في النفس أن أساتذة الجامعة وطلابها عزموا على متابعة أعمالهم على رغم ـ وفي وسط ـ الخراب المحيق بهم، حرصاً على اتمام المناهج في مواعيدها ودليلاً على أن أهل الجامعة يتحدون الجريمة التي وجهت اليهم بفعل ايمان متجدد. كذلك القرار الذي اتخذه مجلس أمناء الجامعة في اليوم ذاته بالتصميم على إعادة البناء وعلى السير في

منهاج الجامعة سيراً منتظماً من دون تردد. ومما يشجع أيضاً الاستياء الذي أثاره هذا الحادث الرهيب لدى المسؤولين والمواطنين في لبنان والبلدان العربية الأخرى، ورسائل المساندة والدعم التي تلقاها أمناء الجامعة ومديروها وأساتذتها وطلابها في وجه هذا الاعتداء الجاهل الغاشم.

وحسب هذه الكلمة أن تعبر عن الالم العميق، وان تدعو إلى أن ينقلب هذا الألم ثورة على اللامعقول واللامقبول من تصرفاتنا، وتحسباً يقظاً لما يخططه أعداؤنا للإيقاع بنا، وعزماً متجدداً على السير قدماً في معركة التربية والمعرفة التي هي اليوم ـ أكثر منها في أي يوم مضى ـ في صلب النضال التحرري والنهضوي.

على ماذا نراهن
في مفاوضات السلام؟(*)

إن الفرقاء الذين اجتمعوا في مؤتمر السلام في مدريد قد قبلوا (أو فرض عليهم بالضغط الأميركي وبالنصح السوفياتي أن يقبلوا) بأن يقدموا على هذه «المغامرة» أملاً في الوصول إلى بعض الحلول للقضية التي يتنازعون عليها والتي طغت على منطقتهم خلال عقود طويلة من هذا القرن وبرزت إحدى أهم المشكلات العالمية المفعمة بالخطر والمترامية الأثر.

على ان هذا القبول ـ الطوعي أو المفروض ـ لم يكن عاماً في المجتمع الإسرائيلي أو في المجتمع الفلسطيني أو العربي. ففي اسرائيل نزعات وقوى وأحزاب ترفض هذا الخيار السياسي، وتراهن على انشاء دولة اسرائيل الكبرى بالقوة لتضم فلسطين بأكملها وطناً للاجئين من يهود العالم. ولئن اختلف أصحاب هذه النزعات حول مصير السكان الفلسطينيين، بين من يرجون إذابتهم تدريجاً في المجتمع الإسرائيلي وإخضاعهم لحكمه القاهر وبين من يرون ويعلنون ضرورة تهجيرهم طرداً أو بالضغط السياسي والاقتصادي إلى البلاد العربية الأخرى «حيث ثمة أراضٍ واسعة لتوطينهم فيها»، الا أنهم جميعاً يراهنون على تصاعد القوة العسكرية والسياسية الإسرائيلية، وعلى استمرار القوة العربية في الهبوط بإمعان تخلف مجتمعاتها وبإنجراف حكوماتها إلى التفكك والتشرذم، وعلى مناصرة الفاعليات الصهيونية النافذة في أنحاء العالم، وعلى مساندة الولايات المتحدة مساندة تحولت أخيراً إلى حلف استراتيجي وعظم خطرها بعد انهيار النظام السوفياتي

(*) نشر في: **الحياة**، ١٩٩١/١١/٢٢.

وتسنم الولايات المتحدة قمة السلطة والنفوذ في الميدان الدولي. ناهيك عن الأصوليين التقليديين الذين يدعمون النظام القائم في اسرائيل والذين يؤمنون بحق اليهود «الإلهي» في فلسطين وبحتمية امتلاكهم لها استناداً إلى وعد إلههم يهوه لجدهم إبرهيم.

وكذلك الأمر لدى الفلسطينيين والعرب عامة. فمنا من يعارض هذا الخيار التفاوضي ويؤثر عليه ثورة التحرير والمضي في المقاومة بالسلاح والكفاح العنفي. وفي القيادة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني فصائل مقاتلة وأحزاب عقائدية تتمسك بهذا الموقف وتعلنه فعل إيمان ومبدأ جهاد، كما تفعل فرق وفاعليات مناصرة في المجتمع العربي الشامل. وثمة آخرون يعارضون مفاوضات السلام من حيث توقيتها، وهم يفترضون أن محاولة كهذه في مرحلة قادمة قد تأتي بنتائج أفضل (أو أقل سوءاً)، اعتماداً على استمرار الانتفاضة والنضال داخل فلسطين وخارجها، وعلى إعادة اللحمة إلى الصف العربي، وعلى تغيرات قد تحدث في الميدان العربي فتبدل موازين القوى، وعلى المزيد من العون والدعم من دول العالم الثالث المتحفزة إلى تمتين العرى فيما بينها وإلى فرض أثرها على التطورات العالمية.

إذن لماذا أقدمت حكومات الدول المعنية وقادة الحركة الفلسطينية على الاشتراك في مؤتمر السلام؟ في ما يتعلق باسرائيل، لا شك أن العامل المرجح الدافع إلى هذا القبول هو حرص اسرائيل على أن تظل مجارية لسياسة الولايات المتحدة الراعية الفعلية لهذا المؤتمر، وخوفها من انقطاع أو تضاؤل المعونات المالية التي ما فتئت تتلقاها منها والتي اشتدت الحاجة اليها في هذه الآونة بسبب مصاعب اسرائيل الاقتصادية وتدفق المهاجرين السوفيات اليها. إنها ذهبت إلى مدريد وعينها متجهة أولاً إلى واشنطن، لا إلى منطقة الشرق الأوسط. ولا تهمل في هذا المجال بعض الاتجاهات البادية في المجتمع الإسرائيلي من قبل جماعات وفرق أضناها الصراع في محيطها والتضحيات المفروضة عليها وتاقت إلى العيش بأمان في البلد الذي هاجرت اليه. ولكن هذه الاتجاهات لا تزال محدودة وضئيلة الأثر بالنسبة إلى موقف النظام القائم المدعوم من الفاعليات التقليدية واليمينية والمتمسك بالحق الإلهي وبسياسة الأمر الواقع والذي لم يستجب للدعوة إلى مؤتمر السلام (رغم تبجحه طيلة السنوات الماضية بأنه هو الذي يسعى إلى السلام بينما العرب يعدون للحرب) الا بعد تلكؤ وتجنباً لاغضاب الولايات المتحدة.

ويخشى ان هذا الدافع نفسه ـ أي تدخل الولايات المتحدة الحثيث ـ هو الذي حدا بالفريق الفلسطيني وبالدول العربية المجاورة إلى قبول الدعوة والاشتراك في

المفاوضات. فالرهان إذن، لدى الجميع، كان على قدرة الولايات المتحدة على جمع المتنازعين ودفعهم إلى بعض التنازلات المتبادلة والاتفاقات الممكنة. ويروى عن المعلم والصحافي المصري لطفي الخولي الذي كان حاضراً في مدريد أنه قال، عندما أبدى الوفد السوري تمنعاً عن الاجتماع بالوفد الإسرائيلي «انه قفص أميركي لا يستطيع أن يخرج منه السوريون، كما لا يستطيع الإسرائيليون والفلسطينيون» (أخذت هذه الرواية عن صحف أجنبية وقد لا تكون متفقة مع نصها الأصلي أو مع المناسبة التي أدليت فيها).

* * *

ولكن على أية ولايات متحدة يقدم هذا الرهان؟ إن تاريخ الولايات المتحدة في هذه القضية لا يدعو إلى اطمئنان الفلسطينيين أو غيرهم من العرب، فلقد كانت تلقي بثقلها دوماً في كفة اسرائيل لتجعلها هي الراجحة، وذلك لأسباب داخلية وخارجية معروفة. وكان للفلسطينيين وللعرب في الماضي ملجأ لمقاومة هذه السياسة المنحازة في القطب الأعظم الآخر، ولكن هذا السند زال الآن إن لم نقل إنه انقلب إلى عكسه.

فهل تغيرت سياسة الولايات المتحدة حقاً بحيث يصح للفلسطينيين وللعرب أن يطمئنوا إلى تزعمها هذه العملية التفاوضية؟ يبدو أن هناك بعض التغيرات الموضوعية التي يمكن الاستئناس بها، منها:

١ـ حرب الخليج التي أظهرت لقادة الولايات المتحدة السياسيين والعسكريين ان دولتهم، خصوصاً بعد زوال قوة الاتحاد السوفياتي العالمية، قادرة بذاتها وبمساندة حلفائها على بلوغ مقاصدها في المنطقة من دون الاعتماد على اسرائيل. فلقد كانت اسرائيل قد جهدت في السنوات السابقة لإقناع تلك السلطات بأنها هي حامية مصالحها في المنطقة ضد أية تحركات معادية من قبل العرب وضد أي تدخل سوفياتي. ولقاء ذلك كانت تطلب منها ـ إن لم نقل تفرض عليها ـ إمدادات مالية وعسكرية باهظة ومواقف سياسية محرجة. أما الآن، بعد أن بسطت هذه الدولة العظمى نفوذها كاملاً في المنطقة، وأخذ بعض الحكام العرب يتراكضون لعقد الاتفاقات الدفاعية وإياها، وبعد أن أمنت سيطرتها على الثروة النفطية، فإن حاجتها إلى اسرائيل لم تعد قائمة كما كانت قبلاً أو كما كان يصورها الصهيونيون. وبالتالي الأمل ان ينعكس هذا الوضع الجديد تهويناً لمساندة الولايات المتحدة لإسرائيل وتليين لمواقف اسرائيل المتشددة.

٢ـ الركود الاقتصادي الأميركي، والعجز السنوي المتراكم في موازنة الدولة وفي ميزان المدفوعات، وهذا الركود هو اليوم من أهم هواجس الساسة الأميركيين والشعب الأميركي التي ستثار في الانتخابات الرئاسية والنيابية السنة القادمة. بقي وجه الفقر الذي يطغى على الطبقات الدنيا والضيق الذي تعانيه الطبقات الوسطى، وتصاعد تكاليف العيش والسكن والتعليم والمعالجة الصحية وتناقص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، بحيث بدأ المواطن الأميركي يشعر بأن المعونات الوافرة لإسرائيل تمس به شخصياً وتؤثر في حياته وحياة أسرته فيتساءل عن جدواها ويدعو إلى إلغائها أو تخفيفها. وبقدر ما يشتد هذا التساؤل وينتشر تضطر اسرائيل إلى التنازل والتراجع خوفاً من انقطاع الشريان الذي يبث الحياة فيها.

٣ـ الشعور المتزايد في صفوف القادة الأميركيين بأن الولايات المتحدة ـ على سعة قوتها ووفرة غناها ـ لا تستطيع أن تكون الجندي الحارس لسائر مناطق العالم وأنه لا بد لها من تخفيض نفقاتها العسكرية. وهذا التخفيض يفرض عليها أن تسعى إلى إطفاء النيران الملتهبة في المناطق الهامة من العالم وبسط الاستقرار فيها. إنها لم تعد قادرة على إهدار مواردها وتوسيع «مركبها الصناعي العسكري» وبعثرة جنودها وأساطيلها في سائر ديار المسكونة، فهي بحاجة اذن إلى ضبط النزاعات ومنع الأزمات والسعي إلى حل المشكلات الاقليمية المستعصية ومنها النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

هذه بعض بوادر لتغيرات موضوعية في أوضاع الولايات المتحدة يمكن أن تتخذ عوامل مؤيدة للاقبال على مغامرة المفاوضات عبر مؤتمر السلام برعايتها وقيادتها. ولكنها ليست عوامل ثابتة أو محتمة، بل لا تزال خاضعة لتطورات السياسة الداخلية الأميركية. وقد يبدو هذا الخضوع في الحملة الانتخابية القادمة، حين ينتظر أن تشتد المنافسة بين الجمهوريين والديمقراطيين ويضطر الرئيس بوش إلى بذل قصارى جهده للاحتفاظ بمنصب الرئاسة ولتغلب حزبه على الحزب الديمقراطي في سائر الدوائر الحاكمة. ذلك ان شعبيته التي كانت راجحة في الأشهر الماضية لنجاحه في سياسته الخارجية، وخصوصاً في حرب الخليج، قد أخذت تتقلص بسبب الركود الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية المتفاقمة والشكوى المنتشرة من أنه لم يول الشؤون الداخلية الاهتمام الكافي ولم يخفف الأعباء المرهقة عن المواطن الأميركي.

إذن الرهان على الولايات المتحدة يظل مقلقلاً خطراً اذا بقي القديم على قدمه وظل النظام العالمي السابق سائداً، واذا لم تكن الدعوة التي أطلقتها هذه الدولة العظمى إلى إقامة نظام عالمي جديد صادقة، وصادرة عن تبدلات أساسية في التفكير والتخطيط

والعمل ومؤدية لها، يمكننا أن نلحظ في عالم اليوم بعض الظواهر التي تنبىء بتطلع المجتمعات البشرية إلى مثل هذه التبدلات الأساسية المنشودة.

* * *

من هذه الظواهر: حركات القبول والتغير في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي والتي تدل على تحفز شعوب تلك البلاد إلى إنشاء حياة جديدة قائمة على التعددية والحوار والسيادة الشعبية، واقبال السلطات العالمية والاقليمية والوطنية على تسوية بعض المشكلات التي ظلت إلى فترة قريبة مستعصية كمشكلات أنغولا وكمبوديا وناميبيا وسواها بأساليب المفاوضة والتسوية بدلاً من المواجهة والقتال، والانفاق الذي تنوء عن ثقله شعوب العالم جمعاء ـ قويها وضعيفها ـ من ضخامة النفقات العسكرية التي لا تؤدي إلى حلول ثابتة أو عادلة وتمتص في الوقت نفسه موارد الدول والمجتمعات وتعيق تنميتها ونهضتها، والتيارات البادية في أنحاء العالم والمنذرة من الأخطار التي تتعرض لها البيئة الأرضية وتمس حياة البشر حيثما يكونوا، والشعور المتيقظ بأن التطورات التقنية والصناعية التي جاء بها هذا العصر قد ربطت المجتمعات الانسانية بعضاً ببعض وأخذت تفرض عليها التعالي فوق مشكلاتها المحلية والقومية لمجابهة المشكلات الانسانية الحافلة بالعواقب والشرور.

إن هذه التطورات وغيرها تثير في نفوس الداعين من أبناء هذا الزمن التوق إلى السلام، الذي من دونه لا تزول الشرور الحالية والمقبلة ولا تتحقق النعم التي تسبغ على الحياة معناها وقيمتها. وتدريجاً ينبثق الأمل بأن السلام الذي تهفو اليه قلوب البشر هو ذلك القائم على العدل، فتشتد معارك العدالة في داخل المجتمعات وفي المجتمع البشري عامة مجارية لمعارك السلام ومتقوية بها ومقوية لها.

ونعود إلى موضوعنا لندلي برأي قد لا يجد صدى أو موافقة في مجتمعنا، ولكننا نلمح فيه بارقة أمل تهدينا إلى سبل التقدم في حل قضايانا في فلسطين وفي غير فلسطين. ومؤدى هذا الرأي أن رهاننا في المدى القريب والبعيد هو على ما نمثل في أفكارنا وسلوكياتنا من مطالب العالم الجديد، الحقيقي لا المشبوه أو الخادع. وأهم هذه المطالب هي: التمسك بالحق والتسلح بالعقلانية، والانصهار بالاتحاد واكتساب المزايا الحضارية الراقية التي لا بد في نهاية الأمر من أن تؤثر في النفوس. ومن بشائر إدراكنا لهذه المطالب ونهوضنا لتطبيقها التصرف الواعي والمتزن والمثير للاعجاب الذي أبداه أعضاء الوفود الفلسطينية في مدريد والذي أكسب القضية الفلسطينية العديد من المناصرين.

رهاننا اذن هو إلى حد كبير على قيام نظام عالمي جديد نكون نحن من بشائره وصنعته. واذا كان هذا المطلب ضخماً وغير مأمون في الأوضاع العالمية السائدة ومجاوزاً لطاقاتنا وإمكاناتنا، فلنعزم على الأقل على أن نكون من بشائر عالم عربي جديد يتصف بالمزايا التي أشرنا اليها ويتعالى على الجهالة والتوهم والتعصب ويثور على التخلف وعلى كل علة حالت في الماضي دون تغيرنا جذرياً ودون تجددنا تجدداً حياً سوياً.

رهاننا الأخير هو أن نكون من أبناء الغد القادم عربياً وإنسانياً لا من بقايا الأمس الزائل.

فهرس المجلد الرابع

ـ أ ـ

آسيا: ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٨٢، ١٧٩٢، ١٧٩٩، ١٨٣٨، ١٩٨١، ٢٠٢٦، ٢٠٦٤، ٢١١٣
ابا ايبان: ١٨٩٦
الابداع العلمي: ٢١٣٧
ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: ٢٠٦٢، ٢١٥٨
ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد: ٢٠٣٧، ٢٠٦١
أبو خليل، جوزف: ٢٠٨٧، ٢٠٨٩، ٢٠٩١، ٢٠٩٢
أبو رديني، باتريشيا: ١٩٠٦
اتحاد الجامعات العربية: ١٩٣٨
الاتحاد السوفياتي: ١٧٨٥، ١٧٩٢، ١٧٩٨، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨١٧، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٣، ١٨٩٦، ١٩٠٢، ١٩٠٦، ١٩٦١، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ٢٠٣١، ٢٠٣٩، ٢٠٥٦، ٢٠٦٣، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٨٥، ٢٠٩٥، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤٥، ٢١٤٩، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٨٤، ٢١٨٦
اتحاد الكتّاب اللبنانيين: ٢١١٧
الاتفاق الثقافي العربي (١٩٤٥): ٢٠٠٤
الاتفاق الثلاثي (١٩٨٥): ٢٠٩٦
اتفاق الطائف (١٩٨٩): ٢٠٨٨، ٢١١٦
أثيوبيا: ١٨٣٢، ١٩٧١، ٢١٤٥
الأجهزة العسكرية الأميركية: ١٨٧٩
الأجهزة العسكرية العراقية: ١٨٧٩
الاحتكار: ١٨٤١، ١٨٤٣، ١٨٤٤
الاحتكار الرأسمالي: ١٨٤٢
احتلال العراق للكويت: ١٨٧٨، ١٨٨٨، ١٨٩٢، ١٩٢٩، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٧ ـ ١٩٥٩، ١٩٩٠، ٢٠٤٠
الاحتلال الياباني: ١٨٩٩
الأحمد، صلاح: ٢١٣٤
ادامس، جون: ١٨٥٢، ١٨٨٣
الأراضي العربية المحتلة: ٢١٢٨، ٢١٧٢
الأردن: ١٦٥٢، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٩٧٠، ١٩٧٣، ٢١٤٢
أرسطو: ١٧٥٧، ١٩٦٢
اريتريا: ٢٠٨٥
أزمة الشرق الاوسط: ١٨٦٠، ١٨٦١
اسبانيا: ١٩١٥ ـ ١٩١٨، ٢٠٣٣، ٢١١٤
استراليا: ١٩٠٤، ١٩٣٠، ١٩٣١
الاستعمار البريطاني: ١٨٨٢، ٢١٦٥
الاستعمار التقليدي انظر الاستعمار القديم
الاستعمار الحديث: ١٧٤٠
الاستعمارالقديم: ١٧٤٠
الأسد، حافظ: ٢٠٩٤
اسرائيل: ١٦٥٣ ـ ١٦٥٧، ١٦٥٩، ١٦٦١ ـ ١٦٦٣، ١٦٦٩، ١٦٩١، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٨٣١ ـ ١٨٣٣، ١٨٣٥ ـ ١٨٣٧، ١٨٤٤، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٨٩، ١٨٩٣، ١٨٩٥ ـ ١٨٩٧، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٩، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٥، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢، ١٩٩١، ١٩٩٢، ٢٠١٩، ٢٠٧٢، ٢٠٧٤، ٢٠٨٦، ٢٠٨٨، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢١٢٨، ٢١٣٤، ٢١٣٨ ـ ٢١٤٣، ٢١٤٧، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٧٢، ٢١٧٥، ٢١٨٢ ـ ٢١٨٥
الإسـلام: ١٦٩٦، ١٧٧٠، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٨٠٣، ١٨٠٦، ١٨٤٢، ١٨٤٦، ٢٠٩٧، ٢١٤٦
الأسلحة النووية: ١٨٠٥، ١٩٥٢
الاشتراكية: ٢٠٢٧، ٢٠٢٨
الاصلاح الاجتماعي: ١٦٥٧، ١٧٧١
الاصلاح الاداري: ٢١١٦
الاصلاح الاقتصادي: ١٧٧١
الاصلاح الديني: ١٧٢٩
الاصلاح السياسي: ١٨٣٠، ١٨٣٢، ١٨٣٣
الأصولية: ١٨٤٣
اعلان استقلال الولايات المتحدة الأميركية: ١٩٤١
اعلان انشاء دولة اسرائيل (١٩٤٨): ٢١٣٩
الاعمار الاقتصادي للبنان: ٢١٠١
الاعمار الإنساني للبنان: ٢١٠٣، ٢١٠٥
الاعمار المادي للبنان: ٢١٠١، ٢١٠٢

افريقيا: ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٨٢، ١٧٩٢، ١٧٩٩، ١٨٣٨، ١٨٥٦، ١٨٧٣، ١٩٨١، ٢٠٢٦، ٢٠٦٤، ٢١١٣
أفغانستان: ١٩٨٢، ٢١١٣
الاقتصاد الأميركي: ٢٠٣٤
اقتصاد السوق: ١٨٤٦
الاقتصاد العالمي: ١٩٨١
الاقتصاد العربي: ١٦٥٩
الاقتصاد اللبناني: ٢٠٩٩، ٢١٠٤، ٢١٠٦
المانيا: ١٧٧٦، ١٩٣٠، ١٩٣٦، ٢٠٣٤، ٢٠٥٦، ٢٠٧١، ٢٠٧٢
المانيا الشرقية: ٢٠٥٢
المانيا الغربية: ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٣٦، ١٩٠٥، ٢٠٣٥
الامارات العربية المتحدة: ١٨٧٢
الامبراطورية العثمانية: ١٩٧٦
الأمة العربية: ١٦٥١ ـ ١٦٥٣، ١٦٥٥، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٧٧٦، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٩٥٥، ١٩٦٨، ١٩٩٦، ٢٠٠٧
الأمة اليابانية: ٢١٥٣
الأمم المتحدة: ١٧٦٨، ١٧٩٠، ١٨٣٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، ١٩٠٠ ـ ١٩٠٢، ١٩٠٦، ١٩١٠، ١٩٥٢، ١٩٥٧، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢، ١٩٧٠، ٢٠٣٩، ٢٠٥٤، ٢١٣٨ ـ ٢١٤٣، ٢١٤٧، ٢١٤٨
الأمن الغذائي: ١٨٣٢
الأمن القومي: ٢٠٧٩
الأمية: ٢١٧٠
أميركا: ١٧٦٧، ١٧٧٠، ١٨٠٥، ١٨١٥، ١٨٦١، ١٩٤٦، ١٩٦٥، ٢٠٤٦، ٢٠٩١
أميركا اللاتينية: ١٧٨٢، ١٧٩٢، ١٧٩٩، ١٩١٥ ـ ١٩١٩، ١٩٣٠، ١٩٨١، ٢٠٦٤، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١٤٩
أميركا الوسطى: ١٩١٧
الانتاج العلمي: ٢١٣٤ ـ ٢١٣٦
الانتداب على العراق: ١٦٥١
الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧): ١٧٧٥، ١٨٧٧، ١٩١٢، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ٢١٦١، ٢١٨٣
انجلز، فريدريك: ٢٠٧٤
الأندلس: ٢٠٦١
اندونيسيا: ١٩٠٠
الأنظمة الأوتوقراطية: ١٧٩٩، ١٨٠٠
انكلترا انظر بريطانيا
الإنماء الاقتصادي: ١٨٢٥، ١٩٠٥، ١٩٠٩، ٢٠٨٢، ٢٠٨٦، ٢١٥٢، ٢١٦٨
انهيار النظام السوفياتي: ٢١٥٦، ٢١٦٢، ٢١٧٢، ٢١٨٢
أوروبا: ١٧١٠، ١٧٢٩، ١٧٣٢، ١٧٦٧، ١٧٧٧، ١٧٩٩، ١٨٣٨، ١٨٥٢، ١٨٧٣، ١٨٩٣، ١٩٣٦، ١٩٣٩، ١٩٦٥، ١٩٧١، ٢٠٢٦، ٢٠٥٠
أوروبا الشرقية: ١٧٨٥، ١٨٤٠، ١٨٤٣، ١٨٤٦، ١٨٦٥، ١٨٦٧، ١٨٧٠، ١٩٦١، ١٩٦٦، ١٩٨١، ١٩٨٢، ٢١٨٦
أوروبا الغربية: ١٧٩٨، ١٩٢٢، ١٩٥٨، ١٩٨٠
اوستن، وارن: ٢١٤٠
اوغندا: ١٨٣٢
اوليفييه، جان ايف: ٢١٣٨
ائتلاف قوى المقاومة (كمبوديا): ١٩٠٠
ايران: ١٩٥٨، ٢٠٣٢
ايطاليا: ١٨٧٢، ٢٠٣٥

ـ ب ـ

باكستان: ٢٠٨٣، ٢١١٣
البحث العلمي: ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٧، ١٧١٩، ١٧٥٨، ١٨١٩، ١٩٣٤، ١٩٣٦
البحرين: ٢٠٦٠، ٢٠٦٤
البدائية: ١٧٤٤
براساد، راجندرا: ١٧٠٢
البرامج الجامعية: ١٧٢٣
البرتغال: ١٩١٥
بروناي: ١٩٠٤
بريطانيا: ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٩٣، ١٧٠٢، ١٧٢٩، ١٧٧٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٣٦، ١٨٧٢، ١٨٧٤، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٩٥، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٧، ١٩١٦، ١٩٣٠، ١٩٣٦، ٢٠٣١، ٢٠٣٣، ٢٠٦٠، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١٤٠، ٢١٤٢، ٢١٤٧
البستاني، بطرس: ١٧٦٥
بسمارك: ١٧٧٦
بطرس الأكبر: ٢٠٧٣

بغداد: ٢٠٦١
بقرادوني، كريم: ٢٠٨٧، ٢٠٩٣، ٢٠٩٧
بكين: ١٩٠٠
بلال، محمد حلمي: ٢١٦٩
بلجيكا: ١٨٧٢
البلقنة: ٢١١٣
البنك الدولي: ١٨٧١، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٧٣
البوذية: ١٧٧٠
بوش، جورج: ١٨٤٤، ١٨٥١، ١٨٥٣، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٧٩، ١٩٥١، ١٩٥٧ ـ ١٩٦١، ١٩٨٢، ٢٠٣٢، ٢٠٣٩، ٢٠٥٧، ٢١٤٨، ٢١٥٧، ٢١٦٢، ٢١٨٥
بول بوت: ١٨٩٩
بوليفار، سيمون: ١٩١٧، ١٩١٩
بيروت: ١٩٢٥، ١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٨١، ١٩٩٧، ٢٠١٤، ٢٠١٧، ٢٠٩٠، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٨، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١٥٠، ٢١٧٩
البيروقراطية: ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٨٧، ٢١٣٦
البيريسترويكا: ١٩٨١
بيكر، جيمس: ١٩٥٧، ١٩٦٠، ٢١٥٧

ـ ت ـ

التاريخ الإسلامي: ١٧٨٣
التاريخ العربي: ١٧٠٨، ١٧٦١، ١٨٨٠، ١٩٠٩، ٢١٧٣
التاريخ اللبناني: ٢١١٨
تايلاند: ١٩٠٤، ١٩٠٥
تايوان: ١٩٠٢، ١٩٠٤ ـ ١٩٠٧
تجارة الأسلحة: ١٧٤٠، ٢١٥٢
التحرر: ١٦٧٤، ١٦٩٣ ـ ١٦٩٦، ١٧٠٠، ١٧٠٢ ـ ١٧٠٤، ١٧٠٧، ١٧١٢، ١٧١٥، ١٧١٧، ١٧٢٥، ١٧٣٣، ١٧٣٥، ١٧٣٨، ١٧٤٣ ـ ١٧٤٥، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٦٥، ١٧٨٢، ١٧٨٤ ـ ١٧٨٧، ١٨٠١، ١٨٠٧، ١٨١٣، ١٨٣٨، ١٨٤١، ١٨٤٨، ١٨٥٠، ١٨٥٨، ١٨٦٥، ١٨٦٨، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٥٤، ١٩٧٧، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦، ١٩٨٩، ١٩٩٩، ٢٠٠١، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٧٣، ٢٠٧٦ ـ ٢٠٧٨، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٦، ٢١٢٥، ٢١٢٨، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٧٠، ٢١٧٤، ٢١٧٦
تحرير الأرض: ١٦٩٤
تحرير الانسان: ١٦٩٤
تحرير الكويت: ٢٠٣٩
التحضر: ١٧٣٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٨١٣، ١٩١٢، ١٩٧٨، ٢١١٤
التخلف: ١٦٧٤، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٥، ١٧٠٩، ١٧١١، ١٧١٦، ١٧٣٥، ١٧٤٠، ١٧٤٢، ١٧٦٧، ١٧٧٦، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٧، ١٨٠١، ١٨٠٨، ١٨٤٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٩٢، ١٨٩٩، ١٩٣٤، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٨٧، ١٩٩٧، ١٩٩٩، ٢٠٠٧، ٢٠٢٧، ٢٠٦٣، ٢٠٦٥، ٢٠٧٠، ٢٠٧٣، ٢٠٨٤ ـ ٢٠٨٦، ٢٠٩١، ٢١٢٥، ٢١٢٩، ٢١٥٤، ٢١٨٧
التراث الإسلامي: ٢٠٩٠
التراث الإنساني: ١٧٢٠، ١٧٢١
التراث الحضاري: ١٧٢١
التراث العربي: ١٨٠٦، ١٨١٨، ١٨٩٣، ١٩٧٦، ٢١٦٠
التراث العلمي: ١٦٧٩
التراث القومي: ١٧٢٠
تركيا: ١٦٦٢، ١٨٣١، ١٨٣٢، ٢١٣٩
ترومان، هاري: ٢١٤٠
تزايد السكان انظر التفجر السكاني
التسلح: ١٧٣٩، ١٧٨٨، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩
تشرشل، ونستن: ١٩٤٧
تشرنوبيل: ٢٠٦٨
تشيانغ كاي تشيك: ١٩٠٢
تشيكوسلوفاكيا: ١٨٦٥، ١٨٩٦، ١٩٨١، ٢٠٥٢
التضامن العربي: ١٧٧٧، ١٨٧٦، ١٨٧٨، ١٨٨٠، ١٩١٢، ٢٠١٩، ٢٠٢٧
التضخم الاقتصادي: ٢١٦٨
التطهر: ١٦٩٥، ١٦٩٦
التطهر الخلقي: ١٦٩٥
التطور الاجتماعي: ١٦٨٠
التطور الحضاري: ١٧٢٧، ١٩١٤
التطور العربي: ١٩٩٩
التطور العلمي: ١٧٨٥
التطور المادي: ١٧٧١

التعاون العربي: ١٦٥٢، ١٧٥٦، ١٧٩١، ١٩٥٥، ٢٠٧٩، ٢١٣٢
التعليم الابتدائي: ١٧١٧، ١٨١٦
التعليم الثانوي: ١٧١٧، ١٨١٦
التعليم العالي: ١٦٨٣، ١٧١١، ١٧١٧، ١٧١٩، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٨١٦، ٢٠٧٦، ٢١٠٥، ٢١٣١
التعليم الفني: ٢١٢٣
التفجر السكاني: ١٧٤١، ١٨٣٠، ٢١٦٨
التقدم: ١٦٤٣ ـ ١٦٤٥، ١٦٦٤، ١٦٧٤، ١٦٨٥، ١٦٩٣، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٥، ١٧٢٠، ١٧٢٨، ١٧٣٥، ١٧٣٧، ١٧٤٣ ـ ١٧٤٥، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٨٤، ١٧٨٨، ١٨٠٥أ، ١٨١٩، ١٨٢٤، ١٨٤١، ١٨٤٣، ١٨٤٦، ١٨٦٣، ١٨٧٢، ١٨٧٩، ١٩٠٤، ١٩١١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٩، ١٩٣٤، ١٩٤٩، ١٩٧٧، ١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٨٩، ١٩٩٢، ٢٠٢١، ٢٠٤٧، ٢٠٦٣، ٢٠٦٨، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢١٢٥، ٢١٢٧، ٢١٣٦، ٢١٤٤
التقدم الاجتماعي: ١٨٢٤، ١٨٢٧
التقدم الاقتصادي: ١٨٢٤، ٢٠٥٧
التقدم التقني: ١٧٤٤، ١٨٤٧، ١٩٤٣
التقدم الثقافي: ١٨٢٧، ٢١٦٣
التقدم الحضاري: ١٦٩١، ١٨١٣، ١٨١٤، ٢١٢١، ٢١٦٣
التقدم الخلقي: ١٩٤٣
التقدم الصناعي: ٢١٦٦
التقدم العسكري: ١٨٤٧
التقدم العلمي: ١٧٣٢، ١٨١٨، ١٨٢٣، ١٩٤٣، ٢١٢١، ٢١٦٣
تقنية وسائل التعليم: ١٧٢٢
تل أبيب: ١٩٧١
تلوث البيئة: ١٧٤١
التمثيل الفلسطيني: ٢١٥٧
ـ انظر أيضاً مؤتمر السلام
التنظيم الاجتماعي: ١٧٣١
تنظيم الأسرة: ١٨٣١
التنظيم السياسي: ١٧٣١
توزيع الثروة: ١٧٠٩، ٢٠٢٨
التوسع الاستعماري: ١٨٨١
التوسع التجاري: ١٧٢٩
التوسع الجغرافي: ١٧٢٩
توفلر، آلفن: ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨
تونس: ١٩٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦

ـ ث ـ

الثقافة: ١٦٤٣ ـ ١٦٤٩، ١٦٧٦
الثقافة الأميركية: ٢٠٤٦
الثقافة العربية: ١٩٧٧، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٠
ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢): ١٧٠٨
الثورة الأميركية (١٧٧٤): ١٧٢٩، ١٧٨٤، ١٧٩٨، ١٨٤٦، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ٢٠٤٣
الثورة الـ «بعد ـ الصناعية»: ١٩٤٦
الثورة الزراعية: ١٩٤٦
الثورة الشعبية التشيكوسلوفاكية (١٩٨٩): ١٨٦٧
الثورة الشعبية العربية: ١٧١١
الثورة الشيوعية (١٩١٧): ١٧٢٩، ١٨٤٥، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٧
الثورة الصناعية: ١٧٢٩، ١٧٧٢، ١٨١٤، ١٨٢٠، ١٩٤٦
الثورة العلمية: ١٦٧٦، ١٧٢٩، ١٧٣٣ ـ ١٧٣٥، ٢١٤٦
الثورة الفرنسية (١٧٨٩ ـ ١٧٩٩): ١٧٢٩، ١٧٨٤، ١٧٩٨، ١٨٠١، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٨٤، ١٩١٩
الثيوقراطية: ١٦٦٤

ـ ج ـ

جاكسون، هنري: ١٩٦١
الجامعات الأميركية: ١٩٣٦
الجامعات العربية: ١٩٣٤، ١٩٣٥، ٢٠١١، ٢٠٢٩، ٢١١٩، ٢١٣٥
الجامعة الأميركية في بيروت: ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٩٢٩، ١٩٧٦، ٢٠٦٧، ٢١٧٧، ٢١٧٩، ٢١٨٠
الجامعة التونسية: ٢٠٧٨، ٢٠٨٠
جامعة الدول العربية: ١٦٥٢، ١٦٥٨، ١٧٧٧، ١٨٧٦، ١٨٨٠، ١٨٨٢، ١٩١٠، ١٩١٩، ١٩٥٢، ١٩٧٠، ١٩٧٤، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤،

٢٠٥٨، ٢٠٧٥، ٢٠٧٩، ٢١٣٢، ٢١٥٠، ٢١٦٥
جامعة السوربون: ٢١٣٨
الجامعة السورية: ١٧٩٤
جامعة القاهرة: ١٧١٠ ـ ١٧١٢
جاي، جون: ١٨٨٣
جبران، جبران خليل: ٢٠٥١
الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا: ٢٠٨٥
الجبهة اللبنانية: ٢٠٨٧، ٢٠٩٦
الجدلية المادية انظر الديالكتية الماركسية
جرداق، منصور: ٢١٧٧
جعجع، سمير: ٢٠٩٤، ٢٠٩٦
جفرسون، توماس: ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٨٣، ١٩٤١
الجمالي، فاضل: ١٦٥٧
جمعية الاتحاد والترقي: ١٧٦٥
الجمعية العامة للأمم المتحدة: ٢١٣٩
الجمعية العربية لعلم الاجتماع: ٢٠١٥
الجمعية العربية للبحوث والاقتصاد: ٢٠١٥
جمهورية الخمير: ١٨٩٩
الجميل، أمين: ٢٠٩٤، ٢٠٩٦
الجميل، بشير: ٢٠٩٤
جنبلاط، وليد: ٢٠٩٤
جنيف: ١٨٩٣
جونكوتاباي: ٢٠٥٢
الجيش الأحمر انظر الجيش السوفياتي
الجيش الاسرائيلي: ٢٠٩٠
الجيش الأوروبي: ١٦٥٩
الجيش السوفياتي: ١٨٦٧، ١٩٨٨
الجيش العراقي: ١٨٧٦، ١٨٨١، ٢٠٣٧، ٢٠٣٩، ٢٠٤١
الجيش اللبناني: ٢١١٦
الجيوش الأميركية: ٢١٦٥
جيوش التحالف: ٢٠٣٧، ٢٠٣٩، ٢٠٦٧
الجيوش العربية: ١٨٨١، ١٩٧١، ٢٠٤٩

ـ ح ـ

حاتم، أنور: ١٧٩٣
حبيقة، الياس: ٢٠٩٦
حتي، فيليب: ٢١٧٧
الحداثة: ١٧٢٨، ١٧٣٠، ١٧٣١
حرب الاستقلال الأميركية انظر الثورة الأميركية (١٧٧٤)
الحرب الاقتصادية: ١٨٢١
الحرب الأهلية في جنوب السودان: ١٩٢٨
الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥): ١٧٦١، ١٩٢٨، ١٩٥٤، ٢٠١٧، ٢٠٨٧ ـ ٢٠٨٩، ٢٠٩١ ـ ٢٠٩٣، ٢٠٩٦، ٢٠٩٩، ٢١٠٤، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٢، ٢١١٥
الحرب الباردة: ١٦٧٢، ١٧٣٩، ١٨٢١، ١٨٧٧، ١٩٠٠، ١٩٤١
حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١): ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٩، ١٩٨٦، ١٩٩٠، ٢٠١٩، ٢٠٢١، ٢٠٢٥، ٢٠٢٧، ٢٠٣١ ـ ٢٠٣٣، ٢٠٣٧، ٢٠٣٩، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٦٧، ٢٠٧٠، ٢١٢٨، ٢١٣٩، ٢١٤٣، ٢١٥٧، ٢١٦٢، ٢١٧٢، ٢١٨٠، ٢١٨٤، ٢١٨٥
حرب السويس (١٩٥٦): ٢٠١٩
حرب الصحراء الغربية: ١٩٢٨
الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨): ١٦٥١، ١٧٦٥، ١٧٦٧، ١٧٧٥، ١٩٦٤، ٢١٤٧
الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥): ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٧٤٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٧٥، ١٧٨٩، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٣٨، ١٨٥٨، ١٨٦٨، ١٨٧١، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٩، ١٩٠١، ١٩٠٣، ١٩٥٣، ١٩٨١، ٢٠٣٤، ٢٠٥٠، ٢٠٥٤، ٢٠٧١، ٢١٤٧، ٢١٦٥
الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨): ١٨٧٦، ٢٠٣٢
الحرب العربية الاسرائيلية (١٩٤٨): ١٧٠٦، ١٩٩١، ٢٠١٩، ٢١٣٩
الحرب العربية الاسرائيلية (١٩٦٧): ١٩٩٢، ٢٠١٩
الحرب العربية الاسرائيلية (١٩٧٣): ٢٠١٩
حرب فيتنام (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥): ١٨٥٠، ١٨٥٨، ١٨٩٩، ١٩٥٨
حركة الاستشراق الأوروبي: ١٩٧٦
حركة أمل (لبنان): ١٨٦٤
حركة الحقوق المدنية لتحرير السود: ١٨٥٨
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (تونس): ٢٠٧٦
حركة عدم الانحياز: ٢١٤٩

حركة المقاومة التشيكوسلوفاكية: ١٨٦٥
حركة النهضة الإسلامية (تونس): ٢٠٧٦
الحركة الوطنية الفلسطينية: ٢١٦٠، ٢١٦١
الحروب الأوروبية: ١٨٨١
الحروب الصليبية: ١٩٦٧
الحروب العربية ـ العربية: ٢١٥٧
الحريـة: ١٦٤٧، ١٦٤٩، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٧٤، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٩، ١٦٩٣، ١٦٩٥، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧١٢، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٤٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٨، ١٧٨٥، ١٧٩١، ١٧٩٨، ١٨٠١، ١٨٠٥، ١٨٤٦ ـ ١٨٤٨، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٩٢٣، ١٩٦٤، ١٩٦٩، ١٩٧٢، ١٩٨٩، ٢٠٢٨، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٥٢، ٢٠٧٧، ٢٠٩١، ٢١٣٦، ٢١٥٧
الحرية الاجتماعية: ٢٠٤٦
الحرية الأكاديمية: ٢١٢٣
حرية التعبير: ١٧٢١، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٩٢٩، ٢٠٠٥، ٢٠٤٤، ٢٠٧٦، ٢٠٧٩
الحرية الثقافية: ٢٠٤٦
الحرية الجامعية: ١٧٢١
الحرية السياسية: ١٨٠٢، ١٩٧٧، ٢٠٤٦
حرية الرأي: ٢٠١٦
الحرية الفكرية: ١٧٢١، ١٩٢٩، ١٩٧٧، ٢٠٧٩
حزب الله (لبنان): ١٨٦٤
حزب البهارتيا جاناتا (الهند): ٢٠٨٣
حزب جاناتا دال (الهند): ٢٠٨٤
الحزب الجمهوري (الولايات المتحدة): ٢١٨٥
الحزب الديمقراطي (الولايات المتحدة): ١٩٦١، ٢١٨٥
الحزب الشيوعي السوفياتي: ١٩٨١
حزب الكتائب اللبنانية: ٢٠٨٧، ٢٠٩٦
حزب المؤتمر (الهند): ٢٠٨٣، ٢٠٨٤
حزب المؤتمر الوطني الأفريقي: ١٨٥٥
حزب الوطنيون الأحرار (لبنان): ٢٠٩٦
حسين، صدام: ١٨٧٥، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٨٨، ١٩١٢، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٥، ١٩٥٧، ١٩٦٠، ١٩٦٢، ١٩٦٩، ٢٠٢٥، ٢٠٣٢، ٢٠٣٩، ٢٠٤١، ٢١٤٨
حسين، عبد العزيز: ٢٠٠٢، ٢٠٠٣
الحضارة الإسلامية: ١٩٠٩، ١٩٤٠، ٢٠٠٦
الحضارة الأموية: ٢٠٦١
الحضارة الأميركية: ١٨١٥
الحضارة الصناعية الحديثة: ١٩٤٥
الحضارة العباسية: ٢٠٦١
الحضارة العربية: ١٩٠٩، ١٩٤٠، ٢٠٠٦، ٢٠٦٢
الحضارة العصرية: ١٧٤٦
الحضارة الغربية: ١٦٦٥، ٢٠٥٠، ٢٠٥٢
حقوق المرأة: ١٧٩٠
الحكم الإسلامي: ١٨٣٦، ٢٠٦١
الحكم الصهيوني: ١٨٣٦
الحكومات العربية: ١٦٤٤، ١٦٤٨، ١٦٥٨، ١٧٨٠، ١٨١٥، ١٨٣٢، ١٩٧٤
الحكومة الاسرائيلية: ١٩٧١
الحكومة الأميركية: ١٨١١، ١٩١٠، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٨٨، ٢٠٤٠، ٢١٥٧، ٢١٨٠
الحكومة الانكليزية: ١٦٩٣، ١٩٨٨
الحكومة الفرنسية: ١٩٨٨
الحكومة اللبنانية: ٢١٠٦، ٢١١٦
الحكومة اليابانية: ١٩٨٨
حلف شمال الاطلسي: ١٦٥٩، ١٨٧١
حلف وارسو: ١٨٧١
حملة نابليون على مصر: (١٧٩٨ ـ ١٧٩٩): ١٩٧٦
الحناوي، سامي: ١٧٩٥، ١٧٩٦

ـ خ ـ

خدام، عبد الحليم: ٢٠٩٤
خروتشوف، نيكيتا: ١٨٤٠
الخلافات العربية: ١٧٧٧، ٢٠٤١
الخمير: ١٨٩٩
الخمير الحمر: ١٨٩٩، ١٩٠٠
الخوري، الياس: ٢٠٥١
خوري، يوسف: ١٩٩٧
الخولي، بولس: ٢١٧٧
الخولي، لطفي: ٢١٨٤

ـ د ـ

داود (الملك): ١٨٣٦
دايان، موشيه: ٢١٤٢
الدستور الأميركي: ٢٠٤١
دمشق: ١٧٩٣

دوريات:
ـ أعمال طوكيو اليوم: ١٩٠٧
ـ الأهالي: ٢١٦٩
ـ الأهرام: ٢١٦٧-٢١٦٩
ـ تايم: ٢٠٣٢
ـ الحياة: ١٦٣٩، ١٧٥٥، ١٧٦٤، ١٨٨٠، ١٨٩٨، ١٩٠٢، ١٩٠٦، ٢٠٦٠، ٢٠٧٦، ٢٠٨٧، ٢١٢٥
ـ السفير: ٢٠٨٧
ـ العمل: ٢٠٨٧
ـ لايف: ٢٠٣٢
ـ المجلة العربية للتربية (اليكسو): ٢١٣٤
ـ المستقبل العربي: ٢٠١٤
ـ المصلحة الوطنية (الولايات المتحدة): ١٩٤٠
ـ نيويورك تايمز: ١٩٣١، ١٩٣٣، ١٩٦١، ١٩٧١، ٢٠٣٨
ـ هاربرز: ٢٠٤٥
ـ الهند الفتاة: ١٦٩٦
ـ واشنطن بوست: ١٨٥٦، ١٨٧٠، ٢٠٤٠
- US News and World Report: ١٨٧٨
دول، روبرت: ١٨٣٦
الدولة اليهودية: ١٨٩٦، ١٨٩٧
الديالكتية الماركسية: ١٨٤٢
الديمقراطية: ١٧٤٠، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٩، ١٧٩٥، ١٧٩٧، ١٨١٨، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٣٢، ١٨٤١، ١٨٥٩، ١٨٧٩، ١٩٢٣، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٦٤، ١٩٧٨، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٤١، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٨١ ـ ٢٠٨٦، ٢٠٩١، ٢٠٩٦، ٢١٢٣، ٢١٣٦، ٢١٤٦، ٢١٦٤
الديمقراطية التربوية: ٢١٢٣

ـ ر ـ

الرأسمالية: ١٨٤٧، ١٩٦٦، ٢٠٨٢
الرأي العام الأميركي: ١٨٠٧، ١٨١٠، ١٨٥٧، ١٨٨٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٩١٠، ١٩٥٨، ٢٠٣٩ ـ ٢٠٤١، ٢٠٤٣
الرأي العام البريطاني: ١٦٩٣
الرأي العام العالمي: ١٦٧٠، ١٦٩٩، ١٨٠٦، ١٨٦١، ١٩٦٠، ١٩٦٢، ٢٠٤١، ٢١٤١، ٢١٤٨، ٢١٤٩
الرأي العام العربي: ١٦٧٠، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧٣
الرأي العام الغربي: ١٨٢٩
الرأي العام اللبناني: ٢١١٦
الرجعية: ١٨٤٦، ١٩٨٥
رستم، أسد: ٢١٧٧
الرعاية الاجتماعية: ١٩٠٩
الركود الاقتصادي: ١٨٢٤، ١٨٢٥، ٢٠٣٢، ٢١٨٥
الرهائن الأجانب: ١٩٥٧
روسيا: ١٧٦٧، ١٧٨٤، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤
روكفلر، جون د.: ١٨٩٤
ريغان، رونالد: ١٨١٧، ١٨٤٥، ٢٠٣٢، ٢٠٣٥

ـ ز ـ

زحلان، انطوان: ٢١٣٤
الزعيم، حسني: ١٧٩٣ ـ ١٧٩٦

ـ س ـ

ساخاروف، اندريه: ١٨٠٥
السادات، انور: ١٩٩٢
ساسون، الياس: ٢١٤٣
سافاير، وليم: ٢٠٣٩
ساميولسن، روبرت: ١٨٧٠
سان مارتان، جوزيه ده: ١٩١٧
ستالين، جوزف: ١٩٨٧
سركيس، الياس: ٢٠٩٣
سري لانكا انظر سيلان
السعودية: ١٦٥١، ١٨٣٢، ١٩٥٩
سعيد، ادوارد: ٢٠٥١
سلاح الجو الأميركي: ٢٠٤٠
السلطنة العثمانية انظر الامبراطورية العثمانية
سليمان بن داود (الملك): ١٨٣٦
سليمان، مايكل: ١٩١٠
السمعاني، يوسف: ١٩٧٦
السنّة: ٢١٠٣، ٢١١٥
سنغافورة: ١٩٠٤ ـ ١٩٠٧
السودان: ١٦٥٢، ١٧٧٥، ١٨٣٢، ١٩٥٤، ٢٠٧٧، ٢١٤٥، ٢١٥٠
سوريا: ١٦٥١، ١٧٧٤، ١٧٩٤، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٨٠، ١٩٦٤، ٢٠٧٧، ٢٠٨٧ ـ ٢٠٩١،

٢٠٩٦، ٢١١٤، ٢١٧٨
السوق العربية المشتركة: ٢٠٠٣
سويسرا: ١٨٧٢، ١٩٠٥
السياسة الخارجية الأميركية: ٢٠٤١، ٢١٨٠
السياسة السوفياتية: ١٨٩٥
السياسة العربية: ١٦٥٨، ١٦٦١
السيخ: ٢٠٨٣
سيلان: ٢٠٨٣، ٢١١٣، ٢١٤٦

ـ ش ـ

شاريت، موشيه: ٢١٤٢
شامير، اسحق: ١٨٧٩، ٢١٥٧
شاهين، جاك: ١٩١٠
شبه الجزيرة العربية: ١٧٦٥
شح المياه: ١٨٣٠، ١٨٣١
شحادة، جورج: ٢٠٥١
شركة راند: ١٨٢٢، ١٩٤٠
شركة العال للطيران: ١٩٧٢
الشعوب المتخلفة: ١٧٤٨، ١٧٧٣، ١٧٨٩، ١٧٩٦، ١٧٩٩، ١٨٠١، ١٨٤٢، ١٩١٣، ١٩٤٩، ١٩٨٥، ١٩٨٨، ٢٠٢٠، ٢٠٦٤، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٦، ٢١٤٨، ٢١٦٢
الشعوب المتقدمة: ٢٠٢٠، ٢٠٨٢
الشعور بالمسؤولية: ١٧٢١
الشنتويه: ١٧٧٠
شوفالييه، دومينيك: ٢١٣٨
الشيشكلي، أديب: ١٧٩٥، ١٧٩٦
الشيعة: ١٨٦٤
شيفاردنادزه، ادوارد: ١٩٠٦، ١٩٧١، ١٩٨٢
الشيوعية: ١٦٦٢، ١٨٤١ ـ ١٨٤٧، ١٩٤٠، ١٩٨٧

ـ ص ـ

صابر، محيي الدين: ٢٠١١
الصحافة العربية: ١٦٣٩
الصراع الطبقي: ١٧٧٢، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٨٥، ١٩٨٧
الصراع العربي ـ الصهيوني: ١٧٩١، ١٨٣٥، ١٩٠٣، ١٩٦١، ٢١٨٥
صك الانتداب على فلسطين (١٩٢٢): ١٦٥١
صك الحقوق (الاميركي): ١٨٥٢، ١٨٥٣، ٢٠٤١
الصليب الأحمر اللبناني: ٢١١٨
الصناعة العسكرية الاميركية: ٢٠٥٧
الصناعة الفندقية: ١٨١١
الصناعة النووية: ١٨٧٨
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: ٢٠٠٣، ٢٠١٥
صندوق النقد العربي: ٢٠٠٣
الصهيونية: ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٦٨، ١٦٩١، ١٧٠٨، ١٧٦٦، ١٧٧٣ ـ ١٧٧٥، ١٧٧٩، ١٧٨٣، ١٧٨٧، ١٧٩١، ١٨٠٧، ١٨١٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٥٧، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٨٨، ١٨٩٠، ١٨٩٤ ـ ١٨٩٧، ١٩١٠، ١٩٢٨، ١٩٥٣، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٢، ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣، ٢٠٠٠، ٢٠١٩، ٢٠٣٩، ٢٠٧٤، ٢١٣٩، ٢١٥٦، ٢١٦٠، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٨٢
الصومال: ٢١٤٦
الصين: ١٧٩٩، ١٨٢٢، ١٨٣١، ١٨٩٨، ١٩٠٠، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٥، ١٩٨١

ـ ط ـ

الطائفية: ١٧٧٨، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٨، ٢١١٥
الطور بعد الصناعي: ١٩٤٧، ١٩٤٨
الطور الصناعي: ١٩٤٧
طوكيو: ١٩٠٦

ـ ع ـ

عبد الله (ملك الأردن): ٢١٤٢
عبد المجيد، عصمت: ٢٠٧٥
عبد الناصر، جمال: ١٧٧٧، ٢٠٢٧
عبد النور، عبيد: ٢١٧٧
العبودية: ١٧٧٢
العدل الاجتماعي: ١٦٧٩، ١٧٠٧، ١٧٠٩، ١٧٧٩، ١٧٩٠، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨
العدل الاقتصادي: ١٧٧٩، ١٧٩٠
العراق: ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٨٣٢، ١٨٧٦، ١٨٧٨، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٥، ١٩٥٧ ـ ١٩٥٩، ١٩٦٤، ١٩٩١، ٢٠١١، ٢٠٢١، ٢٠٢٥،

٢٠٢٩، ٢٠٣٢، ٢٠٣٧، ٢٠٤٠، ٢٠٥٨،
٢٠٦٨، ٢٠٧٠، ٢٠٧٧، ٢١٤٨، ٢١٧٨
عرفات، ياسر: ٢٠٩٤
عسيران، عادل: ٢١٧٧
عصبة الأمم: ١٨٩٣، ١٨٩٤، ٢١٤٧
عصر التنوّر: ١٨١٤، ١٨٨٤
العصرية: ١٧٣٢، ١٧٣٩، ١٧٤٢، ١٧٤٨
عطية، مايكل: ٢٠٥١
العقل العربي: ١٦٨٩
العقلانية: ١٧٤٥
العقوبات على العراق: ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٩٥٧، ١٩٥٩
العلاقات العربية ـ الفلسطينية: ٢١٥٧
العلم التطبيقي: ١٧٣٢
العلم النظري: ١٧٣٢
العلمانية: ١٦٦٤، ١٧٨٢، ١٨٦٢، ٢٠٩٠
عمار، حامد: ٢١٦٩
عون، ميشال: ٢٠٩٤، ٢٠٩٦
العيني، محسن: ١٩٧٥

ـ غ ـ

غاندي، انديرا: ٢٠٨٤
غاندي، راجيف: ٢٠٨١، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥
غاندي (المهاتما): ١٩٢٥، ٢٠٨٣، ٢١٦٥، ٢١٦٦
غروميكو، اندريه: ١٨٩٦
غريب، ادمون: ١٩١٠
الغزو الثقافي: ١٨١٤
غلاسبي، ابريل: ٢٠٤١
غورباتشوف، ميخائيل: ١٧٨٨، ١٧٩٨، ١٨٠٥، ١٨٢٨، ١٨٤٠، ١٨٤٤، ١٩٨١، ١٩٨٢، ٢٠٣٩، ٢٠٥٦، ٢٠٧٤
غيزو، فرنسوا: ١٨٤٨

ـ ف ـ

الفاشية: ١٧٧١، ١٨٠٠، ١٩٤٠
فالدهايم، كورت: ١٨٦٨
فانيك، شارل: ١٩٦١
الفتح الاسلامي: ١٨٣٧
الفجوة الجيلية: ١٧٣٤
فرانكلين، بنيامين: ١٨٥٢، ١٨٨٣
فرنسا: ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٣٦، ١٨٦١، ١٨٧٢، ١٩٠٠، ١٩٠٥، ١٩٠٧، ١٩١٠، ١٩٣٠، ١٩٣٦، ٢٠٣١، ٢٠٣٣ ـ ٢٠٣٥، ٢٠٩١، ٢٠٩٥، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١٣٩، ٢١٤٧
فروخ، عمر: ٢١٧٧
فريحة، انيس: ٢١٥١
الفكر الغربي: ١٩٤١
فلسطين: ١٦٤٤، ١٦٥١ ـ ١٦٥٥، ١٦٦٧، ١٦٩١، ١٧٠٧، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٩١، ١٨٣٥ ـ ١٨٣٧، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٩٢١، ١٩٢٨، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٨٣، ١٩٩٩، ٢٠٦٥، ٢٠٧٣، ٢٠٧٧، ٢١٣٨ ـ ٢١٤٠، ٢١٥٦، ٢١٦١، ٢١٦٣، ٢١٧٥، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٦
الفلسفة الهندية: ١٦٩٦
فنصة، نذير: ١٧٩٤
فوكوياما، فرنسيس: ١٩٤٠، ١٩٤٢
فيتنام: ٢٠٣٢
الفيدرالية: ١٨٨٣
فيسبوتشي، اميركو: ١٩١٥

ـ ق ـ

قانون الهجرة الأميركي: ١٩٣٠، ١٩٣٣
القاهرة: ١٩٧٤، ٢٠٧٥
القدرة التقنية: ١٦٩١، ١٧٤٢، ٢٠٢٥
القدرة الذاتية: ١٧١٥، ١٧١٦، ٢١٤٤
القدرة العلمية: ١٧٤٢، ٢٠٢٥
القدس: ٢١٤٠، ٢١٤٢، ٢١٤٣
القدس الشرقية: ١٩٦٢، ٢١٥٨
القدسي، ناظم: ١٨٨٠
قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ (١٩٤٧): ٢١٣٩ ـ ٢١٤١
قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (١٩٤٨): ٢١٣٨، ٢١٤٠، ٢١٤١
قرار الأمم المتحدة رقم ٦٧٨ (١٩٩٠): ١٩٥٧
قزاز، أياد: ١٩١٠
قضية الشرق الأوسط انظر ازمة الشرق الاوسط
القضية العربية: ١٦٥٣ ـ ١٦٥٥، ١٦٥٧، ١٦٦٣، ١٦٦٦
القضية الفلسطينية: ١٦٦٦ ـ ١٦٦٨، ١٦٧٠،

١٧٠٧، ١٧٦٥، ١٨٥٧، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٩٦٠، ١٩٦٦، ١٩٦٩، ١٩٧٢، ٢٠٢٧، ٢٠٤٩، ٢١٢٤، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٥٨، ٢١٦٢، ٢١٦٤، ٢١٨٦
القضية اللبنانية: ١٨٦٠، ١٨٦١
القوات اللبنانية: ٢٠٩٦
القوتلي، شكري: ١٧٩٣، ١٨٨٠
القومية العربية: ١٦٥١، ١٦٦٣، ١٨٦٢، ١٩٩٧، ٢١٢٥
القومية اليابانية: ١٧٧١
القوميون العرب: ١٧٨٦
القيادة الوطنية الفلسطينية: ٢١٦٠، ٢١٨٣

ـ ك ـ

كتب:
ـ الاتجاهات الكبرى عام ٢٠٠٠: ١٩٠٦
ـ انتقال القوة: ١٩٤٦، ١٩٤٧
ـ بيريسترويكا: ١٨٢٨
ـ تهيئة الإنسان العربي للعطاء العامي: ٢١٣٤
ـ السلام المفقود: ٢٠٩٣
ـ صدمة المستقبل: ١٩٤٦
ـ صعود الدول الكبرى وسقوطها، التغير الاقتصادي والنزاع الحربي بين عامي ١٥٠٠ و٢٠٠٠: ٢٠٣٣
ـ العقد الفريد: ٢٠٣٧
ـ القدس: ١٨٣٧
ـ لبنان وسورية: مشقة اخوة: ٢٠٨٧
ـ لعنة وطن: ٢٠٨٧
ـ المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣ ـ ١٩٨٧): ١٩٩٧
ـ المعرفة والثروة والعنف على حافة القرن الحادي والعشرين: ١٩٤٧
ـ معنى النكبة: ١٦٦٦، ١٩٩١
ـ معنى النكبة مجدداً: ١٩٩٢
ـ مقدمة ابن خلدون: ٢٠٦٢
ـ الموجة الثالثة: ١٩٤٦
ـ موسوعة المؤسسات: ١٨١٠
ـ واشنطن ١٩٨٩: ١٨٠٩
الكتلة الشرقية: ١٧٣٢
الكتلة الغربية: ١٧٣٢
كتن، هنري: ١٨٣٧
الكفاح المسلح: ١٧٠٣
كمال، مروان راسم: ٢١٣٤، ٢١٣٥
كمبوديا: ١٨٩٩ ـ ١٩٠١
كندا: ١٨٧٣، ١٩٢٩ ـ ١٩٣١، ١٩٣٦، ٢١١٤
الكنفوشية: ١٧٧٠
الكنيست الاسرائيلي: ١٨٣٥، ١٨٣٧
كوريا: ١٩٠١، ٢٠٣٩
كوريا الجنوبية: ١٩٠٢، ١٩٠٤ ـ ١٩٠٧، ٢٠٥٦، ٢٠٧٢
كوريا الشمالية: ١٩٠٢، ١٩٠٦، ٢٠٥٧
كولومبوس، كريستوفر: ١٨٨١، ١٩١٥
كولومبيا: ١٨٩٤
الكونت برنادوت: ٢١٣٨
الكونغرس الأميركي: ١٨٣٦، ١٨٥٣ ـ ١٨٥٥، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٨٤، ١٩٣٠، ١٩٣٣، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦١، ١٩٧٢، ٢٠٤١، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢١٣٩، ٢١٥٧
الكونفيدرالية: ١٨٨٢
الكويت: ١٨٧٢، ١٨٧٥ ـ ١٨٧٧، ١٩٥٣، ١٩٥٥، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٦٠، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠١١، ٢٠٢٩، ٢٠٣٧، ٢٠٤٠، ٢٠٧٠، ٢١٤٨
كيسنجر، هنري: ١٨٧٩، ١٩٥٩
كينيدي، بول: ٢٠٣٣
كينيدي، جون: ١٨٥٨، ٢١٠٤

ـ ل ـ

اللاجئون الفلسطينيون: ١٩٥٤
اللاجئون اليهود: ١٨٩٥، ٢١٨٢
اللاعنف: ١٧٠٠، ١٧٠١
لبنان: ١٦٥١، ١٦٨٨، ١٧٥٥، ١٧٦١ ـ ١٧٦٣، ١٧٧٤، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٨٠٠، ١٨٧٦، ١٩٠١، ١٩٣٠، ١٩٥٤، ١٩٦٤، ١٩٧٢، ٢٠١٧، ٢٠٣٢، ٢٠٧٧، ٢٠٨٧ ـ ٢٠٩٨، ٢١٠٠ ـ ٢١١٢، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١٥٠، ٢١٥٢، ٢١٧٨، ٢١٨١
اللجنة الاقتصادية لجامعة الدول العربية: ١٦٥٨
لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين: ٢١٣٨
لجنة الشؤون الحربية لمجلس النواب (الولايات المتحدة الأميركية): ١٩٥٩، ١٩٦١

لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب (الولايات المتحدة الأميركية): ١٩٥٩، ١٩٦٠
لحود، نسيب: ١٩٧٥
اللغة الانكليزية: ١٩٧٦
اللغة العبرية: ١٦٥٥
اللغة العربية: ١٩٧٦، ٢٠٨٩
اللغة الفرنسية: ١٩٧٦
لندن: ١٦٣٩، ١٨٩٣، ٢٠٨٥
لنكولن، ابراهام: ١٨٥٧
لوس، هنري: ٢٠٣٢
لون نول: ١٨٩٩
لويس، برنارد: ١٩٠٩
لي، تريغفي: ١٨٩٤
الليبرالية: ١٧٧١، ١٩٤٠، ١٩٤١، ٢٠٦٤
ليتوانيا: ١٩٨٦
لينين، فلاديمير ايليتش: ١٩٤٠

— م —

ماديسون، جيمس: ١٨٥٢، ١٨٨٣
ماركس، كارل: ١٧٧١، ١٩٤٠
الماركسية: ٢٠٨٥، ٢٠٨٦
ماليزيا: ١٩٠٤، ١٩٠٥
مانديلا، نلسون: ١٨٠٦، ١٨٥٥ – ١٨٥٧، ١٨٦٩
مبارك، حسني: ١٨٣١
المجتمع الأثيوبي: ٢٠٨٥
المجتمع الإسرائيلي: ٢١٨٢، ٢١٨٣
المجتمع الإسلامي: ٢٠٨٩
المجتمع الأميركي: ١٧٨٩، ١٨١٥، ١٨٢٢، ١٨٥٣، ١٨٥٧، ١٨٨٢، ١٩٤٥، ٢٠٥٦
المجتمع البدائي: ١٩٤٦
المجتمع البدوي: ٢٠٦٠
المجتمع الديمقراطي: ١٧١٠
المجتمع الرأسمالي: ١٧٤١
المجتمع الروسي: ١٨٤٨، ٢٠٧٣
المجتمع السوفياتي: ١٨٤١، ١٩٤٨، ١٩٨٢، ١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٨٧
المجتمع العربي: ١٦٤٤، ١٦٤٨، ١٦٦٦، ١٦٧٧، ١٦٨٤، ١٦٨٦، ١٧١٨، ١٧٤٨، ١٧٥٥، ١٧٦٣، ١٧٧٣، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨٣، ١٧٩٠، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٤٣، ١٨٦٢، ١٨٦٩، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٨١، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٩، ١٩٢٥، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٥٤، ١٩٦٣، ١٩٦٦، ١٩٦٩، ١٩٧٣، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٨٣، ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠١١، ٢٠١٥ – ٢٠١٧، ٢٠٢٣، ٢٠٢٥، ٢٠٢٩، ٢٠٦٥، ٢٠٧٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩٣، ٢١٠٥، ٢١٢٤ – ٢١٢٦، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٥٠، ٢١٥٥، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦٤، ٢١٧٥، ٢١٨٠، ٢١٨٢، ٢١٨٣
المجتمع العلمي: ١٧١٢
المجتمع الغربي: ١٧٣١، ١٨٠٦، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٤، ١٩٤٥، ٢٠٥١، ٢٠٦٣، ٢٠٧٣، ٢١٤٦، ٢١٥٤
المجتمع الفلسطيني: ٢١٨٢، ٢١٨٣
المجتمع اللبناني: ١٨٦٢، ٢١١٦
المجتمع المتخلف: ١٧١٢، ١٧٢٥، ١٧٢٨، ١٧٤١، ١٧٤٨، ١٧٧٠، ١٧٩١، ١٨٠٠، ١٨٠٩، ١٨١٤، ١٨١٨، ١٨٤٢، ١٨٦٩، ١٩١١، ١٩٣٣، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٩٩، ٢٠٢٨، ٢٠٦٣، ٢٠٦٩، ٢١٢٩، ٢١٤٨
المجتمع المتقدم: ١٧٢٥، ١٧٢٧، ١٧٣٣، ١٧٤٨، ١٨٠٩، ١٨١٤، ١٨١٧، ١٨٦٩، ١٨٧٥، ١٩٣٣، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٩٨، ٢٠٢١، ٢١٤٨
المجتمع المسيحي: ٢٠٨٩
المجتمع المصري: ١٩٧٦
المجتمع النامي: ١٦٨٤، ١٨٥٨
المجتمع الهندي: ٢٠٨٤، ٢٠٨٥
المجتمع الياباني: ٢٠٥٠، ٢١٦٥
المجتمعات الصناعية: ١٩٤٨
مجلس الأمن الدولي: ١٨٣٧، ١٩٠٠، ١٩٥٧، ١٩٦٠، ٢٠٣٩، ٢٠٥٧، ٢١٣٩ – ٢١٤١، ٢١٤٧، ٢١٤٨
مجلس أوروبا: ١٦٥٩
مجلس التعاون العربي: ١٨٧٦
مجلس الوحدة الاقتصادية لجامعة الدول العربية: ٢٠٠٣
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (الكويت): ٢٠٠٣
محفوظ، نجيب: ٢٠٥١

محو الأمية: ٢١٦٩
مدرسة عين ورقة: ١٩٧٦
مدور، بيتر: ٢٠٥١
المرأة الشرقية: ٢٠٥١
المرأة الهندية: ١٦٩٥
المرأة اليابانية: ٢٠٥٠
مركز دراسات الوحدة العربية: ١٧٨٣، ١٩٩٧، ٢١٣٤
المركز العربي للتعليم العالي: ١٩٣٨
مروة، كامل: ١٧٥٥
المساعدات العربية للبنان: ٢١٠٠
المسلمون: ١٦٩٥، ١٦٩٩، ١٨٠٣، ١٨٣٥، ٢٠٨٣، ٢٠٨٨، ٢١١٥
المسيحية: ١٧٧٠، ١٧٨٤، ١٨٤٢، ١٨٤٦، ١٨٤٨، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨
المسيحيون: ١٨٠٣، ١٨٣٥، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢١١٥
مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: ٢٠١٦
مشروع اسرائيل الكبرى: ١٨٧٧
مشروع الدفاع المشترك: ١٦٦٢، ١٦٦٣
مصر: ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٧٠٦ – ١٧٠٨، ١٧٧٥، ١٨٣٠ – ١٨٣٢، ١٨٧٩، ١٩٠٦، ١٩٧٧، ١٩٩٢، ٢٠٧٥، ٢٠٧٧، ٢١٦٧ – ٢١٦٩، ٢١٧٨
مصطفى، شاكر: ٢٠٠٣
معاهدة ١٩٣٦ (مصر – بريطانيا): ١٦٥١، ١٦٥٢
معاهدة باريس (١٧٨٣): ١٨٨٢
معاهدة الدفاع العربي المشترك: ٢٠٥٨
معاوية بن أبي سفيان: ٢٠٦٢
المعرفة الاجتماعية: ١٦٧٦
المعرفة الطبيعية: ١٦٧٦
معركة بنما: ٢٠٣٢
معركة غرانادا: ٢٠٣٢
معهد الدراسات العربية العليا: ٢٠٠٤
معهد المخطوطات العربية: ٢٠٠٤
المغـرب: ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٧٧٥، ٢٠٧٧، ٢١٥٠، ٢١٧٨
المفاعل النووي العراقي: ١٩٥٩
المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل: ١٦٥٦
المقاومة السلبية: ١٦٩٩، ١٧٠٠
المقاومة الفلسطينية: ٢١٦١
المقدسي، انيس: ٢١٧٧
مقصود، كلوفيس: ١٩١٠
المكاييون: ١٨٣٦
المكتب الدائم لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية: ١٦٥٥
مكتبة يافت التذكارية (بيروت): ٢١٧٨
المنبوذون: ١٦٩٥، ١٦٩٩
منتدى الجامعة الأميركية (بيروت): ١٩٢٥
منشآت العراق العسكرية: ١٩٥١
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو): ٢٠٠٤
منظمة التحرير الفلسطينية: ١٩٧٠، ٢٠٩٦، ٢١٥٨، ٢١٦٠
منظمة الدول الافريقية: ٢١٤٩
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(الاليكسو): ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٨، ٢٠١١، ٢٠١٥، ٢١٣٢، ٢١٣٤
منظمة ليحي: ٢١٣٨
المنهج الاصلاحي: ١٨٢٨
الموارنة: ١٨٦١، ٢٠٨٧، ٢١٠٣، ٢١١٤، ٢١١٥
مواعدة، محمد: ٢٠٧٦
المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١: مدريد): ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٦، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٥
مؤتمر السلام: ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٥٠، ٢١٥٦ – ٢١٥٨، ٢١٦١، ٢١٦٣
المؤتمر العربي (١: ١٩١٣: باريس): ١٩٩٧
المؤتمر القومي العربي (١: ١٩٩٠: تونس): ١٩٩٦، ١٩٩٧، ٢٠٠٠
المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (١٩٦٢): ٢٠٢٧
موزامبيق: ١٨٧٢، ١٩٠٥
المؤسسة الثقافية العربية: ٢٠١٥
مؤسسة الدراسات الفلسطينية: ٢١٣٨
مؤسسة عبد الحميد شومان: ٢٠١٥، ٢١٣٤
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: ٢٠٠٣
مؤسسة (UMI): ١٩٣٦
موسكو: ١٨٠٥، ١٨٤٨
ميتسوكو اوشيدا: ٢٠٥٠
ميثاق الحقوق (١٧٩١): ١٨٨٤

— ن —

النادي الثقافي العربي: ٢١١٨
النازية: ١٧٧١، ١٧٧٣، ١٨٠٠، ١٩٤٠
ناغاساكي: ٢٠٧١
نايبول، ف.: ١٩٤٠ ـ ١٩٤٢
نايسبت، جون: ١٩٠٦
نبوخذنصر: ١٨٣٦
الندوة اللبنانية: ١٦٥٠، ٢١١٠
النزاع العربي ـ الإسرائيلي انظر الصراع العربي ـ الصهيوني
النزاع المصري ـ الإسرائيلي: ١٨٧٩
نزع أسلحة الميليشيات (لبنان): ٢١١٦
النظام الاقتصادي العالمي: ١٧٤٠
النظام الرأسمالي: ٢١٦٦
النظام الشيوعي: ١٦٦٢، ١٨٤١، ، ١٨٦٥، ١٨٧٠، ١٩٨٨، ٢٠٧٣، ٢١٦٦
النظام العالمي الجديد: ١٩٥٩، ٢١٤٨، ٢١٨٥، ٢١٨٧
النظام العربي: ٢٠٠٥، ٢٠٧٠
النظام الغربي: ١٦٦٢
النفط: ١٦٥٧، ١٦٥٩، ١٨٩٠، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٥، ١٩٥٨، ١٩٩٣، ٢٠٥٥، ٢١٥٠، ٢١٨٤
النقد الذاتي: ١٧٢٤، ١٨٢٨، ١٨٣٣، ١٨٤٣، ١٩١١، ١٩٨٩، ١٩٩١، ١٩٩٣، ٢٠٩٥
النمسا: ١٨٦٨، ١٨٧٢
النمو الاقتصادي انظر الانماء الاقتصادي
نن، سام: ١٩٦١
نهر الأردن: ١٨٣١، ١٨٣٣
نهر الفرات: ١٨٣٢
نهر الليطاني: ١٨٣١
نهر النيل: ١٨٣٢
نهرو، جواهر لال: ١٧٠٥، ١٩٢٥، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤
النهضة الأوروبية: ١٧٨٢، ١٨١٤
النهضة الثقافية: ١٧٦٥، ٢٠٨٢
النهضة السياسية: ١٧٦٥
النهضة الصناعية: ١٨٨٢
النهضة العربية: ١٧٨٣، ١٧٨٩، ١٨٨٠، ١٩٩٧، ٢٠٠٣، ٢٠١٥، ٢١٦٦، ٢١٧٤
نورودوم سيهانوك (ملك كمبوديا): ١٨٩٩، ١٩٠٠
نوفل، محمد نبيل: ٢١٣٤، ٢١٣٥
نيكسون، ريتشارد: ١٩٥٩
نيوزيلندا: ١٩٠٤
نيويورك: ١٨٩٣ ـ ١٨٩٥، ١٩٠٦، ٢٠٤٤

— هـ —

هاريجان انظر المنبوذون
هافيل، فلاتسلاف: ١٨٠٥، ١٨٦٥ ـ ١٨٦٨
هاملتن، الكسندر: ١٨٨٣
هايلي مريام، منغيستو: ٢٠٨١، ٢٠٨٥
هجرة اليهود السوفيات: ١٨٤٤، ١٨٧٧، ١٨٩٥، ١٩٦١، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٩٩، ٢١٧٢، ٢١٨٣
هجرة اليهود الفالاشا: ٢٠٨٦
الهجوم العسكري العراقي على الكويت انظر احتلال العراق للكويت
الهدنة الاسرائيلية ـ الأردنية (١٩٤٩): ٢١٤٢
الهلال الخصيب: ١٧٦٥، ١٨٨٠
الهند: ١٦٩٥، ١٧٠٠ ـ ١٧٠٢، ١٨٩٨، ١٩١٥
الهند الصينية: ١٨٩٩
الهندسة البيولوجية: ١٧٤٢
الهندسة الحياتية انظر الهندسة البيولوجية
الهندوس: ١٦٩٥، ١٦٩٩، ٢٠٨٣
الهندوسية: ١٧٧٠
هنغاريا: ١٩٨١
الهنود الحمر: ١٨٨١
هولندا: ١٨٧٢، ٢٠٣٣
هونغ كونغ: ١٩٠٤ ـ ١٩٠٧
هيروشيما: ٢٠٧١
هيغل، فريدريش: ١٧٧١، ١٩٤٠
هيئة الدراسات العربية في الجامعة الأميركية في بيروت: ١٦٧١

— و —

واشنطن، جورج: ١٨٥١، ١٨٨٣
وايزمن، حاييم: ١٨٩٦
الوحدة العربية: ١٧٧٧، ١٧٨٠، ١٧٨٣، ١٧٩٠، ١٩٧١، ٢٠١٥، ٢٠٦٥
الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١): ١٨٨٠

وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة (لبنان): ٢١٠٦، ٢١١٦
وزارة الدفاع الأميركية: ١٩٥٧، ٢٠٤٠
وسائل الاعلام الأميركية: ١٨٧٨
وسائل الاعلام العربية: ١٨٣١، ٢٠١٩
وسائل الاعلام الغربية: ٢٠١٩
وعد بلفور (١٩١٧): ١٦٥١ ـ ١٦٥٣، ٢٠٧٤
الوفد الاسرائيلي إلى مؤتمر السلام: ٢١٨٤
ـ انظر أيضاً المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١: مدريد)
الوفد السوري إلى مؤتمر السلام: ٢١٨٤
ـ انظر أيضاً المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١: مدريد)
الولاء العربي: ١٧٠٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٩١٢
الولايات المتحدة الأميركية: ١٧٦٧، ١٧٨٥، ١٧٨٩، ١٨٠٦، ١٨٠٩ ـ ١٨١١، ١٨١٤ ـ ١٨١٧، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٩، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٤٤، ١٨٥٠ ـ ١٨٥٢، ١٨٥٤ ـ ١٨٥٧، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٧ ـ ١٨٧٩، ١٨٨١ ـ ١٨٨٣، ١٨٨٨، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٧، ١٨٩٩، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٩، ١٩١٥ ـ ١٩١٩، ١٩٢٩ ـ ١٩٣١، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٦، ١٩٣٩، ١٩٤٨، ١٩٥١، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢، ١٩٦٩، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٠، ١٩٨٨، ٢٠٢١، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤١، ٢٠٤٣، ٢٠٤٥، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٦٧، ٢٠٧٢، ٢٠٧٤، ٢٠٨٥، ٢٠٩٥، ٢١٠٤، ٢١١٤ ـ ٢١١٦، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤٥، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٥٥ ـ ٢١٥٧، ٢١٦٢، ٢١٧٥، ٢١٧٧، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨٢ ـ ٢١٨٥
ولز، هربرت جورج: ٢١٣٧
وهبة، اولغا: ٢١٧٧
ويلسن، ودرو: ٢١٤٧

ـ ي ـ

اليابان: ١٧٧١، ١٧٨٩، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٧١، ١٨٧٣، ١٨٩٨، ١٩٠١، ١٩٠٣، ١٩٠٥، ١٩٠٧، ١٩٥٨، ١٩٨١، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٤٩ ـ ٢٠٥١، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢١٦٥
ياسين، كاتب: ٢٠٥١
يزيد بن معاوية: ٢٠٦٢
اليمن: ١٦٥١، ١٨٣٤
اليهودية: ١٦٥٣، ١٧٧٠، ١٧٧٣
يوحنا بولس الثاني (البابا): ١٨٣٨
يوغوسلافيا: ٢١١٣، ٢١٤٥

الفهرس العام(*)

ـ أ ـ

الآداب
٢: ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٩، ٧٧٣، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٨٤، ٧٨٧، ٧٩٠
آراس، رشدي
١: ٣١٢
الآراميون
١: ١٠٦ ـ ١٠٨
٢: ٧٦٣
آسيا
١: ٣٩٥
٢: ٥٨٦، ٦٠٧، ٦٢٢ ـ ٦٢٤، ٦٢٦، ٩٤٩، ١٠٠٠
٣: ١١٤٦، ١١٥٧، ١١٧٨، ١٢٦٢، ١٥٦٤، ١٥٧٣، ١٥٩١، ١٥٩٢
٤: ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٨٢، ١٧٩٢، ١٧٩٩، ١٨٣٨، ١٩٨١، ٢٠٢٦، ٢٠٦٤، ٢٢١٣
ابا ايبان
٤: ١٨٩٦
الابداع التاريخي
١: ٥٠٧، ٥١٠، ٥١٢، ٥٥١
الإبداع الجمالي
٢: ٨٨٠، ٨٨١
الإبداع الحضاري
٣: ١٣٨٤، ١٥٤٤
الإبداع الخلقي
٢: ٨٨٠، ٨٨١
الإبداع العلمي
٣: ١٤١١
٤: ٢١٣٧
الإبداع الفكري
٣: ١٤١١
الإبداع الفني
٢: ٨٨٨، ٩١٢
٣: ١١٥٠
ابن أنس، مالك
١: ٣٦٥
ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد
١: ٣٨٤، ٤٠٩
٢: ٧١٣ ـ ٧١٦، ٧١٩ ـ ٧٢١، ٧٢٣، ٧٥٣، ٧٥٦، ٨٠٣، ٨٣٢، ٨٤٣
٣: ١١١١، ١٣٩٢، ١٥٢٤، ١٥٩٣، ١٦١٠
٤: ٢٠٦٢، ٢١٥٨
ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد
٣: ١٠٧٤، ١٥٩٨
ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد
٤: ٢٠٣٧، ٢٠٦١
ابن عبد المطلب، أبو طالب
١: ١٢٢
ابن عيينة، سفيان
١: ٣٦٥
ابن النديم، أبو الفرج محمد بن اسحق
١: ١٢٦
أبو جودة، ميشال
٢: ١٠٢٢
أبو خليل، جوزف
٤: ٢٠٨٧، ٢٠٨٩، ٢٠٩١، ٢٠٩٢
أبو رديني، باتريشيا
٤: ١٩٠٦
الابيقوريون
٣: ١٥١٠
أتاتورك، كمال
٢: ٨٦١
اتحاد الجامعات الأفريقية
١: ٣٩
اتحاد الجامعات العربية
١: ٣٩
٣: ١٢٧٩
٤: ١٩٣٨
الاتحاد السوفياتي
١: ٢٣، ٣٢
٢: ٦٤٩، ٩٤٩، ١٠٢٤

(*) الأرقام الواردة في هذا الفهرس هي الأرقام المدونة في يسار الصفحة في المجلدات الأربعة، أمّا الأرقام من ١ الى ٤ المذكورة قبل أرقام الصفحة والمتبوعة باشارة (:) فهي تشير الى رقم المجلد.

٣: ١٠٨٩، ١٠٩٧، ١١٣٣، ١١٥٢، ١١٥٧، ١١٧٥، ١١٨٧، ١١٩٦، ١١٩٧، ١٢٦٢، ١٣٣٥، ١٤٠٤، ١٤٣٣، ١٥٤٠، ١٥٧٦
٤: ١٧٨٥، ١٧٩٢، ١٧٩٨، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨١٧، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٣، ١٨٩٦، ١٩٠٢، ١٩٠٦، ١٩٦١، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ٢٠٣١، ٢٠٣٩، ٢٠٥٦، ٢٠٦٣، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٨٥، ٢٠٩٥، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤٥، ٢١٤٩، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٨٤، ٢١٨٦

الاتحاد العالمي للمدن المتحدة
٣: ١١٨٢

الاتحاد العربي
١: ٢٢٩

الاتحاد الفيدرالي
٣: ١٥٧٨

اتحاد الكتّاب اللبنانيين
٤: ٢١١٧

الأتراك
٢: ٨٥١

الاتصال الجماهيري
٢: ٨٤٨، ٨٤٩

الاتفاق الثقافي العربي (١٩٤٥)
٤: ٢٠٠٤

الاتفاق الثلاثي (١٩٨٥)
٤: ٢٠٩٦

اتفاق الطائف (١٩٨٩)
٤: ٢٠٨٨، ٢١١٦

اتفاق غزة ــ اريحا (١٩٩٣)
١: ٢٧

اتفاقية سايكس ــ بيكو (١٩١٦)
١: ١٤

اتفاقية كامب ديفيد انظر **معاهدة السلام المصرية ــ الإسرائيلية (١٩٧٩)**

أثينا
١: ٥٠٧
٢: ٧٧٨

أثيوبيا
٤: ١٨٣٢، ١٩٧١، ٢١٤٥

الاجتياح الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢)
٣: ١٤١٩، ١٤٢٠

الأجهزة العسكرية الأميركية
٤: ١٨٧٩

الأجهزة العسكرية العراقية
٤: ١٨٧٩

الاحتكار
٤: ١٨٤١، ١٨٤٣، ١٨٤٤

الاحتكار الرأسمالي
٤: ١٨٤٢

الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين
٣: ١٣٢٤، ١٥٦٥

احتلال العراق للكويت
٤: ١٨٧٨، ١٨٨٨، ١٨٩٢، ١٩٢٩، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٧ - ١٩٥٩، ١٩٩٠، ٢٠٤٠

الاحتلال الياباني
٤: ١٨٩٩

الأحمد، صلاح
٤: ٢١٣٤

الإدارة العامة لتشجيع الخبرات العربية (ليبيا)
٣: ١٢٧١

الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية
٣: ١٤٥٨

ادامس، جون
٤: ١٨٥٢، ١٨٨٣

الأدب التوجيهي
١: ١٤٣، ١٤٦، ١٤٨

الأدب العابث
١: ٢٧٨

الأدب العربي المهجري
٢: ٨٤٥

الأراضي العربية المحتلة
٤: ٢١٢٨، ٢١٧٢

ارخميدس
٢: ٩٤٥

الأردن
٤: ١٦٥٢، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٩٧٠، ١٩٧٣، ٢١٤٢

أرسطو
١: ٣٠٦، ٣٠٩، ٤٥٦، ٤٨٠، ٤٨١

٢: ٧٧٨، ٨٠٣، ٨١٩، ٨٣٦
٣: ١٠٦٧، ١١١١، ١٣٠٧
٤: ١٧٥٧، ١٩٦٢
اريتريا
٤: ٢٠٨٥
الأزمة الاقتصادية
١: ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٧
الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩):
٣: ١٥١٨
الأزمة الروحية
١: ١٧١ ـ ١٧٥، ١٧٧، ٢٨٦
أزمة الشرق الأوسط
٣: ١٣٨٠، ١٤٢٥، ١٤٥٧
٤: ١٨٦٠، ١٨٦١
أزمة الطاقة
٣: ١١٧٩
الأزمة العالمية
١: ٢٧٩ - ٢٨١
الأزمة العربية
١: ٢٧٣ - ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٦
الأزمة اللبنانية
٣: ١٤٢٥
أزمة النهوض الحضاري
٣: ١٥٣٧، ١٥٥٠
الأزهري، أبو منصور
١: ٣٦٥
الأساليب التعليمية الجديدة
١: ٣٢٨
اسبانيا
١: ٢٥١
٢: ٧٦٤
٤: ١٩١٥ - ١٩١٨، ٢٠٣٣، ٢١١٤
أستراليا
٢: ٦٢٢، ٩٤٩
٤: ١٩٠٤، ١٩٣٠، ١٩٣١
الاستعمار
٢: ٧٠٣، ٧٠٤، ٨٤٧
الاستعمار البريطاني
٤: ١٨٨٢، ٢١٦٥
الاستعمار التقليدي انظر الاستعمار القديم
الاستعمار الحديث
٢: ٨٤٩
٣: ١٥٤٢، ١٥٤٥
٤: ١٧٤٠
الاستعمار الرأسمالي
٣: ١١٧٢
الاستعمار الصهيوني
١: ٢١٤
الاستعمار الغربي
٣: ١٢٧٨، ١٣٢٤، ١٣٢٦، ١٥٧٥
الاستعمار الفرنسي
٢: ١٠٠٢
الاستعمار القديم
٣: ١٥٤٢، ١٥٤٥
٤: ١٧٤٠
الاستغلال الاقتصادي
٢: ٨٤٧
الأسد، حافظ
٤: ٢٠٩٤
اسرائيل
١: ٢٧، ٤٢، ٣٢٢، ٣٤٥
٢: ٦٧٤، ٩٩٣، ١٠٠٠، ١٠٠٥، ١٠١٦، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٩، ١٠٣٤
٣: ١١١٠، ١٢٤٨، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٧٣ ـ ١٢٧٥، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٤٠١، ١٤٠٤، ١٤٢٣، ١٤٥٥، ١٤٧١، ١٥٦٥، ١٥٧٥، ١٥٧٦
٤: ١٦٥٣ - ١٦٥٧، ١٦٥٩، ١٦٦١ - ١٦٦٣، ١٦٦٩، ١٦٩١، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٨٣١ ـ ١٨٣٣، ١٨٣٥ - ١٨٣٧، ١٨٤٤، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٨٩، ١٨٩٣، ١٨٩٥ ـ ١٨٩٧، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٩، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٥، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢، ١٩٩١، ١٩٩٢، ٢٠١٩، ٢٠٧٢، ٢٠٧٤، ٢٠٨٦، ٢٠٨٨، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢١٢٨، ٢١٣٤، ٢١٣٨ - ٢١٤٣، ٢١٤٧، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٧٢، ٢١٧٥، ٢١٨٢ - ٢١٨٥

الاسكندر المقدوني
٢: ٨٤٤
الاسكندرية
٢: ٧٧٨
الإسلام
١: ١٩، ٣٥، ١٢٠، ١٢١، ٣٣٦
٢: ٧٠٣، ٧٣١، ٨٠٣، ٨٢٠، ٨٢٣، ٨٢٥، ٨٥٣، ٨٩٦
٣: ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١١٠٧، ١١١٠، ١١١١، ١١٥٩، ١٢٣٢، ١٣٠٨، ١٤٠٨، ١٤٣٠، ١٤٦٩، ١٤٧٢، ١٤٧٥، ١٥١٠، ١٥٧٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٣، ١٥٩٥، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٦٠١، ١٦١٢، ١٦١٣
٤: ١٦٩٦، ١٧٧٠، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٨٠٣، ١٨٠٦، ١٨٤٢، ١٨٤٦، ٢٠٩٧، ٢١٤٦
الأسلحة الحربية
٣: ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٣١، ١١٣٢
الأسلحة النووية
٣: ١٠٨٩، ١١٩٦، ١١٩٧، ١٤٣٣، ١٥١٨
٤: ١٨٠٥، ١٩٥٢
أشبي، إريك
٣: ١٣٦٠
الاشتراكية
٢: ٧٠٣، ١٠٠٥ ـ ١٠٠٧
٣: ١٠٩٦، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٣٤، ١٢٦٠، ١٣٣١، ١٤٣١
٤: ٢٠٢٧، ٢٠٢٨
الاشتراكية اليوتوبية
٣: ١١١٥
الاصلاح الاجتماعي
٢: ٦٦٩، ٦٧٠
٣: ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٥، ١٣١٧
٤: ١٦٥٧، ١٧٧١
الاصلاح الإداري
٤: ٢١١٦
اصلاح الأشخاص
٣: ١٢٩٩، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٣، ١٣٤٧
الاصلاح الاقتصادي
٤: ١٧٧١
اصلاح الأنظمة
٣: ١٢٩٩، ١٣٠٣، ١٣١٠، ١٣١٧، ١٣١٩، ١٣٢١، ١٣٣٠، ١٣٣٩، ١٣٤٠
اصلاح الأنظمة العربية
٣: ١٣٣٧، ١٣٣٨
الاصلاح التربوي
٣: ١٣٥٥، ١٣٦٢، ١٣٦٤ - ١٣٦٧، ١٣٦٩، ١٣٧٠
الاصلاح الثوري
٣: ١٣٢٣
الاصلاح الديني
٢: ١٠٠٥
٣: ١١٥١، ١٥٧٢
٤: ١٧٢٩
الاصلاح الذاتي
٣: ١٣١٥
الاصلاح السياسي
٤: ١٨٣٠، ١٨٣٢، ١٨٣٣
الاصلاح الكنسي
١: ٣٠
اصلاح النفوس
٣: ١٣٠٥، ١٣١٠، ١٣١١
اصلاحات محمد علي
٣: ١٦٠١
الأصمعي
٢: ٧١٣
الأصولية
٤: ١٨٤٣
الأصولية الإسلامية
١: ٣٣
اضطهاد اليهود
١: ٢٥١
الأطماع الصهيونية
٣: ١٤٢١
اعلان استقلال الولايات المتحدة الأميركية
٤: ١٩٤١
اعلان إنشاء دولة إسرائيل (١٩٤٨)
٤: ٢١٣٩
الإعمار الاقتصادي للبنان
٤: ٢١٠١
الإعمار الإنساني للبنان
٤: ٢١٠٣، ٢١٠٥

الإعمار المادي للبنان
٤: ٢١٠١، ٢١٠٢
الاغريق
٢: ٧٧٥، ٨٥٠
أغسطينوس (القديس)
١: ٣٨٤
٢: ٨٠٣، ٨٢٣
٣: ١١١٠، ١٤٢٩، ١٥١٠
أفريقيا
١: ٣٩٥
٢: ٦٢٢ ـ ٦٢٤، ٦٢٦، ٩٤٩، ١٠٠٠، ١٠٠٤
٣: ١١٤٦، ١١٥٧، ١١٧٨، ١٥٦٤، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٩١، ١٥٩٢
٤: ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٨٢، ١٧٩٢، ١٧٩٩، ١٨٣٨، ١٨٥٦، ١٨٧٣، ١٩٨١، ٢٠٢٦، ٢٠٦٤، ٢١١٣
أفغانستان
٤: ١٩٨٢، ٢١١٣
أفلاطون
٢: ٧٤٢، ٧٧٨، ٨٠٣، ٨١٩
٣: ١١١١، ١١١٢، ١٣٠٧، ١٥٠٩
الأفلاطونية الجديدة
٢: ٨٢٠
الاقتصاد الأميركي
٤: ٢٠٣٤
اقتصاد السوق
٤: ١٨٤٦
الاقتصاد العالمي
٤: ١٩٨١
الاقتصاد العربي
٤: ١٦٥٩
الاقتصاد اللبناني
٤: ٢٠٩٩، ٢١٠٤، ٢١٠٦
الأكاديمية الأميركية للأداب والعلوم
٣: ١١٢٧
أكاديمية العلوم السوفياتية
٣: ١١٢٨
الالتزام الخلقي
٣: ١٢١٦
إللول، جاك
٣: ١١٢٦
المانيا
١: ٩٤، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ٢٥١، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٤٧
٢: ٧١٨، ٨٢١، ١٠٠٠
٣: ١٣٢٦، ١٥١٤، ١٥١٦، ١٥٧٧، ١٦٠٩
٤: ١٧٧٦، ١٩٣٠، ١٩٣٦، ٢٠٣٤، ٢٠٥٦، ٢٠٧١، ٢٠٧٢
ألمانيا الشرقية
٣: ١١٥٢
٤: ٢٠٥٢
ألمانيا الغربية
٣: ١١٢٩، ١١٥٢، ١٣٦٤، ١٥٤١
٤: ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٣٦، ١٩٠٥، ٢٠٣٥
الإمارات العربية المتحدة
٤: ١٨٧٢
الامبراطورية البيزنطية
٣: ١٥٩٢، ١٦٠٩
الامبراطورية الرومانية
١: ٢٣٨
٣: ١٤٢٩، ١٥٣٢، ١٦٠٩
الامبراطورية الساسانية
٣: ١٥٩٢، ١٦٠٩
الامبراطورية العثمانية
١: ١٤، ٢٤٩
٤: ١٩٧٦
الإمبريالية
٣: ١٣٢٨
الأمة الإسلامية
١: ٣٩٣
٣: ١٥٧٩، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٦٠٩
الأمة الألمانية
١: ٧٩
الأمة العربية
١: ٣٧، ٦١ ـ ٦٥، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٩ ـ ٨٥، ٨٨، ٩٣ ـ ٩٥، ١١٣، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٢ ـ ١٢٥، ١٢٨، ١٣٤، ١٦٤، ١٧٢، ١٨١، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٣، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٦، ٣١٥،

٣٢٤ - ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٦١، ٣٩٥، ٤٠٤، ٤٤٧، ٥٢٢، ٥٢٦
٢: ٦٧٤، ٦٧٥، ٩٩٤
٣: ١٥٥٠، ١٥٧٩
٤: ١٦٥١ - ١٦٥٣، ١٦٥٥، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٧٧٦، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٩٥٥، ١٩٦٨، ١٩٩٦، ٢٠٠٧

الأمة اليابانية
٤: ٢١٥٣

الأمم المتحدة
١: ٢٧، ٢٠٣، ٢٢٣، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٩٣
٢: ٥٨٥، ٦٠٥، ٦٢٦، ٦٢٨، ٩٠٣، ٩٥٩، ٩٦١، ٩٨٧، ٩٩٣، ١٠٠٤، ١٠٢١
٣: ١١٧٢، ١١٧٩، ١١٨٢، ١١٩٦ - ١١٩٨، ١٢٠٣، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٧٣، ١٣٢٩، ١٤٠٤، ١٤٢٥، ١٤٣٧، ١٤٤٤، ١٤٥٥، ١٥٥٨، ١٥٦٢
٤: ١٧٦٨، ١٧٩٠، ١٨٣٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٩٣ - ١٨٩٦، ١٩٠٠ - ١٩٠٢، ١٩٠٦، ١٩١٠، ١٩٥٢، ١٩٥٧، ١٩٦٠ - ١٩٦٢، ١٩٧٠، ٢٠٣٩، ٢٠٥٤، ٢١٣٨ - ٢١٤٣، ٢١٤٧، ٢١٤٨

الأمن الغذائي
٤: ١٨٣٢

الأمن القومي
٤: ٢٠٧٩

الأمية
١: ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٠
٢: ٨٧٥، ٩٧٧
٣: ١٣٤٥، ١٥٤٣
٤: ٢١٧٠

أميركا
١: ٣٩٥
٢: ٥٨٦، ٧٤٣، ٩٤٩، ١٠٠١
٣: ١١٥٧، ١٣٠٥، ١٩١٠
٤: ١٧٦٧، ١٧٧٠، ١٨٠٥، ١٨١٥، ١٨٦١، ١٩٤٦، ١٩٦٥، ٢٠٤٦، ٢٠٩١

أميركا اللاتينية
٣: ١١٤٦، ١١٥٧، ١١٧٨، ١٢٦٢، ١٣١٦، ١٣٤٤، ١٣٤٥
٤: ١٧٨٢، ١٧٩٢، ١٧٩٩، ١٩١٥ - ١٩١٩، ١٩٣٠، ١٩٨١، ٢٠٦٤، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١٤٩

أميركا الوسطى
٤: ١٩١٧

انبذقليس
٢: ٨١٩

الانتاج العلمي
٤: ٢١٣٤ - ٢١٣٦

الإنتاج القومي
٢: ١٠٠٩

الانتداب على العراق
٤: ١٦٥١

الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧)
٤: ١٧٧٥، ١٨٧٧، ١٩١٢، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ٢١٦١، ٢١٨٣

الانتماء الطائفي
٣: ١٣٩١

الانتماء العربي
٣: ١٣٧٩

الانتماء الوطني
٣: ١٣٩١

الانثروبولوجيا انظر علم الأجناس

انجلز، فريديرك
٢: ٧٥٥، ٨٢٨
٤: ٢٠٧٤

الأندلس
١: ٣٩٧، ٥٣٠
٤: ٢٠٦١

اندونيسيا
٤: ١٩٠٠

الإنسان العربي المتحضر
٢: ٦١٤، ٦١٥

الانشاء الحضاري
٢: ٨٣٥، ٩١٨

انطاكية
٢: ٧٧٨

الأنظمة الاوتوقراطية
٤: ١٧٩٩، ١٨٠٠

الأنظمة العربية
٣: ١٣٣٦، ١٤٢٥
الانعاش الاجتماعي
٢: ٦٥٩، ٦٦١ ـ ٦٦٩
انفجار السكان انظر التفجر السكاني
انكلترا انظر بريطانيا
الانماء
٢: ١٠٠٩
الانماء الاجتماعي
٣: ١١٩٩، ١٢٠١، ١٢٦٥، ١٢٧١، ١٢٧٤، ١٣٣٨، ١٤٠٧
الانماء الاقتصادي
١: ٣٢٧
٢: ٧٠٤
٣: ١٠٨٦، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١١٩٩، ١٢٠٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٦٥، ١٢٧١، ١٢٧٤، ١٣٣٤، ١٣٣٨، ١٣٦٩، ١٣٩٥، ١٤٨٣، ١٥٥٩، ١٥٦٢
٤: ١٨٢٥، ١٩٠٥، ١٩٠٩، ٢٠٨٢، ٢٠٨٦، ٢١٥٢، ٢١٦٨
الانماء البشري
٣: ١٣٣٤، ١٣٥٧
الانماء الثقافي
٣: ١٤٠٧
الانماء الحضاري
٣: ١٣٣٨
الانماء السكني
٣: ١٠٩٢
الانماء العربي
٣: ١٥٥١، ١٥٥٨، ١٥٦٣
الانماء القومي
٣: ١٢٦٦، ١٤٥٥
الانماء المادي
٣: ١٣٥٧
انهيار النظام السوفياتي
٤: ٢١٥٦، ٢١٦٢، ٢١٧٢، ٢١٨٢
أوروبا
١: ١٩، ٣٠، ٢١٧، ٢٥١، ٢٥٤، ٣٩٥، ٥٠٧
٢: ٥٨٤، ٥٨٦، ٦٢٢، ٧٠٣، ٧٤٣، ٧٥٥، ٧٦٨، ٧٩٦، ٨٢١، ٨٤٩، ٩٤١، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٩، ٩٥٠، ١٠٠١، ١٠٠٥
٣: ١٠٧٠، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١١٢٩، ١١٤٦، ١١٥٧، ١١٦٨، ١٥١٢، ١٥٦٤، ١٥٧٤، ١٦١٣
٤: ١٧١٠، ١٧٢٩، ١٧٣٢، ١٧٦٧، ١٧٧٧، ١٧٩٩، ١٨٣٨، ١٨٥٢، ١٨٧٣، ١٨٩٣، ١٩٣٦، ١٩٣٩، ١٩٦٥، ١٩٧١، ٢٠٢٦، ٢٠٥٠
أوروبا الشرقية
٤: ١٧٨٥، ١٨٤٠، ١٨٤٣، ١٨٤٦، ١٨٦٥، ١٨٦٧، ١٨٧٠، ١٩٦١، ١٩٦٦، ١٩٨١، ١٩٨٢، ٢١٨٦
أوروبا الغربية
٣: ١٥٥٦، ١٥٧٢، ١٥٨٠
٤: ١٧٩٨، ١٩٢٢، ١٩٥٨، ١٩٨٠
أورول، جورج
٣: ١١١٨
أوزبكان، حسن
٣: ١١٢٧
اوستن، وارن
٤: ٢١٤٠
اوغندا
٤: ١٨٣٢
أوقيانوسيا
٣: ١١٥٧
اوليفييه، جان ايف
٤: ٢١٣٨
أوين، روبرت
٣: ١١١٥
ائتلاف قوى المقاومة (كمبوديا)
٤: ١٩٠٠
ايران
١: ٢٥٣
٣: ١٣٢٥
٤: ١٩٥٨، ٢٠٣٢
ايرلندة الشمالية
١: ٣٣
أيزينهاور، دوايت
٣: ١٤٣٦

ايطاليا
١: ٩٦، ٩٨، ٩٩، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٤٧
٢: ٦٤٩، ٨٤٧
٣: ١١٢٩، ١٣٢٦، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥٧٧، ١٦٠٩
٤: ١٨٧٢، ٢٠٣٥
اينشتين، البرت
٢: ٥٨٤
ايونيا
٢: ٧٧٨

— ب —

بارتو (ايطالي)
١: ٩٥
بارّس (سياسي فرنسي)
١: ٩٥
باريس
١: ١٣٠
باكستان
١: ٣٢
٤: ٢٠٨٣، ٢١١٣
باكون، فرنسيس انظر بيكون، فرنسيس
البالينتولوجيا انظر علم الإحاثة
البتراء
٢: ٨٤٥
بترفيلد
١: ٤٧٤
البترول انظر النفط
البحث التأريخي
١: ٤٢٦، ٤٣٨، ٤٣٩
البحث العلمي
١: ٤١، ٤٣، ٤٤
٢: ٦٠٦، ٦٧٤ ـ ٦٧٨، ١٠١١
٣: ١٢٧٢، ١٢٧٩، ١٤٧٩، ١٥٤٤
٤: ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٧، ١٧١٩، ١٧٥٨، ١٨١٩، ١٩٣٤، ١٩٣٦
البحث العلمي العربي
٣: ١٢٦٥
البحرين
٤: ٢٠٦٠، ٢٠٦٤
البداوة
٢: ٧١٤، ٧١٥، ٧٢٣
البدائية
٢: ٧٢٥، ٧٣١، ٧٥٥، ٧٧٥، ٩١٠، ٩١١، ٩١٣، ٩٣٢، ٩٦٩
٣: ١٠٧٨، ١١٠٨، ١٢٢٤، ١٢٨٧، ١٤٢١، ١٤٩٤، ١٥٠٢، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٦١٢
٤: ١٧٤٤
بدر، ألبرت
١: ٣٧٦
البرابرة
١: ١٣٠، ٢٣٨
٢: ٨٥٠، ٨٥٢، ٨٦١
٣: ١٥٢٤، ١٥٣٢
براساد، راجندرا
٤: ١٧٠٢
برامج التعليم
١: ٣٣١
البرامج الجامعية
٤: ١٧٢٣
البراهما انظر الروح المطلقة
براهه، تيخو
٢: ٥٨٤
براون، هاريسون
٣: ١١٢٧
البرتغال
٤: ١٩١٥
برجيه، غاستون
٣: ١١٢٣، ١١٢٦، ١١٢٧
برديايف، نقولا
١: ٣٨٤، ٤٧٤
٢: ٧٨٨
بركلس
١: ٥٠٧
برلين
١: ١٢٩
٣: ١٥١٦
برمانيذس
٢: ٨١٩
برودون، بيار جوزف
٣: ١١١٥

البروليتاريا
٣: ١٠٩٦، ١٥١٧
برونای
٤: ١٩٠٤
بريجنيف، ليونيد
٣: ١٤٣٣
بريطانيا
١: ١٤، ١٩، ٢٦، ٩٧، ٩٨، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٣، ٣٩٦، ٤٤٧
٢: ٦٤٩، ٧١٨، ٨٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠٣
٣: ١٠٨٥، ١١٢٩، ١١٤٢، ١١٥٢، ١٣٦٠، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥٤١، ١٥٦٥، ١٥٧٧
٤: ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٩٣، ١٧٠٢، ١٧٢٩، ١٧٧٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٣٦، ١٨٧٢، ١٨٧٤، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٩٥، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٧، ١٩١٦، ١٩٣٠، ١٩٣٦، ٢٠٣١، ٢٠٣٣، ٢٠٦٠، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١٤٠، ٢١٤٢، ٢١٤٧
البستاني، بطرس
٤: ١٧٦٥
بستوشيف ــ لادا، ايغور
٣: ١١٢٦، ١١٢٨
بسمارك
٤: ١٧٧٦
بطرس الأكبر
٢: ٨٦١، ١٠٠٦
٤: ٢٠٧٣
بغداد
١: ٣٩٧
٢: ٧٧٨
٣: ١١٨٣، ١٦٠٠
٤: ٢٠٦١
بقرادوني، كريم
٤: ٢٠٨٧، ٢٠٩٣، ٢٠٩٧
بكين
٤: ١٩٠٠
بل، دانيال
٣: ١١٢٧، ١١٥٢
بلاد الشام
١: ١٤، ٣٩٧
٣: ١٤٦٩
بلاد فارس
٣: ١٦١٢
بلال، محمد حلمي
٤: ٢١٦٩
بلجيكا
١: ٣٣
٤: ١٨٧٢
بلس، دانيال
١: ١٥
بلس، هاورد
١: ١٥
بلفور، آرثر جيمس
١: ١٤، ١٩
البلقان
١: ٢٢٠
البلقنة
٤: ٢١١٣
البنك الدولي
٣: ١٥٤٢
٤: ١٨٧١، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٧٣
بوخارست
٣: ١١٧٩
بوذا
٢: ٧٦٨
البوذية
٢: ٧٧٨، ٨٠٢، ٨٢٠
٣: ١٣٠٥، ١٤٣٠
٤: ١٧٧٠
بوسويل
٢: ٧١٨
بوسييه، جاك
٣: ١٥١٣، ١٦٠٩
بوش، جورج
١: ٢٣
٤: ١٨٤٤، ١٨٥١، ١٨٥٣، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٧٩، ١٩٥١، ١٩٥٧ ــ ١٩٦١، ١٩٨٢، ٢٠٣٢، ٢٠٣٩، ٢٠٥٧، ٢١٤٨، ٢١٥٧، ٢١٦٢، ٢١٨٥
بول بوت
٤: ١٨٩٩

بولدينغ، كينيث
٣: ١١٢٧
بولس الرسول
١: ٣٦٥
بولونيا
١: ١٠٠، ٢٢٠
بوليبيوس (مؤرخ)
٢: ٨٠٣
بوليفار، سيمون
٤: ١٩١٧، ١٩١٩
بومة مينرفا (الحكمة)
١: ٣٨٤
بومدين، هواري
٣: ١٣٢٩
بيتهوفن
٢: ٩١٢
بيروت
١: ١١، ١٤، ١٦ ـ ١٨، ٢١٦
٣: ١١٨٢، ١١٨٣، ١٣٨٩
٤: ١٩٢٥، ١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٨١، ١٩٩٧، ٢٠١٤، ٢٠١٧، ٢٠٩٠، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٨، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١٥٠، ٢١٧٩
البيروقراطية
٤: ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٨٧، ٢١٣٦
البيريسترويكا
٤: ١٩٨١
بيرين، جاك
٣: ١٥٠٠
بيستل، ادوارد
٣: ١٠٩٢
بيكر، جيمس
٤: ١٩٥٧، ١٩٦٠، ٢١٥٧
بيكون، فرنسيس
٢: ٥٨٤
٣: ١١١٥، ١٥١٣
بيير، كسان
٢: ٧٩٩

ـ ت ـ

التأثير الحضاري
٢: ٨٥٠، ٨٥١، ٨٦٤
التأريخ الاجتماعي
٣: ١٤٩٥، ١٥٠٠
التاريخ الاسلامي
١: ٣٩٣
٣: ١٥٩٣، ١٥٩٦، ١٥٩٨
٤: ١٧٨٣
التأريخ الاقتصادي
٣: ١٤٩٥، ١٥٠٠
التاريخ الأوروبي
٢: ٧٩٨
تأريخ التكنولوجيا والعلم
٣: ١٤٩٥
التأريخ الحضاري
٣: ١٤٩٥
التأريخ السياسي
٣: ١٤٩٩
تأريخ العادات والتقاليد الشعبية
٣: ١٤٩٥
التاريخ العالمي
١: ٣٩٣
التاريخ العربي
١: ١٧، ٢١، ٣٨، ٣٦١، ٣٩٧، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٤٠
٢: ٦٠٦
٣: ١٠٦٩، ١٥٧٩، ١٥٩٣، ١٦٠٨، ١٦١٢
٤: ١٧٠٨، ١٧٦١، ١٨٨٠، ١٩٠٩، ٢١٧٣
التأريخ العلمي
٣: ١٤٩٨، ١٥٠٠
التاريخ الغربي
١: ٣٠
٣: ١٠٧٦، ١١١٤
التأريخ الفكري
٣: ١٤٩٥
تأريخ الفنون
٣: ١٤٩٥
التاريخ القومي
٢: ٦١٢

التأريخ الكمي
٣: ١٤٩٩
التاريخ اللبناني
٤: ٢١١٨
تايلاند
٤: ١٩٠٤، ١٩٠٥
تايلور، إ.ب.
٢: ٧١٨
تايوان
٤: ١٩٠٢، ١٩٠٤ ـ ١٩٠٧
التبادل الحضاري
٢: ٦١٩، ٦٢١، ٦٢٧ ـ ٦٣٠، ٦٣٢، ٨١٨، ٨٢٤، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٣٠، ٨٣٢، ٨٣٤، ٨٣٧، ٨٤٧، ٨٥٦
التتر
١: ١٣٠
٢: ٨٥١
تجارة الأسلحة
٤: ١٧٤٠، ٢١٥٢
التجرد التأريخي
١: ٤٤٥
التجزئة العربية
٣: ١٥٧٦
تحدي البقاء
٣: ١١٩٥، ١١٩٧، ١٢٠١
تحديد النمو
٣: ١٠٩٣
التحرر
٢: ٨٩٧ ـ ٩٠٢، ٩٠٥، ٩٠٧، ٩٠٩ ـ ٩١٣، ٩١٥ ـ ٩١٧، ٩٦٧، ٩٧٠، ٩٧٤، ١٠٠٧
٣: ١٠٦٩، ١٠٧٤، ١٠٧٩، ١٠٨٧، ١١٣٤، ١١٤٢، ١٢٠٠ ـ ١٢٠٢، ١٢٠٧، ١٢١٦، ١٢٢٤، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٣، ١٢٨٧، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٥، ١٣١٩، ١٣٢٤، ١٣٢٧، ١٣٣٥، ١٣٦٥، ١٣٨١ ـ ١٣٨٣، ١٣٨٦، ١٤٠٦، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٣٥، ١٤٤١، ١٤٥٨، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٥، ١٤٩٠، ١٥١٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٧، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦٥، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٨٢ ـ ١٥٨٥، ١٥٩٥، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦١١، ١٦١٥
٤: ١٦٧٤، ١٦٩٣ ـ ١٦٩٦، ١٧٠٠، ١٧٠٢ ـ ١٧٠٤، ١٧٠٧، ١٧١٢، ١٧١٥، ١٧١٧، ١٧٢٥، ١٧٣٣، ١٧٣٥، ١٧٣٨، ١٧٤٣ ـ ١٧٤٥، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٦٥، ١٧٨٢، ١٧٨٤ ـ ١٧٨٧، ١٨٠١، ١٨٠٧، ١٨١٣، ١٨٣٨، ١٨٤١، ١٨٤٨، ١٨٥٠، ١٨٥٨، ١٨٦٥، ١٨٦٨، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٥٤، ١٩٧٧، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦، ١٩٨٩، ١٩٩٩، ٢٠٠١، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٧٣، ٢٠٧٦ ـ ٢٠٧٨، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٦، ٢١٢٥، ٢١٢٨، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٧٠، ٢١٧٤، ٢١٧٦
التحرر الاجتماعي
٢: ٩٧٩
التحرر الاقتصادي
٢: ٩٦٥، ٩٧٩
٣: ١٤٥٢
التحرر السياسي
١: ٤٠١
٢: ٩٦٥، ٩٧٩
٣: ١٤٥٢
التحرر العربي
٣: ١٤١٠
التحرر الفكري
٣: ١٤٥٢
تحرير الأرض
٤: ١٦٩٤
تحرير الانسان
٢: ٦٠٤ ـ ٦٠٦: ٦٠٨، ٦٠٩
٤: ١٦٩٤
تحرير الكويت
٤: ٢٠٣٩
التحضر
١: ٢٦، ٣٧
٢: ٧١٦، ٧٢٩، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٦٣، ٧٧٥، ٧٩٣، ٨٣٧، ٨٥٠، ٨٦٧، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٤، ٨٧٦، ٨٧٨، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٣ ـ ٨٨٧، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٦ ـ ٨٩٨، ٩٠٩ ـ

٩١٨، ٩٢٦ ـ ٩٢٨، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٦،
٩٥٢، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧٤، ٩٨٢، ١٠١٥،
١٠٣٣
٣: ١٣٩٣، ١٤٣٥، ١٤٧٢، ١٤٧٦، ١٥٠٨،
١٥١٩، ١٥٢٤، ١٦٠٤
٤: ١٧٣٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٨١٣، ١٩١٢،
١٩٧٨، ٢١١٤

التحقيق العلمي
١: ٤٢٦

التخطيط التربوي
٣: ١٣٦٣

التخطيط العلمي
٣: ١٤١٠

التخلف
٢: ٨٩٥، ٨٩٦، ٩٠٩، ٩١٣، ٩١٧، ٩٦٧،
٩٦٩، ٩٧٢، ٩٧٤، ٩٧٦، ١٠١٠، ١٠١١،
١٠١٣، ١٠١٥، ١٠٣٣
٣: ١٠٩٧، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٣٤، ١١٥٨،
١١٧٢، ١١٧٩، ١١٨٥ ـ ١١٨٧، ١١٨٩،
١١٩٠، ١١٩٨، ١٢٠٠، ١٢٠٢، ١٢٠٣،
١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٦، ١٢٢٣، ١٢٣١،
١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٤١ ـ ١٢٤٤، ١٢٤٨،
١٢٥١، ١٢٦٠، ١٢٦٤، ١٢٧٧، ١٢٩٠،
١٢٩٥، ١٣٠٢، ١٣٢٦، ١٣٤٦، ١٣٤٩،
١٣٥١، ، ١٣٥٣، ١٣٥٩، ١٣٦٢، ١٣٦٤،
١٣٧٦، ١٣٨٢، ١٣٨٦، ١٣٩٠ ـ ١٣٩٢،
١٣٩٦، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٥٠، ١٤٥٩،
١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٧٢ ـ ١٤٧٤، ١٤٧٦،
١٥٤٨، ١٥٦١، ١٥٦٥، ١٥٨٢ ـ ١٥٨٤،
١٦١٥
٤: ١٦٧٤، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٥، ١٧٠٩،
١٧١١، ١٧١٦، ١٧٣٥، ١٧٤٠، ١٧٤٢،
١٧٦٧، ١٧٧٦، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٧،
١٨٠١، ١٨٠٨، ١٨٤٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤،
١٨٩٢، ١٨٩٩، ١٩٣٤، ١٩٥٤، ١٩٥٥،
١٩٨٧، ١٩٩٧، ١٩٩٩، ٢٠٠٧، ٢٠٢٧،
٢٠٦٣، ٢٠٦٥، ٢٠٧٠، ٢٠٧٣، ٢٠٨٤ ـ
٢٠٨٦، ٢٠٩١، ٢١٢٥، ٢١٢٩، ٢١٥٤،
٢١٨٧

التخلف الاجتماعي
٣: ١٢٢٣، ١٥٧٢

التخلف الإداري
٣: ١٣٦٢

التخلف الاقتصادي
٣:١٢٢٣

التخلف التربوي
٣: ١٣٤٨

التخلف الحضاري
٢: ١٠٣٥

التخلف الخلقي
٣: ١٣٩٤، ١٣٩٥

التخلف السياسي
٣: ١٢٢٣، ١٣٩٢

التخلف العربي
١: ٤٧
٣: ١٣٩٦، ١٤٢٠ ـ ١٤٢٢، ١٥٧٦

التخلف العلمي
٢: ٩٩٧، ١٠٠٠، ١٠٠٣، ١٠٢٠
٣: ١٣٩٤

التخلف الوطني
٣: ١٣٩٢

التدريب التقني
٣: ١٣٦١

تدمر
٢: ٨٤٥

التراث الاجتماعي
٣: ١١٨٣

التراث الاسلامي
٣: ١٥٩٦، ١٥٩٩
٤: ٢٠٩٠

التراث الإنساني
١: ٥٣٩ ـ ٥٤٢، ٥٤٥، ٥٤٨
٢: ٦٠٤، ٦٠٦ ـ ٦٠٨، ٦١٤ ـ ٦١٦
٤: ١٧٢٠، ١٧٢١

التراث التحرري
٣: ١٤٤٢، ١٤٤٣

التراث الجامعي
٣: ١٤٨٠

التراث الحضاري
٢: ٥٩٩ ـ ٦١٦، ٦٣٥، ٨٨٢، ٩١٠، ٩١٣
٩١٥، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٤٢

٣: ١٥٤٥
٤: ١٧٢١
التراث العربي
١: ٣٤٨
٢: ٧١٣، ٧١٤
٣: ١٠٧٢، ١٢٢٤، ١٣٨٢، ١٤٧٢
٤: ١٨٠٦، ١٨١٨، ١٨٩٣، ١٩٧٦، ٢١٦٠
التراث العلمي
٤: ١٦٧٩
التراث الغربي
٢: ٧٣٥
التراث القومي
١: ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٨
٢: ٦٠٦ ـ ٦٠٨، ٦١٥
٣: ١٤٠٩
٤: ١٧٢٠
التراث الكلاسيكي
٣: ١٠٧٢، ١٠٧٥
التراث اللبناني
٣: ١٣٩١
التراث اليوناني
٢: ٨٢٥
٣: ١٤٦٩
التربية
٣: ١٣٠١ ـ ١٣٠٣، ١٣٠٦، ١٣١٠، ١٣١٢ ـ ١٣١٩، ١٣٤٠، ١٣٤٣، ١٣٤٧ ـ ١٣٥٨، ١٣٦٠، ١٣٦٢ ـ ١٣٧١، ١٣٧٧
التربية الاستهلاكية
٣: ١٣٥٦، ١٣٥٩
التربية الانتاجية
٣: ١٣٥٦، ١٣٥٩
التربية العربية
١: ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣ ـ ٣٣٠، ٣٣٢
٣: ١٣٤١، ١٣٤٨، ١٣٥١، ١٣٥٤، ١٣٦١، ١٣٦٤ ـ ١٣٦٦
التربية القومية
١: ٩١، ٩٤
التربية الوطنية
٢: ١٠٢٣
تركيا
١: ٩٨، ٢٥٣
٢: ٨٦١
٤: ١٦٦٢، ١٨٣١، ١٨٣٢، ٢١٣٩
ترومان، هاري
٤: ٢١٤٠
تزايد السكان انظر التفجر السكاني
التسلح
٣: ١٤٣٥، ١٤٣٦
٤: ١٧٣٩، ١٧٨٨، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩
تسييس التربية
٣: ١٣٦٦، ١٣٦٧
تشرشل، ونستن
٤: ١٩٤٧
تشرنوبيل
٤: ٢٠٦٨
تشيانغ كاي تشيك
٤: ١٩٠٢
تشيكوسلوفاكيا
٤: ١٨٦٥، ١٨٩٦، ١٩٨١، ٢٠٥٢
التضامن الإنساني
٣: ١٤٨٢
التضامن العربي
١: ٢١٩
٣: ١٤١٠
٤: ١٧٧٧، ١٨٧٦، ١٨٧٨، ١٨٨٠، ١٩١٢، ٢٠١٩، ٢٠٢٧
تضاؤل الريف
٣: ١١٨٣
التضخم الاقتصادي
٤: ٢١٦٨
تضخم المدن
٣: ١١٨٣
التطهر
٤: ١٦٩٥، ١٦٩٦
التطهر الخلقي
٤: ١٦٩٥
التطور الاجتماعي
٣: ١٠٩٩، ١١٣٣
٤: ١٦٨٠
التطور الاقتصادي
٣: ١٠٩٩

التطور التاريخي
٣: ١٠٧١، ١٠٩٧، ١١٣٣، ١١٤١، ١٤٨٩
التطور التقني
٢: ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٣
٣: ١٤٣٩
التطور الثقافي
٣: ١٥١١
التطور الحضاري
٣: ١٢٣٠
٤: ١٧٢٧، ١٩١٤
التطور الحياتي
٣: ١٤٩٧
التطور الخلقي
٢: ٩٥٣
٣: ١٤٣٩
التطور العربي
٤: ١٩٩٩
التطور العقلي
٢: ٩٥٣
التطور العلمي
٢: ٩٥٠، ٩٥٢
٣: ١٠٩٩، ١١٤١، ١٢٧٦، ١٤٩٧
٤: ١٧٨٥
التطور الفكري
٣: ١٥٠٠
التطور المادي
٤: ١٧٧١
تطوير الجامعة
٣: ١٤٨٠
التعاون الاجتماعي
٢: ٧٢٣: ٧٢٤
٣: ١٢٠٣
التعاون الاقتصادي
٣: ١٢٠٣
التعاون الثقافي
٣: ١٢٠٣
التعاون العربي
٣: ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٥٨٥
٤: ١٦٥٢، ١٧٥٦، ١٧٩١، ١٩٥٥، ٢٠٧٩، ٢١٣٢
التعاون العلمي
٣: ١٢٧٨، ١٢٧٩
التعاون الفكري
١: ٢٨٤
التعبئة الاقتصادية
١: ٢١٦، ٢١٧
التعبئة الحربية
١: ٢١٦، ٢١٧
التعبئة الحسية الإرادية
١: ٢١٥
التعبئة السياسية
١: ٢١٦، ٢١٧
التعبئة الشعبية
٢: ١٠٢٣، ١٠٢٤
التعبئة المادية
١: ٢١٥
التعليل الإلهي
٢: ٨٢٢، ٨٢٥
التعليل التاريخي
١: ٤٦٩ ـ ٤٧٩
التعليل التأريخي الأوغسطيني
٣: ١٥١٢
التعليل الطبيعي والبشري
٢: ٨٢٥، ٨٢٧، ٨٣٠
التعليل القدري
٢: ٨١٨
التعليلات الأحدية
٢: ٨٣٣
التعليلات الاقتصادية
٢: ٨٣٣
التعليلات البسيكولوجية
٢: ٨٣٣
التعليلات الماركسية
٢: ٨٣٣
التعليم
١: ٣٢٤ ـ ٣٢٩، ٣٣١، ٣٤٦، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٤
٣: ١٣٤٥، ١٣٤٧، ١٣٤٩ ـ ١٣٥٣، ١٣٥٥ ـ ١٣٥٧، ١٣٦٠، ١٣٦٤، ١٤٠٨
ـ انظر أيضاً برامج التعليم

التعليم الابتدائي
١: ٣٢٥ ـ ٣٢٧
٤: ١٧١٧، ١٨١٦
التعليم الأكاديمي
٣: ١٣٥٤
تعليم البنات
١: ٣٢٤
التعليم التجاري
١: ٣٢٧
التعليم الثانوي
١: ٣٢٦، ٣٢٧
٢: ٦٤٢
٤: ١٧١٧، ١٨١٦
التعليم الجامعي
١: ٣٢٦، ٣٢٧
٢: ٦٤١، ٦٥٠
التعليم الجامعي في لبنان
٢: ٦٣٦، ٦٥٠
التعليم الذاتي
٣: ١٣٥٠
التعليم الزراعي
١: ٣٢٧
التعليم الصناعي
١: ٣٢٧
التعليم العالي
٤: ١٦٨٣، ١٧١١، ١٧١٧، ١٧١٩، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٨١٦، ٢٠٧٦، ٢١٠٥، ٢١٣١
التعليم الفني
١: ٢٩٣، ٣٣١، ٣٦٢
٢: ٦٤١، ٦٤٥
٣: ١٣٥٤
٤: ٢١٢٣
التعليم النظري
١: ٣٢٦
التغيرات الاجتماعية
٣: ١٠٨٤، ١١٤٥، ١١٤٦
التغيرات الحضارية
٢: ٧٩٣، ٧٩٥ ـ ٧٩٩، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٥ ـ ٨١٢، ٨١٥، ٨٣٨، ٨٤١، ٨٦٩، ٨٩٥
٣: ١١٥٢
التغيرات الخلقية
٣: ١١٤٦
التغيرات الفكرية
٣: ١٠٨٤، ١١٤٥، ١١٤٦
التفاعل الحضاري
٢: ٨٣٩، ٨٤٢، ٨٤٤، ٨٤٥ ـ ٨٤٩، ٨٥١، ٨٥٤، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٩، ٨٦٥
٣: ١٥١١
التفجر السكاني
٢: ٥٨٥ ـ ٥٨٧، ٥٩١
٣: ١٠٩٧، ١١٧٧، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨٥، ١٤٣٧
٤: ١٧٤١، ١٨٣٠، ٢١٦٨
التفكير التأريخي
١: ٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٦ ـ ٤٦٦، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٤، ٥٠٩
٣: ١٠٦٢، ١٥٠٩
التفكير العربي
٣: ١٢٦٦
التفكير العلمي
٣: ١٣٥٠، ١٣٩٥
التفكير الغربي
٣: ١٥١٧
التفهم الحضاري
٢: ٧٠٣، ٧٠٥، ٧٠٧
التقدم
٢: ٧٩٣، ٨٩٥ ـ ٩١٨، ٩٣٢، ٩٣٦، ٩٦٩، ٩٨١، ١٠٣٣
٣: ١١٥٨، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٧، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩٢، ١٢٠٠، ١٢٠٥، ١٢٠٨، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢٢٢ ـ ١٢٢٤، ١٢٢٩، ٢١٣١، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٤٠ ـ ١٢٤٢، ١٢٤٧، ١٢٥٣، ١٢٦٠، ١٢٧٠، ١٢٧٢، ١٢٨٤، ١٢٩٥، ١٢٩٧، ١٣٠٩ ـ ١٣١١، ١٣١٥، ١٣٢٦، ١٣٣١، ١٣٣٣، ١٣٤٧، ١٣٥٠، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٨، ١٤٠٦، ١٤٢٣، ١٤٢٩، ١٤٣٥، ١٤٣٧، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٥٤، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٦، ١٤٩٠، ١٤٩٩، ١٥٠٢، ١٥٠٥، ١٥٠٨، ١٥١١ ـ ١٥١٥،

١٥١٧، ١٥١٨، ١٥٣١، ١٥٤٧، ١٥٥٦، ١٥٥٩، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٥، ١٥٨٢ ـ ١٥٨٥، ١٦٠٣
٤: ١٦٤٣ ـ ١٦٤٥، ١٦٦٤، ١٦٧٤، ١٦٨٥، ١٦٩٣، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٥، ١٧٢٠، ١٧٢٨، ١٧٣٥، ١٧٣٧، ١٧٤٣ ـ ١٧٤٥، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٨٤، ١٧٨٨، ١٨٠٥، ١٨١٩، ١٨٢٤، ١٨٤١، ١٨٤٣، ١٨٤٦، ١٨٦٣، ١٨٧٢، ١٨٧٩، ١٩٠٤، ١٩١١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٩، ١٩٣٤، ١٩٤٩، ١٩٧٧، ١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٨٩، ١٩٩٢، ٢٠٢١، ٢٠٤٧، ٢٠٦٣، ٢٠٦٨، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢١٢٥، ٢١٢٧، ٢١٣٦، ٢١٤٤

التقدم الاجتماعي
٣: ١١٠٠، ١١٠١، ١٣١٢
٤: ١٨٢٤، ١٨٢٧

التقدم الاقتصادي
٣: ١١٠٠، ١١٠١
٤: ١٨٢٤، ٢٠٥٧

التقدم التقني
٢: ٦٠٦، ٩٠٢، ٩٠٦، ٩٠٧، ١٠٠١
٣: ١٠٨٥، ١١٠١، ١١٤١، ١٣١٢، ١٥٦٢
٤: ١٧٤٤، ١٨٤٧، ١٩٤٣

التقدم الثقافي
٤: ١٨٢٧، ٢١٦٣

التقدم الحضاري
٢: ٩٥٤
٤: ١٦٩١، ١٨١٣، ١٨١٤، ٢١٢١، ٢١٦٣

التقدم الخلقي
٤: ١٩٤٣

التقدم الصناعي
٣: ١٠٩٥، ١١٧٤، ١١٨١، ١١٨٣، ١٢٠٥، ١٣٣١
٤: ٢١٦٦

التقدم العسكري
٤: ١٨٤٧

التقدم العلمي
٢: ١٠٠٠
٣: ١٠٧٦، ١٠٩٦، ١١١٥، ١١٢٤، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٥٩، ١١٦٨، ١١٧٤، ١١٩١، ١١٩٢، ١٢١٦، ١٢٣٦، ١٢٣٨، ١٢٥١، ١٢٦٧، ١٢٧٨، ١٣٢٤، ١٣٣١، ١٣٣٥، ١٤٠٦، ١٤٤٠، ١٥٦٢
٤: ١٧٣٢، ١٨١٨، ١٨٢٣، ١٩٤٣، ٢١٢١، ٢١٦٣

التقدم المادي
٣: ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٧

التقدمية
٣: ١٥٠١، ١٥١١، ١٥١٧، ١٥١٩

التقدمية القومية
١: ٢٣٠، ٢٣١

تقننة وسائل التعليم
٤: ١٧٢٢

تل أبيب
٤: ١٩٧١

تلوث البيئة
٣: ١٠٩١، ١٠٩٧، ١١٨١، ١١٨٥، ١٢٠٥، ١٢٠٨، ١٤٣٨
٤: ١٧٤١

التمثيل الفلسطيني
٤: ٢١٥٧

ـ انظر أيضاً مؤتمر السلام

التمييز العنصري
٢: ٩٤٩
٣: ١٥٩٥

تنازع البقاء
٢: ٦١٣، ٦١٤، ٨٢٨

التنبؤ البدائي
٣: ١١٠٥ ـ ١١٠٧، ١١٠٩

التنجيم
٢: ٨١٧
٣: ١١٠٧، ١١٠٨

التنظيم
١: ٣٠٣، ٣٠٥ ـ ٣٠٩، ٣١٢ ـ ٣١٥، ٣٢٧

التنظيم الاجتماعي
٢: ٧٥٩، ٧٨٤
٤: ١٧٣١

تنظيم الأسرة
٤: ١٨٣١

التنظيم الاقتصادي
٢: ٧٥٩، ٧٨٤

التنظيم السياسي
٢: ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٨٤
٤: ١٧٣١
التنظيم السياسي العربي
٣: ١٣٦٤
التنمية الاقتصادية انظر الإنماء الاقتصادي
التنمية التربوية العربية
٣: ١٣٦٩
التنمية الذاتية
٣: ١٢٠٥، ١٤٥٢
التنمية الصناعية
٣: ١٣٦٩
توزيع الثروة
٤: ١٧٠٩، ٢٠٢٨
التوسع الاستعماري
٤: ١٨٨١
التوسع التجاري
٤: ١٧٢٩
التوسع الجغرافي
٤: ١٧٢٩
التوعية الشعبية
٢: ١٠٢٣
توفلر، آلفن
٣: ١١٢٧
٤: ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨
تومسون، جورج
٣: ١١٢٦
تونس
٣: ١٢٣٠
٤: ١٩٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦
توينبي، أرنولد
١: ٢٩٠، ٤٧٤
٢: ٧٠٥، ٧٣٦، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٨١، ٧٩٧، ٧٩٨، ٨٠٥ ـ ٨٠٧، ٨١٠، ٨٣١، ٩٢٨
٣: ١١١٢، ١٤٠٥، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٥٠٠، ١٥٢١، ١٥٢٦، ١٥٢٩ ـ ١٥٣٣
التيار التقليدي
١: ٣٩٢، ٤٠٤
التيار العلمي
١: ٤٠٢، ٤٠٤
التيار القومي
١: ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٤
تيبر، أدولف
١: ٩٥

ـ ث ـ

الثروة العلمية
٢: ٥٩٤
٣: ١٠٨٥، ١٢٣٦
الثروة النفطية
٣: ١٣٨٢، ١٥٤٥
الثقافة
١: ١٤٩، ١٥١ ـ ١٥٨، ٣٥٥ ـ ٣٦٢، ٣٦٤ ـ ٣٦٦
٢: ٧١٧، ٨٧٥
٤: ١٦٤٣ ـ ١٦٤٩، ١٦٧٦
الثقافة الاختصاصية
١: ٣٥٧، ٣٥٨
الثقافة الاميركية
٤: ٢٠٤٦
الثقافة التأريخية
١: ٤٣٢، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٠ ـ ٤٩٨
٣: ١٤٩٩، ١٥٠٠
الثقافة الحديثة
١: ١٣٨، ١٤١، ٣٣٣، ٣٣٥ ـ ٣٤٥، ٣٤٨
الثقافة العربية
١: ١١، ٧٣، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ٣٥١، ٣٥٣
٤: ١٩٧٧، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٠
الثقافة العلمية
١: ١٣٥، ١٣٩
الثقافة العملية
١: ٣٥٧، ٤٣٢
الثقافة الغربية
١: ١٢٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٦٤
٣: ١٠٧٢
الثقافة القديمة
١: ٣٤٠
ثقافة القرون الوسطى
١: ٣٣٦، ٣٤٠

الثقافة القومية
١: ٢٧٨
الثقافة النظرية
١: ٤٣٢
الثورات العربية
١: ٢٥٣
ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢)
٤: ١٧٠٨
ثورة الآمال المتصاعدة
٣: ١٤٥٩، ١٤٨٣
ثورة الاتصالات
١: ٣٣
الثورة الأميركية (١٧٧٤)
١: ٣١
٣: ١٣١٧
٤: ١٧٢٩، ١٧٨٤، ١٧٩٨، ١٨٤٦، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ٢٠٤٣
الثورة الـ«بعد ــ الصناعية»
٤: ١٩٤٦
ثورة الحسين بن علي (١٩١٦)
١: ١٤
الثورة الزراعية
٤: ١٩٤٦
الثورة الشعبية التشيكوسلوفاكية (١٩٨٩)
٤: ١٨٦٧
الثورة الشعبية العربية
٤: ١٧١١
الثورة الشيوعية (١٩١٧)
٢: ٧٦٨، ٨١١
٣: ١٣١٧، ١٣٢٦
٤: ١٧٢٩، ١٨٤٥، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٧
الثورة الصناعية
١: ٣٠، ٣٤٢، ٥٢٥
٢: ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٩، ٨٧٨، ٨٧٩، ٩٠٠، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٥٠، ٩٥١، ١٠٠٦
٣: ١٠٧٦، ١١٤٢، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٦٨، ١٢٠٠، ١٣٠٦، ١٣٠٩، ١٥١٥، ١٥٧٢، ١٥٧٤
٤: ١٧٢٩، ١٧٧٢، ١٨١٤، ١٨٢٠، ١٩٤٦
الثورة العقلية
٢: ٥٩٦، ٩٨٠، ٩٨١
الثورة العلمية
٢: ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٩، ٥٩٤، ٧٣٣، ٨٧٩، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٦٢
٣: ١٠٨٧، ١١٤٤، ١١٤٨، ١١٥٠، ١١٥٢، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٧، ١١٩٩، ١٢٣١، ١٤٤٠، ١٤٦٠
٤: ١٦٧٦، ١٧٢٩، ١٧٣٣ ــ ١٧٣٥، ٢١٤٦
الثورة الفرنسية (١٧٨٩ ــ ١٧٩٩)
١: ٣١، ٣٨٤، ٤٥٩
٢: ٧٣٥
٣: ١١٦٩، ١٣١٧، ١٤٩٦، ١٥١٤، ١٥٧٢، ١٥٧٤
٤: ١٧٢٩، ١٧٨٤، ١٧٩٨، ١٨٠١، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٨٤، ١٩١٩
الثورة الفلسطينية
٣: ١٤٠١ ــ ١٤٠٤، ١٤١٠، ١٤١١
الثورة الكوبية
٣: ١١٦٨
الثورية
٢: ٩٤٦
الثيوقراطية
١: ٢٣٠، ٥٢٣
٣: ١٥٧٣
٤: ١٦٦٤

ــ ج ــ

جاكسون، هنري
٤: ١٩٦١
الجامعات الأميركية
٤: ١٩٣٦
الجامعات العربية
٤: ١٩٣٤، ١٩٣٥، ٢٠١١، ٢٠٢٩، ٢١١٩، ٢١٣٥
جامعة اكسفورد
٢: ٦٤٩
الجامعة الأميركية في بيروت
١: ١٥، ١٦، ٢٠، ٣٤ ــ ٣٦، ٣٩، ٢٦٩، ٣٧٦
٢: ٦٩٨

٤: ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٩٢٩، ١٩٧٦، ٢٠٦٧،
٢١٧٧، ٢١٧٩، ٢١٨٠
جامعة بتروجراد
٣: ١٥٣٣
جامعة برلين
٣: ١٥١٥
جامعة برنستن
١: ١٧
جامعة بولونيا
٢: ٦٤٩
الجامعة التونسية
٤: ٢٠٧٨، ٢٠٨٠
جامعة الدول العربية
١: ٢٠١، ٢١٦ ـ ٢١٨، ٢٢٩، ٤٣١
٢: ١٠٠٤
٣: ١٢٢٩، ١٢٧١، ١٤٥١
٤: ١٦٥٢، ١٦٥٨، ١٧٧٧، ١٨٧٦، ١٨٨٠،
١٨٨٢، ١٩١٠، ١٩١٩، ١٩٥٢، ١٩٧٠،
١٩٧٤، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٥٨، ٢٠٧٥،
٢٠٧٩، ٢١٣٢، ٢١٥٠، ٢١٦٥
جامعة روما
٢: ٦٤٩
جامعة السوربون
٢: ٦٤٩
٣: ١٥١٤
٤: ٢١٣٨
الجامعة السورية
١: ٢٠، ٣٩
٤: ١٧٩٤
جامعة شيكاغو
١: ١٧
جامعة القاهرة
٤: ١٧١٠ ـ ١٧١٢
جامعة كمبردج
٢: ٦٤٩
جامعة كولومبيا
١: ١٧
٢: ٦٤٩
الجامعة اللبنانية
٢: ٦٥٠
جامعة موسكو
٢: ٦٤٩
جامعة هارفرد
٢: ٦٤٩
٣: ١٥٣٣
جان، هنري
٣: ١٤٨١، ١٤٨٥
جاي، جون
٤: ١٨٨٣
جبران، جبران خليل
٤: ٢٠٥١
جبهة الاستغلال
٣: ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٧٣، ١٤٧٤
جبهة التحرر
٣: ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٧٣ ـ ١٤٧٥
الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا
٤: ٢٠٨٥
الجبهة العربية
١: ٢١٩
الجبهة اللبنانية
٤: ٢٠٨٧، ٢٠٩٦
جبور، جبرائيل
١: ٣٧٦
جحا، شفيق
١: ٣٧٦
جدة
١: ٥٦
الجدلية المادية انظر الديالكتية الماركسية
الجراكسة
١: ١٠٨
جرداق، منصور
٤: ٢١٧٧
جرنباوم، جوستاف فون
٣: ١٥٩٤
الجزائر
٢: ٨٤٧، ١٠٢٠، ١٠٢٥
٣: ١٢٣٨، ١٢٦١، ١٣١٦، ١٣٢٤، ١٣٢٩
جعجع، سمير
٤: ٢٠٩٤، ٢٠٩٦

جفرسون، توماس
٤: ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٨٣، ١٩٤١
الجمالي، فاضل
٤: ١٦٥٧
جمعية الاتحاد والترقي
٤: ١٧٦٥
جمعية أصدقاء القدس
٣: ١٤١١
جمعية الشبان المسيحيين
١: ١٠٠
جمعية الشبيبة الاسلامية
١: ١٠٠
الجمعية العامة للأمم المتحدة
٤: ٢١٣٩
الجمعية العربية لعلم الاجتماع
٤: ٢٠١٥
الجمعية العربية للبحوث والاقتصاد
٤: ٢٠١٥
جمعية مستقبل العالم (واشنطن)
٣: ١١٢٨
جمعية المعارف الدرزية
١: ١٠٠
جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية
١: ١٠٠
جمعية اليابان المستقلة
٣: ١١٢٨
جمهورية الخمير
٤: ١٨٩٩
الجمهورية العربية المتحدة
١: ٤٥٧
٢: ٦٧٧، ١٠٠٧
الجميل، أمين
٤: ٢٠٩٤، ٢٠٩٦
الجميل، بشير
٤: ٢٠٩٤
جنبلاط، وليد
٤: ٢٠٩٤
جنيف
٤: ١٨٩٣
الجهاد الثقافي
١: ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧
الجهاد الداخلي انظر الجهاد النفسي
الجهاد السياسي
١: ١٦٣، ١٨١
الجهاد العربي
١: ٢٢١، ٢٢٧، ٢٥٨ ـ ٢٦٠
الجهاد العقلي
١: ٣٦٥
الجهاد العلمي
٢: ٨٨٣
الجهاد القومي
١: ١٩٠، ٣٢٩
الجهاد المقدس
١: ٢٢٠
الجهاد النفسي
١: ١٨٢، ١٨٤ ـ ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠
الجهد التأريخي
١: ٤١٤، ٤٢٢، ٤٤٦، ٥٠٩
٣: ١٥٠١
جوفنيل، برتراند دي
٣: ١١٢٦، ١١٢٧
جونسون، صموئيل
٢: ٧١٨
جونكوتاباي
٤: ٢٠٥٢
الجيش الأحمر انظر الجيش السوفياتي
الجيش الاسرائيلي
٤: ٢٠٩٠
الجيش الأوروبي
٤: ١٦٥٩
الجيش السوفياتي
٤: ١٨٦٧، ١٩٨٨
الجيش العراقي
٤: ١٨٧٦، ١٨٨١، ٢٠٣٧، ٢٠٣٩، ٢٠٤١
الجيش اللبناني
٤: ٢١١٦
الجيوش الأميركية
٤: ٢١٦٥
جيوش الانقاذ
١: ٢٢٠

جيوش التحالف
٤: ٢٠٣٧، ٢٠٣٩، ٢٠٦٧
الجيوش العربية
١: ١٤، ٢١٨
٢: ٩٩٣، ٩٩٨
٤: ١٨٨١، ١٩٧١، ٢٠٤٩

— ح —

حاتم، أنور
٤: ١٧٩٣
حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله
١: ١٢٦
٣: ١١٠٧
حائل (السعودية)
١: ١٢٨
حبيقة، الياس
٤: ٢٠٩٦
حتمية التاريخ
٣: ١٣٩٩
حتي، فيليب
٤: ٢١٧٧
الحشيون
١: ١٠٧
الحجاز
١: ١٢٩، ٣٩٧
الحداثة
٤: ١٧٢٨، ١٧٣٠، ١٧٣١
حرب الاستقلال الأميركية انظر الثورة الأميركية (١٧٧٤)
الحرب الاقتصادية
١: ٢١٩
٤: ١٨٢١
الحرب الأهلية في جنوب السودان
٤: ١٩٢٨
الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥)
٣: ١٣٨٩، ١٤٠٠، ١٤٠٢، ١٤٢٠
٤: ١٧٦١، ١٩٢٨، ١٩٥٤، ٢٠١٧، ٢٠٨٧ — ٢٠٨٩، ٢٠٩١ — ٢٠٩٣، ٢٠٩٦، ٢٠٩٩، ٢١٠٤، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٢، ٢١١٥
الحرب الباردة
١: ٢٣، ٥٢٤
٢: ٥٩٠، ٦٢٩، ٧٠٨، ٨٤٩
٣: ١١٣٢، ١١٨٩، ١١٩٠، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٤٣، ١٥٧٦
٤: ١٦٧٢، ١٧٣٩، ١٨٢١، ١٨٧٧، ١٩٠٠، ١٩٤١
حرب التحرير الجزائرية (١٩٥٤ — ١٩٦٢)
٢: ١٠٠٢
حرب الخليج (١٩٩٠ — ١٩٩١)
١: ٤٧
٤: ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٩، ١٩٨٦، ١٩٩٠، ٢٠١٩، ٢٠٢١، ٢٠٢٥، ٢٠٢٧، ٢٠٣١ — ٢٠٣٣، ٢٠٣٧، ٢٠٣٩، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٦٧، ٢٠٧٠، ٢١٢٨، ٢١٣٩، ٢١٤٣، ٢١٥٧، ٢١٦٢، ٢١٧٢، ٢١٨٠، ٢١٨٤، ٢١٨٥
حرب الخليج الأولى انظر الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ — ١٩٨٨)
حرب الخليج الثانية انظر حرب الخليج (١٩٩٠ — ١٩٩١)
حرب السويس (١٩٥٦)
٤: ٢٠١٩
حرب الصحراء الغربية
٤: ١٩٢٨
الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨)
١: ١٤، ١٧، ١٩، ٢٤٨، ٢٥٣
٢: ٥٨٦، ٦٢٤، ٨٢١
٣: ١٠٧٩، ١٠٨٣، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١١٢٤، ١١٦٨، ١٣٣٥، ١٤٣٠، ١٥١٨، ١٥٢٦، ١٥٦٥
٤: ١٦٥١، ١٧٦٥، ١٧٦٧، ١٧٧٥، ١٩٦٤، ٢١٤٧
الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥)
١: ٣٤، ٢٢٠، ٢٤٨، ٢٥١، ٤٥٨
٢: ٦٢٦، ٨٤٩، ٩٤٥، ٩٦٠، ١٠٢٤
٣: ١٠٧٩، ١٠٨٣، ١٠٨٩، ١٠٩٨، ١١٢٣ — ١١٢٥، ١١٥٨، ١١٧٢، ١١٨٧، ١١٩٦، ١٣٢٧، ١٣٣٥، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٣،

١٤٦١، ١٥١٨، ١٥٣٢، ١٥٤٠، ١٥٥٨، ١٥٧٥، ١٦١٥
٤: ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٧٤٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٧٥، ١٧٨٩، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٣٨، ١٨٥٨، ١٨٦٨، ١٨٧١، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٩، ١٩٠١، ١٩٠٣، ١٩٥٣، ١٩٨١، ٢٠٣٤، ٢٠٥٠، ٢٠٥٤، ٢٠٧١، ٢١٤٧، ٢١٦٥

الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠ ــ ١٩٨٨)
١: ٤٧
٣: ١٤٢٠
٤: ١٨٧٦، ٢٠٣٢

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٤٨)
١: ٢٠٢
٢: ٩٩٣، ٩٩٤
٤: ١٧٠٦، ١٩٩١، ٢٠١٩، ٢١٣٩

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧)
٢: ٩٩٣
٣: ١٤٠٤
٤: ١٩٩٢، ٢٠١٩

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣)
٤: ٢٠١٩

حرب فيتنام (١٩٦٥ ــ ١٩٧٥)
٢: ١٠٠٢
٣: ١١٣٢، ١١٦٨
٤: ١٨٥٠، ١٨٥٨، ١٨٩٩، ١٩٥٨

الحرب النووية
٣: ١٠٨٩، ١٣٣٥

حركة الاستشراق الأوروبي
٤: ١٩٧٦

حركة الاستعمار الحديث
١: ٣٢

الحركة الاشتراكية الحديثة
٣: ١١٧٠

حركة أمل (لبنان)
٤: ١٨٦٤

الحركة التاريخية
٢: ٨٠٩
٣: ١٠٧٨، ١٤٩٠، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥١٠ ــ ١٥١٢

حركة التغيير الثوري العالمي
٣: ١٣٣٦

الحركة التوحيدية «مازيني»
١: ٩٥

حركة الحقوق المدنية لتحرير السود
٤: ١٨٥٨

حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (تونس)
٤: ٢٠٧٦

الحركة الرومانطيقية
٣: ١٥٧٣

حركة عدم الانحياز
٤: ٢١٤٩

الحركة الفدائية الفلسطينية
٣: ١٢٣٢

الحركة القومية الثورية
١: ٥٢٣، ٥٢٤

حركة القوميين العرب
١: ٣٤

حركة المقاومة التشيكوسلوفاكية
٤: ١٨٦٥

حركة النهضة الاسلامية (تونس)
٤: ٢٠٧٦

حركة الوجود الديالكتيكية
٢: ٨٠٠

الحركة الوطنية الفلسطينية
٤: ٢١٦٠، ٢١٦١

الحروب الأوروبية
٤: ١٨٨١

الحروب الصليبية
٤: ١٩٦٧

الحروب العربية ــ العربية
٤: ٢١٥٧

الحرية
١: ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠
٢: ٨٨٩، ١٠١٣
٣: ١٠٧٦، ١١٧٥، ١١٨٨، ١١٩٢، ١٢٠٣، ١٢١٧، ١٢٢٥، ١٢٢٩، ١٢٣٩، ١٢٦٠، ١٢٨٥ ــ ١٢٨٧، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٦، ١٣١٢، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣٢٦، ١٣٢٨، ١٣٣١ ــ ١٣٣٣، ١٣٣٨،

١٣٣٩، ١٣٧٧، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٩١،
١٤٠١، ١٤٠٦، ١٤٠٨، ١٤٧٦، ١٤٨١،
١٥٢٨، ١٥٤٩، ١٥٥٦
٤: ١٦٤٧، ١٦٤٩، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٧٤،
١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٩، ١٦٩٣، ١٦٩٥،
١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧١٢، ١٧٢٠، ١٧٢١،
١٧٤٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٨، ١٧٨٥،
١٧٩١، ١٧٩٨، ١٨٠١، ١٨٠٥، ١٨٤٦ –
١٨٤٨، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٩٢٣، ١٩٦٤،
١٩٦٩، ١٩٧٢، ١٩٨٩، ٢٠٢٨، ٢٠٤٦،
٢٠٤٧، ٢٠٥٢، ٢٠٧٧، ٢٠٩١، ٢١٣٦،
٢١٥٧

الحرية الاجتماعية
٤: ٢٠٤٦

الحرية الاقتصادية
٢: ٩٣١

الحرية الأكاديمية
٤: ٢١٢٣

حرية التعبير
٤: ١٧٢١، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٩٢٩، ٢٠٠٥،
٢٠٤٤، ٢٠٧٦، ٢٠٧٩

الحرية الثقافية
٤: ٢٠٤٦

الحرية الجامعية
٤: ١٧٢١

الحرية السياسية
٢: ٩٣١، ١٠١٣
٣: ١٦٠٣
٤: ١٨٠٢، ١٩٧٧، ٢٠٤٦

حرية الرأي
٤: ٢٠١٦

الحرية العلمية
٣: ١١٩٢

الحرية الفكرية
١: ٤٧٨
٢: ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٧، ٨٨٨، ١٠١٣، ١٠٢٣،
١٠٣٤
٣: ١٥٧٤
٤: ١٧٢١، ١٩٢٩، ١٩٧٧، ٢٠٧٩

حزب الله (لبنان)
٤: ١٨٦٤

حزب البعث العربي الاشتراكي
١: ٣٤

حزب البهارتيا جاناتا (الهند)
٤: ٢٠٨٣

حزب جاناتادال (الهند)
٤: ٢٠٨٤

الحزب الجمهوري (الولايات المتحدة)
٤: ٢١٨٥

الحزب الديمقراطي (الولايات المتحدة)
٤: ١٩٦١، ٢١٨٥

الحزب الشيوعي السوفياتي
٤: ١٩٨١

حزب الكتائب اللبنانية
٤: ٢٠٨٧، ٢٠٩٦

حزب المؤتمر (الهند)
٤: ٢٠٨٣، ٢٠٨٤

حزب المؤتمر الوطني الافريقي
٤: ١٨٥٥

حزب الوطنيون الأحرار (لبنان)
٤: ٢٠٩٦

الحس التأريخي
٣: ١٤٩٠، ١٤٩١

حسيب، خير الدين
١: ١١

حسين، صدام
١: ٢٣، ٤٧
٤: ١٨٧٥، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٨٨، ١٩١٢،
١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٥، ١٩٥٧، ١٩٦٠،
١٩٦٢، ١٩٦٩، ٢٠٢٥، ٢٠٣٢، ٢٠٣٩،
٢٠٤١، ٢١٤٨

حسين، طه
١: ٦٦، ١٣٠، ٣٩٦

حسين، عبد العزيز
٤: ٢٠٠٢، ٢٠٠٣

حسين، محمد توفيق
١: ٣٧٦

الحصري، ساطع
١: ٣٢٤

الحضارة الآرامية
٣: ١٦١٢

الحضارة الآشورية
٢: ٧٤٠
الحضارة الإسلامية
٢: ٧٩١، ٩٣٦
٣: ١٠٧٤، ١١١١، ١٤٣٠، ١٥٣٠، ١٥٥٦، ١٥٨٧، ١٥٩٠، ١٥٩٥، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠٢
٤: ١٩٠٩، ١٩٤٠، ٢٠٠٦
الحضارة الافريقية
٢: ٧٠٣، ٧٧٥
الحضارة الأموية
٢: ٧٦٨
٤: ٢٠٦١
الحضارة الأميركية
٤: ١٨١٥
الحضارة الأوروبية
٢: ٧١٩، ٧٣٧، ٧٦٤، ٧٧٩
٣: ١٥٢٦
الحضارة الايرانية
٢: ٧٤٠
الحضارة البابلية
٢: ٦٠٧، ٧٢٣، ٧٣٠، ٧٣٨، ٧٤٠
٣: ١٥٢٧، ١٦١٢
الحضارة البدائية
٣: ١٤٣٢
الحضارة البيزنطية
٢: ٧٠٦، ٧٤٠، ٨٤٤، ٨٥٧
الحضارة الجرمانية
٣: ١٥١٥
الحضارة الحثية
٢: ٦٠٧، ٧٤٠
الحضارة الحديثة
٢: ٩٥٠، ٩٥٢
حضارة حمير
٣: ١٦١٢
الحضارة الروسية
٢: ٧٢٩، ٧٣٨، ٧٦٢، ٩٢٧
٣: ١٥٢٧
الحضارة الرومانية
٢: ٧٨١
الحضارة السامية
٢: ٧٤٠
حضارة سبأ
٣: ١٦١٢
الحضارة السريانية
٢: ٧٤٠
الحضارة السورية
٢: ٨٥٧
الحضارة السومرية
٢: ٦٠٧، ٧٤٠
حضارة الشرق
٢: ٦٢٣
حضارة الشرق الأقصى
٣: ١٥٣٠
الحضارة الصناعية الحديثة
٤: ١٩٤٥
الحضارة الصينية
٢: ٦١١، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٨، ٧٦٣، ٧٧٥، ٧٧٩، ٧٨٦، ٧٨٧، ٨٧٤، ٨٨١، ٩٢٧
٣: ١٥٢٧
الحضارة العباسية
٤: ٢٠٦١
الحضارة العبرية
٣: ١٦١٢
الحضارة العربية
١: ١٤، ٣٨، ٣٩٧، ٥٤١
٢: ٦٠٢، ٧٠٤، ٧١٩، ٧٢٢، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٦٢، ٧٦٥، ٧٦٨، ٧٧٣، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٩٠، ٨٤٤، ٨٥٧، ٨٦٣، ٨٧٠، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٨١، ٩٢٧، ٩٧٤
٣: ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٢٤٤، ١٣٠٦، ١٥٠٧، ١٥٢٧، ١٥٧٩، ١٦١٣
٤: ١٩٠٩، ١٩٤٠، ٢٠٠٦، ٢٠٦٢
الحضارة العصرية
٤: ١٧٤٦
الحضارة الغربية
١: ٧٥، ٧٩
٢: ٦٠٢، ٦٢٣، ٧٢٢، ٧٣٠، ٧٣٨ـ ٧٤٠، ٧٤٣، ٧٤٥، ٧٨١، ٧٨٤، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٩٠، ٧٩١، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٥، ٨٢٦،

٨٤٥ ـ ٨٤٧، ٨٥٧، ٨٦٤، ٨٧٢، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨١ ـ ٨٨٤، ٩٢٧، ٩٣٦، ٩٤١ ـ ٩٤٣، ١٠٣٤
٣: ١٤٣١، ١٤٣٩، ١٤٩٠، ١٤٩٥، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٣٠، ١٥٣٢، ١٥٣٤ ـ ١٥٣٦، ١٥٥٦، ١٦٠٣
٤: ١٦٦٥، ٢٠٥٠، ٢٠٥٢
الحضارة الفارسية
٢: ٧٧٩، ٨٦٣
الحضارة الفرنسية
٢: ٧٦٢
الحضارة الفينيقية
٢: ٧٢٣، ٧٣٠، ٧٤٠
٣: ١٦١٢
الحضارة الكلاسيكية
٢: ٧٣٨
٣: ١٥٢٧، ١٥٢٨
الحضارة الكلدانية
٢: ٧٤٠
الحضارة اللاتينية
٢: ٧٣٠، ٧٧٣، ٨٤٤، ٨٥٧، ٨٧٣، ٨٨١
الحضارة المتفتحة
٢: ٨٥٥، ٨٥٨
الحضارة المسيحية
٢: ٧٩١، ٩٣٦
٣: ١٠٧٤، ١١١١
الحضارة المصرية
٢: ٦٠٢، ٦٠٧، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٨، ٧٨٧، ٨٥٠، ٨٥٧، ٨٧٤
٣: ١٥٢٧، ١٦١٢
الحضارة المعاصرة
٣: ١٢٩٦
الحضارة المكسيكية
٢: ٧٣٨
٣: ١٥٢٧
الحضارة المنقفلة
٢: ٨٥٥، ٨٥٨
الحضارة الهلّينية
٣: ١٥٣٠
الحضارة الهندية
٢: ٦٠٢، ٦٠٧، ٦١١، ٧٠٣، ٧٢٩، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٦٢، ٧٧٥، ٧٧٩، ٧٨٤، ٧٨٦، ٧٨٧، ٨٦٣، ٨٧٠، ٨٧٤، ٨٨١، ٩٢٧، ٩٣٦
٣: ١٥٢٧، ١٥٣٠
الحضارة اليابانية
٢: ٦١١، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٧٥
الحضارة اليونانية
٢: ٦٠٢، ٦٠٧، ٧١٩، ٧٢٢، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٤٠، ٧٦٢، ٧٧٩، ٧٨١، ٨٤٤، ٨٦٣، ٨٧٠، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٩، ٩٢٧
٣: ١٥١٥
حقوق المرأة
٤: ١٧٩٠
الحقيقة التأريخية
١: ٤٣٣
الحكم الاسلامي
٣: ١٤٧٠، ١٦٠٠
٤: ١٨٣٦، ٢٠٦١
الحكم التاريخي
١: ٤٧٩ ـ ٤٨٤، ٥١٤، ٥٣٥، ٥٤٤ ـ ٥٥١
الحكم الصهيوني
١: ٥٢٢
٤: ١٨٣٦
الحكومات العربية
١: ٢٨٥، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٦٤
٣: ١١٣٥
٤: ١٦٤٤، ١٦٤٨، ١٦٥٨، ١٧٨٠، ١٨١٥، ١٨٣٢، ١٩٧٤
الحكومة الإسرائيلية
٤: ١٩٧١
الحكومة الأميركية
٤: ١٨١١، ١٩١٠، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٨٨، ٢٠٤٠، ٢١٥٧، ٢١٨٠
الحكومة الانكليزية
١: ٢٥٣
٤: ١٦٩٣، ١٩٨٨
الحكومة الفرنسية
٤: ١٩٨٨
الحكومة اللبنانية
٤: ٢١٠٦، ٢١١٦

الحكومة اليابانية
٤: ١٩٨٨
حلف شمال الأطلسي
٤: ١٦٥٩، ١٨٧١
حلف وارسو
٤: ١٨٧١
حملة نابليون على مصر (١٧٩٨ ــ ١٧٩٩)
٣: ١٦٠١
٤: ١٩٧٦
الحناوي، سامي
٤: ١٧٩٥، ١٧٩٦

ــ خ ــ

خدام، عبد الحليم
٤: ٢٠٩٤
خدوري، مجيد
١: ٥٩، ٦٠
خراسان
١: ٥٣٠
خروتشوف، نيكيتا
٤: ١٨٤٠
خطة التنمية الستية (١٩٧٢ ــ ١٩٧٧)
٣: ١٢٧٧
الخطيب التبريزي
١: ٣٦٥
الخلافات العربية
٤: ١٧٧٧، ٢٠٤١
الخلافة الاسلامية
٣: ١٥٩٤، ١٦٠٩
الخلافة العباسية
١: ١٣٠
الخلفاء الراشدون
١: ٥٠٧
الخمير
٤: ١٨٩٩
الخمير الحمر
٤: ١٨٩٩، ١٩٠٠
الخوري، الياس
٤: ٢٠٥١
خوري، يوسف
٤: ١٩٩٧
الخولي، بولس
٤: ٢١٧٧
الخولي، لطفي
٤: ٢١٨٤

ــ د ــ

دار ويلفرد إسرائيل
٣: ١٢٧٥
داروين، تشارلز
١: ٣٣٩، ٤٥٩
٢: ٧٣٤، ٧٩٦، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٢٨
٣: ١١١٢، ١٤٣١، ١٥١٦
دانيلفسكي، نيكولاي
٢: ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٩، ٧٨٨
داود (الملك)
٤: ١٨٣٦
دايان، موشيه
٤: ٢١٤٢
دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة
٢: ٥٨٦
الدخل الوطني
٢: ٦٣٧، ٦٣٨
٣: ١١٥٨، ١١٥٩
الدستور الأميركي
٤: ٢٠٤١
الدعاية الشعبية
١: ٢١٤، ٢١٧، ٢١٩
الدعاية الصهيونية
١: ٢٤٧، ٢٥٢
الدعوة الوهّابية
٣: ١٥٩١، ١٦٠١
دمشق
١: ١٣ ــ ١٨، ٢٠، ٣٩، ٢١٦
٢: ٧٧٨
٣: ١١٨٣
٤: ١٧٩٣
دور المعلمين
١: ٣٢٥، ٣٣١

دوريات
ـ أعمال طوكيو اليوم
٤: ١٩٠٧
ـ الأهالي
٤: ٢١٦٩
ـ الأهرام
٤: ٢١٦٧ ـ ٢١٦٩
ـ البصير
١: ٥٩
ـ تايم
٤: ٢٠٣٢
ـ حولية الثقافة العربية
١: ١٩٣
ـ الحياة
٤: ١٦٣٩، ١٧٥٥، ١٧٦٤، ١٨٨٠، ١٨٩٨، ١٩٠٢، ١٩٠٦، ٢٠٦٠، ٢٠٧٦، ٢٠٨٧، ٢١٢٥
ـ السفير
٤: ٢٠٨٧
ـ العمل
١: ٢٤٧
٤: ٢٠٨٧
ـ لايف
٤: ٢٠٣٢
ـ المجلة العربية للتربية (اليكسو)
٤: ٢١٣٤
ـ المستقبل العربي
٤: ٢٠١٤
ـ المصلحة الوطنية (الولايات المتحدة)
٤: ١٩٤٠
ـ المعلم الجديد
١: ٥٩
ـ المقتطف
١: ١٣٨
ـ نيويورك تايمز
٤: ١٩٣١، ١٩٣٣، ١٩٦١، ١٩٧١، ٢٠٣٨
ـ هاربز
٤: ٢٠٤٥
ـ الهلال
١: ٦٥
ـ الهند الفتاة
٤: ١٦٩٦
ـ واشنطن بوست
٤: ١٨٥٦، ١٨٧٠، ٢٠٤٠
ـ *Daedalus*
٣: ١١٢٧
ـ *US News and World Report*
٤: ١٨٧٨
الدول الانكلوسكسونية
١: ٢٥٣
دول، روبرت
٤: ١٨٣٦
الدول المنماة
٣: ١٤٣٦
الدول النامية
٣: ١٤٣٦
الدولة الأموية
٣: ١٥٧٩، ١٥٩٣، ١٥٩٤
الدولة الحمدانية
٣: ١٥٧٩
الدولة الساسانية
٢: ٨٥٠
الدولة الصهيونية
١: ٢٠٤، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٩
الدولة العثمانية
٣: ١٤٧٠
الدولة الفلسطينية
٣: ١٤٠٤
الدولة اليهودية
٤: ١٨٩٦، ١٨٩٧
دي روبرتي
٢: ٧٧٤
دي شاردان، تيلار
٣: ١١١٢
دي غول، شارل
٣: ١٣٣١
دي فينشي، ليوناردو
٢: ٥٨٤
دي كولانج، فوستيل
٢: ٧٧٤

الديالكتية الماركسية
٢: ٨٧٢، ٩٠٨
٣: ١٠٩٦، ١٥١٧
٤: ١٨٤٢
الديالكتية الهيغلية
٢: ٨٧٢، ٩٠٨
الديالكتيكية التاريخية
٣: ١١١٢
ديدرو
٣: ١٠٧٧، ١٥١٤
ديكارت، رينه
١: ٣٣٩
٢: ٥٨٤
٣: ١٥١٣
ديكنز، شارلز
٣: ١٤٨٥
الديلم
٢: ٨٥١
الديمقراطية
١: ١٨، ٣٦٣
٢: ٧٠٣، ١٠٢٣
٣: ١١٧٠، ١١٨٩، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٣٩، ١٣٥٣، ١٤٠٨، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٧٦، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٦٠٣
٤: ١٧٤٠، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٩، ١٧٩٥، ١٧٩٧، ١٨١٨، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٣٢، ١٨٤١، ١٨٥٩، ١٨٧٩، ١٩٢٣، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٦٤، ١٩٧٨، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٤١، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٨١ – ٢٠٨٦، ٢٠٩١، ٢٠٩٦، ٢١٢٣، ٢١٣٦، ٢١٤٦، ٢١٦٤
الديمقراطية التربوية
٣: ١٣٥٢، ١٣٥٣
٤: ٢١٢٣
الديمقراطية السياسية
٣: ١٣٩٧
الدين
٢: ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٧، ٧٦٩، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٦ – ٧٧٨، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٩، ٨٢٠، ٩٢٥
٣: ١٣٠١ – ١٣٠٣، ١٣٠٦ – ١٣٠٨، ١٣١٠ – ١٣١٣، ١٣١٥ – ١٣١٩، ١٤٠٨
الدينامية
٢: ٩٣٠
٣: ١٠٧٥
الدينامية المجتمعية
٣: ١٠٧٠

— ر —

الرابطة الدولية للجامعات المتعاونة واليونسكو
١: ٢٠، ٣٩، ٤١
الرأسمالية
٣: ١٠٩٦، ١١٣٤، ١١٩٠، ١٣٢٨، ١٣٣١، ١٥١٧، ١٥١٨
٤: ١٨٤٧، ١٩٦٦، ٢٠٨٢
رانكه، ليوبولدفون
١: ٤٠٤، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٨٩
الرأي العام الأميركي
٤: ١٨٠٧، ١٨١٠، ١٨٥٧، ١٨٨٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٩١٠، ١٩٥٨، ٢٠٣٩ – ٢٠٤١، ٢٠٤٣
الرأي العام البريطاني
٤: ١٦٩٣
الرأي العام العالمي
٤: ١٦٧٠، ١٦٩٩، ١٨٠٦، ١٨٦١، ١٩٦٠، ١٩٦٢، ٢٠٤١، ٢١٤١، ٢١٤٨، ٢١٤٩
الرأي العام العربي
٤: ١٦٧٠، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧٣
الرأي العام الغربي
٤: ١٨٢٩
الرأي العام اللبناني
٤: ٢١١٦
الرجعية
١: ٢٣٩، ٢٤٣، ٤٠٠
٣: ١٢١٩، ١٣٣٣، ١٣٣٥، ١٤٧١ – ١٤٧٤، ١٥٠١، ١٥١٧، ١٥١٨
٤: ١٨٤٦، ١٩٨٥
رستم، أسد
١: ٤٢١
٤: ٢١٧٧

الرعاية الاجتماعية
٤: ١٩٠٩
الركود الاقتصادي
٤: ١٨٢٤، ١٨٢٥، ٢٠٣٢، ٢١٨٥
الرهائن الأجانب
٤: ١٩٥٧
الرواقيون
٢: ٨١٩
٣: ١٥٠٩
روبسبيير، مكسيميليان دي
٣: ١٥١٤
الروح الجامعية
٢: ٦٤٦، ٦٤٧
الروح العلمية
٣: ١٢٥٥
الروح الفاوستية
٣: ١٠٧٥
الروح المطلقة
٣: ١٥٠٩، ١٥١٥، ١٥١٧
الروح النضالية
٢: ١٠٢١، ١٠٢٤ – ١٠٢٧
روزفلت، تيودور
١: ١٧٨
روسو، جان جاك
١: ٥٠٧
٢: ٨٠١
٣: ١١١٤
روسيا
١: ٢٦، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ٢٢٠، ٢٥٣، ٢٩٢، ٣٩٦، ٤٤٧
٢: ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٢٦، ٧٤٣، ٧٦٨، ٨٦١، ٩٦٠، ١٠٠٦
٣: ١٥٣٣
٤: ١٧٦٧، ١٧٨٤، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤
روكفلر، جون د.
٤: ١٨٩٤
روما
١: ٣٨٤
٢: ٨٥٠
ريشتا، ردوفان
٣: ١١٢٦
ريغان، رونالد
٤: ١٨١٧، ١٨٤٥، ٢٠٣٢، ٢٠٣٥
رينان، إرنست
١: ١٢٩

— ز —

زحلان، انطوان
٤: ٢١٣٤
الزعيم، حسني
٤: ١٧٩٣ – ١٧٩٦
زكي باشا، أحمد
١: ١٢٧
الزنوج
٢: ٨٥١
زين، زين نور الدين
١: ٣٧٦

— س —

ساخاروف، اندريه
٤: ١٨٠٥
السادات، أنور
٤: ١٩٩٢
سارتر، جان بول
١: ٤٧٤
ساسون، الياس
٤: ٢١٤٣
سافاير، وليم
٤: ٢٠٣٩
ساميولسن، روبرت
٤: ١٨٧٠
سان سيمون
٣: ١١١٥
سان مارتان، جوزيه ده
٤: ١٩١٧
سسبنسر، هربرت
٢: ٧٣٤، ٧٩٦، ٧٩٩، ٨٠٠
٣: ١٥١٧
ستالين، جوزف
٤: ١٩٨٧

ستوكهولم
٣: ١١٨٢
سرجييف، أ.
٣: ١١٣٣
سركيس، الياس
٤: ٢٠٩٣
سري لانكا انظر سيلان
سعادة، انطون
١: ٣٤، ٣٥
السعودية
٤: ١٦٥١، ١٨٣٢، ١٩٥٩
سعيد، ادوارد
٤: ٢٠٥١
سقراط
١: ٣٦٦
٣: ١٣٠٧
سقوط روما (٤٧٦م)
٣: ١٤٩٦
سقوط القسطنطينية (١٤٥٣م)
٣: ١٤٩٦
السلاجقة
٢: ٨٥١
سلاح الجو الأميركي
٣: ١١٢٥، ١١٣١
٤: ٢٠٤٠
السلام العالمي
٢: ٩٦٠، ٩٦١
السلطنة العثمانية انظر الامبراطورية العثمانية
سليمان بن داود (الملك)
٤: ١٨٣٦
سليمان، مايكل
٤: ١٩١٠
السلوك الاجتماعي
٢: ٧٥٧، ٧٦٧، ٧٨٩، ٨٨٠
السمعاني، يوسف
٤: ١٩٧٦
سمنر
٢: ٨٧٤
سميث، آدم
٣: ١٠٧٧
السنّة
٤: ٢١٠٣، ٢١١٥
سنغافورة
٤: ١٩٠٤ – ١٩٠٧
السنوسية
٣: ١٦٠١
السودان
١: ١٦
٤: ١٦٥٢، ١٧٧٥، ١٨٣٢، ١٩٥٤، ٢٠٧٧، ٢١٤٥، ٢١٥٠
سوروكين، بيتريم
١: ٤٧٤
٢: ٧٣٦، ٧٨٦، ٧٨٨، ٨٠٥
٣: ١١١٢، ١٥٢١، ١٥٢٦، ١٥٣٣، ١٥٣٤
سوريا
١: ١٤، ٣٤، ١٣٩
٤: ١٦٥١، ١٧٧٤، ١٧٩٤، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٨٠، ١٩٦٤، ٢٠٧٧، ٢٠٨٧ – ٢٠٩١، ٢٠٩٦، ٢١١٤، ٢١٧٨
سوفوكليس
٢: ٨١٨
السوق العربية المشتركة
٤: ٢٠٠٣
سويسرا
٤: ١٨٧٢، ١٩٠٥
السياسة الخارجية الأميركية
٤: ٢٠٤١، ٢١٨٠
السياسة السوفياتية
٤: ١٨٩٥
السياسة العربية
٤: ١٦٥٨، ١٦٦١
السيخ
٤: ٢٠٨٣
سيلان
٢: ٥٨٦
٤: ٢٠٨٣، ٢١١٣، ٢١٤٦

— ش —

شاريت، موشيه
٤: ٢١٤٢

شامير، اسحق
٤: ١٨٧٩، ٢١٥٧
شاهين، جاك
٤: ١٩١٠
شبنجلر، اوزوالد
١: ٩٥
٢: ٧١٩، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٩ ـ ٧٤٢، ٧٦٦، ٧٨٠، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٩٧، ٨٠٤، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٧٢
٣: ١١١٢، ١٤٣١، ١٥٢١، ١٥٢٦، ١٥٢٨ ـ ١٥٣١، ١٥٣٣
شبه الجزيرة العربية
١: ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١٢٨، ١٣٠، ٢٥٠
٢: ١٠٠٣
٣: ١٢٩٥، ١٤٦٩، ١٥٩١ ـ ١٥٩٤، ١٦١٢
٤: ١٧٦٥
الشبيبة العربية
١: ٥٧، ٦٦، ٧٥، ٨٦، ١١٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٣١٢
شح المياه
٤: ١٨٣٠، ١٨٣١
شحادة، جورج
٤: ٢٠٥١
شرايبر، جان جاك سرفان
٣: ١١٥٣
شرعة حقوق الإنسان
٢: ٥٦٥
شرعة حمورابي
٢: ٦٠٥
الشرك
٣: ١٥٩٢
شركة دوغلاس
٣: ١١٢٥
شركة راند
٣: ١١٢٥، ١١٢٧، ١١٣١
٤: ١٨٢٢، ١٩٤٠
شركة العال للطيران
٤: ١٩٧٢
شعبة الاستطلاع الاجتماعي (الاتحاد السوفياتي)
٣: ١١٢٨
الشعوب الآرية
١: ١٠٨
الشعوب البدائية
٢: ٨٥٠
٣: ١١٠٥، ١١٠٦
الشعوب التركية المغولية
١: ١٠٨
الشعوب السامية
١: ١٠٦، ١٠٨
٢: ٧٣١، ٧٦٣، ٨٠٢، ٨٢٣، ٩٤٢
٣: ١١٠٩، ١٥١٠، ١٦١٢
الشعوب الشرقية
٢: ٦٢٤، ٦٢٧
الشعوب الغربية
٢: ٦٢٤
الشعوب المتخلفة
٣: ١١٤٤، ١١٨٦ ـ ١١٨٨، ١٢٠٧ ـ ١٢٠٩، ١٥٢٤، ١٥٤٢، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٨، ١٥٥٩، ١٥٦١، ١٥٧٨، ١٦١٤
٤: ١٧٤٨، ١٧٧٣، ١٧٨٩، ١٧٩٦، ١٧٩٩، ١٨٠١، ١٨٤٢، ١٩١٣، ١٩٤٩، ١٩٨٥، ١٩٨٨، ٢٠٢٠، ٢٠٦٤، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٦، ٢١٤٨، ٢١٦٢
الشعوب المتقدمة
٣: ١٠٩٨، ١١٠٠، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢٢٣، ١٥٢٤
٤: ٢٠٢٠، ٢٠٨٢
الشعوب النامية
٣: ١٠٩٨، ١١٠٠، ١١٠١
الشعوب الهندية
٢: ٨٢٠
الشعوب الهندية الأوروبية
٢: ٨٠٢
٣: ١٥١٠
الشعوبية
١: ١٢١
٣: ١٥٩٤
الشعور بالمسؤولية
١: ١٨٨ ـ ١٩٠، ٤٤٩
٤: ١٧٢١

شفايتزر، ألبرت
٢: ٧٣٦، ٧٨٨
شكسبير، وليم
٢: ٧٤٢، ٩١٢
٣: ١١٩٥
الشنتوية
٤: ١٧٧٠
شهاب، فؤاد (اللواء)
٢: ٦٦١
شهلا، جورج
١: ٣٧٦
شوبارت
٢: ٧٨٨
شوفاليه، دومينيك
٤: ٢١٣٨
شوقي، أحمد
٣: ١٣٧١
شومان، عبد الحميد
١: ١١
شيبوب، صديق
١: ٥٩
شيشرون
٢: ٧١٧
الشيشكلي، أديب
٤: ١٧٩٥، ١٧٩٦
الشيعة
٤: ١٨٦٤
شفارد نادزه، ادوارد
٤: ١٩٠٦، ١٩٧١، ١٩٨٢
شيلر (شاعر الماني)
١: ٥٤٤
الشيوعية
١: ٢٤
٢: ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٨، ٨٠٠، ٨٩٦، ١٠٠٥
٣: ١٣٢٦
٤: ١٦٦٢، ١٨٤١ ـ ١٨٤٧، ١٩٤٠، ١٩٨٧
الشيوعية البدائية
٢: ٧٥٦

ـ ص ـ

صابر، محيي الدين
٤: ٢٠١١
صانع التاريخ
١: ٥٠٩، ٥١٢ ـ ٥١٤
الصحافة العربية
١: ٩٨
٤: ١٦٣٩
صحراء سيناء
٢: ١٠٠١
الصراع الطبقي
٢: ٨٢٨
٣: ١٠٧٨، ١١٠٠
٤: ١٧٧٢، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٨٥، ١٩٨٧
الصراع العربي ـ الصهيوني
١: ٢٧، ٤٣
٣: ١١٣٢، ١١٦٨، ١٣٧٥، ١٣٨٠، ١٣٩٧
٤: ١٧٩١، ١٨٣٥، ١٩٠٣، ١٩٦١، ٢١٨٥
صروف، فؤاد
١: ٣٧٦
صك الإنتداب على فلسطين (١٩٢٢)
١: ١٤، ٢٤٩، ٢٥٣
٤: ١٦٥١
صك الحقوق (الأميركي)
٤: ١٨٥٢، ١٨٥٣، ٢٠٤١
الصليب الأحمر اللبناني
٤: ٢١١٨
الصليبيون
١: ١٠٨
٢: ٨٤٤
الصناعات العسكرية
٣: ١٤٣٦
الصناعة التأريخية
٣: ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١١١٣
الصناعة العسكرية الأميركية
٤: ٢٠٥٧
الصناعة الفندقية
٤: ١٨١١
صناعة المعرفة
٣: ١١٥٥

الصناعة النووية
٤: ١٨٧٨
صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية
٣: ١١٧٩
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
٤: ٢٠٠٣، ٢٠١٥
صندوق النقد العربي
٤: ٢٠٠٣
الصهيونية
١: ١٩، ٢٤، ٢٧، ٤٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٤٩، ٢٦٩، ٢٩٣، ٣٥٤، ٣٦٣، ٥٢٢
٢: ٨٤٧، ١٠٠٠، ١٠٣٤
٣: ١١١٠، ١٢٣٢، ١٢٣٥، ١٢٤٨، ١٢٥١، ١٢٦٤، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٨٠، ١٣٩٧، ١٤٠١، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٥٢، ١٤٧١، ١٥٤٥، ١٥٦٥، ١٥٧٥، ١٥٧٦
٤: ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٦٨، ١٦٩١، ١٧٠٨، ١٧٦٦، ١٧٧٣ ـ ١٧٧٥، ١٧٧٩، ١٧٨٣، ١٧٨٧، ١٧٩١، ١٨٠٧، ١٨١٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٥٧، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٨٨، ١٨٩٠، ١٨٩٤ ـ ١٨٩٧، ١٩١٠، ١٩٢٨، ١٩٥٣، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٢، ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣، ٢٠٠٠، ٢٠١٩، ٢٠٣٩، ٢٠٧٤، ٢١٣٩، ٢١٥٦، ٢١٦٠، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٨٢
الصوفية
٢: ٨٢٠
الصومال
٤: ٢١٤٦
الصين
٢: ٥٨٦، ٦٠٧، ٦٢٥، ٦٢٧، ٧٥٨، ٧٧٨
٣: ١١٧٥، ١١٨٧، ١١٩٦، ١٣٥٤، ١٤٠٤، ١٥٩٢، ١٦١٠، ١٦١٢
٤: ١٧٩٩، ١٨٢٢، ١٨٣١، ١٨٩٨، ١٩٠٠، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٥، ١٩٨١

ـ ض ـ

ضودج، باير
١: ١٥

ـ ط ـ

طاغور، رابندرنات
٢: ٥٩٧
الطائفية
١: ٢٣٠
٣: ١٢٩٥، ١٣٩٢، ١٣٩٧، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٥، ١٥٧٢، ١٥٨٠
٤: ١٧٧٨، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٨، ٢١١٥
طبقة العمال
٢: ٨٠٠، ٨٢٨
طرابلس (ليبيا)
٢: ٨٤٧
طعمة، جورج
١: ٣٧٦
الطوباوية
٣: ١١١٤
الطور بعد الصناعي
٣: ١١٥٠، ١١٥٢، ١١٥٤
٤: ١٩٤٧، ١٩٤٨
الطور الزراعي
٣: ١١٥١ ـ ١١٥٣
الطور الصناعي
٣: ١١٥١ ـ ١١٥٣
٤: ١٩٤٧
الطور الطبيعي القنصي
٣: ١١٥١
طور المعرفة
٣: ١١٥٤
طوكيو
٤: ١٩٠٦
طيماوس
٣: ١٥٠٩

ـ ظ ـ

ظاهرة التراكم
٢: ٨١١، ٨١٢
ظاهرة التشابه
٢: ٨١١
الظلم الاجتماعي
٢: ١٠٠٥

الظلم الاقتصادي
٢: ١٠٠٥

- ع -

العادات والتقاليد
٢: ٧٥٦ - ٧٥٨، ٧٦٥، ٧٦٧، ٧٦٩، ٧٧٣ - ٧٧٥، ٧٧٨، ٧٨٣، ٧٨٤، ٩٢٤
عبدالله (ملك الأردن)
٤: ٢١٤٢
عبد الرحمن، أسعد
١: ١١
عبد المجيد، عصمت
٤: ٢٠٧٥
عبد الناصر، جمال
١: ٣٤
٣: ١٣٢٨
٤: ١٧٧٧، ٢٠٢٧
عبد النور، عبيد
٤: ٢١٧٧
العبودية
٤: ١٧٧٢
العجز العربي
١: ٢٤
٣: ١٤٢٠، ١٤٢٢
العدالة الثقافية
٣: ١٤٠٧
العدالة السياسية
٣: ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٨٢
العدل الاجتماعي
١: ٢٩٦
٢: ٥٨٧، ٥٩٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٦٧ - ٦٦٩، ٩٧٠، ٩٧٦، ٩٧٧، ١٠٠٦، ١٠٣٣
٣: ١٠٧٦، ١٠٨٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠١، ١١٧٠، ١١٧٤، ١١٩٠، ١٢٥٥، ١٢٦٥، ١٢٨٤، ١٣٣١، ١٣٥٢، ١٣٩٢، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٥٩، ١٤٧٢، ١٤٨٢، ١٥٤٤، ١٦٠٣
٤: ١٦٧٩، ١٧٠٧، ١٧٠٩، ١٧٧٩، ١٧٩٠، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨
العدل الاقتصادي
١: ٢٩٦
٢: ١٠٠٦
٣: ١١٧٠، ١١٩٠، ١٢٠١، ١٢٥٥، ١٢٨٤، ١٣٣١، ١٣٩٢، ١٣٩٧، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٥٩، ١٤٧٢، ١٤٨٢، ١٥٤٤، ١٦٠٣
٤: ١٧٧٩، ١٧٩٠
العراق
١: ١٤، ١٦، ٢٣، ٣٤، ٤٧
٣: ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٤٦٩، ١٥٩٣
٤: ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٨٣٢، ١٨٧٦، ١٨٧٨، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٥، ١٩٥٧ - ١٩٥٩، ١٩٦٤، ١٩٩١، ٢٠١١، ٢٠٢١، ٢٠٢٥، ٢٠٢٩، ٢٠٣٢، ٢٠٣٧، ٢٠٤٠، ٢٠٥٨، ٢٠٦٨، ٢٠٧٠، ٢٠٧٧، ٢١٤٨، ٢١٧٨
عرفات، ياسر
٤: ٢٠٩٤
العروة الوثقى
١: ١٥
عسيران، عادل
٤: ٢١٧٧
عصبة الأمم
١: ١٤، ١٩، ٢٤٨، ٢٥٣
٤: ١٨٩٣، ١٨٩٤، ٢١٤٧
عصبة العمل القومي
١: ٣٤
العصر الأموي
١: ١٤
٢: ٧٦٨
عصر التنوّر
١: ٤٥٩
٢: ٧٣٣، ٧٣٥، ١٠٠٥
٣: ١١٤١، ١٤٣١، ١٥١٣
٤: ١٨١٤، ١٨٨٤
العصر الجاهلي
١: ٣٩٧، ٥٢٨، ٥٣٠
العصر الذري
٢: ٥٨٣
العصر العباسي
١: ١٤، ٥٣٣

العصر الكوني
٢: ٥٩٠
عصر النهضة الحديثة
١: ٣٩٧
٣: ١٠٧٠، ١٠٧٥، ١٢١٨، ١٥٩٠، ١٥٩١
العصرية
٤: ١٧٣٢، ١٧٣٩، ١٧٤٢، ١٧٤٨
عطية، مايكل
٤: ٢٠٥١
العقاد، عباس محمود
١: ٣٩٦
العقد الاجتماعي
٣: ١١١١، ١١١٤
العقل التكنيكي
١: ٣٤٣
العقل الحديث
١: ٣٣٩
العقل العربي
١: ٢٨٠، ٣١٥، ٣٤٤
٤: ١٦٨٩
العقل الغربي
١: ٢٨٠
العقل النظري
١: ٣٤٣
العقلانية
٢: ١٠١٤
٣: ١٣٩٤
٤: ١٧٤٥
العقلية الانتاجية
٢: ٥٩١
العقلية الجديدة
٢: ٥٨٨ ـ ٥٩٢
العقلية العلمية
٢: ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٥٦
٣: ١٢٢٢
العقلية المستقبلية
٣: ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٧، ١٢١٩، ١٢٢١ ـ ١٢٢٦، ١٢٢٩
العقوبات على العراق
٤: ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٩٥٧، ١٩٥٩
العقيدة الوحدانية
٢: ٧٣١ ـ ٧٣٤، ٨٢٠، ٨٢٣
٣: ١٦٠٩
العلاقات العربية ـ الفلسطينية
٤: ٢١٥٧
العلم
١: ١٥٣ ـ ١٥٥
٢: ٧٦٥ ـ ٧٦٧، ٧٦٩، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٨٣
علم الأجناس
١: ٤١٠، ٤١١
علم الإحاثة
١: ٤١٠
علم التاريخ
١: ٤٦
٣: ١٤٩١، ١٤٩٥، ١٦٠٧
العلم التطبيقي
١: ٥٣٧
٣: ١٢٥٤
٤: ١٧٣٢
العلم الحديث
١: ٤١٠، ٤١٢
٣: ١٢٦١، ١٢٧٥
علم الحضارة
٢: ٨٠٨، ٨٣٢، ٨٣٤
علم الفلك
٣: ١١٠٧، ١١٠٨، ١١١٥
العلم المتخصص
١: ١٥٥
علم النجوم
٣: ١١٠٧، ١١٠٨
العلم النظري
١: ٥٣٧
٣: ١٢٥٤
٤: ١٧٣٢
العلم اليوناني
٢: ٧٧٨، ٩٢٩
العلماء العرب
١: ٣٤٣
٣: ١٠٧٢

العلماء الغربيون
٣: ١٠٧٢، ١٢٥١
العلمانية
١: ٣٩٨، ٥٢٣
٣: ١٢٣٢، ١٣٣٧، ١٣٩٧، ١٤٠٣
٤: ١٦٦٤، ١٧٨٢، ١٨٦٢، ٢٠٩٠
العلوم الاجتماعية
١: ٤٠٩، ٤١٦، ٤٤٣
العلوم الطبيعية
١: ٤٠٩، ٤١٦، ٤١٧، ٤٤٠، ٤٤١
العُلى (السعودية)
١: ١٢٨
عمار، حامد
٤: ٢١٦٩
العمران البدوي
٢: ٧٢١
العمران الحضري
٢: ٧١٥، ٧٢١
العمران الروماني
٢: ٨٤٤
العمل الجامعي
٢: ٦٣٦
عون، ميشال
٤: ٢٠٩٤، ٢٠٩٦
العيني، محسن
٤: ١٩٧٥

ـ غ ـ

غابور، دينيس
٣: ١١٢٦
غالبريث، جون
٣: ١١٧٥
غاليلو
١: ٣٣٩
٢: ٥٧٨
غاندي، انديرا
٤: ٢٠٨٤
غاندي، راجيف
٤: ٢٠٨١، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥
غاندي (المهاتما)
٢: ٥٧٠، ٧٣٦، ٩٥٩
٤: ١٩٢٥، ٢٠٨٣، ٢١٦٥، ٢١٦٦
غرناطة
١: ٣٩٧
غروميكو، اندريه
٤: ١٨٩٦
غريب، ادمون
٤: ١٩١٠
غريغوريوس الرابع حداد (البطريرك)
١: ١٣
الغزالي، أبو حامد محمد
١: ١٥٧، ٣٦٥
الغزو الثقافي
٤: ١٨١٤
الغزو الصهيوني
١: ١٥
غزو الفضاء
٢: ٥٧٧
غلاسبي، ابريل
٤: ٢٠٤١
غوته
٣: ١٠٧٥
غورباتشوف، ميخائيل
٤: ١٧٨٨، ١٧٩٨، ١٨٠٥، ١٨٢٨، ١٨٤٠، ١٨٤٤، ١٩٨١، ١٩٨٢، ٢٠٣٩، ٢٠٥٦، ٢٠٧٤
غورو، هنري (الجنرال)
١: ١٤
غوشيف، سيرجي
٣: ١١٢٦
غيزو، فرنسوا
٤: ١٨٤٨

ـ ف ـ

فارس، نبيه أمين
١: ٣٧٦
فاسيلييف، ميخائيل
٣: ١١٢٦
الفاشية
٢: ٧٦١
٣: ١٣٢٦، ١٣٣٣
٤: ١٧٧١، ١٨٠٠، ١٩٤٠

فالدهايم، كورت
٤: ١٨٦٨
فانيك، شارل
٤: ١٩٦١
فبلن
٢: ٧٧٤
الفتح الإسلامي
٤: ١٨٣٧
الفتوحات العربية
٢: ٦١٢
الفجوة الجيلية
٤: ١٧٣٤
فخته
١: ٩٥
فرانكلين، بنيامين
٤: ١٨٥٢، ١٨٨٣
الفرس
٢: ٧٥٨، ٨٥٠
٣: ١١٠٩
الفرعونية
١: ٣٤
فرن، جول
٣: ١١١٦
فرنسا
١: ٩٤، ٩٦، ٩٨، ١٠٩، ٢٢٠، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٤٧
٢: ٦٤٩، ٧١٨، ٧٦٤، ٧٧٩، ٨٤٧
٣: ١١٥٢، ١٣٣١، ١٤٠٤، ١٥١٢ ـ ١٥١٤، ١٥١٦، ١٥٤١، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٦٠٩
٤: ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٣٦، ١٨٦١، ١٨٧٢، ١٩٠٠، ١٩٠٥، ١٩٠٧، ١٩١٠، ١٩٣٠، ١٩٣٦، ٢٠٣١، ٢٠٣٣ ـ ٢٠٣٥، ٢٠٩١، ٢٠٩٥، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١٣٩، ٢١٤٧
فروخ، عمر
٤: ٢١٧٧
فري، جول
١: ٩٥
فريحة، انيس
٤: ٢١٥١
الفعل الحضاري
٢: ٩٣٤، ٩٣٥
الفكر الإسلامي
٣: ١٥٩٦
الفكر التأريخي
٣: ١٤٩١، ١٥٠١
الفكر الديني
٣: ١١٠٩
الفكر العربي
١: ٢٨٤
٣: ١٤٦٩
الفكر الغربي
١: ٣٨٠، ٣٩٤، ٤٥٩
٢: ٨٢٣
٣: ١٥١٠
٤: ١٩٤١
الفكر اليوناني
٢: ٨٠٣
فلختايم، أوسيب
٣: ١١٢٦
فلسطين
١: ١٤، ١٦، ١٩، ٤٧، ٤٨، ١٩٧، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢٢ ـ ٢٢٤، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٠ ـ ٢٥٥، ٢٥٧ ـ ٢٦٠، ٢٩٣، ٣٣٥، ٣٤٥، ٣٨٢، ٥٢٢
٢: ٩٦٨، ٩٩٣، ١٠٠١ ـ ١٠٠٣، ١٠١٩ ـ ١٠٢١، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٣٣ ـ ١٠٣٥
٣: ١١١٠، ١٣١٦، ١٣٢٤، ١٣٧٨، ١٣٨٠، ١٤٠٣، ١٤٧١، ١٥٧٥
٤: ١٦٤٤، ١٦٥١ ـ ١٦٥٥، ١٦٦٧، ١٦٩١، ١٧٠٧، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٩١، ١٨٣٥ ـ ١٨٣٧، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٩٢١، ١٩٢٨، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٨٣، ١٩٩٩، ٢٠٦٥، ٢٠٧٣، ٢٠٧٧، ٢١٣٨ ـ ٢١٤٠، ٢١٥٦، ٢١٦١، ٢١٦٣، ٢١٧٥، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٦
الفلسفة
١: ١٥٣ ـ ١٥٥

٢: ٧٦٥ ـ ٧٦٧، ٧٦٩، ٧٧٣، ٧٧٦ ـ ٧٧٨، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٩
الفلسفة الأرسطوطاليسية
٢: ٩٢٩
فلسفة التأريخ
٣: ١٤٩٧
الفلسفة التأريخية المادية
١: ٣٩٩
فلسفة الغرب
١: ٧٨
الفلسفة القومية
١: ٩٥، ٢٧٧
الفلسفة الهندية
٤: ١٦٩٦
الفلسفة اليونانية
٢: ٧٧٨، ٨١٩، ٩٢٩
الفن
١: ١٥٣، ١٥٤
٢: ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٩، ٧٧٣، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٨٤، ٧٨٧، ٧٩٠
فنصة، نذير
٤: ١٧٩٤
الفنون الشعبية
٢: ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٦٩
فور، إدغار
٣: ١١٥٧، ١٣٥٥
فوريه
٣: ١١١٥
فوكوياما، فرنسيس
٤: ١٩٤٠، ١٩٤٢
فولتير، فرنسوا ماري أرواي
٢: ٧١٧
٣: ١١١١، ١٥١٤
الفولكلور انظر الفنون الشعبية
فيبر، ماكس
٢: ٧٧٤
فيتنام
٢: ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٢٠، ١٠٢٤
٣: ١٢٣٨، ١٣١٦، ١٤٦١
٤: ٢٠٣٢
الفيثاغورية الجديدة
٢: ٨٢٠
الفيدرالية
٤: ١٨٨٣
فيسبوتشي، أميركو
٤: ١٩١٥
فيشر، هـ.
٢: ٧٩٦، ٧٩٧
فيصل بن الحسين (الأمير)
١: ١٤
الفينيقية
١: ٣٤، ٣٥، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٩
الفينيقيون
١: ١٠٦، ١٠٨
٢: ٧٦٣

ـ ق ـ

قانون التحدي والاستجابة
٣: ١٥٣٠، ١٥٣١
قانون الجاذبية
١: ٤٥٩
قانون الهجرة الأميركي
٤: ١٩٣٠، ١٩٣٣
القاهرة
٢: ٧٧٨، ١٠٢٣
٣: ١١٨٣
٤: ١٩٧٤، ٢٠٧٥
قباني، محمد
١: ١١
قبائل الخزر
١: ٢٥٠
القبائل السامية
١: ٢٥٠
القبائل العربية الاسلامية
٢: ٨٥٠
قبيلة تنوخ
١: ١٠٧
قبيلة تيم الله بن ثعلبة
١: ١٠٧

قبيلة عاملة
١: ١٠٧
القدرات الحضارية
٢: ٩٣١، ٩٧٠
القدرات العربية الاقتصادية
٢: ١٠٢٩
القدرات العربية العسكرية
٢: ١٠٢٩
القدرة الإلهية
٣: ١٣٠٤
القدرة الانتاجية
٣: ١٥٤٢، ١٥٤٩، ١٥٥٩، ١٥٦٢
القدرة التقنية
٢: ٧٥٢، ٧٥٤، ٧٥٦، ٧٦٩، ٧٧٣ ـ ٧٧٥، ٧٧٨، ٧٨٤، ٧٨٥، ٨٧٦ ـ ٨٨١، ٨٨٣، ٨٨٧، ٨٨٨، ٩٠٠ ـ ٩٠٢، ٩٠٥، ٩١٠، ٩٢٥، ٩٧٥، ٩٧٦، ١٠٠١، ١٠٠٣
٣: ١٤٤٣
٤: ١٦٩١، ١٧٤٢، ٢٠٢٥
القدرة الخلقية
٣: ١٢٨٥، ١٢٨٨
القدرة الذاتية
٣: ١٢٨٥ ـ ١٢٨٨، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٣٠١، ١٣٣٤، ١٣٧٧ ـ ١٣٨٢، ١٣٨٤، ١٣٩٧، ١٤١١، ١٤٥٢، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٨٢، ١٥٨٥
٤: ١٧١٥، ١٧١٦، ٢١٤٤
القدرة العقلية
٢: ٨٧٧
القدرة العلمية
٣: ١٠٨٥، ١٢٨٥
٤: ١٧٤٢، ٢٠٢٥
القدرة النظرية
٢: ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨١، ٩٠٢
القدس
١: ١٢٨
٢: ١٠٣٤
٤: ٢١٤٠، ٢١٤٢، ٢١٤٣
القدس الشرقية
٤: ١٩٦٢، ٢١٥٨
القدسي، ناظم
٤: ١٨٨٠
القرآن الكريم
٣: ١٢٠٦، ١٥٠٧، ١٥١١، ١٥٩٧
قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ (١٩٤٧)
٤: ٢١٣٩ ـ ٢١٤١
قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (١٩٤٨)
٤: ٢١٣٨، ٢١٤٠، ٢١٤١
قرار الأمم المتحدة رقم ٦٧٨ (١٩٩٠)
٤: ١٩٥٧
قرطبة
٢: ٧٧٨
قزاز، أياد
٤: ١٩١٠
القضية الجامعية
٢: ٦٥٠
قضية الشرق الأوسط انظر أزمة الشرق الأوسط
القضية العربية
١: ٢١٨، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٤
٢: ٩٩٤
٤: ١٦٥٣ ـ ١٦٥٥، ١٦٥٧، ١٦٦٣، ١٦٦٦
القضية الفلسطينية
١: ٢٧، ٤٣، ٢١٨، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٣ ـ ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٤، ٤٥٧
٢: ٩٩٤، ١٠٠٤، ١٠١٦، ١٠٢١، ١٠٣٤، ١٠٣٥
٣: ١٣٧٧، ١٤٠٤، ١٤٠٩ ـ ١٤١١، ١٤٥٦
٤: ١٦٦٦ ـ ١٦٦٨، ١٦٧٠، ١٧٠٧، ١٧٦٥، ١٨٥٧، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٩٦٠، ١٩٦٦، ١٩٦٩، ١٩٧٢، ٢٠٢٧، ٢٠٤٩، ٢١٢٤، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٥٨، ٢١٦٢، ٢١٦٤، ٢١٨٦
القضية اللبنانية
٤: ١٨٦٠، ١٨٦١
القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف
١: ١٢٦
القنابل الذرية
٢: ٥٨٣
القوات اللبنانية
٤: ٢٠٩٦

القوانين الوضعية
٢: ٧٥٦، ٧٥٨
القوتلي، شكري
٤: ١٧٩٣، ١٨٨٠
القوط
٢: ٧٧٩
القومية الألمانية
١: ٩٥
القومية الايطالية
١: ٩٥
القومية البولونية
١: ١٠٠
القومية التحديثية
١: ٣٣
القومية السورية
١: ٣٥، ٣٩٧
القومية العراقية
١: ٣٩٧
القومية العربية
١: ٢٩، ٣٤ ـ ٣٧، ٥٩، ٦٨، ٧٢، ١١٧ ـ ١٢١، ٢٣٠، ٣٢٣، ٣٢٩، ٣٨٢، ٣٩٦، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٤٧ ـ ٤٤٩، ٥٢٢، ٥٢٣
٢: ٦١٥، ١٠٠٤
٣: ١٢٣٢ ـ ١٢٣٤، ١٥٧٢، ١٥٧٥، ١٥٧٨، ١٥٧٩
٤: ١٦٥١، ١٦٦٣، ١٨٦٢، ١٩٩٧، ٢١٢٥
القومية الغربية
٣: ١٥٧٤
القومية الفرنسية
١: ٩٥
القومية اللبنانية
١: ٣٩٧
القومية المصرية
١: ٣٩٧
القومية اليابانية
٤: ١٧٧١
القومية اليهودية
١: ١٠٠
القوميون العرب
٤: ١٧٨٦
القوى الاسرائيلية
٢: ٩٩٣، ١٠٠٤
القيادة الوطنية الفلسطينية
٤: ٢١٦٠، ٢١٨٣
القيسية
١: ٥٣٠
القيم الحضارية
٢: ٩٢٧
القيم الحضارية الشرقية
٢: ٦٢٥، ٦٢٦
القيم الحضارية الغربية
٢: ٦٢٥، ٦٢٦

ـ ك ـ

كارتر، جيمي
٣: ١٤٣٣
كارليل، توماس
٢: ٨٢٨
كالدر، نيجيل
٣: ١١٢٦
كاليفورنيا
٣: ١١٢٥
كامبانيلا، توماس
٣: ١١١٥
كانت، عمانوئيل
٣: ١٥١٤
كاهن، هرمن
٣: ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٥٢، ١١٧٣
كبلر
٢: ٥٨٤
الكتابة
٢: ٧٢٤، ٧٦١، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٩، ٧٧٣
كتب:
ـ الاتجاهات الكبرى عام ٢٠٠٠
٤: ١٩٠٦
ـ أصل الأنواع
٣: ١٥١٦
ـ الأصنام
١: ١٢٦

ـ أطلنطس الجديدة
٣: ١١١٥
ـ انتقال القوة
٤: ١٩٤٦، ١٩٤٧
ـ أي غد؟
٢: ٥٧٣
ـ البلدان
١: ١٠٧
ـ البيان الشيوعي
٢: ٨٢٨
ـ بيريسترويكا
٤: ١٨٢٨
ـ تاريخ الحكماء: وهو مختصر الزوزني المسمى بالمنتخبات الملتقطات من كتاب أخبار العلماء بأخبار الحكماء
١: ١٢٦
ـ التهذيب في اللغة
١: ٣٦٥
ـ تهيئة الإنسان العربي للعطاء العامي
٤: ٢١٣٤
ـ جيتنجالي (القربان الشعري)
٢: ٥٩٧
ـ خطاب في التاريخ العالمي
٣: ١٥١٣، ١٦٠٩
ـ دروس في الفلسفة الوضعية
٣: ١٥١٦
ـ السلام المفقود
٤: ٢٠٩٣
ـ صدمة المستقبل
٤: ١٩٤٦
ـ صعود الدول الكبرى وسقوطها، التغير الاقتصادي والنزاع الحربي بين عامي ١٥٠٠ و٢٠٠٠
٤: ٢٠٣٣
ـ طبيعة الأشياء
٣: ١٥١٠
ـ العقد الفريد
٤: ٢٠٣٧
ـ على هامش السيرة
١: ١٣٠
ـ الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم
١: ١٢٦
ـ القوس
٤: ١٨٣٧
ـ قصة مدينتين
٣: ١٤٨٥
ـ الكتاب الأحمر
١: ٣٥
ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون
١: ١٢٦
ـ لبنان وسورية: مشقة أخوة
٤: ٢٠٨٧
ـ لسان العرب
٢: ٧١٣
ـ لعنة وطن
٤: ٢٠٨٧
ـ مبادىء علم الأحياء
٣: ١٥١٧
ـ مبادىء علم الأخلاق
٣: ١٥١٧
ـ مدينة الله
٢: ٨٠٣، ٨٢٣
٣: ١١١٠، ١٤٢٩، ١٥١٠
ـ مدينة الشمس
٣: ١١١٥
ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر
١: ١٢٦
ـ المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣ ـ ١٩٨٧)
٤: ١٩٩٧
ـ معجم اكسفورد
٢: ٧١٧
ـ المعرفة والثروة والعنف على حافة القرن الحادي والعشرين
٤: ١٩٤٧
ـ معنى النكبة
٤: ١٦٦٦، ١٩٩١
ـ معنى النكبة مجدداً
٤: ١٩٩٢
ـ مقدمة ابن خلدون
٣: ١٤٢٩

٤: ٢٠٦٢
ـ الموجة الثالثة
٤: ١٩٤٦
موسوعة المؤسسات
٤: ١٨١٠
ـ نحن والتاريخ
٣: ١٠٦٢، ١٠٦٣
ـ واشنطن ١٩٨٩
٤: ١٨٠٩
ـ يوتوبيا
٣: ١١١٤
- *Against the Stream: Critical Essays on Economics*
٣: ١٥٥٩
- *Brave New World*
٣: ١١١٨
- *Cinq semaines en ballon: Voyages de découvertes en Afrique par trois anglais*
٣: ١١١٦
- *Cours de philosophie positive*
٢: ٧٣٣
- *The Decline of the West*
٢: ٧١٩، ٧٣٩، ٨٢١
٣: ١٥٢٦، ١٥٢٨
- *Le Défi américain*
٣: ١١٥٣
- *De la terre à la lune: Trajet direct en 97 heures 20 minutes*
٣: ١١١٦
- *Esquisse d'un tableau historique des progrès de l'esprit humain*
٣: ١٥١٤، ١٠٧٧
- *First and Last Things: A Confession of Faith and a Rule of Life*
٣: ١١١٧
- *The First Men in the Moon*
٣: ١١١٦
- *A History of Europe*
٢: ٧٩٦
- *The Invisible Man*
٣: ١١١٦
- *The Island of Dr. Moreau*
٣: ١١١٦
- *The Limits to Growth*
٣: ١٠٩٢
- *Mankind at the Turning Point: The Second Report to the Club of Rome*
٣: ١٠٩٢
- *A Modern Utopia*
٣: ١١١٧
- *Nineteen Eighty-Four*
٣: ١١١٨
- *Primitive Culture*
٢: ٧١٨
- *Social and Cultural Dynamism*
٣: ١٥٣٣
- *A Study of History*
٣: ١٥٢٩
- *The Time Machine: An Invention*
٣: ١١١٦
- *Vingt mille lieus sous les mers*
٣: ١١١٦
- *Voyage au centre de la terre*
٣: ١١١٦
- *The War in the Air*
٣: ١١١٧
- *The War of the World*
٣: ١١١٦
الكتلة الشرقية
٢: ٦٢٥
٤: ١٧٣٢
الكتلة الغربية
٤: ١٧٣٢
كتن، هنري
٤: ١٨٣٧
كروبر، ألفرد
٢: ٧٣٦، ٧٨٨
كروتشي، بنديتو
١: ٤٧٦
كسيرر
١: ٤٧٤

الكفاح المسلح
٤: ١٧٠٣
الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد
١: ١٢٧
الكلية السورية الانجيلية
١: ١٥
كليم، غوستاف
٢: ٧١٨
كمال، مروان راسم
٤: ٢١٣٤، ٢١٣٥
كمبوديا
٤: ١٨٩٩ ـ ١٩٠١
كندا
١: ٣٣
٢: ٧٧٩
٣: ١١٥٢، ١٢٦٨
٤: ١٨٧٣، ١٩٢٩ ـ ١٩٣١، ١٩٣٦، ٢١١٤
الكنفوشية
٢: ٧٧٨
٤: ١٧٧٠
الكنيست الاسرائيلي
٤: ١٨٣٥، ١٨٣٧
الكنيسة البيزنطية
٣: ١٤٦٩
الكنيسة المسيحية
٣: ١٦٠٩
كوبرنك
١: ٣٣٩
٢: ٥٨٤
كوريا
٤: ١٩٠١، ٢٠٣٩
كوريا الجنوبية
٤: ١٩٠٢، ١٩٠٤ ـ ١٩٠٧، ٢٠٥٦، ٢٠٧٢
كوريا الشمالية
٤: ١٩٠٢، ١٩٠٦، ٢٠٥٧
كولومبوس، كريستوفر
٤: ١٨٨١، ١٩١٥
كولومبيا
١:١٧
٤: ١٨٩٤
كونت، اوغست
٢: ٧٣٣، ٧٧٤، ٧٩٩
٣: ١٠٧٨، ١١١٢، ١٥١٦
الكونت برنادوت
٤: ٢١٣٨
كوندورسيه، ماري جان انطوان
٢: ٧٣٣، ٧٩٩
٣: ١٠٧٧، ١٥١٤
الكونغرس الأميركي
٤: ١٨٣٦، ١٨٥٣ ـ ١٨٥٥، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٨٤، ١٩٣٠، ١٩٣٣، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦١، ١٩٧٢، ٢٠٤١، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢١٣٩، ٢١٥٧
الكونفيدرالية
٤: ١٨٨٢
الكويت
٣: ١٢٦٥، ١٣٤٥، ١٥٤٢
٤: ١٨٧٢، ١٨٧٥ ـ ١٨٧٧، ١٩٥٣، ١٩٥٥، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٦٠، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠١١، ٢٠٢٩، ٢٠٣٧، ٢٠٤٠، ٢٠٧٠، ٢١٤٨
الكيان العربي
١: ٢٠٢، ٢١٤، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٧ ـ ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٧٧، ٣٤٤
كيسنجر، هنري
٤: ١٨٧٩، ١٩٥٩
كينيدي، بول
٤: ٢٠٣٣
كينيدي، جون
٢: ٩٥٩
٤: ١٨٥٨، ٢١٠٤

ـ ل ـ

اللاجئون الفلسطينيون
٢: ١٠٢٤
٤: ١٩٥٤
اللاجئون اليهود
٤: ١٨٩٥، ٢١٨٢
اللاعنف
٤: ١٧٠٠، ١٧٠١

اللاهوتية
٣: ١٥١٦
لبنان
١: ١٤، ٣٤، ٣٥، ١٠٣، ١٠٥ ـ ١٠٩، ١٣٩، ٣١٢، ٣٤٥
٢: ٦٣٦، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٦١، ٦٦٥
٣: ١٢٣٠، ١٢٧٧، ١٣٤٤، ١٣٨٤، ١٣٨٩ ـ ١٣٩٢، ١٣٩٤، ١٣٩٦ ـ ١٣٩٨، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٣ ـ ١٤٠٦، ١٤٠٩، ١٤١١، ١٤١٩، ١٤٢٣، ١٤٢٥، ١٤٧٠، ١٤٧٥
٤: ١٦٥١، ١٦٨٨، ١٧٥٥، ١٧٦١ ـ ١٧٦٣، ١٧٧٤، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٨٠٠، ١٨٧٦، ١٩٠١، ١٩٣٠، ١٩٥٤، ١٩٦٤، ١٩٧٢، ٢٠١٧، ٢٠٣٢، ٢٠٧٧، ٢٠٨٧ ـ ٢٠٩٨، ٢١٠٠ ـ ٢١١٢، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١٥٠، ٢١٥٢، ٢١٧٨، ٢١٨١
اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا في الإنماء
٣ : ١٢٦٤
اللجنة الاقتصادية لجامعة الدول العربية
١: ٢١٩
٤: ١٦٥٨
اللجنة الأكاديمية الإسرائيلية الخاصة بشؤون الشرق الأوسط
٣: ١٢٧٥
لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين
٤: ٢١٣٨
اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية
٣: ١٣٤٨
اللجنة الدولية لتطوير التربية
٣: ١٣٥٥
اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية
١: ٢١٩
لجنة الشؤون الحربية، لمجلس النواب (الولايات المتحدة الأميركية)
٤: ١٩٥٩، ١٩٦١
لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب (الولايات المتحدة الأميركية)
٤: ١٩٥٩، ١٩٦٠
لجنة عام ٢٠٠٠
٣: ١١٢٧
لجنة المدارس الأرثوذكسية
١: ١٠٠
اللجنة المعنية بالثلاثين سنة القادمة (بريطانيا)
٣: ١١٢٨
لحود، نسيب
٤: ١٩٧٥
اللغات التركية
٢: ٧٦١
اللغات السامية
٢: ٧٦٢
اللغات المغولية
٢: ٧٦٢
اللغات الهندية ــ الأوروبية
٢: ٧٦٢
اللغة الألمانية
٢: ٧١٧ ـ ٧١٩
٣: ١٥٠٧
اللغة الانكليزية
١: ١٦
٢: ٧١٧، ٧١٨
٣: ١٥٠٧، ١٥١١
٤: ١٩٧٦
اللغة الايطالية
٣: ١٥٠٧
اللغة العبرية
٢: ١٠١٦
٤: ١٦٥٥
اللغة العربية
١: ١٦، ٧٣، ٢٧٨
٢: ٧١٣، ٧١٦، ٧٦٢، ٩٦٣
٣: ١٥٠٧، ١٥١١
٤: ١٩٧٦، ٢٠٨٩
اللغة الفرنسية
٢: ٧١٧، ٧١٨، ٧٧٩، ٧٨٥
٣: ١٥٠٧، ١٥١١
٤: ١٩٧٦
اللغة اللاتينية
٢: ٧١٧
لندن
١: ٢١٩
٤: ١٦٣٩، ١٨٩٣، ٢٠٨٥

لنكولن، ابراهام
٤: ١٨٥٧
لوبلاي:
٢: ٧٧٤
لوثر، مارتن
٣: ١٣٠٥
اللورد أكتون (مؤرخ بريطاني)
٣: ١٣١٩
لوس، هنري
٤: ٢٠٣٢
لوقرسيوس (شاعر روماني)
٣: ١٥١٠
لوك، جون
٣: ١٠٧٧
لون نول
٤: ١٨٩٩
لويس، برنارد
٤: ١٩٠٩
لي، تريغفي
٤: ١٨٩٤
الليبرالية
٤: ١٧٧١، ١٩٤٠، ١٩٤١، ٢٠٦٤
ليبنتز، غوتفريد فيلهلم
٣: ١٠٧٧، ١٥١٤
ليبيا
٢: ٨٤٧
٣: ١٢٧١، ١٣٢٤
ليتوانيا
٤: ١٩٨٦
لينين، فلاديمير ايليتش
٤: ١٩٤٠

— م —

ماديسون، جيمس
٤: ١٨٥٢، ١٨٨٣
مأرب
٢: ٨٤٥
ماركس، كارل
٢: ٨٠٠، ٨٠١، ٨٢٨، ٨٩٦
٣: ١٠٠٧٨، ١١١٢، ١٥١٧
٤: ١٧٧١، ١٩٤٠
الماركسية
١: ٣٩٩ ـ ٤٠١، ٤٠٤، ٤٥٩
٢: ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٦١، ٧٧٤، ٧٨٩، ٨٠٠، ٨٢٧
٣: ١٠٧٩، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١١٠٠، ١١١٣، ١١٣٣، ١١٧٢، ١٣٠٩، ١٣٢٦، ١٣٢٨، ١٣٣١، ١٤٩٧، ١٥١٧، ١٥١٨
٤: ٢٠٨٥، ٢٠٨٦
ماريتان
١: ٤٧٤
ماكول، جون
٣: ١١٢٧
ماليزيا
٤: ١٩٠٤، ١٩٠٥
المأمون
٢: ٨٩٩
ماندیلا، نلسون
٤: ١٨٠٦، ١٨٥٥ ـ ١٨٥٧، ١٨٦٩
مبارك، حسني
٤: ١٨٣١
متحف برلين
١: ١٣٠
متحف اللوفر
١: ١٣٠
المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين
١: ١٣٩
مثودولوجية التأريخ
١: ٤٢١، ٤٢٢
المجتمع الأثيوبي
٤: ٢٠٨٥
المجتمع الاستهلاكي
٣: ١٢٠٩، ١٣٥٨
المجتمع الاسرائيلي
١: ٢٥
٢: ٩٩٧، ٩٩٨
٤: ٢١٨٢، ٢١٨٣
المجتمع الإسلامي
١: ٤٠٤
٣: ١٣٠٦، ١٥٩٤، ١٦٠٢
٤: ٢٠٨٩

المجتمع الاشتراكي
٣: ١٠٨٣، ١٠٨٨، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١١١٥
المجتمع الأميركي
١: ١٨
٢: ٨٥٢
٣: ١٤٥٦
٤: ١٧٨٩، ١٨١٥، ١٨٢٢، ١٨٥٣، ١٨٥٧، ١٨٨٢، ١٩٤٥، ٢٠٥٦
المجتمع البدائي
٤: ١٩٤٦
المجتمع البدوي
٤: ٢٠٦٠
المجتمع البروتستانتي
٣: ١٣٠٥
المجتمع البروليتاري
٣: ١٠٧٨، ١١٠١
المجتمع التقدمي
١: ٢٨٧، ٢٨٩ ـ ٢٩١، ٢٩٧ ـ ٢٩٩، ٣٠١
المجتمع الحديث
٣: ١٢٧٥
المجتمع الحضاري
٣: ١٥٢٩، ١٥٣٠
المجتمع الديمقراطي
٤: ١٧١٠
المجتمع الرأسمالي
٣: ١٠٩٦، ١١٣٣
٤: ١٧٤١
المجتمع الراكد
١: ٢٩٠، ٢٩١
٢: ٩٣٠
٣: ١٠٦٨، ١٠٧١، ١١٤٦
المجتمع الروسي
٤: ١٨٤٨، ٢٠٧٣
المجتمع الروماني
٢: ٨٦١
المجتمع الزراعي
٣: ١١٥٥
المجتمع السوفياتي
٤: ١٨٤١، ١٩٤٨، ١٩٨٢، ١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٨٧
المجتمع الشيوعي
٢: ٧٨١
٣: ١٢٥٥، ١٣٥٤، ١٤٣١، ١٥١٧
المجتمع الصناعي
٣: ١١٥٥
المجتمع الصهيوني
٢: ١٠٠٧
المجتمع الصيني
٢: ٧٧٩
المجتمع العربي
١: ١٢، ١٨، ٢١، ٢٤، ٢٩، ٣٦، ٣٧، ٤٣، ٤٧، ٤٩، ١٥٠، ١٥٦، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠ ـ ١٩٣، ١٩٥ ـ ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٩ ـ ٢١١، ٢١٧ ـ ٢٢٢، ٢٢٤ ـ ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢١ ـ ٣٢٤، ٣٢٦ ـ ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٤٣ ـ ٣٤٥، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠ ـ ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٩٣، ٣٩٤، ٥٢١ ـ ٥٢٥، ٥٢٧
٢: ٥٩٥، ٦٥١، ٦٥٣، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٧٨، ٩٧٠، ٩٧٣، ٩٩٧ ـ ١٠٠٠
٣: ١٠٦٢، ١١٠٨، ١١٤٠، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣٢، ١٢٣٥، ١٢٤١ ـ ١٢٤٣، ١٢٤٧، ١٢٦٠، ١٢٧٨، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٣٠١، ١٣٠٣، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٣ ـ ١٣٢٦، ١٣٣٥، ١٣٤٠، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٦، ١٣٤٨، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٦، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٤، ١٣٩٠، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٤٢١، ١٤٥٧، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٧٠ ـ ١٤٧٣، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٥٤٨، ١٥٥٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٤، ١٥٧٨ ـ ١٥٨٣، ١٥٨٥، ١٥٩٢، ١٦٠٤
٤: ١٦٤٤، ١٦٤٨، ١٦٦٦، ١٦٧٧، ١٦٨٤، ١٦٨٦، ١٧١٨، ١٧٤٨، ١٧٥٥، ١٧٦٣، ١٧٧٣، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨٣، ١٧٩٠، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٤٣، ١٨٦٢، ١٨٦٩، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٨١، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٩، ١٩٢٥، ١٩٣٧،

١٩٣٨، ١٩٥٤، ١٩٦٣، ١٩٦٦، ١٩٦٩،
١٩٧٣، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٨٣، ١٩٨٨،
١٩٩٠، ١٩٩٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠١١،
٢٠١٥ ـ ٢٠١٧، ٢٠٢٣، ٢٠٢٥، ٢٠٢٩،
٢٠٦٥، ٢٠٧٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩٣،
٢١٠٥، ٢١٢٤ ـ ٢١٢٦، ٢١٢٨، ٢١٢٩،
٢١٥٠، ٢١٥٥، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦٤،
٢١٧٥، ٢١٨٠، ٢١٨٢، ٢١٨٣

المجتمع العقائدي
٢: ١٠٢٤

المجتمع العلمي
٣: ١٢٤٥، ١٢٤٧، ١٢٤٩، ١٢٥٥ ـ ١٢٥٧،
١٢٦١، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٩، ١٢٨٠،
١٢٨٤ ـ ١٢٨٦، ١٢٨٨، ١٣٩٥، ١٤١١
٤: ١٧١٢

المجتمع العلمي الإنتاجي
٢: ١٠٠٧، ١٠١٣

المجتمع الغربي
١: ٣٣، ٢٩١
٢: ٨٤٥، ٨٧٨، ١٠٣٤
٣: ١٠٧٦، ١٠٨٣، ١٠٨٨، ١٠٩٤ ـ ١٠٩٧،
١٠٩٩، ١١٠٨، ١١١١، ١٣٠٥، ١٣٥٨،
١٤٧١، ١٥١٨، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٩٥
٤: ١٧٣١، ١٨٠٦، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٤،
١٩٤٥، ٢٠٥١، ٢٠٦٣، ٢٠٧٣، ٢١٤٦،
٢١٥٤

المجتمع الفلسطيني
٤: ٢١٨٢، ٢١٨٣

المجتمع القومي
٢: ١٠٢٤

المجتمع اللبناني
٢: ٦٣٦
٣: ١٣٩٠، ١٣٩٣، ١٣٩٦، ١٣٩٨
٤: ١٨٦٢، ٢١١٦

المجتمع الماركسي
٢: ٨٥٣

المجتمع المتحرك انظر المجتمع التقدمي

المجتمع المتخلف
٣: ١٠٧٩، ١٠٨٧، ١٢٠٨، ١٢١٦، ١٢٣٠،
١٢٣٧، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٩٤، ١٣١٦
٤: ١٧١٢، ١٧٢٥، ١٧٢٨، ١٧٤١، ١٧٤٨،
١٧٧٠، ١٧٩١، ١٨٠٠، ١٨٠٩، ١٨١٤،
١٨١٨، ١٨٤٢، ١٨٦٩، ١٩١١، ١٩٣٣،
١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٩٩، ٢٠٢٨، ٢٠٦٣،
٢٠٦٩، ٢١٢٩، ٢١٤٨

المجتمع المتقدم
٣: ١٠٨٣، ١٠٨٧، ١٠٩٧، ١١٠١، ١١٥٢،
١٢٠٨، ١٢٣٧، ١٢٤٣، ١٢٥٩، ١٢٩٦،
١٣١٦، ١٣٢٦، ١٣٥٤، ١٣٥٨
٤: ١٧٢٥، ١٧٢٧، ١٧٣٣، ١٧٤٨، ١٨٠٩،
١٨١٤، ١٨١٧، ١٨٦٩، ١٨٧٥، ١٩٣٣،
١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٩٨، ٢٠٢١، ٢١٤٨

المجتمع المسيحي
١: ٣٩٣، ٤٠٤
٣: ١٣٠٦
٤: ٢٠٨٩

المجتمع المصري
٢: ٨٥٣
٤: ١٩٧٦

مجتمع المعرفة
٣: ١١٥٤، ١١٥٥

المجتمع النامي
٣: ١٠٨٣، ١٠٨٨، ١٠٩٧، ١٣٥٦ ـ ١٣٥٨
٤: ١٦٨٤، ١٨٥٨

المجتمع الهندي
٤: ٢٠٨٤، ٢٠٨٥

المجتمع الياباني
٣: ١٥٦٤
٤: ٢٠٥٠، ٢١٦٥

المجتمعات البدائية
١: ٥٠٥
٢: ٧٣٦، ٧٥٧، ٨٥٥، ٩٢٩ ـ ٩٣١، ١٠٠٥
٣: ١٠٦٨، ١٢٨٩، ١٥٢٩، ١٥٣٠

المجتمعات الصناعية
٤: ١٩٤٨

المجتمعات المتحضرة
١: ٥٠٥
٢: ٧٥٧، ٩٢٩ ـ ٩٣١
٣: ١٢٨٩، ١٣٩٧

مجلس الأمن الدولي
١: ٢٠٣، ٢٥٣، ٢٦٠
٤: ١٨٣٧، ١٩٠٠، ١٩٥٧، ١٩٦٠، ٢٠٣٩،

٢٠٥٧، ٢١٣٩ ـ ٢١٤١، ٢١٤٧، ٢١٤٨
مجلس أوروبا
٤: ١٦٥٩
المجلس البريطاني للبحوث في العلوم الاجتماعية
٣: ١١٢٨
مجلس التعاون العربي
٤: ١٨٧٦
مجلس الوحدة الاقتصادية لجامعة الدول العربية
٤: ٢٠٠٣
مجلس الوصاية
١: ٢٦٠
المجلس الوطني للبحوث العلمية (لبنان)
٣: ١٢٧٧
المجلس الوطني للبحوث والإنماء (اسرائيل)
٣: ١٢٧٤
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (الكويت)
٤: ٢٠٠٣
محفوظ، نجيب
٤: ٢٠٥١
محكمة العدل الدولية
١: ٢٤٩
محمد رسول الله
١: ١١٧ ـ ١٢٢، ١٨١، ١٩٠
٣: ١٠٧٢، ١٤٦٩، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٧
محمد علي (والي مصر)
٢: ٨٥٣
محو الأمية
٤: ٢١٦٩
مخيمات اللاجئين اليهود
١: ٢٥١
المدارس
١: ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٦١، ٣٦٤
المدارس الابتدائية
٢: ٨٧٥
المدارس الثانوية
١: ٣٦١
٢: ٨٧٥
المدارس المهنية
١: ٣٢٧
مدرسة الآسية الثانوية
١: ١٣، ١٥
المدرسة العلمية الحديثة في التأريخ
١: ٤٤٣
مدرسة عين ورقة
٤: ١٩٧٦
المدرسة الموضوعية
١: ٤٨٨
مدور، بيتر
٤: ٢٠٥١
المدينة المنورة
١: ٥٠٧
المذهب الانتشاري
٢: ٨٤١، ٨٤٢
المذهب الوضعي
٣: ١١١٢، ١٥١٦
المرأة الشرقية
٤: ٢٠٥١
المرأة العربية
١: ٨٣، ٨٧ ـ ٨٩
المرأة الهندية
٤: ١٦٩٥
المرأة اليابانية
٤: ٢٠٥٠
المردة
١: ١٠٧
المركب العسكري الصناعي
٣: ١١٣٢
المركز الأوروبي للبحث النووي (CERN)
٣: ١٢٧٧
المركز الأوروبي لبحوث الفضاء (ESRO)
٣: ١٢٧٧
مركز الدراسات الريادية (باريس)
٣: ١١٢٧
مركز دراسات الوحدة العربية
١: ١١
٤: ١٧٨٣، ١٩٩٧، ٢١٣٤
المركز العربي للتعليم العالي
٤: ١٩٣٨
مروة، كامل
٤: ١٧٥٥
مريام، شارل
١: ١٠١

المساعدات العربية للبنان
٤: ٢١٠٠
المستشرقون
١: ٤٣١
المستوى المعاشي الإنساني
٢: ٥٩١
المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسن
١: ١٢٦
المسلمون
١: ١٢١
٣: ١٤٠٨، ١٤٦٩، ١٤٧٢، ١٤٧٦، ١٥١٠، ١٥٩٢، ١٥٩٤، ١٥٩٧
٤: ١٦٩٥، ١٦٩٩، ١٨٠٣، ١٨٣٥، ٢٠٨٣، ٢٠٨٨، ٢١١٥
المسؤولية الاجتماعية
٢: ٦٦٥
المسيحية
١: ١٩، ٢٥١، ٣٣٦، ٣٩٤
٢: ٧٣١، ٨٠٣، ٨٢٠، ٨٢٣، ٨٢٥، ٨٥٣، ٨٩٦
٣: ١٠٧٣، ١٠٧٥، ١٠٧٨، ١١١٠، ١١١١، ١١٥٩، ١٢٣٢، ١٢٣٧، ١٣٠٨، ١٤٣٠، ١٤٦٩، ١٤٧٢، ١٥١٠، ١٥٣٢، ١٥٩١، ١٦٠٩
٤: ١٧٧٠، ١٧٨٤، ١٨٤٢، ١٨٤٦، ١٨٤٨، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨
المسيحيون
١: ١٢١
٣: ١٤٠٨، ١٤٦٣، ١٤٦٧، ١٤٦٩، ١٤٧٢، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٥١٠
٤: ١٨٠٣، ١٨٣٥، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢١١٥
المشردون العرب
١: ٢٠٢
المشردون اليهود
١: ٢٠٢
مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي
٤: ٢٠١٦
مشروع اسرائيل الكبرى
٤: ١٨٧٧
مشروع انعاش القرى
١: ١١١، ١١٤ ـ ١١٦
مشروع البشرية عام ٢٠٠٠
٣: ١١٢٨
مشروع الدفاع المشترك
٤: ١٦٦٢، ١٦٦٣
المشروع الصهيوني
١: ٢٢٢
مشكلة الحضارة
٢: ٦٠١
مصر
١: ٣٤، ٣٩٧
٢: ٧٥٨، ٨٥٣، ١٠٠٤
٣: ١٢٣٠، ١٣٢٨، ١٣٣٠، ١٤٦٩، ١٥٧٧
٤: ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٧٠٦ ـ ١٧٠٨، ١٧٧٥، ١٨٣٠ ـ ١٨٣٢، ١٨٧٩، ١٩٠٦، ١٩٧٧، ١٩٩٢، ٢٠٧٥، ٢٠٧٧، ٢١٦٧ ـ ٢١٦٩، ٢١٧٨
مصطفى، شاكر
٤: ٢٠٠٣
المظاهر الحضارية
٢: ٧٤٧، ٧٤٩ ـ ٧٥٤، ٧٥٦، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦١، ٧٦٩، ٧٧٣ ـ ٧٧٥، ٧٧٧ ـ ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٤، ٧٨٧، ٧٨٩، ٨٠٨، ٨٠٩، ٩٢٧، ١٠١٥
معاهد التعليم
٢: ٥٩٣، ٥٩٤
معاهدة ١٩٣٦ (مصر ـ بريطانيا)
٤: ١٦٥١، ١٦٥٢
معاهدة باريس (١٧٨٣)
٤: ١٨٨٢
معاهدة الدفاع العربي المشترك
٤: ٢٠٥٨
معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية (١٩٧٩)
٣: ١٥٧٦
معاوية بن أبي سفيان
١: ٤٥٩
٤: ٢٠٦٢
المعتزلة
٣: ١٠٧٤
المعتصم بالله
٣: ١٦٠٠

المعرفة الاجتماعية
٤: ١٦٧٦
المعرفة التأريخية
١: ٤١٥، ٤٨٨، ٤٩٢
المعرفة الطبيعية
٤: ١٦٧٦
معركة البقاء
٣: ١٠٩٣
معركة البناء القومي
٣: ١٥٥٠
معركة بنما
٤: ٢٠٣٢
معركة الحضارة
٢: ٦١٣، ٦١٤
معركة غرانادا
٤: ٢٠٣٢
المعركة القومية العربية
٣: ١٣٧٨
المعرّي، أبو العلاء
١: ٣٦٥
المعلمون
١: ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٦٢
المعهد الإسرائيلي للمشكلات الدولية والفكر السياسي وقضايا الدول النامية (تل أبيب)
٣: ١٢٧٥
المعهد الأفرو ــ آسيوي للدراسات العمالية والتعاون (تل أبيب)
٣: ١٢٧٥
معهد التخطيط العربي (الكويت)
٣: ١٤٥١
معهد الدراسات الشرقية في الجامعة العربية
٣: ١٢٧٥
معهد الدراسات العربية العليا
٤: ٢٠٠٤
معهد شيلواح (تل أبيب)
٣: ١٢٧٥
معهد ماستشوستس
٣: ١٠٩٢
معهد المخطوطات العربية
١: ٤٣١
٤: ٢٠٠٤
المغرب
٤: ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٧٧٥، ٢٠٧٧، ٢١٥٠، ٢١٧٨
المفاعل النووي العراقي
٤: ١٩٥٩
المفاهيم التربوية
٣: ١٣٤٩، ١٣٥٩
المفاهيم الدينية الإسلامية
١: ٣٩٤
المفاهيم الدينية المسيحية
١: ٣٩٤
مفاوضات السلام
١: ٤٨
المفكر العربي
١: ٢٧١ ــ ٢٧٧، ٢٧٩ ــ ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٦
٣: ١٤٢١
مفهوم الحضارة
٢: ٧٨٢، ٩٢٤
المفوضية السورية في واشنطن
١: ٢١
المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل
٤: ١٦٥٦
المقاومة السلبية
٤: ١٦٩٩، ١٧٠٠
المقاومة الفلسطينية
٣: ١٤٠٩، ١٤١٠
٤: ٢١٦١
المقدسي، أنيس
٤: ٢١٧٧
مقصود، كلوفيس
٤: ١٩١٠
المكابيون
٤: ١٨٣٦
مكة المكرمة
٢: ٨٤٥
٣: ١٥٩١
المكتب الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في بيروت
٣: ١٢٦٢

المكتب الدائم لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية
٤: ١٦٥٥
المكتب العربي
١: ٢١٩
مكتبة يافت التذكارية (بيروت)
٤: ٢١٧٨
الملوك الرعاة
١: ١٠٧
٢: ٨٥٠
المماليك
١: ١٠٨
المنبوذون
٤: ١٦٩٥، ١٦٩٩
منتدى الجامعة الأميركية (بيروت)
٤: ١٩٢٥
المنظمات الحضارية
٣: ١٥٣٣
منشآت العراق العسكرية
٤: ١٩٥١
منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
٢: ٩٥٢
٣: ١١٧٩
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)
١: ٢٠، ٤١
٢: ٦٢١، ٦٢٨، ٦٣١
٣: ١١٥٧، ١١٧٩، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٧٤، ١٢٧٩، ١٣٤٥، ١٣٤٨، ١٣٥٥
٤: ٢٠٠٤
منظمة التحرير الفلسطينية
١: ٢٧
٤: ١٩٧٠، ٢٠٩٦، ٢١٥٨، ٢١٦٠
منظمة الدول الأفريقية
٤: ٢١٤٩
منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)
٣: ١٣٢٥
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)
٣: ١٢٧٩، ١٣٤٨
٤: ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٨، ٢٠١١، ٢٠١٥، ٢١٣٢، ٢١٣٤
منظمة ليحى
٤: ٢١٣٨
منظمة المدن العربية
٣: ١١٨٢
منهاج الأمم المتحدة للبيئة
٣: ١١٨٢
المنهج الاصلاحي
٤: ١٨٢٨
الموارد البشرية
٢: ٥٩١، ١٠١٢، ١٠١٣
الموارد الطبيعية
٢: ٥٩١
٣: ١٤٣٨
الموارد المادية
٢: ١٠١٢، ١٠١٣
٣: ١٤٣٦
الموارد النفطية انظر النفط
الموارنة
٤: ١٨٦١، ٢٠٨٧، ٢١٠٣، ٢١١٤، ٢١١٥
المواطنية
٢: ٦٣٨، ٦٤٢، ٦٤٥، ٦٨٣
مواعدة، محمد
٤: ٢٠٧٦
المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١: مدريد)
٤: ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٦، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٥
مؤتمر السلام
٤: ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٥٠، ٢١٥٦ ـ ٢١٥٨، ٢١٦١، ٢١٦٣
المؤتمر السوري العام (١٩٢٠: دمشق)
١: ١٤
المؤتمر العربي (١: ١٩١٣: باريس)
٤: ١٩٩٧
مؤتمر القمة العربي (١١: ١٩٨٠: عمّان)
٣: ١٤٥١
المؤتمر القومي العربي (١: ١٩٩٠: تونس)
٤: ١٩٩٦، ١٩٩٧، ٢٠٠٠
المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (١٩٦٢)
٤: ٢٠٢٧

مور، توماس (سير)
٣: ١١١٤
موراس، شارل
١: ٩٥
المؤرخون العرب
١: ٢٧٨، ٤٢٢
المؤرخون الغربيون
١: ٤٤١
٣: ١٤٩٦
المؤرخون المسلمون
١: ٤٢١
موزامبيق
٤: ١٨٧٢، ١٩٠٥
المؤسسة الثقافية العربية
٤: ٢٠١٥
المؤسسة الجامعية
٣: ١٤٨٠، ١٤٨٥
مؤسسة الدراسات العربية
١: ٤٤
٢: ١٠١٦
مؤسسة الدراسات الفلسطينية
١: ٤٣
٤: ٢١٣٨
مؤسسة عبد الحميد شومان (عمّان)
١: ١١
٤: ٢٠١٥، ٢١٣٤
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
٤: ٢٠٠٣
مؤسسة فان لير (القدس)
٣: ١٢٧٥
مؤسسة فورد (الولايات المتحدة الأميركية)
٣: ١١٢٧
مؤسسة كارنغي
٣: ١١٢٧
مؤسسة المستقبل (الولايات المتحدة الأميركية)
٣: ١١٢٨
مؤسسة المستقبلات الممكنة (باريس)
٣: ١١٢٧
مؤسسة هدسن
٣: ١١٢٧، ١١٥٢
مؤسسة الوثائق والبحوث التابعة لمعهد ترومان (القدس)
٣: ١٢٧٥
مؤسسة (UMI)
٤: ١٩٣٦
موسكو
٣: ١٤٣٣
٤: ١٨٠٥، ١٨٤٨
موسوليني، بنيتو
١: ٩٥
مومسن (مؤرخ ألماني)
١: ٤٤٤
مونتسكيو
٣: ١٠٧٧، ١١١١، ١٥١٤
الميتافيزيقية
٣: ١٥١٦
ميتسوكو اوشيدا
٤: ٢٠٥٠
ميثاق الأطلنتيك
١: ٢٤٨
ميثاق الحقوق (١٧٩١)
٤: ١٨٨٤
ميردال، جنار
٣: ١٥٥٩
ميزاروفيش، ميهايلو
٣: ١٠٩٢
ميكل انجلو
٢: ٩١٢
مينكه (مؤرخ ألماني)
١: ٤٥٩

— ن —

النادي الثقافي العربي
١: ١١
٤: ٢١١٨
نادي روما
٣: ١٠٩١ ـ ١٠٩٣
النازية
١: ٢٥٢
٢: ٧٦١
٣: ١٣٢٦
٤: ١٧٧١، ١٧٧٣، ١٨٠٠، ١٩٤٠

ناغاساكي
٣: ١٠٨٩
٤: ٢٠٧١
نايبول، ف.
٤: ١٩٤٠ ـ ١٩٤٢
نايسبت، جون
٤: ١٩٠٦
نبوخذنصر
٤: ١٨٣٦
نجم، محمد يوسف
١: ٣٧٦
النخبة المبدعة
٢: ٩٣٤
الندوة اللبنانية
٤: ١٦٥٠، ٢١١٠
ندوة الوطن العربي سنة ٢٠٠٠ (١٩٨٠: طنجة)
٣: ١٤٥١
النرفانا
٢: ٧٨٤، ٨٠٣
٣: ١٥٠٩
النزاع العربي ـ الإسرائيلي انظر الصراع العربي ـ الصهيوني
النزاع المصري ـ الإسرائيلي
٤: ١٨٧٩
نزع أسلحة الميليشيات (لبنان)
٤: ٢١١٦
نزع السلاح
٢: ٩٦١
٣: ١١٩٧، ١١٩٨
النشاط الحضاري
٢: ٩٣٣
النشوء والارتقاء
٢: ٧٩٩، ٨٩٦
٣: ١١١٢
النصارى انظر المسيحيون
النظام الاشتراكي
٣: ١٣٢٨
النظام الاقتصادي العالمي
١: ١٤٧
٣: ١٣٢٥
٤: ١٧٤٠
نظام الاقطاع
٢: ٧٧٣
٣: ١١٥١
النظام البرلماني الديمقراطي
٣: ١٣٣٧
النظام الثيوقراطي
٣: ١٣٣٧
النظام الحر
٣: ١٣٢٩
نظام الحكم الفردي
٢: ٧٧٣
النظام الديمقراطي
١: ٣٥٦، ٣٨١
٣: ١٣٣٨
النظام الرأسمالي
١: ٢٣
٣: ١١٧٤، ١٣٢٨
٤: ٢١٦٦
نظام الرق
٣: ١١٥١
النظام الشيوعي
١: ٢٣، ٣٨١
٣: ١١٧٤، ١٣٣٧
٤: ١٦٦٢، ١٨٤١، ١٨٦٥، ١٨٧٠، ١٩٨٨، ٢٠٧٣، ٢١٢٦
النظام الصناعي
٢: ٥٩٢
٣: ١١٧٩، ١٢٠١
النظام العالمي الجديد
١: ٢٣
٤: ١٩٥٩، ٢١٤٨، ٢١٨٥، ٢١٨٧
النظام العربي
٤: ٢٠٠٥، ٢٠٧٠
النظام الغربي
٤: ١٦٦٢
النظام النفسي
١: ١٨٢، ١٨٥، ١٩٠
النظام والانتظام
٢: ٧٧٤ ـ ٧٧٧، ٧٧٩
النظرة البطليموسية
٣: ١٥٢٦

النظرة الكوبرنيكية
٣: ١٥٢٦
النظم الاجتماعية
٢: ٧٦٩، ٧٧٣، ٧٧٦، ٧٨٤
النظم الاقتصادية
٢: ٧٦٩، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٧، ٧٨٤
النظم التربوية البريطانية
١: ٣٢٤
النظم التربوية العربية
٣: ١٥٨٠
النظم التربوية الغربية
٣: ١٣٤٨
النظم التربوية الفرنسية
١: ٣٢٤
النظم السياسية
٢: ٧٦٩، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٧، ٧٨٣، ٧٨٤
النفط
٢: ١٠٠٥، ١٠١٧
٣: ١١٠٠، ١١٥٩، ١٢٤٢، ١٢٦٤، ١٣٢٥، ١٣٤٣، ١٣٥٨، ١٣٨٠، ١٣٨٣، ١٤٥٦، ١٤٦٧، ١٥٦٥، ١٥٨٥
٤: ١٦٥٧، ١٦٥٩، ١٨٩٠، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٥، ١٩٥٨، ١٩٩٣، ٢٠٥٥، ٢١٥٠، ٢١٨٤
النقد التأريخي
١: ٤٤١، ٤٤٢
النقد الخارجي
١: ٤٢٤
النقد الداخلي
١: ٤٢٤
النقد الذاتي
١: ٤٩٧
٢: ٩٦٨، ٩٦٩، ١٠٣٠، ١٠٣٤، ١٠٣٥
٣: ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٤٢٢، ١٤٩٠، ١٥٠٢، ١٥٦٦
٤: ١٧٢٤، ١٨٢٨، ١٨٣٣، ١٨٤٣، ١٩١١، ١٩٨٩، ١٩٩١، ١٩٩٣، ٢٠٩٥
نقد الموضوع
٣: ١٢١٩، ١٢٢٠
النمسا
: ١٨٦٨، ١٨٧٢
النمط البدائي
٣: ١١٠٥، ١١٠٨، ١١١٤، ١١٢٣
النمط التخيلي
٣: ١١٢٤
النمط العقائدي
٣: ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١١، ١١١٢، ١١١٤، ١١٢٤
النمط العلمي
٣: ١١١٩، ١١٢١، ١١٢٤، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣٥
النمو الاقتصادي انظر الإنماء الاقتصادي
نن، سام
٤: ١٩٦١
النهج العلمي
٣: ١٢١٥، ١٢٥٠
نهر الأردن
٤: ١٨٣١، ١٨٣٣
نهر الفرات
٤: ١٨٣٢
نهر الليطاني
٤: ١٨٣١
نهر النيل
٤: ١٨٣٢
نهرو، جواهر لال
٤: ١٧٠٥، ١٩٢٥، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤
النهضة الأوروبية
١: ٣٩٤
٢: ٨٥٧، ١٠٠٥
٣: ١٠٧٢، ١٠٧٦
٤: ١٧٨٢، ١٨١٤
النهضة الثقافية
٤: ١٧٦٥، ٢٠٨٢
النهضة السياسية
٤: ١٧٦٥
النهضة الصناعية
٤: ١٨٨٢
النهضة العربية
١: ٢٣٨
٢: ٨٥٧
٣: ١٢٢٩، ١٣٨٤، ١٣٩١، ١٥٨٢
٤: ١٧٨٣، ١٧٨٩، ١٨٨٠، ١٩٩٧، ٢٠٠٣، ٢٠١٥، ٢١٦٦، ٢١٧٤

النهضة العلمية
١: ٤٣٠
النهضة القومية
١: ٢٩، ٦٤، ٦٦، ٨٥، ١١٤ ــ ١١٦، ١٦٣، ١٨٣، ١٩٠، ٢٦٨، ٢٩٣، ٣٨٢، ٤٤٧
نورثروب، ف.
٢: ٧٣٦، ٧٤٠، ٧٧٤، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٩٧
نوروردوم سيهانوك (ملك كمبوديا)
٤: ١٨٩٩، ١٩٠٠
نوفل، محمد نبيل
٤: ٢١٣٤، ٢١٣٥
نولدكه، ثيودور
١: ١٢٧، ١٢٩
نيروبي
٣: ١١٨٢
نيكسون، ريتشارد
٤: ١٩٥٩
نيوتن، اسحاق
١: ٣٣٩، ٤٥٩
٢: ٥٨٤
نيوزيلاندا
٢: ٩٤٩
٤: ١٩٠٤
نيومن، جون فون
٣: ١١٨٠
نيويورك
١: ٢١٩
٣: ١٤٣٨
٤: ١٨٩٣ ــ ١٨٩٥، ١٩٠٦، ٢٠٤٤

ــ هـ ــ

هارون الرشيد
١: ٣٦٥
هاريجان انظر المنبوذون
هافيل، فلاتسلاف
٤: ١٨٠٥، ١٨٦٥ ــ ١٨٦٨
هاملتن، الكسندر
٤: ١٨٨٣
هايلي مريام، منغيستو
٤: ٢٠٨١، ٢٠٨٥
هتلر، أدولف
١: ٩٥
هجرة الأدمغة
٣: ١٢٦٨، ١٢٦٩
هجرة اليهود
١: ١٩
٢: ٨٤٧
هجرة اليهود السوفيات
٤: ١٨٤٤، ١٨٧٧، ١٨٩٥، ١٩٦١، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٩٩، ٢١٧٢، ٢١٨٣
هجرة اليهود الفالاشا
٤: ٢٠٨٦
الهجوم العسكري العراقي على الكويت انظر احتلال العراق للكويت
الهدنة الإسرائيلية ــ الأردنية (١٩٤٩)
٤: ٢١٤٢
هراقليطس
٢: ٨١٩
هردر، يوهان
٣: ١٠٧٧، ١٥١٥
هرغرونيه، سنوك
١: ١٢٩
هزيود
٢: ٨٠١، ٨١٩
هكسلي، ألدوس
٣: ١١١٨
الهلال الخصيب
١: ١٠٦، ١٠٧، ٢٥٠
٤: ١٧٦٥، ١٨٨٠
هلمر، أولاف
٣: ١١٢٧
الهند
١: ٣٢
٢: ٦٢٧، ٧٥٨، ٧٧٨، ٨٤٥، ٨٩٩
٣: ١١٧٨، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٥٧٣، ١٦١٠، ١٦١٢
٤: ١٦٩٥، ١٧٠٠ ــ ١٧٠٢، ١٨٩٨، ١٩١٥
الهند الصينية
٤: ١٨٩٩

الهندسة البيولوجية
٣: ١١٤٩، ١٤٤١
٤: ١٧٤٢
الهندسة الحياتية انظر الهندسة البيولوجية
الهندوس
٤: ١٦٩٥، ١٦٩٩، ٢٠٨٣
الهندوسية
٢: ٨٠٢، ٨٢٠، ٨٩٦
٣: ١٤٣٠
٤: ١٧٧٠
هنغاريا
٤: ١٩٨١
الهنود الحمر
١: ٢٥١
٤: ١٨٨١
هوايتهد، الفرد
٢: ٩٧٧
٣: ١٤٨٢
هوبر، شارل
١: ١٢٨
هولندا
٤: ١٨٧٢، ٢٠٣٣
هونغ كونغ
٤: ١٩٠٤ ـ ١٩٠٧
الهوية الآثينية
٣: ١٢٣٠
الهوية الإسبرطية
٣: ١٢٣٠
الهوية الإسلامية
٣: ١٢٣٠
الهوية السورية
٣: ١٢٣٠
الهوية العربية
٣: ١٢٢٩ ـ ١٢٣٥
الهوية الكورنثية
٣: ١٢٣٠
الهوية المسيحية
٣: ١٢٣٠
الهوية المغربية
٣: ١٢٣٠
هيديجر
١: ٤٧٤
هيرودوتس
٢: ٧٣٠
هيروشيما
٢: ٥٨٣
٣: ١٠٨٩، ١٤٣٣
٤: ٢٠٧١
هيغل، فريدريش
١: ٣٧٩، ٣٨٤، ٤٥٩، ٥٤٤
٢: ٧٣٣، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٩٦
٣: ١٠٧٨، ١١١٢، ١٢٨٧، ١٥١٥ ـ ١٥١٧
٤: ١٧٧١، ١٩٤٠
هيكل، محمد حسنين
٢: ١٠٢٢، ١٠٢٣
هيكل، محمد حسين
١: ٣٩٦
هيوم، داڤيد
٣: ١٠٧٧
هيئة الحوار الوطني (لبنان)
٣: ١٣٩٦
هيئة الدراسات العربية في الجامعة الأميركية في بيروت
٤: ١٦٧١
هيئة رعاية أصحاب الكفاءات (العراق)
٣: ١٢٧١
هيئة الصحة العالمية
٣: ١١٧٩
الهيئة العربية العليا
١: ٢١٩

ـ و ـ

واحة تيماء (السعودية)
١: ١٢٨
واشنطن، جورج
٤: ١٨٥١، ١٨٨٣
الواقع التاريخي
١: ٥٥١
الواقع العربي
١: ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨٢، ٣٨٣
واقعة صفين (٦٥٧ م)
١: ٥٣٣

وايزمن، حاييم
٤: ١٨٩٦
الوثائق التأريخية
١: ٤٢٤، ٤٤١
الوثنية
٣: ١٥٩٢، ١٥٩٣
الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان
٣: ١٣٩٧
الوحدة التاريخية
١: ٤١٦، ٤٦٤
الوحدة الحضارية
٢: ٦٢١، ٧٣٠ ـ ٧٣٥، ٧٣٧، ٧٤١، ٧٤٥، ٧٨٠
الوحدة السورية العراقية
٣: ١٥٧٦
الوحدة العربية
١: ٤٨، ٥٩، ٦٦، ٨٢، ٢٧٧، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٦٢، ٣٨٢، ٤٤٧
٢: ١٠٠٥
٣: ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٣٣٦، ١٥٦٩، ١٥٧٢، ١٥٧٥ ـ ١٥٧٨، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٣، ١٥٨٥
٤: ١٧٧٧، ١٧٨٠، ١٧٨٣، ١٧٩٠، ١٩٧١، ٢٠١٥، ٢٠٦٥
الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)
٣: ١٥٧٦
٤: ١٨٨٠
وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة (لبنان)
٤: ٢١٠٦، ٢١١٦
وزارة الدفاع الأميركية
٤: ١٩٥٧، ٢٠٤٠
وسائل الاعلام الأميركية
٤: ١٨٧٨
وسائل الاعلام العربية
٤: ١٨٣١، ٢٠١٩
وسائل الاعلام الغربية
٤: ٢٠١٩
الوضع الحضاري، المعاصر
٢: ٩٣٩، ٩٤١، ٩٤٤، ٩٤٨، ٩٥١، ٩٥٤
الوطن القومي اليهودي
١: ١٩
وعد بلفور (١٩١٧)
١: ١٤، ١٧، ١٩، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٣
٤: ١٦٥١ ـ ١٦٥٣، ٢٠٧٤
الوعي الاجتماعي
٢: ٦٦٤ ـ ٦٦٦، ٦٦٩
الوعي التاريخي
١: ٣٧٩، ٣٨٢، ٣٨٤، ٥٠٣، ٥٤٤
٣: ١٠٧٠، ١٤٩٠، ١٦٠٨
الوعي الحضاري
٢: ٦٤٣، ٦٤٥
٣: ١٥٢٤
الوعي القومي
٣: ١٢٢٤، ١٥٨٥
الوفد الإسرائيلي إلى مؤتمر السلام
٤: ٢١٨٤
ـ انظر أيضاً المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١: مدريد)
الوفد السوري إلى مؤتمر السلام
٤: ٢١٨٤
ـ انظر أيضاً المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١: مدريد)
الوقفية الأوروبية للثقافة
٣: ١١٢٨
الولاء العربي
٤: ١٧٠٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٩١٢
الولاء للغير
٣: ١٢٩٢، ١٢٩٣
الولاء للمستقبل
٣: ١٢٩٣
الولاء للمسؤولية
٣: ١٢٩٣
الولاء للواجب
٣: ١٢٩١، ١٢٩٣
الولايات المتحدة الأميركية
١: ١٦ ـ ١٩، ٢٣، ٢٦، ٣٣، ٤٨، ٩٧، ١٧٨، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٩٢، ٣١٠
٢: ٦٢٣، ٦٤٩، ٧١٨ ـ ٧٢٠، ٩٤٤، ٩٥٠، ٩٥٢، ٩٦٠، ١٠٠٠، ١٠٠٣، ١٠١٨، ١٠٣٤
٣: ١٠٨٩، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٩، ١١٣١، ١١٣٣، ١١٤٥، ١١٤٩، ١١٥٢، ١١٥٦،

١١٥٨، ١١٧٥، ١١٧٨، ١١٨٧، ١١٨٩،
١١٩٦، ١١٩٧، ١٢٣٨، ١٢٦٢، ١٢٦٨،
١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٨، ١٣٣٥، ١٣٦٠،
١٥٤٠ ـ ١٥٤٢، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٧٥،
١٥٧٧
٤: ١٧٦٧، ١٧٨٥، ١٧٨٩، ١٨٠٦، ١٨٠٩ ـ
١٨١١، ١٨١٤ ـ ١٨١٧، ١٨٢٠، ١٨٢١،
١٨٢٩، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٤٤، ١٨٥٠ ـ
١٨٥٢، ١٨٥٤ ـ ١٨٥٧، ١٨٦٠، ١٨٦١،
١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٧ ـ ١٨٧٩، ١٨٨١ـ
١٨٨٣، ١٨٨٨، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٧، ١٨٩٩،
١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٩،
١٩١٥ ـ ١٩١٩، ١٩٢٩ ـ ١٩٣١،
١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٦، ١٩٣٩، ١٩٤٨،
١٩٥١، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥، ١٩٥٨ ـ
١٩٦٢، ١٩٦٩، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٠،
١٩٨٨، ٢٠٢١، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٤،
٢٠٣٥، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤١، ٢٠٤٣،
٢٠٤٥، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦،
٢٠٦٧، ٢٠٧٢، ٢٠٧٤، ٢٠٨٥، ٢٠٩٥،
٢١٠٤، ٢١١٤ ـ ٢١١٦، ٢١٢٨، ٢١٢٩،
٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤٥، ٢١٤٧، ٢١٤٨،
٢١٥٥ ـ ٢١٥٧، ٢١٦٢، ٢١٧٥، ٢١٧٧،
٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨٢ ـ ٢١٨٥
ولز، هربرت جورج
٣: ١١١٦ ـ ١١١٨، ١٥٠٠
٤: ٢١٣٧
وهبة، اولغا
٤: ٢١٧٧
ويلسن، ودرو
٤: ٢١٤٧

ـ ي ـ

اليابان
١: ٧٦
٢: ٦٢٢، ٦٢٦، ٦٢٧، ١٠٠١
٣: ١١٢٩، ١١٥٢، ١١٨٧، ١١٩٦، ١٢٦٢،
١٣٦٠، ١٤٦١، ١٥٤١
٤: ١٧٧١، ١٧٨٩، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٧١،
١٨٧٣، ١٨٩٨، ١٩٠١، ١٩٠٣، ١٩٠٥،
١٩٠٧، ١٩٥٨، ١٩٨١، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥،
٢٠٤٩ ـ ٢٠٥١، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٧١،
٢٠٧٢، ٢١٦٥
ياسبرز، كارل
٣: ١١١٢
ياسين، كاتب
٤: ٢٠٥١
يثرب
٣: ١٥٩١
يزيد بن معاوية
٤: ٢٠٦٢
اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب
١: ١٠٧
اليمن
٤: ١٦٥١، ١٨٣٤
اليمن الجنوبية
٣: ١٣٤٤
اليمن الشمالية
٣: ١٣٤٤، ١٣٤٥
اليمنية
١: ٥٣٠
اليهود
٣: ١٤٦٩، ١٥١٠، ١٥٧٥
اليهودية
١: ٢٥٠
٢: ٧٣١، ٨٢٠، ٨٢٣، ٨٩٦، ١٠٠٠
٣: ١١١٠، ١٢٣٢، ١٤٣٠، ١٥٩١
٤: ١٦٥٣، ١٧٧٠، ١٧٧٣
يوتنغ، يوليوس
١: ١٢٨
يوحنا بولس الثاني (البابا)
٤: ١٨٣٨
يوغوسلافيا
١: ٣٢
٣: ١٣٢٨
٤: ٢١١٣، ٢١٤٥
اليونان
١: ٢٥٣
٣: ١٥٠٩
يونغ، روبرت
٣: ١١٢٦

that by being true to their essential function, namely, the incorporation, the nurture and the diffusion of intellectual and moral values. In an age of rapid technological advance and with, at the same time, disorientation and disruptive tensions within societies and among them, this fundamental calling of the University tends to be dimmed or evaded altogether. Yet no society whether "developed" or "underdeveloped" can afford to neglect or to vitiate these particular sources of creativity within themselves or in relation to their environments.

Conscious of this particularity and appreciative of the privileges and responsibilities which university education bestows, it behooves us to try to achieve within ourselves and in our society the virtues of self-criticism, of dialogue and of cooperation in every way.

The future state of any national or universal society will be determined by the currents of liberation which flow from its various institutions, notably universities. But it also depends upon the single drops, no matter how tiny, which are contributed constantly and faithfully by individuals in their struggles for self-improvement and societal elevation. As university men and women, we have a special responsibility in these struggles, and every one of us is called upon, day in and day out, to ask himself or herself, in what way and to what extent I have, during that day, earned and contributed to the current of progress whose flow is the responsibility of all of us, individually and collectively. Let us join in this struggle. And if we need any motto to bear and to proclaim, let it be that derived from the truth of the Qur'anic verse.[3]

(3) Ibid.

and serious in our efforts to correct them? It is easier, and more rewarding in terms of popular appreciation, to attack outside evils or powers and arouse feelings against them than to engage in vigilant self-criticism, to identify internal disorders and to undergo the painful operations that are necessary to cure them.

Thirdly, history shows that the basic determinant of the state of any society and, consequently, of its ability to resist and to progress is the "quality" of life of that society. I emphasize "quality" because the ultimate measure of progress lies in genuine worth and not in number or quantity. Furthermore, quality is not *granted* gratuitously from the outside by physical or human advantages (such as natural resources or geographical position or number of population or even brilliant history). It is *earned* by continuous, dedicated struggle. Even God, according to the Noble Qur'an, refuses to change the condition of any people unless they change what is in themselves.(2) Clearly, the search for quality and the hard unabating endeavor to protect it and to enhance its value is the road of salvation and progress of any society.

Finally, allow me to state that this determining quality is in the last analysis itself determined by the degree of rationality and of morality which it involves. By rationality, I do not mean scientific progress and technological advancement only. I mean in general the submission of any problem, natural or human, individual or collective, to the critical and radical judgment of reason and the bearing of the consequences of that judgment. No belief or concern, no formulation or resolution of any problem, should be left to mythological, emotional, traditional or other primitive or decadent attitude. Nor should any of our drives escape the verdict of morality. For success or progress in any development is ultimately judged, and either enhanced or hampered, by the kind of intellectual and moral values which it embodies.

II

I am happy to have the privilege of expressing these thoughts at this gathering tonight. For this Convention is a gathering of university men and women. The letters UG in the acronym AAUG (Arab-American University Graduates) are just as meaningful, if not more so, as the double A which precede them. They need to be emphasized on every occasion as marking an essential identity of the Association.

Universities have been throughout their history and wherever they were established among the primary agents of the regeneration of their societies, and

(2) ﴿إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم﴾ ، القرآن الكريم ، «سورة الرعد ،» الآية ١١ .

behind these major events. The past is replete with examples which reflect this view. To illustrate by one or two examples from our own Arab history: The Arabs did not overcome the Byzantines and conquer Palestine and Syria in the Seventh Century A.D. because of their victory in the memorable battle of Ajnadayn (July 30, 634) and similar encounters. On the contrary, they won those battles because of their relative superiority to the Byzantines, at that time, in faith and in leadership. On the opposite side, their drive into Western Europe was not checked because - as we have often been told - they were defeated at the hands of Charles Martel in the celebrated battle of Poitiers in 732 A.D. In reality that defeat was the *result* of more important *internal causes,* such as the over-extension of their dominion and the dilution of their faith and energy by internal strife.

Thus, as we consider the recent Palestinian-Israeli agreement, or any other prominent event in our contemporary history, we should avoid to look at it separately from its national or international context or in isolation from the forces and conditions which caused it to occur. We should not become captives to it and allow it to aggravate our dissensions and intensify our weaknesses. We should rather turn decisively to the task of discovering the *causes* of these weaknesses, removing what is negative and degrading among them while at the same time guarding and strengthening what is positive and creative - all of this to avoid any future failure or setback and to insure that our efforts for the defense and reappropriation of our national rights become saner and more rewarding.

The second lesson that history divulges to us is that, in the conflicts among societies, the internal factors and challenges are more effective than the external ones in determining the courses of these conflicts. Let us not underestimate the external threats and dangers, especially in these days when developments of various kinds have placed in the hands of the powerful, rich and industrially "developed" societies highly effective means, violent or otherwise, to promote their purposes and spread their influence, and when the "gaps" are daily growing wider between these societies and those that are still "underdeveloped" and suffer oppression, ignorance, poverty and other debilitating weaknesses. Such miseries will not be truly overcome, nor the external threats removed, by revolts against the aggressors or usurpers unless these revolts are accompanied by genuine movements for internal liberation and reform.

Again, to give one example from our own history: The Arab peoples lived in a miserable state of decadence for four hundred years under Ottoman rule. No doubt, the backward and oppressive nature of this domination contributed to Arab decline, but the domination itself would not have taken place in the first instance, nor would it have been so damaging throughout its course, had Arab society and culture not ossified previously and decayed for lack of creativity. So we now face the challenging question: To what extent are we aware of our present deficiencies

LESSONS FROM HISTORY[1]

I

We are living in times of strong tensions and widespread confusion. Mankind's total society finds itself today, more than at any previous period of history, facing extraordinary troubles and crises. Arab society, like any of its contemporaries, shares these universal crises together with the particular ones arising from its own geographical situation, historical heritage, and present experiences. Recent events, such as the signing of the Palestinian-Israeli agreement, have tended to exacerbate Arab internal troubles and confrontations. As a student of history, I have been asked to examine these events in the perspective of history. This is a large order to which I cannot do justice in the few moments at my disposal. I will thus limit myself to drawing certain broad lines, and I ask your forbearance if they do not cover all the details of the present complex situation. What does history teach us with regard to these new and serious developments which threaten to overwhelm us?

The first lesson relates to what is commonly regarded as "historic" events. These events are sometimes assumed to close one chapter of history and open another, or at least to constitute the real landmarks in the course of human or national development. Up to a short time ago, history was conceived and taught as a chain of great heroes and momentous events (mostly military). Even the major periods of the past were separated and distinguished by single events whose importance was stressed and exaggerated: the end of antiquity by the fall of Rome in 476 A.D., the end of the Middle Ages and the ushering of modern times by the fall of Constantinople in 1453, the turning of modern into contemporary history by the French Revolution in 1789. Today, with the rise of the social sciences, we are enjoined to search for the deep currents of life and belief which lie beneath and

(1) Address given at the Banquet of the Arab-American University Graduates (AAUG), Convention on 23 October 1993 in Washington, D.C.

(2) the mal-distribution of wealth and opportunity among the various regions and communities and the lack of a determined effort to raise the standard of living of the poor and underdeveloped among them. These comprised principally the territories and populations acquired in 1920 and, consequently, there was no impulse created for a genuinely homogenous society whose members look inwardly rather than outwardly.

Far be it from me to absolve Great Powers or states of the region from interference in Lebanese affairs in violation of the Arab League and UN charters; but, in the last analysis, no one but one's self can safeguard one's independence and protect one's identity.

I have by necessity presented the historical antecedents and factors of the Lebanese war succinctly and broadly. I hope the three fundamental factors which I brought out will form an adequate framework within which the detailed causes and events may be situated and in light of which they may be illuminated.

But history is not an end in itself. It is useful only when it offers guidelines for the present and vision for the future. I deeply believe that a healthy, integral, and progressive Lebanon is a boon to the Arab World and to the world as a whole, and that on two basic counts at least: firstly, in presenting an example of positive mutual cooperation and enrichment between Christians and Muslims and between the Western and the Arab traditions; and secondly, in constituting a haven for political democracy and freedom of thought, belief, and expression in a region where such democracy and freedom are hopelessly scarce or totally absent.

Finally, history involves responsibility. So, as we look to Lebanon's future in the light of the historical perspective, let us be assured that this future will largely depend upon the way in which its citizenry comprehend and discharge their responsibilities. Let us begin by ourselves, individually and in whatever group we may be engaged. Let us not flee from history or from the future. Let us follow President Kennedy's summons by doing for Lebanon all what we can, without demanding what Lebanon can do for us. And in the words of another great statesman of this century, Winston Churchill, let each one of us rise to this momentous duty with "blood, sweat, and tears."

the Great Powers, to transform Palestine into the state of Israel by every possible means, including conquest, occupation, usurpation, "transfer" of population, and destruction of material and human life. In addition to its designs on Palestine, Israel has sought to weaken and divide the Arab states whenever and wherever it can do so. Lebanon, with its natural and human resources, with its flourishing and competitive economic and financial activity, with its weakness and internal divisions, held a special attraction to Israel. We have ample evidence of Israel's interference, not only in its aggressive war in the summer of 1982, or in its various penetrations of Lebanese soil and its present occupation of a part of its southern region, but also in many other ways, overt and covert, to gain influence in Lebanon, and to detach it from the Arab World to the detriment of both.

IV

And now we turn to the third historical failure, our failure as Lebanese to constitute a homogeneous society and a stable and progressive state, and to become part of the modern world in the real sense of the word. Any people today that refrains from being a full participant in modern society or that is hesitant or slow in adopting the radical changes which it demands will pay dearly for its demission. I am sure many will contradict me, pointing to Lebanon's economic success, high level of education, and literary and artistic contributions. But the fact is that these gains were not spread fairly among its various regions and communities and that the Lebanese people have missed the opportunity to fulfill one of the main requirements of modern life, namely, the pursuit of the national interest rather than particular interests - personal, sectarian, tribal, factional, or otherwise. To put it bluntly but, I believe, rightly, the conduct of our leadership and of the majority amongst us was a flagrant contradiction of the late President John Kennedy's famous call: think... ask not what your country can do for you; ask what you can do for your country. No society, no nation, can survive or even begin to be formed so long as individual or group acquisitiveness is rampant within it, or so long as taking and benefitting, rather than giving and sacrificing, remain the overwhelming drive of its leaders and masses.

One of the main complications of this failure lies in the very origin and composition of present-day Lebanon, in the enlargement by the French in 1920 of the *mutaṣarrifiyah* of Mount Lebanon to Great Lebanon, including not only the coastal towns of Tripoli, Beirut, Sidon, and Tyre which had formerly belonged to the Ottoman *vilayet* of Beirut, but also the four *quedas* of Ba'albak, the Biqa', Rashaiya, and Hasbaiya which formed part of the *vilayet* of Damascus. This enlargement brought to the new Lebanon two dangers:

(1) that of arousing in the two communities - the Christian, mainly Maronite, and the Muslim-old suspicions and animosities;

cultural and social life, etc... and has thus been one of the victims of the historical failure of Arab society.

III

The second historical failure lies at the other pole of the compass. It relates to the lop-sided growth of the modern or developed nations. Briefly, they have achieved spectacular success in the discovery of nature's secrets and in the harnessing of its forces, through advanced technology, for the increase, improvement and diffusion of tools and goods; but they have been unable to realize a corresponding amelioration of man's nature or motivation. They have emphasized means rather than ends, and often at their expense.This is why contemporary society, stamped by the impress of modernism, is sick at heart and lost in spirit. Most importantly, it has created a "military-industrial" complex which carries fatal dangers-through the aggravation of war, the plundering and impairment of nature, the acceleration of economic and social tensions-to humanity as a whole.

One of the chief aspects of this misguided growth is the expansive nature of the modern national state: its drive to conquer new lands, to rule other peoples and to control natural resources and markets. This is the phenomenon of modern imperialism, on which it is not necessary for me to dwell. I wish merely to point out that imperialistic policies were, and are still, directed towards the Arab countries as towards many other countries and regions. Without going far back in history, it would be correct to say that this phenomenon has to a large extent dominated the contemporary world since the beginning of the nineteenth century, kindling inter-state wars, two World Wars and the fear of an even more terrible conflagration, and causing inconceivable material and human damage to the underdeveloped nations which form the majority of the world's population.

Despite the high principles declared by the leaders of the Great Powers or Superpowers, despite the United Nations to which they resort when it suits their purposes, these Powers follow their own interests in dealing with other nations. Do we need any proof that this is the case in the present Gulf crisis? Do we lack evidence that this has chiefly marked their behavior towards the Arab countries? Can we deny that they had a hand - or rather many hands - in Lebanon's fifteen-year-long civil war? Those who still naively believe in the good will of the powerful nations, or in the special attachment and unselfish support of any of them vis-a-vis any particular country or community, are bound to be disappointed as many in Lebanon have been in the course of its civil conflict.

A particularly dangerous manifestation, and to a large extent product, of this imperialism is the Zionist movement which has endeavored, with the support of

sure you recognize that I am speaking of the European Renaissance, which opened the door to that we call modern times. Other doors were subsequently opened, notably: the Reformation, the Enlightenment, the American and French revolutions, the commercial and industrial revolutions, etc. ,which collectively contributed to the formation of the modern mind and of the modern social and political behavior. This result could not have been achieved without the transfer of four fundamental and interacting emphases: (1) from the next world to this world; (2) from the divine to the natural and the human; (3) from revelation to reason; (4) from the ecclesiastical and the feudal to the secular and the national. The new emphases have stood at the root of modernism, with its gigantic achievements, on the one hand, and its ominous failures, on the other.

With this general perspective in mind, let us look at Lebanon's experience. Lebanon's recent tragedy arose from the convergence of three historical misfortunes or failures--failures to those who affirm people's responsibility for their own conditions, misfortunes to those who believe in blind destiny or the irrational working of historical forces. These failures are inter-connected, and in my brief allusion to them I will not follow any order of priority or importance.

II

The first failure has been the slow, hesitant, and often clamorous but deficient entry of the Arab World into modern times. Essentially much of Arab life and thought still derives from medieval or pre-medieval attitudes. In today's parlance, the Arab countries are presently part of the Third World, as contrasted with the First and Second Worlds now coming closer together in the combined world of developed nations.

One significant manifestation of this Arab failure, which has had a particular implication to our subject, is the fragile and distorted nature of one of the most notable features of modernism, namely, the "Nation-State". In general, the present Arab states are not "national" organisms in the real sense of the word; they have no democratic foundations and are often geared more towards the interests of their rulers and governing classes than to the overall interests of their peoples; they claim partnership in the Arab community and in aspirations for its unity, but their actions have often led to the disruption of this community and the enfeeblement of its unity.

Lebanon being, as I believe, a part of the Arab World, has necessarily suffered from the underlying ills affecting Arab society as a whole - the prevarications and transgressions of Arab politics, the disregard and betrayal of proclaimed principles, the deterioration of public or private economies, the stagnation of

THE HISTORICAL ROOTS OF THE LEBANESE CRISIS[1]

I

Allow me, first of all, to express my appreciation to the American-Arab Anti-Discrimination Committee and the organizers of this conference for their invitation to me to participate in this panel and to share in the conference's deliberations which, we hope, will contribute to the building up of common attitudes and decisions leading "towards a unified Lebanon".

It would be difficult, within the short time allotted to me, to draw the historical perspective in all its details and complexities. Nor would such an attempt be, in my view, meaningful. It would cause us to miss the forest for the trees, and it might, as usually happens, involve us in disputations and controversies which would take up our precious time and vitiate our efforts towards understanding.

Thus, I will be seeking the macro-historical, rather than the micro-historical, view of factors that have led to our Lebanon's present tragic predicament. I submit that only within a sound delineation of the general sweep of history can one truly evaluate the particular events which one observes or in which he or she participates.

As the sweep of history is long and closely intertwined, I will concentrate, as a prelude to my remarks on Lebanon, on a particular period and region: the fifteenth century A.D. in Western Europe. That period, as other creative periods in history, represented both a continuity and a discontinuity. It was related to, and activated by, the ancient Greeko-Roman legacy, much of whose scientific and philosophical contributions were transmitted to the West by the Arabs; but, at the same time, it was animated by a revolt against many aspects of medieval thought and life. I am

(1) Address at the one-day Conference convened by the American-Arab Anti-Discrimination Committee on 1 December 1990 in Washington, D.C. The theme of the Conference was: "Towards a Unified Lebanon," and the sub-theme which the author was asked to address carried the title: "Sources of Conflict: (1) The Historical Perspective".

However, it would be a mistake to view American, Arab, or any other society as a homogeneous unity. While each is comprised of many entities with differing or conflicting interests, the main distinction lies between those forces which seek to preserve the status quo and those which realize the need for a radical change. By status quo I do not mean merely forms of government, institutions, political, economic and social systems, national and international relations, but also, and more fundamentally, human outlooks and motivations. Are these governed by the urge for power or by the respect of principle? Do they view "the other" (be he an individual, a group or a people) as a means for exploitation and self-aggrandizement? Are they directed toward aggression and dominance or toward the cultivation of interdependence and solidarity? Do they tend toward the perpetuation of wars (hot or cold, big or small) and the threats of war through the amassment of its increasingly devastating instruments, or toward stability, peace based on justice, and the dignity and welfare of peoples?

If there is any hope in the future for a radical improvement of Arab-American relations, it lies in the strengthening of the genuinely progressive forces in both societies and in their mutual recognition and reinforcement. Only in this way can we ward off the dangers which surround, penetrate and vitiate Arab-American relations. Only in this way can we turn these deadly dangers into creative opportunities.

disposition for divergence and conflict and his underdeveloped potentiality for convergence and unity. While the world teems with revolutions and calls for revolution, it is flagrantly and perilously lacking in the appreciation of the required revolutionary change in man himself. Without that change he cannot hope to surmount the dangers of the present and the even more serious dangers of the future.

It is precisely in this realm that America falls short of the position of real leadership in the betterment of today's world and in the creative building of the future. While highly imaginative and innovative in the technological fields and in the accumulation of material power, it is still shackeled by concepts, attitudes and policies which hinder genuine progress because of their incompatibility with the revolutionary changes through which the World is going. American consciousness, or at least the consciousness of the American Establishment, seems to be singularly opaque to some of those changes, such as:

(1) the rise of the world's masses and the surging of their aspirations for political, economic and social libertation;

(2) the priority of these movements (even when latent) to the transitory interests and fickle fortunes of rulers and regimes;

(3) the refusal of the masses to be overtly or covertly dominated or exploited and to be treated as mere pawns in "the game of nations";

(4) the inadequacy and ultimate failure of the policy of "aid" to win friends and secure allies, for, without the support of sound political action, "aid" has no lasting positive effect, and, on the contrary, has often proven harmful to both the recipient and the donor;

(5) the yearning of the masses for integrity in the policies and dealings of the big powers.

The masses of the Arab World - the real determinants of that world's future - cannot understand why the United States should continue to deny the Palestinians, solely the Palestinians, the right of self-determination - a universal right which was first clearly proclaimed and upheld by one of its own great presidents and has since been sanctioned by international charters and repeated international decisions; why, while posing as the defender of human rights, the U.S. government should acquiesce in the daily blatant violations of these rights in Israel and the occupied territories; why it should grant Israel a veto on its diplomatic freedom of action to recognize the PLO. It is, I repeat, precisely in this realm, where the United States turns away from the facts and the basic principles, that it fails to play a leading role, not only in the improvement of Arab-American relations, but more generally, in the construction of a better future for mankind.

operated throughout history and has marked the breakdown and disintegration of kingdoms and empires. There is no reason why it should not continue to operate in the future; and there is every reason for any holder of power - whether an individual, a group or a nation - to recognize and to guard against the pernicious corruptiveness of power, wherever it is conceived in material terms or taken as an end in itself.

IV

In the foreseeable future, and short of an all-devastating war, power determinants will continue, in their present or in new forms, to govern international relations. Arab-American relations will thus tend to remain strained and to embody dangers of one sort or another. The Arabs will increase their ability to defend and maintain their rights. Whether the Americans can affect these relations positively will depend on their capacity to foresee and adapt themselves to the revolutionary changes of today and tomorrow. The two societies may move toward greater mutual accommodation and cooperation. But this is by no means certain. For the discrepancy in power between the two may remain as it is or grow even wider because of the tremendous dynamism and huge actualized resources of American society. But even if the discrepancy is narrowed by the growth of Arab power and/or by the rising effects of the external and internal constraints on American expansionism, the future will continue to be full of hazards so long as international relations are dominated by the contest of power and so long as the strong brings his advantages to bear upon the weak and exploits him for his own benefit.

In the last analysis, problems which arise on a certain plane of human activity can only be effectively resolved by an effort of transcendence, an ascent to a higher plane. It is not possible to overcome the tensions and dangers of power accumulation, power distribution and power conflict except by rising to the higher plane of morality. There power is viewed and exercised as a means, not an end. The end is the achievement of the good life for human society as a whole.

At no time in history has the perception of this end and of the need for the construction of human solidarity been more vital than today. The potent forces unleashed by the revolutionary advances of science and technology have had a dreadfully ambivalent effect. They have maximized man's possibilities for evil as well as for good. They have significantly raised his power over nature without significantly enhancing his power over himself. Here lies the most serious and fatal discrepancy in contemporary civilization - the discrepancy between contemporary man's urge for exploitation (of nature and of his fellow men) and his capacity for self-restraint and self-transcendence, between his quantitative forward progress and his qualitative upward elevation, between his overdeveloped

It is noteworthy in this connection to point out that one of the main causes of America's failures and frustrations in recent years has been its scant empathy with the masses of mankind. It has been more preoccupied with rules and regimes than with peoples and has interpreted any revolutionary attempts at radical transformation as an induced drive toward communism. Its concern to preserve a status quo in which it is the predominant power has prevented America from correctly evaluating the erupting aspirations and turbulent movements of the masses and from anticipating change and accommodating herself to it.

2. The Third World has a rising capacity to set limits to superior power because it holds the main sources of the strategic raw materials which the Western industrial nations need for their continued prosperity, or even the sheer operation of their economic and political systems. Oil is the most obvious example. There are others: In 1977, the United States imported, largely from the Third World, 100 percent of its manganese, 94 percent of its cobalt, 94 percent of its chromium, 88 percent of its bauxite, 75 percent of its tin, 61 percent of its nickel and so on. The dependence of America's partners, Western Europe and Japan, is even greater.[6] "In today's world, a 'fortress American' would simply become the most heavily industrialized set of ruins in archeological history."[7]

3. The nations of the Third World are discovering their common ties and are learning the lessons of cooperation and coordination and their implications for the growth of their individual and collective power. They have set up economic and political organizations, worldwide and regional, for the protection of their interests. They are on the march not only toward greater individual development, but also toward stronger collective stands and policies. The most successful of these organizations, OPEC, provides impressive evidence of what may be achieved.

But, in the last analysis, the most serious and determining limiting factors are not external; they lie and operate within the body of the society itself. When the accumulation and exploitation of power rise, explicitly or implicitly, to the level of a national objective, it exerts a dangerous and injurious effect not only on the external relations of the respective society and on world stability and peace, but also on the health and sanity of the society itself. It reflects itself in internal dissatisfaction, alienation, unrest and conflict. The society may widen its conquests, but in the process lose its soul. The devilish chain, perceived by the ancient Greeks and highlighted by fifth-century Athenian tragic drama,[8] has

---

(6) Bridget Gail, "The West's Jugular Vein: Arab Oil," *Armed Forces Journal International* (August 1978), p. 20.

(7) Ibid., p. 19.

(8) Arnold Joseph Toynbee, *A Study of History*, vol. 4 (Oxford : Oxford University Press, 1939), pp. 258-261 and 465 ff.

the limitations and the precariousness of their nation's power. American might, while massive and awesome, is not limitless. It exists and acts within the extreme complexities, contradictions and underlying fragility of contemporary human society.

American might is first of all limited by that of the other superpower, the Soviet Union. This is of course recognized by the American government and public as is attested by the manifold confrontations between the two superpowers all over the globe, by the rising fears within the United States and elsewhere of the threat of a catastrophic nuclear holocaust, and by the long and arduous negotiations between the two superpowers for arms limitation. But in the case of the "Middle East problem," the attempt by the United States to exclude the Soviet Union from the negotiations, the transfer of these negotiations from Geneva to Camp David, and the U.S. government's persistence in keeping them under its sole umbrella are symptoms of an attitude of self-sufficiency and exclusivity which does not adequately recognize the reality of the most apparent constraint on its power in the present world.

The Camp David negotiations point to another limitation: the power of America's junior partner, Israel, whose insistent and uncompromising demands were seemingly an important, if not the most important, factor in the conduct of the negotiations, the direction they took and the results to which they led. Other demands with which Israel confronts the United States almost constantly and which it succeeds substantially in realizing are continuing evidence that the United States does not really hold "99 percent of the cards" either in the handling of the "Middle East problem" or in its general relations with the Arab World or with Israel.

In the exercise of its tremendous power, the United States must also consider the economic interests and the legitimate national pride of its Western allies and Japan. Another serious limit to U.S. power is China, whose sheer human mass, huge latent talents and bold social experimentation qualify it to assume an increasingly influential role in shaping the future power equation.

Although the Third World is still weak, undeveloped, confused and dispersed, it also sets limits to America's (or any other great power's) drive toward hegemony for at least three reasons:

1. The Third World embraces the deprived masses. These masses are rising from their long dormancy to perceive their rights, to struggle for their realization and to achieve dignity and equality. In the face of this struggle, massive military and economic power is not as effective as it was in the past. It can be deterred or even overcome - as was the case in Viet Nam - by the determined will of the fighting masses, the contradictions among the major possessers of power and the pressure of world public opinion.

certain shared elements - community of language, of culture, of historical experience, of interests - these elements do not by themselves form nationalism or produce a nation. Nationalism is essentially nation-building and requires the transformation of potentialities into actualized and effective integration. The resulting integration goes hand in hand with the process of the acquisition of internal power.

One wonders whether we in the Arab World have been asking the right questions and addressing ourselves to the basic problems. We hear a lot about ideologies, reactionary or progressive regimes, the right or the left, Westernization, modernization or attachment to the Arab or to the Islamic legacy. Doctrines are fashioned, regimes are established or overthrown, ideological disputes and violent battles are fought in the name of these and similar issues. But not enough attention is being paid to the inexorable fact that our progress or retrogression depends ultimately on the human factor, on the Arabs as individuals and as a society, on the intellectual and moral qualities which they have acquired and, consequently, on the amount and kind of power which they command. Let me emphasize again that I am not referring to the external trappings of progress or power which may be purchased or borrowed, but to their internal springs which cannot be borrowed or purchased but must be earned by vigilant and constant struggle. I refer specifically to the following cultivated capacities: to think rationally and objectively, to formulate plans and strategies, to recognize and classify priorities, to build and maintain institutions, to pursue details tirelessly, to accumulate a capital of knowledge and to invest it productively, to seek excellence of performance on the national and international levels, to create, to innovate and to master the process of change and, throughout all of this, to be sustained by moral values and governed by moral imperatives. Unless the Arabs strive to develop and enrich these resources, they will remain delinquent in the buildup of that genuine inner power which is the determining condition of their progress, or even their very survival. And, within the context of our subject, unless this power is raised to the level which impinges upon the consciousness of the U.S. government and general public, the Arabs will not succeed in altering the present shape and direction of Arab-American relations and in getting the Americans to view and treat Arab problems, including that of Palestine, with respect, fairness and apprehension of consequences.

III

If the endeavor to build up inherent power and to narrow the power discrepancy between the American and the Arab societies should become the prime concerns of the Arabs, the converse requirement is that Americans should come to recognize

Developing nations are rushing, and are induced to rush, to acquire, by purchase or otherwise, sophisticated arms and technological equipment. Such acquisition in fact diminishes rather than increases the actual power of these nations, in both absolute and relative terms. On the one hand, it is draining their resources, which, except for a few cases, are very meager, and, on the other, it is augmenting and aggravating their dependency on the industrialized powers. Technology can be profitably imported only to the extent that a self-created and independent capacity is developed to make proper use of it. Power, whether military, technological or cultural, cannot be borrowed except within narrow and rigorous limits. Developing nations often transgress these limits to their own detriment and at the cost of exacerbating their underdevelopment and dependency.

In the last analysis, the main constituents of internal power are knowledge, the capacity for hard work and self-denial, and the ability to achieve a high degree of integration. These factors generate all the other ingredients of power. Positive knowledge, the key to the laws of nature and to the mastery of its forces, is also the means to enhance the creativity and worth of human life. Development is currently measured in terms of GNP or per capita income. It is increasingly obvious that such development is basically the result of the volume and quality of knowledge possessed by the society. Indeed the present phase in the life of industrialized societies is being characterized by the emergence of "the knowledge society" and future development is being delineated in the light of the production and the dissemination of knowledge and their implications. As for hard work and self-denial, it is well known that their practice and their elevation to the level of a social or religious ideal during the rise of the modern West were more important in the industrial and economic development of these nations and their assumption of leadership on the world scene than any particular ideology.

The capacity for wider and yet tighter integration is earned by the perception and pursuit of loyalties which transcend the inherited narrow and divisive affiliations - tribal, sectarian, racial, social, etc. - that pervade and motivate the populations of Third World societies. The most prevalent form which this transcendence takes at the present time is nationalism. In the Arab World, there are local nationalisms and the embracing Arab nationalism. Much in Arab thought and life in recent years has revolved around the latter ideal. There is within the Arab World a great deal of frustration at the slowness and ineffectiveness of the Arab nationalist movement. Outside the Arab World, this movement has largely been regarded with suspicion and vilification. The fortunes and misfortunes of Arab nationalism, their causes, manifestations and future trends, are too intricate a subject to be dealt with here. But I wish to point out that Arabism - or for that matter any other form of nationalism - is not something that has existed throughout the ages or comes to exist by itself. While it certainly requires the presence of

under the present administration has been brought to the fore as an important item of public policy, is effectively subordinated to the pursuit of national interests, the balance of global power and the sophisticated "game of nations?" Is this principle not ignored or violated when it runs counter to other pursuits?

Far be it from me to deny the value of appeal to principle or to urge that we desist from it or fail to enhance its quality and outreach. No struggle is, in the last analysis, viable or worthy of the sacrifices which it demands unless it is kindled and enlightened by a clear perception of human ideal or principle and a commanding dedication to it. Without such perception and dedication, human societies would not have embarked on the paths of progress or advanced along these paths. This has been true in the past, and we should strive to keep it even more true and alive in the future.

But my point is that, given the present world situation, any efforts in this direction are limited and circumvented by the realities of power accumulation and distribution. In the case of Arab-American relations, which are dominated by the vast discrepancy between American and Arab power, our primary concern should be to discover and actively pursue ways and means by which this discrepancy can be reduced.

3. The first condition for the success of this endeavor is the achievement of a sound understanding of the nature and attributes of contemporary power. Many of our failures and frustrations have been due to our misconceptions of this reality. We must recognize that power is actualized, developed strength and not potential strength. The fact that we Arabs count about a hundred and fifty million people is a huge potentiality for the buildup of national power. But unless this is actualized, unless the human factor is developed and enhanced, mere numbers are not of much avail; on the contrary, they become a burden and lead to further underdevelopment and weakness. Again, the possession of plentiful supplies of raw materials - in our case, primarily oil, the most important commodity today - represents tremendous potential. But its value and effectiveness depend on our capacity to put it to use for our internal development and for the acquisition of our rights and the protection of our interests. Unless we do, this unique and historical advantage will turn into a huge disadvantage through the serious dislocations and nefarious corruptions which it spreads within our society and through its attraction of intrusion and domination by powerful and aggressive societies. Similarly, the occupation of a strategic position on this planet and the possession of a rich historical heritage are potentials which can work for good or for evil depending on their use.

The essential and ultimately determinant element of power is that which is produced indigenously by the society itself and for itself. The most impressive manifestations of contemporary power are the military and the industrial.

over, weaker nations' nerve and muscle. Without the presence and drive of this "ultimate," the United States would not have poured billions of dollars and large arsenals of sophisticated arms into Israel, and would not have given Israel the unrelenting and often isolated support which is Israel's mainstay at the present time and which Israel draws, or rather demands, often with an arrogance that is offensive to the national dignity of today's greatest power.

II

Based on these remarks, I would like to draw three conclusions:

1. The centrality and decisiveness of the factor of power in our contemporary world. Of course power has always been an important determinant in the relations between individuals, groups, nations and empires. But the successive revolutions of modern times have brought significant and cumulative implications which radically alter the nature, attributes and consequences of power. At no period in history has power combined so many elements. It is not merely military; it is also economic, political, scientific, technological and cultural - all of them in active interaction. The scientific and technological revolutions have given contemporary power an extraordinary degree of inner dynamism and of penetrative thrust. Never before have the differences in power among groups and among nations raised the tempo and the perils of confrontation as they do today. Power is indeed the main resource, as well as the chief threat, of our times.

2. Consequently, Arab-American relations have to be viewed primarily in this light. The dominant fact in these relations is the vast discrepancy in power between the two societies. So the fundamental question is: Can this discrepancy be alleviated and, if so, in what ways and to what extent? Here we have to face the dialectic of power and principle. Does what we say mean that we should shun appeal to principle and concentrate solely on the building up of power? To a large extent, the story of the Arabs' struggle for Palestine upholds this implication. Since the inception of this problem, the Palestinians and other Arabs have maintained and defended their historical and national rights and have tried to arouse the conscience of the world. And yet, after more than a half century of sustained efforts in this direction, the Palestinians remain *the only people on earth who are denied the right of self-determination.* Speaking again of "ultimates," is this not due ultimately to the grave imbalance of power that dominates the situation? On the one hand, the appeal to principle by the Arabs has not been supported by the acquisition and effective use of the requisite power; and, on the other, the Arabs have had to confront a uniquely formidable combination of power (Western-Zionist and now primarily American-Zionist). Furthermore, is it not true that the principle of human rights, which in the United States, and particularly

In this regard, it is important to note that while large sectors of the American people are historically and religiously attuned to the Israeli cause because of inherited biblical beliefs which have not been subjected to discerning examination, while Americans, like other Western peoples, suffer from a guilt complex for the oppression and persecution which the Westerners perpetrated on the Jews, and while there are inbred and cultivated prejudices in American society against the Arabs, none of these is the most important factor in the American-Zionist association. The primary factor is politico-economic. The "special relationship" between the United States and Israel can only be correctly understood in the light of U.S. political, strategic and economic interests in the Arab World and the Middle East. Within the perspective of the global interests of the United States, Israel is seen and treated as a natural ally, a reliable military base, and a partner in the protection and promotion of those interests and in confrontation with the U.S.S.R. in the region.

From the mass of official and unofficial pronouncements which express this view, let me quote from the statements of a U.S. Senator, Clifford Case of New Jersey, at the June 1978 hearing before the Subcommittee on Near Eastern and South Asian Affairs of the Senate Committee on Foreign Relations. In the course of questions and answers on the "Middle East Peace Process," he said:

> We have to come down to ultimates here and really discover just what we are talking about... People always talk about a "commitment to Israel." The commitment I make is a commitment to the United States and its security, not a promise to Israel to keep it alive out of the goodness of our hearts. The promise to ourselves to keep Israel alive is because it is one of the few real assets in that part of the World. That is what I mean when we say commitment.[5] (Emphasis added.)

We differ with Senator Case on whether the security of the United States in the region can best be protected by a foriegn base implanted in it in direct opposition to the legitimate rights and aspirations of its peoples, or by a just recognition of these rights and aspirations. Evidently (but, in our view, wrongly) large sectors of the U.S. decision-making Establishment and general public see "commitment to Israel" as "commitment to the United States and its security." We would only add to the understanding of this "ultimate" line of thought that security is not merely defensive and static. In our technologically, economically and militarily explosive times, the pursuit of security is a very dynamic and aggressive process, and is implemented by the expansion of influence, the control of sources of raw materials and markets, the manipulation of regimes and the penetration into, and the mastery

---

(5) *Middle East Peace Process* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 30-964, 1978), pp. 12-13.

largely by the United Nations and other international organizations; decisions regarding a "new order" have been voiced; a North-South dialogue has taken place; plans and programs have been launched. The essential fact, however, remains: the huge disparity among the nations of the world, between the "haves" and the "have nots." It is a disparity in development, which is both a cause and a result of the disparity in power. The developed nations, no matter what their political or social systems may be, are driven by the very dynamism of their industrial activity to seek dominance in the developing world, to compete for its resources and markets and to use their accumulated power to exploit it for their own interests. The developing nations are increasingly aware of this danger and are rising to meet it in various forceful or peaceful means. Essentially, the two worlds stand in mutual and unequal confrontation. The dynamics of their respective interests and powers are leading toward greater divergence and conflict.

Within this general context, there are certain specific elements in the relations between the United States and the Arab World which render them particularly acute and bitter:

1. Certain countries in the Arab world have vast resources of oil whose assured flow is necessary for the insistent growth and continued existence of the industrial system and its concomitant affluent life - both of which are highly exemplified in the United States. While this applies to Western Europe and Japan as well, the greater might of the United States and its lesser experience of the tragic consequences of the use of unbridled power induce it to adopt strategies and tactics which are less conciliatory and more menacing than those of its partners in the trilateral association.

2. The fact that the Arab World is one of the main arenas of confrontation between the two superpowers, as well as an arena of economic competition between the United States and its allies and partners.

3. The proclaimed, evident and almost unlimited support by the United States of Zionism and Israel, without which Israel could not have pursued its aggressive colonizing policies and continued to flagrantly defy U.N. dicisions and international public opinion. During World War II, and even before, the Zionists recognized the shift of power from Western Europe to the United States and consequently transferred their main activity from Great Britain to the country whose growing might was their best hope for the implementation of their program to establish the State of Israel and to assure it the means of survival and the power of expansion. Their success in this country was phenomenal, and the almost unlimited support which the United States has given to Israel in the face of Arab protests and Palestinian dispossession and suffering remains the main cause of the highly aggravated Arab-American relations.

rendering of economical and technical assistance that does not prejudice our complete independence. And desiring that our country should not fall a prey to colonization and believing that the American Nation is furthest from any thought of colonization and has no political ambitions in our country, we will seek the technical and economic assistance from the United States of America provided that such assistance does not exceed twenty years.[4]

This, the view of the nationalist leaders, was widely shared by their countrymen who had begun to recognize the betrayal of the imperialist Great Powers, notably France and Great Britain, and who looked for sympathy and support to the new emerging Power with its proclaimed ideals of democracy and self-determination.

How radically different the situation is today! The object of trust is now the main target of distrust, and relations between Americans and Arabs have become increasingly discordant and dangerously strained.

What has caused this radical transformation?

The fundamental reason for this discord is that the U.S. and the Arab societies, represent two different degrees - one may even say two different kinds - of development. One is very far advanced technologically, economically and militarily, whereas the other is still in the early stages of modern development. In this sense, Arab society is part of the Third World, and what we say about Arab-American relations applies in a general way to relations between the United States and other advanced industrial societies, on the one hand, and the totality of the underdeveloped or developing world, on the other. Ever since the first Industrial Revolution, the difference between the two groups has become marked, in dynamism and power as well as in structural ogranization and mode of life and thought. With the advent, in the middle of this century, of the second Industrial Revolution, propelled by radical advances in science and technology, the separation has grown even deeper and wider and the confrontations between the two groups of societies have become more acute and discordant.

The voracious industrial machine has two perpetual and insatiable needs: raw materials and energy for its factories; and markets for its products. Both of these are provided to a very large extent by the underdeveloped countries. This was the driving force of the colonialism of the nineteenth century; it remains the driving force of the "neocolonialism" or "neo-imperialism" of this century. Strategies and methods have changed, new actors play the leading parts, tactics have become more subtle and sophisticated, but the process continues with even greater vigor and diffusion. Efforts to alleviate and to reform have been made

(4) Ibid., pp. 266-267.

was fortified by Arab emigrants - largely Lebanese and Syrians - who, having fled from the hardships of Ottoman rule, described the United States as the land of freedom, democracy, opportunity and goodwill.

Following World War I, as the Arabs were struggling to acquire their liberty and independence (for the sake of which they had participated in the war on the side of the Allies and revolted against their Caliph and their Ottoman co-religionists), their imagination was fired and their determination reinforced by President Wilson's Fourteen Points declared on January 18, 1918. One of the most pivotal of these points, and the one whose echoes reverberated most widely around the world, was the principle of the self-determination of all peoples. In his address to the Senate on February 11, 1918, President Wilson stated: "Self-determination is not a mere phrase. It is an imperative principle of action which statesmen will henceforth ignore at their peril..."[2]

In pursuit of the application of this principle and in order to discover the wishes of the population of Syria (including Lebanon and Palestine), President Wilson supported the idea of sending an Interallied Commission of Inquiry to that country. The French and the British had already agreed on the disposal of that region between themselves, and when they refused to appoint representatives to the Commission, President Wilson asked the two U.S. members, Dr. Henry King and Charles Crane, to proceed on their mission. Among the mass of material which was submitted to the Commission during its visit to Palestine, Syria and Lebanon between June 10 and July 21, 1919, most of which pleaded for the complete independence of Syria, I would like to quote from the Program of the Syrian Congress - a body of representatives of the Syrian people and leaders of the national struggle. The Commissioners' report stated that this Program "is the most substantial document presented to the Commission and deserves to be treated with great respect."[3] After stating in Article 1: "We ask (for the) complete political independence of Syria" and expressing protest in Article 3 against Article 22 of the Covenant of the League of Nations which considered "the Arabs inhabiting the Syrian area" as being in need of a mandatory power, the Program states in Article 4:

> In the event of the rejection by the Peace Conference of this just protest for certain considerations that we may not understand, relying on the declarations of President Wilson that his object in waging war was to put an end to the ambition of conquest and colonization, we can only regard the mandate mentioned in the Covenant of the League of Nations as equivalent to the

---

(2) Zeine N. Zeine, *The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faisal's Kingdom in Syria* (Beirut: Khayat, 1960), p. 46.

(3) Ibid., p. 219.

ARAB-AMERICAN RELATIONS: DANGERS AND OPPORTUNITIES[1]

I

Arab-American relations hold a prominent place in the preoccupations of the government and the general public in this country and in the countries of the Arab World and have acquired worldwide significance and timeliness. The recent intensified involvement of the United States in tackling the "Middle East problem," the dominant and pervasive role which it is playing as the leading superpower in the World, and the growing strategic importance of the Arab World as a main supplier of oil amid the bursting energy crisis are only some of the factors which have catapulted Arab-American relations into the center of the arenas of Arab, American and, indeed, global concern.

Needless to say, Arab-American relations are not what they should be. Disharmony, tension, mutual lack of trust and hidden or open hostility characterize them. The evidence is real and widespread, and the explosiveness of the tragic situation to which it points constitutes one of the awesome threats of our times.

It should be remembered, however, that this was not always the case. In the nineteenth century and up to the end of World War I, the United States had no significant military or economic interest in the Arab World. It had not yet grown as a world power and was mainly occupied with the development of its identity, the buildup of its unity and the conquest of its vast and signally rich territory. Most of the Americans - and they were few in number - whom the Arabs came to know were religious missionaries, educators and humanitarian workers. Through their deep convictions, their admirable conduct and dedication and their remarkable services, they won the appreciation of the communities among whom they lived; they conveyed a highly laudable image of America and Americans. This image

---

(1) *Arab Studies Quarterly*, vol. 2, no. 2 (Spring 1980), pp. 120-126. This article is a revised version of the author's keynote address at the 12th annual convention of the Association of Arab-American University Graduates, Washington, D.C., 10 November 1979.

groups who are the living creators, bearers, or transmitters of culture: the intellectuals, artists, writers, scientists, etc. It is their legitimate right to demand the means for creative achievement. Some of these means are material, such as supporting funds; others are human and not so easy to provide in these days when centrally directed governments dominate in the developing world. Foremost among these human needs is freedom: of thought, expression, and action. But as we all know, freedom is not granted but won. It is won by struggle against the forces that deny it, but it is also - perhaps primarily - gained by inner personal struggle to be worthy of it.

When sought in this way, freedom becomes responsibility toward the highest that has been achieved by man. And this responsibility does not mean mere verbal adherence to culture; it signifies genuine embodiment of its values so that one's thought and behavior become a true symbol of its noble calling. When Arab intellectuals - in the large sense of the word - respond to the demands of this calling in this spirit, there should be no fear about the outcome of the battle for culture in the Arab World.

excellence as for quantitative diffusion. While the legitimate rights and demands of the masses cannot, and should not, be ignored, the potentialities of creative cultural achievement must also receive their due share of attention and encouragement. The Arabs' aspirations should go beyond mere assimilation and diffusion of available knowledge and culture, to active, original participation in their progress. Here is another way in which modern Arabs can be true heirs of their past and at the same time co-builders of the human present and future.

4. A more effective coordination of the cultural efforts of Arab governments and organizations should be achieved, in order to avoid waste in the pursuance of the same tasks and to promote exchange and cross-fertilization. Attempts in this direction have been made by the Arab League through its former Cultural Committee and the present enlarged heir of that Committee, ALESCO (Arab League Educational, Cultural, and Scientific Organization), through regular meetings of ministers of education, of planning, and now of cultural activities, as well as through the coordination of programs and the holding of conferences and symposiums by cultural councils or associations. But many further possibilities, along these and other lines, remain open and should be aggressively pursued. In particular, let us note the opportunity for devoting some of the Arab oil wealth to the specific purpose of the encouragement of Arab cultural activities throughout the Arab World. The importance of establishing an Arab fund for cultural development was noted by the conference of the ministers responsible for cultural activities in 1976. Here is a tremendous opportunity for investment in the development of Arab human capital and cultural potentiality.

Within the context of Arab cooperation, what should be emphasized is coordination rather than unity. The slogan that is sometimes promoted, "Arab cultural unity," becomes empty and sterile when by unity is meant uniformity. What should be sought is an overall enhancement and enrichment through the interaction of diverse but mutually related entities.

5. Underlying all these principles, or rather governing them, is the fundamental principle of the autonomy - or indeed the primacy - of culture. Culture cannot flourish or survive if it is considered the handmaid of political ideology or the instrument of a ruling regime. As the sum of the creative achievement of the human mind and the human spirit, culture is an end in itself, perhaps the end of all societal endeavors. To regard it as a means for something else is to desecrate it and to stifle its vitality.

These five principles are only some of the general guidelines that should mark the cultural policies of Arab governments. But responsibility is not restricted to governments, even when these have extended their sway and come to control the mass of the nations' resources. Responsibility falls also on the individuals and

and inaccessible to quantitative measurement. Even in the realm of economic development, the measuring rod that has been predominantly used, namely total or per capita GNP, is now being widely questioned. Furthermore, if development is to involve forced change, its consequences in the realm of culture - the realm of the mind and of the spirit - are more serious than in the economic and technological fields. Obviously, in the cultural realm as elsewhere, but in it particularly, a right balance should be sought between a *laissez-faire* trust in the working of evolutionary forces and tight planning, direction, and control. Cultural policies should aim at giving impetus to cultural dynamism and creativity by removing impediments in its way rather than by imposing upon it preconceived patterns and rigid channels. It is in the light of this guiding ideal that Arab governments should strive to formulate and to implement cultural policies. Naturally, an elaboration of the detailed contents of such policies cannot be undertaken within the limits of this paper; indeed such an elaboration is beyond the capacity of any single individual and should be the concern of a team - or rather of teams - of workers and the object of continuous research, deliberation, evaluation, and revision. Thus, only a few of the major principles which should govern this endeavor may be mentioned here.

1. A persistent, enlightened, and coordinated effort should be directed to the Arabic classical heritage, with a view to the discovery and "revival" of those of its elements that are universally valid and relevant.

This "revival" *(ihyä)* should not be conceived, as has often been the case among learned individuals and groups, as the heuristic search for the literary or other sources *(usül)* of this heritage, their preservation, and their scholarly publication. These tasks are absolutely necessary, but they represent the beginning, not the end, of a genuine "revival". The end is a thorough investigation of the contents of these sources, in the light of the Arabs' needs for the present and the future, to achieve that happy but difficult combination of originality *(aṣälah)* and renewal *(tajaddud)* which will infuse the new Arab culture with both distinctiveness and universality.

2. Along with this concern with the heritage there should go a refusal to be enclosed in it, for no matter how glorious it may have been at a certain time, it cannot be all-sufficient for all times. In lieu of "enclosedness" we should seek venturous "openness": an openness to the future as much as - indeed more than - to the past, and an openness to all human cultures and civilizations. It is precisely by the achievement of such openness that classical Arab civilization became creative, and it is precisely in this way that modern Arabs can be truly faithful to their historical heritage.

3. Arabs should feel as much concern for qualitative creativity and genuine

8. This list of impediments would be incomplete if it did not include the problem of language. Of its many aspects, two deserve special attention. The nationalistic impetus running through Arab society has carried with it from the start a drive for Arabicization in the sense of the protection, cultivation, and diffusion of the Arabic language, the most evident bond of unity among the Arab peoples. The Arabicization of education on the elementary and secondary levels and in many branches of the higher level has impaired the necessary process of the assimilation of modern knowledge and culture, whose vehicles are the dominant Western languages, and has consequently acted as another delaying or impoverishing factor. No one would deny the role that a national language - particularly one that is as rich and cultivated as Arabic - can play in the formation of a national identity, the preservation of a cultural legacy, and the rendering of a distinctive contribution to human culture. But no one should deny either that all these desiderata require as well the capacity to be present in the world community today and to participate in its struggles and its achievements. And for this, mastery of the world's dominant languages of knowledge and culture is imperative.

The second aspect of the problem of language is that, in spite of the Arab World's engrossed concentration on Arabic, proficiency in it has not improved, if it has not actually declined, in recent years. We cannot go into the complex causes of this linguistic predicament, but restricting ourselves to the language itself and to its teaching, it appears that no less than a revolutionary modernizing effort in these areas is needed for Arabic to become both a living source of identity and unity among the Arabs, and a vehicle of progressive knowledge and culture as it was in the period of Arab creativity in medieval times.

Principles for Cultural Development

Can the foregoing impediments in the way of the process of cultural transformation as we have envisaged it be removed, or can their delaying or impairing effects be counterbalanced? There are those who believe that culture cannot be bred or developed directly, that it comes rather as the natural outcome of other factors, political, economic, and social. But in this age when comprehensive planned development is being presented and recommended as a basic objective for all societies, and particularly for developing ones, and when governments are gaining ever greater control over the human and financial resources of their countries, expectations are rising that culture, like other aspects of societal life, can and should be a component of total development. Thus, cultural development is held out as part of an overall objective that should be consciously envisioned and pursued. Governments are being urged by international organizations such as UNESCO and by some of their constituents to formulate "cultural policies" aimed at "cultural development". But no clear criteria for such development have yet been established. This is no easy task, as so much of culture is by nature intangible

accompanied by a corresponding enhancement of quality. Indeed, many who are concerned in this development, whether as participants or as observers, note a deterioration in quality and warn of its dangerous consequences. In education, numbers are placed above standards; and in literary output vulgarization outruns by far original creation. Since cultural achievement is measured as much by the height of the summits reached as by the length and breadth of the supporting base, and since no nation can hope today to stand out among others or even to maintain its existence without active participation in original cultural productivity, this lag in the cultivation of excellence should arouse the preoccupation and the resolute endeavor of all concerned.

5. There are other factors that are also contributing to this lag in originality. The ever-present threatening external dangers and the urgent drive for internal development, together with the radical ideologies that have accompanied them and interacted with them, are giving rise to authoritarian regimes, which proclaim democracy in the name of the masses but are naturally averse to criticism. While such regimes enjoy a massive and almost exclusive use of the media of education and communication, the scope of free expression for individuals and groups outside the ruling sectors is severely restricted. Thus, original cultural creativity is denied one of its main prerequisites and is consequently enfeebled and impoverished.

6. Another cause of this impoverishment, and of the relative deprivation of Arab society as a whole, is the drain of Arab talent, both potential and cultivated, to the developed countries. We are all familiar with the damaging effect of this drain, not only on the Arab World, but on other developing societies as well. Some of the Arab states are trying to counteract this trend, and two among these - Iraq and Libya - have enacted legislation offering attractive opportunities to entice their own and other Arab talent back to the homeland, but these and other efforts are still very far from stemming the rising tide, largely because of the insecurity and the restricted freedom at home and the attractive opportunities still available abroad.

7. Another impediment to cultural progress in the strict sense of the term is the emphasis in the currently prevalent conception of development on the economic, the technological, and the practical. This emphasis relegates both theoretical scientific investigation and humanistic pursuits to low orders of priority. Amidst the pressures to face the problems of the moment, these concerns appear as luxuries that can be dispensed with or at least postponed. One of the many signs of this imbalance lies in the lists of specialities for which Arab governments provide bursaries abroad. Everywhere the applied and the technological hold sway over the theoretical and what has been traditionally termed "liberal."

developed affords an antidote to the impatience or frustration that some of us Arabs feel at the relative slowness of the process, and to the denigration of Arab efforts by the unsympathetic or the hostile.

2. The dangers to which the Arabs have been exposed, in the forefront of which is the Zionist-Israeli danger, have been diverting an extremely large share of their resources (especially in the non-oil-producing countries) to the building up of their defense forces and have thus limited the funds available for development in its various aspects, including culture. As President Eisenhower said in a 1953 speech:

> Every gun that is fired, every warship launched, every rocket fired, signifies, in the final sense, a theft from those who hunger and are not fed, those who are cold and are not clothed... The cost of one modern heavy bomber is this: a modern brick school in more than 30 cities... We pay for a single fighter plane with a half-million bushels of wheat. We pay for a single destroyer with new homes that could have housed more than 8,000 people... This is not a way of life at all, in any sense. Under the cloud of threatening war, it is humanity hanging from a cross of iron...

Apply these words, referring to the wealthiest and technologically most advanced nation in the world, to the Arab scene and you will realize the immense effect of this blood-sucking phenomenon on all aspects of Arab development. Even if the funds necessary for defense were supplied, let us say, by the rich oil-producing countries, defense work would remain a heavy drain on the human capital resources that should be harnessed for social development and cultural revival.

3. Within the realm of development, culture as such has to complete for the Arab countries' financial and human resources with the other demands of modernization to which the Arab governments are committed: the building up of government administration, the undertaking of large-scale projects of economic reconstruction, the alleviation of hunger, disease, and poverty, and the promotion of social justice. Although one could wish that governments would be more responsive to the demands of cultural revival and enrichment *per se,* one should not forget that their primary concern is directed to the needs of the masses and that any positive economic or social development will ultimately reflect itself in cultural progress.

4. The revolution of rising expectations which is aflame in the Arab World as it is in other developing regions, and the sweeping ideologies that are bound to it in one way or another, are pressuring governmental authorities to cater to the needs of the masses. In the sphere of education and culture, this has manifested itself in an impressive quantitative growth. But this growth has not been

afford to dillydally, or to waste the natural or chronological time available to them, given their urgent need to close or to narrow the gap separating them from other societies that have raced ahead of them through many stages of historical time, i.e. of societal experience and cultural achievement.

Impediments to Transformation

I do not wish to deny - for it would be untruthful and unfair to do so - the vigorous efforts by Arab governments and peoples, especially since they acquired their independence, toward "development" in the larger sense of the term and the beneficial results of these efforts on the cultural plane. The extensive and rapid diffusion of education on all levels, the constantly rising allocations for it in national budgets, and the growing output of trained and educated manpower form only one - if perhaps the most important - manifestation of these national efforts. Another manifestation is the encouragement given, through various cultural bodies and organizations within the structure of governments or sponsored and funded by them (such as Arabic language academies and literary, humanistic, or scientific councils), to many forms of cultural activity. One can draw up a rather long list of cultural achievements that deserve recognition and inspire hope and confidence.

But I believe that it would be more helpful - especially when we look to the future - to concentrate on the impediments that stand in the way of this process and that tend to slow it down or even to reverse its course, thus debilitating its potentialities and impairing its positive achievements.

These impediments arise largely from the general political, economic, and social situation of Arab society. By recognizing this fact, we can gain a balanced understanding of the achievements, the limitations, and the possible outcome of Arab efforts toward cultural transformation. The limited space at my disposal does not allow more than an enumeration of these negative or restraining factors. It is my hope that what follows will stimulate further critical discussion and will form the first step toward a more exhaustive treatment of this important subject.

1. There are in-built limits to the process of cultural transformation. Of course, it is possible to speed it up and to take shortcuts. But these are not always available, and when they are they have their own limits and often involve risks and dangers. One can speed up the process of building a factory or a bridge by allocating to it ampler funds or larger bodies of workers or by making use of foreign experts, but one cannot accelerate in a similar way the cultivation of an educated mind or the preparation of a highly trained specialist. The time factor is here very important, particularly for the development of the humanistic non-technological cultural capacities and qualities. Consideration of the difference between the brief time span of the modern Arab revival, particularly since independence, and that within which modern Western culture was formed and

resulted in such a transformation. So it behooves us - as it behooves all Arabs and all those positively concerned in their destiny - to investigate the factors that have delayed or impaired this process and to try to discover ways and means by which they can be overcome or at least restrained.

But first, two questions. Is this process of cultural transformation desirable? I believe that it is. Living, as are all people today, in an age of accelerating change, and facing tremendous external and internal challenges, the Arabs will not be able to participate positively in contemporary life and to respond creatively to the mounting challenges of the times without undergoing a total transformation in which the cultural element plays an important, if not a primary, part. This need became evident to a number of Arab analysts who attempted to examine the failures of the Arabs in their resistance, military and otherwise, to Zionism and Israel. The deep-lying factors that have so far determined the course of this struggle and produced its unfortunate results have not been political, military, or economic, local or international, but basically cultural in the widest sense of the term. To overcome these factors no less than a cultural transformation is necessary.

But - and this is the second question - what would this cultural transformation signify? What should it aspire to, and try to embody? To be complete and essential in structure, it should strive to realize a positive integration of four main values: *rationality* in the broadest sense of the world, the chief impetus of modern culture and the instrument without which no modern society can hope to progress or even to exist; *a genuine sense of identity* springing from the discovery and the incorporation of the abiding contributions of the Arab heritage; *the diffusion of intellectual and cultural values* among the masses of the population; and *a yearning to contribute creatively to the enrichment of human life as a whole.*

It is my belief that the cultural changes that have taken place in Arab society should be assessed by this fourfold and integral standard. Whether these changes represent progress or not should be judged by (1) the extent to which they serve to implement this standard, and (2) the rate at which they do so. The first requirement demands clear vision and sound judgment to distinguish between what is progressive and what is not, the second firm resolution and active initiative to accelerate the process of transformation. Change, cultural or otherwise, is not in itself an ideal, although some contemporary societies seem to have raised it to this level. It is only in the measure in which it contributes to the creation and sustenance of the values that we have mentioned that it can be considered to constitute genuine progress. As for the second requirement, namely the acceleration of the process of transformation, let us remember that the most acute difference among societies today is their difference in historical time, whereas they are all equal in the natural time at their disposal. Developing societies cannot

2. Cultural change is manifesting itself, not only in certain parts of the Arab World or within some thin layers of its society, but also, though of course in lesser degrees, in the traditional, remote, or isolated sectors. I would mention two agents only: the school and the modern machine. Wherever they are introduced - and they are reaching the farthest corners of the Arab World - their influence on attitudes, values, and behavior is being planted and is bound to grow, both extensively and intensively, in the years to come. But even more important than these two, from the point of view of our subject, are the modern mass media which are increasingly adopted and used and whose influence is competing with, and often surpassing, that of earlier agents.

3. The most potent initiating and controlling force in contemporary Arab society is the state. Irrespective of the nature and direction of cultural change, the state has been a primary factor from the beginning, either in the form of a reformist ruler such as Muhammad Ali or in that of a colonial power such as Britain, France, or Italy. But nothing in the past compares, in either vigor or outreach, with the activism of the contemporary Arab state, which is aspiring to promote the general welfare of its people. In those countries that have adopted one form of socialism or another, the dominant ideology provides the impetus in this direction; in the more traditional countries, the abounding oil wealth is affording the means and creating the demand for such a change. To get an idea of what is taking place, one has only to compare the roster of government ministries existing in the Arab countries at the beginning of independence with the corresponding list for today. Not only have new ministries and sub-ministries appeared with direct or indirect cultural bearings - such as those of Culture, Information, Guidance, Youth, Planning, and Social Affairs - but traditional ministries, such as those of Agriculture, Public Works, and (especially important from the standpoint of our subject) the Ministry of Education, have also, in response to the call for development, grown rapidly in resources, activity, and output. To restrict ourselves to culture in particular, the first meeting of "the ministers responsible for cultural affairs" which was held in Amman in December 1976, and in which delegates of 18 Arab states participated, gave evidence - through its reports, deliberations, and resolutions as summed up in the "Amman Declaration" of December 23, 1976 - of the increasingly active role which these ministries are taking or are planning to take in the preservation of the national heritage, the encouragement of artistic and literary production, and the diffusion of culture.

Is the Change Leading to Transformation?

But let us return to the basic issue: has this process of change led, or is it leading, to a cultural transformation in the sense of a complete change, or one that is essential, in composition and structure? I am afraid that the cultural changes that have taken place, in spite of their breadth and relative rapidity, have not yet

CULTURAL CHANGE AND TRANSFORMATION OF ARAB SOCIETY[1]

Webster's *New International Dictionary* defines transformation as a change that is complete or essential in composition and structure. It is in the light of this definition - this distinction between the two processes of change and transformation - that I submit my remarks on the subject before us.

The Nature of Cultural Change

Let us begin with change. There is no need to dwell at length on change, cultural or otherwise, in Arab society today. The manifestations are legion. Ever since the inception of the "Awakening" or "Nahḍah" at the beginning of the last century, the Arab World has been subjected, by different means and in varying measures, to the dynamic, penetrating and stirring forces of modern Western civilization. And like other countries and regions that have experienced the same influence - at whatever time and under whatever conditions it was exerted - a widespread process of change set in. This has been one of the basic constants of modern world history.

Only three observations need to be made here with regard to cultural change in Arab society - observations which I believe are also applicable to other contemporary societies in similar historical situations.

1. Cultural change has been brought about by both direct and indirect means. The most important factor that has induced it directly is the spread of education. Educational institutions, of various levels and forms, are mushrooming throughout the Arab World, and the number of students and graduates are growing by leaps and bounds. As for the indirect factors, they are too many to be enumerated. Indeed, every political, economic, social, or any other change has its cultural by-products affecting intellectual attitudes, artistic perceptions, and moral-spiritual valuations.

---

(1) *The Arab Future: Critical Studies* (Washington, D.C.: Georgetown University, Centre for Contemporary Arab Studies, 1974), chap. 9, pp. 9-17.

in which these cultures have sought the values of universalism, humanism, and morality, and the measures and forms of their realizations in this respect. We would see in this light whether, and to what extent, the historical encounters between these cultures have been positive or negative. The meaningfulness of each of the cultures would appear not in an isolated fashion, but within the context of its interaction with other cultures in the past and of the possibilities of such interaction in the future. At a time when modern technology seems to be driving all the peoples of the world towards a stereotyped uniformity, the real "unity-in-diversity" of human civilization would be revealed in terms of historical achievement and of still unfulfilled aspiration.

Since the rise of scientific historiography, historians have shunned and often despised evaluative studies of the type I have described. They have in general taken as their legitimate business to discover and to describe rather than to judge and evaluate. For the sake of the discovery of new knowledge they have specialized in increasingly narrower fields and avoided the study and analysis of whole cultures. And they have tended to orient themselves toward the past rather than toward the future.

This scientific historiography has certainly brought vast gains to historical knowledge and, what is even more important, it has helped develop a rigorous method of historical investigation that is both its best instrument and its most effective safeguard in its pursuit of the truth about the past. Historians should always remain vigilant so that this instrument be not impaired or dulled in any way, but, on the contrary, be continually sharpened and improved. But this concern should not prevent or discourage evaluative studies prompted by the search for relevance, particularly at a time when the fate of humanity seems to be hanging in the balance or, to say the least, when technological advances have multiplied both the gains and the risks of human life.

The proposed focus for this evaluative effort, namely, the needs of the future, and the criteria deduced from it for the relevant evaluation of traditional cultures, i.e., their contributions to universalism, humanism, and morality, are in no way presented as definitive. They are open to question and debate. It is merely as a modest contribution to such a debate - indeed merely in order to emphasize the vitality and the timeliness of the debate - that this paper has been prepared.

III

The third major need is closely tied up with the second and complements it. For it is not enough to say that human civilization in the future should be man-oriented or man-centered. It is also necessary to inquire into the quality of the envisaged man and to be certain that this quality will indeed insure progress or survival. The danger here is that man will become self-engrossed and will fall prey to the evils of pride and arrogance; the danger is the aggravation of man's self-centeredness. The impending developments of the coming times cannot become safe and truly beneficial unless man is able to overcome his egoism, vanity, and aggressiveness and acquire the virtues of openness, humility, and the readiness to concede and to share. These virtues are born out of a deep faith in the dignity of the human person, of an alert consciousness of "the other" (person or group), and of respect and concern for him. The remarkable triumphs of industrialization would not have involved such grave consequences to mankind, and the abundant goods that they have placed at man's disposal would have been more highly beneficial, if modern man had had the vision and the capacity to use these triumphs and goods, not so much to satisfy his own greed and domination as to serve the welfare of others and to enhance the total human good. This concern for others, this transcendence of the self, whether that "self" is the individual, or the nation, class, race, creed, etc., is, we venture to affirm, the essence of morality. Without such morality not only will the human condition remain highly precarious and tend to become increasingly so, but the needed universalism, even if it were achieved, would prove to be void, and the desired humanism would bring more evil than good.

If this is not too naive a prognosis of the major needs of the future, any relevance that the study of traditional cultures can provide should be seen and sought in the light of these needs. Thus, to return to my own personal experience, my concern in classical Arab culture should in the final analysis aim at discovering to what extent, and in what way, that culture had a universal outlook and was able to apply this outlook in practice; to what extent, and in what way, it showed its concern for man, and whether this concern was genuine, sound, and balanced; and to what extent, and in what way, it had the vision and the capacity to distinguish between means and ends and to place the former in the service of the latter; in other words, what kind of morality characterized the men and women whom it produced. This applies to the study of any other traditional culture. It provides a basis for the evaluation of the contributions and limitations of the particular culture insofar as they are relevant to the needs of the future and, hence, I suggest, insofar as they are meaningful to us today.

IV

Such an attempt to study traditional cultures would also show the various ways

physical distance and barriers almost to the point of annihilating them. The world is shrinking day by day, but this technological shrinkage is not being accompanied by a corresponding growth in human affinity and solidarity. On the contrary, the abuse of technological inventions and applications is enlivening old and new animosities, driving peoples and nations further apart, and aggravating the explosiveness and the peril of ideologies and institutions.

The primary condition for the progress, or indeed the survival, of human societies is their effective coalescence into one human society. Such institutions as the sovereign state, colonialism in its various shapes and forms, the "closed" community or society - to say nothing of the primeval institution of warfare - have become obsolete and highly dangerous. Loyalty to nation, race, class, or creed must submit to loyalty to man. All forms of exclusiveness must give way before the all-inclusive human community, and particularisms must not impair the universality and the essential oneness of mankind. All human problems must be considered and attacked on a global basis; they can no longer be resolved in any other way. But the fundamental requisite for this global effort is a general firm conviction of the unity of the globe, in the sense of the unity of its inhabitants - a conviction that should pervade human consciousness everywhere and be the fountainhead of human loyalty and the drive for human understanding and action.

Another requisite for the safeguard of humanity's future is a better understanding of man. Far too much of mankind's efforts and means has gone towards the understanding of the secrets of nature, the control of its forces, and the exploitation of its resources, and far too little, in comparison, has been directed towards the understanding of man, the discovery of his inner motives and drives, and the actualization of his possibilities. Herein lies the main cause of modern man's unprecedented mastery over nature through science, technology, and organization, and of the equally unprecedented benefits that have come therefrom. This tremendous achievement itself has led to the present fearsome situation and will lead, if the trend continues, to even more fearsome dangers in the future. These dangers, present and future, are due to the widening gap between man's command over nature and his command over himself. Thus, one of the basic needs of mankind is the redress of this imbalance. This means not merely vastly larger allocations of energy, time, and money to the study of man, individually and collectively, and a far more intensive development of the human, as contrasted with the natural, sciences. It implies a more basic reorientation by which man would look more inwardly than outwardly and would care more for his spiritual health and creativity than for his material welfare. If the first major need that we have mentioned calls for an all-embracing universalism, the second need demands the ordering and enrichment of the content of universalism with a rejuvenated and responsible humanism.

through study and research, the relevance or meaningfulness of traditional cultures. Let me illustrate this from personal experience. My field of interest is classical Arab culture, which flourished between the eighth and thirteenth centuries, which constituted one of the main world cultures, if not the main world culture, of the Middle Ages, which contributed significantly to human civilization, and which has not ceased to be a dominant force in the lives of hundreds of millions of Arab and Muslim peoples. One can, of course, study this culture or any other for the sake of knowledge *per se,* on the basis that the pursuit of truth and the addition to human knowledge are ends in themselves and require no further justification. But, in spite of the loftiness of this ideal and the need to hold firmly to it, to safeguard and to animate the objective search for the truth in all fields of inquiry, it is necessary, I believe, that the pursuit of this ideal be combined with an urge to seek the meaningfulness of the knowledge acquired for the present and for the future. Knowledge should be the key to better understanding, and better understanding should lead to more rational and more constructive action.

At no time has the quest for relevance been more urgently called for than in times of crisis, because it is in such times that confusion tends to invade men's minds while the precariousness of the situation demands unusual vigilance to avert dangers and to make the right choices. And it is evident that today, individual human societies and mankind as a whole are experiencing a deep-lying and widespread crisis that may prove to be more crucial than any previous one in mankind's checkered history.

II

The relevance we are seeking requires a focus. Such a focus does not, it seems to me, lie in the past; nor even in the present, for the present is but a fleeting moment in the march of time and soon merges with the past. The requisite focus, therefore, must be sought in the future. As one looks back and examines traditional cultures, one should at the same time look forward to inquire what are the basic needs of the future, and to what extent each of these cultures is meaningful to us in our attempt to meet these needs. This forward look will assuredly reveal a multiplicity and a variety of needs. Among them we may single out three major ones that are decisive and that consequently should be taken as the primary challenge to all human efforts, including the efforts to understand, evaluate, and revive traditional cultures.

First is the need to bring out and to reinforce the sense of the interdependence and the essential unity of mankind. Such a need has always existed in history; but it has never been so critical and so momentous for the course of human affairs as it is now tending to be. The developments of science and technology are overcoming

between): the reaction of rejection of the new intruding elements, and of attachment to, and defense of, the traditional culture (which Toynbee calls "Zealotism"); that of the acceptance of the new and of accommodation to it as the only means of survival and progress (Toynbee's "Herodianism"); and that of attempting to reconcile the old and the new in such a way as to insure progress, but at the same time to preserve the cultural and national identity and to make this revived identity the core of a particular "mission" to mankind. Running through this third reaction is a conscious or unconscious distinction between modernism and Westernization and a belief that a people can become modernized (and in particular can assimilate the methods and the results of modern science and technology) without necessarily becoming a copy of the West.

This problem which, as I have said, has dominated the lives of non-Western societies since the beginning of their modernization is now presenting itself in a more radical fashion in the "post-modern" period. If it has been difficult so far for Indians, Chinese, Japanese, Arabs, Turks, etc., to genuinely preserve and enhance their cultural identities while becoming Westernized or modernized, how much more difficult will this prove to be in the highly industrialized, revolutionary, and shrinking world of the twenty-first century? Will the traditional cultures of these peoples remain relevant to them, and will these cultures have any relevance to humanity as a whole?

As a matter of fact, this problem is not restricted to non-Western societies; it applies to Western societies also. One of the main constituents of Western civilization has been Christianity as a way of life and a system of beliefs, practices, and institutions. Although Christianity has, since the Renaissance, been interacting with modern rationalism and with all the political, economic, social, and cultural changes that the West has been undergoing in the last five hundred years, one is still justified in asking what place, if any, will Christianity have in the "post-modern" period into which the world has entered. In what sense can a person call himself, or can a community call itself, Christian, i.e., can he or it preserve the fundamental Christian faith and institutional organization in this coming period? And what is true to Christianity is also true of other constituent elements of traditional Western life or culture. To what extent, for instance, will the national state, or parliamentary democracy, or "rugged individualism" remain alive or be meaningful amidst the developments that are either already with us or loom on the horizon? Serious as such questions are for Western culture, they are vastly more serious for cultures that are still dominated by tradition or that have only recently been exposed to the forces of change that are shaking, and in some cases shattering, traditional authority.

This search for relevance has both its intellectual and its practical aspects. In this essay I am restricting myself to the former, namely, to the effort to discover,

THE RELEVANCE OF TRADITIONAL CULTURES IN AN AGE OF ACCELERATING CHANGE[1]

I

It is becoming increasingly obvious that we are living in an age of accelerating change and that the transformations that are taking place, particularly as a result of the rapid and far-reaching developments of science and technology, are affecting modern life radically and making it exceedingly different from what it has been. Indeed we are sometimes told that this difference is tending to become a difference of kind and not merely of degree. One of the consequences of this phenomenon has been the growth of concern about the future and the rise of various "prospective" or "prognostic" efforts to predict developments and to investigate ways, or elaborate plans, to deal with them. Note, for instance, the various projects or studies directed to the "Year 2000," or the attempts on several sides to establish an empirical discipline of "futurology."

These efforts and studies, in the forms they are assuming at present, are so far almost wholly confined to Western societies. But the general outlook and the activity of "planning" have been prominent in Soviet society and are gaining ground in all societies as peoples everywhere feel the urge of rapid development and for radical social reorganization to meet the challenges of the future.

This future-oriented outlook is posing an especially grave problem to non-Western societies. Until relatively recently, these societies lived and moved (if they moved at all) within their respective traditional cultures: Indian, Chinese, Arab, African, etc. Then, in one period or another in modern times, they came under the influence of modern Western civilization and their histories have since been largely dominated by their reactions to this influence. Although these reactions have been colored by the respective cultural traditions, in practically all societies they have taken three predominant forms (with many nuances in

(1) John Burchard, ed., *Thoughts from the Lake of Time* (New York: [n. pb.], 1971), pp. 169-177.

14. It is through this faith and yearning that the University can become *a truly critical community.* As such, it perpetually questions ideas, needs, values, institutions and all that lies around it, as well as within itself. It does not take refuge in the security of any dogma, ideology or system nor seeks its salvation in any illusory or false sense of stability. It is more radical than any particular revolution, because it submits every new acquisition to the active and responsible contestation of reason; and it is more permanent than any established order, because it fashions and represents the "order" of innovation and creativity.

In aspiring towards this "order" within itself and to its realization in the human community, the University will be fulfilling its own particular function and *responding to a vital, perhaps the most vital, "need" of its society.*

10. This creative response would involve *a genuine mutation of the University.* It would imply a renewed awareness by the University of its function as a preserver and transmitter of intellectual and spiritual legacies, as a critic of these legacies as well as of society, and as a living microcosm of the order that is to be. It would generate for this institution as a whole a greater degree of inner integrity and unity, a deeper dynamism and a sharper decisiveness in the pursuit of its tasks.

11. This "self-renewal", this realization as Professor Janne says of the "University of awareness and the quest for higher achievement" would entail *a "re-formation" of its teaching and research in both contents and methods.* Such a "re-formation" would be the result of conscious, sustained innovation and experimentation, of the search for deeper and deeper relevance, and of the mutual stimulation and enrichment of the various elements of the educational activity: teaching and research, specialized and general education, science and the humanities, etc.

12. This process would also embody *a persistent urge for the "re-formation" of the governance of the University.* Such an urge would try to seek and to combine positively and creatively the two desired values: on the one hand, legitimate participation by the various elements of the University (faculty, administration, students, alumni, etc.) and on the other, administrative efficiency which is not only a basic condition for the proper running of the institution but also a requirement that is being insistently imposed by the soaring costs of higher education and society's demand for the maximal use of its available resources. The ultimate goal of the whole process would be the achievement of a sense of unity and a spontaneous but determined readiness to give and to share which are, in the last analysis, the source of the strength and creativity of the university community.

13. All of this presupposes one vital condition: *the determination of the University to remain the locus of rational discourse and of deep concern and dedication.* While admitting the legitimacy and the urgency of society's growing needs, the University would dissipate its resources and might indeed end by becoming more harmful than useful to society, if it tried to be everything to everybody. Its particular function is the advancement of knowledge and of human welfare through the cultivation of reason and through free inquiry and dialogue. And as genuine freedom involves responsibility, the pursuit by the University of its fundamental task should always be inspired and sustained by a deep sense of dedication and a compelling urge for relevance. Whenever the University's faith in reason and its yearning for relevance are weakened, and it becomes a prey to the rule of force or to indifference and irresponsibility, it loses not only the secret of its usefulness and the root of its strength but even the support and the justification of its existence.

recognized by those responsible for providing the universities' material needs or by public opinion in general. Universities are expected to educate larger and larger masses of students, with proper guidance and counselling, in proliferating specialties but also generally and meaningfully, over an extending period of time and even in a "continuing" fashion throughout life. They are also required to take a leading part in the advancement of knowledge through research, whose opportunities and demands are multiplying day by day. And they are being drawn, either as institutions or through individual faculty members, more actively and widely than ever into the various fields of private endeavour or public service. The growth of their resources, even in the affluent societies, does not in any way keep pace with the growth of the demands upon them.

7. These demands are not only huge in magnitude; they are also not easily reconcilable and, as Professor Janne says, *they subject the universities to inner "contradictory tensions"*. There is the tension between the various activities of the university: teaching, research, and direct service to society; between quantitative and qualitative goals, or "the mass" and "the elite"; between general and specialized education; "the two cultures"; teaching and learning; between "basic" and "applied" research, as well as between free "disinterested" inquiry and planned or directed investigation of immediate problems; between social service which is primarily useful for teaching and research, that which is materially remunerative, and that which is principally responsive to society's need; between democracy and efficiency in administration; and a host of other tensions in the activities and in the operation of universities which are tormenting these institutions and constituting a main element in the present crisis of the University.

8. Indeed, *tension* seems to be the over-all feature of the current university situation. *It does not only characterize the internal life of the University; it also dominates its relation with its society.* As far as this latter aspect of the situation is concerned, we note first the contradictory exigencies of "detachment" and of "involvement." Then, assuming the necessity of involvement, we confront the various conflicting visions of the function of the University: as a defender of the established order; as a service agency to meet society's immediate needs; as a cirtic of society's concepts, needs, institutions and values; and as an agent in the remaking or the "re-forming" of society.

9. These various tensions, both within universities and between them and their societies, *represent serious dangers as well as significant opportunities.* They may, as they are doing now, cause universities deep disturbances and dislocations and place the very survival of this institution at stake, or they may, by summoning forth the highest and best of which universities are capable, lead to new syntheses transcending the contradictions and releasing a vastly enriched and more enriching creativity.

2. One of the basic phenomena of recent times *is the tremendous growth of the needs of every type of society.* As a result of the numerous and interacting "revolutions" - in knowledge and technology, in human aspirations, in political, economic and social relationships, and in other aspects of contemporary life and thought - the needs of societies everywhere are multiplying and spreading to much further limits and at a much faster rate than during any previous period in history. The over-riding challenge which this situation presents to all the peoples of the world is the corresponding growth of human capacity - in trained skill, in educated intelligence and in moral power - to fulfil these needs.

3. Not only are these needs mounting in range and volume, *they are being infused with an acute and widespread sense of urgency.* While this phenomenon is noticeable everywhere, it is particularly evident in the developing nations which are anxiously straining themselves to bridge the gap - the unfortunately widening gap - that lies between them and the industrialized nations in political, military, and technological power and in economic and social welfare.

4. This intensified feeling of urgency *is generating a compelling drive for forcing change.* There is a growing distrust of the inadequacy, at the present historical juncture, of the slow processes of evolution and reformism, and, in contrast, a spreading aspiration for direct, rapid and radical transformation and for the forcible removal of barriers that stand in its way. This is essentially relevant to our particular theme, as it raises the fundamental and increasingly prominent question of the role of the university in inducing change.

5. The deep and far-reaching changes in present-day societies, with the concomitant growth of needs and of peoples' awareness of them, have been the result of many forces working within the societies themselves and in interaction among them. *Universities have been one of the agents causing these changes,* not the only one and perhaps not the most important. It is very obvious that, in the present dynamic interrelationships between universities and societies, the impact of the latter upon the former is much more penetrating and impressive than is the impact in the opposite direction. Thus, it is pertinent and necessary, in analyzing the disturbing problems of modern societies and in seeking out ways of dealing with them, to distinguish clearly between what lies within, and what lies without, the universities' proper field of action. It is equally pertinent and necessary, in confronting the similarly disturbing problems of universities, to differentiate between those that are due to the universities themselves and can be met by internal improvements in these institutions and those which can only be resolved by the plans and actions of societies in their totalities.

6. At present, *the impact of societies on universities* - in terms of growing needs and of growing demands to satisfy them - *exceeds by far the universities' resources and capacities.* This is an obvious fact, but by no means sufficiently

THE UNIVERSITY AND THE NEEDS OF CONTEMPORARY SOCIETY[1]

Throughout this report, Professor Janne has underlined the complexity and diversity of the interactions between universities and societies resulting from the diversity of traditions, resources and socio-economic contexts. He has rightly called for extreme prudence in making general affirmations and cautioned against the formulation of judgments which are definitive in nature or claim universal applicability. With this danger very much in mind, but, at the same time, in the hope of bringing out some of the basic issues underlying this theme and perhaps helping in the preparation and the conduct of its discussion at the Conference, I shall venture in this Preface to state a few propositions which appear to me to be worthy of note or useful in stimulating meaningful debate.

1. It is fundamental at the start to clarify what is meant by "needs". *A society's "needs" depend upon its socio-economic situation and are part and parcel of its system of values.* They are thus the result of objective as well as of subjective elements, and vary among different societies as well as throughout the different phases of the life of the same society.

While we may, in a certain sense, speak of "contemporary society", this should not imply actual unity or uniformity. Professor Janne has called attention to at least three types of societies within the all-encompassing "contemporary society", broadly: that of the Western industrialized nations, that of the socialist industrialized nations, and that of the developing nations. Variants within these broad types can also be distinguished. It follows that each society must define and clarify for itself what its fundamental needs are, or should be, and must arrange them in a distinct order of priority.

---

(1) Extracts from the Preface which the author wrote as President of the International Association of Universities in the Report prepared by Professor Henri Janne at the request of the Administrative Board of the Association, to serve as a background paper for the themes to be discussed at the Association's Fifth General Conference in Montreal, August 30 - September 5, 1970. See: International Association of Universities, Papers 10, *The University and the Needs of Contemporary Society* (Paris: [n. pb.], 1970), pp. XI-XIV

at large. Lastly, but most importantly, this problem is a challenge to all of us with respect to the most vital question in national and international conduct, namely, the *standards* to be applied therein - whether within our respective nations or in our international relations, we are to be bound by principle or expediency, by the respect of right or the pursuit of interest, by commitment to the values we proclaim or by the disregard and betrayal of these values. Upon our response, as individuals and as nations, to this paramount challenge, depends the future peace of mankind, as well as its true progress.

7. Finally, in regard to no other country in the world is this challenge as relevant and as imperative as it is in regard to Palestine. The land which gave birth to two of the great monotheistic religions of mankind - Judaism and Christianity - and which is also sacred to the third monotheistic religion - Islam - the land to which the world owes a supreme legacy of moral and spiritual values - this land should, above all lands, be the place where principle is respected, right recognized, and values preserved, protected and enhanced. Any other conduct, any conduct which disregards or betrays principle, right or value is unworthy of it and of its noble tradition. Let us all, in thinking about it and in working for it, beware of such disregard or betrayal. Rather, let us make of it a test - indeed the decisive test - of the soundness, the sincerity and the depth of our commitment. By doing so, we will not fail in our endeavor. In truth, neither we, nor the world as a whole, can afford to fail!

the trends of the future, and even those of the present. These trends are, as we all know, towards the building up of secular, democratic states in which members of all religions, cultures and ideologies, live in harmony and creative interaction. This is what the Palestinian Arabs are proposing and fighting for: to create a secular, democratic, progressive Palestine in which Christians, Moslems and Jews will live peacefully and enjoy equal rights. Herein, I submit, rather than in racial and exclusive Zionism, lies the way of the future.

5. Viewed in its broader terms, the Palestine problem is not exclusively Palestinian. It has its Arab context. For although the Palestinian people have their own identity arising from their attachment to a particular land and of a sense of community which has developed among them through history and particularly through their recent tragic experience, they are also bound to the other Arab peoples by ties of common language, culture, history, interests and aspirations. Thus these peoples share with their Palestinian brethren the colossal injustice that has been perpetrated against them and join them in their struggle for the recovery of their rights.

Furthermore, the Arab peoples are engaged in an active and widespread effort of development, building up their unity and constructing their new life politically, economically, socially and culturally. The Zionist incursion hurts this development in more than one way. It forces them to divert to the means of defense vast resources which are sorely needed for constructive peaceful progress. It implants in their midst, and in a most strategic part of their territory, a foreign body which cuts some of their vital means of communication and separates their Asian and African sectors. It causes them to be involved in international tensions and turns their lands into an arena of a highly explosive and dangerous power conflict. But, above all, it exposes them to a dynamic world movement - Zionism - and to its expansionist state - Israel - which today occupies some of their territories, whose ideology and the support it receives from the United States in particular set no definite limits to its ambitions, and which has time and again achieved its objectives by *faits accomplis* and in open disregard and violation of UN decisions. In supporting the Palestinian Arab right, the Arabs are also defending their own right to protect their lands and their future and to carry out their constructive peaceful development.

6. But the Palestine problem extends beyond Palestine and the Arabs. It is a universal problem. It is a problem which concerns every one assembled in this hall today. This is so for more than one reason. In the first place, since the world has today become so small and interrelated, nothing which takes place in any part of it, no matter how remote, can fail to have its effects on the other parts. Secondly, the present situation, unless steps are taken to remedy its basic cause, is bound to deteriorate and to endanger the peace, not only of the Middle East, but of the world

"accomplished fact"? Would they have met this situation with resignation and equanimity as they advise the Arabs to do? Let those who are ready to face the question truthfully and conscientiously remember the sin of doing unto others that which they are not willing to do unto themselves.

2. It is surprising - and indeed ironical - that all but a small minority of those who advise the acceptance of accomplished facts hardly raise a finger or utter a word of protest in the face of new "facts" which are being created day after day by Israel in further violation of Palestinian rights and international decisions or conventions, such as the establishment by Israel of its seat of government in Jerusalem and then the incorporation of the Arab sector in it, (both in defiance of U.N. resolutions), the razing of Arab villages to the ground, the establishment of colonies in occupied territories, the refusal to admit a U.N. international commission to investigate violations of human rights in these territories. How long is this process of establishing new "facts" going to continue? Members of the Israeli Government are very candid about their policy in this regard. They say they will persist in this way until the Palestinians and other Arabs are forced to accept the new, created "facts" and the conditions that they impose. The advice tendered by the proponents of accommodation to the Palestinian Arabs to accept the accomplished facts of the past is, to say the least, an encouragement to Zionist Israel for the continuation and the escalation of this dangerous and immoral policy.

3. The ultimate issue is whether we are to continue, in this day and age, to deal with this problem, or indeed any other national or international problem, in terms of force - taking the shape of superior technology, Big Power support, financial resources, etc..- or in terms of principle and right. The call for the acceptance of *faits accomplis* is, in the last analysis, a call to resignation in the face of superior force. If this had taken place consistently throughout history, no independence movement, no struggle for political, economic, social or intellectual liberation, would have succeeded or even started. In the conflict between principle and right on the one hand, and "accomplished facts" supported by force on the other, I have no doubt where men of the caliber and the outlook of those gathered in this assembly will stand.

4. The Palestine problem is not only a problem of the recent past, or of the present; it is a problem of the future. Tons of ink and volumes of verbiage have been spent, or rather misspent, to expound the reactionism of the Arabs and the progressiveness of Israel. That Israel is more advanced technologically because its settlers came armed with the tools of the modern development of Europe and the U.S. and have not ceased to be supported by such tools - this we do not deny. But the ideology on which it rests, identifying as it does religion with people and race, is a return to a concept that has been out-dated and out-lived. It is a reversal and a reaction, rather than a "progressive" movement as it is pictured to be. It contradicts

wrongful actions against other peoples. Among the black pages of history, none are more tragic than those written by peoples or communities claiming one special mission or another: racial, religious, civilizational, or otherwise.

As for the historical claim, let me merely recall that the Hebrews invaded the land of Canaan in the 12th century B.C. after their exodus from Egypt and occupied only a part of it; that their occupation never became complete, for the Philistines, after whom the country was named, maintained control of the important maritime plain; that their northern kingdom, Israel, was destroyed in 722 B.C., their southern kingdom, Judah, in 586 B.C.; that those of them who returned from captivity to Palestine fell, with the other inhabitants of the country, under Persian, Greek and Roman rule; that they did not again enjoy political independence except for a short period under the Maccabees, and that whatever political power remained to them was lost with the destruction of Jerusalem by the Romans in 70 A.D., the hegemony of their language in Palestine had by the time of Christ given way to Aramaic, and their spiritual hegemony disappeared with the rise and spread of Christianity. As many have pointed out, if such a "historical right", no matter how valid it may have been some two thousand years ago, is to be acknowledged and applied elsewhere, the whole map of the World will have to be changed. Furthermore, if those who were dispersed from Palestine in that distant past base their claim on the "right of return", how much stronger is the right of the Palestinian Arabs, who were driven out only a few years ago, to return to their homeland and to work out their destiny on its soil? I am sure I need not ask what the answer to this question should be.

III

But it is also often said, and particularly in these times: We grant you that a grave injustice has been committed against the Palestinian Arabs. We realize that they have been deprived of the natural and universally recognized right to freedom and self-determination. But, in our world of today, one has to be "realistic". In the last thirty or forty years certain "facts" have been created and you cannot undo them. It is better to acknowledge them and to follow the line of accommodation and compromise. To those who say this, whether in good faith or in order to cover up their guilt or to serve their policies and interests, let us point out the following:

1. If they themselves were in place of the Palestinian Arabs, if the whole or part of their national patrimony were claimed by a people who had a historical connection with it, not two thousand years ago, but five hundred years ago, and if this people, armed with the means of modern technology and the support of great powers and a world-wide organization, succeeded in establishing a state on it and in driving its population away from it, would they have accepted the

II

This, I submit, is the crux of the situation. But there is, it is often said, another side to this woeful story. The Jews have long suffered from intolerance, discrimination, and persecution and, under Nazi rule, this persecution reached a most inhuman scale of oppression and massacre. The World owes them a debt; the guilt against them must be compensated.

There is no doubt that no human being can fail to be moved by such persecution and to feel the stirring of the call of conscience in the face of that tragedy. But this call remains empty and hypocritical unless it is honest, and unless it issues in ready sacrifice - in the bearing of one's share of the problem, particularly when the problem is largely of one's own making. A resolution to this effect regarding Jewish refugees and displaced persons following World War II was proposed in November 1947 by Sub-Committee 2, already referred to, but failed to gain acceptance by the U.N.; it received 16 votes for, 16 against and 26 abstentions. This fact speaks for itself. To avoid one's responsibility by undertaking a solution at the expense of another people, to remedy an injustice by perpetrating another injustice, to deprive the people of Palestine, who have had no hand in the creation of the Jewish problem, of their homeland in order to establish a Zionist state on it is, to say the least, not an honest response to the call of conscience. The peoples of the Christian Western world cannot in truth allay their sense of guilt by such an escape and by collusion in another guilt.

This is a world problem and the Arabs have always been ready to bear their share of it. But that it should be solved only at their own expense, and at the expense of their national birthright, is wholly unacceptable by them and violates the most elementary principles of freedom, justice and human dignity.

It is also claimed that this is not merely a matter of removal of discrimination against the Jews and of the recognition and realization of their complete equality as citizens wherever they are. The Jews, as a people, need a homeland, and Palestine was promised to them by God. Their return to Palestine is sanctioned by a historic and a divine right. The divine right I shall not discuss, for there are many among you who are much better qualified than I am to judge it on theological grounds. I wish merely to say, from the general historical and cultural point of view, that any people which claims to be divinely chosen and a unique instrument of Providence negates the fundamental equality of all men as children of God and injures thereby its own lasting interests and well-being no less than the interests and well-being of others. Claims to a divine right, to a special dispensation or mission, have appeared, in various shapes and forms, among many peoples and at different times in history. They have consistently bred in the people concerned a sense of exclusiveness and of superiority which has led to dangerous policies and

resolution on Partition of November 29, 1947 was taken in the face of the protest and the resistance of the Palestinian Arab people and thus also violated the principle of self-determination. The woeful story of the lobbying, bullying, plotting, and other forms of intimidation that were used to secure a majority for this resolution is now well-known. But aside from this, there is the prior fundamental question of the legal competence of the United Nations to recommend or to enforce the partition of Palestine contrary to the rights and wishes of the majority of its inhabitants. On several occasions, the Arab delegations proposed that this matter and other legal issues underlying the Palestine Question be referred to the International Court of Justice for an advisory opinion, but their proposals were consistently rejected. Such was also the fate of the draft resolution in the same sense submitted in 1947 by Sub-Committee 2 of the UN General Assembly meeting as an Ad Hoc Committee on Palestine. This Sub-Committee was headed by Sir Muhammad Zafrullah Khan, presently President of the International Court of Justice. Its resolution was rejected on November 24, 1947 by 21 votes for, 20 against, and 13 abstentions. Here again, political interests, pressures and intrigues proved stronger than the demands of justice and the appeals to international law, and forced decisions in complete disregard of, and in direct opposition to, the expressed wishes of the people concerned.

All of this, and much of what preceded and followed, points out the very fundamental fact that external power, taking various shapes and forms - imperialistic interests, ambitions and strategies; a closely knit, world-wide and highly effective Zionist machine; ample financial resources; and an intensive and extensive propaganda - these and other forms of external power have combined to deny the Palestinian Arabs their right to self-determination and to rob them of their homeland.

This denial, this robbing, is nothing less than *aggression.* And the reaction of the Palestinian Arabs has throughout been a refusal to give up their right, a continuous defiance of aggression, and presently an all-out struggle for liberation. What else should they have done? What else would any other people have done? It is one of the glaring ironies of history and a symptom of the sickness of our modern society, that this aggression, which takes the form of the bluntest kind of colonization falls in this era of "decolonization." Even the harshest kind of colonialism that has ever been known has kept the colonized peoples in their lands. Here the Palestinian Arabs have not only been denied their right to their land; they have been uprooted from it and driven off to seek refuge elsewhere. And the world of today has allowed this flagrant violation to take place, and still allows it to continue.

people in the World... For that is the only basis on which any people can claim the country which it inhabits.[2]

The third fact which should also claim our attention is that the Palestinian Arabs' deprivation of their national birthright is in direct contradiction to the universally accepted principle of self-determination of peoples. All the measures that have been taken leading to this deprivation have been against their expressed wishes. Previous to World War I, and during its course, they struggled with the other Arabs for freedom and liberation from the Ottomans. In this struggle they relied on specific promises by Great Britain, as well as on the solemn declarations of the Allies in support of freedom, democracy and the self-determination of peoples.

Following World War I, their land was placed under a Mandate. The Mandate system was regulated by Article 22 of the Covenant of the League of Nations, which enunciates a fundamental principle to safeguard the interests of the mandated territories. This principle is "that the well-being and development of such peoples form a sacred trust of civilization and that securities for the performance of this trust should be embodied in this Covenant." In addition, this Article provides another specific safeguard for "communities formerly belonging to the Turkish Empire," of which the Palestinian community was certainly one. These communities, according to the Article "have reached a stage of development where their existence as independent nations can be provisionally recognized subject to the rendering of assistance by a Mandatory until such time as they are able to stand alone. The wishes of these communities must be a principal consideration in the selection of the Mandatory."

The Mandate for Palestine, which incorporated the Balfour Declaration, violated both the general and the specific principles. It was imposed against the expressed wishes of the people of Palestine, and, instead of considering their well-being and development as "a sacred trust of civilization", was formulated and applied in such manner as to deprive them not only of "their well-being and development", but even of their fundamental national birthright.

Throughout the Mandate, the wishes of the Palestinian Arabs were expressed by a non-ending flow of protests, demonstrations, strikes and by almost continuous active rebellion. No one who witnessed the events of that period or who studies their records objectively can doubt that this resistance, in its various phases and forms, was the manifestation of the common will of a people determined to protect its identity and its patrimony and to safeguard its very existence.

Like the League of Nations' Mandate for Palestine, the United Nations'

---

(2) "The Zionist Illusion," The Atlantic Monthly (February 1947), pp. 83-84.

alloted to Israelis. I shall not dwell on the terroristic methods used for the removal of this population. The massacre of Deir Yassin on April 9, 1948 will always remain a symbol of these methods. I will merely remind you that the proposed Jewish state included about 510 thousand Arabs, slightly more than the Jewish population, so that this state could not be Jewish, in the sense of the Zionist ideology, unless the Arab element was removed from it or reduced to a minimum.

Then, as you know, following the June 1967 War, the rest of Palestine together with Egypt's Sinai and Syria's Golan Heights came under Israeli occupation, and more than 300,000 Palestinian Arabs were again displaced and took refuge in other Arab countries, some for the second or third time.

The upshot of all of this - and this is the first fundamental historical fact that I wish to place before you - is that a people, the Palestinian Arabs, has been deprived of its homeland and has totally become either homeless or under occupation.

The second historical fact is that this people, that have thus been deprived, had been living in this land for thousands of years. It is wrong to say that the Palestinian Arab possession of Palestine goes back only to the Arab conquest of the 7th century A.D. The Palestinian Arabs are not merely the remnants of those conquerors, who in any case were relatively few in number. They represent the original population of Palestine as well as all the peoples who entered that land whether peacefully or by invasion throughout history. The majority of these peoples were Semites coming from Arabia - Amorites, Canaanites, Hebrews, Aramaeans and pre-Islamic Arabs. Others such as the Philistines hailed from the sea, or were the descendants of conquerors of various races and origins - Persians, Greeks, Romans, Byzantines, Crusaders, Turks, etc... All of those who were in Palestine before the Arab-Muslim conquest of the 7th century - including the Hebrews who had not dispersed (and the dispersion was not due to the Arabs) - became Arabicized. This process of Arabicization was essentially cultural and to a large extent religious, but not racial.

Thus the Arabs of Palestine, like the people of any other country, have the sole and exclusive right to their land, judged by the only principle on which such right can stand, namely, long uninterrupted inhabitance. Let me here borrow the words of W.T. Stace, former Professor of Philosophy at Princeton University:

> The question can only be answered after we have first decided what are the grounds of right by which any nation can claim the country which it occupies. The answer is clear. No nation has any right to the land it occupies except by long possession. What right have the Americans to live in, occupy and control these United States? No right whatsoever except the fact that they have actually lived here for two or three hundred years... The same is true of every other

Now, what is the essence of the Palestine problem? This essence reveals itself readily out of the following three historical facts:

In 1918, at the close of World War I, Palestine had a population of about 700,000, of whom 644,000 were Arabs (574,000 Muslims and 70,000 Christians) and 56,000 were Jews. The Jewish minority formed 8% of the population and lived in peace and harmony amidst the overwhelming Arab majority. That minority owned only 2% of the area of Palestine.

By 1946, as a result of the Balfour Declaration and its implementation by Great Britain as Mandatory Power, the Jewish population had risen almost 11 times: from 56,000 to 608,000, while the Arab had, by natural growth, slightly more than doubled: from 644,000 to 1,293,000. Thus, the Jewish percentage had grown mostly through immigration from 8% to almost 32% of the total population; but, in spite of the vigorous efforts and temptations of Zionist agencies and the policy and measures of the Mandatory Power, the Jewish property in Palestine, according to the official statistics submitted to the United Nations, did not exceed 5.66% of the country's area.

While this was the actual situation, the United Nations decided in 1947 to partition Palestine. According to this partition scheme, the Jewish state was to cover an area of 14,500 sq. km., while the Arab did not exceed 11,000. The Jews who had owned less than 6% of the total area of Palestine were now given 56% of it, including most of its fertile parts. As far as population was concerned, the proposed Jewish state was to contain 509,780 Arabs and 499,020 Jews. It is to be remembered that the bulk of this Jewish population had been admitted to the country during the Mandate, and that less than one third of them had acquired the Palestinian citizenship.

Between the UN decision of November 29, 1947 and the actual close of the Mandate and the withdrawal of the Mandatory Power on May 15, 1948, the Jewish regular and irregular forces seized further territory including most of the Arab cities of Palestine and scores of Arab villages. They not only forcefully overran and occupied the territory lying within the proposed Jewish state with such cities as Tiberias, Haifa, Beisan, Safad, Lydda, and Ramlah, but also cities and scores of localities in the territory assigned to the Arab state, including Jaffa and Acre - as well as the New City of Jerusalem. This process continued through the Arab-Israeli War with the result that the area which the Jewish forces seized in 1948 and 1949 extended 6,300 sq. km., beyond the 14,500 assigned to the Jewish state, and the total area which thus fell under Israeli control rose to almost 80% of the country.

Of the 1,300,000 Palestinian Arabs, more than a million became refugees in Arab countries, and their immovable and movable property was confiscated and

misinformation and misinterpretation in which it has been concealed, to overcome the conditioning of men's minds which has been in operation for more than a generation - all of this, you will surely agree, is no easy task. But it is a task that must be confronted with courage and persistence, and to the discharge of which this Conference will, we hope, make a positive and significant contribution.

In the second place, partly as a result of this distortive mass indoctrination and partly due to the development of events, people's attention has been directed, not to the essence of the problem, but to its various subordinate aspects or consequences. The problem is not, essentially, one of agreement on borders between Israel and its surrounding Arab states, nor of 'innocent passage' through straits, nor of the humanitarian care of the Palestinian refugees, nor of the widely advertised but not truly assessed "blooming of the desert," nor of a historical Arab-Jewish racial or religious antagonism, nor of "the Middle East Crisis" as it is generally termed today. The essence of the Palestine problem is none of these nor any of its partial, marginal or derivative aspects, through which it is usually presented. It is much deeper, and yet much simpler, than any of them.

But before I attempt to present it, let me say why the task with which I am charged today, though difficult for the reasons I have just stated, seems to me to be an easy one in the context of the present Conference. I assume - and I am confident I am right in my assumption - that you wish to delve into the fundamentals of the problem, to see it in its stark reality, and to uncover its underlying cause. No problem can be really solved by mere attention to its superficial or partial features, or by treatment of its symptoms; its real cause must be discovered and remedied. Furthermore, no solution can be genuine and permanent unless it is *right,* i.e., unless it is based on ethically sound and valid principles. To look for a solution on the basis of *faits accomplis,* or of present relative military strength, or of the balance or imbalance of power politics, or of any of the so-called "realistic" considerations is not only misleading and in the last analysis ineffective; it is also unworthy of mankind's moral legacy and of its aspirations for a better world. This is an assembly of Christians, and the core of the message of Christianity and other universal religions does not lie in the realms of political accommodation, the pursuit of national interests and ambitions, or the interplay of power politics; it lies in the realm of the moral and the spiritual, i.e., in the realm of principles - those principles which represent the highest that has been revealed to us, the noblest in human achievement, and the surest sources of harmony and peace among the peoples of the World. It is in the light of these principles that we should examine and judge the issue before us; indeed, we feel that it is only in this light that you yourselves have come to examine and to judge. This is why we are confident that this *prise de conscience,* both intellectual and moral, will rise to the challenge with which we are faced.

THE PALESTINE PROBLEM: AN INTRODUCTORY SURVEY[1]

I

It is for me a distinct privilege and a signal honor to address this assembly of eminent men of thought and of action who have come together to express their concern about one of the most serious and burning problems of our times - that of Palestine. You have gathered here, from your various countries and different backgrounds, impelled by a call of conscience, and by a realization that, in today's world, no one can afford to remain heedless or indifferent when the fate of any country or people is at stake or when the universal values of freedom, justice and peace have been endangered and betrayed. Your presence amongst us - let me say candidly at the start - is a challenge to all of us, a challenge for clear thinking, compelling decision and dedicated action. I am confident that this Conference will rise to this challenge and respond to it creatively.

I have been asked to give a summary presentation of the Palestine problem. I do so as an Arab who, though spared the tragic Arab Palestinian experience, has, like his fellow Arabs, lived under its impact through its successive shattering phases. It is my hope that I will succeed, in this brief exposé, in laying before you the essence of the problem and its implications for all of us.

My task is, paradoxically, both difficult and easy. It is difficult for at least two major reasons. In the first place, since the inception of the Zionist movement in the last century, the Palestine problem has been the object of a powerful, world-wide and increasingly intensive Zionist propaganda which has obscured and befogged its reality, twisted, warped, and falsified its essential facts, and conditioned the minds of large masses of people - particularly in the West - to accept its Zionist version. To undo the effect of this long, continuous, systematically planned and highly effective propaganda, to extricate the truth from the heaps of willful

(1) Address delivered at the World Conference of Christians for Palestine, 8 May 1970 and published in: *Middle East Forum*, vol. 17, no. 1 (1970), pp. 27-36.

quality of life: "elevation in the scale of being."[3] To preserve and enhance the urge to rise ever higher in human worth and dignity - in combined intellectual excellence and moral nobility - and to infuse this same urge in the younger generation and develop in them the capacities to fulfill it remain the cross as well as the honor and glory of universities. And the graver the times are, the heavier is the cross, but the higher the honor and the more shining the glory!

(3) Douglas Rugh, ed., *The Voice of Daniel Bliss.* (Beirut: [n. pb.], 1956), p. 57.

averse to the essential message of these addresses. From this point of view, I felt that the moment was not propitious for their publication. But upon further reflection, I have come to the conclusion that, if my image of this mood is correct, then this is precisely the time to invoke and to stress this message. Any society - our own included - cannot neglect reason and morality or violate their verdicts and still hope to be creative or even to survive. This may be a simple truth, but, as I said in the course of these addresses, fundamental truth is always simple and clear beneath the intricacies and obscurities with which it is usually surrounded.

The times are revolutionary, no doubt. But such simple truths are also revolutionary in their own way, a way which is perhaps more radical and profound than any other. The revolutionary change which we hope to achieve in our nation or in the World must, to be positive and creative, be accompanied by a revolutionary change within our own selves. A society of order, strength, and progressiveness is a society that is sustained by reason and morality, and can only be built by individuals and groups who are rational and moral.

To turn non-rationality and irrationality into rationality, and amorality and immorality into morality, both within one's self and in one's fellow citizens and fellow men is just as revolutionary an undertaking and requires just as much - if not more - single-minded effort and selfless sacrifice as any other movement for change in society. Authentic total and radical transformation of society is the product of men and women who are themselves totally and radically transformed.

What are the implications of all of this for the university of today? For one thing, its work will be much more difficult and risky than it has ever been in the past. To carry out the numerous and rigorous tasks which society demands of it is by itself a severe and burdensome responsibility, even in normal and peaceful times. To do so in times of deep and widespread convulsion demands the clearest vision, the most mature wisdom, the staunchest fortitude, and the fullest dedication of which university men and women are capable.

The mounting dangers which the university faces come both from its environment and from within itself. There is no denial of the multiplicity and gravity of outside dangers. But the university would be much more capable of withstanding them and of turning their risks into opportunities if it could overcome its internal dangers. Foremost among these dangers is the dilution of its own distinctive essence. Across and beyond the university's normal task in the preservation, transmission, and advancement of knowledge, there is - or should be - a quality of life which is the guarantee of the soundness and durability of this process, which should distinguish the university man or woman, and which should finally represent the chief contribution of the university to its society.

Borrowing words used Dr. Daniel Bliss, the founder of AUB, we may call this

endeavors. At the same time, they appeal to certain individuals' craving for a role of "leadership" or a sense of personal power, and they become more a symptom of escapism and self-assertion than a sign of authentic, self-denying involvement.

One does not need to belong to a university to participate in such forms of activism. The involvement which is appropriate to university men and women is that which makes use of their distinctive qualifications in the rational understanding of problems and the rational planning and application of effort for their effective solution.

Another danger - to which youths is developing nations are particularly exposed - is to miss to comprehend and to acquire some of the most basic, if not the most basic, determinants of strength in the present age. The widespread yearning to achieve strength in order to defend the homeland, construct national unity, develop resources, raise the standard of living of the masses, and play a respected and effective role in the international arena - this yearning is understandable and legitimate. But such strength cannot be developed in the modern World by mere aspiration, emotion, or passion, no matter how effective the passion of multitudes can be in certain situations. Strength in a world of "exploding" knowledge and technology and of exceedingly growing complexity in every sphere of organization is the result of trained skills and aptitudes, of developed intellectual habits and qualities, and of clear purposefulness, sound judgement, and inner self-discipline. And, because of the revolutionary progress in technology and in the democratization of society, these requirements of strength are rising higher and becoming stricter every day. Thus, the involvement of youths in the lives of their societies should not be at the expense of the acquisition of these elements of individual and collective strength - the technical and professional skills, the capital of positive knowledge, and the ability to apply it and to augment it - which constitute, in the last analysis, a most decisive safeguard of their nation's destiny.

But strength does not only spring from intellectual accomplishments; it has also a moral component. It is a product of faith, of integrity, of selflessness, and of genuine dedication. As was repeated many times in the following addresses, no nation, no movement, can rise higher than the individual worth of its members or participants. And worth is the result of moral nobility as well as of intellectual excellence. It is, therefore, of supreme importance, particularly in a university, that attitudes and actions should always be examined to ensure that they are prompted by sound moral motives.

IV

I said earlier in this introduction that the mood of the times seemed to me to be

cause of discontent which moves them, it is equally the responsibility of educators to warn these youths of the dangers which are involved in their attitudes and conduct and to call their attention to certain truths which they can only disregard at their own peril of the causes which lie so close to their hearts.

One of these dangers is that of being *used* by other groups or forces to promote ends and interests which are different from their own. It is both incorrect and unfair to consider student youths as being always the instruments of agents outside their ranks and unconsciously driven to serve persons, organizations, and causes which are unrelated to them and to their aspirations. This gives a false image of the situation and offends the students' sense of maturity, dignity, and self - respect. But it is none the less true that the danger does exist, and that in many cases students have fallen prey to outside pressure and outside use. It is in their own interest, as well as in the interest of their genuine causes, for them to remain always vigilant and to develop the faculty of rational discrimination and choice and the courage to withstand any attempt to be used as mere means for improper ends. This will not be easy to achieve in a time like ours, but it must be proclaimed and consistently pursued if youth is to play its own legitimate role in the life and progress of its society.

Another danger is that of sheer negativism and nihilism. There are many movements of thought and of action rampant today which are intensifying and spreading youth's feeling of frustration and alienation, arousing their wrath, and turning their energies to the destruction of whatever lies in their path. The anger or rage which seeks satisfaction in mere destructiveness is not a sign of responsible freedom. Dissatisfaction and discontent must have clear and positive ends in view; otherwise, they lead to confusion and chaos to the detriment of society and of youths themselves. Furthermore, what nations and the world need primarily today is the vigorous pursuit of development in every sphere, in order to overcome poverty, disease, ignorance, and the other crying social ills. This development cannot take place without the will and the ability, the patience and the hard and often unrecognized struggle, to construct and to go on constructing ever more effectively and comprehensively. Every piece of land that is reclaimed and cultivated, every new factory that is built, every school that is established, every latent talent that is developed, every mind that is educated, every source of material, intellectual, or moral energy that is activated, is a weapon in this battle for development. And this battle is no less decisive and urgent than the other battles which claim our allegiances today.

A third danger is to indulge in activism as an escape from more rigorous duty, and as a way to self-adulation and the satisfaction of one's ego. Some forms of activism are, in spite of appearances, less demanding in real effort, self-discipline, and sacrifice than other less obvious but in the long run more productive

between real and imagined ills, and channel their energies to positive, constructive thought and action.

It is also true that there are dangers to the students in excessive emotionalism and involvement. But we should not forget the role that passion has played in the lives and accomplishments of individuals and groups and in the achievement of necessary changes in society. When evil has entrenched itself within the nation, or when it determinedly and dangerously threatens its fate from the outside; when the forces that represent or support evil do not abide by reason or principle and rely on their superior material power; then passion plays its part in awakening consciences, arousing energies, and moving individuals and peoples to struggle and to offer sacrifices much beyond what they are prone to do in times of normalcy and security.

As for involvement, it has become well-nigh inevitable in an age when the spread of education and the democratization of society are heightening and diffusing political and social consciousness; when the mass media of communication are bringing the World to one's own home and increasing the sense of personal participation in whatever is taking place, no matter how far it may be; and when the surging forces of development are rapidly breaking the traditional barriers within the same society and between one society and another. It is no longer possible to isolate the mass of sensitive youths - specially when they are concentrated in a university and exposed to the ideas which are naturally produced and exchanged in it - from the problems and concerns of their society and from the waves of feeling and thought which shake our World. The question is no longer whether these youths should or should not be involved. Whether the World - including themselves - wants it or not, they are part of the process of involvement which is gaining every day in breadth and intricacy. The question is for them, and for those who are concerned in them, to determine the type and degree of involvement which is appropriate to their status and which is most beneficial to themselves and to their societies.

In any case, no matter what the risks of involvement may be, it is better than apathy, cynicism, and avowed irresponsibility, or the pursuit of the means of superficial enjoyment and diversion which are multiplying every day. And a university will be poor indeed if it prefers the tranquility resulting from such student attitudes and behavior to the troubles of involvement.

III

While it is the responsibility of those who have the privilege of teaching and guiding university youths to understand the deep and widespread forces which breed today the revolutionary mood in their ranks and to appreciate any legitimate

yearning for a "total, rapid, and radical" change which will achieve, in the shortest possible time, national independence and unity, economic development, social justice, and scientific and cultural progress.

But whatever may be the targets of youth's discontent with their society, this discontent is breeding in them an attitude of alienation and frustration, which with some leads to apathy, dissipation, and feeling of impotence, while with others, who today are in the forefront of university student movements, it emerges in activism, defiance, and revolt. Finally, we must say that this element of discontent merges and interacts with the other two elements which we have previously mentioned, as well as with a host of others which it is not possible here to encompass, to spread the present rebellious mood and cause it to erupt here and there among the university student population throughout the world.

II

It is often contended that this is an exaggerated and one-sided view of the situation; that the rebellious and the activists are in every case a small minority of the university student body; that the majority of the students are either indifferent or anxious to carry on with their regular work so as to acquire an education and to fit themselves for a future occupation; that campus activism is the product of extra-campus interference; that if the campus is protected from this outside interference and from the inside militant minority, all will be well with the university and the life of society will be more tranquil and peaceful; and, finally, that the students themselves should be guarded against excessive and misdirected passion, emotionalism, and involvement.

It is true that student movements are now being led, as has always been the case in the past, by a small and determined minority. But this minority would have remained impotent had it not been sustained by the mood which is prevalent among youths, and particularly those of them concentrated in universities. The attitude and behavior of the minority is more a symptom than a cause. Any treatment, therefore, to be effective must be directed to the deep underlying causes. The university, by itself, cannot directly remedy all these causes, because many of them pertain to society rather than to the university. But the university can do its share in two ways: first, as Dr. Clark Kerr, former President of the University of California has said, "it can do some things to reduce areas of legitimate student discontent with the university itself,"[2] and, secondly, it can help to build up in the students those attitudes of mind and spirit which, hopefully, will prompt the students to subject their discontent to the light of rational scrutiny, distinguish

(2) "Ferment in the University," *Dialogue*, vol. 1, no. 1, p. 43.

and degrees. They are due, to some extent, to failures, on the part of university administrators and teachers, in foresight, adaptability, and decisiveness. But they also result from causes which lie beyond the means and control of the university, such as the new tremendous demand for higher education and the unprecedented growth of the student population; the accelerating progress of knowledge; the increasing tasks, other than the strictly educational, which society is expecting or requiring the university to undertake; and the inevitable lag of the process of developing minds, aptitudes, and qualifications behind the process of social transformation. But whatever the causes of the present malaise in the modern university may be, and wherever the responsibility for it may lie, it is certainly creating tensions and arousing dissatisfaction among a student population which is becoming increasingly vocal, active, and conscious of its solidarity and its power.

Secondly, there is the discontent with national and international policies, such as is evidenced in the U.S. in protests and demonstrations against the Viet Nam War, or in the deep-seated and sweeping rebellion in the minds and hearts of Arab youth against all the forces that have robbed the Palestine Arabs of their own homeland, violated their national rights, and created the present turmoil, suffering, and tragedy. This is a rebellion both against blatant injustice, disregard of principle, and submission to pressure, as well as against the internal weaknesses which have largely contributed to the tragedy. No wonder there is a rising distrust of principle, a yearning for national strength at whatever cost, faith in revolutionary thought and action, and outbursts of frustration and defiance. The situation of our student youth in this respect is not unique; it has its parallels in all countries that have fought for their independence, freedom, and dignity. And such attitudes and activities will continue to reign amongst us, and everywhere else, so long as the world is still dominated by interest and power and fails to build us an international order based on the principles of reason and morality.

Thirdly, we have the discontent with society. Both in the "developed" and in the "developing" worlds, youth feels that the present society is outmoded and is in need of *radical* transformation. In the former world, its animosity is more and more aimed at the seeming inability of this society to provide young men and women with adequate, secure, and meaningful occupations; at the influence and control of vested interests and powerful political and financial circles; at the "Establishment" in general, including its structure, its governing ideas, and its national and international policies and conduct; at the whole of modern society and civilization: its mores, standards, beliefs, and in general its ways of life, modes of thought, and systems of values. In the "developing" world, the discontent arises from a realization of the weakness of the society in an age of power; a revolt against internal subservience, backwardness, and inefficiency; a dissatisfaction with traditional leadership and the traditional way of life; and an impatient

only help to reflect a facet of the past but will also contribute, in a small way, to the thinking and the conduct which should mold the future.

It was only after much hesitation, and some consultation with colleagues and friends, that I have decided to publish these selected addresses. For, aside from the historical occasion in the life of AUB itself, the mood of these times seems to be averse to the essential message which they contain. This message, which can be summarized by saying that the singular and abiding mission of universities is "to pursue knowledge and virtue" and to build themselves up as the strongholds of reason and of morality, sounds irrelevant and almost meaningless in the face of concerns which today appear to people in general - and to youth in particular - as the crucial and insistent demands of the times.

Consciousness of these demands, which is becoming every day keener and more widespread, has resulted in a revolutionary mood and a revolutionary activity, which pervade, in various forms and degrees, university centers spread among different regions of the world and different political, social, and ideological systems. The impact of this mood, and of the activity arising from it, has in recent months increased in intensity and seriousness, and student malaise and rebellion have burst out not only in the Arab World but also in China, Poland, Czechoslovakia, Western Germany, Italy, Spain, the United Kingdom, the United States, and are at this moment of writing manifesting themselves most violently in France, at the Sorbonne, "the mother of universities."

This is not the place to analyze these trends: to delve into their roots and ramifications, to examine their similarities and their differences, and to probe their significance and assess their effects. But in order to place the message of this volume within the context of the present juncture, it may be worthwhile to point out briefly the main sources of discontent which feed this revolutionary attitude and mood, both in the Arab countries and in the world at large. These sources have particular characteristics depending upon the political, social, and cultural situation, but they are all present and active in the various manifestations of this phenomenon which is worldwide in scope. Thus, when we try to examine such manifestations in the Arab World, we should take into consideration the various forces at work both in the national situation, as well as in the international setting.

In the first place, there is the discontent with the university as such, and particularly with three major aspects of its present functioning: its inability to meet the surging and broadening aspirations of society for higher education; the depersonalization of the teaching process and the decreasing degree of attention given to students; and the university's slowness in adapting its structure, its programs, and its procedures to the changing political, economic, social, and cultural conditions. These and other ills exist almost everywhere, in various forms

THE UNIVERSITY AND DISCONTENT[1]

I

A university is a complex structure in which many elements are joined together: administration, faculty, students, and alumni; buildings, equipment, and resources; programs, courses, and syllabi; ideas, beliefs, and attitudes; the traditions of the past, the concerns of the present, and the possibilities of the future. The strength, worth, and beauty of this structure depend upon the soundness of each of these elements as well as on their interpenetration, harmony, and union.

But, as in the case of any other institution, the most important and vital of these elements are the human: the men and women who, in one way or another, participate in the life of a university. In the last analysis, this life is the product and the sum total of their individual lives. Each of these is a thread which is woven in the final tissue, bringing its own strength or weakness, its purity or impurity, its beauty or ugliness to the finished product.

Last year, the American University of Beirut celebrated its one-hundredth anniversary, and this year it is beginning its second century. During my long years of association with it, I have had the privilege of addressing its students on many occasions. It has seemed to me appropriate, and perhaps useful, to bring a few of these addresses together, including some of those which I delivered in the years 1954-57 when I was Acting President of the University. They form a part of a modest thread which, whatever its value, has gone into the tissue of the University; and they are issued now, at this important landmark in its history, as a personal testimony of its realizations and achievements as well as of the aspirations and faith which should guide it in the coming years. It is hoped that this testimony, brought forth at a significant meeting of what has been and what is to be, will not

(1) "Introduction" to Constantine K. Zurayk, *More than Conquerors* (Beirut: [n. pb.], 1968), pp. 7-16, a collection of selected addresses delivered at the American University of Beirut (1953 - 1966) and published on the occasion of AUB's one-hundredth anniversary, at a time when universities throughout the world were the arenas of serious, and often violent, confrontation.

The other quotation is from a great literary figure of modern times, a master of his own culture and of universal culture, Rabin-dranath Tagore. It voices man's deepest yearnings for the fulfillment of his humanity and, within our present context, it sums up beautifully the kind of world that universities should be and the kind of world that they should strive to make:

"Where the mind is without fear and the head is held high;

Where knowledge is free;

Where the world has not been broken up into fragments by narrow domestic walls;

Where words come out from the depth of truth;

Where tireless striving stretches its arms towards perfection;

Where the clear stream of reason has not lost its way into the dreary desert sand of dead habit;

Where the mind is led forward by thee into ever-widening thought and action -

Into the heaven of freedom, my Father, let my country awake."[3]

Every living institution should be constantly evaluating its work and appraising its worth. As we do so, let us always remember our foundations - those we have received from the past as well as those we are establishing for the future. Let us so live and work that the coming generations will say of us: "The men and women of 1960 were not anxious to appear great, but they were anxious to lay foundations on which greatness could be built."

(3) *Gitanjali* (New York [n. pb.], 1952), pp. 27-28.

today address themselves to these major problems - of peace and disarmament, of overpopulation, hunger and disease, of massive ignorance and glaring injustice and bondage. What place in the totality of their concerns do they occupy? In what measure do they permeate their teaching or generate spontaneous (not externally prompted) research on their part? The contribution which universities can make towards a better understanding of these world problems and a more effective guidance of public policies dealing with them cannot be overestimated. But whatever may be the role of universities in this shpere - the sphere of study and research aimed directly at these problems - there is no denial of the responsibility of these institutions in forming the attitudes and forging the capacities that are necessary for their confrontation and in helping to create a civilization within which they may ultimately be resolved.

The only kind of civilization in which these problems can be successfully tackled is one which would be universal in orientation and humanistic in content - the civilization of universal humanism. It would be the geniune and creative response to the technological revolution of our times, which has shrunk our world into a community of interrelated needs and interdependent resources and made of its political, economic and social unity-in-diversity and its intellectual, moral and spiritual solidarity the primary condition for its peace, progress and prosperity.

Universal humanism is in the core of the university tradition. As Karl Jaspers said, "Seeking truth and the improvement of mankind, the university aims to stand for man's humanity par excellence. *Humanitas* is part of its very fiber, no matter how often and how deeply that term has changed its meaning."[2] In dedicating themselves anew to this ideal, universities would be undergoing genuine re-orientation and renewal - are - orientation towards their essential tradition and values and a renewal of their fundamental faith and endeavor. They would also be active builders and creative makers of the world of tomorrow.

Let me conclude with two quotations. The first is from a speech by your great President Abraham Lincoln. Translated into terms applicable to universities today, it brings out meaningfully the essential challenge with which they are faced. In this speech, which he made in Illinois shortly before he entered the White House when the black cloud of civil strife was already looming large on the horizon, Lincoln said: "If we could first know *where* we are, and *whither* we are tending, we could then better judge *what* to do, and *how* to do it." If universities today are to be creative makers of tomorrow's world, there is no more vital and urgent task before them than to clarify to themselves and to their societies *where* we (humanity at present) are and *whither* we are tending, and to be the pioneers in pointing out *what* to do and *how* to do it.

---

(2) *The Idea of the University* (Boston: [n. pb.], 1956), p. 134.

by a living conscience; men and women who, through their own virtuousness, may help to establish the reign of Virtue in the world of tomorrow.

The establishment of the reigns of Man, of Reason, and of Virtue - this, I submit, is the basic challenge which faces universities as they work in today's world to prepare for that of tomorrow. These simple words - Man, Reason, Virtue - have been used, and misused, so often that they hardly evoke an echo in people's minds and hearts today. There are other mottos and desiderata which reverberate in what is thought or said or done in our present world: economic and social development, the training of high-level manpower, the achievement of "break-throughs" in our understanding of nature or in its control, the descovery of the secrets of the elementary physical particles or of the far-reaching spaces of the univers. These and similar urges are called forth by the self-generating and accelerating progress of knowledge and by the technological, economic and social changes which revolutionize our present life.

Universities should undoubtedly respond to these urges and evince a capacity for leadership towards their fulfillment. But when ends and values are unclear or false, when man risks being dehumanized, when passions seem to overwhelm reason, when the lust for power is as dominant as ever and far more dangerous because of the vastly potent means at its disposal, and finally, but particularly, when youth, the material of universities and the agent of the future, is infected with cynicism, laxity and despair, is there no other role, no superior and even more pressing role, in which universities should assume leadership?

VII

We are living in revolutionary times. Such times should evoke a revolutionary response. This response requires reoriented minds and renewed souls. Reorientation and renewal transforming individuals, institutions and societies is the imperative of the day. It is a re-orientation towards the universal in the human spirit, and a renewal of faith in its possibilities and of determination to strive for their realization.

The major problems of our world - the threat of war, the stifling burden of armaments, the hunger, disease, ignorance, subjection and frustration which paralyze and defile the lives of large masses of humanity - such problems cannot be successfully tackled by political and economic measures alone, no matter how well devised and well executed they may be. These measures must rise from, and be supported by, certain fundamental attitudes, beliefs and values, which in their integrated totality should form the core of our civilization.

It would be a revealing exercise to try to discover to what extent universities

suited to the present and the future, we would say it is the mentality of adaptation to change, and of ordering change. Adaptation and ordering - flexibility and command - this is the chief function of reason in the world of today and tomorrow. And it is the chief function of universities to produce this type of reason. It is their mission, now as ever, to strive to establish not only the reign of Man, but also the reign of Reason.

VI

There is a third reign which has to be established and in whose establishment universities can also play a major role. It is that of *Virtue*. It is commonplace to say that our present technological civilization has multiplied the goods of life, but has not been as successful in realizing the good life. It has placed in the hands of man abundant and powerful means, but has not clarified his vision of the ends that these means should serve. We speak constantly of economic and social development. But to what end, for what purpose? What are the commanding motivations of modern man? Material gain, or power, or individual fulfillment or the service of others? To what extent does he see the *moral* roots of political, economic and social problems, and pursue *moral* imperatives in his private and public conduct? It may be difficult to imagine the shape and features of tomorrow's world. But of one thing we can be certain. No matter how abundantly rich that world may become in material goods and in the instruments of power, its stability and worth will ultimately depend - as in the case of every other civilization which has appeared on this planet - on the moral standards which it will descern and follow, and on the extent to which it will allow man to achieve in it his individual and social dignity, his inner freedom and responsibility, and his spiritual nobility.

Is the function of universities to cultivate moral virtue, to educate young men and women to inquire about purposes and ends, to ask constantly the question: "What for?" To strive to rise higher on the moral and spiritual scale? Some believe that we are creating here an unnecessary dichotomy - that, as Socrates taught long ago, knowledge itself *is* virtue. Yet, to know what is right is one thing, to do it is another. No knowledge - no matter how wide or deep it may be - will save tomorrow's world unless it is infused with moral fervor and with compassion and love.

If the universities are to share in the building of a world in which man may attain a greater measure of peace, freedom and dignity, they can do so mainly through the education of men and women who are imbued with these qualities: men and women who themselves have achieved inner freedom, responsibility, worth and nobility; men and women who are not only technically competent, but morally sensitive; men and women equipped with knowledge, but also animated

interrelated, and the paradox which I have just mentioned may be viewed as another aspect of the dichotomy of nature- orientation versus man- orientation of which I spoke earlier. as we examine human affairs today, we cannot but be struck by the dominance of passions, prejudices, myths and the sheer lack of rationality in many aspects of individual behavior, as well as in national or international activity. The modern means of transmission and communication - the mass media - seem to be abetting these tendencies, instead of curbing them. The primitive nature of man is still dangerously dominant: indeed it may be argued that present technical progress has strengthened this dominance and vastly increased its dangerous effects.

Here again, the universities are called upon to play a unique role in the shaping of tomorrow's world. It is their traditional mission to incarnate reason in their various activities: in teaching, research and in the individual and corporate conduct of their members. In their relations with their societies, but particularly in their own conduct, they should seek, proclaim and defend the sovereignty of reason. The fulfillment of this mission is as much needed today as it has ever been.Indeed the need is greater, because of the revolutionary nature of our times.

Our revolutionary age has generated and propagated many myths which can be dissolved only by the constant and thorough application of rational criticism. It has aroused emotions and passions and expectations which should be controlled by the cultivation of the qualities of objectivity, sobriety and balance. It has produced, and is every day producing, changes which should be ordered by the exercise of discernment and judiciousness, if we are to avoid chaos and destruction. The shrinking of the world through the tremendous development of the means of communication requires openness, receptivity, sensitivity, tolerance, the recognition of the other's point of view which are the marks of the rationally educated mind. The diversification and specialization of knowledge demand alertness, flexibility, the capacity to break through barriers between traditional realms and disciplines, to discover interrelations and to synthesize, which can come only by the cultivation of the comprehending, embracing, integrating aptitudes of reason. The colossal needs of economic and social development, which are the cry of nations everywhere, call for thorough planning, the pursuit of strategies, the setting up of priorities, the elucidation of ends, and the harnessing of means, which are nothing but the application of rational thought and activity in the varied, but interrelated, aspects of the lives of societies. And so we may go on enumerating the many glaring needs for rationality in every sphere of human life, individual, national, and international.

The traditonal virtues of reason: objectivity, criticism, openness, tolerance, intellectual command and their like maintain their relevance and, indeed, acquire new significance for our times. If we were to summarize the mentality that is

what certain broadening attempts make it today, a juxtaposition of a Western and several non - Western traditions. It would become a history of Man in its variety, but also in its integrity and continuity. Man would not be fragmented among the "humane" or "humanistic" and the social studies. And even the natural studies would, on the one hand, reveal the basic unity of human knowledge and the interdependence of the human efforts - across the boundaries of geography, race and culture - in its acquisition, and, on the other, they would be infused with the faith in the primacy of man in relation to nature and the urge to use natural knowledge for the good of man and his genuine advancement.

3. The significant impact of this focus would be not so much in the realm of knowledge, as in that of attitudes. It would not necessarily involve, on the part of faculty and students, the discovery and acquisition of new information as the building up of new attitudes, or rather of a comprehensive governing attitude. This attitude would sum up and reveal certain over- riding convictions: that the essential problems which have faced mankind in its history, or which at least are the most pressing and most portentous today, are not problems of nature, but of man; that these human problems are fundamentally interrelated; that they therefore cannot be solved, and should not be confronted, merely in their particular manifestations, or within limited local or national contexts; that peace, freedom and prosperity are indivisible; that the gaps - political, economic, social, intellectual - within the same society and among the various societies - can be closed or narrowed only by a world - wide effort; that the primary institutional need of humanity today is the erection of a well - ordered community; and that this can only be achieved by minds which are keenly aware of the universal human element amidst its varied manifestations and by souls which can above the pettiness and folly of greed, prejudice and irresponsibility.

Such, I submit, is one of the major opportunities open to universities if they wish to influence constructively the formation of tomorrow's world. It is the endeavor to embody within themselves the reality of the unity and integrity of Man, so that this reality may become embodied in the world which they serve. It is the endeavor to share in the establishment of the reign of Man.

V

Another major need in today's world and, I presume also, in that of tomorrow, is the need for the spread of the rule of *Reason*. It is another of the many paradoxes of the present age that, on the one hand, we witness an unprecedented triumph of reason in the spectacular achievements of modern science, while, on the other, we are appalled by its weakness or absence in many spheres of human activity. I have already suggested that the major needs to which I am alluding are organically

recognition of this fact would serve to provide their activities with a definite and clear focus: Man in his intellectual, moral and spiritual integrity, his historical continuity and his global reality.

Previously we noted that the growing demands for higher education and the increasing specialization of knowledge are expanding, dividing, and diversifying the institutions of higher education. The university, as the traditional center of this type of education, is in danger of becoming diffused and fragmented. Its activities revolve around a number and variety of foci whose interrelations are becoming tenuous. To preserve its integrity, if for no other reason, the university of today and of tomorrow needs a central focus to coordinate and give corporate meaning to the various foci of its activities. And the focus which the realities of the present and of the future seem to impose - the focus which, at the same time, is of the very essence of the university - is the focus of Man, as an organic unity, whose enhancement and fulfillment should remain the ultimate end of our aspirations and endeavors.

The placing of Man at the center of the university's preoccupations would have many significant implications among which we mention merely the following:

1. In the totality of the activities of the university, whether in teaching or research, the activities devoted to the understanding and the enhancement of man would at least equal, if not actually surpass, those devoted to the understanding and the control of nature. Think what a difference this would make, in curricular content, in direction of investigation, and in allocation of resources, and what it would mean towards restoring the balance between the human and the natural disciplines. Take the very subject of our deliberations: higher education, or even the totality of the educational enterprise; how much research is devoted to them today? How little, in comparison with research on minute subjects in inanimate nature or in animate biological life! Is this not a paradox, a dangerous and distressing paradox, that, on the one hand, education is everywhere proclaimed as the hope of man and the ultimate guarantee against catastrophe, while, on the other, original investigation in its field is pitifully meagre as compared with investigation in the natural sciences? Is it not as clear an evidence as any of the imbalance between nature-oriented and man - oriented preoccupations of modern society and of the vital and pressing need to secure a balance between these two orientations? I would go further. The "imbalance" should be reserved. It should be in favor of man rather than nature. This would provide the real "balance" in a proper hierarchy of realms and values.

2. The focus of Man would serve as an integrating factor within the same discipline and among the various disciplines. History, for example, would even cease to be limited to one tradition, or one civilization; it would even cease to be

destructiveness of modern armaments is now being checked mostly by fear, by "the balance of terror"; but fear is no final or decisive guarantee. Furthermore, fear is raising the costs of "national defense" to such heights that they are draining heavily the blood of nations and severely limiting the resources available for national welfare.

But this fact does not merely have this most awesome aspect; and it would be tragic indeed if - after so many centuries of human development - our basic constraint is that of primitive fear, and our potent urge that for survival. The drives of contemporary technology and science also have their positive aspects. Thanks to them mankind has entered the "planetary" or "global" phase of its history. Their revolutionary realizations have overcome natural barriers and almost annihilated physical distance. The world has now become a unity, physically and technologically; but is still divided economically, politically, socially, ideologically. As a consequence of this technological revolution, the absolutely sovereign state or nation, the closed economic system, the exclusive race, class, party or institution have become outmoded and harmful. The times are ripe - if we have the vision to see and the valor to think and act - for a genuine "mutation" in every sphere of life, a mutation to a new being, a new order, a new civilization, the being, order, and civilization of Man in his integrity and his unity.

What does this mean? It means, in the political realm, a world community, wherein loyalty to Man supersedes, though it does not obliterate, loyalty to nation or community; and it means, in every other realm, a human civilization in which the various particular traditions and cultures-historical, national or regional-harmonize and enrich one another. It means the embodiment, in public action and private thinking, of the intellectual, moral, and spiritual - hence the genuine - solidarity of men everywhere.

This may sound utopian; but, in truth, it is the requirement for survival and the condition of progress in this planetary age. It is a fact of life and of civilization which is as real as "hard," and ought to be as evident, as any of the facts of nature which lie today at the basis of our body of belief and of knowledge.

IV

Now let us proceed to ask: What are the implications of this fact for the universities of today, if they are to accept the challenge and the responsibility to be builders and shapers of the world of tomorrow? Does it mean that they will have to give up, or reduce, or significantly change their traditional aims of the preservation, transmission and discovery of knowledge, and their methods of free, objective inquiry and intellectual cooperation? I should say not. But the

will themselves become active forces in the renovation of their societies and effective determinants of their destinies. A living university is firmly rooted in the past: it preserves the positive tradition of human culture and the cumulative treasures of human knowledge, and transmits them to its own generation and the generations to come. But its activity and function do not stop at the limit of preservation and transmission. A living, creative university is not merely past-oriented; it is also-indeed it is primarily - future-oriented. Its fundamental task, in Whitehead's words, is "the creation of the future," and it preserves and transmits so that it may better create.

Thus, I submit, the primary question which the subject of our deliberations raises is precisely this: In this twofold relationship between higher education and tomorrow's world, to what extent will the universities, as the chief institutions of higher education, prove themselves to be makers, shapers and creators of that world and not merely its product, instrument and agent. Put in other words: Will the universities' vision be wider and more penetrating than that of their world? Will they anticipate its needs before they arise, or merely respond to them after they are felt? Will they break ground, remove barriers, open frontiers, or will they follow old long-trodden paths or new paths traced out by others. The health, the progress - indeed the very survival - of universities depend on the acuteness and depth of their recognition of this active, renovative mission and on the vigor and quality of the creativity which this recognition brings forth.

III

If this mission of the university is accepted in principle - if we assume that this recognition will become alive in the conscience of universities - let us try to inquire what it will imply in the concrete. What are the basic needs of today's and tomorrow's worlds which universities should apprehend and in the confrontation of which they should provide leadership? In what ways, and along what lines, should tomorrow's world be reshaped, if it is to survive and to flourish? At the risk of oversimplification, I will submit to you three only of these basic needs: needs which will prove to be closely and organically interrelated.

The first is the recognition of the integrity and the unity of Man, and of its embodiment in individual attitudes and public policies. By this I do not mean a vague and sentimental internationalism, but a deep conviction of an essential fact which stares us in the face, if we only have the eyes to see and the mind to perceive. Put in its simplest terms this fact can be stated as follows: If in times past, the peoples and nations of the world could afford - even at the risk of costly animosities, conflicts and wars - to forget or violate the reality of Man's unity, today they can do so only at the risk of utter peril and destruction. The frightful

Finally, one of the chief features and problems of higher education today, and for some time to come, is the *gap* that exists between the resources and facilities of higher education in the more developed societies and those in the less developed ones. The gap is not merely in this aspect of life; it is in the whole process of development, which we may summarily call "modernization." As a result of the accelerating growth of knowledge and of the power in material resources and in effective human capacities which it brings, this gap seems to be widening rather than narrowing. This is one of the most menacing phenomena of contemporary life and entails grave consequences for world peace and security. But as regards our immediate subject, there is one consequence which merits attention and which is beginning to arouse serious concern: the gap in higher education is drawing to the developed societies, for all sorts of training, hosts of young men and women from the less developed ones - a flow which is encouraged by various cultural agreements or aid programs. One result of this flow is that a significant number of these trainees remain in their new environment or return to it lured by its material, social, or intellectual benefits. Not only that: these benefits are attracting talent which has been trained in its own country or region and is sorely needed there. This flow, this migration, this "brain drain" - call it what you like - is depriving the nations of the less developed world of an important segment of their wealth. For the effective wealth of a nation does not lie as much in its material resources as in its men and women, and, particularly, in their trained skills and talents and in their cultivated attitudes, which constitute its real capital, the actual mainspring of its development and progress.

II

This brief enumeration of future trends in higher education - trends which are already visible - is meant merely to illustrate, but by no means to encompass fully, the effects which the economic, social and cultural forces of our revolutionary world will have on the future shape and content of higher education. At once two important questions emerge: The first is whether the institutions of higher education - and this ultimately means the men and women who constitute them - will have the vision to read the signs of the time, the flexibility to adapt themselves, and the resourcefulness to respond creatively to the pressing challenges. Here, as in the history of all forms of life and of social institutions, the price of rigidity and inadaptability is obsolescence and ultimate disappearance. But the second, and more important, question to which I would like to invite your attention particularly in these remarks, is whether the institutions of higher education - and primarily the universities - will be merely, or preponderantly, passive recipients of outside effects and hopefully possess the necessary resourcefulness of flexibility and adaptability; or whether, and to what extent, they

for certain age groups, it will increasingly draw within its network other elements of the population, as well as many of those who received it during their youth. This development will result in the expansion of such services as extension and refresher courses, in-service training programs, and similar forms of education or reeducation which will be devised in the future to keep up with the rapid growth of knowledge and technology and with the greater and more exacting demands of a progressively complex and more intensively industrialized society. The concept of a formal education, completed once for all, is a thing of the past.

All these developments will make higher education much more *costly* in the future, both in absolute and in relative terms. The massive numbers of students, the more elaborate and expensive equipment, the more highly trained faculty, the increasingly complex research activities, and other requirements will raise considerably the costs of providing higher education. Already the percentage of expenditures allocated to it, whether with respect to the national budget or to the national income, is rising in many countries, and they will continue to do so in response to pressures from all sides. The growing magnitude of these expenditures, and the political, economic and social democratization of society will strengthen the present tendency to rely more on public than on private funds to meet them. Together with the spirally rising costs of the other forms of education, they represent a financial burden which may well become staggering. But on the other hand, it must be stated that this and other developments are intimately related to the problem of peace and international security. The resources that disarmament would bring to the promotion of higher education, of education in general, and of all other means of human prosperity and welfare stun the imagination. In this, as in all other aspects of tomorrow's life, the state of war or peace and the threats to peace are the chief determinants.

Because of the increased costliness of higher education, as well as of the growing realization - among governments and the general public - of its importance as an instrument of high-level manpower training and a source of effective human capital, its development will be drawn to an increasing extent within schemes of *national planning* and become subject to governmental and other forms of external control. On the one hand, the taxpayer and the donor will expect an assurance that it is not a "wasteful industry," and, on the other, the society and its authorities, keenly conscious of the competitive nature of the world in which we live, will demand that higher education be an effective agency capable of meeting the society's urgent needs in accordance with certain definitely set priorities. This is bound to affect the relations between institutions of higher education and governmental authorities and to create new problems, or new aspects of old problems, such as the autonomy of these institutions, into which it is not possible to go in this brief survey.

will form one of the characteristic phenomena of tomorrow's world, unlike anything of the kind in the past or the present. This tremendous growth is due to many factors, of which two are the most significant. The first is the mighty trend towards the *democratization* of higher education. Access to this level of education will become possible to ever wider segments of society, with the rising demand for, and the growing acceptance of, equality of opportunity among the various classes and communities of the same society and among the different human societies. The "revolution of rising expectations" is aflame everywhere, and "universal higher education," in terms of equal opportunity for it, is well along the way of becoming recognized as a legitimate aspiration of communities and nations, and, in some cases, is already being taken into account in educational and national planning.

The other significant factor accelerating this expansion of higher education is the increasing complexity of modern life, and, consequently, the number and variety of trained skills and educated talents which nations need in their pursuit of the three major goals which they are seeking: the development of their natural resources; the raising of the standard of living of their masses and the spreading of welfare among them; and the defense of their freedom and national identity. More and more it is being realized that the provision of these needed skills and talents - through higher education - is a necessary prerequisite not only to national welfare but even to mere national survival.

This leads to the second feature of higher education in tomorrow's world: it will not only grow radically in size, it will also become much more *diversified* in type and content. This is the result - to mention two facts only - of the diversification of the needs of modern life to which we have just alluded, and of the continuous division and specialization of human knowledge. The traditional structures and curricula of institutions of higher education will change, and in certain respects rather radically, in the face of these two potent pressures.

One of the aspects of this change which involves serious consequences to higher education and to human culture in general is the size and structure of the university, which has been the traditional center of higher education. Will it be able to render these expanded and diversified services, while at the same time retaining its integrity and its unity? The forces of expansion and diversification are straining its internal bonds almost to the breaking point, so that it is in danger or becoming an amorphous mass of smaller entities, with only an external superficial administrative relationship. One of its severest challenges will be to combine differentiation and coherence and to preserve unity within manifold diversity.

These and other pressures will force another change in higher education. It will have to become a *continuing process.* Although it will remain basically designed

UNIVERSITIES AND THE MAKING OF TOMORROW'S WORLD[1]

I

In every age and place education has a twofold relationship to its world: on the one hand, it reflects the dominant political structures, the economic and social trends, the prevailing knowledge, ideas and values of its human environment; and, on the other, it acts as a powerful and pervasive factor of innovation, remaking and reshaping that environment. This is particularly true of higher education because of the concentration of knowledge and talent which is gathered in its institutions, a concentration which is conducive to a more lively and penetrating interaction with society than is the case at other levels or forms of education.

The subject of our deliberations at this conference should thus be viewed in the light of this double relationship: the shape and content which higher education will acquire as a result of the urges and pressures of today and of tomorrow, and the effects which it will itself produce on the shape and inner content of tomorrow's world. Although the two components of this close, dynamic interrelationship cannot be separated, I have chosen to deal, within the limits of this paper, mainly with the second, namely, the role of higher education in the making, or rather the constant remaking, of the world of tomorrow.

However, it would be useful, for the sake of coherence and as a background to my main theme, to outline in a very brief and general way the prominent features of higher education in the years to come as they may be perceived from present trends and from recognizable future developments.

In the first place, it seems certain that the *present rapid expansion of higher education will continue.* Its rate of acceleration will become even more intense and

(1) Algo D. Hendersen, ed., *Higher Education in Tomorrow's World* ([Michigan]: University of Michigan, 1968), pp. 18-30. This publication brings together the contributions to: a symposium of the international conference on higher education commemorating the sesquicentennial of The University of Michigan, April 26-29, 1967.

In this community, foundations are not laid in a day or a year. It is a perpetual endeavor. So long as knowledge advances, so long as there are new candidates for this community, every generation, every individual is, in some way, laying a foundation. We are building on the foundations of our predecessors; but we ourselves - our lives and our achievements - are the bases on which future generations will build.

Perhaps there is nothing that the world needs more today than a renewed concern in the foundations of our modern structure, a return to first principles. There has been so much diversified effort and specialized progress that we have almost completely lost sight of the necessary first principles and essential bases. And we here, at AUB, would greatly benefit if on such occasions as these we dug down to the foundations on which this institution was built.

In the conclusion of a recent illuminating essay on university education entitled *Technology and the Academics,*[9] the author, Sir Eric Ashby, says the following: "Endurance (wrote Whitehead) is the retention through time of an achievement of value. The social institution which we call a university has endured now for seven centuries. It could have been destroyed either by resisting pressure to change and so losing its viability, or by yielding too readily to change and so losing its integrity." As we here at AUB try to adapt ourselves to the far-reaching changes in our society and seek new opportunities for service, let us retain the values achieved. Let us hold fast that which has been proven to be good. Let us keep clear in our conscience those abiding truths which are embedded in the foundations of our institution.

In his *Reminiscences,* Daniel Bliss wrote the following about the early days of the College:

> The College was opened on December 3, 1866, with a service of prayer... There were present sixteen students. We were housed for two years in four or five rooms of an insignificant building, and for three years more in a house of larger dimensions, with two smaller buildings attached, in which we commenced a clinic and a hospital of three or four beds. Then we moved again and we were for two years in a still larger building with no attachments... We remained in this third house until 1873, when we removed to our present campus. During these seven years we scarcely had a name to live up to, although we were very much alive... We were not anxious to appear great, but we were anxious to lay foundations upon which greatness could be built.[10]

Yes, Daniel Bliss and his co-workers laid the foundations of greatness - humble, genuine, unassuming greatness, greatness of mind and of spirit, the greatness that comes by constant toil, self-discipline, and sacrifice.

Such greatness is the need of the day. We need it among men of low position and men of high position. We need it in government, in the professions, in every way of life. We need it particularly among those who claim the honor of belonging to the community of learning.

---

(9) Cambridge, 1958, p. 97.

(10) *The Reminiscences of Daniel Bliss* (New York : [n. pb.], 1920), pp. 187-188.

competence can be a substitute for the mind-searching and soul-searching that is necessary for the acquisition of such a faith. Nothing can take its place in the life of the educator, or of any person who hopes to taste, or to impart, the real meaning of life.

But, in addition to this individual, personal faith, an institution - notably an institution of learning - should have a common faith binding all its members. This need not be a common set of beliefs; but it must at least rest on a common and firmly-held belief in a certain way of life. For a university, this way of life is none other than the free and responsible search for truth. So it means faith in intellectual freedom, not the freedom of the indolent, the demanding, and the nihilist, but the freedom of the active seeker, the giver, and the positive - the freedom that is born of responsibility. It means, above everything else, faith in the sanctity of learning. Learning - the pursuit and advancement of knowledge - should not be sought for material gain or political or social influence. It should not be corrupted by any form of deceit or self-deceit; its light should not be dimmed by any shadow of willfulness or self-seeking. Today, it should recapture that almost religious halo with which it was surrounded in the ages of faith, and of which we have ample evidence in the Arab cultural tradition. It should be protected from any distracting influence and defended against any attempt to degrade it. Any such attempt should stir the conscience of those who believe in its sanctity as a way of life and who know that they must struggle constantly to become worthy of the obligations and the denials which it exacts. Among the truths which have persisted through change, perhaps there is non which we - and university people everywhere today - should observe with greater honesty and serve with deeper humility than this truth, namely, the sanctity of learning, as a calling and as a way of life.

VII

Fellow members of the AUB community!

The few truths to which I have invited your attention have nothing abstruse or intricate about them. Indeed they are so simple that many of you, I am sure, wonder whether I have really brought anything new or worthwhile in my remarks this afternoon. Yet, I think it is a good and rewarding exercise to try to remember, once in a while, that all fundamental truth is simple and rather easy to comprehend for those who seek to see it and to unravel it from the mass of detail with which it is so often encumbered.

When you uncover the foundations of a building, you do not find ornament or refinement of detail. You see simple stone, steel, and concrete - simple, yet solid; supporting the whole superstructure, yet hidden from one's view. Such are the fundamental truths of life: simple, solid, persistent, conditioning every human effort or achievement.

life-moulding character of an institution of higher learning and a personal testimony of what his period of study at our institution meant to him.

At a time when university work everywhere tends to become - like so many aspects of our modern life - dominated by the ideals and the demands of organization, it is good for us here at AUB to remember that education is an individual, living process, that it is ultimately a teacher-student relation, and that its quality can never be better than the quality of the teacher, the quality of the student, and the quality of the relation which is established between them. Many changes have occurred in AUB and in its environment since 1866, but none of these changes has affected or can ever affect the validity of this principle. On the contrary, the trends of the times in university education, with us and elsewhere, should inspire us to recapture this basic truth and to uphold it with even greater staunchness and urgency.

VI

The founders of this University could not have achieved what they did - in the building up of the University, in the moulding of lives, in the pursuit of scholarship - if they had not been men of genuine and steadfast faith. This is the last, but in no way the least, truth which I submit to your attention today. Those men and women believed in God; they believed in Christ; they believed in salvation and redemption from sin. They had no qualms about their beliefs nor any hesitation to proclaim them. But they were not blind to truth from wheresoever it may shine. Daniel Bliss's retirement address was woven around the text: "Prove all things; hold fast that which is good." It is an eloquent defence of the free, but responsible, search for knowledge. "The great object of the college," he said, "is to educate men so that they can understand the things that exist which we call Nature and the relation between those things. By the things that exist, by nature, we mean all things, physical, mental, moral, spiritual, substance, thought, feeling, hate, love, life, death. To know things and the relation between them and between each and all is knowledge; and man rises in the scale of intellectual being in proportion to his knowledge."[8]

We of this generation may not profess precisely the same beliefs as they did. We belong to more than one religion. We hold different intellectual positions. But this institution cannot rise to the exacting demands of the times unless each one of us is moved by a clear personal faith - unless each one is not only a master of a certain speciality but a man or woman who has attempted to "prove all things" and has developed a faith concerning the things which Daniel Bliss summarily called Nature and the things that belong to God. No amount of technical or professional

(8) Rugh, ed., *The Voice of Daniel Bliss*, p. 57.

Of Dr. Cornelius Van Dyck - able teacher of many subjects in medicine and in the natural sciences, practicing physician, director of the Observatory, versed linguist, translator of the Bible, author of many scientific books in Arabic, editor of the American Press, etc. - he related the following: A group of learned men from Damascus called on him one day. Their leader who was a shaykh of great learning praised him at great length, then said wonderingly: "Pray, what are the talents which are necessary for such great achievement." Dr. Van Dyck answered: "The least of men can achieve this through diligence. He who strives attains."[7]

We of this generation would do well to emulate the example of these predecessors in this respect. With lesser means than is now at our disposal, they attained marvellous results. Their lives and accomplishments are a memorable witness to the fact that in the long run material means and resources do not count as much as single-minded determination and persistent hard effort. Whether it be the achievement of a good record by a student, or the preparation of a lecture or the pursuit of research by a teacher, the truth - the plain truth - remains that the price of intellectual greatness is "blood, sweat, and tears." And the price is just as high - even higher - for the acquisition of moral virtue and spiritual excellence.

V

As we read the records of the early years of this institution, and particularly of the careers of its graduates, we come to realize another truth whose validity has not been affected by time or change. It is this: that education is basically the impact of one personality on another. It is not the memorizing of dates or formulas, or the capacity to follow an argument, or even the mastery of the technique of research. It is rather the development of one's faculties and the growth of one's personality under the beneficial influence of another personality which has itself matured at the price of continuous labor and incessant search.

Let me refer again to Dr. Ya'q˜ub Sarr˜uf's biographical articles in *al-Muqtataf* on Daniel and Howard Bliss, Cornelius Van Dyck, John Wortabet, George Post and their colleagues. Let me also add the articles written by Jurji Zaydān, a former S.P.C. student of the eighties of the last century, in his equally famous journal *al-Hilāl*. Recently, in the course of a study I am undertaking, I had occasion to come across these articles and I felt how genuinely and livingly they pulsate with the influence which those remarkable men had on the lives and careers of their students. Between 1905 and 1908, when the idea of establishing an Egyptian university was being widely discussed by the public and the press in Egypt, Zaydān's articles were a stirring call to all concerned to observe the essential

(7) Ibid., p. 188.

these is manned by persons of integrity and unless it ends and its means are morally sound. To insist, therefore, today on the moral requirements of university endeavor is to uphold an abiding truth pertaining to the meaning and essence of any university; it is also to emphasize an ideal which the founders of AUB set up for it and which it should always hold through whatever change it, or its society, may undergo. As a matter of fact, the more violent and widespread the changes, the greater is the need for a clearer apprehension of, and a more steadfast attachment to, this important and abiding truth.

IV

This intellectual and moral excellence, this highest university good, like all values, personal or collective, is not inherited or given by an outside agency; it has to be won by every individual and every generation and must be constantly guarded against dispersion or contamination. It is the fruit of diligent exertion. It can only come as a result of sweat, of continued and often painful labour.

Daniel Bliss warned his students that they will never win any intellectual excellence if they are loaded down with the ponderous burden of slothfulness. "You are running" he said, "Lay aside then indolence and laziness; sipping coffee in the coffee shop, shuffling cards on the veranda, throwing dice into the backgammon boards, playing with smooth stones, putting them in and taking them out of holes, made in a piece of wood, sucking at the nargheli in a dreamy self-conscious way, may be very pleasing, but they ill become a man who is striving for the mastery in intellectual greatness."[5] If he were living today what would he have added to this list of pleasing but ill-becoming occupations? Excessive attendance at movies; long sittings sipping one sort of "mud" or another; ceaseless repetition of "Ya Mustafa"; or just plain "killing time" doing this or that, or rather doing nothing?

These giants of old - the Blisses, the Van Dycks, the Wortabets, the Posts, the Porters, the Wests, and others of their generation or after were giants of labor, masters of the art of hard work. As one studies their achievements, one wonders sometimes how any one of them could have accomplished what he did in a single life. The late Dr. Ya'q˜up Sarr˜uf, an illustrious member of the first class with which the College opened, devoted a number of articles in his Journal *Al-Muqtataf* to the early men of the College whom he knew as teachers and scholars. Speaking of the manifold activities of one of them, Dr. George Post, including his outstanding research on the flora of Syria, Lebanon, and Palestine, he said: "We used to wonder how he - Dr. Post - could find time to eat, to sleep, or to teach."[6]

---

(5) Ibid., pp. 4-5; with some changes in punctuation.

(6) *A'lām al-Muqtataf*, vol. 1 (Cairo: [n.pb.], 1925), p. 241.

That a university is an institution for the cultivation of intellectual excellence in thought and expression, in the communication and enrichment of knowledge - this is still as true today as it was when the seeds of AUB were planted. It is even truer today than it was then. For at that time the demand for higher education was scarce, whereas now it has grown tremendously, far beyond the actual means for meeting it. It is particularly true of a private institution, such as AUB, with limited resources and no permanent source of financial support. Indeed, this truth which the founders of AUB saw and applied in their own time should today be seen with even greater clarity and vision and applied with more vigorous energy and steadfastness. For the time has come when the only justification for the continued existence of AUB resides in it being a fertile field of intellectual excellence. An all-consuming zeal for truth; the highest possible degree of mental and moral discipline; genuine participation in the national heritage of this land and region and in the main cultural traditions of history; active, responsible contribution to the advancement of human knowledge - these and similar qualities and virtues should, with increasing distinctness and brilliance, characterize the intellectual life and achievement of the AUB community. Anything less than this, anything mediocre or second-rate, anything that is merely good or, as we somtimes say, "still better than what is done elsewhere," does not meet the challenge of the times, nor is it worthy of the vision and the high purpose of the founders. Fundamentally it departs from the abiding truth that a university should be the home and the breeding ground of intellectual excellence.

But intellectual excellence, necessary and precious as it is, does not exhaust the meaning and function of university education. Proceeding from it, in that speech to which I alluded, Daniel Bliss goes on to stress the wholeness and the holiness of that kind of life which we should aim to develop. "This then," he says, "is the purpose, the object of this college. To make noble men, manly men, perfect men."[4] Intellectual virtue should be coupled with moral virtue. Indeed, without a firm moral basis, intellectual proficiency becomes unstable and even dangerous. Much of the trouble in the world today comes from the dissociation of intellectual and moral values. The former cannot be genuine without the latter. The intellectual greatness which the founder of AUB held up as an ideal for his students certainly implied moral greatness as well.

In spite of every change that has taken place since 1866, it is still true that a university cannot completely discharge its function unless it cultivates, in one way or another, nobility of character. It is equally true that moral virtue is as urgently needed today as it was then. No private or public enterprise can ultimately succeed, no communal or national scheme can achieve positive and lasting results, no nation can be formed and no country can be truly developed, unless each of

(4) Ibid., p. 58.

Let us, therefore, we who are engaged in the business of education, let us, in particular, we who are partners in this educational enterprise which is AUB - let us have no hesitation or fear about the worthwhileness, the priority, or the urgency of our task. If any of us, whether a student or a teacher, feels that he can better serve his community or invest more profitably for the future of his people by any other kind of activity, if any of us is here for any reason other than a sincere belief in the importance and the unique value of the acquisition, the transmission, and the advancement of knowledge, then let him move to where his heart really dwells. Without this belief, the College would not have been established in the eighteen sixties; without it AUB cannot fulfill its function as a university in the nineteen sixties or, for that matter, at any time in the future. This is one of the abiding truths which no amount of change in environment or society can invalidate or destroy.

III

In 1902, Daniel Bliss retired from the Presidency of the Syrian Protestant College as it was then called. In his retirement address, he recounted the circumstances leading to the establishment of the institution and the purpose which its founders had in view. "The College," he said, "was founded to elevate man in the scale of intellectual being."[2] Elsewhere, he reminds the students that they are striving for "intellectual excellence," and warns them against the many hindrances "in the race for superior excellence" or "for the mastery in intellectual greatness."[3] No one who reads the speeches or records of the founders and early workers of this institution or who studies their achievement in academic policy-making and organization, in scholarship and publication, in quality of teaching and impact upon student lives will have any doubt that they were seekers and promoters of high intellectual capacity and worth.

Let me just point out one aspect of this achievement which we are prone to forget. I mean their endeavor to add to the sum of human knowledge. At a time when the primary need was for teaching, when the word research was unknown in this part of the wrold, the efforts of these great pioneers in their astronomical and meteorological observations, in their geological, paleontological, archeological, and numismatic collections, in their studies of the flora of the region, in their translation of the Bible into Arabic - to say nothing of their outstanding contribution to the birth of a new scientific terminology in Arabic - these and similar efforts and contributions are evidence of their appreciation of the responsibility of a university to the world of learning. Furthermore, the intrinsic worth of their contributions is a proof of the quest of excellence which characterized their whole outlook and achievement.

---

(2) Douglas Rugh, ed., *The Voice of Daniel Bliss*, (Beirut: [n. pb.], 1956), p. 57.

(3) Ibid., pp. 3-5.

II

But today, contrary to the dominant practice of my profession, I shall refrain from all of this. As we concentrate our thoughts, in these brief moments of recollection, on the meaning of the establishment and the mission of this University, I would like to invite your attention, not to the changes that have occurred, important as these may have been, but rather to a few simple truths, centered around AUB, which have not changed essentially, which were valid in 1863 and are still valid in 1960 - truths *abiding* with us now and, I believe, in the future as well.

When Daniel Bliss and his collaborators made the decision, almost a hundred years ago, to establish a College on these shores, they were investing for the future. And they chose to invest not in land, or buildings, or banks, or commercial or industrial enterprises, but in an institution of higher learning. By this decision, they were expressing their conviction that the soundest investment that can be made for the future of any people is investment in human lives, in education. This does not mean that other forms of investment or, as we are more likely to say today, *other means of development,* are of no value. But it means that the value which they do have is in the last analysis conditioned by the human material which directs and operates them - by its acquired capacities and virtues. It also means that the end which these other forms of investment should serve, namely, the enhancement of human life, is itself the direct and chief business of education. Thus, education is basic to every other form of investment or development, in producing the chief conditioning factor and in helping to set the right ends and purposes. This is true of every level and type of education, but it is particularly true of higher education whose function is to cultivate the capacities and virtues of individuals to the highest possible degree.

This truth, namely, that education, and particularly higher education, and the free pursuit and advancement of knowledge, must occupy a singular place in any scheme of social or national development - this truth is still as valid today as it was a century ago. If anything, it should perhaps be pointed out more clearly and defended more strongly than was the need in the past. This is because of the intense preoccupation, here and everywhere else in the world, with the various forms of material development and technical progress. We tend to forget that the lands we reclaim, the factories we build, the political, economic or social organizations we form are only as good as the men and women who operate them now or in the future, that no agency or institution can ever rise higher than the quality of its human content. We also tend to forget that this quality - in disciplined minds and ennobled souls - is not only the indispensable condition, but also the measure, the distilled worth, and the final end of any material effort or social enterprise.

headings as "permanence," "endurance," "stability," "eternity," and the like. Indeed, it is revealing that there are far more books dealing with the *stabilization* of this or that - of money, of prices, of employment - than with the phenomenon of stability as such. The whole modern mood seems to be one of involvement in the unstable and the changing, the evolving or the devolving, the progressive or the reactionary, the underdeveloped, the developed or the overdeveloped.

This mood is notably reflected in the profession to which I belong - the profession of historians. The historical discipline, by its very nature, is concerned with events in time, with their temporal and causal relations and with their transformation one into another. No wonder the contemporary age has witnessed such a great development in historical interest and investigation. This interest has permeated all fields of study - the natural and life sciences, the humanities, and the social sciences, It reflects itself in the world-views and the attitudes of the layman as well as the scholar, so much so that some have called this age the historical age just as the eighteenth century was considered the age of the natural sciences.

On their part, historians have contributed in no small measure to the diffusion of this attitude. As teachers, scholars, and writers, they have underlined the forms and the factors of change in history and, in their concern to show how things *have come to be* what they are, they have often overemphasized the mutability of human life and institutions.

Today, as we meet together to commemorate the acquisition in April 1863 by the founders of this University of a charter for the proposed College, which led to its actual establishment in 1866, we tend naturally to compare and to contrast: 1863 or 1866 with 1960 - what AUB was in its inception with what it has come to be, the condition of this land and of the region at that time with their present situation. Certainly tremendous changes have taken place. From a small institution of sixteen students and eight teachers in four or five rooms in a hired house, the College as it was then called, has grown into two affiliated institutions - American University of Beirut, and International College - with a beautiful and extensive campus, with a vastly bigger structure, in faculty, students, courses of study, buildings, and equipment. Similarly, the world which AUB has served has been transformed in many ways. The Ottoman Empire has disappeared; the Mandates have come and gone; a number of independent states have arisen; profound and widespread changes have taken place in economic activity and organization, in social habits and relationships, in educational efforts and results, in intellectual and religious attitudes and moral standards. Nationalism, economic development, and social justice have become powerful forces affecting every province of life and thought. It would probably take a number of courses in the Department of History and in other Departments to do justice to these transformations, to analyze the extent of progress which they represent, and to delineate the future trends which they are likely to follow.

ABIDING TRUTHS[1]

I

One of the marked characteristics of contemporary life and thought is the extraordinary preoccupation of people everywhere with the phenomena of change. Today, the terms "change," "development," "evolution," "progress," and their like stir men's minds and souls, recur constantly in their thoughts and on their lips, and often produce echoes that reverberate throughout the world. The rapid advance in science and technology, the continuous transformations in almost every aspect of human organization, the dominance of certain philosophical and ideological trends emphasizing the dynamic and the revolutionary, the successive convulsions and crises in the various realms of thought and life - these, and other features of the modern age, are in part causes and in part expressions and results of this overwhelming concern in all that pertains to movement and change.

As I was turning these observations over in my mind, I thought of checking them by consulting the catalogue of our University Library. When I did so, I found listings of all sorts of books dealing with this or that aspect of change - in government, in business income, in international investment, in the social order, in the community, in education and the curriculum - books on the changing East, the changing map of Asia, the changing West, the changing U.N. Charter, the changing World, the changing Universe, and so on and so forth. I also found similar arrays of titles under the headings: "development," "progress," and "evolution."

By contrast, I was unable to discover more than a very few items under such

---

(1) Constantine K. Zurayk, *More than Conquerors* (Beirut: [n.pb.], 1968), pp. 66-72. This address is selected from the many addresses which the author delivered at the American University of Beirut during his long tenure in it as teacher or administrator (1930 - 1977). It was delivered on the Founders' Day Convocation, April 28, 1960 and is typical of other addresses or reports he wrote about this institution. It is the author's belief that the "abiding truths" stressed in it apply, in one way or another, to all university institutions today.

Herkheimer, Frankfurt 1959; *Science and Freedom*, 12, Oct. 1958; J. Jomier, *Écoles et universités dans l'Égypte actuelle*, in *MIDEO* 1955, ii, 135-60, 1956, iii, 387-90; H. de la Bastide, *Les universités islamiques d'Indonésie*, in *Orient*, no.21, 1962, 81-4. For accounts of current university activity and development, see the *Bulletin of the International Association of Universities* (quarterly, published since February 1953). The International Association of Universities also maintains a documentation and information centre on universities, including those treated in this article.

Bandung), Technology (at Bandung), Veterinary Medicine (at Bogor) and Agriculture (at Bogor). Other Faculties of the University established at Surabaya, Bukitinggi and Makassar, have since formed the nuclei of separate universities: Universitas Airlangga (1954), Surabeja (also incorporating the former Faculty of Law of Universitas Gadjah Mada in Surabeja); Universitas Andalas (1956), Bukitinggi; and Universitas Hasanuddin (1956), Makassar. A new university is being established in Bandung independently of the Faculties of the Universitet Indonesia set up there.

In addition to the above, which are all state universities there are a number of private institutions. Of particular importance for us are the Universitet Islam Indonesia, Diogdjakarta (theology, social economics, law) and the Perguruan Tinggi Islam Indonesia, Medan (law and social sciences, theology).

Reference should finally be made to universities in some of the predominantly Muslim Republics of the U.S.S.R. which also serve the needs of the Muslim population, such as the Ādharbāydjān State university at Baku (1919), the Tadjik State University at Stalinabad (1948), and the Uzbek State University (1933). These Universities follow the pattern of universities in the Soviet Union, and use, along with Russian, local languages in their instruction.

Bibliography: As the majority of the universities in the Islamic countries are state institutions, the basic sources on their constitutions and organization are the government promulgated charters embodied in laws, decrees, or other government acts, as well as the catalogues, reports, or handbooks issued by the individual universities, national associations of universities, or the government ministries. For universities in Arab countries, Sāti' al-Husri's Ḥawliyyāt *al-thaḳāfa al-'arabiyya,* published by the Cultural Section of the League of Arab States (5 vols., Cairo, 1949-57), summarizes the governing legislation and other acts, and gives pertinent information on the programs and activities of the universities up to 1956. For Pakistan and India, see the *Handbook of the Universities of Pakistan,* 1955-6 (Inter- University Board of Pakistan, 1956) and the *Handbook of the [Indian] Universities,* 1953-4 (Inter- University Board of India, 1958). For universities in these two and other countries of the British Commonwealth, see *Commonwealth Universities Yearbook,* 1960 (37th edition, ed. J. F. Foster London, 1960). General information about universities (outside the Commonwealth and the U.S.A.) is given in the *International Handbook of Universities* (1st edition, ed. H.M.R. Keyes, International Association of Universities, Paris 1959). Discussions of various problems will be found in *Universität und moderne Gesellschaft*, edd. C.D. Harris and M.

universities. Among other institutions of higher education, mention should be made of the Jamia Millia Islamia *[q.v.]* at Jamaniagar, Dihlī, whose courses in the arts and social sciences lead to an examination recognized by the government as equivalent to the B.A. degree of an Indian university.

In Pakistan, there are six Universities: University of the Panjab at Lahore (1882), University of Dacca (1921), University of Sind (1947), University of *Karachi* (1950), University of Peshawar (1950), and University of Rajshahi (Rādj shāhī) (1953). Although these institutions are entirely secular and pursue liberal, scientific and professional education on modern lines, they are permeated by Islamic traditions and spirit.

The first universities established in the subcontinent of India in the middle of the last century took as their model the then newly established University of London. This University was at that time a purely examining body. Thus the early universities were slow to develop teaching of their own. At present, the universities of India and Pakistan are of various types, but most of them are both teaching and affiliating. Post-graduate teaching is generally carried on by the universities themselves, whereas first-degree teaching is still largely done by affiliated colleges under university supervision and examination arrangements.

Malaya and Singapore: The University of Malaya was founded in 1949 by the combined actions of the governments of the Federation of Malaya and the Colony of Singapore. It grew out of two existing colleges in Singapore, King Edward VII College of Medicine and Raffles College. Full university teaching began in Kuala Lumpur in 1957, and on the Singapore site in 1949-50. It includes teaching in arts, science, engineering, law and medicine. According to the new constitution which came into effect in 1959, the University now comprises two divisions of equal status, the University of Malaya in Singapore and the University of Malaya in Kuala Lumpur, each with its own principal, divisional council and divisional senate. These two divisions are equally represented on the central council of the University.

Indonesia: Although Faculties (largely professional) had been instituted in Indonesia in the period between the two World Wars, the movement for the establishment of universities began in 1949 and has progressed rapidly since the country acquired its sovereignty. These universities have incorporated previously-existing Faculties and created new ones. In 1949, Universitas Gadjah Mada was instituted at Djogdjakarta by merger of five Faculties, whose number has grown to eleven. Universitet Indonesia was founded in 1950 at Djajkarta and now includes Faculties of Medicine, Law and Social Sciences, Philosophy and Letters, Economics, Mathematics and Natural Sciences (at

concern of the Government of Irān to extend the facilities of university education and to spread it throughout the country. The language of instruction in all the universities of Irān is Persian.

Afghānistān: Higher university education in Afghānistān began with a Faculty of Medicine in 1932. Other Faculties were later established and all were incorporated in the University of Kābul, which was founded by Royal Decree in 1946. This University now includes Faculties of Medicine (including Women's Division and School of Nursing), Law and Political Science, Science, Letters, Islamic Law, Agricultural Engineering, a Women's Faculty (Social and Physical Sciences) and Institutes of Economics and of Education. Instruction is through the medium of Persian and Pashtō.

India and Pakistan: It was not until the early decades of the nineteenth century that schools and colleges on Western models began to be established in the sub-continent of India. These institutions used English as the medium of instruction. Following the recommendations of Sir Charles Wood, the Universities of Calcutta, Bombay, and Madras were established in 1857, and remained for twenty five years the only universities in India. In 1882, the University of the Panjab was created at Lahore, and in 1887 the University of Allāhābād. No other university was established before World War I. Subsequently, there were two periods of rapid development of university institutions: 1915-1929, and after partition. The latest edition of the *Commonwealth Universities Handbook* (1960) lists thirty-seven universities in India, of which eighteen were established or achieved full university status after 1947. Of the six universities of Pakistan, only two, the University of the Panjab (1882) and the University of Dacca (1921), existed before independence, although many colleges were affiliated to universities in India before partition.

In India, two universities have been active in the field of higher education for the Muslim community. The older, the 'Alīgarh Muslim University, has played its particular rôle in the intellectual life of this community. Founded in 1875 by the author and reformer Sir Sayyid Aḥmad Khān, as the Mohammedan Anglo-Oriental College, with the object of imparting to the Muslim youth a modern scientific education, it received its charter as a university in 1920, and has since its establishment served as an influential centre of Indian Muslim intellectual life. The other University, Osmania, at Ḥaydarābād, Deccan, was established in 1918 and has also paid special attention to Islamic studies. In addition to these two universities, there are Muslim colleges which either form part of, or are affiliated to, other Indian

known as the Dār al-Funūn, was opened, and in 1908 the Schools of Medicine and of Law were incorporated in it. This University now includes Faculties of Medicine, Law, Economics, Letters, Sciences, and Forestry, and Schools of Dental Medicine and of Pharmacy.

Growing out of the *Muhendiskhāne*, the Technical University of Istanbul (Istanbul Teknik Üniversitesi) was established in 1944. It includes to-day five Faculties and several institutes, for teaching and research in various fields of engineering. In 1946, the University of Ankara (Ankara Üniversitesi) was founded in the capital, incorporating the arleady existing Faculties of Law, Letters, Science, Medicine and Agriculture. Now it includes in addition Faculties of Veterinary Medicine, of Political Science and of Theology *(Ilāhiyyat)*.

In 1955, the Aegean University (Ege Üniversitesi) was established in Izmir. In 1956, Atatürk Üniversitesi was founded in Erzurum to serve the needs of Eastern Turkey. This was done with the assistance of the University of Nebraska, under contract between this University and the Technical Cooperation Administration of the U.S.A. All these universities are state institutions. By the University Law of 1946, they were granted administrative and financial autonomy.

In 1957, the Middle East Technical University was established in Ankara, by special act of Parliament, with certain unique features. The United Nations and Unesco have been closely associated with the Government of Turkey in the planning and development of this university. Whereas the other universities use Turkish as their medium of instruction, this uses English and hopes to attract students from other countries of the region.

Irān: The oldest and the most important of the universities of Irān is the University of Tehran, *Dānishgāh-i Tehrān*. Growing out of the polytechnic school, *Dār al-Funūn* (1851), and of other more recently established schools, it was constituted as a state university in 1934. It now includes eleven Faculties: Arts, Fine Arts, Islamic Sciences *('Ulūm-i Ma'ḳūl wa Manḳūl)*, Law, Science, Engineering, Agriculture (at Karadj), Medicine, Dentistry, Pharmacy and Veterinary Medicine. Other universities to serve the needs of the provinces have been established since World War II. In 1947, the University of Tabrīz (Ādharbāydjān) was founded, and was followed by the Universities of Mashhad (Khurāsān), of Shīrāz (Fars), of Iṣfahān, and of Ahwāz (Khuzistān).

These provincial universities have as yet a limited number of Faculties (mostly professional), but their development in this short period indicates the

Hautes Études, founded in 1945 and attached to the Sorbonne, covered the fields of Law, Arabic Studies, Sciences, and Social Sciences. In 1960, the Tunisian University was founded incorporating existing institutions and establishing new ones. Law no.2 of 1960 (31 March 1960) established the Tunisian University as a public institution, Decree *(Amr)* no.98 of the same date set up its organization, and a ten-year plan for its development has been formulated.

Algeria: The University of Algiers was until 1962 a French university organized and administered as other French state universities. Growing out of a School of Medicine and Pharmacy (1859) and Schools of Law, Science and Letters (1879), it was formally established as a university in 1909. It included these Faculties and certain specialized institutes and used French as the medium of instruction.

Morocco: As in the case of other countries, modern higher instruction in Morocco started with separate institutions: the *Institut des Hautes Études Marocaines, Centres d'Études Juridiques* and *Centre d'Études Superieures Scientifiques*. With the acquisition of independence, there was a movement for the establishment of a national university. This university, the University of Rabāṭ, was inaugurated in December 1957, and was formally organized by royal decree (*Ẓahīr Sharīf*, no.1. 58. 390 of 29 July 1959). It consists of Faculties of Holy Law *(Sharī'a)*, Legal, Economic and Social Sciences, Letters, Physical and Natural Sciences, and a Faculty of Medicine and Pharmacy to be established. Here again the relation of this University (and particularly its Faculty of Holy Law) with the traditional Islamic higher education centred around the celebrated Djāmi 'al-Ḳarawiyyīn in Fās depends upon future developments.

Turkey: Modern technical and professional education started in Turkey towards the end of the 18th century and the beginning of the 19th century, to meet the needs of the army, navy and civil service. In 1773 a *Muhendiskhāne [q.v.]*, or School of Engineering for the navy was set up and another for the army in 1796. These were followed by a School of Medicine (1827), and a school of Military Sciences *(Harbiyye [q.v.])* in 1834. In 1846, a committee on education recommended the creation of a state university, without however any practical result. A new start was made in 1859, with the foundation of a school for Civil Servants *(Mülkiyye [q.v.])* which was reorganized and expanded in 1877. Many other higher schools followed, including finance (1878), law (1878), fine arts (1879), commerce (1892), civil engineering (1884), etc... In August 1900, after long preparation, the University of Istanbul, at first

Faculty of Pharmacy and a Faculty of Commerce. Each of these Faculties is being developed at the rate of a class a year. A project has been drawn up for an extensive campus and ample building facilities, and plans are under study for curricular and other developments.

Kuwayt: The Government of Kuwayt asked a committee of experts to study the question of establishing a university in that Principality. The committee met in Kuwayt during the month of February 1960, and presented its recommendations to the Government.

Sudan: The University of Khartoum was officially constituted by Act of Parliament on 24 July 1956, seven months after the establishment of the new Republic of the Sudan. It developed from the University College of Khartoum, which was instituted in 1951 by the fusion of Gordon Memorial College and the Kitchener School of Medicine. The former had in 1945 grouped together the Schools which had been set up from 1936 onwards to give post-secondary training in Arts, Law, Public Administration, Engineering, Agriculture and Veterinary Science. The academic standard of the College was recognized in 1945 by the University of London which admitted it to Special Relationship. The Kitchener School of Medicine was founded in 1924, and from 1940 onwards its final examination was supervised by a visitor appointed by the Royal Colleges of Physicians and Surgeons of England.

The University of Khartoum includes at present the following Faculties: Agriculture, Arts, Economic and Social Studies, Engineering, Law, Medicine, Science, and Veterinary Science. The only other institution of higher education in the Sudan is the previously mentioned branch in Khartoum of the University of Cairo including faculties of Law, Letters, and Commerce.

Libya: The University of Libya was founded in 1955-56. The Law establishing it was issued on 15 December 1955. It started with a Faculty of Letters and of Pedagogy in Benghazi. Since then a Faculty of Commerce in Benghazi and a Faculty of Science in Tripoli have been added. Plans for the development of these Faculties and for the creation of new ones are under way.

Tunisia: al-Djāmi‘ al-A‘ẓam, the traditional centre of higher religious instruction in Tunisia has in recent years been popularly called al-Djāmi‘a al-Zaytūniyya, but the only post-secondary education it has given is in the fields of Islamic studies and of Arabic language and literature related to them. Modern university studies were recently started in schools or institutes on the French model and using generally the French language. Thus, the *Institut des*

et de Pharmacie. In 1902 was founded the Faculty of Oriental Studies which was closed with the rest of the University during World War I. In 1913, the School of Law was opened; in 1919, the School of Engineering; and in 1937 the Institute of Oriental Studies. The medium of instruction is French.

The Lebanese University started in 1951 with a Higher Teachers' Institute for the training of teachers for secondary schools. It was formally organized by Legislative Decree no. 25 of 6 February 1953 (revised by Leg. Decree no.26 of 18 January 1955), but its activity remained restricted to the Higher Teachers' Institute with its two divisions, literary and scientific, of three years each leading to the Licence, and a fourth year of pedagogical training. In 1959, a Faculty of Law and Economic and Political Sciences was established, and in the same year a regulatory decree (no.2883 of 16 June 1959), gave the University its inner constitution. This decree provided for Faculties of Letters, Sciences, Law and Economic and Political Sciences, for a Higher Teachers' Institute and an Institute of Social Studies, and, like similar state university constitutions or charters, for other faculties, colleges or institutes which might later be created. Also, like other state universities in Arab countries, the language of instruction is Arabic, unless otherwise decided in partiuclar fields.

'Irāk: Before world War I, there was only one institution of higher education in 'Irāk: a School of Law. In 1923, the 'Irāk Government decided to establish a university called *Djāmi'at Āl al-Bayt,* but this plan was later abandoned. Instead, between 1920 and 1949, a number of Faculties or Colleges (Medicine, Education, Engineering, Business and Economics, etc...) were established and made dependent to various ministries. In 1951, a «Council of Higher Education» was set up to co-ordinate the work of the these Faculties, «in preparation for the establishment of the «'Irāḳī University». Following many commissions and reports, the University of Baghdād was established by Law no.60 of June 6, 1956. This Law provided for the establishment of a «Constituent Council» which was charged with the study of each of the existing Faculties and Colleges to decide on its inclusion in the University. On 15 September 1958, a new Law was issued to replace the previous one. According to it, the University is composed of the Faculties of Letters, Sciences, Law, Commerce, Education, Education (Women), Engineering, Agriculture, Medicine, Dentistry, Pharmacy, Veterinary Medicine and such other Faculties and Institutes as may be established in the future.

Sa'ūdī Arabia: The King Sa'ūd University was established in Riyāḍ by Royal Decree no.17 of 21 Rabī' II 1377/14 November 1957. It started with a Faculty of Letters. In 1958, a Faculty of Science was added, and in 1959, a

were joined together in the Syrian University, which continued to be limited to them, until, with the gaining of independence, higher national education received a vigorous impulse. In 1946 four new Faculties were opened in the University: Letters, Science, Engineering (at Aleppo), and a Higher Teachers' College (later changed to Faculty of Pedagogy). In 1954-55, a Faculty of Holy Law *(Sharī'a)* was added.

Following the formation of the U.A.R., the name of the Syrian University was changed into that of the University of Damascus. Law no.184 of 1958, published on 21 October, 1958 governed the organization of universities in the U.A.R. In addition to the five universities mentioned above, it instituted a University at Aleppo (which was due to open in 1960-61) and created the Higher Council of Universities, with seat in Cairo, to co-ordinate the activities of these institutions. Since 28 September, 1961, the former organization was reestablished in Syria.

Lebanon: The universities in Lebanon, in order of foundation, are: *The American University of Beirut,* the *Université St. Joseph* and the (State) *Lebanese University,* all of which are located in the capital, Beirut. The oldest, the American University of Beirut, was established by the American missionaries in the sixties of the last century, but was from the start made separate from the Mission, and governed by an independent Board of Trustees. Its original name was the *Syrian Protestant College* and under this name it was granted a charter by the State of New York in April 1864. University work in the School of Arts and Sciences began in 1866. The School of Medicine opened in 1867, the School of Pharmacy in 1871, the School of Commerce in 1900, the School of Nursing and the Hospital in 1905. On November 18, 1920, the Board of Regents of the University of the State of New York changed the name of the institution into the American University of Beirut. In 1951, the School of Engineering was established, in 1952 the School of Agriculture and in 1954 the School of Public Health. The medium of instruction is English.

The Université St. Joseph was founded by the Jesuits in Beirut in 1875. It received the title of University from Pope Leo XIII in 1881, but in Arabic it continued for many years to be called *Kulliyyat Mār Yūsuf.* (See Cheikho's article on its fiftieth anniversary, *Al-Machriq*, xxxiii 5, May 1925, pp. 321 ff.). Originally, its higher instruction was limited to theology and philosophy. In 1883, under agreement between the Jesuits of Syria and the French Government, the School of Medicine was established. and in 1888, the School of Pharmacy, both becoming in 1889 the *Faculté française de Médecine*

university. A committee of prominent citizens and intellectual leaders was formed and funds were sought from the Government and the public. This university - commonly known as *al-Djāmi'a al-Ahliyya* to distinguish it from the later state university - was opened on 21 December 1908. Its teaching was limited to courses in literature, history, philosophy, and social sciences, and a number of leading European orientalists and other professors were invited to teach in it. Following World War I, the Egyptian Government took steps to establish a state university. This university, consisting of the former national university as the nucleus of the Faculty of Letters, of the Schools of Law and Medicine already established and of a new Faculty of Science, was instituted by law in March 1925. It continued to develop by the incorporation of existing Schools into Faculties, or by the creation of new ones.

In 1938, a branch of this University was established in Alexandria comprising branches of the Faculties of Letters and of Law. In 1941, a third branch, of the Faculty of Engineering, was opened. In 1942, a full-fledged university was founded in Alexandria. This was followed by another university in Cairo in 1950. These three universities which in course of time came to bear the names of, respectively, Fu'ād I, Fārūḳ, and Ibrāhīm, have since the Revolution been called the Universities of Cairo, Alexandria and 'Ayn Shams. Following a policy of spreading facilities of higher education throughout the country, the Egyptian Government began in 1954-55 to plan for another university in Asiūṭ. This university opened its doors in October 1957 with a Faculty of Science and a Faculty of Engineering. Other Faculties are being instituted gradually, the scientific ones taking precedence over others. Of the four universities in Egypt, the oldest and most developed is the University of Cairo. In addition to its twelve Faculties and its various institutes in Cairo, it administers a branch in Khartoum comprising Faculties of Law, Letters, and Commerce.

In 1919, the American University at Cairo was established. An independent private institution, it now includes a Faculty of Arts and Sciences, a Faculty of Education, a School of Oriental Studies, a Social Research Centre and a Division of Extension, and is smaller than the state universities in facilities, number of staff and students, and educational influence.

Syria: In 1902, under Ottoman rule, a School of Medicine was established in Damascus with Turkish as the medium of instruction. During World War I, it was transferred to Beirut, where a School of Law had been opened in 1912. Both institutions were closed at the end of the War. They were reopened in Damascus in 1919, with Arabic as the medium of instruction. In 1924, they

borrowed from the West such as «Üniversite» in Turkey, «University» (U. *Yūniwarsiti*) in Pakistan, and «Universitas» in Indonesia.

Survey of university activity in Islamic countries

In recent years, university education has undergone rapid and extensive development in Islamic countries. Eslablished universities are yearly increasing their facilities, courses and student enrolments, and new universities are being planned or opened to meet the increasing demand for higher education. Any statement about them is likely to become out-of-date the time it is published. Consequently, only a general summary of their history and present situation will be attempted here. For current details the reader will have to consult the catalogues or handbooks of individual universities, national or regional handbooks or reports, or a general work of reference such as the *International Handbook of Universities*. No attempt will be made to refer to independent colleges, or any other institutions of higher learning that do not bear the name *Djāmi'a* or its equivalent.

Since the establishment of universities is closely bound up with the cultural and national development of their respective countries, or regions, the following summary will follow the line of the various cultural areas in the Islamic world.

United Arab Republic (Egypt). Technical and professional education began in Egypt in the reign of Muḥammad 'Alī. The contacts which Egypt had with the West since Bonaparte's campaign and the autonomy it enjoyed within the Ottoman Empire laid the ground for the educational efforts and reforms under Muḥammad 'Alī. Use was made of foreign, particularly French, advisors and professional men; educational missions were sent to Europe, and a number of specialized technical and professional schools were established, mainly to meet the needs of forming an army and a civil service on modern lines. The years 1824-37 witnessed a movement of active educational expansion. In 1827 a School of Medicine was established and was followed by various military Schools, and by Schools of Pharmacy, Maternity, Engineering, Agriculture, Civil Administration and Accountancy, Languages and Translation, etc. This movement received a set-back under 'Abbās I and Sa'īd (1848-63). Most of these Schools were closed, but they were reopened under Ismā'īl. In 1871, *Dār al-'Ulūm* for the training of teachers of Arabic was opened; in 1880 a Teachers' Training College; and in 1882 a School of Administration (changed in 1886 to School of Law).

In 1906, there arose a movement for the establishment of a national

19th century, and to have been translated from «université» or «university». Buṭrus al-Bustāni does not have an article on it in his *Dā'irat al-Ma'ārif* (vi, Beirut 1882). Originally, it seems to have been used as an adjective qualifying *madrasa*. The earliest such use I have been able to trace is by Aḥmad Fāris al-Shidyāḳ, in *al-Sāḳ 'ala al-sāḳ*, Paris 1855, 513, where he speaks of *madārisihim al-djāmi'a*. But there may have been earlier ones. This adjectival form continued down to the early years of the twentieth century. (See Djurdji Zaydān, *al-Hilāl*, viii/8, 15 January 1900, 24, and xii, 18 and 19, 1 July 1904, 590; *madrasat Oxford al-djāmi'a*).

Furthermore, there was no clear distinction in those years between *djāmi'a* and *kulliyya* which was used as equivalent to «college», Badger's *English-Arabic Lexicon* (London 1881)includes *madrasa djāmi'a* as one of the Arabic equivalents of «college», whereas for «university» he gives: *«dār kulliyyāt al-'ulūm»*, and *«dār al-'ulūm wa 'l-funūn»*. Neither Bellot's *Vocabulaire arabe-français* (Beirut 1893), nor Hava's *Arabic-English Dictionary* (Beirut 1899), includes *djāmi'a*, but both include *kulliyya*, the former translating it by «l'université» and the latter by «university, college».

Similarly, other dictionaries published in the nineteenth or early twentieth century either do not include *djāmi'a* (such as al-Bustāni's *Muḥīṭ al-muḥīṭ, 1867-70, Steingass, Arabic-English Dictionary*, 1881, or Shartūni's *Aḳrab al-mawārid*, 1889-93), or use it as an adjective qualifying *madrasa*, without distinguishing it properly from *kulliyya* (Abcarius, *English-Arabic Dictionary*, 1903; Hammām, *Mu'djam al-ṭalib*, 1907; Saadeh, *English-Arabic Dictionary*, 1911).

The first definite use of *djāmi'a* in the technical meaning of university appears to have been in the movement of some intellectual leaders and reformers in Egypt in 1906 for the establishment of a *djami'a miṣriyya*. On 12 October 1906 a group of such leaders, the most active among whom seems to have been Ḳāsim Amīn, met in the house of Sa'd Zaghlūl and formed a preparatory committee to appeal to the Egyptian people for funds for the establishment of a university (*djāmi'a*) which, they decided, would be called *«al-Djāmi'a al-Miṣriyya»* (Aḥmad 'Abd al-Fāttaḥ Badīr, *al-Amīr Fu'ād wa nash'at al-djāmi'a al-miṣriyya*, Cairo 1950, 6ff). From then on, the use of *djāmi'a* began to be established in the Arab countries as equivalent to «university», whereas *kulliyya* is now reserved for a faculty or an independent college.

In other Islamic countries, other terms came into use, either derived from the national language, such as *Dānishgāh* (the abode of knowledge) in Irān, or

UNIVERSITY INSTITUTIONS IN THE ISLAMIC COUNTRIES[1]

DJĀMI'A: From the root *djama'a* (to bring together, to unite), this Arabic term is used to denote an ideal, a bond or an institution which unites individuals or groups, e.g. *al-Djāmi'a al-Islāmiyya* (pan - Islamism); *Djāmi'at al-Duwal al-'Arabiyya* (Leage of Arab States); *Djāmi'a* (University). This article is limited to the last-mentioned meaning and deals with university institutions in the Islamic countries.

Although *Djāmi'a,* in this sense, includes, in popular and semi-official usage, traditional institutions of higher religious education (such as *al-Djāmi'a al-Azhariyya*; see, for example, Muh. 'Abd al-Rahīm Ghanīma, *Ta'rīkh al-Djāmi'āt al Islāmiyya al-Kubra,* Taṭwān, 1953), officially it is restricted to the modern university, established on western models. Thus, Law no. 184 of 1958, organizing the *djāmi'āt* of the United Arab Republic does not name al-Azhar among these universities. This article will, consequently, deal with «modern» universities. It should be stressed, however, that in Islamic countries higher education had a remarkable tradition in the older institutions of the mosque, the *madrasa* and other centres of education and learning. For these traditional institutions, see the articles AL-AZHAR, DĀR AL-'ULŪM, DEOBAND, MASDJID, etc.

The term *djāmi'a* seems to have come into use towards the middle of the

(1) This essay was written as the article: DJĀMI'A for the New Edition of the *Encyclopedia of Islam* (Leiden and London, 1965), vol. 2, pp. 422b-427a, and is reproduced here by the kind permission of the Editors of the *Encyclopedia.* As mentioned in this article, the very rapid and extensive changes in university education in the Islamic countries, as in other countries of the world, require, for information on contemporary developments, consultation of current catalogues of individual universities, national or regional handbooks or reports, or international references such as the *International Handbook of Universities,* 30th ed. (Paris: International Association of Universities, Unesco House, 1993).

university faces powerful competitors: the political party, the press, the radio, the cinema, the club and a host of other agencies which act on the mind of youth, including those at the university. Very often youth come to invest these agents with more authority than they do their university teachers. Very often they derive from them, rather than from the latter, their ideas of what is right or wrong, of the proper values of life, of how responsibility should be understood and exercised. This places upon the university the challenging and severe obligation of keeping always a clear perception of the sources of its own authority, so that it may bring its impact to bear on youth and authoritatively educate them in the true meaning of freedom and of responsibility.

The other phenomenon is more or less peculiar to rapidly evolving societies. Here youth are impatient. They are grasped by a feeling of urgency. They do not have confidence in the authority and leadership of the older generation. They feel called upon to play their part in the political life of their countries and cannot wait until they have finished their university education. Hence the widespread interest among university students in political activity and their participation in such activity, is often to the detriment of their university work.

Here, the situation demands extreme wisdom on the part of the university. It requires sympathy with legitimate feelings and aspirations, coupled with the sense of authority which true attachment to the university tradition bestows. It calls forth the deepest human resources of the university to impart to the students the true meaning of freedom, the necessary requirements of responsibility, the tremendous complexities of modern life - where hardly anything is either black or white - the extreme difficulty and far-reaching implications of political decisions, and similar truths which are demanded by the situation.

Here, nothing, absolutely nothing, can take the place of the proper university teacher - the patient, loving guide and at the same time the embodiment of the inner authority of the university tradition. Here is one of the most severe challenges with which the university teacher, individually, and the university, corporately, are faced in such societies today.

Never, perhaps, was the university, throughout its history, faced with such powerful and far-reaching challenges. Never, perhaps, was the required "self-confrontation," the "prise de conscience," more necessary than it is to-day. The challenge deserves all the effort which it demands. In the response to it lies the glory or the failure of the university. Upon the quality of this "self-confrontation," upon the manner in which the university "lives" the present situation and transcends it, depends its ability to educate men and women for responsibility in public life - indeed, persons who can act as true men and women in every sphere of life.

to promote this aspect of its educational work, can be added. But they all imply a fundamental position which, when reached, makes everything else possible.

Every human institution - and the university is no exception - must, if it is to be living and creative, remain aware of its positive tradition and inspired and guided by it. At the same time, it must continually redefine its aim and function in the light of the developing situation and under the impact of the new forces which act on it.

Every human institution today - and again the university is no exception - is feeling the impact of forces - technical, economic, social, political - of unparalleled spread and intensity. The changes which form the subject of this study are only some of the forces with which universities today are confronted. The manner in which universities confront these changes is part and parcel of their confrontation of modern life in its totality.

But this confrontation of the outside world, so to speak, demands from the university - and here is the essential required task - an inner self-confrontation, a "prise de conscience." What is the university function in modern society? What does the university tradition mean and what lessons does it impart? What values should the university fight to preserve and to promote, values which it should never cease to embody in its life and work and which are the essence of its creativity? what is the university's responsibility at the present decisive moment of world history?

Upon the quality of this self-confrontation, this "prise de conscience," which raises these and similarly fundamental questions, depends the ability of the modern university to survive, to retain its essence, and to continue and enhance its historical mission. And it is only within the context of this mission. rightly understood, that it can educate men and women to accept and exercise responsibility in public life.

The totality of modern life, the tremendous impact of forces which it represents, the glorious hopes and the terrible dangers which it embodies - all of this demands this self-confrontation. But, from the point of view of our subject, I would like to point to two phenomena, one more or less universal and the other more evident in certain parts of the world, which are particularly challenging.

The first phenomenon is that the university finds itself today, as never before, in competition with many powerful agencies seeking to dominate the minds and souls and to inculcate in them their own views of the meaning of responsibility. The situation in totalitarian states, where every agency, including the university itself, is bent upon "indoctrination", shows to what limits this phenomenon can operate, and is operating, in the modern world. But even in other countries, the

the acquisition of certain attitudes of mind and of spirit. And here again, the influence of the teacher - in the sense, not only of the professionally competent instructor, but also of the man who embodies in his work and life the true university spirit - is uppermost.

2. The converse of this, which also imposes itself today, is that the traditionally "liberal" courses of study be infused with a genuine understanding of the spirit and the dynamism of modern science, theoretical and applied. In an age when technology has become such a dominant factor in practically every aspect of life, when science has immeasurably heightened both the hopes and the dangers of man, no one can afford to ignore this dynamic force and its far-reaching effects and implications, particularly if one aspires to exercise responsibility in public life.

3. As much as possible, teaching should take into account the historical situation of the particular society and of human society as a whole, so that students may have a sound knowledge of the problems which they are to confront, whatever may be the type or degree of responsibility which they will be called upon to exercise in public life.

4. Undoubtedly the exchange of professors and of students, particularly when it is well planned, serves to widen the horizon of the students, to confront them with other cultures and values than their own and to impart in them an appreciation of the interdependence of human society. These and similar acquisitions are important for the exercise of responsibility in public life, national as well as international.

5. The part which extra-curricular activity plays in this aspect of education is too well known to need any lengthy discussion here. If the exercise of responsibility in public life demands, first of all, certain definite attitude of mind and spirit, then these attitudes should be developed, by demonstration and practice, during one's study and life at the university. Self-governing student organizations, and other forms of activity through which the student acquires the true meaning of *freedom as responsibility,* are very useful in this regard.

6. Finally, the manner the university itself is administered and the way in which its members, individually and corporately, view and exercise their freedom and their responsibility is one of the most impressive influences on the student in acquiring a proper sense of these values and in thus preparing himself for public life.

IX

Many other similar measures, specific and general, which universities can take

In order to help stem this tide and also avoid the social evils of a disappointed, poorly employed or unemployed mass of secondary school graduates, every effort should be made to strengthen technical and vocational training on the elementary and secondary levels, so that young men and women can find their way to useful employment in agriculture, trade and industry instead of clogging the doors of universities. I know that this involves many problems, not the least of which are certain social attitude which cannot be changed overnight. But the effort should be made for the health, not only of universities, but of the social order as a whole.

It goes without saying that these and other measures which should be strongly pursued have as their prerequisite a deep and widespread recognition, on the part of governments, private agencies, and public opinion, of the central place of universities in the life of society and of the unique role which they play in education for public responsibility, in the progress of the particular society, and in the enhancement and ennoblement of human life as a whole.

VIII

As for the universities themselves, the measures that they can take to face the new social changes are either general or specific in nature. Generally, their challenge is that of quantitative growth in size, of the straining and diffusion of their human and material resources and of the diversification of their effort. They should exert their utmost, freely and masterfully, to safeguard the quality of their education in the process of meeting the new demands and in experiencing the tensions and strains of the situation. Indeed, this quality must continually be enhanced and enriched, so that universities may be able - in an age when "civilization is a race between education and catastrophe" - to produce men and women who are truly educated and who, among other things, are ever more ready and able to take responsibility in public life, national and international.

Among the measures which the universities can take for this specific aspect of education, one may point out the following:

1. In view of the accentuated professional and specialized aspects of university work today, every effort should be made to include in the curricula of the various professional or specialized programmes such courses as would awaken in the student's mind a true appreciation of the meaning of his profession or speciality, of its place in the life of society and of the responsibility which his university education places upon him, as member of the particular profession, as citizen, as social being and, ultimately and essentially, as man. Not only should such "liberal" or "cultural" courses be provided in the curricula; the teaching of the professional or specialized courses themselves should be permeated by the same spirit. For, after all, learning to take responsibility in public life, like all education, is basically

administrators know how vital and how worrysome this can be; universities are, in other ways also, involved in the matrix of government or find themselves forced to respond to the wishes of private donors or to the demands of public opinion. Consequently, if the problems which presently concern us, and other problems confronting universities, are to be overcome, the understanding and the co-operation of these agencies, governmental or otherwise, are necessary.

Assuming, as we did above, that the quality of education for responsibility in public life, as of all education, ultimately depends on both the quality of the university teacher and the opportunity which the student has to come into active, fruitful contact with him, then every measure which enhances the one or the other is bound to vitalize and enrich education for public responsibility. Among such measures applicable to the countries of the Middle East and other technologically underdeveloped countries, and also, in varying measures, to the technologically developed countries, one can mention:

1. The continued improvement, materially and otherwise, of the status of the university teacher, so that the most qualified elements in society may be more strongly attracted to such a career and not tempted in other directions, and so that the university teacher may give his whole life and energy to the pursuit and impartation of truth in freedom and without financial worries. This is particularly important in those countries where the university teacher is forced to look for other income producing occupations, in addition to his university functions, or where he finds himself irked by administrative routine or government control.

2. The intensification of the efforts and of the financial sacrifices that are necessary in order to allow universities to build up their human and material facilities to meet the growing number of students and the other increased responsibilities which are being placed upon them.

3. The recognition and the application of the principle that universities should be free in the limitation of enrollment, the selection of candidates, the granting of scholarships, and the dismissal of academically unqualified students. While this principle is recognised and applied in certain countries which have a long university tradition, it is not operative everywhere, even in certain countries in Western Europe, where we find certain statutory regulations standing in its way.

4. But even where those statutory regulations do not exist, and particularly in technologically underdeveloped countries where universities are called upon to respond to the ever more widening demand for university education, it is often difficult to apply this principle although it may be recognized as necessary. Not only the needs of society and the demand for university education are growing, but the expansion of secondary education itself yields yearly an ever increasing mass of students who naturally look towards university education as their goal.

specific ways in which this type of education can be furthered. Courses on the different cultures and civilizations of mankind can be introduced in the curricula; an emphasis can be given to the study of modern problems and of international relations; special courses, dealing with the work of international agencies or leading to careers in international service can be established; the movement of exchange of university professors and students can be promoted. Efforts along these and similar lines are being pursued by universities today. These efforts should be reinforced and extended by the universities themselves and supported by the national and international authorities which see the value - rather the indispensability - of this aspect of education in our present world.

But in the long run, universities cannot discharge this duty adequately and fully, unless their whole work is permeated with the overriding consciousness of the threefold unity of knowledge, of nature, and of man, and unless - by *being* universities - they always seek the universal through its particular manifestations and are ready to defend and to promote it with all the power they may have. International responsibility means essentially human responsibility. It goes down to the roots of one's being and can be truly acquired only if one is fully conscious of man in his totality and dignity and of the unity of knowledge with which he can be grasped. To impart this consciousness is the distinct function of the university. Herein lies its being. When this being is realized, we should have no fear about the international outlook of its students and their capacity to take responsibility in international public life.

VII

Now we must address ourselves to the way or ways in which universities can face the problems arising from the new social changes in the present century. I have been asked to make a special reference to the countries of the Middle East. Let me say, at the start of this part of the discussion, that, as far as I know, the situation which I have tried to describe, is not peculiar to the countries of the Middle East. In one form or another, it is common to all technologically underdeveloped countries where societies are rapidly developing their material and human resources, and where universities, in the modern sense of the term, are of recent date. To some extent the same trend is visible in other countries where modern universities are of longer standing, particularly in those in which the state university is dominant and the whole system of education is more or less rigidly formalized.

As a result of the increasing interrelatedness and rapid technical, economic and social development of modern society, universities today find themselves dependent, in varying measures, on other agencies in society, governmental or private. Not only is it a question of financial support - and all university

V

But it may be objected that, in trying to define the effect of the new social changes on universities, we have not, in this study, limited ourselves to the particular issue, namely, education for responsibility in public life, but have more or less described the general effects of these changes and thus gone beyond the limits of our subject. The validity of this criticism depends upon our view of the nature of this type of education for responsibility in public life. It is the contention of this paper that this type of education is nothing more or less than a product of university education as a whole. Any factor which affects the quality of university education affects thereby all its products, including the ability and the readiness to take responsibility in public life.

It is obvious that in viewing universities of varying traditions and cultures, particularly in an age when they and their societies are changing rapidly, one should refrain from making general and final judgments. But to the extent to which this is possible, it appears to the writer that whereas universities today have progressed in the preparation of men and women for particular careers in public life and in equipping them with the necessary technical knowledge for these careers, no such progress is evident in the education of the general student body for the exercise of public responsibility. It may be stated also that even in the case of the students who are being prepared for particular careers in public life, the cultivation of the total view of knowledge, of the universe and of man and the awakening of a genuine sense of freedom and responsibility, which comes from a keen and ordered appreciation of values, are not as thoroughly and as generally cultivated in universities today as they should be.

In other words, one feels that the new social changes and the whole spirit of the age have, in these important aspects, adversely affected, rather than enhanced, the contribution of universities to the education of men and women for the exercise of responsibility in public life. For, in the last analysis, the quality of this type of education, as of all education, depends upon the quality of the teacher and upon the measure of the contact between him and the student. To the extent to which the teacher embodies in his work and in his life the essence of the university spirit, university education will be creative in the development of the student's personality and in enabling him, among other things, to assume responsibility in public life.

VI

One particular aspect of the problem deserves special consideration, namely, education for responsibility in international life, whose importance cannot be over-emphasized in the interrelated world in which we live. There are various

those donations carry with them particular conditions. The question of university freedom is at stake, whether it be freedom of instruction or freedom from administrative control, or the equally necessary freedom of a university to conceive and plan its development independently of financial strains or temptations.

3. The great number of students had tended to lower the quality of university work. Lectures and classes are overcrowded. Teaching becomes more didactic. Students limit themselves to textbooks, lecture notes and digests and "cram" for the examination, which becomes the end and goal of university education. In many universities where laboratory facilities are lacking or inadequate, even applied teaching becomes theoretical and demonstrative. In these and other ways, which clearly vary with the particular situation, the influence of the teacher has become more diffused and the quality of university education has consequently been affected.

4. The growth in size and internal diversification of universities have, externally, made the modern university a much more difficult unit to administer and to manage and, internally, weakened the common bond of its faculty, which is the source of its unity and strength. The qualities sought in the head of a university, or in those who assure its permanent administration, are more and more qualities of efficient administration, of political ability, of successful money getting than of genuine intellectual and moral leadership. The teaching force has increased in number and in diversity of interest and is gradually losing the advantages of physical and intellectual proximity, of the interaction of different disciplines and of the total view of the whole work of the university.

5. The liberal colleges and the faculties of pure arts and sciences are being overshadowed by the more rapidly developing professional schools or research institutes. Even in the former institutions, which have been the traditional strongholds of liberal education and of general preparation for enlightened national service and the good life - even in them, a trend in specialized career-orientation is noticeable. In other words, the universal view, the search for fundamentals, the keen appreciation of values, the contact with the positive creative tradition of humanity - these and other qualities, which are associated with liberal education and which are important "in the development of men and women ready and able to take responsibility in public life, national and international," tend to give way to other qualities which have a higher premium in our modern technological age.

These are some, but by far not all, of the problems which the new social changes and related factors bring to universities today and which affect their contribution towards the education of men and women for effective responsibility in public life.

professional practice call forth the same attitude towards university education, namely, as a training for a particular career.

In the technologically underdeveloped countries, where government policy is influential in the development of university education at home or in promoting, through fellowships, grants, etc., university study in other lands, this policy works also in the same direction. These countries urgently need men and women who are trained to participate in their technical, economic and social development. Often the cry is heard: "We do not need theorists and philosophers; we need rather engineers, physicians, economists, etc. Other nations can afford the general type of education. With us it must wait until we have developed our natural resources, enhanced our economic productivity and the standard of life of our people and built up our national strength."

In this and other ways the new social changes, and other factors with which they are in extricably connected, contribute to the increased diversification and career-orientation of university education throughout the world. Here again, as in the case of the rise in the number of students, the forces behind this phenomenon, its extent and intensity and its actual results vary with the particular society, but the trend is throughout essentially in the same direction.

IV

These two phenomena - the tremendous rise in the number of university students and the increased diversification and professionalization of university education - have brought forth a host of problems which are today both a burden and a challenge to universities. The most important of these problems are the following:

1. University development has not been able to keep pace with the demands of the situation. This is particularly true in the technologically underdeveloped countries, but it is also true of such a country as the U.S.A. where there is a real and widespread concern about the ability of colleges and universities to deal with the rising demand for higher education. It is not only a question of providing the necessary funds. It is also that of the building up of material facilities, which is usually a slow process. But much slower is the formation of the real elements of a university: the teachers themselves and a university tradition which is typified in the individual and common life of these teachers.

2. In their search for the funds which this development requires, universities have become increasingly dependent on government subsidies. In the majority of countries, they are almost completely supported by governments. Even in countries where private assistance to universities is still usual, more frequently

flow of students to the national universities, there is also a flow to universities in foreign countries, through either government or individual initiative and support. This, in turn, presents a challenge to these universities, who have to deal with their own increasing number of students, although it has, of course, its undenied advantages in the promotion of world understanding and in other ways.

4. Another factor in the great demand for university education, in the technologically underdeveloped or rapidly evolving countries, is the trend in many of these countries to base the requirements for government positions or the licensing for the practice of professions on university degrees or diplomas. Because of this, and of the social prestige attached to them, these degrees or diplomas come to have an almost magic attraction. They are believed to be the master key to everything else in life. When they do not prove to be so effective, the disappointment is keenly felt and the consequent social and spiritual dangers to the society concerned are very great. But this is another consequent problem which should not detain us here.

These and other factors tend to raise, year after year, the flow of students to universities in the technologically underdeveloped countries. But let me emphasize again, the same trend exists in the developed countries, though its actual form, its intensity and the factors affecting it may be different.

III

Apart from the great increase in the student body, the new social changes have brought about another general effect on university work. This work has become more diversified and professionalized. Universities have had to include new specialties, largely technical or professional, in their curricula; the number of specialized institutes established within universities, or in one way or another attached to them, has grown considerably; and the traditional university disciplines have in many cases been themselves divided and subdivided and are exposed to the double danger of losing their inner unity and integral view, and of being overshadowed by the new specialized and professionalized disciplines.

This diversification and professionalization have not been brought about by the progressive specialization of knowledge only. The social factors with which we are concerned in this study have had their part to play in producing them. The increase in "social mobility" and the opening of university doors to new classes in society have accentuated the function of university education as preparation for particular careers. Generally the new type of student does not have the means to pursue a liberal course as a general preparation for life. And even when he has the means, the exigencies of modern life itself and the increasingly more formalized and specialized requirements of government or business employment or of

It is also equally obvious that the social changes mentioned are taking place throughout the world today, and that universities, wherever they may be, are feeling their effect. But their intensity, their inner interaction and their interaction with other factors vary with the particular culture or society and thus their effects upon the work of universities manifest themselves in different forms. On the whole, it may be stated that these effects are specially active and visible in societies which are being transformed rapidly through the assimilation of scientific technology and other features of modern civilization. But they are also felt in the technologically developed countries, for even in these countries the progress of technology and other consequent or independent forces are bringing their influence to bear on the social factors with which we are presently concerned, and universities are exposed to the total impact thus produced and are challenged to meet it.

What is the general effect of these social factors on the work of universities? Undoubtedly, the first fact to be mentioned is the tremendous rise in the number of university students. This is evident everywhere - in the technologically developed as well as in the underdeveloped countries. Everywhere, university authorities find themselves forced to deal with a greater number of students than they are equipped for. Of course, the situation is more acute in certain countries and in certain fields of study than it is in others, but one may justifiably say that it is a universal phenomenon throughout the world today.

The acuteness and the urgency are more evident in the technologically underdeveloped countries for the following reasons:

1. The development of universities in these countries has necessarily not kept pace with the tremendous expansion of elementary and secondary education. The powerful and widespread urge for education among the masses of mankind today, and the response of governments to this legitimate urge, are producing yearly ever increasing numbers of secondary school students who are seeking entrance to universities and for whom universities are not properly prepared.

2. Another operating factor is the fact that, in the elementary and secondary cycles of the educational systems of these countries, trade or technical instruction has not developed as rapidly as the general academic or cultural system. The latter can be more easily set up or copied from outside and carries greater prestige with the average student and throughout society. The former is more expensive and more difficult for the state to establish and is less desired by students, particularly in countries where a government position or a liberal profession carries a high premium.

3. The obvious need of rapidly evolving countries for university educated men and women reinforces this urge for university education. In addition to the wide

broader view does not shun professional training for particular careers in public life, but it sees it within the total context of the work of the university. Universities will not then be driven to give such training by the force of circumstances; their decision will in every instance be dictated by their conception of the essential nature and function of the university and of university education.

For we should remember - and this is my last assumption - that not only the men and women whom universities educate should be ready and able to take responsibility in public life, the university itself - as a distinct institution in society - has its own contribution to make to the life and progress of that society. And it can render this contribution creatively and effectively only to the extent to which it remains true to its essential function as a center of free, responsible inquiry and of universal thinking. In an age when so many powerful forces, apparent or hidden, threaten the freedom and dignity of the human person and tend to dissipate his unity and to pull him away from its source, it is vital for universities - as well as for the peace and progress of mankind - that they remain creative in their distinct sphere; in the replenishment of human knowledge through free, responsible investigation, in main-training the view of the universal through its numerous specialized manifestations, and in defending and creatively promoting the human personality in its totality. No one can be of service to others, unless he is first *himself*, i.e, has realized his true self. The same applies to institutions - and to none more than to universities.

II

I hope these preliminary remarks have clarified the viewpoint from which the subject is treated in this study, so that we may now proceed to the statement of the problem and to a few suggestions concerning the ways in which it should be met.

The first question which the subject raises is that of the effect of social changes in the present century (such as the extension of higher education to wider sections of the middle classes and to students from working-class or peasant backgrounds; the increase in "social mobility"; and the emergence of new channels leading to positions of public responsibility) on the role of universities in the development of men and women ready and able to take responsibility in public life, national and international.

Obviously, the changes alluded to are not the only forces or manifestations that are evident in the present century; nor can they be artificially isolated from others. Consequently, while they are constantly kept in mind in our treatment of the subject, reference must necessarily be made to other social, cultural, national and international factors with which they are inextricably connected.

profession has its own form of public responsibility to discharge - witness, to take a glaring example, the sense of public responsibility which even the pure scientists should possess in this atomic age. As is the case with freedom and with peace, responsibility - which is nothing else but the converse and the consequence of freedom - cannot and should not be divided.

The second underlying assumption has to do with the type of education which fits a person to feel and to exercise this responsibility in a sane and constructive manner. Obviously, some forms of specialized training for particular careers in public life are needed, and universities have a certain duty to offer such training. However, they should do so within the context of:

1. their available resources and possibilities, and

2. the total picture which they have of their function in terms of education, and not of training, and as centres of free inquiry and of universal thinking.

To be able to discharge his public responsibility constructively, a person should have an education which is characterized by three features:

1. a broad knowledge of principles and a keen appreciation of values, with a correct sense of their order and their articulation in human thought and life,

2. a specialized knowledge in a particular field, which is becoming more and more important in the increasing complexity and manifoldness of modern life, and

3. an awakened sense of loyalty, and hence of responsibility, towards his own particular nation or society and towards human society as a whole.

These three elements should be blended harmoniously in a university education. Many modern errors and troubles are due to the development of one of these elements at the expense of the others. While, for instance, we deprecate the lack of total vision and of a deep sense of social responsibility among some university-trained technicians and professional people, there is an opposite danger in men and women whose sense of responsibility has been developed above the level, and at the expense, of true knowledge and correct evaluation. The head and the heart must be properly balanced.

The above two assumptions lead clearly and logically to the third one, namely, that universities have a distinct function to perform in this field, i.e., in the preparation of men and women "ready and able to take responsibility in public life." This is a broader function than the one which is sometimes conceived for the university as the breeding - ground for "leaders" in national and international life. Within this larger view, there is no place for the controversy as to whether the university should undertake this kind of activity; such activity becomes the natural result of its educational work as a whole. And, let me emphasize once more, this

THE EFFECTS OF NEW SOCIAL CHANGES[1]

I

In order to set this study in the right perspective, it is necessary to bring to light the underlying assumptions on the basis of which it deals with the two questions which form its subject. This preliminary elucidation will, I hope, help in defining, and perhaps narrowing, the issues involved and in avoiding misunderstanding and confusion in their treatment.

My first assumption relates to the sphere of "public life" and the scope of "responsibility" that a university graduate should be expected to share in it. In my view, public life in this sense should not be understood as limited to the exercise of governmental authority or to participation in political activity. It is as wide as the particular society in which one lives, and, within one's limitations, as the whole of human society, while universities may have a particular function in preparing men and women for specific positions in public life - as government officials, social workers, journalists and the like - we must always keep in mind that every citizen, every social being, in the true sense of the word, lives within a "public life" with which he should be in ever saner and more fruitful interaction. The sense of responsibility which universities are called upon to develop in their students should not be restricted to a particular class or to preparation for specific careers in public life - no matter how urgently needed or how useful such preparation may be. It should rather infiltrate the student body as a whole and become an integral element in the developed personality of the student, irrespective of his future career. In the living and highly complex matrix of modern society, every individual has, or should have, a part to play in public life. Every career or

(1) International Association of Universities, Papers - 4, *University Education and Public Service* (Paris: [n. pb.], 1959), pp. 135-148. The sub-title of the theme which this paper treated was "the role of universities in the development of men and women ready and able to take responsibility in public life, national and international".

nor a chorus, nor herd, unless each is 'one'..... Similarly there is health when the body is harmonized into unity, and beauty when the essence of unity controls the parts, and virtue in the soul when it is unified and brought into a single harmonious whole."[9]

This applies to the Arabs, as it applies to any people, and to humanity. Without real unity among the Arabs, there would be no Arab civilization. Without real unity among the peoples of the world, there will be no civilization at all. May the two unities, the particular and the universal, be such as in the words of Plotinus to engender health, beauty, and virtue.

(9) *Enneads*, IX, I, as translated by A. E. Avey, *Readings in Philosophy* (New York: [n. pb.], 1924), p. 175.

them all a spirit of co-operation and sacrifice. Finally, they are wondering what is to be their particular contribution, or "mission" to modern civilization; whether they are destined, by reason of geographic position, racial endowment, historical tradition, and other factors, to represent something individual and positive in the modern world, or whether they, and others like them, will lose their essential identiy and be completely assimilated by Western civilization.

The Arabs' attitudes and answers to these problems take the form of nationalistic doctrines and endeavors of different degrees of breadth or narrowness. This nationalism, in its various forms, is partly a reaction against the dangers from outside, partly a basis for internal unification, for revival of past achievements, and for preparation for contribution to world culture. Whether this nationalism becomes broad or narrow, tolerant or exclusive, progressive or reactionary - whether, in other words, it becomes the outward expression of an inner civilization or contracts upon itself and dies of suffocation - will depend upon the Arabs themselves, but also, and even more, upon the attitudes and policies of other peoples, and upon the course of modern civilization in general.

From the Arabs the challenge requires searching self-examination; merciless rejection of all weakening and reactionary factors in their national life; objective appreciation and cultivation of universal values in their culture; readiness to assimilate Western technique and, above all, the positive intellectual and spiritual tradition of the West; conviction of the need for radical inner transformation; and the willingness and ability to achieve this transformation with vision and courage.

But the challenge to modern civilization itself, and to the attitudes which it represents, is no less great and pressing. These attitudes, in the last analysis, are neither political nor economic, but moral and spiritual. But let us beware of minimizing the effect of the political and the economic, especially in the present world, when power has become more and more concentrated and organized. We would indeed be hiding our heads in the sand if we believed that we could build cultural co-operation while at the same time we followed selfish and petty interests in the political and economic spheres. Peace, it was said, is one and indivisible, but so are morality and spirit. It is only by a truly regenerated morality and unified spirit prevading the whole human community and motivating its political decisions, economic activities, and cultural efforts - all at the same time and to the same extent - that peace, one and indivisible, can be attained.

The Neo- Platonic philosopher Plotinus, whose writings left a deep effect on Arab thought, said in a famous passage: "All things that exist do so by virtue of 'unity' - in so far as they exist in any ultimate sense and in so far as they may be said to be real. For what would anything be if it were not 'one'? Without the unity of which we speak things do not exist. There can be no army which is not a unit.

power politics rather than by law, by interest rather than by principle, by lust rather than by love, is doomed to destruction. Second: the universal outlook, the development of a new universalism in thought and action - not the superficial and dangerous universalism that comes through unification on the physical, or even on the political or economic level, but the real universalism of being, of idea, of spirit. Third: belief in the unity of truth, as an expression of the unity of God, the unity of nature, and the essential unity of mind. And lastly: co-operative, synthetic, endeavor.

But it may be asked further whether there can be a place for an Arab or any other particular culture in a truly universal civilization. The answer again is certainly in the affirmative, for a civilization which is truly universal is open and all-embracing. It encourages the development of particular achievements, and takes pride in embodying and harmonizing them. Conversely, any particular civilization would not be worthy of the name unless it embodied universal values. It is only under these conditions that both an Arab and a world civilization can exist - if the universal embraces the particular, and the particular manifests the universal.

Today the Arabs, as other peoples attempting to organize a new life under the impact of Western civilization, find themselves before a dilemma. On the one hand, they are afraid of certain aggressive features of Western civilization; on the other, they cannot achieve progress and contribute their share unless they assimilate that civilization.

In the first place, the Arabs are concerned with the preservation and development of their national existence. Having suffered a long period of foreign domination, they are anxious to consolidate the independence which they have won by hard struggle. They note with alarm that imperialism has not yet disappeard from the world. They now face what they can only view as one of the most potent forms of this imperialism and one that is replete with the most serious dangers to their very existence - namely, Zionist aggression. They are convinced that this aggression, together with the conflicting interests of the Big Powers, will continue to imperil their security and limit their chance for free development. Secondly, they are anxious to strengthen the bonds of unity among themselves. Inspired by the glorious memories of their past, realizing their linguistic, cultural, and historical ties, as well as their common interests and dangers, they are seeking new goals of unified endeavor. The weakness of the Arab League, divided so far by dynastic and regional loyalties, should not blind one to the rising urge for unity among the intellectuals and the masses. Thirdly, the Arabs are facing the problem of building up their internal organization and life by economic development, social progress, and the spread of education. This involves a long and difficult struggle, and requires from their leaders an enlightened and able statesmanship, and from

This, in a brief and inadequate way, is the contribution of Arab civilization to human development and progress. Those who know and acknowledge it usually look upon it from the point of view of its effect on the medieval West, and on human culture as a whole. But even if Arab civilization had exerted no influence on medieval and modern culture, it would still be pregnant with meaning. For it represents the endeavors of a vast number of peoples of various racial origins, religious affiliations, and mental endowments to seek a better life and to reach the truth about the nature of the world and of man. The problems to which they addressed themselves are the essentially human problems underlying all cultures and civilizations. The achievements they realized, the errors they committed, the summits to which they rose as well as the pitfalls into which they stumbled are all full of significance to him who would reflect and learn.

VI

Arab civilization had its period of growth, creativity, and glory, and then like all other civilizations in history it broke up and disintegrated. After two centuries of unity and expansion, the empire became divided into various states and principalities. Individual, dynastic, racial, and regional interests tore up the common loyalty. Then waves of wild invaders broke upon it from the east one after another - Jenghis Khan, Hulagu, Tamerlane, - Each cutting deeper into its body and doing its part in damaging its life and character.

In the meantime the West was undergoing a Renaissance and a Reformation through the liberation of reason and the rediscovery of the positive tradition of the past - an achievement toward which the Arabs themselves had contributed so much. As a result of the successes the West achieved over the powers of nature, its civilization became expansive until its limits - at least on the physical, the political, and the economic levels - have now embraced almost the whole world. After four hundred years of dormancy, the Arab East began in the last century to awaken under the impact of this terrifyingly dynamic civilization, and to look for security, dignity, and progress in the troubled modern world.

At once a fundamental question presents itself to the Arab thinker and planner: Is such a phenomenon as Arab civilization possible in the world of today? The answer is yes, but the possibility is inextricably linked to the possibility of Civilization as a whole. The development of technique has bound the various regions and peoples of the world in one common destiny. From now on, it is either one world or none; it is either Civilization with a capital C or nothing. The conditions for the existence of Civilization, however, are precisely those which have manifested themselves as having been at the basis of Arab civilization. First: the spiritual urge, for a world as technically advanced as our own, if dominated by

had lost touch with classical civilization, the main body of Greek scientific and philosophical tradition, combined with valuable elements derived from Aramean, Persian, and Indian sources; that they studied this tradition and commented upon it (one of them, Averroës, being considered by the Latin West itself as the Great Commentator on Aristotle); and that they added to it valuable contributions of their own. In science, algebra and alchemy, as these two words indicate, owe their origin largely to the Arabs. It was they who diffused in the West the Indian numerals, which henceforth came to bear their name. Their astronomical research has left on the sky immortal traces of their scholarship, as evidenced by such star names as "Acrab," "Algedi," "Altair," and "Deneb," and by such technical terms as "azimuth," "nadir," and "zenith." Their medical treatises were the basis of the medical curriculum in medieval universities; the Canon of Avicenna remained, in the words of Dr. Osler, "a medical bible for a longer period than any other work."[6] Through them much medical knowledge was transmitted to the Latin West, and played its part - along with their other scientific achievements - in the cumulation of positive knowledge, which is the only criterion of human progress. Lastly, in the field of history and sociology, we have the celebrated *Prolegomena* of Ibn Khaldun, in which the fourteenth century scholar lays down for the first time in a scientific way the principles of historical criticism and interpretation. Regarding his place in the history of human thought, it is sufficient to state, in the words of the Spanish scholar Altamira, "that in the fourteenth Century, when the European historiography was still so deficient and so alien to conceptions of the character Ibn Khaldun expounds and defends, there should have been written a book like the *Prolegomena,* in which all the problems are treated or suggested which, in a more discursive manner, have come to constitute the principal preoccupation of modern historians."[7]

Even more valuable than any concrete scientific contribution is the spirit of inquiry and reliance upon reason which characterized Arab throught in its period of creativity, and which had its undoubted influence in the stimulation of the Western mind. Listen to the words of Adelard of Bath, an English scholar of the twelfth century who studied at the feet of the Arabs in Spain and Syria, addressing his nephew who studied in the universities of the Franks:

"I", said Adelard, "with reason for my guide, have learned one thing from my Arab teachers, you, something different; dazzled by the outward show of authority you wear a head-stall. For what else should we call authority but a head-stall?... Reason has been given to individuals that, with it as chief judge, distinction may be drawn between the true and the false..."[8]

---

(6) Sir William Osler, *The Evolution of Modern Medicine* (New Haven, Conn: [n. pb.], 1922), p.98.

(7) Nathaniel Schmidt, *Ibn Khaldun* (New York: [n. pb.], 1930), p. 26.

(8) Bernard Lewis, *British Contributions to Arabic Studies* (London:Longman, 1941), p. 11

To begin with every-day life, let us note the contributions of this civilization, through agriculture and industry to the material development of the world, before the Westerners revolutionized the machine and became the masters of technique. Here language affords ample evidence: "rice," "cotton," "sugar," "orange," "lemon," "sesame," "apricot," and a host of others which the Western languages have received from Arabic are examples of agricultural products diffused by the Arabs in the Western world. The same is true in the realm of industry, as is witnessed by such words as "muslin," "damask," "atlas," "sofa."

In the field of commercial activity and exploration, the Arabs and their fellow Moslems went far and wide. Across the deserts and mountains of Asia and Africa, of eastern and south-western Europe, their caravans trod back and forth carrying the goods of one part of the then known world to another. Around the coasts of the Mediterranean, the African continent, the Indian Ocean, and even as far as the eastern ports of China, their vessels plied continuously, serving the exchange of goods and of culture and adding to maritime and geographical knowledge. Finds of Arab coins in such far away regions as Scandinavia witness to the extent and diffusion of this activity.

In the arts we have the immortal beauty of mosques, schools, palaces, and other buildings strewn all the way from Iran to Spain; the wealth of minute decoration, and other features of the so-called "Saracenic" architecture which have been of wide influence, as is shown by such words as "arabesque," "alcove," and "ogive". Add to this the achievements in the minor arts in metal, leather, ivory, glass and wood work, which in the words of one scholar "have time and again refreshed Western art from a fund which has been to us rather an annuity than a legacy."[4] In music the researches of Ribera and Farmer have opened up new vistas before our eyes regarding Arab contributions to theory and practice. In addition to mensural music which Farmer considers as "the most important legacy left to Europe by the Arabs,"[5] such words as "lute," "guitar," and "rebec" give the uninitiated a glimpse of Arab influence in this field. Along with popular music went popular poetry, which, recent research shows, had its effect on the troubadours and in general on the liberation of Western imagination and the flowering of medieval popular poetry and music.

Last, but far from least, is the Arabic contribution to positive knowledge: science, philosophy, theology. A glance at George Sarton's monumental *Introduction to the History of Science* is sufficient to give a just appreciation of the importance of this contribution and of its place in the history of human thought. It is well known that the Arabs preserved and transmitted to the Latin West, which

---

(4) A. H. Christie, *The Legacy of Islam* (Oxford : Oxford University Press, 1931), p. 151.

(5) H. Farmer, Ibid. p. 372.

Arab life. Thus exclusiveness and complacent self-satisfaction are not in the true Arab tradition. If they had been, Arab civilization would not have been possible.

To the concrete achievements which each of these peoples provided, we must add the more evasive but no less effective elements in their social life, their mental attitudes, their moral conceptions, their varied natures and temperaments. Their collaboration in everyday life and cultural activity, even when torn apart politically, is evident in the synthetic nature of Arab science, philosophy, theology, architecture, the minor arts - indeed in almost every aspect of Arab culture and civilization.

Arab civilization has been criticized as a hodgepodge of many heterogeneous elements, thrown side by side without organization or order. Had this been the case, Arab civilization would not have been creative. Its contributions in science, philosophy and art, which are being increasingly recognized by Western scholars, could not have been possible except on the basis of a unity of outlook, of endeavor, and of final accomplishment. Arab culture is a finished tissue in which threads of various makes and colors are woven. It is not a mixture, but a compound. It has unity; and this unity - as in every other individual or social phenomenon - is the basis of its strength and creativity.

A second criticism is directed at the Arabs themselves. What, it is asked, did the Arabs contribute to this process? Leaving aside the distinctive contributions of the Arabs - the original spiritual revival, the genius of the language, the faculty of expressing condensed experience in sharp clear-cut verse or prose, the individual achievements of Arabs in the various disciplines - leaving aside all this, I wish to venture the suggestion that even if the Arabs had themselves offered no single element to this whole, it is sufficient to their undying credit that they provided the original spirit and the necessary conditions for the bringing together and the co-operation of all these various peoples in one common effort. It was they who started the empire on a policy of tolerance, who opened their gates in Damascus, Baghdad, Cordova, and elsewhere to scholars of all races and sects, who sought scholars and books from the ends of the earth, who gloried in the patronage of the arts and the sciences. This alone is a most distinct contribution, more important than any single achievement in science or philosophy or art, and entitles the Arabs to a marked place in the history of civilization.

V

A brief summary of the particular contributions of Arab civilization will illustrate the abundant harvests that are reaped when men are animated by a deep spiritual urge, a universal outlook, a conviction of the unity of truth, and a co-operative attitude.

My heart has become capable of every form: it is a pasture for gazelles and a convent for Christian monks,

And a temple for idols, and the pilgrim's Ka'ba, and the tables of the Tora and the book of the Koran.

I follow the religion of Love, whichever way his camels take. Love is my religion and my faith.[3]

In this mystic urge we have one of the best fruits of Arab, as well as of the more general Islamic civilizations; indeed of every creative civilization. And it provides the indisputable proof that such abundant and life-giving fruits can grow only in a soil saturated with a true universalism, a deep conviction of the unity of God, of humanity, and of truth.

IV

These attitudes of Arab civilization - the spiritual urge, the universal outlook, the deep-seated belief in the unity of truth - had far-reaching effects in practice. One of the most remarkable and distinctive of these was the co-operative nature of Arab culture. When the Arabs came out of the Arabian Peninsula into lands that had been saturated with the achievements of successive civilizations going back to the dawn of history, they did not - as did other conquerors, ancient and modern - destroy or eradicate the marks of those civilizations. On the contrary, animated by an open mind and a tolerant spirit, they encouraged the continued growth of the cultures of the various peoples that participated in the empire, and provided the conditions for the unification of those cultures into one whole. Thus Arab civilization is not the achievement of one people; it is rather a co-operative enterprise undertaken by many peoples of various racial origins, cultural backgrounds, and religious affiliations. Moslems, Christians, and Jews; Arabs, Arameans, Persians, Turks, Berbers, and others - all shared together in this common effort. Each provided its own distinctive contribution. The Arabs brought in the original spiritual urge represented in Islam, the remarkable genius of the Arabic language, and their sharp literary sensitiveness. Persia provided its administrative tradition, its belles-lettres, and its art; India its wisdom literature, its astronomy, and mathematics; and, above all, the Hellenized Syriac and Coptic speaking Christians of Syria, Mesopotamia, and Egypt contributed their philosophical, theological, and scientific traditions. Berbers, Jews, and Arabicized Spaniards collaborated with the Arabs, and under their patronage built up the glorious civilization of Moorish Spain. And the same is true of Sicily and Southern Italy, of Central Asia, of all the other regions that came within the compass of

(3) Ibn 'Arabi (translation by R. A. Nicholson) Ibid., p. 105.

political entities, often at war with one another, but wherever he went, from Central Asia to Spain, he found one common culture, with a common language, Arabic, and a basically unified world-view.

Underlying this fundamentally universal outlook of Arab civilization was a faith not only in the unity of God and the unity of the believing community, but also in the unity of truth. Truth was to Arab thinkers not subjective and relative, but objective and absolute, and the duty of man was to learn it and abide by it.

Arab thinkers received truth through two ways: the one, the way of revelation, the word of God as revealed to the Prophet Muhammad and embodied in the Koran; and the other, the way of wisdom or philosophy, as worked out by the ancients, particularly Plato and Aristotle. To them these two truths were but two facets of the one and only truth. Thus their duty was to learn them adequately and fully (hence the great activity of commentation which they embarked upon) and then to try to reconcile them. There were, no doubt, extremists on both sides who did not follow this path: certain philosophers, on the one hand, who explained religious texts away by allegorical interpretation; and the religious traditionalists and reactionaries, on the other, who damned all philosophy as essentially pagan and sinful. But the main tradition of Arabic philosophic and theological thought rested on the belief in the fundamental unity of the two truths, and set itself the task of bringing out this underlying unity. Thus Arabic thought, like that of the Latins, is one of reconciliation and synthesis. Arab philosophers and theologians bent themselves to the duty of seeking the common ultimate truth through its different manifestations. Since Reality is one, truth should be one.

In addition to the philosophers and the theologians, there were the mystics, who stressed even more fully and nobly the essential unity of God, of humanity, and of truth. They were those soaring spirits, the climax of the achievement of creative religion, who rise above the letter of the doctrine or the law, who look upon the human personality as a whole, who value love above belief, who are truly universal in their yearning for the good life. Below the divergences of nature they see the One Reality: God. "O God", one of them declares, "I never listen to the cry of animals or to the quivering of trees or to the murmuring of water or to the warbling of birds or to the rustling wind or to the crashing thunder without feeling them to be an evidence of Thy unity and a proof that there is nothing like unto Thee."[2] Stressing spiritual experience rather than codes and doctrines, they become open to truth, from wheresoever it comes, and in this way they assert its unity and the unity of humanity, across the various boundaries which divide peoples and religions

---

(2) Quoted in Reynold A. Nicholson, *The Mystics of Islam* (London : [n.pb.], 1914), p.7.

say that it was universal by virtue of its spirituality. In the realm of belief, it started with the conception of the unity of God, the creator and the sustainer of this universe, the judge of the actions of men, and the ultimate guide of human destiny. All things are derived from Him and dependent upon Him. He is the principle of order, of stability, of growth in the universe and in human life. Men may be divided in race or country; their ultimate loyalty remains that which ties them to God and makes them brethren within Islam. There is therefore an essential unity in humanity, derived from the unity of God.

Now it is true that this unity was limited to those who were within Islam itself. The same may also be said of the other great bloc in medieval times: the Christian world. Each of these two systems was complete in itself, each looked upon the other as being outside the fold, material for conversion or for conquest, so that humanity as a whole was not united in practice or, strictly speaking, even in belief. In other words there was, if one could say so, more than one universalism dominant in the medieval world. But I should like to venture the suggestion that the two universalistic systems, the Christian and the Moslem, were essentially alike, or at least closer to each other than either of them is to the modern naturalistic view of the universe. They proceeded from similar basic claims and used essentially the same kind of reasoning. Despite their frequent controversies and violent disputations, they understood each other far better than any of us who has embraced the modern this-worldly outlook would understand them.

So long as the universalistic outlook was dominant in Arab civilization, and so long as those who belonged to this civilization felt that they were bound by a common loyalty which was grounded on the unity of God and the resultant unity of the universe and the unity of man, the empire which the Arabs built maintained its internal strength and steady progress, and Arab civilization remained growing and creative. But as has happened in the case of other civilizations both before and after, this fundamental universalistic belief gradually lost its effect in practice. Within the Arab empire, Arabs, Persians, Turks, Berbers and others turned one against another, each seeking to gain political predominance and rule; individuals and dynasties began to struggle for power; partisan and sectarian rivalries asserted themselves and shook the foundation of the state. The universal loyalty was broken up by lesser and narrower loyalties, with the result that the motivation became the gain of power rather than the realization of a transcendent ideal.

It should be stated, however, that this weakening and final break-up of the universal outlook in practice affected the political realm more than it did the cultural. Even after the various races, parties and sects became divided against themselves in a contest for power, their representatives continued to collaborate in the realm of culture. What politics divided, culture kept co-operative and united. The traveler who wandered in the Arab world passed through many states and

consciousness and to drive them forth in one mighty current. His essential message was the unity of God and the apostleship of His prophets, he - Muhammad - being the last of them and God's revelation to him the perfect and ultimate revelation. His personality kindled the spirit of his followers and transformed them from ordinary men into great leaders. Under their brilliant guidance, the Arabs set out to establish one of the greatest empires of history and to carry the banner of a religious movement which today commands the loyalty of about 250 million of the world's population.(*)

Attempts to explain the birth of Arab civilization by exclusively material factors have not met with complete success. Scholars following such a theory have looked upon the Arab expansion from Arabia as one in a series of outbursts of Semitic migration, largely military in character, and caused by climatic changes and political and economic tensions. They have also emphasized the internal weakness and disintegration of the Byzantine and Persian empires, thus minimizing the Arab achievement.

All these and similar interpretations, justifiable though they may be within their own limits, cannot explain away the evident spiritual basis of the Arab revival, nor destroy the fact that Arab rule, conduct, learning, and morals were inextricably tied up with the religion of Islam, and were progressive and creative to the extent to which they - and Islam itself - remained true to the rise of the Arab spirit to a new and nobler conception of life. In the first two or three centuries following the Prophet Muhammad, the original vision and ideals were potent, and with them the vitality and creativity of the Arab empire and civilization. When the vision was dimmed, and the ideals gradually lost sight of, political life became a mere contest for power between rival dynasties, parties, sects, and races, and the process of dis-integration set in.

The same was true of Islam as a religion, which was closely interwoven with Arab life and culture. So long as it preserved its original urge and spontaneity, it acted as a leaven vitalizing the political system, opening before the people ever new and wider horizons in the realms of action and of contemplation. When, however, it became reduced to a set of doctrines to be taken on credence, and a code of laws and morals to be applied rigidly and blindly it turned out to be, as other religions in the same state, a burden rather than an inspiration, a paralysing shackle instead of a liberating force, the letter that killed all real endeavor and progress.

III

The driving force, the creative element, in Arab civilization was not only the spiritual but also the universal in outlook and practice. It would be more correct to

(*) They have more than quadrupled since then. *C.K.Z.*

THE ESSENCE OF ARAB CIVILIZATION[1]

I

In the turmoil of the present age, we are prone to be so distracted by the political and economic aspects of our national and international problems as to lose sight of their origin and meaning. We tend to forget that these problems can be understood only within the context of the particular civilization in which they arise. For this reason, students and thinkers can do no greater service in the present critical situation of the world than to bring out the fundamental implications of these problems in terms of the civilization in which they occur as well as in terms of modern Western civilization, which is fast weaving its web over the whole of human society.

This paper is an attempt to analyze the nature of Arab civilization - a civilization which was growing and creative during the Middle Ages and contributed its share to human culture and progress, but which, after a period of decline, is now seeking to protect its existence and to reinterpret its meaning *vis à vis* the advancing aggressive Western civilization. Such a study is necessary for a true understanding of the present problems of the Arab World. Readers may not agree completely with the particular conclusions here reached; what is more important is that those who are truly concerned with the destiny of the Arabs think out the present problems of the Arab World in their true setting, and with particular attention to the moral values involved.

II

The birth of Arab civilization was attended, or rather caused, by a great spiritual revival of the Arab people. Stirrings of this revival were felt in the latter half of the sixth century A. D., and perhaps earlier, but it was left to the Prophet Muhammad in the 7th century to gather together the streams of spiritual

(1) *The Middle East Journal,* vol. 3, no. 2 (April 1949), pp. 125 - 139. This article was based on an address given at the UNESCO General Conference in Beirut on November 29, 1948.

CONTENTS

The Essence of Arab Civilization 5

The Effects of New Social Changes 17

University Institutions in the Islamic Countries 31

Abiding Truths 44

Universities and the Making of Tomorrow's World 55

The University and Discontent 68

The Palestine Problem: An Introductory Survey 77

The University and the Needs of Contemporary Society 88

The Relevance of Traditional Cultures in an Age of Accelerating Change 93

Cultural Change and Transformation of Arab Society 99

Arab-American Relations : Dangers and Opportunities 109

The Historical Roots of the Lebanese Crisis 123

Lessons from History 128

NOTE

The following essays have been selected from the writings of Constantine K. Zurayk and are included in this section to complement the main anthology of his writings in Arabic.

They have been chosen as representative of the author's three main concerns: Arab liberation and renaissance, Cultural development and exchange, and Universities. Essays which were originally written in English but were later translated into Arabic and published in this language have been included in the main Arabic anthology and excluded from this section.

Like all the other contents of this anthology, these essays have been reproduced essentially as they were written, without any significant addition, deletion or revision. They have been arranged chronologically and may thus serve to illustrate the development of the author's views on the subjects treated.

SELECTED ESSAYS